

الدكتور جمال العطيفي

آراء الشرعية الحرية



المهنة المصرية العامة للكتاب

الدكتور جمال العطيفي

آراء في الشرعية وفي الحرية



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٠

مقدمة

تجربتي مع كتابة المقال ترجع الى سنوات بعيدة . جاءت في البداية بغير اعداد أو ترتيب . كنت مساعدا للنيابة العامة بنيابة جنوب القاهرة وكان عمري لا يجاوز الواحد والعشرين عاما ، وفي عام ١٩٤٧ انتدبت من نيابة القاهرة وكيلا لنيابة العريش في شهور الصيف جريا على العادة التي كانت متبعة في ذلك الحين . وكانت العريش ضمن مناطق الحدود خاضعة للقضاء العسكري لم يتقرر تطبيق القضاء المدني فيها الا في عام ١٩٤٦ ، ولكن الدخول اليها ظل يتطلب ترخيصا من سلاح الحدود . وكانت فترة الشهرين التي قضيتها في استراحه الحدود على شاطئ العريش الذي تحفه اشجار النخيل العالية ، فترة قراءة وتأمل . فرغت فيها من دراسة كتاب لظريه العقد » وهو أهم مؤلفات العلامة الدكتور السنهوري حيث كنت أستعد لامتحان دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص بقسم الدكتوراه . وخالطت خلال هذه الفترة ضباطا ممتازين ، منهم من كان مقيما مثل « الصاغ » عثمان فوزي الذي أصبح سفيرا فيما بعد ، و « الملازم » محمد علي رشيد الذي أصبح محافظا لمرسى مطروح منذ سنوات ، ومنهم من كان يفد اليها مثل المرحوم اللواء محمود صبحي الذي أصبح بعد ذلك مديرا للكلية الحربية ، وقد هيا تعارفنا وقتئذ أن أندب بعد عودتي الى القاهرة لتدريس القانون في الكلية الحربية .

وخلال اقامتي هناك تأملت بعض القوانين التي كانت تطبق في هذه المنطقة التي تدخل في دائرة اختصاصي التي تهتم الى القنطرة ، والتي كانت تجعل من هذه المنطقة وكأنها منطقة منفصلة عن بقية أرض الوطن . وأمسكت بقلمى وكتبت أول مقال لي . وأرسلته الى الأستاذ محمد ذكي عبد القادر صاحب نحو النور بجريدة الأهرام . ولم أكن أعلم وقتئذ أن هذا المقال القصير سيكون بداية الطريق الطويل الذي سرت فيه بعد ذلك . كتبت المقال ولم أكن واثقا من أنه سيجد طريقه الى النشر . ومضت أيام وانتهت مدة انتدابي في العريش وذهبت الى بور سعيد لأقدم تقريرا عن انتدابي الى رئيس نيابتها الكلية . وكانت نيابة العريش تابعة لها وهو

المرحوم المستشار محمود عبد اللطيف الذى أصبح فيما بعد رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة . واذا بى أجد مقال فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ . كنت قد اتخذت للمقال عنوانا رأيته أخذا وربما أوحى به الى بعض قراءتى للقضايا السياسية فى فرنسا وقتئذ وكنت مولعا بها . كان عنوان المقال « قوانين لالغاء ! » وانتقدت فيه القوانين التى كانت مطبقة فى مناطق الحدود والقيود التى كانت تفرضها على المواطنين . وقد جر على هذا المقال بعض المتاعب . فحينما عدت الى القاهرة وجدت فى انتظارى شكوى مبلغة من وزير الحربية بناء على طلب رئيس أركان حرب سلاح الحدود وقتئذ ومحالة من وزير العدل الى النائب العام بشأن قيام « وكيل النيابة » بنشر مقال ينتقد فيه « القوانين التى يطبقها » ، ولولا أن النائب العام محمود منصور « باشا » وقتئذ قد رأى أننى كنت فى سن الشباب المبكر الذى يغتفر فيه الخطأ ، لما اكتفى بتوجيهى الى أن نشر المقالات فى الصحف ليس من خصائص وكيل النيابة وأن نشر ما قد يكون لديه من آراء وأبحاث يكون فى المجالات القانونية المتخصصة .

ومضت الأيام . . وأتيح لى أن أتخلص من قيود الوظيفة العامة . . وأن تكون بداية حياتى الجديدة مع جريدة الأهرام مستشارا قانونيا لها فى شئون النشر ، وأن أصبح على مقربة من الأستاذين محمد زكى عبد القادر وأحمد الصاوى محمد ، اللذين شجعانى على الكتابة . وبدأت تظهر مقالاتى فى جريدة الأهرام منذ عام ١٩٥٤ ، لتعالج كل ما يتصل بشئون العدالة والتشريع .

وظلت هذه المقالات تتوالى لمدة عشرين عاما وحتى بعد أن أصبحت وكيلا لمجلس الشعب ، الى أن غرقت فى شئون التشريع أحاول أن أضع ما كنت أكتبه وأنادى به من آراء فى صيغة تشريعات تصدر من مجلس الشعب . . أو سياسات تنفيذية . . وأنا وزير للإعلام والثقافة . .

كان دورى قبل ١٥ مايو ١٩٧١ مقصورا على الكتابة ، فلم أكن مشاركا فى سلطة الدولة . ورغم تسليمى بأن دولة الثورة قد حققت انجازات هامة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدالة توزيع الدخل بين المواطنين ، الا أننى كنت بادى التحفظ بالنسبة للديموقراطية هذه التحولات الاجتماعية واقتنارها فى كثير من الأحيان الى مظلة سيادة القانون . وقد فرض على ايمانى الحقيقى بقضية الاشتراكية أن أدعو الى ازالة ما كنت أسميه بالتناقض المصطنع بين الاشتراكية والديموقراطية وهو ما عبرت عنه فى بعض مقالاتى بأن « الاشتراكية لا يمكن أن تزدهر

بغير الحرية . . والحرية لا يمكن ان تعيش بغير القانون . . والقانون لا قيمه له اذا لم تصبح سلطة الدولة تعز في يد تحالف قوى الشعب العامله ، وضمانه هذه الضمانات كلها هو الشعب يحمي ثورته . يابى ان تشر بقع سوداء على نقاوتها وطهارتها » *

ولم تكن مهمة الكتابة بالمهمة الميسورة في ظل نظام شمولى . كانت الصحافة التى تنشر آرائى حاضعة لرقابه او توجيه ، وقد حسبت وقتها انه يمكن تغليف آرائى داخل عبارات لبقة لا تجعلها في صدام مع طبيعة ومقتضيات النظام الشمولى . واعترف بان هذه « البهات » فى عرض بعض الآراء كانت تفسد أحيانا جوهر هذه الآراء فاذا بها تصل الى اسراء باردة باهتة تفتقر الى روح التغيير والنقد الصارم . وربما كان النقد « بكياسه » أسوأ من الصمت أحيانا ، وهذا هو ما تبينته فيما بعد وربما بعد تجارب اليمه . ومع ذلك فقد كانت هذه الكتابات الباهتة أحيانا ، البهتة فى عرض وجهة نظر ناقدة ، أحيانا أخرى ، مما يبعث التفاؤل فى نفوس المواطنين ، وآية ذلك ما كنت أتلقيه من تعليقات ومن ترحيب حتى بهذا السوء من النقد الذى أمكن أن يرى النور . وكنت أقول فى نفسى : اليس الأفضل ان انبه - ولو برفق - الى بعض الاخطاء مما يجعل سلطة الدولة أكثر قبولاً لها وأكثر استعدادا للاستجابة لاصلاحها ، بدلا من أن ابدى هذا النقد صريحا مباشرا . . فلا يسمح بنشره ولا يجد أى استجابة له .

ومع ذلك فان حدود هذا النقد كانت تتسع أو تضيق وفق المناسبة والظروف . ما كتبته بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ كان مليئا بالنقد المباشر والدعوة الصريحة الى التغيير . ان المقال الذى كتبته مثلا تعليقا على ما عرف من وخاع تعذيب تعرض لها الدكتور عبد المنعم اشرفاوى كان يمثل هذا النوع من النقد الحاد المباشر . . حتى عنوان المقال كان مثيرا . . كان هذا العنوان « وبعد ماذا عن الضمانات : الجهاير تريد أن تطمئن الى ان محاولة تشويه الثورة باسم حماية الثورة لن تكرر » . وفى هذا المقال الذى نشرته جريدة الأهرام فى ٩ يناير ١٩٦٨ طالبت بالضمانات القضائية ضد الاعتقال واخضاع المعتقلين لتفتيش النيابة العامة واعادة سلطة التحقيق كاملة للنيابة العامة وسلطة المحاكمة للقضاء العادى ، وكشفت عن أن قانون المخابرات العامة لم ينشر فى الجريدة الرسمية وأن هذا الجهاز تحول من جهاز للقبض والتحقيق بدلا من أن يكون دوره يقظا لحماية مؤامرات العدو .

وبعدها فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٨ أثرت قضية الحريات العامة والبحث

العلمي وكتبت بصراحة قائلا « ان بعض التعليقات التي وصلت الأهرام تساءلت : جميل منكم أن تثيروا قضية حرية البحث العلمي وقضية الخريبات بصفة عامة . . ولكن ماذا عن حالات مضت عليها سنوات ولم يست فيها بعد ؟ هذه التعليقات . . تن بعد اجابة عليها ، الا في قانون الخريبات الذي يحدد أقصى مدة للاعتقال والذي يرسم طريق التظلم منه امام جهة قضائية . . وهو بعد لا يقر هذا الاجراء الا في ظروف الطوارئ الاستثنائية . . وهو الصيغة المطلوبة لرفع التعارض بين حرية الوطن وحرية المواطن » .

ولم تكن هذه مجرد كلمات . .

حينما انتخبت عضوا في مجلس الشعب بعد ١٥ مايو ورئيسا للجنة التشريعية أعددت اقتراحا بمشروع قانون بشأن حماية الخريبات وافق عليه مجلس الشعب في دور انعاده الاول في ٢٥ يونيو ١٩٧٢ وصدر برقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وكان من اهم احكامه ، اعتبار الاعداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين جريمة تصل عقوبتها في بعض الحالات الى السجن ، واعتبار استرقاق السمع أو تسجيل المحادثات التي تجرى في مكان خاص ، عدوانا على حرمة الحياة الخاصة ، ولم يعد من اجاز مراقبة المحادثات التليفونية الا باذن من القضاء ولتهمة محددة ، واعتبر التعذيب والاعتداء على الحرية الشخصية جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب مرتكبها مهما مضى من زمن ، وقيدت سلطة اعلان الطوارئ واجيز التظلم الى القضاء من اجراءات الاعتقال ، بل حددت سلطة رئيس الجمهورية في التصديق على قرار المحكمة بالافراج . واهم من هذا كله فقد ألغى قانون ندابير أمن الدولة الذي صدر في عام ١٩٦٤ وكان يجيز اعتقال أى شخص لا في زمن الطوارئ والحرب فقط بل وحتى في الظروف العادية .

وأعود الى المقالات التي نشرتها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . . فقد توالفت هذه المقالات . . فلم تدع ظاهرة مما كنا نشكو منه الا وتناولتها بالتعليق ، وهكذا كتبت عن موانع التقاضي وحق المتهم في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي ونقد اختصاص المحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين وعن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي وعن اجراءات الحراسة وعن أزمة حرية الصحافة وسلطة الاتحاد الاشتراكي في العزل السياسي ، مما هو منشور في هذا الكتاب .

ومع ذلك فان بعض ما كتبت حتى قبل هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ كان بمقاييس الوقت الذي نشرت فيه - يعتبر نقدا جريئا ، مع أنه بالتأكيد

لا يعدو أن يكون نقدا هادئا متزنا .. شأن مجرد التعليق على الإجراءات
الإدارية التي اتخذت بغير سند من القانون لاسترداد « حلو الرجل » من
بعض ملاك العقارات ، مما أحس معه كل واحد منا أنه أزاح بعض الكابوس
القابض على صدره نتيجة هذه الإجراءات التي لم تخل من التعسف
والانتهاز . وكان في مجرد الإشارة إلى هذه العبارة التي قالها أحد المحافظين
وقتئذ أنه منح القانون إجازة ، شفاء لنفوسنا المليئة بالغيظ والأسى .
وهكذا فأننى حينما كتبت سلسلة المقالات عن حساب الأرباح والخسائر في
علاج أزمة الأسكان ونقلت حوارا دار بينى وبين محافظ القاهرة في مقال
نشرته جريدة الأهرام في ٤ يناير ١٩٦٧ ، اعتبر هذا المقال - ومرة أخرى
بمقاييس هذا الزمن - جرأة أو تجرؤا ، لمجرد أننى قلت في هذا المقال
مخاطبا المحافظ : « ولكن ما أقلق الناس هو ما نشرته بعض الصحف عن
الأسلوب الذى تجرى عليه بعض اللجان فى محافظتك أو فى غيرها . ان
أحداها نشرت مثلاً ان من يرفض الاعتراف ، سيتم التحفظ عليه حتى
يعترف . وقد فاتك أن تتعقب مثل هذه الأخبار بالتصحيح . ثم زويت
عنك عبارة لك فى حديث تليفزيونى وقد سمعها الآلاف وتناقلوها .. وهى
انك منحت القانون إجازة ! » .

وليست هناك عبارات مفرطة فى الرقة وفى أدب المقال قدر هذه
العبارات . ومع ذلك فقد أقامت الدنيا وأقعدتها . وقدمت ضدى الشكاوى
بسببها . ولولا نفوذ رئيس التحرير وقتئذ وأن لعبة التوازنات السياسية
كانت فى صالحه فى ذلك الحين .. لتعرضت بسبب هذا المقال الهادىء
الرزين الى غضب شديد .. !

ومع ذلك - ورغم رقة العبارة ودقتها فى معظم ما كنت أكتبه حتى
وان قسا النقد أحيانا - فقد انتهت بى هذه المقالات التى توالى بعد هزيمة
٥ يونيو ١٩٦٧ بصفة خاصة إلى تجربة مريرة حينما نشرت مقالا انتقدت
فيه باسم روح بيان ٣٠ مارس عدم نشر بعض القوانين أو إعطاء النشر
تاريخا مغائرا للتاريخ الحقيقى ، فقد أدى هذا المقال إلى اعتقالى حينما بدا
أن التوازنات السياسية بين مراكز القوى قد اختلت وقتئذ مما سهل
تحريك هذا الاجراء .

وأعود فأقول أن جميع ما كتبتة من مقالات كان يعد نموذجا للنقد
الموضوعى المصاغ فى عبارات هادئة متزنة والذى كان لا يكتفى بالنقد بل
يعرض الحلول والذى كان حريصا على أن يقدم هذا النقد فى إطار من
الالتزام بالنظام القائم . فلم يكن هناك بديل لهذا النقد الهادىء فى إطار

النظام الا محاولة الانقضاظ على النظام ذاته من الخارج ، وهو أمر ليس من طبعى - مع ايمانى بجوهر التحول الاجتماعى - فضلا عن انه لم يكن مجددا نى نظرى . فكان الأفضل عئلى أن يضىء الاصلاح من الداخل بدىلا عن الانقضاظ من الخارج . وهذا هو ما عئته الاجراءات التصحيحية التى بدأت فى ١٥ مايو ١٩٧١ من التزام بالروح الحقيقية لثورة ٢٣ يوليو .

على أنه لم يكن يدور بخلدى وقت أن كتبت هذه المقالات على مدى ما يقرب من عشرين عاما أنه سىجىء وقت يصبىء فيه فى مقدورى أن أطبق هذه الآراء التى كنت أدعو إليها . وقد كان امنحانا لى بعد ١٥ مايو ١٩٧١ أن أشارك فى أعمال اللجنة التى وضعت الدستور الدائم فى اعقاب ثورة التصحيح وأن اتولى بعدها رئاسة اللجنة التشريعية فى اول مجلس للشعب ينتخب فى ظل هذا الدستور .

وقد حدث بعد أن تولى الرئيس السادات رئاسة الجمهورية ولم يكن قد أراح عن طريقه بعد ما تعارفنا على تسميته بمراكز القوى ، أن طلب منى أن أعد مشروع قانون لتصفية الحراسات . كانت فكرة المحكمة التى تضم عنصرا قضائيا وعنصرا شعبيا وفكرة المدعى العام الذى يناط به تقديم كان يتخذ تعسفا وبغير ضوابط وبلا وسيله قضائية للتنظيم . وربما بدا اليوم ، قانون تنظيم فرض الحراسة الذى صدر فى اعقاب ١٥ مايو ، متخلفا عن مساييرة التطور الديموقراطى الذى أخذنا أنفسنا به . ولكن - بمعايير الزمن وقتئذ - فلا شك أن هذا القانون كان يمثل ضمانا لا يستهان به ، حتى أنه لقى معارضة شديدة ممن كانوا يسيطرون على زمام الأمور وقتئذ .

ومع ذلك فإن أسوا نصوص هذا القانون وهو النص الذى يضىء للمدعى الاشتراكى سلطة التحفظ على الاشخاص لم يكن بين الأفكار التى عرضتها فى المشروع ولكنه أضيف فى مجلس الأمة ولم اكن عضوا فيه وقتئذ . وقد حرصت على أن أقدم مشروع قانون بالغاء هذه المادة حينما توليت بعدها رئاسة اللجنة التشريعية (★) . وحتى الآن لم يكتب له الصدور لأسباب مختلفة ليست هذه المقدمة مجالا لسردها ومناقشتها .

وحينما أتيح لى أن أكون بين أعضاء اللجنة التى ساهمت فى اعداد مشروع الدستور الدائم ومقررا للجنة نظام الحكم ، حرصت على التمسك

(*) كذلك - وانصافا للحقيقة - فقد قدم الزميل الأستاذ مختار هانى عضو مجلس الشعب (وقد اختير أخيرا رئيسا للجنة التشريعية بالحزب الوطنى الديموقراطى) اقتراحا بمشروع قانون فى هذا الشأن .

بأن تكون « سيادة القانون » سمة لهذا الدستور الجديد . وكل ما تضمنه هذا الدستور من افراد باب خاص لسيادة القانون ومن كفالة واسعة للحريات كان متفقا مع آرائى التى سبق لى نشرها . فحينما ضمنت المادة ٤١ من الدستور نصا بتحديد مدة الحبس الاحتياطى ، كنت قد كتبت عن ذلك من قبل مستوحيا هذا الحكم من نص فى الدستور اليوجوسلافى ، وهو دستور دولة اشتراكية . وكل ما جاء فى الدستور عن اعتبار الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة جريمة لا تسقط الدعوى عنها بالتقادم - كان بعض ما شرحته فى مقالاتى عن « حرمة الحياة الخاصة » وكان مستوحى مما نصت عليه بعض الدساتير من عدم سقوط الدعوى عن بعض جرائم النازية بالتقادم .

وأضيف أن بعض نصوص الدستور قد استفادت من الانتقادات أو الآراء التى كنت أعرضها . كنت قد عاجلت على حذر فى مقالاتى موضوع « الحراسات » التى كانت تفرض كاجراء ادارى وبغير أية ضمانات . . . ووجدت الفرصة سانحة بعد ١٥ مايو لأنقل الى الدستور حكما بذلك فى المادة ٣٤ بعدم جواز فرض الحراسة الا فى الأحوال التى يبينها القانون وبحكم قضائى .

وكنت قد انتقدت أوامر القبض أو الاعتقال التى تصدر ضد المواطن دون أن يعرف التهمة الموجهة اليه ودون أن يتاح له التظلم منها أمام القضاء ، فوجدت صدى لذلك فى المادة ٧١ من الدستور . بل أن الضمان الدستورى لحرية البحث العلمى الذى نص عليه لأول مرة فى الدستور الدائم كان مصدره تجربتى مع الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء والمقالات التى كتبتها منتقدا السلطات التى حولها له قانونه والتى جعلته قيда على حرية البحث العلمى ورقيبا عليها .

وكذلك كان الأمر بالنسبة لفصل الموظفين بغير الطريق التسايبى الذى كان قد استشرى بعد أن اعتبر من أعمال السيادة ، فقد حرصت على أن أضع نصا فى المادة ١٤ من الدستور يتطلب أن يحدد القانون حالات الفصل بغير الطريق التاديبى ، وقدمت اقتراحا بمشروع قانون فى هذا الشأن مبينا ضمانات الموظف ضد هذا الاجراء .

وكنت من أشد المتحمسين مثلا للدعوة الى اشراك الشعب فى إدارة العدالة ، ولم تكن دعوتى مستمدة من تجارب الدول الاشتراكية وحدها بل انها استوحيت أيضا تجربة المحلفين التى انتقلت من انجلترا الى أوروبا والى أمريكا . بل انها استوحيت جانبا من تراثنا القومى حينما عرف نظام

الحكم الاسلامي وظيفه العدول الذين كانوا يجلسون الى جانب القاضي الفقيه . ورايت في هذه الفكرة - وقتئذ - بديلا عن اللجان الاداريه والمحاكم الاستثنائية التي كانت قد استشرت . وربما لم يفهم قصدي تماما وقتئذ ، نتيجة ما سبق أن ذكرته من أننا للأسف كنا نكتب بحذر وبأسلوب مغلف يدور ويلف حتى يضمن عدم مصادرة الرأي . وحينما أتيح لي أن أشارك في اعداد الدستور جاء النص في المادة ١٧٠ على أن يسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبينة في القانون . وبذلك أقر الدستور المبدأ وبقي على المشرع أن يطبقه . وربما أصبحت لدى اليوم تحفظات على بعض ما كنت أدعو اليه فيما مضى ، لا نتيجة فساد الفكرة فما زلت مقتنعا بها ، ولكن خشية فساد التطبيق وأن تتحول هذه المشاركة الشعبية الى نوع من القساء الحزبي أو السياسي !

وهكذا كانت نظرتي الى الاتحاد الاشتراكي . . لقد كان من الممكن لهذا التنظيم الجماهيري لو أحسن فهم طبيعته أن يؤدي دورا هاما في مرحلة انتقالية كانت تقتضي تعبئة القوى من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولكن ما حدث للأسف أنه قد أريد للاتحاد الاشتراكي أن يلعب دور « الحزب » ولم يكن من الممكن فصله عن سلطة الدولة وقد نشأ في كنفها فاختلط بها . وكنت قد كتبت في ذلك عدة مقالات كان أظهرها بعد بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، طالبا للاتحاد الاشتراكي أن يكون قوة سياسية لا سلطة دولة ، ومن يتأمل نص المادة الخامسة من الدستور وهي المادة التي تقرر الغاؤها بعد الأخذ بنظام الأحزاب ، يجد ان هذه المادة كانت تسجل موقفا متقدما في فهم طبيعة الاتحاد الاشتراكي كتتنظيم سياسي ديموقراطي . . ولهذا فإن الاتحاد الاشتراكي لم يلعب أي دور شمولي بعد صدور الدستور الجديد ، بل أصبح بوتقة انصهرت فيها كافة الآراء والاتجاهات ونبتت منه فكرة المنابر التي تحولت الى أحزاب فيما بعد .

هذا عن الدستور . . أما عن التشريعات التي كانت صدى لبعض هذه المقالات فانه يمكنني أن أضرب بعض أمثلة لها . .

ان الغاء قانون تدابير أمن الدولة جاء متمشيا مع ما أبديته من ملاحظات في بعض مقالاتي من خطورة هذا القانون الذي يسمح بالاعتقال وبفرض الحراسة ولو في غير ظروف الطوارئ الاستثنائية . ولهذا فإن القانون المسمى بقانون حماية الحريات والذي صدر بناء على اقتراح بمشروع قانون مقدم مني ، قد تضمن النص على الغاء قانون تدابير أمن الدولة ، كما أن قانون مجلس الشعب وقانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية - قد تم تعديلهما بناء على اقتراحين مقدمين مني وتضمننا ما كنت أدعو اليه من الغاء

العزل السياسي . ولعل هذا هو ما يفسر موقفى المتحفظ من بعض مشروعات القوانين التى عرضت بعد ذلك والتى رأيت أنها تتضمن صورا جديدة من العزل السياسى . فلم يكن من الممكن بعد أن شاركت فى اقامة صرح ١٥ مايو من خلال التشريعات التى وضعتها بنفسى وقدمتها باسمى ، ورغم ادراكى أن هذه التشريعات لم تكن الا خطوة على طريق الديمقراطية الطويل الذى كان السير فيه يهمنى حثيثا ، ان أعود فأبارك تشريعا يحمل أى معنى من معانى العزل السياسى أيا كانت دواعيه . وهكذا كان موقفى من تشريعات الصحافة المقترحة وتحفظى بالنسبة لوصف الصحافة بأنها سلطة رابعة فى الدولة .

وكنت مثلا فيما كتبت فى وجه اجراءات الاعتقال فى ظروف الطوارئ، أو السلطات الواسعة المخولة للنيابة العامة فى أن تحبس المتهم فى جرائم أمن الدولة حبسا مطلقا - أتمس حلا توفيقيا يمكن أن يجد قبولا فى وجه هذه الاجراءات فدعوت الى اجازة التظلم من الاجراء أمام القضاء . مطلب بسيط معقول . وتم هذا التعديل أيضا فى قانون حماية الحريات . وهكذا مضت مشروعات القوانين العديدة التى قدمتها باسمى ، سواء بالغاء موانع التقاضى أو بوضع ضمانات للفصل بغير الطريق التأديبى . . أو بتصفية الحراسات . . وكأنها صدى لبعض آرائى السابقة .

وهذه هى قيمة هذه المقالات التى أعود اليوم الى نشرها مجمعة ومبوبة وفق الموضوعات التى تناولتها ، اذ رأيت أنها لا زالت صالحة كأساس للتفسير التاريخى لما استطعنا أن نحققه وما لم نستطع . . (★)

فهذا هو الوسام الذى وضعه الرئيس السادات على صدرى حينما قال أمام اجتماع مشترك من أعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية فى ٢٧ مارس ١٩٧٦ وكان قد ولانى مسئولية وزارة الاعلام منذ أيام سابقة « الى عمل معاييا دستور ١٩٧١ . . جمال العطيفى ، الى رأس اللجنة التشريعية فى مجلس الشعب وطلبت منه أن يكمل القوانين المكملة للدستور كلها علشان يبقى دستورنا نافذ ودائم فعلا وهو رئيس اللجنة التشريعية ، جميع القوانين المكملة للدستور تقريبا حطها » . .

(*) استرعت نظرى الى أهمية تجميع هذه الآراء واعادة نشرها تلك المناقشة المستفيضة التى جرت فى يوليه ١٩٧٩ للرسالة التى تقدمت بها المهيدة ليلى عبد المجيد ابراهيم للحصول على درجة الماجستير وكانت عن صفحة المرأة فى جريدة الإهرام بين عامي ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ ، وكان المؤلف من بين أعضاء لجنة الحكم .

وبعد .. فأننى لا أجد ما أختتم به هذه المقدمة خيرا مما قلته فى أول بيان أعددته للرد على الحكومة فى ٨ ديسمبر ١٩٧٢ بعد أن انتخبت وكيلا لمجلس الشعب من أن التاريخ وهو خير معلم قد أعطانا درسا يجب ألا ننساه .. وهو أن السلطة التى تكون بمثابة عن الحساب والمراجعة ، والمناطق التى يفرض الوهم أو الملق عدم جواز الاقتراب منها بالرأى تصبح تهديدا خطيرا للممارسة الديموقراطية السليمة ..

وربما وجدنا هذه المعانى فى بعض هذه المقالات .. التى كتبتها على مدى عشرين سنة مضت ..

وأنا اليوم - وبعد أن رأيت من المناسب أن أبتعد عن أضواء السياسة قليلا - أقدم هذه الآراء بروح متجردة من المحاباة ، متحلية بالانصاف ، مفعمة بالتسامح .. وأعترف بأننى «ربما» أخطأت فى بعضها .. «وربما» أدركت بعض أخطائى متاخرا .. ولكن «ربما» يشفع لى أننى حاولت أن أجتهد وسط ظروف صعبة .. وأن دور « الملاءمة والمواءمة » الذى فرضته هذه الظروف أحيانا .. «ربما» كان أكثر نفعا من أسلوب الصراع والمواجهة ..

وأقول دائما «ربما» .. والله أعلم .

القسم الأول في التشريعية

الفصل الأول	: سيادة القانون
الفصل الثاني	: الشرعية الدستورية
الفصل الثالث	: في رقابة الشرعية الدستورية
الفصل الرابع	: في استقلال القضاء
الفصل الخامس	: في القضاء الشعبي
الفصل السادس	: في إلغاء دوانع التقاضي
الفصل السابع	: نحو تقنين الشريعة الإسلامية
الفصل الثامن	: ثورة في تشريع الأسرة ملتزمة بالشرع

الفصل الأول

سيادة القانون

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة
(مادة ٦٤ من الدستور)

- * سيادة القانون والثورة التشريعية
- * مناقشة حول مبدأ الشرعية
- في الاتحاد السوفيتي
- * سيادة القانون ولجان خلو الرجل
- (دراسة لحالة محددة)
- * القانون في اجازة
- (حوار مع محافظ القاهرة)
- * القانون والثورة
- * تقنين الثورة
- * استعراء الثورة في ظل سيادة القانون
- * ملاحظات حول تقنين الثورة
- * لماذا ندافع عن سيادة القانون ؟

سيادة القانون والثورة التشريعية *

النقاش الذى يدور حول ما يسمى « الثورة التشريعية » أو تطوير القوانين ، يحتاج منا الى وقفة ..

ذلك ان ما يتعلق بهذه المهمة ، من تطوير اللوائح الحكومية ، أمر لا يحتاج الى كبير عناء . بل ان هذه المهمة كان يملكها كل وزير فى وزارته وهى مهمة لا ترتبط كثيرا بالثورة الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما تعتبر تنظيما اداريا فى سير الادارة الحكومية وتخليص اجراءاتها من التعقيدات المكتبية . وهو تنظيم نجده فى الدول التى تأخذ بأساليب الادارة الحديثة سواء منها الدول الرأسمالية أو الاشتراكية .

ولكن الأمر يصبح خطيرا وهاما اذا ما تعلق بالقوانين الأساسية التى لا ترتبط بسير العمل فى وزارة معينة مع ما ينطوى عليه من علاقة بالمواطنين بل يتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتطورة . ذلك انه لا يمكن مواجهة هذه التغييرات الثورية فى القوانين اذا لم تحكمها جميعا نظرية واحدة ، والا أصبحت هذه التغييرات ممثلة لآراء شخصية فنية لواضعيها بادية التنافر لا تحسن التعبير عن العلاقات الاجتماعية الجديدة ولا تحسن دفع هذه العلاقات ذاتها الى التطور على طريق الاشتراكية .

* من مقال فى مجلة الطلبة عدد اكتوبر ١٩٦٥ *

ولهذا ، فأنى لا أستطيع أن أكتف خشيئى من النتائج التى يمكن أن تصل اليها اللجان الفنية ، مع تقدير ما يمكن أن تبذله من جهد علمى ، ما لم يكن عملها مبنيا على فهم سياسى كامل للاوضاع الاجتماعية المتطورة . فليست مهمة التطوير ، مجرد صياغة فنية علمية ، أو مجرد سد نقص فى التشريع القائم كشف عنه التطبيق العملى . ولكنها تطوير واع لمواده ونصوصه تتطلبه سيادة القانون ، بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا ، ذلك ان أول ما يعزز سلطان القانون هو ان يستمد جذوره من أوضاع المجتمع المتطورة لأن كثيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف .

لقد كانت الدولة السابقة على الثورة مرتبطة بالمجتمع الطبقي . وبالتالي كان قانونها مرتبطا بهذا المجتمع . وبانتقال سلطة الدولة الى تحالف قوى الشعب العاملة ، يجب أن يتحول القانون الى أداة لخدمة مصالحها ، فى اقامة صرح الاشتراكية . ووسيلتها الى ذلك تقرير القواعد القانونية التى تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة .

ففى مرحلة البناء الاشتراكى تزداد وظائف الدولة ، ولكنها تتحول من جهاز فوق المجتمع الى جهاز فى خدمته . كما تزداد أهمية القانون ، ولكن مضمونه لا يصبح متناقضا مع شكله الخارجى . ذلك ان القانون الذى تقيمه الاشتراكية قانون عادل ينبع من مصالح تحالف القوى العاملة .

وإذا كان تطوير القوانين لمواجهة تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لا يقتضى انكار الرجوع الى الفكر القانونى فى النظم المختلفة — الا اننا يجب أن نعنى ، فى الدرجة الأولى ، بدراسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة فى مجتمعنا ، حتى تكون النصوص الجديدة متفقة مع متطلبات هذه العلاقات بل ودافعة الى تطويرها .

فكل علاقات انتاج تخلق نظمها القانونية الخاصة بها . ودور القانون فى مجتمع اتسعت فيه وظيفة الدولة الاقتصادية لا يمكن أن يكون مماثلا لدوره فى مجتمع يقوم على حرية التجارة وعلى شعار « دعه يعمل ، دعه يمر » كما يشتهى :

فهمة المشرع في المجتمع الاشتراكي ليست مجرد وصف العلاقات القائمة في المجتمع وتنظيم حماية هذه العلاقات . والقانون ليس مجرد انعكاس لهذه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بل انه يجب أن يكون أداة لتغيير هذه العلاقات ودفعها الى التطور .

فالقانون المدني في مجتمع يقوم على الخطط الاقتصادية يجب أن يصبح أداة هامة تستخدمها الدولة في تنظيم الانتاج الاشتراكي وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تنشأ بين أجهزة الدولة الاقتصادية، بينما يفقد قانون مثل القانون التجاري قيمته ويتخلى عن دوره ، الى القانون المدني العام، او الى قانون اقتصادي يحكم النشاط الاقتصادي للمؤسسات العامة . فالقانون المدني ، الى جانب تنظيمه علاقات الأفراد فيما بينهم أو فيما بينهم وبين الدولة كفرد ، ينظم العلاقات التي تنشأ بين شركة وأخرى من شركات القطاع العام . وهذه العلاقات الأخيرة تكاد تكون علاقات بين الشخص وبين نفسه . فحينما تتعاقد إحدى شركات التعدين مع شركة الحديد والصلب على تحويل الحديد الخام الى صلب، وحينما تتعاقد شركة للتجارة الداخلية مع شركة لصناعة الملابس على صناعة الملابس التي تتجر فيها - فان هذه لا تنقل الى تلك ملكية بقدر ما هي تقوم بمجرد تسليم الحديد لتحويله الى صلب أو الملابس بعد تصنيعها وذلك نفاذا لواجب ادارة هذه الأموال لحساب المالك الحقيقي وهو الدولة ، وطبقا لخططها وبرامجها الاقتصادية - ومع ذلك فان هذه العلاقات بين الشركتين يجب أن تبدو وكأنها علاقات بين مالكين مختلفين، وذلك حتى يمكن الحكم على مدى نجاح كل منهما . وفي نفس الوقت فان هناك اجراءات لا يمكن أن يتصور ان شركة منهما يمكن أن تتخذها ضد الأخرى ، مثل اجراءات الافلاس أو التصفية الجبرية ، لأن هذه الاجراءات يمكن أن تؤثر على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الشاملة . ولنفس السبب فان بعض الجزاءات المعروفة التي توقع عند الاخلال بتنفيذ العقود مثل فسخ العقد ، قد لا يكون مستساغا اذا كان العقد متصلا بخطة التنمية . فالفسخ في هذه الحالة - مع انه قد يبدو علجا قانونيا مألوفاً - يصبح علجا ضارا .

ولهذا فانا يجب أن نجد الحل الذي يحكم هذه العلاقات الاجتماعية الجديدة . وهو ما رأته معظم الدول الاشتراكية في صورة هيئات للتحكيم تضم خبراء الاقتصاد الى جانب خبراء القانون . وتفصل في المنازعات التي تقع بين المؤسسات العامة بما يكفل المحافظة على برامج الخطة الاقتصادية .

وعلاقات الملكية الجديدة تقتضى عناية بتنظيم الملكية العامة أو ملكية الشعب ، وبالملكية التعاونية ، كما انها تقتضى حماية خاصة لها ضد الإهمال والانحراف . وهناك أنواع من الملكية يثور تساؤل حول تحديد طبيعتها مثل ملكية الأراضى الزراعية التى وزعتها الدولة على المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعى ، ومثل طبيعة تملك شركات القطاع العام لأدوات الإنتاج التى وضعتها الدولة تحت تصرفها وما اذا كانت لا تعدو ممارسة سلطات الملكية لحساب الدولة . كما ان هناك اسئلة هامة يتعين الاجابة عليها مثل تحديد اشتراك العمال فى ادارة الشركات وفى أرباحها وما اذا كان يغير من طبيعة علاقات العمل .

كذلك فان التوسع فى نظام التأمين لضمان تعويض المضرور عن أى ضرر يلحقه ، يقضى على مشكلة المضرور الذى يرجع على المتسبب فى الحاق الضرر به فيجده معسرا . وهذا التوسع فى التأمين الاجتماعى قد يدعو الى تعديل ترتيب قواعد المسئولية وعلاقتها بقواعد التأمين . فيكفى لجبر الضرر عندئذ ان يطالب المضرور شركة التأمين . وتكون شركة التأمين وشأنها مع المتسبب فى الضرر .

وامجتمع الاشتراكى مجتمع يقوم على الأخلاق وينبذ الانتهازية . فالتعويض عن الضرر الأدبى لا يمكن ان يظل وسيلة لكسب كما هو الأمر فى المجتمع الرأسمالى . ووسيلة جبر هذا الضرر ليست الكسب المادى فقد يكتفى لذلك بنشر الحكم أو بالزام المتسبب فى الضرر بأن يدفع غرامة تؤول الى خزانة الدولة لا الى جيب من يدعى ان ضررا أدبيا أصابه .

وعلاقات العمل التى أصبحت تغطى معظم الحياة الاقتصادية ، هل يستمر تنظيمها موزعا بين قانون العمل وقانون العاملين فى الدولة وقانون العاملين فى شركاتها . وهل يستمر الاختصاص بها موزعا بين محاكم العمال المدنية وبين المحاكم الادارية ؟

كذلك فان دراسة تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع هو الذى يجب أن يكون أساسا لتطوير قانون العقوبات .

فبعد أن أصبح القطاع العام هو الذى يتحمل مسئولية التنمية فان على قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير - أن تؤمن بأن الاسراف - حتى وأن لم تتبعه استفادة شخصية - هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير . والاسراف يشمل

التضخم في مصاريف الانتاج التي لا مبرر لها ، كما انه يشمل في الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية في دراسة المشروعات الجديدة ، ويمتد الى الاهمال في التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

وهذه المبادئ يجب ان تترجم الى نصوص في قانون العقوبات ، تعاقب على الاسراف والاهمال . فالانتاج البردىء واساءه استخدام الاموال العامة والاخلال بتنفيذ العقود المتصلة بحطة التنمية - امثلة لما يجب ان يتصدى له قانون العقوبات .

كذلك فان مسئولية العامل يجب ان تكون كاملة عن أدوات الانتاج التي وضعها المجتمع تحت ادارته . فهو مسئول عن الحفاظ عليها وعن تشغيلها بكفاية وامان . وای اخلال بذلك يمكن ان يعوق تنفيذ خطة التنمية . ومن ثم فان هذا الاخلال - ولو لم يكن متعمدا - يمكن ان يعد جريمة .

ولما كانت الدولة تتجه الى تحقيق عدالة التوزيع والخدمات . وفي سبيل ذلك فانها تنشئ المجمعات الاستهلاكية لتضمن وصول السلع الى الناس ، فان احترام المضاربة في هذه السلع وقيام العاملين في هذه المجمعات بمهالة بعض المشترين تمييزا لهم عن غيرهم ، هي حالات يجب ان يمتد اليها سلطان القانون .

بل ان توصل مديري المشروعات العامة الى الحصول على ائتمان أو تراخيص باستخدام عملات أجنبية لاستيراد مواد تجاوز احتياجات المشروع أو تبني على بيانات كاذبة - يمكن ان يعد جريمة تحركها اناية المشروع ونظراته الضيقة التي لا تقدر احتياجات الخطة الشاملة . وأي بيانات خاطئة أو مضللة في عرض النتيجة المالية لهذه المشروعات يمكن ان يلحق ضررا بنيفا بتقديرات هذه الخطة . ومع ذلك فان على المشرع ان يلتزم الحذر في تجريم مثل هذه الحالات وفي تحديده عقوباتها ، حتى لا ينقلب قانون العقوبات فيصبح أداة معوقة ودافعة الى الجمود في اتخاذ القرارات الحاسمة .

كذلك فان العلاقات الاجتماعية الجديدة التي ترمى الى نقل سلطة الدولة تدريجيا الى المجالس الشعبية المنتخبة ، تقتضى اشتراكا من الشعب في ادارة شئون العدالة . وهو ما يدعو الى التفكير في انشاء محاكم تضم عنصرا شعبيا . ولكن تطبيق هذه الفكرة يجب الا يكون مجرد نقل عن التطبيقات الاشتراكية الأخرى بل يجب ان نجد له حدوده في ظروف

بلادنا الاجتماعية . وهو ما يقتضى التدرج فى التطبيق وتنظيم هذا الاشتراك الشعبى على نحو يضمن فاعليته .

ورد هذه الفكرة إلى تأصيل سليم هو الذى يحول دون أن تصبح الدعوة إليها مجرد مجازاة حماسية لا تحقق هدفا اجتماعيا ، مثلما أذيع أخيرا عن التفكير فى انشاء لجان للمصالحات يرأسها وكيل نيابة وتضم عضوين من الاتحاد الاشتراكى ، فهذه الفكرة شئ مختلف عن القضاء الشعبى .

ومع ذلك فانا يجب أن نلاحظ أن القانون الاشتراكى ليس منقطع الصلة تماما بالقانون فى الدول الرأسمالية . بل انه يستعير منه ما يحتاج اليه من الضيغ الفنية التى استقرت فى الفكر القانونى العالمى . وهو ما نلمسه حتى فى القوانين السوفيتية التى صدرت منذ عام ١٩٥٨ ، وفى القوانين الأساسية ليوغوسلافيا ودول الديمقراطيات الشعبية التى صدرت فى السنوات الأخيرة .

فالقانون القائم لا يمكن أن يلغى الا فى الحدود التى يتم فيها تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مثلما تم بالنسبة لتأمين أهم وسائل الانتاج . كذلك فان بعض القواعد القانونية مثل تلك التى تعاقب على القتل أو السرقة أو الاغتصاب يمكن أن تكون واحدة فى جميع النظم .

وهذه المهمة العاجلة سواء فى تطوير القانون المدنى أو فى تطوير قانون العقوبات ، قد تدعو الى البدء فى اعداد قانون اقتصادى يكمل القانون المدنى التقليدى وفى اعداد قانون للجرائم الاقتصادية يكمل قانون العقوبات التقليدى ، ثم ينفصح بعد ذلك المجال فى تودة الى ادماج هذه الأحكام الجديدة ضمن مجموعات كاملة للقانون المدنى أو قانون العقوبات .

ان هذا الأسلوب فى التشريع قد يجنبنا مخاطر أن تاتى التعديلات المقترحة قاصرة عن تحقيق مرامى السياسة الاجتماعية والاقتصادية .

كذلك فان هذه المهمة تقتضى ان تطرح أسس التعديلات المقترحة للمناقشة العامة قبل أن تبدأ صياغتها الفنية . فهذه المناقشات هى التى تمكن لديموقراطية التشريع وهى التى تجعله استجابة لمتطلبات المجتمع الجديد . أما سياسة الحجرات المغلقة التى تجرى فيها عملية التشريع ، فانها قد تعكس آراء فنية جلييلة ولكنها لا تعكس التجاوب المطلوب بين المشرع وبين المطالبين بالخضوع للتشريع .

الشرعية الاشتراكية :

ان سيادة القانون تعنى الالتزام بأحكامه ، والخضوع لسلطاته ، وهو ما يعبر عنه بالشرعية .

فماذا تعنى هذه الشرعية ؟ وهل يختلف مدلولها فى المجتمع الاشتراكى ؟

لقد نشأ هذا المبدأ فى أحضان البورجوازية والفردية . ومع ذلك فان هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية فى تنظيم المجتمع الاشتراكى وهو وان اتخذ طابعا خاصا به ، الا انه قد استعار بعض خواصه المعروفة فى المجتمع الليبرالى .

فيجب ألا نفهم الشرعية الاشتراكية على انها مبدأ يغير تماما الشرعية الليبرالية وكل ما هنالك ان مبدأ الشرعية وهو يعنى فى صورته العامة الخضوع للقانون ، انما يخدم فى المجتمع الليبرالى مصالح الطبقات صاحبة المصلحة فى هذا القانون وهى الطبقات ذات السيطرة الاقتصادية بينما انه فى المجتمع الاشتراكى يخدم مصالح القوى العاملة ويخدم قضية التحول الاشتراكى . ومن هنا تبدو الصلة بين القانون والشرعية . فالشرعية هى الخضوع للقانون ، ولكن أى قانون . هذه هى نقطة الخلاف .

لقد كان الفكر الليبرالى يعتبر الشرعية ضمانا للحريات العامة ضد الاستبداد . فقد أعلنت الثورة الفرنسية احلال سيادة القانون محل ارادة الملك . وطالما انه طبقا لمبدأ سيادة الشعب ، يمثل القانون ارادة الشعب ، فان التزام الدولة للقانون يعتبر ضمانا للحرية . وطبقا لهذه النظرية اعتبر مبدأ سيادة القانون أو الشرعية وسيلة للحد من سلطة الدولة .

وقد استمر الفكر الليبرالى منكرا على الشرعية الاشتراكية قيمتها الحقيقية كضمان لحقوق المواطنين بحجة ان الشرعية الاشتراكية وسيلة لتقوية سلطة الدولة وليست وسيلة للحد منها . ومع ان سلطة الدولة - كما أسلفنا - انما تقوى فى مرحلة البناء الاشتراكى ولكنها تفسخ المجال للمجالس الشعبية التى تنقل اليها سلطتها تدريجيا ، فان دراسة الشرعية الاشتراكية بنفس المفهوم الغربى ينطوى على خطأ شديد ، لأن الشرعية الليبرالية تحمى مجتمعا طبقيا ينطوى على استغلال طبقة لأخرى

وتمثل فيه الدولة مصالح الطبقة المسيطرة ، ولذلك كانت الشرعية الليبرالية دائما سندا لاستمرار سلطة أصحاب المصالح المسيطرة على الحكم . فمادام القانون يمثل مصالحها ، فان اى خروج على هذا القانون بغية تحرير الشعب العامل يعد في نظرها انتهاكا للشرعية الليبرالية . اما الشرعية الاشتراكية فهي تحمى مجتمعا لا يوجد فيه تناقض بين سلطات الدولة وحقوق المواطنين .

وحكم قوى الشعب العاملة يجب أن يتم طبقا لقواعد قانونية واضحة . وهذه القواعد القانونية هي التي تحدد النظرة الى الحق والخطأ والصواب ، فتحدد ما يعتبر حقا أو ما يعتبر خطأ أو صوابا ، لا يمكن أن يترك لمحض تقدير أجهزة الدولة وفق ما يراه كل جهاز منها . ومن هذا يتبين انه لا يمكن تدعيم الاشتراكية بغير التزام مبدأ الشرعية .

الشرعية الثورية :

ومع ذلك فاننا يجب أن نلاحظ ان التزام الدولة بمبدأ الشرعية بدقة يقتضى نظاما سياسيا واجتماعيا اكتسب نوعا معينا من الاستقرار .

أما الثورة فان لها شرعيتها التي يمكن تسميتها بالشرعية الثورية . ومعنى هذا ان للثورة قوانينها الخاصة بها . فمبدأ الشرعية الذي يعنى فى صورته العادية ان الدولة لا تستطيع أن تخرق أحكام الدستور القائم أو المبادئ الدستورية العامة السائدة بأن تصدر قوانين تتنافى معها - هذا المبدأ بهذا التصور لا يمكن أن يكون سائغا فى مرحلة الثورة . والا لكان معنى ذلك انه لم يكن فى مقدور دولة الثورة التى قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تخلق الملك أو أن تلغى دستور ١٩٢٣ أو أن تحل الأحزاب أو تحد من الملكيات الاقطاعية أو أن تقوم بتأميم الشركات أو ان تقوم بتصفية الاقطاع والرأسمالية . فمن البديهي ان الثورة ذاتها هي تحطيم للقانون القائم وانها تستمد شرعيتها من تأييد الجماهير لها . فالشعب متى افتقد مثله الأعلى فى العدل ولم تعد تسعفه أحكام القانون الرسمية المطبقة فانه يبدأ الثورة بقصد تغيير هذا النظام القانونى الذى لا يعبر عن مصالحه وآماله . فالثورة ارادة شعبية صريحة لأجراء التغيير المطلوب فى النظام السياسى والاجتماعى القائم .

وبانتقال السلطة الى قيادة الثورة تصبح هذه القيادة صاحبة الحق فى تقرير القوانين ، أى يصبح من حقها - وقد تركزت فيها سلطة الدولة -

أن تتخذ الإجراءات التي تحقق أهدافها في صورة قوانين تصدرها ،
ويصبح احترام هذه القوانين والتزامها بكل دقة واجب كل فرد ، بعد
أن تغدو تعبيرا عن حاجات أصحاب المصالح الحقيقية الذين قامت الثورة
من أجلهم . وتكون من مهام القانون في هذه المرحلة أن يعمل على تحطيم
مقاومة الطبقات المعادية التي كانت متحكمة في مصير الشعب .

وقد كان للثورة الاجتماعية التي بدأت بقوانين يوليو الاشتراكية
شرعيتها . فكل التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة الثورة لم تكن
مجرد تدابير مادية بل كانت تدابير تتخذ شكل إعلان دستوري أو قوانين
تلتزم بها الدولة ، حتى يدعو تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ،
إلى تعديلها وفق أهداف هذه الثورة .

فاخل السلمى للصراع الطبقي الذي رآه الميثاق إنما يتحقق من
خلال القانون . وهذا القانون قد يحد في بعض الظروف من الحقوق التي
يجب أن تكون مكفولة للجميع . ولكن القانون في بداية الثورة قد يضع
قيود حماية لسلامتها .

ولو تأملنا الموقف في الدول الليبرالية لوجدنا أن ما تصدره من
قوانين الأحكام العرفية والطوارئ يبيح لها اتخاذ إجراءات لتأمين
سلامتها . بل إنه حتى في الظروف العادية ، نجد أن بعض الدول
الرأسمالية تشرع من القوانين ما ينطوي على اعتداء على حقوق الأفراد
التي قررتها دساتيرها . فقانون سميث الأمريكي الذي يناهض ما يسميه
بالنشاط الهدام وقانون النشاط المعادي وقانون الأمن الداخلي ، أمثلة
لقوانين صدرت في أمريكا وتتضمن قيودا شديدة على حرية الفكر
بل وعلى حق العمل ، فهي تحرم بعض المواطنين من حق العمل لمجرد
انتمائهم في وقت من الأوقات إلى جماعة تدين بمذهب اجتماعي لا ترضى
عنه هذه الدولة . كل ذلك مع ملاحظة الفارق بين نظام يقوم على علاقات
اجتماعية واقتصادية مستقرة ، وبين قيام ثورة ترمي إلى تغيير هذه
العلاقات وإقامة علاقات جديدة .

أما حيث تستقر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فلن يكون هناك
أي تناقض بين مصالح القوى الاجتماعية والاقتصادية السائدة وبين
القانون . ومن ثم تتنحى الشرعية الثورية - وقد قامت بدورها - لتفسح
المجال للشرعية الاشتراكية . فإعلان الميثاق وصدر الدستور يعد إيذانا

بوجوب التزام الشرعية الاشتراكية ، التي تحميها القاعدة الشعبية العريضة التي يمثل القانون ارادتها .

سيادة القانون وحقوق الانسان :

لو حللنا مبدأ سيادة القانون كما بدأ في الفكر الليبرالي لتبين لنا ان من أهم عناصره ان هناك حقوقا شخصية للانسان سابقة على نشوء الدولة وان على الدولة والقانون ان يكفلا له التمتع بهذه الحقوق .

وبمعنى هذا ان القانون يجب ان يكون متلائما مع هذه الحقوق حافظا لها .

وهذه الفكرة تختلط بفكرة القانون الطبيعي التي ترى ان القانون ينشأ تلقائيا بنشأة الجماعة وانه يستمد وجوده من الضمير الجماعي ، وان القانون الطبيعي سابق اذن في وجوده على نشوء الدولة ، وهو قانون أبدي لا يتغير . وهذه الفكرة وان كانت قد لعبت دورا هاما في مواجهة السلطات الاستبدادية قبل القرن الثامن عشر ، وكانت مقدمة فلسفية للمذهب الفردي الذي يتخذ الفرد محورا للنظام الاجتماعي وغاية له . لم تعد مجرد تسجيل شكلي لحقوق لا تملك ممارستها الا الطبقة القادرة ماديا . وهو ما عبر عنه الميثاق في اشارته الى حق التصويت على انه قد فقد قيمته حين فقد اتصاله بالحق في لقمة العيش .

فمن غير المفهوم مثلا أن يكون هناك قانون طبيعي يحمي حقوق البيض ولا يحمي حقوق الملونين كما يجري في جنوب افريقيا وكما كان يجري في الولايات المتحدة الأمريكية رغم صدور قانون الحقوق المدنية الذي لا يزال يلقي مقاومة فريق من بيض الجنوب .

ومع ذلك - ومن غير حاجة الى الاستعانة بفكرة القانون الطبيعي - فإن الدولة يجب أن تخضع على نحو ما للقانون ، وأن تضرب لرعاياها المثل على احترامه حتى تضمن احترامهم له .

وفضلا عن ذلك فان عدم خضوع الدولة باعتبارها مشرعة لهذا القانون الطبيعي ، لا يعني أنه ليست هناك مبادئ سياسية وخلقسية تحكمها ، ولا يعني انها لا تخضع لسيطرة الرأي العام . فهي وان لم تكن قانونا ملزمة باحترام حقوق معينة للأفراد ، فانها سياسيا قد

تكون مجبرة على ذلك . فالدولة ليست الا أداة لقوى اجتماعية وسياسية معينة . ولا يمكن فصل الدولة عن هذه القوى الاجتماعية والسياسية والا أصبحت الدولة تمثل فراغا لا تقوى معه على الحركة . فالدولة وهم ، تحكم المجتمع ، تجد نفسها محكومة بالقوى الاجتماعية القائدة . فالدولة سياسيا ملزمة بأن تخدم هذه القوى الاجتماعية والسياسية التي تسند لها ومادامت هذه القوى ترى حماية حقوق معينة للأفراد فان على الدولة أن تؤكد هذه الحماية .

فاذا كانت مدرسة القانون الطبيعي تذهب الى اعتبار حق الملكية الفردية حقا مقدسا ، فان مؤدى ذلك انه ليس من حق الدولة أن تحدد هذه الملكية - بينما ان حق الملكية يجب ألا يكون قيذا على الدولة حينما ترى القوى الاجتماعية والسياسية التي تساندها انكار هذه القيمة المطلقة للملكية . ولكن الحدود التي ترسمها هذه القوى الاجتماعية والسياسية للدولة بتنظيمها للملكية تصبح حدودا قانونية تلتزم الدولة باحترامها طبقا لمبدأ الشرعية .

ومن ذلك يتبين ان الشرعية الاشتراكية لا تنكر قيام حقوق للأفراد يتعين على الدولة احترامها . ولكن هذه الحقوق تتخذ خصائص جديدة متميزة . فالحقوق الفردية التقليدية أصبحت في طريق التحول الى حقوق اجتماعية . فالتشريع في فترة تطوير العلاقات الاجتماعية حينما يحمى العامل ضد رب العمل بتحريمه الفصل التعسفى مثلا ، أو حين يحمى المستأجر ضد المالك بتخفيضه الايجارات أو تقييده لحقوق المالك - قد يخلق بذلك عدم مساواة لا يرضى عنها الفكر القانونى التقليدى الذى يفترض فى عقد العمل أو الايجار سلطانا لتلقى « ارادتين متساويتين » ولكن مثل هذا التشريع في حقيقته يرمى الى خلق مساواة اقتصادية ، فخرق المساواة هنا انما هو خرق شكلى يرمى الى تحقيق مساواة حقيقية .

ثم ان الحقوق التي تكفلها الشرعية الاشتراكية ليست حقوقا خالية من القيمة الواقعية . بل هي حقوق تتمتع بحماية اقتصادية الى جانب الحماية السياسية . فالى جانب الحريات التقليدية ، فانها تكفل للمواطنين حق العمل والحق فى الراحة والحق فى التأمين الاجتماعى والصحة وحق التعليم ، وهى لا تفرق بين الرجال والنساء .

بل ان الشرعية الاشتراكية - وهذا هو الفارق الهام بينها وبين

الشرعية الليبرالية بالنسبة للحقوق الفردية. — لا تكتفى بمجرد تقرير هذه الحقوق بل انها تبين السبيل الى ممارستها .

فالدستور يجب ألا يكتفى بتقرير حق المواطنين في التعسليم ، بل ينص على ان الدولة تكفل انشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات وألا يكتفى بتقرير حقهم في الرعاية الصحية بل ينص على مسئولية الدولة في انشاء مختلف أنواع المستشفيات .

ومثل هذه النظرة نجدها في معالجة حرية الصحافة مثلا. فان هذه الحرية تصبح مجرد سراب خداع اذا لم تهيب الدولة وسيلة ممارستها.

كذلك فانه ليس بكاف أن يكفل الدستور حق الدفاع للمتقاضين مالم يهيء لهم السبيل الى الانتفاع به — والا أصبح حق الدفاع مجرد تسجيل شكلي لحق لا يملك ممارسته فعلا ، الا من يقدر ماليا على أن يوكل محاميا عنه . ومن هنا كانت دعوتنا الى انشاء هيئة للمساعدات القضائية لتقديم العون القضائي .

ومن الخطأ أن يظن ان الاشتراكية تلتهم دور الفرد ، فالاشتراكية لا تنكر المصالح الفردية . وكل ما هنالك انها توافق بينها وبين مصلحة المجتمع . فالانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناءه المقتدر . وحرية كل فرد في صنع مستقبله وفي تحديد مكانه في المجتمع وفي التعبير عن رأيه وفي اسهامه الايجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله ، حقوق أساسية للانسان ولا بد أن تصونها له القوانين . « ولا بد أن يستقر في ادراكنا ان القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها » .

وصيانة حرية الفرد تقتضي الا يحاسب الا بناء على ما يقضى به القانون ، وألا يحاسب عن أفعال وقعت منه قبل أن يصدر القانون الذي يحرمها . كما تقتضي ألا يؤخذ بجريرة غيره لمجرد صلاته به . وهي ضمانات يجب أن نكفلها تعزيزا للشرعية .

الشرعية والتدرج التشريعي :

أما العنصر الثاني في الشرعية فهو التدرج التشريعي ، الذي لا يعدو أن يكون انعكاسا للتدرج في السلطات السياسية والاجتماعية . فالشرعية من هذه الزاوية هي مطابقة تصرفات أي سلطة لتصرفات السلطة

التي تعلوها في التدرج . ففي أعلى الهرم نجد الميثاق الذي يبين مبادئ المجتمع ويرسم برنامج تحقيقها ثم الدستور الذي يسجل نظام الحكم ويبين العلاقة بين أجهزته ثم القانون الذي يصدره جهاز التشريع الممثل للشعب ، تليه بعد ذلك قرارات الحكومة متدرجة هي الأخرى . وهذا التدرج التشريعي يكفل وحدة النظام القانوني وتجانسه .

ويعنى هذا العنصر من عناصر الشرعية أيضا، ان التصرفات المادية يجب أن تكون متفقة مع أحكام القانون سواء كانت هذه التصرفات تصرفات الدولة أم تصرفات الأفراد . وهو ما يعنى أيضا أن أحكام القضاء وقراراته يجب أن تصدر وفق القانون .

فالقانون يمثل ارادة الشعب واحترام القانون يعد بذلك امتدادا للمبدأ الديموقراطي في التنظيم السياسي والاجتماعي . وهو ما عبر عنه الميثاق بقوله ان سيادة القانون هي الضمان الأخير للديمقراطية . ذلك ان الأجهزة الديمقراطية التي تعبر عن ارادة قوى الشعب العاملة هي التي تملك سلطة التشريع . واحترام مبدأ الشرعية يكفل بذلك نفاذ كلمة الشعب الممثلة في القانون . وهو يحد من السلطات البيروقراطية التي ترى في الخروج على القانون نفاذا لكلمتها . فمادام القانون هو ارادة الشعب الممثلة في مجلس الأمة المنتخب ، بينما ان الأجهزة الادارية ليست منتخبة من الشعب ، فان تصرفات هذه الأجهزة لا يمكن أن تعلو على ارادة الشعب التي يعبر عنها القانون بل يجب أن تكون خاضعة لها .

ومن هذا يتبين ان مبدأ الشرعية يصبح عاصما من الحكم البوليسي ومن الانحراف في استعمال السلطة ، ويعد ضمانا لحقوق المواطنين . فمادام المواطنون أنفسهم ، عن طريق ممثليهم ، هم الذين يحددون حقوقهم ، فان على الجهاز الاداري أن يحترم هذه الحقوق وفقا لمبدأ الشرعية .

ويحمي هذا المبدأ حقوق المواطن من زاوية أخرى . اذ لما كانت القاعدة القانونية بطبيعتها تنسم بالعموم والتجريد ، فان خضوع السلطات الادارية للقانون يعد ضمانا لعدم التفرقة بين المواطنين في تطبيق القاعدة القانونية العامة المجردة ويكفل المساواة بينهم في الخضوع لها .

كما ان هذا المبدأ يعد أيضا وسيلة للاستقرار الاجتماعي . فمادام

الحكم قد أصبح للقانون الذى يتضمن قواعد عامة مجردة ، فان المواطنين سيعرفون سلفا مرائزهم العناوين وحقوقهم وواجباتهم ويمسحهم ان يلتزموا ذلك فى تصرفاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية . وبغير قانون ينشر على الناس سلفا يصبح المواطنون فى قلق لا يمكنهم معه أن يسهموا بإبداءهم الخلاق .

فسمو القانون باعتباره الممثل لارادة الشعب يقتضى أن يحدد بوضوح الحقوق التى ينظمها والواجبات التى يفرضها . فدقة القاعدة القانونية ووضوحها وسهولة الرجوع اليها هو الذى يميز القانون فى مجتمع لم يعد فيه هذا القانون أداة لقمع قوى الشعب العاملة بل أصبح أداة لتحقيق آمالها .

ويترتب على هذه النظرة انه لا يجوز أن يكتفى القانون بتسجيل المبادئ العامة تاركا تطبيقها للسلطة الادارية أو القضائية . لقد رأى بعض من كتبوا عن تطوير التشريع المصرى ، ان أسلوب التشريع الاشتراكي يكتفى بالمبادئ العامة المختصرة ، وان هذا هو ما اتبعه الاتحاد السوفيتى فى تشريعاته . وبصرف النظر عن عدم جدوى المقارنة ، فان ما دعا الاتحاد السوفيتى الى أن يصدر عام ١٩٥٨ مجموعة المبادئ الأساسية للعقوبات أو الاجراءات ، ان الدولة السوفيتية دولة اتحادية مكونة من جمهوريات مختلفة . فهذه المبادئ العامة تعتبر بمثابة قانون عام لهذه الجمهوريات . ولكل جمهورية بعد ذلك أن تصدر تشريعات مفصلة لا تخرج على هذه المبادئ العامة . وفعلا صدر قانون العقوبات لجمهورية روسيا السوفيتية بعد ذلك عام ١٩٦٠ حاويا ٢٦٩ مادة ، كما صدر قانون الاجراءات فى نفس السنة حاويا ٣٧٠ مادة . ومثل ذلك نجده فى قانون العقوبات المجرى الجديد الذى صدر عام ١٩٦١ والذى يتضمن ٣٣٩ مادة ، وفى قانونها المدني ويتضمن ٦٨٥ مادة .

بل ان المتتبع للمناقشات التى دارت أخيرا فى بولندا الاشتراكية حول تعديل الدستور يلمس اتجاها الى تنظيم حقوق المواطنين فى الدستور . حتى لقد ذهب البعض الى حد اقتراح تحديد أقصى مدة للحبس الاحتياطي فى الدستور . وهو اتجاه اتبعه دستور يوغوسلافيا الجديد .

وأن كنا لا نذهب فى الراى الى هذا المدى ، الا ان الامام بالمناقشات التى تدور فى الدول الاشتراكية حول مبدأ الشرعية ، يمكن أن تكون تضييرا لبعض من رفعوا شعار اشتراكية القانون بغير فهم عميق .

بلى ان مفهوم الشرعية لم يعد مجرد التزام النص التشريعى . بل انه
يعنى ايضا الخضوع لمجموعة المبادئ التى استقرت فى ضمير شعوب
العالم خلال اجيال من الكفاح فى سبيل حرية الانسان الحقيقية . اما النص
التشريعى فقد تفرضه دولة تسيطر عليها مصالح الاقلية المستغلة ، تفرضه
على شعبها العامل او تفرضه على الشعوب التى تستعمرها . فباسم
الخضوع لسيادة القانون يحرم الملونون من حقوقهم فى جنوب افريقيا .
اليسست التفرقة العنصرية مقرررة فى نصوص قانونية فاذا اعترض عليها
الأحرار اعتبروا خارجين على حكم القانون . فمثل هذه القوانين التى
تفرضها الطبقة المستغلة أو السلطة الممثلة للاستعمار ، ليس لها من
صفات القانون الا شكله الخارجى ولكن مضمونها لا يعبر عن فكرة العدل
والحق . وهذا المفهوم لمبدأ الشرعية هو الذى يمنحه قوة جديدة ومضمونا
ديموقراطيا .

ضمانات الشرعية :

يجعل الميثاق سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة
الدولة التنفيذية ، وينص على ان وسيلة الديموقراطية ان تتحقق سلطة
المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الادارة
المركزية أو المحلية . فأول واجبات السلطة الشعبية الممثلة فى المجالس
المنتخبة أن تراقب شرعية تصرفات السلطات الادارية والتنفيذية ومدى
التزامها للقانون .

بل ان قانون المجالس الشعبية الذى تم اعداده وطرحه للمناقشة
العامية يجعل هذه المجالس الشعبية بمثابة برلمانات صغيرة على المستوى
المحلى . فكما ان هناك مجلس شعبى أعلى على مستوى الجمهورية هو
مجلس الأمة ستكون هناك مجالس شعبية على المستوى المحلى لتمارس
فى حدود اقليمها سلطة الرقابة على الأجهزة التنفيذية والادارية وسلطة
الاشراف على جميع مراكز الانتاج .

كذلك فان التنظيمات السياسية يمكن أن تمارس الرقابة الشعبية
على التزام الشرعية الاشتراكية .

على ان الرقابة السياسية التى يملكها مجلس الأمة أو الرقابة
الشعبية التى تملكها التنظيمات السياسية لا تغنى عن رقابة قضائية
على تصرفات جهاز الدولة الإدارى والاقتصادى . فبعد ان اتسعت وظيفة

الدولة الاقتصادية وأصبح تنظيم الاقتصاد يتم وفقا لخطط مرسومة -
فانه من الخطورة أن يقع أى انحراف فى التزام القانون ، مما قد يؤدي
الى اعاقه تنفيذ الخطة الاقتصادية والى خلق بيروقراطية ضارة مستعجلة -
منعزلة عن مصالح الجماهير . والقضاء اليوم يجب أن يقف حارسا للقيم
الاشتراكية ، ومن بينها التزام مبدأ الشرعية . وهو يمارس رقابته بناء
على طلب المواطنين سواء بالغاء القرارات الادارية المخالفة للقانون أو بالحكم
بالتعويض لمن ناله ضرر من تصرفات الادارة . وهو يباشر رقابته أيضا
بناء على طلب النيابة الادارية التى تعمل هى الأخرى على حراسة مبدأ
الشرعية مستعينة بجهاز الرقابة الادارية .

والتمكن لهذه الرقابة القضائية يقتضى تدعيم استقلال القضاة
والمحامين .

بل ان رقابة القضاء قد تطورت فى احدى الدول الاشتراكية - وهى
يوغوسلافيا لتصبح أيضا رقابة على دستورية القوانين وليست
مجرد رقابة على شرعية تصرفات الادارة . فقد انشأ دستور يوغوسلافيا
الجديد الصادر عام ١٩٦٢ محكمة دستورية عليا تنظر فى مطابقة القوانين
للدستور يوغوسلافيا . ويكون لها أن تقرر أن قانونا ما لا يطابق الدستور
وعندئذ، يتعين على البرلمان أن يطابق هذا القانون للدستور فى بحر
مدة لا تتجاوز ستة أشهر تالية لحكم المحكمة والا بطل العمل به . كما
ان هذه المحكمة تختص بمتابعة المسائل ذات الأهمية بالنسبة الى مبدأ
الدستورية والشرعية ، وتقدم الى البرلمان الآراء والمقترحات لوضع
القوانين وغيرها من الاجراءات الضرورية لحماية الدستورية والشرعية.
ولصيانة حقوق وحرىات المواطنين والمنظمات . وقد كفل الدستور
اليوغوسلافى لهذه المحكمة استقلالها . فأعضاء المحكمة يختارون بالانتخاب
مدة لا تتجاوز ستة أشهر تالية لحكم المحكمة والا بطل العمل به . كما
لمدة ثماني سنوات على أن يجدد نصف الأعضاء كل أربع سنوات . وهو
ما يكفل اتصال هذه المحكمة بالقاعدة الشعبية . كما أن الدستور قد
حصنهم ضد العزل ، فلا يجوز عزل رئيس المحكمة أو أحد أعضائها قبل
نهاية المدة المقررة الا اذا حكم عليه بالحبس لجريمة أو فقد أهلية التصرف.
أو أصبح عاجزا عن ممارسة وظيفته .

ان البلاد الاشتراكية الأخرى تنكر تجربة الرقابة القضائية على
التزام احكام الدستور . وترى ان السلطة الشعبية هى أعلى سلطة فى
الدولة وهى التى تملك هذه الرقابة . ولكنها لا تجيز للقاضى أن يتصدى
للحكم على قانون أصدره ممثلو الشعب ، وان ينفرد بتقدير مخالفته.

للدستور ، فان ذلك يعنى اخضاع ارادة الشعب لسلطة تقديرية
للقضاة . فهذه الرقابة تتنافى فى نظرهم مع مبدأ وحدة وتجانس
السلطة . فالسلطة واحدة لا تتجزأ وهى مركزة فى الشعب الذى تمثله
الهيئة الشعبية المنتخبة .

ولكن هذا رأى . . . وان اتفق فى نتيجته مع ما تراه بعض النظم
الغربية مثل انجلترا . . لا يزال موضع جدل . وفى تقديرى أنه بغير
ضمانات للشرعية ، لا يمكن أن نبني الاشتراكية .

مناقشة حول مبدأ الشرعية في الاتحاد السوفيتي *

أعلن خروشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الذي انعقد عام ١٩٥٦ نهاية عبادة الفرد والعودة الى الشرعية • وكشف في خطابه الذي ألقاه في هذا المؤتمر عن الجرائم التي ارتكبها ستالين في فترة العبادة والتقديس التي أضفاها عليه الشعب السوفيتي •

وبين خروشوف كيف أن ستالين كان يطلب الخضوع التام لرايه وأن من يعارضه كان يوصف بأنه عدو الشعب ، وأنه نتيجة لهذا الاتهام راح في عداد الضحايا عدد كبير من الأبرياء • وأن ستالين قد انفرد بالسلطة ، فلم يكن يدعو الى عقد مؤتمر الحزب أو اللجنة المركزية أو حتى المكتب السياسي ، وقد أدى ذلك الى الانحراف وانتشار الفساد في قيادة الحزب والدولة والاقتصاد والى ظهور فريق من المتعلمين والمنافقين والى اعدام النقد وحرية التفكير •

لقد ارتكب ستالين أخطر جرائمه بين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ وفرض ستارا رهيبا على بلاده ، فظل كل شيء مكتوما حتى كشفه خروشوف • لقد تبين أن ستالين لم يتورع عن اعدام ٩٨ شخصا من بين ١٣٩ عضوا ومرشحا للجنة المركزية في المؤتمر السابع عشر للحزب ، وأنه أعدم المئات بالجملة بغير محاكمة أو بعد محاكمة صورية •

وقد اتهمه خروشوف صراحة بتلفيق عديد من القضايا لبعض قادة

الحزب وبأنه كان يعتزم القضاء على عدد كبير من رجال الثقافة والفن بأوكرانيا بعد أن وردت إليه معلومات بناء على تحقيقات رئيس البوليس « برييا » بأن نوعا من العواطف القومية كان ينمو بين رجال الفن المثقفين بأوكرانيا .

كذلك أصبح معروفا ان الشرعية الاشتراكية قد انتهكت في عهد ستالين . فكانت السلطات تتبع ابشع الوسائل في التحقيق مع كل من يختلف مع ستالين في الرأي . وكانت تحصل على اعترافاتهم بوسائل القسر والتعذيب . ولعل اظهر مثل على ذلك ما حدث في قضية « ايخى » الذى كان عضوا في الحزب منذ عام ١٩٠٥ وكان من بين المرشحين للمكتب السياسى . فقد اعتقل في ٢٦ ابريل ١٩٣٨ وجرى معه التحقيق بطريقة اقترنت بالقسوة والتزييف وأرغم تحت ضغط التعذيب على أن يوقع اقرارا منسوباً اليه أعده قاضى التحقيق . ثم أعدم رميا بالرصاص وكانت الأدلة ضد المتهمين السياسيين في هذه المرحلة تنحصر في الاعترافات . وهو امر مريب ، فكما قال خروشوف عن ذلك : كيف يمكن لاتسان أن يعترف باقتراح جرائم لم يرتكبها .

لقد كانت حملة خروشوف ايدانا بانطلاق نحو هدم عبادة الفرد وتدعيم الشرعية وسيادة القانون والقضاء على سلطة البوليس السرى ، وظهرت في المكتبات قصص وأشعار للكتاب والشعراء السوفييت تندد بعبادة الفرد مثل قصة الكاتب السوفييتى ايفان ستادنبوك « الناس ليسوا ملائكة » ومثل قصيدة الشاعر نفاردوفسكى التى وجه فيها نقدا شديدا الى البيروقراطية . بل لقد شاهدت فى موسكو أخيرا فيلم « تيشينا » أى الصمت وهو يصور الارهاب فى عهد ستالين ويعرض صورة للاعتقالات انظمة التى كان يقوم بها البوليس . ولاشك ان الكشف عن هذه الجرائم قد أثار التساؤل حول مدى الضمانات التى يكفلها النظام السوفييتى للمواطنين ، ذلك ان شخصية ستالين ذاتها هى التى حملت وحدها مسئولية هذه الجرائم ، فقليل انه كان رجلا لا يثق بانسان ، مريض بداء الشك ، وان لينين ذاته كان يخشى تجميع السلطة فى يد ستالين .

فاذا كانت مساوىء هذا العهد قد فضحت ، فما هى الضمانات التى أوجدها التطور الجديد فى الاتحاد السوفييتى لحماية الحريات المواطنين وأمنهم وضمانا لعدم اساءة استعمال السلطة ، وحتى لا يظهر ستالين آخر ؟

لقد لمست أثناء مقابلاتي مع رئيس المحكمة العليا ومع أستاذ نظريه الدولة ، أن الصراحة لم تعد تنقصهم في مواجهة العيوب بالنقد بل والنقد الذاتي ، ولكنهم يرفضون أن يكون لهذه الانتقادات أثر في تقديرهم للعقيدة الاشتراكية ذاتها . فهم يستشهدون بما قاله لينين من أن البروليتاريا لا تخشى الاعتراف بأن شيئا ما كان في ثورتها رائعا وأن شيئا آخر لم ينجح . وأن جميع الأحزاب الثورية التي هلكت ، إنما هلكت لأن الغرور تملكها ولم تستطع أن ترى أين تكمن قوتها وخافت أن تتحدث عن نواحي ضعفها . وهم يرون أن أهم الضمانات الحقيقية هي يقظة الشعب ذاته وتوعيته وتدعيم النقد والنقد الذاتي ثم القيادة الجماعية .

إن نبد عبادة الفرد كان فاتحة لتطور هام في النظرية الاشتراكية ذاتها . فإن عبادة الفرد تضييب النظرية بالجمود والركود . فإذا كانت الماركسية اللينينية تمثل ايدولوجية النظام السوفييتي ، إلا أنه يمكن القول بأن هذه النظرية قد وسعت ادراكها وتطورت في برنامج الحزب الشيوعي الذي أقره المؤتمر الثاني والعشرون . فأصبح من المسلم به أن لكل دولة أن تختار طريق التطبيق الاشتراكي الذي يلائم ظروفها .

نظريات فيشنسكي

وكنت قبل زيارتي للاتحاد السوفيتي قد طالعت مؤلفات فيشنسكي الذي قام بدور المدعى العام في أغلب القضايا التي كشف أخيرا عما انطوت عليه من ظلم وفساد . فمع أن الأصل في المتهم أنه بريء حتى تثبت ادانته ، إذ بنظريات فيشنسكي كانت تؤدي إلى إحلال الشك محل اليقين وإلى أخذ المتهمين بالشبهات . وتحت تأثير مثل هذه النظريات صدر قانون في عام ١٩٣٣ يحمل الأسرة بأكملها مسؤولية جرائم أمن الدولة التي يرتكبها واحد منها ، ولم يعد لقانون الإثبات أية قيمة . فليس صحيحا طبقا لنظريات فيشنسكي أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته ، بل أنه يكفي أن يكون متصلا بأوساط المجرمين حتى يدل على إجرامه إلى أن يقدم أدلة براءته ! فلم يكن من الضروري إقامة رابطة سببية بين الجريمة والمتهم ، وكان يكفي الأخذ بالافتراض في إثبات التهمة .

وفي ظل هذه النظريات تمت المحاكمات الرهيبة التي كان معظمها يجري سرا بغير أية ضمانات للدفاع أو لسلطات التحقيق والحكم .

لقد أقر الفقيه السوفييتي شينين في كتابه عن القضاء في الاتحاد السوفييتي الذي صدر عام ١٩٥٩ بأن القضاء السوفييتي قد مر بأخطاء وأن بعض أفراده قد دب اليهم الفساد في فترة عبادة الفرد وأنه في هذه الفترة كان يسمح في بعض القضايا بخرق قانون العقوبات ومخالفة أصول التحقيق الجنائي مما أدى أحيانا إلى الحكم على المتهمين دون أسباب كافية . وحمل في كتابه على نظريات فيشننسكي * وأن كان قد حرص على أن يؤكد أن هذه الأخطاء ليست ملازمة للنظام السوفييتي .

تطور هام في القانون السوفييتي :

ولذلك فقد اهتمت اهتماما خاصا بأن أقف على تطور التشريع السوفييتي بعد أن أعلن نيل عبادة الفرد والعودة إلى الشرعية الاشتراكية وأن أتبين إلى أي مدى تعبر هذه التشريعات عن التطور الجديد في السياسة الشرعية السوفيتية .

إن أهم ضوابط الشرعية ألا عقوبة ولا جريمة إلا بنص . وقد كانت المبادئ الأساسية للتشريع الجنائي السوفييتي الصادرة عام ١٩٣٤ تسمح للقاضي بأن يتبع القياس في تحديد الجرائم وتوقيع العقوبات على مرتكبيها فإذا ارتكب فعل يراه القاضي خطرا ولم يكن هناك نص يجرمه ، استعان القاضي بنص شبيه به ومد حكمه إلى هذه الحالة قياسا . ورغم أن شراح القانون السوفييتي يؤكدون أن المحاكم لم تلجأ إلى القياس إلا في حالات قليلة ، وأن الاستعانة بالقياس كان أمرا له ما يبرره في بداية الثورة الشيوعية حيث كان من الصعب أن تحدد سلفا الأفعال التي تعتبر خطرة على النظام الجديد ، فإن الاستعانة بالقياس في التجريم الجنائي كانت من أشد أوجه النقد التي وجهت إلى الشرعية الاشتراكية .

وقد أصدر مجلس السوفييت الأعلى في ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨ قانونا جديدا بالمبادئ الأساسية للتشريع الجنائي السوفييتي ، ضمن سلسلة من التشريعات المتطورة . وقد سبق إصدار هذه التشريعات مناقشة مستفيضة لها في الصحف وفي المجالس المنتخبة وفي النقابات والمنظمات وأبدت عليها تعليقات كثيرة حتى كتب لها الصدور معبرة عن إرادة التطور التي بدت في السنوات الأخيرة في الاتحاد السوفييتي .

وفي قانون المبادئ الأساسية للتشريع الجنائي لم يعد من الجائز الحكم بالقياس كما لم يعد من الجائز الحكم على المتهم إلا بالعقوبات المحددة في القانون عن الجرائم الواردة به .

الأثر الرجعي للقانون :

وعدت أسأل رئيس المحكمة العليا الذي كان يطلعنى على هذه
القوانين : وماذا عن الأثر الرجعي للقانون ؟

لقد فهمت ان عصابة من المهربين قد حوكم أفرادها أخيراً وصدرت
أحكام ضدهم . وفى أثناء نظر الاستئناف صدر تشريع بتطبيق عقوبة
الاعدام فى جرائم عصابات التهريب وطبقت هذه العقوبة على أفراد هذه
العصابة . وسأله : ألا يعتبر تطبيق العقوبات الجنائية بأثر رجعي
انتهاكاً لمبدأ الشرعية ؟

وأمسك القاضى سيمرنوف بمجموعة المبادئ الأساسية للتشريع
الجنائي الصادرة عام ١٩٥٩ ، وطلب منى أن أتلو نص المادة السادسة .
فوجدتها تنص على ان القانون الذى يجعل الفعل مباحاً أو الذى يخفف
العقوبة هو وحده الذى يكون له أثر رجعي لأنه الأصلح للمتهم .
أما القانون الذى يجرم فعلاً لم يكن مجرماً من قبل أو يشدد العقوبة ،
فانه يطبق بخير أثر رجعي .

وقلت له ، هذا تعديل عظيم فى التشريع يعزز مبدأ الشرعية .
فكيف اذن طبقت عقوبة الاعدام المشددة على عصابة التهريب التى ذكرتها
مع وجود نص المادة السادسة من تشريع ١٩٥٨ . فقال لى : لقد صدر
قانون من مجلس السوفييت الاعلى بتطبيق هذه العقوبة فى هذه الحالة
بالذات لخطورتها .

وقد أعدت توجيه نفس السؤال لأستاذ نظرية الدولة ، بجامعة
موسكو وكان معه أثناء المقابلة أستاذ القانون الجنائي فقال ان هذه الحالة
الوحيدة التى طبق فيها قانون بأثر رجعي . وقد كان لها ما يبررها . فان
هذه العصابة قامت بتهريب ٨٠٠ قيراط من الماس و ١٠٠ كيلو جرام من
الذهب . وأن مثل هذه الأفعال الخطرة من شأنها الاضرار بالاقتصاد
السوفييتي .

فقلت له : اننى لا أختلف معك فى ان هذه الجريمة خطيرة ولا أعترض
على تعديل التشريع وتشديد العقوبة لكى تصبح الاعدام . ولكنى
لا أوافق على تطبيق القانون بأثر رجعي ولو فى حالة نادرة . ان مبدأ
الشرعية كما أفهمه ليس قيدياً على الإدارة وحدها أو على المحاكم بل انه
قيدي على السلطة التشريعية ذاتها .

وسألني رئيس المحكمة العليا ، وكيف تواجهون مثل هذه الحالة
في بلادكم ؟ .

قلت له : لقد غرقت الباخرة دندرة في النيل منذ سنوات وراح
المئات ضحية هذا الحادث الذي كان القانون القائم وقتئذ يعاقب عليه
بعقوبة لا تزيد على الحبس ثلاث سنوات . فدلنا هذا الحادث على ان في
تشريعنا قصورا وعدلنا قانون العقوبات وأصبحت العقوبة تصل في
مثل هذه الحالات التي يتعدد فيها الضحايا الى الحبس عشر سنوات .
ولكننا لم نطبقها بأثر رجعي رغم فداحة الحادث .

ان الاعلان الدستوري الذي أصبح معمولاً به في ٢٦ مارس ١٩٦٤
في الجمهورية العربية المتحدة ينص في مادته الخامسة والعشرين على انه
لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون وانه لا عقاب الا على الأفعال اللاحقة
لصدور القانون الذي ينص عليها ، فمبدأ عدم رجعية القوانين من المبادئ
الأساسية في دستورنا . واني مع تقديرى للنص على هذا المبدأ في
قانونكم الجنائي وانه يمثل تطوراً هاماً ، أتمنى لو ضمنتموه دستوركم
ليصبح قيماً دستوريا على السلطة التشريعية ذاتها .

الرقابة على دستورية القوانين :

وعدت أسأل رئيس المحكمة العليا : ان الذي أعلمه ان محكمكم
العليا لا تملك رقابة على دستورية القوانين . فان بعض الدساتير
الغربية يسمح للمحاكم برفض تطبيق قانون يخالف الدستور كما ان
بعضها ينشئ محكمة دستورية عليا لمراقبة سلامة القوانين وعدم منافاتها
للدستور ، فكيف تتحقق هذه الرقابة في النظام السوفييتي ، ليست
الرقابة فقط على الدستورية بل لنقل الرقابة على الشرعية الاشتراكية
وهي مدلول أوسع شمولاً ؟ .

وأجاب رئيس المحكمة العليا : ان مجلس السوفييت الأعلى هو
أعلى سلطة تشريعية بنص الدستور ، فهو الذي يراقب احترام دستور
الاتحاد السوفييتي ويرعى الشرعية الاشتراكية . ولكننا لا نقر الرقابة
القضائية على دستورية القوانين التي تعرفها بعض البلاد الغربية مثل
الولايات المتحدة الأمريكية .

اننا لا نريد انحاكمنا أن تتحول إلى حكومة من القضاة ، وأن تصبح عقبة في سبيل التطور الاشتراكي ، ان تجربة المحكمة العليا الأمريكية قد دلت على أن منح هذه السلطة للقضاء قد يصبح عائقا خطرا في سبيل التقدم ، ويصبح ستارا للرجعية ، ألم تبطل هذه المحاكم كثيرا من القوانين التي صدرت في صالح العمال وذلك حماية للرأسمالية ؟

قلت له : ان قضاة المحكمة العليا الأمريكية يعيشون في بلد رأسمالي وهم يحكم وضعهم الطبقي يكونون أميل الى الحكم ، وفق مبادئ هذا النظام ، أما عندكم فالوضع يختلف فانهم قضاة من الشعب في نظام اشتراكي . ومع ذلك فلا يمكن أن ننكر ان المحكمة العليا الأمريكية في سنواتها الأخيرة كان لها دور تقدمي في قضايا التمييز العنصري التي طرحت عليها .

وعاد رئيس المحكمة العليا يقول : ان الديمقراطية الحققة تقتضي أن تكون الرقابة للشعب يمارسها عن طريق مجلس السوفييت الأعلى . ولعلك تعلم أيضا ان النيابة العامة تقوم بدور هام عندنا في ارساء مبدأ الشرعية الاشتراكية ، وما الدستورية الا فرع عنه . فالنائب العام هو الحارس الذي يعهد اليه الدستور ذاته بحماية الشرعية . فمن حقه بل من واجبه أن يلفت النظر الى أي قانون غير دستوري . كما انه رقيب على تصرفات سلطات الادارة وعليه أن يشرف على حسن تطبيق القوانين وفق غايات الاشتراكية أي وفق مصالح الشعب . والنائب العام لا تعينه الحكومة بل ان مجلس السوفييت الأعلى هو الذي يختاره لمدة سبع سنوات وهو مستقل في عمله .

كما ان المحاكم السوفييتية تملك بمناسبة نظر قضية معينة أن تسجل أي انحراف تلاحظه على سير الاداة الحكومية وأن تدون ملاحظاتها وتبلغها للجهات المختصة التي يكون عليها أن تخطر المحكمة بما اتخذته من اجراءات .

ثم ان الرقابة على الشرعية تملكها النقابات ويملكها الحزب ويملكها اتحاد الشباب « الكومسمول » بل يملكها كل مواطن .

قلت لرئيس المحكمة العليا : ان معنى الشرعية قد تطور . انه لم يعد مجرد التزام السلطة الادارية لحكم القانون فيما تتخذه من اجراءات ، بل ان لها معنى أوسع من ذلك . انها الخضوع لمجموعة المبادئ الأساسية المستقرة في ضمير الانسانية . وهذا التفسير لمبدأ الشرعية هو الذي

يمنح المبدأ قوة جديدة ومضمونا ديموقراطيا : ويصبح بذلك قيما على الدولة ذاتها . فلو أصدر مجلس السوفييت الأعلى قانونا يناقض مبدأ من المبادئ الأساسية التي أكدها الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، فان هذا القانون يعد انتهاكا لمبدأ الشرعية .

ان اهتمامكم بالنص على مبدأ الشرعية وتقرير ضماناته ، اهتمام رائع . ومع ذلك فان التجربة ذاتها هي التي يمكن أن تكشف عن قيمة النص على مبدأ الشرعية وعن مدى كفاية الضمانات التي أوجدتموها . فالعبرة للحكم على أى نظام بالتطبيق لا بالنظرية !

الشرعية ولجان خلو الرجل - دراسة حالة محددة *

يحسن بعد ان انقضى حوالى ثلاثة شهور منذ بدء حملات المحافظين لرد خلو الرجل ، والتي كان قد اتسع نطاقها لتشمل صوراً أخرى مثل تأجير الشقق الخالية - أن تلقى نظرة تحليلية فاحصة على النتائج التي حققتها هذه الاجراءات .

ان الأرقام التي أذيعت عن مبالغ خلو الرجل التي ردتها المحافظات تدل على ان مجموع هذه المبالغ يصل الى أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات . ففي محافظة القاهرة وحدها ، وهى المحافظة التى كان لها فضل السبق فى هذا المضمار ، بلغت هذه المبالغ التى ردتها المحافظة مليوناً وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات . ومن المؤكد ان المبالغ التى ردت طواعية دون ان تقدم شكاوى بشأنها ، لا تقل عن هذا المبلغ ، ان لم تكن تفوقه .

وهذا الرقم بذاته قد يدل على ان هذه الحملات قد حققت الغرض منها . . .

وأول مرحلة فى تحليل نتائج هذه الاجراءات التى « تبدو » باهرة ، أن نقبب دائرة المستفيدين منها . ونحن نأمل أن تجرى المحافظات احصاء دقيقاً عن المستفيدين ، يرمى الى تصنيفهم « اقتصادياً » .

* جريدة الأهرام فى أول و ٢ يناير ١٩٦٧. من مقالين بعنوان « حساب الأرباح والخسائر فى علاج أزمة الإسكان » .

فما هي نسبة المستفيدين من سكان المساكن الاقتصادية .. أى
الشعبية . وما هي نسبة المستفيدين من سكان المساكن المتوسطة ..
وفوق المتوسطة أو الفاخرة ؟

فان الدلائل التى يمكن استخلاصها مما أذيع من اجراءات هذه
اللجان تدل على ان سكان المساكن الاقتصادية لم تكن لهم علاقة
بهذا الموضوع .. وان أكبر نسبة فى المستفيدين كانت للمساكن
المتوسطة وفوق المتوسطة . فقد سمعنا عن مبالغ دفعت كخلو رجل
وصلت الى ثلاثة وأربعة آلاف من الجنيهات ، أما المبالغ التى ردت عن
المساكن الاقتصادية فلا تتجاوز نسبة ضئيلة ، لأن الطابع الغالب فى
ظاهرة خلو الرجل ، انها كانت متعلقة بالمساكن المتوسطة والفاخرة .

كذلك فأننا يجب ، لكى نستخلص نتائج جدية من هذه الحملة ، أن
نجرى بحثا عن الظروف التى دفع فيها هؤلاء الأشخاص مبالغ خلو الرجل
فالتحريات التى كانت تقوم بها شرطة المرافق العامة والتى كانت تصدر
قرارات اللجان اعتمادا عليها ، لابد وانها لم تقتصر على بحث واقعة الخلو
المدفوع بل تعرفت أيضا ظروف هذا الدفع .

فهل كانت الحاجة الملحة الى السكن، السبب دائما ؟ أم ان هناك
حالات - لعلها معظم الحالات التى دفعت فيها مبالغ كبيرة - كان المستأجر
فيها يرغب فى أن ينعم بمسكن ممتاز وبايجار زهيد ، هو ايجار
ما قبل الأزمة ؟ وبعض هؤلاء القادرين الذين دفعوا هذه المبالغ الكبيرة
اصبحوا ينعمون اليوم بأفضل المساكن ، وقد عادت الى جيوبهم النقود
التي غامروا بها .. والتى عاونوا بواسطتها على خلق هذه « السوق
السوداء » فى الاسكان .

وانوافع انه ليس هناك تلازم حتمى بين صفة « المستأجر » وبين
« الوقوع ضحية للاستغلال » . أى انه ليس من المحتم دائما أن يكون
المستأجر هو الطرف الأضعف اقتصاديا فى العلاقة بينه وبين المالك ،
فقد يكون المستأجر من أصحاب الدخول الكبيرة ، وقد يفوق دخله ،
دخل المالك . وقد يكون هذا المستأجر ذاته ، مالكا فى نفس الوقت
لعقارات أو تجارة . كما ان بعض الملاك قد يكون فى مركز اقتصادى
اضعف مما يكون للمستأجر . فالأرملة التى اشترت منزلا صغيرا من
مدخرات زوجها ، لتنفق من ريعه على أبنائها القصر ، ليست طرفا قويا
فى العلاقة بينها وبين تاجر جملة يشتجر منها مخزنا لبضاعته ، ويتمسك
فى علاقته بها بالقوانين التى تحمى المستأجر من استغلال المالك !

ومن هذا التحليل المتقدم نستخلص أن المستفيدين من الاجراءات التى اتخذتها المحافظات لرد خلو الرجل ينتمى معظمهم الى الطبقة المتوسطة أو فوق المتوسطة ، وان الطبقات الكادحة من جماهير العمال فى المدن لم يكن لها علاقة بهذا الموضوع . . كما نتبين من هذا التحليل ان بعض هؤلاء المستفيدين كان أسعد حظا . . وهو البعض الذى غامر بدفع مبالغ كبيرة للحصول على مسكن أفضل بإيجار زهيد ، لا لحل مشكلة اسكان حقيقية وقائمة بالنسبة له .

ولا يعنى هذا الا نمد الحماية الى هذه الفئات ، كما لا يعنى أننا نقلل من أهمية الجهود التى قامت بها لجان رد خلو الرجل . ولكننا نرمى الى استخلاص النتائج التى كشفت عنها هذه الاجراءات لتكون مرشدا فى اقتراح الحلول .

ان احصاءات وزارة الاسكان تقول ان ٤٩٩٪ من سكان القاهرة يعيشون فى غرفة واحدة ! . مساحة صغيرة تحدها أربعة جدران ، وان الغرفة الواحدة تشغلها أسرة متوسطة خمسة أفراد ! هؤلاء هم الذين يجب أن تقصر وزارة الاسكان همها على تهيئة المساكن الاقتصادية لهم . فنحن نعلم ان الخطة الاقتصادية تقتضى أولوية تنفيذ المشروعات الانتاجية وبالأخص ما تعلق منها — بالصناعة الثقيلة وهى أساس كل الصناعات الأخرى . ومن ثم فان الدولة اذ تولى المساكن الاقتصادية اهتمامها وتوجه جانبا من استثمارات الخطة لاقامتها — لا تستطيع ولا يجب أن توجه أى استثمارات الى المساكن المتوسطة والفاخرة . بل انه يجب على المدخرات القومية أن تشارك بأكبر قدر فى تمويل مشروعات اسكانها . ومن ثم فقد كانت سياسة الاسكان تهدف الى تشجيع هذه المدخرات على الاستثمار فى البناء وذلك باقراض الملاك وتقديم قروض للاسكان التعاونى والجماعى وباقتراح تمليك الشقق وتبسيط اجراءات نظامه وسرعة البت فى تقدير القيمة الايجارية .

وتدل الاحصاءات على ان عدد طلبات تراخيص البناء فى تناقص ولم يتجاوز فى شهر نوفمبر ثمانية وسبعين طلبا لإقامة ٣٣٥ وحدة سكنية ، وان الأرقام الأولى لشهر ديسمبر تدل على زيادة انخفاض عدد طلبات الترخيص بمبان جديدة .

فهل لهذه الظاهرة علاقة بالاجراءات التى اتخذتها المحافظات لرد خلو الرجل ؟

أن إقتضاء خلو الرجل جريمة . ولا يمكن أن يكون تعقب الجريمة ومحاسبة المسئول عنها سببا لتخويف المذخرات عن التقدم الى المتسارلة في مشروعات الاسكان والا فمعنى ذلك أن نسلم بالاستغلال كآمر واقع في مجتمع تقوم فلسفته على تحريم الاستغلال .

ولكن يبدو أن الوسائل التي اتبعت في محاسبة المسئولين عن خلو الرجل ، والعودة بهذه المحاسبة الى سنوات بعيدة ، ثم اتساع اختصاص اللجان التي شكلت لهذا الغرض ، حتى شمل التمكين من الشقق الخالية والبت بقرار اداري في أمر الشقق المفروشة ، بل وفي عديد من المسائل التي يجب أن يتولى القانون وحده تنظيمها . . . والتي يجب أن يكون للقضاء وحده سلطة البت فيها - هذا كله قد خلق جسورا من عسدم الاطمئنان والبلبلية ، فانطلقت الشائعات تجسم حتى الأخطاء الصغيرة . فكان طبيعيا أن تصاب حركة طلب تراخيص البناء بجمود ، بعد أن أصبح من العسير التمييز بين المالك المستغل وغير المستغل . إذ لم يعد في وسع المالك غير المستغل أن يحمي نفسه بوسائل قانونية مشروعة من تهمة الاستغلال إذا وجهت اليه .

وقد أثار بعض ما نشر عن إجراءات هذه اللجان قلقا وتساؤلا عن سيادة القانون في المجتمع الاشتراكي . ولكن كلمات الرئيس في حفل افتتاح دور انعقاد مجلس الأمة عن وجوب تقنين الثورة كحصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم ليظل القانون دائما أكبر من مراكز القوة وأعلى من ارادة الأفراد قد أعادت الطمأنينة الى النفوس المخلصة التي كان القلق قد بدا يراودها ، كما قطعت السبيل في نفس الوقت على النفوس المريضة التي تريد الإيهام بأن الثورة والقانون لا يتعايشان (وأنا في ذلك أستعيد تعبير وزير العدل) .

ثم كان ما نشره الأهرام عن وقف قبول طلبات التمكين في الشقق الخالية والمغلقة وأن هذه المسائل ينبغي أن يكون تنظيمها بمقتضى القانون وحده وبدون أي سبيل آخر غير سبيل القانون ، وأنه إذا كانت هناك ثغرات في القوانين ، فإن الأولى هو تعديل القوانين ذاتها - فكان ذلك تأكيدا صريحا للشرعية الاشتراكية ، نحنى هاماتنا له .

واعود قاعون أن تعرض من لجان حقو الرجل حينما بدأت نشاطها كانت أن تحاول بالوسائل الودية انهاء المنازعات بين الملاك والمستأجرين . فإذا عجزت وثبتت لديها جريمة خلو الرجل كان عليها أن تحيل الأمر الى النيابة والقضاء . وفي هذه الحدود السليمة ، كان إجراءات هذه

اللجان لا تكون خرقا للقانون ولكن تدعيما له ، ومبادرة المحافظين الى اتخاذ اجراءات حاسمة فى هذا الشأن ، كان يجب أن توصف بأنها استدعاء للقانون من « الاجازة » التى فرضها عليه التواكل والتسامح واهمال التطبيق .»

ولكن يبدو ان بعض ما نشر عن اجراءات هذه اللجان قد بعث على الاعتقاد بأن بعضها قد تعدى الحدود التى تتلاءم مع سيادة القانون . من ذلك ما نشرته احدى الصحف فى ١١ ديسمبر على لسان مندوبها من انه « علم ان المالك الذى يصر على الإنكار رغم التحريات التى تؤكد انه أخذ خلوا ، سيتم التحفظ عليه بإدارة شرطة المرافق الى أن يعترف . فاذا تمسك بالإنكار ترفع المحافظة عنه تقريراً للجهات المسئولة لفرض الحراسة عليه باعتباره مستغلا وسارقاً لأموال المواطنين » . وما نشرته هذه الصحيفة قبل ذلك بأيام عن ابلاغ ادارة الجوازات بأسماء الملاك الذين باعوا عقاراتهم وقدمت ضدهم شكاوى لم يبت فيها لعدم السماح لهم بمغادرة البلاد الا اذا حصل كل منهم على اتصال بإبراء ذمته من الخلو ، وما نشر من ان احدى اللجان قد قررت أن يدفع أحد الملاك مبلغ كذا وأصدرت تعليماتها باستدعائه حتى لا تضطر الى التصرف معه بما يتبع فى الحالات المماثلة باغلاق المحال التى يملكها أو يديرها أو سحب رخص سياراته . وما نشر فى حالة أخرى عن اغلاق المحلات التى يملكها أخوه ! »

وهى أخبار تغنى عن أى تعليق .»

ولم يكن نشر هذه الأخبار التى تكشف عن طبيعة الأسلوب الذى اتبع « للتوفيق » بين الملاك والمستأجرين ، وحده ، هو الذى أثار القلق - بل ان بعض اللجان قد مد اختصاصه الى فرض أحكام جديدة لا يملك تقريرها الا المشرع . فكل ما يتعلق بالشقق المفروشة أو التمكين من الشقق الثالنية أو اعتبار التأمين الذى يدفعه الساكن ويزيد على ايجار شهر بمسابقة خلو رجل يجب رده فورا - كلها مسائل تصدى لها مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الذى أعلن عن أعداده منذ شهور وطرح للمناقشة العامة والذى ينتظر عرضه على مجلس الأمة فى هذه الدورة . . . ولكنه لم يصبح قانونا بعد .

ومهما حسنت نية المشرفين على هذه الاجراءات اذ ان منهم من ألزم أقرب أقاربه برد خلو الرجل دون محاباة وهو محافظ القاهرة - الا أن مدينة القاهرة مثلا تعدادها يصل الى أربعة ملايين شخص ، لا يمكن حل مشاكلها بالاجتهاد الفردى ولا يمكن أن يتسع وقت المسئول عنها

لكي ينظر بنفسه في مشاكلها اليومية • ومن ثم كان الخطر في أن تنحرف هذه الاجراءات عن أهدافها السليمة •• وأن تنفذ اليها الأغراض الشخصية وأن يهتز اطمئنان المواطنين الى وسائل اثبات الدفاع عن وجهة نظرهم •

ومن المرجح ان هذا الجو كان له أثره في أحجام المدخرات في الشهرين الأخيرين وترددها في أن تستثمر في إقامة المباني السكنية • والواقع ان الاسكان مشكلة خطيرة خصوصا في مدينة مثل القاهرة تزداد الهجرة اليها ، وسياسة التشييد فيها لا تستطيع ملاحقة نمو عدد سكانها •• فكيف بها لحل أزمة قائمة ؟ ••

ومن ثم فان علينا بالنظرة الواقعية أن نواجه هذه المشكلة • فأما عن المساكن الاقتصادية فان استثمارات الدولة وحدها هي القادرة على مواجهتها • وأما عن المساكن المتوسطة ، فما هو السبيل للخروج من الحلقة المفرغة التي تدور فيها بين وجوب تحريم الاستغلال وبين عدم إمكان الاعتماد على القطاع الخاص للمشاركة في البناء •• اذا لم نضمن له عائدا مجزيا يشجعه على ذلك • فمن ناحية ، وإن كان لا مناص من الاعتماد على المدخرات الوطنية لتنشيط حركة البناء ، الا انه ليس من اللازم أن نعتمد على مدخرات رأسمالي في إمكانه أن يقدم هذه الاستثمارات بمفرده فأيما كان عدد هؤلاء ، فانه ليس كبيرا وأيا كانت مقدرتهم فانها ليست كبيرة •• وسياسة تشييد المباني ذات الطوابق القليلة التي يلجأ اليها الرأسمالي الصغير بمفرده سياسة غير اقتصادية ، لأنها تبذل قيمة الأراضي الصالحة للبناء ومساحتها التي بدأت تشح وتبذل قيمة الأساسات مع أنها قد تصلح بعد تعزيز يسير ، لحمل عدد أكبر من الطوابق ، فتوزع التكاليف على أكبر عدد من الشقق وتنخفض بذلك قيمتها الإيجارية •• فمن الواجب أن نبحث عن الشكل الملائم لتجميع مدخرات الطبقة المتوسطة وتشجيعها على البناء ، أي أن نضم معا إمكانات الادخار التي يقدمها عامة المواطنين ليشتروا في بناء عمارات ضخمة ، يمتلك كل منهم فيها شقته الخاصة وتدار تعاونيا ، توجههم في ذلك وتعاونهم وزارة الاسكان ، بأن تعد لهم عقدا نموذجيا يتبعون أحكامه وتسهل لهم الحصول على الأرض ومواد البناء •• كما ان نصيبا من مدخرات العاملين في القطاع العام الذي يتمثل في نصيبهم من الأرباح يجب أن يوجه في هذا الاتجاه • أما سياسة قيام وزارة الاسكان ذاتها ببناء هذه العمارات ومحاولة تأجيرها أو بيعها بعد ذلك ، فانها لم تثبت نجاحا • ومثل ذلك ما نشره الأهرام أمس من ان وزارة الاسكان قد انتهت الى اقتراح تمليك الوحدات السكنية في عمارات

الحكومة وشركات التأمين والحراسة لمستأجريها الحاليين نظير ثمن يقسط على خمسة عشر عاما ويوازي قسطه قيمة الايجار ، على أن يدفع منه ١٠٪ مقدما . وهو اقتراح لا يمتص شيئا يذكر من المدخرات ولا يحل أزمة اسكان . بل انه أقرب الى أن يكون تبرعا للمحظوظين من سكان هذه العمارات . اذ انهم لن يغرموا في الواقع الا مقدم الثمن . . . وبعد خمسة عشر عاما يمتلكون المسكن مقابل ما كانوا يدفعونه من ايجار في هذه السنوات .

أما سياسة تجميع المدخرات الصغيرة للبناء فهي الشكل الملائم للاقتصادى الكفيل بالمعاونة على حل مشكلة الاسكان المتوسط ، بل وعلى حل مشكلة الاسكان الاقتصادى ، لأن الدولة عندئذ يمكنها أن توجه جميع استثمارات الخطة في الاسكان الى المساكن الاقتصادية وحدها ، وهي موزعة الآن بين المساكن الاقتصادية والمتوسطة . وفى نفس الوقت فإن هذا الحل يؤدي الى امتصاص جانب من المدخرات الفائضة ويحد بذلك من الاقبال على الاستهلاك .

وفى ضوء هذه الحقيقة ، نعود الى مناقشة اجراءات لجان خلوالرجل التى استطاعت أن ترد الى فريق من المواطنين مبالغ تجاوزت ثلاثة ملايين جنيه فى مدى شهرين وبضعة أيام . فما هو مصير هذه المبالغ ؟ وألم يكن من الواجب توجيهها الى الادخار بدلا من مصيرها المحتوم . . . وهو الاستهلاك ؟

ففى الوقت الذى يعتمد فيه نجاح الخطة الثانية على دعمتين هما ، تشجيع الادخار لزيادة القدرة الانتاجية ، والحد من الاستهلاك - كان من اللازم ألا تصرفنا الرغبة فى ادخال الفرحة العاجلة على نفوس من استردوا مبالغ خلوالرجل ، عن الواجب الأساسى فى تدعيم الوعى الادخارى وافاقه ببدل منيع فى وجه التذالب على الاستهلاك . . . أى فى وجه الآثار التضخمية لطرح هذا المبلغ الكبير دفعة واحدة فى سوق الاستهلاك . فمن المؤكد ان معظم من دفع هذه المبالغ لم يكن يدور بخله انه سيستردها يوما . ومن ثم فإن هذه المبالغ تمثل فائضا لديهم ، من شأنه أن يشكل ضغطا فى الطلب على السلع والخدمات .

وبينما ترى سياسة الدولة فى نشر الوعى الادخارى ضرورة قومية فتصدر قانونا لتنظيم الادخار وتخصم من مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام والشركات أجر نصف يوم منذ يوليو ١٩٦٥ بل وتصدر سمندات للاستثمار لامتناس جانب من المدخرات ، كان من الواجب أن

تسير خطة المحافظات في نفس الاتجاه ، فتخصص الجانب الأكبر من المبالغ المستردة ، خصوصا تلك التي استردت من أعوام سابقة للاكتتاب في سندات الاستثمار . ولا أعتقد ان المستأجر فان في هذه الحالة سيحجم عن شكواه ، ذلك انه في جميع الأحوال صاحب مصلحة ، اذ ستتحول هذه المبالغ التي يدفعها الى سندات تغل له فائدة . كما انه لو قيل ان بعض الملاك قد تراضوا على دفع هذه المبالغ خصما من الايجار المستقبل ، فان ذلك لا ينفي ان اعفاء المستأجر من الايجار يمثل أيضا فائضا في دخل المستأجر لم يكن يتوقعه ، ويمكن أيضا توجيه المبالغ التي كان سيرصدها لسداد الايجار ، لكي تستغل في سندات الاستثمار .

كذلك ، فان هذه الاجراءات تطرح سؤالا هاما حول المباني القديمة ذات الايجار المنخفض ، وكثير من هذه المباني القديمة مملوك لشركات التأمين ، وبعضه لا تتجاوز فائدته التي يغلبها اثنان أو ثلاثة في المائة ، ومن ثم لقد لجأت بعض شركات التأمين الى اقتضاء خلو رجل عن الشقق التي تخلو في عماراتها ، وكان المستأجر يقبل على دفع خلو الرجل راضيا اذ انه سيستأجر شقة بايجار زهيد . . بما هو أشبه بتملئها مدى الحياة . وبعد أن آلت شركات التأمين الى القطاع العام وقبل أن يصبح حق تأجير الشقق الحالية من اختصاص المحافظة ، احتارت بعض هذه الشركات فيما تتبعه . ان العمارات المماثلة المملوكة للقطاع الخاص تقتضى خلوا من راغبي استئجارها ، وفائدة رأسمال هذه العمارات زهيدة ولا يعرضها الا اقتضاء خلو رجل عنها . وهي في تصورهما ، لا ترى ان اقتضاء هذا الخلو في هذه الظروف يمثل استغلالا ، لأن ايجار الشقة زهيد ، والمستأجر قادر بل ومرحب بسداده . فلو وزع ما يدفعه المستأجر كخلو على السنوات المنتظر انتفاعه بالشقة فيها ، لكان ايجارها مع ذلك أقل من ايجار مثيلاتها في المساكن حديثة البناء . . عندئذ أقدمت بعض هذه الشركات على اقتضاء مبالغ الخلو ورصدت لها حسابا خاصا في دفاترها . وهي مطالبة الآن بأن ترد هذه المبالغ الى الأشخاص الذين دفعوها . وهؤلاء الأشخاص باستردادهم هذه المبالغ يكون الحظ قد حالفهم ، اذ انهم حصلوا على مسكن بايجار زهيد . . دون أن يغرروا شيئا . وبعض هؤلاء واكاد أقول كل هؤلاء ، في سعة من الايراد .

وله تكن هذه خطة شركات التأمين وحدها ، بل ان مصلحة الضرائب ذاتها كانت وما زالت تستفيد من «حق الايجار» عند الحجز على محلات ومكاتب مموليها العاجزين عن سداد الضرائب المستحقة أي انها تبيع حقا وتقتضى عنه قيمة منفصلة عن الأجرة ذاتها . فهو خلو

مقنع • بل انه منذ أيام قليلة نشرت الصحف اعلانات للحراسة العامة عن بيع بالزاد لمحل مع حق الايجار منبهة الى ان الايجار جنيهاً وخمسائة مليم أى انه زهيد • والمزايدة ستشمل حق الايجار فى هذه الحالة • وهو نوع من الخنوع •

فمشكلة المساكن القديمة ذات الايجار المنخفض يجب أن تطرح بصراحة • وبطبيعة الحال ، لا يمكن أن تستثنى هذه المساكن من حظر خلو الرجل ، والا وقعنا فى تناقض خطير • ومن ناحية أخرى ، فإن سياسة توزيع المساكن الحالية فيها لا يمكن أن تبنى على الحظ والنصيب وفى نفس الوقت فإن بعض أصحاب هذه العقارات أصبح ينوء بتكاليف صيانتها ، ولا يمكن أن نتوقع منه أية مساهمة فى ذلك ، فما هو السبيل الى حل هذه المشكلة والقضاء على خلو الرجل بالنسبة لهذه المساكن ؟ •

فى اعتقادى انه يجب أن تفرض ضريبة على الساكن الذى يدفع ايجار ما قبل الحرب ، بحيث تصل قيمة ما يدفعه الى المستوى العام للايجارات لوحدة سكنية تحقق نفس المنفعة • ويمكن أن تستثنى من هذه الضريبة المساكن الاقتصادية • كما يمكن ألا يتقرر سريانها الا عند التصرف فى المسكن لمستأجر جديد ، شأن ذلك شأن العقارات التى تستفيد من التحسينات التى تنخلها المشروعات العامة ، مثل شق طريق أو مصرف فإن القانون يقرر على مثل هذه العقارات مقابل تحسين ولكنه لا يستحق الا عند التصرف فى العقار •

أن هذا الحل العملى بمثابة إعادة تقدير للقيمة الايجارية للمساكن ويمكن أن يخصص جزء من هذه الضريبة لانشاء صندوق لصيانة العقارات القديمة ، أما الباقي فيضاف الى مبالغ الاستثمارات المخصصة لتشييد المساكن الاقتصادية القديمة المتوسطة وفوق المتوسطة طبقاً للأسعار السائدة اليوم • وهو يعنى اقتصادياً مصادرة فائض قيمة يحصل عليه المستأجر ولا دخل له فيه ، بل انه نتج بمرور الزمن • فشأنه شأن الأراضى الفضاء التى تزيد قيمتها دون أى مجهود يبذله صاحبها ، بينما هو يدخن غليونه كما قال عن ذلك الاقتصادى هنرى جورج • وأيضاً فإن هذه الأراضى المعدة للبناء يمكن أن تفرض عليها ضريبة تزيد من سنة الى أخرى • وهى بذلك تمتص فائض القيمة وتحت مالکها على البناء •

وبعد ، فإننا نتوقع من مجلس الأمة ان يناقش هذه التجربة برمتها • وفى امكانه أن يحيل هذا الموضوع الى لجنة الاستطلاع والمواجهة لکى يدلى المواطنون من أصحاب الراى والتجربة بأرائهم فيه •

وعلىنا ونحن نقيم تجربة لجان خلو الرجل ألا نغفل عن الجوانب
الإيجابية فيها وأن نستفيد من جوانبها السلبية. في رسم الطريق السليم
لصيانة الشرعية الاشتراكية . وكما سبق أن دعوت ، فإن التنظيمات
الشعبية يمكنها ، بعد تنقية هذه التجربة من جوانبها السلبية ، أن تقوم
بهذا الدور الذي قدمت أجهزة الإدارة المحلية نموذجا له في سرعة البت
وتبسيط الإجراءات والحزم في تطبيق القانون ، كما أن المبادرة إلى معالجة
ما في القوانين من قصور ، وتفهم القضاء لرسالته في الدفاع عن مبادئ
المجتمع الاشتراكي وفي اضافة التفسير الذي يتفق مع هذه المبادئ على
النصوص المتخلفة - لهو الضمان الحقيقي لسيادة القانون .

القانون فى أجازة :*

دق جرس التليفون فى مكتبى بجريدة الاهرام بعد ظهر اول يوم فى العام الجديد وكان المتحدث محافظ القاهرة . وقال معلقا على ما كتبتة عن حساب الارباح والخسائر فى ازمة الاسكان ، انه يؤمن بالمناقشة الموضوعية وبوجوب تقييم أى عمل ، للتعرف على جوانبه الايجابية والسلبية . وانه يسره أن يلقانى فى محاولة لتبادل وجهات النظر . وتواعدنا على اللقاء فى اليوم التالى .

● وقال لى المحافظ : لقد قرأت بامعان كل ما كتبتة . وفهمت منه أنك على اتفاق معى حول مبدأ محاربة الاستغلال الذى جعلته اساسا لنشاط لجان خلو الرجل ، بل انك قلت ان مهمة هذه اللجان لا تخرق القانون ولكنها تدعيه . ولكنك تخشى انحراف هذه اللجان عن اهدافها السليمة . فدعنى أوضح لك اسلوب العمل فى هذه اللجان . فاننا نسمى هذه اللجان « لجان مصالحات » .

● قلت له : واسمح لى بدورى ان أوضح لك ان تقييمى لهذه التجربة لا ينصرف الى محافظة القاهرة وحدها . بل لعل اجراءات محافظة القاهرة لا يرقى الشك الى نزاهتها ، وان كانت لى ملاحظات عليها . ولكن ما اقلق الناس هو ما نشرته بعض الصحف عن الاسلوب الذى تجرى عليه بعض اللجان فى محافظتك أو فى غيرها . ان احداها نشرت مثلا ، ان من

* جريدة الاهرام فى ٤ يناير ١٩٦٧ تحت عنوان « حساب الارباح والخسائر فى حوار مع محافظة القاهرة » .

يرفض الاعتراف ، سيتم التحفظ عليه حتى يعترف . وقد فاتك أن تتعقب مثل هذه الأخبار غير المسئولة بالتصحيح . ثم رويت عنك عبارة لك في حديث تليفزيوني ، وقد سمعها الآلاف وتناقلوها ، وهي أنك « منحت القانون اجازة ١ » .

● فرد المحافظ : انني لم اكن اقصد المعنى الظاهر من هذه العبارة ، لقد كان حديثا عابرا ، زل فيه تعبيرى ، بينما كنت أعنى نفس المعنى الذى رددته فى مقالاتك من أن نجعل القانون فى خدمة المجتمع . ومع ذلك فقد أعجبني تعبيرك فى مقال اليوم من أنك كنت تفضل أن توصف هذه الاجراءات الحاسمة ، بأنها استدعاء للقانون من الاجازة .

● قلت للمحافظ : هذا حق نسجله لك . فاقترضاء خلو الرجل جريمة ، ينبغي تعقبها وضبطها . ولذلك فقد اختلفت مع من كتبوا فى موجة حماس يدافعون عن اجراءاتك ، فيقولون أنك خرقت القانون لتحمي العدالة ولتمنع الاستغلال . فكتبت منذ أوائل نوفمبر ، والحملة فى بدئها - مبدئنا السند القانوني لهذه الاجراءات ، تأكيداً للشرعية الاشتراكية . ولكني ، فى نفس الوقت ، وضعت ضوابط لهذه الاجراءات ضمانا لعدم انحرافها قائلا « ان حكم الشعب العامل يجب ان يتم طبقا لقواعد قانونية واضحة . . وهذه القواعد القانونية هي التى تحدث النظرة الى الحق والخطأ والصواب . ولا يصح ان يترك ذلك لمحض تقدير أجهزة الادارة وفق ما يراه كل جهاز منها ، والا انتهى الامر الى فوضى خطيرة تهدد التحول الاشتراكي » . وترجمة هذا الكلام ، اننى كنت أريد أن اتزده نشاط هذه اللجان عن ان تنتزع لنفسها صفة المشرع . وهذا يفودنا الى ملاحظة أخرى . وهى مد اجراءات هذه اللجان الى سنوات بعيدة مضت . . الى عام ١٩٥٤ . فلماذا اخترت هذه السنة بالذات بداية للمحاسبة فى عام ١٩٦٧ .

● فرد المحافظ : اننى فى الواقع كنت أود ان ارجع بهذه الاجراءات الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . تاريخ الثورة التى جعلت من مبادئها الستة تحريم الاستغلال .

● قلت له : ان تحديد ما يعتبر استغلالا معاقبا عليه كان مرجعه القيادة السياسية العليا التى تملك سلطة التشريع . وهو اليوم أمر تملكه سلطة التشريع التى عهد بها الدستور الى مجلس الامة ورئيس الجمهورية . لقد كنت أفضل لو قصرت نشاط هذه اللجان على الفترة الواقعة بعد ٨ يناير ١٩٦٢ وهو تاريخ صدور القانون الذى جعل خلو الرجل جريمة .

وان نحدد مهمة هذه اللجان بأن تتدخل فى محاولة ودية لحث المالك أو غيره على رد ما تقاضاه من خلو ، والا تعرض لتقديمه الى المحاكمة .

والا فلو انفرد كل محافظ بتفسير مدلول الاستغلال ووضع له مضمونا ، يتعرض من يخالفه للمؤاخذه - لانهى بنا الامر الى ان يصبح فى بلدنا اكثر من قانون لاكثر من محافظ فى مسألة عامة وجوهرية يجب أن تحكمها قواعد واحدة . ولعلك اطلعت على ما نشر امس من ان محافظ الاسكندرية قد اعلن ان اللجان التى شكلها تختص فقط بحالات خلو الرجل التالية لصدور القانون الذى حرمها . . وهو موقف يختلف عن موقف محافظة القاهرة . ان القانون قواعد عامة يجب ان تسرى على كافة المواطنين ، ويجب ان يعرفوا حكمها سلفا ليتبينوا ما لهم وما عليهم . ثم ان التثبت من واقعة مضت عليها سنوات طويلة ، مع انها صعبة الاثبات بطبيعتها ، اذ انها تتم دائما فى خفاء ، أمر صعب ويفتح الباب أمام شتى الادعاءات ! وان امامك اليوم ١٦٧٧٠ شكوى لم يبت الا فى ٣٥٧٠ منها . فاي جهاز ذاك الذى يمكنه ان يبت فيها مطمئنا مع ما نعرفه من احتمال الادعاء أو المبالغة أو اشفاء الضغائن أو انتهاز الفرص ؟

افنى اتمنى لو قمت بإبلاغ النيابة عن أى جريمة خلو رجل مطمئن الى وقوعها . ولعلك قد تقول ان اجراءات النيابة والقضاء قد تطول . ولكنى واثق ان موضوع هذه الجريمة بل موضوع أى جريمة اجتماعية أو اقتصادية يجب ان يلقى الاهتمام الحازم من الجهات المختصة . فاذا تخلفت عن ذلك ، كان يجب ان نبحث عن سبب تخلفها . . ونعالجه . . ولتمض اللجان فى عملها ، كلجان للمصالحة ولتجميع الادلة . ولكن لندع للجهات القضائية محاسبة المسئول . لقد كتبت منذ شهر نوفمبر، حينما علقت على اجراءات هذه اللجان ، وهى فى مستهل عملها ، ان النجاح الذى حققته يدعو الى التفكير فى انشاء نوع من المحاكم الاجتماعية يجلس فيها المواطنون مع انقاضى المتخصص . وقلت ان علينا ان نتقدم فى التجربة خطوة ونسلم الزمام لسلطة الشعب ممثلة فى الاتحاد الاشتراكي ودون ان نفقد أهمية اشراك القضاء فى مسئولية حماية مبادئ المجتمع . ولذلك فانى اتمنى لو اقترحت اصدار تشريع بتشكيل هذه اللجان من قاض أو نائب بمجلس الدولة ومن عنصر شعبى وآخر يمثل للمحافظة ، وان يوضع لهذه اللجان لائحة مبسطة للاجراءات تكفل اطمئنان كل مواطن الى حقه .

وأبدي المحافظ موافقته على هذا الرأى ، قائلا انه سيضع منذ الآن تعليماته مكتوبة بالاجراءات التى تتبع والمبادئ التى تسير عليها اللجان فى

عملها • ثم اضاف قائلا : بقى فى موضوعنا بعض الجوانب التى اود توضيحها •

فهل صحيح ان اجراءات استرداد خلو الرجل قد أدت الى نقص طلبات البناء ؟

ونفض من مكنبه وعرض إحصاء مقارنا يبين ان طلبات البناء خلال عام ١٩٦٦ قد زادت عن عام ١٩٦٥ ••

● قلت له : ان ما يهمنى هو مقارنة الشهور الاخيرة ، اى بعد ان بدأت حملات رد خلو الرجل • فقال : لقد اصدرنا تراخيص بالبناء فى الشهور الثلاثة الأخيرة تبلغ ٥.٣ تراخيص وفى شهر ديسمبر بالذات صرفت المحافظة ٩٥ ترخيصا مقابل ٣٢ ترخيصا فى العام الماضى • قلت له : لعل الادق ان نعرف عدد الطلبات التى قدمت بالاخص فى الشهرين الاخيرين فان عدد التراخيص لا يثبت شيئا ، اذ ان التراخيص قد يصدر متعلقا بطلبات سبق تقديمها منذ شهور • وكانت الطلبات الجديدة حسبما جاء باحصاءات المحافظة : ٢٠٢٥ فى أكتوبر و ١٥٤ فى نوفمبر و ١٢٤ فى ديسمبر ! وبقي سؤال آخر : كم عدد التراخيص التى استخدمت فعلا بعد صدورهما فى الشهرين الأخيرين • وهل صحيح ما رددته بعض دوائر وزارة الاسكان ذاتها من ان بعض الملاك قد توقف عن البناء ؟

● واضفت معلقا : ان دلالة الارقام لا تعنى مع ذلك ان نتجاوز عن جريمة خلو الرجل خشية ان تحجم المدخرات عن الاستثمار فى البناء • وقد سبق ان اوضحت فى مقالى السابق وقلت « ان اقتضاء خلو الرجل جريمة ، ولا يمكن ان يكون تعقب الجريمة ومحاسبة المسئول عنها ، سببا لنكوص المدخرات عن التقدم فى مشروعات الاسكان ، والا فمعنى ذلك ان نسلم بالاستغلال كأمر واقع فى مجتمع تقوم فلسفته على تحريم الاستغلال » • ولكن الحقيقة هى ان ما أصاب حركة طلب تراخيص البناء من ركود ليس مرجعه تحريم خلو الرجل ، بل انه يرجع الى الاسلوب الذى أتبع أخيرا فى اثبات هذه الجريمة والمحاسبة عليها والى اتساع نطاق اختصاص اللجان حتى شمل امورا لا يجيزها لها القانون ، مثل التمكين من الشقق الحالية أو المغلقة • وهو جو خلقته تصرفات مختلفة ، قد لا تكون مستولا عنها • وبعضها قد يكون قد جرى فى محافظات اخرى • فاني اعلم ان مواطنين صالحين تعرضوا لفقد مساكنهم فى بعض المحافظات • ولمصلحة من • • لمصلحة صديق لا يعانى أزمة اسكان ولكنه

يطمح في المسكن المريح بالايجار الزهيد • بل انى أعلم ان محافظة شقينة
قد أوقفت تنفيذ احكام أصدرها القضاء !

● فرد المحافظ : ولئىل هذه التصرفات امرت بوقف قبول طلبات
التمكين فى الشقق الخالية • فبعض الاشخاص كان ينتهز فرصة غياب
شخص عن مسكنه ويقدم طلبا للتمكين • ولعلك تعلم ان احد كبار الموظفين
قدم لى طلبا لتمكينه من شقة مغلقة بحجة ان صاحبها قد غادر البلاد نهائيا
وقد رفضت طلبه حينما تبينت من شكوى قدمها بعض اقارب هذا الغائب
انه مسافر الى الخارج باذن عمل •

● ترددت على الفور : اذن فقد تبينت مدى خطورة هذه الاجراءات
اذا لم يحكمها القاتون • فماذا لو كان الساكن لم يستطع أن يصل
اليك ؟ وماذا لو كان قد القى باثاث الساكن فى الطريق • • • ولمصلحة من ؟
وعلى أى حال ، فنحن نحمد الله لك موقفك الصريح ، فقد كنت امينا على
مستوليتك • ولعل ذلك يطمئن الناس الى انهم فى حماية القانون وان
فى وسع المواطن الصالح غير المستغل ان يمضى فى البناء دون ان يخشى
شيئا • فنحن لا نستطيع ان نعتمد فى الاسكان المتوسط وفوق المتوسط
الا على مدخرات الأفراد • لقد خصصت الدولة مبلغ ٩٥ مليون جنيه
فى العام الماضى لاصدار تراخيص بناء للأفراد • وقد زادته هذا العام الى
١٤٧ مليون جنيه • وهذا يعنى ان خطة الدولة ترمى الى تشجيع
المدخرات على الاستثمار فى الاسكان المتوسط وفوق المتوسط ، حتى
يمكن ان تتفرغ للمشكلة الحقيقية الخاصة بالاسكان الشعبى ، دون
ان تتأثر اولويات الانتاج •

وتطرق الحديث بنا بعد ذلك الى مناقشة ما اقترحته من الاكتتاب
بالمبالغ التى تسترد فى سندات استثمار ، فرأى المحافظ ان هذا الاقتراح
صعب التنفيذ فقلت له ان محافظ الاسكندرية قد اعلن امس انه يبحث
حاليا استغلال مبالغ خلو الرجل ترد مستقبلا للسكان فى شهادات
استثمار • وقفزت الى ذهنى من جديد ، الملاحظة التى قلتها لمحافظ
القاهرة عن خطورة ان يصبح لكل محافظ قانونه الخاص فى مسائل لا تمس
الظروف المحلية وحدها •

● واضاف المحافظ : ولكنى اوافقك على رأيك فى وجوب اعادة النظر
فى ايجارات المساكن القديمة • فهى تمثل ٧٧٪ من مساكن القاهرة وهى
قروية قومية تجب صيانتها •

❶ قلت له فى نهاية الحديث : اننا شغلنا وقتنا كله بمشكلات اسكان الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة التى لا تمثل ازمة حقيقية بقدر ما تمثلها مشكلات الطبقات الشعبية التى تزدهم فى حجرات غير ملائمة وغير صحية • اننى حينما قمت بتحليل نتائج اجراءات لجان خلو الرجل وطلبت من المحافظ ان تصنف المستفيدين منها اقتصاديا ، قلت فى نفس الوقت ان ذلك لا يعنى ألا نمد حماية القانون الى الجميع • ولكنى أردت ان نستخلص النتائج التى تعيننا على التثبت من مواقع اقدامنا •

ونهض المحافظ وقال : تعال معى اطلعك على نموذج للاسكان الشعبى اهدف به الى خلق مجتمع جديد للطبقات الشعبية • كانت الساعة قد قاربت منتصف الثانية ، وصحبني المحافظ فى سيارته الى منطقة عين الصيرة ، حيث شيدت المحافظة مائتى وحدة سكنية من الاخشاب كل منها مكون من حجرة ومطبخ ، ومنسقة بطريقة بدیعة وقد ضم اليها مركز لتنظيم الاسرة وللأسعاف ومدرسة وجمعية تعاونية • وقال لى المحافظ أنه بناها من وفورات الميزانية وستؤجر الواحدة منها بجنيه ونصف شهريا ، وفى نهاية خمسة عشر عاما يملكها المستأجر •

وقلت له مودعا : اننى سعيد بهذا الحوار الموضوعى الجاد • انه الطريق الكفيل بخلق رأى يقدر المسئولية •

القانون والثورة *

من أوجب الأمور في هذه المرحلة الحاسمة التي يمر بها كفاحنا الوطني ، أن نضع النقط فوق الحروف في موضوع اختلفت الكتابة فيه هذه الأيام . وجذب اهتمام الناس ولعله أثار بعض الاضطراب الفكري . . . وهو موضوع سيادة القانون ، أو ما يعرف بالشرعية . . والشرعية الاشتراكية .

النقطة الأولى :

أنه لا خلاف على أن مبدأ سيادة القانون يجب أن يسود المجتمع الاشتراكي . وأنه بغير سيادة للقانون لا يمكن أن نتقدم الى تحقيق الاشتراكية وحماية الثورة الاجتماعية وتدعيم الجبهة الداخلية . بل ان لهذا المبدأ أهمية خاصة في تجربتنا الاشتراكية التي ارتضت الحل السلمي للصراع الطبقي . إذ أن هذا الحل السلمي لا يتحقق الا من خلال انقائون .

وقد وصف ميثاق العمل الوطني سيادة القانون بأنها الضمان الأخير للديموقراطية . لما تحدث عنها الرئيس عبد الناصر في أشر من مناسبة ، لعل آخرها كان خطابه في مؤتمر المحامين العرب الذي انعقد في نهاية هذا الحريف بالقاهرة ، فوصف موضوع القانون والثورة بأنه موضوع

* جريدة الأهرام في ١٩ أغسطس ١٩٦٧ .

مطروح دائما فى أى اجتماع عام وأعاد تأكيد عبارته المعروفة من أن تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستورى السليم ليظل القانون دائما أكبر من مراكز القوة وأعلى من ارادات الأفراد . وقد أثبتت التجارب العملية فى الدول الاشتراكية - وكان ذلك فى بعض الحالات بعد توضيحات شديدة ومؤلمة - أهمية التمسك بمبدأ الشرعية الى حد أن معظم دساتير الدول الاشتراكية أصبحت تنص عليه فى صيغها .

نمبدأ سيادة القانون أو الشرعية مبدأ أساسى فى المفهوم الاشتراكي وليس حكرا على المفهوم الغربى . وكل ما هنالك أن مبدأ الشرعية وهو يعنى فى صورته العامة الخضوع للقانون ، انما يخدم فى المجتمع الرأسمالى مصالح الطبقات صاحبة المصلحة فى القانون وهى الطبقات ذات السيطرة الاقتصادية بينما أنه فى المجتمع الاشتراكي يخدم مصالح القوى العاملة ويخدم قضية التحول الاشتراكي . فالشرعية هى الخضوع للقانون . ولكن أى قانون ، هذه هى نقطة الخلاف بين الشرعية الاشتراكية التى يعبر فيها القانون عن مصالح الشعب العامل وبين الشرعية فى المجتمع الرأسمالى التى يعبر فيها القانون عن مصالح الأقلية المستغلة .

والشرعية ليست مجرد التزام النص التشريعى ، بل انها تعنى أيضا الخضوع لمجموعة المبادئ التى استقرت فى ضمير شعوب العالم خلال أجيال من الكفاح فى سبيل حرية الانسان الحقيقية . أما النص التشريعى فقد تفرضه سلطة الدولة التى تسيطر عليها مصالح الأقلية المستغلة ، تفرضه على شعبها العامل أو على الشعوب التى تستعمرها . فباسم الخضوع لسيادة القانون يحرم الملونون من حقوقهم فى جنوب أفريقيا وفى الولايات المتحدة . ليست التفرقة العنصرية مقررة فى نصوص قانونية فاذا اعترض عليها الأحرار اعتبروا خارجين على حكم القانون . فمثل هذه القوانين التى تفرضها الطبقة المستغلة أو السلطة الممثلة للاستعمار لبس لها من صفات القانون الا شكله الخارجى ولكن مضمونها ديموقراطيا . ويعنى هذا ان استيفاء الشكل لا يكفى لتحقيق الشرعية الاشتراكية . وفى نفس الوقت فان العكس غير صحيح .

النقطة الثانية :

أنه اذا كانت الشرعية هى الخضوع للقانون بصفة عامة ، فان الشرعية الاشتراكية تعنى الخضوع للقانون الذى تصدره سلطة الدولة الممثلة لمجتمع الشعب العامل . فلا يكفى توافر المضمون الاجتماعى فى

اجراء اذا كان هذا الاجراء صادر ممن لا يملكه . ولو تصورنا أن مسئولاً عن الحكم المحلى قد رأى أن تنظيم الانتاج الزراعى يقتضى تجميع الملكيات الصغيرة فى تعاونيات زراعية وهو مضمون اجتماعى قد نوافقه عليه - الا أن ذلك وحده لا يجعل له سلطة فى أن تصبح مشيئته قانوناً . وبغير هذا يمكن أن تختل الموازين وتصبح خطراً على الثورة الاشتراكية ذاتها

فحكم قوى الشعب العاملة يجب أن يتم طبقاً لقواعد قانونية واضحة تصدرها السلطة المختصة بالتشريع . وهذه القواعد هى التى تحدد النظر الى الحق والخطأ والصواب . فتحدد ما يعتبر حقاً أو خطأ أو صواباً لا يمكن أن يترك لمحض تقدير أجهزة الدولة وفق ما يراه كل جهاز منها . ومن هذا يتبين أنه لا يمكن تدعيم الاشتراكية بغير التزام مبدأ الشرعية .

وما دام القانون هو ارادة الشعب التى يمارسها مجلس الأمة المنتخب أو رئيس الجمهورية فى الحالات التى يخوله فيها الدستور هذا الحق فإن مبدأ الشرعية يصبح عاصماً من الحكم البوليسى ومن الانحراف فى استعمال السلطة ويعد وسيلة للاستقرار الاجتماعى . اذا ما دام الحكم للقانون 'لدى يتضمن قواعد عامة مجردة ، فإن المواطنين سيعرفون سلفاً مراكزهم القانونية وحقوقهم وواجباتهم ويمكنهم ان يلتزموا ذلك فى تصرفاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، وبغير قانون ينشر على الناس سلفاً يصبح المواطنون فى قلق لا يمكنهم معه أن يسهموا بابداعهم الخلاق .

فسمى القانون باعتباره الممثل لارادة الشعب يقتضى أن يحدد بوضوح الحقوق التى ينظمها والواجبات التى يفرضها . فدقة القاعدة القانونية ووضوحها وسهولة الرجوع اليها هو الذى يميز القانون فى مجتمع لم يعد فيه هذا القانون أداة لقمع قوى الشعب العاملة بل أصبح أداة لتحقيق آمالها .

النقطة الثالثة :

ان الشرعية الاشتراكية لا تنكر قيام حقوق للأفراد يتعين على الدولة احترامها . بل أن هذه الحقوق التى تكفلها الشرعية الاشتراكية ليست حقوقاً خالية من القيمة الواقعية بل هى حقوق تتمتع بحماية اقتصادية الى جانب الحماية السياسية . وهى لا تكتفى بمجرد تقرير الحقوق بل انها تبين السبيل الى ممارستها . فمجرد أن ينص الدستور مثلاً على كفالة حرية الصحافة لا يكفى ، اذا لم تهىء الدولة الوسائل التى تمكن الشعب العامل من ممارسة اصدار الصحف بأن تستورد له آلات الطباعة والورق والأحبار اللازمة مثلاً .

وقد أبرز الفقه الاشتراكي الحديث عن أهمية الشرعية الاشتراكية في حماية حقوق الأفراد مثل ذلك ما صرح به البروفسور تشيكيا دزي في مؤتمر وارسو للقانونيين الديموقراطيين عام ١٩٥٨ من أن الشرعية الاشتراكية يجب أن تحمي حقوق وحريات المواطنين وتحمي حقهم في العمل وحقهم في السكنى ومصالحهم وحقوقهم الأخرى التي تصون أرواحهم وأموالهم وصحتهم وأمنهم وأن هذه الحماية هي إحدى دعائم الشرعية الاشتراكية .

النقطة الرابعة :

أنه لا قيمة لمبدأ الشرعية الاشتراكية إذا لم تلتزم باحترامه سلطات الدولة وذاتها . ومن ثم فإنه يجب أن توجد الضمانات التي تكفل احترام هذا المبدأ . وهذه الضمانات قد تكون ضمانات سياسية تتمثل في رقابة مجلس الأمة والتنظيم السياسي والأجهزة الشعبية والصحافة التي يكون عليها أن تراقب شرعية تصرفات السلطات الإدارية والتنفيذية ومسدي التزامها للقانون . على أن الرقابة السياسية لا تغني عن رقابة قضائية هي تصرفات جهاز الدولة الإداري . فبعد أن اتسعت وظيفة الدولة الاقتصادية وأصبح تنظيم الاقتصاد يتم وفقا لخطط مرسومة فإنه من الخطورة أن يقع أي انحراف عن التزام القانون مما قد يؤدي إلى إعاقة تنفيذ الخطة الاقتصادية وإلى خلق بيروقراطية ضارة مستعلية منعزلة عن مصالح الجماهير . والقضاء اليوم يجب أن يقف حارسا للقيم الاشتراكية ومن بينها التزام مبدأ الشرعية . لذلك لم يكن غريبا في دولة اشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي عانت في فترة من الفترات من إهدار مبدأ الشرعية أن يكتب عالم أكاديمي مثل ستروجوفيتش عام ١٩٥٦ مطالبا بالتوسع في الضمانات القضائية التي هي اسمى الضمانات وأن الوسائل السياسية لا تكفي لحماية حقوق المواطنين .

إن هذا يقتضي أن يحاسب أي موظف عام مسئول عن عدم تنفيذه أحكام القضاء أو تعطيلها أو إهدارها .

وإذا كانت هناك حالات تقتضيها ظروف التطور الاجتماعي ، أو إذا كانت هناك حالات قد يخطئ فيها القضاء في تفهم القانون في ضوء مقتضيات الثورة الاشتراكية . فليست وسيلة تقويم ذلك أن ننشئ قضاء آخر أو أن نسمح للسلطات الإدارية كل وفق تقديرها أن تقف من هذه الأحكام موقف المتاجزة . بل إن وسيلة ذلك يمكن أن تتم عن طريق القانون الذي يمكن أن يخول النيابة العامة وهي بحكم وظيفتها الأمانة

على مصالح المجتمع ، حق الطعن في مثل هذه الأحكام أمام محكمة عليا وان يرتب على هذا الطعن وقف تنفيذ هذه الأحكام . وهي صيغة ملائمة يمكن معها إعادة طرح النزاع على محكمة أعلى دون اخلال بما يجب أن يكون لأحكام المحاكم من احترام وبما ينأى عن امكان تدخل السلطات الادارية لوقف تنفيذ الأحكام تدخلا قد تختل معه معايير التقدير السليم .

كذلك فان الضمانات القضائية تقضى الغاء كثير من القيود الحاجبة لحق التقاضى . واذا كان من المسلم به أن هناك امورا تعتبر من أعمال السيادة التى لا يجوز للقضاء التعرض لها ، وهى الأعمال التى تصدرها الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة ادارة مثل اجراءات التأمين أو التدابير التى تتخذها الحكومة استنادا الى حالة الطوارئ - الا أن التوسع فى مفهوم أعمال السيادة والنص مثلا على أن يعتبر من قبيل أعمال السيادة القرارات الصادرة باحالة الموظفين الى المعاش أو الفصل بغير الطريق التأديبى أو القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها أو الصادرة بالتخطى فى الترقية من الدرجة الثانية - فانه توسع يعد فى الواقع اغلاقا لسبيل الطعن فى هذه القرارات وهو توسع لا تقتضيه السياسية العليا للتحويل الاشتراكى ، بل انه قد يصبح بمثابة رخصة للادارة للتحلل من حكم القانون وستر أخطائها .

واذا كانت بعض الظروف قد اقتضت أن تضيق من اختصاص القضاء بالنسبة الى انواع معينة من المنازعات أو الى خلق محاكم خاصة لم تشكل من رجال القضاء - فان الأولى ان نواجه إعادة تنظيم القضاء تنظيما شاملا يضمن تدعيم صلة الوظيفة القضائية باهداف المجتمع الجديد ويشرك قضاة من الشعب فى بعض أنواع من القضايا وفى المرحلة الأولى للتقاضى مع المثقفين الذين يملكون التجربة القضائية والخبرة القانونية المتخصصة فى مسئولية حماية المجتمع الجديد . ونحن نتوقع من قضاتنا بلا شك أن يكونوا حراسا لمبادئ هذا المجتمع وهم الذين وصفهم الرئيس عبد الناصر فى حديثه أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٤ يوليو ١٩٦٢ بانهم « صمام الأمان » .

النقطة الخامسة :

انه لا يتنافى مع الشرعية الاشتراكية أن تخول الدولة فى بعض الظروف سلطة اتخاذ اجراءات سريعة حماية لأمنها . على أنه يمكن دائما التوفيق بين ما يقتضيه واجب حماية أمن الدولة من اتخاذ اجراءات سريعة وبين اتاحة الفرصة لمن تناوله الاجراء للتظلم منه . فالدولة فى النهاية يهملها الا تحجز الا من تتوافر أسباب جدية تنبئ عن خطورته على أمنها . ولا يصح افتراض هذه الخطورة من سبق اعتقال الشخص ، إذا كان قد أثبت بعد ذلك ولاءه للمجتمع الاشتراكي . وهذه الاجراءات الاستثنائية تقرر فى النهاية اعتمادا على تحريات قد تنحرف وقد تخطيء . وحتى يكون للنظم قيمته الحقيقية فإن القانون يجب أن ينظم حالاته وطريقته وأن يبين الجهة التى يطرح عليها حتى لا يصبح متروكا لسعى شخصي يكتب له النجاح أو الفشل تبعا لظروف كل شخص وصلاته التى تمكنه من طرح تظلمه على الجهات الأعلى مع كثرة مشاغلها ومسئولياتها .

ان الحل فى نظري يقتضى ان تشكل محكمة عليا تجمع بين العنصر القضائي والعنصر السياسى تطرح عليها التظلمات فى حالات القبض التى تتم بناء على سلطة الطوارئ والتى تنقضى عليها ثلاثة شهور ، على أن يتجدد لصاحب الشأن حق التظلم أمام هذه المحكمة كل ثلاثة شهور . وبطبيعة الحال فإن هذا لا يخل بحق السلطة العامة فى ان تقدم الى المحاكمة من يرتكب أفعالا محرمة يحرمها القانون ويفرض لها عقوبة . ان الرغبة فى حماية حريات المواطنين دعت الى اتجاه كثير من الدول الاشتراكية الى أن تقرر الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي فى الدستور . وهو اتجاه برز أخيرا فى دستور يوغوسلافيا ودستور رومانيا .

كذلك فقد أشار الميثاق الى الحراسة كاجراء للقضاء على كل وضع استغلال ، ولكن اتخاذ هذا الاجراء يقتضى تنظيما للتظلم منه . ولا يعنى هذا التنظيم « حماية قانونية خاصة للطبقات المستغلة » بل انه يعنى حماية واجبة لأهداف الثورة ضمانا لها ضد الانحراف أو أساءة التصرف وضمانا لجدية الاجراءات وحتى لا تفرض الحراسة فى حالات لا تستوجبها وعلى أشخاص قد يكونون من الشعب العامل .

أن قانون تدابير أمن الدولة الصادر عام ١٩٦٤ يسمح بفرض الحراسة على أموال الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة وهى حالات تصبح معها الحراسة بمثابة عقوبة أو اجراء وقائي . فهذه العقوبة تقتضى

أن تنظم طريقة توقيعتها بأن يعرض أمر التحفظ على محكمة مشكلة من عنصر قضائي ومن عنصر شعبي لتبت فيه ، فتصدر قرارها بعد أن تستمع الى دفاع المطلوب وضع أمواله تحت الحراسة . فان هذا يخلق ضمانا للمواطن العادي ألا يصيبه هذا الاجراء الا اذا توافرت له مبرراته .

ومن الخطأ أن يفهم مثل هذا الاقتراح على أنه حماية لبعض المسنغلين ، بل ان الحقيقة انه ضمان للمواطن العادي . فاذا كان القانون يجيز مثلا فرض الحجر القضائي على المعتوه أو السفهه ، فلا يصح أن يقال أننا ندافع عن المعتوهين أو السفهاء اذا جعلنا تقرير الحجر من اختصاص القضاء . بل الأصح ان يقال أنه دفاع عن المواطن الصالح الذي قد يصيبه الاجراء خطأ .

اننا بهذا نجيب على السؤال الذي طرحه الرئيس في مؤتمر المحامين العرب في أواخر الخريف الماضي : كيف نستطيع أن نحقق الوفاق بين حرية المجتمع وحرية الفرد في هذا المجتمع ؟

وبعد ، فنحن اليوم أشد ما نكون حاجة الى التماسك والالتفاف حول قيادتنا الوطنية الاشتراكية . . . وأشد ما نكون حاجة الى أن نؤلف قوى الشعب العاملة حول قضيتنا الأساسية . . . وهي قمع العدوان وإزالة آثاره . لذلك فنحن اليوم أشد ما نكون حاجة الى الوضوح لتدعيم جبهتنا الداخلية . . . أشد ما نكون حاجة الى الصراحة النزينة . . . لنستفيد من دروس النكسة . ولذلك فقد كتبت هذا التوضيح في موضوع كثر الجدل فيه مع أنه لا يقتضيه .

تقنين الثورة *

يعود مجلس الأمة الى الانعقاد فى دورته الخامسة ، لىباشر مسئولياته التى عهد بها اليه دستور مارس ١٩٦٤ .

وهو ينعقد فى ظروف جد مختلفة عن الظروف التى اجتمع فيها فى الدورات السابقة .

فهو ينعقد والبلاد لا تزال تجتاز محنة من اخطر المحن التى واجهتها ، وقد رفعت راية النضال لازالة آثار عدوان نسجته مؤامرة استعمارية ضد القومية العربية والقوى التحررية فى الوطن العربى .

وهو ينعقد ورئيس الجمهورية يتولى بنفسه مسئولية الحكومة ، لأول مرة فى ظل دستور ١٩٦٤ .

وهو ينعقد فى ظروف تقتضى تماسك الجبهة الداخلية وتأكيد الوحدة الوطنية لعناصر تحالف قوى الشعب العاملة .

وهذه الظروف كلها تقتضى أن يشترك مجلس الأمة الحكومة فى تحمل مسئوليات هذه المرحلة ، مستفيدا من دروس المحنة التى واجهناها .

لقد أكد الرئيس فى حديثه فى افتتاح دور الانعقاد الخامس لمجلس الأمة ما سبق ان ذكره من قبل فى مناسبات مختلفة عن أهمية اعداد

* من مقال فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧ نشر تحت عنوان « اقتراح معدد الى مجلس الأمة فى دورته الجديدة » ان يفرغ من اعداد الدستور وتقنين الثورة » .

الدستور الدائم وتقنين الثورة ، كما أكد ما سبق أن أشار اليه في ٢٣ يوليو عن أهمية إعادة البناء الوطني كقاعدة أساسية للمقاومة والتقدم . وعن أهمية تدعيم التنظيم السياسي الشعبي واطلاق حيوية ونشاط قوى الشعب العاملة ليكون ذلك مدخلا الى ديموقراطية أوسع واعمق لقوى الشعب العاملة بحيث تستطيع الثورة أن تحقق انتقالا حقيقيا وكاملا الى الديموقراطية السليمة فور الانتهاء من ازالة آثار العدوان .

وقد بدأ فعلا خلق الجو الملائم الذي يمكن أن تزدهر فيه طاقات قوى الشعب العاملة . فقرارات الافراج عن المعتقلين الذين لا يشبت الاتهام الموجه اليهم حتى لا يتحول هذا الاجراء الى عقوبة لا تحيطها الضمانات الكافية - وقرارات رفع العزل السياسي عن كثيرين ممن شملهم قانون وقف مباشرة الحقوق السياسية - كلها اجراءات هامة على طريق دعم الشرعيه الاشتراكية وتدعيم تماسك الجبهة الداخلية .

واذا كانت هذه الاجراءات تعبر عن أهمية تدعيم الجبهة الداخلية ، فان تدعيم هذه الجبهة الداخلية لا يمكن ان تكتمل له عناصره الا بتدعيم سيادة القانون .

ان ممارسة حق النقد والرقابة المستنيرة لاجهزة السلطة ، لا يمكن ان تتم الا من خلال ضمانات قانونية تكفل ممارسة حق النقد والرقابة في امان وحرية ، كما تكفل ممارسته دون انحراف به الى المطاعن أو توسل به الى اعاقه التحول الاشتراكي . فهي ضمانات للمواطن العادي ، كما - انها ضمانات للمجتمع الاشتراكي . وهي مسئولية مجلس الأمة ان يوجه هذه الضمانات ، من خلال اختصاصاته في التشريع .

والحديث عن سيادة القانون لا ينقطع . . . حينما عهد دستور مارس ١٩٦٤ الى مجلس الامة مهمة وضع دستور دائم للجمهورية العربية المتحدة ، وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب للاستفتاء لكي يمنحه من ارادته الحرة القوة التي تجعله مصدرا لكل السلطات - انما كان يرمى بذلك الى تأكيد سيادة القانون ، لان الدستور هو القانون الاسمي . وهو التعبير الذي تتجسد فيه مبادئ الميثاق وينظم وضع السلطة ودور المجتمع وعلاقة المواطن بهذا المجتمع .

ورغم ذلك وخلال دورات ثلاث مشحونة بالعمل لم يكن مجلس الامة قد بدأ مهمته في اعداد مشروع الدستور حتى دعاه الرئيس في خطابه

فى عيد العمال فى أول مايو ١٩٦٦ الى ان يعد الدستور الدائم على أساس مناقشة مفتوحة ثم طرحه للاستفتاء بعد ذلك . فقام مجلس الامة بتشكيل لجنة تحضيرية لدراسة الدستور المؤقت ومراجعة الميثاق لاستخلاص المبادئ التى لم يتم تقنينها فى الدستور وأعداد البحوث والدراسات التى تسهل للجنة العامة التى يتم تشكيلها وضع مسودة المشروع على أن يشترك الشعب معها فى وضع مشروع الدستور بأن تفتح باب الاستماع الى آراء مختلف المستويات من الشعب وان تطلب وتلقى رأى العاملين فى مختلف المبادئ .

وعاد الرئيس فى دور الانعقاد الرابع لمجلس الامة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦ فركز على أن شعبنا مازال ينتظر مناقشات الدستور الدائم وأضاف عبارته المشهورة « كما ان تقنين الثورة حضانة اكيدة للتطور الدستورى السليم » وعاد الرئيس فأكد هذه المعانى فى خطابه بعد ذلك فى مؤتمر المحامين العرب منبها الى أهمية الاسراع باعداد الدستور الدائم « ليظل القانون دائما أكبر من مراكز القوة وأعلى من ارادات الافراد » .

وكانت الناس تتساءل احيانا : لمصلحة من تتصرف بعض الاجهزة . . فتهدر هذه المبادئ التى أكدها الرئيس ؟ وما هو السبيل الى ضمان عدم تحول المعايير « الموضوعية » . . الى معايير « شخصية » . وما هو السبيل لكى نضع لتحالف « قوى الشعب العاملة » الاسلوب الذى يرمى الى تحقيق التحول الى الاشتراكية بوسائل التفاعل الديموقراطى وحدها . . ؟

وهذه التساؤلات كانت تؤكد أهمية العمل على « تقنين الثورة » .

والذى أتمناه ان اضع امام مجلس الامة المضمون الحقيقى لعبارة « تقنين الثورة » . وهنا أود ان الفت النظر الى عدم الخلط بين « تقنين الثورة » وبين « الثورة التشريعية » وهى الاسراع الى إصدار القوانين الاساسية مثل قانون العقوبات والاجراءات الجنائية والمرافعات المدنية . . الخ .

ان ما قد يعوق سير التحول الاشتراكى ويخلق تناقضات كاذبة بين حرية الفرد وحرية المجتمع ، ليس التأخر فى إصدار قانون جديد للعقوبات او تبسيط اجراءات التقاضى .

بل انه من الانصاف ان نقرر اننا كنا من أسرع البلاد التى سارت على طريق الاشتراكية فى تطوير القوانين . . واخشى أن أقول أننا كنا

من أكثرهم « تعجلا » فى تعديلها فى بعض الحالات ! أن القوانين والقرارات تصل أحيانا الى أرقام مذهلة فى كثرتها ! ثم ان القوانين الاساسية ذاتها قد لحقتها تعديلات كثيرة . . مثل صدور قانون الاهمال معدلا لاحكام قانون العقوبات فى عام ١٩٦٢ . . ومثل تعديلات اخرى لحقت قانون المرافعات والاجراءات الجنائية . . ومثل تعديلات لحقت قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية تمشيا مع أهداف التحول الاشتراكى .

ليست هذه هى القضية اذن ! هى أمر لازم ولكنه لا يجب ان يلهينا أو يصرفنا عن أصل المشكلة . . وهى الحاجة الى تقنين الثورة . . لا الحاجة الى تنقيح التشريعات الاساسية أو ما يسمونه فى وزارة العدل تطويرها . . وليست مهمة تقنين الثورة مهمة صياغة فنية . بل هى مهمة سياسية بالدرجة الاولى . ان مجلس الامة عليه ان يتولى مهمة تحديد المضمون السياسى والاجتماعى لتقنين الثورة مسترشدا بالميثاق وبما كشفت عنه التجربة فى التطبيق . . ثم يصبح الامر سهلا بعد ذلك . . صياغة فنية تشريعية !

ولا ضرب بعض أمثلة عما أفهمه تقنيننا للثورة .

فى تجربتنا ، اجراءات ثورية قننت فعلا ، أى صدرت بها قوانين . وأهم الامثلة على ذلك قانون الاصلاح الزراعى فمنا صدره فى عام ١٩٥٢ وحتى اليوم والمشرع يلاحقه بالتعديل . . تحديد الحد الاقصى للملكية . . العلاقة بين المالك والمستأجر . . الدورة الزراعية . . لجان الفصل فى المنازعات بين المالك والمستأجر . . وقد تكون بعض أحكام هذا القانون فى حاجة الى اعادة نظر . . مثل تجربة لجان الفصل فى المنازعات بين المالك والمستأجر التى أصبحت لجانا ادارية صرفة يعوزها ضمان العنصر القضائى . . ولكن المهم أن هذه الاجراءات مقننة ولها ضوابط وأحكام تنظمها . .

ومثال هذه الاجراءات التى صدرت فى شكل قانونى . . اجراءات التأمين . . تحديد المنشآت التى خضعت للتأمين . . الشكل القانونى للمنشأة المؤممة . . تنظيم علاقة العاملين بها . . حقوقهم فى الادارة والمشاركة فى الارباح .

ولكن مقتضيات التحول الاشتراكى دعت خصوصا فى السنوات الاخيرة ، الى اتخاذ اجراءات تفتقر الى التنظيم القانونى الكامل . . أو الى

أصدار قوانين لا تعبر عن المضمون الاجتماعي والانساني الذي رسمه الميثاق لحرية الفرد وكرامته في المجتمع .

● ● مثال : قانون الحرمان من الحقوق السياسية الذي صدر في عام ١٩٦٢ . وهو يوقف مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية في المجالس والهيئات والنقابات والجمعيات لمدة عشر سنوات بالنسبة لفئات مختلفة ، فانه قد أصبح يحتاج الى تقنين كامل لما أثبتته ممارسة هذه التجربة وما انتهت اليه من استثناء بعض الفئات من تطبيق أحكامه . وهو تقنين لا يغفل تنظيم التظلم من هذا الاجراء في الحالات التي لا يكون فيها هذا العزل نتيجة حكم من القضاء . فاني أتصور مثلاً ان الحكم على شخص بالادانة في جريمة كسب غير مشروع يمكن أن يستتبع وقف مباشرته لحقوقه السياسية . وهو ما نرجو ان يلاحظه مجلس الامة وهو ينظر مشروع قانون الكسب غير المشروع الذي أحاله اليه رئيس الجمهورية أمس (١) .

ثم أنه من المؤسف أن قانونا مثل قانون الجمعيات تصدر له لائحة تنفيذية في العام الماضي ، فتشترط لمجرد العضوية في الجمعية وليس لممارسة حق الانتخاب أو الترشيح - ألا يكون الشخص محروماً من حقوقه السياسية أيا كانت أسباب هذا الحرمان ، بل ان بعض قوانين النقابات المهنية التي صدرت أخيراً تشترط العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي للانتماء الى النقابة ، فتمد بذلك الحرمان من الحقوق السياسية ليصبح حرماناً من حق العمل وهو حق أساسي مرتبط بكيان أي مواطن (٢) .

وكلها قوانين كانت تحت نظر مجلس الامة . .

مثال آخر : اجراءات الحراسة . . ما هي الضمانات التي تطمئن المواطن العامل الى أن هذه الاجراءات لن تتخذ ضده « خطأ » أو « انحرافاً عن الغرض الاجتماعي للحراسة » . ثم ان بعض هذه الاجراءات قد اتخذ بناء على قرارات لجنة تصفية الاقطاع . . التي تحولت فيما بعد الى لجنة

(١) عدل قانون مجلس الشعب فيما بعد بناء على اقتراح بمشروع قانون قدم من المؤلف وقد ألغى العزل السياسي وصدر بذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) القى شرط العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ .

رقابة عليا - وهي تجربة تقتضى مراجعة . . أى تقتضى أن توضع لها الاحكام المنظمة لها والضمانات التى تحيط اجراءاتها (١) . .

ومثال : تدابير الاعتقال . . (أن قانون تدابير أمن الدولة الصادر عام ١٩٦٤ لا يجيز الطعن بأى وجه فى القرارات الصادرة بهذه التدابير وهو لم يرسم طريقا للتظلم منها . . ولم يضع نظاما للمعتقلين لرقابة معاملتهم أسوة بالمسجونين فى السجون العامة . كما أن عباراته لا تخلو من غموض .

فهو يجيز مثلا إعادة القبض على أشخاص لمجرد أن أحكاما سبق أن صدرت ضدهم من محاكم أمن الدولة الجزئية . فاذا كان قد سبق صدور حكم على مواطن بالغرامة فى قضية عدم اعلان الأسعار أو عدم تقديم استثماره الاستيراد فى الميعاد - وهى أحكام تصدر عن محكمة أمن الدولة الجزئية - أن ذلك يصلح سببا يحرمه من الضمانات الدستورية ضد القبض والاعتقال ! بل أن القانون ينص بين هذه الحالات على حالة من سبق أن تقرر بالنسبة له وقف حقوقه السياسية حتى لو كان صدر استثناء له من هذا الوقف . ثم ما هو الضمان فى ألا تتخذ هذه التدابير ضد أشخاص ليسوا من الفئات التى حددها القانون ؟ وفى نفس الوقت فإن هذا القانون لا يقدم حماية كافية للمجتمع ضد أشخاص قد يكونون أشد خطرا ، لمجرد أنهم لم يردوا ضمن هذه الفئات (٢) .

مثال آخر : أليس من الأفضل أن نعيد تنظيم القضاء وأن ندعم استقلال الوظيفة القضائية بما يكفل إمكان اشراك القضاء فى مسئولية حماية الثورة الاشتراكية . . بدلا من أن نتجنب الاستعانة بهذا القضاء أو بدلا من أن نخلق جهازا آخر يتولى بعض اختصاصاته ؟ أليس من مصلحة الدولة أن تطمئن مثلا ، من خلال ضمانات قضائية ، الى سلامة فصل الموظفين العامين والمسئولين عن القطاع العام ؟ وإذا كانت قد سلمت بمبدأ إتاحة الفرصة للتظلم ، فإن طريق التظلم يحتاج الى تنظيم قانونى أى تقنين (٣) .

(١) صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وإجازة التظلم من اجراءاتها أمام محكمة خاصة .

(٢) ألغى قانون تدابير أمن الدولة بالنص على ذلك فى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المدروف بقانون الحريات والذى صدر بناء على اقتراح من المؤلف .

(٣) صدر بعد ذلك القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ الذى وضع ضمانات للفصل بغير الطريق التأديبى ، وكان ذلك بناء على اقتراح من المؤلف .

تقنين الثورة يعنى تقنين مشىل هذه الاجراءات . . أى احاطتها بالضمانات القانونية وتنظيم أحكامها . ان البعض يفضل ان يظل محتفظا لهذه الاجراءات بوصف الاجراءات الاستثنائية . وهى نظرة خاطئة . فمن المؤكد أن طريق التحول الى الاشتراكية طريق طويل . . وأن هذا الطريق قد يقتضى اتخاذ اجراءات غير تلك التى ألفها مجتمع استقرت أوضاعه . ولذلك فمن الافضل مواجهتها والتسليم بما يكون لازما منها . . ولكن مع احاطتها بالضمانات ومع تقنينها ، حتى لا تتحول الى أداة فى يد الأجهزة المنفدة ، لخدمة اغراض فردية أو بيروقراطية لا لخدمة قضية الاشتراكية .

وهذا التقنين يجب أن يبدأ بالدستور .

ان الظروف التى نجتازها . . ليست سببا لتأخير تقنين الثورة . . ووضع دستور جديد . بل انها توجب الاسراع فى ذلك . « فالشعب لابد من أن يعرف من الآن صورة ما ينتظره فى حياته السياسية بعد ازالة آثار العدوان » حسبما عبر عن ذلك الرئيس فى حديثه الى مجلس الامة . واذا كانت الظروف الحالية قد لا تسمح اليوم بالاستمرار فى الدعوة الى جلسات استماع مفتوحة كتلك التى بدأتها اللجنة التحضيرية للدستور وكانت تجربة رائعة - فانها لا تمنع من المضى فى اعداد مشروع الدستور حتى اذا انتهينا من تصفية آثار العدوان ، طرحناه للاستفتاء وبدأنا مرحلة جديدة فى العمل الداخلى فى ظل دستور يكون مظلة شرعية لتحويلنا الى الاشتراكية . .

استمرار الثورة في ظل سيادة القانون *

استوقف نظري في لقاء السيد أنور السادات (١) مع وفود القضاة والمحامين ، التي قدمت اليه منذ يومين معلنة تأييد ترشيحه رئيسا للجمهورية على طريق عبد الناصر - تركيزه في حديثه معهم على وجوب التمسك بسيادة القانون .

فالمرحلة التي نجتازها تقتضي التأكيد على وحدة قوى الشعب العاملة . وهذه الوحدة الوطنية انما تتحقق من خلال سيادة القانون .

والقانون هنا لا يعنى فقط التشريعات التي أصدرها مجلس الأمة . بل انه يعنى أيضا جميع الوثائق المنظمة لعلاقات المجتمع والدولة التي خلفها لنا القائد وأجمع عليها الشعب . . ابتداء من الميثاق فالدستور فبيان ٣٠ مارس .

وبهذا المعنى فان الحفاظ على سيادة القانون ، هو الذى يضمن تدعيم المكاسب والانجازات التي حققناها . . وهو الذى يعنى الاستمرار : استمرار المؤسسات السياسية ، الدستورية منها والجماهيرية ، فى حمل مسئوليات هذه المرحلة . .

واستمرار المبادئ التي التقى حولها الشعب . .

* مقال بجريدة الأهرام فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٠ .

(١) لم يكن الرئيس أنور السادات قد انتخب بعد رئيسا للجمهورية بل كان مرشحا للرئاسة عند نشر هذا المقال .

واستمرار النضال من أجل تحقيق تطلعات الشعب وآماله .

ومن هنا ، فإن تأكيد السيد أنور السادات على مبدأ سيادة القانون ، إنما هو تنمة لازمة لما أعلنه قبل ذلك أمام مجلس الأمة عند ترشيحه رئيسا للجمهورية من أنه يودع هذا المجلس بيان ٣٠ مارس كوثيقة وعهد وبرنامج يسير عليه . ذلك أن من بين المهام الرئيسية التي عرضها بيان ٣٠ مارس « ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون » وهو نفس المعنى الذي أكدته الميثاق من قبل حينما قال عن سيادة القانون أنها الضمان الأخير للديموقراطية .

وقد كانت هذه وصية عبد الناصر لنا . . حينما راح منذ عام ١٩٦٦ في أكثر من مناسبة يدعو الى تقنين الثورة ليكون ذلك حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم ويظل القانون دائما أكبر من مراكز القوة وأعلى من ارادات الأفراد .

وكانت أول دعوة لتقنين الثورة هي وضع الدستور الدائم . فتولى مجلس الأمة حينما كان السيد أنور السادات رئيسا له ، الدعوة الى مناقشات عامة حول المبادئ التي يرى المواطنون النص عليها في الدستور وحول رأيهم في تنظيم سلطة الدولة وعلاقتها بالاتحاد الاشتراكي .

ولم تكن هذه التجربة الديموقراطية أول تجارب مجلس الأمة في العودة الى القواعد الشعبية لاستطلاع رأيها في التشريعات التي تتصل بمصالح الجماهير . فقد سبق للسيد أنور السادات أن طرح مشروع قانون المؤسسات العامة خلال عام ١٩٦٦ على رؤساء مجلس إدارة المؤسسات والشركات وأعضائها بما فيهم ممثلي العمال المنتخبين وأساتذة الجامعات والنقائين لبدء آرائهم في المشروع في جلسات استماع علنية عقدت بقاعة المجلس . وهو تقليد وصفته وقتئذ بأنه يؤكد المفهوم السليم لديموقراطية التشريع .

وهو نفس المفهوم الذي التزمه السيد أنور السادات حينما أصدر مجلس الأمة لائحة داخلية جديدة بعد اعلان الدستور المؤقت في مارس ١٩٦٤ . فقد ربطت هذه اللائحة بين ممارسة المجلس لاختصاصه التشريعي وبين السياسة التي يقرها المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي . واستحدثت نظام المجموعات الاقليمية للأعضاء لتحقيق الارتباط بينهم وبين قواعدهم الشعبية ولايجاد اتصال دائم للمجلس بمجريات الأحداث

والمشكلات اليومية للجماهير • بل أجازت اللائحة الداخلية للمجلس للمواطنين أن يتقدموا بمشروعات للقوانين الى المجلس ، فلم يعد هذا الحق قاصرا على أعضائه أو الحكومة •

ان هذا كله – يعنى أن شعار « ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون » الذى رفعه بيان ٣٠ مارس والذى أعلن السيد أنور السادات أنه عهد وبرنامج يسير عليه – هذا الشعار هو ضمان أيضا لاستمرار الثورة •

ملاحظات حول تقنين الثورة *

أمام جمع كبير من رجال القضاء سدنة محراب العدالة وحماية الشرعية الاشتراكية ، أعاد الرئيس أنور السادات التأكيد على أهمية تقنين الثورة حفاظا على مكاسبنا الاشتراكية ودعمها لها ، فلا بد أن يكون لكل إجراء قاض .
فقد بلغنا مرحلة الرشد . . والثورة ملك للجميع ، ويجب أن يشعر الجميع بالوحدة والطمأنينة والأمان والراحة والهدوء » .

والدعوة الى تقنين الثورة . . دعوة ترجع الى سنوات سابقة ، حينما قال الرئيس عبد الناصر كلمته المعروفة : « ان تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستوري السليم . . ليظل القانون دائما أكبر من مراكز القوى وأعلى من ارادات الأفراد » .

وهذه الدعوة تطرح عدة أسئلة يحسن أن تكون الاجابة عنها واضحة:

السؤال الأول :

هل هناك تنافر بين معنى «التقنين» وبين معنى «الثورة» ، اليس طابع القانون هو الاستقرار والجمود بينما الثورة تتسم بالاستمرار والحركة ؟

ان الثورة في أصلها تحطيم للقانون القائم . . وهدم له - ولكن الثورة تصدر بعد ذلك قوانينها . . وهي تتحرك بعدها في اطار هذه

القوانين التي تمثل شرعيتها .. فالاصلاح الزراعي ثورة وقد صدر به قانون .. وتأميم وسائل الانتاج الرئيسية ثورة وقد صدر به قانون .. واشتراك العمال في ادارة المشروعات وفي أرباحها ثورة وقد صدر به قانون .

ونطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لابد وأن ينعكس على القانون نفسه .. فقانون العمل الذي أصدرته الثورة عام ١٦٥٢ دن يتمشى مع ظروف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة وقتئذ ، وحينما تغيرت هذه العلاقات ، صدر قانون جديد عام ١٩٥٩ وقد لحقته تعديلات أخرى بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية .

ليس ثمة تناقض إذن بين القانون وبين الثورة . فالثورة قد وضعت سلطة الدولة في يد تحالف قوى الشعب العاملة . والقانون يجب أن يعبر اليوم عن ارادة هذا التحالف . فاذا كان ثمة تناقض بين القانون وبين الثورة قبل ان تنتصر .. الا انه بعد انتصارها تصدر الثورة قوانينها ، وتكون هذه القوانين هي وسيلة أى أداة حكمها .

والثورة هنا لاتعنى العنف .. ولكنها تعنى ارادة التغيير . واستمرار الثورة مرتبط باستمرار التغيير .. تغيير العلاقات في المجتمع حتى تصبح علاقات اشتراكية . وفي كل مرحلة من مراحل هذا الاستمرار ، لابد وأن يتفق القانون مع طبيعة كل مرحلة وأن يعبر عنها .

السؤال الثاني :

ماذا تعنى عبارة « تقنين الثورة » ؟

انها تعنى أن تصدر قوانين معبرة عن الثورة التي هزت علاقات المجتمع من اساسها .

ويمكن أن نقول أن تقنين الثورة قد بدأ في الميثاق .. الذي سجل الانجازات التي حققتها ورسم الطريق أمام تحالف قوى الشعب العاملة لبناء مجتمع الكفاية والعدل ، ومن هذه المبادئ التي أعلنها الميثاق .. يستقى الدستور أحكامه التي تصدر الدولة قوانينها وفقاً لها .

ومن الانصاف أن تسجل الانجازات التبريرية الضخمة التي صدرت خلال الثورة ، وبعضها قوانين صدرت منظمة لاجراءات التغيير الاجتماعي مثل كل ما يتعلق بقوانين الاصلاح الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعيه

والمؤسسات العامة ونظم العاملين فى القطاع العام وقوانين الاسكان ، والمنظمات الجماهيرية كالتقابات والجمعيات . وبعضها قوانين صدرت لحماية مبادئ النظام الاشتراكى ، مثل قانون الاهمال الذى صدر فى عام ١٩٦٢ ومثل القانون الذى صدر هذا العام بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وجرم الدعوة الى مناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة ، كما جرم تحييد الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة . فهذا القانون مثال واضح للتعبير عن تغيير العلاقات الاجتماعية ، بعد أن كانت حماية قانون العقوبات للمجتمع تدور فى اطار النظام الرأسمالى ، الذى يعنى بحماية طبقة الملاك والرأسماليين ، ولا يحمى قوى الشعب العاملة .

ومع ذلك فلا زالت القوانين الأساسية ، مثل القانون المدنى والقانون التجارى وقانون العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية ، باقية بغير تعديل شامل .

والذى اعلمه - وقد كنت عضوا فى بعض لجان اعداد هذه القوانين خلال سنوات - أن هناك مشروعات متعددة ويجب أن تطرح على الراى العام للمناقشة ، ولكن هناك جوانب أخرى لم يمتد إليها التشريع رغم أهميتها فى مرحلة التحول الى الاشتراكية .

وعلى سبيل المثال ، نحن فى حاجة الى قانون للخطة الاقتصادية ، فإن القانون القائم يرجع الى عام ١٩٦٠ ، قبل بداية مرحلة التحول الى الاشتراكية ، ومن الواجب أن يكون للخطة الاقتصادية ذاتها قوة القانون الاسمى ، بحيث تصبح أحكامها واجبة التطبيق اذا تعارض معها أحكام أى قانون آخر (١) .

ونحن فى حاجة الى قانون جديد ينظم التحكيم فى منازعات القطاع العام ، فقد أثبتت التجربة أن نظام التحكيم الذى أورده قانون المؤسسات العامة عام ١٩٦٦ لم يحقق الهدف منه ، ولم يعن بأن يكون التحكيم تحكيم بشأن تنفيذ الخطة الاقتصادية .

وقانون العقوبات ينقصه تنظيم للجرائم الاقتصادية ، والقانون المدنى فى حاجة الى تنظيم للملكية الاجتماعية أو ملكية الدولة والملكية التعاونية . وهناك أنواع جديدة من الملكية خلقها تطور العلاقات الاجتماعية -

(١) صدر بعد ذلك قانون للخطة الاقتصادية وهو القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ .

الاقتصادية مثل ملكية منتفعي الاصلاح الزراعى ، وهى ملكية ذات طبيعة خاصة ، اذ أنه يجوز للدولة أن تسترد الأرض اذا قصر المنتفع فى رراعتها وقانون الأحوال الشخصية يجب أن يتمشى مع أهداف الحد من الانفجار السكانى وبناء المجتمع بناء سليما والعناية بالأسرة باعتبارها نواة هذا المجتمع .

يجب اذن أن تعد خطة مدروسة لتقنين الثورة .

فنحدد أولا : أى العلاقات الاجتماعية قد أصبح فى حاجة ماسة الى تنظيم جديد . سنصل مثلا الى اعطاء أولوية لقانون الخطة الاقتصادية والتحكيم ولقانون تنظيم العلاقات بين المؤسسات العامة وقانون للجرائم الاقتصادية ، وقانون الملكية ، وقانون الزواج والطلاق .

يمكن أن تبدأ باعداد هذه القوانين دون انتظار للتعديل الشامل لمجموعات القوانين الأساسية ذاتها والذي قد تطول اجراءاته .

ويجب أن ننبذ الأسلوب التقليدى فى التشريع .

ان علينا الاستعانة بالمختصين فى نوع العلاقة الاجتماعية والاقتصادية التى سينظمها التشريع المقترح ، فاعدادا قانون للخطة الاقتصادية يقتضى الاستماع الى رأى المختصين فى التخطيط ، وتنظيم علاقات المؤسسات العامة يقتضى مثلا الرجوع الى المسئولين عن القطاع العام .

ويأتى بعد ذلك دور رجل القانون فى صياغة الافكار والمبادئ وربطها بالتنظيم القانونى ككل . وهو فى هذا اذا جاز له أن يستلهم التشريعات المقارنة ، الا أنه يجب أن يعنى أساسا بتبين طبيعة العلاقات القائمة فعلا فى المجتمع المصرى .

ويجب أن نستمع فى اعداد هذه التشريعات الى رأى المواطنين . ولكن لا بأن نعرض عليهم مشروع قانون تمت صياغته على شكل مواد يضعه على المواطن العادى أن يفهم مراميها وان يدرك الجديد فيها . بل بأن يطرح عليهم المبادئ التى يتضمنها التشريع والأحكام الأساسية التى سيناولها . وهذا هو المعنى الحقيقى لديموقراطية التشريع .

السؤال الثالث :

ما هى الوسيلة لكى يصبح تقنين الثورة أداة لحل مشكلات الجماهير ؟

ان تعديل القوانين لا يمكن أن يتم دفعة واحدة . كما أن بعض القوانين رغم ما قد يكون به من عيوب فنية أو نقص ، ليس فى حاجة

ملحة الى المراجعة السريعة لأنها ليست من القوانين التى تمس أسس المجتمع . والمهم فى مثل هذه القوانين أن تجد طريقها الى التطبيق . . الجاد والمستنير معا .

اننى أسمع هذه الأيام حديثا عن تعديل قانون المرور . ان لدينا قانونا للمرور منذ عام ١٩٥٥ ، وهو يضع شروطا متشددة فى منح تراخيص السيارات ، وتراخيص القيادة . ولكن هل تطبق الشروط تطبيقا حازما ؟ هل تفحص السيارة فحصا فنيا سليما وكاملا كما يقضى بذلك هذا القانون ؟ وهل تحكم الرقابة على منح رخص القيادة ؟ ، أم أن هذه الاجراءات تتحول فى الواقع وتحت تأثير ضغط العمل أو المجاملة الى مجرد اجراءات شكلية !

وهذا القانون يجيز أن يحكم بالحبس على من يقود سيارته بسرعة ، فهل سمعنا مرة أن هذه العقوبة قد وقعت ؟ وهل لدينا من راكبي الموتوسيكلات العدد الكافى ليتدق السيارت المسرعة وبعضها قد يكون « أوتوبيسا مفصليا » يسير كالصاروخ غير عابئ بطوله ولا بالآدميين الذين اكتظوا فيه ولا بقواعد المرور وادابه ؟ أيجتاج الأمر الى قوانين وعقوبات أكثر تشددا ونحن لم نستعمل الوسائل التى وضعتها القانون القائم بين أيدينا ؟ وهل هناك ما يمنع الاسراع فى تنفيذ العقوبات المحكوم بها ؟ هل يحتاج ذلك الى تعديل فى القانون ؟ أم أنه يحتاج الى حسم فى التطبيق وسرعة فيه . . سرعة نتطلبها فى أجهزة الضبط وفى جهات المدالة .

أنا منذ سنوات فى عام ١٩٦٢ شددنا العقوبة على جرائم القتل خطأ ، اذا أصيب فى الحادث أكثر من ثلاثة أشخاص ، وكان ذلك عقب حادث فرق الباخرة دندرة التى راح ضحيتها عدد كبير من الناس . ولكن ما قينة هذا التعديل اذا كانت مثل هذه القضية تظل تترنح سنوات فى المحاكم بدلا من أن يفصل فيها بعد محاكمات سريعة ؟ . . ولماذا يتأخر الفصل فيها ؟

ان معظم الأسباب لا يرجع الى القاضى نفسه . بل انه يرجع الى عدم تنفيذ قرارات المحكمة . فالجهاز الادارى المرهق الذى يتوء بالعمل . . يعجز عن اعلان المتهمين أو الشهود فى الميعاد ، ويحضر بعضهم ويتخلف الآخرون ويضطر القاضى الى التأجيل ؟ ونحن نشكو من العمالة الزائدة . . فلندعم ادن الأجهزة المنفذة من محضرين وكتبة . . هذه الأجهزة التى نسمي

رجالها مساعدي العدالة • ما قيمة أن يجلس قاض مسلح بالثقافة والخبرة القانونية ، ولكن الاجراءات التي يصل بها الناس اليه تعد قطعة من العذاب •

وأعود فأقول ليس العيب في النصوص دائما ، بل العيب فينا نحن • نحن الذين يمكننا أن نجعل من النص حتى لو كان معيبا ، أداة عدل وسلام في المجتمع ، وقديما قالوا اننا لانخشى القوانين الرديئة اذا طبقها قضاة عدول •

لقد كنت أقول دائما ان منصة القاضي مدرسة يمكن ان يتعلم منها المواطنون احترام القانون والنظام والثقة به • وهي مدرسة جماهيرية لأنها مدرسة تفتح أبوابها يوميا لما لا يقل عن نصف مليون مواطن ؟ لماذا لا نستفيد من هذه المدرسة • لماذا لا نجعلها نموذجا للالتزام ، بأن تفتح جلساتها في ساعة محددة بغير تأخير محافظة على وقت المواطنين ؟ لماذا لا نجعلها نموذجا لفعالية القانون • • بأن نسرع في حسم المشكلات والمنازعات ؟

فكل ما نردده منذ سنوات عن تقنين الثورة لن ينتج أثره ، الا اذا وجدت هذه القوانين طريقها الى التطبيق السليم • وليس العيب دائما فيما نسميه اللوائح القديمة • بل العيب يكمن أساسا في الأدوات التي تطبقها !

السؤال الرابع :

لماذا نربط دائما بين تقنين الثورة وسيادة القانون :

ان تقنين الثورة يعني أن يكون للثورة شرعيتها • والشرعية تعني التزام حكم القانون • وهو التزام يسرى على المواطنين كما يسرى على أجهزة الدولة ذاتها • وبدون احترام سيادة القانون ، يمكن أن تنحرف الثورة الاشتراكية عن مسيراتها . وأعود فأقول، ان القانون لم يعد يعبر عن مصالح الاقطاع ورأس المال ، بل أصبح يعبر عن مصالح تحالف قوى الشعب العاملة ، وللدولة التي يقيمها هذا التحالف ، مؤسساتها الدستورية والسياسية ، وهي التي تصدر القوانين وهي التي تملك تعديلها أو إلغاءها ، ليجيء التعديل أو الإلغاء معبرا عن ارادة الجماهير لا عن ارادة فردية •

ان هذا المعنى تبرزه كلمة عبد الناصر حينما بين سبب الدعوة الى
تقنين الثورة ، وهو ان يظل القانون دائما أكبر من مراكز القوة وأعلى
من ارادات الأفراد .

وقد أورد الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء فى خطابه أمام مجلس
الأمة تطبيقات لهذا المعنى : ان نضمن الا يتعرض المواطنون لاضطهاد
بسبب ما يقدمونه من شكاوى جدية - ان الدولة لن تسمح بضرائب او
رسوم ليست مستندة الى قانون - ان الدولة لن تسكت على ادعاء جماعات
او أفراد لأنفسهم بالباطل أن لهم سلطات - انها ستعمل على حماية الأفراد
فى حركتهم الحرة فى اطار الاشتراكية .

هذه المعانى هى تجسيد لما أعلنته الحكومة الجديدة فى برنامجها من
أنها وزارة للجماهير منها تنبع ولهم تعمل ، واليهى تقدم الحساب
ووراء جبهة القتال عمل اقتصادى واجتماعى يجب الا يتوقف
لحظة ، كما أعلن الرئيس محمد أنور السادات فى خطابه الذى افتتح به
الدورة الثالثة لمجلس الأمة .

والممارسة الديمقراطية هى طريق الأمان الى القرار الصحيح ،
وهى الطريق الى اقامة الدولة العصرية ..

لماذا ندافع عن سيادة القانون *

يظل الحديث عن سيادة القانون مجرد حديث نظري لا يتبين الإنسان قيمته الحقيقية إلا وقد وضع موضع التجربة . ومنذ غياب القائد الخالد عبد الناصر ، كان مبدأ سيادة القانون هو العاصم لهذا البلد من التصدع والفراغ . فتحت مظلة القانون الشرعية ، استطاع من خلال تنظيماته السياسية والدستورية أن يعبر عن أرادته في انتخاب أنور السادات رئيسا للجمهورية ، وكان التزامنا بمجموعة الوثائق الدستورية . . الميثاق والدستور وبيان ٣٠ مارس ، هو ضمان لاستمرار الثورة . .

وفي هذا الأسبوع وضع هذا المبدأ من جديد موضع التجربة في رد محاولة الانقضاض على السلطة الشرعية التي اختارها الشعب ، وتمزيق وحدته الوطنية .

لقد أعطت التجربة هذا المبدأ مدلوله الحقيقي ، في جميع الإجراءات التي اتخذتها السلطة الشرعية الممثلة للشعب من أجل الحفاظ على وحدته وضمان أن تظل السيادة له وحده ، فبعد ما جرى في اللجنة التنفيذية العليا بشأن مناقشة اتحاد الجمهوريات العربية ، أصر أنور السادات على الاحتكام إلى اللجنة المركزية ، ولولا أن اللجنة المركزية قد عادت بعد مناورات فأقرته بالإجماع لكان قد احتكم إلى الشعب ذاته ، ذلك أن الدستور في المادة ١٢٩ يخول رئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح الدولة العليا .

* جريدة الأهرام في ١٨ مايو ١٩٧١ .

وحينما فكر السادات في اجراء انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكي من القاعدة الى القمة ، كان أمامه أن قانون الاتحاد الاشتراكي ينص على تجديد انتخاب لجنة الاتحاد الاشتراكي كل سنتين . وبالتالي فقد انقضى موعد تجديد انتخابها ، ويمكن الدعوة الى انتخابات لجان الوحدات الأساسية ، ولكنه واجه أن قانون الاتحاد الاشتراكي يجعل تجديد انتخاب مؤتمر المركز والقسم أو البندر ولجنته كل أربع سنوات وهي نفس مدة مؤتمر المحافظة ولجنة المحافظة ، كما أن مدة المؤتمر القومي العام ست سنوات ، وهي نفس موعد تجديد انتخاب اللجنة المركزية .

فماذا كان موقف أنور السادات ؟

انه أيضا يريد أن يحتكم الى الشعب في ذلك ، عن طريق حق الاستفتاء الذي خوله الدستور لرئيس الجمهورية .

وحينما بدا للسلطة الشرعية أن بعض أعضاء مجلس الأمة قد خان الأمانة ، لم يتخذ أي إجراء ضدهم الا بناء على ما قرره مجلس الأمة نفسه من إسقاط العضوية عنهم « لانزلاقهم في عملية خسيصة هدفها طعن الوحدة الوطنية » وذلك وفق المادة ٩٤ من الدستور التي تجيز إسقاط العضوية بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه بناء على اقتراح عشرين من الأعضاء اذا فقد الثقة والاعتبار أو أخل بواجبات عضويته .

وحينما انكشف التآمر ضد وحدة الجبهة الداخلية وضد النظام الشرعي ، عهد السادات الى القضاء ممثلا في النيابة العامة ، يتولى التحقيق لتحديد المسئوليات - انه يريد أن يفتح صفحة جديدة في حياة هذا البلد تشعر كل مواطن بأنه لن يتخذ ضده إجراء الا بعد تحقيق وتثبت يجريه القضاء ، انه يعيد بذلك النبض الى ما ينص عليه بيان ٣٠ مارس من أن القضاء هو الميزان الذي يحقق العدل ويعطي لكل ذي حق حقه ويرد أي اعتداء على الحقوق أو الحريات ، يحمي أمن المجتمع كما يحمي أمن المواطن ، وما ينص عليه أيضا من تشكيل لجنة خاصة للنظر في الإجراءات التي ترى السلطة اتخاذها لدواعي الأمن في الظروف الراهنة .

وهذا هو الطريق الواقعي لحماية مبدأ سيادة القانون واعطائها مضمونه الحقيقي .

ان سيادة القانون تعبير عن أن السيادة للشعب . فسلطة الدولة اليوم الممثلة للشعب ، تستمد قوتها من تحالف قوى الشعب العاملة .

وحكم قوى الشعب العاملة يجب أن يتم طبقا لقواعد واضحة . وهذه القواعد القانونية هي التي تحدد النظرة الى الحق والخطأ والصواب . فتحديد ما يعتبر حقا أو ما يعتبر خطأ أو صوابا لا يمكن أن يترك لمحض تقدير أجهزة الدولة وفق ما يراه كل جهاز منها .

ان هذا يعنى أنه لا يمكن تدعيم الاشتراكية بغير التزام مبدأ الشرعية . والحل السلمى للصراع الطبقي الذى رآه الميثاق انما يتحقق من خلال القانون .

والتزام القانون الذى يصدر تجسيذا لارادة الشعب ، هو امتداد للمبدأ الديموقراطى فى التنظيم السياسى والاجتماعى ، وهو ما عبر عنه الميثاق بقوله . . ان سيادة القانون هو الضمان الاخير للديمقراطية ، ذلك أن المؤسسات الدستورية التى تعبر عن ارادة قوى الشعب العاملة هي التى تملك سلطة التشريع . واحترام مبدأ الشرعية يكفل بذلك نفاذ كلمة الشعب الممثلة فى القانون ، وهو يحد من السلطات البيروقراطية التى ترى فى الخروج على القانون نقاذا لكلمتها .

ومن هذا يتبين ان مبدأ سيادة القانون يصبح عاصما من الحكم البوليسى ومن الانحراف فى استعمال السلطة ، ويعد ضمانا لحقوق المواطنين وحياتهم . اذ أنه لما كانت القاعدة القانونية بطبيعتها تتسم بالعموم والتجريد ، فان الخضوع للقانون يعد ضمانا لعدم التفرقة بين المواطنين ويكفل المساواة بينهم فى الخضوع لها .

كما ان هذا المبدأ يفتح الطريق امام طمأنينة المواطن الى مستقبله ، ويفتح الطريق امام حركته الحرة فى إطار مصلحة المجتمع التى يحددها القانون . فما دام الحكم قد أصبح للقانون الذى يتضمن قواعد عامة مجردة ، فان المواطنين سيعرفون سلفا مراكزهم القانونية وحقوقهم وواجباتهم ويمكنهم أن يلتزموا ذلك فى تصرفاتهم وعلاقتهم الاجتماعية . وبغير قانون ينشر على الناس سلفا يصبح المواطنون فى قلق لا يمكنهم منه أن يسهموا فى بناء المجتمع بابداعهم الخلاق .

والقيمة الحقيقية لمبدأ سيادة القانون لا تكون فى مجرد اخضاع المواطنين له ، بل أنها تتأكد من خلال التزام سلطات الدولة ذاتها باحترامه . فالدولة يجب أن تخضع على نحو ما للقانون وأن تضرب لرعاياها المثل على احترامه حتى تضمن احترامهم له . وهذه هي النتيجة التى أثبتتها تجاربنا

الثورية - وربما في بعض الحالات بعد توضيحات شديدة وأليمة - ومن ثم فإنه يجب أن توجد الضمانات التي تكفل احترام هذا المبدأ وأن يسجلها الدستور الجديد الذي أعلن عنه الرئيس السادات .

فليس المقصود « بالقانون » الذي نريد أن تكون له سيادة تعبر عن سيادة الشعب ، أن يستوفي مجرد شكل القانون وأن خالف المبادئ السياسية والخلقية لمجتمعنا ، التي ارتضيناها في الميثاق ، أو خرج عن مجموعة المبادئ التي استقرت في ضمير شعوب العالم خلال أجيال من الكفاح في سبيل حرية الإنسان الحقيقية والتي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ومن هنا كانت ادانة الرئيس السادات لأشكال القوانين الاستثنائية التي غدت في بعض الحالات لاتعبيرا عن مواجهة ظرف استثنائي حقيقي بل حولت الاستثناء الى قاعدة . ومن هنا كانت دعوته الأخيرة الى تقنين الثورة التي بدأت بدايتها الجادة بمشروع قانون الحراسات الذي حدد حالات الحراسة في نصوص قانونية واضحة وأوجد الضمانات القضائية لفرضها .

ومن هنا كان ارتياح المواطنين الى الغاء اجراءات استرقاق السمع التي كانت تنلصص على حياتهم الحاضرة ، ولو استطاعت لاقتحمت مكنونات صدورهم ، والتي خلقت محنة أخلاقية قوامها الهمس والوشاية وجعلت وجود الإنسان في المجتمع مجرد وجود سلبي ، يؤثر السلامة والنفاق على الرأي الحر المخلص . (١)

ومن هنا يتطلع الشعب الى ازالة كافة العوائق التي أوجدها اجراءات ربما اتخذ بعضها شكل القانون ولكن مضمونها لم يكن تعبيراً عن المصالح الحقيقية لتحالف قوى الشعب العاملة .

والتفافنا حول مبدأ سيادة القانون ، هو دفاع أيضا عن الاشتراكية . لقد كان القانون عائقا في سبيل الثورة الاجتماعية ، حينما كانت سلطة الدولة في يد الطبقة المالكة وكان القانون تعبيراً عن ارادة هذه القوة المسيطرة . أما اليوم - وبعد صدور الميثاق - فإن سلطة الدولة أصبحت

(١) صدر بعدها دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ متضمنا نص المادة ٥٧ التي تعتبر كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم .

فى يد تحالف قوى الشعب العاملة وأصبح القانون تعبيراً عن إرادتها •
فسيادة القانون مرادفة هنا للشرعية الاشتراكية ، اذ هى تعنى الخضوع
للقانون الذى تصدره سلطة الدولة الممثلة لمجتمع الشعب العامل • فسيادة
القانون تحمى اليوم مصالح قوى الشعب العاملة • فحينما يقرر القانون
مثلاً تمثيل العمال فى مجالس إدارة الشركات ، فإنه لا يجوز لرئيس
مجلس إدارة إحدى الشركات أن يعفى هؤلاء العمال المنتخبين من الاشتراك
فى مجلس الإدارة بحجة أنهم يعطلون العمل فى المجلس أو أنهم لا يدركون
واجباتهم الحقيقية ، حتى لو كان صحيحاً ما نسبته اليهم ، إلا باتباع
الاجراءات التى رسمها القانون ، والا غداً القانون تعبيراً عن إرادة فرد
أو أفراد لاتعبراً عن إرادة الشعب •

لقد أن الأوان لأن نقضى على أى تناقض يصطنع بين سيادة القانون
وبين التحول الى الاشتراكية • وأن نمضى فى ثورتنا الاجتماعية ، باسم
تحالف قوى الشعب العاملة ، الذى يصنع وحدتنا الوطنية ويعبر عن
الشعب وسيادته من خلال القانون •

فلا اشتراكية لا يمكن أن تزدهر بغير الحرية ••

والحرية لا يمكن أن تعيش بغير القانون ••

والقانون يستمد قوته من أن يكون تعبيراً حقيقياً عن إرادة تحالف
قوى الشعب العاملة ••

وضمانة الضمانات هى الشعب •• يحى ثورته ويأبى على أن
إنسان أن ينثر بقعا سوداء على طهارتها وتقاوتها وإنسانيتها ••

الفصل الثاني

الشرعية الدستورية

تخصيم الدولة للقانون
(مادة ٦٥ من الدستور)

- * كل هذه القوانين
- * الدستور والقانون
- * الطريق الى الدستور الدائم
- * مفاهيم اساسية للدستور الجديد
- * الواقع والتجربة في دستور ١٥ مايو

كل هذه القوانين *

تعددت التشريعات في مصر وتنوعت حتى كادت تختلط وتتداخل وحتى كادت تثقل المواطنين . ولو أن التعدد اقتصر على التشريعات التي تنظم حقوق الافراد والهيئات ، لكان الامر . ولكن أغلب هذه التشريعات يقرر عقوبات جنائية وبالتالي يخلق جرائم ومسئوليات قد تنتهي بالسأهى أو الناسى الى السجن !

ومع تعدد هذه التشريعات وتنوعها، ومع قيام القرينة القانونية على أنه لا يجوز لاحد أن يدعى جهلة بها ، يجد رجال القانون انفسهم صعوبة شديدة في ملاحظة هذه التشريعات ومتابعتها ، فما بال المواطن العساذى

ونحن فى مصر لا نلتمس علاجاً الا عن طريق التشريع والعقوبات . واذا كان هذا مفهوماً بالنسبة للجرائم التى يدرك كل مواطن بطبيعته انها مؤثمة . . ائتمتها شرائع السماء وائتمتها الفطرة البشرية ، فان هناك طائفة كبيرة من التشريعات الحديثة قد خلقت جرائم وقررت عقوبات عن مخالفة اوامر ونواه ليست مؤثمة بطبيعتها . . فانت اذا اغفلت تجديد رخصة سيارتك أو مذياعك أو نسيت قيد ابنك فى دفتر المواليد أو تطعيمه أو اغفلت الاعلان عن سلعتك أو عن نقل محلك التجارى أو سهوت عن دفع الضرائب فى موعدها أو نسيت ان تخطر عن ساكن اجنبى أقام عندك . . أو . . فانك معرض لمصير قد ينتهى بك الى السجن .

* جريدة الأهرام فى ١٠ أغسطس ١٩٥٥ .

وأكاد أقطع أنه لو نشطت الاداة القوامة على تنفيذ هذه التشريعات فانه لن يبقى مواطن الا قيدت ضده مخالفة أو جنحة والا وقف موقف المتهم — لا يخرج عن هذا الاجماع نفس المشرعين الذين يسنون هذه التشريعات !

والمرجع نفسه معذور بعد ذلك ، اذا ما افلت منه زمام التناسق بين هذه التشريعات واذا هو راح يلاحقها بتعديلات متتالية تنشرها الوقائع الرسمية التي يفترض القانون ان المواطن العادى يقرؤها !

ولذا ، فقد أصبح من أوجب الامور العمل على نشر الثقافة القانونية المبسطة وتزويد المواطنين بارشادات عن هذه التشريعات والاخذ بيدهم ليعرفوا العقوبات المرصودة لهم ، والترفق بهم اذا اعوزتهم المعرفة .

ثم اننا لا نريد من المشرع أن يقصر اهتمامه كله على الصيغ القانونية وتقرير العقوبات ، وان يغفل بذلك عن الغايات التي يجب أن يتفياها التشريع . فالمتسول والحدث المتشرد لم تحل مشكلتهما العقوبات والسجون . فرجل البوليس يضبطه اليوم ماداً يده للمارة ، فيحبس أسبوعاً أو شهراً . ثم يخرج ليسـتجدى من جديد . ومدمن المخدرات يدخل السجن والسجن لا يشفيه . ونحن جميعاً نعلم ذلك . نعلم ان السجن لن ينقذ هؤلاء المرضى . ولكننا نرسلهم مع ذلك الى السجون . فما اسهل ان يجلس المشرع ليضع تشريعاً أو يفرض عقوبات وما اصعب ان ينشئ مصححة لعلاج المدمن أو ملجأ لايواء المتسول والشريد !

فالغاية التي يتفياها المشرع يجب أن تكون نصب عينيه وهو يضع تشريعه وحينما يقرر العقوبة يجب أن يفكر ويتردد قبل أن ينتهى الى أنها لازمة لتحقيق غاياته . فاذا قررها كارها قررها بالقدر الضرورى الذى يحقق غايته ولا يخل بالعدل . وعليه أن يقارن بين العقوبات المقررة للجرائم المختلفة حتى لا يعاقب على القتل بالغرامة ويعاقب على السرقة بالاعدام .

ولذا فاني أخشى أن أقول أن المشرع لم يلتفت الى هذه الاعتبارات وهو يقرر عقوبة من يحرز المخدرات أو يتجر فيها . فقد جعلها الاشغال الشاقة المؤبدة . ولا شك اننا كلنا نؤيد تشديد العقاب على هذا النفر من المجرمين . ولكن المشرع فى غمرة حماسه لتحقيق غايته ، قد فاتته أنه لا يعاقب على الشروع فى قتل النفس الادمية الا بالاشغال الشاقة المؤقتة . وقد تنزل العقوبة عن هذا الحد بحكم القاضى . وكانت نتيجة ذلك ان الغاية التي هدف اليها المشرع قد التوت ، فازداد المهربون حيطة وازدادوا استماتة فى

المقاومة إذا دهمهم جراس الامن حتى انهم يقاومون بالقوة المسلحة . وما ذلك الا لعدم التناسق بين العقوبات ، لان عقوبة احرار السلاح بغير ترخيص بل واستعماله أخف عند المشرع من تهمة المخدرات التي يراد ضبطهم لارتكابها .

بل ان هذا التشريع يكاد ينظر نفس النظرة الى جريمة استعمالها ، فيجعل «، هما جنائية في الحاليتين . ولا يسمح بايقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة لمن يتعاطى المخدر ولو لأول مرة . مع أنه قد يكون غرا انساق وراء اغراء أو محاكاه ، فمن الخير ان نجنيه مفسد السجن وان نرعى مستقبله أما المدمن فهو عند المشرع مجرم لا مريض فلا يعرف له علاج الا السجن ! .

وما يقال عن هذا التشريع ، يقال عن تشريع الرشوة . حقيقة ان احدا لا يمارى في أن الفساد كان قد استشرى وان الرشوة آفة تهدد كيان الحكومات وتذهب بهيبة الحكم وتضر مصالح الناس . ولا يمارى أحد في ان التشديد في عقوباتها كان قد بات أمرا لازما لتحقيق غايات الاصلاح والنظام . ولكن المشرع في غمرة حماسه يشدد العقوبة حتى يسوى بين الموظف الذي فسد ضميره وبين عصابات السطو المسلحة . فعقوبتهما واحدة وهي الاشغال المؤبدة ! .

اننى كنت أفضل للمشرع بدلا من هذا ان يبحث لماذا يرتشى الموظف؟ أنه يرتشى لسهولة الاغراء وضعف الرقابة وعدم التناسب بين مسئولية وظيفته وبين مرتب وظيفته واخيرا الحاجة .

أمنح هذا الموظف أملا ولا تمنحه سلطانا ليس اهلا له . . واحسن مراقبته وأوجد له القدرة وأمنحه فرصة التوبة اذا زاغ بصره :

انك لن تجد مرتشيا بعد ذلك .

وهذا هو ما أخذت الحكومة نفسها على تحقيقه بعد أن عملت على النهوض بالوظائف العامة ، وتحقيق الاستقرار فى الاداة الحكومية وقوانين التوظيف ، بتدعيم ديوانى الموظفين والمحاسبية ، وانشاء النيابة الادارية .

بعض الرفق فى معالجة التشريعات . فان غاية القانون الاولى . . العدل وهم فوق كل الغايات

الدستور والقانون *

يتسم الدستور بأنه يعنى بإيراد المبادئ ، تاركا التفصيلات للقانون ينظمها . وإذا كان لهذا الأسلوب فى التشريع ميزة كبيرة ، هى المرونة والقابلية للتطور والتعديل - إلا أنه يجب أن يقر فى الأذهان أن الأسس والقومات العامة يجب أن تبقى مصونة حتى تعديلها إرادة الأمة صاحبة السلطات . ومن ثم فقد بات من أخطر الأمور تنظيم منطقة كل من الدستور والقانون ، بحيث لا تغطي السلطة التشريعية فيما تصدره من قوانين على المبادئ الدستورية والحقوق العامة التى تضمنها القانون الاسمى .

فنحن نجد أن دستورنا يحمى الملكية الخاصة ولكنه يدع للقانون أمر تنظيم أداء وظيفتها الاجتماعية . فيجب على السلطة التشريعية وهى تضع القوانين المنظمة لأداء هذه الوظيفة ألا تغطي على المبدأ الذى قرره الدستور .

ودستورنا لا يجيز حظر الإقامة على شخص فى جهة معينة ولا الزامه بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون . فهذه الأحوال يجب أن تكون محدودة بما لا يخل بالمبدأ الأساسى ويحيله إلى مجرد حجب على ورق .

* أهرام ١١ مارس ١٩٥٦ .

وقد كتب هذا المقال بمناسبة إعلان دستور ١٩٥٦ ، وهو أول دستور بعد ثورة ٢٣ يوليو

التعبير والرأى وحرية الصحافة وحق الاجتماع وتكوين الجمعيات . فان هذه الحريات مشروطة دائما بأن يكون فى حدود القانون . ولا شك ان مهمة القانون فى هذه الاحوال يجب الا تتعدى مجرد التنظيم ووضع الضوابط لتنفيذ ممارسة هذه الحقوق ، دون ان يتعدى هذا التنظيم الى الاعتداء على هذه الحقوق الأساسية واهدارها .

واذا كان الدستور كما اسلفنا قد انتهج سياسة الاكتفاء بالمبادئ ووكّل الى القانون التفصيلات والتنظيم ، فانه هنا تبدو خطورة الوظيفة التى تمارسها السلطة التشريعية وأهمية ان تلتزم الحدود التى رسمها الدستور . ومن هنا نتساءل : ماذا لو سنت السلطة التشريعية قانونا يخالف الدستور ؟

ليس من الواجب ان نوجد ضمانا لالتزام السلطة التشريعية حدود الدستور ؟ ضمانا يحمى حريات المواطنين وحقوقهم من قيام دكتاتورية برلمانية . . فى بعض الظروف . وهو ما اثبتت التجربة سواء فى مصر أو فى الخارج انه أمر ممكن الوقوع .

ما هى الوسيلة التى يمكن ان تحد من غلواء السلطة التشريعية اذا افتاتت على الدستور ؟

حقيقة ، ان حق الحل المعطى لرئيس الجمهورية يعتبر ضمانا فى هذه الحالات ، لأنها احتكام الى المواطنين أصحاب السلطة الأصليين . ولكننا يمكن مع ذلك أن نتصور أن رئيس الجمهورية لم يشأ ان يستعمل هذا الحق لسبب أو آخر فماذا تكون النتيجة ؟ وكيف يمكن حماية المواطنين من تطبيق قانون يخالف الدستور ؟

كان أمام الدستور المضرى ، ان ينتهج احدى وسيلتين . فأما أن ينشئ محكمة دستورية عليا ويجعل لها حق مراقبة ما تصدره السلطة التشريعية من قوانين . وأما ان يدع هذه الرقابة لجميع المحاكم تمارسها بمناسبة ما يعرض عليها من ا قضية .

ويبدو ان المشرع المصرى قد اكتفى بأن العمل قد انتهى بقضائنا العادى والادارى الى مراقبة دستورية القوانين ، كما رأى من ناحية أخرى ان تجارب المحكمة الدستورية العليا فى بعض البلاد قد افضت الى منازعات بينها وبين البرلمان الى حد ان البعض قد أطلق على حكومة الولايات المتحدة أنها حكومة قضاة ، دلالة على ازدياد نفوذ القضاء . وما أثبتته تجارب

المحكمة الاتحادية العليا من أنها عاقت ، بحجة حماية الدستور ، كثيرا من القوانين الاصلاحية التي اصدرها الكونجرس .

اذا كانت هذه الاعتبارات قد حدت بالدستور الجديد الى عدم النص على اشاء محكمة دستورية عليا ، فان هذا لا يعنى الا يكون للقضاء الحق فى الامتناع عن تطبيق قانون يراه مخالفا للدستور فيما يعرض عليه من قضايا .

ذلك ان هذا الحق هو اعمال لمبدأ فصل السلطات الذى اعتمده دستورنا . فالسلطة القضائية مستقلة تماما عن السلطة التشريعية . فلا يجوز لهذه ان تلزمها بتطبيق قانون وضعت اذ كان مخالفا للقانون الاسمى وهو الدستور . ثم ان ممارسة مجلس الامة لسلطته التشريعية انما تكون فى الحدود ، التى رسمها الدستور . فاذا تجاوز هذه الحدود ، كان من حق القضاء ان يهدر ما يصدره من قانون . والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون . واحكامهم تصدر وتنفذ باسم الامة وهى المصدر الاصيل للسلطات . فالسلطة القضائية تستمد سلطانها من الدستور . ومن ثم فلا مراء فى ان حقها فى مراقبة دستورية القوانين حق اصيل من صميم حقوقها .

بقى ونحن بصدد اعداد القوانين المكملة للدستور أن نضع تشريعا ينظم ممارسة القضاء لحق مراقبة دستورية القوانين ، ذلك انه من الخطورة أن ندع أمر هذه الرقابة لكل محكمة مهما كانت درجتها . اذ لانتهى الأمر الى تضارب فى الأحكام حول دستورية قانون معين ، ربما رأت محكمة عليا أنه متفق مع الدستور بينما تذهب محكمة جزئية الى أنه مخالف له . وذلك كله مما يقلقل الثقة فى القوانين ويحدث اضطرابا فى علاقات الناس ويؤثر على حقوقهم بقدر ما تراه محكمة أو أخرى . ولذا فاني اقترح الاخذ بما نص عليه من قبل دستور رومانيا سنة ١٩٢٣ من جعل هذا الاختصاص للدوائر المجتمعة لمحكمة النقض ، باعتبارها المحكمة العليا المنوط بها رقابة حسن تطبيق القوانين . وهى التى يتوافر فى اعضائها من ناحية خبرتهم ومركزهم وحيدتهم ما يسمح لهم بأن يقرروا ان قانونا يخالف الدستور فتتمتنع المحاكم الأخرى عن تطبيقه متبعة فى ذلك قضاء المحكمة العليا . وبذلك يكون من واجب المحكمة التى يثار أمامها دفع بعدم دستورية قانون مطلوب منها تطبيقه - ان توقف الدعوى حتى تفصل المحكمة العليا فى هذا الدفع .

وبطبيعة الحال ، فان اعطاء هذا الحق لمحكمة النقض يجب الا يخل
بحق محكمة القضاء الادارى فى ان تفصل بدورها فى دستورية القوانين
التي تستند اليها الادارة فى قراراتها ، فيما يعرض عليها من طعون فى
تصرفات الادارة . ويمكن ايجاد الوسيلة القانونية التي تضمن عدم وقوع
تناقض بين قضاء المحكمة العليا والقضاء الادارى .

ان الدستور هو التعبير الاسمى عن ارادة الشعب . وان حقوقنا
وحريانا ومستقبلنا مرتهن بان تبقى هذه الارادة هي العليا دائما . وان
يبقى الدستور ، بحق ، سيد القوانين . والقضاء وهو يمارس وظيفته ،
يمكنه دائما ان يرد السلطة التشريعية او التنفيذية الى حدودها اذا تجاوزتها ،
وامانة العهد الذي قطعه القضاة على انفسهم باحترام القانون يقتضى ان
يكونوا المرجع فى ترجيح احكام القانون الاسمى ، وان يكونوا دائما سدنة
الحريات .

الطريق الى الدستور الدائم *

وبعد ٠٠

من أين يبدأ مجلس الشعب مهمته فى وضع الدستور ؟
لو ان مهمة اعداد دستور اقتضت على التعرف على أحدث الصيغ
وأدق الأحكام فى دساتير العالم وتخير أنسبها ، لكانت مهمة ميسرة .
ولكن ربما أدت الى نتائج خطيرة وضارة ، ولما أصبح الدستور مستمدا
من واقعنا ومن تراثنا . مع ان أمامنا - على حد تعبير الرئيس أنور
السادات - « تجربة تسعة عشر عاما منذ ثورة ٢٣ يوليو ولدينا تقاليد
غنية عبر آلاف السنين ، وعندنا رسالة الايمان » .

فاعداد الدستور يجب أن يبدأ بالتعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية
والاقتصادية السائدة فى مجتمعنا . . أى التعرف على الواقع أولا ، بما مر
به من تجارب وما لحقه من قصور وما يحتاج اليه من تصحيح ثم تحديد
الأهداف فى ضوء ذلك . وبعدها يأتى دور الصياغة والانتقاء والاسترشاد
بالتجارب الأخرى الشبيهة بظروفنا ، وبالأحكام الدستورية التى
تضمنتها دساتير الثورة . . بل وبمناقشات لجان الاستماع التى انبثقت
عن اللجنة التحضيرية للدستور ، حينما كان مجلس الأمة قد بدأ فى
مهمة وضع الدستور فى عام ١٩٦٦ وقت ان كان الرئيس السادات رئيسا
لمجلس الأمة ، ثم المبادئ الدستورية التى أشار اليها بيان ٣٠ مارس .

✽ بحريه الأهرام فى ٢٤ مايو ١٩٧١ ✽

واعتقد ان دستورنا يجب أن يعنى بأمرين جوهريين : العلاقات فى المجتمع والدولة ثم تنظيم سلطة الدولة ، أو ما يمكن تسميته بالمشاركة السياسية .

وقد دعا الرئيس السادات أن تكون الشرعية الاشتراكية أساس كل العلاقات فى المجتمع والدولة ، وأن تخضع الدولة للقانون كما يخضع له الأفراد .

فالدولة العصرية التى نريد بناءها هى أيضا دولة شرعية تقوم على سيادة القانون، وتستند الى الديمقراطية والايمان كما تستند الى العلم والتكنولوجيا ، وبذلك يتحقق لنا مجتمع الحرية ، « مجتمع يحس فيه كل فرد الأمن والطمأنينة على يومه وعلى غده وعلى أبنائه من بعده » .

تنظيم العلاقات

فى المجتمع وفى الدولة

أما العلاقات فى المجتمع والدولة التى يجب أن يعنى الدستور بتنظيمها ، فقد تكون علاقات إسياسية أساسها ديموقراطية الشعب العامل بما تستوجبه هذه الديمقراطية من كفالة الحقوق السياسية للمواطنين : « وبما يكفل أن يكون الشعب دائما حامى ثورته وقيمه وأخلاقياته واشتراكيته » ، وهى تقتضى تحديد الحالات التى يجوز فيها الحرمان من الحقوق السياسية ووضع الضمانات القضائية لها .

وقد تكون هذه العلاقات علاقات اقتصادية ، أساسها النظام الاشتراكي بما يقوم عليه من تحديد علاقات الانتاج فى ضوء خطة اقتصادية تسيطر على علاقات القطاع العام والقطاع التعاونى المكمل له والقطاع الخاص فى حدود الدور الذى رسمه له الميثاق .

وقد تكون العلاقات اجتماعية تقوم على الوحدة الوطنية والمحافظة على نراثنا القديم وقيمنا الروحية ودعم الأخلاق وحماية العمل والأسرة والطفولة .

وعن طريق تنظيم الدستور للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعن طريق تطويرها وخلق الظروف الملائمة لتوسيع

نطاق المكتسبات الاشتراكية ، يتم تحرير الانسان من كل انواع الاستغلال .

ويجى: تنظيم حقوق المواطنين الأساسية وواجباتهم فى الدستور ، بعد ذلك ، كتعبير عن طبيعة هذه العلاقات التى تسود المجتمع .

الحرية السياسية والحرية الاجتماعية

وقد علمتنا التجربة قبل ثورة ٢٣ يوليو انه فى ظل دساتير كانت تحرص على النص على المساواة والحرية ، كانت هذه الحقوق مجرد تسجيل شكلى خال من المضمون الواقعى . فحينما كانت هذه الدساتير تنص على المساواة فى حق التعليم ، ولكنها لا تهين للمواطنين الوسائل اللازمة لممارسة هذا الحق ، كانت هذه المساواة مساواة حسابية لا تحقق مساواة فى الواقع بين قادر على الوفاء بأعباء التعليم وبين عاجز عنه . وحينما كانت تنص على حق الانتخاب للجميع ، كان المواطن الذى لا يجد لقمة العيش ، فريسة للحاجة لا يستطيع معها أن يصون حرিতে فى ممارسة هذا الحق . وكان هذا مثلا على خطورة انفصام الحرية السياسية عن الحرية الاجتماعية .

تنظيم الحريات فى الدستور

ومع ان الأصل فى الصياغة الدستورية أن تكون مرنة تكتفى بالاصول وتدع التطبيقات والضوابط للقوانين التى تصدر تطبيقا للدستور والتى تتطور بتطور العلاقات الاجتماعية - الا اننا نرى اتباع أسلوب آخر تمليه تجربتنا ، خاصة فيما يتعلق بتنظيم الحريات ، دون أن يعنى هذا تجميد مسيرة التحول الى الاشتراكية .

فقد علمتنا التجربة مثلا ، انه ليس بكاف فى بعض الحالات أن يقرر الدستور المبدأ ، ثم يحيل فى تطبيقه على قوانين تصدر وقد تهدر المبدأ نفسه .

● مثال ذلك ، حينما ينص الدستور على حرية الانسان ضد القبض أو على حرمة مسكنه ، ثم يحيل الى القانون فى تنظيم هذه الحريات فاذ بالقانون يتوسع فى الحالات التى يجوز فيها القبض ، ولا يخلق الضمانات المناسبة لحماية أمن المواطن وطمأنينته ، فيسهل بذلك انتهاك الحرية :

لقد علمتنا التجربة مثلا ان حياة الناس الخاصة لم تكن مصونة دائما ، وان هناك وسائل حديثة للاستماع والتصنت قد أحالت حياتهم الى قلق وتفاق . وبدلا من استخدامهما لحماية أمن الوطن ضد أعدائه فى الخارج ، تحولت أحيانا الى وسيلة للتشهير والابتزاز ضد المواطنين فى الداخل .

ومن بعدا الواقع نفسه يجب أن ينص فى الدستور ذاته على تنظيم كامل للحقوق والحريات يكفل لحدودها المشروعة ألا تتحول الى قيود غير مشروعة ، ويكفل ضمانات ممارستها حتى لا تظل شسعارا لا يجد طريقه الى التطبيق . ولنا أسوة فى ذلك بالدستور الیوجوسلافى الحالى الذى صدر عام ١٩٦٣ ، وقد تضمن تنظيما مفصلا للحريات ، إلى حد النص على أقصى مدة للحبس الاحتياطى فى صلب الدستور ، وكان ايراد هذا النص بناء على تجارب أليمة شبيهة بما مر بنا .

تنظيم سلطة الدولة

أما عن تنظيم الدستور الجديد لسلطة الدولة ، فانه يجب أن يكون أيضا فى ضوء تحليل واقع العلاقات فى المجتمع والدولة وما أسفرت عنه الممارسة :

فتنظيم سلطة الدولة يجب أن يكون انعكاسا لوضع هذه السلطة فعلا فى يد تحالف قوى الشعب العاملة ، ونقل هذه السلطة تدريجيا الى الشعب نفسه .

ومن هنا كان تأكيد الرئيس السادات على مبادئ يقترحها وترمى كلها الى أن تصبح سلطة الدولة تغيرا عن ممارسة السيادة الشعبية .

فاقتراحه النص فى الدستور على انشاء مجالس شعبية على جميع المستويات الاقليمية الى جانب المجلس الشعبى العام المنتخب على مستوى

الجمهورية كلها ، وتأكيد على وجوب أن ينص فى صلب الدستور على ضمان عضوية نصف هذه المجالس للفلاحين والعمال ، هى دعوة لأن تصبح الكلمة العليا للشعب ولأصحاب المصلحة الحقيقية فى حماية ثورته ، تقنيا لما جاء به الميثاق .

وفى تنظيم سلطة الدولة ، يجب أن يكون من أهداف الدستور الجديد، تقوية سلطة مجلس الشعب . لقد علمتنا التجربة اننا فى حاجة الى تأكيد الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة التنفيذية ، وعلمتنا التجربة انه لتمكين أعضاء المجالس المنتخبين من القيام بهذه الرقابة بفاعلية وجدية يجب احاطتهم بالضمانات . ومن هنا كان تأكيد الرئيس السادات على ألا يحل المجلس الا بعد الرجوع الى الشعب فى استفتاء عام .

وفى نفس الوقت ، فان مجلس الشعب وكافة المجالس المنتخبة ، يجب أن تكون دوما مرتبطة بالشعب ، لا تعلق ارادتها على ارادته . فلا ينتهى دور الناخب عند انتخاب ممثليه ، بل يكون له أن يراقبهم وأن يسحب الثقة ممن ينحرف منهم . وأن يكون من حق رئيس الجمهورية - وهو الحكم الذى يرعى ويتابع حركة مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية ، ليتأكد من ان دورها فى خدمة الشعب - أن يلجأ الى الشعب مباشرة يستفتيه فى كل المسائل الهامة التى تمس مصالحه .

الاستفتاء والرقابة الشعبية

● فقد أثبتت التجربة ان الاستفتاء الشعبى كان هو العاصم لهذا البلد من تصدع السلطة ومن الانحراف فى استخدامها . كان الاستفتاء الشعبى هو طريق بيان ٣٠ مارس . وهو اليوم طريق بناء الدولة العصرية الشرعية وصيانة الوحدة الوطنية .

● لقد أثبتت التجربة أيضا انه نظرا لأن الدستور المؤقت ، لم يكن ينص على ميعاد لعرض الحسابات الختامية للدورة على مجلس الأمة ، فقد تراخى عرضه سنوات ، حتى دق السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية ناقوس الخطر ونبه الى ذلك حينما كان يشرف على الجهاز المركزى للمحاسبات ، فصدر قانون يحدد مواعيد عرض الحساب الختامية للدولة على مجلس الأمة مشفوعا برأى الجهاز المركزى للمحاسبات ، وهو حكم هام فى الرقابة يجب أن يتضمنه الدستور ،

حتى تتأكد سلطة مجلس الشعب وتوسع دائرة رقابته على أعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ويتحدد دوره في متابعة الخطة . ان هذا يتطلب أيضا في نظري وجوب أن تصدر الخطة الاقتصادية بقانون يقره مجلس الشعب مثلما تصدر الميزانية السنوية بقانون .

● وأثبتت التجربة أيضا ان عدم وضع حد زمني لتولى الوظائف العامة والسياسية الكبرى ، قد انتهى الى نوع من احتكار الحكم والسلطة ، ومن هنا كانت صيحة الرئيس في جموع مجلس الأمة « سأبدأ بنفسى . . ولن أجدد . . لن أجدد » . انه يريد أن يضرب المثل . .

ومنذ سنوات مرت بنا تجربة لجان خلو الرجل الادارية التي انعرف بعضها في مسيرته . وقد اقترحت وقتها انشاء محاكم شعبية يشترك فيها قضاة من الشعب مع القضاة المتخصصين لضمان أن تتم محاربة الاستغلال بوسائل قانونية ، ولكي تدرك الجماهير أهمية الوصول الى الحقيقة عن طريق القانون ، حتى لا يدعى أحد ان القانون يجب أن يمنح « أجازة » بحجة انه عاجز بأجهزته المتخصصة عن أن يصل الى ردع الاستغلال .

ان في مشاركة الشعب في ادارة العدالة ، التي اقترحها الرئيس السادات ، تدعيم لديموقراطية القضاء وتدعيم لاستقلاله . انها تدعم ارتباط الناس بالقضاة يتعلمون منهم احترام القانون وتقدير رساله الجليلة التي يؤدونها ، كما انها تربط القاضى المتخصص بأحاسيس الناس ونظرتهم الاجتماعية الى الحق والعدل . والقاضى الشعبى شأنه شأن القاضى المتخصص يجب أن تتوافر له ضمانات استقلاله .

وبطبيعة الحال فان تحديد طريقة هذه المشاركة الشعبية ومداها يتوقف على تطور الظروف الاجتماعية ويقتضى تنظيما قانونيا متدرجا . وقد بدأت أول ملامح هذه المشاركة في مشروع قانون تنظيم الحراسات الذى سينظره مجلس الأمة هذه الأيام ، حينما أشار الى أن يكون فرض الحراسة فى الحالات التى حددها ، بحكم تصدره محكمة يشترك فيها عنصر شعبى .

ولتجربة القضاء الشعبى آثار فى تراثنا القومى منذ حكم الرشيد . فقد كان القاضى يجد نفسه محتاجا الى رأى أشخاص من عامة الناس يتميزون بالعدل وبالخبرة بين الناس . وكان القاضى اذا اتخذ مجلسه للقضاء اجلس هؤلاء : العدول ، وهم القضاة الشعبيون الى جانبه .

بل لقد نظمت مهنة « العدول » الى حد أن أصبح لهم جدول يقيّدون به .
وكان أول قاض دون أسماء « العدول » في ديوانه بمصر هو مالك
أبو نعيم اسحاق بن الفرات .

وواضح من كل ما تقدم ان هذه الاقتراحات التي أشار اليها الرئيس
السادات ، تستمد جذورها مما أثبتته الممارسة والتجربة ، وقد حرص
الرئيس في عرضها على أن يؤكد انه يعرضها كمواطن يدلي برأيه ، حتى
يفسح لمجلس الشعب وللجماهير أن تناقش هذه الاقتراحات وأن تعرض
ما لديها بحرية ، حتى يصدر الدستور معبرا عن آمالها وتطلعاتها .

•••••

وبعد ، فان خلق المناخ الملائم لسيادة الأخلاق ضروري حتى يسود
القانون في ظلها . والمواثيق الأخلاقية المقترحة يجب أن توضع موضع
التطبيق ، حتى تتأكد ثقة الناس بها ، ومقياس الاخلاص الثوري يجب
أن يكون أساسا للعمل والالتزام بالواجب . ومبادئ الدستور في
النهاية يجب أن تترجم الى قوانين ، والقوانين يجب أن تترجم الى حقائق
وهذا هو الالتزام بالشرعية كأساس للعلاقات الاجتماعية ، ولدعم الوحدة
القومية كضمان ضروري لسلامة المعركة .

والدستور الذي نتطلع اليه وان وصف بأنه « دائم » فانما ذلك
بالمقابلة للدستور « المؤقت » ، ولكن الدستور لا يمثل قيда على حركة
المجتمع . وهو بدايه الطريق الى تقنين الثورة . ولكن تقنين الثورة
لا يعنى تجميدها .

مفاهيم أساسية للدستور الجديد *

أود في هذه الدراسة أن أركز على بعض المفاهيم الأساسية التي يجب أن يتضمنها الدستور الجديد ، طارحا جانبا الأحكام التقليدية التي استقرت في معظم الدساتير بصرف النظر عن اختلاف مفاهيمها الفكرية . وبمعنى آخر ، أود أن أوضح الجوانب التي يجب أن يستحدثها الدستور والتي يمنيها واقع التجربة وطبيعة المرحلة وأهدافها .

الاتحاد الاشتراكي

ان العلاقة الدستورية القائمة وفقا لدستور مارس ١٩٦٤ بين الاتحاد الاشتراكي وبين سلطة الدولة ، تنحصر في ان العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي شرط للترشيح في مجلس الأمة ، بل هي شرط للترشيح في مجالس المنظمات الجماهيرية مثل النقابات والتعاونيات . وبعد أن صدر اعلان دستوري في ٧ يناير ١٩٦٩ معدلا المادة ٩٤ من دستور ١٩٦٤ ، أصبح فقدان صفة العضو العامل سببا لانقضاء عضوية مجلس الأمة .

وهذه العلاقة الدستورية تجعل تنظيم العضوية العاملة على جانب كبير من الأهمية ، اذ ان منح العضوية العاملة أو منعها أو إسقاطها

* من مقال نشر في مجلة الطليعة عدد أول يوليو ١٩٧١ .

يترتب عليه حرمان فعلى من ممارسة حق أساسى من حقوق المواطن السياسية وهو الترشيح لمجلس الأمة أو لمجالس المنظمات الجماهيرية .

ولما كان الاتحاد الاشتراكى تنظيم سياسى مستقل بوضع قانونه ومنها شروط قبول الانضمام اليه ، فلا مناص من أن ينص الدستور على ان الانضمام الى الاتحاد الاشتراكى حق دستورى للمواطن الذى ينتمى الى قوى الشعب العاملة وأن يحدد فى نصوصه الحالات التى يجوز فيها الحرمان من الحقوق السياسية . وبالتالى من عضوية الاتحاد الاشتراكى . وهكذا تستقيم هذه العلاقة ، فيظل الاتحاد الاشتراكى محتفظا بطبيعته كتنظيم سياسى ، لا سلطة دولة ، وفى نفس الوقت تنشأ الرابطة بينه باعتباره تحالفا جماهيريا واسعا وبين سلطة الدولة عن طريق العضوية العاملة .

ومع ان الاتحاد الاشتراكى مستقل كتنظيم سياسى بوضع قانونه ، الا أن الدستور يجب أن ينص على وجوب أن يلتزم الاتحاد الاشتراكى فى تشكيلاته المبدأ الديموقراطى القائم على الانتخاب بالطريقة التى يحددها قانونه ، وأن ينص على ضمان خمسين فى المائة على الأقل للعمال والفلاحين فى تنظيماته ، دون الاكتفاء بالنص على ذلك بالنسبة لتشكيل مجلس الشعب (١) .

أما الجهاز السياسى الذى أشار اليه الميثاق ويبان ٣٠ مارس فلا يتصور أن يخلق بنص دستورى ، ولكنه يجب أن يكون منبعثا من الواقع الاجتماعى يباشر دوره السياسى علانية بين الجماهير واعتمادا عليها ، لا خفية من ورائها وضد ارادتها . ومن ثم فانه يجب أن يرتبط بالتنظيم الجماهيرى الواسع وهو الاتحاد الاشتراكى ، فهو لا يحل محله ولكنه يعد طليعة قيادية له ، لا لأنه تنظيم أرفع أو أعلى وانما لأنه يضم من فئات قوى الشعب العاملة أكثرها وعيا وأحسنها تنظيما ويجمعها تجانس طبقى وفكرى . وهذا الجهاز لا يقود سياسيا اعتمادا على أعضائه وحدهم بل انه لا يستطيع أن يتعرف على اتجاهات المواطنين ورغباتهم ومشكلاتهم الا اعتمادا على المنظمات الجماهيرية وفى مقدمتها الاتحاد الاشتراكى ، وليس له من علاقة دستورية بسلطة الدولة الا من خلال الاتحاد الاشتراكى فى الحدود التى سبق الإشارة إليها .

(١) لاحظ ما تقرر بعد ذلك فى المادة ٥ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ قبل تعديلها

أخيرا .

تنظيم سلطة الدولة :

هناك ثلاثة محاور رئيسية في تنظيم سلطة الدولة : الشعب نفسه وهو صاحب السيادة ، ومجلس الشعب المنتخب بالاقتراع العام المباشر ورئيس الجمهورية الذي ينتخب عن طريق مجلس الشعب أو عن طريق الشعب مباشرة أو بالطريقتين معا .

وتنظيم سلطة الدولة يقتضى ألا تغفل العلاقة بين هذه المحاور الثلاثة . وإذا كان الشعب هو صاحب السيادة أصلا ، وهو يمارسها عادة عن طريق ممثليه ، فإن التصور الديمقراطي السليم لنظام الحكم يقتضى التسليم بوجوب أن يكون مجلس الشعب هو أعلى جهاز فى سلطة الدولة . ومع أن هذا رأى يقتضى ، أن تصبح أجهزة الدولة الأخرى منشقة منه خاضعة له - إلا أنه يحسن تقدير الاعتبارات الواقعية فى دول العالم الثالث النامية التى تقتضى فى نفس الوقت تمكين الهيئة التنفيذية من أن يكون لها دور فعال . ومن ناحية أخرى فإن علينا ونحن ننظم سلطة الدولة أن يكون فى اعتبارنا أن قيام تنظيم سياسى واحد فى تجربتنا ومعظم تجارب بلاد العالم الثالث التى تتحول إلى الاشتراكية ، لا يتفق تماما والأخذ بالنظم النيابية التقليدية مثل النظام البرلمانى ، وهو يفترض قيام أحزاب متعددة .

وإذا كان من الجائز استعارة بعض ملامح النظام الرئاسى أو البرلمانى التى تتفق مع ظروفنا ، إلا أن ذلك يجب ألا يصل إلى حد الخلط والمزج الذى يوقعنا فى التناقض الذى وقع فيه دستور ١٥٩٦ ودستور ١٩٦٤

ومن ثم فإن هناك جملة مبادئ يجب مراعاتها :

المبدأ الأول - توزيع الاختصاصات بين أجهزة الدول وعدم تركيزها :

فبغير دخول فى جدل نظرى حول السلطات وتعددتها وانفصالها أو تعاونها ، فالمسلم به أنه يجب توزيع اختصاصات الحكم بين هيئات مختلفة سواء سميت سلطات أو سميت أجهزة للحكم . وهذا المبدأ هو العاصم ضد الانحراف وضد خلق مراكز القوى بمنأى عن الرقابة .

ومؤدى هذا المبدأ تحديد فترة زمنية لتولى الوظائف السياسية الهامة ، ومنها منصب رئيس الجمهورية ، بحيث لا يجوز تجديد انتخابه

مرتين متتاليتين (١) وأن يقوم مجلس الشعب بترشيحه بإجراءات أشبه بالانتخاب داخل مجلس الشعب ثم يعرض على الشعب بعد ذلك في استفتاء عام .

المبدأ الثاني - تقوية مجلس الشعب :

مجلس الشعب هو الهيئة المنتخبة انتخاباً ديموقراطياً بالاقتراع العام المباشر ، وتتمثل فيه القيادة ويضم طليعة من العمال والفلاحين يمثلون نصف أعضائه على الأقل .

وتقوية مجلس الشعب يقتضى أن نبدأ فى التنظيم منذ أول نقطة فى بداية تكوين المجلس ، وهى الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

وهذه المسألة على جانب كبير من الأهمية فى بلد نام لا يعرف إلا التنظيم السياسى الواحد ويحتاج الى وحدة كل قواه العاملة للسير نحو هدف تذويب الفوارق بين الطبقات .

ومن المعروف انه فى نظم الديموقراطيات الغربية التى يقوم نظامها السياسى على الأحزاب ، فان هذه الأحزاب هى التى ترشح عادة لعضوية البرلمان . كما انه فى النظم التى نشأ بها حزب واحد ، فان الحزب يرشح المنتمين اليه ، دون حرمان غير المنتمين اليه من حق الترشيح عن طريق المنظمات الجماهيرية . ولا يتصور فى بلد يتحول الى الاشتراكية ، أن يعتمد الترشيح على نفوذ المال ، أو أن يقف المرشح بغير سند من تنظيم جماهيرى يزكيه .

وعلى هذا فان الطريق البديل لترشيح الحزب أو الاعتماد على النفوذ أو السيطرة الطبقية ، هو أن يتم الترشيح عن طريق المنظمات الجماهيرية وهى النقابات والتعاونيات والاتحادات والجمعيات .

وإذا كان من المعروف ان لمجلس الشعب اختصاصات هامة فى وضع السياسة العامة للدولة فى التشريع وفى الرقابة - فان هناك بعض النقاط التى يجب ألا يغفل عنها الدستور الجديد :

١ - فيجب أن ينص صراحة على عرض الخطة الاقتصادية على مجلس الشعب وعلى أن تصدر بقانون . فلا يستبأغ أن تصدر الميزانية التى

(١) انظر ما تقرر بعد ذلك فى المادة ٧٧ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ قبل تعديلها

أخيراً .

تعد تنفيذاً للخطة بقانون ، بينما تظل الخطة الاقتصادية مجرد تعليمات
إدارية (١) .

٢ - ويجب أن ينص صراحة في الدستور على وجوب عرض الحساب
الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب كما تعرض عليه تقارير أجهزة
الرقابة وعلى الأخص الجهاز المركزي للمحاسبات (٢) .

٣ - وتقوية مجلس الشعب باعتباره أعلى جهاز لسلطة الدولة
تقتضى ألا يكون من حق رئيس الجمهورية حله بغير الرجوع إلى الشعب
في استفتاء عام (٣) .

المبدأ الثالث - ارتباط السلطة بالمسئولية :

وتطبيقات هذا المبدأ يقتضى أن يكون مجلس الشعب وهو أعلى جهاز
في سلطة الدولة مسئولاً أمام الشعب . ولا يكفي أن يتحقق ذلك عند
تجديد انتخاب المجلس بل يجب أن يكون للناخبين في كل وقت حق
سحب الثقة من عضو مجلس الشعب بأغلبية معينة ، كما أن حل مجلس
الشعب يرجع فيه إلى الناخبين أنفسهم عن طريق الاستفتاء كما أسلفنا .

ورئيس الجمهورية بدوره مسئول أمام الشعب ، فبقدر ما يمنحه
الدستور من اختصاصات سياسية يجب أن يكون مسئولاً عنها بحيث
يكون لمجلس الشعب بأغلبية معينة أن يطرح سحب الثقة منه على
الاستفتاء العام .

أما الوزارة ، فهي بدورها تحتاج إلى ثقة رئيس الجمهورية كما تحتاج
إلى ثقة مجلس الشعب .

المبدأ الرابع - التوسع في الرجوع إلى الشعب :

فالشعب يجب ألا يتخلى عن ممارسته سلطة الحكم بمجرد انتخاب
رئيس الجمهورية وانتخاب مجلس الشعب . بل إنه يجب تنظيم الرجوع
إليه في الاستفتاء . وأن ينظم الاستفتاء بقانون يحدد كيفية إبداء الرأي
في الأسئلة المطروحة ، حتى لا يتحول الاستفتاء إلى مجرد شكل
ديموقراطي .

(١) انظر ما تقرر بعد ذلك في المادة ١١٤ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ .

(٢) انظر ما تقرر بعد ذلك في المادة ١١٨ من الدستور .

(٣) انظر المادة ١٣٦ من الدستور .

تنظيم العلاقات فى المجتمع :

وهذا هو التعبير الذى أفضله بدلا من تعبير المقومات الأساسية للمجتمع ، فان الدستور ليس وثيقة لوصف صورة المجتمع ولكنه وثيقة لتنظيم العلاقات الاجتماعية . ان المقومات الأساسية للمجتمع تمثل المجتمع فى حالة سكون ، بينما العلاقات فى المجتمع تمثله فى حالة حركة . والدستور باعتباره القانون الأسمى هو تنظيم لحركة المجتمع .

ولاشك ان هناك مبادئ منظمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، قد أشار إليها دستور مارس ١٩٦٤ ، وان هناك نصوصا تقليدية متعلقة بالحریات تعرفها معظم الدساتير .

ولكن الجديد الذى نقترحه هو أن يكون تنظيم الحريات فى الدستور تعبيرا عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ذاتها . فالحریات لا تقف وحدها منعزلة عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، بل انها يجب أن تستمد مفهومها الحقيقى من هذه العلاقات ومراحل تطورها . فحينما ينص الدستور على حرية الصحافة مثلا ، فان تنظيم هذه الحرية لابد وأن يكون انعكاسا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية . فحرية اصدار الصحف فى مجتمع العلاقات الرأسمالية ، تعنى حرية المواطن الذى يملك الوسائل المادية لاصدار الصحيفة . ولكن هذه الحرية فى مجتمع العلاقات الاشتراكية تعنى حرية جموع المواطنين المثلة فى نقاباتهم وسائر منظماتهم الجماهيرية .

واعتقد ان العلاقات الاقتصادية فى المجتمع يجب أن تتناول تسجيل المنجزات الاجتماعية ، ومنها ملكية القطاع العام ودعمها واثابة الطريق الى توسيع نطاقها ، ومنها اشتراك العمال فى مجالس ادارة المشروعات الاقتصادية وأرباحها . ومنها تحديد معنى واضح للملكية التعاونية ، يفتح السبيل أمام الملكيات الخاصة لكى تتجمع وتنصهر فيها . وأن ينص على المبدأ الأساسى الذى يجب أن يحكم العلاقات الاقتصادية فى مجتمع يتحول الى الاشتراكية وهو أن يكون العمل هو أساس التمتع بثمرات المجتمع ، وان الدستور يهدف الى أن يصبح نطاق الملكية الخاصة محدودا بعدم استغلال جهد الآخرين (١) .

أما العلاقات الاجتماعية ، فان هناك جديدا فيها يجب العناية

(١) انظر المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ من الدستور .

بتسجيله ، وهو أن ينظم القانون الزواج والطلاق وآثارهما بما يكفل دعم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة وبما يتفق مع أهداف المجتمع وقيمه .
إن هذا يصلح أساسا تشريعا بعد ذلك لتنظيم الأسرة (١) وأن ينص أيضا على مساواة المرأة بالرجل في تقلد الوظائف العامة ، إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة للوظيفة .

وأن يكفل القانون استقلال النقابات عن السلطة الإدارية وعدم إخضاعها لنوصايتها (٢) .

أما العلاقات السياسية ، فيجب أن تتناول أساسا النص على تحديد حالات الحرمان من الحقوق السياسية وأن ينص الدستور على التزام القانون الذى يصدر منظمًا لذلك بأن يكون الحرمان فى الحالات التى يجيزها الدستور لمدة معينة وأن ينص على كفالة التظلم منه .

أما انعكاس تنظيم العلاقات فى المجتمع على موضوع الحريات ، فانه يجب أن نلاحظ فيه ما أسفرت عنه التجربة ، من محاولة لايجاد تناقض مصطنع بين الاشتراكية وبين الحرية . ومن ثم فإن ضمان الشرعية الاشتراكية وهو أساس كل العلاقات فى المجتمع والدولة تقتضى النص على جملة أمور فى الدستور :

١ - أن ينص الدستور نفسه على تحديد مدة الحبس الاحتياطي أو الاعتقال ولو كان القرار صادرا من النيابة العامة ذلك اننا نعرف بحكم تجربتنا ان قانون الاجراءات الجنائية يخول النيابة العامة فى حالات كثيرة سلطة ما يسمى الحبس المطلق أى بغير تحديد مدة . كما يجب أن ينص على وجوب اخطار أسرة المقبوض عليه واثاحة التظلم من القرار دائما . وأن ينص على وجوب أن يتم التصرف فى التهمة خلال مدة معقولة (٣) .

٢ - وأن ينص الدستور على حق من يقبض عليه فى سلامة بدنه بل وفى سلامة ذهنه . وأن يعاقب من ينتهك ذلك بعقوبة الجناية (٤) .

٣ - وأن ينص الدستور على حماية الحياة الخاصة للمواطن

(١) أنظر المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ من الدستور .

(٢) أنظر المادة ٥٦ من الدستور .

(٣) أنظر المادتين ٤١ و ٧١ من الدستور .

(٤) أنظر المادة ٤٢ من الدستور .

بما يتضمنه ذلك من حظر فرض رقابة على المحادثات التليفونية سواء بوضع أجهزة للاستماع أو للتسجيل الا في الحالات التي يقتضيها حماية الأمن القومي ولدواعي التحقيق وبأمر من القضاء . مع اعتبار الاخلال بذلك جريمة يعاقب عليها بعقوبة الجناية (١) .

٤ - أن ينص على تبعية السجون لوزارة العدل وأن يكون للقضاء سلطة الرقابة على سائر الأماكن التي تنفذ فيها العقوبات أو الاجراءات المقيدة للحرية .

٥ - أن ينص الدستور أيضا على تنظيم سلطة القبض والاعتقال والتفتيش في حالة اعلان الطوارئ . بل ان تنظيم اعلان الطوارئ يجب أن يتضمنه الدستور ليحدد دائما مدة له لا تتجدد الا بموافقة مجلس الشعب (٢) ، وليحدد السلطات الاستثنائية التي يخولها قانون الطوارئ .

٦ - ثم ان حماية الشرعية تقتضي أن ينص على انه لا يجوز أن تقتصر الحماية القضائية لحقوق المواطنين على أنواع معينة من المنازعات كما أنه لا يجوز حرمان أى مواطن من حق التقاضى أو حقه فى ان يحاكم أمام قاضيه الطبيعى . وانه لا يجوز وقف تنفيذ أى حكم قضائى الا في الحالات وبالاجراءات التى ينص عليها القانون (٣) .

كما انه لا يجوز انشاء محاكم استثنائية ولا يجوز فى غير حالة الحرب أن يمتد اختصاص المحاكم العسكرية الى المدنيين (٤) .

٧ - وأن تيسر الدولة للمواطنين غير القادرين الالتجاء الى القضاء عن طريق انشاء مكاتب للمساعدة القضائية من بين المحامين لتقديم مساعداتها الى المواطنين بالمجان أو مقابل رسم محدود . فهذا هو المضمون الاجتماعى للنص على كفالة حق الدفاع ، والا أصبح هذا النص مجرد تسجيل شكلى لا يضمن الدستور ممارسته فعلا (٥) .

(١) انظر المادة ٥٧ من الدستور .

(٢) انظر المادة ١٤٨ من الدستور .

(٣) انظر المادة ٦٨ من الدستور .

(٤) وقد تقرر المبدأ فى المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن لكل مواطن حق

الالتجاء الى قاضيه الطبيعى .

(٥) انظر المادة ٦٩ فترة ثائية من الدستور .

وبعد ، فاني أريد أن أنبه الى ان الدعوة الى اعداد دستور دائم يجب
ألا تعني انه دستور أبدي .

واذا كان هذا! الدستور يوصف بأنه دائم فانما ذلك بالمقابلة
لدستور مارس ١٩٦٤ الذي يوصف بأنه مؤقت . فلنقل اذن ان
الدستور الجديد هو دستور دائم . . ولكن لمرحلة تحقيق التحولات
الاجتماعية .

الواقع والتجربة في دستور ١٥ مايو *

من المقرر في مشروع دستور مصر المعروف بمشروع الدستور الدائم ، أن يعمل به من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء المحدد له يوم ١١ سبتمبر . والمفروض ، والدساتير عادة تنسب الى يوم اعلانها ، أن يسمى هذا الدستور دستور ١١ سبتمبر . ومع ذلك فاني أفضل أو سميناه دستور ١٥ مايو ، لكون ذلك تعبيراً عن واقع تاريخي له دلالة في مسيرة ثورتنا الاشتراكية ، ولأن المعاني والقيم التي عبر عنها الدستور الجديد امتداد لحركة التصحيح التي عبر عنها الشعب المصري يوم ١٥ مايو .

فلم يكن في تصورنا وفق بيان ٣٠ مارس أن نصدر دستوراً دائماً قبل أن تفرغ من عملية ازالة آثار العدوان ، ولكن الظروف التي امتحنت بها وحدتنا الوطنية والتي دعت الى اتخاذ الخطوات التصحيحية التي بدأت في ١٥ مايو ، هي التي فرضت التعجيل باصدار دستور جديد يعبر عن ارادة التصحيح وعن طبيعة المرحلة التي تتطلب لمواجهة التحدي الذي تفرضه الصهيونية في المنطقة العربية - صيانة الوحدة الوطنية وتدعيم سيادة القانون وتعميق ايمان المواطن المصري بالاشتراكية والديمقراطية .

* من مقال في اهرام ٧ سبتمبر ١٩٧١ .

ويجىء الاستفتاء على مشروع دستور جمهورية مصر العربية ، بعد أن وافق الشعب المصرى بما يشبه الاجماع على دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية ، واصبحت جمهوريات الاتحاد ملتزمة بأن توافق دساتيرها مع أحكام الدستور الاتحادى .

وقد أتى لي أن أكون على مقربة من المراحل التحضيرية التى مر بها اعداد مشروع دستور مصر ، وأن أشارك فى بعضها . وقد دفعنى هذا الى أن أحاول تقديم هذا الدستور لا بنصوصه وأحكامه بل بالأرضية التى تقف عليها هذه النصوص والواقع الذى تمثله مستمدا من التجربة . وقبل أن أبدأ هذا التقديم ، فإن لى بعض ملاحظات أساسية أود التنبيه اليها .

الملاحظة الأولى :

أنه إذا كان الدستور يعبر عن طبيعة العلاقات السائدة فى المجتمع ويرسم الطريق الى تطويرها ، الا أننا يجب ألا نحمل الدستور وحده عبء هذا التطوير . ان الدستور هو الاطار الشرعى الذى يقدم لنا مؤشرات فى طريق التقدم . ولكن المهمة الشاقة التى تنتظرنا بعد ذلك هى مهمة تطوير القوانين التى تعبر عن ارادة تغيير العلاقات الاجتماعية . فحينما يعنى الدستور الجديد مثلا بمشكلة « الأمية » ويفرد لها نصا يجعل من محو الأمية واجبا وطنيا تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه ، فإن هذا النص وحده لن يحل المشكلة ولكنه ينبهنا الى واجبنا فى حلها . ويبقى بعد ذلك على سلطة الدولة ان تتخذ الاجراء المناسب ، وعلى الجماهير من خلال تنظيمها السياسى ومنظماتها الجماهيرية أن تشارك فى أداء هذا الواجب .

الملاحظة الثانية :

ان العبرة فى نجاح أى تنظيم دستورى ، هو بمدى ما يقدمه من حلول للمشكلات الواقعية التى عرضت فى التطبيق ، ومدى ارتباطه بالظروف القائمة . والدستور الجديد ليس مجرد انتقاء نصوص محكمة الصياغة من هذا الدستور أو ذاك ، ولكنه دستور يرتبط بتجاربنا الدستورية السابقة ولا ينعزل عنها ، وهو امتداد فى الواقع لهذه التجارب الدستورية ، وهو لا ينبذ بعض المفاهيم التى استقرت فى تقاليدنا

الدستورية لمجرد هوى الجدة والتغير ، ولكنه يستبقى الشكل العام
ويطوره في خدمة المرحلة الجديدة .

الملحوظة الثالثة :

أنه من الخطأ في الحكم على الدستور الجديد أن نقيمه من خلال رده
الى نظام معين من أنظمة الحكم التقليدية ، بل ان تقيمه يكون من خلال
تحليل العلاقات الاجتماعية ومعرفة مدى اتفاق أحكام الدستور معها .
وعلى هذا فاننا قد نجد في الدستور الجديد بعض ملامح النظام الرئاسي
الذي يبرز فيه دور رئيس الدولة ويشترك اشتراكا فعلياً في رسم
سياستها العامة . وقد نجد فيه بعض ملامح النظام البرلماني الذي تتبادل
فيه الحكومة ومجلس الشعب الرقابة ، بغية تحقيق توازن بينهما ، بل أنه
وان استبقى وضع السلطات المستقلة عن بعضها ، الا أنه يستعير بعض
ملامح النظام القائم على أن المجلس الشعبي هو الذي يعبر عن وحدة السلطة ،
وذلك حينما يستبقى ترشيح رئيس الجمهورية بيد مجلس الشعب .
فرئيس الجمهورية لا ينتخب مباشرة من الشعب ، ولكن الشعب يستغنى
في اختياره بناء على ترشيح المجلس ، وهو وضع أكثر اتفاقاً مع نظام
يقوم على وحدة التنظيم السياسي . بل ان الدستور يستعير أيضاً بعض
ملامح الديمقراطية المباشرة حين يجعل الأمر في النهاية بين الجماهير
تبدي رأيها فيما يعرض من موضوعات هامة عن طريق الاستفتاء ، وحينما
يتطلب موافقة الناخبين على حل المجلس وحينما يشرك الشعب في اقامة
العدالة .

الملحوظة الرابعة :

ان هذا الدستور وان وصف بأنه « الدستور الدائم » الا أنه ليس
دستورا أبدياً . وقد رسم الدستور نفسه طريقة تعديله . ومن ثم فاننا
يجب أن نحذر من أن نتصور الدستور قيماً على حركة التطور الاجتماعي
أو حاجزاً أمام ارادة الجماهير ، ولكن كلما كانت نصوص الدستور مرنة
تسمح باستيعاب التطورات التي تلحق العلاقات الاجتماعية ، كلما قلت
الحاجة الى التعديل .

فحينما ينص الدستور الجديد مثلاً على أن للعاملين نصيب في ادارة
المشروعات وأرباحها ، فانه يسمح بذلك لزيادة قد تطرأ مستقبلاً على نسبة
تمثيل العمال في مجالس ادارة المشروعات أو زيادة نصيبهم في أرباحها

دون حاجة الى تعديل هذا النص الدستوري . وحينما ينص الدستور فى صيغة عامة على دعم المنشآت التعاونية ويبرز أهمية الملكية التعاونية فهو يترك الباب مفتوحا لتطوير نظام التعاون ليصبح تعاونيا انتاجيا سواء فى الصناعة أو فى الزراعة دون أن يحتاج الى إضافة نص دستوري جديد .

وبعد هذه الملاحظات الأولية ، نعود الى الدستور المطروح علينا للاستفتاء ، لنتعرف على الأرضية التى تقف عليها أهم أحكامه الجديدة .

ان الدستور الجديد مثلا يحدد بوضوح طبيعة الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى يؤكد تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الأجهزة التى تضطلع بمسئوليات العمل الوطنى . فيؤكد بذلك أنه ليس سلطة دولة تستعين فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية بالوسائل الادارية أو بسلطة الأمر والقهر ، بل انه يسعى الى ذلك من خلال التحامه بالجماهير وتعبيره عن واقعها ، وهو بذلك يعالج قصور تجربة سابقة اتخذ فيها الاتحاد الاشتراكى رداء سلطة الدولة ، وخلع رداء سلطة الشعب ، فانعزل عنها مفرطا بذلك فى ثقته بتنظيماته .

وحينما يفرد الدستور الجديد بابا خاصا لسيادة القانون ، ويجعلها أساس الحكم فى الدولة فيورد مجموعة من الضمانات الهامة مثل كفالة حق المواطن فى أن ينجأ الى قاضيه الطبيعى ومثل تطلب ابلاغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب ذلك فورا ويجيز له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع ، ومثل تأثيمه تعطيل تنفيذ أحكام القضاء أو الامتناع عن تنفيذها - فانما يزيل بذلك ما كان يساور الناس من قلق من محاولة اصطناع تناقض بين الاشتراكية وبين الشرعية ، بدت م ظاهرة فى حالات كثيرة أصبح المواطن فيها فى فزع من أن يصيبه قرار للسلطة بأذى دون أن يملك له ردا أو تظاما ، ومن هنا جاء الدستور الجديد ليجعل من الاعتداء على الحرية جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية عنها بالتقادم ، وهو حكم جديد لا اعتقد أن له نظيرا فى الدساتير الاخرى الا بالنسبة لجرائم الحرب .

ومثال ذلك أيضا حينما يعمد الدستور الى نص جديد ، يكفل حرمة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال مؤسسا ذلك على حرمة حياة المواطنين الخاصة - فانما هو يؤثم واقعا ألما كشفت عنه تجربة الأشرطة المسجلة ، وأجهزة استرقاق السمع التى كانت تتلصص على حياة

الناس اخاضة . وحينما ينص الدستور على وجوب أن يحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي ، فان هناك خلفية تقف وراء هذا النص . حينما تعدل قانون الاجراءات الجنائية منذ سنوات وتوسع في الحالات التي يجوز فيها للنياحة العامة أن تحبس احتياطيا حبسا مطلقا ، فلا يتضمن أمر الحبس تحديد مدة له .

ونو تابعنا جميع النصوص الجديدة التي وردت في باب الحريات وفي باب سيادة القانون ، لوجدناها جميعا تقدم حلولا من واقع التجربة ،

وحيثما ينص الدستور على أنه لا يجوز فرض الحراسة على الأموال الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي - فان وراء هذا النص تقف تجربة مريرة ، كان فرض الحراسة فيها قد تحول الى عقوبة تنزل كالقدر لا تحوطها أي ضمانات وفي حالات فقدت حتى مبرر مقتضيات دفع التحول الاجتماعي .

بل ان هناك نصا يصادفنا بين واجبات المواطنين ، وهو الحفاظ على الوحدة الوطنية ، وهو نص لم يكن له نظير في الدساتير السابقة . فلماذا أتى به الدستور الجديد ؟ ذلك لأن الوحدة الوطنية كان يمكن أن تتصدع لو لم تدرك الجماهير يوم ١٥ مايو واجبتها نحو صيانتها . بل ان الدستور لا يقف عند هذا النص ، بل أنه يعهد الى رئيس الجمهورية بالحرص على تأكيد سيادة الشعب وحماية الوحدة الوطنية وهو يجعله حكما بين السلطات يرعى الحدود بينها ، فاذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، كان له أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بيانا الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

وفي ذلك يعرض الدستور لحكم استوحي من التجربة فحينما وقع تهديد بفراغ في المؤسسات الدستورية للدولة ، ولم يكن هناك نص دستوري يعالج هذه الحالة ، فان الأسلوب الذي أنقذ البلاد من هذا الخطر الداهم، كان أسلوب مخاطبة الشعب في بيان وجهه رئيس الجمهورية اليه . . كان المنقذ الوحيد هو الرجوع الى الجماهير لتقول كلمتها ولتضع بنفسها وهي صاحبة المصلحة ، حدا للموقف . . كان طريق الاستفتاء الشعبي ، وسيظل هو الحل ، اذا لاح أي خطر يهدد الوحدة الوطنية .

والعجيب أن هذا الأسلوب نفسه كان الطريق الى حماية الوحدة الوطنية في فرنسا وتجنيبها أي محاولة غير شرعية للوثوب على السلطة . أنسا

نجد في دستور فرنسا المعروف بدستور ديغول نصا يجيز أيضا لرئيس الجمهورية اذا أصبحت أنظمة الجمهورية أو استقلال الوطن مهددا بخطر جسيم وحال ونشأ عن ذلك انقطاع السلطات العامة الدستورية عن مباشرة مهامها ، أن يتخذ الاجراءات التي تقتضيها الظروف وأن يبلغ الشعب بذلك برسالة ، وقد أمكن استنادا الى هذا النص مجابهة أزمة جنرالات الجزائر في أبريل ١٩٦١ .

تم اننا نجد نصوصا جديدة أراد بها الدستور تقوية سلطة مجلس الشعب ، ورئيس الجمهورية لم يعد يملك حله الا بعد الرجوع الى الشعب في استفتاء عام . ومجلس الشعب يعتمد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي تصدر بقانون . ويجب أيضا أن يعرض عليه الحساب الختامي للدولة في ميعاد لا يزيد على سنة من تاريخ السنة المالية وهو يصدره أيضا بقانون . ومجلس الشعب يملك أن يشكل لجانا لفحص نشاط المصالح الادارية والمؤسسات العامة أو أى جهاز تنفيذى أو ادارى .

وهي أيضا نصوص مستخلصة من واقع عشناه في حياتنا الدستورية الماضية . كانت العلة التي نشكو منها في نظامنا الدستوري أن الحكومة كانت دائما أقوى من المجلس التشريعي ، وهي التي كانت تقوده في الواقع ولم يكن هو الذي يقودها . وهي علة قديمة عرفناها منذ دستور ١٩٢٣ ، وقد لحقت مجتمعنا تطورات جديدة ، فأصبح نظامنا الاقتصادي والاجتماعي يقوم على خطة للتنمية ، والخطة لا يمكن أن تنجح الا اذا كانت عملا شعبيا . فهي ليست مجرد أرقام أو بيانات فنية ، بل انها مالم تعبر عن حاجات الشعب الحقيقية ويشارك في صنعها ، فانها لا يمكن أن تبلغ هدفها . وهكذا كنا نتكلم دائما عن ديموقراطية الخطة . ومع ذلك فان الحكومة وحدها هي التي كانت تستقل بوضعها . وكان من التناقض أن الميزانية السنوية وهي تنفيذ للخطة ، تعرض على مجلس الشعب ، أما الخطة فلا تعرض عليه . وقد أصبح من اللازم أن تحل النظرة العلمية في تطبيقنا للاشتراكية ، محل الاجتهادات الفردية . فتوضع خطة بمعناها الصحيح يلتزم بها الكافة لأنها تصدر بقانون ، وقد أصبح القطاع العام هو الذي يضطلع بالدور الرئيسي في تنفيذ خطة التنمية ، فلا بد أن تمتد اليه رقابة مجلس الشعب . وقد يكون أجدى طريق للرقابة هو لجان التقصى والتحقيق التي يشكلها المجلس ، ثم ان موافقة مجلس الشعب على الميزانية لا تجدى ، اذا كان لا يعرف مآلها ولا ما انتهى اليه الحساب الختامي للدولة . لم يكن الحساب الختامي للدولة يعرض على مجلس الشعب ، وظل سنوات بغير اعتماده ، لأن دستور ١٩٦٤ لم يكن يحدد موعدا لعرضه ، وبينما كان الجهاز المركزى للمحاسبات يسجل أخطر المخالفات ، كان ممثلو الشعب بعيدين عن الصورة تماما .

ولو تأملنا النص الجديد الذى تضمنه الدستور الذى لا يجوز
لنفس الشخص أن ينتخب رئيسا للجمهورية أكثر من مرتين متتاليتين ،
فإننا يجب أن نبحث عن الخلفية ، ولا يجب أن نبحث عنها فقط فى كلمات
أنور السادات التى أعلن فيها أنه لن يجدد . بل ان المعنى المقصود أعمق
من ذلك ، انها فكرة ضمان التجدد والتجديد التى جاء بها بيان ٣٠ مارس
من أن ينص فى الدستور على حد زمنى لتولى الوظائف السياسية والتنفيذية
الكبرى .

هذه بعض نماذج تعبر عن الواقع والتجربة فى مشروع دستورنا
الجديد . وقد يكون لبعض خبراء القانون الدستورى رأى فقهي لم يجد
صداه فى المشروع ، ولكن الدستور ليس صياغة فقهية فحسب ، بل انه
قبل كل شئ عمل دولة .

لقد تحدثت عن الواقع والتجربة فى الدستور الجديد ، وهناك أيضا
فى الدستور الأمل والمستقبل : الأمل فى تحرير الأرض . . . ومستقبل
الانسان المصرى الحر فى دولة حديثة .

الفصل الثالث

في رقابة الشرعية الدستورية

نتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها
الرقابة القضائية على دستورية القوانين
واللوائح . . وتتولى تفسير النصوص التشريعية
وذلك كله على الوجه المبين في القانون
(مادة ١٧٥ من الدستور)

-
- * تجربة أول محكمة دستورية في بلد اشتراكي
 - * بيان ٣٠ مارس والمحكمة الدستورية العليا
 - * المحكمة العليا . . لماذا وإلى أين ؟
 - * الملاحظات على المحكمة العليا
 - * دستورية قانون الشفاعة في أول حكم للمحكمة العليا
 - * دستورية منع التقاضي في حالات فصل الموظفين
 - * ماذا بعد حكم المحكمة العليا بعدم الدستورية ؟

تجربة اول محكمة دستورية فى بلد اشتراكى *

حينما كنت فى يوجوسلافيا منذ أيام ، كان النقاش لا يزال دائرا بشأن حكم أصدرته المحكمة الدستورية فى ١٩ يونيو الماضى وقررت فيه أن بعض أحكام قانون التأمين الصادر فى يوجوسلافيا عام ١٩٥٧ تتنافى مع أحكام الدستور الجديد الصادر فى ١٩٦٣ . وقد اهتمت اهتماما بالغاً بدراسة هذه السابقة لأنها تعد الأولى من نوعها لا فى التجربة اليوجوسلافية وحدها بل فى تجارب العالم الاشتراكى كله . ذلك أن يوجوسلافيا هى أول دولة اشتراكية تأخذ بنظام المحكمة الدستورية . وقد كانت إحدى زياراتى لها عقب إعلان دستور ١٩٦٣ ، وأتيح لى وقتئذ أن ألتقى بكثيرين من رجال الفقه الدستورى اليوجوسلافى وأن أناقش موضوع الرقابة القضائية على دستورية القوانين . وهو موضوع دقيق اختلف فيه الرأى . وكان تقرير المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عندنا الذى انعقد لقرار الميثاق ، قد أوصى بإنشاء مثل هذه المحكمة الدستورية .

خير أن الفقه الاشتراكى فى مجموعه ينكر الرقابة القضائية على التزام أحكام الدستور ، لأنه يرى أن السلطة الشعبية هى أعلى سلطة فى الدولة وهى التى تملك وحدها هذه الرقابة . ولكنه لا يجيز للقاضى أن يتصدى للحكم على قانون أصدرته السلطة الشعبية وأن ينفرد بتقدير مدى مخالفته للدستور ، إذ أن ذلك يعنى فى نظر هذا الفقه إخضاع ارادة الشعب لسلطة تقديرية للقضاة . فمثل هذه الرقابة القضائية تتنافى وفق هذا الرأى مع مبدأ وحدة وتجانس السلطة . فالسلطة فى النظام الاشتراكى واحدة لا تتجزأ . وهى مركزة فى الشعب الذى تمثله الهيئة الشعبية

* جريدة الأهرام فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٧ .

المنتخبة . وأذكر أنني ناقشت هذا الموضوع مع رئيس المحكمة العليا في الاتحاد السوفييتي في مايو ١٩٦٤ ، فكان رأيه أن التزام الشرعيه مبدأ هام من مبادئ الثورة الاشتراكية ، لأن انتهاك الشرعيه يعرض التطبيق الاشتراكي لخطر البيروقراطية والانحراف . ولكنه في نفس الوقت كان يرى أن مجلس السوفييت الأعلى هو أعلى سلطة بنص الدستور . وأنه هو الذي يناط به مراقبة احترام الدستور السوفييتي ورعاية الشرعيه الاشتراكية . ولازلت أذكر قوله : « اننا لا نريد لمحاكمنا أن تتحول الى حكومة من القضاة ، كما حدث في تجربة المحكمة العليا الأمريكية التي وقفت من تشريعات روزفلت الاجتماعية موقفاً مناجزاً » وأن النياية العامة (البروكاتورا كما يسمونها) تقوم أيضاً بدور هام في حماية الشرعيه الاشتراكية التي تشمل حماية الدستور . فالنائب العام هو الحارس الذي يعهد اليه الدستور ذاته بحماية الشرعيه . فمن حقه بل ومن واجبه أن يلفت النظر الى أي قانون غير دستوري . وهو لا يخضع للحكومة ، بل ان مجلس السوفييت الأعلى هو الذي يختاره لمدة سبع سنوات . وهو لذلك مستقل في عمله . ثم ان الرقابة على الشرعيه تملكها النقابات ويملكها الحزب ويملكها اتحاد الشباب (الكومسومول) وهي رقابة سياسية لا قضائية .

وقد كان موضوع الأخذ بالرقابة القضائية على دستورية القوانين وإنشاء محكمة دستورية في يوجوسلافيا موضع جدل أثناء اعداد الدستور الجديد وطرحه للمناقشة العامة . وقد كان ادوار كارديلي المفكر الاشتراكي اليوجوسلافي المعروف ورئيس لجنة اعداد الدستور والذي زار مصر في العام الماضي حينما كان رئيساً للمجلس الشعبي الفيدرالي ، من أشد أنصار المحكمة الدستورية (١) . وقد ذكر عن ذلك في التقرير الذي قدمه عن مشروع الدستور أن حماية العلاقات الاجتماعية والسياسية الجديدة وتحقيق وحدة النظام القانوني وتأمين الحريات وحقوق المواطن وحقوق الادارة الذاتية للمنتجين ، وهي حقوق دستورية لا يجوز المساس بها ، تقتضي تقرير مبدأ الدستورية والشرعيه في صلب الدستور . كما تقتضي إنشاء محكمة دستورية على مستوى الاتحاد الى جانب المحاكم الدستورية على مستوى الجمهوريات . وأن هذه الرقابة هي التي تكفل الحيلولة دون التحكم واساءة استعمال السلطة .

وقد جعل الدستور للمحكمة إذا قدرت أن القانون المطلوب منها

(١) أتيح للكاتب أن يلتقي بالمفكر السياسي اليوجوسلافي ادوار كارديلي حينما زار يوجوسلافيا في مهمة سياسية بصحبة المهندس سيد مرعي في فبراير ١٩٧٣ (وكان وقتئذ امينا أول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي) وقد التقى الكاتب بعدها مع كارديلي في ٧ يوليو من نفس العام وأجرى معه حواراً حول الدستور اليوجوسلافي الجديد . (انظر مقالين في الامرام عن هذا الحوار في ١٨ و ١٩ يوليو ١٩٧٣) . وقد توفي كارديلي في العام الماضي .

تطبيقه غير دستوري أن تقترح لدى المحكمة العليا المختصة تحريك اجراءات الرقابة على دستورية القانون .

ولكن الدستور اليوجوسلافى لم يجعل لآى محكمة الحق في أن ترفض تطبيق قانون بحجة مخالفته للدستور وأن تقرر عدم دستوريته ، بل انه جعل هذا الحق لمحكمة خاصة هي المحكمة الدستورية . وكل ما تملكه المحكمة العادية أن تقترح لدى المحكمة العليا تحريك اجراءات الرقابة . والمحكمة العليا تحرك هذه الاجراءات أمام المحكمة الدستورية .

كما أن الدستور قد جعل لهيئات أخرى غير المحكمة العليا حق تحريك اجراءات الرقابة الدستورية والمشروعية . فجعل ذلك أيضا من حق البرلمان الاتحادي وبرلمانات الجمهوريات ومن حق المجلس التنفيذي الاتحادي والمجالس التنفيذية للجمهوريات وذلك باستثناء الرقابة على دستورية القوانين التي تصدرها برلمانات هذه الجمهوريات ، كما جعل ذلك الحق للمدعى العام الاتحادي وللمحاكم الدستورية للجمهوريات وللمجالس الشعبية للوحدات السياسية الاجتماعية والمنظمات العمل وغيرها من منظمات الادارة الذاتية اذا وقع اعتداء على حقوقها المقررة في الدستور . يل ان الدستور قد أجاز للمحكمة الدستورية اليوغوسلافية أن تتصدي تلقائيا لاجراءات الرقابة على الدستورية والشرعية . كذلك نص الدستور على تخويل المحكمة الدستورية حق متابعة المسائل ذات الأهمية بالنسبة لمبدأ الدستورية والشرعية وجعل لها الحق في أن تقدم الى البرلمان الآراء والمقترحات لوضع القوانين وغيرها من الاجراءات الضرورية لحماية الدستورية والشرعية ولصيانة حقوق الادارة الذاتية وغيرها من حقوق وحرريات المواطنين والمنظمات .

وقد جعل الدستور اليوجوسلافى للمحكمة الحق في أن تقرر أن قانونا اتحاديا لا يطابق الدستور وفي هذه الحالة يتعين على البرلمان الاتحادي أن يطابق هذا القانون للدستور في مدة لا تتجاوز ستة أشهر تالية لحكم المحكمة . فاذا لم يفعل ذلك في المدة المقررة بطل العمل بأحكام القانون التي لا تطابق الدستور والتي تبينها المحكمة الدستورية في حكمها . والأمر كذلك بالنسبة لرقابة القوانين التي تصدرها الجمهوريات اذا كانت غير مطابقة لأحكام الدستور أو أحد القوانين الاتحادية . كما أنه يجوز للمحكمة أن تقرر عدم تطبيق أحكام القانون الاتحادي المخالفة للدستور لحين صدور قرار نهائي في ذلك بل يجوز لها ذلك اذا كان قانون الجمهورية لا يطابق دستور يوجوسلافيا أو القوانين الاتحادية . بل انه يجوز لها اذا كان القانون الجمهوري يناهى بشكل صارخ حقوق الاتحاد أن تأمر فورا بإلغائه . أما بالنسبة للاجزاء الأخرى التي لا تتخذ شكل قانون ، فقد جعل الدستور للمحكمة الدستورية الحق اذا قررت عدم مطابقتها للدستور أو القانون أن تلغيها أو تبطلها . وعلى النقيض فان المحكمة الدستورية

لا تملك بالنسبة لرقابة مطابقة دستور الجمهورية للدستور الاتحادي
الا أن ترفع الأمر الى البرلمان الاتحادي مشفوعا برأيها .

وهذه المعلومات عن المحكمة الدستورية يمكن لأي دارس أن يلم بها
وهو جالس الى مكتبه في القاهرة . ثم ان مجرد النص عليها في الدستور
لا يكفي للاطمئنان الى جدية ممارسة هذه المحكمة لمسئولياتها الجديدة ،
فما لم تخرج النصوص الى حيز التطبيق الفعلي ، وما لم تمارس التجربة
فعلا ، فان تقدير هذا النظام سيظل مستمدا من النظريات لا من الواقع
العملي .

وذهبت لمقابله الدكتور يوفان دجورجفيتش عضو أكاديمية العلوم
بيوجوسلافيا والذي عين أخيرا قاضيا بالمحكمة الدستورية العليا وقد حلف
اليمين أمام الرئيس تيتو منذ أيام ، وكان أستاذا للقانون الدستوري
بجامعة بلجراد وله مقالات ومؤلفات هامة منها كتابه الذي نشر عام ١٩٥٨
في باريس باللغة الفرنسية « يوجوسلافيا ديموقراطية اشتراكية » (وقد
ترجمه الصديق عبد السلام الزيات سكرتير مجلس الأمة الى اللغة العربية)
والتقيت به بمكتبه بضاحية بلجراد الجديدة مهنئا وقلت له : اننى أعرف
انك كنت من أكثر المتحمسين لنظام المحكمة الدستورية ، وأنتك اشتركت
مع أدوار كارديلي في إعداد مشروعها . وقد دفعنى ذلك الى أن أطلب
مقابلتك لناقشك الرأى فى هذا النظام الذى يعد الوحيد من نوعه فى
الدول الاشتراكية . حقيقة ان دستور رومانيا الجديد الصادر عام ١٩٦٥
وهو أحدث دساتير الدول الاشتراكية قد سلم بأهمية رقابة دستورية
القوانين ، ولكنه جعل هذه الرقابة للمجلس الوطنى ذاته عن طريق تشكيل
لجنة دستورية تضم الى جانب ممثلى النواب بعض أساتذة القانون فى
الجامعات وقضاة المحكمة العليا ، ولكنه جعل الأغلبية فيها لممثلى الشعب
وجعل اختصاص هذه اللجنة قاصرا على ابداء الرأى للمجلس الشعبى عن
مدى مخالفة قانون أصدره لأحكام الدستور . فهى وسيلة تجمع بين الرقابة
القضائية والشعبية . ولكن نظامكم أخذ بالرقابة القضائية الكاملة وهو
أمر لم تسلم به دساتير الدول الاشتراكية الأخرى . ونحن اليوم مقبلون
على إعداد دستور دائم ، وان كانت الأحداث الأخيرة قد عاقت الاستمرار فى
مناقشة مشروعه - الا أنه من المفيد أن نتعرف على وجهة نظركم بشأن هذه
المحكمة الدستورية .

فقال لى : ان لكل بلد طريقه الخاص فى التطبيق الاشتراكي
والدستور يعبر عن هذا الطريق ويسجله . وفى نظام يقوم على الإدارة
الذاتية للمنتج ، ويعمق الربط بين الديموقراطية والاشتراكية بدأ لنا
نظام المحكمة الدستورية أمرا هاما لصيانة الشرعية والدستورية .

قلت له : ولكن ألا يتعارض انشاء هذه المحكمة مع فكرة وحدة السلطة
واعتبار المجلس الشعبى هو أعلى سلطة فى الدولة .

فكان رده : أنسا لا فنكر نظرية وحدة السلطة . بل ان النظرية التقليدية فى فصل السلطات كانت هدفا للنقد ، غير أن الانتقادات التى وجهت اليها من عناصر اليمين تختلف فى أساسها عن انتقادات اليسار . وقد حملت الماركسية لواء هذه الانتقادات لأن نظرية فصل السلطات كانت تؤدى فى الواقع العمل الى زيادة سيطرة السلطة التنفيذية وهى نظرية قد تكون أكثر اتساقا مع مجتمع طبقى . ولكن النظرية الماركسية فى السلطة ترى أنها واحدة يمارسها البرلمان باسم الشعب ووفقا لها تتحول السلطات الأخرى الى وظائف واختصاصات . وليس فى انشاء محكمة دستورية ما يتنافى مع هذه النظرية . فالمحكمة الدستورية إنما تحمي الشرعية على أساس الدستور ووفقا لمبادئه . وليس لهذه المحكمة أيديولوجية خاصة بها أى ليس لها فلسفة اجتماعية وسياسية خاصة بها . بل هى مؤسسة دستورية ، تخضع للدستور . وهى وان لم تكن مؤسسة سياسية ، الا أنها تؤكد وتعبّر عن السياسة بطريق القانون وفى إطار التطبيق المباشر للدستور . وهى تعلى شأن الدستور دون أن تتدخل فى الحقوق التى حددها الدستور للمجالس الشعبية والهيئات السياسية التنفيذية . وفى نفس الوقت فهى ليست مؤسسة قضائية صرفة . ولذلك فإنها ليست جزءا من النظام القضائى فى يوجوسلافيا . بل ان الدستور هو الذى يحدد اختصاصها . والمجلس الشعبى هو الذى ينتخب أعضائها .

قلت له : ان الاعتراض الأساسى الذى وجه الى الأخذ بنظام المحكمة الدستورية ، أنه يخشى أن تصبح عائقا فى طريق الثورة الاشتراكية . ان مصلحة الشعب قد تقتضى فى وقت ما اتخاذ اجراءات معينة قد تبدو مخالفة لنصوص الدستور . فتجئ المحكمة الدستورية وتقرر بطلان هذه الاجراءات . وانى أضرب لك مثلا بما سمعته عن ذلك الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية عندكم وقررت فيه ببطلان بعض الاجراءات التى اتخذت تنفيذاً لأحكام قانون التأمين .

فقال الدكتور دجور جفيتش : ان الأمر فى غاية البساطة . ان فى امكان المجلس الشعبى ذاته أن يعدل الدستور فى أى وقت بالطريقة التى رسمها الدستور . وأن يرفع من نصوصه ما قد يراه متعارضاً مع الاجراءات التى يرمى الى اتخاذها . بل ألا يملك المجلس الشعبى أن يعدل النصوص الدستورية المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين ، أو أن يعدل من هذه النصوص ما يتعلق باختصاصات المحكمة أو كيفية اختيار أعضائها وفق ما يراه محققاً لمصلحة الشعب . ان الثورة الاشتراكية لا تتقدم بعدم احترام الدستور . بل ان عدم احترام الدستور فى هذه الحالة لن يكون الا تعبيراً عن ارادة فردية بيروقراطية . ان الارادة الشعبية التى أصدرت الدستور تملك تعديله . أما عن حكم المحكمة الدستورية الذى أشرت اليه . وان لم أكن قد اشتريت فى إصداره . فانه لم يكن الا اعمالاً لأحكام الدستور . وأود أن أقول لك أن هذا الحكم لم يقتصر على بطلان الاجراءات

التي اتخذتها بعض المجالس المحلية استنادا الى قانون التأمين بل أنه قرر أيضا بطلان أحكام هذا القانون ، حماية للملكية غير المستغلة التي كفلها الدستور في حدود عشر هكتارات . ولو تبين المجلس الفيدرالي أن مصلحة الشعب تقتضي مع ذلك تطبيق الأحكام التي رأت المحكمة أنها متعارضة مع الدستور ، لكان في وسعه أن يعدل الدستور . ولا تنسى ان هذه المحكمة وان تمتع أعضاؤها بحصانة مطلقة ضد العزل - الا أن المجلس الفيدرالي هو الذي اختار أعضاؤها . وليس من المفهوم أن نفترض فيهم أنهم أقل ثورية من أعضاء المجلس الشعبي الفيدرالي . انك ستلتقي برئيس المحكمة الدستورية الفيدرالية الذي أصدر هذا الحكم . وفي وسعك أن تعرف منه أسباب هذا الحكم .

مع رئيس المحكمة الدستورية

وفي اليوم التالي التقيت برئيس المحكمة الدستورية الفيدرالية بلاشو يافانوفيتش وكنت قد سمعت قبل مقابلي له أنه عضو برئاسة اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين وأن موطنه الأصلي الجبل الأسود ، فوجدته مثل معظم مواطني الجبل الأسود قوى البنيان صارم التقاطيع . وشهد المقابلة الدكتور دجور جفتش الذي أخذ يترجم الى حديث رئيس المحكمة باللغة الصرب كرواتييه ، وكان الحديث حول نشاط المحكمة وطلبت احصائية عن القضايا التي فصلت فيها المحكمة منذ أن بدأت نشاطها في أوائل ١٩٦٤ فتبين لي منها أن هذه المحكمة قد فصلت في ١٢٨٣ قضية متعلقة بالدستورية والشرعية و ٤٢٦٥ قضية متعلقة بحماية حقوق المواطنين كما أنها قدمت الى المجلس الفيدرالي ٧١ اقتراحا . وسألت رئيس المحكمة من الحكم الذي قدمت لأجله المتعلق بقانون التأمين فقدم لي صورة من أسباب الحكم باللغة الصرب كرواتييه . وبعد ترجمتها استطعت أن أتبين الظروف الكاملة لهذا الحكم .

التأمين ونزع الملكية

منذ ١٩٥٨ ، أي قبل صدور الدستور الجديد ، كان قد صدر قانون بشأن تأمين المساكن وأراضي البناء (ويلاحظ أن هذا القانون قد استثنى من أحكامه منزل السكنى العائلي . . كما استثنى شقتين للمالك) - وقد اعتبر من بين أراضي البناء الخاضعة للتأمين الأراضي الكائنة داخل ما نسميه كردون المدينة . وخول للمجلس التنفيذي للجمهورية (ويوجوسلافيا كما نعرف اتحاد فيدرالي للجمهوريات) سلطة تحديد الأماكن التي تعتبر داخلية في نطاق كردون المدينة بناء على اقتراح اللجنة الشعبية للكوميون . وبالتالي فإن الأراضي الداخلة ضمن هذا التحديد تخضع للتأمين وتصبح ملكية اشتراكية . وقد حدث أن صدرت قرارات مختلفة من المجالس التنفيذية في الجمهوريات جارت بمقتضاها على أراض زراعية مملوكة للفلاحين الذين

يجب أن لهم الدستور ملكيتها في حدود عشر هكتارات ، بحجة أن التقدم العمراني أدى إلى وجوب اعتبارها ضمن كردون المدينة . وبالتالي اعتبرت من أراضي البناء التي تخضع للتأميم . وطبقا لأحكام هذا القانون لا تلتزم المجالس التنفيذية بتعويض مالكي هذه الأراضي إلا عندما يتم استيلائها عليها فعلا . أي أن هذا الاجراء يعد بمثابة حجز مقدما لهذه الأراضي فلا يدفع تعويضا إلا عند الحاجة إليها فعلا . وهو بذلك يختلف عن اجراء نزع الملكية الذي فيه يتم دفع التعويض عند صدور قرار نزع الملكية ، وهو تعويض أكثر ملاءمة للمالك من تعويض التأميم .

ولم تكن المسألة لتثير في الواقع أهمية عملية ، لولا أن بعض هذه الأراضي الواقعة على الساحل الادرياتيكي قد ارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا نتيجة انشاء الطريق السريع الجديد على الادرياتيكي وزيادة النشاط السياحي في المنطقة . وقد لاحظ بعض الذين أممت أراضيهم أن بعض المجالس التنفيذية في الجمهوريات قد تصرفت في بعض هذه الأراضي بالبيع بعد ذلك بسعر يبلغ أربعة أضعاف مبلغ التعويض . ومن هنا انتهالت الشكاوى على المحكمة الدستورية العليا بالطعن في هذه التصرفات .

وقد رأت المحكمة أن تتصدى لبحثها والحكم في الموضوع . وانتهت المحكمة إلى أن هذه الاجراءات باطلة ، لأنها استندت إلى قانون التأميم الذي أصبح في بعض أحكامه متنافيا مع الدستور الجديد .

ووجهة نظر المحكمة كما عرضتها في أسباب حكمها أن القانون قد فرق بين نوعين من ملكية الأراضي : ملكية الأراضي الزراعية و ملكية الأراضي المعدة للبناء . فبينما أجاز فرض قيود على ملكية أراضي البناء ، إلا أنه لم يجز فرض أي قيود على ملكية الفلاحين للأراضي الزراعية التي يعملون فيها في الحدود التي أقرها وهي عشرة هكتارات كحد أقصى . فبينما ينص الدستور الجديد (المادة ٢١) على أن حق ملكية الأراضي الزراعية الذي لا يجوز أن يتجاوز حدها الأقصى عشرة هكتارات ، مكفول للفلاحين . فإنه ينص في المادة ٢٣ بالنسبة لملكية الأراضي المبنية على أن للمواطنين أن يتمتعوا بحق ملكية على منزل السكنى في الحدود التي يقرها القانون . وبينما يحيل على القانون بشأن تحديد ملكية العقارات المبنية فإنه بالنسبة لملكية الأراضي الزراعية في الحدود المسموح بها ينص على كفالتها دون أن يحيل على القانون لتحديد هذه الملكية . بل أنه لا يحيل على القانون إلا لوضع الحدود التي يجوز فيها للزراع أن يملكوا أراضي أخرى غير زراعية . فكان الدستور يقرر حماية خاصة للزراع في ملكية أراضيهم الزراعية في حدود الحد الأقصى .

وقد لاحظت المحكمة أن قانون التأميم الصادر سنة ١٩٥٨ أي قبل اعلان الدستور الجديد يجيز للمجلس التنفيذي اعتبار أي أرض داخلية ضمن كردون المدينة وبالتالي اخضاعها للتأميم حتى لو كانت أرضا زراعية

مملوكة للمزارع . فكان تطبيق هذه النصوص يمكن أن يؤدي إلى إلغاء نوع من الملكية كفله الدستور . وهي ملكية الفلاح الذي يستغل الأرض بنفسه وعائلته دون استغلال جهه الآخرين .

ثم تطرقت المحكمة إلى بحث ما إذا كانت القيود التي أوردتها قانون التأميم على ملكية أراضي البناء يمكن اعتبارها بمثابة نوع من إجراءات نزع الملكية لأراضي البناء . فقالت أن الإجراءات يختلفان في طبيعتهما وفي الغرض منهما وفي طريقة التعويض ومداه .

وعدت أسأل رئيس المحكمة : لقد سمعت أنك أصدرت هذا الحكم مستعملا حق المحكمة في التصدي ، دون أن تكون هناك دعوى قد رفعت اليك فأجاب بأن هذا الحق قد كفله الدستور للمحكمة . فأجاز لها أن تتصدي من تلقاء نفسها للحكم على أي إجراء مخالف للدستور . والذي حصل في هذا الموضوع أن المحكمة قد تلقت مئات الشكاوى من المواطنين ومن منظمات العمل وبعض المنظمات الاجتماعية ، فرأت أن تتصدي لبحثه .

سألت : وماذا بعد صدور هذا الحكم ؟

فقال رئيس المحكمة : إن على المجلس الفيدرالي أن يعيد النظر في أحكام هذا القانون في مدى ستة شهور ليجعلها مطابقة لأحكام الدستور . والا بطل العمل بها .

قلت : والنتائج التي تترتب على صدور الحكم ؟ لقد سمعت أن إجراءات التأميم كانت قد طبقت على ٣٥٠٠٠ هكتار في ولاية صربيا وحدها . وأنه قد تم البناء فعلا على ١٥٠٠٠ هكتار منها . وإذا كان تنفيذ حكم المحكمة بالنسبة للأراضي التي لم يتم البناء عليها أمر ميسور لأنه سيقصر على إعادة الأراضي إلى ملاكها ، إلا بالنسبة للأراضي التي تم البناء عليها فقد فهمت مما نشرته صحيفة بوربا أن المبلغ الذي يتعين أن يضع للملاك عنها قد يصل إلى ١٥٠ مليون دينار جديد . ثم أن هناك مناقشات كثيرة حول ما يقصد بالتعويض العادل . فالبعض يرى أن هذه الأراضي قد استفادت من المشروعات العامة التي أدت إلى ارتفاع سعرها . فلا يصح أن يستفيدوا من ارتفاع سعر السوق .

فقال لي : إن إعلاء الدستورية هو ما يعنيها . ولا تنسى أن الأمر متعلق بالزراع وملكية الأراضي التي يعملون فيها بأيديهم . إنها حماية للفلاح الذي قامت الثورة الاشتراكية من أجله . وهي مسألة لا يمكن تجاهلها . أما إجراءات نزع الملكية التي يمكن أن تطبق على ما قد تحتاج إليه الجمهوريات من أراض للبناء مستقبلا ، فإن هناك مشروع قانون يعد لهذا الشأن . ونرجو أن يتم إصداره قريبا .

قلت له : ان قانونا صدر عندنا منذ سنوات يفرض علي مثل هذه
الأراضي التي استفادت من العمران ، مقابل تحسين هو نصف الفرق بين
قيمة الأرض قبل التحسين وقيمة الأرض بعده .

فرد قائلا : انه حل مثير للاهتمام . أننا نحتاج الى مزيد من التعاون
وتبادل الرأي في المشكلات الدستورية المتعلقة بالتطبيق الاشتراكي . ونحن
نتابع باهتمام سيركم على طريق الاشتراكية ووقوفكم في وجه الاستعمار .
عن قريب ستزيلون العدوان الذي وقع عليكم .. ونلتقي تحت شمسكم
المشرقة .

بيان ٣٠ مارس والمحكمة الدستورية العليا *

من: بين المبادئ الأساسية التي اقترح بيان ٣٠ مارس أن يتضمنها الدستور الجديد ، انشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق في تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور . ويعد هذا المبدأ ثورة جديدة في تنظيمنا الدستوري . ذلك ان انشاء محكمة دستورية كان املا يتطلع اليه كل مؤمن بقضية الشرعية وسيادة القانون . وكان تقرير الميثاق قد أشار في معرض حديثه عن الضمانات الكفيلة بصيانة القانون بحيث يصدر طبقا للدستور ، الى انه قد أصبح من الملأئم تأكيداً للحرية ودعمها لها أن يتقرر انشاء محكمة دستورية عليا يحدد الدستور الجديد طريقة تشكيلها واختصاصاتها ، كما طلب بذلك كثير من المواطنين ورجال الفقه الدستوري الذين أسهموا في مناقشات الدستور الدائم .

والواقع ان الدعوة اليوم الى انشاء محكمة دستورية ترتبط بما أكده بيان ٣٠ مارس من سيادة للقانون ومن ضمانات للحرية ومن حصانة للقضاء . فهذه المحكمة هي الوسيلة الفنية لحماية مبدأ الشرعية الذي يعنى التزام الهيئة التشريعية فيما تشعه من قوانين بما ارتضته ارادة تحالف قوى الشعب العاملة من مبادئ دستورية . فلا يجوز للمهيأة التشريعية أن تخرج على هذه المبادئ ، الا بالرجوع الى الشعب عن طريق تعديل للدستور .

* من مقالين بجريدة الأهرام في ٢٧ و ٢٨ ابريل ١٩٦٧ تحت عنوان المحكمة الدستورية العليا وحماية الشرعية الاشتراكية .

وتزداد أهمية وجود هذه المحكمة في نظامنا الذي يتحول الى الاشتراكية ، والذي يجب أن نضمن فيه ألا تخرج الهيئة التشريعية عن الخط الذي رسمه الميثاق والدستور . فهي وسيلة لحماية التحول الى الاشتراكية . كما إنها وسيلة لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم كما يحددها الدستور . ولنتفهم أهمية هذه المحكمة ، لنفرض ان قانونا قد صدر بالعدول عن اشتراك العاملين في القطاع العام في ادارة الشركات العامة أو في أرباحها ، فان هذا القانون يعد مخالفا للدستور الذي سجل بيان ٣٠ مارس وجوب أن يتضمن النص على هذه المكاسب الاشتراكية . . ولنفرض ان قانونا قد صدر بحرمان المواطنين من حماية القضاء ، فان هذا القانون يكون متعارضا مع الدستور الذي سجل بيان ٣٠ مارس وجوب أن يكفل للمواطنين حق التقاضي ووجوب ألا ينص في أى اجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء . ولنفرض ان قانونا قد صدر يميز القبض على المواطنين دون أن يوجد لهم الوسيلة القضائية للتظلم من هذا الاجراء ، فانه يعد قانونا غير دستوري ، لأن بيان ٣٠ مارس قد أكد على ان الدستور يجب أن يتضمن ضمانات لحرية المواطنين .

وتزداد أهمية هذه الرقابة اذا كان الدستور يسرف في الاحالة على القوانين في تنظيم الحقوق والحريات التي يقررها . فالصحافة حرة في حدود القانون ولل منازل حرمة في حدود القانون وسرية المراسلات مكفولة في حدود القانون . ومن ثم فان تدخل القانون لتنظيم هذه الحريات يجب ألا يتجاوز التنظيم الى الحجر أو القضاء عليها .

وتزداد أهمية وجود هذه المحكمة أيضا ، اذا ذكرنا ان بعض القوانين القائمة منذ قبل يوليو ١٩٦١ ، قد صيغت في ظروف اجتماعية مختلفة ولا بد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية . وحتى يتم تعديل هذه القوانين ، فان المحكمة الدستورية يمكنها أن تراجع ما اذا كانت أحكامها قد تخلفت عن مبادئ الدستور الجديد أو تعارضت معها . وتطوير القوانين ذاتها يجب أن يتم وفق أحكام الدستور ، والمحكمة الدستورية هي الجهة التي يمكنها أن تتحقق من مطابقة هذا التطوير للدستور .

وحتى نتفهم أهمية هذه الثورة الدستورية الجديدة ، فان علينا ان ندرك الحقائق الآتية :

الحقيقة الأولى :

انه ما من شك في ان تجربة السنوات الأخيرة التي جنت فيها بعض أجهزة الساطة الى افتيات على حريات المواطنين أو التي صدرت فيها تشريعات تخالف أصول الميثاق والدستور ، تجعل الدعوة الى إنشاء هذه المحكمة الدستورية اليوم ضرورة تقتضيها الرغبة في المحافظة على مسيرة الثورة في ظلال من العدل والقانون .

الحقيقة الثانية :

ان النظام القضائي الحالي لم يكن يسمح بمراقبة دستورية القوانين الا بمناسبة دعوى معينة يدفع فيها بعدم دستورية القانون المطلوب تطبيقه في هذه الدعوى ، وان الحكم بعدم دستورية القانون كان لا يتعدى في أثره الدعوى التي صدر فيها ، ويقتصر على الامتناع عن تطبيق هذا القانون . وانه حتى في هذا النطاق فان الاتجاهات الأخيرة في القضاء الإداري لرقابة دستورية القوانين قد دلت على احجام عن ممارسة هذه الرقابة ، وقد وضع ذلك بالنسبة لموقف المحكمة الإدارية العليا من التشريعات التي صدرت باعفاء السلطة العامة من المسؤولية القانونية في بعض الحالات وما ترتب عليها من قفل باب الطعن في تصرفاتها لا بطلب الغاءها بل حتى بطلب التعويض عنها وهي تشريعات لم تر فيها هذه المحكمة مصادرة لحق التقاضي الذي يكمله الدستور .

الحقيقة الثالثة :

ان الأوفق في نظام يتحول الى الاشتراكية ، أن توجد هيئة واحدة تختص برقابة دستورية القوانين ، خشية أن تتناقض أحكام المحاكم المختلفة فيما لو أجاز لكل منها أن تتعرض لمراقبة دستورية القانون . فبينما ترى أحداها ان القانون غير دستوري ، قد ترى محكمة أخرى انه يتفق مع الدستور ، مما يؤدي الى اشاعة القلق ويهدد حقوق المجتمع وحقوق المواطنين .

المحكمة الدستورية في التجارب الأخرى

وقبل أن نتعرض لمناقشة الأصول التي نرى أن يقوم عليها نظام هذه المحكمة ، فإنه من المفيد أن نقارن ما تجرى عليه دساتير الدول

الأخرى ، ذلك ان انشاء محكمة دستورية تختص برقابة القوانين ليس موضع اتفاق .

فبعض الدول يفضل نظام الرقابة السياسية فيجعل هذه الرقابة من اختصاص المجلس الشعبي مثل الدستور السوفييتي أو من اختصاص جهاز في المجلس الشعبي مثل دستور ألمانيا الديمقراطية الذي يعهد بهذا الاختصاص إلى مجلس الدولة الذي يقوم بمهام المجلس الشعبي فيما بين أدوار انعقاده أو من اختصاص لجنة غالبيتها من أعضاء المجلس الشعبي ويشترك فيها بعض المتخصصين من خارج المجلس من أعضاء المحكمة العليا وأساتذة القانون ، كما هو الأمر في دستور رومانيا الجديد الصادر في أغسطس ١٩٦٥ ، أو من اختصاص مجلس دستوري يشترك في تعيين أعضائه كل من رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ ويصم إليه رؤساء الجمهورية السابقون ، وتعرض عليه القوانين الأساسية قبل إصدارها ليقرر مدى مطابقتها للدستور وقراراته في ذلك ملزمة ، وهو النظام الذي اتبعه الدستور الفرنسي الحالي الصادر عام ١٩٥٨ ، وبعض الدول مثل إنجلترا ترفض أن يكون للقضاء أصلا أي حق في التعرض لدستورية القوانين .

وكثير من الدساتير الأخرى تأخذ بنظام المحكمة الدستورية ، مثل الدستور الإيطالي الحالي الصادر عام ١٩٤٧ الذي ينص على انشاء محكمة دستورية تشكّل من خمسة عشر قاضيا يعين رئيس الجمهورية ثلثهم كما يعين البرلمان الثلث ويختار رجال القضاء العالی العادی والاداری الثلث الباقي ، سواء أكانوا من رجال القضاء أو أساتذة القانون أو المحامين ، ومثل دستور ألمانيا الاتحادية الحالي الصادر عام ١٩٤٩ الذي ينص على انشاء محكمة دستورية ينتخب نصفها بواسطة مجلس النواب والنصف الآخر بواسطة مجالس الولايات . ودستور يوجوسلافيا الأخير الصادر عام ١٩٦٣ ، أنشأ محكمة دستورية ، ينتخب البرلمان الاتحادي أعضائها ، وهي أول دولة اشتراكية تأخذ بنظام المحكمة الدستورية .

وهناك دول تتولى فيها المحكمة العليا اختصاصات المحكمة الدستورية مثل الولايات المتحدة ، ويعين رئيس الجمهورية أعضاء هذه المحكمة بالاتفاق مع مجلس الشيوخ . ومثل المحكمة الاتحادية في سويسرا وتنتخب الجمعية الاتحادية أعضائها ، ولكن اختصاصها قاصر على بحث دستورية قوانين المقاطعات لا القوانين الاتحادية . ومثل المحكمة العليا في باكستان التي يعين رئيس الجمهورية أعضائها ، والمحكمة العليا في السنغال التي تنتخب

الجمعية الوطنية أعضاها • ومثل المحكمة العليا في السودان ، والمحكمة العليا في ليبيا قبل تعديل دستورهما عام ١٩٦٣ ••

سابقة حل المجلس التشريعي بترابلس ليبيا :

ويمكن القول بأن ليبيا كانت أول دولة عربية تأخذ بنظام المحاكم الدستورية في دستورها الصادر عام ١٩٥١ وقت ان كان النظام الاتحادي قائما • وبعد أن أصبحت دولة موحدة في عام ١٩٦٣ ألغى من اختصاص المحكمة العليا كل ما يتعلق برقابة دستورية القوانين •

وقد كان أول حكم أصدرته هذه المحكمة خاصا بدستورية القوانين هو حكمها في الطعن الذي أقامه رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس بإلغاء الأمر الصادر في ١٩ يناير ١٩٥٤ بحل المجلس التشريعي للولاية وكان هذا الأمر قد صدر بناء على عرض المجلس التنفيذي للولاية وجاء خلوا من توقيع رئيس الوزراء • وصدر الحكم في هذا الطعن في ٥ أبريل ١٩٥٤ ، وهو يقضى ببطالان الأمر الصادر بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس • وكانت المحكمة مشككة برياسة المستشار المصري على منصور وأذكر أنني كتبت تعليقا على هذا الحكم بجريدة الأهرام في ١٢ أبريل ١٩٥٤ • وقد أثار هذا الحكم زوبعة أدت الى استقالة الوزارة ، ولم ينفذ الحكم ، وصدر بعدها قانون يعدل نظام المحكمة ويجعل رياستها مقصورة على الليبيين •• ومع ذلك فإن هذه المحكمة لم يعد لها اختصاص بمراقبة دستورية القوانين بعد أن ألغى النظام الاتحادي عام ١٩٦٣ •

سابقة حل الحزب الشيوعي في السودان :

أما الدولة العربية الأخرى التي عرفت نظام المحكمة الدستورية ، فهي السودان • فبعد ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ جعل الدستور المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤ للمحكمة المدنية العليا اختصاصا بحماية الدستور ، وقرر لأي شخص الحق في أن يطلب من هذه المحكمة حماية أي حق من الحقوق المقررة له في الدستور • وجعل للمحكمة السلطة في إصدار الأوامر التي تكفل لمقدم الطلب ممارسة هذه الحقوق • وكان هذا النص قائما في وثيقة الحكم الذاتي الصادرة عام ١٩٥٣ قبل الاستقلال • كما تختص هذه المحكمة بتفسير الدستور سواء بمناسبة نظر دعوى مطروحة عليها أو بناء على طلب

المحكمة أو الجمعية التأسيسية . ولعل السابقة الدستورية التي لا زلنا نذكرها والتي أرسيتها هذه المحكمة هي الحكم الذي أصدره القاضي صلاح الدين حسن عبد الرحمن قاضي المحكمة العليا في ٢١ ديسمبر ١٩٦٦ وقرر فيه ان دستور السودان قانون أساسي يعلو القوانين الأخرى وان من حق المحكمة أن تراقب دستورية القوانين اذا اعتدت على حقوق المواطنين التي كفلها الدستور . وقد صدر هذا الحكم بمناسبة قرار حل الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٦٥ وحرمان أعضائه من حق الترشيح في الانتخابات العامة ، فرفع جوزيف قرنق المحامي والدكتور عز الدين علي عامة قضية أمام المحكمة العليا ضد كل من مجلس السيادة والجمعية التأسيسية والحكومة طاعنين بعدم دستورية حرمان أعضاء الحزب الشيوعي المنحل من الترشيح في الانتخابات . وانتهت المحكمة الى بطلان قانون حل الحزب الشيوعي وقد طعننت الحكومة في هذا الحكم بالاستئناف أمام الدائرة المدنية في المحكمة العليا. بأكملها ولا يزال منظورا . وقد جاء في حيثيات حكم المحكمة العليا :

« انه من المسلم به ان واضعي الدستور المؤقت قد قصدوا ان الحقوق الأساسية وعلى الأخص الحق في حرية التعبير والحق في تأليف الجمعيات والاتحادات في حدود القانون يجب أن تصان وتحمى حتى عن طريق التعديلات الدستورية الى أن يوضع الدستور الدائم حتى يتمكن كل مواطن مهما كانت آراؤه السياسية من الادلاء برأيه في وضع الدستور الذي سيعيش ويموت في ظله هو وأولاده وأحفاده » .

(نقلا عن أبحاث غير منشورة للدكتور نعيم عطية والأستاذ هنري رياض)

المحكمة الدستورية ليوجوسلافيا وحماية الملكية غير المستغلة :

ومثال ثالث من يوجوسلافيا ، وهو هذا الحكم الهام الذي أصدرته المحكمة الدستورية ليوجوسلافيا في ١٩ يونيو ١٩٦٧ وقررت فيه ان بعض أحكام قانون التأمين الصادر في يوجوسلافيا عام ١٩٥٨ يتنافى مع أحكام الدستور الصادر عام ١٩٦٣ ، ذلك ان هذا الدستور قد كفل ملكية الأراضي الزراعية للفلاحين في حدود عشرة هكتارات بينما كان هذا القانون يجرى اعتبار أي أراض داخلية ضمن كردون المدينة من أراض البناء التي يجوز نزع ملكيتها ، حتى لو كانت في حقيقتها أرضا زراعية ، ومن ثم رأت

المحكمة ان هذا القانون يؤدي إلى الغاء نوع من الملكية قد كفله الدستور وهو ملكية الفلاح الذي يستغل الأرض بنفسه وعائلته دون استغلال جهد الآخرين والتي أجازها الدستور في حدود عشرة هكتارات . وقد سبق أن أشرت في مقال بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧ إلى هذا الحكم وما أثاره من نقاش .

اعتبارات تحكم انشاء المحكمة الدستورية :

والواقع ان هناك اعتبارات مختلفة تحكم انشاء المحكمة الدستورية :

● نفي البلاد الاتحادية التي تتمتع فيها الولايات أو الجمهوريات بنوع من الاستقلال المحلي في الحكم وقد يكون لها دساتيرها وبرلماناتها الخاصة بها ، تزداد الحاجة إلى انشاء هذه المحكمة ويتناول اختصاصها مطابقة دساتير الولايات للدستور الاتحادي فضلا عن مطابقة القانون للدستور كما يتناول الفصل في المنازعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية أو بين الولايات وبعضها .

● كذلك فان انشاء المحكمة الدستورية يرتبط إلى حد كبير بالنظرة إلى الدستور باعتباره القانون الأسمى في البلاد التي تعرف ببلاد الدساتير المرنة ، أي الدساتير غير الجامدة والتي يجوز تعديلها بنفس الاجراءات المتبعة بالنسبة لتعديل القانون لا تتضح فكرة علو مرتبة الدستور عن القانون . ويلاحظ مع ذلك انه حتى الدساتير التي تسمح للهيئة التشريعية بتعديلها ، فانها تشترط دائما أغلبية خاصة لقرار التعديل .

رقابة الدستورية :

● كذلك يرتبط انشاء المحكمة الدستورية بالنظرة إلى طبيعة سلطة الدولة وما إذا كانت موحدة أو انها سلطات متعددة منفصلة . فنظام الرقابة القضائية للدستور كان يعتبر من وسائل التوازن والمراقبة التي يجب أن تقوم بين السلطات الثلاث طبقا لمبدأ الفصل بين السلطات . ولذلك فانه قد بدا ان التسليم للقضاء برقابة دستورية القوانين يتنافى مع مبدأ وحدة السلطة وهو ما كان له أثره في دساتير الدول الاشتراكية التي تنكر الرقابة القضائية على التزام احكام الدستور ، لأنها ترى ان السلطة الشعبية هي أعلى سلطة في الدولة وهي التي تملك وحدها هذه الرقابة . وطبقا للفكر الدستوري في البلاد الاشتراكية فانه لا يجوز للقاضي أن يتصدى للحكم على قانون أصدرته السلطة الشعبية وأن يتفرد بتقدير

مدى مخالفته للدستور ، اذ ان ذلك يعنى فى نظر هذا الفكر اخضاع ارادة الشعب لسلطة تقديرية للقضاة . فمثل هذه الرقابة القضائية تتنافى وفق هذا الراى مع مبدأ وحدة وتجانس السلطة . فالسلطة فى النظام الاشتراكي واحدة لا تتجزأ . وهى مركزة فى الشعب الذى تمثله الهيئة الشعبية المنتخبة . وانه اذا كان التزام الشرعية مبدأ هام من مبادئ الثورة الاشتراكية ، لان انتهاك الشرعية يعرض التطبيق الاشتراكي لخطر البيروقراطية والانحراف ، الا أن السلطة الشعبية وهى أعلى سلطة بنص الدستور ، هى التى تملك وحدها مراقبة احترام الدستور ورعاية الشرعيه الاشتراكيه . فالفكر الاشتراكي يخشى أن تتحول المحكمة الدستورية إلى حكومة من القضاة ، كما حدث فى تجربة المحكمة العليا الأمريكية التى وقفت من تشريعات روزفلت الاجتماعية موقفاً مناجزاً .

والغريب ان المحكمة العليا الأمريكية لم تنشأ كمحكمة دستورية ولكنها انتزعت لنفسها سلطة رقابة دستورية القوانين فى حكم مشهور أصدره القاضى مرشال عام ١٨٠٣ مقررأ فيه لأول مرة عدم دستورية قانون صادر من الكونجرس ومؤكداً ان للقضاء هذه السلطة .

وكانت ازمة هذه المحكمة مع الرئيس روزفلت من التجارب التى جعلت الدول الاشتراكية بعد ذلك تنظر بحذر الى انشاء محكمة دستورية خشينة أن تتحول الى سلطة أعلى من السلطة الشعبية ، وأن يصبح مصير أى قانون معلقاً على رأى مجموعة من القضاة يملكون أن يعطلوا ارادة الهيئة التشريعية المنتخبة والمثلة للشعب .

فبعد أزمة عام ١٩٢٩ الطاحنة وتولى روزفلت الرئاسة ، بدأ ما سماه بسياسة العهد الجديد . وفى خلال مائة يوم كان قد استصدر من الكونجرس تشريعات متعلقة بتنظيم النقد والانتاج الزراعى والانتعاش الصناعى . (وهو تشريع حدد الحد الأقصى لساعات العمل والحد الأدنى للأجور ومنع تشغيل الأحداث فى المصانع) وتشريع بانشاء هيئة وادى تينسى وهى نوع من القطاع العام - وقد قضت المحكمة العليا بعدم دستورية معظم القوانين الرئيسية التى تضمنها برنامج روزفلت ، بحجة أن هذه القوانين تنطوى على تدخل الدولة فى الانتاج خروجا على مبدأ الحرية الاقتصادية ونظرية الملكية الخاصة وانها تتضمن تفويضاً تشريعياً واسعاً للرئيس يخالف مبدأ فصل السلطات .

والواقع ان هذا الصراع بين المحكمة العليا الأمريكية وبين روزفلت كان يعكس صراعاً فى المجتمع الأمريكى بين الاتجاه الليبرالى والاتجاه

المحافظ الاحتكاري . ولما أعيد انتخاب روزفلت بأغلبية ساحقة اعتبر ذلك تفويضا جديدا من الشعب فأعد مشروعا لاعادة تنظيم المحكمة العليا كوسيلة يتكيف بها النظام القانوني والتفسير القضائي مع الحاجات الجديدة للمجتمع ، وحتى يقوم القضاء بدوره في تدعيم الديمقراطية لتكون ديموقراطية ناجحة منتجة . وفي هذه الأثناء كانت المحكمة العليا قد بدأت تتراجع عن موقفها وانتهى بذلك عهد حكومة القضاة .

ومع ذلك فان تجربة المحكمة العليا الأمريكية وهي تجربة مرتبطة بدستور يقدس الملكية الخاصة والمشروعات الفردية ، يجب ألا تدعو الى هذا الحد من انشاء محكمة دستورية وذلك لسببين :

الأول : ان انشاء محكمة دستورية في ظل دستور اشتراكي يجعل هذه المحكمة ملتزمة بمنطق هذا الدستور في التحول الى الاشتراكية ، فلا يمكن أن تنور في التطبيق مثل المشكلات التي ثارت في أمريكا .

الثاني : ان في الامكان دائما تعديل الدستور ، كلما تبين ان تطور العلاقات الاجتماعية قد سبق المبادئ التي يسجلها الدستور ، وبذلك يصبح القانون كمعبر عن هذه العلاقات الاجتماعية المتطورة متفقا مع الدستور .



وفي ضوء التجارب المتقدمة والواقع المصري ، فان هناك جملة مبادئ يجب أن تكون تحت نظرنا .

● انه يجب تحديد الجهة التي تملك تحريك الطعن بعدم دستورية القانون أمام هذه المحكمة ، كما يجب أن يتركز الفصل في دستورية القوانين في هذه المحكمة . وعلى المحاكم الأخرى اذا عرض لها شك في دستورية أي قانون مطلوب منها تطبيقه أو دفع أمامها بعدم دستوريته ، أن تلجأ الى المحكمة الدستورية .

● أنه يجب أن نبين بوضوح وبحكمة حدود هذه الرقابة ، حتي لا تتحول إلى نوع من الاسراف في الممارسة قد يعوق حركة التطور ، وأن نحدد أثرها على نحو يسمح للمجلس التشريعي بأن يطابق ما أصدره من قانون مع مبادئ الدستور . وعلى سبيل المثال فان التشريع الذي تقرر

المحكمة عدم مطابقته للدستور يمكن أن يشترط لنفذه أن يعود المجلس الشعبي فيوافق عليه بأغلبية خاصة .

● أنه يمكن لهذه المحكمة أن تتولى اختصاصات المحكمة العليا التي تشرف على سير العدالة في المحاكم وتحقيق وحدة وتجانس النظام القانوني .
كما يمكن أن تتولى أيضا اختصاصات محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، أو أن يعهد اليها بالفصل في الطعون الانتخابية .

• • • • •

وبعد ، فإن مبادئ الدستور الجديد التي اقترحها برنامج ٣٠ مارس ستكون موضع نظر المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي الذي يعتبر في الواقع بمثابة جمعية تأسيسية لاعداد الدستور ، وهو الذي يمكنه أن يقرر النظام المناسب للمحكمة الدستورية ودورها في حماية الشرعية الاشتراكية .

المحكمة العليا لماذا .. والى أين *

إن حياة القانون لا تكمن فى صياغته وفى منطق عباراته ، بل انها تستمد وجودها من التجربة أى من التطبيق ، والتطبيق تتولاه المحاكم .

ومن هنا تبدو أهمية الدور الذى يقوم به القضاء فى تحقيق اهداف القانون ، وبعبارة أخرى ، فى تحقيق ارادة قوة الشعب العاملة التى يستند اليها القانون . وبغير ذلك تبقى الاحكام القضائية وهى تحمل اسم الامة . دون أن تمثل ارادتها ، وتظل العدالة مجرد كلمة خالية من المضمون .

ومهما احكمت صياغة النصوص القانونية ، فانها لا يمكن ان تتنبأ بكل الحالات التى يثيرها التطبيق ، ويصبح بذلك تاويل النص—نصوص وتفسيرها عاملا هاما فى مواجهة هذه الحالات . والقاضى حينما يلجأ الى التفسير يجب ان يستلهم مبادئ المجتمع الذى يعيش فيه ، ويجرى تفسيره على اساس التزامه بها . فحيده القاضى التى نطلبها فيه كعنصر هام من عناصر استقلاله هى حيده بين الخصوم . ولكن القاضى لا يمكن أن يكون محايدا ازاء النظام الاجتماعى الذى يعيش فيه . فالقاضى الأمريكى مثلا ملتزم بمبادئ المجتمع الرأسمالى ، يحمى الملكية الخاصة والنشاط الفردى ، وعلى حد تعبير الفقيه الأمريكى بأوند أصبح القضاء يتمثل قائمة من المصالح التى يحرص المجتمع الأمريكى على حمايتها ، ويستلهم هذه المصالح فى خدمة القضايا التى تعرض عليه . والقاضى فى بلد اشتراكي

* من مقال نشر فى أهرام ٢ سبتمبر ١٩٦٩ .

يستلهم ايضا في تفسيره للنصوص وتطبيقه لها مصالح هذا المجتمع فالخطة الاقتصادية قيد على حرية التعاقد وسلطان الارادة ، ووجود قطاع عام يقتضى علاقات قانونية تقوم على حمايته والزود عن الملكية العامة للشعب ، والاصلاح الزراعي يقتضى حماية للفلاح فى علاقته بالمالك ، وتقييد الملكية الخاصة بان تكون غير مستغلة يقتضى وضع معيار للاستغلال .

ومع التسليم بمشقة التفسير وتأويل النصوص وفهمها فى ضوء الواقع الاجتماعى الجديد ، فان القضاء فى بعض الحالات يستطيع أن ينفذ الى المعنى العميق لرسالته واذكر ان احدى المحاكم قضت مرة برفض دعوى رفعها أحد الملاك طالبا فيها طرد مستأجر لانه تنازل عن مسكنه لأخيه ، وبنت حكمها على انه لا يمكن ان يكون هناك شبهة استغلال حينما تنازل المستأجر عن مسكنه لأخيه ، وقالت ان القانون ليس مجرد نظريات هندسية وانما هو يرتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية ومنها أزمة المساكن القائمة .

ولكن مثل هذه الاجتهادات الفردية لم تكن لتصلح ضمانا لحسن تطبيق القانون ، اذا لم توجد الاداء القانونية التى تضمن دائما التفسير الملائم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية .

ولا شك ان محكمة النقض باعتبارها أعلى محكمة فى النظام القضائى وهى التى عهد اليها القانون بتصويب الأحكام القضائية النهائية - ومثلها المحكمة الادارية العليا - كان يمكنها ان تكون هذه الاداة الفعالة فى التفسير لولا انها لا تتصدى للتفسير الا لمناسبة طعن يرفع اليها عن حكم نهائى . فعلى المواطن حتى ينال حقه ، أو حتى يعرف انه على حق فيما يدعيه أم باطل ، أن ينتظر سنوات هى التى يستغرقها نظر النزاع أمام المحاكم ، مع معوقات التأجيل التى نعرفها والتى يشكو منها جهازنا القضائى ومع المصروفات القضائية وإتاعاب المحامين ومتاعب التقاضى .

انها ليست عدالة سريعة بسيطة بل انها عدالة قلقة ، فقد تعرض قضية أمام محكمة تذهب فى تأويل النصوص مذهبا لا توافقه عليه غيرها . فهو يخسر هنا ، فقد كان فى امكانه ان يكسب هناك .

والمشكلة التى ورثناها . . مشكلة تعدد جهات القضاء تزيد الموقف تعقيدا . فللقضاء العادى مذهب فى التفسير قد يخالفه فيه القضاء الادارى .

● والامثلة على ذلك كثيرة ..

قضايا العاملين في القطاع العام ، أي المحاكم يختص بنظرها ؟
العامل صاحب الحق في العلاوة أو الترقية والعامل الذي حجب عنه
العلاج الذي كلفه اثنانون ، ما هي الجهة التي تنصفه وترد إليه حقه ؟
يرفع العامل دعواه امام احدى دوائر محكمة العمال ، فتتقضي بعدم
اختصاصها ، بينما دوائر اخرى ربما في نفس المحكمة ، تقضي بغير ذلك .
ويحمل العامل دعواه الى القضاء الاداري فيحكم بدوره بعدم اختصاصه .
والخلاف يدور حول تفسير مبدأ قانوني : هل يعتبر العامل في القطاع العام
في مركز تعاقدى شأنه شأن عامل القطاع الخاص ، فتحميه محكمة العمال
أم يعتبر في مركز لائحي قانوني شأنه شأن موظفي الدولة ، فيحميه القضاء
الاداري بمجلس الدولة ؟ والعامل حائر بين الجهتين . وهو يريد حقه ،
ولا يعنيه أي المحاكم تقضي له به . وفقهاء القانون يشيرون عليه بأن يرفع
قضيته الى محكمة تنازع الاختصاص ، وهي محكمة تشكل من مستشارين
من النقض ومستشارين من المحكمة الادارية العليا . لكن هذه المحكمة
لا تنعقد والوصول اليها ليس بالأمر اليسور فهي تقتضي نفقات ومشقة ،
وشروط واجراءات لرفع النزاع أمامها .

● ومثال آخر ..

أحكام تصدر بطرد المستأجرين لتأخرهم في سداد الايجار رغم عرضهم
سداد الاجرة المتأخرة قبل صدور الحكم ورغم ما هو معروف عن ازمة
المساكن : والمحاكم تستند في ذلك الى نص في قانون العلاقة بين المالك
والمستأجر قبل تعديله ينص بأن التأخر في سداد الاجرة بعد التنبيه على
المستأجر خمسة عشر يوما ، يترتب عليه الحكم بالاخلاء . . . وأحكام أخرى
وامامها نفس النص ترى ان قيام المستأجر بسداد الاجرة بعد تأخره في
السداد يجيز للمحكمة ألا تحكم بالاخلاء . والخلاف يدور حول مبدأ قانوني
هذا المبدأ ، ميعاد الخمسة عشر يوما . . . إهو ميعاد حتمي أم تقديري ؟

والمواطن يطرد أو يبقى وفقا للحظ والنصيب ، اذا عرضت قضيته على
هذه المحكمة أو تلك . ويذهب مئات المستأجرين الذين حسم بطردهم ،
يستصرخون الدولة . والدولة حائرة ! أتوقف تنفيذ أحكام القضاء ، أم
تسمح بتشريد هؤلاء المستأجرين بلا مأوى ؟ وكلا الحلين مر . والتشريع

ليس أداة طيعة سريعة دائما . فالحكم واجب النفاذ وصاحبه لا يتمهل ولا ينتظر ، وليست هناك وسيلة قانونية تكفل رفع هذا الحرج . .

ويضطر المشرع الى التدخل ليعدل القانون ويوقف تنفيذ الاحكام الصادرة بالاخلاء أو الطرد اذا قام المستأجر بسداد الاجرة . ومن هنا يتجه التفكير الى انشاء لجان ادارية . . وبمرور الوقت يصبح فى الدولة جهازان للقضاء ، جهاز المحاكم . . وجهاز اللجان الادارية . . وتلجأ الدولة الى اجراء مكروه هو عدم جواز الطعن فى بعض قرارات هذه اللجان . . فتنشأ أزمة القوانين المانعة من التقاضى .

كان لابد اذن من مواجهة صريحة للمشكلة . فكفالة حق التقاضى ، والغاء الموانع التى تقف فى طريقه ، ليكون لكل خصومة قاض وليكون من حق المواطن ان يطرح قضيته على قاضيه الطبيعى - كل هذا مما بشر به بيان ٣٠ مارس - لا يمكن تحقيقه الا فى ظل اصلاح قضائى شامل .

● مثال ثالث . .

يتعلق هذه المرة بدستورية القوانين ، وهو موضوع كان ولا يزال موضع جدل ، بين نظم ترى ان البرلمان هو اعلى سلطة فلا يمكن للمحاكم ان ترفض تطبيق قانون يصدره بحجة انه يخالف الدستور ، ومثال ذلك انجلترا والاتحاد السوفيتى . ونظم تجيز للمحاكم ان تمتنع عن تطبيق قانون لا يفتته للدستور مثل الولايات المتحدة الامريكية .

وفى مصر انتهت المحاكم ، بعد كثير من التردد ، الى أن تجعل لنفسها الحق فى مراقبة دستورية القوانين . ولكنها تباشر ذلك فى حذر أحيانا وفى تجوز أحيانا أخرى . وقد تكون محكمة جزئية فى أدنى درجات المحاكم هى التى ترفض تطبيق قانون بحجة عدم دستوريته ، ثم تجيء محكمة اعلى فتبطل العكس . ويترتب على ذلك قلقلة فى المراكز القانونية واعاقة لرامى المشرع .

لذا كان من الاصول ان يقرر صراحة للقضاء سلطة الفصل فى دستورية القوانين ، وهو ما بشر به بيان ٣٠ مارس، على أن يعهد بهذا الاختصاص الى محكمة عليا حتى لا تتناقض الاحكام فى مسألة على هذا الجانب من الخطورة .

ان تجارب المحاكم الدستورية متنوعة ، فبعض الدول تنشأ محكمة دستورية عليا الى جانب المحكمة العليا القضائية مثل يوجوسلافيا والمانيا

الاتحادية وبعضها يعهد الى المحكمة العليا باختصاصات المحكمة الدستورية مثل الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا . ولا أريد ان اطيل هنا في تجارب المحكمة الدستورية في الدول المختلفة ، ولكني اود ان اقف بالتحليل عندنا . . ان المحكمة العليا التي أعلن عن انشائها ذات طبيعة مزدوجة ، فهي تجمع بين اختصاصات المحكمة الدستورية واختصاصات المحكمة العليا ، ولكن اختصاصات المحكمة العليا هي التي تحتاج الى توضيح .

فلمحكمة العليا في النظم المقارنة اختصاصان أساسيان : الاشراف على سائر المحاكم ، وتفسير القوانين .

في دستور الهند مثلا الصادر عام ١٩٤٩ ، اذ بدا لرئيس الدولة في أى وقت ان مسألة قانونية قد اثيرت أو أن من المرغوب فيه أو المحتمل اثارته وأن من الانسب بسبب طبيعتها واهميتها العامة ان يؤخذ فيها رأى المحكمة العليا فله ان يحيل المسألة الى تلك المحكمة للنظر فيها . وهذه المحكمة هي التي تتولى وفق ما ينص عليه الدستور الهندي - الاشراف والهيمنة على كافة المحاكم ولها ان تطلب منها تقارير عن المبادئ ذات الأهمية التي تعرض لها وهي التي تضع لها القواعد التي تسير عليها . بل ولها ان تسحب أى قضية منظورة امام احدى المحاكم وان تتصدى للفصل فيها . وهو اختصاص مقرر للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية وفي انجلترا وفي كثير من الدول التي تطبق الشريعة العامة الانجلو سكسونية . ويسمون هذا الحق « التصدى » .

وفي يوجوسلافيا يعهد دستور ١٩٦٣ الى المحكمة العليا بتقرير المبادئ وصياغة الاحكام القانونية الرئيسية التي تهم توحيد تطبيق المحاكم لها . وفي انجلترا تقوم محكمة منصة الملكة بدور هام في الاشراف على سير العدالة في سائر المحاكم لتجول بينها وبين ان تسيء استعمال سلطتها أو تتجاوز اختصاصها أو تخرج على احكام القانون بل وحمايتها ايضا من أى تدخل أو تأثير يخل باستقلالها . وفي الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى تقوم المحكمة العليا بدور هام في الاشراف على سير العدالة في المحاكم الأخرى .

ولكن هذا الاشراف لا يعنى ان من حق المحكمة العليا أن تتدخل في القضايا المنظورة أمام المحاكم الأخرى ولا أن تشير على القاضى في قضية معينة بالرأى الذى يتبعه .

وفي جميع هذه النظم لا توجد محكمة للنقض الى جانب المحكمة العليا .

فالمحكمة العليا تتولى اختصاصات النقض ، وهي محكمة قانون كما انها محكمة وقائع وهي هيئة قضاء كما انها جهة اشراف .

الى اين ؟

اما المحكمة العليا التى اعلن عنها اخيرا ، فان اختصاصها لا يتناول الاشراف على المحاكم ، بل ان اختصاصها الاساسى هو تفسير القوانين والفصل فى دستوريته ، مع اختصاصات الفصل فى تنازع الاختصاص والنظر فى وقف طلبات تنفيذ احكام هيئات التحكيم التى تنظر فى منازعات القطاع العام . ولا تزال محكمة النقض على قمة المحاكم العادية ، ولا تزال المحكمة الادارية العليا على قمة المحاكم الادارية ، ولا يزال الاشراف على المحاكم موزعا بين وزارة العدل ورؤساء المحاكم المختلفة .

ومع ذلك فان انشاء المجلس الاعلى للهيئات القضائية قد حقق خطوة هامة نحو توحيد هذا الاشراف ونحو السير فى اتجاه وحدة القضاء . فهو ليس مجرد مجلس لاقرار الحركات القضائية ، بل انه بحكم تشكيكه برياسة رئيس الجمهورية ، وتمثيله جميع الهيئات القضائية يمكن ان يقدم الحلول المناسبة لتطوير النظم القضائية .

لقد صدر فى انجلترا منذ عامين قانون جديد للاصلاح القضائى
وهى بلد التقاليد التى تحرص على ابقاء القديم على قدمه (قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٦٧) وفرنسا مشغولة هذه الايام باصلاح قضائى شامل طالبا قضاء أكثر فاعلية وأكثر انسانية (جريدة ليوموند فى ٣٠ و ٣١ مايو ١٩٦٩) .

وقد طبقت مضر الاصلاح القضائى حينما الغت مجالس الاحكام وانشأت المحاكم الاهلية عام ١٨٨٢ وحينما الغت المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩ وحينما الغت بعد ذلك المحاكم الشرعية والمالية عام ١٩٥٥

فهل يكون انشاء هذه المحكمة العليا خطوة تتحول بعدها هذه المحكمة لتصبح محكمة عليا بالمعنى الصحيح فتتخول سلطة الاشراف على سائر المحاكم بالإضافة إلى اختصاصات رقابة دستورية القوانين ؟ وندمج فيها محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا * .

* وأخيرا صدر قانون جديد بشأن المحكمة الدستورية العليا التي ينص عليها الدستور في المواد ١٧٤ - ١٧٨ ، لتحل محل المحكمة العليا وقد تأكدت فيه أهمية اختصاص هذه المحكمة بتفسير القوانين وأبدت نفس الحجج التي سبقت بمناقشة انشاء المحكمة العليا .

فقد جاء على لسان وزير العدل المستشار انور أبو سحلي - بجلسة مجلس الشعب بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٧٩ التي نظر فيها مشروع قانون هذه المحكمة أن وتفسير المحكمة الدستورية العليا للنصوص التشريعية يجب أن يكون ملزما لكي تتحقق الصفة الأساسية وهي صفة الاستقرار .. لأنه من غير المستساغ أن يعامل شخص بتفسير معين ويمامل آخر بتفسير مغاير وهذا لا يحقق الاستقرار للقانون ، ولنضرب مثلا على ذلك فإن هناك مادة من مواد قانون ايجار الأماكن تفسرها بعض المحاكم تفسيرا معينا ، بينما تفسرها محاكم أخرى أو دوائر أخرى تفسيرا مغايرا ، وهذا بلا شك لا يحقق الاستقرار بالنسبة للجمهور لأن القانون بصفته ولزوميته يجب أن يكون واضحا مستقرا في أذهان الناس بوضع معين وفي حدود معينة » .

ولا يزال تخويض المحكمة الدستورية العليا سلطة التفسير موضع نقد عند بعض رجال الفقه والقضاء ، ولم يكن ليرفع هذا النقد في نظري الا انشاء محكمة عليا بالمعنى الصحيح أي محكمة تقوم على رأس الجهاز القضائي تندمج فيها محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ويتوحد فيها الاشراف على المحاكم الأدنى .

ملاحظات حول المحكمة العليا *

بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٦٩ صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا . وبمقتضى هذا القانون أنشئت محكمة عليا تكون هي الهيئة القضائية العليا بالجمهورية العربية المتحدة حسبما نصت على ذلك المادة الأولى من قانون المحكمة العليا .

ومن المعروف أنه قبل صدور هذا القانون كانت محكمة النقض تعتبر أعلى هيئة قضائية بصفة عامة . كما كانت المحكمة الإدارية العليا تعتبر أعلى هيئة قضائية في نطاق القضاء الإداري . كما أنه من المعروف أن النظام القضائي المصري لم يعرف قبل ذلك نظام المحكمة العليا - أما ما كانت توصف به محكمة النقض أحيانا بأنها المحكمة العليا ، فإنه كان مجرد تقدير لكونها أعلى محكمة في النظام القضائي (١) .

المحكمة العليا ومحكمة النقض :

ومن ثم فإن علينا أن نميز بين المحكمة العليا وبين محكمة النقض .
فمحكمة النقض هي محكمة قانون قبل كل شيء ، أي أنها لا تفصل

* مجلة الحاماة يناير ١٩٧٠ .

(١) وعلى سبيل المثال تنص المادة ٦٢ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر في مارس ١٩٦٤ على أن تختص محكمة عليا يعينها القسانون بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى مجلس الأمة . ووفق قانون مجلس الأمة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ تختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى مجلس الأمة .

فى الوقائع الا بصغة استثنائية (١) كما أنها لا تفصل الا فى الطعون التى تطرح عليها . وتفسيرها للقانون ليس ملزما الا فى الدعوى التى اصدت فيها حكمها . و قد تكون له قيمة أدبية تدعو المحاكم الأدنى الى الأخذ به ، الا انها ليست ملزمة باتباعه . كما انها ليست جهة اشراف على سير العدالة فى المحاكم الأدنى ، ولا يتحقق لها هذا الاشراف الا من خلال الطعون التى ترفع أمامها ، ومن خلال مجلس القضاء الأعلى . فمحكمة النقض بجمعيتها العمومية وبدوائرها وبهيئاتها، ليس لها أى اختصاص بالاشراف المباشر على سير العمل فى المحاكم الأدنى .

وتتفق طبيعة المحكمة الادارية العليا فى نطاق القضاء الادارى ، فى مجموعها ، مع طبيعة محكمة النقض فى نطاق القضاء العام أى العادى .

أما المحكمة العليا ، كما هو مستفاد من النظم المقارنة التى تأخذ بها ، فانها محكمة قانون كما انها محكمة وقائع . . . ويجوز لها علاوة على الاختصاص بالفصل فى الطعون التى ترفع أمامها أن تتصدى للفصل فى منازعات مطروحة أمام محاكم أدنى منها . كما انها فى بعض النظم تملك أن توجه المحاكم الأدنى الى تفسير موحد للقانون . وهى تشرف على سير العدالة فى المحاكم الأدنى . واختصاصها يشمل المنازعات العادية كما يشمل المنازعات الادارية ، ففيها يتوحد الاشراف على سائر المحاكم ويسود مبدأ وحدة القضاء . فالمفروض أن المحكمة العليا تعتبر محكمة نقض فى نفس الوقت ، ولا توجد محكمة للنقض الى جانب المحكمة العليا .

ويلاحظ أن المحكمة العليا فى الدول الاتحادية أى الفيدرالية ، تنشأ على مستوى الاتحاد ، فتسمى المحكمة العليا الاتحادية ، كما انها تنشأ أيضا على مستوى الجمهوريات أو الولايات فتكون لكل جمهورية أو ولاية محكمة عليا .

كما يلاحظ أن المحكمة العليا فى الدول الاتحادية تقوم بدور هام آخر هو حل المنازعات المتعلقة باختصاص محاكم الجمهوريات أو الولايات الداخلة فى الاتحاد ، كما تنظر فى الطعون فى أحكام المحاكم العليا

(١) أنظر المادة ٢٦٩ مرافعات والمادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات

واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

للجمهوريات في بعض الحالات ، كما تنظر في مخالفات القانون الاتحادي التي قد تقع في أحكام هذا المحاكم (١) .

المحكمة العليا والمحكمة الدستورية العليا :

كذلك يتعين علينا أن نفرق بين اختصاصات المحكمة العليا والمحكمة الدستورية العليا .

ويلاحظ في هذا الشأن أن المحكمة العليا قد تجمع إلى اختصاصاتها كمحكمة عليا ، الاختصاص بنظر دستورية القوانين ، كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا .

وفي نظم أخرى ، توجد المحكمة الدستورية إلى جانب المحكمة العليا ، كما هو الأمر في ألمانيا الاتحادية (المواد ٩٢ - ١٠٠ من دستور ١٩٤٩) . وفي يوجوسلافيا (المادة ٢٣٩ بشأن المحكمة العليا والمواد ٢٤١ - ٢٥١ بشأن المحكمة الدستورية ، دستور ١٩٦٣) .

وفي هذه الحالة يلاحظ أن المحكمة الدستورية العليا لا تعتبر جزءا من النظام القضائي ، فهي ليست مؤسسة قضائية صرفة ولكنها مؤسسة دستورية (٢) .

وفي نظم ثالثة ، لا يجوز للقضاء نظر دستورية القوانين أصلا رغم وجود محكمة عليا ، كما هو الأمر في الاتحاد السوفيتي وفي إنجلترا .

المحكمة العليا والمحكمة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية :

ويلاحظ أنه قد يعهد إلى محكمة خاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، وقد يعهد بهذا الاختصاص إلى المحكمة العليا .

(١) أنظر في اختصاصات المحكمة العليا الأمريكية ، دكتور أحمد كمال أبو المجد في الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة ١٩٦٠ ص ١٩٨ وما بعدها - وأنظر في اختصاصات المحكمة العليا اليوجوسلافية نص المادة ٢٣٩ من الدستور اليوجوسلافي الصادر عام ١٩٦٣ .

ومن بين الدول الفيدرالية التي تأخذ بنظام المحكمة العليا . الاتحاد السوفيتي (دستور ١٩٣٦) والهند (دستور ١٩٤٩) وألمانيا الاتحادية (دستور ١٩٤٩) .

(٢) جوفان دجورجفيتش ، يوجوسلافيا ، باريس ١٩٦٧ ، ص ٣٦٢ وما بعدها .

فعلى سبيل المثال ينص القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء على أن تتولى محاكمة رئيس الجمهورية محكمة عليا تشكل من اثني عشر عضوا ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يختارون بطريق الفرعة وستة من مستشاري محكمة النقض ومحاكم الاستئناف يختارون بطريق القرعة أيضا من بين مستشاري محكمة النقض من أقدم ثلاثين مستشارا من محاكم الاستئناف .

أما في إيطاليا مثلا فوفق المادة ١٣٤ من دستور ١٩٤٧ تختص المحكمة العليا بنظر التهم التي توجه الى رئيس الجمهورية والوزراء .

اختصاصات المحكمة العليا في القانون :

حددت المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا أربعة اختصاصات لها :
هي الفصل في دستورية القوانين وتفسير النصوص والفصل في طلبات وقف تنفيذ أحكام هيئات التحكيم والفصل في مسائل تنازع الاختصاص .

أولا - المحكمة العليا كمحكمة دستورية :

تنص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا في فقرتها الأولى على اختصاص المحكمة العليا بالفصل « دون غيرها » في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدي المحاكم . وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ، ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

ولأول مرة يقر المشرع المصري صراحة الرقابة القضائية على دستورية القوانين .

وكان بيان ٣٠ مارس قد أشار من بين المبادئ الأساسية التي يرى أن يتضمنها الدستور الدائم الى انشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق في تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق والدستور .

ويلاحظ أن القضاء المصري كان قد استقر على اختصاصه بالنظر في

دستورية القانون المطلوب تطبيقه في الدعوى المطروحة عليه اذا دفع بعدم دستوريته (١) .

ولكن الجديد ان المشرع قد ناط هذا الاختصاص بالمحكمة العليا وحدها . وقد علل المشرع ذلك في المذكرة الايضاحية للقانون بقوله « حتى لا يترك أمر البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما جرى عليه العرف القضائي في الجمهورية العربية المتحدة وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه » (٢) .

— وانواق أن حق انشاء محكمة عليا يقوم على أساس تحقيق وحدة وتجانس التطبيق القانوني .

ويلاحظ على اختصاص المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين ما يأتي :

(١) حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٤٨ ، مجموعة أحكام مجلس الدولة السنة الثانية ص ٣١٢ . وفي نفس الاتجاه حكمها الصادر في ٣١ يولية ١٩٥٢ (السنة السادسة ١٢٦٦) والصادر في ٣٠ يونيو ٥٤ (السنة السادسة ص ١٣٥٧) .

وان كانت المحكمة الادارية العليا قد ضيقت بعد ذلك من المبادئ التي قررتها أحكام القضاء الإداري السابقة ، فانها لم تحكم بعدم اختصاصها بالنظر في الدفع بعدم دستورية القوانين ، بل كانت تحكم باختصاصها ولكنها كانت ترفض الدفع لأسباب ترى معها أن القانون لم يكن مخالفا للدستور (أنظر على سبيل المثال أحكامها الصادرة في ٨ يولية ٥٧ في القضية ١٧٨٩ السنة الثانية قضائية ، وفي ٢٩ يولية ٥٧ ، في القضية ١٦١ السنة الثالثة قضائية ، وأحكامها العديدة التي صدرت منذ حكمها في ٤ يناير ٦٤ في القضية ١٠١٤ السنة السابعة قضائية بشأن دستورية القانون ٣١ لسنة ٦٣ باعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصل الموظفين عن غير طريق التأديب من أعمال السيادة) .

(٢) وعلى سبيل المثال ، فبينما كانت المحكمة الادارية العليا قد استقرت منذ حكمها الصادر في ٤ يناير ٦٤ على الحكم بدستورية القانون ٦٣/٣١ باعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصل الموظفين عن غير طريق التأديب من أعمال السيادة ، رأت بعض المحاكم الادارية غير هذا الرأي . ومن ذلك حكم المحكمة الادارية لوزارات الخزانة والاقتصاد في القضية رقم ٢١٠ لسنة ١٣ قضائية محاكم الصادر في أول يوليو ٦٨ حيث انتهى الى رفض الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر دعويى بإلغاء قرار فصل موظف بغير الطريق التأديبي ، تأسيسا على أن القانون رقم ٣١ لسنة ٦٣ الذي اعتبر الفصل من أعمال السيادة هو مصادرة لحق التقاضي ومخالف للدستور نصا وروحا مما يسوغ للمحكمة وهي تباشر حقها في الرقابة على دستورية القوانين ان تغفل أثره وتمتنع عن تطبيقه .

١ - أن المشرع أخذ برقابة الدستورية بطريق الدفع لا بطريق الدعوى الأصلية . فلا يجوز إقامة دعوى مبتدأة بالطعن في دستورية القانون . بل يمكن أعمال هذه الرقابة بطريق الدفع . أى أنه لا يجوز التصدى ليبحث دستورية قانون الا اذا دفع بذلك فى النزاع الذى طلب فيه تطبيق هذا القانون .

٢ - أنه يجوز ابداء الدفع أمام المحكمة التى تنظر الدعوى المطلوب تطبيق القانون فيها ، ولكن الفصل فى الدفع من اختصاص المحكمة العليا وحدها .

٣ - أن المحكمة التى يبدى أمامها الدفع لا تملك أن تقضى فيه ولو بالرفض . ومن ثم فإن ابداء الدفع قد يترتب عليه تعطيل الفصل فى الدعوى ، حتى لو كان الدفع ظاهر الفساد غير بادى الجدية دون أن تملك المحكمة التى أبدى أمامها أن تقضى برفضه . ولعله كان من الأصوب لو نص المشرع على أنه اذا دفع أمام احدى المحاكم بمناسبة دعوى منظورة أمامها بعدم دستورية قانون مطلوب تطبيقه فيها ولم تقض المحكمة برفض الدفع ، فعليها أن توقف الفصل فى الدعوى وأن تحيلها الى المحكمة العليا للفصل فى الدفع (١) . *

٤ - أن النص يشير الى اختصاص المحكمة العليا فى الفصل فى دستورية « القوانين » ، دون أن تبين المذكرة الايضاحية هل يقصد بالقانون

(١) قارن المادة ٢٣ من القانون رقم ٨٧ الصادر فى ١١ مارس ١٩٥٣ بنظام العمل بالمحكمة الدستورية فى ايطاليا . ونصها كالاتى :

« للنيابة العامة وللخصوم - أثناء نظر النزاع أمام أية محكمة - الطعن بعدم دستورية القوانين . ويكون الطعن بطلب يقدم للمحكمة ويبين فيه :

(أ) نصوص القوانين أو القرارات التى لها قوة القانون ، المطعون بعدم دستورتها .
(ب) النصوص الدستورية المدعى بمخالفتها .

فاذا رأت المحكمة ان الطعن واضح الجدية ومؤثر فى الفصل فى النزاع الاصلى ، أمرت بوقف الفصل فى هذا النزاع وأحالت الطعن الى المحكمة الدستورية بقرار تبين فيه أوجه الطعن والنصوص القانونية المطعون بعدم دستورتها .

* وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا ، فأجاز للمحكمة التى دفع أمامها بعدم دستورية القانون بأن تقضى برفض الدفع اذا تبينت عدم جديته .

معناه الموضوعي الواسع أم يؤخذ في تحديده بالمعيار الشكلي ، ومن ثم فهي يظل الاختصاص بالفصل في عدم دستوريه تشريع صدر به قرار جمهوري (في غير الحالات التي يكون فيها لقرار الجمهوري قوة القانون ونفسا للدستور) خاضعا للقواعد المعمول بها من قبل .

٥ - ان النص لم يبين أثر حكم المحكمة العليا بقبول الدفع بعدم دستورية القانون . والمفهوم - رغم عدم اشارة النص الى ذلك - ان محكمة الموضوع تفصل في الدعوى على مقتضى حكم المحكمة العليا (١) . ولكن النص لم يشر الى مدى التزام سائر المحاكم باتباع رأى المحكمة العليا في غير القضية التي صدر الحكم فيها ، كما لم يشر الى اثر حكم المحكمة العليا بالنسبة للقانون ذاته .

ومن المعروف أنه في الولايات المتحدة الأمريكية يقتصر أثر الحكم بعدم دستورية القانون على الدعوى التي صدر فيها الحكم . أي انه قضاء امتناع عن تطبيق القانون غير الدستوري (٢) كما انه في نظم أخرى مثل إيطاليا يوقف نفاذ القانون ابتداء من اليوم التالي لنشر قرار المحكمة (المادة ١٣٦ من دستور ١٩٤٧) وفي يوجوسلافيا اذا قررت المحكمة الدستورية ان قانونا اتحاديا لا يطابق الدستور وجب على البرلمان الاتحادي أن يطابق هذا القانون للدستور في بحر مدة لا تتجاوز ستة اشهر تالية لحكم المحكمة ، واذا لم يقم البرلمان بذلك في المدة المقررة بطل العمل بهذا القانون (المادة ٢٤٥ من دستور ١٩٦٣) .

وواضح أن المشرع المصري قصد أن يكون قضاء المحكمة العليا في الدستورية هو قضاء امتناع عن تطبيق الحكم القانوني المخالف للدستور ، ولكن النص يحتاج الى توضيح من ناحية مدى التزام المحاكم بقضاء المحكمة العليا . فهل يعتبر قضاء المحكمة العليا برفض الدفع بعدم دستورية قانون مانعا من اثاره الطعن بعدم دستورية هذا القانون أمام أي محكمة أخرى . وهل يعتبر قضاؤها بقبول الدفع مانعا من تطبيق المحاكم للأحكام المخالفة للدستور في هذا القانون ؟ أم أنه يتعين على المحاكم كلما أثير أمامها دفع بعدم الدستورية ، أن توقف الدعوى وتحيل الدفع الى المحكمة العليا ولو كانت المحكمة العليا قد سبق أن أبدت رأيها فيه ؟

(١) قارن ما تنص عليه المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات من أنه يتحتم على المحكمة التي أحيلت اليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة .

(٢) أحمد كمان أبو المجد ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

ثانيا : المحكمة العليا كهيئة عليا للتفسير :

يعبر القانون عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تسود المجتمع ، والقانون ليس هو النصوص وحدها ، بل انه التطبيق الذي تتولاه المحاكم . ومهما احكمت صياغة النصوص القانونية ، فان الراى قد يختلف فى تفسيرها ، كما أن المشرع لا يستطيع التنبأ بجميع الحالات التي يثيرها التطبيق ، ويصبح بذلك تفسير النصوص لمواجهة هذه الحالات أمرا بالغ الأهمية . والقاضى حينما يلجأ الى التفسير يجب أن يستلهم مبادئ المجتمع الذى يعيش فيه ويجرى تفسيره على أساس التزامه بها . فالقاضى لا يمكن أن يكون محايدا ازاء النظام الاجتماعى الذى يعيش فى ظله . فهو فى مجتمع رأسمالى يلتزم بمبادئ هذا المجتمع ، فهو يحمى الملكية الخاصة والنشاط الفردى (١) . وهو فى مجتمع اشتراكى يجب أن يستلهم فى تفسيره النصوص مبادئ هذا المجتمع ، فهو يحمى الملكية العامة ويلتزم بأحكام الخطة الاقتصادية كقيد على حرية التعاقد وسلطان الارادة ، وهو يحدد معيار الاستغلال الذى يرد كقيد على الملكية الخاصة .

ولا شك أن محكمة النقض باعتبارها أعلى محكمة فى الجهاز القضائى ، وهى التى عهد اليها القانون بتصويب الأخطاء القانونية التى تقع فى الأحكام القضائية النهائية ، ومثلها المحكمة الادارية العليا ، كان يمكنها أن تكون أداة فعالة فى التفسير ، لولا انها لا تتصدى للتفسير الا بمناسبة طعن يرفع اليها عن حكم يستغرق صدوره سنوات وقد تتباين خلالها وجهات نظر المحاكم فضلا عن ان تفسيرها بعد ذلك ليس ملزما قانونا الا فى الدعوى التى صدر فيها الحكم ، ويترتب على ذلك اضطراب وعدم استقرار فى المراكز القانونية .

لذلك فان معظم النظم القضائية المقارنة تنشئ محكمة عليا للاشراف على سير العدالة فى جميع المحاكم وتوجيهها نحو تفسير موحد للقانون بل وتجيز لها أن تتصدى لنظر دعوى مرفوعة أمام احدى المحاكم وان تحكم فيها بنفسها نظرا لأهمية المبادئ القانونية التى تثيرها .

ولعل أظهر مثال لهذه المحكمة فى التشريعات المقارنة هى المحكمة العليا فى الاتحاد السوفيتى وفى دول أوروبا الاشتراكية وهى التى يعهد اليها الدستور ذاته بمهمة الاشراف على العمل القضائى الذى تقوم به جميع

(١) ثروت أنيس الأسيوطى ، المنهج القانونى بين الرأسمالية والاشتراكية ، مجلة مصر المعاصرة - العدد ٣٣٣ يوليو ١٩٦٨ والعدد ٣٣٦ ، إبريل ١٩٦٩ .

الهيئات القضائية (١) . ومثالها أيضا المحكمة العليا ليوجوسلافيا التي يعهد اليها دستور يوجوسلافيا الصادر عام ١٩٦٣ بتقرير المبادئ وصياغة الأحكام القانونية الرئيسية التي تهم توحيد تطبيق المحاكم لها (٢) .

ولم يكن انشاء مثل هذه المحكمة العليا مقصورا على الدول الاشتراكية، بل انه مقرر أيضا في كثير من التشريعات الغربية والافريقية والآسيوية . ومن أظهر هذه الأمثلة المحكمة العليا الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية ولها اختصاصات دستورية ، وعلى غرارها أنشئت محاكم عليا في معظم دول أمريكا اللاتينية (٣) . كما أن هذه المحكمة العليا ليست دائما محكمة دستورية كما انها ليست دائما محكمة اتحادية . فهي معروفة في إنجلترا حيث تقوم منصة الملكة بدور هام في الاشراف على سير العدالة في سائر المحاكم لتحول بينها وبين أن تسمى استعمال سلطتها أو تتجاوز اختصاصها أو تخرج على أحكام القانون ، بل وحمايتها أيضا من أي تدخل أو تأثير يخل باستقلالها (٤) . ولكن هذه المحكمة ليست محكمة دستورية ، لأن النظام الانجليزي لا يسمح للمحاكم برقابة دستورية القوانين .

وينص دستور الهند الحالي على أن تتولى المحكمة العليا الاشراف والهيمنة على كافة المحاكم ويكون لها أن تطلب من هذه المحاكم تقارير عن المبادئ ذات الأهمية التي تعرض لها وتضع لها المحكمة العليا القواعد التي تسير عليها ، بل ولها أن تسحب أي قضية منظورة أمام إحدى المحاكم وأن

(١) أنظر المادتين ١٠٢ و ١٠٤ من دستور ١٩٢٦ السوفييتي .

والمادة ٦١ من دستور بلغاريا الصادر عام ١٩٤٧ .

والمادة ٥٩ من دستور المجر الصادر عام ١٩٥٩ .

والمادة ٩٩ من دستور تشيكوسلوفاكيا الصادر عام ١٩٦٠ .

والمادة ٩٧ من دستور رومانيا الصادر عام ١٩٦٥ .

والمادة ٩٤ من دستور ألمانيا الديمقراطية الصادر عام ١٩٦٨ .

(٢) المادة ٢٣٩ من دستور يوجوسلافيا .

(٣) المادة الثالثة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية . وانظر على سبيل المثال من

دساتير دول أمريكا اللاتينية ، المادة ١٠١ من دستور البرازيل الصادر عام ١٩٤٦ والمادة

١٣ من دستور فيكاداجوا الصادر عام ١٩٤٨ والمادة ١٤٤ من دستور هندوراس الصادر

عام ١٩٣٦ والمادة ١٤٣ من دستور بوليفيا الصادر عام ١٩٤٥ .

(٤) القاضي دارلنج في حكمه في قضية الملك ضد كلارك عام ١٩١٠ حيث أضاف أن

هذه المحكمة العليا تعتبر حامية للعدالة في جميع أنحاء المملكة (موسوعة التاييمز القانونية

مجلد رقم ١٠٢ ص ٦٤٠) .

تتصدى للفصل فيها . وهو اختصاص مقرر للمحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى انجلترا وفى كثير من الدول التى تطبق الشريعة العامة الانجلو سكسونية ويسمونه حق التصدى (١) وكثير من الدول الافريقية قد أخذ أيضا بنظام المحكمة العليا مثل الصومال والسنگال وساحل العاج (٢) .

وقد أدى عدم وجود مثل هذه المحكمة فى نظامنا القضائى الى عدة محاذير خطيرة على استقلال القضاء كما أنها خطيرة على مصلحة المجتمع العليا وعلى حقوق المواطنين والمؤسسات العامة . وفى بعض الحالات وجدت سلطة الدولة انها مضطرة أمام مقتضيات حماية التحول الى الاشتراكية ، الى الاختيار بين أن تقف جامدة أمام أحكام قد تصدر غير متسقة مع مقاصد الثورة الاشتراكية وأهدافها أو أن تضطر الى التدخل بايقافها أو بإنشاء محاكم خاصة أو لجان إدارية ، أو بعدم اجازة الطعن أمام القضاء فى بعض اجراءات السلطة اللازمة لحماية التحول الى الاشتراكية . وكل من هذه الحلول وإن كانت له أحيانا مبرراته ، إلا أن له مخاطره .

لذلك فقد كان اختصاص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية التى تستدعى ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائى ، خطوة هامة نحو قضاء موحد متجانس ، على حد ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون .

ومع ذلك فإن هناك ملاحظات ترد فى هذا الشأن :

١ - أن التفسير يجب أن يكون بناء على طلب وزير العدل . فلا تملك المحكمة العليا من تلقاء نفسها ، كما لا تملك المحاكم الأدنى أن تطلب منها هذا التفسير . وهو ما لا يحقق للمحكمة العليا الاشراف الكامل على سير العدالة فى المحاكم الأخرى .

٢ - أن الإشارة فى النص الى أن القرار الصادر بالتفسير يكون ملزما ، تعنى أن تفسير المحكمة العليا يكون ملزما للكافة . ووفق ما جاء

(١) أحمد كمال أبو المجد ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ - ٢٠١ .

(٢) المادة ٩٤ من دستور الصومال الصادر عام ١٩٦٠ .

والمادة ٨٠ من دستور السنغال الصادر عام ١٩٦٠ .

والمادة ٥٧ من دستور ساحل العاج الصادر عام ١٩٦٠ .

بالمذكرة الايضاحية « فانه لا تكون ثمة حاجة الى الالتجاء الى اصدار تشريعات تفسيرية أو انشاء لجان لهذا الغرض » .

وهو ما يطرح تساؤلا عن وضع اللجان التي عهدت اليها بعض القوانين باصدار تفسيرات تشريعية ملزمة مثل اللجنة المشكلة وفقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة برئاسة وزير العدل وعضوية كل من رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين (الجهاز المركزي للتنظيم والادارة) ووكيل وزارة الخزانة ، لتفسير أحكام هذا القانون نفسيرا تشريعيًا ملزمًا .

ومثل ما ينص عليه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعيين حـد أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها ، من تشكيل لجنة لتفسير أحكام هذا القانون برئاسة وزير الزراعة والاصلاح الزراعي وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي .

كذلك يطرح الاختصاص بالتفسير الذي عهد به قانون المحكمة العليا اليها ، تساؤلا عن أثر ما يمكن أن يقع من تعارض بين تفسير تتولاه المحكمة العليا وتفسير تجريه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، بعد أن أصبحت المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة ، بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ والذي صدر بعد قانون المحكمة العليا ، تنص على أن رأى الجمعية العمومية في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة ، أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، يكون ملزما للجائين .

وهو أخيرا يثير تساؤلا عن قيمة ما ذكرته المذكرة الايضاحية من هدف الوصول الى « قضاء موحد متجانس » مع بقاء محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا باعتبارهما محكمتي قانون ، يختصان بالتفسير ، بمناسبة ما يرفع اليهما من طعون - بينما أن توحيد التطبيق القضائي ، كان يقتضي بطبيعته ادماج محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا في المحكمة العليا ، على النحو المستقر في تجارب الدولة الأخرى (١) . والذي تدل عليه نفس

(١) وهو الرأى الذى دعينا اليه من قبل فى كتابنا العدالة الاشتراكية ، ملحق الأهرام الاقتصادى - مارس ١٩٦٦ ص ٢٦ و ٢٧ .

أشارة المذكورة الايضاحية الى تعدد جهات القضاء كناية من نواحي
القصور في نظامنا القضائي الموروث (١) .

ثالثا - المحكمة العليا كهيئة عليا للتحكيم :

تختص المحكمة العليا أيضا بالفصل في طلبات وقف تنفيذ الأحكام
الصادرة من هيئات التحكيم المشكلة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع
العام ، فاذا أمرت بوقف التنفيذ كان عليها أن تتصدى للفصل في موضوع
النزاع .

فهنا تبدو المحكمة العليا ، كمحكمة موضوع استئنافية تنظر في
أحكام هيئات التحكيم .

فالأصل أن أحكام هيئات التحكيم المشكلة طبقا للقانون ٣٢ لسنة
١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة ، نهائية وناقذة وغير قابلة للطعن فيها
بأي وجه من وجوه الطعن وفق ما تنص عليه المادة ٧٥ من هذا
القانون .

وقد سبق لنا أن علقنا على عدم قابلية أحكام هيئات التحكيم للصع
بأن « بعض المنازعات التي تعرض على التحكيم قد يكون على نحو من
الخطورة لا يتصور معه أن يعهد بالفصل فيه بقرار نهائي الى هيئة التحكيم
التي تضم ممثلين عن أطراف النزاع ، فليس من المقبول أن تكون قرارات
هيئات التحكيم نهائية غير قابلة للطعن بأي طريق ، بل انه كان يجب أن

(١) فقد جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون المحكمة العليا ما نصه :

« وقد من بين نواحي القصور في نظامنا القضائي الموروث ، تعدد جهات القضاء ،
وقد تحقق اصلاح جذري للقضاء حينما ألغيت المحاكم الشرعية والمالية بالقانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ ، وأصبحت دوائر الأحوال الشخصية جزءا من القضاء العادي . ولكن التعدد
في جهات القضاء لا يزال قائما ، بين قضاء عادي وقضاء إداري وقضاء تحكيم . ومع أن
تنوع المحاكم أمر قد تمليه طبيعة الخصومة أو أطرافها . إلا أن هذا التنوع يجب أن يتم
من خلال قضاء موحد متجانس حتى يمكن كفالة استقرار العلاقات القانونية وعدم وقوع
تناقض بين الأحكام . وحتى في نطاق القضاء الواحد ، فإن هذا التجانس غير متحقق
نتيجة أن محاكم القانون في القضاء العادي أو في القضاء الإداري (محكمة النقض والمحكمة
الإدارية العليا) لا تتصدى لارساء التفسير القانوني السليم ، إلا بمتاسبة طعن يطرح
عليها ويستغرق نظره سنوات . تظل خلالها حقوق المجتمع والمواطنين قلقة غير مستقرة .
وتفسيرها به ذلك ليس ملزما قانونيا لا في الدعوى التي صدر فيها الحكم ،

تنظم طريقة الطعن في قراراتها أمام هيئة أعلى • وهو ما تأخذ به قوانين التحكيم في الدول الاشتراكية» (١)

ولهذا فقد كان الرأي يتجه حتى قبل صدور قانون المحكمة العليا الى تعديل نظام التحكيم بما يسمح باتاحة الطعن في قرارات هيئة التحكيم أمام هيئة تحكيم عليا (٢) •

وقد احسن المشرع اذ عهد بهذا الاختصاص الى المحكمة العليا معللا ذلك حسبما جاء بالمذكرة الايضاحية « كما ان عدم قابلية أحكام هيئات التحكيم للطعن فيها أمام جهة قضائية أعلى ، لا يفسح المجال لارساء المبادئ القانونية التي تحكم العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية ، ومع احتمال أن يختلف تطبيق هذه المبادئ من هيئة الى أخرى واحتمال أن يصدر حكم فيها لا يتفق وأهداف الخطة الاقتصادية ، فلا يكون هناك من سبيل قانوني لتصويبه وارساء المبدأ القانوني السليم » •

ويلاحظ على اختصاص المحكمة العليا بنظر الطعون في أحكام هيئات التحكيم ما يأتي :

١ - لا يزال الأصل في أحكام هيئات التحكيم انها نهائية غير قابلة للطعن •

٢ - ان اختصاص المحكمة العليا بالتصدي لنظر الموضوع استثنائيا ، قاصر على حالة ما اذا قبلت طلب وقف التنفيذ •

٣ - أن طلب وقف التنفيذ يقدم من النائب العام بناء على طلب الوزير المختص ، ولا يقدم من الخصوم • كما ان النائب العام مستقل بتقدير ملائمة الطلب الذي يقدم اليه من الوزير المختص بوقف التنفيذ (٣) •

(١) يراجع كتاب المؤلف ، شرح القانون الجديد للمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، مكتبة الأهرام الاقتصادية ، القاهرة ١٩٦٦ - من ص ١١٤ الى ص ١١٥ •
(٢) محضر الاجتماع التاسع للجنة الاصلاح التشريعي بوزارة العدل في ١٦ مارس ١٩٦٩ •

(٣) جاء بمحضر الاجتماع التاسع للجنة الاصلاح التشريعي بوزارة العدل بتاريخ ١٦ مارس ١٩٦٩ ما يأتي : « وقد تساءل السيد النائب العام عما اذا كان طلب وقف التنفيذ بعد ملزما أو أن موضوعه يكون محل دراسة النائب العام وهو صاحب الرأي في اجابته •

وقد استقر الرأي على أن المفهوم أن طلب وقف التنفيذ لا يلتزم النائب العام باجابته وانما يكون خاضعا للتقدير وأن النائب العام صاحب السلطة في اصدار الأمر من عدمه •

٤ - أن طلب وقف التنفيذ قاصر على حالة ما إذا كان تنفيذ الحكم من شأنه الإضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة والاخلال بسير المرافق العامة ، فلا شأن له بحالات البطلان في تشكيل الهيئة أو في الاجراءات .

رابعا - المحكمة العليا كمحكمة تنازع اختصاص :

عهد قانون المحكمة العليا اليها بالفضل في مسائل تنازع الاختصاص المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية طبقا لمواده ١٧ و ١٩ و ٢٠ .

ومن المعروف أن هذا الاختصاص كان معهودا به طبقا لقانون نظام القضاء الى محكمة النقض ، ثم أصبح الاختصاص طبقا لقانون السلطة القضائية لمحكمة تشكل برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محكمة النقض وثلاثة من مستشاري المحكمة الادارية العليا . وهي تختص بحالات التنازع الايجابي أى أن ترفع الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين قضائيتين ولا تتخلى احدهما عن نظرها ، كما تختص بحالة التنازع السلبي أى أن تتخلى كلتا الجهتين عن نظر الدعوى . وكذلك تختص بالفصل في النزاع حول تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتين مختلفتين .

ولا شك في أن ادماج محكمتي النقض والمحكمة الادارية العليا في المحكمة العليا ، ومنح المحكمة العليا سلطة الاشراف على سير العدالة في العدالة في جميع المحاكم كان من شأنه أن يحسم حالات تنازع الاختصاص ، في الوقت المناسب .

ولكن كل ما أدخله قانون المحكمة العليا من تعديل بشأن تنازع الاختصاص هو تعديل الجهة المختصة بالفصل فيه ، فقد أصبحت المحكمة العليا بعد أن كانت محكمة تنازع الاختصاص . ومن المعروف أنه لم ينشر لمحكمة تنازع الاختصاص أى أحكام منذ صدور قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ (١)

(١) ورغم التضارب الشديد في أحكام القضاءين الإداري والقاضي بشأن الاختصاص ينظر منازعات العاملين في القطاع العام ، فإن محكمة تنازع الاختصاص لم تحسم هذا النزاع في الاختصاص (دكتور محمد منصور : الاختصاص بنظر منازعات العاملين في القطاع العام - مجلة المحاماة العدد الأول ، سنة ٤٨ من ٤٨) .

ومهما يكن الأمر فإن قانون المرافعات الجديد قد أورد حكماً من شأنه حسم الفصل في تنازع الاختصاص السلبي . فهو يوجب في المادة ١١٠ على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية . وفي هذه الحالة تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها (١) .

ومع ذلك فإن نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات محل نظر . فالنص على إطلاقه يسمح لمحكمة جزئية بأن تحكم بعدم اختصاصها وأن تحيل الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري مثلاً وهي في درجة محاكم الاستئناف دون أن تلتزم برأي المحكمة الجزئية في تحديد اختصاصها .

ولا شك أنه من المأمول أن يتم تنسيق النص الوارد بشأن تنازع الاختصاص في قانون المحكمة العليا مع نص قانون المرافعات .

كما أن الإصلاح الحقيقي في هذا الشأن لا يمكن أن يتم إلا من خلال منح المحكمة العليا الاختصاصات الحقيقية لمحكمة عليا وهي التي تسمح لها بالإشراف على سير العدالة في سائر المحاكم ، والتدخل ولو من تلقاء نفسها في الوقت المناسب لحسم أي منازعات قد تثور حول الاختصاص أو حول تفسير النصوص القانونية .

ومع ذلك فقد كان إنشاء محكمة عليا ، خطوة هامة نحو تحقيق الإصلاح المنشود وهو القضاء الموحد المتجانس ، الذي تصبح فيه المحكمة العليا جهة حكم وجهة إشراف ، والذي قد ينتهي في تطوره إلى أن تستوعب المحكمة العليا اختصاصات الإشراف التي تتولاها حالياً وزارة العدل .

(١) ومن الأحكام الحديثة التي قضت بعدم الاختصاص وبالإحالة إلى جهة قضاء أخرى ، حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة ١٢ مدني الصادر في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٩ في الطعن ٣٦٨ لسنة ٨٢ ق. وحكمها الصادر في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٩ في الطعن ١٧٩٧ لسنة ٨٥ ق . وكلا الحكمين أحال الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري .

دستورية قانون الشفعة في أول حكم للمحكمة العليا *

١ - منذ صدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذي أنشئت بمقتضاه المحكمة العليا وعهد إليها وفق المادة الرابعة من قانونها باختصاصها بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم - طرحت على المحكمة العليا عدة دعاوى بالطعن في دستورية بعض القوانين ، ومنها هذه الدعوى التي صدر فيها أول حكم من المحكمة العليا بمقتضى اختصاصها كمحكمة دستورية .

٢ - ومن الملاحظ أن المحكمة الاستئنافية التي دفع أمامها بعدم دستورية مواد الشفعة الواردة في القانون المدني كانت قد قضت بوقف سير الخصومة في الدعوى الأصلية ريثما تفصل المحكمة العليا في الدفع - ولم يكن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا قد صدر بعد . وهو القانون الذي أشار في مادته الأولى إلى ما يفهم منه حق المحكمة المثار أمامها الدفع بعدم الدستورية في فحص جدية هذا الدفع . وقد سبق أن لاحظنا قبل ذلك على قانون المحكمة العليا ، أنه لا يجعل للمحكمة التي يبدى أمامها الدفع الحق في أن تقضي فيه بالرفض ولو كان الدفع ظاهر الفساد غير بادي الجدية (مقالنا ، ملاحظات حول المحكمة العليا ، مجلة المحاماة ، السنة ٥٠ ، العدد الأول) .

* مجلة المحاماة لبرابر ١٩٧١ .

وعلى أى حال فقد أتاحت هذه الدعوى للمحكمة العليا أن تبسّط رأيها فى بعض المبادئ الدستورية الهامة .

٣ - فقد أبدى أمام المحكمة دفع من المدعى عليه الأول - وهو صاحب المصلحة فى رفض الدعوى لأنه الشفيح الذى يريد أن يملك العقار المشفوع - مقتضاه عدم جواز الطعن بعدم دستورية التشريعات السابقة على دستور مارس ١٩٦٤ ومنها النصوص المنظمة لحق الشفاعة الواردة فى القانون المدنى . واستند هذا الدفع الى ما تنص عليه المادة ١٦٦ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور .

ونقطة الخلاف فى تفسير نص المادة ١٦٦ من الدستور وأثره على الطعن بعدم دستورية قانون سابق على صدور هذا الدستور ، تكمن فى تفسير التعبير الذى جرت به هذه المادة وهو النفاذ ، وما اذا كان يقصد به تحصين هذه القوانين ضد أى سبيل للطعن .

وأهمية هذا الخلاف ترجع الى أنه لو قيل أن المقصود هو تحصين هذه القوانين ، لكان مؤدى هذا تعطيل الوظيفة الدستورية للمحكمة العليا فى كل ما يتعلق بالقوانين السابقة على دستور مارس ١٩٦٤ .

٤ - وقد يكون من المفيد لتبين قيمة هذا الدفع أن نستعرض النصوص المقابلة التى وردت فى الدساتير السابقة .

ففى دستور سنة ١٩٢٣ كانت المادة ١٦٧ تنص على ما يأتى :

« كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغاؤها وتعديلها فى حدود سلطتها على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى » .

بينما نصت المادة ١٦٨ من هذا الدستور على أن : « تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق

عباس حلمى باشا وتضييق ما له من الحقوق كأن لها صيغة دستورية
ولا يصح اقتراح تنقيحها .

وفى دستور سنة ١٩٣٠ أحكام مماثلة (المادة ٦ و ١٥٥) .

أما دستور سنة ١٩٥٦ فقد تضمن مادتين هامتين تحددان نطاق
سريان القوانين السابقة على صدوره . فوق المادة ١٩٠ من هذا الدستور
فان : « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات
من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها
أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور » .

ولكن وفقا للمادة ١٩١ فان : « جميع القرارات التى صدرت من مجلس
قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التى تتصل بها وصدرت مكمله
أو منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التى أمر المجلس المذكور
بتشكيلها من قرارات وأحكام ، وجميع الاجراءات والأعمال
والتصرفات التى صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات
التي أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها أو
المطالبة بإلغائها أو التعويض عنها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة
كانت » .

وفى دستور سنة ١٩٥٨ نصت المادة ٦٨ على أن : « كل ما قرره
التشريعات المعمول بها فى كل من اقليمى مصر وسورية عند العمل بهذا
الدستور تبقى سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند إصدارها .
ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور » .

وواضح من استعراض النصوص الدستورية المتقدمة ، وخاصة
تلك التى أوردها دستور ١٩٥٦ أن المشرع الدستورى قد قصد كما
قالت المحكمة العليا بحق ، « المغايرة بين تشريعات ثورية صدرت قبل
هذا الدستور وأضفى عليها حصانة تقتضى عدم جواز الطعن فيها ، وبين
غيرها من التشريعات التى اقتصر على تقرير استمرار نفاذها تجنباً لحدوث
فراغ تشريعى يؤدى الى الاضطراب والفوضى دون أن يعنى ذلك تحصين
هذه التشريعات ضد الطعن بعدم الدستورية ، اذ ليس معقولا أن تكون
التشريعات التى صدرت قبل صدور الدستور وعلى الخصوص التشريعات
الصادرة قبل قيام الثورة فى ظل نظم سياسية واجتماعية واقتصادية
مغايرة فى أسسها وأصولها ومبادئها للنظم التى استحدثها الدستور -

بمنأى عن الرقابة التى تخضع لها التشريعات التى تصدر فى ظل الدستور وفى ظل نظمه وأصوله المستحدثة مع أن رقابة دستوريته أولى وأوجب، .

٥ - ورغم ما قضت به المحكمة العليا من رفض هذا الدفع، فإن الخلاف فى التفسير قد يتجدد مستقبلا بشأن التشريعات « الثورية » التى صدرت قبل دستور ١٩٥٦ والتى قالت عنها المحكمة العليا أنها تتمتع بحصانة ضد الطعن فيها بعدم الدستورية .

وفى رأى أن هذه الحصانة ليست أبدية فى جميع الحالات ، بل أنها قد تكون محدودة بقيام دستور ١٩٥٦ ، أما وقد صدر دستور مارس ١٩٦٤ وقد يصدر بعد ذلك دستور أكثر تقدما وأكثر اتفاقا مع تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، فإنه يجب أن تجرى مطابقة هذه القوانين السابقة التى صدرت قبل دستور ١٩٥٦ على أحكام دستور ١٩٦٤ وأى دستور لاحق .

وظاهر أن نص المادة ١٩١ من دستور ١٩٥٦ كان يشير الى اجراءات ذات صبغة تشريعية مثل بعض قرارات مجلس قيادة الثورة والقوانين والقرارات التى صدرت مكملة أو منفذة لها ، كما كان يشير الى أحكام أصدرتها جهات قضائية شكلها مجلس قيادة الثورة ، وإلى قرارات ذات صبغة ادارية تعتبر من أعمال السيادة لأنه قصد بها حماية الثورة ونظام الحكم .

ولا شك أن ما صدر من أحكام أو ما جرى من تصرفات أصبح نهائيا لا يجوز الطعن فيه ولا طلب التعويض عنه ، وأنه يتمتع بحصانة مطلقة دون أن يعتبر ذلك قيذا على المشرع مستقبلا بطبيعة الحال .

أما عن الاجراءات ذات الصبغة التشريعية التى صدرت قبل دستور ١٩٥٦ ، فلا شك أنها تمتعت بهذه الحصانة ولكن بعضها يصبح محل نظر إذا تغيرت المبادئ الدستورية واتضح أن بعض هذه القوانين أصبح منافيا لهذه المبادئ . فقد صدرت هذه القوانين والاجراءات السابقة على دستور ١٩٥٦ فى ظل ثورة وطنية ، بينما صدر دستور ١٩٦٤ فى ظل ثورة اجتماعية أعلنتها قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وسجلها الميثاق بعدها .

وبطبيعة الحال يبدو الرأى الذى تقدمت به هيئة مفوضى الدولة محل نظر ، حينما رأى فى هذه الدعوى « أن اختصاص المحكمة العليا بنظر دستورية القوانين وان كان اختصاصا شاملا للتشريعات كافة الا أنه

يخرج منها الفصل في دستورية التشريعات الثورية نزولا على مبدأ حماية الثورة في ظل سيادة القانون أو حماية الثورة ومبادئ المجتمع في اطمئنان من الشرعية كما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة وذلك باعتباره قيما على اختصاص المحكمة بموجب قانون انشائها .

فليس في قانون المحكمة العليا أى تقييد من هذا النوع لاختصاصها بالفصل في دستورية القوانين ، بل ان كل ما ورد في المذكرة الإيضاحية بشأن اختصاص الدستورية هو الإشارة الى انفرادها دون غيرها من المحاكم بالفصل في دستورية القوانين وذلك في حالة ما اذا دفع بعدم دستورية القانون أمام إحدى المحاكم حتى لا يترك البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه .

أما العبارة التي وردت بشأن ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون ، فانها كانت عبارة عامة وردت في مقدمة المذكرة الإيضاحية بشأن فكرة المحكمة العليا ذاتها بجميع اختصاصاتها - كما أن هذه العبارة خصوصا لو روجعت بأكملها ، لكان تفسيرها المنطقي مناقضا لما ذهب اليه تقرير هيئة المفوضين الذي قدم في هذه الدعوى ، فالعبارة تقول بالنص « ولما كان من المبادئ التي أعلنتها بيان ٣٠ مارس ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون ، فان تحقيق هذا المبدأ يقضى تمكين القضاء من المشاركة في حمل أمانة حماية الثورة ومبادئ المجتمع في اطار من الشرعية باعتبار الميزان الذي يحقق العدل ويعطى لكل ذي حق حقه ويرد أي اعتداء على الحقوق والحريات » .

واعتقد أن التفسير الواضح لهذه العبارة يعنى أن رقابة دستورية القوانين ، تسرى على جميع القوانين . فحماية الثورة في ظل سيادة القانون ، تعنى أن حماية الثورة تكون من خلال اجراءات قانونية ، وهذه الاجراءات يجب أن تكون متفقة مع الدستور الذي هو دستور الثورة . والقضاء يشترك برقابته للدستورية في حماية الثورة ، اذا جاء قانون مخالفا لمبادئها التي أعلنتها في الدستور .

ولو فرضنا جدلا أن قانونا صدر بالغاء تحديد الخد الأقصى للملكية الزراعية ، أو أن قانونا صدر وأجاز للأفراد أن ينشئوا مصارف أو شركات تأمين ، هل يمكن أن يقال أنه قانون ثوري . لا تجوز مراقبته دستوريا أم أن الصحيح أن هذا القانون قد يعد مخالفا لمبادئ الدستور والميثاق ؟

٦ - أما المبدأ الآخر الذى فصلت فيه المحكمة العليا بعد ذلك ، فهو يتعلق بالمواد الخاصة بقانون الشفعة ومدى اتفاقها مع أحكام الدستور . ونلاحظ بادىء الأمر أن ما طرح على المحكمة لم يكن طعنا فى جميع مواد قانون الشفعة ، بل كان طعنا بعدم دستورية الحالة الثانية من الفقرة هـ من المادة ٩٣٦ من القانون المدنى وهى التى تنص على ثبوت الحق فى الشفعة للجار المالك فى حالة ما اذا كانت العقارات من المباني أو من الأراضى المعدة للبناء سواء كانت فى المدن أم فى القرى وحالة حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة وحالة ما اذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المبيعة من جهتين وتساوى من القيمة نصف ثمن الأرض المبيعة على الأقل .

كما نلاحظ أن طلب الشفعة كان أساسه أن الأرض المبيعة وهى أرض زراعية تجاور أرض الشفيع وأن لأرضه حق ارتفاق بالصرف وحق ارتفاق بالمرور عليها كما أن للأرض المبيعة حق ارتفاق بالرى على أرضه . ومع ذلك فإن حكم المحكمة العليا قد تعرض لنظام الشفعة برمته فأشار الى معيار لتقدير الدستورية فى مجال تنظيم الحقوق وهو أن الأصل فى سلطة التشريع فى موضوع تنظيم الحقوق أن تكون سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بقيود محددة ، ورتب على ذلك أنه لما كان الدستور لم يعرض لأسباب كسب الملكية ومنها حق الشفعة ولم يقيد سلطة المشرع فى تحديدها وتنظيمها اكتفاء بتعيين حد أقصى للملكية الزراعية يحول دون قيام الاقطاع فإن سلطته فى هذا الصدد تكون سلطة تقديرية فى نطاق الحد الأقصى المشار اليه ، وأن ترجيح الأخذ بنظام الشفعة أو عدم الأخذ به مما يدخل فى سلطة المشرع الدستورية التى لم يقيد الدستور فى هذا الصدد .

٧ - والواقع أن هناك ثلاث فروض فى هذا الشأن :

(١) فقد يقيد الدستور سلطة المشرع صراحة . فيلزمه بأحكام معينة أو ينهيه عنها أو ينظمها على نحو محدد ، وهو بذلك يضع قيودا على سلطة المشرع يتعين عليه مراعاتها . وهى حالات لا شك فى أن المشرع لو خرج فيها عما قيده به الدستور ، لكان القانون الذى يصدره مخالفا للدستور . مثال ذلك حين ينص الدستور فى المادة ٢٠ على أنه لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها — فإن صدور قانون يقرر أثرا رجعيا لنص

تجريم يعد مخالفا للدستور ، لأنه في هذه الحالة كان الدستور قد قيد سلطة المشرع في ذلك .

(٢) كما أن الدستور قد يخول المشرع صراحة سلطة تقديرية لتنظيم مبدأ قرره ، مثل النص في المادة ٣٣ على أن للمنازل حرمة ثم يضيف فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، فكأنه ينص صراحة على سلطة المشرع التقديرية في تنظيم هذا الحق .

(٣) أما الحالة الثالثة فهي التي لا ينص فيها الدستور صراحة على تقييد سلطة المشرع ، كما لا ينص فيها صراحة على تخويله سلطة تقديرية في التنظيم ، ومع ذلك فإن أعمال المبدأ الذي رسمه الدستور يقتضي تدخل المشرع وفق الملاءمة السياسية التي يتبينها .

فحينما ينص الدستور مثلا في المادة التاسعة على أن الأسس الاقتصادية للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر أي شكل من أشكال الاستغلال . فإنه لا يحدد من سلطة المشرع في وضع معيار للاستغلال ، كما أنه لا ينص صراحة على تخويله سلطة تقديرية في ذلك . ويكون المرجع مع ذلك للمشرع في تحديده معيار الاستغلال .

٨ - وليس هناك تعبير متطور في مفهومه مثل تعبير الاستغلال ، فقد كان سانت توماس الأكويني في القرن الثالث عشر يعتبر اقتضاء فائسدة على القروض نوعا من الاستغلال يتعين تحريره ، ولكن الثورة الصناعية وزيادة حجم التجارة في أوروبا ، أصبحت تتطلب أن يشارك المقرض في أرباح التجارة أو الصناعة .

وتعبر الاستغلال له مفهومه الخاص في الفكر الماركسي يرتبط بنظرية فائض القيمة . فحصول المالك الرأسمالي على فائض القيمة الناتج من جهد العمال وحرمانهم منه هو الاستغلال الذي يعنيه . ومن هنا وفق هذه النظرية فإن الدخل الذي يكون مصدره العمل وحده هو الذي تنتفي عنه صفة الاستغلال (الماركسية) ، دكتور جلال أمين ، طبعة ١٩٧٠ في الفصل الثالث المعنون نظرية القيمة والاستغلال) . كما أنه يمكن قياس درجة الاستغلال بمعرفة معدل فائض القيمة وهو النسبة بين مبلغ فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي أي الربح وبين المبلغ الذي يدفعه للعمال في مقابل قوة

عملهم أي الأجور (الدكتور احمد جامع ، المذاهب الاشتراكية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧١) .

على أن الميثاق لم يأخذ بهذا المعيار للاستغلال كقاعدة عامة ، بل لجأ الى التجربة والتدرج وفق تطور الظروف الاجتماعية . فهو يرى مثلاً في مجال الملكية العقارية التفرقة بين نوعين من الملكية الخاصة ، ملكية مستغلة أي تفتح الباب للاستغلال ، و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤديه في خدمة أصحابها .

وتطبيقاً لذلك في مجال ملكية الأرض الزراعية فقد أشار الى أن قوانين الإصلاح الزراعي قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها (ووفق قرار المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي تحددت بعد ذلك ملكية الفرد بخمسين فداناً على ألا تتجاوز ملكية الأسرة مائة فدان . وقد صدر بذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩) .

وتطبيقاً لذلك في مجال ملكية الأرض الزراعية فقد أشار الى أن قوانين الضرائب التصاعدية وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها تكفلت بوضع الملكية العقارية في مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال .

وهو بذلك يعني قبوله نوعاً من الملكية الخاصة يصفها بأنها غير مستغلة رغم أن شروط فائض القيمة قد تتحقق فيها ، إذ قد تسمح للمالك باستخدام اجراء . فصورة الملكية التي يتصور فيها انتفاء الاستغلال وفق الفكر الاشتراكي الماركسي ، هي الملكية التي يعتمد فيها المالك على عمله وحده وعمل أسرته دون استغلال جهد الآخرين .

وواضح من ذلك أن المشرع هو الذي يحدد معيار الاستغلال في القوانين التي يصدرها وفق مقتضيات التجربة وتدرج نمو العلاقات في المجتمع الى علاقات اشتراكية . ولكن هذا التحديد لمعيار الاستغلال في القوانين التي يصدرها يجب أن تكون متفقاً مع الحدود التي رسمها الميثاق والتي وصفها « بأنها خطوطاً واضحة المعالم وحدوداً أملاها الواقع الوطني وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكانياته وأهدافه » (الباب السادس في حتمية الحل الاشتراكي) .

وعلى هذا فإن ما انتهى إليه حكم المحكمة العليا من أن حق الشفعية لا يزال قائما كسبب مشروع لكسب الملكية في الحدود المقررة قانونا ، يبدو متفقا مع معالجة الميثاق لموضوع تحديد « الاستغلال » وفق الظروف المتطورة .

٩ — وإذا كان الميثاق يشير أيضا إلى أن الطريق الاشتراكي بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي سلميا وبما يتيح من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات ، يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص، وهو ما نحت عليه بعد ذلك المادة الثامنة من الدستور من أن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المصريين — فإن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص مرده إلى المشرع ، يضع له ضوابطه في التطبيقات المختلفة .

وقد كانت المحكمة العليا على حق حينما قالت أن المساواة التي يوجبها أعمال مبدأ تكافؤ الفرص تتحقق بتوافر شرطي العموم والتجريد في التشريعات المنظمة للحقوق ولكنها ليست مساواة حسابية ، ذلك لأن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون . وأن حق الشفعية ، منوط استعماله بتوافر أسباب حددها المشرع على سبيل الحصر تنظيما لموضوع كسب الملكية عن طريق الشفعية بحيث إذا توافر سبب من أسبابها في فرد من الأفراد أصبح في مركز قانوني يخوله رخصة الشفعية في العقار .

١٠ — على أن المحكمة العليا لم تتعرض في حكمها لما أثاره الطعن من أن رقابة الدستورية ليست مطابقة نصوص القانون لأحكام الدستور فحسب ، بل أنها مطابقتها أيضا لمبادئ الميثاق . ويبدو أن المحكمة العليا لم تجد حاجة إلى التعرض لهذا البحث ، لأن الفصل في الدعوى لم يكن يقتضيه ، إذ أن مبادئ الميثاق التي استند إليها الطعن تسائدها نصوص دستورية .

وقد يبدو من المفيد أن نشير إلى بعض الآراء في هذا الموضوع . فالصحيح أن المبادئ التي أوردها الميثاق هي مخاطبة للمشرع، أي أنه يتعين صدور قانون يرسم الإطار لتطبيق هذه المبادئ حتى يلتزم به الأفراد — ولكن هل يكون لمبدأ أورده الميثاق قوته بالنسبة لرقابة دستورية القوانين ، بحيث أنه إذا تسببت المحكمة العليا أن نصا في القانون يخالف

هذا المبدأ كان عليها أن تقضى بعدم دستوريته ؟ أن وضع الميثاق بين القواعد القانونية من المسائل التي لا يزال توضيحها في حاجة إلى جهود الفقه (ومع ذلك ألغى على سبيل المثال مقال المستشار أحمد فهمي مصطفى وضع الميثاق بين القواعد القانونية في مجلة مصر المعاصرة ، السنة ٥٩ ، عدد ٣٣٤ أكتوبر ١٩٦٨) . حقيقة أن الميثاق في أحكامه يعلو أحكام الدستور مرتبة ، ويؤيد ذلك إعلانه باسم الشعب ممثلاً في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وما جاء بمقدمة تقرير لجنة الميثاق من أن المبادئ والأسس والحقوق والواجبات التي وردت في الميثاق وقد صدرت عن الإرادة الشعبية في إجماع يمتد من القاعدة إلى القيادة لها صفة الالتزام بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة خياله ، وأنه وهو يرسى المبادئ التي يقوم عليها المجتمع يعتبر أساساً لوضع الدستور ولوضع القوانين فهو بذلك ينزل من الدستور منزلة الأبوة .

وقد صدر بعد ذلك دستور مارس ١٩٦٤ فأشار في ديباجة إلى أنه جاء تأكيداً للميثاق . حينما أعلن برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذي طرح في استفتاء عام أشار في نصه عن مهام المحكمة الدستورية العليا إلى حقها في تقرير دستورية القوانين «وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور» وإن كان هذا النص قد ورد تحت عنوان الخطوط الأساسية لدستور جديد - إلا أن المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة العليا قد أحالت على بيان ٣٠ مارس عند إرسائها الأسباب التي دعت إلى إنشاء هذه المحكمة . وعلى أي حال فإن القدر المتيقن أن تفسير نصوص الدستور يجب أن يجري في ضوء المبادئ التي رسمها الميثاق .

١١ - بقي أن أشير إلى نقطة هامة تتصل بمدى الملائمة التقديرية للمشرع في تنظيمه للحقوق : فقد رأت المحكمة العليا ، كما أسلفنا ، أن الأصل في سلطة التشريع في موضوع تنظيم الحقوق أن تكون سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور . وإن ترجيح نظام الشفعة عند قيام أسبابها ومنها الجوار ، على مبدأ حرية التصرف مما يدخل في حدود سلطة المشرع التقديرية .

والذي يبدو من تقدير نظام الشفعة ، أنه نظام استثنائي استقر مع ذلك في التقاليد القانونية للبلاد وقتنه المشرع المصري استلهاها من أحكام المذهب الحنفي ، حينما صدرت المجموعتان المدنيتان مختلطة

وأهلية ، ولما تبين قصور هذا التنظيم صدر قانون خاص بالشفعة في عامي ١٦٠٠ و ١٩٠١ حتى أعيدت مراجعة هذا النظام في القانون المدني الحالي ، الذي ضيق من نطاقه فاعتبر الشفعة رخصة وليست حقا وتوسع في مسقطاتها كما توسع في موانعها وتشدد في إجراءاتها .

ومن المعروف أن الأئمة الفقهاء لم يتفقوا على ثبوت الشفعة إلا للشريك في الملك واختلفوا فيما عدا ذلك . فقد ذهب الشافعي وأحمد ومالك - على خلاف أبي حنيفة - إلى أن لا شفعة للجار (الأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى في مقاله الشفعة ومراتبهم في الشريعة الإسلامية وفقى القانونين الأهلي والمختلط ، مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية ، ١٩٣٢ ، ص ٥٦٩ - والأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية الفقه في الشريعة الإسلامية ، ص ١٤٧) . بل إن من بينهم من رأى أن أحكام الشفعة جارية على غير ما تقتضيه القواعد الفقهية ، حتى أن أبو بكر الأصم قد أنكرها (الأستاذ أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ١٤٦) .

وفي خصوصية ثبوت الشفعة للجار ، فقد كان موضع نقد عند إعداد مشروع القانون المدني الحالي حتى أن هذا المشروع قد خلا عند عرضه على مجلس النواب من تقرير الشفعة للجار (الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء التاسع ص ٤٧٥) .

وقد كان تقرير الشفعة للجار موضع مناقشات مستفيضة في مجلس النواب بين مؤيد لإلغائها ومجند لتأييدها . وبدأت خلال المناقشات حجة « حرية التعاقد » وحجة « منع الضرر » وحجة « التمكين من استواء الأراضي وحسن تقسيمها » تأييدا للإبقاء على ثبوت الشفعة للجار (راجع تفصيلات المناقشات في مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ، الجزء السادس ، ص ٣٧٣ - ٣٨٣) .

ولو رجعنا إلى الحجج التي كانت تساق عادة لتأييد إثبات حق الشفعة للجار ، لتبين أن هذه الحجج لم تعد سائغة في مجتمع القرن العشرين . فقد قيل أنه دفع الضرر الذي ينشأ عن سوء المجاورة بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث « اعلاء الجدران وإيقاد النار ووضع ضوء النهار وأثارة الغبار وإيقاف الدواب والصغار » (الأستاذ الدكتور كامل مرسى - الشفعة في القانون الأهلي والمختلط ، سنة ١٩٢٣ ، ص ١٥) .

وواضح أن مثل هذه الحجة لم تعد مستساغة بعد أن صدرت قوانين تنظيم العمران وأصبح البناء نفسه محكوما بقوانين تنظمه ، مثل قوانين التقسيم والتحسين والبرك واشغال الطرق وتوجيه أعمال الهدم والبناء وتنظيم المباني وتسوية الاراضي الفضاء .. وتراخيص المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة وغيرها ، كما أصبح الانتفاع بالأراضي الزراعية محكوما بقانون الزراعة وتنظيم الدورات الزراعية وقوانين الري والصرف والمصارف الحقلية .

كما قيل من بين الحجج المؤيدة لحق الجار في الشفعة ، منع تجزئة العقارات الى قطع صغيرة يبيعها لغير الجار الذي يمكنه أن يضيف الى ملكه فيمنع تجزئتها . وواضح أيضا أن مثل هذه الحجة قد فقدت قيمتها بعد صدور قوانين تقسيم الأراضي المعدة للبناء كما فقدت قيمتها بالنسبة للأراضي الزراعية بعد صدور قوانين الاصلاح الزراعي والعمل على توزيع الأراضي على صغار الفلاحين وأن المرجع في عدم التجزئة ، حينما يكون عدم التجزئة مطلوبا ، لقانون عام ينظمه وفق مبدأ تجميع الاستغلال الزراعي في تعاونيات ، دون حاجة الى تكتيل الملكية .

على أنه من ناحية أخرى ، فإن الحجة التي كانت تساق فيما مضى تأييدا للرأي المخالف القائل بعدم اثبات الشفعة للجار أو لانكار الشفعة أصلا وهي حرية التعاقد ، ليست حجة سديدة في مجتمع تتطور العلاقات الاجتماعية فيه لتصبح علاقات اشتراكية عمادها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بما يفرضه ذلك من قيود على مبدأ حرية التعاقد .

الحوار الذي يدور اذن بشأن الشفعة قد ينتهي بنا الى وجوب إعادة النظر في نظام الشفعة . وهو رأي انتهى اليه بعض فقهاءنا (الأستاذ الدكتور عبد المنعم الصده ، الملكية في قوانين البلاد العربية ، الجزء الثالث ، ١٩٦٣ ، ص ٧٩ - والأستاذ المستشار عبد الحليم الجندي في تطوير التشريعات وفقا للميثاق والدستور ص ١٢٧) كما أنه رأى انتهى اليه التشريع السوري الذي تميز بين التشريعات المدنية والعزبية بعدم الأخذ بنظام الشفعة كلية رغم أنه أخذ عن التقنينين المدني المصري فيما عدا ذلك ، كما انتهى اليه التشريع التونسي الذي أنكر حق الشفعة على الجار المالك وقيده في الحالات الأخرى بقييدا شديدا (مجلة الحقوق العينية الصادرة عام ١٩٦٩) ومثله التشريع المغربي (القانون العقاري الصادر في يونيو ١٩١٥) .

ولكن مثل هذا الحوار هو من النوع الذى يجرى بشأن أى تشريع للمطالبه بتعديله ، او الغائه ، ونحنه ليس سببا فى حد ذاته للطعن بعدم دستوريه هذا التشريع .

فمن التجوز أن يقال عن نظام الشفعة أنه يناقض المبادئ الأساسية التى أرساها الميثاق أو الدستور ومنها تحريم الاستغلال وتحقيق تكافؤ الفرص . فهو نظام تدور المصالح فيه بين مـلاك . البائع مالك يريد أن يتخلص من ملكه ، ومالك العقار المشفوع به مالك أيضا يريد أن يضم هذا الجوار الى ملكه ، والمشتري يريد أن يملك عقارا . وسواء بقى نظام الشفعة أم ألغى ، فهو نظام يرتبط بنظام الملكية الذى لا يزال يحتل مكانا ظاهرا فى علاقات المجتمع حتى الآن .

ان هذا يوجب أن يسترعى النظر الى وجوب التفرقة بين القوانين التى قد تتطلب مصلحة المجتمع تعديلها أو الغاؤها دون أن يعتبر بقاؤها حتى يتم تعديلها أو الغاؤها منافيا لمبادئ الميثاق أو الدستور وبين القوانين التى تصبح مع تطور علاقات المجتمع مناهضة لمبادئ أساسية فى الميثاق أو الدستور ، فهذه وحدها هى التى تحتاج الى رقابة الدستورية .

عدم دستورية منع التقاضى فى حالات فصل الموظفين*

يطرح حكم المحكمة العليا بعدم دستورية النص على اعتبار فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى من أعمال السيادة ، عدة أسئلة هامة :

● فهل يعنى هذا الحكم أن أولئك الذين فصلوا أو أحيّلوا الى المعاش قبل صدوره قد استردوا حقهم فى الطعن أمام القضاء فى قرارات الفصل أو الاحالة الى المعاش ؟ وهل يكون ذلك بطلب الالغاء أو بطلب التعويض ؟ وهل يكون لهم المطالبة بالغاء القرار مع أن قانون مجلس الدولة يحدد مدة ستين يوما لطلب الغاء القرارات الادارية والا سقط الحق فيه . وهل تبدأ مدة جديدة بعد صدور هذا الحكم ؟ وما هو مبدأ سريانها ؟

● وهل يستفيد من هذا الحكم الذين مازالت طعونهم منظورة أمام القضاء الادارى وحدهم ؟ أم يستفيد منه أيضا من طعنوا فى الميعاد ثم حكمت محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها استنادا الى النص الذى كان يعتبر هذا الفصل من أعمال السيادة ؟ وهل يستفيد منه من تظلموا الى اللجنة الادارية للتظلمات وقضى برفض تظلمهم ؟ وهل يستفيد منه من لم يطعن أصلا ولم يتظلم ؟

● وأخيرا ، هل يعنى هذا الحكم أنه لم يعد فى وسع الحكومة مستقبلا ، أن تقرر احالة أى موظف الى المعاش الا بعد محاسبة تأديبية ؟

* جريدة الاهرام فى ١٨ نوفمبر ١٩٧١ .

وقبل أن نجيب على هذه الأسئلة الهامة يحسن أن نفهم بوضوح المبادئ التي أرساها هذا الحكم :

مبادئ ثلاثة

● المبدأ الأول :

إن المحكمة العليا قد ردت نظرية أعمال السيادة إلى نطاقها الصحيح، فحينما قررت أن قرارات فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي قرارات إدارية ، وليست من أعمال السيادة ، وأنه لا عبرة بالوصف الذي يخلعه المشرع على تصرفات الحكومة وأعمالها متى كانت بطبيعتها تنافي مع الوصف الصحيح لطبيعة العمل ذاته ، وتنطوي على إهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور ، ومنها حق التقاضي .

ومعروف أنه قبل عام ١٩٦٣ كان قانون مجلس الدولة يقتصر على النص على أن أعمال السيادة تخرج عن ولاية القضاء ، ونظرية أعمال السيادة نظرية مستقرة في الفقه العالمي وبمقتضاها فإن هناك أعمالاً تصدر عن الدولة بصفتها سلطة حكم لا سلطة إدارة ، مثل الأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بالهيئة التشريعية ، أو المتعلقة بالعلاقات السياسية الخارجية أو المتعلقة بشئون الحرب ، وهذه تعتبر من أعمال السيادة التي تخرج عن ولاية القضاء .

ولكن الحكومة عدلت في عام ١٩٦٣ قانون مجلس الدولة مضيفاً نصاً يقرر اعتبار القرارات التي تصدر بإحالة الموظفين إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ، وبذلك أخرجتها عن ولاية القضاء وكأنها أرادت بذلك أن تضيف عليها حصانة تحصنها من الطعن فيها بطلب الغائها أو التعويض عنها ، وكان مقتضى هذا أن الحكومة تملك أن تحيل الموظف إلى المعاش أو أن تفصله بغير تأديب انحرافاً في استعمال السلطة دون أن يملك الموظف المغلوب على أمره مراجعتها أمام القضاء لما لحقه من ضرر ولما لحق المصلحة العامة من تجاوز لمقتضياتها .

وقد كانت النتيجة الطبيعية لاعتبار الفصل بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ، أن استسهلت بعض الوزارات الالتجاء إلى هذا الطريق

بدلاً من اتباع اجراءات التأديب وأصبح الفصل يمكن أن يتم نتيجة وشاية مفرضة وأصبح هذا الطريق رخصة للإدارة للتحلل من حكم القانون .

(مقالنا في اهرام ١٣ فبراير ١٩٦٨)

ولم تر المحكمة الادارية العليا وقتئذ في وصف قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي بأنها من أعمال السيادة ، افتياتاً على حق التقاضي ، وكانت حجتها أن القانون هو الذي حدد اختصاص مجلس الدولة وهو الذي يعدله بالزيادة أو النقصان ، وإن هناك farkاً بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع والتضييق فيها (أحكام المحكمة الادارية العليا في ٤ يناير ١٩٦٢ و ٨ فبراير ١٩٦٤ و ١٦ ديسمبر ١٩٦٤) ، وبعدها استقرت على ذلك ورغم أن بعض أحكام محكمة القضاء الاداري كان لها رأى آخر .

ويقضى الانصاف أن نسجل أيضاً لبعض المحاكم الادارية ، خاصة بعد اعلان بيان ٣٠ مارس ، انها رأت في هذا القانون منافاة للمبادئ الدستورية العامة وللمبادئ ٣٠ مارس وقضت باختصاصها وهي تعلم أن أحكامها ستخضع للإلغاء حتماً من المحكمة الادارية العليا التي كانت قد استقرت على الحكم بدستورية هذا القانون . (على سبيل المثال حكم المحكمة الادارية لوزارة الخزانة الصادر في أول يوليو ١٩٦٨) .

● المبدأ الثاني :

ان المحكمة العليا قد رأت أن اللجنة التي شكلت في عام ١٩٦٦ برئاسة وزير العدل وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة لنظر تظلمات الموظفين من الفصل بغير الطريق التأديبي ليست جهة قضائية ، وقراراتها لا تبدو أن تكون توصيات ترفع الى رئيس الجمهورية . ومن ثم فإن التظلم أمام هذه اللجنة ليس بديلاً لحق الموظفين في الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

● المبدأ الثالث :

ان المحكمة العليا قد قضت في مسألة هامة هي ما ينص عليه الدستور من أن كل مقررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدوره يعتبر صحيحاً ونافذاً ، فأكدت ان هذا النص لا يعنى اضافة حصانة على القوانين التي سبقت صدور الدستور وتحصينها ضد الطعن بعدم الدستورية ، بل انه

لا يعنى سوى مجرد استمرار نفاذها دون تطهيرها مما قد يشوبها من عيوب شأنها شأن التشريعات التي تصدر في ظل الدستور الدائم ، اذ ليس معقول ان تدون هذه التشريعات بمناى عن الرقابة التي تخضع لها التشريعات التي تصدر في ظل الدستور الجديد مع أن رقابة دستورية القوانين السابقة أولى وأوجب وهو تأكيد لما سبق أن قررته في أول حكم أصدرته بدستورية قانون الشفعة .

ويلاحظ في ذلك أن النص في دستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٧١ الحالي يغير ما كان ينص عليه دستور ١٩٥٦ ، فذلك الدستور قد أضفى حصانة دستورية على التدابير التي اتخذتها حكومة الثورة ومنها التدابير التي عرفت بإجراءات تطهير الإدارة الحكومية استنادا إلى نظرية الظروف الاستثنائية للثورة والتي اقتضت إحالة بعض الموظفين إلى المعاش ممن رأوا أنهم غير متلائمين مع النظام الجديد أو الذين لا تؤهلهم قدراتهم أو فكرهم أو اتجاهاتهم لمسايرة هذا النظام الجديد . وقد أقرت المحكمة العليا هذا الاتجاه بالنسبة لعدم جواز الطعن في قرارات الفصل التي أصدرها مجلس قيادة الثورة قبل صدور دستور ١٩٥٦ .

(حكم في ٢٩ يونيو ١٩٥٧) .

وملاحظات اربع

وبعد عرض هذه المبادئ التي ارستها المحكمة العليا ، تبقى بعض ملاحظات يجب أن ننبه إليها :

● الملحوظة الأولى :

ان المحكمة العليا لم تقض بعدم دستورية الفصل بغير الطريق التأديبي ، مثلما توهمت ذلك معظم الصحف التي نشرت الحكم فيما وضعت من عناوين للنشر . بل ان المحكمة قد قضت بعدم دستورية النص على اعتبار قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ، لأن اعتبار هذه القرارات من أعمال السيادة يحصنها ضد الطعن فيها أمام القضاء ويعد ذلك اعتداء على حق التقاضي الذي كفله الدستور .

فقبل صدور قانون ١٩٦٢ الذى اعتبر قرارات الفصل بغير الطريق التأديبى من أعمال السيادة ، كان من حق الحكومة أن تلجأ الى الاحالة الى المعاش أو الفصل بغير الطريق التأديبى ولكن قرارها كان يخضع لرقابة القضاء فيجوز الغاؤه أو التعويض عنه اذا انحرف عن تحقيق الصالح العام أو شابه التعسف فى استعمال السلطة .

● الملحوظة الثانية :

ان المحكمة العليا قد رأت ان اعتبار قرارات الفصل بغير الطريق التأديبى من أعمال السيادة ، يخالف أحكام الدستور الجديد الصادر عام ١٩٧٦ كما يخالف أحكام الدساتير السابقة . أى انه حتى فى ظل دستور مارس ١٩٦٤ كان هذا القانون يخالف المبادئ التى تضمنها هذا الدستور ومنها كماله حق التقاضى والمساواة بين المواطنين .

ومع ذلك فيجب أن نلاحظ ان الدستور الجديد قد تميز بتحديد هذه الحقوق تحديداً أوفى فهو يفرد باباً لسيادة القانون ينص فيه على أن لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى ، وهو يحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ثم أنه ينص فى باب السلطة القضائية على أن المحاكم هى التى تتولاها وأن القانون هو الذى يحدد الهيئات القضائية واختصاصاتها .

● الملحوظة الثالثة :

اننا يجب أن نميز بين محاكم ثلاث قد تختلط أسماؤها لتقاربها : المحكمة العليا وهى المحكمة التى تختص بالفصل فى دستورية القوانين ، والتى سيحل محلها طبقاً للدستور الجديد المحكمة الدستورية العليا ولم يصدر بعد القانون الخاص بها ، بل نص الدستور على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة فى قانونها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا . وهى أيضاً غير المحكمة الادارية العليا ، وهى المحكمة التى يطعن أمامها فى أحكام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة .

● الملحوظة الرابعة :

ان حكم المحكمة العليا بعدم دستورية النص على اعتبار قرار الفصل بغير الطريق التأديبى من أعمال السيادة ، ينشر فى الجريدة الرسمية وفق

ما ينص عليه القانون الخاص بإجراءات هذه المحكمة ويكون ملزما لجميع جهات القضاء ومن ثم فقد زالت هذه العتبة القانونية التي كانت تحسول دون الموظفين وحقوقهم في الطعن في القرارات التي تصدر بفصلهم أو إحالتهم الى المعاش بغير الطريق التأديبي .

سؤالان

وبعد هذه الملاحظات ، نعود الى الأسئلة التي طرحناها في صدر هذا المقال ، ونجملها في سؤالين رئيسيين :

● السؤال الأول :

هل يؤدي هذا الحكم الى أن أولئك الذين فصلوا أو أحيلوا الى المعاش قبل صدوره يستردون حقوقهم في الطعن أمام القضاء في قرارات الفصل أو الإحالة الى المعاش ! وهل يكون ذلك بطلب الالغاء أو بطلب التعويض !

واعتقد اننا يجب أن نفرق بين الفروض الآتية :

● فرض تم فيه الفصل منذ مدة تقل عن ستين يوما . ففي هذه الحالة يجوز للموظف أن يطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري قبل انتهاء مدة ستين يوما على نشر قرار الفصل ، وبالمثل اذا كان الموظف قد طعن فعلا في القرار ولا يزال طعنه منظورا . وهذه الحالة لا صعوبة فيها ، فلا شك أن محكمة القضاء الإداري ستنظر في الطعن المقدم منه .

● فرض مضى فيه على صدور قرار الفصل أكثر من ستين يوما ، وقضى في الطعن بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري استنادا الى النص الذي كان قائما والذي حكم بعدم دستوريته .

وفي هذا الفرض اعتقد ان حق الموظف يتجدد في الطعن ، فقد كشف حكم المحكمة العليا عن أن محكمة القضاء الإداري تختص بنظر الطعون في قرارات الفصل . بل ان هناك رأيا يذهب الى حد أنه في امكان الموظف أن يطلب من محكمة القضاء الإداري تعجيل نظر الدعوى التي قضى بعدم الاختصاص فيها ، دون حاجة الى رفع دعوى جديدة .

● فرض طعن فيه الموظف أمام محكمة القضاء الإداري ولكنها قضت برفض طعنه موضوعا ، واستئنفت الحكم وسائل الطعن وضار نهائيا . وهذا الحكم تكون له قوة الشيء المحكوم فيه فلا يجوز معاودة طرح النزاع .

● فرض لم يطعن فيه الموظف أمام محكمة القضاء الإداري ولكنه لجأ إلى التظلم إلى لجنة الفصل بغير الطريق التأديبي التي يرأسها وزير العدل .

وفي هذا الفرض إما أن يكون النزاع لا يزال منظورا ، وهذا لا يحرمه حقه في أن يرفع دعواه بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري ، بل أن التظلم يقطع سريان ميعاد الطعن . أما إذا كان قد قضى في التظلم بالرفض ، فإني أعتقد أيضا أنه لما كانت المحكمة العليا قد انتهت في حكمها إلى أن لجنة التظلمات هي لجنة إدارية ، فإن قرارها لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ويكون للموظف أن يطعن في قرار الفصل ولا يحتاج عليه بفوات مواعيد الطعن ، لأنه كان من المعروف وقتئذ مما استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا ، أن القضاء الإداري لم يكن مختصا بنظر دعواه . فهناك عقبة قانونية وقفت في سبيل أن يرفع طعنه في الميعاد . ومع ذلك فإن هناك رأيا آخر قد يرى أنه كان عليه أن يطعن في القرار . لأن استقرار حكم المحكمة الإدارية العليا على مبدأ قانوني معين ليس قانونا . ولأنه كان من الجائز أن تعدل المحكمة عن رأيها .

● فرض لم يطعن فيه في قرار الفصل لا أمام محكمة القضاء الإداري ولا أمام لجنة التظلمات . وهنا يسبق الأمر . وقد يبدو أن الموظف قد فوت على نفسه سبيل الطعن . ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن طريق الطعن أمام القضاء هو الطريق الطبيعي وقد كان مسدودا في وجه الموظف . أما طريق التظلم فإنه لم يكن شرطا يجب اللجوء إليه قبل سلوك طريق الطعن أمام القضاء . فلا يترتب على عدم الالتجاء إليه سقوط الحق في الطعن . وقد يرد على ذلك أيضا فيما قلناه في الفرض السابق ، من أنه كان عليه أن يطعن إذ ربما عدلت المحكمة عن رأيها ، خصوصا وأن بعض أحكام القضاء الإداري كانت تحكم باختصاصها ، وأن كانت المحكمة الإدارية العليا قد ألغت هذه الأحكام .

ومما تقدم وخشية أن تضطرب أحكام القضاء الإداري ، وتعرض مراكز الموظفين للقلق ويطول أمد استقرارها حتى تفصل المحكمة الإدارية

العليا في الحكم القانوني الصحيح لجواز الطعن ، فأتى أرى أن يتدخل
المشرع بإصدار قانون على وجه الاستعجال ، ينشئ للموظفين الذين
فصلوا في الفترة التالية لصدور قانون ١٩٦٣ أو الذين فصلوا قبلها ولكن
احتج عليهم بصدور قانون ١٩٦٣ ، - حقا جديدا في الطعن في قرارات
فصلهم أو إحالتهم إلى المعاش وذلك خلال مدة ستين يوما من تاريخ نشر
حكم المحكمة الدستورية العليا في الجريدة الرسمية ، يسقط بعدها حقهم
في طلب الإلغاء وذلك دون إخلال بحقهم في طلب التعويض طبقا للقواعد
العامة أو في الميعاد الذي يحدده القانون .

ولا شك أن مثل هذا التشريع يتفق مع المناخ الذي أصبح يسود
المجتمع في ظل دستور ١٩٧١ ، والذي كان من بين مظاهره صدور قانون
يجيز إعادة رجال القضاء الذين انتهت خدمتهم أو نقلوا إلى وظائف أخرى
نتيجة إعادة تشكيل الهيئات القضائية وصدور قانون آخر يجيز إعادة
المفصولين من الموظفين لأسباب سياسية .

● السؤال الثاني :

هل يعنى هذا الحكم أنه لم يعد في وسع الحكومة مستقبلا أن تقرر
إحالة أى موظف إلى المعاش أو تفصله بغير الطريق التأديبي ؟
وقد سبق أن أشرت إلى أن المحكمة العليا لم تصدر حكما بعدم
دستورية الفصل بغير الطريق التأديبي ، بل بعدم دستورية جواز
الطعن في قرارات الفصل . ومن ثم فإنه قد يبدو من ذلك أن الحكومة
يمكنها أن تلجأ إلى فصل الموظف بعد إجراءات التأديب أى لتهمة محددة
وباتخاذ ضمانات المحاكمة التأديبية ، كما أنه يمكنها أن تلجأ إلى الإحالة
إلى المعاش أو الفصل بغير الطريق التأديبي ، وكل ما هنالك أن قراراتها
في ذلك تخضع لرقابة القضاء فيجوز إلغاؤها أو التعويض عنها .

ومع ذلك فإنه عند التأمل يبين أن الفصل بغير الطريق التأديبي قد
أصبح طريقا استثنائيا في الدستور الجديد ، ذلك أن الدستور ينص
صراحة في المادة ١٤ على أنه لا يجوز فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي
إلا في الأحوال التي يحددها القانون . فكان الأصل في الفصل بغير الطريق
التأديبي أنه غير جائز ، وعلى المشرع أن يتدخل لتجديد الحالات التي يجوز
فيها استثناء الفصل بغير الطريق التأديبي .

ويتفق هذا الحكم مع ما ينص عليه القانون الجديد لنظام العاملين
المدنيين بالدولة والقانون الجديد لنظام العاملين بالقطاع العام وقد صدرا

فى سبتمبر ١٩٧١ وكلاهما ينص بين أسباب انتهاء الخدمة على الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فى الأحوال التى يحددها القانون الخاص بذلك . ويعنى هذا انه يتعين صدور قانون يحدد الحالات التى يجوز فيها الفصل بغير الطريق التأديبى . وبطبيعة الحال فان المفهوم عند اعداد مثل هذا التشريع أن الفصل بغير الطريق التأديبى لا يجوز الا بالنسبة لوظائف التوجيه والقيادة التى يحددها القانون . وهى التى يمكن أن يكون للحكومة سلطة تقديرية بالنسبة لشاغلها .

وقد سبق لمجلس الدولة الفرنسى أن أصدر حكما فى ٢٤ يونيو ١٩٤٩ بشأن فصل مدير وكالة الصحافة الفرنسية رأى فيه أن شاغل هذه الوظيفة معين بمرسوم وبناء على اقتراح وزير الاستعلامات ومع مراعاة طبيعة وظيفته ، فانه يجب أن يكون للحكومة الحق فى أن تقرر وفقا لمشيئتها وفى حدود مصالح المرفق فصل هذا المدير حتى لو لم ينسب اليه خطأ يبرر فصله تأديبيا . وصدر حكم آخر من مجلس الدولة الفرنسى فى ٣ فبراير ١٩٦٦ فى نفس المعنى بشأن فصل رئيس المجلس الأعلى للإذاعة والتليفزيون بغير الطريق التأديبى . وقد استقر الأمر فى فرنسا على أن تتضمن التشريعات المنظمة للمرافق العامة وصف وظائف معينة بأنها وظائف قيادية ، حتى يكون للحكومة حرية الاستغناء عن شاغلها وفق ما تراه محققا للمصالح العام ، شأنهم فى ذلك شأن الوزراء والمحافظين .

ومع ذلك فحتى بالنسبة لوظائف التوجيه والقيادة ، فاننا يجب أن نحرض ضمانا لاطمئنان شاغلي هذه الوظائف على أن ننظم فى القانون طريقة لتعويضهم أو منحهم معاشات كاملة فى الحالات التى يجوز فيها الاستغناء عن خدماتهم ، على أن يظل القرار الإدارى خاضعا لرقابة القضاء ، على الأقل فيما يتعلق بجواز طلب التعويض عنه . إذ انه ليس من المستساغ أن يصبح الموظف العام بمجرد انه يتولى وظيفة رئيسية معرضا للفصل دون أن يملك القضاء مناقشة هذا القرار حتى لو كان مشوبا باساءة استعمال السلطة أو خرج عن مقتضيات المصلحة العامة . وهو المبدأ الذى أرسته المحكمة العليا فى حكمها الذى أكد حق مبدأ كفالة حق التقاضى ، وهو الوجه الآخر لسيادة القانون (١) .

(١) وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن ضمانات الفصل بغير الطريق التأديبى بناء على اقتراح بمشروع قانون قدمه المؤلف الى مجلس الشعب .

ماذا بعد حكم المحكمة العليا بعدم الدستورية *

الآن وقد وضحت اتجاهات المحكمة العليا في رقابة دستورية القوانين في حكمين هامين ، صدر أولهما بعدم دستورية النص على اعتبار فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي من أعمال الصيانة وثانيهما بعدم دستورية النص على اعتبار قرارات لجان المراجعة المختصة بنظر التظلمات من تقدير القيمة الإيجارية للمساكن ، قرارات نهائية لا يجوز الطعن فيها أمام المحاكم - فانه يتعين علينا أن نسأل عن الخطوة التالية .

ومن الواضح أن الخطوة التالية هي مسؤولية الحكومة ومجلس الشعب عن إجراء مراجعة سريعة للنصوص المانعة للتقاضي في القوانين المختلفة وإصدار قانون بالغائها تنفيذا لما ينص عليه الدستور الجديد من حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء . إذ ليس بمستساغ أن تظل هذه النصوص باقية معرضة كل يوم لطقون بعدم دستورتها ، وأن نحمل المواطنين مشقة هذه الطعون وعدم استقرار المراكز القانونية حتى تصدر المحكمة العليا أحكامها التى تستغرق وقتا فى حالات منع التقاضى التى تجاوز عددها ثمانين حالة فى خلال العشرين سنة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٨ .

على أن هذا لم يكن السؤال الوحيد الذى أثاره الحكم الأخير الذى

* جريدة الأهرام فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧١ ، من المقال الأسبوعى «أسئلة الأسبوع» .

أصدرته المحكمة العليا ، ذلك انه على خلاف حالات فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي التي لم تكن هناك وسيلة قانونية للتظلم منها الا بعد ان صدر قرار بتشكيل لجنة ادارية للتظلمات تصدر توصيات بشأن اعادة الموظف أو عدم اعادته ، فان قرارات لجان تقدير الايجارات كان يطعن فيها أمام مجلس المراجعة وهو مشكل برياسة قاض . ومع ذلك رأت المحكمة العليا لأن غالبية المجلس ليسوا من القضاة بل يغلب على تشكيله العنصر الادارى ، ولأنه لا يتبع الاجراءات القضائية فى نظر التظلمات التي تعرض عليهم - أن هذا المجلس لا يعتبر هيئة قضائية بل انه هيئة ادارية ذات اختصاص قضائى ، فالنص على أن قراراته نهائية لا يجوز الطعن فيها أمام المحاكم نص غير دستورى ومن ثم فقد أصبح من الجائز الطعن فى قرارات هذه المجالس التي صدرت فى مدة عملها منذ ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٩ أمام محكمة القضاء الادارى طبقا لقانون مجلس الدولة ، اذ أنه بعد عام ١٩٦٩ أصبحت قرارات تقدير الايجار خاضعة لرقابة القضاء .

والسؤال الذى طرحه الحكم ، هو أن هناك حالات كثيرة لعل أهمها قرارات لجان التقييم التي صدرت تنفيذا لقوانين التأمين المتعاقبة والتي نصت على أن قراراتها نهائية لا يجوز الطعن فيها . ومعظم قوانين التأمين كانت تنص على تشكيل لجان التقييم برياسة مستشار وبعضوية اثنين من الموظفين . ومن ثم فانه وفق المعيار الذى قدمته المحكمة العليا فى حكمها الأخير ، لا تعتبر مثل هذه اللجنة جهة قضائية بل جهة ادارية ذات اختصاص قضائى . فهل يعنى هذا أن يفتح الباب للطعن فى قراراتها أمام محكمة القضاء الادارى . وهى نتيجة قد تؤدي الى تجديد المنازعات حول تقدير التعويضات المستحقة عن التأمين والتي تمثل ثورة التحول الى الاشتراكية التي بدأت بقوانين يوليو ١٩٦١ .

على أن هذه النتيجة على خطورتها تقتضى امعانا فى التأمل فى ضوء مجموعة من وجهات النظر :

١ - أن المحكمة العليا فى أول حكم أصدرته وهو دستورية قانون الشفعة قد أشارت اشارة عابرة الى ما يفهم منه المغايرة بين تشريعات غير ثورية وتشريعات ثورية ، بل ان تقرير هيئة مفوضى الدولة المقدم فى هذه القضية قد ذكر صراحة ان اختصاص المحكمة العليا بنظر دستورية القوانين ، يخرج منه الفصل فى دستورية التشريعات الثورية نزولا على

مبدأ حماية الثورة في ظل سيادة القانون أو حماية الثورة ومبادئ المجتمع في اطار من الشرعية .

ومع صعوبة التمييز بين القوانين الثورية وغير الثورية ، فان وضع طريق خاص لاجراء تقدير سريع وحاسم لقيمة التعويض عن منشآت آلت الى الدولة بطريق التأميم كان يتغيا غاية ثورية أشار اليها الميثاق وأصبحت جزءا من المكتسبات الاشتراكية وجزءا من النظام العام الاجتماعي يجب احترامه .

٢ - انه على أي حال فان الطعن في قرارات اللجان الايجارية ذات الاختصاص القضائي لا يجوز وفقا لقانون مجلس الدولة الا لأسباب محددة هي العيب في الشكل أو عدم الاختصاص أو مخالفة القانون ، فالباب لن ينفتح على مصراعيه للطعن في قرارات لجان التقدير لو صدر حكم بعدم دستورية تحصينها ضد الطعن .

٣ - انه قد لا توجد مصلحة ظاهرة للطعن في كثير من قرارات التقييم ، لأن الحد الأقصى للتعويض قد حدد بما لا يجاوز خمسة عشر ألفا من الجنيهات . وهو تحديد قد لا يتصور جواز الطعن بعدم دستوريته . لا في ظل دستور ١٩٦٤ ولا في ظل الدستور الحالي لأن التأميم يختلف عن نزع الملكية ، فبينما يتسم التأميم بطابعه السياسي والاجتماعي لاحداث تغييرات ثورية في المجتمع ، فالتعويض ليس أصلا من مكوناته ، أما نزع الملكية فيتم لاعتبارات ادارية متعلقة بمنفعة عامة مثل نزع ملكية أرض أو شق طريق أو مصرف أو اقامة مدرسة ، فالملكية لا تنتزع في هذه الحالة الا مقابل تعويض .

٤ - أن بعض لجان التقييم كانت أغلبية أعضائها من عناصر قضائية، كما أن بعضها كان يضم ممثلا للخاضع للتأميم، فقراراتها أشبه بقرارات هيئات التحكيم أو قرارات اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي التي انتهت محكمة النقض في بعض أحكامها الى أنها تعتبر جهة قضائية مستقلة (حكم في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٥) رغم أن هذه اللجنة مشكلة في غالبيتها من عناصر غير قضائية فرئيسها مستشار ومعه عضو من مجلس الدولة ومندوب عن الاصلاح الزراعي وآخر عن الشهر العقاري ثم مندوب عن مصلحة المساحة وقد سبق أن استقر الرأي على أن لجنة الأمسوان المصادرة لأسرة محمد علي تعتبر جهة قضائية مستقلة ، على أن مجموع هذه الاعتبارات لا يحول دون التنبيه الى المشكلات التي يستتور نتيجة هذه

القوانين المانعة للتقاضى • ويكفى أن أشير الى بعض نماذج قليلة الأهمية ولكنها قد تفتح الباب للجدل فى علاقات استقرت منذ أكثر من عشر سنوات •

فلهيئة العامة للأدوية منذ عام ١٩٦٠ أن تصدر قرارات بمنع استيراد أدوية تنتج محليا أو لأن منفعتها غير محققة ، وهى قرارات لا يجوز الطعن فيها • ومدير التفتيش البحرى أو ريان السفينة يصدر قرارات تأديبية وهى لا يجوز الطعن فيها أمام المحاكم أيضا ، وقرارات لجنة التعويضات فى شأن نزع ملكية الأراضى التى تغمرها مياه السد العالى نهائية وغير قابلة للطعن ، ومثلها قرارات لجنة التعويضات عن نزع ملكية العقارات التى كانت لازمة لتحويل أراضى الجياض الى نظام الري الدائم ، فمماذا وقد استقرت مراكز قانونية ومعاملات منذ عشرات السنين •

وكيف تكون المعالجة التشريعية مع التزام مبادئ الدستور • اننى أعرف بأنها مهمة شاقة ولكنها تحتاج الى مبادرة فكرية منطلقة بغير جمود وبغير حساسية ، جاسبة حساب الاعتبار العملية ومقررة وهذا أهم ، مقتضيات التحول الى الاشتراكية والمصلحة العليا للمجتمع (١) •

(١) صدر بعد ذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين ، بناء على اقتراح بمشروع قانون قدمه المؤلف الى مجلس الشعب •

الفصل الرابع

استقلال القضاء

استقلال القضاء وحصانه ضمانان اساسيان
لحماية الحقوق والواجبات
(مادة ٦٥ من الدستور)

- * معنى استقلال القضاء
- * استقلال القضاء في الشريعة الاسلامية
- * خطوة هامة على طريق تأكيد دور القضاء في حماية المجتمع
- * الوجه الثوري للقضاء
- * رئيس الجمهورية ورئاسة المجلس الاعلى للهيئات القضائية
- * هل يجوز التعويض عن الأخطاء القضائية ؟
- * هل يجوز للمحكمة ان تدلى ببيان مستقل عن الحكم ؟
- * هل تصبح المراءة باضية ايضا ؟
- * تكافؤ الفرص في الدفاع والتقاضى

معنى استقلال القضاء *

هل هناك جديد في بيان ٣٠ مارس عن القضاء وحصانته ؟
الم تؤكد الدساتير المختلفة منذ قيام الثورة ، مبدأ استقلال القضاء
وأن القاضي لا يخضع في قضائه لغير سلطان القانون والضمير ؟
الم تحصن الثورة القضاء بضمانات ضد العزل ، وألم تجعل شئون
القضاء في اختصاص مجلس قضائهم الأعلى ثم أعادت تأكيد ذلك بقانون
جديد للسلطة القضائية صدر في ٢٢ يوليو ١٩٦٥ ؟ كما أنها شملت
بحمايتها مجلس الدولة وجعلت أموره من شأن جمعياته العمومية ؟
الم تحافظ الثورة ومنذ أولى أيامها على كرامة القضاء ، فعهدت
الى رجال القضاء أنفسهم بمراجعة صلاحية القضاء وفي مدى لم يتجاوز
ثلاثة شهور ؟
وما الجديد الذي يمكن أن يضيفه تأكيد بيان ٣٠ مارس على هذه
الحقيقة الثابتة المعلنة ؟ وما قيمة هذا التأكيد الجديد ؟
ان هذه الأسئلة قد تحمل على الظن بأنه ما من جديد . . ولكن المراجعة
والتأمل في ظروف تجربتنا القضائية في السنوات الأخيرة ، يبين منها
ان لهذا التأكيد دواعيه كما أن له نتائج .

* جريدة الامرام من مقال نشر في جريدة الامرام في ١٢ ابريل و ١٣ ابريل
١٩٦٨ بمناسبة اعلان بيان ٣٠ مارس .

فالنظرة الى استقلال القضاء من زاوية كرامة القضاء ، أو استقلالهم بكادر ونظام خاص بهم ، نظرة لا تلم بحقيقة الدور الذي يقوم به القضاء كملاذ للناس وكمعبر عن أحساسهم الطبيعي بالعدل . ان معنى استقلال القضاء اهم من ذلك وأعمق : انه يعنى اساسا ألا يحاكم الشخص الا أمام قاضيه الطبيعي ، أى الذى يعينه القانون سلفا ، وألا يسلب من المحاكم العامة ولايتها ، وألا تنشأ جهات استثنائية للقضاء ، وأن تحترم أحكام المحاكم فلا يجوز تعديلها أو وقف تنفيذها الا طبقا للاجراءات التى رسمها القانون .

وهذا الاستقلال يعنى المواطن مثلما يعنى القضاء ذاته . فهو ليس ولا يجب أن ينظر اليه على أنه ميزة أو حصانة خاصة يراد اضافؤها على القضاة . بل انه ميزة وحصانة للمواطن . واستقلال القضاء لا يعنى انشاء القضاة الى طبقة مميزة فى الدولة . بل ان استقلال القضاء حق للمجتمع . . أو حق للشرع وفق ما يجرى به تعبير فقهاء الشريعة .

حقيقة ، ان من عناصر استقلال القضاء ما يرجع الى القاضى ذاته . . تجرده ونزاهته وكفايته وعدم خضوعه لأى تأثير . ولكن استقلال القاضى بهذا المفهوم لم يكن يحتاج فى الواقع الى نص يقرره لأنه مستمد من طبيعة القضاء ذاته . وتقاليد قضائنا منذ عهد الاسلام تقوم على الاستقلال فى الحكم وفى وقت لم يكن هناك فيه قانون مسنون لحماية هذا الاستقلال . ولم يكن الاسلام يعرف نظام الفصل بين السلطات . ولكنه عرف قاضيا مشل أبى حنيفة يرفض ولاية القضاء تقديرا لجسامة مسئولياتها فيضرب لذلك حتى يموت . ورسالة الخليفة عمر المعروفة الى « أبى موسى الأشعرى » . . القضاء فريضة محكمة . . تصلح حتى اليوم دستورا للقضاء .

والقضاة هم الذين يستطيعون أن يرسوا حصن استقلالهم بما يرسونه من نظام ومبادئ ، وما يضربونه من مشل وما يحققونه للناس من عدل وللمجتمع ومبادئه من حماية . اننى ما زلت أذكر كلمة للمرحوم محمد صبرى أبو علم وزير العدل عند تقديمه أول قانون لاستقلال القضاء عام ١٩٤٣ ، قال فيها « فخير ضمانات للقاضى هى تلك التى يستمد منها قرارة نفسه وخير حصن يلجأ اليه هو ضميره . فقبل أن تفتش عن ضمانات للقاضى ، فتش عن الرجل تحت وسمام الدولة . . فلن يصنع الوسام منه قاضيا ان لم يكن له بين جنبيه نفس القاضى وعزته وغضبه لاستقلاله » .

وحقيقة ، ان من عناصر استقلال القضاء ، ألا يخضع القاضي لتدخل من أية جهة . ولكن استقلال القاضي بهذا المعنى لم يكن ابدا موضع مناقشة . ولم يحدث خلال سنوات الثورة أن تدخلت أية جهة فى أعمال القضاء أو طلبت من القضاء ان يحكم على وجه معين غير ما يمليه عليه ضميره واقتناعه .

ولكن العنصر المطروح فى استقلال القضاء والذي عناه فى تقديرى بيان ٣٠ مارس هو أن تكون ولاية القضاء لمحاكم يعهد اليها القانون وحدها بالفصل فى المنازعات التى تقوم فيما بينهم أو بينهم وبين الدولة فصلا ملزما واجب الاحترام .

استقلال القضاء

وسيادة القانون

فماذا يقول البيان ؟

● القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه

بهذه العبارة يبرز بيان ٣٠ مارس الارتباط الوثيق بين ما أكدته عن سيادة القانون وبين استقلال القضاء . ذلك أن أحكام المحاكم هى التجسيد الحى لمبدأ سيادة القانون . ولأنه لا قيمة لتقرير الحقوق والحريات ما لم تكفل للمواطنين قضاء يزود عن الحقوق والحريات وما لم تكفل لهذا القضاء استقلاله وحصانته ..

وتطبيق القانون تطبيقا عادلا يتوقف على القاضي . فهو عامل هام فى تفسير القانون تفسيراً يتفق مع غايات المجتمع بل انه عامل هام فى تطويره . انني لازلت اذكر قول الفقيه الفرنسى برجريت « يقولون ان القانون جامد وأقول لا .. لأنه ليس فى القانون نص لا يحتمل التأويل » ويقولون ان القانون ميت .. وأقول أن القاضي حي ، وتلك ميزة كبيرة للقاضي على القانون ، .

ونحن نتوقع من قضائنا وهم « أبناء هذا الشعب من فلاحيه وعماله وجنوده ومثقفيه » وهم « الذين يعيشون واقعه ويمثلون أحلامه فيلاثمون دوما بين النصوص الجامدة ومفهوم العدالة المتطور » - أن يكونوا حراسا لقيم المجتمع الجديد ودافعى العلاقات الاجتماعية الى التطور فى طريق الاشتراكية ..

استقلال القضاء

والحريات

● والقضاء يرد أى اعتداء على الحقوق والحريات

ووراء هذه العبارة فى بيان ٣٠ مارس اداة لانحرافات بعض أجهزة الأمن التى كشفت عنها النكسة بما انطوت عليه من اعتداء على حريات المواطنين وامتهانهم .

ووراء هذه العبارة ، قانون تدابير أمن الدولة الذى استعملته بعض أجهزة السلطة لاتخاذ اجراءات ضد المواطنين ، دون أن يتاح لهم التظلم منها أمام القضاء . .

ومهمة الدستور الدائم أن يترجم هذه العبارة الى نصوص تكفل اطمئنان المواطنين الى حرياتهم وحرمااتهم « فلا تسلب أو تمس الا طبقا لأحكام القانون العام وحده وبحكم القضاء العام وحده وبالإجراءات المتبعة أمامه وحدها » وأن ينص الدستور فى صلبه على اشراف النيابة العامة على جميع السجون وأماكن الحجز . .

فالحماية القانونية فى أية دولة يجب ألا تنفصل عن واقعها وتجاربها .
وهى لذلك تتخذ فى كل دولة شكلا مختلفا وفق الظروف التى عانتها . .

الهند . . مثلا ، تحرص فى دستورها على أن تسجل أن نظام المنبوذين محرم واتباعه محظور . وهو نص مستمد من ظروفها الخاصة . ولكن هذه المشكلة لا وجود لها عندنا فلا يعقل أن ننقل هذا النص الى دستورنا .

وأذكر ونحن نبحث فى اللجان الفنية لاعداد الدستور النصوص الخاصة بحقوق المواطنين وضمانات حرياتهم ، وكانت أمامنا بشاعة انحرافات أفراد من المنتمين الى بعض أجهزة الأمن ، أن انتهينا الى وجوب أن ينص الدستور الجديد على حماية ما سميناه « حق المواطن فى السلامة الذهنية » بالاضافة الى حقه فى « السلامة البدنية » .

وبعض الدول الاشتراكية التى عانت من انتهاك الشرعية خلال الحقبة الستائينية ، حرصت فى دساتيرها الحديثة على أن تحدد أقصى مدة للحبس الاحتياضى وطريقة التظلم منه أمام القضاء ، مع أنها أحكام كان يكفى أن تنظمها قوانين الاجراءات . ولكن هذه الدول رفعتها الى مرتبة الدستور لتضمنى عليها حماية خاصة .

حصانة القضاء احترام أحكامه

● وحين يشير بيان ٣٠ مارس الى حصانة القضاء ، فإنه لا يعنى
تحصين القضاة ضد المساءلة ، لأن المقرر أن شئون القضاة ومحاسبتهم فى
يد جمعياتهم العمومية ومجلس قضائهم .
ولكنه يعنى - فى تقديرى - معنى أعمق من ذلك .

أنه يعنى ألا يسلب اختصاص القاضى بدعوى يختص بنظرها طبقا
للقانون . وهو يعنى أن تكون الأحكام التى يصدرها واجبة الاحترام
لا يجوز لأية جهة المساس بها ، ولا يجوز وقف تنفيذها أو تعطيلها حتى
تعدل أو تلغى بالطريق الذى رسمه القانون سلفا .

ان هذا التأكيد فى بيان ٣٠ مارس على حصانة القضاء ، هو اذانة
للإجراءات التى اتخذتها بعض الأجهزة الادارية وانتزعت بها لنفسها سلطة
القضاء فى بعض منازعات المواطنين بل وجعلت لنفسها الاختصاص بوقف
تنفيذ أحكام المحاكم بحجة أنها لا تتفق مع وجهة نظرها أو مع العدالة كما
تتصورها .

اسقاط موانع التقاضى

● أن ينص الدستور على كفالة حق التقاضى وألا ينص فى أى إجراء
للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء .
ماذا يعنى هذا ؟

انه يعنى ان حق التقاضى من حقوق المواطن الدستورية التى لا يجوز
للتشريع ذاته ان يحد منها ، الا فى الحالات التى ينص عليها الدستور
ذاته .

انه يعنى ان القضاء يجب أن يكون موحدا . لا تقوم الى جانبه جهات
أخرى خاصة أو استثنائية ، الا ما ينص عليه الدستور ذاته ، ولا اعتبارات
تقتضيها طبيعة المنازعات أو أطرافها .

انه يعنى الغاء جميع الموانع الحاجبة لحق التقاضى من جميع التشريعات
القائمة ، وهى موانع بلغت طبقا لبعض الاحصاءات الأخيرة ستة عشر
حالة !

لهـ سبق لتقرير الميثاق أن أشار فى معرض كلامه عن ضمانات سيادة القانون ، الى أنه قد أصبح لازما أن تسقط كل الموانع الحاجبة لحق التقاضى . . ومع ذلك صدرت بعدها قوانين مضيقة من ولاية المحاكم العامة .

وان كانت ظاهرة تمرد الادارة على رقابة القضاء لم تكن مقصورة على مصر ، كما لاحظ بعض أساتذة القانون العام بجامعة انطا ، الا أنها كانت قد اتسعت عندنا على نحو كاد يعدم الرقابة القضائية على تصرفات الادارة . . مع ازدياد اختصاصاتها نتيجة لتطور العلاقات الاشتراكية .

ففى عام ١٩٦٣ يصدر قانون يوسع فى مدلول أعمال السيادة التى لا يجوز للمحاكم التعرض لها ، فيعتبر ان القرارات الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستيداع أو الفصل بغير الطريق التأديبى من أعمال السيادة . . فتلجأ الادارة - وهى طليقة من الرقابة - الى فصل عمال فى أدنى الدرجات . . ويعتبر هذا الفصل من أعمال السيادة أى المتصلة بسياسة الدولة العليا ! ومثل هذا القانون اعتبرته المحكمة الادارية العليا تعديلا لاختصاص القضاء يملكه المشرع وليس افتياتا على حق دستورى أصيل هو حق التقاضى .

وفى عام ١٩٦٤ يصدر قانون تدابير أمن الدولة متضمنا سلطات استثنائية خطيرة تمس حريات المواطنين وأمنهم وينص فيه على أن القرارات التى تصدر بمقتضاه نهائية لا يجوز الطعن فيها بأى طريق . . فيسد بذلك باب المحاكم فى وجه المواطنين . . ولا أحد يقول أن هذا هو الذى يخل باستقلال القضاء .

القاضى الطبيعى

ان اعلان ٣٠ مارس يشجب حرمان المواطن من قاضيه الطبيعى الذى يعينه القانون سلفا والذى يتم اختياره وفقا لنظام القضاء . وهو بذلك يدعو الى تأكيد الولاية العامة للقضاء . . ووحدة القضاء .

اننا نجد مثل هذا النص فى دستور ايطاليا الصادر بعد الحرب فى ديسمبر ١٩٤٧ ، فهو ينص على عدم جواز حرمان الشخص من قاضيه الطبيعى الذى يعينه القانون . ويعنى هذا كما عبر عن ذلك هذا الدستور فى نص آخر ، أن اختصاص المحاكم العسكرية فى وقت السلم يجب أن يكون محدودا بالجرائم العسكرية التى يرتكبها أفراد القوات المسلحة . .

ونجد مثل هذا النص فى دستور النمسا الذى يؤكد أيضا أنه لا يجوز

نزع أى قضية من التقاضى الذى يتولاها وأن القضايا توزع مقدما بين قضاة المحكمة طبقا للنظام القضائى • ومثل ذلك دستور اليونان ، ودساتير كثير من الدول التى صدرت بعد تحررها من النازية •

بل إننى اجتمعت منذ أيام بالأستاذين بيك وأولمان من مستشارى ألمانيا الديمقراطية ومن الذين اشتركوا فى وضع دستورها الجديد • واطلعت على دستورها الذى جرى الاستفتاء عليه يوم ٦ إبريل أى منذ يومين ، فهو أحدث دساتير الدول الاشتراكية ، وأقرأ فيه نص المادة ١٠٢ « أنه لا يجوز حرمان الشخص من قاضيه الطبيعى • • ولا يسمح بإقامة محاكم خاصة » •

ومن هذا يبين أن التأكيد على كفالة حق التقاضى وحصانة القضاء فى بيان ٣٠ مارس هو تأكيد لما تقرر من قبل من وقف العمل بقانون الأحكام العسكرية بالنسبة للمدنيين ، حتى تم تعديله فى هذا المعنى بقانون صدر فى أول فبراير ١٩٦٨ •

وهو يعنى أيضا أن يصبح التحقيق الجنائى من اختصاص النيابة العامة وحدها • فلا يجوز أن تخول أجهزة الأمن أو جهات أخرى لا تتوافر فيها ضمانات ، مثل هذا الاختصاص • والنيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق هى جهة قضائية لا يجوز المساس بحصانتها وباستقلالها •

بل إن كفالة حق التقاضى تعنى أنه قد آن الأوان الآن يكفل للمواطن حق الدفاع فى جميع القضايا لا فى الجنايات وحدها بل وأن يكفل له هذا الحق فى جميع مراحل التحقيق والمحاكمة • والأهم من ذلك أن نيسر له سبله بالتوسع فى المساعدات القضائية التى تقدمها له •

•••••

هذا هو معنى استقلال القضاء •

ولكن هناك أموراً فى تنظيم القضاء قد تبعث على التساؤل عما إذا كانت تتنافى مع استقلاله وقد كثر الجدل حولها أخيراً • •

إذا كان بيان ٣٠ مارس قد أكد على حصانة القضاء وكفالة حق التقاضى باعتبارهما عنصرين لازمين لاستقلاله بما يقتضيه ذلك من وحدة للقضاء ومن وجوب إزالة جميع المواقف الحاجبة لحق التقاضى ومن وجوب ألا يحاكم الشخص إلا أمام قاضيه الطبيعى ، فإن هناك أسئلة أخرى قد

تثير التساؤل ، ولا يكتمل الفهم الصحيح لاستقلال القضاء الا بالاجابة عليها . .

● أهنأك تعارض بين استقلال القضاء وبين وصفه بأنه وظيفة لا سلطة ؟

● أهنأك تعارض بين استقلال القضاء وبين الدعوة التي ترددت عن اشتراك الشعب فى القضاء ؟

● هل يتنافى استقلال القضاء مع خضوعه لرقابة الرأى العام ؟

● أهنأك تعارض بين استقلال القضاء وبين ايجاد صيغة ملائمة لعلاقتهم بالاتحاد الاشتراكى ؟

السلطة والوظيفة

والاجابة على السؤال الأول تقتضى أن نفرق بين استقلال القضاء كسلطة دستورية وبين استقلال القضاء كوظيفة . فالاستقلال الدستورى للسلطة انقضائية شىء ، والاستقلال الوظيفى شىء آخر .

اذ ان استقلال القضاء لا يعنى حتما أن ينظر اليه دستوريا على انه سلطة مستقلة . وهو ليس مرتبطا بالتنظيم الدستورى لنظام الحكم . فالاستقلال الدستورى قد يختلف الرأى فيه . أما الاستقلال الوظيفى للقاضى فهو مستمد من طبيعة القضاء . لذلك فان استقلال القضاء تؤكد دساتير تنكر نظام فصل السلطات لأنها لا تعترف أصلا بتعدد للسلطات ، مثلما تؤكد دساتير تأخذ بنظام فصل السلطات أو تعاونها أو ادماجها .

وهناك دول تأخذ بنظام فصل السلطات بمفهومه التقليدى ولكن استقلال قضائتها محل نظر ، مثل أمريكا التي لا ينكر منصف ان قضائتها يخضعون لتأثير الأحزاب السياسية وانهم يصلون الى منصة القضاء بنفوذها . ولا أظنه قضاء مستقلا ذلك القضاء الذى يصدر حكمه بالاعدام على زنجى اتهم بالاعتداء على فتاة بيضاء بعد محاكمة استمرت خمس عشر دقيقة وبعد مداوئة لم تتجاوز خمس دقائق ووسط صيحات الغوغاء الذين هددوا الدفاع فلم يستطع أن يناقش أدلة الاتهام ، وهو ما حدث فى إحدى ولايات أمريكا .

وهناك دول تأخذ بنظام دمج السلطات المعروف بحكومة الجمعية مثل سويسرا ، ومع ذلك فان الشك لا يرقى الى استقلال قضائتها . وهناك دول

ناخذ بنظام فصل السلطات ولكنها تعتبر القضاء جزءا من السلطة التنفيذية مثل النمسا . ودول تأخذ بنظام وحدة السلطة ومع ذلك تصف في دستورها القضاء الشعبي بالسلطة القضائية مثل الصين الشعبية . . ودستور مثل دستور الباكستان ، مع تأثره بالدستور الانجليزى يعالج القضاء تحت عنوان التنظيم القضائى ودستور الهند يقتصر على استعمال تعبير المحاكم لا السلطة القضائية ودستور الجزائر يتكلم عن تنظيم العدالة . . فوصف القضاء بأنه سلطة لا يتلازم مع استقلاله . بل ان دستور ايطاليا يسميها الوظيفة القضائية .

وليست العبرة بالوصف . . بل ان العبرة بالواقع . وفى ظل دستور كان يصف القضاء بالسلطة ، وفى ظل قانون يتسمى باسم قانون السلطة القضائية ، لا يمكن أن نقول مع ذلك ان استقلال القضاء بمفهومه الذى شرحناه فيما تقدم ، كان متوافرا .

هذا وبغير حاجة الى الدخول فى جدل حول طبيعة السلطة فى الدولة الاشتراكية وانها واحدة وهى سلطة الشعب التى تتمثل أساسا فى المجلس الشعبى العام ، وبغير حاجة الى القول بأن سلطات الدولة المنفصلة قد تتفق مع نظام يقوم على تعدد الأحزاب ، ولكنها لا تتفق مع نظام يأخذ بالتنظيم السياسى الواحد - فان الاتجاهات الحديثة كلها فى تنظيم الدولة ترى ان للدولة وظائف أو اختصاصات وان هذه الوظائف وزعت على أجهزة الدولة المختصة ، ومنها وظيفة القضاء وتولاها الهيئة القضائية . .

رأى من يريد مزيدا من العلم فى ذلك أن يرجع الى كتاب العلامة الفرنسى ديفرجيه عن النظم السياسية فى طبعته الحديثة الصادرة عام ١٩٦٦ بل ليرجع الى كتاب قديم للعلامة أرمنجون عن وظائف الوظيفة القضائية) .

شعبية القضاء لا تتنافى مع استقلاله

كذلك فلا يتنافى مع استقلال القضاء أن يشترك الشعب فى القضاء .

فالدول ذاتها التى تسمى القضاء سلطة مستقلة ، تعترف نظام القضاء الشعبى فى صورة نظام المحلفين مثل فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية . بل إنه فى انجلترا - وليس منكورا انها من أعرف.

البلاد في تقاليدھا القضائية - يختار قضاة الصلح وهم الذين يحملون
العقب الأكبر في الفصل في المنازعات ، من المواطنين العاديين . ونظام
العدول الذين يجلسون مع القاضي المتخصص معروف في البلاد الاشتراكية
مثلا هو معروف في ألمانيا الاتحادية وفي الدول الاسكندنافية .

ولا يعني هذا ان اشراك الشعب في القضاء فكرة لا تحمل الجدل
والمناقشة . اذ انها لا يمكن أن تنفذ من غير أن نخلق لها الظروف
الموضوعية التي تهیء لها نجاحها، ومن غير أن توجد الضمانات التي تكفل
للقضاء الشعبيين استقلالهم ، كما ان اشترك الشعب في القضاء لا يمكن
أن يمتد الى محاكم القانون أو المحاكم الاستثنائية ، أو أن يمتد الى جميع
أنواع القضايا . وكما انه ليس من الملائم أن ننقل أفكارا عن نظم أخرى
بصرف النظر عن اتفاقها مع ظروفنا ، فانه ليس من الملائم أيضا أن نعزل
أفكارنا عما یجرى في العالم . ولو سائرنا المنطق الذي يرفض مناقشة
أى فكرة جديدة لكان معنى هذا أن نبقي على المحاكم الشرعية والمالية .
ولما تحقق لنا هذا الاصلاح الجذري في نظام القضاء .

ان محكمة جنایات أولد بیل العتيدة في لندن لا زالت حتى اليوم
تحمل لوحة حفر عليها أسماء بعض المحلفين تخليدا لاستقلالهم حينما
رفضوا في عام ١٩٧٠ الانصياع الى أوامر السلطات في أن يصدرُوا حكمهم
بالادانة في قضية سياسية رغم حجزهم بغير طعام یومين ورغم الحكم
عليهم بالغرامة لأنهم أصدرُوا قرارا بالادانة . . ولم يكن هناك قانون
يحصن القضاء وقتئذ .

ثم انه ينبغي عدم الخلط بين فكرة القضاء الشعبي وبين تجربة
القضاء الاستثنائي أي انشاء محاكم بمناسبة خاصة سواء أكانت من رجال
القضاء أو غيرهم . ان المحاكم يجب أن تكون منشأة سلفا والدستور هو
الذي ينشئها .

كما انه ليس من الملائم ، حتى من غير أخذ بنظام القضاء الشعبي ،
أن نرفض رفضا قاطعا اشراك غير المتخصصين في بعض أعمال القضاء .
فلم يقل أحد مثلا ان تجربة هيئات التحكيم العمالية التي تضم الى جانب
أحدى دوائر محكمة الاستئناف اثنين يمثلان وزارة العمل والصناعة
أو أن محاكم التحكيم التي تختص بالفصل في منازعات القطاع العام تشكل
اعتداء على استقلال القضاء . واعتقد ان الكثيرين من رجال القضاء لابد
أنهم قد استمعوا الى محاضرة رئيس محكمتهم العليا عن النظام القضائي
الفرنسي والتي نشرتها مجلة القضاء في عددها الأول الذي صدر منذ

مشهور وفيها ان فرنسا تعرف محاكم ذات تشكيل خاص بل قد تكون هيئة التحكيم فيها كاملة من غير القضاة مثل محاكم التحكيم العمالية والمحاكم المشتركة للإيجارات الزراعية ولجان الضمان الاجتماعي والمحاكم التجارية .

كذلك فان اشتراك قضاة من الشعب مع القضاة المتخصصين ليست هي الصيغة الوحيدة لتحقيق ديموقراطية القضاء . وعلى سبيل المثال فان مجلس القضاء الأعلى في فرنسا وإيطاليا يضم أعضاء من غير رجال القضاء ينتخبهم المجلس الوطني . بل ان رئيس الجمهورية يرأس القضاء الأعلى في الدولتين .

ثم ان قانون المرافعات الذي أقره مجلس الأمة في دورته الحالية ، وبعد أن ظل موضع مناقشة أكثر من عام قد أنشأ مجالس للصالح تضم ممثلين شعبيين . وأيا كانت تحفظاتي على هذا المشروع بشأن طريقته اختيار الممثلين الشعبيين لأنها لم تحقق الفكرة الحقيقية في القضاء الشعبي ، فان واضعي المشروع قد سلموا بالمبدأ في المذكرة الايضاحية للقانون ووصفوه بأنه « ديموقراطية القضاء » و « ان التجربة وحدها هي ستتغل بالحكم على هذا النظام فاذا كشفت عن صلاحيته أمكن المضي في الطريق الى غايته » .

استقلال القضاء

ورقابة الرأي العام

كذلك فان خضوع القضاء لرقابة الرأي العام لا يتنافى مع استقلاله ان القضاء يؤدي رسالته في وضوح النهار وفي جلسات علنية يشهد بها الكافة وهذه العلانية تحقق نوعا من الرقابة الديموقراطية على أعمال القضاء وتدعيم الثقافة القانونية . فمن حق الناس ، وهم الذين تصدر الأحكام باسمهم ، أن يطمئنوا الى ان الأحكام التي تصدر في المنازعات التي قد يطرحونها على القضاء أو في التهم التي توجه الى أي واحد منهم ، قد صدرت متفقة مع القانون والعدل . ومن حق كل مواطن يمكن أن يقف يوما موقف المتهم الذي يحاكم أن يطمئن الى ان هذا المتهم قد لقي محاكمة عادلة . فليس يكاف أن تؤدي العدالة بل يجب أن يعرف الناس كيف تؤدي . لذلك فان هذه العلانية تعد ضمانا للعدالة شأنها شأن حق الدفاع واستقلال القضاء . — ووسيلة هذه الرقابة هي النقد الموضوعي في جو من التوقير .

وإذا كان من واجب المحاكم أن تحمي استقلالها ضد أى تأثير ، أثناء نظر القضايا المطروحة عليها ، فإنه من المسلم به أنه بعد انتهاء المحكمة من إصدار حكمها ، يجوز تناول الحكم بالتعليق والنقد ، دون أن ينال ذلك من استقلال القضاء . فالعدالة ليست فضيلة تمارس فى محراب ، ولأننا لا يمكن أن ننظر للقضاة بالاحترام والتبجيل بتحسينهم ضد النقد بل ان فرض الصمت بحجة المحافظة على كرامة القضاء من شأنه أن يولد الشك أكثر مما يولد الاحترام . ان المياه الجارية مليئة بالحياة والصحة أما المياه الساكنة ففيها الجمود والموت . والمحاكم ذاتها تنقد نفسها فى مراجعتها للمبادئ القانونية . والشعار الذى يمكن أن تتبعه دائما : « ان رأى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب » .

استقلال القضاء

والاتحاد الاشتراكي

واستقلال القضاء لا يتنافى معه أيضا أن يكون للقضاة رأى فى شئون بلدهم العامة . ولازلت أذكر المساهمة الايجابية فى أعمال جلسات الاستماع التى دعت اليها اللجنة التحضيرية للدستور التى شهدتها كثير من رجال القضاء ، فى القضاء العادى وفى مجلس الدولة وفى النيابة الادارية وفى ادارة قضايا الحكومة . بل ان الاجتماع الذى دعا اليه نادى القضاة منذ أيام « أداء » للالتزام القومى بتقديم الرأى الحر والاسهام بالحوار المخلص « باعتبار ان القضاة « طليعة واعية من طلائع هذا الشعب العظيم » كان تأكيدا واعيا لأن القضاء لا يمكن أن ينعزل عن مشكلات المجتمع أو أن يقف منها متفرجا . ومهما وصف رأيهم فى هذه المشكلات بأنه « رأيهم الفنى » فإنه يعد بلاشك رأيا سياسيا ، انتهوا فيه الى رفضهم كسائر أبناء هذا الشعب أى تنازلات سياسية للعدو والى تأييدهم كل اجراءات تقوية صلابة الجبهة الداخلية وتعبئة الشعب تعبئة كاملة . .

لذلك فقد يبدو من التناقض أن يقال بعد ذلك « ان رجال القضاء يرون محافظة منهم على استقلال القضاء أن يكونوا بعيدين عن المشاركة فى أية تنظيمات سياسية فى الاتحاد الاشتراكي على كافة مستوياته . . » .

ومع ان هذا الرأى لا يمثل رأى جميع رجال القضاء سواء فى القضاء العادى أو الادارى أو ادارة قضايا الحكومة أو النيابة الادارية ، وهى الفئات التى لازالت بعيدة عن الاشتراك فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي - إلا أنه من الانصاف للقضاة وللحقيقة أن نضع أمامنا الحقائق الآتية :

● ان القضاء بفئاته المختلفة ، جزء لا يتجزأ من تحالف قوى الشعب العاملة التي تقيم الاتحاد الاشتراكي .

● ان قانون الاتحاد الاشتراكي حينما أورد التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي نص على أن تبين طريقة تمثيل القوات المسلحة ورجال الشرطة ورجال القضاء في منظمات الاتحاد الاشتراكي الحزبي بقرار من اللجنة التنفيذية العليا ، وما ذلك الا تقديرا لطبيعة عمل هذه الهيئات التي تقتضى اتباع طريق خاص بهم .

● انه رغم فترات عدة سنوات لم يتقرر بعد شيء بالنسبة لتمثيل هذه الهيئات في الاتحاد الاشتراكي ، ومن بينها القضاء ، وما ذلك الا تقديرا لوجوب التوصل الى أنسب الأشكال .

● ان للقضاة العذر اذا كانت الرؤية أمامهم غير واضحة ، لأن أمامهم قانونهم وقد صدر عام ١٩٦٥ أى بعد اعلان الميثاق ، وفيه انه يحظر عليهم ابداء الرأي والميول السياسية وهو حظر انتقل من العهد الذي كانت فيه السياسة تعني التلاحق الحزبي وفي وقت ساد فيه مفهوم انه اذا دخلت السياسة حرم القضاء خرجت منه العدالة .

● ان بعض الأحكام التي قررها نظام الاتحاد الاشتراكي مثل التزام العضو بتنفيذ قرارات تنظيمات الاتحاد الاشتراكي وبما يكلف به من واجبات وعن احتمال محاسبة عضو الاتحاد الاشتراكي اذا أهمل في القيام بواجباته أو امتنع عن تنفيذ قرارات الاتحاد الاشتراكي ، مما يعرضه للتنبيه أو اللوم أو الايقاف أو الفصل - مما حمل على التساؤل عن مدى اتفاق هذه الأحكام مع استقلال القاضي وعدم خضوعه الا لسلطان القانون وما ينتهي اليه اقتناعه الشخصي .

● ان وجه الخلط راجع الى انه لم يحدد طبيعة الدور الذي يمكن أن يقوم به القضاء في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ، وتأكيد ان هذا الدور لا علاقة له بما يعرض عليهم من قضايا للفصل فيها .

وان الحمل السياسي الذي يقوم به القضاء يجب أن ينصرف الى تطوير القوانين ودفعها لملاحقة التغير في العلاقات الاجتماعية وتأكيد سيادة القانون ، فهو يتعلق بالسياسة التشريعية والقضائية .

● ان الصيغة التي اقترحت في وقت من الأوقات بإنشاء اتحاد القانونيين قد فهمها بعض القضاة خطأ على انها صيغة تسمح باشتراك

كل خريجي الحقوق في هذا الاتحاد ولو كان عملهم لا يتصل مباشرة بالقضاء .

● انه من الأنسب مناقشة هذه الصيغة موضوعيا بما يكفل ألا يقع تعارض بين مقتضيات اشتراك القضاة في الاتحاد الاشتراكي وبين استقلالهم وبما يكفل بوجه خاص ، أن تتم مساهمة القضاة في الاتحاد الاشتراكي من خلال جمعياتهم القضائية .

● انه يجب أن يكون مفهوما ان الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي حق اختياري للقضاة ، ولكنه ليس التزاما على كل قاض فيما لو تقرر طريقة هذا الاشتراك .

● انه يجب أن تتأكد طبيعة الاتحاد الاشتراكي كتحالف جماهيري وليس حزبا ، قبل أن ندعو القضاة للاشتراك فيه .

● انه من المناسب في ضوء هذه الحقائق أن يتأمل القضاة فيما ذهب اليه الرأي الذي أعلنه ناديم مسبقا ، من ان أصول القضاء الثابتة البعد بهم عن كافة التنظيمات السياسية حتى يتأكد لهم النقاء والتجرد والحيدة . ذلك انه من المسلم به ان الجميع يحرصون على أن يكون اشتراك القضاة في تنظيمات الاتحاد الاشتراكي بصيغة تحفظ لهم النقاء والتجرد والحيدة . ولأنه اذا كان من المسلم به ان اشتراكهم مع الفئات الأخرى في الجمعيات العلمية والنوادي الرياضية ، لا يؤثر على استقلالهم ، فان مشاركتهم في تنظيم خاص بهم يهدف إلى تطوير الدراسات القانونية وتدعيم رسالة رجل القانون في مجتمعنا الذي نريد أن نبنيه على أساس سيادة القانون - لا أظنه مما يتنافى بذاته مع استقلال القضاء .

واني أتساءل : ترى لو كان القضاء ممثلا في الاتحاد الاشتراكي أما كان قد أتيح له اسماع صوته في بعض القوانين التي صدرت في السنوات الأخيرة بعدم إجاز الطعن في بعض القرارات أمم القضاة

أو بسبب المحاكم العادية بعض اختصاصاتها القضائية واحالتها الى جهات
أخرى ؟

وبكل تقدير للقضاء وإيمان برساليته وتمسك باستقلاله .. أضع
هذه الحقائق تحت نظره * .

* وقد كان اشتراك القضاء في الاتحاد الاشتراكي من المسائل التي أثارت حساسية
بين النظام وبين رجال القضاء ، وقد كان لهم العذر في ذلك وقتئذ ، مما دعا الرئيس
الراحل جمال عبد الناصر ألا يلج في تطبيق هذه الفكرة وقد أعلن ذلك في خطابه
بالمقصورة يوم ١٨ إبريل ١٩٦٨ (الصحف الصادرة يوم ١٩ إبريل) قائلا أنني لست
مبالا في الوقت الحاضر لأشارك القضاة أو القوات المسلحة أو الشرطة في التنظيم
السياسي وأضاف بالنسبة للقضاء قوله « ان اخلاص القضاء للنضال الشعبي يكون أولا
باقامة العدل » .

ولا شك ان اشتغال القضاء بالسياسة أمر غير مرغوب فيه بل ان من شأنه ان يهدد
استقلالهم اذا كانت السياسية تعني التناحر الحزبي وكانت وجهة نظري أنه يمكن ايجاد
صيغة مناسبة لعلاقة القضاء بالاتحاد الاشتراكي خاصة اذا تأكدت صفته كتنظيم جماهيري
واسع يمثل تحالف قوى الشعب العاملة وأنه ليس حزبا ولكن بعد قيام الأحزاب السياسية
فانه يجب العودة الى التزام التقيد الذي كان سائدا في مصر وهو أن يبتعد القضاة عن
ادلاء الرأي في الأمور السياسية باستثناء ما قد يعد قضية قومية . ومع ذلك فمن الملاحظ
أن بعض رجال القضاء ، يكتب مقالات في الصحف في موضوعات ذات طابع سياسي مثير
للخلاف بل ان هناك حالات استخدمت فيها منصة القضاء ذاتها لابتداء آراء سياسية مثل
ما نشر من انعقاد إحدى المحاكم الاستثنائية واصدار حكم « بقبول مسرى الرئيس من
القاهرة الى القدس شكلا وتأييد جهوده وجهاده في قضية السلام موضوعا » وقد لفت
الكاتب وكان وكيلًا لمجلس الشعب وقتئذ نظر وزير العدل الى ذلك بخطاب في ٣ ديسمبر
١٩٧٧ . وقد تكررت هذه الظاهرة بعد ذلك للأسف حينما عادت محكمة في بنها وأخرى
في المنيا فأصدرت أحكاما بادانة قرارات مؤتمر بغداد مما دفع الكاتب الى أن يقدم سؤالا
عن ذلك الى وزير العدل ولم تتح مناقشته حتى تقرر حل مجلس الشعب في إبريل الماضي .

استقلال القضاء في الشريعة الإسلامية *

القضاء فريضة محكمة • والناس في حاجة الى القضاء ما عاشوا •
وبغير قضاء مستقل لا قيمة لمبدأ سيادة القانون • فتطبيق القانون تطبيقاً
عادلاً يتوقف على القاضي • والقاضي هو صانع القانون في كثير من الشرائع
القديمة والحديثة • وهو بالأقل عامل هام في تطويره • فلا يمكن أن نخشى
القوانين الرديئة إذا طبقها قضاة عدول •

والاستقلال صفة لا يمكن فصلها عن القضاء • وبغير هذه الصفة
يفقد القضاء وجوده وذاتيته • فمعنى الاستقلال يمتزج برسالة القضاء •
فاستقلال القضاء ليس مرتبطاً دائماً بالتنظيم الدستوري للسلطة القضائية
في علاقتها بالسلطتين التشريعية والتنفيذية •

واستقلال القضاء في الشريعة الإسلامية لهو اصدق دليل على
ذلك • ففي الشريعة الإسلامية كان الوالي يجمع بين يديه الى جانب سلطة
الحكم سلطة القضاء ومع ذلك فان المكانة التي وصل اليها القضاء الاسلامي
في استقلاله ، كانت مضرب المثل في تاريخ استقلال القضاء •

لقد استمد القضاء الاسلامي سلطته من الكتاب •

وكان استقلال القضاء مستمداً من قوله تعالى « ان الله يأمركم أن
تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » •

* جريدة الاهرام في ٢٦ أكتوبر ١٩٧١

ومن قول رسول الله عليه الصلاة والسلام « القضاء ثلاثة » اثنان في النار وواحد في الجنة ، رجل عرف الحق ف قضى به فهو في الجنة ، ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ، ورجل لم يعرف الحق ف قضى للناس على جهل فهو في النار » .

ويبدو تطلب استقلال القضاء واضحا فيما رواه أبو داود عن علي ابن أبي طالب قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء وقال ان الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانه احرى ان يتبين لك القضاء ، قال فما زلت ماضيا وما شككت في قضاء بعد .

وقد أثبت القضاء الاسلامي استقلاله من التأثير ايا كان مصدره . فقد روى أنه لما ولي ثوبة بن نمر الخضرى القضاء على مصر دعا امرأته عفيرة الاشجعية وقال لها : يا أم محمد أى صاحب كنت لك ؟ قالت خير صاحب وأكرمه ، قال فاسمعى : لا تعرضين لى فى شىء من القضاء ولا تذكرينى بخصم ولا تسأليننى عن حكومة فان فعلت شيئا من هذا فأنت طالق ، فأما أن تقيمي مكربة وأما أن تذهبي ذميمة .

ثم أننا نجد معانى استقلال القضاء فى كتاب عمر بن الخطاب الشهير الى أبى موسى الأشعرى ، الذى قال فيه : « آس بين الناس فى مجلسك ووجهك ، حتى لا يطمع شريف فى حيفك ولا يخاف ضعيف من جورك » .

ونجد عمر بن عبد العزيز رحمه الله يؤكد هذا المعنى حينما قال : إذا أتاك الخصم وقد فقت عينه فلا تحكم له حتى يأتى خصمه ، فلعله قد فقت عيناه .

واستقلال القضاء الاسلامي عن السلطان أمرا كان من مفاخر هذا العهد العظيم . كان الخليفة المعتضد بالله قد دعا وزيره عبيد الله بن سليمان بن وهب وقال له قل لاسماعيل القاضى أن يفك الحجز عن شخص ، فقال الوزير للقاضى ، ان أمير المؤمنين يأمرك أن ترفع الحجز عن فلان . فقال القاضى حتى أسأل عنه . فلم يخبر عنه برشد فتركه . ومضت على ذلك أيام فرجعت والدة الصبى الى المعتضد الذى دعا وزيره ثانيا وقال : أمرتك أن تأمر اسماعيل القاضى بأن يرفع الحجز عن فلان ، فقال قد قلت له عن ذلك فقال حتى أسأل عنه . فقال ، قل له يرفع الحجز

عنه ، فدعاه الوزير ثانيا وقال له ، أمير المؤمنين يأمرك أن ترفع الجبز عن فلان ، فأطرق القاضي لحظة ثم استدعى دواة وورقة وكتب شيئا وختمها فاستعظم الوزير أن يختم عنه كتابا ولم يقل له شيئا لمحل اسماعيل من الورع والعلم ، ثم دفع ذلك للوزير وقال له ، أوصلي هذا للأمير فانه جوابه . فأخذه الوزير ودخل على المعتضد وقال : زعم ان هذا جواب أمير المؤمنين ، ففتح المعتضد الكتاب وقراه والقاء . وقال لا تعاود في هذا فأخذ الوزير الكتاب وإذا فيه ، « بسم الله الرحمن الرحيم يا داوود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » .

واستقلال هذا القاضي وعدم خضوعه لأي تأثير نجد مثله الكثير في تاريخ القضاء الاسلامي . فمن أمثلة ذلك ما روي عن استقلال شريك بن عبد الله قاضي الكوفة من أن امرأة شكت له الأمير موسى بن عيسى ابن عم أمير المؤمنين لعدوانه على حائط لها ، فلما استدعاه القاضي رفض أن يذهب اليه ، وكلف صاحب الشرطة أن يقول للقاضي : يا سبحان الله ما رأيت أعجب من أمرك . امرأة ادعت دعوى لم تصح أعديتها على ؟ ولما ذهب رئيس الشرطة الى القاضي وبلغه الرسالة أمر بوضع رئيس الشرطة في الحبس . وبلغ الأمير الخبر فوجه الحاجب اليه ، فقال القاضي اذهبوا به الى رفيقه الى الحبس فحبس . وظل القاضي كلما جاءه رسول من عند الأمير متوسطا أمر بوضعه في الحبس قائلا لهم : حتى لا تعودوا الى برسالة ظالم . فما كان من الأمير الا أن ذهب الى السجن وفتح الباب وأخرجهم كلهم . فلما علم القاضي بذلك قال والله ما طلبنا هذا الأمر (يعني القضاء) ولكن أكرهونا عليه وقد ضمنوا لنا فيه الأعزاز اذ تقلدناه لهم ، ومضى الى الخليفة مستعفيا فلما بلغ الأمير الخبر ، سارع اليه مناشدا فأصر على أن يردوا جميعا الى السجن وأن يحضر الأمير الى مجلس القضاء . وامتلأ الأمير ، وقال الأمير للمرأة المشتكية هذا خصمك قد حضر . وظل القاضي ينظر في الدعوى وكلما انتهت الشاكية من كلامها قال لها ابقى لك عليه دعوى ! قالت لا وبارك الله عليك وجزاك خيرا . قال : قومي . فقامت من مجلسه فلما فرغ قام وأخذ بيد الأمير موسى بن عيسى وأجلسه في مجلسه . وقال السلام عليك أيها الأمير أقامر بشيء . قال : أي شيء أمر وضحك . فقال له شريك : أيها الأمير ذلك الفعل حق الشرع وهذا القول الآن حق الادب . فقام الأمير وانصرف الى مجلسه وهو يقول : « من عظم أمر الله أذل الله له عظماء خلقه » .

... أن نفى هذا الحادث أكثر من معنى من معاني استقلال القضاء ، وفيه
أن القاضي مستقل عن سلطة الحكم ، ولا يخضع لأي تأثير منها ، وفيه أن
القاضي مستقل في قضائه فلا يقبل تدخلا أو سعيًا لديه . وفيه أن القاضي
يحافظ على سلطة قضائه فيأمر بنحبس كل من يخل بسير العدالة ، مثلما
عرف القانون الانجليزي بعد ذلك جريمة اتهان القضاء . وفيه أن القاضي
يسوى في المعاملة بين الأمير وبين المرأة الفقيرة . ويأمر بالأمير ليجلس في
مجلس القضاء أمام المرأة المتظلمة . ثم لا يبرح القضاء الا بعد أن يكون
سؤالها أبقى لك عليه دعوى . وفيه أن القاضي في محافظته على استقلال
القضاء ، إنما يفعل ذلك لأن هذا هو حق الشرع .

والقاضي الاسلامي كان خاضعا لرقابة المسلمين . فهو يجلس في
جلسات علنية ، وكان الأغلب أن يجلس في المسجد . بل قيل انه ينبغي
أن يختار مسجدا في وسط البلد كيلا يلحق بعض المحصوم مشقة ، وأن
جلس في داره فيأذن للناس بالدخول فيه .

والقاضي الاسلامي لم يكن منعزلا عن الرأي العام . فعرف النظام
القضائي الاسلامي نظام العدول ليستعين بهم القاضي على تزكية الشهود
الذين يشهدون عنده في الخصومات . وكان يشترط في العدل أن يكون
ذا خبرة بالناس وألا يكون منزويا لا يخالط الناس . كما كان القاضي
يعتمد في قضائه على مشاورة أهل الفقه والكرامة .

والقاضي الاسلامي في قضائه كان يحتمل النقد . لأن القاضي غير
معصوم من الخطأ ولأن القضاة كانوا مجتهدين . والاجتهاد نظر . وقد روى
في ذلك عن القاضي عبد السلام قاضي مصر في عهد السلطان الصالح نجم
الدين أيوب أنه أفتى مرة بشيء ثم ظهر له أنه أخطأ فنادى في مصر والقاهرة
على نفسه من أفتى له ابن عبد السلام بكذا فلا يعمل به فانه أخطأ .

وكان القاضي مع استقلاله خاضعا للرقابة ، فالي جانب رقابة الرأي
العام الذي كان يشهد قضائه في المسجد أو غيره ، فإن الشريعة الاسلامية
لم تغفل مراقبة القضاة والكشف عن أحكامهم ، فقد جاء في معين الحكام
في فصل « الكشف عن القضاة » أنه ينبغي للإمام أن يتفقد أحوال قضائه
ونوابه فيتصفح أقضيتهم ويروعي أمورهم وسيرتهم في الناس . وعلى
الإمام والقاضي الجامع لأحكام القضاة أن يسأل الثقات عنهم ويسأل قوما
صالحين ممن لا تجوز عليهم الخديعة ، فإن كثيرا من ذوي الأغراض يلقى في

قلوب الصالحين شينا ليتوصل بذلك الى ذم الصلحاء له عند ذكره عندهم
وسؤالهم عنه ، واذا ظهرت الشكيات بهم ولم يعرف أحوالهم سأل عنهم كما
تقدم ، فان كانوا على طريق استقامة أبقاهم وان كانوا على ما ذكر عنهم
عزلهم •

لقد أدرك رجال الفقه الاسلامي جلال الوظيفة القضائية وعظم خطورها.
حتى ان أبا حنيفة قد رفض ولاية القضاء حينما دعي اليها ثلاث مرات ،
فأبى حتى ضرب في كل مرة ثلاثين سوطا • ذلك انه كان يحس بجسامة
هذه المسئولية ، لأن القضاء كما وصفه الامام علاء الدين الطرابلسي من
أجمل العلوم وأعزها مكانا وأشرفها ذكرا •

الوجه الثورى للقضاء *

منذ ايام أعلن الرئيس فى خطاب افتتاح دور الانعقاد الرابع لمجلس الأمة أن تقنين الثورة حصانة أكيدة للتطور الدستورى السليم ليظل القانون دائما اكبر من مراكز القوة وعلى من ارادات الأفراد • فليس هناك تناقض بين الثورة وبين القانون • فالقوانين التى أصدرتها الثورة مثل قوانين اصلاح الزراعى والتأمين والعمل لم تكن الا تعبيراً عن تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية • ومثل هذه القوانين ينبغى التمسك بنصوصها وينبغى تفسيرها فى ضوء ما يقصد المشرع تحقيقه منها •

أما القوانين الأخرى التى ورثناها عن مجتمع ما قبل الثورة الاجتماعية - فهى التى ينبغى على القاضى أن يجتهد فى تفسيرها بما يجعلها متسقة مع تغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية • وبهذا النظر الصائب ، يمكن أن نكفل للقانون سيادته ويمكن أن يظل القانون حارساً لقيم المجتمع •

وقد اطلعت على حكم هام أصدرته منذ أيام دائرة الايجارات الرابعة بمحكمة القاهرة الابتدائية برئاسة القاضى محمد بدوى أبو شهية رئيس المحكمة وعضوية القاضيين كمال الدين رمضان ومحمد وجيه عوض ، وهو ينحو هذا المنحى الذى نشير إليه فى تفسير القانون •

لقد طرحت المحكمة فى قضائها مشكلة القوانين التى ما زالت تعبر

عن علاقات كانت سائدة في ظل النظام الرأسمالي وما زالت قائمة رغم التحول الاشتراكي ، وتعديلها يحتاج الى وقت . فمتى اذا يكون موقف القاضى من مثل هذه القوانين ؟ أيقف عند حرفية النصوص ويطبق مفاهيم نبذها الميثاق ولم تعد تتفق مع طبيعة الثورة الاجتماعية والاقتصادية وراميها ؟ أم ان القاضى يمكنه أن يضيف على النصوص مفهوما يتفق مع أهداف المجتمع الجديد ، ويمكنه أن يقدم حلولاً تواجه التغيير الثورى ؟ . وهذا الحكم ولو أنه قد صدر في خصوصية العلاقة بين المالك والمستأجر الا أنه قد رسم طريقاً سليماً لما يجب أن يكون عليه موقف القضاء تجاه النصوص المتخلفة .

فقانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذى صدر عام ١٩٤٧ فى ظروف اجتماعية مختلفة كان يحرم على المستأجر أن يتنازل عن الإيجار أو يؤجر من الباطن ويجعل ذلك تحت رحمة المالك وحده . وكان بذلك يفتح باباً للاستغلال . واذا كانت هناك حالات يجب أن يستمر فيها هذا التحريم اذا جنح المستأجر الى أن يتخذ موقفاً كموقف المالك المستغل ، حينئذ يقتضى منفعة عن التنازل أو التأجير من الباطن - فان هناك حالات أخرى كتلك التى واجهها الحكم المشار اليه ، تنتفى فيها شبهة الاستغلال . فواقعة القضية أن مستأجراً نقل الى الأقاليم فتنازل الى شقيقه عن مسكنه فماذا يضير المالك فى ذلك ولماذا يشرذم هذا المستأجر وتشرذ أسرته ؟ ومن ثم رفضت المحكمة أن تحكم بطرد المستأجر .

وقد كان على القاضى - لكي يصل الى الحكم السليم - أن يستلهم مبادئ الميثاق وأن يحيط بتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . . . أى كان عليه أن يضيف على النصوص تفسيراً يجعلها متماشية مع مرامى المجتمع وأهدافه .

ولا يتسع المجال لنشر جميع أسباب هذا الحكم التى استغرقت ما يشيف على العشر صفحات . ويكفى لبيان أهمية هذا الحكم أنه حل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة فى ظل قانون الإيجارات الصادر عام ١٩٤٧ وانتهى من تحليله الى القول بأن ذلك القانون قد صدر فى وقت كانت فيه السيطرة على مقادير البلاد للاستعمار بمعاونة الرجعية ممثلة فى الاقطاع والرأسمالية ، فجاء هذا القانون ممثلاً لمصالحها دون ما نظر الى تحقيق العدالة الاجتماعية . ثم بين الحكم بعد ذلك الدور

الذي يجب أن يضطلع به القضاء في تفسير القانون . . وكان من أروع ما ذكره في ذلك أن « تفسير القانون يجب أن يتسم مع مراعاة الظروف الاجتماعية المتغيرة وأن على القضاء في سبيل تطوير المجتمع وتثبيت مبادئ الاشتراكية أن يفسر القانون بما يتفق وهذه المبادئ وأحكام الميثاق وهو ما يقتضى عدم التقييد بحرفية عبارات تلك النصوص والا انعزل القاضي عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد ، وأن القانون « ليس مجرد نظريات هندسية وإنما هو مرتبط بعوامل اجتماعية واقتصادية » .

ولم يكن بدعا ما قرره هذا الحكم . فتقاليد القضاء المصرى ذاته قد مكنته قبل الثورة من أن يعكف على تدارك ما في القوانين من نقص وأن يستمر ما بدا فيها من تناقض ، حتى أضحت القواعد التي انتزعتها أحكام المحاكم لا تقل خطورة عن القواعد التي قررتها النصوص ان لم تجاوزها . وقد كان للقضاء المصرى مثل هذا الموقف في عديد من المسائل مثل خلق نظرية للتعسف في استعمال الحق ، لا يجوز بمقتضاها لصاحب الحق أن يستعمل حقه اضرارا لغيره أو أن يستعمله لتحقيق مصلحة قليلة الأهمية لا تناسب مع ما يصيب غيره من ضرر بسبب استعماله هذا الحق . ولم يكن هناك نص في القانون يقيم هذه النظرية ، فأقامها القضاء حتى صدر القانون المدني عام ١٩٤٨ فقتن بما سبق للقضاء إن قرره ، كذلك كانت النصوص القديمة لا تسمح بتخفيض الشرط الجزائي الذي يشترطه متعاقد مع الطرف الآخر في التعاقد ، فجاء القضاء وجعل لنفسه حق تخفيض الشرط الجزائي المبالغ فيه وانزاله الى حد الضرر الذي وقع فعلا ولم يفعل القانون المدني عام ١٩٤٨ أكثر من تقنين هذا المبدأ القضائي .

واليوم ، وقد أصبحت الأحكام تصدر باسم الأمة فإننا نتوقع من قضائنا ألا يحجم عن مسايرة تقاليدنا التي سمحت له فيما مضى بأن يطور النصوص الجامدة أو الناقصة .

لقد قدم هذا الحكم الدليل على أن في وسع القضاء أن يطور النصوص . وهو في ذلك لم يخرج عن المألوف في الفهم القانوني السليم . ان المذكرة الايضاحية للقانون المدني رغم انه صدر عام ١٩٤٨ في ظروف اجتماعية مختلفة ، تشير صراحة الى أن النص متى خرج من يده واضعنه اتصل بالحياة وتفاعل معها وأصبح للظروف الاجتماعية في تجديده نطاقه ومراميه شأن يجاوز في خطره نية المشرع .

والقاضي وهو يجتهد لا يصدر في اجتهاده عن تفكير ذاتي خاص ، بل انه يصدر عن اعتبارات موضوعية ، جسدتها مبادئ الميثاق ، ولا يحد من سلطته في هذا الاجتهاد الا المبدأ الذي أكدته دستور ١٩٦٤ من انه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص . فليس في وسع القاضي او في وسع أي سلطة ان تنشئ جريمة او تطبق عقوبة لم يقرها القانون .

وبعد ، فاننا ونحن نشيد بالدور الطبيعي للقضاء ، الذي يجعل القانون في خدمة المجتمع ليصبح عاملا من عوامل التحول الاشتراكي ، ونحن نهيب بالقضاء ان يتقدم معبرا عن القيم الجديدة للمجتمع حارسا عليها - يبدو اننا نحمله مع ذلك أكثر مما ينبغي ، مسئولية مواجهة العلاقات الاجتماعية الجديدة . . . بينما ان المسئولية الأولى تقع على المشرع . ان في وسع المشرع ان يصدر قانونا صريحا يمكن القاضي من الا يقف عاجزا أمام نصوص تتناقض مع التحولات الاجتماعية ، وهو في نفس الوقت يشرك القاضي في مسئولية حماية مبادئ المجتمع الجديد . أما بعد أن تتم صياغة القوانين الجديدة واصدارها فانها وجدها تصيح واجبة التطبيق ملزمة للقاضي كما هي ملزمة للجماهير وأجهزة الدولة .

وحتى يحقق هذا الاقتراح الغرض منه ، فاني أقترح على وزير العدل أن يحول محكمة النقض الى محكمة عليا تشرف على حسن تطبيق القانون وتعمل على تحقيق وحدة وتجانس النظام القانوني . ان محكمة النقض لا تقرر المبادئ القانونية الا بمناسبة طعن يرفع أمامها . وهو أمر يستغرق سنوات . أما وظيفة المحكمة العليا فهي المبادرة دون انتظار لطعن يطرح عليها الى تقديم تفسير متجانس موجد للقانون يحل دون اضطراب أحكام المحاكم ويضاربها

ان المعالجة الواعية لشئون العدالة . . . هي التي تدعم سيادة القانون وهي التي تجمي للثورة شرعيتها

وكما عبر عن ذلك عصام الدين حسونة وزير العدل في حديثه الموفق أمام مجلس الأمة أول أمس ، فإن « أولئك الذين يقولون ان الثورة والقانون لا يتعايشان ، انما يفترون على الثورة والقانون معا . . . واذا كان صحيحا انه ليس بالقانون وحده يحيا الانسان ، فانه بغير القانون لا يحيا الانسان » .

خطوة هامة على طريق تأكيد دور القضاء في حماية المجتمع *

القرار الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر أمس باعادة تشكيل محكمة أمن دولة عليا غالبية أعضائها من رجال القضاء لنظر القضية المعروفة بقضية كمشيش ، له معناه العميق ، أنه يضع مبادئ ٣٠ مارس موضع التطبيق ، وهو يعنى أن ما أشار اليه البيان عن حصانة القضاء وكفالة حق التقاضى يقتضى ألا يحاكم المواطن الا أمام قاضيه الطبيعى كما يقتضى وحدة القضاء وتوفير كافة ضمانات العدالة ، وهو يؤكد دور القضاء الطبيعى فى حماية مبادئ المجتمع ، الذى يؤديه بالحق وبالعدل ، وبالنظرة المرتبطة بأهداف الجماهير فى بناء مجتمع الحرية الاجتماعية والسياسية .

فقد كان المفروض بعد أيام ، وعلى وجه التحديد فى ٤ مايو ، ان يقف فى قفص الاتهام أمام محكمة أمن دولة عليا مشكلة من ضباط قادة برياسة الفريق أول محمد فوزى الدجوى ، اثنان وعشرون متهما من بينهم الفلاح والمزارع والعمدة وشيخ الخفراء والخفير والعامل والموظف ليحاكموا - عما نسبته اليهم النيابة العامة من ارتكاب جرائم قتل وتزوير ورشوة وحيارة أسلحة نارية بغير ترخيص واشتراك فى هذه الجرائم - قى القضية المعروفة بقضية كمشيش . وكان قد صدر قرار أحالة هذه القضية على محكمة أمن دولة عليا مشكلة من عسكريين فى العام الماضى وفى ظروف تجد مختلفة .

* من مقال نشر بجريدة الاهرام فى أول مايو ١٩٦٨ .

لقد نسبت الى المتهمين في هذه القضية وقائع حققتها النيابة العامة بناء تقارير من الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية منذ أكثر من عام . ومن هذه الوقائع التي تناولها التحقيق ما يرجع الى عام ١٩٦٦ وهي واقعة مقتل المرحوم صلاح الدين حسين . وبعضها وقائع قتل وقعت في غضون عشر سنوات سابقة وكانت النيابة قد قررت فيها بالألا وجه لاقامة الدعوى لعدم توافر أدلة الاتهام .

ولم تكن هذه القضية قضية قتل عادية . بل لقد كان لها دويها وأثرها السياسي والاجتماعي . وقد وصفت هذه القضية في ذلك الحين بأنها « تعكس الصراع الذي يقوم في الريف بين الرأسمالية الريفية الطفيلية وبين جموع الفلاحين والرأسمالية الوطنية الريفية » .

وليس من حفي أن أتناول بالتعليق موقف المتهمين في هذه القضية ولا موقف أجهزة الأمن الاستثنائية التي قامت بالضبط والتحرى . فموقف المتهمين أمره معروض على القضاء . وليس من حق أى انسان أن يؤثر على عقيدة المحكمة أو أن يحرم المتهمين - أيا كانت بشاعة الجرائم المنسوبة اليهم - من حقهم في محاكمة عادلة . أما موقف أجهزة الأمن الاستثنائية فأمره معروض على سلطات التحقيق المختصة التي تتولى تحقيق وقائع الانحراف التي نسبت الى بعض المسئولين في أجهزة الأمن الاستثنائية .

ولكنى أريد أن أتناول بالتعليق ، المغزى الهام الذي ينطوى عليه إعادة تشكيل المحكمة التي تنتظر هذه القضية بحيث تكون غالبية أعضائها من رجال القضاء .

وحتى يمكن تفهم هذا المغزى ، أرى أن أعرض الحقائق الآتية :

١ - أنه ليس صحيحا ما رددته البعض من أن هذه القضية المعروضة بقضية كمشيش قد عرضت على مستشار الاحالة بمحكمة شبين الكوم الذي قرر بالألا وجه لاقامة الدعوى فيها ، وأنه لذلك كان قد تقرر إعادة المحاكمة فيها أمام محكمة أمن الدولة العسكرية . والصحيح أن القضية التي عرضت على مستشار الاحالة هي القضية التي تحمل رقم ٥٨١ جنابات كلى شبين الكوم لسنة ١٩٥٦ . بيد أن هذه القضية تحمل رقم ١٠٥٤ جنابات كلى تلا لسنة ١٩٦٦ . وكانت القضية التي عرضت على مستشار الاحالة قد صدر حكم فيها من القضاء العادى منذ سنوات على أحد المتهمين في جريمة قتل . ثم قدمت معلومات كشف عنها التحقيق في قضية كمشيش ، على أن هذا

المتهم قد حكم عليه بناء على أقوال مزورة . فأعادت النيابة العامة التحقيق فيها وقررت الافراج عن المحكوم عليه وتقديم متهمين آخرين الى المحاكمة . ولكن مستشار الاحالة رأى وفق تقديره ، الا وجه لاقامة الدعوى فيها ، مسجلا فى حكمه ما رآه معيبا فى اجراءات التحقيق ولكنه أستند فى قضائه بالبراءة الى سقوط الدعوى بالتقادم . وقد طعنت النيابة العامة فى حكمه العام محكمة النقض ولا يزال الطعن منظورا .

أما قضية كمشيش التى تدور أساسا حول مقتل المرحوم صلاح الدين حسين والتى كان قد تقرر نظرها أمام محكمة أمن الدولة العسكرية يوم ٤ مايو ، فلم يسبق عرضها على القضاء .

١٢ - ان قانون الطوارئ الصادر عام ١٩٥٨ ومثله قانون تدابير أمن الدولة الصادر عام ١٩٦٤ - وكلاهما كانا موضع مناقشة هامة فى الشهور الأخيرة وكانا موضع مراجعة اللجنة الحريات فى مجلس الأمة - يجيزان تشكيل محكمة أمن دولة عليا للنظر فى طائفة من الجرائم التى تمس أمن الدولة من الخارج أو من الداخل . ثم اتسع اختصاص هذا النوع من المحاكم ليشمل أنواعا أخرى من الجرائم العادية نظرا لأهميتها أو ظروف ارتكابها أو صفة مرتكبيها .

٣ - ان الأصل ان تشكل محاكم أمن الدولة العليا من القضاء العادى ولكن أجاز تشكيلها من ثلاث من مستشارى محاكم الاستئناف يضم اليهم اثنان من الضباط القادة . كما أجاز استثناء تشكيلها بالكامل من ضباط قادة .

٤ - ان محاكم أمن الدولة وإن كانت قد تشكل من عسكريين ، فانها ليست هى المحاكم العسكرية التى تشكل طبقا لقانون الاحكام العسكرية والتى تختص أصلا بمحاكمة العسكريين عن الجرائم العسكرية التى تنسب اليهم ، وهى محاكم تقتضيها طبيعة النظام العسكرى . بل ان محاكم أمن الدولة أيا كان تشكيلها تختص بمحاكمة مدنيين عن جرائم عادية وذلك طبقا لقانون الطوارئ أو قانون تدابير أمن الدولة .

٥ - إنه حينما اتسع اختصاص المحاكم العسكرية بالقانون الصادر عام ١٩٦٦ تشمل طائفة كبيرة من الجرائم التى تقع من المدنيين - مما كان مدعاة النقد - أمر رئيس الجمهورية بوقف تطبيق أحكام هذا القانون على المدنيين مستعملا حقه الذى يخوله له هذا القانون فى عدم اخالة

المدنيين الى المحاكم العسكرية حتى يتم تعديل القانون . وفى أول فبراير ١٩٦٨ تم التعديل فعلا بقانون أصدره رئيس الجمهورية بناء على التفويض المعطى له من مجلس الأمة .

ولاشك ان القرار الذى اتخذه الرئيس عبد الناصر نحو قانون الأحكام العسكرية كان يمثل اتجاها نحو تأكيد الاختصاص العام للقضاء العادى . ثم جاء بيان ٣٠ مارس معلنا المبادئ الدستورية التى يرى أن يتضمنها الدستور الدائم ومنها ضمانه القضاء وأسقاط موانع التقاضى . ولا يتحقق هذا الا اذا كان القضاء موحدا لا تقوم الى جانبه جهات أخرى خاصة الا ما تقتضيه طبيعة المنازعات أو أطرافها ، حسبما يقرره الدستور . وهذا يعنى الا يحاكم المواطن الا أمام قاضيه الطبيعى الذى يتم اختياره وفقا لنظام القضاء .

ومع أن قانون الطوارئ وقانون أمن الدولة - وحتى يتم تعديلهما طبقا للمبادئ التى قررها بيان ٣٠ مارس - يجيزان تشكيل محاسن أمن الدولة من عسكريين ، الا أن الرئيس عبد الناصر قد بادر بقرار احالة قضية كمشيش التى كان محمدا لها يوم ٤ مايو الى محكمة أمن دولة علنيا تشكل من ثلاثة من المستشارين واثنين من الضباط القادة ، استنادا الى حقه المقرر طبقا لقانون الطوارئ وقانون أمن الدولة .

ذلك أنه مع التسليم بأن هذه القضية ذات جوانب اجتماعية هامة فان معظم القضايا التى تعرض اليوم على القضاء لا ينفصل عنها الطابع الاجتماعى . فان مجتمعا يتحول الى الاشتراكية تنشأ فيه علاقات اجتماعية جديدة تتصل بطبيعة الملكية العامة وحمايتها والعلاقات بين المؤسسات العامة وحماية الخطة الاقتصادية . وكلها مبادئ اجتماعية ستنتهى تطبيقها فى النهاية الى القضاء . وهى تحتاج الى جانب النظرة الاجتماعية الواسعة ، الى الخبرة والتخصص . وليس هناك ما يدعو الى افتراض أن محاكم أمن الدولة ذات التشكيل العسكرى البحت هى الأقدر فى تقرير هذه الحماية أو أنها هى التى يمكن أن تتوافر لها وحدها النظرة الاجتماعية الواسعة - بل ان الحماية القانونية لمبادئ المجتمع الاشتراكى يجب أن تكون مسئولية القضاء العام . ولا يمكن أن نتصور أن موازين تقدير الأدلة أو تقدير العقوبات يمكن أن تختلف باختلاف أشخاص القضاة وما اذا كانوا من العسكريين أو من رجال القضاء العادى . فلا شك أن القضاة العسكريين شأنهم شأن قضاة المحاكم العامة يخضعون لسلطان الضمير

والقانون ، وإن عليهم ألا يصدرُوا أحكام الادانة إلا بعد التثبت من الدليل
وَألا يصندروا أحكام البراءة إلا بعد اقتناع بعدم توافر الدليل أو عدم
كفايته . واجراءات هذه المحاكم سواء أكان تشكيلها من عسكريين أو من
رجال القضاء العبادي هي اجراءات أمن دولة - فهي نفس الاجراءات
السريعة التي ينص عليها قانون أمن الدولة وقانون الطوارئ . وأحكام
هذه المحاكم سواء أكانت مشكلة من عسكريين ، أو من رجال القضاء
العادي تخضع لتصديق رئيس الجمهورية ، كما تخضع لرقابة الرأي
العام .

• • • • •

وبعد ، فاني أعود فأقول ان ما قرره عبد الناصر حينما أوقف تطبيق
قانون الاحكام العسكرية بالنسبة للمدنيين ثم تعديله هذا القانون بعينه
ذلك ، هو اتجاه واضح نحو تقرير الاختصاص العام للقضاء ، الذي أكدته
بعد ذلك بيان ٣٠ مارس . وإن ما رآه عبد الناصر أمس من احالة قضية
كمشيش الى محكمة أمن دولة غالبة أعضائها من المستشارين ، إنما هو
تأكيد للدور الذي نريده للقضاة من أبناء الفلاحين والعمال كمثقفين في
تحالف قوى الشعب العاملة وهو يفرض عليهم أن يضعوا علمهم وخبرتهم
وحسن ادراكهم في خدمة مبادئ هذا المجتمع ويحملهم مسئولية حمايتها
فالتزام المثقف كما وصفه عبد الناصر في حديثه في الجامعة هو الارتقاء
بالمجتمع والالتزام بالحياة عن طريق المشاركة في العمل والتوجيه السياسي
والفكري وهو دور لا يستطيع المثقف الملتزم أن يؤديه بالعزلة وإنما
بالاقتراب والاندماج في المجتمع

فقضائنا من الشعب وللشعب دائماً يحمي مبادئ المجتمع بالحق
وبالعدل .

رئيس الجمهورية ورئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية *

لا شك أن رجال القضاء والعدالة في جميع الهيئات القضائية يقدرون مسئولياتهم عن أن يصبح القانون في التطبيق تعبيرا عن قيم مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة ، وأن تتحول منصة القضاء الى مدرسة يتعلم فيها المواطنون احترام القانون .

ولا شك أيضا في أن استقلال القاضي جزء لا ينفصل عن رسالته ، وإن قضائنا لا ينظرون الى هذا الاستقلال على أنه ميزة لهم ، بل على أنه ضمان لحس سير العدالة ، والقاضي يراقب تصرفات الإدارة وقد يحكم بالغائها ، لا لأنه يمثل سلطة مناجزة لسلطات أخرى في الدولة ، بل لأنه بمراقبة تصرفات الإدارة إنما يدعم وحدة المبادئ التي تسعى إليها جميع أجهزة السلطة ضمن الإطار الذي رسمه الميثاق ، ولأن عليه أن ينقى تطبيق هذه الأجهزة لها من أي شائبة . وهذا هو الدور الذي يجب أن تلعبه المحكمة العليا ، باعتبارها الهيئة القضائية العليا .

وكذلك فإن استقلال القضاء لا يعني أن يكون بمنأى عن أية رقابة أو إشراف أو أنه لا يطبق النقد ولا يتحمل المسئولية ، بل أن القضاء يعرف «النقد الذاتي» الذي رسمه الميثاق . وكثيرا ما راجعت المحاكم مبادئ قراراتها ونقدت قضائها السابق . والمحكمة الأعلى كثيرا ما تنقد أحكام

* من مقال بجريدة الأهرام في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٩ .

المحاكم التي تستأنف أمامها • والمحاكم لا تكتسب ثقة الناس بها بتحصيلها
ضد النقد ، بل ان المحاكم تكتسب ثقة الناس بها بقدر قيامها بأداء
رسالتها •

حقيقة فصل السلطات في تجارب الدول الأخرى

وقد كان وهما حتى في ظل النظم التقليدية لفصل السلطات ، أن
نظن ان لا علاقة للقضاء بهذه السلطات الأخرى فالقاضي يعين بقرار من
رئيس الجمهورية أو من رئيس الدولة في بعض البلاد أو بقرار من المجلس
الشعبي في بلاد أخرى • فمصدر وجوده كقاض يرجع الى سلطة أخرى ،
بل ان قضاة الصلح ، وهم الذين يتحملون النصيب الأكبر من العبء
القضائي في انجلترا وهي بلد عريقة في نظامها القضائي ، يعينون بقرار
من وزير الداخلية • أما قضاة المحكمة العليا فيعينهم التاج بناء على اقتراح
قاضي القضاة • وأما قاضي القضاة نفسه فهو رئيس لمجلس اللوردات وهو
عضو في الحكومة يعتزل منصبه ككبير للقضاة باعتزال الوزارة • ولم يقل
أحد أن القضاء فقد استقلاله لأن كبير القضاة يجمع بين الوظائف الثلاث
القضائية والتشريعية والتنفيذية • بل الصحيح أن القضاء الانجليزي يرون
في ذلك تقديرا خاصا لأهمية الوظيفة القضائية • ومن يطلع على رأي
البروفسير هانبري في كتابه عن القضاء الانجليزي في طبعته الأخيرة
الصادرة عام ١٩٦٧ ، يشيئ الى أي حد أصبحت النظرية التقليدية لفصل
السلطات غير معبرة عن الواقع في تنظيم سلطة الدولة •

ولهذا لم يكن غريبا ، أن تنهج بعض الدساتير التي صيغت بعد
الحرب العالمية الثانية نهجا مغايرا عن النهج التقليدي في تشكيل مجلس
القضاء الأعلى • فقد كان المألوف في فرنسا وإيطاليا مثلا أن يشكل مجلس
القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض ، ولكن فرنسا منذ أعلنت
دستور ١٩٤٦ جعلت رئاسة مجلس القضاء الأعلى لرئيس الجمهورية ،
ومثلها إيطاليا في دستورها الصادر عام ١٩٤٧ •

وقد ترددت هذه الفكرة في بلدنا ، وكثرت آراء الذين دعوا اليها

منذ سنوات في مقال نشره الأهرام في ١٣ يناير ١٩٥٤ وكان عنوانه « لماذا لا يكون رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس القضاء الأعلى » (*) . ولم يكتب لهذه الفكرة أن تجد طريقها في التطبيق الا بمناسبة اصلاح العضائي الذي أعلن عنه أخيرا والذي كان من بين دعائمه انشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية يشرف عليها وينسق فيما بينها ، ويدرس ويقترح التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية . وهو محل محل المجالس والتشكيلات المتعددة للهيئات القضائية في اختصاصاتها بالتعيين والترقية والنقل والتظلمات المتعلقة بها .

وقد أخذ الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨ وهو دستور فرنسا الحالي ، بنفس الفكرة مؤيدا بذلك ما نص عليه دستور ١٩٤٦ . بل انه اضاف أن رئيس الجمهورية هو الذي يهيمن على استقلال القضاء ، بل انه بعد ان كان رئيس الجمهورية طبقا لدستور ١٩٤٦ يعين اثنين فقط من بين أعضاء مجلس القضاء الأعلى ، أصبح في الدستور الحالي يعين جميع أعضائه . ولعله من المفيد أن نعرض نص الدستور الفرنسي الحالي في هذا الشأن .

فالمادة ٦٥ من هذا الدستور تنص على ما يأتي :

« يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى ، ويكون وزير العدل وكيلا له بحكم القانون - ويجوز أن يحل محل رئيس الجمهورية . ويتكون مجلس القضاء الأعلى الى جانب ذلك من تسعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية بالشروط التي يحددها قانون أساسي .

يقدم مجلس القضاء الأعلى اقتراحاته فيما يتعلق بتعيينات قضاة محكمة النقض والرؤساء الأول لمحكمة الاستئناف ، ويبدى رأيه ، بالشروط التي يحددها القانون الأساسي في اقتراحات وزير العدل الخاصة بتعيينات القضاة الآخرين ويستشار في موضوع العقو بالشروط التي يحددها القانون الأساسي .

ينعقد مجلس القضاء الأعلى في هيئة مجلس تأديب : ويرأسه في هذه الحالة الرئيس الأول لمحكمة النقض » .

* في هذا المقال وقد نشرته في عام ١٩٥٤ بمناسبة وضع مسودة لمشروع الدستور وقتئذ اقترحت أيضا أن يكون نقيب المحامين من بين أعضاء مجلس القضاء الأعلى ،

ونجد حكما مقاربا في الدستور الايطالى الجالى الصادر منذ عام ١٩٤٧ . وان كان هذا الدستور ينهج نهجا مختلفا في تشكيل مجلس القضاء الأعلى اذ يضم أعضاء ينتخبهم القضاة وأعضاء ينتخبهم البرلمان من بين أساتذة القانون والمحامين .

فالمادة ١٠٤ من الدستور الايطالى تنص على ما يأتي بالحرف الواحد :

« يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء . ويشترك الرئيس الأول والنائب العام بمحكمة النقض في هذا المجلس بحكم القانون .

ويتولى جميع القضاة العاديين اختيار ثلثي بقية الأعضاء الآخرين من بين أعضاء مختلف المحاكم . ويختار البرلمان في جلسة مشتركة الثلث من بين أساتذة القانون في الجامعات ومن بين المحامين الذين أمضوا خمسة عشر عاما في مباشرة المهنة .

وينتخب المجلس نائبا للرئيس من بين الأعضاء الذين يختارهم البرلمان .

ويبقى الأعضاء المنتخبون في المجلس أربع سنوات في مناصبهم ولا يصح إعادة اختيارهم مباشرة بعد انتهاء مدتهم » .

حل عملي لمشاكل كثيرة :

والواقع ان تشكيل مجلس القضاء الأعلى ومثله المجلس الأعلى للهيئات القضائية برئاسة رئيس الجمهورية ، لا يعد تقديرا فقط لأهمية هذا المجلس وأهمية الوظيفة القضائية ، وليس من شأنه أن يكسبه سلطانا وهيبه فحسب ، بل ان الفكرة فيه أعمق من ذلك .

ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة المنتخب من الشعب ، وهو المسئول أمام الشعب عن سيرة العدالة ، كما هو مسئول عن سبيل كافة نواحي نشاط الدولة .

ورئيس الجمهورية هو الذي يعين رجال القضاء .

وأماميه . يحلف رئيس المحكمة العليا . وهو رئيس أعلى هيئة

قضائية - اليمين . وقد كان رئيس محكمة النقض بدوره الى عهد قريب يحلف اليمين أمام رئيس الجمهورية .

ورئيس الجمهورية يملك وظيفة قضائية يقررها له الدستور . فهو وحده صاحب الحق فى العفو عن العقوبة .

وتطوير القضاء لا يملكه رجال القضاء وحدهم ، بل انه يحتاج الى تدخل رئيس الجمهورية ، ليستصدر التشريعات الخاصة به .

وتشكيل المجلس الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية واشراك وزير العدل فيه هو حل عملي لمشكلة توزيع الاختصاصات بين رئيس الجمهورية ووزارة العدل والمجالس القضائية ذاتها ، فمن المعروف ان وزير العدل وفقا للقانون المسمى قانون السلطة القضائية هو الذى يعد الحركة القضائية وان هذا القانون يشترط أغلبية خاصة حتى يمكن لمجلس القضاء الأعلى أن يعدل فيها . بل ان هذا القانون يحكم رئيس الجمهورية عند الخلاف بين مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل ، فيتطلب أن يعرض وزير العدل على رئيس الجمهورية وجهة نظر مجلس القضاء الأعلى والأسباب التى بنى عليها رأيه ، متى تباينت وجهة النظر بين الوزير والمجلس . ومن ثم فان تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية وزير العدل : يركز شئون القضاء فى يد هيئة واحدة تصدر قراراتها بالأغلبية ، ويمثل فيها رؤساء جميع الهيئات القضائية .

بقى أنه قد أصبح من الضرورى فى ضوء هذا التشكيل للمجلس الأعلى للهيئات القضائية وما تقرر له من اختصاصات ، أن يعاد النظر فى نفس القوانين المنظمة للهيئات القضائية .

ويوم يتم تشكيل المحكمة العليا ، ويصبح المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالتالى مكتمل التشكيل ، فانه يمكنه أن يبدأ نشاطه بمراجعة القوانين المنظمة للهيئات القضائية .

وفى ظل هذا المجلس الأعلى وفى ظل محكمة عليا ، يمكن للقضاء أن يدعم استقلاله ليكون ميزانا يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ويحمى مبادئ المجتمع وقيمه ويرد أى اعتداء على الحقوق والحريات ، وليكون الالتجاء اليه مكفولا لكل مواطن فى أية خصومة .

هل يجوز التعويض عن الأخطاء القضائية *

أثارت قضية سجين لي مان طره الذى حكم عليه بالأشغال الشاقة لقتله زوجته وقضى قرابة عشر سنوات فى السجن ثم ظهر فجأة من يعترف بأنه القاتل - أثارت هذه القضية شجوننا ، فما أغلى الحرية عند كل انسان وما أفدح من أن يحكم بادانة برىء .. وبقدر ما أحس به الناس من أسى ، بقدر ما بدءوا يتساءلون .. هل هناك سبيل لاصلاح الخطأ ؟ وهل هناك سبيل للتعويض عنه ؟

ولا يستطيع واحد منا أن يستبق الحوادث وما قد ينتهى اليه حكم القضاء فى « التماس اعادة النظر » الذى قدمه المحكوم عليه .. بل ومن التوسع أن يقال أن ثمة خطأ قضائيا .. ليس هذا معناه أن القاضى غير معصوم من الخطأ كائى انسان ، ولكن الخطأ القضائى قد لا يكون مرجعه القاضى الذى أصدر الحكم . فالمحكمة تقيم قضاءها من واقع ما يقدم اليها من أدلة ومن خلال اجراءات قانونية .. وهى تستقل بتقدير قيمة هذه الأدلة فتأخذ منها بما يطمئن اليه ضميرها .. وربما كان المتسبب فى الخطأ « المبلغ الكاذب » أو « شاهد زور » وربما كان المتسبب « تقرير فنى » عن البصمات أو عن فحص السلاح المستعمل فى الجريمة مثلا .. وأيا كان مصدر الخطأ ، فمن المقرر أن القاضى لا يسأل عما يصدره من أحكام ما دام قد تصرف بحكم وظيفته التى خولها له القانون والتزم الحدود التى رسمها.

* جريدة الأهرام فى ٢ يوليو ١٩٧٣ .

له وانتهى الى اعتقاده في الدعوى من خلال الأدلة التي طرحت أمامه
في الجلسة .

والقول بغير ذلك يعنى أن يتخرج القضاة ويترددون عند القيام بأعباء
وظائفهم خشية الخطأ والمسئولية . ولذلك فإن القانون قد أحاط بالقضاة
بضمانات الاستقلال وضمانات حمايتهم ضد أى تأثير ، فأجاز للقاضي اذا
استشعر الحرج فى نظر أية قضية أن يتنحى عنها وأجاز للخصوم رده عن
الحكم بل وأجاز لهم مخاصمته اذا وقع فى عمله غش أو تدليس أو غدر
أو خطأ مهني جسيم ، وفى نفس الوقت أحاط القانون اجراءات المخاصمة
بما يكفل المحافظة على هيبة القضاء وسمو الوظيفة القضائية .

ومع ذلك . . . ففي تاريخ القضاء فى جميع بلاد العالم سوابق كثيرة
للأخطاء القضائية . . . ولعل أمريكا هي أكثر البلاد التى نشرت فيها تعليقات
تجزم ببراءة كثيرين ممن حكم القضاء بادانتهم فى قضايا مشهورة فى تاريخ
القضاء الأمريكى وقد جمعها القاضى الأمريكى سوليفان فى كتاب وعددها
ب عشر قضايا هامة لعل أشهرها قضية برونو هويتمان الذى اتهم بختف
وقتل أحد أبناء الكولونيل لندنبرج عام ١٩٣٢ ١ وتعرض لحملة واسعة من
الصحافة حملت على الاعتقاد بأن المحلفين قد أصدروا قرارهم بالادانة تحت
تأثير النشر الواسع .

والتسليم بأن القاضى قد يخطئ هو الذى دعا الى اجازة الطعن فى
الأحكام القضائية أمام محكمة استئنافية أو أمام محكمة أعلى . .

ولكن الامر قد يدق حينما يسلك المحكوم عليه كل طريق لاثبات
براءته ولا ينجح فى ذلك . . ثم تظهر واقعة جديدة تكشف الحقيقة . من
أجل ذلك عرف القانون طريق التماس اعادة النظر ، مثل ما اذا حكم على
المتهم فى جريمة قتل ثم وجد المدعى حيا ، أو حدثت أو ظهرت بعد الحكم
وقائع أو قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وطلب اعادة النظر
فى هذا ، الحالة يملكه النائب العام بناء على طلب أصحاب الشأن - وتفصل
فيه محكمة النقض ، بل انه اذا كان قد صدر حكم بالاعدام ونفذ فعلا . .
أو كان المحكوم عليه قد توفى نظرت المحكمة التماس وأصدرت حكما
بمحو ما يمس ذكراه . .

ولكن . . . أهذا يكفى ؟

انه مع التسليم بعدم مسئولية القاضى أو عضو النيابة عن الاجراءات

التي يتخذها ولو صدر حكمه بعد ذلك بالفائها، إلا أن النقاش كان محتدما دائما حول مدى مسئولية الدولة عن الأضرار التي تلحق المحكوم عليه الذي اتضحت براءته أو بالمحبوس احتياطيا الذي برأته المحكمة بعدها ؟ وربما استطالت مدة الحبس الاحتياطي ، أو استطالت مدة تنفيذ العقوبة إذا كان محكوما عليه . . وقضى سنوات في السجن، لحقه خلالها ألم فقد الحرية والأهل والثقة والأمل والمستقبل . . فمن الذي يعرضه عن ذلك ؟

وبديهي أنه إذا عرف المتسبب مباشرة في وقوع المحكمة في الخطأ القضائي مثل المبلغ أو الشاهد الزور فإنه يتحمل مسئولية التعويض . ولكن ماذا عن الحالات الأخرى ، وماذا إذا كان المبلغ أو الشاهد الزور معدما لا يملك ما يعرض به المحكوم عليه !

من المعروف أن الدولة مسئولة عن تصرفات جميع موظفيها . . ومسئولة عن أي ضرر يلحق الأفراد نتيجة قصور في سير المرافق العامة . . فما هو الوضع بالنسبة للأحكام القضائية ؟

في الشرائع الانجلوسكسونية مثلا هناك قاعدة أن الملك لا يخطئ وبالتالي لا تسأل الدولة وإن كانت الحكومة الانجليزية قد جرت على منح المضروب تعويضا في هذه الحالة . .

وفي فرنسا ، وعقب قضية دريفوس المشهورة - التي أدين فيها الضابط اليهودي دريفوس بتهمة الخيانة ثم اتضحت براءته ، وهي أمثلة خلا منها تاريخنا الاسلامي والحديث لأن قضائنا كانوا دائما بعيدين عن التحيز - صدر بعدها قانون في عام ١٨٩٥ يقرر أن الحكم في التماس إعادة النظر ببراءة المحكوم عليه يجيز منحه تعويضا بسبب ما لحقه من ضرر . وهناك قوانين مماثلة . . في سويسرا وفي السويد وفق ألمانيا . .

ودقة المسألة ترجع إلى أن الحكم ببراءة المتهم لا يعني دائما أنه لم يرتكب الجريمة ، فقد تكون الأدلة غير كافية فلا يمكن التسليم بمسئولية الدولة عن كل حكم يصدر بالبراءة بعد أن يحبس المتهم احتياطيا أو بعد أن يحكم عليه من محكمة أول درجة ، ولعل الحالة الوحيدة التي تستأهل النظر هي حالة من يحكم عليه لجريمة قتل ثم يظهر من ادعى بقتله حيا . في هذه الحالة يجب على الدولة أن تتحمل التعويض المناسب . .

وحتى في الحالات الأخرى ، مثل حالة المحكوم عليه في ليماں طره إذا اتضحت براءته بعد أن ينظر الالتماس المقدم باعادة النظر في القضية ،

الا تقضى العدالة بوجوب التعويض فى هذه الحالة ؟ وأليست الدولة
مستولة عن سير العدالة ؟

كان هذا الموضوع محل نقاش مستفيض فى فرنسا منذ عام ١٨٩٥
وكان هناك رأى بأن الحكومة ملزمة « أدبيا » فقط بالتعويض ولكن مجلس
النواب الفرنسى رأى ان الدولة تسأل قانونا عن التعويض على أساس
نظرية تحمل التبعة ، مثلما يسأل صاحب العمل عما يصيب العامل من
ضرر أثناء عمله على احدى الماكينات ، دون تطلب اثبات خطأ محدد على
القاضى الذى أصدر الحكم .

على ان فرنسا قد تقدمت اخيرا خطوة أوسع من ذلك . . . قلم يعد
الأمر مقصورا على تعويض المحكوم عليه الذى تتضح ببراءته من خلال
اجراءات إعادة النظر ، بل أصبح يتناول أيضا كل حكم صدر ضد
شخص ثم يلغى بعد ذلك ولو من خلال اجراءات الاستئناف المقررة ،
بل وأصبح يشمل المحبوس احتياطيا الذى يتقرر بعد ذلك الا وجه
لاقامة الدعوى عليه أو الذى يحكم بعد ذلك ببراءته .

فقد صدر فى فرنسا فى يوليو ١٩٧٠ قانون هام سسمى بقانون
تدعيم ضمانات الحريات الفردية للمواطنين ، وقد أجاز تقرير تعويض
لمن يجس احتياطيا ثم تحفظ الدعوى بالنسبة له أو يحكم ببراءته نهائيا
بشرط أن يكون قد لحقه ضرر جسيم متميز وعهد القانون الى لجنة
قضائية بمحكمة النقض بالنظر فى طلبات التعويض ويكون حكمها فى ذلك
نهائيا .

بل لقد أثير الموضوع فى السنوات الأخيرة فى يوجوسلافيا ، ذلك
ان الدستور اليوجوسلافى الصادر عام ١٩٦٣ ينص على أن من يحكم
عليه جنائيا خطأ أو يحرم من حريته دون سبب صحيح يكون له الحق
فى تعويضه عن الضرر الذى أصابه وتحمل الخزانة العامة قيمة التعويض

وحيثما كنا نعد مشروع الدستور الحالى بعد ١٥ مايو جرت مناقشة
واسعة حول ذلك . . . وانتهت المناقشات الى نص المادة ٥٧ من الدستور
التي تقرر أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة
الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة جريمة لا تسقط
الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وان الدولة تكفل
تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء . ومعنى هذا ان مبدأ التعويض قد

تقرر في حالات الاعتداء على الحريات الشخصية .. وهو اعتداء ينطوي على البعد ولكنه لا ينصرف الى حالات الأخطاء القضائية .

ولا يزال موضوع التزام الدولة بالتعويض عن الأخطاء القضائية محل اجتهاد المحاكم واصحاب الراى القانونى .. ذلك ان الصعوبة هى فى الموازنة بين مقتضيات عدم اعاقه الاجراءات القضائية التى تقررت حماية للمجتمع وبين مقتضيات حماية حقوق المواطن الذى يتعرض لهذه الاجراءات .

هل يجوز للمحكمة ان تدلى ببيان مستقل عن الحكم *

بين وقت وآخر يتملكنا حماس نحو تحقيق مزيد من الانضباط ومقاومة ما اسميناه بالتسيب في الادارات الحكومية والقطاع العام ، ويتخذ هذا الحماس أحيانا شكل المطالبة بأشد العقوبات ، وكأنها وحدها الكفيلة بتحقيق الانضباط ومقاومة الانحراف .

وقد كانت صيحة الحماس هذه المرة من جهة لها وقار وحسم وهي محكمة امن الدولة العليا . فقبل ان تنطق بحكمها في قضية اختلاسات بنك مصر بمعاقبة المتهم الاول فيها بالاشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ٤٧٦ الفا و ٨٢١ جنيها وهو قيمة المبلغ المختلس مع الزامه ايضا برد هذا المبلغ كاملا ، وعزله من وظيفته ، القى رئيس هذه المحكمة كلمة سماها « بيان للناس وهدى وموعظة » وفي هذا البيان نبه رئيس المحكمة الى « تزايد جرائم الاختلاس واهاب بالمشرع الجنائي ان يرتفع بالحد الاقصى لجرائمها ، ابتغاء مواجهة الحالات التي يقع فيها الاختلاس أو الاستيلاء على مبالغ باهظة اسوة بكثير من التشريعات العقابية في الدول المتقدمة ، حتى يقطع دابر حوادث الاختلاس والاستيلاء على اموال الشعب أو تخفيض احصاءاتها على الاقل » .

ومعروف ان عقوبة جرائم الاختلاس تصل حاليا الى الاشغال الشاقة المؤبدة وهي العقوبة التي قضت بها المحكمة على المتهم الاول - وان هذه

* جريدة الأهرام في ٤ يناير ١٩٧٣ .

العقوبة قد تقررت بموجب قانون حماية الاموال العامة الذي لم يجف مداده بعد ، وهو القانون الذي اعدده مجلس الشعب في دور انعقاده غير العادي في شهر اغسطس الماضي (١) .

ومعنى اني يطالب رئيس المحكمة الموقر برفع الحد الاقصى للعقوبة ، رغم اني قد سبق تشديدها منذ شهور قليلة ، معنى هذا انه يطالب بأن تكون العقوبة الاعدام ، فليس هناك من تشديد بعد الأشغال الشاقة المؤبدة (٢٥ سنة) الا الاعدام .

ولا اذكر في حياتنا القضائية ان اقلت المحكمة بياناً مستقلاً عن الحكم من على منصة القضاء ، الا في صورة توجيه خطاب الى المتهمين بازجاء النصيح اليهم . اما مخاطبة المشرع أو الحكومة فانها عادة تكون في اسباب الحكم ذاته ، مثلما حدث في القضية التي عرفت بقضية البداري في الثلاثينات حينما اهابت محكمة النقض - وكان رئيسها عبد العزيز فهمي - باول الامر ان يتلافوا خطأ قضائياً وقعت فيه محكمة الجنايات حينما قضت بالاعدام على قاتل مأمور مركز البداري ، دون ان تلتفت الى ان هناك من الاسباب في هذه القضية ما كان يدعو الى التخفيف ، وهو ان المأمور كان يعامل هذا القاتل وهو من المشبوهين معاملة وصفتها محكمة النقض بانها « اجرام في اجرام » ، اذ كان يربطه في زرائب الخيل ويقص شاربه ومن وقائع هذه المعاملة ما هو جنائية هتك عرض وقال عبد العزيز فهمي في هذا الحكم الشهير « ان من أودى واهتيج ظلماً وطغياناً ، وكان ينتظر ان يتجدد ايقاع هذا الاذى الفظيع به - لا شك انه اذا اتجهت نفسه الى قتل معذبه ، فانها تتجه الى هذا الجرم موتورة مما كانت منزعجة واجمة مما سيكون - والنفس الموتورة المزعجة هي نفس هائجة ابدا لا يدع انزعاجها سبيلاً لها الى التبصر والسكون حتى يحكم العقل - هادئاً متزناً ومتروياً - فيما تتجه اليه الارادة من الاغراض الاجرامية التي تخيلها قاطعة لشقاؤها » .

ولكن هذا النداء الانساني الذي وجهه شسيخ القضاء المرحوم عبد العزيز فهمي وبهذا الاسلوب الفذ في ذكائه ورصائته ، كان في صلب الحكم لا مستقلاً عنه . وقد استجابت له الحكومة فخففت حكم الاعدام .

واذكر ان قاضي القضاة في انجلترا في الأربعينات وكان اسمه اللورد

(١) وهو القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ .

« جودا رد » قد درج على ان يصدر احكاما شديدة على الصحف التى لا تمتثل لاوامر القضاء ، حتى انه غرم احداها مرة عشرة آلاف جنيه وكان يتوعد المسئولين عن الصحافة فى كل مرة بانهم اذا عادوا الى مخالفة اوامر المحكمة ، فانه سينزل بهم عقوبات اشد ، وقد اثار هذا الموقف نقدا شديدا ولم يتكرر بعدها . على انه فى النظام الانجلوسكسونى فان القاضى عادة يلقى بيانا باسم اغلبيه هيئة المحكمة ويعد بمثابة اسباب الحكم ، ولمن يخالفه الرأى من القضاء الحق فى ان يلقى بيانا مستقلا . كذلك يحدث فى الدول الاشتراكية التى تعرف نظام القضاء الشعبى ان ينبه القاضى الى احدى الظواهر الاجتماعية الضارة ، بل ان المحكمة العليا تقدم تقريراً سنوياً الى مجلس الشعب عن ملاحظاتها حول تعديل القوانين العامة ذلك ان هذا المجلس هو الذى يختار أعضاء المحكمة العليا . كما أن هذا التقرير لا يقدم بمناسبة قضية معينة بل يكون عن حصيلة الموسم القضائى كله .

ويقودنا الحديث من هذا البيان الذى أذاعه رئيس محكمة أمن الدولة الى سؤال آخر ، اتكون عقوبة الاعدام هى الاسلوب الامثل لمقاومة جرائم الاختلاس .

لقد سبق ان طرح هذا السؤال على مجلس الشعب وهو يناقش مشروع قانون حماية الاموال العامة الذى اصدره فى دور انعقاده غير العادى فى شهر اغسطس الماضى . فقد اقترح بعض الاعضاء ان تكون عقوبة جرائم اختلاس الاموال العامة هى الاعدام ، ولكن غالبية الاعضاء طالبت بدلا من ذلك بتشديد الرقابة وتطوير اساليبها وتحديد الاختصاصات والمسئوليات . كما ذكر البعض أن العالم يتجه الى الغاء عقوبة الاعدام حتى فى الجرائم الاشد خطورة ، وانه رغم النص على عقوبة الاعدام فى بعض جرائم المخدرات فلم يصدر حكم واحد بالاعدام فيها ، لان المحاكم تتحرج عادة عن الحكم بمثل هذه العقوبة التى يسمونها بالعقوبة التى لا يمكن اصلاحها ، فعقوبة السجور اذا وقعت خطأ امكن اصلاح الخطأ باخلاء سبيل المحكوم عليه ، اما من ينفذ فيه حكم الاعدام ، فقد زهقت روحه وانتهى الامر . وقد ثبت على اى الاحوال ان النص على عقوبة الاعدام فى هذه الجرائم لم يجد فى دفع شرورها ، لأن من يقدم على هذه الجريمة يقبل المجازفة سواء اكانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو الاعدام . فلا جدوى اذن من القاء كل اللب على « نص قانونى » يرتفع بالعقوبة الى الاعدام ، ونعتقد بعدها اننا عملنا كل ما فى وسعنا لمقاومة الانحراف .

ويبدو ان البعض قد حسب مما اشار اليه تقرير مجلس الشعب في رده على بيان الحكومة عن مكافحة التراخي والتسيب ، ان ذلك يعني المطالبة بمزيد من التشريعات « الجزائية » على حين اننا لو طبقنا ما لدينا من تشريعات واستخدمناها الاستخدام الأمثل لكان في هذا الكفاية . فنحن لا نحتاج الى تشريعات جديدة بقدر ما نحتاج الى الجدية في تطبيق التشريعات القائمة . ومن يرجع الى تقرير مجلس الشعب ، يجد ان المجلس يرى أن لظاهرة التسيب جذورها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية التي يجب اقتلاعها وان المجلس يطلب الا ينصرف اهتمامنا كله الى طلب انزال بالمقصر أو المهمل أو من يستحل لنفسه المال العام بل ان ذلك يجب ان يقابله اهتمام بأذكاء الحوافز على الأمانة والاخلاص في العمل ، كما أكد المجلس ما سبق ان طلبه عند نظر قانون حماية الاموال العامة من سرعة الانتهاء من توصيف الوظائف توصلا الى تحديد المسئوليات وانه بغير ذلك قد ينتهي قانون حماية الاموال العامة الى المصير الذي انتهى اليه قانون الاهمال . . وهو ان يضيع في زحمة القوانين ويسدل عليه النسيان ، وعلى هذا فأننى اذا كنت لا اوافق على ما دعا اليه بيان رئيس محكمة امن الدولة من رفع العقوبة الى الاعدام ، فأنى أؤيد ما جاء به من وجوب احكام الرقابة والتفتيش وهى مسئولية الحكومة واجهزة الرقابة والتفتيش فى الدولة وما اكثرها .

ولكنى لا أعتقد ان هناك دولا متقدمة قد اسعاضت عن التنظيم والرقابة والعمل على ازالة الاسباب الموضوعية التى تؤدى الى ارتكاب الجريمة باجراءات القمع ورفع العقوبات الى حد الحكم بالاعدام
نليس بالعقوبة وحدها نحمى الاموال العامة ونصون امن المجتمع .

هل تصبح المرأة قاضية أيضا ؟ *

اثار اقتراح الدكتور عائشة راتب بان تتولى المرأة القضاء فى محاكم الأحداث سؤالا عن مركز المرأة حتى اليوم فى الهيئات القضائية !

لقد سمح للمرأة بأن تكون محامية ، وأصبح لدينا مئات المحاميات ، ومنهن من بلغ أعلى درجات القيد امام محكمة النقض ، ومنهن محاميات لأمعات قدمن معونة قيمة للعدالة •

وانيح لخريجات الحقوق التعيين كوكيلات للنياابة الادارية ، بل اصبح منهن رئيسات للنياابة الادارية •

والمرأة المصرية تقلدت الوزارة •• واصبح لها شأن فى مجلس الشعب ، فما هو الاعتراض الذى يثور عادة فى وجه اختيارها للقضاء ؟

ليس هناك نص فى الدستور او فى قوانين الهيئات القضائية يقصر وظائفها على الرجال • ولكن التعيين على أى حال يخضع للملاءمة وتقدير هذه الجهات • وكان الراى دائما ان المرأة بحكم طبيعتها لا تتحمل مشقة الأعمال القضائية ••

وقد يكون هذا صحيحا فى تحقيق الحوادث الجنائية وخاصة فى الريف ، ومع مراعاة الظروف الاجتماعية السائدة •

* من مقال بجريدة الامرام فى ٥ يناير ١٩٧٢ •

ولكن ما هو الفارق بين المحامية التي تعمل في ادارة قانونية بالقطاع العام وبين محامية في ادارة قضايا الحكومة ، وطبيعة العمل واحدة ؟

وما هو الفارق بين وكيله للنياابة الادارية تتولى التحقيق مع العاملين بالدولة والقطاع العام وبين وكيله للنياابة العامة تتولى التحقيق في قضايا الاحداث أو العمل بمكتب النائب العام أو امام محاكم النقض ؟

وهل يستعصى على الحقوقية ان تجلس للفصل فى القضايا المدنية وقضايا الاحوال الشخصية وهى التى اصبحت استاذة فى كليات الحقوق ومحامية تدافع أمام المحاكم العليا ؟

والاقتراح وجيه ومعقول ويمثل خطوة . . وبداية هذا الاشتراك فى محاكم الاحداث بداية ذكية وموفقه . فمعظم تشريعات العالم تحبذ ان يكون قاضى الاحداث من السيدات ، وبعضها يشترط على الأقل ان يجلس مع القاضى المتخصص ، مساعداً من كلا الجنسين ، من الخبراء فى مشاكل الطفولة . ثم ان مشاكل الاحداث بطبيعتها ذات طابع اجتماعى يحتاج الى توفير جو من اللفة والطمأنينة للحدث . والمرأة فى ذلك أقرب الى قلب الصغير وأكثر تفهماً لسلوكه وعاداته .

لقد شاهدت بنفسى تجربة المرأة القاضية فى بلد اسلامى هو المغرب ولشدت دهشتى حينما تبينت ان هناك قاضيات يجلسن فى المحكمة العليا وان هناك قاضيات فى جميع مستويات المحاكم وان فى محاكم الاحداث بالذات تبلغ نسبتهن خمسين فى المائة .

لقد قيل ان الشريعة الاسلامية لا تجيز للمرأة ان تتولى القضاء . وهو قول تعوزه الدقة . لأن هذا رأى مالک والشافعى وابن حنبل وحدهم . أما عند الحنفية ، فالذكورة ليست من شروط جواز تقلد القضاء ، لان المرأة من اهل الشهادة فى الجملة ، الا انها لا تقضى فى الحدود والقصاص لانه لا شهادة لها فى ذلك . واهلية القضاء تدور مع اهلية الشهادة وجوداً وعدمًا . على انها لو قضت فى حد فرفع ذلك الى قاض آخر يرى جوازه فأمضاء فليس لغيره ابطاله .

بل ان بعض فقهاء الحنفية المجتهدين ، مثل « الكمال بن الهمام » ، يرى ان الشريعة الاسلامية لم تسلب المرأة ولايتها للقضاء . فالمرأة تصلح لان تكون شاهدة وناظرة وقف ووصية على اليتامى ، فاذا قضت قضاءً موافقاً لدين الله نفذ قضاؤها ولا يبطل . وقال « ابن جرير الطبرى » ان

المرأة يصح ان تكون قاضيا فى كل شىء . كذلك فان مقتضى ما ذهب اليه القاضى « شريح » من جواز سماع شهادة المرأة فى الحدود والقصاص ان يكون قضاؤها جائزا فى كل شىء عنده .

هناك اذن مذاهب وآراء لمجتهدين فى الفقه الاسلامى لا تعترض على تولية المرأة القضاء ، ونحن لسنا ملزمين باتباع مذهب معين من مذاهب الائمة الاربعة أو غيرهم من المجتهدين ، بل ان لنا ان نأخذ من اى مذهب ما نراء اقرب الى طبيعة العصر .

لقد كانت نفس وزيرة الشئون الاجتماعية أول من اعترض امام القضاء على عدم تعيينها بمجلس الدولة عند تخرجها من كلية الحقوق منذ عشرين عاما ، وانضم اليها الاتحاد النسائى مت دخلا فى الدعوى . ولكن محكمة القضاء الادارى فى حكمها الذى اصدرته فى ٢٠ فبراير ١٩٥٢ رأت ان الاختيار لوظائف القضاء ومجلس الدولة يخضع للملاءمة وتقدير هذه الجهات ، وان « قصر مثل هذه الوظائف على الرجال لا يعدو ان يكون وزنا لمناسبات التعيين فى هذه الوظائف تراعى فيه الادارة بمقتضى سلطتها التقديرية شتى الاعتبارات من احوال الوظيفة وملابساتها وظروف البيئة وأوضاع العرف والتقاليد دون ان يكون فى ذلك حط من قيمة المرأة ولا نيل من كرامتها ولا غرض من مستواها الادبى أو الثقافى ولا غمط لنبوغها وتفوقها ولا احجاف بها » .

هذا ما قالته محكمة القضاء الادارى منذ حوالى عشرين عاما . . تغيرت فيها ظروف المجتمع واحتلت المرأة المصرية مكانا مرموقا واصبحت تقف وراء الآلة فى المصنع وتتطوع فى المقاومة الشعبية . واعلن الميثاق ثم اخيرا اعلن الدستور الجديد وكلاهما كفل لها حقها فى العمل وفى المساواة . واصبحنا اليوم ملتزمين جميعا بتنفيذ برنامج العمل الوطنى وفيه ان المرأة يجب ان تلعب دورها السياسى وان ثورة يوليو قد فتحت امامها فرصا ظلت مغلقة امامها سنوات . .

فهل نتيح لها هذه الفرصة أيضا ؟

تكافؤ الفرص فى الدفاع والتقاضى *

ما هو مدى فرصة المواطن العادى فى أن يظفر بعدالة كاملة أمام القضاء ؟

وما هو مدى فرصته أمام تنوع القوانين واختلاف وجهات نظر المحاكم، اذا وقف وحده بلا محام فى دعوى رفعها أو فى اتهام وجه اليه ؟

ان القضاء يبذل جهده للوصول الى الحقيقة ، ولكن هل يمكن للقاضى أن يتولى بنفسه الدفاع عن المصالح المتعارضة فى الدعوى ؟

ان القاضى فى الدعاوى المدنية يراقب المعركة التى تجرى بين الخصمين والتى تستخدم فيها أسلحة قانونية رهيبة .

فالدفاع وأوجه البطلان فى الشكل والموضوع ، واختلاف النظر فى التفسير ، وما يستطيع كل خصم تقديمه من مستندات ... كل هذا عبء يجب أن يتحمله المواطن وحده أمام القضاء .

أما الدعاوى الجنائية ، فان القاضى يتدخل فى سيرها وتزداد هيمنته عليها . ولكن اليس الحكم فى النهاية بناء على اقتناع وجدانه ؟

* مجلة الأهرام الاقتصادى فى أول ديسمبر ١٩٦٢ .
وانظر مقالات أخرى للمؤلف فى جريدة الأهرام فى ١٤ أغسطس ١٩٦١ و ١٠ ديسمبر ١٩٦١ و ٢٧ مارس ١٩٦٢ .

فمن الذى يمكنه أن يقنع القاضى بوجهة نظر قد تكون عادلة ؟ ومن الذى يستطيع أن يلفت نظره الى أوجه بطلان أو دفاع قد لا يفتن اليها ؟ أيسر...تطيع هذا كله ، المتهم المنكود الذى يقف وحيدا فى قفص الاتهام ؟

ثم الفتاوى ، والعقود ... واجراءات الشهر العقارى والسجل التجارى وغيرها من الاجراءات الادارية المكملة للعمل القضائى ، كيف يمكن أن يجد المواطن غير القادر فرصته فيها ؟

انه اذا لم يكن قادرا على أن يدفع أتعابا لمحام ، لا بد أن يقع فريسة لبعض « الكتبة العموميين » الذين يقفون بأبواب المحاكم والشهر العقارى يعرضون خدماتهم « الباطلة » بقروش قليلة ، ولكنها تؤدى فى النهاية الى أضرار بليغة !

أما اذا لم يتخذ المواطن هذا الطريق ، فعليه أن يقف وحيدا يترنح بين دور المحاكم وأروقة الادارات المختلفة ، لا يجد فيها من يأخذ بيده !

لذلك كان من الضرورى فى نظام اشتراكى يقوم على تحقيق الفرص ، أن نحقق تكافؤ الفرص فى الدفاع والتقاضى مثلما حققناه فى نواحي حياتنا الأخرى .

ومن أجل هذا طالبنا ونطالب بأن تتولى نقابة المحامين ، وهى الأمانة على العمالة ، أمر تحقيق هذه المساعدات القضائية وأن تجعلها جزءا من رسالتها .

ان المحامين كانوا لا يزالون فى الصف الأول للدفاع عن الحق والعدل وهم لا يترددون فى أن يحملوا عبء الدفاع عن أى متهم غير قادر . كما انهم يشعرون بمسئوليتهم تجاه الجماهير ، لأن المجاملة رسالة قبل أن تكون حرفة أو صناعة .

ولكن هل تستمر هذه « النجدة » متروكة لمواطن متفرقة للمحامين ؟

وهل يمكن أن تكون للخدمات القانونية المجانية قيمة اذا كانت تتم بطريقة عرضية ؟ أم أنه يتعين تنظيمها وتجميعها فى هيئة مسئولة يجد عندها المواطن غير القادر السند والمعونة فى أى وقت ؟

لقد وجدت المستشفيات العامة دائما لخدمة محدودى الدخل من

المرضى ، أما المحتاجون الى خدمات قانونية ، فلا توجد لهم حتى اليوم هيئة تقدم لهم هذه الخدمات بالمجان أو نظير أتعاب رمزية قليلة .

ان هذه الهيئة ليست تأمينا للمحاماة ، بل انها تنظيم لدور هام يجب أن يضطلع به المحامون أصحاب الرسالة .

وهي في الوقت الذي تحل فيه مشاكل المتقاضين ، تحل مشاكل هذا العدد الضخم من المحامين الذي يتخرج في كليات الحقوق ولا تمكنه الظروف من أن يفتح مكتباً خاصاً به .

لقد عرفت أغلب بلاد العالم نظام المساعدات القضائية ، بل عرفت أيضاً هيئات متخصصة لتقديم هذه المساعدات .

وكانت نتيجة ذلك أن الدعاوى الكيدية قد اختفت ، وأن مهمة القاضي أصبحت أكثر يسراً وأن الوصول الى الحقيقة أصبح أقرب منالاً .

أما في بلادنا، فما زالت المساعدات القضائية قاصرة على الجنايات التي يحتم القانون حضور محام فيها . والمحكمة هي التي تندب المحامي بطريقة آلية ، ليس فيها احساس المحامي بالمسئولية وليست فيها حرارة الدفاع المؤمن . بل انما مهمة تبدو وكأنها بغیضة .

ولثقلها بصراحة . . ان المحاكم ذاتها تنظر الى المحامي الذي تندبه وكان مهمته مجرد استيفاء لشكل يحتمه القانون . .

لا ، ليس هذا هو ما نريد . .

اننا نريد هيئة مسئولة عن المساعدات القضائية ، ونريد أن تتسع حدود هذه المساعدات فلا تقتصر على الجنايات بل تتناول جميع القضايا بل الاستشارات والعقود أيضاً . .

ولكن هناك أسئلة كثيرة ترد على الذهن ونحن بصدد هذا الاقتراح . .

● طبيعة الهيئة أ تكون هيئة حكومية أم هيئة منبثقة من نقابة المحامين ؟

ان بعض النظم تجعل أمر هذه المساعدات مسئولية الدولة .

فالنمسا واليونان والنرويج والفلبين وبعض مقاطعات سويسرا

وتركيا ، تجعل تقديم المساعدات القضائية تنظيما حكوميا . وفى بعض البلاد تتولاها المحاكم كما هو الحال فى ألمانيا واسبانيا .

أما بعض النظم الأخرى ، فانها تنشئ هيئات خاصة للمساعدات انقضائية . وفى اليابان ، هناك جمعية المساعدات القضائية أسسها اتحاد المحامين . وفى انجلترا هناك جمعية القانون تتولى المساعدات ، وفق قانون المساعدات القضائية الصادر سنة ١٩٤٩ . وفى أمريكا توجد مكاتب للمساعدات القضائية تتولاها جمعيات خاصة أو بعض نقابات المحامين ، بل بعض كليات الحقوق أيضا .

وفى الاتحاد السوفيتى ، هناك جمعيات « زملاء المحامين » تتولى الدفاع عن المتقاضين طبقا لتعريفه مخفضة ، كما انها تتولى الدفاع بالمجان فى طائفة كبيرة من القضايا .

وقد يكون الاقرب الى طبيعة الأمور أن تقوم نقابة المحامين عندنا بتنظيم هيئة للمساعدات القضائية .

● هل تتولى الهيئة تقديم المساعدات فى القضايا الجنائية وحدها أم المدنية أيضا ؟

ان أغلب نظم المساعدات القضائية تمد هذه المساعدات الى القضايا المدنية ، وخاصة قضايا الطلاق وقضايا العمال . وبعض البلاد مثل انجلترا وسيلان تستثنى دعاوى القذف المدنية والاخلال بالتعهدات ، ومنها ما يستثنى دعاوى المطالبة بالحقوق ودعاوى الافلاس مثل سويسرا . كما ان بعض النظم لا تسمح بتقديم هذه المساعدات فى القضايا الادارية أو قضايا الضرائب مثل اليونان وهولندا .

وفى أمريكا تقدم المساعدات القضائية حتى أمام الجهات الادارية مثل الهجرة وادارة تعويضات العمال . وعلى النقيض فان سويسرا لا تسمح أصلا للمحامين بالحضور فى دعاوى العمال والأحداث .

أما الدعاوى الجنائية فان أغلب البلاد لا تقصر تقديم المساعدة القضائية على الجنايات منها ، كما هو الحال فى بلادنا . وفى البرتغال وبلجيكا وانجلترا وتركيا وتايلاند وفنزويلا ، وفى أغلب ولايات أمريكا تقدم المساعدات القضائية فى جميع الدعاوى الجنائية .

وقد يكون من الأوفق ، بالنظر الى ظروفنا ، أن نبدأ بتقديم هذه المساعدات في القضايا الجنائية عموما عدا المخالفات التي لا يحكم فيها بعقوبة تبعية ، ثم نتردد في تطبيقه بالنسبة الى القضايا المدنية ، فبدأ بقضايا العمال والأحوال الشخصية والإصلاح الزراعي ، ثم نتردد الى جميع القضايا الجزئية ، الى أن نتبين مدى نجاح التجربة .

كما أن هذه المساعدات يجب أن تشمل الاستشارات القانونية ، ففي أغلب الحالات لا يحتاج المواطن الا الى نصيحة أو مشورة . كما أن مكاتب المساعدات القضائية يمكنها أن تحل كثيرا من المنازعات بطريق التسوية والتحكيم ، خصوصا المنازعات الصغيرة ، مثل منازعات الإيجار والمنازعات العائلية والعمالية والمعاملات البسيطة . وفي بعض البلاد ، مثل ألمانيا ، تقدم نقابة المحامين هذه الاستشارات وفي بعضها مثل إنجلترا تقوم بذلك جمعية خاصة نظمها المحامون ، وفي بعضها يعهد الى هيئات عامة بتقديم هذه الاستشارات مثل البرتغال والسويد . أما في البلاد الأخرى التي أنشئت فيها هيئات للمساعدة القضائية ، فان هذه الهيئات هي التي تتولاها .

وأغلب النظم تشترط لتقديم المساعدة في الدعاوى المدنية أن يتبين لأول وهلة أن الدعوى الجنائية مأمولة الكسب . أما في الدعاوى الجنائية ، فان أمر المساعدة فيها واجب أيا كان مركز المتهم في الدعوى . وذلك استنادا الى القاعدة الأصولية من أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته . وذلك فيما عدا بلجيكا التي تشترط أن يكون مركز الدعوى سليم حتى في الدعاوى الجنائية .

كذلك فان أغلب النظم لا تشترط اثبات عدم المقدرة المالية ، الا بالنسبة للدعاوى المدنية . أما الدعاوى الجنائية فانه يكفي بطلب المساعدة .

● من النبي يدفع أتعاب المحامي الذي يقدم المساعدة القضائية ؟

في بعض النظم تدفع الخزانة العامة أتعاب المحامي ، مثل النظام المصري الحالي في الجنايات ، ومثل ألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا .

وفي بعض النظم يعتبر تقديم هذه المساعدة منحة انسانية لا يتقاضى عنها المحامي أتعابا ، مثل أسبانيا وسكوتلندا والفلبين .

وفي النظم التي توجد فيها هيئات للمساعدة القضائية ، تتكفل خزينة الهيئة بدفع أتعاب محاميها ، مثل إنجلترا .

وفى نظم أخرى ، ترجع الهيئة على الخصم الذى خسر دعواه بقيمة أتعابها ، وتحصلها منه لحسابها ، مثل السويد وبعض الولايات الأمريكية .

وكذلك فإن بعضها يتقاضى من طالب المساعدة القضائية أتعاباً رمزية مثل الفلبين ، وبعضها يتقاضى منه نسبة مما يحكم له به مثل إيران .

وفى نظرى أن خير نظام هو أن تتولى الهيئة دفع أتعاب المحامين المنتمين إليها ، على أن تدبر الهيئة مواردها بطرق مختلفة . فتتقاضى أتعاباً مخفضة من أى مواطن يتقدم إليها طالبا المساعدة ، فإذا ثبتت عدم مقدرته على الدفع أعفى من هذه الأتعاب . وأن يكون لها الحق فى أن ترجع على الخصم غير القادر . وكلها وسائل لها مثيل فيما قدمناه من نظم المساعدة القضائية فى البلاد الأخرى .

وأخيراً ، فإنه يجب أن يكون لهذه الهيئة فروع فى الأقاليم ، ويجب أن يكون لها نظام للتفتيش على أعمال المحامين المنتمين إليها ، وأن توضع لها آداب وتقاليد تكفل لها أداء رسالتها .

إن هذه الهيئة اذا كتب لها النجاح ستكون بداية لعدالة حقيقية تصل الى كل مواطن ولا تقتصر على المواطن القادر .

إن العدالة يجب ألا تكون مجرد شعار تعلقه المحاكم . بل إن العدالة يجب أن تصل الى كل مواطن فى يسر وسرعة وبلا نفقات باهظة * . .

* وقد كان المؤلف عضواً بمجلس نقابة المحامين واختير عضواً فى اللجنة التى أعدت مشروع المحاماة الذى صدر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وقد نجح فى أن يقنع زملاءه بالأخذ بمبدأ تقرير حق المعونة القضائية للمواطنين ، فتضمن القانون الباب الرابع وعنوانه المعونة القضائية وأخذ القانون بمبدأ انشاء هيئة للمساعدات القضائية فأنص فى المادة ١٣٩ على أن يشكل مجلس النقابة الفرعية من بين المحامين ذوى المكاتب هيئة للمعونة القضائية لغير القادرين من المواطنين ، وبين النظام الداخلى للنقابة كيفية ترتيب المحامين بهذه الهيئة والمكافآت التى تدفع لهم وشروط انتفاع المواطنين بخدمات هذه الهيئة . ولكن هذا النص - للأسف - لم يوضع موضع التطبيق .

وقد حرص المؤلف حينما كان عضواً فى لجنة اعداد مشروع الدستور (الدائم) الذى صدر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ بعد ثورة التصحيح على أن يضمن الدستور نصاً يقرر المبدأ ، فجاء نص المادة ٦٩ الواردة فى الباب الرابع الخاص بسيادة القانون على أن « يكفل القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم »

الفصل الخامس

القضاء الشعبي

يسهم الشعب في إقامة العدالة على الوجه وفي
الحدود المبينة في القانون
(مادة ١٧٠ من الدستور)

-
- ❖ ديمقراطية التشريع والقضاء
 - ❖ صورة للقضاء الشعبي في الاتحاد السوفيتي
 - ❖ جلسة في محكمة شعبية
 - ❖ ما هو الطريق المناسب لمساهمة الشعب في القضاء

ديموقراطية التشريع والقضاء *

ترجع خطوط الديمقراطية الى اصل واحد ، هو وضع السلطة كلها في يد الشعب ، وتكريسها لتحقيق اهدافه .

ومفاهيم هذه الديمقراطية يجب أن تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها القوانين وتحقيق العدل .

واذا كانت الثورة المصرية تحاول باستمرار أن تنقل سلطة الدولة الى أيدي السلطات الشعبية لأنها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها - فان تطبيق هذا المعنى يقتضى تطويرا في التشريع حتى يخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة ، التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية . وهذا التطوير لا يمكن أن يتم الا اذا تصدينا بالبحث لسؤالين هامين وعرفنا الاجابة عليهما . وبغير ذلك سيظل جهاز التشريع والقضاء - ممثلا لسلطة بيروقراطية منعزلة عن الشعب ومعوقة لنقل سلطة الدولة تدريجيا اليه .

ما هو مدى اشتراك الشعب نفسه ومباشرة في اصدار التشريعات ، وهو المقصود بها ؟

وما هو دور الشعب في تطبيق هذه التشريعات وهي التي صدرت من أجله ؟

* من مقال في مجلة الطليعة عدد يونيو ١٩٦٥ .

هذا هو مانهنيه بديموقراطية التشريع والقضاء فلا يكفى لتحقيق ديموقراطية التشريع ان يمارس الشعب سلطته عن طريق ممثليه أعضاء مجلس الامة . ولا يكفى لتحقيق ديموقراطية القضاء أن نقرر مساواة المواطنين أمام القانون والقضاء ، وأن ننشئ محاكم واحدة تطبق قانونا واحدا ، ويخضع لاختصاصها جميع المواطنين بغير تمييز .

ان فهمنا للديموقراطية أعمق غورا من ذلك . وعلينا أن نستلهم هذا المفهوم وأن نطبقه في مجالى التشريع والقضاء .

اشتراك الشعب فى التشريع

فالمفهوم البرلمانى التقليدى لاشتراك الشعب فى التشريع ، انه يمارس هذه السلطة عن طريق نوابه . فلا يصدر تشريع الا وقد وافق عليه ممثلوه .

ومفهومنا الديموقراطى لاشتراك الشعب فى التشريع أوسع مدى من ذلك . انه يجب أن يبرز فى ثلاث مراحل : مرحلة اعداد التشريع ، ومرحلة صياغته ، والمرحلة التالية لصدوره .

● **ففى مرحلة اعداد التشريع :** يجب أن يكون التشريع صدى لما يريده الشعب . ومن هنا يبدو الدور الهام الذى تقوم به الاجهزة الشعبية فى تعرف حاجات المواطنين ومتطلبات علاقاتهم الاجتماعية الجديدة . كما يبدو واجب أعضاء مجلس الامة فى الرجوع الى ناخبهم للاحاطة بمشكلاتهم ومناقشتهم فى الحلول التى يقترحونها لهذه المشكلات . ففكرة التشريع يجب أن تبدأ من القاعدة . وما تقدمه الحكومة أو يقدمه ممثلو الشعب من اقتراحات تشريعية : يجب أن يكون صدى لما تريده جموع الشعب . ومن ثم فانا يجب أن نعود الى الشعب بهذه المقترحات نستطلع رأيه فيها وأن تصبح موضع مناقشة واسعة المدى ، لتبين مدى استجابة الجماهير لها . ومن هنا كذلك يبرز الدور الهام الذى تضطلع به الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام .

ان قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر هو مثل ظاهر على ديموقراطيته التشريع التى نعينها والتى يجب أن تسبق صياغته . فالرسائل التى تنشرها الصحف لآلاف المواطنين والمناقشات المفتوحة التى تثور حول هذا الموضوع فى التلفزيون وفى الاذاعة وفى الصحافة - هى التى تحدد معالم الطريق لما يريده الشعب ومثل ذلك تنظيم

الزواج والطلاق كمشكلة اجتماعية . فلم يعد من المستساغ أن تنعزل جماعة من المتخصصين ، مهما سما علمها ومهما حسنت نيتها ، في حجرة مغلقة لا تنبض بحرارة الجماهير ولا تستلهم رغباتهم . . لتشريع للشعب دون أن تعرف ما يريد الشعب ، صاحب المصلحة الحقيقية في التشريع .

● أما المرحلة التالية ، وهي مرحلة صياغة التشريع ، فانها وان كانت من اختصاص الفنيين الا انه يجب أن يتاح فيها للمواطنين ابداء آرائهم على أوسع مدى ، خصوصا بالنسبة للتشريعات التي تمس حياتهم ومستقبلهم وأمنهم . فهذه التشريعات تعد لكي تطبق عليهم . فالمنطق الديمقراطي يقتضي أن نسترشد فيها بآرائهم . وهذه الآراء يمكن أن تعاون ممثلى الشعب حينما يطرح التشريع عليهم ، وتمكنهم من تقدير قيمة أى تشريع .

اننا نسمع أن بعض اللجان الفنية للتشريع قد أنهت أعمالها . ونحن نطالب بأن تنشر مشروعاتها وأن تصبح في متناول المواطنين . فنحن نعلم ان بعض مشروعات القوانين الهامة في البلاد الاشتراكية قد طرحت للمناقشة العامة ، وان الملاحظات التي أبدتها المواطن العادى كان لها اثرها في تعديل بعض مواد هذه المشروعات التي صاغها الفنيون .

أن مناقشة هذه المشروعات يجب أن تنظم على نحو يعبر تعبيرا حقيقيا عن رأى الشعب . فيمكن للوزارة المختصة أن تنظم هذه المناقشات مع المنظمات السياسية والاجتماعية المختلفة .

بل اننى أدعو المحاكم الى أن تفتح قاعاتها للمواطنين ، تعقد فيها الندوات ويشارك فيها رجال القضاء والقانون مع المواطن العادى صاحب المصلحة الحقيقية فى التشريع .

ثم أن ديموقراطية التشريع تقتضى أن تكون نصوصه واضحة سهلة ، يمكن لكل مواطن أن يفهمها . اننا لا نريد للتشريع أن يكون الغازا وأحاجى لا يفك رموزها الا كهنة القانون .

● وفي المرحلة التالية لصدور التشريع ، لا يكفى نشره في الجريدة الرسمية ، وان نفترض بذلك علم المواطن به . بل ان علينا أن ننظم حملات للتعريف بالتشريعات وتعريف المواطنين حقوقهم وواجباتهم ، وأن نعمق فهم الناس لها ولن يتم ذلك الا اذا يسرنا لهم الحصول عليها .

فما زالت النشرات التشريعية التي تصدرها الحكومة متراخية في صدورها . وهي تباع في أماكن خاصة لا يعرفها إلا خاصة المثقفين . ان هذه التشريعات يجب أن توزع على النقابات وتجمعات العمال والفلاحين ، بل يجب أن توزع على باعة الصحف .

ثم اننا يجب أن نتعقب التشريع في التطبيق ، لنبين مدى استجابة المواطنين له ، ولندرس أثره في حياتهم ، ولنعرف ما اذا كان قد حقق الغاية من صدوره أم لم يحققها . وهذا الاستقصاء الذي يمكن أن تنظمه وزارة العدل أو مجلس الأمة مع النقابات والهيئات الشعبية المختلفة ، يعين على تعرف النقص في التشريع فنعمل على معالجته .

هذه هي الديمقراطية السليمة في إصدار التشريع . فكيف نحققها أيضا في تطبيقه .

ديموقراطية القضاء :

ان معظم بلاد العالم ، مهما اختلفت نظمها الاجتماعية ، تكاد تتفق على ضرورة توافر ضمانات ديموقراطية لحسن سير العدالة ، مثل علانية المحاكمات وكفالة حق الدفاع وتقرير مساواة المواطنين أمام القضاء .

فعلاية المحاكمات تكفل للشعب ان يمارس رقابته الديموقراطية على أعمال القضاء . فهي تدفع القاضى الى التزام العدل وهو ينظر القضايا تحت رقابة الراى العام ، قاضى القضاة ، فتحميه من الاغراء والتحيز والانحراف .

ولكن الرقابة وحدها ليست كافية لتحقيق الديموقراطية السليمة . فنحن لم نكتف بديموقراطية الرقابة في تنظيم أجهزة الدولة الاخرى . فقد نص الميثاق على نقل سلطة الدولة تدريجيا الى المجالس الشعبية المنتخبة التي لا يقتصر دورها على الرقابة ، بل تشترك اشتراكا ايجابيا في الحكم . وهناك تجربتان توضحان ذلك تماما أولاها: تجربة الحكم المحلى ، فنظام الادارة المحلية قد اشرك ممثلى الشعب في ادارة شئون الحكم ذاتها . اذ أن مجالس المحافظات والمدن والقرى تضم الى جانب الاعضاء المعينين بحكم وظائفهم أعضاء يختارون من بين الأعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي كما تضم أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا . وهذه الاختصاصات تتناول جانبا هاما من سلطة الوزارات

المركزية ، فهي تتناول شئون التعليم والصحة والشئون البلدية والاجتماعية والعمالية والزراعية والتموينية وشئون المواصلات والامن .
أما المجالس الشعبية التي أعد مشروع قانونها ، ولا يزال مطروحا للمناقشة العامة ، فان اختصاصها يقوم أساسا على الرقابة .

وأما التجربة الثانية ، فهي تجربة اشتراك العمال في ادارة وحدات الانتاج التي يعملون بها . فمجالس ادارة الشركات أصبحت تضم عنصرا منتخبا يمثل العاملين .

فاذا كان هذا هو فهم الثورة العميق للديموقراطية ، فهل يكفي في تحقيق ديموقراطية القضاء أن يباشر الشعب رقابته على أعمال المحاكم بالطريقة المحدودة التي تحققها علانية جلسات المحاكم أو بممارسة الصحافة لحقها في النقد ؟ أم أن الديموقراطية السليمة تقتضي اشتراكا ايجابيا من الشعب في أعمال القضاء ؟

ونبادر الى التنبيه الى اننا لا نعنى باشتراك الشعب في أعمال القضاء ، مجرد اشتراك أشخاص من غير المتخصصين في القانون ، في اصدار الاحكام ، مثل ما هو مقرر فعلا من اشتراك ممثلين عن وزارتي الصناعة والعمل في هيئات التحكيم العمالية ، ومن اشتراك بعض مندوبي الوزارات المعنية في لجان الاصلاح الزراعي أو في لجان نزع الملكية وغيرها من لجان التعويضات . . بل ان المعنى أعمق غورا من ذلك .

انه يعنى اشتراك الشعب عن طريق ممثليه في ادارة العدالة . . الشعب بقاعدته العريضة ، بعماله وفلاحيه ومثقفيه وسائر قواه العاملة ، الشعب برجاله ونسائه .

تجربتان لاشتراك الشعب في القضاء :

وأمامنا في هذا الشأن ، تجربتان . تجربة تجرى عليها معظم البلاد الغربية وهي تجربة المحلفين وهم عبارة عن اثني عشر شخصا لا يشترط فيهم التخصص ، يجلسون مع القاضي في المحاكمات الجنائية بوجه خاص ، ويسألهم القاضي رأيهم في ثبوت الادانة أو عدم ثبوتها ، ويجب أن يصدر قرارهم في ذلك بالاجماع فاذا أصدروه استقل القاضي وحده بتطبيق القانون وتقدير العقوبة . وان عجزوا عن الوصول الى قرار بالاجماع أعيدت الاجراءات والمحاكمة من جديد ودعيت هيئة محلفين جديدة للاشتراك في المحاكمة .

كما أن اشتراك الشعب في إدارة القضاء يتمثل في بعض الدول في انتخاب القضاة المتخصصين ذاتهم ، كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سويسرا . بل أن بعض البلاد مثل إنجلترا ، لا تشترط التخصص القانوني في اختيار قضاة الصلح وهم الذين يفصلون في معظم القضايا الجزئية التي تطرح على القضاء .

أما التجربة الأخرى ، فهي تجربة الدول الاشتراكية وبعض الدول الغربية مثل ألمانيا والنرويج والسويد . وهي اشتراك قضاة من عامة الشعب يسمون **العدول Assessors** ، مع القاضي المتخصص . ولهم نفس حقوق القاضي المتخصص وعليهم واجباته . فهم يختلفون عن المحلفين في أنهم يشتركون مع القاضي في تقدير ثبوت الوقائع وفي تقدير العقوبة أيضا . ويجلس هؤلاء العدول مع القضاة المتخصصين في جميع المحاكم حتى المحاكم العليا مادامت تنعقد كمحكمة أول درجة . أما المحاكم الاستئنافية فإنها تشكل جميعها من قضاة متخصصين . ولا تزيد مدة خدمة قاضي الشعب (أي العدل) عن أسبوعين في العام . فلقاضي الشعب وظيفة أخرى . فهو ليس متخصصا للقضاء . بل أنه قد يكون عاملا أو جنديا أو مهندسا أو استاذا في الجامعة أو ربة بيت . ويتقاضى مدة قيامه بعمله في المحكمة مرتبه الاصلى من وظيفته . فإذا لم تكن له وظيفة منح مقابلا ماديا لاشتراكه في الجلسات . وجميع القضاة سواء المتخصصون منهم أو العدول ، يختارون في الدول الاشتراكية بالانتخاب .

وقد اتسعت تجربة اشتراك الشعب في القضاء في الدول الاشتراكية ، فأنشئت بعض المحاكم المسماة بمحاكم الرفاق داخل المصانع والمزارع الجماعية وفي أحياء المدن والقرى . وبعد أن كان اختصاصها مقصورا على الفصل في منازعات العمل والنظر في سلوك الرفاق ، وكانت لا تصدر أحكاما جنائية بل تأديبية - امتد اختصاصها ليشمل بعض الجرائم البسيطة مثل جرائم الاعتداء البسيط أو السب أو الاتلاف اليسير ، ومثل منازعات الاسرة ومنازعات الملكية المشتركة في المنزل أو المزرعة - وينعقد لها الاختصاص إذا كان المتنازعان ينتميان الى مركز عمل واحد أو محل إقامة واحد .

وقضاة هذه المحاكم ينتخبهم العاملون في مراكز الانتاج أو سكان الاحياء من بين زملائهم وجيرانهم .

ومن هذا انعرض السريع ، نشين أن اشتراك الشعب في القضاء ليس سمة البلاد الاشتراكية وحدها . ومع ذلك فأننا يجب أن نلاحظ الفارق الاساسى فى فلسفة كل النظامين .

فلسفة شعبية القضاء

ان نظام المحلفين فى النظم الغربية لا يعدو أن يكون أحد ضمانات الحرية الفردية ، وهو ثمرة تطور تاريخى . فقد كان المحلفون فى بادىء الأمر فى عهد ملوك الفرنك أقرب الى الشهود الذين يأخذ الملك اقوالهم بعد حلف اليمين ، لكى يعرف ما على جاره من ضرائب . ثم بدا الاستعانة بمثل هؤلاء الجيران كشهود لمعرفة معلوماتهم بشأن أى نزاع مطروح على القضاء . ثم انتقل هذا النظام بعد ذلك الى انجلترا والبلاد الانجلو سكسونية . وتطورت وظيفة المحلفين من مجرد شهود الى قضاة . واعتبر هذا النظام ضمانا للحرية ضد طغيان القضاة المعيّنين من التاج . وهذه النظرة الى اشتراك الشعب فى القضاء كمجرد ضمان للحرية الفردية ، أدت الى انه أصبح مجرد حق للمتهم يجوز له أن يتنازل عنه وأن يطلب محاكمته أمام قاض متخصص بغير محلفين .

كذلك فان نظام انتخاب القضاة فى بعض البلاد الغربية مثل الولايات المتحدة الامريكية ، يستمد فلسفته من نظرية فصل السلطات التى تسود الديمقراطية الغربية التقليدية . ومع ذلك فان المحكمة العليا الامريكية وهى أعلى وأخطر سلطة قضائية فى أمريكا، لا يختار أعضاؤها بالانتخاب ، بل يعينهم رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الكونجرس .

أما اشتراك الشعب فى القضاء فى البلاد الاشتراكية ، سواء كان مباشرا عن طريق اشتراك أفراد من الشعب فى القضاء ، أو كان غير مباشر عن طريق انتخاب القضاة - فإنه تطبيق لممارسة الشعب سلطته ، ولوجوب نقل سلطة الدولة تدريجيا الى الشعب .

القضاء الشعبى من تراثنا القومى :

واذا كنا اليوم ندعو الى اشتراك الشعب فى القضاء ، فان فى تراثنا القومى آثار هذه الفكرة فقد وجدت وظيفة العدول الى جانب القاضى المتخصص منذ حكم الرشيد . فقد كان القاضى يجد نفسه محتاجا الى رأى أشخاص من عامة الناس يتميزون بالعدل وبالخبرة بالناس . وكان القاضى اذا اتخذ مجلسه للقضاء اجلس هؤلاء العدول

الى جانبه . بل لقد نظمت مهنة « العدول » الى حد ان أصبح لهم جدول يقيدون فيه . وكان أول قاض دون أسماء العدول في ديوانه بمصر هو « مالك أبو نعيم اسحاق ابن الفرات » . وكانت ولايته في عهد الرشيد .

كذلك عرفت مصر نظام القضاء الشعبي في صورة ما - وبصرف النظر عن الظروف الاجتماعية وقتذاك - ، حينما أنشأت محاكم الاخطاط عام ١٩١٢ . وكان الغرض من انشائها تقريب القضاء من المتقاضين في الأقاليم في المواد المدنية والجنائية البسيطة ، وكان يراعى في اختيار قضاة هذه المحاكم ان يكونوا من طبقة المتقاضين أنفسهم حتى يهيء لهم ذلك نظاما قضائيا سهلا سريعا لا يتعثر في الاجراءات والقواعد الفنية . حقيقة ان قضاة الشعب في محاكم الاخطاط كانوا يختارون من الاعيان ، ولم يكن هناك نظام لانتخابهم . ولكن علينا ان نذكر ان البلاد لم تكن تعرف في هذا العهد ، حتى أبسط حقوقها السياسية والاجتماعية .

كذلك يمكن القول بأن ما يقوم به العمدة من فض المنازعات البسيطة في الأقاليم ، هو نوع من القضاء الشعبي . بل ان مثلات المنازعات الصغيرة في الريف لا تصل الى المحاكم ، اذا كان العمدة موضع ثقة واحترام أهل قريته .

وكانت المحاكم التجارية المختلطة تضم الى جانب القضاة المتخصصين ، قضاة من التجار . وكان نصف هؤلاء العدول يختارون من التجار المصريين اذا كان أحد المصريين بين الخصوم . بل لقد عرفت محاكم الجنايات المختلطة نظام المحلفين ، وكان نصفهم يختار من المصريين اذا كان أحد المتهمين مصرياً . بل أن المجالس الحسبية والمالية الملغاة كانت تضم عضوا شعبيا ، وان كان هذا العضو يختار من الأعيان .

كيف يتم اشتراك الشعب في القضاء

ولسنا ندعو في هذا البحث الى الاخذ بنظام انتخاب القضاة المتخصصين . ولكننا ندعو الى ضم عنصر شعبي يتم اختياره بالانتخاب، الى جانب القاضى المتخصص ، على أن يقتصر هذا الاشتراك على محاكم أول درجة . أما المحاكم الاستئنافية ومحاكم القانون مثل محكمة النقض فانها يجب أن تظل مقصورة على القضاة المتخصصين .

وبطبيعة الحال ، فان الحذر في تطبيق هذه الفكرة يقتضى التدرج في هذا التطبيق . فيمكن أن نبدأ التجربة في المحاكم الجزئية الجنائية ، وفي قضايا العمل والاحوال الشخصية . كما يجب ان تنظم طريقة انتخاب القضاة الشعبيين على نحو يكفل التحقق من صلاحيتهم وعدلهم .

على انه في محيط القضاء المتخصص ذاته، فان تحقيق الديموقراطية يقتضى أن يكون اختيار رؤساء المحاكم ووكلائها بالانتخاب يشترك فيه قضاة المحكمة ، وأن يضم الى مجلس القضاء الأعلى ممثلون من المجلس الشعبى يختارون من رجال القانون وهى تجربة تعرفها ايطاليا وفرنسا .

كذلك يمكن التفكير في انشاء نوع من المحاكم الاجتماعية في الاحياء ووحدات الانتاج ، يجلس فيها المواطنون وينظرون فيها المنازعات والجرائم البسيطة ويتعلمون منها ان القضاء قد أصبح ملكا للشعب ، وأن احترام القانون وحراسة النظام الذى ارتضاه المجتمع ، قد أصبح مسئولية كل مواطن .

ولذلك فبينما نلاحظ أن نظام المحلفين قد بدأ فى الافول فى كثير من البلاد الرأسمالية ، اذ بنظام القضاء الشعبى قد أصبح من الأصول الدستورية الجوهرية فى الدول الاشتراكية ، فلم يخل دستور من دساتيرها من النص على القضاء الشعبى .

فالنظره الى اشتراك الشعب فى القضاء على أنه مجرد ضمان للحرية ، قد استتبع انكماش هذا الاشتراك بعد أن أصبح القضاء المتخصص مستقلا . وفى انجلترا ، التى تروع فيها نظام المحلفين، نلاحظ أن القضايا المدنية التى مازالت تنظر بواسطة المحلفين ، أصبحت محدوده لا تتجاوز ٣٪ من مجموع القضايا . كذلك فان ٨٥٪ من الجرائم التى كان يجب أن تنظر بواسطة المحلفين أصبحت تنظر أمام القاضى وحده .

والواقع أن نظام المحلفين فى نشأته وتطوره كان مرتبطا بطبقات المجتمع الرأسمالى . فقد كان يشترط فى المخلف دوما أن يكون من طبقة الملاك ، الى حد أن بعض الوثائق القديمة فى انجلترا كانت تتطلب فى المخلف أن يقطن فى منزل لا يقل عدد نوافذه عن خمس عشرة نافذةا وكان بعضها يتطلب فى المخلف أن يكون ممن يجوز تلقيبهم بالسنبلة

المحترم Esquire وكذلك كان النظام الامريكى يشترط فى المحلف أن يكون من دافعى الضرائب .

وحتى بعد تطور هذا النظام ، اصبح المحلفون يمثلون الطبقة المتوسطة فهم لا يمثلون مجموع طبقات المجتمع . فمن الاشخاص الذين تقرر استثنائهم من الجلوس كمحلفين ، أعضاء البرلمان ورجال الدين والمحامون والاطباء ورجال الجيش والبوليس ومن اليهم . فهذه الاستثناءات كانت تستبعد من المحلفين تمثيل الطبقة العليا ، كما أن الشروط التى يتعين توافرها فى المحلف من أن يكون مالكا أو من دافعى الضرائب ، كانت تستبعد الطبقة الكادحة . ومن هذا يمكن القول أن نظام المحلفين نظام مرتبط بنشأة البورجوازية وسيطرتها على مقدرات المجتمعات الرأسمالية .

كذلك فان اختيار جماعة المحلفين Panel يخضع فى بعض البلاد الرأسمالية لسيطرة السلطة التنفيذية ، مما يجعل فكرة التمثيل الشعبى السليم مشكوكا فى توافرها .

وقد اقترن نظام المحلفين - الذى قصد به حماية الحريات البرجوازية - بذكريات أليمة عند الطبقة الكادحة ، التى كانت محرومة من الانتماء الى هيئة المحلفين . ونجد ذلك واضحا فى روسيا القيصرية على لسان بوشكين وتولستوى ودوستيوفسكى وتشيكوف ومكسيم جوركى وغيرهم من شعراء روسيا وكتابها الذين رسموا بأقلامهم صورة هذا القضاء .

وبصرف النظر عن الاعتبارات الفلسفية والمذهبية ، فقد انتقد نظام المحلفين فى البلاد الرأسمالية التى تطبقه بأنه نظام معقد الاجراءات باهظ التكاليف . كما انتقد نظام انتخاب القضاة بأن التجربة العملية قد أثبتت أنه لا يصل الى منصب القضاة الا مرشحون الاحزاب السياسية ، وان هذا قد أدى الى انغماسهم فى السياسة الحزبية .

والواقع ان هذا الانتقاد ليس موجها الى فكرة انتخاب القضاة ذاتها ، بقدر ما يوجه الى الديمقراطية السياسية فى المجتمع الرأسمالى التى انفصلت عن الديمقراطية الاجتماعية . وكما أن عضو البرلمان لا يستطيع فى هذه المجتمعات أن يحصل على مقعده الا بمساندة حزب سياسى أو نفوذ رأسمالى ، فمن الطبيعى أن تكون هذه النتيجة محتمة أيضا بالنسبة للقضاء .

مالذى تحققة شعبية القضاء

اما شعبية القضاء فى مجتمع اشتراكى ، فانها تطبيق كما اسلفنا لوضع السلطة كلها فى يد الشعب ، فالعدالة وهى غاية القضاء يجب أن تكون انعكاسا لوجدان الشعب .

واشتراك قضاة من عامة الشعب مع القضاة المتخصصين يقى القضاء خطر التخلف والانعزال عن الشعب وعما يحس أنه العدل . وهو يجعل تطبيق القضاء للتشريعات مرتبطا بحقائق الحياة فهو يخلص القضاة المتخصصين من المرض الذى يتعرض له معظم رجال العلم وهو اقامة هالة حولهم تحجب عنهم تفكير الشخص العادى . وهو يجعل تفسير القضاء للقانون متفقا مع غايات المجتمع .

اننا نتوقع بلا شك من قضائنا المتخصصين أن يكونوا حراسا لمبادئ المجتمع الجديد .

ونتوقع منهم أن يرحبوا بعنصر شعبى جديد يتعلم منهم احترام القانون وتقدير المهمة الجليلة التى يؤديها القضاء . فاشتراك المواطنين مع القاضى المتخصص يدعم ثقتهم بالقضاء ويعلمهم احترام القانون . وتصبح بذلك المحكمة منبرا للثقافة القانونية . ويشعر كل مواطن باعتزاز ، وهو يجد نفسه مطالبا بأن يشترك فى حراسة المجتمع باسم القانون .

صورة للقضاء الشعبي في الاتحاد السوفيتي *

وصف مكسيم جوركي في قصته ((الثلاثة)) القضاء في عهد القيصرية بقوله : ان ما يسمى عدلا على العموم ليس في غالب الاحيان سوى مهزلة . ان المتخمين يحاولون اصلاح عيوب الجياح ! . ولكن لم ار قط جياحا يحاكمون متخما . واذا صادف ان حاكم المتخمون احدهم . . لشحه وبظه . فكانما يقولون له : هذا درس لك لكي تتعلم الا يكون لك كل شيء . . ينبغي ان تترك لنا شيئا ما ! .

بهذه العبارة استقبلني رئيس محكمة الشعب « نارودني سود » القائمة بشارع خراشفسكيا في أحد أحياء موسكو . وهي إحدى المحاكم التي تعتبر دعامة القضاء الشعبي في الاتحاد السوفيتي . وهو قضاء يشترك فيه مواطنون من الشعب لا يشترط فيهم التخصص القانوني .

لقد كنت أعلم بخيرتي القضائية أنه ما من محكمة تعطيك صورة حقيقية غير زائفة عن العدالة مثل المحكمة الجزئية التي تنظر أغلبية قضايا المواطنين . قبل الساعة التاسعة صباحا كنت أطرق باب حجرة رئيس محكمة الشعب الجزئية بموسكو. يصحبني أحد المترجمين .

* من مقال بجريدة الأهرام في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ .

وسألت رئيس المحكمة : ماذا عن نظام المحلفين ، اليس المحلفون أفراداً من الشعب يجلسون مع القاضى لمعاونته . . . وهى صورة أخرى من القضاء الشعبى يعرفها كثير من النظم الغربية . . . فاجاب : وكذلك كانت المحاكم القيصريه تعرف هذا القضاء الذى يطفون عليه للتمويه عيارة القضاء الشعبى . . . لقد كان المحلفون يختارون من الملاك ودافعى الضرائب وكانوا بذلك يمثلون المصالح الطبقيه ، كما ان دورهم كان يقتصر على التثبت من الوقائع : هل المتهم مذنب أم غير مذنب ؟ أما تطبيق العقوبة عليه فقد كان من شأن القاضى وحده أن يفرد به . ولذلك فضل السوفييت نظاماً جديداً مستوحى من طبيعة النظام الاشتراكى . فلما لينين الى اقامة قضاء جديد شعبى يتميز باشتراك الشعب فيه . . . فالقضاة يختارون بالانتخاب . . . والى جانب القاضى المتخصص يجلس قضاة من عامة الشعب لا تشترط فيهم الدراسة القانونية ، ويسمون (العدول) أو « معاونى القضاء » . وهم يشتركون مع القاضى على قدم المساواة فى اصدار الاحكام : فلم كل حقوق القضاة وعليهم كل واجباتهم . والاحكام تصدر بالأغلبية . . . وللأقلية أن تثبت رأيها كتابة لتطلع عليه المحكمة الاستئنافية وتستأنس به . (٥)

واستطرد رئيس المحكمة قائلاً :

ان العدالة وهى غاية القضاء يجب ان تكون انعكاساً لوجدان الشعب . . . والشعب يجب أن تكون له كل رقابة على القضاء . ولا يكفى فى ذلك أن تكون جلسات المحاكم علنية يؤمها الجمهور . بل يجب أن يكون دور الشعب فى شئون العدالة أكثر ايجابية فانتخاب القضاة من الشعب يحقق هذه الرقابة . كما أن اشتراك قضاة من عامة الشعب مع القضاة المتخصصين يقى القضاء خطر التخلف والانعزال عن الشعب وعما يحس أنه العمل ، ويدعم ثقة المواطنين بهذا القضاء ، ويعلمهم احترام القانون .

وقد عبرت عن هذه المعانى المادة الثالثة من المبادئ الاساسية لنظام القضاء السوفييتى بقولها : « ان كل نشاط المحاكم يهدف الى بث حب الوطن فى نفوس المواطنين والى حملهم على الاحترام المطلق للقوانين وتعليمهم النظام فى العمل واحترام حقوق المواطنين وكرامتهم وسمعتهم ومبادئ الحياة الاشتراكية » (٥)

مشاهدة التجربة :

وقادنى رئيس المحكمة الى احدى محاكم الشعب التى كانت على وشك الانعقاد . وعلمت منه أن المحاكم تفتح جلساتها فى ساعات محددة لا تتأخر عنها ودخلت قاعة الجلسة . . بسيطة ولكنها نظيفة وهادئة . وشاهدت المتهم يرتدى ملابس العادية ويمسك ورقة بدون عليها ملاحظاته ويحيط به اثنان من الحراس فى ملابس أشبه بملابس الخجابه . أنه سائق احدى سيارات التاكسى يحاكم عن جريمة قتل خطأ .

وأعلن افتتاح الجلسة . ودخل القاضى المتخصص يتبعه قاضيا الشعب . وكان احدهما سيدة من المشتغلات بالابحاث الاجتماعية ، وكان الآخر رجلا نحيلًا متقدما فى السن علمت أنه رئيس احدى النقابات ، ولاحظت أن القاضى كان يحمل صندوقا مقلقا وضعه أمامه ، وتساءلت عما يمكن أن يحتويه .

وبدأت الاجراءات . . القاضى يتلو تقرير الاتهام بنفسه كلمة كلمة فى تودة . فلا يكتفى بأن يثبت فى محضر الجلسة أن المحكمة تلت التقرير . وهو بعد ذلك يسأل المتهم عن التهمة ويستمع اليه فى اناة . والسكرتيرة المختزلة تدون كل كلمة . ثم يناقشه القاضى . ويلفت المترجم نظرى الى أن القاضى يسأله هل اشترك فى الحرب الماضية وهل منح نيشانا أو تقديرا . ويشرح لى رئيس المحكمة الذى كان يجلس الى جوارى اهمية هذا السؤال فى تقدير العوامل الانسانية عند توقيع العقوبة . فليس الغرض من توقيع العقوبة الانتقام بل اصلاح . ويمضى القاضى فيسأله أهو متزوج ، ثم يسأله عن عدد اولاده وعن أعمارهم .

وبعد ذلك فتح القاضى الصندوق الذى دخل به الى الجلسة ونش محتوياته على المنصة . انها نماذج صغيرة تمثل الحادث . . الطريق واسارة المرور الضوئية ونماذج للسيارات التى كانت تعبر الطريق . وهكذا صور الحادث على منصة القاضى فى وضوح يبين كيفية وقوعه . ولاحظت أن كلا من الطبيب الشرعى وخبير المرور كانا فى الجلسة حيث سألتهما المحكمة عن معلوماتهما الفنية ، وكل من المحامى وممثل الاتهام يوجهان الاسئلة . وهما يجلسان متقابلين تأكيدا لمركزهما المتساوى . فلا يجلس ممثل الاتهام كجزء من هيئة المحكمة ، واستمر نظر القضية بغير صياح ولا ضجيج ثلاث ساعات

انصرفت بعدها وانا اسأل رئيس المحكمة : ومتى تفرغ المحكمة من نظر القضايا المعروضة عليها ، اذا كانت لم تنته من فضية واحدة بعد ثلاث ساعات ؟ . فأجاب : ان قضايا القتل الخطأ تعتبر من القضايا الدقيقة التي تحتاج الى اناة وصبر . ولذلك فانه يخصص للقضية جلسة واحدة وقد يستغرق نظر القضية أكثر من يوم . وعلى كل حال فان متوسط عدد القضايا الجنائية الجزئية التي تنظرها محكمة الشعب في الجلسة الواحدة لا يتجاوز ثلاث قضايا ، وقد يصل الى خمس .

ثم سألني رئيس المحكمة : ما رأيك في هذه التجربة ، تجربة اشتراك مواطنين من الشعب في القضاء ؟ . قلت له : انها تجربة تدعو الى التأمل حقا . ولكن هناك ما أثار في فهمه ، فان تكويني القانوني قد تعود القضاة المتخصصين الملمين بالصناعة القانونية والذين يختارون بالتعيين . . . الا تخشون افشاء أسرار المداولات من قضاء الشعب ؟ .

وكان رده : لنواجه الامر في صراحة . ان القضاة بشر . وهم ليسوا خيرا من أى مواطن عادي ، كما أنهم ليسوا أسوأ منه . فلماذا تفترض ان القاضي المتخصص هو الذي لا يفشى سر المداولة بينما يفشيها القاضي الشعبي . ان الجميع يحسون عظم المسؤولية . ولا اذكر حالة شكونا فيها من افشاء أسرار المداولات . ثم ان نظامنا القضائي نظام ديموقراطي ، الاقلية فيه تخضع لرأى الاغلبية ، ولكن للاقلية ان تثبت رأيها المخالف كتابة .

قلت له ان في النظام الانجلو امريكي ما يشبه هذا ، فرغم اختلاف فلسفة القانون في كل من النظامين فان أصحاب رأى الاقلية في المحكمة العليا الأمريكية يشبتون رأيهم المخالف لرأى الاغلبية .

قضاة منتخبون ؟

والمحاكم في الاتحاد السوفييتي متدرجة ، لكل جمهورية محاكمها التي تتدرج من المحكمة الجزئية المسماة محكمة الشعب الى محكمة الاقليم فالمحكمة العليا . وهناك بعد ذلك المحكمة العليا للاتحاد السوفييتي .

والقضاء السوفييتي قضاء متجانس موحد . وليس هناك قضاء

إدارى منفصل عن القضاء العادى . وأن كانت هناك هيئات للتحكيم تختص بالفصل فى المنازعات التى تقوم بين المؤسسات والهيئات العامة والمزارع الجماعية فيما بين بعضها والبعض الآخر وهى تعنى على وجه الخصوص بتحديد مسئولية اخلال أى مؤسسة بتنفيذ عقد أبرمته مع مؤسسة أخرى ، ومدى أثر ذلك على تنفيذ الخطة الاقتصادية .

وجميع قضاة المحاكم ايا كانت درجتها يختارون بالانتخاب . فقضاء محكمة الشعب يختارون بالاقتراع العام المباشر السرى من مجموع الناخبين فى المدينة أو الحى . أما قضاة محاكم الاقاليم فينتخبون بطريق غير مباشر عن طريق سوفييتيات الاقاليم . وكذلك ينتخب قضاة المحكمة العليا للجمهورية عن طريق مجلس سوفييت الجمهورية . كما ينتخب قضاة المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى عن طريق مجلس السوفييت الاعلى .

وجميع القضاة ينتخبون لمدة خمس سنوات . ولا يشترط فيمن يرشح نفسه للقضاء الا شرط واحد : أن تبلغ سنه خمسا وعشرين سنة والا يكون محروما من حقوقه الانتخابية . ومع ذلك فلا ينتخب عادة للقضاء الا من كانت له دراية بالقانون أو درس دراسة عالية .

وقضاة من الشعب :

وفى جميع محاكم كل درجة يجلس مع القاضى المنتخب اثنان من قضاة الشعب أو العدول . وهم أفراد من عامة الشعب ينتخبون فى اجتماعات العمال والفلاحين وغيرهم من العاملين فى المكاتب لمدة سنتين وهم يجلسون فى جميع المحاكم حتى المحاكم العليا مادامت تنعقد كمحكمة أول درجة . أما المحاكم الاستئنافية فانها تشكل جميعها من قضاة متخصصين . ولا تزيد مدة خدمة قاضى الشعب على أسبوعين فى العام

فلقاضى الشعب عادة وظيفة أخرى ، وهو ليس متخصصا للقضاء بل انه قد يكون عاملا أو جنديا أو مهندسا أو أستاذا فى الجامعة ، أو ربة بيت . ويتقاضى مدة قيامه بعمله فى المحكمة مرتبه الاصلى من وظيفته . فاذا لم تكن له وظيفة منح بدلا لاشتراكه فى الجلسات .

ويعتبر انتخاب المواطنين قاضيا شعبيا مبعثا للفخر . وقد علمت من رئيس محكمة الشعب أنه من بين قضاة الشعب الذين يعاونون القاضى المتخصص يجلس كوزلوكا بطل الاتحاد السوفييتى للعمل ،

وهو يعمل في مزرعة جماعية ، كما ان من بينهم البروفيسير كروتوفا
أستاذ معهد الدم . . فقضاة الشعب قد يكون من بينهم العامل
كما قد يكون من بينهم العالم . فالجميع يمثلون وجدان الشعب
ويعبرون عن قيمه واماله واحساسه نحو العدالة .

وفي الانتخابات الاخيرة التي تمت عام ١٩٦٢ انتخب في روسيا
وحدها ٢٦٧.٠٠٠ شخص ليكونوا قضاة للشعب . وبذلك تتاح
الفرصة لأكبر عدد من المواطنين للاشتراك في القضاء ، مما يجعل
المواطنين أشد تقديرا للعدالة واحتراما للقانون .

المرأة القاضية :

وليس هناك اى تمييز بسبب الجنس في انتخاب القضاة
سواء كانوا قضاة متخصصين او قضاة من الشعب ، فالمرأة
السوفييتية يمكن ان تصبح قاضية . بل ان نسبة النساء القاضيات
في الاتحاد السوفييتي نسبة كبيرة ، فهي تصل الى أكثر من ثلاثين في
المائة : بل انها تصل في بعض الجمهوريات مثل لاتفيا الى ٥٤ ٪ .
وكثيرا ما يحدث في الاتحاد السوفييتي ان تكون المحكمة مشكلة جميعها
من قاضيات وخصوصا في قضايا الاحداث .

وقد تساءلت اثناء مقابلي مع رئيس المحكمة عما اذا كانت
تجربة المرأة القاضية قد أثبتت نجاحا . فرد على بأن المرأة القاضية
تبذل عناية وتبدي اهتماما وتشعر بالمسؤولية . فسألته الا يحتمل
ان تتأثر في قضائها بعواطفها لانها أميل الى الرحمة بطبيعتها . فرد
صاحكا بأن الويل لمن تحاكمه امرأة ، وان كثيرا من المتهمين يجزعون
اذا كان من نصيبهم ان تنظر قضاياهم أمام محكمة مشكلة من نساء ،
فهي على النقيض اميل الى الشدة والتزام القانون وان كانت في نفس
الوقت أوسع تقديرا في قضايا الاحداث . ثم أضاف قائلا : ولما
كان نظامنا القضائي يقوم على الانتخاب ، فانه لا يعقل ان يحرم نصف
المواطنين من ان يكون لهم ممثلات في القضاء .

وتعتبر جماعية القضاء من المبادئ الاساسية في النظام
القضائي السوفييتي ، فهم ينكرون نظام القاضى الفرد ، ويرون انه
لا يحقق ضمانا كافيا . فجميع محاكمهم حتى في أدنى درجاتها مشكلة
من ثلاثة من القضاة ، الرئيس قاض متخصص ، والعضوان من قضاة
الشعب المدول .

والقاضي المنتخب يعتبر وكيلا عن الناخبين شأنه شأن أعضاء المجالس النيابية . وهو يخضع بذلك لرقابة الشعب من جملة نواح . فمن ناحية على قاضي محكمة الشعب أن يقدم حسابا الى ناخبيه عما أدته محكمته خلال العام . فهو يبين لهم عدد القضايا التي فصل فيها ونسبتها من مجموع القضايا المحالة الى المحكمة ويبين نوع الاحكام التي صدرت ونوع القضايا والنتائج التي يستخلصها من القضايا التي عرضت عليه . ومثل هذا الحساب تقدمه لجميع المحاكم بكافة مستوياتها الى الجهة التي قامت بانتخابها . ومن ذلك أن المحكمة العليا تقدم تقريرها الى مجلس السوفيت الاعلى .

وتتحقق رقابة الشعب أيضا عن طريق ان في أماكن الناخبين أن يعزلوا القاضي قبل انتهاء مدة صلاحيته ، وأن كان الدستور ينص على استقلال القاضي السوفييتي وأنه لا يخضع لغير حكم القانون، إلا أن ذلك لا يعنى أن يكون منعزلا عن رقابة الشعب . كذلك تتحقق رقابة الشعب عن طريق الصحافة فلما كان القضاء مدرسة لتربية الشعب فإن جلساته علنية وتنتشر أخبارها على الراى العام . وكثيرا ما تنقد الصحافة الاحكام القضائية . وكثيرا ما تؤدي هذه الانتقادات الى اعادة النظر في بعض الاحكام الصادرة .

ويحدث كثيرا أن تنعقد محاكم الشعب خارج مقر المحكمة الرسمي . فقد تنعقد في المصنع لتحقيق قضية متعلقة بشروط العمل أو بفصل عامل فصلا تعسفيا ، وتصدر حكمها وهي منعقدة في المصنع وحيث يشهد العمال جلسة المحكمة . وقد تنعقد في المزرعة التي وقع فيها الحادث المحال اليها مثلا ، ليكون تحقيقه أقرب منالا وأكثر يسرا وليكون حكمها أشد ردها .

وقد فهمت أنه ليست هناك عظمة قضائية تغلق فيها المحاكم أبوابها في وجه المتقاضين . بل ان المحاكم مستمرة في عملها دائما . وهي ترتب اجازات قضائها دون اخلال باستمرار العمل القضائي .

محاكم الرفاق :

ومن المحاكم الفريدة التي زرتها في موسكو نوع من المحاكم يسمونه محاكم الرفاق . وهي محاكم ينتخبها المواطنون في كل حي أو مصنع

من بين زملائهم . وتنظر في سلوك المواطنين ولا تصدر عليهم أحكاما
جنائية ولكن أحكاما تأديبية . وتعقد جلساتها علانية . وهي قد
تكتفى في الأحكام التي تصدرها بالنصيحة أو لفت النظر أو بإصدار
جزاء أدبي يتقويم السلوك ثم يعلن الحكم في المصنع أو الحى .
ويسمون الحكم في هذه الحالة باللوم العلنى . وهو حكم يعمل له كل
شخص حسابا لما يتسم به من علانية . وقد اتسع نشاط هذه
المحاكم الى حد أن المحاكم الجزائية كثيرا ما تفصل في القضايا
البسيطة أو تحيلها الى محاكم الرفاق بدلا من أن توقع فيها عقوبة
جنائية . ويعال الشراح السوفييت انشاء هذه المحاكم بأنها ضرورية
لالتزام السلوك الاشتراكي والتخلص من رواسب الافكار البورجوازية .

جلسة في محكمة شعبية *

حينما كنت في ألمانيا الديمقراطية في الأسبوع الماضي ، كان مشروع الدستور الجديد قد أعد لطرحة على الاستفتاء العام . وفي هذا الدستور نص يقرر مبدأ جديدا في نظامنا القضائي هو « أن يسهم الشعب في إقامة العدالة » وهي الفكرة التي سبق أن طرحها الرئيس أنور السادات في خطابه أمام مجلس الشعب في ٢٠ مايو .

ولقد سبق لي أن شاهدت هذه التجربة على الطبيعة في كثير من الدول الغربية التي تعرف نظام المحلفين التقليدي . فمنذ سنوات بعيدة حينما كنت أعد رسالتي للدكتوراه في إنجلترا ، حضرت محاكمات في محكمة جنائيات « أولد ييلز » العتيقة في لندن ، يجلس فيها اثنا عشر محلفا الى جانب القاضي الذي يستقل بإدارة الجلسة ومناقشة المتهم والشهود بالاشتراك مع ممثلي الاتهام والدفاع . ويقتصر دور المحلفين على الاستماع ومتابعة المناقشات ثم يخلون الى أنفسهم ليصدروا قرارا يجب أن يكون بالاجماع سواء ببراءة المتهم أو إدانته . ويلتزم القاضي بهذا القرار فيما يتعلق بثبوت التهمة أو عدم ثبوتها ، ولكنه ينفرد بتقرير العقوبة والفصل في المسائل القانونية .

وشاهدت أيضا هذه التجربة على الطبيعة خلال السنوات الأخيرة

* جريدة الأهرام في ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ .

في الاتحاد السوفيتي (أهرام ١٢ نوفمبر ١٩٦٤) وفي معظم الدول الاشتراكية الاخرى التي زرتها ، حيث يتخذ مساهمة الشعب في اقامة العدالة صورة اخرى ، اذ يجلس قضاة من عامة الشعب الى جانب القاضي المتخصص ويشتركون في اصدار الحكم ، اى يتداولون معه في وقائع الدعوى وفي تقدير الحكم ويسمون هؤلاء القضاة الشعبيين Assessors وهو ما افضل ترجمته بالعربية بكلمة « العدول » وهو اصطلاح له جذوره في تراثنا الاسلامي حيث وجدت وظيفة العدول الى جانب القاضي المتخصص منذ حكم الرشيد ، اذ كان القاضي يجد نفسه في حاجة الى راي اشخاص من عامة الناس يتميزون بالعدول وبالخبرة بالناس ، فكان اذا اتخذ مجلسه للقضاء اجلس هؤلاء العدول الى جانبه .

لقد سبق لي اذن أن عشت مع هذه التجربة في صورتها ، ومع ذلك فقد عاودني فضول شديد لان اعود الى مشاهدة هذه التجربة مرة اخرى على الطبيعة . ذلك اننى حين كتبت منذ سنوات داعيا الى الاخذ بفكرة القضاء الشعبي ، (العدالة الاشتراكية ، ملحق الأهرام الاقتصادي مارس ١٩٦٦) كنت اطرح مجرد المبدأ للنقاش والحوار « النظرى » ، أما الان وقد قبلنا المبدأ وأقره الشعب بموافقتة الاجماعية على الدستور الجديد وبعد مناقشات مستفيضة في لجانه التحضيرية - فاننا مطالبون بأن نتجاوز دائرة « المبدأ النظرى » الى دائرة « التطبيق والتنفيذ » وأن نبحث اذن عن انسب الاشكال لاعمال هذا المبدأ مع مراعاة ظروفنا الاجتماعية ، وأن نجيب على عديد من الاسئلة التى تطرحها هذه الفكرة مثل : اىكون الافضل الاخذ بنظام المحلفين التقليدى المعروف في معظم الدول الغربية ام الاخذ بنظام اشتراك العدول مع القاضي المتخصص وهو النظام الذى تعرفه الدول الاشتراكية ومعظم الدول الاسكندنافية . ثم ماهى انواع القضايا التى يطبق فيها هذا النظام ، اهى القضايا الجنائية وحدها ام جميع القضايا وخاصة القضايا العمالية وقضايا الاحوال الشخصية ؟ وكيف نجد هؤلاء القضاة الشعبيين ؟ وما هى ضمانات حيديتهم وما هى ضمانات عدم وقوعهم تحت أى تأثير ؟ ثم كيف يمكننا التوفيق بين مبدأ ديموقراطية القضاء وبين مبدأ الاستعانة بالوسائل العلمية الحديثة في تحديد العقوبة ودراسة شخصية المتهم ونفسيته وما يقتضيه من تخصص القاضي ؟

توبلتز رئيس المحكمة العليا فى ألمانيا الديمقراطية ، وهو فى نفس الوقت نائب رئيس الحزب المسيحى الديمقراطى (فى ألمانيا الديمقراطية لا زالت هناك خمسة أحزاب فى مقدمتها الحزب الاشتراكى الموحد وتضمها جميعا جبهة وطنية) وهو فى نفس الوقت أيضا عضو مجلس الشعب . وقد علق على ملاحظتى على ذلك قائلا : اننا لا نهتم بارضاء مونتسكيو صاحب النظرية التقليدية فى فصل السلطات . ان هذه النظرية فقدت فى التطبيق كثيرا من دلالتها . أليس قاضى القضاة فى إنجلترا عضوا بمجلس اللوردات أى البرلمان . ومع ذلك فإن الدستور عندنا أساسه وحده السلطة وأنها للشعب العامل .

وسألنى رئيس المحكمة العليا عن أى المحاكم أريد زيارتها ، وما اذا كنت أريد حضور احدى جلسات المحكمة العليا . فقلت له ، بل أريد حضور احدى جلسات ادنى محكمة فى جمهوريتكم وهى المحكمة الجزئية التى تنظر القضايا فى مرحلتها الأولى . كنت أعرف بخبرتى القضائية أنه ما من محكمة تعطيك صورة حقيقية للعدالة فى أى بلد مثل المحكمة الجزئية ، وهى أقرب المحاكم الى المواطنين وهم أكثر احتكاكا بها .

وذهبت الى محكمة برلين ، وجلست مع رئيس هذه المحكمة قبل موعد الجلسة . وقلت له ، أرجو ألا أكون قد حضرت مبكرا . . . وكانت الساعة وقتئذ لم تتجاوز الثامنة صباحا . فقال لى : بل حضرت فى الوقت المناسب . ان قضائنا يحضرون الى المحاكم فى الثامنة صباحا ولا يغادرونها الا الرابعة بعد الظهر . فتساءلت : أمحاكمكم مزدحمة الى هذا الحد بالقضايا ؟ فقال : بل ان القضاة لا يجلس للحكم الا أربع مرات فى الأسبوع ، والقضايا الجنائية التى تعرض عليه فى الأسبوع لا يتجاوز عددها عشرين قضية بينما يصل المعدل الشهري الى خمسين . ولكن القاضى عندنا يكتب أسباب أحكامه فى المحكمة ، فهو لا يحمل ملفات القضايا الى بيته ، ثم ان لكل قاض حجرة خاصة به يخلو فيها الى نفسه ويدرس القضايا ويطالع المراجع القانونية التى لا يمكن لمكتبته الخاصة أن تضمها جميعا .

واخترت احدى الجلسات الجنائية . ودخلت القاعة بحذر وأنا أسير على أطراف قدمى كأننى أدخل محرابا ، فقد كان الهدوء والنظافة ينحيطان بالمكان . وفى صدر القاعة على المنصة سيدة قاضية ترأس المحكمة ، والى

جانبيها شيخان وقوران عرفت أنهما القاضيان الشعبيان . (وفي برلين فان ٣٥ ٪ من قضاة محاكمها من النساء) .

وبدأت القاضية بمناقشة المتهم . ويقضى نظام الاجراءات الجنائية هناك بأن يبدأ الرئيس المناقشة ثم تطلب من العضوين الشعبيين توجيه مألديهما من أسئلة . وكان مرافقى يترجم لى ما يجرى فى المحاكمة . وفهمت أن المتهم كان يعمل « بارمان » فى مقهى يقع قريبا من فندق «بروليننا» المعروف ببرلين ويتبع المؤسسة التى تديره ، وأنه متهم بمسئوليته عن عجز عشرة آلاف مارك أى ما يعادل ألف جنيه مصرى تقريبا . وكانت النيابة العامة قد أفرجت عنه بعد التحقيق . وقد اعترف بمسئوليته عن ألفى مارك وخمسائة أنفقاها فى استقبال أصدقائه فى « بار » المقهى خلال السنوات الماضية ولكن التحقيق لم يستطع أن يثبت مسئوليته عن باقى المبلغ .

وكان مما استرعى نظرى فى المحاكمة هو دور المدعى الاجتماعى (وهو غير النيابة العامة) ودور المدافع الاجتماعى (وهو غير المحامى) . فالى جانب النيابة العامة التى لا يتحتم حضور ممثلها فى كل جلسة ، على خلاف نظامنا، يمكن للمنظمات الجماهيرية مثل الجبهة الوطنية والنقابات ومؤسسات العمل أن تعهد الى ممثل لها بأن يشهد المحاكمة فى قضية تهمها لتدافع عن المجتمع وتقوم بدور المدعى الاجتماعى ضد المتهم أو بدور المدافع الاجتماعى لصالحه وذلك رغم حضور ممثل النيابة أو وجود محام للمتهم . وفى هذه القضية التى شهدتها كانت التهمة تمس احدى منظمات العمل ، ومن ثم فبعد أن ناقشت المحكمة المتهم والشهود ، بدأ المدافع الاجتماعى وهو ممثل المؤسسة يعرض وجهة نظره فى التهمة ورأيه فى المتهم ، وأنه يرى أنه مما سهل وقوع المتهم فى الخطأ أنه لا يوجد نظام دقيق لتنظيم ورديات العمل وتسليم العهدة من وردية الى أخرى . كانت المناقشة مفيدة للغاية . وتبدو قيمتها فى أن دور المحكمة لا يقتصر على توقيع العقوبة ، بل ان القانون يخول لها ما يسمى « بحق النقد » . فيمكن للمحكمة أن تنقد فى أسباب حكمها نظام العمل فى احدى المؤسسات العامة وأن تسترعى النظر الى ماتبين لها بمناسبة نظر احدى القضايا من قصور .

ورفعت الجلسة على أن تصدر المحكمة حكمها فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر . وكان الحكم الحبس سنة مع وقف تنفيذ العقوبة ، على أساس اتاحة الفرصة أمام المتهم ليصلح من سلوكه . وعدت أسأل

ولكنه نقل الى عمل آخر فى « المطبخ » .

وقد تابعت بعدها ، نظام القضاة الشعبيين ، كيف يتم اختيارهم مثلاً . وفهمت أن المجالس الشعبية على مستوى كل محكمة هى التى تقوم باختيارهم فالمجلس الشعبى العام يختار قضاة المحكمة العليا ، ومجلس المحافظة أو المقاطعة يختار قضاة المحاكم الابتدائية ، ومجلس القسم أو الناحية يختار قضاة المحاكم الجزئية .

ويدرج أسماء القضاة الشعبيين فى كل محكمة فى جدول يتم الاختيار منه بالدور ، الا اذا رأى رئيس المحكمة أنه من المفيد ان يشارك فى نظر القضية قضاة شعبيون لهم تخصص معين ، مثل أن تختار سيدة مشغلة بالمسائل الاجتماعية عند نظر احدى قضايا الأسرة أو اختيار محاسب عند نظر قضية لها جوانب حسابية ، أو اختيار عضو نقابى عند نظر قضية عمالية ، على أن يكون هؤلاء ممن سبق انتخابهم ووردت أسمائهم بالكشوف .

وينتخب القضاة الشعبيون لمدة أربع سنوات وهى نفس المدة المحددة للمجلس الذى يقوم بانتخابهم . ويعمل القاضى الشعبى مدة أسبوعين فى المحاكم كل سنة ، يتقاضى خلالها مرتبه من المؤسسة التى يعمل بها . فإذا لم يكن عاملاً تقاضى بدل انتقال تحدده المحكمة .

وتنظيم القضاء فى ألمانيا الديمقراطية يقوم على مبدأ اشتراك الشعب فى جميع محاكم أول درجة وفى جميع القضايا . أما المحاكم الاستئنافية ، فتشكل من قضاة متخصصين . وعلى هذا فإن المحكمة العليا اذا انعقدت كمحكمة أول درجة ، ضم اليها قضاة متخصصون . وعلى هذا فإن المحكمة انعقدت كمحكمة استئنافية ، جلس فيها القضاة المتخصصون وحدهم .

وفى المحكمة العليا توجد دائرة عسكرية هى التى تتبعها المحاكم العسكرية ، ورئيس المحكمة العليا يشرف عليها . والى جانب القضاة المتخصصين من الضباط الذين يحملون شهادة الحقوق ، قضاة شعبيون يختارون أيضاً بالانتخاب . وحينما يتداول القضاة فى الحكم فإن القضاة الشعبيين يدلون برأيهم أولاً قبل القاضى المتخصص وذلك حتى لا يتأثروا برأيه . ولكنهم يلتزمون بالمحافظة على سر المناولة .

ومع ان انقاضى الشعبى قد يكون أكثر عرضة للتأثير من القاضى المتخصص ، الا أن ذلك لا يصلح فى نظرهم اعتراضا على نظام القضاء الشعبى . فالمجالس الشعبية تراعى فى انتخاب القضاة الشعبين ان يكونوا على درجة عالية من الوعى والنضج والاستقامة . والقاضى الشعبى يحس بمسئوليته ويدفعه هذا الى العناية بالتزام الحيدة ، كما أنه يختار بالدور فلا يعرف اسمه سلفا . والقضية عادة لا يستغرق نظرها الا جلسة واحدة والاستئناف لا ينظره الا قضاة متخصصون . ثم ان المحكمة مدرسة يتعلم فيها المواطنون احترام القانون . وتساءل رئيس المحكمة العليا : ألا يعقد المجلس الشعبى جلسات سرية أحيانا ، وألا يصدر تشريعات فلماذا لم نتهم أعضاء المجالس بافشاء أسرار هذه الجلسات ، أو بتقصورهم عن مهمة التشريع ؟

وقد أتيج لى بعدها أن أتناقش مناقشة مستفيضة مع المدعى العام فى ألمانيا الديموقراطية حول نظام النيابة العامة . وحتى عام ١٩٥٤ كان نظام النيابة العامة فى ألمانيا متأثرا بالنظام الفرنسى ، وكانت مهمة النيابة العامة مقصورة على التحقيق والمرافعة فى القضايا الجنائية ، ثم أصبح للنيابة العامة والمدعى العام الذى يشرف عليها دور هام فى حماية الشرعية الاشتراكية وحماية الحريات والملكية العامة ، علاوة على التحقيق وتوجيه الاتهام فى الدعاوى الجنائية . والمدعى العام ينتخب من مجلس الشعب لمدة المجلس نفسه ، أما نواب المدعى العام فيعينون بموافقة مجلس الدولة (وهو مجلس للرئاسة فى ألمانيا الديموقراطية) وفيما عدا ذلك فان المدعى العام هو الذى يختار أعضاء النيابة العامة . ويحضر المدعى العام جلسات مجلس الوزراء ويجوز أن يحضر جلسات البرلمان أو مجلس الدولة أو مجلس الرئاسة . وعلى المدعى العام أن يسترعى نظر مجلس الدولة (أى مجلس الرئاسة) أو مجلس الشعب الى أى قصور يراه فى القوانين ، وكما أن له أن يطلب ايضاحات من الجهات الادارية وأن يبلغها بملاحظاته . فاذا لم ترد عليها أو لم يقتنع بها ، كان عليه أن يرفع الأمر الى الجهة الادارية العليا أو الى مجلس الشعب ، دون أن يكون له سلطة ايقاف أى قرار ادارى ، وكثيرا ما يرى المدعى العام أن يحيل احدى القضايا الى محكمة اجتماعية فى المؤسسة أو فى القرية تتولى محاسبة المسئول اجتماعيا وذلك بلومه أو توبيخه دون حاجة الى توقيع جزاء جنائى .

وهدت أقول لرئيس المحكمة العليا فى ختام يوم حافل قضيتيه فى المحكمة : لقد زرت منذ أيام فى ليبزج مبنى المحكمة العليا الذى كان قائما

الشيوعي البلغاري عام ١٩٣٣ والذي اتهمه النازي بالتحريض على أحراق
الريخستاع وقتئذ ، وقد تحولت هذه القاعة اليوم الى متحف باسم
ديمتروف . . لقد كان مبنى غاية في الفخامة والأبهة .

وقال رئيس المحكمة العليا : ربما كان مبنى محكمتنا العليا الحالية
أقل فخامة . ولكن العدالة فيه أصبحت تؤدي باسم الشعب ومصالحه
الشعب وبواسطة الشعب .

ما هو الطريق المناسب لمساهمة الشعب فى القضاء *

الحديث عن القضاء الشعبى هذه الأيام ، لم يعد مجرد دعوة نظريه للفكرة ، بل أصبح الحديث يتناول التطبيق . فبعد أن أقر دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ (دستور حركة التصحيح) مبدأ اسهام الشعب فى اقامة العدالة ، أصبح على مجلس الشعب واجب أن يصدر قانونا بتنظيم هذه المساهمة . ولم يكن من الميسور بين يوم وليلة أن توضع ضوابط هذه المساهمة لو لم تسبقها دراسات متأنية لتحديد نطاق التطبيق فى ضوء تفهم واع للأساس النظرى لنظام القضاء الشعبى ، وفى ضوء تحليل طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة وجذور حضارتنا مع الاستفادة من التجارب الماثلة ، وهذه هى المهمة التى عكفت عليها اللجنة التشريعية لمجلس الشعب طوال العام الماضى ، والتى يسرت لها أن تقترح الخطوط العريضة لما تراه الطريق المناسب لتحقيق هذه المساهمة ، وهى المهمة التى بدأتها وزارة العدل والتى يسهم فيها رجال القضاء أنفسهم ، حتى يمكننا أن نضع معا تحديدا سليما لنطاق هذه المساهمة وضماناتها .

وقد كانت الحجة التى يطرحها المناهضون لفكرة المساهمة الشعبية فى القضاء ، أن القانون علم وصياغة ، وأن التطور الحديث الذى بلغ حد الاستعانة ، بالكمبيوتر ، فى تطبيق العدالة ، يفرض على الأقل مزيدا من

التخصص وما يسمونه « الفنيه » أو « التكنيك » مما يتعارض مع طبيعته
المساهمة الشعبية .

وهذه الحجة التي قد تبدو براقه وصائبه ، لم تحل دون أن يستمر
الأخذ بنظام المساهمة الشعبية حتى في البلاد التي أحرزت تقدما تكنولوجيا
مذهلا (مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية وفرنسا)
ذلك أننا نعيش في عصر الشعوب ، ولأن القانون ليس صياغة فحسب ،
ولكنه مضمون أيضا ، وواقع اجتماعي يتحرك بين الناس ، ويحكم علاقاتهم .
فليست المحاكم معامل فنية أو عيادات طبية ، ولكنها دور مفتوحة للشعب
تمارس تطبيق القانون على العلاقات الاجتماعية ، فهي مرتبطة بالحياة
الاجتماعية ككل ، مرتبطة بالرأى العام . والقاضى فى عصرنا هذا يجب أن
يعيش مع الحاجات الاجتماعية المتزايدة للمواطنين ، يحتاج الى أن يؤنس فهم
بسيط لطبيعة العلاقات فى المجتمع ، فتطبيق القانون على وقائع معينة يحتاج
الى جانب المعلومات القانونية الى المعرفة الانسانية العامة . ومن ثم فان
العنصرين لازمان لتحقيق العدالة : العلم القانونى الحديث الذى يمثله القاضى
المختص ، والنظرة الاجتماعية العامة المتحررة من الشكليات والتي تستجيب
للحاجات الاجتماعية ، والتي يمثها القاضى الشعبى ، وهو الذى يقوم بدور
الوسيط بين انقضاء المختص وبين قطاعات واسعة من المجتمع يمس فيها
القضاء بأحكامه مصير الانسان وحرية بل قيم المجتمع أحيانا . وبتوافر
هذين العنصرين ، يمكن للمحاكم أن تقوم بدور هام كمببر للثقافة القانونية
ونشر الوعى القانونى وتأكيد احترام القانون فى نفوس المواطنين وتأكيد
ثقتهم فى أن العدالة انعكاس لوجدان الشعب . . . وهذه كلها عناصر تسهم
فى تكوين حضارة أى مجتمع . وقد كان المسجد الاسلامى يؤدى هذا الدور
فى شرح أحكام الشريعة الاسلامية ، كما كان « العدول » وهم أشخاص
يتصفون بالعدل ، يجلسون الى جانب القاضى الفقيه لمعاونته فى الحكم على
صلاحية الشهود ، ومنهم من ولى القضاء بعد ذلك ، وكانت لهم أهمية خاصة
لأن الشريعة الاسلامية تجعل للبيئة أى الشهادة ، المقام الاول فى الاثبات .
ويذكر « المقرئى » أن القاضى كان اذا جلس فى المسجد للقضاء جعل
« العدول » حواليه يمنة ويسرة . بل كان يتختم حضور « العدول » فى محكمة
المظالم التى تنعقد فى المسجد برئاسة الخليفة ، وهى التى تختص بنظر
القضايا التى يقيمها الأفراد أو الجماعات على الولاة اذا انخرفوا عن طريق
العدل والانصاف . . . وقد عرفت بمصر بالذات نظام « العدل » ، وهو صورة

من صور اشتراك الشعب فى القضاء ، منذ القرن الثانى الهجرى ، أى انشا
سبقنا فى ذلك النظم الغربية التى أخذت بنظام المحلفين .

ذكرت كل ذلك مع أننى قدمت أن مبدأ اسهام الشعب فى اقامة العدالة
.. مبدأ قطع فيه الدستور ، وليس من السائغ أن نعود لمناقشته ، ذلك ان
تفهم الأساس النظرى للفكرة هو الذى يعيننا على وضع ضوابطها السليمة .

وأول ما يجب أن أنبه اليه هو أن نتجنب الخلط بين القضاء الشعبى
بمعناه الأصيل وبين صور أخرى من اشتراك غير المتخصصين فى القضاء .

القضاء الشعبى بالمعنى الذى ندعو اليه والذى قرره الدستور هو
نوع من « المساهمة » الشعبية فى اقامة العدالة ، فهو نظام يفترض دائماً
وجود القاضي المتخصص . أما اللجان الادارية التى تتشكل من موظفين ، وقد
يعهد اليها القانون أحياناً ببعض الاختصاصات القضائية ، فهى ليست من
القضاء الشعبى فى شىء ، وأما مجالس الصلح أو المحاكم الشعبية فى الأحياء
والمصانع التى تسمى فى بعض النظم بالمحاكم الاجتماعية أو محاكم الرفاق
والتي تشكل من ممثلين شعبيين ، فإن دورها يقتصر اما على التوفيق بين
المتنازعين أو إصدار قرارات باللوم أو التوبيخ ، فهى قرارات أدبية
لا يصحبها توقيع جزاء مادى . وهذه المجالس قد تعاون فى التخفيف عن
القضاء فى المنازعات الصغيرة ، ولكنها ليست القضاء الشعبى بمعناه
الصحيح .

كذلك فإن الاستعانة بفئات من التجار فى المحاكم التجارية ، كما كان
الأمر فى ظل المحاكم المختلطة وفى بعض النظم الغربية ، أو الاستعانة
باخصائيين كما هو الأمر فى محاكم الأحداث فى بعض الدول مثل انجلترا
والولايات المتحدة حيث تمثل السيدات الاجتماعيات أو مثل ايطاليا أو
المكسيك حيث يمثل الاطباء النفسيون أو مثل الاستعانة بممثلين لوزارتى
العمل والصناعة كما هو الأمر فى هيئات التحكيم العمالية المشكلة لدينا ،
أو بمندوبين عن المساحة أو الشهر العقارى كما هو الأمر فى اللجان القضائية
للإصلاح الزراعى عندنا ، فهذا كله ليس هو القضاء الشعبى .. قد يكون
نافعاً ومفيداً ، ولكنه شىء آخر غير المساهمة الشعبية فى اقامة العدالة .

وقد وقع الخلط أحياناً نتيجة تشكيل اللجان المسماة لجان الفصل
فى المنازعات الزراعية أو لجان تقدير الإيجارات . فهذه اللجان التى يدخلها

عنصر يختاره الاتحاد الاشتراكي من بين أعضاء تنظيماته ، ليست من القضاء الشعبي في شيء بل ان التنظيم السياسي يجب أن يكون بعيدا عن اختيار العنصر الشعبي في القضاء حريصا على استقلاله . وليس هذا بالرأى الجديد فقد سبق أن نبهت اليه في عدة مقالات (أهرام ١٩٦٨/٤/٣١ وأهرام ١٩٧١/٥/١٢) .

كذلك فاننا يجب ألا نخلط بين تطبيق نظام المساهمة الشعبية في ادارة العدالة ، وهو مبدأ دستوري وبين علاج مشاكل نقص عدة القضاة وكفالة سرعة الفصل في القضايا .

وبعد أن انتهينا من تحديد « طبيعة » المساهمة الشعبية في اقامة العدالة على النحو المتقدم ، فان علينا أن نبدأ بتحديد طريقة هذه المساهمة . « ونطاقها » ثم « ضماناتها » .

فاما عن طريقة هذه المساهمة ، فاننا نود أن نستبعد من نطاق هذا البحث نظام المساهمة عن طريق المحلفين ، أي عن طريق اثني عشر شخصا يجلسون الى جانب القاضي المتخصص، ويفصلون في الوقائع وحدها ويطبق القاضي بناء على قرارهم حكم القانون . فهو نظام معقد باهظ التكاليف ، وكانت فكرته تقوم على انه ضمان لعدالة المحاكمات وخاصة في القضايا الجنائية . وقد انحسرت هذه الحكمة بعد أن أصبح القضاء مستقلا في عصرنا الحديث وفي معظم النظم السياسية . أما الطريق السليم لتحقيق هذه المساهمة ، فقد يكون في ضم قضاة شعبيين الى نفس هيئة المحكمة ، وهي التجربة التي بدأناها فعلا في محاكم الحراسات حيث تشكل المحكمة التي تنظر في طلبات فرض الحراسة من رئيس وثلاثة مستشارين وثلاثة من المواطنين المنتمين الى مهنة أو عمل الشخص المطلوب فرض الحراسة على أمواله وهو نظام شبيه لما تجرى عليه الدول الاشتراكية ، والدول الاسكندنافية والمانيا الاتحادية .

وأما عن نطاق المساهمة ، فان الحذر يقتضي أن نسير في تطبيق هذه الفكرة تدريجيا ، ولنبدأ مثلا بأنواع معينة من القضايا ذات الطابع الاجتماعي مثل منازعات العمل والاصلاح الزراعي والاسكان ، وفي ضوء التجربة يمكن ان يمد التطبيق الى الدعاوى الأخرى . ثم أننا يجب أن ندرك انه لا مجال للمساهمة الشعبية في محاكم القانون ، أي المحاكم التي تشرف على حسن تطبيق القانون دون التعرض للفصل في موضوع الدعوى ، مثل محكمة النقص أو المحكمة الادارية العليا ، أو تلك التي يغلب عليها طابع التطبيق.

القانوني مثل المحاكم المستعجلة ، كذلك فإن المساهمة الشعبية في إقامة العدالة تقتصر عادة على الدعاوى عند نظرها أمام محكمة أول درجة دون نظرها استثنائيا . لأن الاستئناف في حقيقته مراجعة للحكم المستأنف ، وهي مراجعة لا تتفق بطبيعتها مع المساهمة الشعبية ، ولأن استئناف الحكم أمام قضاة كلهم من المتخصصين يسمح بتصحيح أى أخطاء تقع فيها المحاكم المشكلة تشكيلا مختلطا من العنصرين القضائي والشعبي .

يبقى بعد ذلك موضوع الضمانات التي يجب توفيرها عند ادخال عنصر شعبي في القضاء ، وهو من أدق الأمور التي يجب العناية بها . وهذه الضمانات تبدأ من طريقة اختيار القضاة الشعبيين . ان استقلال القضاء بمفهومه الأصيل يعنى ان تكون هناك قواعد عامة مجردة لاختيار القضاة سلفا ، فلا يجوز اختيار قاض باسمه لنظر قضية بذاتها ولكن توزيع القضايا على الدوائر المختصة تحكمه قواعد عامة تضعها الجمعيات العمومية للمحاكم وبالمثل فان القاضي الشعبي يجب أن يختار من قوائم معدة سلفا . ولا أعتقد ان نظام الانتخاب العام يمكن أن يفرز لنا العناصر الصالحة للقضاء الشعبي قبل أن تسمح ظروفنا الاجتماعية بذلك ، ولكنى أعتقد أنه يمكن الأخذ بنظام الترشيح عن طريق التنظيمات الجماهيرية مثل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات ذات النفع العام والغرف التجارية والصناعية . وهذه الكشوف أو الجداول يجب أن تكون مسئولية وزارة العدل ، فهي التي تراجع الاسماء الواردة بها وتتحقق من توافر أهم شرط وهو حسن السمعة أو ما كان يسميه فقهاؤنا بالعدل .

واذا كانت طريقة اختيار القاضي الشعبي تمثل أهم ضمان لاستقلاله ، فان هناك ضمانات أخرى . ان اختيار القاضي الشعبي يجب أن يكون بالدور من الكشوف المعدة لذلك . واعتقد انه يحسن ان تكون هناك كشوف نوعية يمكن الاختيار منها ، ففي قضية عمالية يمكن الاختيار من بين مرشحي نقابات العمال ، وفي قضية اصلاح زراعي يمكن الاختيار مثلا من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية . وفي جميع الحالات ، فانه اذا عرضت للمحكمة مسألة قانونية كان للقاضي المتخصص وحده أن يفصل فيها . وهذا الرأي الذي انتهيت اليه بفضل من وجهة نظري نظام المحاكم الشعبية في الدول الاشتراكية حيث يفترض اشتراك المحلفين الشعبيين مع القاضي المتخصص في الفصل في جميع أوجه القضية ، كما أنه يفضل لنفس السبب النظام المقرر في محاكم الحراسات عندنا .

تكون له مصلحة في النزاع المعروض ، ويجب ألا تكون له صلة بأحد من أطراف هذا النزاع ، والا جاز رده عن الحكم أو مخاصمته ، شأنه في ذلك شأن القاضي المتخصص ، وهو يؤدي قبل مباشرة عمله يمينا بأن يحكم بالعدل وأن يحفظ سر المداولة . وهو يختار لمدة معينة خلال العام يتقاضى خلالها مرتبه من عمله الأصلي ولا يجوز له أن يقرر له أى ميزة أو مكافأة خاصة شأنه شأن القاضي المتخصص .

وبطبيعة الحال فاننا نتوقع من المواطنين الصالحين الذين يختارون قضاة شعبيين أن يكونوا قدوة شأنهم شأن القضاة المتخصصين فيجب ألا نتصور أن النزاهة صفة مقصورة على فئة معينة من المواطنين ، بل انها مطلوبة في كل مواطن أيا كان موقعه . فشأن القاضي الشعبي في ذلك شأن أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين من العمال ، الذين يشتركون في الإدارة ولا يهم تخصصهم في الإدارة ، بل انهم باتصالهم بوقائع العمل اليومية يستطيعون أن يلمسوا مشاكل العمل وان يبادروا الى حلها ، وشأنهم شأن أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين الذين يشتركون في التشريع ولا يهم تخصصهم في القانون ، بل انهم باتصالهم بقواعدهم الشعبية يمكنهم أن يقدموا المضمون الحقيقي لأى تشريع .

ان المواطنين هم المخاطبون بأحكام القانون . . وهم الذين نفترض علمهم بها . . وهم الذين يحاسبون على عدم احترامها أو يثابون على الانصياع لها ، فمن الطبيعي أن يكون لهم دورهم فى الاسهام فى اقامة العدالة ، وهو دور يدعم فهمهم للقانون وثقتهم به . . انها ديموقراطية القضاء . . تنمة ضرورة لديموقراطية التشريع .

الفصل السادس

الغاء موانع التقاضى

يحظر النص فى القوانين على تحصين أى
عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء
(المادة ٦٨ من الدستور)

-
- * الغاء موانع التقاضى فى قوانين الاصلاح الزراعى
 - * الضمانات القضائية للفلاحين
 - * دراسة لحالات منع التقاضى فى قوانين التأمين
 - * دراسة لحالات منع التقاضى فى حالات الاعتقال والحراسة
 - * ضمانات العاملين ضد الفصل وضمانات المجتمع ضد التخلف فى اهداف الخطة .
 - * الغاء موانع التقاضى فى قوانين التوظيف

الغاء موانع التقاضي في قوانين الاصلاح الزراعى *

من بين قرارات المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى التى أعلنت فى ٢١ سبتمبر الماضى ، قرار « باعادة النظر فى جميع النصوص القانونية المانعة لحق التقاضى لكفالة هذا الحق وتدعيما لسيادة القانون » وهو نفس ما أشار اليه بيان ٣٠ مارس عن الخطوط الأساسية العامة للدستور من أن ينص فى الدستور الجديد على « حصانة القضاء وأن يكفل حق التقاضى ولا ينص فى أى إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء ، ذلك ان القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ويرد أى اعتداء على الحقوق أو الحريات » .

ومن قبل كان قد أشار تقرير الرد على الميثاق تحت عنوان ضمانات مبدأ سيادة القانون ، « أنه قد وجب ان ينشأ لكل خصومة قاض ومن ثم فقد أصبح لازما الآن أن تسقط كل الموانع الحاجبة لحق التقاضى ، » .

فالمبدأ مقرر ومعلن ، والجديد هو وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ . ذلك أنه وفقا لاحصاء مبدئى أجرته وزارة العدل للقوانين التى صدرت فى الفترة من عام ١٩٤٨ الى ١٩٦٨ أى خلال العشرين سنة الأخيرة ، تبين أن هناك أكثر من ثمانين قانونا ينص كل منها على عدم جواز الطعن أمام القضاء فى الاجراءات التى تصدر وفقا لها .

* الأهرام الاقتصادى فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٨ .

ويلاحظ أن موانع التقاضى قد ألغيت بناء على اقتراح بمشروع قانون قدمه المؤلف

الى مجلس الشعب وصدر بذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ .

حالة لا يجيز فيها القانون الطعن فى القرار بأي طريق

وحالة لا يجيز فيها القانون الطعن الا أمام جهة ادارية ،

وحالة لا يجيز فيها القانون الطعن أمام القضاء العادى ، ولكنه ينشئ
محاكم خاصة يجيز الطعن أمامها •

وظاهر أن الحالتين الأولى والثانية هما اللتان تعتبران من حالات منع
التقاضى بالمعنى الصحيح • وأما الحالة الثالثة ، فإن طريق التظلم والطعن
يكون مفتوحا أمام محكمة خاصة •

وحتى فى نطاق الحالتين الأولى والثانية ، فإن هناك حالات بطبيعتها
لا يمس الاجراء فيها حقوق المواطنين ، أو تقتضى طبيعتها أن يكون للجهة
الادارية سلطة البت فيها ، أو تتعلق بأعمال السيادة •

كذلك فإن من بين هذه القوانين ما قد يكون له طبيعة وقتية ، وقد
استنفد غرضه ، فلا يمكن عده من بين القوانين القائمة حاليا التى
تستوجب إعادة النظر •

كل هذا من شأنه أن يدعو الى وجوب اجراء مراجعة كاملة لقوانين منع
التقاضى

وفى هذا المقال ، نبدأ هذه المراجعة بقوانين الاصلاح الزراعى •
ونرجو أن نتابعها بعد ذلك بالنسبة للقوانين الأخرى •

ويمكن القول بأن قوانين الاصلاح الزراعى تعرف حالات منع التقاضى
بالمعنى الصحيح ، كما تعرف حالات أخرى يعرض فيها الطعن على جهة
قضائية، وأنه الى جانب حالات منع التقاضى التى قد يبدو الدافع اليها حماية
غايات قانون الاصلاح الزراعى ، نجد حالات أخرى يهدد منع التقاضى فيها
نفس الغايات التى يتغياها قانون الاصلاح الزراعى ، خصوصا
ما يتعلق بحماية صغار الفلاحين •

الادعاء ببور الأرض :

من المعروف ان قانون الاصلاح الزراعى حين صدوره كان يستثنى
الأراضى البور والصحراوية من الحد الأقصى للملكية الذى حدده هذا

وانظر التعديل المقرر بالقانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٧) وقد جعل الفصل في الادعاء ببيع الارض للجنة العليا للاصلاح الزراعي وقتئذ ، وقرر لذوى الشأن حق التظلم الى نفس اللجنة على أن يكون قرارها نهائيا وقاطعا لكل نزاع فى شأن الادعاء ببيع الارض وفى الاستيلاء المترتب على ذلك ، وأنه استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه . وقد أصبح هذا الاختصاص بعد ذلك لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي (القانون ١٢٢ لسنة ١٩٥٨) .

فنحن هنا أمام حالة من حالات منع التقاضى ، ما فى ذلك شك . ومع ذلك فإن هذا المنع لم تعد له أى قيمة عملية ، بعد أن صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ (الاصلاح الزراعي الثانى) ونص على أن يعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الأفراد من الاراضى البور والاراضى الصحراوية . اذ أن الحد الأقصى للملكية أصبح مائة فدان سواء من الاراضى الزراعية أو البور أو الصحراوية .

الغرامة الادارية :

كذلك كان قانون الاصلاح الزراعي ينص على فرض ضريبة اضافية على ما يزيد على مائتى فدان ويوجب على الممول تقديم اقرار بما يملكه وبمقدار الأموال المربوطة عليه ، فاذا لم يقدم الاقرار أو ذكر فيه بيانات غير صحيحة فرضت عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التى ضاعت أو كانت تضيع على الخزانة العامة . وجعل القانون فى المادة ٢٨ القضاء بهذه الغرامة من اختصاص لجنة يؤلفها وزير المالية والاقتصاد (وقتئذ) ونص على أن يكون قرارها فى هذا الشأن غير قابل للطعن . وفعلا فقد كانت هذه اللجنة مشكلة فى كل مديرية برئاسة مدير القسم المالى وعضوية مفتش المالية ووكيل القسم المالى (قرار وزارى ١٠١ لسنة ١٩٥٨) .

وظاهر أننا هنا أيضا أمام حالة خطيرة يقضى فيها بغرامة جسيمة من جهة ادارية دون أن يجاز الطعن فى قرارها . ومع ذلك فلم يعد لهذا النص قيمة عملية اذ أن الضريبة الإضافية كانت مرتبطة بالملكيات التى يحتفظ بها مؤقتا فيما يزيد على مائتى فدان .

ينشئ قانون الاصلاح الزراعى لجانا ادارية خاصة لتقدير ملحقات الارض المستولى عليها ، الى جانب اختصاصها بفحص الحالات المستثناة من الحد الاقصى للملكية الزراعية (مثل ملكية الشركات والجمعيات) واختصاصها بفرض نصيب الحكومة فى حالة الشئوع . (المادة ١٣ مكرر من قانون الاصلاح الزراعى) .

ويعنينا هنا حالة تقدير ملحقات الارض ، ذلك أنه بصدر القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى بالاستيلاء على الارض المستولى عليها وملحقاتها بغير مقابل ، أصبحت اباحة الطعن أمام القضاء فى هذه الحالة غير ذات موضوع .

المنازعات الخاصة بالاستيلاء والتوزيع

على أنه الى جانب الحالات التى اشرنا اليها والتى كانت تعتبر مانعا حقيقيا يحجب حق التقاضى - وان كانت قد أصبحت غير ذات موضوع - فان قانون الاصلاح الزراعى توخيا منه للسرعة فى تطبيق أحكامه وتحقيق أهدافه - قد أنشأ لجانا قضائية للفصل فى المنازعات المتعلقة بالاستيلاء كما تختص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتوزيع الاراضى المستولى عليها . وقرارات هذه اللجان تعتمد من اللجنة العليا للاصلاح الزراعى (مجلس ادارة الهيئة بعد ذلك) ويعتبر قرارها نهائيا وقاطعا لكل نزاع فى أصل الملكية وفى صحة اجراءات الاستيلاء والتوزيع ، ولا يجوز الطعن فيها أمام مجلس الدولة كما لا يجوز للمحاكم أن تنظر فى المنازعات المتعلقة بملكية الأطيان المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء ولا فى المنازعات المتعلقة بالتوزيع .

وثمة ملاحظتان تردان فى هذا الشأن :

الملحوظة الأولى ، عن طريقة تشكيل اللجنة : فهى تشكل برئاسة مستشار يختاره وزير العدل ومن عضو مجلس الدولة ومندوب عن اللجنة العليا للاصلاح الزراعى ومندوب عن الشهر العقارى وآخر من المساحة .

فاللجنة تعتبر جهة قضائية ، برئاسة أحد المستشارين لها وبعضوية عضو مجلس الدولة ، وضم أعضاء اليها من غير رجال القضاء تقديرا لطبيعة المنازعات التى تختص بها هذه اللجنة ، لا يخل بضمانات الأفراد ،

بل ان العناصر التي تشكل منها هذه اللجنة بحكم تكوينها وحبرتها يكون
أقدر على الفصل في مثل هذه المنازعات المتعلقة بالاستيلاء أو التوزيع .

الملحوظة الثانية : أن قرارات هذه اللجنة تعتمد من الجهة الادارية
وان قرار الجهة الادارية لا يقبل الطعن فيه ، وهو ما يخل بضمانات هذه
اللجنة كجهة قضائية .

ومع ذلك فمن الانصاف أن نقرر أن اللجان القضائية للاصلاح
الزراعي قد أدت ثورا هاما في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وأنها
قد أصدرت العديد من المبادئ القانونية التي لم ينفسخ المجال لنشرها
- للأسف - ، وأنها كانت ضمانا حقيقية لحقوق الأفراد كما كانت
ضمانة لحقوق المجتمع . فمن المعروف أنه قد تم الاستيلاء على عشرات
الآلاف من الأفدنة من كبار الملاك تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعي ، وان اجراء
هذا الاستيلاء بدقة وسرعة واتمام توزيع الأراضي المستولى عليها على
الفلاحين المعدمين كان غاية ثورية من غايات قانون الاصلاح الزراعي .
وعلى سبيل المثال ، فقد كانت عائلة واحدة في الوجه البحري تملك واحدا
وعشرين ألف فدان ، موزعة على أفرادها . فبعد صدور قانون الضريبة
على التركات ورسم الأيلولة في عام ١٩٤٤ اتجه كثير من الملاك الى
التصرف بالبيع الى أبنائهم . ولهذا نص قانون الاصلاح الزراعي على عدم
الاعتداد بتصرف المالك الى فروعه وزوجه وأزواج فروعه ولا بتصرفات
هؤلاء الى فروعههم وأزواجهم وأزواج فروعههم وان نزلوا متى كانت هذه
التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير ١٩٤٤ (وهو تاريخ صدور
قانون ضريبة التركات) . كذلك من المعروف أن بعض الملاك اتجهوا
الى التحايل باجراء تصرفات صورية واسناد تاريخها الى ما قبل ٢٣ يوليو
١٩٥٢ . ومن ثم فان منازعات الاستيلاء الأولى كانت ذات أهمية خاصة .
فقد كان على الحكومة وفقا لقانون الاصلاح الزراعي أن تستولي في خلال
خمس سنوات على ملكية ما يجاوز مائتي فدان من الأراضي التي يستبقونها
المالك لنفسه على أن يبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية وان يجرى
توزيع الأراضي المستولى عليها في كل قرية ، على صغار الفلاحين . ومن
ثم فقد كان من اللازم تحقيقا لهذه الأهداف أن تستقر أوضاع الأطيان
المستولي عليها ، وأن تحدد حقوق الغير عليها ليجرى توزيعها .

ومع ذلك فقد أوقف عمل هذه اللجان القضائية في عام ١٩٦٥
وتراكت قرارات الاستيلاء دون تصديق ، ولما أعيد العمل بهذه اللجان

في أواخر عام ١٩٦٧ ، كانت المنازعات التي لم يتم البت فيها قد تجاوزت أربعة آلاف منازعة . فشكلت هذا العام خمس لجان لمواجهة هذه الحالة . وقد استطاعت هذه اللجان أن تفصل في حوالي ألف وأربعمائة حالة منها . كما صدق علي حوالي ألفي حالة من الحالات التي كانت معلقة دون تصديق من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ووزير الإصلاح الزراعي .

وقد زاد من أعباء هذه اللجان القضائية ، أن منازعات التوزيع التي تختص بها أيضا علاوة على منازعات الاستيلاء لم تكن لتبدأ الا بعد أن يجري الاستيلاء فعلا ويبدأ التوزيع ، فلم تتكاثر هذه المنازعات الا ابتداء من عام ١٩٦٠ .

وهذه المنازعات الخاصة بالتوزيع تحتاج الى وقفة للتأمل في مدى ملاءمة أن يكون للجنة واحدة أو للجان خمس تنعقد في القاهرة، الاختصاص بهذه المنازعات وما اذا كانت تعد ضمانا كافيا للفلاحين .

ان قانون الإصلاح الزراعي ينص على أن توزع الأرض المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فداين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الأرض ، وقد وضع هذا القانون شروطا فيمن توزع عليه الأرض منها أن يكون مصريا بالغاً لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف وأن تكون حرفته الزراعة وأن يقل ما يملكه من الأراضي الزراعية عن خمسة أفدنة . ثم نص على أولويات في التوزيع . فالأولويات لمن كان يزرع الأرض فعلا ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم لغير أهل القرية . والمفروض أن يتم التوزيع طبقا لهذا الترتيب في الأولويات . وقد يحدث أن يتظلم فلاح في القرية من قرار صدر بالتوزيع بنجحة أن التوزيع لم يصبه مع أنه أكثر عائلة ، أو لأن من جرى التوزيع عليه لم تتوافر فيه الشروط لأنه محكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو لأن له حرفة أخرى . . هنا يبدو النزاع في حقيقته متعلقا بحقوق صغار الفلاحين . والقانون الحالي يجشم هؤلاء الفلاحين مشقة طرح هذا النزاع على لجنة قضائية مركزها في القاهرة . وهو في ذلك يتنافى مع ما قرره اليثاق من تقريب العدالة الى المتقاضين . وهذه المنازعات كثيرة حتى أن آلافها لم تحدد لنظره بعد جلسات أمام اللجنة القضائية ، وهي تمس إيمان الفلاحين بقانون الإصلاح الزراعي وأهدافه . والمنازعات التي يفصل فيها كانت تظل متراخية في التصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة ثم من وزير

الاصلاح الزراعي . ولا يمكن ان نتصور ان وضع عقبات في سبيل التقاضي في مثل هذه الحالة قصد به الى حماية مصلحة عامة ، بل انه تشجيع للبيروقراطية الادارية التي قد تجرى التوزيع في القرى لأفراد من الفلاحين دون مراعاة للشروط التي وضعها قانون الاصلاح الزراعي أو تحايلا على الأولويات التي رسمها أو بناء على معلومات خاطئة .

لذلك فان أول اصلاح حقيقى يجب أن يواجهه قانون الاصلاح الزراعي هو التفرقة بين منازعات التوزيع . فاذا كانت منازعات الاستيلاء نظرا لطبيعتها يمكن أن تظل من اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي بعد اجازة الطعن في قراراتها على ما سوف نبسطه ، فان منازعات التوزيع يجب أن تعرض على القضاء ، وأن يكون الاختصاص بها للمحكمة الجزئية في دائرة كل مركز ، ويمكن أن يدخل في تشكيل هذه المحكمة ممثل للاصلاح الزراعي .

أما منازعات الاستيلاء والتي رأينا أنها تعرض حاليا على اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ، فان خضوع القرارات الصادرة فيها للتصديق الادارى وعدم جواز الطعن في القرار الادارى الصادر بذلك هو الذى يقلل من قيمة الضمانات التي رسمها القانون وهو الذى يجعل طريق التقاضى مشويا في هذه الحالة . ومن ثم فان علينا أن نبحث عن صيغة توفق بين ضمانات المصلحة العامة التي تدعو الى سرعة البت في هذه المنازعات - مع أن هذه السرعة لم تكن متحققة في ظل النظام الحال الذى كان التصديق فيه يتراخى خصوصا في السنوات الأخيرة قبل ١٩٦٧ - وبين ضمانات مصالح الأفراد من ذوى الشأن الذين قد تمتد اجراءات الاستيلاء الى اطيانهم على خلاف ما رسمه القانون . ولنا ان نتصور حالة آلاف صغار الفلاحين الذين يدعون شراء الأراضى المستولى عليها من مالكيها قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي الأول أو الثانى وما قد يشه ذلك من مناقشة لاثبات تاريخ هذه التصرفات ، واثرب ذلك على حقوق هؤلاء الفلاحين .

لذلك قد أصبح من اللازم فى ضوء ما أشار اليه بيان ٣٠ مارس عن ازالة موانع التقاضى ، أن يستبدل بنظام التصديق ، نظام الطعن . واذا كنا نوافق على أن تبقى اللجان القضائية بتشكيلها الحال ، فان قرارات هذه اللجان يجب ألا تخضع لتصديق الجهة الادارية بل أنه يمكن الطعن فيها سواء من الاصلاح الزراعي أو من ذوى الشأن أمام محكمة الاستئناف ليضد في المنازعة حكم نهائى .

وبطبيعة الحال ، فإن إباحة استئناف قرارات اللجنة القضائية يجب أن يطبق على نواحي اختصاصاتها الأخرى . مثل اختصاصها بالفصل في منازعات بطلان حيازة أكثر من خمسين فدان أو عدم التنازل عن مقدار مساو للزيادة الطارئة على الحد الأقصى (م ٣٧ مكرر أ) ، ومثل اختصاصها المقرر بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية (القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣) واختصاصها بالمنازعات المتعلقة بتوزيع طرح والتعويض عنه طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة .

منازعات الاخلال بشروط الانتفاع :

وثمة منازعات أخرى تبدو فيها الضمانات المقررة للفلاح الذي يهدف قانون الإصلاح الزراعي الى حمايته ، ضعيفة باهتة . فمن المقرر أن توزيع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها ، على صغار الفلاحين ، يولد التزامات على عاتقهم . فيجب على من يتم التوزيع عليه من صغار الفلاحين أن يقوم على زراعتها بنفسه وأن يبذل في ذلك العناية الواجبة . وأنه إذا تخلف من تسلم الأرض عن ذلك أو تسبب في تعطيل قيام الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي بأعمالها مثل تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه والاشراف على تنفيذ الدورات الزراعية - حققت في الموضوع لجنة تشكّل من نائب بمجلس الدولة ومن عضوين من مديري الإدارات بالهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعي . وللجنة أن تصدر قرارا بإلغاء قرار التوزيع الصادر إلى الفلاح واسترداد الأرض منه وذلك إذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائي . ويصدق على قرار هذه اللجنة من اللجنة العليا ولا يجوز الطعن فيه وذلك استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء .

هذا هو ما يقضى به المادة ١٤ من قانون الإصلاح الزراعي . . .

ويعنى هذا أنه بينما صدر قانون الإصلاح الزراعي متوخيا مصلحة صغار الفلاحين ، إذ بهذا النص يسلب الفلاحين ضماناتهم القضائية . ولنتصور فلاحا تسترد منه الأرض التي تم توزيعها عليه ، بحجة أنه اخل بالتزاماته فلا يكون له أن يتظلم من هذا القرار أمام القضاء . حقيقة ، أن إلغاء التوزيع واسترداد الأرض لا يتم إلا بعد تحقيق . ولكن هذا التحقيق ليس تحقيقا قضائيا ، فإن الذي يتولاه نائب من مجلس الدولة واثنان من الإصلاح الزراعي . وهو لا يعرض على القضاء في أية صورة .

لقد بلغ عدد حالات منتفعي الإصلاح الزراعي الذين وزعت عليهم أراضي الإصلاح ثم تخلفوا عن القيام بالتزاماتهم ٤٧٥٣ حالة ، ومن المنتظر أن يزيد عدد هذه الحالات تبعا لزيادة الأرض التي يتم استصلاحها وتوزيعها . وهي منازعات يجب أن يفصل فيها بسرعة لأنها تتعلق بمصير الأرض وكفاءة الانتاج الزراعي . وفي نفس الوقت فانه يجب توفير ضمانات الفصل فيها ، لأنها تتعلق بأمل الفلاح الذي تسلمها .

لذلك فان المأمول أن يكون الاختصاص بالغاء التوزيع واسترداد الأرض للمحكمة الجزئية ، ويمكن أن يدخل في تشكيلها ممثل لوزارة الزراعة ، كعنصر فني يمكنه أن يني السبيل أمام القاضي في تعرف طبيعة الأرض في القرية ومدى ما يمكن ان يبذل فيها من عناية ، لأن أهم أسباب الغاء التوزيع هو عدم بذل العناية الكافية في زراعة الأرض .

ويتصل بذلك أيضا ما يقرره قانون الإصلاح الزراعي من سلطة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي في الغاء عقود ايجار الأرض المستولى عليها (م ٣٥ مكرر أ) . فمن المعروف أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد تؤجر الأرض المستولى عليها إلى صغار الفلاحين دون أن تقوم بتوزيعها ، وأن هذا الإيجار مآله في الغالب إلى التوزيع . وقد يكون مفهوما أن يكون للإصلاح الزراعي سلطة الغاء الإيجار ، اذا تقرر توزيع الأرض أو تخصيصها لمنفعة عامة - ولكن الذي لا يمكن قبوله هو أن تكون له هذه السلطة من جانب واحد في الحالة التي قد يدعى فيها باخلال المستأجر بالتزاماته . فمن الواجب في هذه الحالة أن يباح للفلاح المستأجر أن يطعن في قرار الغاء الإيجار أمام القضاء .

سلطة الإصلاح الزراعي على أعضاء الجمعيات التعاونية :

وهذه اللجنة ذاتها المشكلة برئاسة نائب من مجلس الدولة والتي لا تقبل قراراتها أي طعن ، هي التي تختص أيضا بالفصل في المخالفات التي تقع من أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية التي أصبح الاختصاص في الاشراف عليها طبقا للقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٣ للهيئة العامة للإصلاح الزراعي . وطبقا للقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٣ يجوز لهذه اللجنة أن تقضي على مرتكب المخالفة بغرامة لا تتجاوز نصف القيمة الإيجارية مقدرة بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة على الأرض محل المخالفة عن سنة واحدة مع جواز الغاء العقد أو تعديله أو الحرمان من استغلال الأرض لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات ، حسب الأحوال . وهذه القرارات - مع خطورتها

الطعن فيها أمام القضاء . وكل ما يملكه الفلاح أن يتظلم في هذه الحالة الى مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وقراره نهائي لا يقبل الطعن فيه .

وظاهر أن هذه المنازعات يجب أن تكون من اختصاص المحكمة الجزئية في كل مركز ، كما يجب أن تكون أحكام هذه المحكمة قابلة للاستئناف أمام المحكمة الابتدائية وفق أحكام قانون المرافعات .

لجان الفصل في المنازعات الزراعية :

ولعل أخطر الحالات التي كانت ماثرا للشكوى ، والتي تكاد تكون ملغية لاختصاص القاضى الطبيعي هي ما قرره القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ من انشاء لجان في القرى تسمى لجان الفصل في المنازعات يرأسها المشرف الزراعي وتضم أحد أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكي في القرية وأحد أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية وصراف القرية .

فقد ثبت أن هذه اللجنة ذات التشكيل الإداري البحت ، كانت تتراخي في الفصل في المنازعات التي طرحت عليها ، اما لتعذر انعقادها لعدم حضور ثلاثة من أعضائها ، أو لانشغالهم بمهام أخرى أو لعدم دراية ، ثم انها كانت تفصل فيها على نحو قد تعوزه الحيطة بين الخصوم . كما أن هذه اللجنة قد حملت باختصاصات كبيرة ، فلم تعد مجرد لجنة للمصالحة، بل انها تفصل فصلا قضائيا في المنازعات التي تطرح عليها . فهي تختص بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقات الايجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها . كما أنها تختص وحدها دون المحاكم ، بالمنازعات الناشئة عن تحديد العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها التي أشار اليها قانون الإصلاح الزراعي ومثلها المنازعات الخاصة بتحديد أجره الأرض الزراعية بما لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة وأحكام الزراعة وحالة الامتناع عن توقيع عقد الايجار . كما تختص وحدها بكل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدية أو العينية في خدمة الأرض المؤجرة بواسطة عقد المزارعة المثبتة ببيانات الجيازة باسمه ، وكذلك تحقيق الديون التي يخطر عنها الدائنون والتي تستحق على مستأجر الأرض الزراعية لصالح المؤجر .

وقرار هذه اللجنة نهائي واجب النفاذ اذا لم يرفع عنه تظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه لذوى الشأن . وحقيقة ان التظلم يعرض

على لجنة استثنائية برئاسة قاض ولكنها تضم تشكيلا عجيبا من أحد أعضاء النيابة وأحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي ومندوب من وزارة الزراعة واثنان من أعضاء الاتحاد الاشتراكي والجمعيات التعاونية يمثلان ملاك الأراضي ومستأجريها ومعاون المالية بالمركز - ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من المحافظ المختص . وقرارات هذه اللجنة لا يجوز الطعن فيها أمام القضاء .

فمثل هذه اللجان لا هي قضاء متخصص ولا هي قضاء شعبي . فالقضاء الشعبي لا يعتبر كذلك لمجرد أن قضاته ليسوا متخصصين ، بل انه يعنى معنى أعمق من ذلك هو التعبير عن وجدان الشعب وإشراكه فى إدارة العدالة وتعليمه احترام القانون والثقة به . ولا يتم ذلك إلا عن طريق اختيار القضاة الشعبيين بطريق الاقتراع العام وأن تحدد أسماءهم سلفا فى كشوف سنوية يختار منها رئيس المحكمة أسماء من يجلسون للقضاء وفق ترتيبهم فى هذه الكشوف . اما أن تختار لجنة الاتحاد الاشتراكي فى المركز أحد أعضائها أو أن يندب أمين الاتحاد الاشتراكي اثنين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي وفق تقديره وأن تضم هذه اللجنة معاون المالية مثلا - فهذا ليس من القضاء الشعبي فى شيء . ونفس الملاحظة تصدق بطبيعة الحال بالنسبة للجنة الابتدائية التى يرأسها المشرف الزراعي .

ولعله قد آن الأوان لأن نعود الى نظام قريب من ذلك الذى كان معمولا به قبل صدور القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذى أنشأ هذه اللجان ، بأن تشكل هذه اللجنة الابتدائية من قاض يرأسها وعضو نيابة ومفوض الزراعة ، وأن تكون قرارات هذه اللجنة قابلة للاستئناف أمام المحاكم الابتدائية فى الحالات التى يجيز فيها القانون الطعن فى قرارات اللجنة . حقيقة ان النظام الذى كان قائما قبل صدور القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ كان يقضى بتشكيل هذه اللجنة على النحو الذى أشرنا اليه ولكنه كان يضيف حضور مندوبين من الاصلاح الزراعي والأشغال والمساحة والجمعية التعاونية ، كما أنه كان يجعل من مهمة هذه اللجنة الفصل بصفة وقتية فى كل نزاع ينشأ عن تطبيق القانون حتى يرفع أصحاب الشأن النزاع الى القضاء من جديد .

ولعل النظام الذى نقترحه أوفى بالغرض وأبعد عن التعقيد من النظام الذى كان قائما قبل انشاء لجنة المشرف الزراعي ، وهو يفضل بطبيعة الحال نظام لجنة المشرف الزراعي ، لأنه يطرح النزاع فى المرحلة

١٠٠٠ . الاستئناف على المحكمة الابتدائية .

على أن ثمة ملحوظة أخرى نرى من الواجب أن ننبه إليها هي ضرورة الإبقاء على الطريقة المبسطة التي كانت متبعة في طرح هذه المنازعات أمام اللجنة المشار إليها مع إعفائها من الرسوم في المرحلة الأولى على الأقل .

إن القاضي الطبيعي لحماية للفلاح . وحماية الفلاح تدعيم لثقتهم بالتحويل إلى الاشتراكية . ومن هذا المفهوم يجب أن تزال موانع التقاضي التي تشوه الغايات الاجتماعية لقانون الإصلاح الزراعي .

وحتى يحين الوقت الذي يعاد فيه النظر في نظامنا القضائي في ضوء تفهم صحيح واقتناع بنظام القضاء الشعبي الذي طالما دعونا إليه (انظر ملحق الأهرام الاقتصادي ١٩٦٦) ، فإن القاضي المتخصص هو القاضي الطبيعي في المرحلة الراهنة (١) .

(١) لاحظ أنه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء موانع التقاضي في بعض القوانين ومنها قوانين الإصلاح الزراعي وكان صدور هذا القانون بناء على اقتراح بمشروع قانون مقدم من المؤلف .

وكان قد صدر قبلها القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون الإصلاح الزراعي متضمنا النص على جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في قرارات اللجان القضائية . أما اللجنة المسماة « لجنة المشرف الزراعي » فقد تقرر إلغاؤها بعد ذلك وعاد الاختصاص للقضاء العادي .

الضمانات القضائية للفلاحين *

من أهم ما يجب أن يسعى الإصلاح القضائي الى تحقيقه ، وازالة العوائق التي كانت تحول فى بعض الظروف بين ان يتولى القضاء مسئوليته الكاملة من حماية التحول الى الاشتراكية ، وهو ما عبرت عنه المذكرة الايضاحية للقانون الصادر بإنشاء المحكمة العليا من أنه يمكن القضاء من المشاركة فى حمل أمانة حماية الثورة ومبادئ المجتمع فى اطار من الشرعية .

وبذلك أصبح الطريق اليوم مفتوحا أمام مراجعة شاملة للاختصاصات القضائية للجان الادارية بهدف الغائها أو اخضاعها لرقابة القضاء ، ومن بين هذه اللجان : اللجان التى نص عليها قانون الإصلاح الزراعى ، وهو من أهم قوانين التحول الى الاشتراكية .

فالأجراءات الاشتراكية الاخيرة فى الزراعة تطرح سؤالا هاما حول المنازعات التى يمكن ان تنشأ عن تنفيذها . سواء تلك التى قد تنشأ عن الاستيلاء على القدر الزائد على الحد الاقصى للملكية وفقا للإصلاح الزراعى الثالث (٥٠ فدانا للفرد و ١٠٠ فدان للأسرة) ، أو التى قد تنشأ عن توزيع الاراضى المستولى عليها ، أو تأجير الاراضى الجديدة وبيعها لصغار الفلاحين والاولويات التى تتبع فى ذلك والتى وضع فى مقدمتها المقاتلون فى ميدان المعركة ، واخيرا ما يتعلق بعلاقة الجمعيات التعاونية باعضائها وتنفيذ المهام التى عهد بها القانون الجديد اليها .

* جريدة الأهرام فى ١٢ سبتمبر ١٩٦٩ .

التي تنشأ في التطبيق وما هي الجهة التي يطرح عليها ، رى .
.. ما هي الضمانات التي يجب أن نكفلها للمحافظة على غايات هذه
الاجراءات الاشتراكية ، وفي نفس الوقت ما هي الضمانات التي يجب
أن نكفلها للقاعدة العريضة من الفلاحين المنتفعين بهذه الاجراءات
الجديدة ؟

ان هذه الاجراءات تعد خطوة هامة على طريق التطبيق الاشتراكي
في الزراعة . اذ هي تقدم في الاراضي الجديدة نموذجاً للقطاع العام في
الزراعة ، اي المملوك للشعب بأسره . وهي في نفس الوقت تسمح بالبيع
أو التأجير لصغار الفلاحين في حدود وبشروط معينة واذ هي تقدم الصيغة
الملائمة التي يمكن ان يتطور اليها الاستغلال الزراعي الخاص ، وهي صيغة
الجمعيات التعاونية التي يمكن أن تحولها التجربة وفق تطور العلاقات
الاجتماعية والاقتصادية في الريف ، الى تجميع للانتاج الزراعي يحافظ
على الملكية الخاصة لكل فلاح وفي نفس الوقت يحقق له مزايا الانتاج الكبير
الذي يسهم فيه كل بعمله . وهي بذلك تنشئ علاقات وثيقة بين الفلاحين
وبين الجمعية التعاونية . ومن ثم فان من أوجب الأمور أن يتعرف الفلاح
على الجهة التي يمكن ان يرجع اليها بشأن أي نزاع ينشأ عن التطبيق .

وبطبيعة الحال فان للرقابة الشعبية دورها الهام . كما ان للرقابة
الادارية دورها هي الاخرى . ولكن الامر لا يتعلق بالرقابة وحدها
وبالاجراءات الشعبية والادارية التي يمكن أن تنفذ بناء على هذه الرقابة .
بل انه ثي كثير من الاحيان يتعلق بحقوق ومصالح متعارضة ، ويتعين
للفصل فيها استظهار الوقائع الصحيحة وانزال الحكم القانوني السليم
عليها .

منازعات الاستيلاء

وعلى سبيل المثال .. قد يدعى المالك الذي يملك أكثر من خمسين
فداناً ، انه تصرف في القدر الزائد الى بغض صغار الفلاحين ، وقد يكون
ادعاؤه صوريا يقصد به التهريب من حكم الاستيلاء ، فاذا لم يحص هذا
الادعاء ، تنهلهنا له بذلك التحايل على أهداف الإصلاح الزراعي .

ومثل هذه المنازعات معروف منذ صدور أول قانون للإصلاح الزراعي
ومن المتوقع أن يتجدد بعد التحديد الجديد للملكية الزراعية . وقد أنشأ

قانون الاصلاح الزراعى لجانا قضائية للفصل فى مثل هذه المنازعات متوخيا فيها السرعة فى التطبيق * وهى لجان تشكل برئاسة مستشار وتضم أعضاء يمثلون مجلس الدولة والاصلاح الزراعى والشهر العقارى والمساحة ، أى انها لجان تضم جميع العناصر القانونية والفنية التى يمكن ان تقطع فى الملكية واجراءات الاستيلاء * وقد أدت هذه اللجان القضائية دورا هاما فى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، ومع ذلك فقد أوقف عملها فى عام ١٩٦٥ ، فتراكمت قرارات الاستيلاء دون تصديق ولما اعيد العمل بهذه اللجان عام ١٩٦٧ كانت المنازعات التى لم يتم البت فيها قد تجاوزت اربعة آلاف منازعة ، فشككت خمس لجان لمواجهتها * ولكن قرارات هذه اللجان تحتاج الى تصديق مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، والتصديق يستغرق وقتا ، وهو يحتاج بدوره الى اعتماد الوزير ا

لذلك فقد كان من المناسب حتى تستقر أوضاع الاراضى المستولى عليها وان تحدد حقوق الغير قبلها ، ليجرى بعد ذلك توزيعها ، ان يعاد النظر فى طريقة التصديق على قرارات هذه اللجان القضائية ، فتعتبر قراراتها نافذة ونهائية ، اذا لم يتم الاعتراض عليها خلال مدة معينة ، خصوصا وانه قد تبين ان نسبة القرارات التى لم يتم التصديق عليها لم تتجاوز ٣٪ ! فاذا كان ثمة اعتراض عليها طرح الفصل فيه على جهة قضائية على * وهذا هو الاتجاه الذى أقره القانون الجديد للاصلاح الزراعى وهو اجازة الطعن فى قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى أمام المحكمة الادارية العليا * (١)

ولكن لا زالت هناك حالات أخرى تقتضى اعادة النظر فيها فى ضوء اهداف الاصلاح القضائى الجديد *

منازعات التوزيع

ومن ذلك المنازعات المتعلقة بالتوزيع * وهو فى النهاية غاية الاصلاح الزراعى ومثل هذه المنازعات ستتجدد حينما يحين الوقت لتوزيع الاراضى التى سيتم الاستيلاء عليها طبقا للاصلاح الزراعى الجديد *

فوق قانون الاصلاح الزراعى توزع الارض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين ، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن

(١) القرار بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ *

فدانيز ولا تزيد على خمسة افدنة تبعا لجودة الأرض . وقد وضع القانون شروطا فيمن توزع عليه الأرض التي يتم الاستيلاء عليها ، منها أن يكون مصريا بالغا لم يصدر ضده حكم فى جريمة مخلة بالشرف وان تكون حرفته الزراعة. وان يقل ما يملكه من الاراضى الزراعية عن خمسة افدنة . كما وضع القانون ترتيبا لاولويات التوزيع . فالاولوية لمن كان يزرع الأرض فعلا ، ثم لمن هو اكثر عائلة من اهل القرية ، ثم لمن هو أقل مالا منهم ، ثم لغير اهل القرية . .

ولنفترض ان التوزيع قد جرى فى قرية ممالنا لافراد من الفلاحين دون مراعاة للشروط التى وضعها قانون الاصلاح الزراعى أو تخايلا على الاولويات التى رسمها أو حتى بنسأ على معلومات خاطئة . فما هى الوسيلة القضائية التى يملكها الفلاح صاحب الحق فى التوزيع ليقضى له بحقه ؟

ان الاجابة القائمة حاليا على هذا السؤال ، ان لهذا الفلاح ان يتقدم بظلمه الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى التى أشرنا اليها والتى كانت تختص اساسا بمنازعات الاستيلاء ولكن هذه اللجنة مركزها القاهرة وقد يكون مقبولا أن تعرض عليها المنازعات الخاصة بالاستيلاء ، الا أن منازعات التوزيع تختلف فى كثرة عددها وفى ان اطرافها دائما من صغار الفلاحين

اليس من الأنسب ان تعرض مثل هذه المنازعات على محكمة قريبة من موقع التوزيع بدلا من عرضها على لجنة موسعة فى القاهرة ؟

منازعات منتفعى الاصلاح الزراعى

ومثال آخر . . من المقرر أيضا أن توزيع الأراضى التى يتم الاستيلاء عليها ، على صغار الفلاحين يرتب عليهم التزامات معينة قصد بها ضمان انتاجية الأرض وضمان تحقيق الغاية الاجتماعية من التوزيع . فاذا ما نسب الى فلاح انه أخل ببعض واجباته ، فانه يجوز الغاء قرار التوزيع الصادر اليه واسترداد الأرض منه وذلك اذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على ابرام العقد النهائى . فماذا تكون ضمانات الفلاح فى هذه الحالة ؟

ان القانون الحائى يتصور هذه الضمانات فى قرار مسبب يصدر من لجنة تشكل من نائب بمجلس الدولة وعضوين من مديرى الادارات بالهيئة

التنفيذية للإصلاح الزراعي ، وهو قرار يخضع لتصديق اللجنة العليا .
ولكن لا يجوز الطعن فيه أمام القضاء .

ان عدد حالات منتفعي الإصلاح الزراعي الذين وزعت عليهم اراضي
الإصلاح ثم نسب اليهم التخلف عن القيام بالتزاماتهم ، تبلغ حوالى خمسة
آلاف حانة . وقد يزيد عدد هذه الحالات تبعا لزيادة الأرض التي يتم
توزيعها .

ليس من الاوفق اذن ان يباح للفلاح التظلم امام جهة قضائية في
القرار الذي قد يصدر باسترداد الأرض منه ، على ان تحدد لهذا التظلم
ميعادا قصيرا ، حتى تستقر أوضاع الانتاج الزراعي . ومع المحافظة
في نفس الوقت على ضمانات الفلاح الصغير .

ومثل هذه الملاحظة تصدق ايضا على سلطة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي في الغاء عقود ايجار الاراضى المستولى عليها . فالهيئة قد تؤجر
الأرض المستولى عليها الى صغار الفلاحين دون ان تقوم بتوزيعها . وقد
تعود بعد ذلك فتقرر توزيع الأرض أو تخصيصها لمنفعة عامة ، وبديهي
فى هذه الحالة ان يلغى ايجار الأرض . . ولكن من غير المفهوم ان يكون
للهيئة هذه السلطة فى الحالة التى يبنى فيها الغاء ايجار على ان الفلاح
قد اخل بالتزاماته ، دون ان يباح للفلاح فى هذه الحالة ان يطعن فى قرار
الغاء ايجار امام القضاء .

وحيثما نقول الهيئة ، يجب ألا ننسى أن الأمر فى النهاية يرجع
الى معلومات يقدمها مندوب الهيئة فى القرية ، وقد تكون معلوماته
خاطئة .

منازعات صغار المستأجرين

ولجنة المشرف الزراعي

كذلك فان هناك من المنازعات ما يتعلق بالعلاقات ايجارية الخاصة
بالأراضي الزراعية ، ومنها ما هو خاص بتحديد أجره الأرض الزراعية بما
لا يزيد على سبعة امثال الضريبة ، ثم المزارعة وما تثيره من مشكلات
فى العلاقة بين المؤجر والمستأجر ونصيب كل منهما فى الغلة وتقسيم
المصروفات بينهما . وهو أسلوب للاستغلال لم يعد له محل بعد ان اصبحت
الجمعيات التعاونية تمتد الفلاح بكل ما يحتاجه ! .

هذه المنازعات تعرض الآن على لجنة تعرف في الريف بـلجنة المشرف الزراعي . فهو الذي يرأسها ، ويضم اليه احد اعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي في القرية وأحد أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية وصراف القرية . فليس في هذه اللجنة اى عنصر قضائى ، مع ان المنازعات التى تعرض عليها تمثل معظم المنازعات المدنية في الريف . وقد قيل وقتئذ تبريرا لذلك ان هذه اللجان اقرب الى لجان المصالحة وانه قد روعى فى تشكيلها ان تكون وسيلة سريعة لتصفية المنازعات . ومع ذلك فقد اثبتت التجربة ان هذه اللجان كانت تتراخى تراخيا شديدا فى الفصل فيما يعرض عليها من منازعات خصوصا وان المشرف الزراعي هو الذى كان يحدد موعد الجلسات وخصوصا وقد اشترط لصحة انعقادها حضور ثلاثة من اعضائها على الأقل يكون من بينهم المشرف الزراعي وممثل الاتحاد الاشتراكي .

وقد كانت نتيجة هذه التجربة غير مرضية ، اذ ان هذه اللجنة مع خلوها من اى عنصر قضائى ، قد حملت باختصاصات قانونية هامة . فلم تعد مجرد لجنة للمصالحة ، بل انها تفصل فصلا قضائيا فى المنازعات التى تطرح عليها على نحو لا يمكن الاطمئنان الى سلامته . وقرارها نهائى واجب النفاذ اذا لم يرفع عنه تظلم فى خلال خمسة عشر يوما .

والان وبعد ان صدر القانون الجديد للجمعيات التعاونية الزراعية ، ولم يعد للمشرف الزراعي دور فى هذه الجمعيات - وهو الذى كان يرأس لجنة القرية - وبعد ان صدرت قوانين الاصلاح القضائى فان المناسبة متاحة لاعادة النظر فى تشكيل هذه اللجان بغية توفير الضمانات القضائية فيها .

ولعل الميزة الوحيدة فى نظام هذه اللجان ، كانت سهولة رفع المنازعات اليها دون شكلية ودون رسوم . وهى ميزة يمكن الاحتفاظ بها عند مراجعة نظامها .

ثم ان القانون الجديد للجمعيات التعاونية الزراعية قد جعل الاختصاص للقضاء فى نظر الطعون التى ترفع عن القرارات التى تصدر بأسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الادارة أو التى تصدر بحل الجمعية . وهو ما يدل على اتجاه الدولة الى تأكيد الضمانات القضائية تمشيا مع احكام بيان ٣٠ مارس ومع توصيات المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكي .

فالأولى أن يستبدل بـلجنة المشرف الزراعي فى القرية ، محكمة جزئية تكون قراراتها نهائية . ولكن يجوز للنيابة العامة وحدها ان تطعن فيها

أمام هيئة أعلى لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، وحتى يمكن تدارك ما قد يترتب على حكم خاطئ من آثار لا يمكن تدارك نتائجها في العلاقات الاجتماعية في القرية أو في المجتمع ككل .

القضاء الشعبي

ولا نغنى الدعوة إلى إتاحة الضمانات القضائية للمزارعين في علاقاتهم التاجيرية أو في علاقاتهم مع الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ، أو في انتفاعهم بفوائده ، توزيع الأراضي المستولى عليها ، أن هذا القضاء يجب أن يكون متخصصا دائما . لقد كنت ولازلت من المدافعين عن فكرة إدخال عنصر شعبي في القضاء خصوصا عند نظر المنازعات ذات الطبيعة الخاصة التي تتصل بسياسة التحول إلى الاشتراكية ، مثل منازعات الإصلاح الزراعي . ولكنني في ذلك أود أن أنبه إلى أمور ثلاثة :

● أن هناك farkا بين أن يضم عنصر شعبي إلى القضاء المتخصص وبين تشكيل لجنة إدارية لا يدخلها أي عنصر قضائي ، ثم يعهد إليها بالفصل في منازعات قانونية .

● كما أن هناك farkا بين القضاء الشعبي بمفهومه الحقيقي الذي يتطلب نفس ضمانات الاستقلال التي تتطلبها في القضاء المتخصص ويتم اختياره بطريق الانتخاب ليكون معبرا عن ضمير الشعب وبين مجرد ضم أعضاء غير متخصصين مثل صراف القرية أو معاون المالية بطريق التعيين من الجهات الإدارية .

● أن القضاء الشعبي حتى في النظم التي تأخذ به لا يغني عن قضاء متخصص تستأنف أمامه أحكامه .

وبعد فإن الفلاح في قريته في حاجة إلى إجراءات قضائية سريعة تتوافر فيها ضمانات الحيدة والتجرد . . . كما تتوافر فيها ضمانات اللام بمشكلات العلاقات الاجتماعية في الريف وضمنات النظرة السياسية الواعية . فإن حصول الفلاح على حقه من أيسر طريق هو الذي يعمق ثقته وإيمانه بالتحول إلى الاشتراكية .

دراسة حالات منع التقاضى فى قوانين التأمين *

تناولنا فيما سبق دراسة حالات منع التقاضى فى قانون الاصلاح الزراعى ، وعرضنا مقترحاتنا بشأنها تنفيذا لما أشار اليه بيان ٣٠ مارس وقرارات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى من اعادة النظر فى جميع النصوص القانونية المانعة لحق التقاضى تدعيما لسيادة القانون .

وبمتابعة مراجعة القوانين التى صدرت فى السنوات الأخيرة ، نجد مثل هذه الموانع فى قوانين التأمين .

التأمين من أعمال السيادة :

وبديهي ان « التأمين » ذاته يعتبر عملا من أعمال السيادة ، فلا يتصور أن يكون للمحاكم التعرض له بالمناقشة أو الالغاء . وهو بعد لم يصدر به قانون لا قرار ادارى . كما انه لا محل للتعرض لدستورية قوانين التأمين ، بعد أن أعلن ميثاق العمل الوطنى وصدر دستور ١٩٦٤ وفقا له ، مقرر ان الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى وأن توجيه الاقتصاد القومى يكون وفقا لحطة التنمية التى تضعها الدولة ، ومؤكدا سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ومقرر ان أهم أشكال الملكية هو ملكية الشعب بخلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات .

* الأهرام الاقتصادى فى أول ديسمبر ١٩٦٨ .

طريقة تقدير التعويض :

ولكن النقاش قد يدور حول كيفية تقدير التعويض المستحق للملكي المشروعات المؤممة . وما اذا كان يجوز الطعن في هذا التقدير أمام القضاء .

وباستعراض نصوص القوانين المتعلقة بالتأمين ، نجد أن هذه القوانين قد نظمت طريقاً خاصاً لتقدير التعويض ولم تجز الطعن في هذا التقدير أمام القضاء بعد ذلك .

تجربة مصادرة أموال أسرة محمد علي :

وبديهي أنه لا مجال لبحث منع التقاضي في حالات المصادرة . إذ أنها تختلف عن حالات التأمين ، في أن المال فيها يضاف إلى ملك الدولة بغير تعويض ، ومثل ذلك مصادرة أموال أسرة محمد علي التي صدر بها قرار من مجلس قيادة الثورة في ٨ نوفمبر ١٩٥٣ وهو يعتبر من أعمال السيادة . ولكن النقاش قد يثور بشأن حقوق الغير المترتبة على هذه الأموال المصادرة، والتي قرر قانون أموال أسرة محمد علي المصادرة أن يكون الفصل فيها من اختصاص لجنة قضائية تعتمد قراراتها من لجنة عليا صدر بتشكيلها قرار من مجلس قيادة الثورة وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن . ولعل هذه كانت أول حالة بعد الثورة قد تشبته بحالات منع التقاضي . وظاهر أنها ليست في الواقع من حالات منع التقاضي بالمعنى الصحيح لأن القانون رسم طريق الفصل في أي طلب بدين أو ادعاء بحق قبل أي ممن صودرت أموالهم . فأنشأ جهة قضائية كاملة ، وإن لم تكن من جهات القضاء العادية ، إلا أنها هيئة مشكلة برئاسة مستشار وبعضوية نائب بمجلس الدولة ووكيل محكمة . وقرارات هذه الهيئة وإن كانت تعتمد من اللجنة العليا التي شكلها مجلس قيادة الثورة ، إلا أن طبيعة هذه المنازعات وارتباطها بقرار المصادرة السياسي كان يستوجب ذلك .

سعر اقفال البورصة

كاساس للتعويض :

وظاهر أيضا أنه لا تنوز أية مشكلة بالنسبة لتقدير التعويض في حالات تأمين الشركات التي كانت أسهمها متداولة في البورصة قبل التأمين ، إذ أن قوانين التأمين التي صدرت بين قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ والتي

تلتها بعد ذلك عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ ، تحدد التعويض المتمثل في سندات على الدولة ، على أساس سعر السهم حسب آخر إقفال لبورصة الأوراق المالية قبل التأمين . ولكن المشكلة تنشأ بالنسبة للشركات التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها أكثر من ستة شهور ، وكذلك بالنسبة لتقويم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . ففي هذه الحالات كانت قوانين التأمين تعهد بتقدير التعويض الى لجنة يرأسها مستشار بمحكمة الاستئناف ويكون قرارها نهائيا غير قابل للطعن .

وأهمية هذا التقويم تبدو في ان الدولة لا تسأل عن التزامات هذه الشركات والمنشآت التي أمتت الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين . فإذا فرضنا أن التقويم قد انتهى الى أن خصوم الشركة تزيد على أصولها ، فان الدولة لا تسأل عن الديون المستحقة على الشركة الا في حدود قيمة الأصول التي آلت اليها .

وبطبيعة الحال ، فانه لم يكن من المتصور أن تترك الدولة مجال تقدير التعويض والطعن فيه الى الإجراءات القضائية المعتادة مع ما تستغرقه من وقت ومع ما قد يؤدي اليه ذلك من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية . وفي نفس الوقت فانه كان من الواجب احاطة هذا التقدير بالضمانات المناسبة .

التأمين بمعناه الضيق

وبمعناه الواسع :

ودرستنا لحالات منع التقاضي التي اوردت في قوانين التأمين ، لا تناول قوانين التأمين بمعناه الضيق فحسب ، بل تناول أيضا حالات يمكن إلحاقها بالتأمين . مثال ذلك حالات إسقاط الالتزام عن بعض شركات نقل الركاب بمدينة القاهرة عام ١٩٦٠ ومثل إسقاط الالتزام عن شركة ليبون أو شركة ترام القاهرة عام ١٩٦١ أو عن الشركة المصرية للأراضي والمباني عام ١٩٦٢ ومثل انتهاء تراخيص البحث وعقود استغلال المناجم عام ١٩٦٣ . ومن حالات منع التقاضي التي يمكن إلحاقها أيضا بالحالات الواردة بقوانين التأمين ، حالة تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف التي قرر قانون تنظيم الصحافة الصادر في مايو ١٩٦٠ إلجائها الى الاتحاد القومي وقتئذ . كذلك من بين هذه الحالات ، انشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية ، وهي لجان نص القانون على أن قراراتها نهائية غير قابلة للطعن ،

ومن بينها أيضا تقدير رءوس الاموال في شأن الاندماج في الشركات المساهمة ، فقد نص القانون الصادر بهذا الشأن في عام ١٩٦٠ على تشكيل لجنة تقدير صافي أصول الشركات الراغبة في الاندماج وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن ، ومثل ما ينص عليه قانون المؤسسات العامة الحالي الصادر عام ١٩٦١ من تقدير صافي أصول شركات القطاع العام في حالة الاندماج بمعرفة لجنة تكون قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

الفرق بين التأمين ونزع الملكية :

وواضح أن جميع هذه القوانين تنشئ جهة يتوافر فيها عنصر قضائي لتقدير التعويض أو لتحقيق الديون أو لتحديد رءوس الاموال ، وان كانت تنص على أن قرارات هذه الجهات لا يجوز الطعن فيها بعد ذلك تقديرا لطبيعتها .

وفي هذا يختلف التأمين عن نزع الملكية . فنزع الملكية اجراء فردي يتم لتحقيق منفعة عامة ، وهو في هذا يختلف في طبيعته عن التأمين ، وهو ثورة اجتماعية تستهدف تحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية عامة . ونزع الملكية يرد عادة على ملكية عقار معين ، مثل نزع ملكية قطعة أرض لشق طريق أو ترعة أو لبناء مدرسة ، أما التأمين فانه يرد عادة على مشروع اقتصادي متكامل لتحقيق مصلحة المجتمع العليا في التحول الى الاشتراكية . ومن هنا فان القانون ينظم طريقا قضائيا صرفا لتقدير التعويض عن نزع الملكية ، بينما ينظم طريقا خاصا لتقدير التعويض عن التأمين .

لجان قضائية للتقويم :

وبتحليل مختلف قوانين التأمين بمعناه الواسع ، يتبين لنا أن المشرع كان أحيانا ينشئ لجانا قضائية لتقدير التعويض غالبية أعضائها من رجال القضاء ، مثلما فعل بالنسبة لتأمين البنك البلجيكي والدولي عام ١٩٦٠ ، ومثلما فعل بالنسبة لتأمين منشآت كبس القطن عام ١٩٦١ ، فقد كانت لجان تقدير التعويض مشكلة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف ومستشار الرأي لوزارة الاقتصاد ثم مندوب تعينه وزارة الاقتصاد ، ومثلما فعل بالنسبة للجان تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية عام ١٩٦١ . فقد كانت هذه اللجان مشكلة من رئيس محكمة وقاض وخبير حسابي . وكان أحيانا ينشئ لجانا يتوافر فيها العنصر القضائي ، ويمثل فيها صاحب الشأن

ذاته • مثلما فعل بالنسبة لتقدير التعويضات المستحقة لأصحاب الصحف وبالنسبة لحالات اسقاط الالتزام وبالنسبة للمؤسسات العلاجية ، فقد كانت لجان التعويض مشكلة برياسة مستشار وكان من بين أعضائها ممثل لصاحب الشأن • ولكن الذى جرى عليه المشرع فى تنظيم قوانين التأمين التى صدرت بعد عام ١٩٦١ ، هو أن يشكل لجان التقويم برياسة مستشار بمحكمة الاستئناف وعضوية مندوبين تعيينهما الوزارة المختصة ، مثل وزارة الاقتصاد أو الصناعة •

كذلك اختلفت معالجة المشرع لكيفية تقدير التعويض أو أساس التقويم فبينما ذهب فى بعض الحالات مثل حالة التعويض عن الاستيلاء على مخازن الأدوية الى تعويض أصحابها نقدا على أساس التكاليف الحقيقية ، نراه فى معظم الحالات الأخرى ينص على أن يتخذ التعويض شكل سندات على الدولة • وبالنسبة لتعويض السندات كانت أحيانا سندات لمدة ١٢ سنة وبفائدة ٥٪ مثل حالة تأمين البنك البلجيكي والدولى والبنك الأهلى وبنك مصر وكانت فى معظم الحالات سندات لمدة ١٥ سنة وبفائدة ٤٪ مثل حالات التأمين التى تمت بعد عام ١٩٦١ • وبينما كان يتخذ أساس التعويض فى بعض الحالات القيمة الدفترية للمنشأة ، مثلما فعل فى حالة قوانين اسقاط الالتزام من بعض شركات النقل بمدينة القاهرة ، كان ينص على أن تقدر قيمة المنشأة دون تحديدها بالقيمة الدفترية ، مما دعا الى الاعتقاد بأن المقصود فى هذه الحالات هو القيمة الفعلية فى السوق وقت التأمين •

وحاصل ما تقدم أن المشرع كان يرسم طريقة تحديد التعويض ويعيد به الى لجان يتوافر فيها العنصر القضائى • ومن ثم - وبالنظر الى طبيعة التأمين السياسية وارتباطه باستقرار الأوضاع الاقتصادية - كان من المحتم أن يجرى تقدير التعويض بمعرفة لجنة خاصة يتوافر فيها عنصر قضائى ولكن قرارها يكون نهائيا •

عدم جواز الطعن

لا يخل بضمومات التعويض :

ومن ثم فقد انتهى الرأى فى اللجان التى شكلت بوزارة العدل لمراجعة النصوص المانعة للتقاضى الى استبعاد قوانين التأمين من نطاق هذه المراجعة ، تأسيسا على أن هذه القوانين قد رسمت طريقا لتقدير التعويض بمعرفة لجنة فيها عنصر قضائى ، وإن استقرار الأوضاع الاقتصادية يقتضى عدم

مزعزعة المراكز القانونية التي استقرت على أساس التقويم الذي تم للمنشآت التي تقرر تأمينها ، بالإضافة الى أنه من الناحية العملية لم يعد لهذا البحث قيمة ، بعد أن صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذي وضع حدا أقصى للتعويض الذي يمنح لأصحاب رؤوس الأموال في الشركات التي تقرر تأمينها وهو مبلغ اجمالي لا يجوز أن يتجاوز ١٥ ألف جنيه في صورة سندات على الدولة .

غير أنه رغم ذلك ، فإن للموضوع جوانب أخرى تقتضى أن نقف عندها بالتأمل :

١ - ذلك أنه وفقا لتعديل أدخل على قوانين التأمين في ديسمبر ١٩٦٢ فإنه بالإضافة الى ما كان مقررا من أن الدولة لا تسأل عن التزامات الشركات والمنشآت التي تقرر تأمينها الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين - فإنه قد تقرر أيضا أن تكون الأموال الأخرى لأصحاب الشركات والمنشآت الخاصة غير المتخذة شكل شركات مساهمة ذات أسهم مقيدة بورصة الأوراق المالية ، وكذلك أموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت .

٢ - كذلك فإن تساؤلا قديشور حول ما اذا كان تقدير لجنة التقويم الذي وصف بأنه نهائي يعتبر حجة على دلائل لم يرد تقدير دينه في قرار اللجنة ، وهل يعتبر حجة على الغير عموما فيما قد يدخله في أصول الشركة التي تقرر تأمينها ، من أموال مملوكة لهذا الغير ؟

٣ - وإذا كان صحيحا أن قوانين التأمين فيما تناولته قد استنفدت الغرض منها ، بالنسبة للمنشآت التي تقرر تأمينها وأن المصلحة العليا للدولة تقتضى عدم الرجوع في تقدير التعويض المستحق لأصحابها - فإن الصحيح أيضا أن بعض الشركات والمنشآت التي تقرر تأمينها بعد صدور قوانين التأمين الرئيسية وهي ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١، لم يصدر بتأمينها قوانين خاصة بل كان تأمينها يتم بطريق اصدار قوانين تصنيف هذه الشركات والمنشآت الى الجداول المرفقة بالقوانين الرئيسية . ومن ثم فإن هذه القوانين الرئيسية بقيت صالحة ومستخدمة أيضا بالنسبة للمستقبل .

فهل تدعو هذه الاعتبارات الى وجوب اصدار قانون عام ينظم طريقة

تقدير التعويض في حالات التأمين ، دون مساس بما تقرر بالنسبة لما تم تأمينه فعلا ؟

وبطبيعة الحال فان هذا لا يعنى أن يصدر قانون يحدد حالات التأمين ، لأن تحديد حالات التأمين مسألة سياسية لا يمكن تقديرها وحصرها سلفا ولا يمكن تقييد سلطة الدولة فيها بقانون . بل ان المرجع في ذلك هو ما يضعه الميثاق أو الدستور من تحديد مجالات الملكية العامة وصورها وهو أمر يتوقف على مدى التطور الذى يبلغه المجتمع فى تحوله الى الاشتراكية .

ولكن المقصود وفقا لهذا الرأى ، هو تنظيم طريقة تقدير التعويض ، وتصفية الديون ، بما يوفق بين المصلحة العليا للدولة وبين حماية حقوق المتعاملين مع الشركة أو المنشأة التى تقرر تأمينها وحقوق الغير بصفتها عامة . وبطبيعة الحال فان هذا لا ينفي أن للدولة أن تحدد حدا أقصى للتعويض ، حتى يتحقق الهدف الاجتماعى من التأمين وتجنبنا لاثراء قلة يصيب من أمت أموالهم مما يتناقض مع غاية المجتمع الاشتراكى وهى تذويب الفوارق بين الطبقات .

علم جواز الطعن

لا يمتد الى حقوق الغير :

والواقع أن اللجان التى شكلت وفقا لقوانين التأمين ، والتى وصفت قراراتها بأنها نهائية لا تقبل الطعن ، ينحصر اختصاصها فى تقويم دعوى أموال هذه الشركات والمنشآت بغية تحديد قيمة التعويض الذى يستحق لأصحابها . ولكن وصف القانون لقرارات هذه اللجان بأنها نهائية لا يمكن أن يمتد أثره الى حقوق الغير . فاذا فرضنا مثلا أن لجنة التقويم قد أدخلت ضمن عناصر أصول المنشأة التى تقرر تأمينها مالا مملوكا للغير ، أو أغفلت من بين خصوصها ديننا مستحقا على المنشأة للغير . فان هذا القرار لا يؤثر على حق مالك المال أو صاحب الدين . ويمكن له أن يلجأ الى القضاء مطالبا بما له أو حقه دون أن يحتج عليه بنهائية قرار اللجنة وبأن الطعن فيه غير جائز . وقد سبق أن عرض الأمر على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى والتشريع بمجلس الدولة فقررت بجلسته ٨ فبراير ١٩٦٧ أن نهائية قرارات هذه اللجان انما تتعلق بتقدير التعويض الذى تلتزم الدولة بأدائه لأصحاب الشركات المؤمنة ولكن قرار التقييم لا يثبت حقا لغير مستحق ولا يمنع

صاحب حق من استثناء حقه . كما سبق لمحكمة النقض ان ناقشت بالنسبة للجان تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية التي تم الاستيلاء عليها ، نطاق التصفية التي فرضها قانون انشاء هذه اللجان ، فرات بحكمها الصادر في ٢٢ يونية ١٩٦٧ أن التصفية لا تتناول سوى الديون المستحقة على مخازن الأدوية دون غيرها من الديون المستحقة على باقى المستولى لديهم مثل المستوردين ووكلاء شركات الأدوية .

كذلك ففى القضية التى عرضت على المحكمة الادارية العليا والمعروفة بقضية مصانع سوهاج الكبرى ، تعرضت المحكمة لمناقشة نطاق التأميم ، ذلك انه فى ٢٨ ابريل ١٩٦٣ كان قد صدر قانون باضافة بعض الشركات والمنشآت التموينية الى الجدول المرافق للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . « وهو أحد قوانين يوليو الاشتراكية » ونص هذا القانون أيضا على اضافة جميع الصناعات التموينية ومطاحن الموانىء الملحقة او المتداخلة فيها وعلى أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون . وقد تضمن الجدول المرفق لهذا القانون النص على مصانع سوهاج الكبرى (معصرة زيوت ومستودع كسب ومصنع صابون وثلج ومحطة كهربائية) وصدر قرار وزير التموين تنفيذا لذلك ، فطعن صاحب المصنع فى هذا القرار أمام القضاء الادارى وقد انتهت المحكمة الى أن المركز القانونى الذى يتضرر منه المدعى نشأ مباشرة من القانون ولم يكن مصدره قرار وزير التموين مما يخرج طلب الفائه او وقف تنفيذه عن ولاية القضاء الادارى . ويعنى هذا - بمفهوم المخالفة - أن المحكمة كان يمكنها أن تتصدى للقرار الادارى المنفذ للقانون فيما لو كان قد أدخل فى نطاق التأميم أموالا لم ينص عليها القانون .

ملاحظات هامة :

ومع ذلك فان لنا بعض ملاحظات على موانع التقاضى فى قوانين التأميم :

الأولى : أن الأسلم دائما أن يوضع نظام للتصفية فى حالات التأميم شأن ما اتبع فيما يتعلق بأموال أسرة محمد على المصادرة . فلا يكون اختصاص اللجان التى تنشئها قوانين التأميم قاصرا على التقويم أو تقدير التعويض ، بل يتناول تصفية الديون والالتزامات .

الثانية : أنه مع التسليم بوجوب اختصار اجراءات هذه التصنيفات وأن طبيعتها تقتضى أن يعهد بها الى لجنة قضائية يكون قرارها نهائيا وغير قابل للطعن ، الا أن الأسلم أن يكون أغلب أعضاء هذه اللجنة من رجال القضاء وأن يكتفى بعضو يمثل الوزارة المختصة ، كما اتبع في تأمين البنك البلجيكي والدولى ومنشآت كبس القطن .

الثالثة : ان مساءلة جميع الشركاء في أموالهم الخاصة عن التزامات الشركة فيما لو زادت عن أصولها ، بل ومساءلة زوجاتهم وأبنائهم حتى لو كانوا بالغين وفي معيشة مستقلة هو خروج على القواعد العامة في المسؤولية ، ينبغى إعادة النظر فيه .

دراسة أحوال منع التقاضي في حالات الاعتقال والحراسة *

من المعروف أن الظروف الاستثنائية تقتضى اتخاذ تدابير استثنائية .
ولذلك من المقرر أنه في حالات الحرب أو في حالات الطوارئ بصفة عامة،
تباشر الحكومة سلطات واسعة . هذا المبدأ مقرر في التشريعات المصرية
منذ صدور قانون الأحكام العرفية عام ١٩٢٣ ، وقد أعيد تقنينه في قانون
الطوارئ الحالى الصادر عام ١٩٥٨ .

ووفق قانون الطوارئ ، يجوز إصدار أوامر تضع قيودا على الحريات
وتصل الى حد الاعتقال أو مراقبة الرسائل والصحف ، أو فرض الحراسة
على الشركات والمؤسسات أو الاستيلاء على أى منقول أو عقار . كما تنشأ
محاكم أمن دولة تختص بالنظر فى الجرائم التى يعينها رئيس الجمهورية،
وأحكامها تخضع لتصديقه . والتظلم من أمر الحبس الذى تصدره النيابة
فيها ، تحكمه قواعد خاصة .

غير أنه منذ عام ١٩٦٤ بعد أن ألغيت حالة الطوارئ التى كانت قائمة
وقتئذ ، وأعلن دستور مارس ١٩٦٤ ، صدر قانون تدابير أمن الدولة ،
الذى استعار بعض السلطات الاستثنائية من قانون الطوارئ وخولها
لرئيس الجمهورية فى الظروف العادية لا الاستثنائية . وأضاف - وهذا
هو الجديد حقا - أنه لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت
فى القرارات التى تصدر وفق أحكام هذا القانون .

* الأهرام الاقتصادى فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٨ .

الطعن في تدابير الطوارئ أمام القضاء الإداري :

فمع أن قانون الطوارئ وهو الذي يواجه أساسا حالة خطيرة (وأظهر مثل لها هو حالة الحرب) كان من الجائز وفقا لأحكامه الطعن في القرارات التي تصدر وفقا لأحكامه أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة ، فإن هذا الطعن لم يعد جائزا في القرارات التي تصدر وفقا لقانون تدابير أمن الدولة مع أنه يواجه ظروفًا عادية .

حقيقة أن المحكمة الإدارية العليا كانت تجنح في أحكامها إلى تخويل الإدارة سلطة تقديرية واسعة في حالات الطوارئ ، حتى أنها في حالات الاعتقال رأت أن الشبهة الجدية تكفي ولا يشترط الدليل الحاسم ، لأن مشروعية الفرار يجب أن توزن بالميزان الذي يستقيم مع طبيعة حالة الطوارئ وما تقتضيه من السلطة القائمة عليها من السرعة والحسم فيما تتخذه من تدابير لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن والنظام وكيان المجتمع ، فهي حالة لا تحتمل التمهل أو التردد ولا تتاح فيها الفرصة الكافية لاستجماع العناصر الكاملة للأدلة اليقينية القاطعة (المحكمة الإدارية العليا في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣) ولكن تخويل الحكومة هذه السلطة التقديرية الواسعة في حالات الطوارئ ، لا ينفى أن قراراتها كانت تخضع لرقابة القضاء . . وأن المحكمة الإدارية العليا في رقابتها لقرارات الطوارئ ذهبت مرة إلى أنه لا ينبغي أن تتجاوز سلطة الحكومة التقديرية الحدود الدستورية المرسومة والا تخل بالتزاماتها القانونية وألا تتغول بوجه خاص على الحريات العامة بدون مبرر قانوني (المحكمة الإدارية العليا في ١٣ أبريل ١٩٥٤) .

أذن فحتى مارس ١٩٦٤ ، لم يكن هناك مانع من التقاضي بالنسبة إلى إجراءات السلطة التي تتخذ بالاعتقال أو بفرض الحراسة أو غير ذلك من التدابير الاستثنائية . ومع ذلك فقد كان التقاضي ممنوعا في حالتين :

١ - قانون التضمينات :

فقد كان « مانع التقاضي » يظهر بالنسبة إلى تدابير الطوارئ بعد انتهاء حالتها ، وبقانون خاص كان يسمى قانون التضمينات . ويعنى هذا كما ورد في تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ في شأن قانون التضمينات الذي صدر بعد انتهاء حالة الأحكام العرفية التي فرضت بمناسبة الحرب العالمية الثانية « أنه من المصلحة العليا للبلاد إصدار تشريع يسدّل به الستار

على حالة استثنائية مضت وانتهى عهدا وصار من المصلحة العامة الا تثار من جديد مشكلاتها التي لا حد لها ، مع غض النظر عن بعض المصالح الخاصة التي قد يكون أصابها ضرر من هذه التصرفات تغليباً للمصلحة العامة على كل اعتبار ، ولهذا شبه بقوانين التضمينات التي جرى العمل في البرلمان الانجليزى على وضعها لتجعل من أعمال كانت غير مشروعة حين صدورها ، أعمالاً مشروعة ، ومن أعمال معاقب عليها ، أعمالاً لا يتناولها العقاب ، ذلك رعاية للمصلحة العامة .

وقد تكرر صدور قوانين التضمينات في تجربتنا بعد الثورة ، ففي عام ١٩٥٦ صدر قانون برفع الاحكام العرفية التي كانت مفروضة وقتها . ونص أيضا على منع القضاء من سماع أى دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن فى أى عمل أمرت به أو خولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية . كما تقرر فى عام ١٩٥٩ هذا المانع بالنسبة لحالات الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والاستراليين والفرنسيين ، ثم تقرر بعد ذلك فى عام ١٩٦٣ بالنسبة الى حالات الحراسة التي فرضت بعد تطبيق القوانين الاشتراكية . ومع أنه قد صدر فى مارس ١٩٦٤ قانون بانهاء الحراسة التي فرضت على الأشخاص الطبيعيين طبقا لقانون الطوارئ وذلك بمناسبة اعلان دستور مارس ١٩٦٤ - الا أن اجراءات الحراسة ظل من الممكن اتخاذها طبقا لقانون تدابير أمن الدولة الذى صدر فى نفس تاريخ رفع الحراسة التي كانت مقرررة طبقا لقانون الطوارئ .

٢ - لم يكن هناك طريق للتظلم :

كذلك ففي صورة ثانية كان منع التقاضى يتخذ صورة عدم رسم وسيلة قانونية تنظم التظلم لمن يقرر اعتقاله أو من يقرر فرض الحراسة على أمواله .

بل حتى من يصدر أمر من النيابة بحبسه كان محروما من التظلم فى أهم الحالات . فقانون الطوارئ كان يجيز للمقبوض عليه التظلم من أمر حبسه أمام المحكمة المختصة ، ولكنه كان يستثنى الجرائم المضرة بأمن الدولة الداخلى أو الخارجى « بل يستثنى أيضا الجرائم الأخرى التي يصدر بتعيينها أمر من رئيس الجمهورية » .

موانع التقاضي في قانون

تدابير أمن الدولة :

وإذا كان من الممكن الاستناد الى نظرية الظروف الاستثنائية لتبرير السلطات الاستثنائية التي يخولها قانون الطوارئ للحكومة في حالات الطوارئ - فان تقرير هذه السلطات بصفة دائمة لا يمكن أن يلقي تبريرا . وهكذا فان قانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في عام ١٩٦٤ غداة اعلان دستور مارس ١٩٦٤ كان محل نظر فيما يجيزه من سلطات للاعتقال وفرض الحراسة . ولكن الأخطر من ذلك أنه لم يكن يجيز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة في القرارات التي تصدر وفقا لهذا القانون بفرض الحراسة أو الاعتقال ، كما أنه لم يكن يرسم وسيلة قضائية للتظلم من الاجراء . ومن ثم كان ينطوى على مائع خطير من موانع التقاضي .

لذلك استجاب بيان ٣٠ مارس للدعوة العامة الى ازالة موانع التقاضي ووضع ضمانات تضمن عدم اساءة استخدام هذه التدابير الاستثنائية ، وتكفل للمواطن حق التظلم منها .

وحينما بدأت مراجعة موانع التقاضي تنفيذا لما قرره المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي ، من ضرورة تأكيد سيادة القانون باعتبار انها هي التي تحقق حرية الوطن وحرية المواطن دون أن تبغى احدهما على الأخرى - كان تعديل قانون الطوارئ وتدابير أمن الدولة أول خطوة على طريق ازالة موانع التقاضي .

وقبل أن نتناول بالتعليق ما قرره التعديلات الجديدة ، أود أن ألفت النظر الى اتجاهين بديا في هذا الشأن :

✳ اتجاه يرى انه ليس ثمة ما يدعو الى الإبقاء على قانون تدابير أمن الدولة اكتفاء بقانون الطوارئ بعد تعديله ، باعتبار أن قانون الطوارئ تبرره الظروف الاستثنائية في حالة الحرب ، ولكن لا يجوز تخويل الحكومة سلطات استثنائية بصفة دائمة ، كما هو الأمر في قانون تدابير أمن الدولة .

✳ واتجاه آخر يرى مع استبقاء القانونين ، أنه لا داعى الى تعديل قانون الطوارئ ، اكتفاء بأن يعدل قانون تدابير أمن الدولة ، بحجة أن قانون الطوارئ يطبق في حالات استثنائية تستدعى اتخاذ جميع الاجراءات المنصوص عليها فيه .

ولا شك أنه عند المفاضلة بين الاتجاهين يرجح الاتجاه الأول لكونه أكثر اتفاقاً مع صيانة الحريات وكفالة ضماناتها .

أما الاتجاه الذي اتبعه المشرع فقد كان وسطاً إذ استبقى القانونين ولكن مع تعديلهما بما يكفل توفير بعض الضمانات ضد التدابير التي تتخذ وفقاً لهما . (١)

أهم التعديلات

في قانون الطوارئ :

أصبح للمعتقل الحق في أن يتظلم من أمر اعتقاله إذا انقضت ستة أشهر من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه ، وأصبح الفصل في التظلم من اختصاص القضاء على أن يتجدد الحق في التظلم كل ستة أشهر .

كذلك أصبح من حق من فرضت الحراسة على أمواله طبقاً لقانون الطوارئ ولكل ذي شأن ، أي لأي شخص يمكن أن يكون إجراء الحراسة قد مس مصالحه - أن يتظلم إلى القضاء ، على أن يتجدد الحق في التظلم كل ستة أشهر .

ولم يكتف القانون الجديد بتقرير حق التظلم بالنسبة إلى الحالات التي قد تطرأ مستقبلاً ، بل أجاز التظلم من الأوامر والقرارات التي صدرت قبل العمل بهذا القانون .

أهم التعديلات في

قانون أمن الدولة :

أما التعديلات التي أدخلت على قانون تدابير أمن الدولة ، فلم تقتصر على إباحة التظلم القضائي من إجراءات الاعتقال أو الحراسة التي تتم استناداً إليه . بل إن هذه التعديلات قد حددت نطاق هذه التدابير .

فقد أصبح الاعتقال طبقاً لقانون تدابير أمن الدولة مشروطاً بأربعة شروط : أن تقوم حالة تنذر بتهديد سلامة التظلم السياسي أو الاجتماعي للبلاد ، وأن يبين في أمر الاعتقال الأسباب التي بنى عليها ، وأن تكون هناك أسباب جدية تنبئ بخطورة الشخص ، وأخيراً أن يكون من بين فئات ثلاث .

(١) انظر القانونين ٥٩ و ٦٠ لسنة ١٩٦٨ .

(٢) ويلاحظ أن قانون تدابير أمن الدولة قد ألغى كلية بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المعروف بقانون الحريات والذي صدر بناء على اقتراح بمشروع قانون من المؤلف .

وقد كانت هذه الفئات قبل التعديل خمسا ، فضيق القانون الجديد منها وجعلها ثلاثا . وفي داخل كل فئة وضعت شروط تضيق من نطاقها .

فالقانون الصادر عام ١٩٦٤ كان يجيز إعادة القبض على من سبق اعتقالهم في الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى ٢٦ مارس ١٩٦٤ ، أما القانون الجديد فقد قصر ذلك على من كانوا معتقلين في ٢٦ يوليو ١٩٦١ أو اعتقلوا أو حددت اقامتهم بعدها حتى تاريخ العمل بهذا القانون . ومن ثم فقد أخرج من نطاق هذه الفئة من سبق اعتقالهم في الفترة من تاريخ الثورة الوطنية حتى بدء الثورة الاجتماعية وهي الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى ٢٥ يوليو ١٩٦١ .

والقانون الصادر عام ١٩٦٤ كان يجيز تطبيق الاعتقال على من طبق في حقهم قانون العزل السياسي ولو استثنوا من أحكامه فرفعت هذه الفئة كلية من القانون .

والقانون الصادر عام ١٩٦٤ كان يتناول من فرضت الحراسة على أموالهم ، فرفعت هذه الفئة كلية . كما أنه كان يتناول من طبقت في شأنهم القوانين الاشتراكية فأصبح القانون الذي صدر أخيرا مقصورا على من طبقت عليهم قواعد تحديد الملكية الواردة في قوانين الإصلاح الزراعي .

وفضلا على ذلك لم يكن قانون ١٩٦٤ يشترط أن تكون هناك حالة تنذر بالخطر - وهي أقرب الى حالة الطوارئ - كما لم يكن يشترط تسبب أوامر الاعتقال وأن تكون الأسباب جدية تنبئ بخطورة الشخص .

ومهما يكن الرأي في تحديد الفئات التي يجوز اتخاذ تدابير ضد المتهمين اليها وتضييق نطاق هذه الفئات - فقد أصبح باب التظلم مفتوحا وبغير رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا . وعلى خلاف حالة الطوارئ - وهي حالة استثنائية بطبيعتها ، فإن الحق في التظلم ينشأ بعد انقضاء ستين يوما فقط - وليس ستة أشهر كما هو الأمر في حالة الطوارئ - ويتجدد هذا الحق كل ستين يوما .

كما يلاحظ أن طريق الطعن أمام القضاء قد أصبح مفتوحا ، إذا لم يكن المعتقل من بين الفئات المحددة التي أجاز القانون اتخاذ تدابير القبض والاعتقال ضدها .

كذلك أصبح قرار الحراسة الذي يتخذ طبقا لقانون تدابير أمن الدولة قابلا للتظلم منه ومن اجراءات تنفيذه أمام محكمة أمن الدولة العليا . ولم يحدد القانون موعدا لهذا التظلم . ولكن إذا صدر قرار المحكمة برفض التظلم

جاز التقدم بتظلم جديد كل ستة أشهر . ومن المعروف ان الحراسية طبقا لقانون تدابير أمن الدولة لا تفرض الا على أموال الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد وقف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة . (١)

ملاحظات أساسية :

ولا شك ان هذه التعديلات خطوة هامة على طريق الشرعية الاشتراكية، ولكن لنا عليها مع ذلك ملاحظات أساسية بالنسبة الى كفالة حق التقاضى :

١ - جعل قانون الطوارئ ، ومثله قانون تدابير أمن الدولة بعد تعديلهما، نظر التظلم من اجراءات الاعتقال أو الحراسية ، من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا . ولكنه استبقى خضوع قرارات هذه المحكمة لتصديق رئيس الجمهورية . فقرار الافراج أو رفع الحراسة التى يصدر من المحكمة لا ينفذ الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية .

وكان يحسن بالمشروع ، لو أراد استبقاء سلطة التصديق أن ينص على اعتبار القرار مصدقا عليه بمجرد فوات مدة معينة ، وذلك حتى لا يكون المعتقل معرضا لأن يبقى فى الاعتقال مدة غير محددة وقد تطول رغم صدور قرار من المحكمة بالافراج عنه ، مما يخل بفعالية التظلم أمام المحكمة .

٢ - كانت هذه التعديلات مناسبة للعودة الى قصر تشكيل محاكم أمن الدولة على رجال القضاء أو أن يكون التشكيل مختلطا وغالبية من رجال القضاء .

٣ - استبقى المشروع السلطات الاستثنائية المخولة للنياحة العامة طبقا لقانون الطوارئ والتي لا تتيح للمقبوض عليه فى احدى جرائم أمن الدولة التظلم من أمر حبسه أمام المحكمة ، كما استبقى التصديق على قرار المحكمة بالافراج عن المتهم عند احالة الدعوى اليها .

٤ - أنه اذا كان من الجائز قبول خضوع أحكام محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ للتصديق من جهة ادارية ، تقديرا لظروف الطوارئ الاستثنائية ، فقد كان يحسن عدم اخضاع هذه الأحكام للتصديق فى حالة تدابير أمن الدولة .

(١) ويلاحظ أنه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم فرض الحراسة ، ولم يعد من الجائز فرض الحراسة الا بناء على حكم من القضاء .

ضمانات العاملين ضد الفصل وضمانات المجتمع ضد التخلف في أهداف الخطة *

في الوقت الذي تنشغل فيه لجنة الحريات بمجلس الأمة بمراجعة ضمانات المواطنين ضد التدابير الاستثنائية الماسة بالحريات توصلا إلى صيغة ملائمة للتوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع - يقفز إلى الأذهان موضوع آخر وثيق الصلة بحرية الفرد وحرية المجتمع في نفس الوقت . وهو الضمانات ضد الفصل من الوظائف العامة وبوجه خاص في مراكز الإنتاج . وأعنى به الفصل بغير الطريق التأديبي في الحكومة أو القطاع العام الذي يتم بغير تحقيق أو محاكمة ، وبغير تهمة محددة معروفة ، وبغير إتاحة التظلم منه أمام القضاء .

فمندان طرح هذا الموضوع فيما كتبه رئيس تحرير الأهرام عن الجبهة الداخلية في أواخر يوليو وأوائل أغسطس ١٩٦٧ ، منبها إلى أن حديثنا الذي كان قد طال عن معوقات الإنتاج ، لم ينته إلى وضع حدود قاطعة لهذه المشاكل - شغلتنا الأحداث عن متابعة هذا الموضوع الهام . وإذا كنا قد أثبتنا - دولة وشعبا - « قدرتنا على تحمل تبعات المراجعة والحساب حتى تحت ظروف النار » ، في مناقشة موضوع الحريات فائنا يجب ألا نكون أقل قدرة على تحمل تبعات مناقشة موضوع ضمانات العاملين وبالأخص أولئك الذين يعملون في مراكز الإنتاج ، توصلا إلى « قواعد مقرررة للحساب والثواب واجراءات مرسومة لهما » ففي دولة تبنى الاشتراكية ، يصبح

* جريدة الأهرام في ١٢ و ١٣ فبراير ١٩٦٨ .

العمل أساس التمتع بثمرات المجتمع ، والانتاج هو هدفه الأساسي . ومن ثم تصبح حمايته مسئولية أساسية .

وتزداد أهمية هذا الموضوع اليوم ونحن ندعو الى اقتصاد الحرب كضرورة يحتمها القضاء على العدوان . فالقطاع العام هو القاعدة العريضة التي تبني اقتصاد الحرب . أليس اذن من حق المجتمع أن يطمئن الى نزاهة واخلاص الرجال الذين عهدت اليهم الدولة بمسئولية هذه القاعدة الاقتصادية ؟ وأليس من الانصاف انه بقدر ما تتطلبه فيهم من ادارة رشيدة لبلوغ أهداف الخطة ، بقدر ما يجب أن نضمن لهم من استقرار وطمأنينة وبقدر ما يجب أن نبدل لهم من تشجيع مادي وأدبي ؟

وقبل أن نعرض الجوانب المختلفة للمشكلة وما نقترحه من حلول لها ، أود أن أنبه الى أن طرح هذا الموضوع للمناقشة لا يعنى ان من فصلوا بغير الطريق التأديبي ليس فيهم من يستحق هذا الجزاء . ولا يعنى ان عقوبة الفصل يمكن أن تلغى في المجتمع . كما أنه لا يعنى ان قرارات الفصل التي صدرت في السنوات الأخيرة كانت تشكل ظاهرة متفشية أصابت عددا كبيرا من العاملين في الحكومة ومراكز الانتاج - غير أن الفصل بالصورة التي كان يتم بها أحيانا ومهما قلت حالاته ، لا يخلق جوا صالحا للعمل البناء القادر . فأولئك الذين يتحملون مسئولية القيادة في مراكز الانتاج يهمهم أن يطمئنوا الى أن هذا الجزاء الأقصى لن يوقع عليهم الا بعد تثبيت ودفاع . وإذا كان من الانصاف أن نذكر ان الدولة قد رستمت طريقا للتظلم من قرارات الفصل أمام لجنة يرأسها وزير العدل وتتوافر فيها ضمانات كافية ، اذ تضمن أيضا رئيس مجلس الدولة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، فهي لجنة شبه قضائية ، وأن هذه اللجنة بدأت في النظر في التظلمات التي قدمت اليها ، بل أنها أوصت بالفعل بإعادة بعض الذين فصلوا - الا أن أولئك الذين يتحملون مسئولية ادارة القاعدة الاقتصادية العريضة ، لا يطمئنهم تظلم يعقب الفصل وقد يطول نظره ، بل ان ما يطمئنهم هو أن تتم المراجعة والتحقيق قبل البت والفصل .

اننا نعرف أن الأصل أن يحاسب الموظف العام سواء في الحكومة أو في مراكز الانتاج عن اخلاله بمسئوليات عمله أمام محكمة تأديبية ولا يصدر قرار يفصله او بتوقيع أي جزاء الا بعد تحقيق ودفاع . وهذا الأصل مبدأ أساسي من مبادئ ثورتنا التي حصنت العامل ضد الفصل التعسفي . ونحن نعرف أنه قبل ثورة ٢٣ يوليو وطبقا لقانون الموظفين الذي كان قائما وقتئذ

كانت الحكومات تلجأ الى فصل الذين لا ترضى عنهم ، وكان هذا الأمر مألوفاً
كلما تغيرت الوزارة وتولى الحكم حزب آخر ، وأنه لما انشئ مجلس الدولة
كان يراقب قرارات الفصل اذا طعن فيها أمامه للتثبت من أن القرار
لا تشوبه أساءة استعمال للسلطة •

وقد كان لزاماً بعد ٢٣ يوليو أن تهز دولة الثورة الجهاز الحكومي هذا
عنيفا فعرفت الشهور الأولى للثورة مرحلة تطهير جهاز الحكم « من شوائب
العهد البائد » • ولم يكن فصل الموظفين عندئذ عقوبة تأديبية ، بقدر ما كان
اصلاحاً للاداة الحكومية • ومع ان التطهير أمر مألوف في أعقاب الثورات
والظروف الاستثنائية ، للتخلص من الموظفين غير المتلائمين مع النظام
الجديد أو الذين لا تؤهلهم قدراتهم أو تفكيرهم أو اتجاهاتهم لمسايرة هذا
النظام الجديد ، إلا أن دولة الثورة قد أحاطته بضمانات جادة • فلم يفصل
موظف الا بعد عرض أمره على لجنة يرأسها قاضى ، وكان يجوز أن يضم
لمدة خدمة من ترى اللجنة حالته الى المعاش سنتان ويصرف له خلالهما
الفرق بين مرتبه ومعاشه • وأكدت دولة الثورة وهى تهز الجهاز الحكومي
حرصها على احترام سيادة القانون ، فحددت مدة لاجازة الفصل بهذا
الطريق الاستثنائى • ولما عادت فى عام ١٩٥٣ ورأت ان الظروف لازالت
تقضى عليها بأن تلجأ الى هذا الاجراء شكلت لجنة وزارية تختص بحالة
الموظفين الذين ترى فيهم عدم الصلاحية الى المعاش ، مع ضم مدة خدمة سنة
وأداء الفرق خلالها بين المرتب والمعاش • وحددت لذلك مدة وجيزة لم
تتجاوز أياما •

وكانت هذه هى الحالات الوحيدة التى حصنت فيها دولة الثورة الطعن
فى قرارات الفصل أو الاحالة الى المعاش • وفيما عدا هذه الحالات وبعد
أن انتهت المدة التى قيدت بها الدولة حقها فى استعمال هذه السلطة
الاستثنائية ، أصبح المرجع فى الفصل الموظفين للقانون والمحاكمة التأديبية،
فاذا فصل موظف بغير مراعاة الاجراءات التى يحتمها القانون أو بغير مقتضى
من المصلحة العامة ، انفتح له سبيل الطعن أمام القضاء الادارى •

فماذا الذى طرأ بعد ذلك ؟

مسئوليات القطاع العام :

فى بداية عام ١٩٥٧ فى أعقاب عدوان السويس خلقت نواة للقطاع
العام • وأصبحت المؤسسة الاقتصادية ثم مؤسسة مصر ونصر معها تشرفت
على عديد من الشركات العامة • وبدأت فترة الاختبار والتجربة بما كانت

تقتضيه من تغيير فى مجالس ادارة الشركات العامة • وكان هذا التغيير يتم
بإعادة تشكيل هذه المجالس • ولم تكن صفة أعضائها كموظفين عامين قد
تحددت • ولكن منذ ذلك الحين بدا واضحا أن رقابة الدولة ومحاسبتها
يجب أن تمتد الى شركات القطاع العام ولا تكون مقصورة على موظفى
الحكومة •

فى عام ١٩٥٨ صدر قانون جديد للنيابة الادارية وجاء به ، انه اذا
أسفر تحقيق تجربة هذه النيابة عن وجود شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة
أو النزاهة ، جاز لمدير النيابة الادارية أن يقترح فصل الموظف بغير الطريق
التأديبى ويصدر بالفصل فى هذه الحالة قرار جمهورى بناء على عرض الوزير
أو الرئيس المختص • ولكن هذا الطريق للفصل لم يطبق على العاملين
بالمؤسسات والشركات العامة ، بعد أن تقرر خضوعهم للنيابة الادارية •
وظل المرجع للمحاكم التأديبية التى يجوز الطعن فى أحكامها أمام المحكمة
الادارية العليا •

ومع ذلك فيلاحظ :

١ - ان الفصل بغير الطريق التأديبى - طبقا لقانون النيابة الادارية -
والذى كان فى تطبيقه مقصورا على موظفى الحكومة لا المؤسسات والشركات
قد احاطته بعض الضمانات • اذ يجب أن يكون هناك تحقيق تتولاه النيابة
الادارية ثم تتبين منه وجود شبهات قوية تمس النزاهة • ولا يتم الفصل الا
بناء على اقتراح النيابة •

٢ - ان طريق الطعن فى هذا الفصل ذاته كان مفتوحا أمام القضاء
الادارى •

ثم صدرت القوانين الاشتراكية فى سنة ١٩٦١ والقوانين التى تلتها،
وأصبح القطاع الرئيسى الذى يحمل مسئولية الاقتصاد القومى هو القطاع
العام • وقد اقتضت هذه الثورة الاجتماعية اسقاط مجالس الادارة الخاصة
التي كان يختارها المساهمون فى جمعياتهم العمومية وان يصبح تشكيل
مجالس الادارة منوطا بسلطة الدولة تصدر به قرارات جمهورية • فالدولة
هى التى اختارت قادة هذه الشركات وهى التى عينتهم فى مراكزهم
الجديدة • ولم تكن مفاهيم التحول الجديد قد رسخت فى نفوس جميع هؤلاء
القادة • ولم يكن فهم دور هذه الشركات فى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية
قد استقر • فاضطرت الدولة من وقت لآخر ، الى أن تتدخل فتغير فى
تشكيل مجالس الادارة فى ضوء التجربة والممارسة •

لماذا العدول عن رقابة القضاء ؟

وكان السؤال المطروح دائما ، كيف تتم محاسبة من وثقت به الدولة واختارته لقيادة القطاع العام . . اذا أخل بمسئوليياته ؟

أيحاسب بالطريق المألوف الذي يتبع مع سائر العاملين في الدولة . . طريق المحاكمة التأديبية ؟

وكان الاعتراض على اتباع هذا الطريق يقوم على اعتبارين :

الاعتبار الأول : انه قد لا تكون هناك تهمة محددة أو سلوك معين يمكن أن يحاسب الشخص عنه ، ومع ذلك فقد تقضى المصلحة العامة بتنحيته لاختيار من هو أقدر منه على ادارة الانتاج ، وهو أمر يجب أن تنفرد الدولة بسلطة تقديره دون مراجعة .

الاعتبار الثاني : ان اجراءات المحاكمة التأديبية قد تطول . ولا يمكن أن تغل يد الدولة عن التصرف السريع الحازم بما تمليه المصلحة العامة .

ومن ثم كان التجاء الدولة الى الفصل بغير تأديب ومحاكمة . ومع ذلك فقد ظل الباب مفتوحا أمام الموظف المفصول سواء في الحكومة أو في القطاع العام ، لكي يتظلم أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة . وكان في سلطة هذا القضاء أن يلغى قرار الفصل أو أن يحكم بالتعويض اذا تبين أن له مقتضى .

هذه هي النتيجة التي وقفت الدولة أمامها مترددة في قبولها ودعتها الى أن تصدر في عام ١٩٦٣ قانونا يعدل اختصاصات مجلس الدولة ويمنعه من نظر الطعون في القرارات الجمهورية الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستيداع أو الفصل بغير الطريق التأديبي ، اذ اعتبرها القانون من اعمال السيادة .

صدر هذا القانون عام ١٩٦٣ وكان الميثاق قد أعلن في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ . وجاء بتقرير الميثاق عن ضمانات مبدأ سيادة القانون انه قد أصبح لازما أن نسقط كل الموانع الحاجبة لحق التقاضى .

والواقع ان اعتبار قرارات الفصل أو الاحالة الى المعاش أو الاستيداع من قبيل أعمال السيادة فيه توسع لا يمكن القول بأن السياسة العليا للتحويل الاشتراكي تانت تقتضيه . بل انه قد يصبح رخصة للإدارة لتحلل من حكم القانون وستر أخطائها .

ومع ذلك فهل كانت هناك حاجة تدعو فعلا الى اغلاق سبيل الطعن أمام القضاء في هذه القرارات ؟

الادارة الرشيدة للقطاع العام :

لقد جرت المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة قبل صدور هذا القانون ، على أن الفصل أو الاحالة الى المعاش الذي يتم من السلطة الرئاسية المختصة بغير تادييب مرده الى أصل طبيعي هو وجوب هيمنة الادارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام وانه يجب أن يكون للحكومة لذلك الحرية في اختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك . وان هذا من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلا معقب ما دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة .

اي أن موقف القضاء لم يكن حائقا في الحقيقة .

السياسة العليا للدولة

والعامل في الدرجة ١٢

وقد أثبتت التجربة ان العلة التي دعت الى منع الطعن في قرارات الاحالة الى المعاش أو الفصل ، وهي ابعاد من ترى الحكومة انه غير صالح خصوصا في الوظائف ذات السلطة أي الوظائف القيادية او من ترى انه غير اهل لثقتها - هذه العلة لم تتحقق في كثير من القرارات التي صدرت بالاحالة الى المعاش أو الفصل والتي لم يعد في وسع من صدرت ضده أن يطعن فيها أمام القضاء .

على سبيل المثال :

● فصل عامل من الدرجة الحادية عشرة هو معاون خدمة ثالث في ٢ فبراير ١٩٦٧ .

● فصل عامل من الدرجة الثامنة بمحافظة الاسكندرية في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ وآخر من نفس الفئة في إحدى الشركات وفي نفس التاريخ .
● انتهاء خدمة ٥٤ من العاملين في إحدى الشركات في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ من بينهم ١٩ في الدرجات من الثانية عشرة الى العاشرة وهي أدنى درجات التوظيف .

● ومثل ذلك قرأ صدور في ٢٨ فبراير ١٩٦٧ بإنهاء خدمة ١٤٦ من العاملين بالقطاع العام ومنهم عدد كبير في أدنى الدرجات مثل تجار ومندوبي استلام وكاتب بوابة وملاحظ وكاتب بمكتب ومحصل .

وأقرر ان من تناولهم الفصل قد يستحقون الفصل فعلا وقد تقتضى مصلحة العمل اقضاءهم • ولكن السؤال : المثل هذه الحالات شرع الفصل بغير تحقيق ومحاكمة تأديبية ؟ أم ان الحقيقة أن بعض الوزارات والمؤسسات فضلت أن تسلك هذا الطريق رغبة منها في أن تضيف على تصرفاتها حماية ضد المراجعة والرقابة ؟

أمثلة من التجربة

على أننا اذا تركنا جانبا هذه الحالات التي كان يمكن فيها للوزارات أو المؤسسات أن تسلك طريق التحقيق والتأديب ، فان بعض الحالات الأخرى التي تناول فيها الفصل أو الإحالة الى المعاش - بعض القيادات في مراكز الانتاج أو الوزارات - قد كشفت عن اضطراب في معالجتها ينبىء فعلا عن ان تخويل هذه السلطة المطلقة أمر له خطورته على استقرار أوضاع العاملين وأنه يمكن أن ينحرف عن أهدافه المشروعة وهي إتاحة الفرصة لاختيار اقدر العناصر واقضاء من يثبت عدم قدرته على تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية ، إلى ارضاء نزوة متسعة أو تصديق الوشائيات التي لا يمكن أن يسلم منها عادة من يحتلون مراكز القيادة •

على سبيل المثال :

❶ قرار بالفصل في ١٨/٢/٦٧ ثم في ٢ ابريل ١٩٦٧ قرار آخر يسحب القرار الأول أى في مدى أقل من شهرين • ان هذا يعنى أن الفصل لم يتم بعد دراسة وتمحيص وان الجهة التي طلبت الفصل - ولعلها في هذه الحالة كانت إحدى أجهزة الأمن - كانت متسعة فيما طلبته •

❷ وقرار آخر بالفصل في ١٤ يوليو ١٩٦٦ ثم قرار بالغاء الفصل في ١٨ مارس ١٩٦٧ وإعادة الموظف الى عمله بل ينص قرار اعادته على صرف مرتبه عن المدة التي قضاه مفعولا • ان هذا يدل بلا شك على ان الدولة لا تتردد في أن ترفع الغبن عن أى مواطن اذا كان مظلوما • ولكن ينبغى بعد ذلك أن نقول أنه كان الأجدي ألا يتم الفصل الا بعد تثبيت وتحقق ؟

بل ان هناك حالات أخرى لجأت فيها بعض الوزارات الى الفصل بطريقة مقنعة • ف رئيس مجلس ادارة الشركة يندب للعمل في الوزارة وبعد بعض الوقت يعين رئيس مجلس الادارة السابق ولا اعتماد في الوزارة لمرتبه ، ولا يبقى الا أن يتسلم سركى المعاش •

وهناك حالات قد تكشف بذاتها عن التسرع في ابداء الرأي • مثل
احالة رئيس مجلس ادارة الى المعاش ، ثم احالته في نفس الوقت الى النيابة
الادارية للتحقيق معه • والمنطق يقضي بأن يحال الى النيابة الادارية للتحقيق
معه ، فاذا ثبتت ادانته •• أو حتى اذا ثبتت شبهات قوية ضده ، كان للنيابة
الادارية ذاتها أن تطلب فصله •

بل ان من الحالات العجيبة ، حالة قيام احدى الشركات بفصل بعض
العاملين فيها تأديبيا ، ولكن دون احالة الأمر على اللجنة الثلاثية التي نص
عليها التعديل الاخير للاتحة العاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع
العام • وحينما يطعن المفسولون في قرار الشركة أمام المحكمة التأديبية ،
وتتبين الشركة انه قد يقضى ببطلان الفصل لعدم عرضه على اللجنة الثلاثية،
تسارع فتستصدر قرارا بالفصل بغير الطريق التأديبي •• فكأنه فصل
يرد على غير محل •• لأنها كانت قد وقعت الفصل فعلا •

والحقيقة التي يجب أن نقولها بصراحة وبغير خفاء ، أن تغيير وزير
بأخر ، يجب ألا يستتبع حتما اقضاء من كانوا يتولون المناصب القيادية
في الوزارة أو مؤسساتها لمجرد أنهم كانوا يعملون مع وزير سابق • فليس
لأى وزير سياسة خاصة به ، بل ان الوزير ينفذ السياسة العامة للدولة •
ولا يجوز أن يستتبع تغيير الوزارات - تغيير « طاقم » كبار الموظفين !
بطبيعة الحال قد يكون للوزير الجديد رأى مختلف في بعض القيادات في
وزارته أو مؤسساتها ، ولا يمكن أن تغل يده عن اجراء تعديل في هذه
المراكز القيادية • بما يمكنه من أداء مسؤولياته ؟ ولكن أيمن ان يقع هذا
بين يوم وليلة كما حدث في بعض الحالات ؟ وهل كانت مصلحة العمل
وحدها هي أساس الاقضاء وسببه ؟

هنا تتبين خطورة عدم اباحة التظلم أمام القضاء من قرارات الفصل
أو الاحالة الى المعاش التي تصدر بغير تحقيق أو محاكمة تأديبية •

فليس أقسى على الموظف العام أو أى مسئول في مراكز الانتاج ، من
أن يجد نفسه معرضا للاقضاء أو الفصل دون أن يتاح له حتى معرفة
الاسباب ، وليس أخطر على طمأنينة سائر العاملين — حتى أولئك الذين
يحتلون مراكزهم الجديدة اليوم على أشلاء من تقور فصلهم — من أجسادهم
بأن الدائرة قد تدور ؟ والمجنى عليه في جميع الحالات هو المصلحة العامة •

اقتراح محدد فما هو العلاج ؟

كيف يمكن التوفيق بين طمأنينة العاملين في مراكز الانتاج واستقرار أوضاعهم وحمايتهم ضد قرار يصدر بناء على معلومات خاطئة أو متسرعة أو مغرضة — وبين ما تقتضيه فعلا المصلحة العامة من إتاحة السبيل أمام الدولة لكي تحدث تغييرا في المراكز القيادية كلما ثبت ان مسئولا عن العمل قد أخفق في تحقيق ادارة رشيدة للمشروع أو في تنفيذ سياسة الدولة أو أهداف الانتاج ؟

ان ذلك يقتضى فى نظرى أن نضع الضمانات والحدود الآتية :

١ - أن تقصر المحاسبة بغير الطريق التأديبى على التخلف فى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية سواء فى الوزارات أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وهى محاسبة متشددة غير متهاونة .

ويعنى هذا :

● ان المحاسبة بغير الطريق التأديبى المألوف يجب أن تقتصر على العاملين فى الحكومة أو القطاع العام الذين يشغلون وظائف فى الدرجة الثانية وما يعلوها . وهى التى تعتبر وظائف قيادية يمكن أن يكون لها اتصال مباشر بمسئوليات الخطة .

● ان المحاسبة عن وقائع انحراف محددة لا تمس مسئوليات الخطة الاقتصادية يجب أن تتم طبقا لقواعد التحقيق والمحاكمة التأديبية .

واذا كان صحيحا ان اجراءات المحاكمة التأديبية قد تطول فان فى وسعنا أن نضع نظاما قضائيا مبسطا تتوافر فيه السرعة والمرونة . وقد سبق لمدير النيابة الادارية أن اقترح نظاما جديدا للتأديب للقضاء على بطء الاجراءات . والواقع أنه من التناقض الظاهر سواء فى نظام العاملين المدنيين فى الدولة أو فى لائحة العاملين بالقطاع العام ، انه بينما يسمح بالفصل أو الاحالة الى الاستبعاد بلا تحقيق ولا محاكمة ، ولا ابداء أسباب ، إذ

بالفصل او توقيع جزاء آخر لتهمة محددة وبطريق التأديب يجتاز دروبا
معقدة تصيب الادارة بالشلل .

٢ - أن يصبح على الجهة التي تطلب فصل الموظف العام أو المسئول
في القطاع العام بغير الطريق التأديبي - وهي حالة القصور في تحقيق
أهداف الخطة - أن تفصح عن نواحي القصور ومسئولية الموظف عنها . على
أن يعرض الأمر على لجنة تشكل برئاسة وزير العدل وتضم رئيس الجهاز
المركزي للتنظيم والادارة ورئيس مجلس الدولة (كما هو الأمر في لجنة
التظلمات الحالية) كما تضم نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات .
فاذا كان المطلوب محاسبته رئيس مؤسسة أو وكيل وزارة اشترك في اللجنة
الوزير المختص ، واذا كان المطلوب محاسبته رئيس شركة أو مدير مصلحة
حكومية ، اشترك رئيس المؤسسة أو وكيل الوزارة المختص .

فالفارق بين هذا الاقتراح وبين ما يجري حاليا ، انه بدلا من أن يتم
الفصل ثم يكون للموظف المفصول أن يتظلم منه ، فان الأسلم ألا يتم
الفصل الا بعد العرض على هذه اللجنة التي تسمع دفاع المسئول ووجهة
نظره وتتولى تقييم عمله ثم تصدر قرارها في ضوء ذلك .

ولا شك أن تشكيل اللجنة على هذا النحو تتوافر به الضمانات القضائية
كما تتوافر به ضمانات تقدير اعتبارات الخطة الاقتصادية والمحاسبة
عن أي اخفاق في تحقيق أهدافها .

فهذا الطريق للفصل وإن وصف بأنه غير الطريق التأديبي ، الا أنه
في جوهره طريق خاص للتأديب قاصر على حالة خاصة ومقيد بشروط
و ضمانات .

٣ - ان هذه اللجنة قد تنتهي الى احوالة المسئول الى المعاش أو الى فصله
وقد توصي بنقله الى عمل آخر

ولكن الأهم من ذلك ان يخول لها سلطة خفض مرتب أو فئة الموظف .
وهو جزاء جديد تضمنته لائحة العاملين في القطاع العام ولم يتضمنه
قانون العاملين المدنيين بالدولة .

كما يكون لها حينما تقرر الاحالة الى المعاش لاعتبارات تقتضيها مصلحة
تنفيذ الخطة الاقتصادية ، أن تضم مدد لا تتجاوز سنتين الى خدمة المحال

الى المعاش وأن يكون لها أن تقرر له الفرق بين المرتب والمعاش خلال هذه المدة ، فيكون ذلك بمثابة تعويض في الحالات التي قد تقتضيه .

٤ - ان اعادة تشكيل مجالس ادارة شركات القطاع العام - وهو أمر لا يعرض على اللجنة المقترحة - لا يترتب عليه أن يفقد عضو مجلس الادارة الذي تقرر اخراجه منها وظيفته في الشركة ان كانت له وظيفة بها .
وهذا الاقتراح في نظري يعد علاجا للحوافز السلبية أى العقاب .
ولكن بقى أن تهتم الدولة أيضا بالحوافز الايجابية أى « الثواب » !

الغاء موانع التقاضى فى قوانين التوظيف *

فى مقالاتنا السابقة تناولنا بالبحث حالات منع التقاضى فى قوانين اصلاح الزراعى وفى قوانين التأمين وفى قوانين تدابير أمن الدولة والطوارئ - ونصل اليوم الى قوانين التوظيف سواء فى الحكومة أو فى القطاع العام ، حيث حفلت بحالات كثيرة لمنع التقاضى ، أخطرها حالة الفصل بغير الطريق التأديبى ، التى رأت الحكومة معالجتها بإنشاء لجنة للتظلمات من قرارات الفصل مشكلة برئاسة وزير العدل وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة • ولكن اختصاص هذه اللجنة مقصور على التوصية بما تراه • وقد أعيد فعلا الى الخدمة عدد من الموظفين والعاملين بالقطاع العام استجابة لتوصياتها • ولكن الأمر لا يزال يدعو الى إعادة النظر فى هذه الحالات من موانع التقاضى تنفيذا لما جاء ببيان ٣٠ مارس وما قرره المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى •

وهذا الموضوع يثير اعتبارين كلاهما جدير بالرعاية • فمن ناحية فإن من حق المجتمع أن يطمئن الى نزاهة وإخلاص وكفاية الرجال الذين عهدت اليهم الدولة بمسئوليته الإدارية أو مسئولية القاعدة الاقتصادية المتمثلة فى القطاع العام • ومن ناحية أخرى ، فإنه من الانصاف أن تضمن لهؤلاء الرجال الاستقرار والطمأنينة بقدر ما تتطلبه فيهم من إدارة رشيدة •

* الأهرام الاقتصادى فى أول يناير ١٩٦٩ •

المساءلة التأديبية

والمساءلة غير التأديبية

ومن المعروف أن محاسبة الموظف العام يمكن أن تتم عن طريق المساءلة التأديبية ، وتكون قوامها في هذه الحالة وقائع معينة محددة . كما يمكن أن تتم بغير الطريق التأديبي ، فلا يحاسب الموظف في هذه الحالة عن واقعة معينة ، ولكن الحكومة تملك ازاءه سلطة تقديرية أساسها مسئوليتها عن تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام ، وما يتطلبه ذلك من ان يكون لها تقدير ملائمة الاستغناء عنه .

ولا خلاف في أن المساءلة التأديبية تحوطها ضمانات كافية في نظامنا التأديبي . ولا خلاف أيضا في أن المساءلة غير التأديبية ، لا تمر بنفس اجراءات التأديب العادية ، فلا تستدعي التحقيق أو المحاكمة بل ولا تتطلب اعلان الأسباب . ولكنها مع ذلك كانت تخضع لرقابة القضاء الإداري الذي يمكن أن يحتج أمامه بأن الحكومة فيما اتخذته من اجراء بالفصل قد انحرفت الى غير الصالح العام . وقد كان القضاء الإداري يملك سلطة الحكم بالتعويض أو بإلغاء القرار المطعون فيه في هذه الحالة .

السلطة التقديرية

في الفصل بغير الطريق التأديبي

ولكن المتتبع لأحكام المحكمة الإدارية العليا بعد انشائها لتكون جهة يطعن فيها في قرارات محكمة القضاء الإداري ، يبين أن هذه المحكمة قد توسعت في اضافة السلطة التقديرية للإدارة في حالات الفصل بغير الطريق التأديبي ، وأنها ألغت كثيرا من أحكام محكمة القضاء الإداري الصادرة بالتعويض أو بإلغاء قرار الفصل .

ومن أهم أحكامها ما قرره في ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ من أن للحكومة في سبيل تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام حرية فصل غير الصالح لذلك ، وأن سلطتها في الفصل من الملاءمات المتروكة لها بلا معقب ما دام قرارها قد خلا من عيب أساء استعمال السلطة ، وعيب إثبات أساء استعمال السلطة يقع على الموظف المفصول . وكانت الحالة التي صدر فيها هذا الحكم خاصة بمدير عام مصلحة السياحة الذي صدر قرار بإحالة إلى المعاش مع ضم المدة الباقية له لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش ، وجاء بمذكرة

الاحالة الى المعاش أنه نظرا لما لمصلحة السياحة من أهمية خاصة ونظرا لأنها لم تؤد رسالتها كما يجب في السنوات الأخيرة ، فقد رأت الوزارة العمل على تدعيمها وتزويدها بعناصر جديدة من ذوي الكفايات لإدارة شئونها .

وفي أكثر من حكم كانت المحكمة الإدارية العليا تصف حق الحكومة في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي بأنه حق أصيل (٢٧ ابريل ١٩٥٧ و ٢ يوليو ١٩٦٠) بل كانت تقول أنه يكفي للفصل بغير التأديب وجود أسباب لدى الإدارة تبرره سواء أفصح عنها أم لم تفصح ما دام لم يثبت أنها قد انحرفت الى غير الصالح العام (٢٢ ديسمبر ١٩٦٢) .

اعتبار الفصل

من أعمال السيادة

ومع ذلك فقد صدر في عام ١٩٦٣ قانون يعدل اختصاصات مجلس الدولة ويمنحه من نظر الطعون في القرارات الجمهورية الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التأديبي ، اذ اعتبرها من أعمال السيادة .

والواقع ان اعتبار قرارات الفصل أو الاحالة الى المعاش أو الاستبعاد من قبيل أعمال السيادة فيه توسع لا يمكن القول بأن السياسة العليا للتحويل الاشتراكي كانت تقتضيه . بل انه قد يصبح رخصة للإدارة للتحلل من حكم القانون وستر أخطائها . فقد أثبتت التجربة أن العلة دعت الى منع الطعن في قرارات الاحالة الى المعاش أو الفصل وهي ابعاد من ترى الحكومة أنه غير صالح و غير أهل لثقتها خصوصا في الوظائف القيادية هذه العلة لم تتحقق في كثير من القرارات التي صدرت بالاحالة الى المعاش أو الفصل والتي لم يعد في وسع من صدرت ضده أن يطعن فيها أمام القضاء . وثبت من مراجعة كثير من حالات الفصل بغير الطريق التأديبي التي جرت قبل اعلان بيان ٣٠ مارس ، أنها قد امتدت الى بعض العاملين في أدنى الدرجات، وأن بعض الوزارات والمؤسسات فضلت أن تسلك طريق الفصل بغير تأديب رغبة منها في أن تضيف على تصرفاتها حماية ضد المراجعة والرقابة .

ولم تر المحكمة الإدارية العليا في وصف قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي بأنها من أعمال السيادة ، أفقيانا على حق النقاضي بحجة أن القانون هو الذي حدد اختصاص مجلس الدولة وهو الذي يعده له

بالزيادة أو النقصان ، وإن هناك farkا بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع أو التضييق فيها (٤ يناير ١٩٦٤ و ٨ فبراير ١٩٦٤ و ١٦ ديسمبر ١٩٦٤) بل لقد طبقت المحكمة العليا هذا التشريع الجديد بأثر مباشر على ما لم يكر قد فصل فيه من قضايا قبل تاريخ العمل به (حكم ٢٧ فبراير ١٩٦٧) .
ومن ثم أصبح من المتعين أن يعاد النظر فى إزالة موانع التقاضى التى تسد فى وجه الموظف طريق التظلم أمام القضاء .

وقد كان من الممكن أن يكتفى بنص عام يلغى موانع التقاضى ، ولكن عند المراجعة الدقيقة تبين أن هناك حالات تبدو فى ظاهرها وكأنها تمثل مانعا من موانع التقاضى ، ولكنها ليست كذلك نظرا لأنها أوجدت طريقا للتظلم القضائى . فعلى سبيل المثال فإن قانون السلطة القضائية الصادر عام ١٩٦٥ يرسم طريقا خاصا لنظر تظلمات رجال القضاء ، بعرضها على مجلس القضاء الأعلى أو على محكمة النقض . ولا يجيز الطعن فى القرارات التى يصدرها مجلس القضاء أو محكمة النقض . ومع ذلك فلا يمكن القول بأن هذا القانون يصادر حق التقاضى ، بينما أن التظلم يعرض فى هذه الحالة على أعلى جهة قضائية ولا يتصور أن يطعن فى قرارها أمام جهة قضائية أخرى . ومثل ذلك بعض الحالات التى نجدتها فى قانون مجلس الدولة وفى قانون إدارة قضايا الحكومة .

كذلك فهناك حالات تبين عند المراجعة أنها كانت خاصة بظروف وقتية وانتهت ، مثال ذلك حالات الفصل بغير الطريق التأديبى فى أعقاب ثورة ٢٣ يوليو والحالات التى أعيد فيها تنظيم بعض أجهزة الحكومة مثل إعادة تنظيم وزارة الخارجية أو إدارة قضايا الحكومة أو مجلس الدولة أو النيابة الإدارية - كذلك فهناك حالات تقتضى طبيعتها أن تكون الجهة الإدارية هى جهة التظلم فيها ، ومثلها حالة القوات المسلحة .

ثم أنه حتى فى الحالات التى يقوم فيها مانع التقاضى وتدعو المصلحة العامة الى وجوب إعادة النظر فيها ، وهى حالات الفصل بغير الطريق التأديبى أو الاحالة الى المعاش أو الاستيداع سواء أكان ذلك متعلقا بموظفى الدولة أو العاملين بالقطاع العام - فإن الأمر يحتاج الى أمان وترو .

فإزالة موانع التقاضى فى هذه الحالة يمكن أن يتخذ صورا مختلفة :

ففى إحدى الصور يمكن أن تعود الحالة الى أصلها الذى كانت عليه قبل

صدور القانون المعدل لاختصاص مجلس الدولة عام ١٩٦٣ والذي اعتبر قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي أو الإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد من أعمال السيادة . وعندئذ يسترد القضاء الإداري سلطته في مراقبة استعمال الإدارة لسلطة الفصل بغير الطريق التأديبي .

وفي صورة أخرى يمكن أن يخول القضاء سلطة الحكم بالتعويض على الإدارة إذا أساءت استعمال سلطتها في الفصل بغير الطريق التأديبي ، ولكن لا يخول له سلطة إلغاء القرار الإداري . وهو الوضع الذي كان قائما قبل إنشاء مجلس الدولة .

وفي صورة ثالثة ، يمكن أن تفرق بين ما يقتضيه تنظيم المصالح العامة من إطلاق يد الحكومة في الاستغناء عن المسؤولين من شاغلي وظائفها القيادية خصوصا بعد أن أصبحت الدولة هي التي تتولى النشاط الاقتصادي عن طريق المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وبين فصل سائر الموظفين بغير الطريق التأديبي . أي التفرقة بين وظائف التوجيه والقيادة وسائر الوظائف الأخرى .

فما هو الحل ؟

كيف تتم محاسبة من وثقت به الدولة واختارته للقيادة في الحكومة أو القطاع العام ؟ أيحاسب بالطريق المألوف الذي يتبع مع سائر العاملين في الدولة . . . طريق المحاكمة التأديبية ؟

وكيف يمكن التوفيق بين طمأنينة العاملين في مراكز الحكم أو الانتاج واستقرار أوضاعهم وحمايتهم ضد قرار قد يصدر بناء على معلومات خاطئة أو متسرعة أو مغرضة ، وبين ما قد تقتضيه المصلحة العامة من إتاحة السبيل أمام الدولة لكي تحدث تغييرا في المراكز القيادية كلما ثبت لها أن مسئولا عن العمل قد أخفق في تحقيق إدارة رشيدة للمشروع أو في تنفيذ سياسة الدولة أو أهداف الانتاج ؟

يبدو أن التفرقة بين الوظائف القيادية وغيرها مما يصلح أساسا لتنظيم موانع التقاضي في هذه الحالة . فبينما تقتضي طبيعته وظائف التوجيه والقيادة ومسئولياتها أن يكون للحكومة سلطه تقدير واسعة في أحداث التعديلات الملائمة عليها ، شأنها في ذلك شأن الوظائف السياسية مثل وظائف الوزراء والمحافظين ، ومن ثم فلا يكون الاستغناء عن شاغل هذه

الوظيفة جزاء ولكنه ملاءمة — نجد أن طبيعة الوظائف الأخرى ليس فيها ما يحول دون أن تسودها القاعدة الأصلية ، وهي قاعدة المحاكمة التأديبية .

ولقد نشأت التفرقة بين الوظائف القيادية وغيرها في القضاء الفرنسي ، بمناسبة الدعاوى التي كانت ترفع أمامه بالطعن في قرارات فصل شاغلي هذه الوظائف . فقد كان هذا القضاء يتحسس طبيعة الوظيفة ويقوم بتحليلها فإذا انتهى إلى أن الوظيفة التي فصل شاغلها تعتبر من الوظائف القيادية ، أقر للحكومة بسلطانها التقديرية الواسعة في الفصل . ومن ذلك حكم أصدره مجلس الدولة الفرنسي في ٢٤ يونيو ١٩٤٩ بشأن مدير وكالة الصحافة الفرنسية ، وهو معين بمرسوم بناء على اقتراح مدير الاستعلامات . فأقر مجلس الدولة سلطة الحكومة في فصله حتى لو لم ينسب إليه أي خطأ يبرر فصله تأديبيا ، وذلك تأسيسا على أن هذه الوظيفة قيادية وأن الحكومة تملك بالنسبة لها سلطة تقدير واسعة وفق مشيئتها وفي حدود ما تقتضيه مصلحة المرفق .

وقد صدر بعد ذلك في فرنسا مرسوم في ٢٠ يوليو ١٩٤٩ بتحديد الوظائف التي تعتبر من وظائف التوجيه والقيادة . ولكن من المقرر أن الوظائف الواردة بهذا المرسوم لم ترد على سبيل الحصر . وفي حكم حديث صدر في ٢ فبراير ١٩٦٦ رأى القضاء الفرنسي أنه لما كان رئيس مجلس الإذاعة والتليفزيون معين بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مدير الاستعلامات ونظرا لطبيعة هذه الوظيفة ، فإن الحكومة تملك إنهاء خدمة شاغلها . وقد جرى العمل في فرنسا في انشاء الوظائف ، على أن يحدد مرسوم انشاءها طبيعتها وما إذا كانت تعد وظيفة قيادية .

ولهذا القضاء الفرنسي نظير في قضائنا المصري ، الذي كانت أحكامه تتجه إلى إطلاق يد الإدارة كلما علت الوظيفة ، ويقرب منه أيضا ما أشارت إليه بعض الأحكام من أن رجال السلك السياسي يجب أن تتوافر فيهم من الصفات مالا يتطلب في غيرهم وذلك باعتبارهم الممثلين للدولة في المحيط الدولي (المحكمة الإدارية العليا في ٢ يوليو ١٩٦٠) .

فالتفرقة بين وظائف التوجيه والقيادة وغيرها تفرقة سائغة ، ولكن هل يعني هذا أن يصبح الموظف العام مجرد أنه يتولى وظيفة رئيسية ، معرضا للفصل دون أن يملك القضاء مناقشة هذا القرار ، حتى لو كان مشوباً بأساءة استعمال السلطة أو خرج عن مقتضيات المصلحة العامة .

وأليس من الأفضل بدلا من أن يفصل الموظف القيادي . تم يسمح له بالتظلم ، أن تسمع أقواله قبل اتخاذ قرار بشأنه .

ان ذلك يدعونا الى أن نقترح أن تعرض طلبات الفصل عن غير الطريق التأديبي على لجنة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية . ويكون على هذه اللجنة أن تستمع الى أقوال الموظف المسئول . وهي تصدر بعد ذلك قرارها بالتوصية بالفصل أو الاحالة الى المعاش مثلا ، كما يمكن أن تصدر قرارها بعدم الموافقة على طلب الفصل مع ذلك ، فقد يكون من الملائم ألا يكون للموظف الحق في الطعن فيه بطلب الغائه ، ولكن يكون له الحق في طلب التعويض عنه .

فليس من الملائم في الوظائف القيادية مثل وظيفة سفير أو وكيل وزارة أو رئيس مجلس ادارة مؤسسة ، وبعد أن يعرض طلب الفصل بغير الطريق التأديبي على لجنة تستمع الى أقوال الموظف القيادي ، ألا يكون للادارة سلطة تقدير من يتعاون معها ومن يمكنها ان تعتمد عليه . وفي نفس الوقت فان ذلك وحده لا يجوز أن يكون مبررا لحرمانه من حقه في طلب التعويض .

غير أن ثمة مسألتين يطرحها هذا الاقتراح :

المسألة الأولى : هي وجوب تحديد الوظائف القيادية . وما هو معيار تحديدها ؟ وهل يكون تحديد هذه الوظائف بقرار جمهوري أو بقانون ؟

وفي اعتقادي أنه يمكن اعتبار وظائف وكلاء الوزارات ومديري المصالح الحكومية ورؤساء المؤسسات والشركات من الوظائف القيادية .

المسألة الثانية : هل يمكن أن يرسم القانون سلفا طريقة لتعويض الموظف القيادي الذي ترى الحكومة الاستغناء عنه . مثل ضم مدد الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش . وذلك اذا كان قد قارب سن الاحالة الى المعاش ؟ وهل يمكن أن تضيق من نطاق الالتجاء الى الفصل ، وتُحل بدلا منه النقل الى وظيفة أخرى أو حتى تنزيل الوظيفة ، لانه في مجتمع اشتراكي أساسه العمل ، ليس من الملائم أن يفصل الموظف فيبقى بلا عمل .

وبطبيعة الحال فانه بالنسبة للوظائف الأخرى غير القيادية ، يجب أن يكون للموظف دائما الحق في الطعن بالالغاء في القرار الصادر بفصله أو الحق في طلب التعويض عنه .

هل يكون للمفصولين قبل التعديل المقترح العودة الى الطعن أمام القضاء ؟

وثمة سؤال يطرح نفسه بعد ذلك ؟

اننا نتوقع أن تنتهي اللجان المشكلة في وزارة العدل لمراجعة موانع التقاضى من عملها قريبا ، فان استقرار الأوضاع الوظيفية وكفالة حق التقاضى وحماية المصلحة العامة الحقيقية - كل ذلك يقتضيه .

ولا شك في أن هذا التنظيم المقترح من شأنه أن يسرى بالنسبة للمستقبل أى بالنسبة للحالات التى تقع بعد صدوره . ولكن ماذا عن الحالات القائمة والتى صدرت فيها قرارات بالفصل أو الاحالة الى المعاش فى ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذى اعتبر هذه القرارات من أعمال السيادة ومنع بذلك الطعن فيها .

ان بعض هذه الحالات قد بتت فيه فعلا لجنة التظلمات المشكلة برئاسة وزير العدل ، وبعضها قد بتت فيه لجنة أخرى مشكلة برئاسة السيد وزير العمل . وبعضها كان قد عرض على لجنة سابقة كان يرأسها أحد نواب رئيس الجمهورية وقتئذ . ولا صعوبة اذا كان التظلم أمام هذه اللجان قد انتهى بالقبول . ولكن المسألة تدق اذا كان قد انتهى بالرفض . فهل يمتنع على من رفض تظلمه أمام هذه اللجان ، أن يستفيد من أحكام القانون الجديد المقترح فيستمر باب الطعن أمام القضاء مغلقا فى وجهه ؟ ولكن من ناحية أخرى ، أيجوز له وبعد سنوات ، استقرت فيها الأوضاع المالية للوظائف أن يعود فيطلب الغاء القرار والعودة الى وظيفته السابقة - بغرض أنه لم يكن من شاغلي الوظائف القيادية - أم أن الأسلم ، أن يكون له حق التعويض دون طلب الالغاء فى جميع الحالات ؟

وهل يستمر الحق فى رفع الدعوى قائما مدة خمس عشرة سنة مدة التقادم المعتادة ؟ أم أن استقرار الأوضاع الوظيفية يقتضى أن يقرر القانون

مدة سقوط قصيرة ولتكن سنة مثلا ، فاذا لم ترفع دعوى التعويض خلالها سقط الحق فيها .

أعتقد أنه من المتعين أن ينسحب أثر القانون الجديد المقترح على حالات الفصل أو الإحالة الى المعاش التي تمت قبل صدوره ، حتى لو كانت لجنة التظلمات قد قضت فيها بالرفض . فالأثر الرجعي للقانون هنا مستحب ، لأنه أصلح للموظف العام . وما دمنا قد أزلنا موانع التقاضي التي كانت تحول دون طرح التظلم على القضاء ، فقد دل ذلك على عدم كفاية الضمانات التي كانت قائمة أو عدم توافرها أصلا . ثم ان لجان التظلمات هي لجان إدارية وان اشترك في بعضها رئيس مجلس الدولة ، ويقتصر اختصاصها على إصدار توصيات . فهي ليست سلطة بت ولا يمكن حتى اعتبارها لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي .

• • • • •

وبعد ، فثمة مسألة فنية متعلقة بأسلوب التشريع ، اذ يتعين تعديل أحكام قانون مجلس الدولة بحذف ما يدل على اعتبار الفصل بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة، ثم يتعين تعديل قانون العاملين المدنيين في الدولة ونظام العاملين في القطاع العام ، بما ينشئ هذه التفرقة المقترحة بين وظائف التوجيه والقيادة وغيرها وما يترتب على ذلك من انشاء اللجنة التي يعرض عليها طلب الفصل أو الإحالة الى المعاش قبل البت فيه ، وان يصدر بعد ذلك قانون يحدد المقصود بوظائف التوجيه والقيادة .

وأهم من هذا كله أن نضع نصب أعيننا دائما أنه في مجتمع اساسه العمل وهدفه الأساسي هو الانتاج ومضاعفة الدخل القومي ، يتعين أن نحرص على القوى البشرية فلا نبدها ولكن نوجهها ، ولا بأس من تنحية الموظف العام عن مسئولياته القيادية اذا اقتضت ذلك المصلحة العامة ولكن مع إتاحة فرصة العمل له (*) .

(*) وبناء على اقتراح بمشروع قانون مقدم من المؤلف صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل ينير الطريق التأديبي تنفيذا لنص المادة ١٤ من الدستور التي تنص على عدم جواز فصل القائم بالوظائف العامة بغير الطريق التأديبي الا في الأحوال التي يحددها القانون ، وقد أقم هذا القانون التفرقة التي كان المؤلف قد اقترحها في هذه المقالات بين وظائف الإدارة العليا وبين سائر الوظائف الأخرى وان كانت قرارات الفصل تخضع في جميع الأحوال لرقابة القضاء مع جواز الاكتفاء بالتعويض دون الإلغاء بالنسبة لوظائف الإدارة العليا .

نحو تقنين الشريعة الإسلامية

مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع
(المادة ٢ من الدستور)

- * الشريعة الإسلامية والدستور الدائم
- * دعوة إلى تقنين الشريعة الإسلامية
- * متى وكيف تطبق عقوبة قطع يد السارق في ليبيا
- * تطبيق الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية
- * ثورة في تشريع الأسرة ملتزمة بالشرع

قضية الشريعة الإسلامية والدستور الدائم *

حفلت مناقشات اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع الدستور الدائم ، باهتمام بالغ بايراد نص في الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع . وبينما ذهب البعض الى وجوب النص على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، ذهب آخرون الى حد تطلب النص على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع ، فلا يصدر قانون الا اذا كان مستمدا من احكامها .

وحتى يمكننا أن نتبين مدى الحاجة الى مثل هذا النص في الدستور ، ومدى امكان تحقيقه ، والنتائج التي يمكن أن تترتب عليه - فان علينا أن نتصدى دون حساسية ، وبوعى كامل أمين ، لمعالجة هذا الموضوع في صراحة .

وأول ما يجب أن نبدأ به هو تحديد المقصود ((بالشريعة الإسلامية)) فالشريعة ليست مقصورة على ما أنزل الله في كتابه الكريم ، وما ورد عن نبيه المرسل من قول أو فعل أو تقرير ، بل انها تشمل الاجتهاد ، لان القرآن قد جاء بأحكام كلية حتى ييسر تطبيقها مع مراعاة ظروف الزمان والمكان . بل أن القرآن نفسه في نزوله قد راعى هذا المبدأ ، فما نزل بمكة قصير في الجملة بالنسبة لما نزل بالمدينة ، وما جاء في الآيات المكية لا يتضمن تشريعا في الجملة ، بل

* من مقال نشر بجريدة الاهرام في ١٤ يوليو ١٩٧١ .

كان معظمه لهدم قواعد الشرك ، والدعوة الى التوحيد ، وتطهير القلوب من الرذائل ، بخلاف القسم المدني الذي نزل بالمدينة ، فهو الذي يتضمن معظم التكاليف الشرعية . ذلك أنه بعد ارتحال المسلمين الى المدينة ، نشأت منهم أمة بدينها وجهادها ، وأصبحت الحاجة ماسة الى تشريعات منظمة لحوالها .

وقد راعى الشارع الاسلامي فيما شرعه الا يوقع الناس في الحرج « وما جعل عليكم في الدين من حرج » .

تنوع الفقه الاسلامي

ولقد اقام الاجتهاد نظاما قانونيا عظيما حفل بالجدة والابداع ودقة الصياغة . وتنوع الفقه الاسلامي نفسه تبعا لظروف الحال . فاختلفت مدرسة « اهل الرأي » التي نشأت في العراق عن مدرسة « اهل الحديث » التي نشأت في الحجاز . ولما انتقل الامام الشافعي من العراق الى مصر اتخذ مذهبا جديدا يتلاءم مع ظروف البيئية الجديدة .

ولكن نزعة الجمود التي سادت المجتمع الاسلامي منذ القرن الرابع الهجري في العصر العباسي قد أدت الى اغلاق باب الاجتهاد، حتى تصدى لها في عصرنا الحديث علماء اجلاء مثل الاستاذ الامام محمد عبده والاستاذ علي عبد الرازق صاحب كتاب الاسلام وأصول الحكم . ومن بعدهما الامام محمد مصطفى المراغي والسيد محمد رشيد رضا ثم جيل من اساتذة الشريعة مثل المرحوم الاستاذ الشيخ احمد ابراهيم والاستاذ الشيخ علي الحقيف .

ومن هذا يتبين أن الدعوة الى النص على أن تكون الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، يجب أن يلاحظ فيها أن الفقه الاسلامي لم يحقق في معظمه ، ولا يزال مدقونا في بطون الكتب ، موزعا بين مذاهب أربعة ومدارس مختلفة ، ويجب أن نلاحظ فيها أن مجتمع القرن العشرين بمشكلاته الحديثة وتقلبه العلمي المذهل في الذرة وغزو الفضاء ، وفي ارتباط أجزاء العالم ببعضها والتزاماته الدولية - أصبح يحتاج الى مزيد من الاجتهاد واستحداث أحكام توائم هذه الظروف المتغيرة .

دستور دولة الكويت

ولعل ذلك هو ما حمل دستور دولة الكويت ، وهي دولة عربية اسلامية تحرص على تقاليدھا الاسلامیة ، على أن یكتفی بالنص على أن الشریعة الاسلامیة مصدر رئيسی للتشريع .

وقد أشارت المذكرة التفسیریة لهذا الدستور فی ذلك الى أن « وضع النص بهذه الصیغة توجیه للمشرع وجهة اسلامیة اساسیة دون منعه من استحداث احكام من مصادر أخرى فی أمور لم یضع الفقه الاسلامی حکما لها ، أو یكون من المستحسن تطوير الاحكام فی شأنها تمشیاً مع ضرورات التطور الطبیعی على مر الزمن ، بل ان فی النص ما یسمح مثلاً بالآخذ بالقوانين الجزائیة الحدیثة مع وجود الحدود فی الشریعة الاسلامیة ، وكل ذلك ما كان لیستقیم لو قیل « والشریعة الاسلامیة هی المصدر الرئيسی للتشريع » اذ مقتضى هذا النص عدم جواز الآخذ عن مصدر آخر فی أى أمر واجهته الشریعة بحکم مما قد یوقع المشرع فی حرج بالغ اذا ما حملته الضرورات العملیة على التمهّل فی التزام رأى الفقه الشرعی فی بعض الأمور وبخاصة فی مثل نظم الشركات ، والتأمين ، والبنوك ، والقروض ، والحدود ، وما إليها » .

المساهمة فی البحث

وهذه الاعتبارات التى رعاها المشرع الدستورى للكویت تصلح أساساً للاقتراح الذى یرى أن ینص دستورنا الجدید على أن « الشریعة الاسلامیة مصدر رئيسی للتشريع » ، وهو اقتراح یحث مجتمع قوى الشعب العامل على الاجتهاد فی ایجاد حلول لمشكلاته ویدفع نزعة الجمود والتقلید ، التى یخشی معها أن یصبح باب البحث والتعرف على المصادر الشرعیة مقصوراً على تقر قليل تمرس الرجوع الى كتب الفقه الاسلامی ومعظمها لیس مقهرساً ولا یسیر على نهج واحد فی عرض المسائل .

وقد شرح هذه المسألة ونبه لها الاستاذ المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهورى والاستاذ الدكتور عبد الحمید متولى فی كتابه « مبادئ نظام الحكم فی الاسلام » . والاولی أن نبداً بمزید من العناية بمراجعة كتب الفقه الاسلامی وضبطها وشرحها ونشرها على نطاق واسع وأعطاء مزید من الاهتمام للرأسة الفقه الاسلامیة .

فى كليات الحقوق والشرىعة • بل ان مثل هذا النص المقترح من شأنه أن يعوق حركة المشرع المصرى التى بدأها نحو تقنين الثورة ، ذلك أن عليه أن يستوثق فى كل حالة من المصدر الشرعى لكل حكم جديد ، والا أصبح باب الطعن مفتوحا على مصراعيه بعدم دستورية أى قانون بحجة أنه يخالف « الشريعة الاسلامية » .

على أن الحماس الشديد الذى أبداه البعض بطلب النص فى الدستور على أن تكون الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع ، قد يوحى بأن نظامنا القانونى الحالى منقطع الصلة بالشريعة الاسلامية ، بل ومنافر لها . والحقيقة عند التأمل غير ذلك .

ان ما تتضمنه الشريعة الاسلامية من احكام العبادات ، هى علاقة بين العبد وخالقه لا ينظمها تشريع وضعى . أما احكام الشريعة الاسلامية فى نظام الاسرة والموارىث فمطبقة بل ومقننة فى معظمها • واذا كانت الحاجة قد أصبحت ماسة الى تنظيم للاسرة ، يحدد من الانفجار السكانى ، ومن المشكلات الاجتماعية الناشئة عن تعدد الزوجات أو سهولة الطلاق ، فإن فى المبادئ التى حفل بها الفقه الاسلامى ما يعين على هذا التنظيم .

ولو رجعنا الى رأى منشور للأستاذ الجليل المرحوم الشيخ أحمد ابراهيم لوجدناه قد ذهب الى حد أن المصلحة الراجحة قد توجب التعقيم حيث قال صراحة فى مقدمة رسالة الدكتور السعيد مصطفى السعيد فى عام ١٩٣٢ عن مدى استعمال حقوق الزوجية ما نصه : « وعلى هذا لا أرى فى التعقيم أى مانع دينى لانه عملية يراد بها دفع الولد بمنع ملته الموجبة لوجوده بحكم العادة وليس فى هذا جناية على شىء وجد ، لا على نفس حية قد تهيأت للخروج الى عالم الوجود ، ولا على ما هو مهيا لأن يكون نفسا حية » .

فاذا انتقلنا الى بقية نظم المعاملات فى الاسلام ، وهى تشمل ما اصطلح حديثا على تسميته بالقوانين الدستورية والمدنية والجنائية فهذه قلنا افترض القرآن بشأنها على القواعد العامة الكلية ولم يعرض لتفاصيل جزئيات الا فى القليل النادر . فالاحكام الشرعية ، القرآن لم تزد على مائتى آية بينما يشتمل القرآن على نحو ستة آلاف آية •

وقد بلغت المرونة فى تطبيق هذه الاحكام الى حد أن عمر بن

الخطاب كان يرى مراعاة المصلحة في النص . وكلنا يذكر ما روى عن « عمر » من أنه لم يطبق حد السرقة أى قطع يد السارق في عام المجاعة، مع أن النص عام . ولكن « عمر » رأى أن يتغير الحكم بتغير الظروف . ومن قبل لم يطبق حد السرقة في زمن الحرب ، بل لم يطبق النص القرآني الخاص بجلد شارب الخمر في زمن الحرب أيضا . وقد كان لعمر رضى الله عنه موقف واضح في عدم اعطاء الصدقات لمن أطلق عليهم « المؤلفه قلوبهم » والذين ورد ذكرهم في القرآن بقوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » فقد رأى عمر بعد أن قوى المسلمون ، أنهم لم يعودوا بحاجة الى المعضدين من تلك الطائفة « المؤلفه قلوبهم » وان الحكمة التي أدت الى تقرير ذلك الحكم الشرعى قد زالت ، ومن ثم رأى أن الحكم الشرعى قد زال لزوال حكمته ونزولا على ما تقضى به المصلحة .

واذا نظرنا الى نظام الحكم في الاسلام ، لوجدنا ان القرآن قد أتى بمبادئ دستورية عامة كمبادئ الشورى والعدالة والمساواة . ولكنه لم يفرض على المسلمين نظاما معيناً من أنظمة الحكم . والخلافة ذاتها لم تكن مبدأ من المبادئ الدستورية العامة . بل صورة من صور أنظمة الحكم في تنظيم رياسة الدولة . (الدكتور عبد الحميد متولى في كتابه مبادئ نظام الحكم فى الاسلام) .

مشكلات الدولة العصرية لم تكن معروفة

وفي المجتمع الذى نزل فيه القرآن ، لم تكن مشكلات الدولة الحديثة معروفة ولم تكن هناك حاجة الى تنظيم العلاقة بين هيئات الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية ولم يكن هناك مجال مثلاً للتفكير فى انشاء مجالس قومية متخصصة . . كالتى يدعو اليها بيان ٣٠ مارس . ولذلك فقد كان تعرض الفقه الاسلامى للمشكلات الدستورية والسياسية ضعيفا على حد ما لاحظ الاستاذ المرحوم السنهورى فى رسالته عن الخلافة التى نال بها الدكتوراه فى عام ١٩٢٦ ، بل كانت عناية الفقه الاسلامى منحرفة أساسا الى أحكام العبادات والمعاملات المدنية . وقد بلغ فى ذلك شأنا عظيما كما أسلفنا .

وفى ميدان المعاملات ، استوحى تقنيننا المدنى الذى صدر عام ١٩٤٨ ومثله معظم قوانين الدول العربية - أحكام الشريعة الاسلامية فى كثير من نصوصه . بل لقد أورد قانوننا المدنى نصا

عاما بأنه اذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى العرف فاذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية .

اننا قد لا نجد في الشريعة الاسلامية احكاما مماثلة لتلك التي اقتضاها التطور الاقتصادي والاجتماعى مثل التأمين والاصلاح الزراعى وتنظيم المصارف والتأمين والحطة الاقتصادية . والاشتراكية بأسلوبها العلمى نظام اقتصادى حديث نشأ بعد تطور النظام الرأسمالى وما خلفه من متناقضات ، وهى ظواهر لم تكن معروفة حينما ظهر الاسلام .

ولكننا مع ذلك نجد احكام هذا التحول الاشتراكى متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية . وفى ذلك لو رجعنا الى البحث القيم الذى نشره الاستاذ الشيخ على الحفيف عن الملكية فى عام ١٩٦٦ لتبين لنا ان مبادئ الشريعة الاسلامية تجيز تحديد الملكية وتقييدها وتنظيمها اذا اقتضت المصلحة ذلك ويقول فى ذلك بالنص « ان لولى الامر الحق فى أن يأخذ الاموال من أصحابها اذا ما دعت الى ذلك مصلحة عامة لا سبيل الى تحقيقها الا بذلك وانما يأخذها بقيمتها الا أن تدعو الضرورة الى فرض ضريبة يأخذها من القادر عليها فعند ذلك يأخذها ضريبة من غير عوض » .

مبادئ الشريعة الاسلامية وتراثنا القومى

ولا شك أن على المشرع أن يستهدى فيما يصدره من قوانين بمبادئ الشريعة الاسلامية باعتبارها جزءا من تراثنا القومى ولان الاديان كانت ذات رسالة تقدمية وجوهرها يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ولا يتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقله التقدم وذلك بافتعال تفسيرات تتصادم مع حكمته الالهية السامية (الميثاق - الباب السابع فى الانتاج والمجتمع) . فمبادئ الشريعة الاسلامية واحدة لا تتغير بتغير المذاهب وهى أصول عامة صالحة التطبيق فى كل زمان ومكان . أما آراء فقهاء اجتهدوا فى زمانهم ، فقد لا يصلح اجتهادهم اليوم . فاذا وجدنا أن العمل بالنصوص غير القطعية فى مسألة من المسائل من شأنه أن يؤدى الى الوقوع فى الحرج ، كان واجبا على حد تعبير الامام الراغى فى كتابه

الاجتهاد في الاسلام الا تطبق النصوص الخاصة على تلك المسألة
وانما يطبق النص العام الموجب لتفني الحرج « يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر » « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ومن ثم
يكون الاسلام ان ينص الدستور على ان تكون « مبادئ » الشريعة
الاسلامية مصدرا « رئيسيا » للتشريع .

ردا على اعتراضات *

أود أن أعود فأذكر بأن ماكتبته في مقالتي كان دفاعا عن النص في الدستور على أن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع ، وما ذلك إلا لإيماني بوجوب الاعتداد بما خلفه لنا من تراث

* جريدة الأهرام في ٢١ يوليو ١٩٧١ •

كان هذا المقال السابق قد أثار نقاشا فكتب بعض الإقلام يطالب بالنص في الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع ، وقد عقيت على هذه الآراء موضعا ما قد يكون قد ثار من لبس فيما عرضته من رأي وذلك تقديرا لحرصي على أن يظل النقاش ملتزما بمبادئ الشريعة الإسلامية ، وقد كانت وجهة نظري التي أبديتها بعد ذلك في أكثر من جلسة في مجلس الشعب أن العبرة ليست بالتصريح بل بأن تبدأ فعلا في وضع النص الدستوري موضع التطبيق ، وطالبت بذلك في تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة في عام ١٩٧٥ كما طالبت وزارة العدل أن تقوم بتشكيل لجنة عليا لمراجعة القوانين القائمة بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وتشكلت هذه اللجنة فعلا برئاسة المستشار جمال الدين المرصفاوي رئيس محكمة النقض وقتئذ ، وقطعت شوطا كبيرا في عملها •

وقد قدمت إلى مجلس الشعب في عام ١٩٧٦ اقتراحا بإشروع قانون بإلغاء الرضا في المعاملات المدنية ومع أن لجنة الشؤون التشريعية كانت قد انتهت من نظره مع مشروع آخر لفضيحة الشيخ صلاح الدين أبو اسماعيل إلا أنه لم يعرض على المجلس • وقد اقترح أخيرا تعديل نص المادة الثالثة من الدستور ليكون النص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع • وسيطرح هذا التعديل للاستفتاء العام مع تعديلات أخرى مقترحة بشأن سلطة الصحافة ومجلس الشورى ونحن نرحب به ونرى أن المهم أن يوضع موضع التطبيق •

فكرى وروحي . وان كنت قد استصوبت النص على اعتبار هذه المبادئ مصدرا رئيسيا بدلا من تعبير المصدر الرئيسي أو الوحيد ، فما ذلك الا مراعاة لمرونة النص خشية أن يواجه المجتمع مشكلات عصرية لا نجد لها حلا في أقوال الفقهاء .

ويبدو لى أن شقة الخلاف في الراى ليست كبيرة اذا أخذنا في الاعتبار الامور الآتية :

١ - ان تعبير الشريعة الاسلامية يستعمل في معان مختلفة . فالبعض يراها مرادفة لما شرعه الله في كتابه الكريم وما أكملته السنة الصحيحة ، بينما جرى هذا التعبير في استخدامه القانوني كمرادف للفقهاء الاسلامى وهو ما ذكره المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى استاذ الشريعة الاسلامية حينما قال « جرى العمل في كليات الحقوق بالجامعات المصرية على اطلاق كلمة الشريعة الاسلامية على الفقهاء الاسلامى على انها مرادفة » . (احكام الاحوال الشخصية في الفقه الاسلامى طبعة ١٩٥٦ ص ٩) .

ويؤيد ذلك أن الاحكام في المنازعات التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ما زالت تصدر طبقا لأرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة عدا الاحوال التى وزدت بشأنها قواعد خاصة .

٢ - أن ما روينا عن عمر وسواء صور هذا على أنه كان مخالفة للنص لمصلحة تقتضيه أم أنه كان في دائرة تطبيق النص - فانما كان للتدليل على مرونة الشريعة وأهمية الاجتهاد وفق المصلحة . وليس من عندنا ما قلناه عن عمر ، فالأستاذ أحمد أمين في كتابه فجر الاسلام ص ٢٩٢ يقول : « بل يظهر لى أن عمر كان يستعمل الراى في أوسع من المعنى الذى ذكرناه وهو استعماله حيث لا نص ولا سنة ولكننا نرى عمر سار أبعد من ذلك فكان يجتهد في تفسير المصلحة التى لاجلها كانت الآية أو الحديث ثم يسترشد بتلك المصلحة فى أحكامه » .

٣ - ان ثقل المصلحة في المعاملات ولو خالفت النص ليس رايانا لنا . وما كان لنا أن نفتى فيه بل هو راي - وان كان مخالفا لراى جمهور الفقهاء - قال به نجم الدين الطوفي ، اذ اعتبر المصلحة دليلا مقدما على كل النصوص وعلى الاجماع . وهو راي للآمدى الذى

يرى الموازنة بين النص والمصلحة فيحكم بها اذا كانت راجحة ومقطوعا بها . واليه ذهب الغزالي من قبله .

٤ - ان هناك من الامور التي جدت مالم يتناولها الفقهاء ، فلا يمكن الرجوع بشأنها الى اقوالهم ، مع التسليم بأن الاجتهاد يجب الا يكون منافيا لاصول الشريعة ومبادئها . ومع ملاحظة أن حديثنا كان كله في نطاق المعاملات لا العبادات .

ولكن مهمة التحقق من الحكم الشرعي لما جدد من امور ليست بالمهمة اليسيرة . فلا يزال مجمع البحوث الاسلامية يبحث منذ سنتين في شأن عقود التأمين مثلا . ولا يزال الرأي موضع اختلاف بشأن ما اقترح من تفيد الطلاق أو منع تعدد الزوجات .

٥ - انني اوضحت حينما طلبت بالاكفاء بالنص على ان تكون الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع ، اننا في حاجة اولا الى مزيد من العناية بدراسة الفقه الاسلامي ، ونشر كتبه وضبطها وشرحها . ولم اقل ان الفقه لم يدون بل كان المقصود انه لم يقنن، والا لما قلت انه لا يزال مدفونا في بطون الكتب .

وبعد ، فاني مع الذين يدعون الى أن تكون الشريعة الاسلامية مصدرا لتشريعنا ولكن فلنفهم الشريعة على أنها القرآن والسنة أما اذا فهمناها على أنها أقوال الفقهاء ، وهو ما يجري به التطبيق العملي حتى الان - فان هذا هو ما يدعونا الى الاحتياط في الدستور بما يسمح للرأي بأن يساير أحوال المجتمع المتطورة .

دعوة الى تقنين الشريعة الإسلامية *

في الشهر الماضي عقدت في مدينة البيضاء الليبية ندوة للتشريع الاسلامي اعتقد انها تمثل خطوة جادة نحو التطبيق المستشير لما اتجهت اليه الثورة الليبية من اتخاذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع . وتبدو أهمية هذه الندوة بالنسبة لنا من ناحيتين :

فمن ناحية فان دستور ١٠١ سبتمبر ١٩٧١ قد تضمن لأول مرة في تاريخنا الدستوري نصا صريحا كذلك النص الذي تبنته حكومة الثورة في ليبيا عن أن تكون الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع .

ومن ناحية أخرى فان قيام هذه الدعوة في ليبيا وهي إحدى دول اتحاد الجمهوريات العربية ، أمر يجب ألا يمر دون الاستفادة منه والتنسيق معه ، تحقيقا لهدف من أهم أهداف هذا الاتحاد وهو وحدة التشريع . ولعل هذا من بين ما حفزني على الاستعانة بثلاثة من الاساتذة الاجلاء كخبراء للجنة التشريعية في الشريعة الاسلامية (المستشار عبد الحليم الجندي - الأستاذ زكريا البري - الدكتور حسين حامد) وذلك حتى تبدأ اللجنة التشريعية بمجلس الشعب مسؤولياتها في أعمال النص الدستوري بأن تكون مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع .

* جريدة الأهرام في ١٤ يونيو ١٩٧٢ .

وقد سبقت ندوة التشريع الإسلامى فى ليبيا (٦ - ١١ مايو ١٩٧٢) خطوات عملية اتخذها مجلس قيادة الثورة الليبى وتمثلت فى قرار منه صدر فى شهر رمضان من العام الماضى وهو ذو شقين : الشق الأول أن ما يصدر من قوانين مستقبلا يجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية ، والشق الثانى هو وجوب مراجعة القوانين الحالية القائمة واقتراح تعديلها بما يتفق مع تلك المبادئ .

قانون للزكاة فى ليبيا

وبالنسبة للشق الأول ، صدر قانون للزكاة مستمد من الفقه الإسلامى . ففرضت زكاة على الاموال المدخرة مقدارها اثنان ونصف فى المائة سنويا وزكاة على عروض التجارة بنفس القدر على رأس المال ، ثم زكاة الزروع على كل ناتج الارض الزراعية سنويا . وهذه « الزكاة » تعد بمثابة ضريبة على رأس المال فى بعض الاحوال وضريبة على الدخل فى احوال أخرى . وهى تجبى علاوة على الضرائب الأخرى المقررة والتي تعرفها تشريعاتنا الضريبية . لقد قال ابن حزم عن ذلك ان للسلطان أن يجبر الاغنياء على أن يقوموا بفقرائها ان لم تقم بهم الزكاة ، فإذا رفضوا أجبرهم السلطان على ذلك وحاربهم عليه ، وإذا رفض السلطان والافنياء ذلك حاربهم الفقراء من أجل ذلك وكانوا أصحاب حق وكان الآخرون هم الفئة الباغية !

وقانون بالفاء الفائدة

والى جانب هذه الخطوة الهامة صدر فى ليبيا قانون بالفاء « الفائدة » فى معاملات الافراد فيما بينهم . وموضوع الفائدة من ادق الموضوعات التى يدور النقاش حولها . ولذلك فقد اقتصر التعديل على الفاء الفائدة بين الافراد ، أما الفوائد التى تقتضها المصارف ، وأما النظم المصرفية والمالية بصفة عامة ، وما تنطوى عليه من أشكال جديدة للمعاملات مثل الحوالات الخارجية ومثل نظم التأمين المختلفة ، فلا يزال الجدل بشأنها قائما . والوصول الى الحل السليم المتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يقتضى المأما كاملا بأقوال فقهاء الشريعة ، كما يتطلب بصيرة نافذة عند التحليل والموازنة والاستنباط وفق مقتضيات العصر وضروراته .

ولهذا فقد أحست اللجان المشكلة لمراجعة القوانين القائمة والتى

يرأسها المستشار على على منصور رئيس المحكمة العليا الليبية وهو
المستشار المصري المتفقه في الشريعة والقانون على حد سواء وصاحب
المواقف الفذة في تاريخ القضاء الليبي حينما حكم في عام ١٩٥٤
بعدم دستورية أمر ملكي بحل المجلس التشريعي لولاية طرابلس -
أقول أحست هذه اللجان بمدى أهمية الاستعانة برأى العلماء
والباحثين في الدراسات الإسلامية .

والجدير بالتسجيل أن هذه الندوة قد نظمتها كلية اللغة
العربية والدراسات الإسلامية وهي إحدى كليات الجامعة الليبية
ومقرها مدينة البيضاء وقد شارك فيها علماء من جميع الاقطار
العربية ومن بينها مصر التي اشترك منها أساتذة اجلاء لنا لهم فضل
كبير على دراسات الشريعة الإسلامية، مثل الأستاذ الشيخ على الخفيف
والأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ، كما شارك فيها أساتذة مصريون
بالجامعات الليبية ، وأساتذة جمعوا بين الفقه في الشريعة والتعمق
في القانون ، مثل الدكتور حسين حامد أستاذ الشريعة الإسلامية
المساعد بحقوق القاهرة (عالمية الازهر ودكتوراه الحقوق بل ودراسة
في أمريكا لمدة سنتين) وقد التقى أعضاء هذه الندوة بالعقيد معمر
القذافي الذي يبدي اهتماما بالغاً بأن تصبح الشريعة الإسلامية المصدر
الرئيسي للتشريع فعلاً ، والا يبقى المبدأ مجرد نص دستوري .

ولا أود أن أتناول بالتعليق في هذا المقال البحوث القيمة التي
عرضت في هذه الندوة ، فهذا موضوع لا يتسع له المجال ، ومن الخطر
أن يعالج في اقتضاب قد يخل بأمانة توضيح مختلف الآراء ، ولكني
أكتفي بأن الندوة قد عرضت لإبراز ما يجب أن نعنى به في تطبيق
الشريعة الإسلامية من تفهم للمبادئ والأسس العامة للشريعة
الإسلامية ومن أهمها المصلحة كأساس للتشريع . فمن خلال نظرية
المصلحة في الفقه الإسلامي ، وهي أرقى ما قدمه الفكر القانوني
- يمكن أن تجد العلاقات الجديدة في مجتمع متطور يقتحم عصر
الفضاء ، الأشكال المناسبة لصياغة هذه العلاقات وفق مبادئ الشريعة
الإسلامية ومع تقدير المصلحة التي تملها متطلبات العصر . ووفق
ما قاله الشاطبي في الموافقات فإن المصلحة هي أساس النص ، والنص
يقرر ويحدد نطاق تطبيقه في ضوء المصلحة .

لقد بلغ الفقه الإسلامي شأوا عظيما متقدما . ويكفي أن الفقه
الإسلامي عند المالكية مثلا كان يرى أن من يحتاج إلى طعام أو مأوى

أو مسكن فلم يقدم له ، فقد يقتصر من المتسبب في ذلك . وفي
الفقه الاسلامي أن من يمر على جريح ينزف فلم يسعفه اقتصر منه ،
وهو يؤكد شخصية العقوبة وهي ارقى المبادئ الحديثة في القانون
الجنائي ، اذ لاتزر وزارة وزر أخرى ، وانه كان سابقا في ارساء
المبدأ الذي نعرفه اليوم في القانون بأن الشك يفسر لصالح المتهم ،
« ادراءوا الحدود بالشبهات » بل اننا حينما كنا نبحث أخيرا في اللجنة
التشريعية لمجلس الشعب في تجريم التجسس على حياة الناس
الخاصة عن طريق استرقاق السمع أو تسجيل المحادثات الخاصة
والتليفونية ، كان الهادي لنا في ذلك أن الاسلام قد نهى عن
التجسس وطلب الاستئذان عند دخول أى بيت ، وان من ينظر من
ثقب باب ، فلصاحب البيت أن يفقا عينه !

ولكن المشكلة الحقيقية في نظرى تكمن في ثلاثة أمور :

أكثر الآراء تقدما :

الامر الاول : أن بعض الذين يتصدون لعرض أحكام الشريعة
الاسلامية يحاول أن يجد في بعض أقوال الفقهاء بغيته في تأييد
رأيه ثم ينتهى الى أن هذا هو رأى الاسلام ليدافع عن موقف طبقى
يريد أن يحافظ عليه . ولو أخذنا الملكية مثالا على ذلك ، لوجدنا
في الفقه الاسلامي أكثر الآراء تقدما . لوجدنا مثلا أن أساس
مشروعية الملكية هو « العمل » ألم يقل رسول الله صلى الله عليه
وسلم « من كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها أخاه وان أبى فليمسك
أرضه » . ان أمثال رفاة الطهطاوى في العصر الحديث قد أمكنهم مثلا
أن يبرزوا الجانب التقدمي لنظرة فقهاء الشريعة الى الملكية ونظرة
الاسلام بصفة عامة الى الاحتكار . ومن يرجع الى ما كتبه الماوردى
مطولا في هذا الشأن يجد نظرية متكاملة لمحاربة الاسلام للاحتكار . وهي
تنتهى الى أن الاحتكار يجعل من المحتكرين طبقة معينة تتناقض
مصلحتها مع مصالح المجتمع « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم »
بل ان من امتع ما قرأته في الفقه الاسلامي حديثهم عما سموه « الملكية
الخبیثة » أى التى يكون مصدرها غير مشروع . ويقول فضيلة أستاذنا
الشيخ أبو زهرة في ذلك انه اذا أدى اطلاق الملكية الى الاحتكار الاثيم
قيدت أو أزيلت وانه في حالة الأزالة يلاحظ عند النظر فيها أن يتعرف
سببها ، فاذا كان السبب في كسب الملكية حلالا طيبا فانه يعرض

وان كان سبب الملكية خبيثا فلا يكون التعويض وكذلك اذا كان السبب مشتبها فيه ، (من بحثه في المؤتمر الثالث لمجمع البحوث - المجتمع الانساني في ظل الاسلام) . ووفق رأى استاذنا الشيخ علي الخفيف ، فانه لا يصح أن تكون خيازة المال واستثماره في غير ما تتطلبه حاجة صاحبه وحاجة المجتمع الملحة ، وان لولى الامر أن يحدد الملكية وله في هذه الحالة أن يأخذ منها ما زاد عن الحد دون مقابل ، شأنه شأن ما يجبي من الأموال العامة لأن في ترك هذه الزيادة في أيدي أصحابها ابقاء على ثروتهم ونقضا لمقتضى الحد منها ، وعلى ذلك يجب أخذ هذه الزيادة وانقاص ملكية صاحبها بأخذها ولا يتم هذا الانقاص الا اذا أخذت بلا بدل لان في أخذها بالبدل ابقاء على مقدار ثروة صاحبها وليس فيه الا تغيير عناصرها (من بحثه في المؤتمر الاول لمجمع البحوث الاسلامية وكتابه الملكية في الشريعة الاسلامية) .

ولا أريد أن أطيل في ذلك فالأمثلة على ذلك كثيرة ، لا تحتاج الا الى من يمعن النظر وقد خلصت نواياه . فهناك من يصم أذنيه عما يروى عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري من أنه قال « ان المسلم لا ينبغي أن يكون في ملكه أكثر من قوت يوم وليلة » أو قوله « عجبت لرجل لا يجد في بيته قوت يومه ، كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه ! » وهناك من يهمله الا يبرز موقف عمر رضي الله عنه من أخذ عماله اذ ظهر عليه الثراء فسأله عن مصدره فأجاب خرجت بنفقة معي فاتجرت فيها فقال له عمر : انا والله مابعثكم لتتجروا ، وأخذ منه ما حصل عليه من ربح (العقد الفريد لابن عبد ربه) وهناك من يرفض أن يستدل بالحديث الشريف « المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكأ والنار » ، (ووقتها كانت هذه أهم مصادر الثروة في البادية) على أنه يجيز للدولة التأمين ولو في غير ما أورده النص قياسا عليه .

وفي اعتقادي أن مبادئ الشريعة الاسلامية وهي تجعل المصلحة أساسا للنص وأن يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام - ما يفتح مجالا واسعا للسياسة التشريعية في كل بلد اسلامي على ضوء ظروفه وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيه ، « فأنتم أعلم بدينكم » .

احياء التراث :

الامر الثاني : اما الامر الثاني الذي يمثل عقبة يجب أن نعمل على تخطيها لنصل فعلا الى أعمال مبادئ الشريعة الاسلامية ، فهو

ان الفقه الاسلامى الزاخر بأرقى المبادئ القانونية لا يزال - وقد قلتها من قبل - مدفونا فى بطون الكتب يتوه فيها الباحث بين الحواشى والمتون . وهناك مئات المراجع الهامة التى تعد عمدا أساسية لازالت « مخطوطات » لم تطبع ، ولم تحقق ، ولا زالت الفهرسة مشكلة عويصة . وهناك على الأقل ستة آلاف مرجع من عند الفقه الاسلامى تحتاج الى تبويب وتحقيق ، وان تطبع وتنتشر على الناس بأسعار معقولة .

ومسئولية المحافظة على التراث الاسلامى يجب ان ترصد لها الدول الاسلامية الاعتمادات المناسبة اذا كنا نريد حقا ان نستنبط التشريعات من احكام الشريعة الاسلامية . ويجب ان نعترف بتقصيرنا الشديد فى هذه الناحية . حقيقة لقد حمل أساتذة الشريعة الاسلامية بالجامعات المصرية مسئولية عرض الفقه الاسلامى بطريقة واضحة مبسطة تقربه مما تعود عليه رجال القانون فى مصر منذ حوالى مائة سنة ، ولكن لا يزال أمامنا ان نخلق جيلا متفقا فى الشريعة الاسلامية ، جيلا من القضاة ورجال القانون يستطيع ان يطبق النصوص التى تستمد احكامها من الشريعة الاسلامية ، وهذا يتطلب ان تقدم لهم الوسائل التى تمكنهم من الغوص فى كنوزها فى يسر حتى يمكنهم التعرف على الاحكام الشرعية والموازنة والترجيح والاستنباط والاجتهاد فى عصر الدرة والفضاء .

ان اصول الفقه الاسلامى راسخة وقواعد الاجتهاد وطرق الاستنباط مقررة ، وبعد الامام الشافعى لا مزيد لاستزيد منها . ولكن ماذا نقول عن التفريعات والتطبيقات فى مجتمع متغير ويتطور بسرعة مذهلة .

اننا فى حاجة الى مزيد من العناية بتدريس الشريعة الاسلامية فى كليات الحقوق ، وفى حاجة الى تعديل مناهج دراسة فروع القانون المختلفة ، لندخل فى كل فرع منها الدراسة المقارنة بالشريعة الاسلامية .

وقد حمل بعض أساتذة القانون هذا العبء مثل العالم الجليل المرحوم الدكتور السنهورى فى مطولة « مصادر الحق فى الفقه الاسلامى » بل اننا نجد اليوم اتجاها محمودا عند أساتذة القانون فى عرض الشريعة الاسلامية مقارنة مع القانون الوضعى لا فى المعاملات فحسب بل فى العلاقات الدولية ايضا .

الطريق الى تقنين الشريعة :

الامر الثالث : أن البعض لا يزال يفهم مهمة تقنين الشريعة الإسلامية على أنها مجرد النص على قطع يد السارق أو جلد شارب الخمر أو رجم الزاني والزانية . وبعض أولئك من الذين لم يتفهموا الشريعة الإسلامية حقا ، يخيف بذلك مجتمعا عصريا لا يستطيع أن ينفصل عن المجتمع العالمي بعدواه السريعة في الآراء والأفكار والاعراف تنقلها وسائل مواصلات حديثة ووسائل اعلام متطورة . كما أن بعض من تفقه في الشريعة الإسلامية ، لا يريد أن يجهد فكره في الاجتهاد تلبية لمتطلبات العصر . فمنهم من يقف عند ظاهر النص على تحريم الربا ليبطل مثالا نظم التأمين التي أصبحت جزءا من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية .

والواقع أننا في نظمنا الوضعية لسنا بعيدين كل البعد عن الشريعة الإسلامية ، فقوانين الاحوال الشخصية مستمدة منها ، وحينما أردنا أن نعالج بعض العيوب التي ترتبت على الأخذ بالمذهب الحنفي لم نتردد وأخذنا بغيتنا منذ عام ١٩٢٠ من مذاهب أخرى للائمة وغيرهم ، مما هو أكثر اتفاقا مع روح العصر ، وقانون الميراث تقنين أيضا لأحكام الشريعة ، ومثله قانون الوصية وأحكام الولاية على النفس والمال .

وفي المعاملات ، وأساسها القانون المدني ، فان واضع هذا القانون عام ١٩٤٨ . وهو أستاذنا السنهوري وهو الولوع بتقنين الشريعة الإسلامية ، قد أورد فيه انه اذا لم يجد القاضي نصا تشريعا استلهم مبادئ الشريعة الإسلامية ، كما اقتبس في هذا القانون نظريات أساسية من الشريعة الإسلامية مثل التعسف في استعمال الحق ومبدأ الحوادث غير المتوقعة وهي مبادئ تأخذ بها القوانين الحديثة ، وبعض أحكام القانون المدني الخاصة بالشفعة والفبن والاهلية وتصرفات المريض مرض الموت وغيرها كثير مأخوذ برمته من الشريعة الإسلامية .

ويبدو أننا نقف دائما أمام الأحكام الجنائية في الفقه الإسلامي مترددين ولا نجد أمانا إلا النص على أخذ رأي المفتي عند توقيع عقوبة الاعدام . وأتوقع أن الشريعة الإسلامية تعرف « التعزير » وهي كل عقوبة ليست مقدرة في النص ، مما يجعل لولي الأمر أي المشرع الوضعي أن يقرر العقوبات وفق ما تقتضيه المصلحة . أما الحدود مثل حد السرقة وشرب الخمر والزنا ، فمن الخطر عرض أحكامها دون إتمام بأصول الشريعة ومنها مثلا ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم

« ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله ، فان الامام ان يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة » والاصل في الشريعة الاسلامية أن حرمة البدن ، لا تمس الا بدليل قطعي ، حتى قيل في بعض المذاهب أن يد السارق لا تقطع الا اذا توافر له ما يكفيه اكلا وملبسا ومسكنا ، وحتى أن جريمة الزاني والزانية تتطلب في اثباتها شهادة أربعة شهود ، فمن يرمى المحصن ولم يأت بأربعة شهود أقيم عليه الحد . وشارب الخمر لا يحد عند الحنابلة الا اذا أقر بجريمه أربع مرات . ومن أصول الفقه أن الضرورات تبيح المحظورات ، فاذا توفرت ضرورة عند ولي الأمر في عصرنا هذا دعتنا الى تنظيم توقيع العقوبات أو طرق الاثبات أو اجراءات المحاكمة بما يتفق وظروف المجتمع ، فهو أمر جائز شرعا .

وبينما كانت معظم التشريعات تجيز حبس المدين اقتضاء للدين مثل القانون الروماني وهو مصدر القوانين الحديثة ومثل الشريعة العامة الانجلوسكسونية ، وهي لا تزال مطبقة حتى يومنا هذا ، كان الامام الشافعي منذ ألف ومائتي سنة في كتابه « الام » يقول انه ليس للدائن على بطن المدين من سبيل وانما سبيله على ماله .

اما التشريعات الاخرى التي تقتضيها المصلحة وظروف التطور ، والتي قد لانجد بغيتنا فيها عند الفقهاء ، فيكفي ألا تتعارض مبادئ التشريع فيها مع مبادئ الشريعة . ومثال ذلك قانون المرور أو قانون الطيران المدني أو قانون المؤسسات العامة أو قانون الموازنة والخططة الاقتصادية أو نظم العاملين . . وما اليها من تشريعات ادارية أو مالية دعت اليها متطلبات المجتمع المتطور . ومع ذلك فان المبادئ التي تقوم عليها بعض هذه التشريعات قد نجد لها في أقوال الفقهاء . حينما ندعو اليوم الى تأميم صناعة البترول فاننا نجد لذلك سندا عند الحنابلة وبعض الشافعية في قولهم ان المعادن الجارية في الاراضي المملوكة لا تملك بتملك الأرض ، وعند المالكية الذين قرروا أن المعادن ومنها البترول أمرها الى الامام . بل اننا قد نجد في تحريم الشارع الوضعي على أعضاء السلك السياسي الزواج من اجنبيات ، وهو قيد يرد على المباح وبغير نص - أساسا في الاجتهاد الاسلامي حينما منع « عمر » رضي الله عنه أصحاب رسول الله من الزواج من الكتابيات مع حل ذلك بنص القرآن . اذ المباح يجوز لولي الامر تنظيمه اذا اقتضت ذلك المصلحة . وقد نجد في تحديد أيام من الاسبوع تمنع فيها اللحوم ، سابقة فيما

فعله « عمر » من منع الناس من اكل اللحوم يومين متتاليين من كل اسبوع لقلته وانه قام بنفسه على تنفيذ هذا المنع فكان يأتي مجزرة الزبير بن العوام فان رأى من خرج على هذا المنع عاقبه قائلا : « هلا طويت بطنك يومين » .

وليس في الاخذ بمبادئ الشريعة الاسلامية انكار للرجوع الى مصادر الفكر القانوني العالمي ولا قيد في اتباع منهج حديث في العلم والصياغة قد لانجده عند فقيه اسلامي . فليس من تريب في الاخذ بهذا المنهج الحديث وليس في هذا انكار لقدر الفقيه الاسلامي . فالاسلام لا يعرف احتكارا للاجتهد او جمودا عند رأى معين ، والا ما اجتهد عمر بعد أبى بكر وما اجتهد الشافعى بعد أبى حنيفة . وهذا كله في التفريعات والتطبيقات . أما الاصول والمبادئ فهي ثابتة . وهذه سماحة الشريعة الفراء ، يجب أن نعيها حتى يمكننا أن نتعرف الطريق الصحيح الى تقنين أحكامها .

متى وكيف تطبق عقوبة قطع يد السارق في ليبيا *

أصدر مجلس قيادة الثورة في ليبيا قانونا بتطبيق حد السرقة وهو قطع اليد ، وكان بذلك أول قانون جنائي اسلامي يصدر بتطبيق الحدود الشرعية . وقبلها كان مجلس قيادة الثورة في ليبيا قد أصدر قانونا بفرض الزكاة كما أصدر قانونا آخر بتحريم الربا .

ومن المعروف أن المادة السادسة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية تنص على أن دولة الاتحاد تتخذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع ، وهو نفس الحكم الذي أورده دستور مصر الحالي المسمى بالدستور الدائم . كما أن مجلس قيادة الثورة الليبي كان قد أصدر قرارا في أكتوبر من العام الماضي بتشكيل لجان يرأسها المستشار « علي علي منصور » رئيس المحكمة العليا الليبية لمراجعة التشريعات وتعديلها بما يتفق مع المبادئ الأساسية للشريعة الاسلامية . ومن المعروف انه في هذه الأيام تعقد اللجنة المشتركة للتشريع والقضاء التي صدر بها قرار القيادة السياسية الموحدة بين مصر وليبيا ، لدراسة واعادة مجموعات التشريعات الأساسية الموحدة ومنها قانون العقوبات . ومن ثم فقد أصبح إصدار قانون تطبيق حد السرقة في ليبيا ، أهمية خاصة .

وقد أثار صدور هذا القانون في ليبيا موجة من التساؤل نتيجة أن

* من مقال بجريدة الأهرام في ٩ نوفمبر ١٩٧٢

ما وصل الى علم الناس لا يعدو ما تناقلته وكالات الأنباء والصحف عن توقيع عقوبة قطع اليد في جريمة السرقة . وقد سبق لمجلس الشعب المصري في ختام دور انعقاده الأول أن تصدى بالبحث لاقتراح تقدم به بعض الأعضاء بتطبيق عقوبة قطع اليد على الجناة في جرائم الأموال العامة ، ولكنه انتهى الى الموافقة على ما اقترحتة لجنة الشئون التشريعية من أن يكون هذا الموضوع محل دراسة متأنية متعمقة ليكون الرأي الشرعى فيه تحت نظر المجلس عند مراجعة قانون العقوبات مراجعة شاملة ، ذلك أنه على عكس ما قد يتبادر الى ذهن البعض من إمكان تطبيق حد السرقة في جرائم الأموال العامة ، فإن الحكم الشرعى لا يجيز توقيع الحد اذا كان للسارق شبهة في الملك مثل السرقة من بيت المال . ومن يرجع الى أحكام الشريعة الاسلامية ، يجد أنها أقامت نظاما قانونيا متكاملا أساسه المجتمع الفاضل الصالح ، وانها أخذت في تقريرها « الحدود » جزاء على بعض الجرائم الخطيرة ، بسياسة « الوقاية والردع » . ومن ثم فإن الحدود لا توقع عند الشبهة ، اذ « ادروا الحدود بالشبهات » .

وقبلما نستعرض فى عرض الحكم الشرعى وتحليل القانون الذى أصدره مجلس قيادة الثورة فى ليبيا ، يحسن أن نقف قليلا لتعرف على ما تعنيه الحدود الشرعية وما يمكن أن يكون موقعها من قانون العقوبات الوضعى .

وتبسيطا للشرح ، فإن كل جريمة تستوجب العقاب . والشارع الاسلامى حدد الجرائم التى جعل لها عقوبات مقررة وهى « الحدود » . . . وهى جرائم الزنا والقذف والشرب والسرقة والحراقة والردة والبغى ، وفى هذه الجرائم ليس للقاضى أية حرية فى اختيار نوع العقوبة أو قدرها بل ان عقوباتها ذات حد واحد ، فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها بل ولا يجوز لولى الأمر العفو عنها طالما توافرت شرائطها الشرعية اذ هى حق لله تعالى أى مقررة لصالح الجماعة . ولهذا السبب نجد أن الشارع الاسلامى قد تشدد فى توافر هذه الشروط . وهناك جرائم أخرى جعل لها الشارع عقوبة مقدرة ولكنها مقررة حقا للأفراد ومن ثم فإن للمجنى عليه أو وليه العدول عن العقوبة ، وهى جرائم « القصاص والدية » . أما غيرها من الجرائم فهى التى تسمى جرائم « التعازير » وهى العقوبات التى يستقل ولى الأمر بتقريرها عن جرائم لم تشرع فيها الحدود . فكل الجرائم المستحدثة فى قانون العقوبات تعتبر من جرائم التعازير .

ومن هذا يتبين ان مراجعة قانون العقوبات فى ضوء مبادئ الشريعة الاسلاميه ميسور للغاية فى كل ما يتعلق بجرائم انتعازير اذ هى جرائم يعاقب عليها ولى الأمر نزولا على مقتضيات المصلحة العامة المتغيرة ولا تبدر دقة التقنين الا بالنسبة لجرائم الحدود والقصاص وهى التى تتضمن عقوبات لم تعد مطبقة فى عصرنا هذا مثل عقوبات قطع اليد والرجم ، وفى الوقت الذى قامت فيه بعض البلاد بالغاء عقوبة الاعدام ، والذى ارتفعت فيه أصوات عندنا مطالبة بالغاء السابقة الأولى ، مما قد يتعارض معه تطبيق عقوبة قطع اليد ، اذ أنها عقوبة لا يحى أثرها .

ونعود الى حد السرقة ، كما طبقه القانون الذى أصدره مجلس قيادة الثورة فى ليبيا ، فاننا نجد ان هذا القانون قد نص على أن تطبيق حد السرقة لا يخل بتطبيق العقوبات المقررة فى قانون العقوبات اذا لم تتوافر الشرائط الشرعية لاقامة حد السرقة ، وتوافرت الاركان القانونية للجريمة ، وهى التى حددها قانون العقوبات الليبى المعمول به حاليا منذ عام ١٩٥٣ .

أما المصدر الشرعى لتوقيع عقوبة حد السرقة ، فهو قوله تعالى :
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » .

غير ان الشروط التى توجب توقيع الحد تختلف من مذهب الى آخر ويمكن القول بوجه عام أنه يشترط لاقامة حد السرقة أن تتوافر شروط أهمها : حصول فعل السرقة « خفية » . فأخذ المال اختلاسا أو مجاهرة . تتنافى معه الخفية اللازمة لحد السرقة . وأن يكون المسروق مالا مملوكا لغير السارق ، ولهذا لا يقام الحد اذا وجدت شبهة الملك ، مثل السرقة من بيت المال أو سرقة أموال الغنائم أو سرقة الوالد من ولده أو السرقة بين الزوجين أو سرقة الدائن من مدينه . كما يشترط أن يكون المسروق محرزا . ونهنا قال بعض الفقهاء ان من سرق من مكان عام مثل الحمامات والحوانيت فلا يقام الحد عليه . ومثله من يسرق شاة أو بهيمة من مرعاها أو يسرق متاعا بالطريق لأن تلك الأموال ليست محرزة . ومعظم الفقهاء يشترط فى المال المسروق توافر نصاب معين وان اختلفوا فى قدر هذا النصاب . ومعنى هذا أن الحد لا يقام على من يسرق مالا تافها . ولو تابعنا أقوال الفقهاء لتبيننا مثلا أن خيانة الامانة ليست كالسرقة فلا حد فيها ، كما أنه لا حد على من يسرق الثمار المعلقة على أشجارها لعدم توافر شرط الاخراز . وقيل أيضا أن « الطراز » أى النشال لا تقطع يده ، كذلك

فانه وفق احكام الشريعة لا يوقع الحد الا على السرقة التامة ، فلا يوقع على الشروع بما لا يوقع على الشريك . وفي بعض الآراء فان المقصود بالسارق في النص هو من احترق السرقة وليس السارق لأول مرة . وليس معنى هذا انه في الحالات المتقدمة التي لا تتوافر فيها شروط اقامة الحد ، يفلت الجاني من أى عقاب . انه في هذه الحالات يمكن ان يعزر ، أى توقع عليه العقوبات التي يقررها ولي الأمر مثل عقوبة الحبس التي يعرفها القانون الوضعي . كذلك اختلف الرأي في تحديد المقصود باليد التي تقطع . فقطع اليد قد يكون من الرسغ وقد يكون من المرفق وقد يكون من المنكب ولكن الغالبية على أنه القطع من الرسغ . بل انه عند الحنفية لا تقطع اليد عند شبهة الحاجة أى الا اذا توافر للجاني ما يكفيه مأكلا وملبسا ومسكنا ، لأن الأصل في الشريعة حرمة البدن « ان أموالكم ودماءكم حرام عليكم » ولهذا فقد نهى عمر عن تطبيق حد السرقة في عام المجاعة .

وفي جرائم الحدود لا تثبت الجريمة بالقرائن ، بل ان اقرار الجاني يسقط ويسقط الحد عنه اذا عدل عنه قبل توقيع الحد اذا لم تتوافر شهادة الشهود .

وبعض فقهاء الشافعية والحنابلة يرى ان التوبة أى الندم على ارتكاب الجريمة يسقط الحد في جرائم الحدود جميعا . ومثل ذلك ما قرره « ابن تيمية » من أن الحد يسقط عن الزاني وعن السارق وعن شارب الخمر فيما لو تاب قبل أن يرفع الأمر الى الامام . بل قيل في تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « تعافوا الحدود بينكم فما بلغني من حد فقد وجب » ، ان لصاحب المال المسروق أن يعفو عن السارق ما لم يرفع الأمر الى الامام .

ومن هذه المبادئ والآراء الفقهية يبدو أن المشرع الليبي قد استقى التشريع الذي أصدره مجلس قيادة الثورة بشأن توقيع حد السرقة . فهذا القانون يشترط لتوقيع الحد أن يكون الجاني عاقلا أتم ثمانى عشرة سنة هجرية مختارا غير محتاج ولا مضطر وأن يأخذ الجاني المال خفية بنية تملكه وأن يكون المال المسروق منقولا مملوكا للغير في حرز مثله لا تقل قيمته عن عشرة دينارات ليبية وقت حدوث السرقة . كما نص هذا القانون على عدم تطبيق حد السرقة إذا كان للجاني شبهة ، ومثل ذلك بتسبع حالات تتفق مع ما ذكرنا فيما سلف . فالسرقة من الأماكن

العامة والسرقة بين الأصبول والفروع أو بين الزوجين أو بين المحارم والسرقة. إذا كان الجاني دائنا لمالك المال المسروق وكان المالك بماطلا وإذا كان المسروق ثمارا على الشجر وأكلها الجاني من غير أن يخرج بها وإذا كان الجاني شريكا إذا كان له شبهة في الملك كشركة أو استحقاق في وقف والسرقة من بيت المال - كلها أمثلة لا تقطع فيها اليد .

وقد تناول المشرع الليبي صورة أخرى لجرائم الحدود ، هي جريمة « الحراية » وهي التي تتحقق في حالة الاستيلاء على مال الغير مغالبة أى بالقوة والاكراه ، كما تتحقق في حالة قطع الطريق على الكافة ومنع المرور فيها بقصد الاخافة ، واشترط في الحالتين استعمال السلاح . وقد نص على أن يعاقب المحارب حدا بالقتل إذا قتل سواء استولى على مال أم لم يستول ، وتقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى إذا استولى على المال بغير قتل ، وبالسجن إذا أخاف السبيل وذلك كله اتباعا لقوله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » ، ومعروف في أحكام الشريعة أن بعض الفقهاء قد فسر كلمة « أو » الواردة في النص القرآني على أنها للتخيير ، بينما فسرها آخرون بأنها للتنويع والتوزيع بالنظر إلى الحالات المختلفة .

كذلك أقر التشريع الليبي إسقاط خد « الحراية » بالتوبة قبل علم السلطات بالجريمة أو بتسليم نفسه طائعا قبل ظهور قدرة السلطة عليه ، وذلك اتباعا لقوله تعالى « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم » . وقد اسلفنا أن هناك من الفقهاء من يرى أن التوبة تسقط الحد أيضا في جريمة السرقة مثلما تسقطها في جريمة الحراية . ولكن المشرع الليبي لم يأخذ بهذا الرأي .

فالمشرع الليبي لا يزال يلتزم بمذهب المالكية ، وقد ضمن هذا القانون نصا بتطبيق المشهور في مذهب الامام مالك فيما لم يرد بشأنه نص . وعند المالكية فإن التوبة لا تسقط الحد الا في جريمة الحراية لصريح النص ، وأن القول بسقوط الحد بالتوبة قد يؤدي الى تعطيل الحدود ، اذ ليس أيسر من أن يدعى المجرم التوبة .

ويبدو مما تقدم أن حد السرقة لا يوقع الا في حالات خطيرة مع التشدد في شروط اثبات الجريمة . ولكن كيف يرى المشرع الليبي تنفيذ هذه العقوبة في عصرنا هذا ؟

لقد تطلب أن يسبق التنفيذ مباشرة إجراء كشف طبي على المحكوم عليه بمعرفة الطبيب الشرعي لتقرير انتفاء الخطورة من التنفيذ بسبب مرض أو حمل أو نحوه ، وإذا رأى الطبيب تأجيل التنفيذ وجب عليه أن يحدد فترة التأجيل . ونص على أن ينفذ الحكم بالقطع في مستشفى السجن أو في مستشفى عام بواسطة طبيب اختصاصي وبعملية جراحية واتباع الطرق الطبية الملائمة بما فيها تخدير المحكوم عليه ، ونص على أن يكون قطع اليد من الرسغ وقطع الرجل (في حالة حد الحراة) من مفصل الكعب ، وأن يظل المقطوع تحت الرعاية الطبية المدة التي يحددها الطبيب الذي أجرى العملية سواء داخل المستشفى أو خارجه وتجرى له الاحتياطات ووجوه العلاج اللازمة لمنع أية مضاعفات محتملة . ونص على ألا تقطع يد السارق إذا كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الابهام ، كذلك إذا كانت رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء أو بها عرج يمنع المشي عليها أو إذا ذهبتا يمناه لسبب وقع بعد السرقة .

هذا مجمل للتساؤلات الكثيرة التي أثارها تقرير حد السرقة في ليبيا ، وهو موضوع لا شك سيكون محل دراسة واهتمام اللجنة المشتركة لتوحيد القوانين بين مصر وليبيا . وفي الأصول الشرعية ما يعين على أن نأخذ من المذاهب الشرعية ما يتفق وظروف العصر والمجتمع الذي نعيش فيه نزولا على حكم المصلحة وهي أساس النص والمحددة لنطاق تطبيقه . وإذا لم نجد في هذه المذاهب بغيتنا ، فإن باب الاجتهاد مفتوح لأهل الرأي مثلما اجتهد الأولون في تفسير النص الشرعي وتحديد شروط تطبيقه .

تطبيق الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية *

ويقودنا الحديث عن الشريعة الإسلامية الى موضوع آخر هام يجب أن يكون واضحا لنا جميعا . وهو أن دستورنا وهو ينص على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع ، قد كفل في نفس الوقت حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، وهو في هذا انما يسجل مبدأ إسلاميا مقررًا .

لقد قدم الفقه الإسلامي نظاما قانونيا شهد له علماء القانون في العالم بدقته وأصالته وإنسانيته . وفي مؤتمر القانون المقارن الذي عقد في لاهاي في أغسطس ١٩٣٨ وجهت الدعوة الى الأزهر ليندب من علمائه من يمثله في هذا المؤتمر ، فأوفد الامام المراغي بعض علماء الأزهر وقدموا أبحاثا كانت موضع تقدير المؤتمر ، عن المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية في الاسلام وعن علاقة القانون الروماني بالشريعة الإسلامية ، وصدرت قرارات المؤتمر بالاجماع باعتبار أن الشريعة حية صالحة للتطور وانها قائمة بذاتها غير منقولة عن غيرها وانها تعتبر من مصادر التشريع العالمية . فقد أفادت أوروبا من الفقه والفلسفة الإسلامية ، وانتهى بعض المستشرقين الى أن القانون الفرنسي قد تأثر بفقه الامام مالك حينما كان مذهب سائدا في بلاد المغرب والاندلس .

والاسلام يتميز بأنه دين ودولة . اما جانب الدين ، أي العقيدة ،

* من مقال بجريدة الأهرام في ٩ نوفمبر ١٩٧٢ .

فانه يقوم على الحرية والاختيار والتسامح . فالتناس لا يكرهون على الدخول في الاسلام ، « ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا . افانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » .

ومن أروع الأمثلة على روح التسامح الاسلامي ، عهد النبي لنصارى نجران ، فقد أمر أن لا تمس كنائسهم ومعابدهم وبأن تترك لهم الحرية في ممارسة عباداتهم . وتابعه في ذلك الخلفاء الراشدون ولو تأملنا عهد عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس ، لوجدناه قد سبق بقرون ما انتهى اليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان عن حرية العقيدة والمساواة بين البشر ونبذ التفرقة العنصرية . لقد أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم . . ولا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم » .

وقد امتزج العرب بالحضارات الاخرى وتأثروا بها وأثروا فيها . وقدم الاسلام عددا كبيرا من المحدثين والفقهاء من الموالي أو من أصل فارسي ، وتزوج مسلمون من كتابيات ، وحينما نشأت دعوة القومية العربية في مطلع العصر الحديث حمل لواءها مسيحيون من خريجي الكلية البروتستانتية السورية ببيروت . وأسماء «اليازجي» و «البستاني» أسماء لعرب مسيحيين دافعوا عن اللغة العربية في وجه الزحف العثماني للغة التركية . والتراث الاسلامي ليس ملكا للمسلمين وحدهم ، فكل ما خلقه من نظم وتشريعات اسلامية عام يشمل المسلمين وغيرهم .

ومن مفكرينا العرب المحدثين « عبد الرحمن الكواكبي » الذي شن حملة واسعة ضد التعصب ودعا الى أن تكون القومية العربية ملكا للعرب مسلمين وغير مسلمين .

أما مصر بنوع خاص ، فقد ضرب مواطنوها الأمثلة دائما على المحبة التي تربط بينهم وبين وقوفهم جميعا ضد أي عدوان خارجي في وحدة وطنية رائعة . كان المسلمون منا يذكرون قوله تعالى :

« ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون » .

وأحبطت محاولات الاستعمار لبث الفرقة الطائفية ، حتى اضطر « كرومر » في كتابه عن مصر الحديثة الى أن يعترف بأن القبطى المصرى يتصف بنفس الخصائص الأخلاقية التي يتصف بها المسلم المصرى ، وأن

الخلاف الوحيد بينهما أن القبطى مصرى يتعبد فى كنيسة مسيحية ، بينما المسلم مصرى يتعبد فى مسجد اسلامى . ورفض الأقباط مبدأ التمثيل الطائفى فى المجالس النيابية حينما عرضه عليهم الاستعمار ، لأن هناك مصر واحدة يجمع بينها النيل . وصدرت دساتير مصر المتعاقبة ولم ترد بها كلمة مسلم أو كلمة قبطى بل ترد بها كلمة مصرى فقط .

ومنذ ثورة ١٩١٩ وقفت الوحدة الوطنية دوما فى وجه أى مخطط استعمارى لبث التفرقة . وكان للكنيسة المصرية دورها الهام فى مواجهة الاستعمار .

أقول هذا كله حتى نكون على حذر من محاولات الاستعمار التى لا تزال مستمرة لخلق شائعات وتفولات واصططاع تقارير عن اجتماعات مزعومة يراد بالترويج لها إثارة النعرات الطائفية . فإذا تلقى واحد منا مثل هذه النشرات بالبريد وطلب منه أن يكتب منها نسخا على الآلة الكاتبة ويقوم بدوره بتوزيعها ، فعليه أن يتنبه للمكيدة والا ينساق - ولو بحسن نية - الى مجاراتها .

لقد صاغ شعبنا وحدته الوطنية خلال أجيال من تاريخه الطويل ، وقد منحت الشريعة الاسلامية الأمن والسلام للجميع ، دون تفرقة بين مسلم وغير مسلم . « لهم مالنا وعليهم ما علينا » وهذه الوحدة الوطنية هى التى مكنتنا من مقاومة الغزاة والاحتفاظ بقوميتنا العربية فلنحرص عليها بالتسامح والوعى والفهم العميق *

* وفى نوفمبر من عام ١٩٧٢ أتيح للوحدة الوطنية فى مصر أن تجتاز امتحانا ، وشكل مجلس الشعب لجنة لاستظهار الحقائق برئاسة المؤلف وكان وكيلا لمجلس الشعب وقدمت تقريرا هاما عن بعض نواحي الاثارة الطائفية . وقد علق المؤلف على ذلك فى مقال نشره بجريدة الاهرام فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٢ جاء به « أن أخطر ما يهدد الوحدة الوطنية هو عقلية واسلوب فهمنا لهذه الوحدة . . وأن تتحول الوحدة الوطنية الى مجرد شعار يشهره من يريد تأييدا لموقفه دون نظر واع الى أن تصدع الوحدة الوطنية سيقع فوق رؤوسنا جميعا ، وسيكون شعبنا كله أول ضحية له . وأخطر من ذلك كله أنه نتحدث بمنطق « الأغلبية » « والأقلية » الطائفية مع أن الدستور المصرى لم يعرف منذ أول دستور حديث لمصر عام ١٩٢٣ حتى دستورنا الحالى ، كلمتى مسلم وقبطى ولا يعرف الا كلمة مصرى . وفى هذا المقال استعار المؤلف كلمة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى ٢٢ يوليو ١٩٦٥ بمناسبة ارساء الحجر الأساسى للكاتدرائية المرقسية قال فيها أن السبيل الوحيد لتأمين الوحدة الوطنية كان هو المساواة وتكافؤ الفرص فى الالتحاق بالجامعة وفى التعيين فى وظائف الحكومة على أساس مجموع الدرجات أو ترتيب النجاح .

الفصل الثامن

ثورة فى تشريع الأسرة ملتزمة بالشرع

الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين
والأخلاق والوطنية ..

(مادة ٩ من الدستور)

تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة

(مادة ١٠ من الدستور)

تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو
الأسرة ، وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل
فى ميادين ، الحياة السياسية ، والاجتماعية
والثقافية والاقتصادية دون اخلال باحكام
الشريعة الاسلامية .

(مادة ١١ من الدستور)

* حماية الأسرة

* هذه الفسجة حول تنفيذ احكام الطاعة

* مناقشة صريجة لقانون الأسرة

* حق الشرع وحق المجتمع

* تنظيم الطلاق وتقييد تعدد الزوجات ، هل فيه مخالفة للشرع ؟

حماية الأسرة *

حقوق الزوجة قبل زوجها أقل بكثير من حقوق العامل قبل رب العمل .

بذلنا قصارى جهدنا فى حماية العامل ضد الاستغلال . ولكننا مازلنا مقصرين فى حماية الزوجة وتأمينها من أن تصبح فى لحظة بلا مأوى ولا معين ولا مستقبل .

وهذه المشكلة ليست مشكلة المرأة وحدها . بل ان المشكلة تمس كيان المجتمع . فالسيئات اللاتى ينحرفن ، معظمهن مطلقات . وسبب الانحراف الحاجة ..

واجرام النساء وتشردهن ، سببهما ان أطفالا صغارا لا يجدون أمهات لهم .. لأن أمهاتهم مطلقات .

وأرباب البيوت المثقلون بالأعباء ، نجد دائما فى بيوتهم أختا أو خالة أو قريبة مطلقة ولا مورد لها .

وآلاف المآسى كل يوم عن رجل يطلق زوجته بعد عشرة سنوات طويلة وقد تكون فى سن الأربعين أو الخمسين ، وشبابها قد ذهب وقدرتها على مواصلة الكفاح قد اضمحلت . وقد تكون الزوجة موظفة أو عاملة

* من مقال فى جريدة الأهرام فى ٢٩ مارس ١٩٦٠ .

فيحملها الزوج على أن تتخلى عن عملها وأن تحتبس له ثم يلفظها الى الطريق
.. بلا مكافأة ولا تعويض ولا خطاب شكر !

ان العامل يلجأ الى القضاء اذا فصله رب العمل ، فيحكم له بصفة
مستعجلة في خلال اسبوع أو أسبوعين ، ويعود الى قبض مرتبه حتى يقضى
له بالتعويض . ويراعى في هذا التعويض مدة الخدمة والمرتب وظروف
الفصل .

والعامل قد فتحنا له مكاتب لتخديم العاطلين ، ورتبنا له معاشا
للشيخوخة وأنشأنا له نظاما للتأمين والادخار ..

أما الزوجة ، فما هي حقوقها في القانون ؟ ان أقصى حق لها . اذا
طلقت ، نفقة سنة تضطر في طلبها الى أن تلجأ الى المحاكم . فتؤجل
الدعوى من شهر الى آخر . وفي خلال هذه الشهور عليها أن تضرب الطوب
فيخرج لها معاشا حتى يصدر حكم القضاء بتقرير النفقة .

وماذا بعد السنة ؟

من أين تقتات الزوجة ؟ وهل يجوز عدلا أن تتساوى نفقة الزوجة
التي ضحت بشبابها في سبيل زوجها حتى تقدمت بها السن ولا مورد لها
ولا معين ، مع نفقة الزوجة القادرة على العمل ، المطلوبة للزواج ؟

اننا نعلم أن لجان توحيد القوانين معنية بالنظر في قوانين الأسرة
ولا ندرى ما قد تنتهي إليه . ولكننا نرجو أن تجعل موضوع نفقة الزوجة
حجر الزاوية في بحثها .

فبعض الأعلام يكتب مطالباً بتقييد حق الزوج في ايقاع الطلاق .
والنداء يرتفع من أكثر من هيئة نسائية للمطالبة بأن يكون الطلاق باذن
القاضي . ولا تفتن هذه الأعلام والهيئات الى أن البحث المجدى يجب أن
يتجه الى آثار الطلاق وحسب الزوجة بعد الطلاق بدلا من أن ينصرف الى
تقييد الطلاق .

فجعل الطلاق في يد القاضي لن يحل المشكلة بل انه ربما زادها
تعقيدا . وهو لن يحفظ الأسرة بل انه سيخلق فيها الفتنة والايذاء والكيد
والتشهير . وهو لن ينفع في اقامة ما تصدع من الحياة الزوجية .

فالزواج أساسا الرضا . والحياة الزوجية لا رجاء فيها اذا رجم

أحد طرفيها في صاحبه . وما كان أساسه الرضا ، يجب أن يظل الرضا سببا في استمراره .

ولا يعقل أن يتقدم الزوج الى القاضي طالبا الطلاق ، ويعن كل من الزوجين في الكيد للآخر توصلا الى الحكم الذي يرجوه بل ويستحضر كل منهما شهودا يتوسل بهم للنيل من الآخر . وبعض هؤلاء الشهود يعرضون خدماتهم على أبواب محاكم الأحوال الشخصية ، ثم يجيء القاضي فيرفض الحكم بالطلاق ويجبر الزوج على معاشرة لا غناء فيها ولا تربطه فيها بزوجته أية مودة أو حنان بل تشننها الممارك القضائية بالجراح .

وإذا كنا قد اقتنعنا بوجوب الغاء القسر والاكراه في تنفيذ الحكم الذي يصدر للزوج على زوجته بالطاعة ، وما ذلك الا تنزيها للعلاقة الزوجية من أجل أن يكون سببها الاستعباد لا الرضا - فليس من المنطق في شيء أن يجبر الزوج على معاشرة زوجة كرهها .

فدور القاضي يجب أن يقتصر على محاولة التوفيق . فإذا فشل مسعاه كان عليه ايقاع الطلاق سواء تقدم الزوج بطلبه أم تقدمت به الزوجة . فالوضع الحالي الذي لا يسمح للزوجة بأن تطلب الطلاق الا لأسباب محددة ، يجعل الزوج في مركز أكثر تفوقا وتسلطا ، فهو ان شاء طلق زوجته بمحض مشيئته . أما اذا شاءت هي فليس أمامها الا أن تتوسل له مستجدية ، الى حد أنها قد تبرئه من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها . . . ونحن نعلم ان بعض الأزواج مع نفور زوجته منه ، يصر على أن يحتبسها لنفسه انتقاما وايداء ومنهم من يساومها على اعتاقها من حياة زوجية أشبه بالرق .

ايفاع الطلاق اذن ، كان لابد أن يتم عن طريق القاضي ، فان دور القاضي في هذه المرحلة يجب أن يقتصر على التوفيق والا فائبات الطلاق ، كما أن طلب الطلاق يجب أن يكون جائز القبول من الزوجة مثلما هو جائز القبول من الزوج . وليس في الشرع ما ينفي ذلك . بل ان الشرع يجيز عند الزواج أن يفوض الزوج زوجته في أن تطلق نفسها في أي وقت تشاء وهو ما يسمى عرفا بجعل العصمة في يد الزوجة . والشرع يجيز عموما تطليق القاضي للزوجة من زوجها . والزواج امسالك بمعروف أو تسريح باحسان .

أما الدور الحقيقي للقاضي فانه يجب أن يكون بعد الطلاق لا قبله .

فإذا كان الطلاق بناء على طلب الزوج ولأسباب لا ترجع الى خطأ الزوجة ، كان على القاضي ألا يكتفى بنفقة سنة بل أن يرتب للزوجة معاشا يسقط عنها بالزواج أو اليسار .

ومثل هذا نجده فى كثير من التشريعات ، ففي القانون الانجليزى تمنح الزوجة معاشا قدره ثلث دخل زوجها ، وقد يمتد طول حياتها ، كما يجوز تعديله أو اسقاطه . والقانون المدنى اليونانى ينص على الزام الزوج الذى يحكم بمسئوليته وحده عن الطلاق بنفقة مناسبة للزوجة مادامت لا تستطيع الانفاق على نفسها من ريع أموالها أو من مرتب المهنة التى كان فى وسعها أن تزاولها أثناء قيام الزواج . والقانون المدنى الفرنسى ينص أيضا على جواز الحكم بنفقة مستمرة بغير تحديد ، الا اذا زالت ضرورة تقريرها فتسقط .

والواقع ان النفقة فى هذه الحالات تعتبر من قبيل التعويض فلا يقضى بها للزوجة الا اذا ثبت تعسف الزوج فى استعمال حقه فى طلب الطلاق ، وليس هناك والحال كذلك ما يمنع من أن يقضى بها للزوج على زوجته فى صورة تعويض عما أنفقته فى تأثيث منزل الزوجية ورد ما دفعه من مهر وهدايا .

والقاعدة فى الشرع أن لا ضرر ولا ضرار . ونظرية التعسف فى استعمال الحق التى اعتنقها قانوننا كقاعدة عامة هى نظرية مستلهمة من الفقه الاسلامى .

وهناك حالات لا تكفى فيها نفقة سنة لتعويض الزوجة عن تطليقها . فالزوجة التى يطلقها زوجها بعد أن تجاوزت السن التى تستطيع فيها أن تعمل وتكسب أو تجد فيها زوجا وهى لا معين لها وزوجها ظاهر اليسار - هذه الزوجة لا يمكن أن يكون فى الشرع الحنيف سبب يحول بينها وبين أن تطلب تعويضا يفوق نفقة السنة .

بقيت مسألة هامة يجب أن تعنى بها اللجنة التى تبحث قوانين الأسرة وهى وجوب احاطة منازعات الأسرة بالسرية والبعد بها عن مواطن التشهير والاسفاف .

فكثير من الأزواج يتخذ قضايا الأسرة وسيلة للتشهير بزوجه دون أن يعنيه مستقبل أطفاله . وبعض الصحف يتلقف المعلومات من زوج موتور وينشرها فى صفحاته الأولى ، وكأن القانون لا ينص على نظر قضايا

الأسرة في جلسات غير علنية . فالطبيب الذي يخدر زوجته بالبنيج ثم يقص شعرها والزوج الذي يطلب الطلاق لأن زوجته تضربه كل يوم علة ، والسيدة التي تطلب الطلاق لأن زوجها مجنون - هذه عينة من عناوين نشرتها بعض الصحف في صفحاتها الأولى .

فإذا كان التشهير والفضيحة هما مصير أى زوج يلجأ الى المحكمة طالبا الطلاق ، فلماذا إذن تشريعات الأسرة ، وما قيمة أن ينص القانون على تحريم نشر ما يدور في الجلسات السرية للمحاكم ، ثم تنشر قضايا الأسرة تحت سمع القانون وبصره .

نذلك فأننا نرجو من اللجنة الموقرة التي تبحث تشريعات الأسرة أن تجعل في صدر تشريعاتها نصا واضحا ينبه الى خطورة نشر هذه القضايا ويبين حدود النشر المسموح بها . وللجنة أسوة بقانون صدر في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٣ سمي قانون حماية شرف العائلة ، ولها أسوة بتشريعات الأسرة في إنجلترا وفرنسا وفنلندة والسويد وغيرها . وكلها لا تجيز نشر تفاصيل قضايا الطلاق .

هذه الضجة حول تنظيم تنفيذ أحكام الطاعة *

هذه الضجة التي ثارت حول ما قيل انه قرار لوزير العدل بوقف تنفيذ أحكام الطاعة ، ما هو وجه الحق فيها ؟ ان الأمر قد أحيل الى لجنة الشئون التشريعية بمجلس الأمة وهي ستقول فيه كلمتها . ولكنه أمر هام له وجهان : وجه يتصل « بالموضوع » وآخر يتصل « بالشكل » .

وقد وضح من المناقشات التي جرت في مجلس الأمة ، أن هناك وجهة نظر تؤيد ما وصف بأنه اجراء اتخذه وزير العدل ، وأخرى تعارض هذا الاجراء . فمن يؤيده يحاول أن يشد اليه « الموضوع » ليغطي في أهميته على « الشكل » ، ومن يعارضه يحاول أن يشد اليه « الشكل » ليغطي في أهميته على « الموضوع » .

ومناقشة هذه المسألة قد تطرح بعض المتناقضات . فمن يؤيد اجراء وزارة العدل ، قد يبدو وكأنه يهدر سيادة القانون والشرعية . ومن يعارض هذا الاجراء ، قد يبدو وكأنه يهدر اجراء انسانيًا قويما . ولكن عند التأمل والمناقشة الهادئة نجد ان الموضوع والشكل يتطابقان ، وإن الاجراء سليم شكلا وموضوعا .

ولشبهه بالموضوع لأنه محل اتفاق . . بل لقد أجمع مجلس الأمة

* جريدة الاهرام في ١٦ مارس ١٩٦٧ .

على أنه سليم شرعا . . . وقد سبق ان أعلن الأستاذ زكريا البري أستاذ
الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق هذا الرأي في جلسات الاستماع
المفتوحة لمناقشات الدستور . اذ قال بالحرف الواحد - وأنا هنا أنقل
عباراته من المحضر الرسمي للجلسة العلنية الثالثة للاستماع في ١٣
فبراير ١٩٦٧ .

« ان العلاقة بين الزوجة وزوجها علاقة نظمها الاسلام وهي علاقة
تعاقدية بينهما ، يجب احترامها من الجانبين . فحينما نقول للزوجة
الزمت بيت الزوجية ، فأننا لا نقول لها أكثر مما التزمت به .
اننا لا نريد أن نفتح الباب على مصراعيه ، لكي تخرج امرأة من
الحياة الزوجية . لقد وجدوا ان الحل في ذلك قد يكون في الاكراه البدني ،
اجتهادا منهم : وليس هذا نصا شرعيا : ولا اجتهادا فقهيا اجماعيا : انما
هو مصلحة بدت لهؤلاء المجتهدين . . . ثم تغيرت الدنيا ، ووجد من بعض
الحوادث ان هذا الاكراه البدني لا يمكن أن يحقق المودة والرحمة التي
أرادهما الله سبحانه وتعالى من الزواج . فالزواج استقرار نفسي ، مودة
ورحمة بتعبير القرآن ، هل يمكن أن تبني الأسرة وأن توجد المودة والرحمة
عن طريق الشرطة ، لا يمكن ذلك . لذلك فكر في هذا الأمر نفس فقهاء
المسلمين ، والمجتهدون الموجودون الآن ، وعلماء المسلمين الذين اشتركوا
في لجنة الأحوال الشخصية . لا يمكن أن نجبر المرأة على أن تساق الى
بيت الطاعة ، وقد نبحث عن وسيلة أخرى لاقتناعها ، أو لأزالة العوائق
بينها وبين زوجها ، ولكننا لا نجبرها على ذلك قهرا . »

اذن الحكم من الناحية الفقهية مقبول وسليم أما من ناحية الشكل ،
فقد كان أول من أثار تساؤلا حول سلامة اجراء وزير العدل هو نفس
أستاذ الشريعة الذي دافع عنه موضوعا . اذ أضاف متسائلا : « ان اجبار
المرأة على دخول بيت الزوجية صدر به قانون ، وإلغاء القانون لا يمكن أن
يكون الا بقانون آخر ، ومجلس الأمة قائم ومنعقد الآن ، اذن الطريق السليم
لإلغاء هذا الحكم القانوني الذي يرى المجتهدون أنه غير سليم ، انما يكون
عن طريق القانون ، لا عن طريق قرار وزاري ، »

والمبدأ الذي طرحه أستاذ الشريعة الفاضل ، مبدأ هام فهو صميم
الشرعية وهي الضمان الأساسي للاشتراكية الديمقراطية ، لأننا ، كما قال
« اذا ما الغينا قانونا بقرار ، مستندي في ذلك الى أن القانون غير سليم ،

فاننا قد نمكن انسانيًا آخر من الغاء قانون سليم عن طريق قرار غير سليم .

ولكن ما هو وجه الحق في ذلك بالنسبة لموضوع تنفيذ أحكام الطاعة ؟

وقبل أن أجيب على ذلك ، أود أن أوضح الحقائق الآتية :

١ - أن تنفيذ حكم الطاعة جبراً على الزوجة قد ورد به نص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

٢ - أن هذه اللائحة ليست مجرد لائحة إدارية ، كما فهم البعض من اسمها ، بل إن لها قوة القانون .

٣ - أن تنظيم الأسرة يجب أن يكون متكاملًا . ولذلك فإن الإسراع بإصدار قانون الأحوال الشخصية هو الإجراء السليم . وعلى سبيل المثال ، فإن الزوجة الناشز ما زال من حقها حتى الآن أن تلزم زوجها بمؤخر الصداق ، رغم أنه لم يعد من الممكن إجبارها على طاعة زوجها . ولكن مشروع قانون الأحوال الشخصية قد تكفل بسد هذا النقص . فهو يسقط في هذه الحالة حق الزوجة في النفقة وفي مؤخر الصداق ، ما دام طلاقها لم يكن نتيجة خطأ من الزوج .

وتعود إلى الرد على التساؤل حول مشروعية قرار وزير العدل ؟

فهل صحيح أولاً ، إذ وزير العدل قد أصدر قراراً بوقف حكم القانون بشأن الطاعة ؟

لا ، فلا يزال من حق المحاكم أن تقضي على الزوجة بطاعة زوجها .

وهل صحيح أنه أصدر قراراً بوقف تنفيذ حكم الطاعة ؟

لا ، والصحيح - بقدر علمي ومما فهمته من بيان وزير العدل - أنه لم يصدر تعليمات عامة بوقف تنفيذ أحكام الطاعة . ولكنه وضع تنظيمًا لتنفيذها ، بأن يرجع في ذلك إلى رئيس المحكمة . فبدلاً من أن ينفذ حكم الطاعة بالأكراه البدني عن طريق الشرطة ، أصبح ينفذ عن طريق محضري المحاكم الذين يعلنون الحكم الصادر بالطاعة إلى الزوجة ويحملونها نتائج عدم تنفيذه . وأصبح من واجب رئيس المحكمة أن يدعو الزوجة إلى تنفيذ

حكم الطاعة . فاذا أصرت على الامتناع ، كان من حق الزوج أن يطلب من المحكمة الحكم له بإسقاط النفقة .

أما تنفيذ الحكم بطريق الاكراه البدني فانه يتنافى مع المبادئ العامة للميثاق والدستور . . انه يتنافى مع الحرية الشخصية التي كفلها : وهو يتنافى مع دعم الأسرة وهي من المقومات الأساسية للمجتمع . وهو يتنافى مع المبادئ العامة للقانون لأنه ينطوي على ارتكاب جريمة ! فكيف بالزوجة الرافضة ، اذا ما أمسك بها رجل الشرطة يجذب شعرها ويمسك بجسمها ! الا تكون هذه الأفعال جريمة اغتصاب ؟ . . وأليس هذا الاجراء من جنس تمكين الزوج من معاشرته زوجته قهرا ؟ وهل هذا أمر يمكن التسليم به عقلا وشرعا . . ان المبدأ القانوني المسلم به انه اذا استحال تنفيذ الالتزام « عينا » تحول الالتزام الى تعويض . وما دام لا يتصور أن يتم تنفيذ الالتزام بالطاعة جبرا الا اذا ألحق ذلك ضررا بالزوجة وأهدر آدميتها وشكل اعتداء على حريتها الشخصية وعلى قيم المجتمع ، مما يعنى استحالة هذا التنفيذ . فان الاخلال بالالتزام بالطاعة يتحول الى تعويض في صورة إسقاط حق الزوجة في النفقة ، اذا لم يكن خروجها من بيت زوجها نتيجة خطأ الزوج .

لقد استند وزير العدل في تنظيمه تنفيذ أحكام الطاعة الى قانون السلطة القضائية الذي خوله حق الاشراف الاداري على المحاكم . واني أضيف أن سلطة وزير العدل في تنظيم تنفيذ أحكام الطاعة : تجد لها سنداً في نفس نصوص لائحة المحاكم الشرعية التي ورثناها عن لائحة الخديو في ٢٧ مايو ١٨٩٧ حتى استقرت بمرسوم له قوة القانون صدر في ١٢ مايو ١٩٣١ . ثم أحال عليها قانون الغاء المحاكم الشرعية عام ١٩٥٥ .

فبعد أن قررت هذه اللائحة تنفيذ حكم الطاعة قهرا ، أضافت : « ويتبع رجال التنفيذ في هذه الحالة التعليمات التي تعطى من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة الشرعية (وقتئذ) الكائن بدائرتها المحل الذي يحصل فيه التنفيذ » ثم تضيف تلك اللائحة : انه اذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للمحضر أن يرفع شكواه الى رئيس أو قاضي المحكمة الكائن بدائرتها جهة التنفيذ . وعلى القاضي أن يرفع الأمر لوزير الحقانية .

فمن هذه النصوص يتضح أن المرجع في التنفيذ هو قاضي المحكمة

أو رئيسها ثم وزير العدل المسمى في اللائحة وزير الحقانية • ومن ثم فإن من سلطة وزير العدل طبقا لنفس نصوص هذه اللائحة أن ينظم تنفيذ أحكام الطاعة •

ان تفسير النصوص يجب ألا يكون حرفيا • بل انه يجب أن يتم مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية • وعلى القاضي وعلى وزير العدل أن يضيفا على النصوص التفسير الذي يجعلها متفقة مع غايات المجتمع •

حقيقة ، ان أحكام الطاعة المنفذة بالقوة كانت قليلة • وحقيقة انه كان يمكن انتظار طرح قانون الأحوال الشخصية برمته على مجلس الأمة • ولكن الحقيقة أيضا ان اجراء وزير العدل - وهو سليم شرعا وقانونا : شكلا وموضوعا - كان مناسبة تؤكد فيها ايماننا بدور المرأة في المجتمع ، ونؤكد فيها - نحن الرجال - ان لنا أمهات وأخوات وبنات •• نريد لهن جميعا ، حياة كريمة • (١)

(١) وقد كان وزير العدل وقتئذ هو الأستاذ محمد عصام الدين حسونة •

مناقشة صريحة لقانون الأسرة *

وأخيرا ٠٠ وبعد سنوات تجاوزت العشر ، اميط اللثام عين مشروع قانون الأحوال الشخصية وطرح على الرأي العام للمناقشة ، وبعد أن كان محبوسا في حجرة أغلقتها لجنة تعديل القانون على نفسها . وقد رأى البعض في هذا المشروع خيبة لآماله ، بعد أن صبر هذه السنوات انتظارا لحلول حاسمة صريحة تواجه المشكلات التي تمزق المجتمع . وأصبح المواطنون يتطلعون الى وزير العدل ، الذي آثر قبل أن يبدي رأيه في هذا المشروع أن يستمع الى آراء الناس فيه .

ومع ذلك فمن الانصاف أن نقدر اللجنة الجهد الذي بذلته في محاولتها تبين معالم الطريق الذي يجب أن يسلكه قانون الأسرة . ولعله لم يكن في وسعها - وهي مشكلة أساسا من متخصصين في أحكام الشريعة والقانون دون أن يشترك معهم أحد من المتخصصين في المشكلات الاجتماعية ، ودون أن ترسم لها المبادئ التي يجب أن تسير عليها في عملها - أن تنتهي الى أفضل مما انتهت اليه .

ان هذا المشروع الذي يعد من أخطر المشروعات التي تهم المجتمع ، كما وصفه وزير العدل - يثير نقاشا حادا يخشى أن تتوه فيه المصلحة الحقيقية للمجتمع ، خلال نظرة ضيقة متزمتة أو من خلال نظرة سطحية متسرعة . وكلا النظرتين قد يوهمان بأن ثمة تناقضا بين أحكام الشريعة التي نطبقها

* جريدة الأهرام في ٢٠ و ٢١ ابريل ١٩٦٧ .

على قضايا الأسرة وبين مصلحة المجتمع : وهذا هو وجه الخطورة في هذه المناقشة التي يجب أن ننفذ بها إلى الحقيقة .

والذي لا يعلمه الكثيرون أن وضع مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية قد شكلت له اللجان منذ عام ١٩١٥ . وأن بعض هذه اللجان ، وكان مشكلا من كبار العلماء وقتئذ ، قد وصل إلى نتائج لم نصل إليها اليوم ، رغم اختلاف ظروف مجتمع اليوم عن مجتمع الأمس . فاللجنة التي شكلت عام ١٩٢٦ من علماء كانوا من تلاميذ الإمام الشيخ محمد عبده قد وضعت مقترحات لم تقتيد فيها بالمذاهب الأربعة ، بل تجاوزتها إلى آراء الفقهاء عامة تأخذ منها ما تراه أنفع للأسرة ، بل تجاوزت آراء فقهاء الشريعة إلى الأخذ بما تقتضيه الأصول العامة في الكتاب . فانتهدت إلى تقييد تعدد الزوجات وتنظيم الطلاق ، وهما أخطر مشكلتين يجب أن يتصدى لهما إصلاح قانون الأسرة . ولكن ضجة قامت حول هذا المشروع ، فلم يكتب الصدور إلا لبعض مقترحاته ، وليس من بينها تقييد التعدد أو الطلاق . وذلك « لحكمة الملك فؤاد وسداد رأيه وحسن تقديره للنواحي الاجتماعية في الأمة وتقاليدها وعاداتها ، وخشية أن تهتز الأسرة المصرية من ذلك هزة عنيفة ! » حسبما عبر عن ذلك أحد أساتذة الشريعة وقتئذ !

وقد عادت وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٤٥ فقدمت مشروعاً يرمي أيضاً إلى الحد من تعدد الزوجات وتقييد الطلاق . فهو يحرم على المتزوج أن يعقد زواجه بأخرى إلا بإذن من القاضي الشرعي . وهو ينص على أن القاضي الشرعي لا يأذن بهذا الزواج إلا بعد التحري وظهور القدرة على القيام بحسن المعاشرة على من في عصمته ومن يجب نفقته عليه من أصوله وفروعهم . وكذلك نص هذا المشروع على منع الرجل من أن يطلق إلا بعد اجازة القاضي . فإن فعل من غير هذه الاجازة عوقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف قرش أو بهما معا ، والقاضي لا يجوز الطلاق طبقاً لهذا المشروع إلا بعد تعرف أسباب الشقاق والعجز عن الإصلاح . وقد هوجم هذا المشروع بدوره فلم ير النور ، ومع ذلك فإن طائفة كبيرة من شيوخ الشريعة الاجلاء كانت لها مواقف تستحق أن نعود اليوم فنستعيدوها .

لقد كان أول الساعين إلى المطالبة بوضع حد لتعدد الزوجات هو الإمام الشيخ محمد عبده ، فبعد أن عرض في دروسه ظروف تعدد الزوجات في صدر الاسلام وأسبابه ، بين آثاره الضارة في مجتمع النجوم ، وطلب من العلماء النظر في هذه المسألة « لأن الدين قد أنزل لمصلحة الناس وخيرهم

ومن أصوله منع الضرر والضرار فإذا ترتب على شيء مفسدة في زمن لم تكن تلحقه فيما قبله ، فلا شك في وجوب تغيير الحكم وتطبيقه على الحالة الحاضرة يعنى على قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المنافع ، من دروس الامام منقونة عن (تفسير المنار للشيخ رشيد رضا) .

وقد أوشدنا عميد الشريعة أستاذنا المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم الى الأصل الشرعى الذى يجب أن نتبعه فذهب الى انه ليس من اللازم أن يتقيد القانون بمذهب معين من المذاهب الشرعية قائلا ان المصلحة تقضى بذلك وان الشريعة العادلة الحكيمة لا تأباه ، وأضاف بالنص « انه بدون ذلك لا تقوى الشريعة باعتبارها قانونا عمليا على البقاء وانه لا حرج فى ذلك شرعا » .

فلا شك اذن فى انه من الظلم أن يوصف أى رأى يرمى الى تقييد التعدد أو الطلاق بأنه مخالف للدين ، ومن الافتراء على الاسلام أن يصور على نحو يتنافى مع مصلحة المجتمع . ولا يجوز التمسك بأقوال فقهاء اجتهدوا فى عصرهم وأن تغلق باب الاجتهاد فى عصرنا فى وجه كل اصلاح وتجديد . فنحن نعلم ان القرآن الكريم كان فى احكامه يؤثر الاجمال ويكتفى بالاشارة الى مقاصد التشريع وقواعده الكلية ويترك للمجتهدين فرصة الفهم والاستنباط ، وبينما يبلغ مجموع آيات القرآن ستة آلاف آية ، فان الآيات التى تضمنت تنظيما للمعاملات لم تتجاوز مائتى آية ، معظمها فى الأصول الكلية . وهذا الأسلوب فى التشريع هو الذى كفل للشريعة صلاحيتها لكل زمان ومكان . وحسبما قال العالم الجليل ابن القيم منذ مئات السنين ، فان الأحكام الشرعية نوعان : نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها ، لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة ، كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات - ونوع يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا أو مكانا أو حالا . وهذا الرأى يشبه ما قاله المويالحى فى مطلع هذا العصر فى كتابه حديث عيسى بن هشام تعليلا لنشوء محاكم لا تطبق أحكام الشريعة حيث قال « ان علماء الشريعة وقتئذ لم يتنبهوا الى ما تجرى به أحكام الزمن فى دورته ولم يتنبهوا الى ان لكل زمن حكما يوجب عليهم تطبيق أحكام الشرع على ما تتم به المصلحة بين الناس » بل لقد ذهب شيخ جليل مثل المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف أستاذ الشريعة الى أن النصوص التشريعية فى السنة ليست عقبة فى سبيل تطور التشريع ، لأنه اذا قام الدليل على أن ما شرع كان لمصلحة خاصة زمنية ، فان الحكم يدور مع هذه المصلحة وجودا وعدما . ومن هنا عرفت الشريعة أدلة شرعية مثل الاستحسان والمصالح المرسلة ، تقوم على

أساس الأخذ بالحكم الشرعى الذى يملئ الضالغ العام بما لا يتعارض مع المبادئ العامة للشريعة . بل لقد ذهبت بعض الآراء الى عدم تطبيق الحكم الشرعى فى حالة تعارضه مع حكم مبدأ أقوى هو مبدأ الضرورة ، فلم يطبق حد السرقة ولم يجلد شارب الخمر فى زمن الحرب ، بل ان عمر قد ذهب الى حد عدم تطبيق النص فى حالة زوال حكمته نزولا على روح النص لا ظاهره أو حرفيته وقد كان ذلك شأنه حين امتنع عن اعطاء الصدقات الى المؤلفة قلوبهم الذين وردت بشأنهم الآية : انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وحين نهى عن قطع يد السارق فى عام المجاعة .

ومن يطلع هذه الأيام على الآراء القيمة التى غرضها بعض علماء الشريعة ، مثل أستاذنا الشيخ على الحنيف - يدهش فى نفس الوقت لما قد يتعلل به البعض من فهم للحكم الشرعى على نحو لا يتفق مع مصلحة المجتمع . فقد كتب الشيخ على الحنيف رسالة عن الملكية فى الشريعة الاسلامية انتهى فيها الى أن الملكية فى الشريعة نوع من الخلافة عن المالك الحقيقى لكل ما على ظهر الأرض ، فهى وظيفة اجتماعية وهى محدودة بمصالح المجتمع صاحب الولاية الأولى ، فاذا تجاوزت حدود هذه المصلحة استوجب ذلك الجزاء عليها ، وان أقل جزاء على ذلك هو عدم حمايتها . ورتب على ذلك أنه ليس فى الشريعة ما يحول دون وضع حدود على الملكية متى دعت الضرورة ، لأن حيازة المال والاستثمار لا يصح أن يكون فى غير ما تتطلبه حاجة ضاحية وحاجة المجتمع ، ولأن الملكية لا يجوز أن تكون أداة تسلط على الناس ووسيلة الى سلبهم حرياتهم وخرمانهم من ثمرات أعمالهم وقسمتهم الى طبقات ثم خلص فى بحثه الى أن لولى الأمر شرعا أن يأخذ المال للمنفعة بغرض أو بغير عوض حسبما تقضى به الضرورة كما يجوز له أن يجعل للملكية حدا لا تتجاوزه .

ليس هذا الراى لعالم جليل يدل حقا على ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وان من واجب المفكرين الدينين الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته ؟ .

فماذا كان يمكن أن ينتهى اليه مصير التنمية والتقدم مثلا لو أن مفتيا لم يحسن فهم روح الاسلام قد ظل على وهمه من أن التوفير هو نوع من الربا المحرم ، ولم يكن الامام الشيخ محمد عبده قد أفتى باباحة الادخار ؟ ان الشريعة الاسلامية السليمة قد وضعت أصولا منها : ما هو مباح أصلا

يجوز للحاكم تقييده - لا ضرر ولا ضرار - دفع الضرر مقدم على جلب المنافع -
الضرورات تبيح المحظورات - تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام .

فالقاعدة الشرعية الأصولية أن ما هو مباح أصلا يجوز لولى الأمر تقييده ،
دفعاً للضرر أو جلباً للمنفعة أو إذا اقتضته الضرورة . وقد خلفت لنا الشريعة
تطبيقات عديدة لهذه القاعدة تدور حول ما يسمى (السياسة الشرعية) .
وهذه السياسة تتغير تبعاً لحاجات الناس وظروفهم . وقد أسس عليها البعض
مثل أستاذ الشريعة محمد سلام مذكور إجازة تدخل ولى الأمر لمنع تعدد
الزوجات من غير ضرورة تقتضيه وردع المعتدين فى الطلاق بغير مبرر شرعى .
وفى لجنة مناقشات الدستور سمعنا آراء متقدمة لأساتذة فى الشريعة
مثل الشيخ زكريا البرى الذى قال بالنص أن « الشريعة الإسلامية ليست
مذهباً معيناً ولا رأياً معيناً لفقهاء كما أنها ليست المذاهب الأربعة المعروفة وإنما
الشريعة الإسلامية هى مبادئها وهى روحها » .

وقد رسم لنا الميثاق معالم الطريق الى التقدم . . انه يرى فى الأسرة
الخلية الأولى للمجتمع ويريد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية وهو يرى
فى الطفولة صناعة المستقبل وهو يرى أن المرأة لابد أن تتساوى بالرجل
ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع
أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة وهو يهدف الى تلويب الفوارق
بين الطبقات ، وهو ينبذ الى مشكلة التزايد فى عدد السكان التى تفرض
تنظيم الأسرة .

وظاهر أنه يمكن الاستناد الى الأصول الشرعية التى قدمناها لإعادة
النظر فى الأحكام التى تنظم الأسرة بما يتفق مع هذه الأهداف والمبادئ
التي أرساها الميثاق .

فهل نجح المشروع فى ذلك ؟

من الانصاف أن نقرر أن مشروع قانون الأحوال الشخصية يتميز فى
كثير من المسائل بالنظرة الواسعة المستقلة التى لا تتقيد بمذهب معين من
المذاهب الإسلامية . ولكن هذه النظرة الواسعة كانت تضيق فى مسائل
أخرى إذا لم تجد اللجنة ما يساندنها من آراء الفقهاء المجتهدين ، وكأنها
لم تستطيع أن تتحول عن آرائهم وتجتهد الرأى بما يحقق مصلحة المجتمع .
فالحكم على أى رأى جديد بالنسبية لها كان مرجعه أن يكون هناك نص
يساندنه فى أقوال الفقهاء ، بينما كانت النظرة الواسعة المستقلة أن يكون

مناط الحكم على هذا الرأي بالقبول ، الا يكون هناك ما يعارضه في أصول الشريعة . ويبدو المشروع في بعض المسائل وكأنه يعبر عن رأى واضعيه الشخصي فيما عساه أن يحقق صلاح المجتمع ، مع أن اللجنة الموقرة قد تكون حجة في تحرى المصادر الشرعية ولكننا لا يمكن أن نسلم لها وحدها بأن ترسم لنا الطريق الى صلاح المجتمع .

ولهذا فاننا ندعو وزير العدل ، وهو الذى ما زالت كلماته في مجلس الأمة في مسامعنا ، أن يتبنى رأى السليم ولو لم تكن اللجنة قد أقرته ، فطالما أن الآراء التى يدلى بها المواطنون في شأن تنظيم الأسرة لا تتنافى مع أصول الشرع ، فإن الدولة وحدها هى التى تختص بتقدير مدى ملاءمتها . وهى التى تملك عن طريق ممثلى الشعب تقريرها .

لقد نجح المشروع في حسم كثير من المسائل مثل تنظيمه أحكام التحريم بالرضاع بما يرفع الحرج عن الناس ومثل عدم اجازته زواج المجنون أو المعتوه الا باذن من المحكمة حماية للأسرة والنسل ، ومثل الغاء تنفيذ حكم الطاعة والرؤية بالقوة الجبرية ، ومثل الاخذ بشروط الزواج التى لا تتنافى مع أصل العقد أو مقتضاه ، ومثل تنظيمه ايقاع الطلاق بأن يكون بلفظ صريح واعتبار الطلاق المقترن بعدد أو المتتابع أو الصادر في مجلس واحد ، طلاقا واحدا ، ومثل أخذه بنظام التحكيم قبل الطلاق والتطبيق ، وبالحكم بالنفقة الوقتية أثناء نظر دعوى النفقة . وكل هذا نحمده للمشروع . ومع ذلك ، فإنه لم يقدم حلاولا لأخطر المسائل ، أو لعله قدم في بعضها حلاولا لا تحقق مصلحة المجتمع .

إن أخطر المشاكل التى كان يجب مواجهتها ، هى مشكلة تعدد الزوجات فبدلا من أن ينظم المشروع التعدد ويقيده ، اذ به يستيقبه . أما ما يقدمه من حل لهذه المشكلة فهو أنه يجعل للزوجة التى يتزوج عليها زوجها الحق في أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها واعتبار ذلك طلاقا باثنا . وقد كان لبعض أعضاء اللجنة الموقرة التى وضعت هذا المشروع رأى في التعبد اعلانوه من قبل وارتبطوا به مثل « انه ما دامت الشهوات هى المسيطرة فالتعدد شر لا بد منه ، لأنه يدفع شرا أعلى ، ان الطريق المعين السليم لمنع التعدد ليس بالقضاء وسلطانه لكن بتربية الشعب وثقيفه واعلاء مستوي المعيشة » . بينما يشهر البعض حجة أخرى ، هى أن تعدد الزوجات يسير الى نقص مطرد اذ نزلت نسبة الزواج باثنتين الى ٢٩٪ والزواج بثلاث

الى ١٧٪ والزواج بأربعة الى ٢٠٪ (هذه الاحصاءات أوردتها الامام الراحل الشيخ محمود شلتوت في كتابه « الاسلام عقيدة وشريعة »)

والواقع أن نظرة المشروع الى معالجة التعدد قد اقتضت على ناحية واحدة هي ناحية الزوجة الأولى حينما أجاز لها الطلاق . لكن أمر التعدد لا يتعلق به حق الروحة وحدها ، بل ان حق المجتمع يتعلق به أيضا .

ففى الوقت الذى ندعو فيه الى تنظيم الاسرة ، يجب أن يتجه تشريعنا الى ما يعزز هذه الدعوة . والتعدد يخلق الخصومات ويسبب الى علاقات الأسرة فى وحدتها . أما ان الاحصاءات تدل على ان حالات التعدد آخذة فى النقصان ، فهي حجة لسن التشريع لا حجة ضده . فلو أن المجتمع لا يزال يرى فى تعدد الزوجات نظاما يقبل عليه غالبية ، ما أمكن الحد من هذا العرف أيا كان رأى بعض المستنيرين منا فى مضاره . ولكن طالما ان المجتمع نفسه قد بدأ ينتبه الى مخاطر ومضار التعدد ، فان التشريع يجب أن يساند هذه النظرة الجديدة ، ولا يصح أن تظل الاباحة قائمة دون تنظيم .

واذا كان الامام الشيخ محمد عبده قد رأى منذ عشرات السنين ان الاسلام لا يبيح التعدد الا لضرورة وبشروط تقيده أبعد من أن يكون بمثابة مبدأ من مبادئه ، ويرى أنه لا يمكن أن تربية أمة فشا فيها تعدد الزوجات ومثله فى هذا رأى العالم الجليل المرحوم عبد العزيز فهمي والدكتور السعيد مصطفى السعيد الذى انتهى الى أن الأصل فى الشريعة هو التزوج بامرأة واحدة وأن التعدد لا يباح الا لضرورة تدعو اليه وأن تقدير هذه الضرورة مرجعه الى الأمة ممثلة فى سلطة التشريع مع مراعاة ظروف الزمان والمكان . - فان الذى لا شك فيه إذن انه يجب على المشرع أن يتدخل لتقييد التعدد . ولقد سبقتنا الى ذلك دول اسلامية كثيرة منها العراق فى تشريعها الصادر عام ١٩٥٩ حيث نص على أنه لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة الا بإذن القاضي ، وحيث اشترط لاعطاء هذا الإذن أن تكون للزوج كفاية مالية لاعالة أكثر من زوجة واحدة وأن تكون هناك مصلحة مشروعة ، كما أنه لم يحز التعدد بين الزوجات اذا خيف عدم العدل وترك تقدير ذلك للقاضي .

فتقييد التعدد أمر مسلم به . ولكنى أرى ألا نكتفى بإذن القاضي لاجازة التعدد ولكن يجب أن يقتصر جواز التعدد على حالتين يقدرهما القاضي ، هما حالة مرض الزوجة مرضيا لا يبرء منه ، وحالة عقم الزوجة الذى مضى عليه

أكثر من ثلاث سنوات • على أن يكون للزوجة الأولى حق طلب الطلاق مع توافر شروط هاتين الحالتين •

وإذا نظرنا بعد ذلك الى معالجة المشروع لمشكلة الطلاق نجده عاجزا عن أن يضع قيودا في وجه سهولة الطلاق وفي منع آثاره الضارة • واحصاءات الطلاق عندنا تحمل أرقاما رهيبة ، وهو مع تعدد الزوجات ، يسير في طريق يتنافى مع طريق التنمية وتنظيم الأسرة والحسد من الاستهلاك وتخلق مشكلات اجتماعية تقف عقبة في سبيل تطور المجتمع • لذلك ترتفع بعض الأصوات مطالبة بأن يكون الطلاق باذن من القاضي • فهل يكون هذا هو الحل الأسلم ؟ وهل أخطأت اللجنة التي وضعت مشروع القانون في عدم اشتراطها الحصول على هذا الاذن ؟ •

الواقع ان اشتراط اذن القاضي لا يمكن ان يعد قيودا حقيقية ونافعا ، لأنه اذا تشدد القاضي اضطر الزوج الى ابقاء الزوجية على كره وقد يدفعه ذلك الى الكيد لزوجته ويضطر في سبيل الوصول الى غايته الى التعلل بعزل وأسباب قد يؤدي الخوض فيها الى تقويض دعائم الاسرة ، كما انها قد تضطر الزوج الى الافصاح عن أسباب قد يرى عدم ابدائها محافظة على مصلحة أسرته وسبعة أبنائه • والزواج شركة لا يمكن أن تقوم الا على المودة والمحبة ولا يمكن أن تستمر بأمر القانون أو حكم القاضي • ولهذا فان مبدأ عدم قابلية الزواج للانحلال الذي يعتبر لدى المسيحيين وخصوصا لدى الكنيسة الكاثوليكية أساسا لتنظيم الزواج لم يعد المبدأ السائد في تشريعات معظم الدول في أوروبا وأمريكا التي أخذت في تنظيم الزواج بتشريعات مدنية •

والذي يبدو صوابا في نظري أن نقيم عقبة في سبيل سهولة الطلاق ، وأن ننظم الآثار المالية التي تترتب عليه بما يضمن للزوجة المطلقة العيش الكريم ، وأن ننظر أيضا في التيسير على المرأة في الحصول على الطلاق ، اذا دعت اليه المصلحة •

وسبيل ذلك أن نشترط إيقاع الطلاق أمام القاضي ، ولا يعني ذلك أن يكون متوقفا على اذنه • ولكن الالتجاء الى القضاء يدفع الى الروية ويمثل عقبة في سبيل الطلاق المتسرع • وهو يمكن القاضي من أن يزجي النصيح للزوجين وأن يحاول التوفيق بينهما • بل اننا يجب أن نجيز للقاضي قبل إيقاع الطلاق أن يؤجل الدعوى مدة لا تتجاوز أربعة شهور ، وربما يصلح

الأمر بين الزوجين . وإن هذا يتفق مع ما يروى من أن امرأة ذهبت إلى عمر ابن الخطاب تطلب التفريق بينها وبين زوجها لتصررها من عشرته ، ونظر عمر إلى الرجل فإذا به أشعث أغبر استطال شعره ، فنفذت بصيرة عمر إلى أن حال الرجل هو السبب في طلب التفريق ، فأجل البت في الطلب أياما ثم أمر بالرجل فقصر شعره وأزال شعته فلما بين يديه بعد ذلك لم تطلب فراقا .

كذلك يمكن للمشرع أن يضع قيودا آخر على الطلاق وهو تنظيم الآثار المالية التي نترتب عليه بتقرير نفقة للزوجة على زوجها غير نفقة العدة . وقد أثر مشروع القانون منح الزوجة نفقة لا تتجاوز سنة إذا طلقها زوجها بدون رضاها ولم تكن اساءة من قبلها . وكنا نود لو اجتهد المشروع الرأي السليم الذي يتفق مع مصلحة المجتمع في الحد من الطلاق فأوجب الحكم على الزوج بنفقة مناسبة يراعى في تقديرها مدة الحياة الزوجية وسن الزوجة ومدى احتمال تكسبها . فمن غير المقبول أن تقتصر نفقة زوجة عاشرت زوجها سنوات طويلة ولم يعد ميسورا أن تتزوج ثانية أو أن تجد عملا ، على سنة واحدة تترك بعدها ولا مورد لها أما إذا كان الطلاق يرجع إلى خطأ الزوجة، فإن للقاضي أن يسقط حق الزوجة من مؤخر صداق ومن نفقة .

ومن ناحية أخرى ، فإن العلة الحقيقية التي تشكو منها المرأة ، لا تكمن في سهولة الطلاق المقرر للرجل وحده ، بل في صعوبة الطلاق إذا دعت إليه مصلحتها . وهو ما يقتضى التوسع في الأسباب التي تجيز لها طلب التطلق ، ما دام أنه لا يتم إلا بإذن القاضي . فمن الانصاف أن يكون للزوجة أن تطلب التطلق من زوجها ، إذا كانت لا تطيقه بغضا ، شأنها شأن الزوج إذا طلقها لأنه لا يطيقها بغضا . ولكن المشروع مثلا حينما يجعل للزوجة الحق في طلب التطلق للاضرار فإنه يجعل ثبوت الضرر متوقفا على شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا يقبل في اثباته شهادة النساء . بينما إذا طلقها زوجها في غيبتها يجيز اثبات علمها بالطلاق بكافة طرق الاثبات ومنها القرائن !

وهذه النظرة إلى المرأة كطرف أدنى من الرجل ، نلمسها حينما نتبين إلى أي مدى عالج المشروع حق المرأة في العمل . فهو لم يجعل لها هذا الحق إلا إذا اشترطته في عقد الزواج . ولا شك أن هذه النظرة تتنافى مع مقتضيات مجتمع يقوم على العمل وتسهم المرأة فيه بجهداتها . وهل يتصور أن يكون للزوج أن يتمتع زوجته عضو مجلس الأمة مثلا من الاشتراك في جلسات المجلس ، لأن ذلك يفوت عليه حقه « في الاستمتاع الكامل بها » أم أن

الأسلم أن يكون الأصل هو حق الزوجية في العمل ، ويكون للزوج أن يشترط في عقد الزواج الا تعمل . على أن يكون هذا الشرط الذي يشترطه الزوج خاضعا لتقدير القاضى وفق تغير ظروف الأسرة وحالتها . اذ قد تطرأ ظروف تجعل عمل المرأة نافعا للأسرة . فلا يجوز للزوج عندئذ التمسك بالشرط .

ولا يتنافى هذا الرأى مع الأصول العامة في الشريعة ، فالأصل ان المرأة مساوية للرجل وهى التى أباح لها الاسلام أن تتعاقد وهى التى أجاز لها أن تكون وصية ووكيلة وشاهدة ، بل وهى التى أجاز لها بعض الفقهاء أن تتولى القضاء . بل ان المرأة في صدر الاسلام قد حملت السلاح واشتركت في الحرب ، واشتغلت بالعمل السياسى ، أما ما قد يتعلل به من أن هذا الرأى لا يتفق مع ما هو مقرر من أن الزوج هو الملزم بالاتفاق عليها ، وقد يؤدي منطقاً الى اسقاط حقها في العمل ، وإن كان يستوجب من المشرع أن ينظم النفقة في هذه الحالة على نحو يتحقق به المشاركة والمعاونة بين الزوجين لاقامة حياة سعيدة .

كذلك نجد الحل الذى وضعه المشرع لحضانة الصغار ، حلاً يمثل نوعاً من المصالحه ولا يحسم مشكلات هذه الحضانة ، انه يرفع السن التى يجوز للقاضى أن يأذن فيها بالحضانة من تسع سنين الى عشر بالنسبة للصغير ، ومن احدى عشرة سنة الى اثنتى عشرة سنة بالنسبة للصغيرة ، اذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك . وكان يحسن بالمشرع أن يجعل للقاضى حق تقرير حضانة الصغير الذى تجاوز هذه السن لمن هو أصلىح من الأبوين ، وذلك حتى يبلغ الخامسة عشرة سنة .

ويبدو المشرع فى معالجته شرط الكفاءة فى الزواج وكأنه متقدم فى نظره . وقد حسب ان ذلك قد تحقق له فى استبعاد النسب من عناصر الكفاءة . لكنه لا يزال يستبقى عناصر أخرى مثل التقارب فى الحرفة ، ومثل المال الذى رأى ان الكفاءة تتحقق فيه بالقدرة على النفقة ولو من طريق التكسب . وهذا التعبير الأخير محل نظر . فكأنه يجيز طريق التكسب استثناء ، فى مجتمع تقوم الكفاءة فيه على العمل وحده . وليس من المقبول فى هذا المجتمع أن يكون لولى الزوجة طلب فسخ عقد الزواج ، لعدم التقارب فى الحرفة مكانة . ان ذلك قد يفتح الباب أمام تأويل لا تؤمن عواقبه . ولعل اللجنة لم تغب عنها الذكريات الاليمة لما قضت به المحكمة الشرعية منذ حوالى خمسين عاماً من عدم صحة زواج الشيخ على يوسف صاحب المؤيد

بإبنة السيد أحمد عبد الخالق السادات بحجة أن الشيخ علي يوسف يشتغل بأخس الحرف أو أن حرفته وهي الصحافة ليست شريفة ! لقد كنا نتمنى على اللجنة لو استبعدت شرط الكفاءة كلية من شروط الزواج ، وهو رأى نادى به من قبل أبو الحسن الكرخي وأبو بكر الجصاص وغيرهما من الفقهاء وهو أكثر اتفاقا مع مفاهيم مجتمع يرمى الى تذويب الفوارق بين الطبقات

وبعد فقد صرح وزير العدل بأنه سيلتزم فى مشروع قانون الاسرة الذى يوافق على تقديمه الى مجلس الأمة « ان يتمشى مع مجتمعنا الاشتراكي الذى هو فى الحقيقة تطبيق لكل ما جاءت به الشرائع السماوية من قيم عن أهمية الاسرة وكرامة المرأة وحريتها » وهذا الالتزام يقتضى إعادة النظر فى مشروع لجنة الاحوال الشخصية بما يتفق ومسئولية بناء المجتمع بناء سليما .

حق الشرع .. وحق المجتمع *

أعتقد أن هناك ضبابا كثيفا يحجب الرؤية الصحيحة لما يجب أن يكون عليه قانون الأسرة . ومرجع ذلك أن هناك خلطا في معالجة هذا الموضوع بين مهمة رجل « الشرع » أي الفقيه الاسلامي وبين مهمة رجل « المجتمع » أي المشرع الوضعي . فإذا كانت القوى الاجتماعية التي تطالب بالتعديل والتطوير ، تطلب ترجمة ما تقترحه الى نصوص تشريعية ، فإنه قد لا يتوافر لها التخصص والدراية بأحكام الشرع ، وإن كان هذا لا ينفي أن من حقها أن تعرض ما تراه في الفقه الاسلامي مؤيدا لمقترحاتها .

وبالمثل ، فإن الفقيه الشرعي لا يطلب منه أكثر من أن يرشدنا الى حكم الشريعة الاسلامية ولكنه ليس جهة اختصاص للحكم على مدى ملاءمة الأخذ بالتعديل والتطوير الذي ارتآه المجتمع ، وإن كان هذا لا ينفي أيضا أن من حقه - كمواطن عادي لا كفقيه شرعي - أن يدافع عن بعض الافكار الاجتماعية التي يراها ، دون أن يكون دفاعه هذا حجة تلزمنا .

من حق الفقيه الشرعي أن يرشدنا الى حكم الشرع الصحيح في تعدد الزوجات أو في إباحة الطلاق ، ولكنه إذا انتهى الى أنه من الجائز شرعا تنظيم التعدد أو الطلاق ، فليس من حقه أن يلزمنا برأيه في أن تقييد التعدد أو الطلاق بأن يكون باذن القاضي من شأنه أن يفضح أسرار العائلات أو أن التعدد لا يمثل مشكلة حقيقية ، لأن نسبة التعدد ليست كبيرة ، أو بدعوى

* جريدة الأهرام في ٩ فبراير ١٩٧١

ان ظروف المجتمع في مصر لا تزال تفرض اباحة التعدد ، أو بحجة أن الرجل قد لا تعصمه امرأة واحدة . . !

مثل هذه الحجج اذا ابداهها الفقيه الشرعى ، فانها لا تلزمنا لأنه اذا كان خيرا بأحكام الشريعة ، فقد تعوزه الخبرة بشئون المجتمع . والمرجع في النهاية في تقدير موجبات التعديل أو التطوير لولى الامر أى للسلطة التى تمثل قوى الشعب العاملة صاحبة الحق فى التشريع .

فالسؤال الذى يمكن أن يطرح على الفقيه الشرعى ، لا يكون طلب رأيه فى تعدد الزوجات أو الطلاق أو زواج المرأة العاملة . . بل انه يكون طلب رأيه فى حكم الشرع فيما لو انتهينا الى أن المصلحة الاجتماعية تقتضى تعديل الاحكام القائمة . فاذا انتهينا الى ان الشريعة الغراء لا تأبى هذا التطوير . . انتقلت المناقشة من دائرة الشريعة الى دائرة الاجتماع .

لهذا رأيت أن أبدأ هذه المناقشة بوضع حد فاصل بين تبين المصلحة التى تدعو الى التطوير ، وبين انزال حكم الشريعة على هذه الظروف المتطورة . ومن ثم فقد جلست الى أستاذى الجليل شيخ أساتذة الشريعة الاسلامية فضيلة الأستاذ على الحفيف - أطال الله في عمره (✱) - وهو لا يزال يحاضر طلاب الدراسات العليا فى الحقوق بل كان يحاضرهم فى بغداد منذ سنتين ، وهو عضو مجمع البحوث الاسلامية وعضو المجمع اللغوى - وهذه هى الاسئلة التى عرضتها على فضيلته ، واجابته عنها :

- سؤال : هل يتعين شرعا فى تنظيم شئون الاسرة الالتزام بمذهب من مذاهب الفقه الاسلامى الأربعة ، أم أنه يجوز للمشرع أن يرجع اليها والى غيرها ؟

● جواب : لا يلتزم المقتن بأن يأخذ فى تنظيم شئون الزواج والطلاق وغيرها من شئون الاسرة بمذهب معين من مذاهب الأئمة الفقهاء . بل إن له شرعا أن يتخير المذهب الذى يرى فيما ذهب اليه من حكم بصدد المسألة المعنية تحقيقا للمصلحة الاجتماعية للناس ، لا فرق فى ذلك بين مذهب من مذاهب الأئمة الأربعة ومذهب أى امام آخر من السلف ممن عرف بالاجتهاد وكان له فى هذا المجال قدم ثابتة ومكانة معترف بها . فاذا لم يجد فى مذهب من مذاهب هؤلاء جميعا طلبته وهو الحكم الذى يحقق المصلحة الاجتماعية

✱ توفى فضيلته الى رحمة الله منذ قرابة عامين ، بعد أن حصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية . وكان بذلك أول أستاذ للشريعة يحصل عليها .

فانه يجوز به ان يجتهد اذا كان من اهل الاجتهاد ، وأهلية الاجتهاد لهما شروط نص عليها في علم اصول الفقه . وقد عرض مجمع البحوث الاسلامية لهذه المسألة الأخيرة ، فقرر ما يفيد أن المشرع لا يجوز له أن يتخطى أى مذهب من المذاهب الاسلامية (لا الأربعة وحدها) اذا وجد الحكم الذى يطلبه فى أى مذهب منها . فاذا لم يجد كان وسيلته الاجتهاد ، على أن يكون الاجتهاد جماعيا لا فرديا بمعنى أن يقوم بذلك جماعة ممن تتوافر فى أفرادها الأهلية للاجتهاد فى النواحي المتعددة ليكمل بعضهم بعضا .

— سؤال : هل يجوز للمشرع ان يقيده ما أباحته الشريعة ؟

● جواب : المتفق عليه عند فقهاء الشريعة ان طاعة ولى الأمر واجبة وذلك بنص الكتاب « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وقد قيدت السنة هذه الطاعة بأن تكون فيما ليس فيه معصية لله تعالى . وفيما عدا هذا اختلفت آراء الفقهاء . فمنهم من ذهب الى أن لولى الأمر فى مجال المباح أن يجعل المباح واجبا اذا ما اقتضت المصلحة الاجتماعية ايجابه ، وأن يجعله محظورا محرما اذا ما اقتضت المصلحة الاجتماعية حظره . ومن الفقهاء من سوى فى هذا بين الامر المباح وبين الامر المندوب أى المستحسن . ومنهم من لم يسو وقال ان تغيير الحكم فى المستحسن من طلب له الى حظر له ، تقييد لشرع الله ، وليس لانسان حق تغيير شرع الله ، بخلاف المباح ، فان للانسان أن يتركه بلا ملامة وأن يفعله بلا ملامة . ومن ثم فاذا ما حظره ولى الأمر فانه لا يخرج بذلك عن دائرة حكم المباح ومنه الترك .

— سؤال : هل يجوز لولى الأمر أن يحرم على المتزوج أن يعقد زواجه على أخرى الا باذن من القاضى ، فلا يأذن به الا اذا توافرت المصلحة المشروعة ؟

● جواب : ما دام زواج الثانية أمرا منوطا بإرادة من يريده ، له ان يتركه اذا شاء . فيجوز لولى الأمر أن يقيده بما تتحقق معه مصلحة المجتمع وما ينفي به ضرره . ويمكن الرجوع الى القاضى لتبين المصلحة المشروعة التى تجيز الاذن بالزواج الثانى .

— سؤال : هل يجوز شرعا لولى الأمر أن ينظم الطلاق ، بأن يطلب ألا يقع الطلاق الا لدى المحكمة أو باذن منها ، فاذا خالف استوجب ذلك الحكم عليه بعقوبة ؟

● جواب : ليس في الشريعة ما يمنع من ايجاب استئذان القاضي واعتبار الطلاق بغير اذنه مخالفة تستوجب التعزير . . واذن فمن يقدم عليه بلا اذن كان طلاقه واقعا شرعا ولكنه يستحق التعزير بسبب المخالفة .

- سؤال : هل يجوز للمشرع أن ينص على تعويض الزوجة المطلقة في بعض الحالات بما يزيد على نفقة العدة ؟

● جواب : اذا كان الطلاق بمبرر يقدره القاضي فلا يجوز الزام الزوج بمال . ولكن اذا تبين القاضي أن ليس للطلاق مبرر ، جاز له الزام الزوج بما يرى من مال على سبيل التعزير .

- سؤال : هل يجوز للمشرع أن ينص على أنه ليس من حق الزوج أن يمنع زوجته من العمل الا اذا اشترط ذلك صراحة في عقد الزواج ؟

● جواب : أنا أميل الى هذا الرأي ، لأن مسألة عمل الزوجة أو عدم عملها تفريع على حق الطاعة . وتكليف الطاعة وتحديد ما مرجعه الى العرف وما اصطلاح الناس عليه . ومن ثم يجوز للمشرع أن يجعل للزوجة حق العمل ما لم يمنعها الزوج ، ولم يكن في منعه متعنتا أو مضارا .

- سؤال : هل يجوز شرعا لولي الأمر أن يبقى حضانة الأم المطلقة للفتاة حتى تتزوج وللغلام حتى يبلغ . أو أن يجعلها خاضعة لتقدير القاضي ؟

● جواب : هذه مسألة اجتماعية صرفة يقررها القانون كما يشاء ، ولها سندها في بعض المذاهب فهي جائزة شرعا .

- سؤال : هل يجوز شرعا لولي الأمر أن يفرض نظاما لاشهار الزواج والطلاق ؟

● جواب : ليس هناك ما يمنع من ذلك شرعا ، وفي مشروع قانون الاحوال الشخصية لا يقع الطلاق الا بعلم الزوجة . والعلم يمكن تنظيم التثبت منه .

والى هنا ينتهى كلام فضيلة الأستاذ على الحفيف .

وهو كلام واضح الدلالة على أن الشرع الاسلامي لا يأبى أن تقيد تعدد الزوجات وأن ننظم وقوع الطلاق كما ننظم آثاره المالية كالتعويض للزوجة التي يطلقها زوجها وقد تقدمت بها السن ولا عائل لها . . وما يترتب عليه من حضانة للأم لأبنائها ، وقد تكون أقدر على مصلحة الابناء من حضانة الأب .

لقد سبق للمشرع المصري في عام ١٩٢٣ ان حدد سن الزواج ،
فمنع سماع دعوى الزوجية اذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة
سنة وسن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة ولم يجر مباشرة عقد الزواج
ما لم تكن سن الزوجين هي هذه السن المحددة . ولم يكن هذا رأيا لأحد
من الأئمة الأربعة بل كان رأيا لغيرهم من الفقهاء المجتهدين .

وفي عام ١٩٢٦ شكلت لجنة كان أعضاؤها ممن عرفوا بالرغبة
في الإصلاح ، وانتهت هذه اللجنة الى تقييد رغبة الرجل في تعدد الزوجات
فاشترطت ألا يعقد عقد الزواج أو يسجل الا باذن القاضي . وكان هذا
هو رأى الامام الشيخ محمد عبده نادى به في تقارير رسمية قدمها الى
وزارة الحقانية (العدل) عام ١٨٩٩ ، وهو الرأى الذى أخذت به قوانين
الأسرة في كثير من البلاد الاسلامية

● والقانون التونسي للأحوال الشخصية يمنع تعدد الزوجات
ويفرض عقوبة على من يخالف هذا المنع . فينص على أن تعدد الزوجات
ممنوع ثم يضيف ان كل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة
الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وبغرامة قدرها مائتان وأربعون
الف فرنك أو احدى العقوبتين ، حتى لو لم يبرم الزواج الجديد طبقا لأحكام
القانون ، أى حتى لو كان التعدد نتيجة ما اصطلح على تسميته بالزواج
العرفي . ومن الفقهاء المصريين الذين نادوا بتحريم التعدد تحريما باتا
المرحوم عبد العزيز فهمى الذى كان رئيسا لمحكمة النقض وزعيما من
الزعماء البارزين في الحركة الوطنية .

وقانون الأحوال الشخصية السوري ينص على أن للقاضي أن يأذن
للزوج بأن يتزوج على امرأته الا اذا تحقق انه غير قادر على نفقتها . وقانون
الأحوال الشخصية العراقي ينص على انه لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة
الا باذن القاضي . ويشترط لاعطاء الاذن تحقق الشرطين الآتيين : ان تكون
للزوج كفاية مالية لاعالة أكثر من زوجة واحدة وان تكون هناك مصلحة
مشروعة .

وفي تنظيم الطلاق نجد القانون التونسي ينص على أن الطلاق لا يقع
الا لدى المحكمة ، وعند الحكم بالطلاق يقرر القاضي ما تتمتع به الزوجة
من الغرامات المالية لتعويض الضرر الحاصل لها ، أو ما قد تدفعه هي
للزوج من التعويضات .

وكذلك فان القانون العراقي قد أوجب على من يريد الطلاق أن يقيم الدعوى بطلب ايقاعه والحصول على حكم به . فاذا تعذر عليه مراجعته المحكمة وجب عليه تسجيل الطلاق في المحكمة خلال مدة العدة وتبقى حجة الزواج معتبرة الى حين ابطالها من المحكمة .

أما عن حضانة الأبناء ، وهو أمر رأى فضيلة أستاذنا الشيخ علي الخفيف ، كما أسلفنا ، انه من الامور التي يجوز للمشرع تنظيمها ، فاننا نجد سنداً لذلك عند المالكية الذين يرون أن مدة حضانة الغلام من حين ولادته الى أن يبلغ ، ومدة حضانة الفتاة حتى تتزوج . واذا كانت مصلحة القاصر أن يستمر في حضانة أمه بدلا من أبيه ، فلماذا ننتزعه منها بمجرد أنه بلغ السابعة اذا كان ولداً والتاسعة اذا كانت بنتاً ، بل لماذا نحدد سناً معينة ولا نترك ذلك لتقدير القاضي يحكم بما يكون أكثر اتفاقاً مع مصلحة القاصر . وهو ما أخذ به كل من التشريع العراقي والتشريع التونسي .

وكيف يستساغ ونحن في الثالث الاخير من القرن العشرين وقد أصبحت المرأة وزيرا وطبيبة ومحامية ومهندسة ، وبلغت نسبة بناتنا اللاتي يتعلمن في الجامعات أكثر من الربع - ان نقرر أيا يرى ان من اطلاق حق الزوج ان يمنع زوجته من العمل والا اعتبرت خارجة عن طاعته . ولماذا نبقى على مثل هذا الحكم مع ما قدمناه من أن فضيلة أستاذنا الشيخ علي الخفيف يرى انه ليس هناك ما يمنع شرعاً من أن يصبح حق الزوجة في العمل هو الأصل والاستثناء أن يحظره الزوج في عقد الزواج ، فاذا رأى منها بعد ذلك اشترط ألا يكون متعنتاً أو مضاراً .

ان هناك مصالح جديرة بالرعاية يجب مراعاتها عند وضع تشريع جديد للأسرة .

ونحن ننادي بتنظيم الأسرة علاجاً لحل الانفجار السكاني الذي يتهددنا، وهي مصلحة مشروعة توجب تقييد التعدد وتنظيم الطلاق .

والمرأة اليوم تملك حق الانتخاب والترشيح والنيابة عن الأمة . . . ومجتمع اليوم ، مجتمع يقدر العمل كما يقدر الطفولة ، ولا يرضى للمرأة أن يسلب حقها في العمل لنزوة داعبت الرجل ، كما أنه لا يرضى لأطفالنا بالتمزق بين أب وأم يتشاحنان بالبغضاء والكيد .

لقد قالها الامام محمد عبده في القرن الماضي . . « اذا كانت هناك حكومة اسلامية فان للامام أن يمنع المباح الذي تترتب عليه مفسدة » . وما أكثر المباحات التي تحتاج الى تنظيم في قانون الأسرة

تنظيم الطلاق وتقييد تعدد الزوجات *

هل فيه مخالفة للشرع ؟ *

يتروود هذه الأيام دفاع حار عن اباحة الطلاق بغير قيود ، وعن تعدد الزوجات ، وعن التمسك بعدم رفع السن الذي يحق فيه للأم أن تستمر حاضنة لصغيرها . وبعض هذا الدفاع مبني على تشويه للاقتراحات التي تقدمت بها لجنة تعديل قوانين الأحوال الشخصية التي شكلتها الدكتور عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية (١) ، فهو بدأ بعرض غير دقيق

* جريدة الأهرام في ١٥ مارس ١٩٧٢ .

وأخيرا صدر قرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في يونيو ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وتطلب توثيق الطلاق ونظم علم الزوجة به كما رتب على عدم تنفيذ الطاعة وقف النفقة واعتبر اقتران الزوج بأخرى بغير رضا الزوجة اضرارا بها ، وكذلك اخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها ، وهو يعتبر في الواقع قيودا على تعدد الزوجات .

وأخذ بنفقة المتعة في بعض الحالات بما لا يقل عن نفقة سنتين وزاد من سن الحضانة استرشادا بأراء في الفقه المالكي ونظم الرجوع الى المحكمين لايقاع الطلاق وأعطى للمطلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يهيء المطلق مسكنا آخر مناسباً . وقد أثارت هذه التعديلات مناقشات واسعة ، وانتقدتها البعض بحجة أنها تنتهي الى وضع قيود على الطلاق والتعدد مما لا يتفق وأحكام الشريعة . بينما انصرفت انتقادات أخرى الى نواح عملية أهمها اعطاء المطلقة الحاضنة حق الاستقلال بمسكن الزوجية ، فقليل أن ذلك الحكم قد يشق على الزوج في ظروف أزمة المساكن .

(١) كان المؤلف وقتئذ رئيسا للجنة التشريعية بمجلس الشعب وقد اختير عضوا في لجنة تعديل قوانين الأحوال الشخصية التي جمعت بين أساتذة الشريعة وأساتذة القانون وخبراء الاجتماع .

لهذه الاقتراحات ، ومن ثم يبدو التعليق عليها محققا ، وكأنه لا يتغيا الا التزام أحكام الشريعة الاسلامية .

ولو بدأنا بمسألة الطلاق ، ولا أعيد ترديد ما أصبح مسلما به من المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن سهولته حتى بلغت حالات الطلاق ربع حالات الزواج التي تتم في السنة - نجد أن هذا الدفاع يبدأ بواقعة غير صحيحة وهي أن اللجنة طلبت أن يكون للقاضي وحده حق ايقاع الطلاق ، بينما أن الطلاق مسألة شخصية تمس العلاقات النفسية فلا يجوز أن يتدخل القاضي ليأذن بالطلاق أو يرفضه ، ففي هذا خروج عن مبدأ شرعي ورد به نص وهو أن الطلاق بيد الزوج . ويحاول البعض أن يضرب مثلا بايطاليا نفسها المسيحية التي بها الفاتيكان فقد أباحت الطلاق . وللأسف فإن مثل هذا الدفاع مبني على مقسمة غير صحيحة .

فمن ناحية ، فإن لجنة الاحوال الشخصية لم تقترح أن يكون الطلاق بيد القاضي له أن يجيزه وله أن يرفضه ، بل الصحيح أن اللجنة قد أكدت ابقاء الطلاق في يد الزوج فهو الذي يوقعه . وكل ما هنالك أن المشروع تطلب أن يوقع الزوج الطلاق أمام القاضي ، بدلا من أن يوقعه أمام المأذون، لتكون هناك فرصة للتروي والحد من الاندفاع الذي قد ينتهي الى تقويض الأسرة وتشريد الأطفال وحتى يمكن اجراء التحكيم القرآني تحت رعاية القاضي الذي يبدأ أولا بمحاولة التوفيق بين الطرفين ، ثم يدعى حكم من اهله وحكم من أهلها حسبما جاءت به الآية الكريمة . وجمهور الفقهاء على أن ايقاع الطلاق بغير سبب شرعي حرام أو مكروه ، فما اخل الله شيئا أبغض اليه من الطلاق ، وفق ما رواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم . ومع ذلك فإن المشروع المقترح نص على أن الطلاق يقع شرعا ولو كان خارج مجلس القضاء ، وكل ما هنالك أنه نظرا لما هو مقرر شرعا من سلطة ولي الأمر في التعذير على مخالفة أوامره التي يراها في صالح المجتمع ، فإن الزوج اذا أوقع الطلاق بغير الطريق الذي رسمه القانون استحق الجزاء سواء اكان هذا الجزاء تعذيرا أو تعويضا للمطلقة حسبما سينتهي اليه الرأي النهائي . وشأن ذلك شأن الزواج فإنه يقع ولو لم يكن أمام المأذون، اذا توافرت شرائطه الشرعية ، ومثل ذلك أيضا تحديد سن للزواج لايجوز للمأذون أن يوثق عقده قبل بلوغه ، والا استحق التعذير أي الجزاء ، مع أن الزواج مباح شرعا ولو كان دون هذه السن التي حددها المشرع الوضعي .

أما الاستشهاد بإيطاليا فهو استشهاد في غير موضعه، لأن التعديل الذي جرى في إيطاليا - والذي لا يزال مع ذلك مستهدفا لحملة شديدة - قد أجاز مبدأ الطلاق ولكن باذن القاضي المطلق وفي الحالات التي يحددها القانون . أما مقترحات لجنة الأحوال الشخصية ، فهي كما قلت لم تتطلب اذن القاضي بل أنها رأت فحسب الاكتفاء بأن يكون للزوج أن يوقع الطلاق أمام القاضي ووفق مشيئة الزوج اذا أصر على الطلاق ودون تحديد حالات معينة . فليس صحيحا ما نشر من أن اللجنة قد رأت تحديد الطلاق في حالتى عقم الزوجة أو مرضها ، فلا يعقل بداهة أن تحدد حالات الطلاق ما دمنا قد قلنا أن الزوج هو الذي سيوقع الطلاق بإرادته وكل ما هناك أنه يوقعه أمام القاضي . ويبدو أن ما نشر كان خلطا بين أحكام الطلاق وبعض الأحكام المقترحة لتنظيم تعدد الزوجات .

فاذا انتقلنا الى موضوع تعدد الزوجات ، فاننا نجد البعض يؤكد أن في تقييد التعدد خروجاً عن الدين وأننا يجب ألا نشعر بمركب نقص بالنسبة للغرب المسيحي ، وأن في منع تعدد الزوجات انتشار للعوانس واللقطاء والأمراض السرية ! وأن هناك من الرجال من لا تعفه امرأة واحدة ! بل تطرف البعض وقال إن من يقول بتقييد التعدد فهو منحرف !

ولنبداً أولاً بما اقترحته لجنة الأحوال الشخصية ، حتى تكون المناقشة ملتزمة بحدود مقترحاتها ليست مبنية على افتراض أو تشويه للمقترحات ليسهل ادانتها بالانحراف ! ان اللجنة لم تقترح منع التعدد ، رغم أن تشريعات دول اسلامية أخرى قد منعتة . لم تر اللجنة مسايرة هذا النظر وكانت حريصة على أن تظل دائماً ملتزمة بأحكام الشريعة الاسلامية ، ومن أهم مبادئها الأخرى « لا ضرر ولا ضرار » ، « ويريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .

وحسبما ذكر ابن القيم فان الشريعة مبناهما مصالح العباد ، وان المباح يجوز لولى الأمر تقييده اذا رأى أن ثمة مفسدة تترتب عليه ، وأن الأولى هو سد الذرائع أى تجنب الضرر قبل وقوعه . ومن أجل هذا أجاز فقهاء الشريعة الحجر على السفهية دفعا لضرره على الناس ، وأجاز الامام مالك تسعير السلع بل لقد منع عمر الناس من أكل اللحم مرتين متتاليتين حينما اقتضت المصلحة ذلك دون أن يعترض عليه بالآية الكريمة : « كلوا من طبيبات ما رزقناكم » ، لأن هذا يدخل في باب تقييد المباح وهو جائز شرعا .

وما كان لي أن أدعى لنفسي التخصص في الشريعة الإسلامية ولكنني تتلمذت على أساتذة أجلاء مثل أستاذنا رحمه الله الشيخ أحمد إبراهيم وأساتذتنا أطال الله بقاءهم الشيخ علي الخفيف والشيخ محمد أبو زهرة . وانا انما أنقل ما قاله علماء أجلاء لا يمكن لإنسان أن ينازع في قدر علمهم واجتهادهم وورعهم والتزامهم بأحكام الشريعة والدين . ففي عام ١٨٩٩ نادى الامام الشيخ محمد عبده بتنظيم الطلاق وتقييد التعدد . وفي عام ١٩٢٨ أعدت لجنة من كبار العلماء مشروعاً ينص على أنه لا يجوز لمتزوج أن يعقد زواجه بأخرى ولا للمأذون أن يتولى عقد هذا الزواج أو تسجيله الا بإذن من القاضي ، ولا يأذن القاضي الا بعد التحري وظهور القدرة على القيام بحسن المعاشرة والانفاق . ودافع المرحوم فضيلة الشيخ أحمد إبراهيم عن هذا المشروع ، لأنه مستنبط من أصول الشريعة ومستمد من روحها ، كان هذا في عام ١٩٢٨ . . ونحن الآن في عام ١٩٧٢ أي بعد أربعة وأربعين عاماً . أترانا أصبحنا اليوم نضيق بالاجتهاد فيما لم يرد نص شرعي على وجوبه ؟

اننا نعلم جميعاً أن الاسلام جعل التعدد رخصة لا واجباً ولا مستحباً، وانما أباحه لبعض الضرورات ، فقد ضيق الاسلام التعدد وقيده بعد أن كان في الجاهلية مطلقاً غير مقيد وقد شرطه بالوثوق باقامة العدل بين الزوجات والأمن من الظلم . ومادام الناس لم يلتزموا هذه الحدود ولم يفهموا أن التعدد خلاف على الأصل في الزواج وهو احادية الزوجة ، وقد ترتب على عدم التزام حكم الدين في التعدد كثير من المفاسد الاجتماعية والأضرار الاقتصادية في زمن أصبح فيه الرجل ينوء بنفقة أسرة فما بال بنفقة أسرتين أو أكثر - فإنه في هذه الحالة يكون تقييد التعدد هو اضافة للحرمة القضائية نزولاً على حكم الحرمة الدينية . فلا يكون التعدد الا بإذن القاضي ، وهو لا يأذن الا اذا ثبت له توافر المبرر الشرعي ومقدرة الزوج على الانفاق . وهو ما سبقتنا اليه تشريعات دول اسلامية مثل العراق التي ينص قانونها الصادر في عام ١٩٥٩ على حكم مماثل . فهل يصح أن يوصف هذا التنظيم بالكفر أو الانحراف ؟

أما الحضانة التي تحفل المحاكم بمشكلاتها ، فإنه يجب أن يلاحظ بشأن تحديد سنّها ، أن الشارع الحكيم لم يحدد في المصدرين الأولين للتشريع وهما القرآن الكريم والسنة المطهرة سناً للحضانة وانما كان الأمر في تحديد مدة الحضانة الى رأى الفقهاء واجتهادهم . واذا كنا نسير في تحديد هذه السن حتى الآن على مذهب الامام أبي حنيفة ، فإن للامام

مالك رأيا آخر ، وهو أن الحضانة للنساء دون الرجال من تاريخ الولادة حتى بلوغ الصغير والصغيرة . ولذلك فإن الآراء المقترحة في المشروع قد راعت تمييز حضانة الأم عن حضانة النساء عامة ، وراعت بعد تحديد السن التي تكون للأم فيها الحضانة ، أن يقرر القاضي الأصلح من الأبوين في ضم الصغير أو الصغيرة مستأنسا في ذلك برأيهما .

وقد يكون رفع سن الحضانة موضوع يحتمل النقاش ، ولكن هذا النقاش يجب أن يكون في إطار تحرى مصلحة الأسرة والطفولة ، ولا يجوز أن يحتج فيه برأى الامام أبى حنيفة ، لأن الشرع الكريم كما أسلفنا لم يحدد سن الحضانة في نص في القرآن أو السنة ، ولأنه من المتفق عليه أن لا يوجد أى مانع شرعى من الأخذ بأقوال الفقهاء حتى من غير المذاهب الأربعة خصوصا اذا كان الأخذ بأقوالهم يؤدي الى جلب منفعة أو اتقاء ضرر عام . واني أذكر للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة قوله منذ أكثر من عشرين عاما في مؤلفه الأحوال الشخصية ص ٨ « أن العمل بمذهب أبى حنيفة قد كشف عن مسائل ليس في الأخذ بها ما يتفق مع روح العصر وفي غيره من المذاهب ما يوافق روح العصر أكثر منه وليس في ذلك قدح لأبى حنيفة وأصحابه فانهم مجتهدون متأثرون بأزمانهم » .

لقد كان طلاق المكره والسكران يقع قبل الاصلاح الذي أدخل على قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٢٩ ، كما كان الطلاق المقترن بالعدد لفظا أو اشارة يقع بقدر هذا العدد ، وقد وجد من يقول وقتئذ أن النص على عدم وقوع طلاق المكره أو السكران والنص على أن الطلاق المقترن بالعدد لا يقع الا واحدة ، هو خروج على أحكام الشريعة . ومضى الاصلاح في طريقه ولم يجادل أحد بعدها في أنه كان مما تبيحه الشريعة الغراء السامحة .

وبعد ، فإن لجنة الأحوال الشخصية كانت تضم أساتذة أجلاء ورعين من كبار علماء الشريعة الاسلامية ، مثل أستاذنا الشيخ على الحفيف والدكتور عبد الرحمن البيصار أمين مجمع البحوث الاسلامية (١) والأستاذ زكريا البري أستاذ الشريعة الاسلامية بجامعة القاهرة ، وكان خبراء الاجتماع والقانون في اللجنة يلتزمون في أية مسألة شرعية بأرائهم ، مع علمهم بأن الشرع الاسلامي يرفض الكهنوت واحتكار الفتيا والاجتهاد وان كان يجعل

(١) فضيلة الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر حاليا .

لذلك ضوابطه وشروطه • وإذا كان فضيلة المفتي الذي كان بين أعضاء هذه اللجنة قد تحفظ بشأن بعض المقترحات ، فقد ترفعت تحفظاته عن رمي من خالفه الرأي بالكفر ، واقتصرت تحفظاته على تبين وجه المصلحة وفق رأيه الديني • وهو رأي ينزل فينا منزلة الاحترام ولكنه ليس الزايفا لا يقبل المناقشة • فقد سأل بعض تلامذة الامام أبي حنيفة : أهذا الذي تفتى به هو الحق الذي لا شك فيه • فأجابه أبو حنيفة : والله لا أدري فقد يكون هو الباطل انذى لا شك فيه !

القسم الثاني

ف الحريّة

-
- الفصل الأول : ضمانات الحرية
- الفصل الثاني : القاضي الطبيعي والمحاكم العسكرية
- الفصل الثالث : الحراسة وحرّيات الأفراد
- الفصل الرابع : الحرية والتنظيم السياسي
- الفصل الخامس : حرية الصحافة
- الفصل السادس : حرية الصحافة في مواجهة حق المتهم في محاكمة عادلة
- الفصل السابع : حرية البحث العلمي
- الفصل الثامن : الحرية والتنمية
- الفصل التاسع : الحرية والمسؤولية
-

الفصل الأول

ضمانات الحرية

الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ..
(مادة ٤١ من الدستور)
(وأنظر أيضا المواد من ٤٢ الى ٤٩ والمادة ٥٧ من الدستور)

* وبعد ماذا عن الضمانات ؟ ..

الجماعير تريد ان تعيثن الى ان محاولة تشويه

الثورة باسم حماية الثورة كن تنكروا

* مراجعة قوانين الحريات : الاعتقال والحراسة

* ظاهرة خطيرة

* في معتقل القلعة

وبعد .. ماذا عن الضمانات ؟
الجهامير تريد أن تطمئن الى أن محاولة
تشويه الثورة باسم حماية الثورة .. لن تتكرر *

لا أجد وصفا لما كشف عنه التحقيق الصحفي الذي نشره الاهرام أمس من وقائع تعذيب تعرض لها الدكتور عبد المنعم الشرقاوى حينما

* أصل مقال نشر فى جريدة الأهرام فى ٩ يناير ١٩٦٨ ، قبل أن تحذف منه بعض عبارات رثى وقتئذ عدم نشرها . وهى مبينة بالبنت الاسود . وقد كتب هذا المقال نقب الكشف عن واقعة التعذيب التى تعرض لها الدكتور عبد المنعم الشرقاوى المحامى . وقد بدأت إثارة هذا الموضوع بتحقيق صحفى نشرته جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ٨ يناير ١٩٦٨ « بغير توقيع » وجعلت له العناوين التالية : « الكشف عن وقائع تعذيب الدكتور الشرقاوى - ما هو السبب وراء الإنكار أمام النيابة ثم الاعتراف المفاجئ بعد ذلك - شهادة وكيل النيابة وجندى للحراسة كشفت للمحكمة أدلة التعذيب - لماذا يعترف الدكتور الشرقاوى على أهله وأصدقائه وزملائه ؟ علامات استفهام كثيرة : لماذا ينحرف جهاز المخابرات » . وقد جاء بهذا التحقيق أن قضية الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قد نظرت أمام محكمة عسكرية مركزية ذات اختصاص عال يرأسها المقدم الجوى عبد الفتاح السيد الدماطى وأن الحكم بالبراءة قد صدر فى ٢٦ ديسمبر الماضى . وأفرج عن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ظهر اليوم التالى .

وفى يوم ٩ يناير ١٩٦٨ نشرت جريدة الأهرام خبرا على صفحتها الأولى بأن السيد/ حسين الشافعى رئيس محكمة الثورة (وقتئذ) أحال الى رئيس مكتب التحقيق والادعاء المذكورة التى كان رئيس المحكمة قد تلقاها عن وقائع تعذيب الدكتور الشرقاوى لتحقيقها - كما نشرت الجريدة مقال المؤلف « وبعد .. ماذا عن الضمانات » .

وفى يوم ١١ يناير ١٩٦٨ نشرت جريدة الأهرام خبرا فى الصفحة الأولى جعلته الموضوع الرئيسى تحت عنوان « وقف العمل بقانون الأحكام العسكرية حتى يتم تعديله »

كانت تحقق معه المخابرات العامة فى تهمة برأته منها المحكمة العسكرية -
الا أن أقول انها محنة قاسية ، يحس بها كل مواطن مخلص لقضية
الثورة •

واذا كان كشف هذه الوقائع - مع ما تنطوى عليه من انحراف
ومأساة - قد طمأن الناس الى أن يد العادلة لن تتوان عن محاسبة
المسئولين عن هذه الوقائع المعيبة المخجلة ، وعن أى وقائع أخرى قد
يكشف عنها التحقيق أو بلاغات المواطنين الشرفاء - فان من حق هؤلاء
المواطنين ان يطمئنوا الى ما ينتظرهم فى مستقبلهم •

**والجماهير التى جرعت مما يمكن أن يصيب أى فرد منها نتيجة
انحراف أى جهاز لا يخضع لرقابتها الشعبية - تدرك فى نفس الوقت
بغريزتها وفطنتها ووعياها ، أنه ما لم يجر هذا الحساب وفقا للقانون
والعدل - فأننا سنظل ندور فى حلقة مفرغة لا تنتهى بنا أبدا •• ولذلك
فأنها وهى تريد أن تضع حدا للأساليب المعيبة التى قد يكون بعض العاملين
فى أجهزة الأمن قد لجأ اليها أو أمر باتخاذها تترفع عن أن يكون اتباع
نفس الأساليب هو سبيلها للجزاء ، وهى لا تريد أن تضن بالعدل على
أولئك الذين ضنوا به على كل من وقف فى وجه أطماعهم وضنوا به على كل
من هيا لهم الوهم المريض أن تعذيبهم لهم ينجح فى الكشف عن الحقيقة
التى عجزت مقدراتهم عن أن توصلهم اليها ••**

انها تريد لهم محاكمة عادلة •• تجرى أمام الملأ وتعيد الى النفوس
ثقتها بأن دولة الثورة هى فى نفس الوقت دولة القانون •• وهى دولة
كل مواطن •

فالقضية التى نشر الأهرام أمس وقائعها •• هى قضية كل
مواطن •• حتى ذلك الذى يقف فى أقصى اليمين •• أو يقف فى أقصى
اليسار ••

وهى تطرح سؤالا يسبق فى أهميته الاجابة عن أى سؤال آخر ••
أنه سؤال يتعلق بإنسانية الفرد وكرامته وحقوقه فى المجتمع •

= القرار صدر أمس بعد أن كشفت بعض الظروف الأخيرة - وبينها قضية الدكتور
عبد المنعم الشرقاوى - عن أوضاع خطيرة ترقبت على هذا القانون • التعديلات الجديدة فى
القانون تستهدف تضيق اختصاص القضاء العسكرى وإتاحة كل الضمانات وتحقيق مبدأ
وحدة وتجانس القضاء • •

وفى اليوم التالى نشرت جريدة الأهرام للمؤلف مقالا عنوانه « ٣ مبادئ فى تعديل
قانون الأحكام العسكرية » (أنظر فى نص هذا المقال ص ٤٣٩)

فليس هناك ما يبعث على الأسى أكثر من أن يعذب الانسان ولا يقدر على الشكوى .. خشية أن يتجدد به الاذى !

والجماهير تتساءل : هب أننا انتهينا من محاسبة كل مسئول عن انحراف .. وهب أن حسابه كان عسيرا .. فما هي الضمانات التي تكفل ألا يتجدد هذا الانحراف ؟

ما هي الضمانات التي تطمئن كل فرد اذا عاد الى بيته ، أن ينام آمنا لا يقض مضجعه اتهام باطل أو وشاية مريضة أو استرقاق للسمع أو انتهاك لأعز ما يملك ؟ .. ما هي الضمانات التي تكفل له ألا يختفى من بين ذويه فلا يدرون عنه شيئا .. حتى يقيد له الله من يوصل صوتهم الى الزعيم الذى قاد ثورتهم وكفاحهم والذين وقفوا يحمونه بسواعدهم العارية ضد أى محاولات للانقضاض على سلطة الشعب التى حملوه مسئوليتها ..

ان كل ما جرى .. يرجع فى نظرى الى عدم ايماننا حقيقيا بسيادة القانون ، ولا أعود الى الحديث عن سيادة القانون . فيبدو أن الناس تطلب اليوم أكثر من مجرد دفاع عن « المبدأ » انها تطلب سيادة القانون فى « التطبيق » ..

واذا استطعنا اليوم أن نفيد من الدرس .. وأن نتبين مواقع أقدامنا .. فإن الثمن الذى دفعه أولئك الذين تحملوا التشهير والايذاء .. لن يصبح فادحا !

وبعد ، فما هي الضمانات ؟

الضمانة الأولى : أن نبادر الى تنظيم سلطة الاعتقال التى تدعو اليها ظروف اعلان حالة الطوارئ وهى الظروف التى يتطلع الشعب الى أن تنتهى بالقضاء على العدوان . وتنظيم هذه السلطة يقتضى ، كما قلنا قبل ذلك ، أن تحدد مدة الاعتقال .. حتى يضمن المعتقل أن انتهاء هذه المدة سيكون تذكيرا بحالته وحتى لا يسدل عليه نسيان قد يدعو اليه التواكل أو لفرضه المشاغل ، وإذا دعت ضرورات الأمن الملحة الى تحديد مدة الاعتقال ، فإننا يجب أن نتيح الفرصة للمعتقل فى أن يتظلم من اعتقاله - ولن يكون ذلك الا بتنظيم التظلم ذاته : تحديد جهة يقدم اليها التظلم ويشترك فيها العنصر القضائى بدلا من أن تتوه التظلمات فى المكاتب الادارية أو ان تصبح رهن القدر أو أن تتخذ شكل الوساطة أو أسلوب الرجاء .

ونظيم الاعتقال يقتضى أن تخضع المعتقلات للاشراف والرقابة .
نريد أن نضمن أن من يدخل المعتقل قد صدر امر قانوني باعتقاله . . وان
دخوله يسجل ويشبت في دفاتر منظمة . نريد أن نضمن الا يتعرض
لتعذيب أو اىذاء . وان يخطر أهله بمصيره . وأن يتاح له - وهو الذى
حجز لا لتهمة محددة أو حكم صدر عليه - ولكن تحرزا واحتياطا - أن
تكون له على الأقل ضمانات الذين حكم عليهم فعلا لجناية قتل
أو سطر !

أن السجون العامة التى تأوى المحكوم عليهم تخضع لنظام دقيق .
النائب العام يشرف عليها وله سلطة التفتيش عليها بواسطة وكلائه .
والقانون ينظم معاملة المسجونين : مآكلهم ومشربهم ورعايتهم الطبية اذا
مرضوا . . وزيارات الأقارب لهم - أما المعتقلات فان ما يجرى فيها لا يعلمه
أحد ولا يخضع لرقابة قضائية .

نريد أن يكون للنائب العام سلطة التفتيش على المعتقلات فى مواعيد
دورية ، وأن يخطر بأسماء من يتم اعتقالهم وأن يكون له سلطة التحقق من
نوع المعاملة التى يلقونها . أليس من الغريب ان يخضع المسجونون الذين
حكم عليهم لجرائم ثبتت عليهم لنظام متطور صدر به قانون عام ١٩٥٦
قالت فيه الحكومة فى المذكرة التى قدمته بها « أنه يهدف الى احترام
شخصية المحكوم عليه ودفعه الى سواء السبيل والبعد به عن الشعور
بالمذلة ويجعل تنفيذ العقوبة ملائما لحالة كل محكوم عليه وطبقا للنظريات
الحديثة فى العقاب » . . بينما يظل المعتقل - الذى لم توجه اليه تهمة ولم
يثبت اقترافه لجريمة - بغير نظام يكفل له الحماية ويضمن له حسن
المعاملة ١٩

ان الناس تعرف أن من يحكم عليه بالأشغال الشاقة يقضى العقوبة
فى ليمان طرة أو أبو زعبل . . ولكنها لا تعرف أين تمضى السلطات بمن
يعتقل لأنه كان مدرجا فى القوائم التى يسمونها السوداء ؟

وهى تعرف ان قرارات وزارة الداخلية تنظم معاملة المسجونين
ومعيشتهم . . هل أقرأ ما يقوله قرار صدر عام ١٩٥٩ عن الأثاث الذى
يخصص للمسجون وعن ملبسه وعن الملابس الخاصة التى يوصى طبيب
السجن بها مع وجوب التأشير فى دفتر التقارير الطبية ودفتر المعاملة
الانسانية ؟ هل أقرأ ما يقوله هذا القرار عن غذاء المحكوم عليه بالأشغال

الشاقة المؤيدة بالليمان : ٩٣٦ جراما من الخبز و ١٥٦ جراما من اللحوم و ١٣٥ جراما من الخضار ! ولم ينس القرار الفول والجبنه والعسل الأسود والبصل وفاكهة البلح ! هل اقراً ما يقوله هذا القرار عن تقديم الطعام للمسجونين « ساخنا » وعن صرف لحوم مضاعفة في عيد الأضحى وعن التصريح للمحكوم عليه بالاحتفاظ بالكتب والاضاءة في غرفته واستحضار ما يحتاجه من أغذية واستلام ما يتلقاه من حلوى !

أما المعتقل ٠٠ ؟!

ماذا أقول ٠٠ ؟

وإذا كنا نرى أن تنظيم الاعتقال ضمانه هامة ضد الانحراف وسوء المعاملة ، فإن قوائم المشبوهين والخطيرين تقتضى مراجعة مستمرة . ان نظرة شجاعة واعية كفيلة بأن تعيد تقييم حالات قديمة كان أساسها الريبة ٠٠ وبمضى الوقت تحولت هذه الريبة الى « كارت » ثابت في سجلات أجهزة الأمن . فكلما جدت ظروف تدعو الى اتخاذ احتياطات أمن ٠٠ كان المرجع هو السجلات القديمة الباهتة ٠٠

ومثلها قوائم الممنوعين من السفر ٠٠

فلا يكفي أن نعلن أننا فتحنا باب السفر للمواطنين ثم تبقى قوائم مزدحمة بالأسماء ٠٠ قد لا يعرف المواطن أن اسمه مدرج بها ولا يكتشف ذلك الا اذا طلب السفر ٠٠ لماذا لا يعاد تشكيل اللجنة التي كانت وزارة الداخلية قد شكلتها منذ سنوات لمراجعة هذه القوائم وإتاحة الفرصة للمواطن للتظلم ٠٠

ومثل هذه الضمانات يجب أن توجد ٠٠ في كل إجراءات استثنائية مثل إجراءات الحراسة ٠٠

ان الشعب مطمئن اليوم بأن مراجعة عادلة تجري لكل من اقتضت الظروف اعتقالهم أو وضع أموالهم تحت الحراسة . ولكنه يريد أن يطمئن أيضا الى الغد ٠٠ يريد أن يطمئن الى نظام لتقرير هذه الاجراءات وإتاحة التظلم منها وإيجاد الضمانات التي تضمن عدم الخروج بها عن هدف الصالح العام .

الضمانة الثانية : اعادة سلطة التحقيق كاملة للنياحة العامة وسلطة المحاكمة للقضاء العادى . وقد يتساءل البعض وهل من جديد فى ذلك ؟

الليست الثيابة هي المختصة بالتحقيق والمحاكم هي المختصة بمحاكمة المتهمين .

وأقول أسفا ، ان الأمر لم يعد كذلك منذ ٢٣ مايو ١٩٦٦ .

لقد أقر مجلس الأمة قانونا جديدا للأحكام العسكرية ، استبشر به المواطنون اذ انه يحل محل قانون الأحكام العسكرية الذي ظل قائما منذ عام ١٨٩٣ والذي كانت السلطة البريطانية قد نقلته نقلا سقيما عن القانون العسكرى الانجليزى ؟ والاصل فى هذا القانون أن يختص بمحاكمة رجال القوات المسلحة وهو أمر طبيعى تعرفه قوانين معظم البلاد : أن يكون هناك محاكم عسكرية خاصة بمحاكمة العسكريين عما يقع منهم من جرائم عسكرية . فهو أمر تستدعيه طبيعة النظام العسكرى .

ولكن هذا القانون - لم يكتف بمنح المحاكم العسكرية اختصاصها الطبيعى بمحاكمة العسكريين ، بل مد اختصاصها الى المواطنين من المدنيين فى طائفة كبيرة من الجرائم الهامة . فأجاز على سبيل المثال احوالة المتهمين الى القضاء العسكرى فى جميع الجرائم التى وصفها القانون بأنها جرائم « الباب الاول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات » وهى الجنايات والجنىح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ومن جهة الداخل . وللعلم فانها عبارة عن خمسة وعشرين جريمة من أهم الجرائم التى تصل العقوبة فى بعضها الى الاعدام أو الأشغال الشاقة . . . وهى لذلك تقتضى اتاحة الضمانات القضائية للمتهمين فيها . . . ومنها جرائم دخلت فى اختصاص هذه المحاكم العسكرية اعتباطا لمجرد ورودها فى باب جرائم أمن الدولة ، مثل جريمة كل من جهر بالصياح أو الغناء لاثارة الفتنة . . . فانها من اختصاص هذه المحاكم العسكرية . . . وهى جريمة دخلت قانون العقوبات المصرى بعد حادث اعدام الوردانى . . . حينما كانت الناس تتغنى به !

ولا أريد أن استرسل فى مناقشة للعيوب الفنية التى وردت فى هذا القانون الذى لم يستغرق مجلس الأمة فى نظره واقراره سوى جلسة واحدة وهو الذى يتضمن ١٦٧ مادة ! .والذى قدم مباشرة الى مجلس الأمة من القيادة العامة للقوات المسلحة . . . دون أن تدرى وزارة العدل عنه شيئا ! ولكن ما أريد التنبيه اليه أن هذا القانون قد خلق قضاء آخر متكاملا الى جانب القضاء الطبيعى العادى للمواطنين . . . وهو قد سلب هذا القضاء العادى اختصاصه بالقضايا الهامة التى تحتاج الى خبرة وعلم

ومقدرة وقيل كل شيء الى ضمانات ، وأبقى له الاختصاص بقضايا الأفراد من قتل وضرب وسرقة ! حتى هذه الجرائم اذا وقعت بين عسكريين ولو كانت خارج دائرة العمل .. اختصت بها المحاكم العسكرية ..

وتنعيذا لهذا القانون جرى التحقيق مع الدكتور عبد المنعم الشرقاوى وانتقل من يد النيابة لأن التهمة التي كانت قد نسبتها اليه ادارة المخابرات هي ترويج اشاعات وهذه التهمة واردة ضمن باب الجرائم الماسة بأمن الحكومة من جهة الخارج !

اننا نحیی وكيل النيابة الذي أبى ضميره أن يسكت عن تعذيب أحس أنه أُلِمَ بمن أريد حمله على الاعتراف . ولكن .. بقى أن نقول أن الطهارة الفردية ليست هي الضمان .. بل الضمان هو التنظيم والرقابة .

اننا نريد أن يعود للنيابة العامة سلطة التحقيق في جميع الجرائم . ضمانا للعدالة . بل نريد أن تضمن للمتهم بجناية أن يكون له محام يشهد استجوابه . أن السلطة التي لا تخضع للرقابة يمكن أن تنحرف .

وبينما يمنح قانون الاجراءات الجنائية العادي ضمانات للمتهم الذي تحقق معه النيابة العامة تقتصر سلطة النيابة العامة على حبس المتهم أربعة أيام ، ويتعين أن يطلب تجديده هذه المدة من القاضي ، ويكون للمتهم دائما التظلم من هذا التجديد ، اذ بقانون الأحكام العسكرية يجعل للنيابة العسكرية سلطة حبس مطلقة تصل الى ثلاثة أشهر . والغريب أن هذا القانون بينما يقرر في إحدى مواده في فقرتها الأولى أنه اذا لم ينته التحقيق في الجريمة خلال هذه المدة تأمر النيابة بالافراج عن المتهم ، يعود في الفقرة الثانية من نفس هذه المادة فيلغى ما قررت فقرتها الأولى اذ يقول : ومع ذلك يجوز أن يستمر الحبس حتى انتهاء كافة مراحل الدعوى اذا اقتضت الضرورة ذلك ، . وهو تناقض عجيب ! .

وكان للنيابة العسكرية في الواقع سلطة الحبس مطلقا بغير تحديد مدة .. ان هذا هو ما يفسر بقاء الدكتور الشرقاوى محبوسا أكثر من ثمانية عشر شهرا حتى قدم الى المحكمة التي قضت ببراءته !

أما الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم فهي لا تقبل الاستئناف

ولكنها تخضع للتصديق . وإذا تم التصديق لا يجوز إعادة النظر فيها
الا اذا رأى ذلك رئيس الجمهورية ولأسباب خطيرة .

والمتهم بجناية أمام المحاكم العادية ، تندب له المحكمة محاميا اذا
لم يكن وكل محاميا . . أما أمام هذه المحاكم فللمحكمة بدلا من أن
تندب عنه محاميا أن تندب له ضابطا للدفاع عنه .

انه مع التسليم بأن بعض الأحكام التي أصدرتها هذه المحاكم جديدة
بالتقدير ، مثل ذلك الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية التي قضت
ببراءة الدكتور عبد المنعم الشرقاوي - الا اننا ونحن نقدم ضمانات
موضوعية لا يسعنا الا أن نطلب إعادة النظر في هذا القانون ، بما يقصر
سلطة النيابة والمحكمة العسكرية على العسكريين وحدهم .

ولا يمكن للعدالة الجنائية أن تتقدم . . اذا عدنا الى تعدد جهات
الاختصاص القضائي . . مثلما كان الحال قبل إلغاء المحاكم المختلطة
والمحاكم الشرعية من بعدها . .

ان مبدأ وحدة وتجانس القضاء من المبادئ الأساسية التي تكفل
استقرار المبادئ القانونية . وعلى سبيل المثال . . فان المحاكم العسكرية
في الدول الاشتراكية تشكل دائما ضمن نطاق القضاء العام . .

وهذا يقودنا الى الحديث عن اضطراب آخر في قضائنا يذهب
بضمانات المواطنين . .

هذا الاضطراب ، أنه الى جانب المحاكم العسكرية المشكلة طبقا
لقانون الأحكام العسكرية ، هناك محاكم أمن دولة يجوز أن تشكل من
ضباط . . وهذه المحاكم تعمل جنبا الى جنب مع المحاكم العسكرية . .
فكان القضاء الجنائي أصبح يعرف نوعين من المحاكم الاستثنائية المحاكم
العسكرية ومحاكم أمن الدولة . . هذا بالإضافة الى محاكم الثورة وأن
كانت لها طبيعة خاصة .

اننى أعيد ما سبق أن ذكرته في مناسبات مختلفة ، من أنه من
الخطر ألا نشرك قضائنا في حماية مبادئ المجتمع الجديد . . وأن الأولى
أن نعيد تنظيم القضاء تنظيما شاملا يدعم استقلاله وضماناته بدلا من أن
ننشئ قضاء آخر الى جانبه !

الفهمائة الثالثة : الرقابة على أجهزة الأمن :

كانت حماية الأمن موزعة في وقت من الأوقات على أجهزة متعددة :
المخابرات العامة - المخابرات العسكرية - الشرطة العسكرية - المباحث
الجنائية العسكرية ، الى جانب سلطات الأمن العادية من مباحث عامة
ومباحث جنائية وعلاوة على مكاتب الأمن في الوزارات والمؤسسات . وقد
كان جهاز المخابرات العامة أهم هذه الأجهزة وأقواها نفوذاً .

وإذا أردنا اليوم ان نعرف سبب انحراف هذا الجهاز الذي أدى في
بعض مراحله خدمات هامة والذي أنشئ للسهر على حماية أمننا القومي ،
فاننا سنجد الاجابة على ذلك في الوقائع الآتية :

١ - حينما صدر قانون المخابرات العامة كان أول قانون رسمي
لا ينشر عنه ! ومع أن له رقما يميزه بين قوانين الدولة ، ومع أنه يعتبر
رسمياً وكأنه قد نشر في الوقائع المصرية ، إلا أنه في الواقع لم ينشر فقد
طبعت من الوقائع المصرية نسخ محدودة جدا غير معدة للتوزيع العام .

وحتى الآن لا يعرف أحد على وجه التحديد اختصاصات هذا الجهاز
وسلطاته ونظام العاملين به والمزايا التي تمنح لهم . وبطبيعة الحال
فلا يمكن أن يكون في معرفة ذلك اخلال بما يجب أن يحيط نشاط هذا
الجهاز من سرية . فان ما قد يعتبر سرا كان يمكن أن يتضمنه نظامه
الداخلي . . . ثلما اختصاصاته وسلطاته فانها أمور يجب أن يعرفها الناس
بدلاً من أن يبدو هذا الجهاز وكأنه شيء مخيف غامض !

والغريب أن قانونا صدر عام ١٩٦٤ برقم ١١٧ ينظم اختصاصات
وسلطات القوات المسلحة . . وقد نشر هذا القانون على الكافة . ولا يمكن
لأحد أن يتصور أن جهاز الأمن يمكن أن يكون له من الأسرار أكثر مما
لل قوات المسلحة !

٢ - لم نسمع يوماً أن مجلس الأمة قد طلب الاطلاع على ميزانية هذا
الجهاز أو أنه ناقشها . ونعود فنقول أنه إذا كانت اعتبارات الأمن قد
تقتضي عدم اذاعة المصارف التي قد تخصص لها اعتماداته - إلا أن هذه
الاعتبارات لا تحول دون الاشراف الشعبي على الاعتمادات المخصصة لهذا
الجهاز ، شأن ذلك شأن اعتمادات الدفاع الوطني ذاتها .

ان جهاز المخابرات هو الجهة الوحيدة التي لا تخضع للرقابة المالية
الشعبية ، التي يمثلها مجلس الأمة أو الرقابة المالية الفنية التي يمثلها

ديوان المحاسبات • ويمكن أن ندرك بسهولة ما قد يؤدي إليه انعدام الرقابة المالية من انحراف •

٣ - اذا كانت المهمة الأولى لجهاز المخابرات كما أتصورها - هي المحافظة على الأمن القومي وخصوصا في مواجهة أعداء البلاد في الخارج ، وفي وقت كانت تتربص لنا فيه القوى الصهيونية والمعادية - فان هذه المهمة قد تحولت بالتدريج الى اشراف على ادارة شئون الدولة في الداخل •

اننا جميعا نعرف أنه ما من رئيس مجلس ادارة أو موظف عام كان يعين في وظيفة الا بعد أن تصدر له المخابرات « صكا » يثبت وطنيته وسلامته • بل أنني أعرف - وقد كنت في وقت من الأوقات عضوا في اللجنة التي تختص بقبول المحامين - أن أوراق قيد المحامين ذاتهم بجدول المشتغلين بالمحاماة ما كانت لتجرى بغير رجوع الى المخابرات ومكاتب الأمن •

ان هذا قد فتح السبيل الى تغفل نشاط هذا الجهاز في جميع نواحي حياتنا • ومهد السبيل لخلق سلطة داخل الدولة •• تلو أحيانا عن سلطتها ولا تخضع للرقابة ••

٤ - ان جهاز المخابرات تحول في وقت من الأوقات الى جهاز للقبض والتحقيق واذا كان الواجب الأول لجهاز المخابرات أن يكون يقظا لكل ما قد ينصب من مؤامرات ضد الدولة أو مسيرتنا الثورية - الا أن الأمر قد انتهى بهذا الجهاز الى استيعابه كل اختصاصات جهاز الأمن الطبيعي في الشرطة والى أن يصبح جهاز الشرطة تابعا له يخطر بما تتخذه المخابرات من اجراءات ، دون أن يطلب منه اتخاذها • وكلنا نعرف ان الاجابة التقليدية عند جهاز الشرطة وهو صاحب الاختصاص الطبيعي باجراءات الأمن •• كانت دائما : اسألوا في المخابرات !

وهذه الاختصاصات في القبض والتحقيق لم تكن تخضع لرقابة قضائية ، ولها سجونها الخاصة التي لا تخضع لتفتيش النيابة العامة • وهو ما سهل الانحراف الى التعذيب ، الذي تطورت وسائله •• لم نعد مجرد الضرب بالسياط الذي قد يترك آثارا •• هناك التهديد بالكلاب المتوحشة •• الصدمات الكهربائية •• ترك المتهم بلا طعام أو شراب يوما أو يومين •• أرهاقه والقاء الرعب في نفسه •• بل نفخه أحيانا واهدار

آثمته .. فيا للأسى ! ويخرج المواطن فهما .. مجروح النفس ..
زائف البصر !

وهذه السلطة المخيفة التي لا يحدها قيد ولا تخضع لرقابة .. كان
مقدرا لها أن تنحرف .

وإذا كان الانصاف يقتضى أن نسجل لهذا الجهاز ما أداه فى بعض
الأوقات من خدمات جعلت المواطنين ينظرون اليه كملاذ لهم يحميهم ويحمى
ثورتهم - فان هذا الجهاز يجب أن يبقى دائما خاضعا لرقابة الشعب ..
حتى لا يتحول الى سلطة مستقلة عنه وليبقى دائما خادما للشعب بدلا من
أن يصبح سييدا له ، خاضعا للقانون لا مستعليا عليه .

الضمانة الرابعة :

أن تفتح النوافذ على مصراعيها ليدخل النور . فالجرائم والمؤامرات
والشائعات لا تنبت الا فى الظلام .

ان أهم ضمان للمواطن أن تجرى محاكمته علانية . وهو ضمان
أيضا للمجتمع .

اننى أحفظ ما قاله ميرابو زعيم الثورة الفرنسية « اعطنى القاضى
الذى تريد متحيزا فاسدا اذا شئت .. فكل هذا لا يهم طالما أنه يؤدى عمله
أمام الجمهور » .

وحتى اذا اقتضت اعتبارات النظام العام الحقيقية - أن تنظر بعض
اجراءات المحاكمة فى جلسات سرية - فان من حق الرأى العام أن يعرف
لماذا يحاكم هذا المواطن ؟ وما هى الأدلة على تهمته ؟ وما هى العقوبة التى
وقعت عليه ؟ وهو يريد فى نفس الوقت أن يطمئن الى أنه ما من برئ
يمكن أن يحكم بادانته .. كما انه ما من مذنب يمكن أن يفلت من
العقاب .

وهذه الضمانة فى الواقع فرع من موضوع أعم وأشمل ، هو حق
المواطن فى أن يعرف ما يجرى فى المجتمع الذى يعيش فيه ..

وإذا كانت بعض الصحف لا تتردد فى أن تنشر عن الناس أسرارهم
الخاصة التى يحرسون عليها .. ولا أن تنشر خبرا عن اتهام صغير فى
جريمة وتتعقب أحيانا المتهم وتنقب فى حياته .. فى قضايا لا تهم معرفتها

المصلحة العامة بقدر ما تهم ارضاء نهم طبيعي الى نشر أخبار الفضائح
والمأساة - فان الناس تتساءل ، لماذا لا تقوم الصحافة بواجبها في كثير من
القضايا العامة التي تهم الرأي العام ويتناقل الناس أخبارها فيما بينهم ؟
لماذا لم يقرأ الناس مثلاً عن محاكمة الدكتور عبد المنعم الشرقاوي الا بعد
اجرائها والحكم ببراءته ؟ . ولماذا لم تنشر الصحف كلمة عن القبض عليه
أو اتهمه مدة ثمانية عشر شهراً ! . . لماذا لم نسمع ما قاله الاتهام عنه
وما قاله الدفاع لنستطيع أن نطمئن اذا برىء أو ادين .

ان الحرية لا يمكن أن تعيش في بلد يساق أفرادُه الى المحاكمة
وتصدر عليهم الأحكام خفية بعيداً عن رقابة الرأي العام الذي يريد أن
يطمئن الى أن المتهم - أيا كان لونه - يلقي محاكمة عادلة . . وأن الدولة
تحمي أي متهم - أيا كان مركزه - !

وبعد ، فأننا نريد أن نقضى على التناقض المصطنع بين التحول الى
الاشتراكية وبين تقديس الحرية . . .

الاشتراكية . . لا يمكن أن تزدهر بغير الحرية . . والحرية لا يمكن
أن تعيش بغير القانون . . والقانون لا قيمة له اذا لم تصبح سلطة الدولة
فعلاً في يد تحالف قوى الشعب العاملة . .

فضمانة هذه الضمانات كلها . . هي الشعب والشعب المنظم
سياسياً . . يحمي ثورته ويأبى على أي انسان أن ينشر بقعا سوداء على
طهارتها ونقاوتها وانسانيتها !

ان حماية الثورة واستمرارها ومدى ايمان الناس بها يتوقف على
مدى شجاعتنا في مواجهة الأخطاء والحقائق . . ولو كانت مرة !

مراجعة قوانين الحريات * الاعتقال .. والحراسة !

من واجبا اليوم ، وقد تصدى مجلس الأمة لمسئوليته في مراجعة القوانين المتعلقة بالحريات ، أن نقدم له كل العون فحسبنا أنه قد استجاب للشعور العام الذى ينشأ من خلق تناقض مصطنع بين الحرية والاشتراكية .

وأمام اللجنة التى شكلها مجلس الأمة مهمة بالغة الأهمية وبالغة الدقة فمن المفارقات أن التصدى لموضوع الحريات ، قد جاء فى ظروف استثنائية يجتازها وطننا ، وهى ظروف العدوان الذى لا يزال قائما والذى لا تزال معركة رده مستمرة . وهى ظروف تقتضى بطبيعتها مواجهة استثنائية ، بما قد تتطلبه هذه المواجهة من تدابير لازمة لحماية أمن الوطن . فهذه الظروف قد اقتضت اعلان حالة الطوارئ فى ٥ يونيو وهى حالة يخول فيها قانون الطوارئ اتخاذ تدابير استثنائية .

ومن المفارقات أيضا ان ما تكشف من انحراف بعض أجهزة الأمن عن مهمتها الأصلية ، لم يكن وليد هذه الظروف الاستثنائية ، ولا نتيجة اعلان حالة الطوارئ أو استنادا الى قانونها ، بل كانت جذوره سابقة على النكسة، وفى ظل نظام طبيعى يظل دستور مارس ١٩٦٤ ويقوم فيه مجلس الأمة المنتخب من الشعب بمسئولية الرقابة ، واستنادا الى قوانين غير موقوتة بظروف طوارئ ولم تأخذ شكل القوانين الاستثنائية ، وان كانت فى

* من مقالين فى جريدة الإهرام فى ٢٦ وفى ٢٧ يناير ١٩٦٨ .

مضمونها تتضمن أحكاما استثنائية . . . وأعنى بها أساسا قانون تدابير أمن الدولة الذى صدر غداة اعلان دستور مارس ١٩٦٤ .

بل ومن المفارقات أيضا أن مجلس الأمة يتصدى اليوم لمراجعة هذه القوانين المتصلة بأصول اليوم لمراجعة هذه القوانين المتصلة بأصول دستورية تتعلق بالحريات ، فى وقت كادت فيه اللجنة التحضيرية التى شكلها لمناقشات الدستور ، أن تنتهى من عملها وأن تقدم له تعزيزها ، وهو مطالب اليوم بأن يتصدى لمعالجة موضوع عام ، كان الأصل أن تبنى مبادؤه فى الدستور أولا ، وكان الظروف الموضوعية حتمت اليوم أن تسبق تقنين الثورة مهمة اصدار الدستور الدائم .

ومن هذه الملاحظات المتقدمة يمكن أن نستخلص بعض النتائج المتصلة بعمل اللجنة :

١ - ان على اللجنة أن تميز بين ضمانات الحرية فى ظروف استثنائية مثل ظروف اعلان حالة الطوارئ ، وبين ضماناتها فى الظروف العادية التى يتطلع اليها الشعب بعد ازالة آثار العدوان .

٢ - ان اعادة النظر فى قانون الطوارئ وما يقرره من سلطات استثنائية ، يجب أن تتم مع اعادة النظر فى قانون تدابير أمن الدولة وهو قانون ليس مرتبطا بظروف الطوارئ وانما يعد قانونا عاما .

٣ - ان هناك من الضمانات ما ستضطر اللجنة الى أن تحيل فيه على مشروع الدستور ، لاتصاله بتنظيم سلطة الدولة والأجهزة المتفرعة عنها ورقابتها وحدود اختصاصاتها ، كما أن هناك من القوانين المتعلقة بالحريات ما يتصل اتصالا وثيقا بالمبادئ الدستورية التى ستكون موضع مناقشة عند النظر فى الدستور ، ومنها على سبيل المثال قانون الحرمان من الحقوق السياسية ، اذ هو يتصل بتنظيم حق الانتخاب .

ولكن أى سبيل يمكن أن تسلكه اللجنة فى عملها ؟

فى اعتقادى أن نجاح مهمة اللجنة يتوقف على مدى المعلومات والوقائع المتاحة لها . بمعنى ان على اللجنة أن تبدأ بدراسة الظروف الموضوعية التى كشفت عن بعض القصور فى القوانين المتعلقة بالحريات أو التى كشفت عن عدم كفاية بعض هذه القوانين للرقابة وضمان عدم الانحراف .

من هذا الواقع يمكن للجنة أن تبدأ عملها . وهى فى دراسة هذا

الواقع ، يجب أن تلم أيضا بما تقتضيه اعتبارات أمن الدولة في ظروف الطوارئ الاستثنائية ، كما يجب أن تلم بما تقتضيه متطلبات التحول الاشتراكي في مرحلة بناء الاشتراكية .

ومن دراسة هذه الاعتبارات ، يمكنها أن تضع تصورا مبنيا على أساس الواقع وما أسفرت عنه التجربة ، لما يجب أن يكون عليه تنظيم الحريات فالحرية يجب ألا تقيدها الا الضرورات اللازمة واللازمة فعلا لحماية أمن الدولة ، أو التحول الى الاشتراكية - أى أن على اللجنة أن تسعى الى إيجاد الصيغة المناسبة للتوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع .

ان من أخطائنا الشائعة المألوفة التي تعود عليها تفكيرنا منذ قبل الثورة اننا نعيش أحيانا في أبراج عاجية نعزل فيها قوانيننا عن الواقع ، واذا انعزل القانون عن الواقع انفتح الباب للتحكم . ففي سنة ١٩٥٠ تصورنا ان في إمكاننا مثلا أن نصدر قانونا جديدا للاجراءات الجنائية . . لا يكتفى بتقييد سلطه البوليس . . بل يقيّد سلطة النيابة وينزع منها اختصاصها بالتحقيق ويعهد به الى قاض للتحقيق . ولم تكن البلاد مهياة لهذا الانتقال . . ولم تكن قد أوجدنا الظروف الموضوعية التي تكفل تحقيقه دون نكسه ، فانتكس النظام الجديد في التطبيق وأعدنا سلطة التحقيق الى النيابة العامة . . ثم أعلنت الاحكام العرفية في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ولم يعد حتى لسلطة النيابة في التحقيق قيمة عملية .

وحيثما كتبت في مقالاتي الأخيرة عن ضمانات الحريات وطالبت فيها بتنظيم سلطة الاعتقال في حالة الطوارئ واجازة التظلم منها ورقابتها - جاءني من يقول لي : « كأنى بك تسلم بقيام هذه السلطة ولكنك تطلب تنظيمها . أما أنا فاني ضد المبدأ ذاته ! » .

بل انه من المفارقات العجيبة أنه بينما كانت محكمة النقض عندنا تصدر حكما في ١٦ مايو ١٩٦٦ تحدد فيه معنى « استيقاف » الشخص وتعرفه بأنه مجرد وقف انسان وضع نفسه في موضع الريبة ، في سبيل الوقوف على شخصيته . ثم تضع له شروطا ، ألا تتضمن اجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيها مساس بحريته الشخصية . . أو اعتداء عليها - لم يكن الأمر عند بعض أجهزة الأمن مجرد وقف للمتحرى بل كان محاولة للتحرى داخل عقل الانسان ذاته ومكونات ضميره وحمله على حل عقدة لسانه بكافة الوسائل !

وحيثما طالبت في بعض الظروف أن تنشأ قضاء شعبيا يشترك فيه

مع القاضي المختص قضاء ينتخبهم الشعب وقلت ان عذا هو البديل للجان الادارية أو المحاكم الاستثنائية أو حجب حق التقاضى عن المواطنين فى أنواع معينة من القضايا ، لم يرحب الكثيرون بهذا الاقتراح واعتبروه مضيعة لما يجب أن يوفر للقضاء من استقلال .. ولم يتنبهوا الى أن بديل هذا الاقتراح كان انشاء نظام قضائى آخر الى جانب القضاء العادى له نيابته ومحاكمه وسجونته .

لذلك فان علينا ونحن ننقد أن نبحث عن الحلول . وعلينا ونحن نبحث عن الحلول .. أن نبحث عنها فى ضوء الظروف الموضوعية والواقعية .. لا فى متاهات الخيال .. أو الدراسة النظرية .

قلت ان على اللجنة أن تبدأ بدراسة الواقع وأن تبني تصورهما على أساسه مسترشدة بمبدأ هام هو التوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع .

ثم يأتى بعد ذلك دور حصر القوانين والتشريعات المختلفة المتصلة بالحرريات واعترف بأن الأمر ليس ميسورا . فان هذه القوانين والقرارات الكثيرة المتضاربة أحيانا ، يصعب حصرها وتجميعها . لقد كثر حديثنا خلال السنوات الأخيرة عن الثورة التشريعية .. وأخشى أن أقول ان الشعار الذى طبقناه فى الواقع لم يكن الثورة التشريعية بل كان « الكثرة التشريعية » ومع ذلك ومع هذه الكثرة .. التى تنتج فى بعض الحالات عن ارتجال أو قلة دراية أو انعدام النظرة الواسعة الشاملة - بقيت حالات هامة بمنأى عن التنظيم التشريعى .. بل وأهدر فى معالجتها مبدأ سيادة القانون .

وعلى سبيل المثال فيما يجب أن توليه لجنة الحريات عنايتها فى حصر التشريعات : هل يمكن حصر جميع التشريعات التى تمنح صفة الضبطية القضائية .. وهى الصفة التى تخول سلطات معينة حق القبض والتفتيش ؟ ومنها مثلا صفة الضبطية التى منحت فى وقت من الأوقات للشرطة العسكرية أو المباحث الجنائية العسكرية .

وعلى سبيل المثال : هل يمكن للجنة أن تطلع على قانون المخابرات وأن تراجع الجهات المختلفة ، لتتحقق من أنه لم تلحقه تعديلات لم تنشر ، فقد سبق أن ذكرت أن قانون المخابرات نشر عند صدوره فى الوقائع المصرية ولكن طبعت نسخ محدودة من العدد الذى نشر فيه .. وهى غير

متاحة للاطلاع العام . وهو القانون رقم ٣٢٣ سنة ١٩٥٥ الذى نشر رسميا بالعدد ٤٩ مكرر (أ) غير اعتيادى من الوقائع المصرية ٠٠ ولا بد أن اللجنة الموقرة فى مجلس الأمة قد اطلعت عليه بمناسبة أداء مهمتها . بل من الغريب أن النشرة التشريعية التى تصدرها وزارة العدل لتضم القوانين والتشريعات المختلفة ، لم تنشر هذا القانون واكتفت بأن أوردت رقمه فى فهرسها وأشارت فى حاشية الى أنه لم ينشر بالنشرة التشريعية اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية !

وقد اطلعت على هذا القانون وليس فى أى نص من نصوصه ما يدعو الى عدم النشر ، فهو فى بابه الأول يتكلم عن تكوين ادارة المخابرات العامة واختصاصها ولعل هذا هو أهم أبوابه . أما أبوابه اللاحقة فانها عن تنظيم وظائف هذه الهيئة من تعيين وترقية ونقل وندب وانتهاء خدمة ثم ميزانية الهيئة .

ولكن هل عدل هذا القانون بعد ذلك ؟ هذا ما يجب على اللجنة أن تتقصى عنه . ولعل موضوع نشر القوانين والتحقق من أن يتم النشر فى نفس التاريخ الذى يشبث على الجريدة الرسمية من المسائل التى نرجو أن توليها لجنة الحريات عنايتها . فقد سجلت محكمة النقض ذاتها فى بعض أحكامها الأخيرة اختلاف التاريخ الثابت على الجريدة الرسمية عن تاريخ صدورها الحقيقى فى بعض الحالات . فكيف يقال بعد ذلك أن أحدا لا يعذر بجهله القانون ؟ وكيف يطالب المواطن بالقيام بواجبات يفرضها قانون تأخر نشره وإعلانه ؟

ومثال التشريعات الهامة التى يجب أن تنتبه اللجنة اليها أيضا ما يتعلق بالمعتقلات . لقد هدانى البحث الطويل الى أن هناك أمرا عسكريا وهو رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ صدر فى ١٦ ابريل ١٩٥٤ بشأن تنظيم الادارة بمعتقلات قنا والعامرية والقلعة ٠٠ ثم صدر الأمر رقم ٩٤ فى ٦ يوليو ١٩٥٤ وينص على سريان الأحكام الخاصة بالنظام التأديبى للمعتقلين المنصوص عليه فى الأمر رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ على المعتقلين داخل السجون ، ثم صدر الأمر رقم ١٢٣ فى ١٩ فبراير ١٩٥٥ بسريان أحكام الأمر ٨٨ على المعتقل الجنائى بالفيوم . والغريب أننى اهتديت الى الأمرين رقمى ٩٤ و ١٣٣ فى النشرة التشريعية ولم أهتم الى الأمر ٨٨ الذى يحيل عليه كل من الأمرين ٩٤ و ١٢٣ ! . وان كان قد أمكننى الاطلاع عليه بعد بحث مضمين .

ومع أن الأمر ٨٨ لسنة ١٩٥٤ كان يتضمن احكاما منظمة لادارة المعتقلات ، ألا أنه سقط بصدور انقانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالغاء حالة الأحكام العرفية .

ولكن صدر بعدها الأمر رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الادارة بالمعتقلات وذلك استنادا الى حالة الطوارئ التى أعلنت فى أول نوفمبر ١٩٥٦ بمناسبة حرب السويس . ومع ان هذا الامر قد احتفظ بمعظم أحكام الامر ٨٨ لسنة ١٩٥٤ الا انه أسقط كل ما يتعلق بغداء المعتقلين وملايسهم .

ولكن هل سقط هذا الأمر بدوره بانتهاء حالة الطوارئ فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ . وأى تنظيم كان يخضع له من تقرر اعتقالهم بعد مارس ١٩٦٤ استنادا الى قانون تدابير أمن الدولة ؟
مثال آخر لمشقة البحث عن هذه التشريعات :

ان من بين قوانين الحريات ما يتعلق بحرية المواطن فى السفر . ولكننا نعلم أن من يوضع على قوائم الممنوعين من السفر لا يرخص له بالسفر . . وهناك فى هذا الشأن مجموعة قرارات من وزارة الداخلية . قرار وزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ ثم آخر رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠ ثم ثالث رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٤ وقد عدل بالقرار ١٥ لسنة ١٩٦٥ ثم صدر أخيرا قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ومما ستلاحظه اللجنة ، ان هذه القرارات توجد نظاما للتظلم من الوضع على القوائم . فتشكل لجنة استئنافية للنظر فى هذه التظلمات برئاسة وكيل الداخلية وعضوية مدير الأمن العام ومدير مصلحة التفتيش ومدير مصلحة الهجرة والجوازات ثم مستشار الدولة لوزارة الداخلية بل ينص على أن اجتماع اللجنة لا يعتبر قانونيا اذا لم يحضره مستشار الدولة ، وهى ضمانات قد تكون كافية . . ولكن ينبغى على لجنة مجلس الأمة أن تسأل . هل اجتمعت هذه اللجنة الاستئنافية ؟ وهل أصدرت مرة قرارا برفع أسماء من قوائم الممنوعين ؟ ولعلها ستلاحظ أن قرار وزير الداخلية ينص على أن اللجنة تجتمع فى المواعيد التى يحددها رئيسها !

ومثال آخر : ان دراسة ضمانات الحريات تقتضى مراجعة جميع تشريعات المنع من التقاضى وهى تشريعات توسعنا فيها الى حد أن حالات المنع من التقاضى قد وصلت فى حصر لها الى ١٣ حالة . وهذه التشريعات التى صدرت بمنع القضاء بصفة عامة من نظر دعاوى معينة اعتبرتها المحكمة

الادارية العليا بمجلس الدولة مجرد تعديل لاختصاص القضاء لا حرماناً للأفراد من ضمانات التقاضى .

ومن بين الأمثلة التى أرجو أن تتنبه اليها اللجنة الموقرة ، هذه التعديلات التى أدخلت فى أواخر عام ١٩٦٢ على قوانين التأمين والتى تقرر بمقتضاها اعتبار الشركاء فى الشركات الخاصة التى تقرر تأمينها مسئولين فى أموالهم الخاصة اذا زادت التزامات الشركة عن حقوقها ، كما تقرر مسئولية الزوجة والأبناء فى أموالهم الخاصة ، فالشريك مهما تضاعل نصيبه فى الشركة يعد مسئولاً فى أمواله الخاصة عن ديونها مهما بلغت ، والابن ولو كان بالغاً وفى معيشة مستقلة يمكن أن يسأل طبقاً لهذا النص عن انحرافات والده . فهو تشريع ذو طبيعة استثنائية فضلاً عن أنه قد أثار فى التطبيق كثيراً من الصعوبات العملية .

وإذا انتهت اللجنة من حصر القوانين والتشريعات ، فإن عليها عندئذ أن تبدأ فى مهمتها التشريعية مميزة بين تدابير حالة الطوارئ وتدابير أمن الدولة ، فماذا نقترح عليها ؟

قبل أن أتناول بالرأى ما أراه لازماً من ضمانات فى تنظيم الحريات . . ضمانات للمواطن و ضمانات للمجتمع . . ضمانات فى زمن الطوارئ و ضمانات فى مرحلة التحول الى الاشتراكية - أرى أن أعرض بعض البيانات التى أراها لازمة فى بداية الحديث :

وسابداً منذ حرب عام ١٩٣٩ :

- فى أول سبتمبر ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية .
- فى ٧ أكتوبر ١٩٤٥ ألغيت بعد انتهاء الحرب العالمية .
- فى ١٣ مايو ١٩٤٨ أعيد فرضها بمناسبة حرب فلسطين .
- فى ٢٨ ابريل ١٩٥٠ ألغيت .
- فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ أعيد فرضها بعد حوادث ٢٦ يناير المعروفة .
- فى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ ألغيت .
- فى أول نوفمبر ١٩٥٦ أعيدت أثناء حرب السويس .
- فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٨ تقرر استمرارها كحالة طوارئ بعد الوحدة ثم استبقيت فى ظروف الانفصال .

في ٢٤ مارس ١٩٦٤ ألغيت بإعلان دستور ١٩٦٤ .

• وصدر قانون بشأن بعض تدابير أمن الدولة .

• في ٥ يونيو ١٩٦٧ أعيدت بمناسبة العدوان .

أي أنه في خلال خمسة وعشرين عاما عاشت بلادنا في ظل السلطات الاستثنائية التي تفرضها حالة الأحكام العرفية أو الطوارئ ، مدة عشرين عاما !

فالجيل الذي يحتل اليوم مراكز القيادة في شتى المواقع . . . في الحكومة وفي القضاء وفي القطاع العام . . . جيل عاش هذه الظروف الاستثنائية . . . وهذه مسألة يجب أن نقدر أثرها في نفوس أبناء الجيل وفي فهمهم للحرية وتطلعهم اليها ، كما يجب أن ندرك ما أدت اليه من تقلص الضمانات القضائية وتأكيد مراكز السلطة .

غير أن الأحكام العرفية كانت تعلن قبل ثورة ٢٣ يوليو حماية لمصالح المستعمر أو حماية لأشخاص الحاكمين أو ذريعة للتكيد بالحرية . واليوم تعلن حالة الطوارئ حماية للثورة أو لأمن الشعب ومصيره - ومن ثم فإن الانحراف في ظل الأحكام العرفية التي عرفت بلادنا قبل الثورة ، كان أمرا لصيقا بطبيعة النظام القائم . أما اليوم في ظل حالة الطوارئ ، فإن مسئولية الدولة الممثلة لتحالف قوى الشعب العاملة . . . تقوم أساسا على أن تحفظ للثورة طهارتها ونقاوتها وانسانيتها . وهذا الاختلاف في النظرة يجب أن ينعكس على تنظيم حالة الطوارئ ، وضمانات المواطنين ازاءها .

ونظام الدولة الذي كان مستقرا قبل ٢٣ يوليو على أساس سيطرة طبقة مالكة ، كانت له مؤسساته الدستورية التي تحمي مصالح هذه الطبقة . أما نظام الدولة اليوم الذي يهدف الى أن ينقل سلطتها الى الشعب تدريجيا فانه نظام ناشئ جديد علينا في كل شيء ، لم يستكمل بعد مؤسساته الدستورية والسياسية ، يجتاز تجربة جديدة تتلاحق تطوراتها . . . لتصل الى الهدف النهائي وهو تذويب الفوارق بين الطبقات . والدولة في هذا النظام تخطط للاقتصاد وتدير معظم نشاطه أو تراقبه كما انها تواجه عداء من بعض القوى المحيطة بها في الخارج - فمسئولياتها ضخمة متشعبة ، وهي تضطر في سبيل بلوغ هدفها الى أن تلجأ الى اجراءات قد لا يرضى عنها المواطنون الذين تمسهم . . . انها تلجأ الى « التاميم » وقد

تضطر الى فرض الحراسه علي بعض الاموال . وهذه الاجراءات بدورها قد تنحرف اذا لم تحطها بالضمانات . والدولة يجب أن تكون يقظـه متنبهة الى ما قد يدبر نها من مؤامرات ، ولكن هذه اليقظه يجب ألا تتحول الى حساسية شديدة .

الشرعية الاستثنائية :

واذا كان من المسلم به في جميع الدول ان حالة الطوارئ تقتضي اتخاذ اجراءات طوارئ ، وان هذه الاجراءات قد تضع قيودا على الحريات - فان حالة الطوارئ ليست هي الحالة الوحيدة التي نواجهها . بل اننا نواجه حانه اخرى - هي حالة التحول الى الاشتراكية - وهي حالة يجب أن نعترف لانفسنا بأنها تقتضي اجراءات مقيدة . ونجاحنا في وضع تنظيم للحريات يتوقف أساسا على فهمنا لذلك الواقع وعدم تجاهلنا له . ومهمتنا أن نضع الضوابط التي تضمن لبلوغ الهدف الا نورد من القيود الا ما يكون ضروريا حقا ، والا يصبح تقييد الحرية هدفا في ذاته ، او تعبيرا عن سلطة متحكمة ، بل أن يكون تقييدا هادفا - وأن نعرف أنه بقدر اقتناع المواطنين بما يقتضيه التحول الى الاشتراكية من قيود ، بقدر ما يصبح انتصار الاشتراكية أمرا محتوما . وأن الاشتراكية مع ذلك لا تقبل من القيود قيودا يهدر كرامة الانسان أو آدميته . . فهذا ثمن فادح لا يمكن التضحية به . كما ان تقييد الحرية ، يجب ان يتم من خلال القوانين ومع اتاحة كل الضمانات . . وهو ما يمكن أن نسميه « بالشرعية الاستثنائية » . ويعنى هذا ان حالة الطوارئ ذاتها وهي حالة استثنائية تخضع للقانون الذي ينظم ضوابطها وضماناتها ، فنظام الطوارئ نظام يستمد أصله من الدستور ذاته الذي ينص على أن « يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الأمة في خلال الثلاثين يوما التالية له ليقرر ما يراه بشأنه » فنظام الطوارئ وان كان نظاما استثنائيا ، الا أنه ليس بالنظام المطلق بل هو نظام بين الدستور أساسه ويمكن للقانون أن يرسم حدوده وضوابطه .

ومن هذا الأصل يمكن للجنة أن تبدأ في دراسة قانون الطوارئ .
الحالي .

وهي في دراستها ستقدر حتما الظروف الاستثنائية وأثرها في تقرير سلطات استثنائية . نهى ظروف غير عادية بطبيعتها ، ملحة ولا تحتمل

التمهل أو التردد ، على حد تعبير محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا حينما ذهبت الى التفرقة بين ما تصدره السلطة العامة من اوامر وتصرفات وهى تعمل فى ظروف عادية مستقرة تتاح لها فيها الفرصة الكافية للفحص والتبصر والاناة وبين ما قد تضطر الى اتخاذه من قرارات وأوامر عاجلة تملئها عليها ظروف عاصفة وملابسات مشتعلة لا تهيئ للتدبير ولا تحتل التردد كالحرب والفتنة والوباء والكوارث .

فالسجلات التى خولها القانون فى حالة الطوارئ ليست محل اعتراض أصلا . واذا كانت هناك بعض ملاحظات فانها تتعلق بتنظيم هذه السلطات وضوابطها وضمائم المواطنين ازاءها .

فالمواطن الذى يتقرر القبض عليه لارتكابه جريمة طبقا لهذا القانون ، يتاح له التظلم من أمر حيلسه للمحكمة المختصة . ولكن القانون استثنى من ذلك المتهمين فى جرائم أمن الدولة الداخلى أو الخارجى والجرائم الأخرى التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، فلا يجيز لهم التظلم من أمر الحبس فيها .

كذلك فان من يتقرر اعتقاله ، لم يرسم له القانون وسيلة للتظلم من القرار الصادر ضده . وان كان فى وسعه أن يلجأ الى محكمة القضاء الادارى التى درجت فى احكامها على رقابة التدابير التى تتخذها سلطة الطوارئ فى شأن الحريات ، مثل ما قررت فى أحد أحكامها بشأن الاعتقال « من أن خطورة الشخص على الأمن والنظام لكى تكون سببا جديا يبرر اتخاذ مثل هذا الاجراء المقيد للحرية يجب أن تستمد من وقائع حقيقية منتجة فى الدلالة على هذا المعنى وأن تكون هذه الوقائع أفعالا معينة يثبت ارتكاب الشخص لها ومرتبطة ارتباطا مباشرا بما يراد الاستدلال عليه بها وان مجرد انتماء الشخص الى جماعة ذات مبادئ متطرفة لا يعنى حتما وبذاته اعتباره من الخطرين على الأمن ما دام لم يرتكب فعلا وشخصيا أمورا من شأنها أن تصفه بهذا الوصف ، »

ومن هذا يتبين ان علينا أن نوجد أولا نظاما قضائيا للتظلم من أوامر الحبس فى جرائم أمن الدولة . وخير سبيل لذلك هو إتاحة التظلم أمام نفس محكمة أمن الدولة .

وان علينا ثانيا أن نوجد نظاما لمراجعة أوامر الاعتقال ودواعيها بما

يُكفي المواطن مؤنة الالتجاء الى محكمة القضاء الادارى ، دون الحلال بحقه
فى الطعن امامها . وحير اقتراح فى نظرى ان تعرض هذه الاوامر على
على مكتب رئيس الجمهورية المختص بمراجعة احكام محاكم أمن الدولة ،
والذى ينص نفس قانون الطوارئ على ان يندب لرياسته احد مستشارى
محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين يعاونه عدد من القضاة . فاذا
انقضى ثلاثون يوما على الاعتقال ، تعين عرض الأمر على لجنة تشكل برئاسة
وكيل مجلس الأمة وعضوية النائب العام ووكيل الداخلية للأمن العام .
فاذا قررت هذه اللجنة تأييد الاعتقال ، ثم انقضى ثلاثون يوما على قرارها
تعين عرض الأمر من جديد على لجنة تشكل برئاسة رئيس مجلس الأمة
وعضوية وزيرى العدل والداخلية وفى جميع الحالات يتعين تنظيم عرض
أوامر الاعتقال وتحديد مواعيد للجنة لاصدار قراراتها . ولهذه اللجنة
أن تقرر الافراج عن المعتقل أو تأييد الاعتقال .

والواقع أن رئيس الجمهورية لا يباشـر بنفسه السلطات التى
يخولها له قانون الطوارئ فى القبض والاعتقال بل انه بموجب قرار
صدر فى ١١ يونيو ١٩٦١ يتولى وزير الداخلية مباشرة هذه السلطات .
وهذا القانون يخول بأوامر كتابية أو شفوية وضع قيود على حريات
الأشخاص والقبض على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام
العام واعتقالهم .

وهذه السلطات محل نظر فيما خولته من اتخاذ تدابير بأوامر شفوية
فى شئون تتعلق بالحريات اذ أن هذه الاوامر الشفوية قد يصعب اثباتها
وتفتح الباب للتحكم أو الانحراف (١) . ثم ان القبض على الخطرين على الأمن
والنظام العام محل نظر أيضا . فتعبير « الخطرين على الأمن العام
والنظام العام » تعبـير مطاط يجب أن توضع له ضوابطه . هل هو من
سبق اتهمه ؟ أو من سبق الحكم عليه ؟ وفى أى نوع من الجرائم ؟
وهل يصبح المواطن العادى الذى انحرف فى فترة من حياته عرضه كـلمـاً
أعلنت حالة الطوارئ لأن يصبح نزيل المعتقل ؟

ضمانات ضد الاعتقال :

على ان قانون الطوارئ قانون مؤقت بطبيعته ، وبانتهاء الظروف التى

(١) تغلب قانون حماية الحريات أن تكون الاوامر كتابية (القانون رقم ٣٧ لسنة

١٩٧٢) وقد صدر بناء على اقتراح بمشروع قانون من المؤلف .

دعت الى اعلان حالة الطوارئ ، تعود الحالة الطبيعية في سلطات القبض والتفتيش القضائية - ولكن الأمر يختلف بالنسبة لقانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في ٢٤ مارس ١٩٦٤ بعد انتهاء حالة الطوارئ في ذلك الحين و اعلان دستور مارس ١٩٦٤ .

ان هذا القانون يجيز القبض على فئات معينة من المواطنين صنفهم هذا القانون طبقا لمعايير مختلفة :

معيار مرجعه سبق اعتقال الشخص في الفترة من ٢٣ يوليو ٥٢ الى ٢٦ مارس ١٩٦٤ .

ومعيار مرجعه سبق حرمانه من الحقوق السياسية .

ومعيار مرجعه أن يكون قد خضع للقوانين الاشتراكية .

ومعيار مرجعه أن يكون قد خضع لحراسة الطوارئ .

ومعيار مرجعه أن يكون قد صدر ضده حكم من محكمة أمن الدولة الجزئية أو العليا .

وهذه الحالات الخمس واسعة فضفاضة ، والاسترشاد بها كمعيار لخطورة الشخص قد يكون مضللا . فالمواطن الذي سبق اعتقاله ، لعل اعتقاله قد جرى خطأ وليوم أو يومين . . ولكن ذلك يجعله دائما مهددا بأن يعاد اعتقاله وطبقا للقانون . . والمواطن الذي سبق اعتقاله في ظروف لم تكن فيها تجربة التحول الاشتراكي قد وضحت ، لا ضمان له رغم زوال التناقض بين موقفه السابق وبين مبادئ المجتمع الذي يتحول الى الاشتراكية . ومن حرم من حقوقه السياسية يجوز معاودة اعتقاله حتى لو كان قد صدر له بعد ذلك استثناء من هذا العزل السياسي ، هكذا ينص القانون . « ومن طبقت في شأنه القوانين الاشتراكية » تعبير غير دقيق ، فالعامل الذي كان يملك خمسة أسهم في شركة الحديد والصلب يعتبر طبقا لحرفية النص ممن طبقت في شأنه القوانين الاشتراكية ، لأن أسهمه خضعت للتأميم . ثم هل يعتبر قانون الاصلاح الزراعي الذي صدر عام ١٩٥٢ من القوانين الاشتراكية ، فيصبح كل من خضع له معرضا لأن يقبض عليه في أي وقت ، حتى لو كان ممن أثبتوا دفاعهم عن الاشتراكية أو كان على الاقل غير معاد لها ؟ ومن فرضت عليه الحراسة ، ثم تبين انها فرضت خطأ ، يظل دائما مهددا بالاعتقال ؟ ومن صدر ضده حكم من محكمة أمن الدولة لتهمة عدم اعلان عن أسعار بضاعته أو لتهمة عدم

استيفاء بيانات استثماره استيراد في الميعاد أيجوز أن يكون عرضة دائماً لهذا الاجراء ؟ ومهما تقدم به العهد .

حقيقه أن تقرير هذه السلطة لا يعنى أنها قد استخدمت ضد جميع الأفراد المنتهين الى هذه الفئات ، ولكن مجرد وجود هذه السلطة يشير العلق وعدم الاطمئنان ، ويهدد حرية الرأي . فاذا كان هناك من يحسن استخدام هذه السلطة اليوم ، فقد يوجد من يسىء استخدامها غدا .

الحالات التي تجيز القبض والاعتقال طبقا لقانون تدابير أمن الدولة تقتضى اذن مراجعة في ضوء الاجابة على هذا السؤال : ما هي مدى حاجتنا الى اصدار قانون لتدابير أمن الدولة خلاف قانون الطوارئ ؟ *

وأنا أجيب على هذا السؤال بما قدمته من رأى قبل ذلك من أن مقتضيات التحول الى الاشتراكية قد تقتضى اتخاذ اجراءات غير عادية . وقد يكون الاعتقال أو فرض الحراسة من بين هذه الاجراءات . أى انه يجب أن يكون الاعتقال أو فرض الحراسة اجراء لازما لحماية التحول الى الاشتراكية أو لتحقيقه .

ولا يتصور في الاعتقال أن يكون لازما لتحقيق التحول الى الاشتراكية ولأنه قد يكون لازما لحمايته . ولا يتصور أن يكون لازما لحمايته الا اذا حددنا الأفعال الخطرة والضارة التي يمكن أن تكون معوقة للبناء الاشتراكي وهو أمر يقتضى التشريع فنحدد هذه الافعال الخطرة أو الضارة ونفرض عقوبة على من يرتكبها . ويصبح المرجع في مساءلة الشخص لقانون يحاسبه عن تهمة معينة لا عن حالة أو وضع . وهذه الجرائم التي تكشف عن عدااء خطر للاشتراكية ومصالح الشعب يمكن أن تلاحق بجرائم أمن الدولة وهي جرائم ينظم القانون اجراءات سريعة وحاسمة لملاحقتها وضبطها ومحاسبة المسؤولين عنها .

فاذا رثى مع ذلك الابقاء على سلطة الاعتقال مع تحديد حالاتها ، فانه يتعين وضع نظام لمراجعة أوامر الاعتقال والتظلم منها أسوة بما قدمناه بشأن الاعتقال الذي يتم طبقا لقانون الطوارئ . فليس من المستساغ ان يكون

* ألفى قانون تدابير أمن الدولة بصدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المعروف بقانون حماية الحريات ونظم حق التظلم أمام القضاء في الأوامر التي تصدر طبقا لقانون الطوارئ .

للمعتقل طبقا لقانون الطوارئ، حق الالتجاء الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، ولا يكون ذلك للمعتقل طبقا لقانون تدابير أمن الدولة، نتيجة ان هذا القانون ينص على أنه لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة فى القرارات التى تصدر وفقا له وهو نص خلا منه قانون الطوارئ . وهنا أيضا يمكن أن تعرض أوامر الاعتقال على اللجنة التى اقترحناها لمراجعة أوامر الاعتقال التى تصدر طبقا لقانون الطوارئ كما تعرض بعد ذلك على اللجنة الاعلى اذا انقضى ثلاثون يوما على قرار اللجنة الأولى ، ويتجدد العرض كل ثلاثين يوما .

على أن الأمر يجب ألا يكتفى فيه بتنظيم قانونى لسلطات الحبس والاعتقال ، بل انه يقتضى تقرير اشراف مباشر للنائب العام على جميع أماكن الاعتقال ، كما يقتضى وضع قانون منظم للمعتقلات يتضمن حسن معاملة من يتقرر اعتقالهم . فيجب ألا يغيب عنا ان المعتقل شخص اقتضت دواعى الحيطة حجزه ، ومن ثم فان الاعتقال ليس تنكيلا أو انتقاما وانما هو تحفظ ، فيجب أن يتاح للمعتقل القراءة والزيارة وتنظيم مأكله وعدم تشغيله فى أعمال شاقة ، حتى لا يصبح مركز المعتقل الذى حجزته السلطات من باب الحيطة والتحفظ ، أسوأ من مركز المحكوم عليه لجريمة ارتكبها . ومن الحكمة ألا تتحول فترة الاعتقال ، الى فترة لتدعيم عداء المعتقل للمجتمع . واذا كان من الانصاف أن نقول ان السجون قد تطورت تطورا متقدما فى السنوات الاخيرة ، فان الأولى أن تتطور المعتقلات .

وما دامت اللجنة ستعرض للضمانات القانونية ضد القبض والاعتقال فان عليها بصفة خاصة أن تراجع الاختصاصات الموسعة التى نص عليها قانون الاحكام العسكرية بالنسبة للجرائم التى يرتكبها المدنيون وأن تراجع الضمانات عموما فى هذا القانون وقد سبق أن شرحنا تفصيلات ذلك فى مقال سابق .

• • والحراسة

فإذا انقلنا الى نظام الحراسة ، فانا نرى ان نوضح الحقائق الآتية :
١ - ان نظام الحراسة على أموال رعايا الإعداء نظام قديم ومسلم به وقد طبق خلال الحرب العالمية الأخيرة حينما فرضت الحراسة على أموال الرعايا الايطاليين والألمان .

٢ - ان هذا النظام ذاته طبق على أموال رعايا الانجليز والاستراليين وفرنسيين نتيجة عدوان السويس عام ١٩٥٦ ، كما طبق على أموال من كان يتقرر اعتقالهم ، ومن المعروف انه في ذلك الحين كان هناك عدد كبير من الموالين بحكم عنصريتهم الى الحركة الصهيونية - وقد طبق هذا النظام بعد ذلك في عام ١٩٦١ على أموال البلجيكيين .

٣ - ان نظام الحراسة كان وسيلة ناجحة لتمصير الشركات الانجليزية والفرنسية ، ثم ضمها الى القطاع العام لتكون نواة له .

٤ - ان الحراسة قد فرضت في أكتوبر ١٩٦١ - عقب أزمة الانفصال - وبعد أن مضت شهور على صدور قوانين التأمين ، بدت فيها بعض الاتجاهات المعادية للاشتراكية . وكانت هذه الحراسة منصرفة أساسا الى تصفية طبقة الملاك والرأسماليين . وكانت هذه الحراسة مستندة في فرضها الى نظام الطوارئ .

٥ - ومن ثم فانه بزوال نظام الطوارئ رفعت الحراسات في ٢٤ مارس عام ١٩٦٤ ، وتحولت الى نوع من التأمين ، اذ نص القانون الصادر برفعها على زيلولة الأموال التي فرضت عليها الحراسة الى الدولة مع تعويض صاحبها بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه .

٦ - ولكن طبقا لقانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في نفس التاريخ أجاز فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون عملا بقصد وقف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة - وقرارات فرض هذه الحراسة هذه لا يجوز الطعن فيها . وتنفيذا لهذا القانون فرضت الحراسة على بعض المنشآت وعلى أموال بعض المواطنين ومنهم من كانت الحراسة قد رفعت عنه بعد زوال نظام الطوارئ .

٧ - ان تيسيرات كثيرة صدرت خلال المدة الاخيرة بشأن من خضعت أموالهم للحراسة أهمها تقرير مرتبات لهم واستثناء من خضعوا للحراسة بالتبعية - ثم تمت مراجعة لحالات الحراسة ورفع منها ما تبين انه لا يستند الى أساس سليم .

ومن هذا العرض المتقدم يتبين ، ان الحراسة كانت لها مهام ثلاث ، أدتها في مراحل ثلاث : مهمة وطنية وهي الحراسة التي تقررت على أموال رعايا الأعداء ، وهي مهمة لا تقبل مناقشة وهي التي تقررت خلال مرحلة

العدوان الثلاثي ونقلت ملكية هذه الأموال الى الدولة فكانت نواة للقطاع العام .

ومهمة اجتماعية وهي الحراسة التي تقررت بغية تصفية طبقة كبار الملاك والرأسماليين ودفع عجلة التحول الى الاشتراكية ، وهي التي تقررت خلال السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ بعد صدور القوانين الاشتراكية . وكانت الحراسة في هذه الحالات مقدمة لنوع من التأمين . فالأصل السليم كان يقضى أن يتم التحول الى الاشتراكية دائما بطريق التأمين الذي يصدر بقانون يتضمن قواعد عامة يسرى على مراكز موضوعية ويضع شروطا يكون من مفتضاها الا يطبق الا على من تتوافر فيه هذه الشروط . ولكن بعض الاعتبارات قد اقتضت الالتجاء الى نظام الحراسة ، تمهيدا لحصر الأموال التي تخضع له ودراسة المركز المالي للخاضع للحراسة ، ومن ثم فقد كان مقدمة الى تأمين تم عند رفع هذه الحراسات وتعويض أصحابها بسندات لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه . وقد سلم الميثاق بهذه المهمة الاجتماعية للحراسة .

أما المهمة الثالثة التي أدتها الحراسة فكانت بعد ٢٤ مارس عام ١٩٦٤ وقد اختلطت فيها فكرة العقوبة بفكرة الغاية الاجتماعية اذ أن قانون تدابير أمن الدولة أجاز فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يرتكبون أفعالا محددة بقصد وقف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال ، أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة .

ومن ثم فقد أصبح من اللازم وقد أجزنا أن توقع على المواطن هذه العقوبة ، أن نحيطها بالضمانات . وقد سبق أن اقترحت تنظيم طريقة فرض الحراسة فتبدأ خطواتها بتحفظ على أموال الشخص المطلوب اتخاذ الاجراء ضده . على أن يعرض أمر التحفظ على محكمة عليا بعد ذلك للبت فيه بفرض الحراسة أو الغاء التحفظ وذلك بعد أن تستمع الى دفاع المطلوب وضع أمواله تحت الحراسة . فان في ذلك ضمانا للمواطن ألا يصيبه هذا الاجراء الا اذا توافرت له مبرراته . ويمكننا الاسترشاد في ذلك بالقانون الذي أصدره الرئيس عبد الناصر في ٩ أكتوبر بمقتضى التفويض المعطى له من مجلس الأمة والذي أنشأ اجراء تحفظيا يمنع المتهم باختلاس الأموال العامة من ادارة أمواله ويعين وكيلا لادارتها ، مما يجعله نوعا

من الحراسة يفرضه القضاء* اذ يتولى النائب العام سلطة التحفظ واذ يجوز
التظلم منه أمام القضاء * .

علم ان اجراءات الاعتقال والحراسة ليست هي كل ما يجب أن
نتناوله بالبحث . . فهناك نواح أخرى أرجو أن أعالجها في مقال آخر .
ويكفيني الآن أن أعود فأؤكد ما أشرت اليه في بداية هذا المقال من أن
نجاح لجنة مجلس الأمة في اقتراح تنظيم للحريات يتوقف على الملاءمة بين
حرية الفرد وحرية المجتمع .

* وقد أخذ بهذا الرأي في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذي صدر بعد ثورة
الصحیح .

ظاهرة خطيرة *

من بين الأعداد التي وصلتنا أخيرا من الوقائع المصرية ، لاحظت ظاهرة خطيرة تقتضى التأمل . فقد نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ٧٨ الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٦٩ قرار من وزير العدل بتعديل اختصاص محكمة المرور بالاسكندرية .

والى هنا ، لا يبدو أى وجه للغرابة .

ولكن اذا عرفنا أن هذا القرار كان قد صدر فى أول يناير ١٩٥٦ أى منذ أكثر من ثلاثة عشر سنة وأنه يحمل توقيع المرحوم أحمد حسنى وزير العدل الذى توفى منذ سنوات . . فان الظاهرة لا تصبح غريبة فقط بل خطيرة أيضا !

ووجه الخطورة أولا : ان قانون نظام القضاء يشترط صدور قرار من وزير العدل بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية، وذلك لانشاء أى محكمة جزئية تختص بنظر نوع معين من القضايا ، مثل محكمة مرور الاسكندرية التى صدر بها قرار وزير العدل فى أول يناير ١٩٥٦ ، والتى خصها بنظر الجنح والمخالفات الخاصة بقانون المرور الذى كان قد صدر قبل ذلك بشهور . وعدم نشر هذا القرار ، لا يدع سبيلا للمواطنين

* جريدة الأهرام فى ٨ مايو ١٩٦٩ .

وقد ترتب على نشر هذا المقال صدور أمر باعتقال كاتبه فى سجن القلعة ، وقد ظل معتقلا ثمانية أيام . انظر الفصل التالى عن مذكرات الكاتب فى أول يوم له فى المعتقل .

مادة ٣ - على الشركة المصرية لتجارة المسلع انشاء آلية بالجدلة
مباد لرواق الأسهم المتبعة عليها بواقع ٥٨٠ جنيهًا و ٥٤٠ مليمًا عن كل
طن مُسلَمة من الذرة التجارية الاقتصادية .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ أو بالمادة ٦١ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها بحسب الأحوال •

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجرائد المصرية •

تحریر: ۱۱ الخیرت ۱۲۸۹ { ۲۹ مارچ ۱۹۶۹ء }

محمد عبد الله عزيان

وزارة العدل

قرار بتعديل اختصاص محكمة التمييز بالاستناد إلى

وزير العدل

بعد الاختراع علو المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩
بمقام القضاء ؛

وعلى انفراد الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بأوامر محكمة
جزئية لاختصاصات المرور بالإسكندرية

وعلى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقبواعه

وعلى معشر الجمعية الصومية لحكمة الاسكندرية الابتدائية
تؤرخ في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ هـ

فرد :

مادة ١ - تختص محكمة المردود بالإسكندرية بنظم الجرح
والخيانة المصوص عنها في القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ التي ترفع
بدايرة اختصاص المحاكم الجزئية الكفالة بمحافضة الإسكندرية •

مادة ٢ - يصل هذا القرار اجازاً من أول يناير سنة ١٩٥٦

تحریر: ی. ا. ا. د. ہادیہ ۱۹۹۶ء

أحمد حسني

قرار و زاری رقم ۱۶ لسنة ۱۹۶۹

تنظيم التعرف في رسائل القتل الأسود المشهود من
الهند بمعرفة الشركة التجارية الاقتصادية على قسوة
الاتحاد المنكرى رقم ٧٠/٧٠٦٨

وزير الثورن والجاره الاطليه

بعد الاطلاع على الرسوم بانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ الخاص
بتسليم التوطين

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بشؤون
التسجير الجبى ونعبد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الفروق المالية الناتجة
عن بيع المواد المستولى عليها ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء في ٢٨/٣/١٩٦٧ على تبني فروق الأسعار الناجمة عن قيام وزارة التكوين بتعريف بعض السلع واستخدام الحيلة في بيع وموازنة الأسعار لبعض السلع الأخرى في حساب واحد تحت إشراف وزارة التكوين والتجارة الداخلية ؛

وعلى برائة لجنة الصون العليا،

قرار:

مادة ١ - تقوم الشركة التجارية الاقتصادية بتعليم الشركة
المصرية لتجارة السلع الهندية بالحلة رسائل القتل لأود الواردة
من الهند على قوة الاتحاد المستند رقم ٢٠٠٦٨ وذلك وفقاً
للاسفار للخدمة والتي تمت مراجعتها مستنداً بالشركة •

مادة ٢ - تحدد أساطير هذه الرسالة على الوجه الآتي :

ملیہ

مدير بيع الطن من الشركة التجارية الاقتصادية
الى الشركة المصرية لتجارة السلع الغذائية بالجيزة ... ٨٢٧ ٥١٥

سريع النسي من الشركة المصرية لتجارة السلع
التذائية بالجملة الى المجبات الاسكانية وتجارة

التجارة بجميع الجهات

سريع اليقظ للمصلحة في جميع الجهات - ٢٩٥

● صفحة من عدد الوثائق المصرية الصادر في ٧ أبريل ١٩٦٦
● ويضمن قراراً من وزير العدل، صدر في أول يناير ١٩٥٦

● وينسمن قرارا من وزير العدل، صدر في اول يناير ١٩٥٦ ●

للعلم بالبحكمه التي تختص بنظر قضاياهم ، ولا يمكنهم من التحقق من سلامة هذا الاختصاصى .

ووجه الخطورة ثانيا ، أن نشر هذا القرار اليوم ، معناه أن النشر لازم ومعناه ان هناك اهمالا جسيما فى عدم نشره مدة ثلاثة عشر سنة !
فمن المسئول عن ذلك ؟

أتكون مسئولية وزارة العدل ووزراء العدل الذين تعاقبوا عليها خلال هذه السنوات الطويلة ؟

أتكون الجهة المختصة بنشر القرارات هى المسئولة ؟
اىكون القرار قد « دشت » أو أهمل سهوا ؟
وكل احتمال من هذه الاحتمالات أسوأ دلالة من غيره .
ان الأمر يقضى فى نظرى التحقيق .

واهم من ذلك أنه يقتضى إعادة النظر فى اجراءات نشر القوانين والقرارات فى الجريدة الرسمية والوقائع المصرية * .

فان القوانين والقرارات تخاطب الناس وهى بذلك تقتضى أوسع مدى من العلانية ، فى مجتمع ديمقراطى .

وظاهرة اغفال نشر بعض القوانين أو التراخى فى نشرها أو اعطاء تاريخ للنشر مغاير للتاريخ الحقيقى ، أو النشر فى عدد رمزى محدود من النسخ استيفاء لمجرد الشكل الدستورى — هذه الظاهرة قد تكررت .

وفى السكوت عليها مخاطرة بحقوق المواطنين .. واهدار لسيادة القانون ، مجاف لروح بيان ٣٠ مارس .

* سبق للكاتب أن نشر مقالا فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٦٢ تحت عنوان « واجب الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية » انتقد فيه الطريقة التى يتم بها نشر القوانين والقرارات الرسمية والتراخى فى نشرها وجاء فى هذا المقال :
« لذلك فقد أصبح من اللازم أن يعاد تنظيم هذا الجهاز المكلف بنشر القوانين منها ما يقرر عقوبات جنائية كما أن بعضها يتضمن أحكاما جديدة تؤثر على حقوق الأفراد أو علاقاتهم ببعضهم . وبمجرد نشر هذه القوانين فى الجريدة الرسمية تعتبر نافذة .. ولا يعذر أحد بجهل القانون » .

فى معتقل القلعة*

الخميس ٨ مايو ١٩٦٩ :

كان يبدو يوما عاديا ككل الايام . غير أنى استيقظت فيه أكثر تبكيرا . وهذه عادتى كلما كنت أنتظر مقالا لى فى الاهرام . وبقيت فى انتظار الجريدة حتى وجدتها تحت عقب الباب فى السادسة . فعدت وقرأت مقالى واطمأنت الى أنه لم تقع فيه أخطاء مطبعية . ثم دفعت به الى زوجتى ، وكانت قد قرأته معى قبل تقديمه للنشر ، وقلت لها أعيدى قراءته هل تظنين أن وزير العدل سيستاء منه أو أنه قد يستغل ضده ، مع أن الواضح أنه اذا كانت هناك مسئولية عن عدم نشر قرار منذ ١٣ سنة ، فهى ليست مسئوليته . وردت على زوجتى بعد قراءته بأنها لا تجد فيه شيئا .

وخرجت ومعى ابنتى نعمت وأمينه لأوصلهما الى المدرسة . وودعتنى ابنتى الصغيرة ليلى على الباب .

ووصلت الأهرام فى موعدى المعتاد حوالى الثامنة والرابع ، أموج بالنشاط . ونظرت فى بعض الأعمال الادارية . ثم دق جرس التليفون وكانت المتحدثه جارة لنا وقالت انها تدعونا لسماع أم كلثوم لديها الليلة فوعدتنا بالحضور اذا لم تكن زوجتى قد ارتبطت بأى موعد آخر .

وفتحت أمامى أوراقى وبدأت أعمل .

* أنظر التعليق بعد ذلك .

وقبيل العاشرة صباحا دق التليفون عن طريق السكرتيرة التى قالت انه سيد زكى من المباحث العامة (١) . فقلت لها أوصلينى به . فبدأ حديثه بالتحية وبأنه كان بالاهرام بالأمس ولم يتسع الوقت للمرور على ، ثم قال لى : المفتش بتاعنا عاوز يشوفك ممكن تمر عليه - قلت له : هل هو استدعاء ؟ قال لى : أبدا هو بس عايز يكلمك فى حاجة . قلت له : اذا كان أمرا يتعلق بالاهرام فيجب أن تخبرنى ، لأننى يجب أن أخبر رئيس مجلس الادارة قبل ذهابى اليكم ، فقال لى : لا أبدا . فقلت : ومتى يريد مقابلتى ، قال : الآن . . قلت له : وهو كذلك .

وفكرت لحظة . لا يعقل أن يكون المفتش يريد محادثتى فى أمر يخصه ويطلبنى للحضور بل المفروض أن يحضر لى . ولكن سيد زكى أكد لى أنه أمر لا علاقة للاهرام به . وقلت فى نفسى لعله استعلام عن شأن من شئون جمعية الاقتصاد والتشريع التى انتخبت فيها سكرتيرا عاما .

وكنيت قد سمعت قبل ذلك أن هذا الاستدعاء الودى قد يكون نذيرا باجراء لا يسر . ولكننى طردت الفكرة . وقلت فى نفسى : ليس هناك ما يبرر أى انزعاج . وقلت لسكرتيرتى « عواطف خلاف » سأذهب لسيد زكى فى المباحث العامة ولكن اذا سأل عنى أحد قولى له أننى ذهبت الى وزارة العدل . وقد قصدت بذلك الا يعرف أحد بذهابى الى المباحث العامة .

وأثناء نزولى بالمصعد ، قابلت محمود أبا يزيد الموظف بمكتبى . وسألته عن وجهته ، فقال لى : الى محكمة مصر . فقلت له تعالى فى سيارتى وسأوصلك قريبا . وأنزلته عند وزارة الأوقاف ثم اتجهت الى ادارة المباحث العامة وأوقفت سيارتى على الرصيف المقابل .

كان فى انتظارى عند الاستعلامات أحد المخبرين الذى قادنى الى مكتب سيد زكى فى الطابق الأول . فقابلنى هاشا وطلب أن أشرب فنجان قهوة قبل مقابلة المفتش . وتحدثنا عن مقال اليوم وأبدى زملاؤه دهشة من تأخير نشر قرار ١٣ سنة . وتحدثنا عن تدخين الغليون ، وعرض على وقد لاحظ أن كيسى كاد أن يفرغ أن أجرب ما لديه من تبغ . ولكنه فتش فى أدراجة بسرعة فلم يجد . فقلت له لنذهب الى المفتش .

ودخلنا الى المفتش وهو أحمد صالح وكنيت أعرفه منذ زمن بعيد حينما كنت وكيلا للنياحة . واستقبلنى بأدب وطلب لى قهوة مرة أخرى . ثم ابتدرنى بقوله : عندي خبر مش كويس . قلت : خيرا قال : عايزينك

(١) اللواء سيد زكى مدير العلاقات العامة بوزارة الداخلية حاليا .

تقعد معنا سنوية . قلت له : ماذا تعنى ، وكنت قد بدأت أدرك الموقف ،
قال : لقد صدر أمر باعتقالك .

فأجبت دهشاً . . اعتقالى أنا ؟ قال لى : لقد كنت أشد منك استغراباً
فنحن نعرفك . وليس لدينا شيء ضدك . قلت له : هل تعرف ماذا يعنى
هذا وأنا شخص عام وأقوم بنشاط هام فى خدمة البلد . اننى الليلة ذاهب
الى الاحتفال بذكرى زوال النازية الذى تحتفل به جمعية الصداقة العربية
الألمانية ، وكنت بالأمس بالمعهد الدبلوماسى ألقى محاضرة للدبلوماسيين
عن جرائم الحرب التى ارتكبتها اسرائيل . وهذه الأيام أعد دستوراً لليمن
الجنوبية .

وقال أحمد صالح : على أى حال هذا كله سنبلغه .

قلت : وهل يعلم الأستاذ هيكل ؟

قال : لا ، ولكننا سنخبره بعد تنفيذ الأمر .

قلت : اسمح لى أن أتصل به .

قال : التعليمات تقول لا . ولا جدوى الآن لأن القرار صدر ويجب
أن ينفذ .

وانتقل النقاش فى هدوء الى كيفية ابلاغ أسرتى . وقلت لهم ،
سأكتب لزوجتى بأننى استدعيت الى عدن وسافرت على طائرة خاصة ،
وهى تعلم بأننى مكلف بأعداد دستور لليمن الجنوبية وسأطلب منها فى
الخطاب أن تعد لى حقيبة بها ملابسى بحجة أنها ستلحقنى فى أول طائرة .
وكتبت الخطاب . واتفق على أن يذهب سيد زكى بالخطاب الى الأنسة
نوال سكرتيرة الأستاذ هيكل ، لتوصله الى زوجتى ، حتى لا ترتاب فى
شيء . وأن أسلمهم مفاتيح سيارتى لايداعها بجراج الاهرام .

ونزلت ، والجميع يؤكدون أنهم لا يعرفون سبباً لهذا القرار ،
وركبت مع سيد زكى سيارة المباحث متجهين الى القلعة . وفى الطريق راح
يتأسف لاستدعائى بهذه الطريقة ويقول أنه لم يكن يعلم شيئاً عن
سبب الاستدعاء .

ووصلنا معتقل القلعة . واستقبلنى ضابط شاب عرفت أنه يتبع
المباحث العامة ، وقد تبينت فيما بعد أنه يعرفنى وأنه رأى مرة فى جمعية

الاقتصاد والتشريع وأنا أناقش المفهوم الجديد للجرائم الاقتصادية .
وابتسمت .

وطلب منى ضابط نظامى آخر بأدب أن أسلمهم حزامى ورباط
عنقى . وقلت ضاحكا : اننى لن أنتحر . ثم سلمت للأمانة النقود التى
كانت معى ومن حسن الحظ كان معى حوالى خمسين جنيها ، اذ كنت
سأقابل أخى وأسلمه نصيبى فى مصروفات والدتى . وأفهمونى أنه
يمكننى أن أطلب شراء ما يلزمنى من هذه المبالغ . وسألنى الضابط عن
اسمى الرباعى وعما اذا كان قد سبق اعتقالى . فأجبتة بالنفى . وانصرف
سيد زكى بعد أن علمت أن ضابطا كبيرا هو حسن أبو باشا سيحضر لى
بعد قليل .

ودخلت الى المعتقل وقادونى الى حجرة صغيرة بها سرير . «وساتر»
وأحضروا لى كرسيًا جلست عليه . وكان سيد زكى قبل انصرافه قد
أعطانى كيس تبغ كما أعطانى بعض الكتب الدينية ، اذ كنت قد طلبت
منه ما أطلعه .

وبعد قليل ، حضر حسن أبو باشا (١) وقابلته فى حجرة مجاورة
بها مكتب . وقال لى : نريدك أن تجيب على هذا السؤال : ما الذى تقصده
بعبارة اغفال نشر بعض القوانين ، علما بأن القوانين تصدر الآن بموافقة
مجلس الأمة أو بمقتضى قرار من رئيس الجمهورية .

وكانت هذه العبارة قد وردت فى نهاية مقال المنشور اليوم .

وأعطى لى أربع ورقات ، وقال لى أجب على السؤال . أمامك ساعة
سأحضر بعدها لأحصل على ردك .

وقلت فى نفسى : اذن فهذا هو سبب الاعتقال .

وانفرجت اساريرى قليلا ، لأننى وجدت أن الاعتقال يرجع الى واقعة
محددة يمكن الاجابة عنها وليس مصدره معلومات أو شائعات يصعب
تتبعها . ولكنى أجفلت فى نفس الوقت ، وقلت : ان صدور هذا القرار
وبغير اخطار هيكل به ، يعنى أنه صدر من أعلى المستويات . وأمسكت
الورق . وفى أقل من ربع ساعة كانت العبارات تتدفق وتسرد بأمانة
وموضوعية قصة نشر القوانين والقرارات من أولها . وذكرت الحالات التى
أعرفها والتى لم يتم فيها النشر أو تم بطريقة قاصرة أو فى تاريخ متأخر ،

(١) اللواء حسن أبو باشا الذى أصبح بعد مساعدا لوزير الداخلية .

وبينت لماذا آثرت عدم التصريح في المقال بهذه الحالات والاكتفاء بالحالة الحديثة التي كانت خاصة بقرار من وزير العدل صدر من ١٣ سنة ولم ينشر الا اليوم * .

وعدت الى حجرتي ، وأدركت أنه لا يبدو أن يدا سحرية ستمتد الى وتنشلني فورا . وبدأت أعد عدتي . طلبت شراء « ترموس » وفاكهة وبسكويت . وكان الجميع في غاية الأدب . وقدموا لي كوب شاي . وانتظرت حتى قبيل الساعة الثالثة ولم يحضر حسن أبو باشا . ثم فهمت أن الورق الذي كتبته قد أرسل اليه وأنه لن يحضر .

وعرضوا على طعاما ، فأعرضت عنه . لم أحس برغبة في تناول أي طعام . وطلبت كوبا آخر من الشاي . ثم طلبت مصحفا . لم أدر لماذا أحسست في هذا الوقت بأنني يجب أن أكون قريبا من الله . ووعدني أحد الجنود المكلفين بالخدمة بأن يشتري لي واحدا .

وتلفت حولى ، ان المكان ليس بشعا وهو محتمل . ودورة المياه ليست نظيفة تماما . ولكن لأفترض أنني في منزل ريفي . وكثيرا ما ذهبت الى أسبوط للمرافعة في قضايا ، ولم تكن اللوكاندة هناك خيرا من ذلك .

وقبيل الثامنة مساء ، أحضروا لي الطلبات التي طلبت شراءها . وملأوا لي الترموس ماء مثلجا . وطلبت منوما . وقلت لأستعد للنوم . ولكن أحد الضباط جاءني وقال لي لقد وصلت حقيبة ملابسك . فقلت باشا : عال ، اذن تم اخطار زوجتي بأئني مسافر .

ولكني انزعجت قليلا حينما فتحت الحقيبة ووجدت بها تبغا للغليون وأنا لم أطلب منها ذلك . وهي تعرف أنني أشتري عادة التبغ من الطائرة حينما أسافر ، ثم لاحظت أنها وضعت لي « روبيا » وأنا لم أطلبه وهي تعلم أن الجو شديد الحرارة في عدن . ولكني عدت وقلت ربما كان ذلك لا يدل على شيء . وأنها وهي تعد حقيبتى بنفسها تصورت وأنا مسافر لمهمة خاصة ، وفي طائرة خاصة ، فلا يليق ألا يكون معي روب .

* من المصادفات العجيبة أنني لم أكتشف هذا القرار بنفسى . ولكن زميلي الأستاذ مصطفى البرتقال ، وكان رئيسا لقسم القضايا بالأهram وقتئذ هو الذى دخل على حاملا عدد الوقائع المصرية ولقت نظرى اليه ، فاتفعت للواقعة وأمسكت القلم وكتبت المقال على الفور . ولم تستغرق كتابته عشر دقائق ، لأن الوقائع كلها كانت حاضرة في ذهني .

ثم قال لى الضابط ، ستسمع أم كلثوم الليلة • عندنا مذياع يذيع على فناء المعتقل •

وبدأ صوت أم كلثوم ينساب بصوت عال - هذه ليلتى • • وقلت فى نفسى : كان المفروض أننى مدعو الليلة لسماع أم كلثوم لدى جارتنا •

وبدأت أسأل نفسى : أهى حقيقة التى أعيشها الآن أم انه حلم وكابوس كئيب •

لقد كنت بالأمس أختال وأنا أحاضر بثقة وأرفع بين يدى كتابا عثرت عليه للمؤلف الفرنسى ميرلان ويرجع الى عام ١٨٢٦ وفيه ما يثبت أن نابليون كان لا يثق فى ولاء اليهود وأنه طلب منهم الموائيق وأنهم أجابوه وقتئذ بما يناقض ما دعت اليه الصهيونية بعد ذلك •

كنت هكذا بالأمس • وكنت فى هذا الصباح أضع التعديلات الأخيرة على دستور اليمن الجنوبية •

وأعدت استعادة العبارات التى سببت لى هذا الازعاج • ترى ، هل قرأها هيكل ؟ ولكن على الجمال قرأ المقال أمامى بنفسه ولم يجد فيه ما يدعوه الى التساؤل • ثم علمت من محمد سيد أحمد أنه قرأه • والرقيب ألم يقرأه بعد ذلك • ربما كانت العبارة شديدة ولكن المناسبة كانت تقتضيها وأنا بالذات كنت مصابا بنوع من الحساسية مما لمستته بنفسى من استهتار سكرتارية الحكومة فى نشر قرارات هامة ذات صفة تشريعية • ترى ، هل يطول بقائى ؟

كان المفروض أن نزور والدتى هذا المساء كعادتنا مساء كل خميس • وتراءت لى وجوه بناتى الحبيبة • ورحت أتقلب فى فراشى وصوت أم كلثوم لا يستطيع أن يسرى عنى •

وتناولت منوما • ولا أعرف متى انتهت حفلة أم كلثوم • كل ما شعرت به كان شعاعا من الشمس يدخل غرفتى الصغيرة متلصصا • انه صباح الجمعة •



تعليق على هذه المذكرات :

كتبت هذه المذكرات وأنا وحدى فى زنزانتى بمعتقل القلعة ، وهأنذا أنشرها بعد عشر سنوات دون أى تعديل فيها •

وقد مكثت ضيفا على معتقل القلعة سبعة أيام وأفرج عنى فى اليوم الثامن وكان ممن شاهدتهم فى المعتقل الأستاذ / محمود عبد اللطيف المحامى والسيد / عبد اللطيف المردنلى الذى توفى منذ سنوات ، وكانا متهمين فى قضية وصفت بالتآمر وقد حرصا على تحيتى من بعيد .

وخلال مدة اعتقالى كتبت أكثر من خطاب الى الرئيس جمال عبد الناصر شارحا موقفى والى الأستاذ / محمد حسنين هيكل طالبا تدخله ، وبين يوم وآخر كان السيد / شعراوى جمعة وزير الداخلية وقتئذ يوفد ضابطا للاطمئنان على راحتى وما اذا كانت لى رغبات فى هذا الشأن .

وعقب خروجى من المعتقل اتجهت بى السيارة الى وزارة الداخلية حيث قابلت وزيرها السيد / شعراوى جمعة الذى طلب منى ألا يترك ما حدث أترا فى نفسى ، وقد شكرته على اهتمامه بالسؤال عنى أثناء وجودى بالمعتقل ، والعمل على تخفيف وطأة هذه الإقامة الجبرية . وبعدها توجهت مباشرة الى جريدة الاهرام فاستقبلنى الأستاذ / محمد حسنين هيكل وبقية الزملاء مرحبين . وفهمت من الأستاذ / هيكل أن اعتقالى قد أثار ضجة وأنه كان على وشك أن يقدم استقالته لأنه رأى فى هذا الاعتقال مساسا به شخصيا ، وعلمت منه أنه كان قد صدر قرار باعفائى من جميع المناصب التى كنت أشغلها ولكنه حينما قابل الرئيس عبد الناصر وافق الرئيس على أن أظل مستشارا قانونيا للاهرام مع استمرار اعفائى من منصب عضو مجلس ادارة الاهرام ومجلس ادارة هيئة الصحافة العربية المتحدة وعلى ألا أستمّر فى الكتابة ، وإن كنت قد عدت فسمح لى بالكتابة فى موضوعات متعلقة بالموقف من اسرائيل - وقد فكرت وقتئذ فى أن أبحث عن عمل آخر كمستشار قانونى أو أستاذ فى الجامعة فى أى بلد عربى وعرض على الصديق الأستاذ / أحمد بهاء الدين معاونتى فى ذلك ، وحينما عرضت الفكرة على الأستاذ / هيكل لم يشجعها وقد عدلت عنها .

وقد عرفت أيضا بعد خروجى من المعتقل أن الاتحاد الاشتراكى كان قد أصدر نشرة فى نفس يوم اعتقالى موقعة بتوقيع « سكرتير اللجنة المركزية د. جنىدى » ، ونصها كالآتى :

« كتب جمال العطيفى فى جريدة الاهرام الصادرة صباح اليوم ١٩٦٩/٥/٨ مقالا بعنوان ظاهرة خطيرة ينتقد فيها وزارة العدل لتأخير نشر القوانين الصادرة فى جريدة الوقائع المصرية ، غير أن بداية المقال كانت مدخلا الى موضوع آخر ليست له صلة بالظاهرة التى يشير اليها ،

فحول القضية فى نهايتها حسب التسمية التى أطلقها على الظاهرة عن قضية تأخير نشر القوانين وهذه مسئولية وزارة العدل أم الجهة المختصة بنشر القرارات ، الى قضية بعيدة كل البعد عن هذا الموضوع .

وفىها يوجه اتهامات غير مسئولة ولا تستند الى أساس للتشكيك فى جدية ارساء دعائم الديمقراطية والنضال من أجل تعميق جذورها فى مجتمعنا ، ولما كان تعمد دس هذه الايماءات للثورة ، فقد أحيل الأستاذ/ جمال العطيفى الى التحقيق حتى لا تستخدم وسائل يملكها الشعب ضد مصالح جماهير الشعب » .

كذلك عرفت ان اعتقالى قد صحبه تحقيق سياسى مع الأستاذ/ على حمدى الجمال « مدير التحرير » وقتئذ الذى أجاز نشر المقال وأن وفدا من جريدة الاهرام ذهب لمقابلة السيد / ضياء الدين داوود عضو اللجنة التنفيذية العليا وقتئذ وناقشه فى أسباب الاعتقال وفى النشرة التى وزعت تبريرا له . ولا زلت أحتفظ بصورة من محضر هذا الاجتماع الذى تحدث فيه بعض زملائنا فى الاهرام حديثا يتسم فى هذه الظروف بالشجاعة والصراحة . كما علمت أن الأستاذ/ صلاح حافظ الصحفى بمجلة روزاليوسف قد انتقد حادث اعتقالى فى اجتماع عام من اجتماعات الاتحاد الاشتراكى فكان نصيبه الاعتقال عدة أيام .

وحينما وصلت الى منزلى بعد الافراج عني ، أخبرتنى زوجتى ان كثيرين قد سألوا عنى أثناء مدة غيابى ومنهم الأستاذ/ عبد الرؤوف على المحامى الذى عرض أن يرفع أمر اعتقالى الى القضاء ولكن زوجتى رأت أنه من الحكمة الانتظار حتى تتبين نتيجة مساعى الأستاذ/ هيكل . كما علمت منها أن كبرى بناتى « نعمت » وكانت حينئذ تلميذة فى مدرسة بور سعيد بالزمالك لما سمعت خبر اعتقالى دخلت الى حجرتها وعلقت فوق رأسها قصاصة جريدة الاهرام التى تحوى المقال واستمرت فى مراجعة دروسها .

وفى شهر أغسطس وبعد حوالى ثلاثة شهور من خروجى من المعتقل رتب لى الأستاذ/ هيكل مقابلة مع الرئيس عبد الناصر فى استراحته بالمعمورة ولم أكن قد قابلت الرئيس قبل ذلك الا فى اجتماعات عامة فى لقاءات مع اتحاد المحامين العرب وعند زيارته لمبنى مؤسسة الاهرام الجديد، وقد قال لى الرئيس أنه سبق أن نبه هيكل الى أن بعض ما أكتبه لم يكن يتفق مع طبيعة المرحلة ثم أضاف ضاحكا ، ذنبك يقع فى رقبتك لأنه لم

يخبرك قبل أن تتماذى . وخلال اللقاء قال لي أنه سمع من هيكل أن لي آراء متطورة في مشاكل العدالة ، وأن ما يقلقه هو تضارب أحكام القضاء وعجز بعضها عن استيعاب الأهداف الاجتماعية للتشريع ، وأنه وجد مرة مظاهرات أمام منزله يشكو أفرادها من صدور أحكام بطردهم من مساكنهم لتأخرهم في سداد الإيجار رغم أنهم أبدوا استعدادهم للسداد بعد رفع الدعوى مما دعاه أن يطلب تعديل القانون حتى لا يطرد الساكن طالما أنه دفع الإيجار قبل صدور الحكم في القضية . وقلت له أن مثل هذا الخلاف بين المحاكم مآله في النهاية إلى محكمة النقض ولكن ذلك قد يستغرق سنوات ، وأننى سبق أن كتبت بحثا في عام ١٩٦٦ بعنوان العدالة الاشتراكية اقترحت فيه إنشاء محكمة عليا تقوم على رأس المحاكم وتندمج فيها محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ويكون لها سلطة إشراف على المحاكم الأخرى ، ولها أن تتصدى من تلقاء نفسها للفصل في أى خلاف قانونى دون انتظار سنوات حتى يرفع طعن إليها وقد بدا أن هذه الفكرة قد راقته فقال لي أن هذا أول رأى موضوعى يسمعه دون أى مطاعن شخصية ، وطلب منى أن أعد مشروعا بهذا المعنى دون الاستعانة بأحد والتفت إلى هيكل وقال ضاحكا : لو عرف « الجماعة » لما نجوت من أيديهم ! (يقصد بعض خصوم هيكل ممن كانوا في مراكز السلطة) .

وقد عدت إلى القاهرة وعكفت على إعداد مشروع قانون بشأن إنشاء المحكمة العليا ، وهو لا يخرج عما كتبت من قبل في مقالاتى ، لكننى تبينت بعد ذلك أنه قد أدخلت عليه تعديلات مختلفة أهمها حذف النصوص الخاصة بحق المحكمة العليا فى الرقابة على سائر المحاكم بعد ادماج محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا فيها وحل محلها نص يعطى للمحكمة العليا حق تفسير القوانين تفسيراً ملزماً .

ورغم أن إنشاء هذه المحكمة العليا كان خطوة هامة على طريق الشرعية الدستورية نظرا لما خوله لها قانونها من حق رقابة دستورية القوانين ، إلا أن اقتران صدور قانون هذه المحكمة بإعادة تشكيل الهيئات القضائية الذى ترتب عليه إحالة عدد كبير من رجال القضاء إلى المعاش أو نقلهم إلى وظائف أخرى قد شوه صورة المحكمة العليا فبدت وكأنها ستار لإخراج عدد من رجال القضاء وهو أمر لا شك أنه يمثل عدوانا على حصانة رجال القضاء .

على أننى أميل إلى الاعتقاد بأن ما كان يشغل عبد الناصر هو ضمان التزام أحكام القضاء بأهداف الثورة الاجتماعية ، وأن قرار تنحية هذا

العدد الكبير من رجال القضاء كان نتيجة تقارير ومعلومات مغرضة عرضت عليه عرضا سيئا دون أن تطرح عليه كل أبعادها .

ومن حسن طالعي أنني أصبحت رئيسا للجنة التشريعية في مجلس الشعب بعد ١٥ مايو ١٩٧١ فأصدرنا القوانين التي أعادت رجال القضاء إلى مناصبهم السابقة على نحو قصد به تضييد جراح الماضي . وقد تم هذا التصحيح على مرحلتين : المرحلة الأولى عقب ثورة ١٥ مايو مباشرة وصدر بها القرار بقانون ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة تعيين من كان قد اعتبر محالا على المعاش من رجال القضاء . والمرحلة الثانية بصدر القانون ١٩٧٣/٤٣ الذي قرر إعادة جميع أعضاء الهيئات القضائية وتسوية معاشات من بلغ سن التقاعد منهم .

الفصل الثانى

القضاى الطبيعى والمحاكم العسكرية

لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه
الطبيعى
« المادة ٦٨ من الدستور »
ينظم القانون القضاء العسكرى ويبين
اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة
فى الدستور (المادة ١٨٣ من الدستور)

-
- * مدى شرعية قانون الاحكام العسكرية
 - * عود الى قانون الاحكام العسكرية
 - * ٣ مبادئ فى تعديل قانون الاحكام العسكرية
 - * مناقشة هادئة حول حكم قضية الطيران

مدى شرعية قانون الأحكام العسكرية * !

لا تزال المجالس العسكرية تشكل وفقا للمجموعة المسماة (قانون الأحكام العسكرية) وتختص بالنظر فى الجرائم التى حددتها هذه المجموعة والتى يرتكبها الأشخاص الخاضعون للأحكام العسكرية ، وتتبع الاجراءات التى نصت عليها .

والواقع أن هذه المجموعة التى سميت (قانون الأحكام العسكرية) وصدرت مطبوعة فى عام ١٨٩٣ . ثم أعيد طبعها فى عام ١٩١٧ - ليس لها من صفات القانون الا الاسم ! ولا يميزها عن الكتب الأخرى التى تصدرها جهات حكومية وتطبع فى المطبعة الأميرية الا انها قد اتخذت شكل مواد بلغت ٢٩٣ مادة .

ففى ٧ يونيو ١٨٨٤ صدر أمر عال يبين الأشخاص الذين يسرى عليهم القانون العسكرى والجرائم العسكرية . وأشارت مادته الرابعة الى أنه سيصدر فيما بعد أمر بتشكيل المجالس العسكرية وكيفية سيرها ، وأنه الى ان يصدر هذا الأمر يكون الحكم فى الجرائم المشار اليها بمعرفة مجالس عسكرية تشكل بكيفية مماثلة أو مشابهة على قدر الامكان لكيفية تشكيل المجالس العسكرية التى تحكم ما يقع من الجرائم فى جيش الاحتلال ! (هذا هو نص المادة) .

* جريدة الاهرام فى ١٦ أغسطس ١٩٥٣ .

وفي عام ١٨٩٣ صدرت المجموعة المسماة (قانون الأحكام العسكرية) وقد نقلت بتصرف واقتضاب بمعرفة سردار الجيش المصري . . . (الانجليزى) من قانون ٧ يونية ١٨٨٤ ومن القوانين العسكرية الانجليزية !

. . . والواقع أن الذى أصدر هذه المجموعة هو سردار الجيش المصرى . . . (الانجليزى) ! وليس هناك ما يدل على أن هذه المجموعة قد صدرت بناء على طلب الوزير المختص أو انها عرضت على مجلس (النظار) أو صدر بها أمر عال أو مرسوم !

صدرت هذه المجموعة اذن بهذه الكيفية التى لم تتبع فيها الطرق التشريعية المقررة وقتئذ . واضطرد العمل وفقا لها مع ما أدخل عليها من تعديلات تمت بنفس الطريقة المعيبة !

ولما صدر دستور ١٩٢٣ عنى واضعوه بالنص فى المادة ١٣١ منه على أن يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها . غير ان هذا التشريع الموعود لم يصدر ! وظلت مجموعة الأحكام العسكرية التى وضعها السردار الانجليزى هى المطبقة !

ولم تفق الحكومة الا على صيحات الدفاع المدوية فى قضية الفريق عزيز المصرى أواخر عام ١٩٤١ ، بأن هذه المجموعة لا تتفق مع الدستور ! وكان بين المدافعين فى هذه القضية الاساتذة حافظ رمضان ومصطفى الشوربجى وفتحى رضوان .

فنشطت الحكومة وأصدر وزير الدفاع وقتئذ القرار الوزارى رقم ٢٨ فى ٩ يونية سنة ١٩٤٢ بتشكيل لجنة لوضع مشروع لقانون العقوبات وتحقيق الجنايات العسكرى ، برئاسة الأستاذ عبد الرحيم غنيم المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة فى ذلك الحين . وانتهت هذه اللجنة من وضع مشروعها فى عام ١٩٤٣ ! ولكنه لا يزال حبيسا !!

والآن . . . بعد أن قام الجيش بحركته وتوطدت أركانها . . . ألا يحسن النظر فى أمر هذه المجموعة ؟ !

ان رجال الثورة هم أول من يعرف ما تحويه هذه المجموعة من أحكام متضاربة غير متسقة ولا متجانسة مع أحكام القانون الغسام فى العقوبات

والاجراءات الجنائية ! وانها صيغت بأسلوب عامى ركيك ! فما زالت تتضمن كلمات وتعبيرات أعجمية مثل « صاغولاغاسى » و « ديديه بان » .

وفي اجراءات المحاكمة تقضى هذه المجموعة بأن « الارتباك فى الدعوى ينتج اذا عين المتهم محاميا له ! » وتتضمن أحكاما خاصة « بالترجم » الذى كان يترجم الى الانجليزية أقوال المتهم والشهود ليفهمها السردار والضباط الانجليز .

فاذا تركنا جانبا هذه التعبيرات البالية العتيقة ، وجدنا ان اجراءات المحاكمة نفسها طبقا لهذه المجموعة معقدة مطولة ! تقتضى المجلس الرجوع الى الضابط الأمر بالتشكيل او المصدق كلما أشكل عليه الأمر ! ويصدر المجلس أحكامه على مرحلتين : مرحلة الادانة ثم مرحلة العقوبة . ولا يتفق هذا مع كيفية اصدار الحكم الجنائى العادى الذى يصدر بالادانة والعقوبة معا ، بل انه نقل اعتباطا من أحكام القانون الانجليزى الذى يأخذ بنظام المحلفين . . . وهو نظام لا وجود له فى مصر ! وفى تنفيذ أحكام هذا المجلس لا تستنزل مدة الحبس الاحتياطى من العقوبة المحكوم بها . . . وفى ذلك مخالفة لأبسط مبادئ العقاب !

ثم ان استبدال هذه المجموعة العتيقة بأخرى حديثة متجانسة قد زادت أهميته وضرورته ، بعد أن عدل المشرع قانون الاحكام العرفية بما يسمح بتشكيل المحاكم العسكرية العرفية من ضباط ، على أن تتبع أمام هذه المحاكم فيما يتعلق بنظر الدعوى والحكم وتنفيذ العقوبة القواعد المعمول بها أمام المجالس العسكرية . أى التى تضمنتها مجموعة قانون الأحكام العسكرية الصادرة منذ ستين عاما وبذلك اتسعت دائرة تطبيق هذه المجموعة ، فأصبح من الممكن أن تشمل المحاكمات فى جرائم القانون العام التى يرتكبها مدنيون .

كما انه بالقضاء على النظام الملكى ، أصبح الكثير من نصوص هذه المجموعة لا معنى له ! مثل النص على أن للملك سلطة التصديق على أحكام المجالس العسكرية العليا وأن الترخيص بالتصديق يصدر منه . وان من سلطته تخفيف الحكم أو حذفه أو استبداله !

ان الحكومة معنية بأن تضع للبلاد دستورا جديدا عهدت به الى لجنة قومية . اليس من الأوفق أيضا أن يكون للجيش تشريع عسكرى كامل غير مشوب ؟

واما آن الأوانى لتخلص من أثر مقيت للسردار والخديوى !

عود الى قانون الأحكام العسكرية

وقد ناشدت الحكومة فى مقال سابق ، أن تعيد النظر فى المجموعة المسماة «قانون الأحكام العسكرية» وأن تعمل على تنقيحها لتحقيق التجانس بينها وبين أحكام القانون العام فى العقوبات والاجراءات الجنائية ولتنقيتها من الكلمات العامة والغريبة . وأشارت الى أصل هذه المجموعة ، والى ان صفتها كقانون أمر مشكوك فيه . لأن السردار الانجليزى هو الذى وضعها فى عام ١٨٩٣ ولأنه لم يصدر بها أمر عال أو مرسوم . كما أشارت الى مشروع جديد للعقوبات وتحقيق الجنايات العسكرية وضعتة لجنة فى عام ١٩٤٣ ، غير أنه لم يصدر حتى الآن .

ولكن نائبين فاضلين من نواب الأحكام العسكرية قد تفضلا بالرد على مقالى . ودافعا عن هذا القانون دفاعا حارا ، وخالفا رأى والخلاف فى الرأى لا يضير .

غير أننى أتساءل : أهناك ما يحول دون تنقيح مجموعة مضى عليها ستون عاما ووضعت فى ظروف لا نعتز بها فى تاريخنا ! وهل يراد منا أن نؤمن بأن بهذه المجموعة التى وضعها السردار الانجليزى وقت أن كان جيشنا تحت سيطرته المطلقة ، آيات محكمات من التنزيل لا يصح أن ننظر فى تعديلها . . فى عهد نهضة الجيش ؟؟

دافع الزميلان عن قانونية هذه المجموعة . وكان لكل منهما مذهب فى التدليل على ذلك . فرأى أحدهما ان هذه المجموعة قانونية لأن الأمر الذى

صدر في ٤ يونيو ١٨٨٤ قد صدر مستوفيا شرائطه الشكلية . والواقع انه لم يفتنى في مقالى السابق أن أشير الى هذا الأمر . ولم أنزع في قانونيته . إنما نازعت في قانونية هذه المجموعة المسماة قانون الأحكام العسكرية والصادرة في عام ١٨٩٣ !

أما الزميل الآخر فانه قال ان هذه المجموعة قد صدر بها أمر عال في ٧ يوليو عام ١٨٩٤ ! وأدهشنى هذا التدليل . اذ كيف يمكن أن مجموعة مطبوعا عليها أنها صدرت في عام ١٨٨٣ تستند الى أمر عال صدر في عام ١٨٩٤ ! على اننى رجعت الى مجموعة الأوامر العلية والذكرينات عن عام ١٨٩٤ فلم أجد أمرا عاليا أو ذكريتا صدر في ٧ يولية ١٨٩٤ ! بل وجدت ان أول أمر عال صدر في ذلك الشهر كان في ٨ يوليو وهو خاص بموضوع آخر هو تعديل الأمر العالى بشأن مجالس التأديب والمجلس المخصوص !

واستطرد الزميلان في ردهما يقولان ان هذه المجموعة لم تعرض على الجمعية التشريعية ، لأنها ليست من القوانين ذات الصفة المؤقتة التى كان يجب عرضها عليها تنفيذا للأمر العالى الصادر في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ . وهذا الرأى لا يتفق مع نص المادة الثانية من هذا الأمر التى تقضى بأن كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقتية محضة ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية فى حين انه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامى ، يبطل مفعوله فيما بعد اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوما ، الا اذا حصل فى خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية معدلا أو غير معدل .

فذلك الأمر كان يوجب عرض القوانين غير ذات الصفة الوقتية ، لا القوانين ذات الصفة الوقتية ، كما ذهب الزميلان الفاضلان !

على أن هذا النقاش نظرى محض لأن الجمعية التشريعية قد تأجلت اجتماعاتها ، لنشوب الحرب العظمى ، من ميعاد الى آخر ، حتى أجلت الى أجل غير مسمى . وتطورت الحوادث فلم تعقد مطلقا . حتى صدر دستور ١٩٢٣ !

وبذلك أصبح الأمر لا يخرج عن أحد فرضين : اما ان هذه المجموعة قد صدر بها أمر عال - وهو ما أنزع فيه - وفى هذه الحالة كان من الواجب عرضها على مجلس البرلمان فى دور انعقاده الأول عام ١٩٢٤ ، كما تقضى المادة ١٦٩ من الدستور الملغى . والمقطوع به انها لم تعرض . وأحد الزميلين يسلم بذلك

وأما ان هذه المجموعة لم تعرض على مجلسى البرلمان لأنها ليست قانونا بالمعنى الصحيح ، اذ لم يصدر بها أمر عال أو مرسوم . وهذا تسليم بأنها ليست قانونا الا فى عنوانها !

أما الاحتجاج بالمادة ١٦٧ من الدستور التى تنص على ان كل ما قررتة القوانين والمراسيم والاوامر . . أو اتخذ من قبل من اجراءات . . يبقى نافذا - فانه احتجاج لا يستقيم . لان هذه المادة نشترط لنفاذ هذه القوانين أن تكون قد صدرت طبقا للأصول والالوضاع المتبعة !

ومجموعة الاحكام العسكرية لم تراعى فيها هذه الاصول والالوضاع المتبعة وقتئذ ، كما أسلفت !

وقلت فى مقالى السابق ايضا ان المادة ١٣١ من الدستور الملغى قد نصت على أن يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية . . وان هذا التشريع الموعود لم يصدر حتى الآن . فرد أحد الزميلين بأن المقصود بالمحاكم العسكرية فى هذا النص المحاكم العسكرية العرفية لا المجالس العسكرية . وانه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام الاحكام العرفية منظما لهذه المحاكم !

ولكنى لست من هذا الرأى ، لأن الذى حدث فى لجنة وضع المبادئ العامة للدستور ان المرحوم عبد العزيز فهمى باشا قال « لا حاجة بنا لمحاكم ادارية ، ولكن يلزمنا محاكم عسكرية » ثم اقترح هذه المادة ، فالمحاكم العسكرية التى قال عنها المرحوم عبد العزيز فهمى باشا انها تلزمنا ، لا يمكن أن يكون المقصود بها المحاكم العسكرية التى نظمها قانون الاحكام العرفية لأنها محاكم استثنائية لا توجد الا فى ظروف نادرة بل ان المقصود بها المحاكم العسكرية التى تنظم حالة دائمة خاصة بطائفة معينة !

يؤيد هذا النظر أنه لو كانت المحاكم العسكرية العرفية هى المقصودة بنص المادة ١٣١ من الدستور لكان قانون الاحكام العرفية قد أحال على هذه المادة بين مواد الدستور التى أحال عليها !

وقد رأت نفس هذا الرأى اللجنة التى شكلت فى عام ١٩٤٢ لوضع مشروع جديد لقانون العقوبات وتحقيق الجنايات العسكرية اذ جاء فى المذكرة التفسيرية التى أعدتها لمشروعها « ولما كان الأمر الملكى الرقيم ١٩ ابريل ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية نص فى المادة ١٣١ منه على أن يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها

والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها . وقد بقي هذا التشريع الموعود به منتظرا أمدا طويلا . فقد رأى أخيرا وضع مشروع بهذا التشريع تنفيذ لحكم الدستور وتلبية لحاجات الجيش وهو المشروع المرافق لهذه المذكرة » .

أما أحكام القضاء التي أشار اليها أحد الزميلين للتدليل على قانونية هذه المجموعة فلا تصلح أساسا للاحتجاج ، لأن البحث في قانونية هذه المجموعة لم يكن هو المعروض في هذه القضايا !

وما زلت أقول بشأن هذه المجموعة أنه لم يصدر بها أمر عال أو مرسوم وانها لم تعرض على مجلس النظار . بل ان الذي وضعها هو السردار الانجليزى كتشنر ! وقد وضعت باللغة الانجليزية . وصدرت في عام ١٨٩٣ فى كتاب يضم المواد بالانجليزية والعربية . ولم يكن هذا الكتاب مطبوعا بالمطبعة الاميرية بل طبع بمطبعة التأليف بمصر !

ولو كان قد صدر بهذه المجموعة أمر عال لأشير الى ذلك فى صدرها ولسبقتها الديباجة المعتادة التى تدل على أنها صدرت من ولى الأمر مستوفية شرائطها الشكلية . ولنشرت فى مجموعة الأوامر العالية والذكريات ! ولأضرب مثلا بأمر عال صدر فى ١٣ يولية ١٨٩٣ أى فى نفس السنة التى صدرت فيها هذه المجموعة - وهو خاص بإنشاء شركة لعمل السكر وتكريره بالقطر المصرى - فانه منشور فى مجموعة الأوامر العالية والذكريات ومسبوق بدباجة تدل على عرضه على مجلس النظار وصدوره من ولى الأمر ! وقلت فى مقالى السابق ان هذه المجموعة تحوى تعبيرات عامية ركيكة ومن الواجب تنقيتها منها . وضربت أمثلة لذلك كلها مستقاة من المجموعة نفسها فى آخر طبعاتها بالمطبعة الأميرية !

ولم يوافقنى الزميلان الفاضلان ، ولكنهما اختلفا فى ردهما !

فذهب أحدهما الى أن هذه الألفاظ قد ألغيت منذ زمن بعيد . أما الآخر فقد دافع عن استعمال هذه الألفاظ وقال عنها انها مظهر من مظاهر الحياة العسكرية المصرية وان هذه التسميات اندمجت فى اللغة ولكنه لم يقل انها قد ألغيت منذ زمن بعيد !

والواقع ان هذه التعبيرات ما زالت موجودة فى نصوص هذه المجموعة هذه التعبيرات التى ضربت المثل بها فى مقالى السابق .

ولعل الزميل يعنى بالكلمات التى ألغيت هذه الكلمة التى تضمنتها ورقة ملونة أرفقت بهذه المجموعة فى طبعاتها الاخيرة وجعل لها عنوان كلمة

« استدراك » • مثل عبارة « ادجوتانت جنرال » وقد استبدل بها عبارة « رئيس ادارة الجيش » •

وانى أسأل الزميل الكريم : هل هذا التعديل المسمى « استدراك » قد صدر به قانون ؟ والا يعرف الزميل جيدا ان القانون لا يعدل فيه حرف واحد الا بقانون ينشر فى الجريدة الرسمية ! أم انه لم يصدر قانون بهذه التعديلات ، لأن الحقيقة ان هذه المجموعة ليست قانونا !

على اننى أؤكد ان التعبيرات التى ذكرتها فى مقالى السابق لم تعدل ولم تبدل •• بل ولم تتضمنها الورقة الملونة المرفقة بالمجموعة ! وهل يمكن الدفاع عن هذه التعبيرات الغريبة فى قانون صدر منذ ستين عاما ولا يزال معمولا به حتى الآن ••

هل يمكن الدفاع عن نص يقول ان الارتباك فى الدعوى ينتج من تعيين المتهم محاميا له ؟!

•• وعن نص يسمى مراجعة القرار تحويرا له وعن عقوبة تسميها هذه المجموعة « التكدير » ويقصد بها اللوم • وهل يمكن الدفاع عن تعبير « موالسة » و « البارولة » وسوء معاملة حسان مستعمل فى الخدمة الأميرية ؟!

وما الذى يضير حينما أطلب تنقيح هذه الكلمات والعبارات ! ••• ليصبح قانون الجيش - الجيش الذى نفتخر ونفخر به - القانون الرصين الكامل الواضح •

أما المبادئ السامية التى تضمنتها مجموعة الاحكام العسكرية والتى دافع عنها نائبا الاحكام فى حماس بالغ - فليس هنا مجال مناقشتها !

على اننى لم أنكر على هذه المجموعة الضمانات التى أعطتها للمتهمين ولم أجردها من كل مزاياها • ولكننى طالبت وأطالب بتحقيق التجانس بينها وبين أحكام القانون العام فى العقوبات والاجراءات الجنائية لان هذه المجموعة تتضمن نظاما قانونيا مختلفا تمام الاختلاف عن نظامنا القانونى العام ! ولا نجد مثل هذا الاختلاف بين القانون العام والقانون العسكرى فى فرنسا أو انجلترا • ففى كل من البلدين يحاول المشرع جهده أن يقرب أحكام القانون العسكرى من أحكام القانون العام ، الا فيما تستلزمه مقتضيات النظام العسكرى •

وهذا هو ما حاوله مشروع ١٩٤٣ فقد جاء في مذكرته التفسيرية انه « قد روعي في هذا المشروع الاحتفال بالطابع العسكري نظرا لتعلقه بهيئة خاصه مع تمييز التجانس بين اعدامه واحكام القانون العام للعقوبات وتحقيق الجنايات وذلك بقدر ما تسمح به مقتضيات العسكريه » .

ولا يزال هذا المشروع موضع دراسه قسم التشريع بمجلس الدوله بقيت كلمه اخيرة .

ان فرنسا قد وضعت قانونها العسكري في ٩ يونيه ١٨٥٧ ، ولكنها رأت تنقيحه بعد ذلك تنقيحا شاملا في ٩ مارس ١٩٢٨ ولم يقل أحد ان في ذلك ما يعيب !

ومصر نفسها قد نقحت مجموعات قوانينها المختلفه ، فوضعت مجموعات جديدة للعقوبات والاجراءات الجنائية والقانون المدني والمرافعات ولم يقل أحد ان في ذلك ما يعيب !

بل ونقحت قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٠٢ وأصدرت قانونا جديدا خاصا بالخدمة العسكرية في ٢٥ أغسطس ١٩٤٧ ولم يقل أحد ان في ذلك ما يعيب !

أتكون مجموعة الاحكام العسكرية وحدها هي التي تستعصى على التنقيح .

ان القوانين يجب ألا تكون طلاسما والغازا وأحاجي بل تنوصا بسيطة واضحة . . يفهمها الجندي البسيط والرجل العادي !

(١) وقد صدر بعد ذلك قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ : انظر في مقدمه ، المقال التالي .

٣ مبادئ في تعديل قانون الأحكام العسكرية * ٠٠

المواطنون الشرفاء الخالصاء ٠٠ مطالبون اليوم بأن يمارسوا حق النقد
حماية لثورتهم الانسانية الطاهرة ، علينا أن ندلى بالرأى - لا نكتفى
بالتعليق الهامس أو التسليم بكل ما قد يحمل الوهم المريض على الظن
بأنه مطلوب !

الثورة ثورتنا ! ما من أحد له مصلحة في أن يكون هناك قانون
لا يعبر عن أمانى هذه الثورة ولا يتفق مع مبادئها ومع مصالح هذا
الشعب ٠٠

ونحن اليوم أشد ما نكون حاجة الى التماسك والالتفاف حول
قيادتنا الوطنية • وإيمان كل مواطن منا وثقته واطمئنانه الى أن حقه
مكفول وأن حريته مصانة وأن صوته مسموع ٠٠ هو الحروف الأولى التي
لا يمكن أن تكتب غيرها وخذتنا الوطنية ونضالنا في سبيل حماية
ثورتنا ...

ومن الانصاف وأنا أعود الى مناقشة قانون الأحكام العسكرية الذي
صدر في ٢٣ مايو ١٩٦٦ ، ألا أنكر عليه أى ميزة • ان النظرة الموضوعية
تدعونا ألا نهون مما تضمنه من ضمانات بالنسبة لمن يخضع لأحكامه من
أفراد القوات المسلحة • وتدعونا أن نذكر ان قانون ١٨٩٣ الذى ظل معمولاً
به حتى صدر هذا القانون الأخير ، كان يمثل أثراً مقيتاً ورثناه عن السردار

* أهرام ١٢ يناير ١٩٦٨

الانجليزى كتشنر وكان مشكوكا فى سلامته القانونية وهو يصلح مثالا
لانهطاط التعبير وركاكته وهو انهطاط مضيع للحقوق أيضا ذاهب
بالضمانات . .

ان تعبيرات مثل « ديدى بان » و « موالسه » و « صاغولاسى » كانت
تجرى فى نصوصه التى كانت لا تفرق بين جريمة الخيانة العظمى وجريمة
« سوء معاملة حصان مستعمل فى الخدمة العسكرية » فكلتاها فى نظرها
جناية ! والتى كان تعبيرها عن حق الدفاع « ان الارتباك فى الدعوى
ينتج اذا عين للمتهم محام » !

فاذا كنا قد استبشرنا باصدار قانون جديد للمحاكم العسكرية . يحل
محل هذا القانون المقيت - فان هذا القانون جاء مخيبا للآمال . فأولئك
الذين وضعوه من الفنيين قد توهموا للأسف أن انشاء نظام قضائى
عسكرى ، منفصل عن القضاء العادى . . قضاء له نيابته العسكرية ومحاكمه
العسكرية وسجونته العسكرية . وهو السبيل الى حماية نظامنا الثورى .
ولذلك . . فانى اعتقد أنه ما من مخلص حقا بقضية الثورة . الا وعليه
أن يشارك بالرأى فيما عسى أن يتناوله التعديل الذى تقرر أن يرد على هذا
القانون .

وخير طريق فى نظرى - ونحن نناقش هذا الموضوع فى غير نطاق
الأبحاث العلمية المتخصصة - أن تعرض المبادئ التى نرى أن يسترشد
التعديل بها .

وحدة وتجانس القضاء

كنا نشكو من تعدد جهات القضاء حينما كانت هناك محاكم شرعية
وملية وقبلها المحاكم المختلطة ، وذلك الى جانب المحاكم العادية . وقد
حققت الثورة اصلاحا جذريا للقضاء حينما ألغت المحاكم الشرعية والملية عام
١٩٥٥ وأصبحت دوائر الاحوال الشخصية جزءا من القضاء العادى .

وهذه النظرة الى قضاء موحد متجانس هى التى دعتنا فى وقت من
الاوراق الى أن نطلب أن تصبح محاكم القضاء الادارى التابعة لمجلس الدولة
جزءا من التنظيم العام للقضاء ، مع استبقاء كيان خاص بها داخل نطاق
التنظيم القضائى العام . وهو ما قلناه أيضا بالنسبة للمحاكم العسكرية
التى طالبنا بأن تندرج فى ظل هذا القضاء الموحد وذلك تحقيقا لتجانس

المبادئ القانونية خصوصا في مرحلة تحولنا الى الاشتراكية ولضمان عدم اختلاف فهم هذه المبادئ من جهة قضائية الى اخرى .

وهذا الاقتراح يتطلب أن تنشئ محكمة عليا تشرف على حسن تطبيق القانون وتفسيره وفق أهداف المجتمع الاشتراكي . وفي دوائر هذه المحكمة العليا تكون هناك دائرة عسكرية الى جانب الدوائر الحالية من مدنية وجنائية وأحوال شخصية . الخ .

والذي قد لا يعرفه الكثيرون في معظم الدول الاشتراكية تجعل المحاكم العسكرية جزءا من القضاء العام ، وتجعل لها دائرة خاصة في المحكمة العليا .

أما قانون المحاكم العسكرية عندنا فإنه - رغم توسعته في اختصاصات هذه المحاكم - لم ينشئ نظاما لرقابة سلامة أحكامها من ناحية حسن تطبيقها للقانون . فبينما تجد على رأس المحاكم العادية محكمة النقض ، ونجد على رأس المحاكم الادارية . المحكمة الادارية العليا - اذ بالمحاكم العسكرية ولا اشراف من محكمة عليا على سلامة تطبيقها للقانون .

بل انه ليس هناك تنظيم لنشر أحكام هذه المحاكم حتى يمكن مناقشة أسبابها والتعليق عليها ومراجعة ما تقرره من مبادئ قانونية ، كما هو مقرر بالنسبة لأحكام المحاكم العادية التي تنشر في مجموعات رسمية خاصة تكون في متناول الكافة . وربما كان مفهوما ألا تنشر أحكام المحاكم العسكرية اذا كان اختصاصها مقصورا على الجرائم العسكرية التي تقع من افراد القوات المسلحة . أما وقد مد هذا القانون اختصاصها الى المدنيين في كثير من جرائم القانون العام ، فان نشر هذه الأحكام يصبح لازما لقيام الرأي العام بواجبه في مراقبة سلامتها ولامكان استقرار المبادئ القانونية التي تقررها .

وأخطر من ذلك كله ، ان هذه المحاكم تنفرد في ظل قانونها الحالي بتقدير ما يدخل من جرائم في اختصاصها دون أن تملك أية جهة قضائية أخرى منازعتها في ذلك . فلو فرضنا أن محكمة عسكرية تجاوزت اختصاصها المنصوص عليه في القانون أو أخطأت في تبين حدود هذا الاختصاص ورأت مثلا انها مختصة بالنظر في جريمة قتل عادية أو في جريمة نصب وغيرها من الجرائم التي لا جدال في اختصاص المحاكم العادية بها -

فان المحاكم العادية صاحبة الاختصاص القانوني لا تملك مجادلتها في ذلك .
ان هذا القانون ينص في احدى مواده على « ان السلطات القضائية العسكرية
هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أو لا) وقرارها
في ذلك هو القول الفصل الذي لا معقب عليه . فاذا ما انتهت تلك السلطات
الى اختصاصها بجريمة معينة وجب على القضاء العادي أن يتخلى على الفور
عن نظرها ويبعث بها الى السلطات القضائية العسكرية !

ومثل هذه الحالات التي تتعدد فيها جهات القضاء - مع اعتراضنا
على المبدأ - تعالج بانشاء ما يسمى محكمة تنازع الاختصاص كما هو الامر
حاليا حينما ينشأ نزاع حول الاختصاص بين المحاكم العادية والمحاكم الادارية
بمجلس الدولة .

أما قانون الأحكام العسكرية فقد خلا من النص على انشاء مثل هذه
المحكمة التي تفصل بين المحاكم العسكرية وبين المحاكم العادية في تنازع
الاختصاص ، وجعل للمحاكم العسكرية وحدها الحق في أن تفصل في هذا
الاختصاص . فكأنها أصبحت في نظر هذا القانون وكأنها المحاكم الأصلية
بينما غدت المحاكم العادية وكأنها محاكم استثنائية !

استقلال القضاء :

أما المبدأ الثاني الذي يجب الاسترشاد به في تعديل قانون الأحكام
العسكرية . . فهو استقلال القضاء . وهو مبدأ دستوري أساسي .

ان المعنى التقليدي لاستقلال القضاء كان يكتفى بالنظر الى القضاء
كسلطة مستقلة أو أن ينظر الى هذا الاستقلال من زاوية ضيقة لا تتفق
مع حقيقة الدور الذي يقوم به القضاء كملاذ للناس وكمعبر عن
احساسهم الطبيعي بالعدل ان معنى استقلال القضاء اهم من ذلك وأعمق .
انه يعنى أساسا ألا يحاكم الشخص الا أمام قاضيه الطبيعي ، وألا يسلب
من المحاكم العامة اختصاصها . فهذا الاستقلال يعنى المواطن قبل أن يعنى
القضاء ذاته ، فهو ليس ولا يجب أن ينظر اليه على أنه ميزة أو حصانة خاصة
للقضاء ، بل انه ميزة وحصانة للمواطن .

ومن ثم فان ما يستوجب الاعتراض حقا على قانون الاحكام العسكرية،
انه سلب من القضاء العادي اختصاصه الطبيعي بمحاكمة المواطن في عديد
من الجرائم الهامة ، فهو لم يقصر اختصاص هذه المحاكم على الجرائم العسكرية

البحثة التي ترتكبها أفراد القوات المسلحة ، وهو اختصاص طبيعي - بل انه مد هذا الاختصاص الى المواطنين غير العسكريين في سائغة من الجرائم بل وفي جرائم القانون العام كلها اذا وقعت بين العسكريين ، بل ان صيغة القانون في مرونتها من شأنها أن تعطي هذه المحاكم سببا لتوسيع هذا الاختصاص فهو ينص مثلا من بين حالات اختصاص المحاكم العسكرية على « الجرائم التي ترتكب ضد مصالح القوات المسلحة ، وهي عبارة مرنة « مطاطة » يمكن أن تستوعب كثيرا من جرائم القانون العام . ويبدو هذا القانون وكأنه يريد أن يجعل القوات المسلحة هي المختصة وحدها بحماية مصالحها . . . وكأنها ليست لحماية مصالح الشعب في الوقت ذاته ومما يجب أن تحميه المحاكم العادية ، كما تحميها قلوبنا وأرواحنا .

بل ان القانون يجعل هذه المحاكم مختصة بجميع الجرائم التي يرتكبها الأشخاص الخاضعون لأحكامه متى وقعت هذه الجرائم بشأن تأدية وظائفهم أو كانت مقصورة عليهم . ومعنى هذا أن موظف الأرشيف بوزارة الحربية اذا ضرب حماته مثلا . . . اختصت المحاكم العسكرية وجوبيا بقضيته . وما ذلك الا لأن هذا القانون يخضع لاختصاصه « كل مدني يعمل في وزارة الحربية » وذلك علاوة على العسكريين . ولأنه ينص على سريان أحكامه على الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه اذا لم يكن في الجريمة شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون .

ولو سائرنا منطق هذا الاختصاص ، لكان من الجائز أن يؤثر بذلك مبدأ ديمقراطية القضاء . . . وهو أن يكون قضاء واحد يخضع له الجميع ، وذلك فيما لا تقتضي طبيعته أفراد قضاء خاص له كما هو الأمر بالنسبة للمحاكم العسكرية بشأن الجرائم العسكرية البحثة التي تقع من أفراد القوات المسلحة ، وهو اختصاص طبيعي كما قلنا .

والنتيجة ان القضاء الجنائي في أهم جوانبه قد أصبح من اختصاص هذه المحاكم ، والخطر في ذلك ان هذه المحاكم مع اختصاصها الواسع لاتمثل قضاء استثنائيا مرتبطا بظروف معينة أو مرحلة معينة ، كما هو الأمر مثلا بالنسبة لمحاكم أمن الدولة وهي مرتبطة بحالة الطوارئ ، بل انه يمثل قضاء له صفة الدوام والاستمرار . . . وهو قضاء يملك بمفرده أن يقرر حدود اختصاصه دون أن توجد هيئة قضائية عليا يمكن أن يكون لها الكلمة الأخيرة في تحديد هذا الاختصاص .

واذا نظرنا الى هذا القضاء العسكري وقد أصبح قضاء له صفة الدوام والاستمرار ويختص بمحاكمة المواطنين العاديين في طائفة كبيرة من الجرائم

فاننا يجب أن نقيس استقلاله بنفس مقاييس الاستقلال الذي يجب أن تتوفر للقضاة . ومما يؤثر على اطمئنان المواطن العادي الى مقومات هذا الاستقلال أن تكون هذه المحاكم جزءا من الادارة العامة للقضاء العسكري التي ينص القانون على اعتبارها احدى ادارات القيادة العليا للقوات المسلحة ، وان يكون قضاة هذه المحاكم مما لا يشترط فيهم حصولهم على مؤهل في الدراسات القانونية . بل انه شرط لازم في مدير الادارة العامة للقضاء العسكري وحده .

•• والضمانات

ان هذا يقودنا الى الحديث عما يجب أن يتوافر في القضاء من ضمانات حماية لحريات المواطنين وآمنهم . ان المواطن العادي حينما يتهم بجريمة قتل فان وكيل النيابة لا يملك أن يحبسه احتياطيا الا اربعة أيام ثم يتعين عليه أن يعرض أمره على القاضي ، فاذا لم ينته التحقيق خلال خمسة وأربعين يوما ، تعين عرض الامر على جهة قضائية أعلى . وفي كل مرحلة تسمع أقوال المتهم . ومن المعروف أنه حتى بالنسبة لسلطة الحبس المقيدة هذه - فان النيابة لا يجوز لها استعمالها قانونا الا في الجرائم الهامة . اما اذا اتهم مدير شؤون العاملين باحدى المؤسسات مثلا بأنه استخدم شخصا دون أن يقدم الشهادة الدالة على أدائه الخدمة العسكرية أو الاعفاء منها ، فانه يحاكم أمام المحاكم العسكرية ومتى تقرر ذلك فانه يجوز حبس المتهم احتياطيا ، ولم يحدد القانون أقصى مدة لهذا الحبس الاحتياطي كما أنه لم يحدد جهة للتنظيم أمامها . فكانه في الواقع لا يوجد أي ضمان للمواطن .

فاذا قدم للمحاكمة ، فان قضيته تعرض على قاض واحد في جريمة تصل عقوبتها الى السجن خمس عشرة سنة ، بينما لو عرض أمره على القضاء العادي لاختصت به دائرة من ثلاثة من المستشارين . والمحكمة العسكرية يجوز لها أن تندب ضابطا للدفاع عنه . واذا صدر الحكم لم يكن هناك من سبيل لاستئنافه أو الطعن فيه أمام جهة قضائية أعلى - ولو استرسلت في مناقشة تفصيلية لأحكام هذا القانون لما انتهيت . . .

بل والغريب ان هذا القانون يميز في الضمانات بين جريمة يتهم فيها ضابط فيجعل الاختصاص بها دائما للمحكمة العسكرية العليا وبين جريمة يتهم فيها فرد آخر من أفراد القوات المسلحة فيجعل الاختصاص

بها لقاض منفرد قد يكون برتبة نقيب ولا تكون من اختصاص المحكمة العليا
الا اذا كانت جنائية • وهي نظرة لا تتفق مع مبادئ مجتمعنا التي تسبغ
حمايتها بنفس الدرجة ومع نفس الضمان على الجميع •



ان اشراك القضاء العادى فى مسئولية حماية مبادئ المجتمع الجديد
أصبح أمرا لازما واذا كان فى تنظيم القضاء بوضعه الحالى ما نراه معوقا
لقيامه بهذه الرسالة - فان علينا أن نزيل المعوقات من طريقه •

مناقشة هادئة حول حكم قضية الطيران *

حتى يمكن أن نصل الى مناقشة هادئة للموقف من الأحكام التي صدرت في قضية الطيران وما أعقبها من حوادث ، أرى أن أركز على بعض المبادئ الأساسية التي تعد مدخلا ضروريا الى الفهم وتحكيم العقل والمنطق :

* كتب هذا المقال في أعقاب صدور الحكم في قضية الطيران في ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ، ولم تسمح الظروف وقتئذ بنشره ، وكانت هذه القضية أثرا من آثار هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد أثارت الأحكام التي صدرت فيها ثائرة الرأي العام الذي كان يبحث عن مسئول عن هذه الكارثة . فقامت مظاهرات عنيفة ضد هذه الأحكام بدأت في مصانع الطائرات بحلول وامتدت الى الجامعات بحجة أن هذه الأحكام لا تتناسب مع فداحة النتائج ، إذ صدر الحكم بالسجن ١٥ سنة على الفريق أول محمد صدقي محمود الذي كان قائدا للقوات الجوية وبالسجن عشر سنوات على اللواء طيار اسماعيل لبيب الذي كان رئيسا لشعبة الدفاع الجوي بينما حكم ببراءة كل من الفريق أول طيار جمال عفيفي رئيس أركان القوات الجوية وقتئذ واللواء طيار عبد الحميد الدغيدى قائد الطيران في المنطقة الشرقية وقتئذ - وقد نشرت الصحف وقتئذ أنباء هذه المظاهرات التي توجهت الى مجلس الأمة حيث استقبلها الرئيس أنور السادات وكان رئيسا للمجلس وقتئذ واستمع الى وجهة نظر الطلاب المتظاهرين كما توثقت وقائع هذه المظاهرات بجلسة مجلس الأمة يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٨ وانتهى الأمر الى رفض الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية وقتئذ لهذه الأحكام بوصفه الضابط الأمر بالتشكيل ، لأن العقوبة الصادرة ضد المتهمين لا تتناسب مع مدى جسامة الأضرار التي لحقت بالدولة نتيجة الجرائم التي اتهموا بارتكابها ، وقد أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها في ٢٩ أغسطس ١٩٦٨ فشددت العقوبة على الفريق أول محمد صدقي الى الأشغال الشاقة المؤبدة وعلى اللواء اسماعيل لبيب الى السجن ١٥ سنة بينما أبدت أحكام البراءة ، وقد تم الإفراج عن المحكوم عليهما إفراجا صحيا في يناير ١٩٧٤ .

المبدأ الأول :

ان القضاء العسكرى شأنه شأن القضاء العادى يجب أن يكون مستقلا والقاضى - أيا كان - لا يحكم الا بما يطمئن اليه ضميره ولا سلطان لأحد على تقديره .

ولكن استقلال القاضى لا يتنافى معه أن تكون أحكامه خاضعة لرقابة الرأى العام . فالرأى العام هو ضمير الجماعة الذى يترجم أفكارها واتجاهاتها فهو أشبه بمحكمة ، وهى وان لم تكن مزودة بسلطة القضاء ، الا أن حكمها لا يمكن تجاهله .

المبدأ الثانى :

ان رقابة الرأى العام على ما يصدره القضاء من أحكام ، تقتضى اباحة نقد هذه الاحكام والتعليق عليها . لأن أعمال القضاء من الاعمال العامة التى تخضع لرقابة الرأى العام « قاضى القضاة » . ومتى أصدر القاضى حكمه ، أصبح هذا الحكم - على حد تعبير هارولد لاسكى المفكر المعروف - ملكا للرأى العام .

المبدأ الثالث :

ان علانية المحاكمات هى التى يتحقق بها المام الرأى العام بالوقائع يبنى عليها النقد ثابتة . وذلك حتى لا يتحول الرأى العام الى عواطف هائجة يسهل تضليلها . بل انه يجب أن يكون استخلاصا منطقيا مبنيا على المام تام موضوعى بكافة عناصر المشكلة . ولذلك فان الرأى يجب أن يكون مستمدا من الوقائع المعروضة على القضاء وحدها . ويعنى هذا أنه يجب أن تكون الوقائع التى يبنى عليها النقد فى « حوزة الجمهور » ، والا أصبح مجرد ارهاب واثارة .

المبدأ الرابع :

ان علانية المحاكمات هى التى يتحقق بها المام الرأى العام بالوقائع التى يمكن أن يبنى عليها نقده . وبالتالي فانها هى التى تضمن فاعلية رقابة الرأى العام على ما يجرى فى المحاكمات . وهذه العلانية تكون أكثر ضرورة فى المحاكمات السياسية التى تمس الوطن ومصالح المجتمع ومشاعره وقيمه .

التي لحقت الطيران يوم ٥ يونيو . وكان من الطبيعي نتيجة لذلك أن ينساق الناس الى الاعتقاد بأن التهمة التي يحاكم من أجلها المسئولون عن الدفاع الجوي وقتئذ - فيما لو ثبتت - لا يمكن أن يكون لها جزاء يقل عن الاعدام .

ولم يقل أحد للناس في أية مرحلة من مراحل القضية : ما هي التهمة ؟ وكل ما فهموه بعد ذلك أن المحكمة قضت بإدانة المتهم الأول في تهمتين وبرأته من تهمتين ثم حكمت عليه بالسجن خمسة عشر عاما ، « استنادا الى المادتين ١٣٠ و ١٣١ » وكأن الإشارة الى المادتين تكفي لتفهم الجماهير وأعلامها .

وتعود الى شرح المادتين ١٣٠ و ١٣١ .

المادة ١٣٠ وهي التي تعاقب بالاعدام تشترط **التعمد** لعرقلة تقدم او فوز بقوات المسلحة أو تسهيل دخول العدو اراضي الوطن أو تسليمه مواقع فيها أو اسلحة أو طائرات بغير استنفاد جميع وسائل الدفاع وما يأمر به الواجب واشرف .

المادة ١٣١ تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منها ، في حالة **الإهمال** الذي يؤدي الى عرقلة الفوز أو الى تسهيل دخول العدو اراضي الوطن .

ولا أريد أن أدخل في مناقشة حول أساسيات التشريع الجنائي وما اذا كان من المتعين في قانون الأحكام العسكرية أن يرتفع المشرع بالعقوبة الى مرتبة الاعدام في حالات الخطأ الجسيم الذي تترتب عليه نتائج جسيمة . المهم أن النيابة العسكرية - مقيدة بقانون الأحكام العسكرية - لم تطلب من المحكمة تطبيق عقوبة الاعدام بل طلبت توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو جزاء أقل وذلك بناء على ما تبينته من وقائع الدعوى من أن ثمة إهمال لا تعمد ، وأقصى عقوبة في القانون لهذا الإهمال هي الأشغال الشاقة المؤبدة .

ورغم أن المحكمة قد قضت على المتهم الأول بالسجن خمسة عشر عاما وأنه لا يفارق عملا من عقوبته الأشغال الشاقة والسجن من ناحية أن كليهما عقوبة سائية للحرية ، كما أن الأشغال الشاقة المؤبدة ، وإن وصفت بذلك ، إلا أن المحكوم عليه بها يمكن أن يفرج عنه بعد عشرين سنة - رغم ذلك فإن المواطن العادي قد يكون معذورا اذا تساءل : لماذا وقد

انتهت المحكمة الى الادانة ، لم يحكم بأقصى عقوبة يجيزها القانون ، وأعترف بأننى - مع أنى واحد من الذين درسوا القانون وطبقوه ودرسوه - لا أستطيع بأمانة أن أجيب على هذا التساؤل دون أن أطلع على وقائع التحقيق والمحاكمة .

ولكن فى موجة الشك ومع قصور البيانات والمعلومات المتاحة للجماهير فانها تندفع الى اصفاء أوصاف قد تكون بعيدة عن حقيقة التهم التى أسفر عنها التحقيق فتتساءل : أهذه تكون عقوبة الخيانة ؟ أهذه عقوبة من قتل أو تسبب فى قتل عشرات الألوف من المواطنين وطعن شرف وكرامة مائة مليون عربى : (وأنا أنقل هذه العبارة بالذات عن احدى الصحف العربية !) وهنا أيضا لا أستطيع أن أرد على هذا التساؤل . فانا لا أعرف وقائع الاتهام ولا أعرف بالتالى ما اذا كانت هناك نصوص أخرى فى قانون الأحكام العسكرية يمكن أن تصل فيها العقوبة على هذه الوقائع الى الاعداد .

وقد أدى اعلان الأحكام فى بعض القضايا العسكرية الميدانية فى نفس يوم اعلان أحكام قضية الطيران الى خلط آخر . فعند الناس اعتقاد قديم بأن المجالس العسكرية (وهى التسمية الشائعة حتى الآن عن المحاكم العسكرية) لا تعلن أحكامها الا بعد التصديق عليها . وليس المفروض فى الناس أن يلموا بالحكم الصحيح فى قانون الأحكام العسكرية ويبدو أن بعض ما نشر قد حمل الناس على الاعتقاد بأن أحكام الطيران قد صدق عليها ثم سحب التصديق . ولا أحد يقول للناس بسرعة وحسم حكم القانون فى ذلك . لا أحد يقول للناس أن أحكام المحكمة العسكرية الميدانية قد صدق عليها قبل اعلانها لأن قانون الأحكام العسكرية ينص على أنه بالنسبة لجزاء السجن أو أكثر يكون صدور الحكم بعد التصديق عليه بالنسبة للضباط . أما أحكام المحكمة العسكرية العليا فى قضية الطيران ، فان لها وضعاً مختلفاً . اذ أن الحكم فيها صدر على أفراد كانوا ينتمون الى القوات المسلحة ثم عزلوا من الخدمة فعلا قبل محاكمتهم . فبقى الاختصاص بمحاكمتهم للقضاء العسكرى الذى يخضع له كل عسكرى خرج من الخدمة اذا كانت جرائمه وقت وقوعها يدخل فى اختصاصها - ولكن الحكم الذى صدر عليهم لا يعتد حكماً على ضابط مما يستوجب التصديق قبل الاعلان . ولا أحد يقول للناس أن هذه الأحكام لا تصبح نهائية الا بعد التصديق وأن المتهم المحكوم ببراءته يفرج عنه فى الحال لأنه يعد محبوساً احتياطياً . وهو مبدأ مسلم به وقد نص عليه قانون الأحكام

العسكرية . والنتيجة أنه حتى الآن وخلال مناقشات مجلس الأمة الأخيرة يتساءل أحد الأعضاء قائلا « ولقد أثار السيد أمين هويدي موضوع حسم الضابط الأمر بالتشكيل إعادة محاكمة القضية . ولكن ما رأى سيادتكم أن الحكم قد نفذ فعلا وخرج الذين أخذوا براءة وتلقوا التهنئة . هذه نقطة هامة . . . اسمحوا لنا أن نشكك ! » .

وقد عرف الناس بعد مظاهرات الاحتجاج على الحكم أن الضابط الأمر بالتشكيل وهو الفريق أول محمد فوزي ، قد أصدر أمره بإلغاء الحكم مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى وأن هيئة جديدة قد شكلت للمحاكمة . ولكن ؟ وفي الحالتين ، حالة الحكم وحالة إعادة المحاكمة ، لا يعرف أحد لماذا حكم على من حكم عليه في قضية الطيران ولماذا برىء من برىء ؟ حتى كان يمكن أن تجرى المناقشة موضوعية . ولا أحد يعرف لماذا ألغى الحكم وتقررت إعادة المحاكمة . . . حتى يمكن تقدير سلامة هذا الإلغاء . والقانون في الحالتين يوجب التسبيب ، تسبيب الحكم وتسبيب الإلغاء . وكنا نتمنى لو نشر الحكم على الرأي العام . بل إنه في قضية كهذه كان من الأصوب ألا يعلن الحكم الا وقد اعلنت أسبابه أيضا . وأنا مع تسليمي بأن بعض ما يتناوله الحكم قد يمس أسراراً عسكرية - إلا أنه كان يمكن إذاعة أسباب الحكم بعد رفع ما يكون قد ورد فيه من أسرار متعلقة بالدفاع القومي . ففي قضية تستحوذ على اهتمام الرأي العام ، كنت أتصور أن تعلن عليه أسباب التخفيف أو التشديد أو البراءة .

وإذا كان قد أمكن للناس استخلاص التهمة التي نسبت إلى المسؤولين عن كارثة الطيران - فماذا عن التهم التي وجهت في ثمان قضايا أذاعت المحكمة العسكرية الميدانية أحكامها فيها في نفس اليوم . وفي هذه القضايا الثماني ، لا أحد يعرف التهمة . ومن ثم كان هناك من راح يقارن بين حكم صدر على قادة الطيران وأحكام صدرت بالأشغال الشاقة في هذه المحاكمات الميدانية . بل إن هذه المحاكمات - باستثناء محاكمة صدقي الغول التي نشر عنها بعض أخبار قصيرة - لم يسمع الناس شيئاً عنها قبل أن تعلن الأحكام التي صدرت فيها .

ولا يعني هذا أن مثل هذه المحاكمات الميدانية يمكن أن تجري علانية . ولكن معرفة التهم ووقائعها وإعلان ذلك مع الحكم ، من شأنه أن يطمئن المواطنين الخالصاء إلى الحقيقة ومن شأنه أن يفوت على المغرضين أية محاولة لاستغلال هذه المفارقات . فالدرس الذي يجب أن نعيه جيداً ،

أنه قى الظروف الحرجة الدقيقة التى يمر بها وطننا ، لابد لنا من المصارحة والمواجهة . ويجب علينا أن نتفهم ما يدور فى أذهان الجماهير فنسارع الى لقاء الضوء على ما تكتنفه العتمة . فإشاعات والريب لا تنبت الا فى الظلام .

وبعد ، فقد كنت دائما - ولا أزال - من أشد الداعين الى حق الرأى العام فى مراقبة الأحكام القضائية ، ولكن كم كنت أتمنى أن تمارس هذه الرقابة بجدية ووقار وموضوعية .

الفصل الثالث

الحراسة وحريات الأفراد

الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة
عليها الا في الأحوال المبينة في القانون
وبحكم قضائي ..

(مادة ٣٤ من الدستور)

* تصفية الحراسات

* الاحتفاظ حول تنظيم الحراسة

* النقط فوق الحروف في موضوع الحراسات

تصفية الحراسات *

في الوقت الذي نستجمع فيه قوانا وتصميمنا على تحرير الأرض العربية مهما كانت التضحيات ، ويقترب الموعد المحدد لانتهااء فترة وقف إطلاق النار ، يبرز من وراء جبهة القتال قرار الرئيس السادات بتصفية الحراسات ووضع الضوابط القانونية التي تكفل ألا تفرض حراسة مستقبلنا الا وفقا للقانون وبحكم القضاء .

ان هذا القرار هو الحروف الاولى التي يكتب بها صمود الجبهة الداخلية والتفافها حول قيادتها الوطنية ، في مسيرتها نحو الحفاظ على مكاسبنا الاشتراكية وحماية الثورة في ظل سيادة القانون .

ان هذا القرار هو الترجمة الصحيحة للمبادئ التي تضمنها بيان ٣٠ مارس الذي اعلن أنور السادات انه « وثيقة وعهد وبرنامج يسير عليه » لأنه « يمثل وحدة أمتنا ، ويوضح أهدافنا في هذه المرحلة ، ولأنه تجسيد لارادة الشعب » .

وحتى يمكن أن نتبين قيمة هذا القرار باعتباره تطبيقا لمبادئ ٣٠ مارس وبداية لتحقيق هدف تقنين الثورة ، يحسن أن نوضح الحقائق الآتية :

● ان نظام الحراسة كان ينصرف أساسا الى رعاية الأعداء وهو

* جريدة الأهرام في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٠ .

نظام قديم ومسلم به ، وقد طبق خلال الحرب العالمية الاخيرة حينما فرضت الحراسة على اموال الايطاليين والالمان .

● ان هذا النظام ذاته طبق على اموال رعايا الانجليز والاستراليين والفرنسيين نتيجة عدوان السويس عام ١٩٥٦ ، كما طبق على اموال من كان يتقرر اعتقالهم ، ومن المعروف انه في ذلك الحين كان هناك بعض الموالين بحكم عنصريتهم للحركة الصهيونية - وقد طبق هذا النظام بعد ذلك في عام ١٩٦١ على اموال البلجيكيين .

● ان نظام الحراسة كان وسيلة ناجحة لتمصير الشركات الانجليزية والفرنسية ، ثم ضمها الى القطاع العام لتكون نواة له .

● ان الحراسة قد فرضت في اكتوبر ١٩٦١ - عقب ازمة الانفصال - وبعد ان مضت شهور على صدور قوانين التأمين ، بدت فيها بعض الاتجاهات المعادية للاشتراكية . . وكانت هذه الحراسة منصرفة اساسا الى تصفية طبقة الملاك والرأسماليين . . وكانت هذه الحراسة مستندة في فرضها الى نظام الطوارئ .

● ومن ثم نانه بزوال نظام الطوارئ رفعت الحراسات في ٢٤ مارس عام ١٩٦٤ ، وتحولت الى نوع من التأمين ، اذ نص القانون الصادر برفعها على ايلولة الاموال التي فرضت عليها الحراسة الى الدولة مع تعويض صاحبها بما لا يجاوز ثلاثين الف جنيه .

● ولكن طبقا لقانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في نفس التاريخ أجاز فرض الحراسة على اموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون عملا بقصد وقف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة .

وقرارات فرض الحراسة هذه لم يكن من الجائز الطعن فيها . وتنفيذا لهذا القانون فرضت الحراسة على بعض المنشآت وعلى اموال بعض المواطنين ومنهم من كانت الحراسة قد رفعت عنه بسبب الطوارئ .

● وبعد ٥ يونيو ١٩٦٧ أعيد فرض حالة الطوارئ ، نتيجة للعدوان ومن ثم أصبح من الممكن فرض الحراسة طبقا لقانون الطوارئ ، كما يجوز فرضها طبقا لقانون تدابير أمن الدولة . وأصبح هناك نوعان من الحراسة على اموال المواطنين حراسة الطوارئ وحراسة الأمن . وحينما أنشئت لجنة تصفية الاقطاع ، فرضت حراسات بمقتضى قرارات منها .

● وفي ٣١ أكتوبر ١٩٦٨ صدرت سلسلة القوانين التي عرفت وقتئذ بقوانين الحريات ، فعدل قانون تدابير أمن الدولة بما يجيز التظلم من قرارات فرض الحراسة أو إجراءات تنفيذها إلى محكمة أمن دولة عليا ، وبدن قرارها بإلغاء فرض الحراسة لا ينفذ الا بعد التصديق عليه . كما عدل قانون الطوارئ بما يسمح ايضا بالتظلم من قرار الحراسة الذي قد يفرض طبقا لهذا القانون ، ولكن قرار الغاء فرض الحراسة لا ينفذ ايضا الا بعد التصديق عليه .

وبمع ذلك فقد كانت إباحة التظلم من قرارات الحراسة خطوة هامة لضمان الا تنحرف إجراءاتها وتصيب اشخاصا بغير وجه حق ، ولمراجعة حالات الحراسة التي لا تستند الى أساس .

ومن هذا العرض المتقدم يتبين أنه كانت للحراسة مهام ثلاث أدتها في مراحل ثلاث :

● مهمة وطنية : وهي الحراسة التي تقررت على أموال رعايا الأعداء وهي مهمة لا تقبل المناقشة وهي التي تقررت خلال مرحلة العدوان الثلاثي ونقلت ملكية هذه الأموال الى الدولة فكانت نواة القطاع العام .

● مهمة اجتماعية : وهي الحراسة التي تقررت بغية تصفية طبقة كبار الملاك والرأسماليين ودفع عجلة التحول الى الاشتراكية ، وهي التي تقررت خلال السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ بعد صدور القوانين الاشتراكية وكانت الحراسة في هذه الحالات مقدمة لنوع من التأمين .

فالاصل السليم كان يقضى أن يتم التحول الى الاشتراكية دائما بطريق التأمين الذي يصدر بقانون يتضمن قواعد عامة يسرى على مراكز موضوعية ، ويضع شروطا يكون من مقتضاها الا يطبق الا على من تتوافر فيه هذه الشروط . ولكن بعض الاعتبارات قد اقتضت الالتجاء الى نظام الحراسة ، ومن ثم فقد كان مقدمة الى تأمين تم عند رفع هذه الحراسات وتعويض أصحابها بسندات لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه . وقد سلم الميثاق بهذه المهمة الاجتماعية للحراسة .

● أما المهمة الثالثة : التي أدتها الحراسة فكانت بعد ٢٤ مارس عام ١٩٦٤ . وقد اختلطت فيها فكرة العقوبة بفكرة الغاية الاجتماعية ، اذ ان قانون تدابير أمن الدولة أجاز فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يرتكبون أفعالا محددة بقصد وقف العمل بالمنشآت أو

الاضرار بمصالح العمال ، أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة ، كما أن بعض قرارات الحراسة صدرت بناء على طلب لجنة تصفية الاقطاع وقتئذ .

ومن ثم فقد أصبح من اللازم أن يحاط هذا الاجراء بالضمانات . فلا تفرض الحراسة الا لأسباب يحددها القانون ويضع معاييرها الثابتة التي تقتضيها دواعي حماية التحول الى الاشتراكية ولا تفرض الحراسة ابتداء الا بناء على حكم قضائي .

وبمع أن حالات الحراسة التي ما زالت قائمة ليست كثيرة ، وكانت قد استحدثت تيسيرات بشأن من خضعت أموالهم للحراسة أهمها تقرير مرتبات لهم واستثناء من خضعوا للحراسة بالتبعية - فان اجراءات الحراسة تحتاج في تنفيذها الى جهاز بيروقراطي ضخم ثبت أنه لم يحقق صيانة كاملة لهذا الجزء من الثروة القومية الذي اخضع للحراسة ، سواء اكان من الاراضي الزراعية أو من العقارات المبنية . وان المصروفات التي تنفق على ادارة هذه الاموال كان طابعها الاسراف .

ومن هنا كان قرار تصفية الحراسات القائمة .

وحقيقة فان تخويل قانون تدابير أمن الدولة أو الطوارئ سلطة فرض هذه الحراسة بقرار اداري ، لا يعنى أن هذه السلطة قد استخدمت في جميع الاحوال بغير سند يبررها . ولكن مجرد وجود هذه السلطة - ولو لم تستخدم - يثير القلق وعدم الاطمئنان .

فالغاء نظام الحراسة الادارية لتصبح الحراسة مستقبلا اجراء قضائيا هو ضمان لكل مواطن ينتمى الى قوى الشعب العاملة . أنه ليس ضمانا فقط للفئات المنتمية الى الرأسمالية الوطنية . بل انه ضمان للمثقف والعامل والفلاح . . فما الذي يمكن أن يطمئن المواطن والعامل الى أن هذه الاجراءات لن تتخذ ضده خطأ أو انحرافا عن الغرض الاجتماعي للحراسة . . ما لم تكن محاطة بضمانات القضاء ؟

ومن المقترح أن تتحقق هذه الضمانات القضائية من خلال محكمة يشترك فيها عنصر شعبي مع القاضي المتخصص .

ان القاضي المتخصص يمثل ضمانا قانونيا عند اتخاذ هذا الاجراء . . والمواطن الذي يجنس معه يمثل وجدان الشعب واحساسه الطبيعي بالعدل كما يمثل مصلحة الجماهير في ألا يتخذ هذا الاجراء الا اذا كان ضروريا

لحماية التحول الى الاشتراكية ينمى الاحساس بمسئولية كل فرد عن
حماية سيادة القانون ومبادئ المجتمع .

واهمية خلق هذه المحكمة الخاصة بالحراسات انها ستكون اول
تجربة عندنا لاشتراك الشعب فى القضاء . . وهذا الاشتراك قد يكون
بالاستعانة بالمحلفين الى جانب القاضى المتخصص ، وهم الذين ينفردون
وحدهم بالبت فى الوقائع بينما يطبق القاضى حكم القانون عليها ، وهى
تجربة معظم الدول الغربية كما قد يتخذ صورة اشتراك قضاة من الشعب
مع القضاة المتخصصين فى تقدير الوقائع وتطبيق القانون ، كما هى
تجربة الدول الاشتراكية وبعض الدول الاسكندنافية مثل النرويج
والسويد . بل هى تجربة لها آثارها فى تراثنا القومى ، حيث وجدت
وظيفة العدول الى جانب القاضى المتخصص منذ حكم الرشيد . . اذ كان
القاضى يجد نفسه فى حاجة الى رأى اشخاص من المواطنين يتميزون
بالعدل وبالخبرة بالناس ، فكان اذا اتخذ مجلسه للقضاء اجلس هؤلاء
العدول الى جانبه واشركهم معه .

وبعد ، انه اقتراح تقدمى وواقعى معا . .

يحمى مصلحة المجتمع كما يحمى حقوق الفرد . .

يحمى حرية الوطن كما يحمى حرية المواطن .

وهو ايدان بالقضاء على أى محاولة مصطنعة لايجاد تناقض بين التحول
الى الاشتراكية وبين تقديس الحرية فكما قلت دائما . . الاشتراكية لا يمكن
أن تزدهر بغير الحرية والحرية لا يمكن أن تعيش بغير القانون . . والقانون
يستمد قيمته من تعبيره عن مصالح تحالف قوى الشعب العاملة . .

ملاحظات حول تنظيم الحراسة *

حتى يمكننا الحكم على مشروع القانون الخاص بتنظيم الحراسات الذي نشر عنه أخيراً ، وحتى يمكننا تبين مدى انسجامه مع مبدأ « حماية الثورة في ظل سيادة القانون » الذي أعلنه برنامج ٣٠ مارس ، ومدى ما حققه من الخطوات التي طلب الرئيس أنور السادات اتخاذها ليصبح فرض الحراسة مستقبلاً محاطاً بضمانات كافية - فإن هناك مقدمات أساسية يجب أن نسلم بها قبل أن نبدأ في هذه المناقشة :

١ - أن قوى الشعب العاملة وطلبيعتها من العمال والفلاحين تقف بإصرار للذود عن المكاسب الاشتراكية التي تحققت لها وهي تتطلع الى المزيد من التحول الاجتماعي لتغيير علاقات المجتمع الى علاقات اشتراكية يكون العمل فيها هو القيمة الوحيدة الحقيقية للانسان وعماد دخله .

٢ - أن التأميم كان هو الطريق الاساسي الذي بدأت به اجراءات التحول الى الاشتراكية . وهو طريق يتميز بأنه يقرر قواعد عامة تسري

* من مقال نشر بجريدة الاهرام يومي ١١ و ١٢ مايو ١٩٧١ .

وقد صدر مشروع القانون الذي تناوله الكاتب بالتعليق بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ، وقد وافق عليه مجلس الأمة القائم وقتئذ ، بعد أن أدخل بعض تعديلات عليه لا تتفق مع مبادئ الدستور الذي صدر بعدها ومنها تحويل المدعى العام الاشتراكي سلطة التحفظ على الأشخاص وهو اجراء من جنس الاعتقال (انظر نص المادة الثامنة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب) .

على جميع الأشخاص الذين تتوافر فيهم ظروف أو شروط معينة فهو ليس اجراء موجهها ضد : شخص معين « وانما هو يتعلق بطبيعة الملكية أو النشاط الذي يكون موضوعا للتأمين . فالتأمين هو الاداة السليمة لاحداث التغييرات الاجتماعية ، اذ يصدر به قانون يتضمن قواعد عامة تتوافر فيها العمومية والتجريد وتتحقق به المساواة بين من تتوافر فيهم الشروط « الموضوعية » التي يقرها .

٣ - ان اجراء الحراسة - وهو اجراء بدأ مرتبطا بظروف الطوارئ وكان يستخدم اساسا كاجراء وقائي ضد الاعداء في حالة الحروب - قد استخدم ايضا كأداة لتحقيق التغييرات الاجتماعية وانتهى في تطبيقاته قبل اعلان دستور مارس ١٩٦٤ الى تحقيقه نوعا من التأمين حينما صدر القانون ١٥٠ في ٢٤ مارس ١٩٦٤ ممررا انهاء الحراسة التي فرضت على الاشخاص الطبيعيين بأوامر جمهورية ومتضمنا في نفس الوقت تأمين أموالهم في حدود تعويض لا يتجاوز ثلاثين ألف جنيه .

٤ - ان هذه المهمة الاجتماعية للحراسة قد أشار إليها الميثاق حينما ذكر أن :

« الاجراءات التي اعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية ، بعد ان بدت محاولة الانقضاض الرجعي على الثورة الاجتماعية ، وهي عملية حاسمة لازالة رواسب عهد الاقطاع الرجعية والاحتكم » .

٥ - ان الحراسة تحولت بعد ذلك غداة اعلان دستور مارس ١٩٦٤ لتصبح تدبيرا من تدابير حماية أمن الدولة . فأصبح من الجائز فرضها بقرار من رئيس الجمهورية على اموال وممتلكات الاشخاص الذين يأتون اعمالا بقصد وقف العمل بالمنشآت ، أو الاضرار بمصالح العمال ، أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة .

ومن ثم فقد أصبحت خاضعة لمعايير معينة ، هي المعايير الثلاثة التي أشار إليها قانون تدابير أمن الدولة الذي صدر في ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، ثم أضيفت إليها في نوفمبر ١٩٦٥ حالات الأشخاص الذين اتهموا في جرائم تأمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها في الفترة ما بين أول مايو ١٩٦٥ وآخر سبتمبر ١٩٦٥ . ولكن قانون تدابير أمن الدولة لم يرسم الطريق إلى انتهاء هذه الحراسة ، ومن ثم فقد كان اجراء الحراسة بذاته نوعا من التدبير الوقائي يختلط بفكرة الجزاء .

٦ - أن التجربة قد أثبتت أن استخدام هذه السلطة ، يجب أن يكون محاطا بالضمانات التي تكفل أن يظل استخدامها محدودا بالهدف الذي يرمى اجراء الحراسة الى تحقيقه ، والتي تكفل في نفس الوقت لهذا الاجراء انسانيته وجديته وفعاليتها وعدم امتداد أثره الى غير من استوجبت اعتبارات أمن الدولة ، أن يوجه اليه هذا الاجراء .

ومن ثم فقد اجاز القانون الذي صدر برفع الحراسات السابقة على ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، لرئيس الجمهورية أن يستثنى من التأمين ، كليا أو جزئيا ، او يستثنى من كيفية اداء التعويض أو حده الاقصى .

كما تضمن هذا القانون اعادة المنشآت التجارية التي لا تزيد قيمتها عن ثلاثين ألف جنيه الى أصحابها الذين رفعت عنهم الحراسة .

كذلك صدرت قرارات مختلفة بتقرير مرتبات لمن فرضت الحراسة على اموالهم وبعدم امتداد اجراء الحراسة الى الاموال المملوكة لافراد اسرتهم التي آلت اليهم من مصدر آخر ، والى المسكن الذي يقيم فيه الشخص وما يحويه من منقولات منزلية ، و برفع الحراسة عن الأرض الزراعية الصغيرة التي يزرعها الشخص بنفسه ، و اتاحة فرصة العمل لمن خضع لاجراء الحراسة . وهي تسهيلات كانت متمشية مع ما أعلنه الرئيس عبد الناصر أمام مجلس الأمة في ٢٥ مارس ١٩٦٤ من « أن نرى بالتسامح اننا لم نكن ضد الأفراد وانما كنا ضد الامتياز الطبقي . ولقد كان من حقنا أن نصفي آثاره ولكن ليس من حقنا أن نصفي كرامة الأفراد و انسانيتهم ولذلك فان صفحة جديدة يجب أن تفتح امام الجميع بغير تمييز » .

٧ - ان نظام الحراسة قد أثار في التطبيق بعضا من المشكلات تتصل بمصالح أخرى لأشخاص لا شأن لهم بمن خضعت أموالهم للحراسة ، وهم طائفة كبيرة من المواطنين الذين كانوا يتعاملون من قبل مع من فرضت الحراسة على أمواله ، فالفلاح الصغير الذي اشترى أرضا زراعية من مالك خضع للحراسة ولعله دفع الثمن كله أو بعضه ولكنه لم يسجل عقده والعمال الذين كانوا يرتبطون معه بعقود عمل ولهم حقوق عمالية يخول القانون لهم استيفاءها ، ومستحقات الخزانة العامة من ضرائب ورسوم وغيرها ومستحقات البنوك وغيرهم من الدائنين - كلها تمثل مصالح أخرى جديرة بالحماية .

كما ان ادارة الأموال التي خضعت للحراسة ، بحكم طبيعتها المؤقتة ولعدم تبين مال هذه الحراسة ، يجب ان تكون على درجة مناسبة من الكفاية

والأمانة حتى لا يترتب على إجراءاتها انقاص من الثروة القومية أو
تبيد مال قد يؤول الى الدولة مستقبلا ، أو قد يرد الى صاحبه بعد
ذلك .

٨ - ان قرار فرض الحراسة بوصفه عملا من أعمال السيادة كان
لا يجوز الطعن فيه امام القضاء . ولكن السلطة القائمة على الحراسة كثيرا
ما كانت تنتهي الى رفع الحراسة بناء على تظلم الشخص الذى فرضت
الحراسة على امواله ، اما لعدم وجود مال كاف تفرض عليه الحراسة
واما لظروف الشخص الصحية وضعف مستوى دخله .

ثم كان بيان ٣٠ مارس وما أشار اليه من كفالة حق التقاضى وألا
ينص فى اى اجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه امام القضاء . وصدر
تطبيقا له قانون ٧ نوفمبر ١٩٦٨ ضمن القوانين التى عرفت وقتها
بقوانين الحريات ، وهو يجيز لمن فرض الحراسة على امواله ولكل ذى شأن
أن يتظلم من قرار فرض الحراسة أو من اجراءات تنفيذه الى محكمة أمن
الدولة العليا ، التى تفصل فى التظلم بتأييد القرار أو الالغاء أو
تعديله ، على ألا يكون قرار المحكمة نافذا الا بعد التصديق
عليه من رئيس الجمهورية . وعلى أن يكون لمن رفض تظلمه أن يقدم تظلما
جديدا كلما انقضت ستة أشهر من تاريخ الرفض . ومجرد فتح الطريق
الى التظلم القضائى كان له اثره فى قيام ادارة الحراسة بالبت فى كثير
من الاوضاع المتعلقة .

٩ - ان اعلان الرئيس أنور السادات عن خطوات تنظيمية فى شأن
الحراسات كان متابعة لطريق عبد الناصر فى المرحلة الراهنة التى تقتضى
تجميع وحدة قوى الشعب العاملة وحماية حركتها الحرة فى اطار مبدأ
حماية الثورة فى ظل سيادة القانون .

ان الخطوات التى أشار الرئيس أنور السادات الى اتخاذها هى :
اعداد الاجراءات اللازمة لتصفية الحراسات القائمة ، واعداد تشريع يجعل
فرض الحراسة مستقبلا محبدا بضوابط القانون ولدواع تقتضيها حماية
مكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة أمنه ، وان يكون فرض الحراسة
مستقبلا من سلطة محكمة قضائية خاصة تضم عنصرا شعبيا .

١٠ - أما عن التشريع المقترح بتنظيم فرض الحراسة مستقبلا، فانه
كان أساسا ينصرف الى الاشخاص الطبيعيين دون الاشخاص الاعتبارية
مثل الشركات والتى كان فرض الحراسة عليها يحكمه ما يقرره قانون

الطوارئ الذى يجيز لرئيس الجمهورية الأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات . وظاهر أن هذا النوع من الحراسة مرتبط بقيام حالة الطوارئ وحدها .

غير أن المشروع فى صيغته النهائية أصبح يجيز فرض الحراسة على أموال الأشخاص الاعتبارية . . إذا قام بشأنها سبب من الأسباب التى تجيز فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين . ومن ثم تخضع الحراسة فى هذه الحالة لكافة الضمانات والضوابط التى قررها المشروع بشأنها .

ولكن الأمر قد يدق بالنسبة لفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين إذا كان هذا الشخص شريكا متضامنا فى شركة تضامن أو توصية . فمن المعروف أن مسئولية الشريك المتضامن فى هذا النوع من الشركات مسئولية غير محددة بما يملكه من حصص فى رأس المال ، بل تمتد الى جميع عناصر ذمته المالية ، ولهذا فهى شركات تقوم على الاعتبار الشخصى . ومن ثم فإن فرض الحراسة على الشريك المتضامن وهو شخص طبيعى ، يمكن أن يكون له اثره على كيان الشركة وهى شخص معنوى .

وبعد فإن المشروع الجديد لتنظيم الحراسة وبعد التعديلات التى ادخلتها عليه اللجنة التى شكلها مجلس الوزراء، يمثل بداية واقعية وجادة لما طالب به الرئيس أنور السادات فى خطابه فى عيد العمال من ضرورة تقنين الثورة وإن يتكفل القانون والقضاء بحماية مجتمعنا الاشتراكى دون حاجة الى اجراءات استثنائية .

وهذا التنظيم المقترح فى المشروع يجيب على خمسة أسئلة جوهرية :

- ١ - تحديد الحالات التى تفرض فيها الحراسة وضوابطها .
- ٢ - تحديد نطاق الحراسة والأموال التى يمكن أن تمتد إليها .
- ٣ - ضمانات فرض الحراسة .
- ٤ - سلامة إدارة الأموال التى تفرض الحراسة عليها ، وعدم مساسها بحقوق الغير المشروعة .
- ٥ - مال الحراسة وما تنتهى إليه اجراءاتها من مصادرة لصالح الشعب أو إعادة المال الى صاحبه .

فالفكرة الأساسية فى مشروع قانون تنظيم الحراسات تدور حول اعتبار الحراسة تدييرا يشهر فى وجه الانحراف ويحول دون نمو العلاقات

الرأسمالية المستغلة ، وانه بذلك يصبح تدبيراً يلجأ اليه كلما توافرت اسبابه ، لا اجراء استثنائياً مرتبطاً بحالة الطوارئ وحدها ، وهو لا بد أن يكون له أجل موقوت ينتهى عنده اما بمصادرة الأموال التى فرضت عليها الحراسة أو بالافراج عنها . ومن هنا فلا بد أن تكفل كل الضمانات لهذا الاجراء حتى لا تنزل كالقدر بغير معيار محدد .

وسى ملاحظائى على مشروع قانون تنظيم الحراسة وفى معالجته هذه الفكرة الأساسية ، لن اعرض للنواحي الفنية المتعلقة بالصياغة القانونية ولا للتفصيلات التى قد تحتاج الى تحديد أوفى ، ولكنى أعود الى الأسئلة التى طرحتها ، مناقشاً من خلالها الأحكام الأساسية .

الحالات التى تفرض فيها الحراسة

يجيز المشروع فرض الحراسة على أموال وممتلكات الشخص كلها أو بعضها اذا قامت دلائل جدية على ان تضخم امواله المنسوبة اليه قد تم عن طريق حيازته أو تسلمه أو أخذه أو اقتنائه بالذات أو بواسطة الغير أموالاً من المصادر الآتية : استغلال الوظيفة أو المنصب أو الصفة النيابية أو الصفة الشعبية أو النفوذ ، استخدام الغش أو التواطؤ أو الرشوة فى تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات مع الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام ، الاتجار فى الممنوعات أو فى السوق السوداء و التلاعب فى أقوات الشعب أو الادوية ، تهريب المخدرات أو الاتجار فيها ، الاستيلاء بغير وجه حق على الأموال العامة .

وعلى هذا فقد أصبح من مرامى الحراسة فى التنظيم المقترح محاربة ظهور طبقة جديدة تتمثل فى الرأسمالية الطفيلية وهى التى سبق أن حذر الرئيس الراحل عبد الناصر منها حينما قال « انه لا ينبغي لنا مهما كان الثمن أن نسمح بظهور طبقة جديدة تظن ان الامتيازات ارث لها بدلا من الطبقة القديمة ، وعلينا ان نقاوم مثل هذا الانحراف ونقومه ونثور عليه اذا اقتضى الامر ونجرده من أى سلاح يكون قد حصل عليه . فان هذا السلاح سوف يتجه - لحظة تواتيه الفرصة - الى طعن تحالف قوى الشعب العاملة ، (من بيان افتتاح مجلس الأمة فى ٢٥ مارس ١٩٦٤) .

ويلاحظ على حالات فرض الحراسة هذه ما يأتى :

١ - ان المشروع لا يجيز ان تفرض الحراسة بناء على شبهات ، كما

انه لا يشترط عند فرضها ثبوت الوقائع المنسوبة الى الشخص ولكنّه يتطلب وجود دلائل جدية على توافر حالة من هذه الحالات .

وهذا التحديد يتفق مع طبيعة الحراسة فى هذه المرحلة باعتبارها اجراء وقتيا تحفظيا ، يقصد به رفع يد المالك عن المال الذى حازه عن طريق اظهرت الدلائل الجدية انه غير مشروع . فشأنها فى ذلك شأن اجراء الحبس الاحتياطي الذى تتخذه سلطات التحقيق ضد أى متهم فى جريمة .

٢ - ان هذه الحالات التى يجوز فيها فرض الحراسة ، تنطوى جميعا على جرائم يحكمها قانون العقوبات . وبعض هذه الجرائم وهى المتعلقة بالاختلاس والغدر والاستيلاء على الأموال العامة أو الحصول على منفعة من عقود المقاولات والتوريدات مع الحكومة والقطاع العام أو الاخلال بتنفيذها - سبق أن صدر بشأنها قانون فى عام ١٩٦٧ معدلا لقانون الاجراءات الجنائية ، ريجيز للنائب العام أن يمنع المتهم فى احدى هذه الجرائم من التصرف فى أمواله ويعين وكيلا لادارتها مع اجازة التظلم من هذا الاجراء أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى . وهو اجراء شبيه باجراءات الحراسة .

٣ - ان قانون الكسب غير المشروع الصادر فى عام ١٩٦٨ ، يطبق على طائفة كبيرة من المواطنين ، فلم يعد مقصورا فى تطبيقه على الموظفين العامين بل أصبح يمتد أيضا الى أعضاء المجالس الشعبية وقيادات الاتحاد الاشتراكي والتقابات والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام . والجمعيات التعاونية . وهذا القانون يعتبر كسبا غير مشروع ، كل مال يحصل عليه أحد هؤلاء بسبب استغلاله عمله أو مركزه وكل مال حصل عليه الغير بسبب تواطئه مع الشخص المسئول لاستغلال عمله أو مركزه . كما يعتبر كل زيادة فى ثروة الخاضع لأحكامه اذا عجز عن اثبات مصدرها - كسبا غير مشروع . ومن هذا يتبين مدى الصلة الوثيقة بين فرض الحراسة طبقا للمشروع فى حالة تضخم أموال الشخص وبين اعتبار هذا التضخم كسبا غير مشروع .

كذلك يجيز المشروع فرض الحراسة على أموال وممتلكات الشخص كلها أو بعضها « لدرء خطره على المجتمع اذا قامت دلائل جدية على ارتكابه جرائم الاضرار بأمن البلاد من جهة الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال .

وظاهر أيضا من ذلك أننا بصدد جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات .
فمن المعروف ان قانون العقوبات يتضمن بابا خاصا بالجنايات والجناح
المضرة بأمن الحكومة من الداخل ومن بينها مثلا جرائم الدعوة الى مناهضة
المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة او
الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ، وهي التي استحدثت العقاب
عليها بقانون صدر في مايو ١٩٧٠ ولا شك ان حماية نظام الحكم الاشتراكي
يتضمن بالضرورة حماية المصالح الاقتصادية لهذا المجتمع والمكاسب
الاشتراكية للعمال .

كما ان هناك طائفة أخرى من الجرائم الاقتصادية يعاقب عليها قانون
العقوبات وغيره من القوانين الخاصة مثل قوانين النقد والتهرب .

ونخلص مما تقدم الى أن المشروع قد وضع ضوابط معينة للحالات
التي يجوز فرض الحراسة فيها .

تجديد نطاق الحراسة :

يجوز المشروع فرض الحراسة في الحالات التي أشرنا اليها على
أموال الشخص كلها أو بعضها . ويحدد نطاق الحراسة كالاتي :

١ - انها لا تمتد الى ما يؤول الى الشخص من أموال بعد تاريخ فرض
الحراسة الا اذا قام في شأنها سبب من الأسباب الموجبة لفرض
الحراسة .

ومن هذا يتبين ان الحراسة لا أثر لها على اهلية التكسب أو العمل
ولا تمتد الى ما يكسبه أو يقتنيه الشخص بعد تاريخ فرض الحراسة اذا
كان مصدره مشروعاً بطبيعة الحال .

ويلاحظ ان الأوامر الخاصة بالحراسة كانت قد انتهت الى استثناء
المرتبات من أحكام الحراسة ، كما انها كانت تجيز الاستمرار في مزاولة
المهنة الحرة مثل مهنة المحامي أو الطبيب أو المهندس . ولكن الجديد في
النص أنه قرر بصفة عامة امكان مباشرة جميع أعمال التكسب المشروعة
كما انه حدد بوضوح انها لا تمتد الى ما يؤول اليه نتيجة لذلك . وبذلك
لا تهدر الحراسة آدمية الخاضع لها ولا تجرده من أهليته .

٢ - كذلك لا تمتد الحراسة الى أي مال يكون قد خرج بالفعل من

ملك الشخص وآل الى الغير ولو يتصرف غير مسجل متى كان هذا التصرف قد نفذ . وهو حكم يتضمن حماية لما سبق لهم التعامل مع الخاضع للحراسة .

٣ - ولكن المشروع من ناحية أخرى يجيز فرض الحراسة على أى مال يكون في الواقع تحت سيطرة الشخص المفروضة عليه الحراسة ولو كان على اسم زوجه أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء ، اذا كان الخاضع هو مصدر هذه الأموال ، والهدف من ذلك كما أشارت المذكرة الايضاحية للمشروع هو الحيلولة دون أى تلاعب يلجا اليه المطلوب فرض الحراسة عليه .

ولنا على الضوابط التي قررها المشروع لتحديد نطاق الحراسة ملاحظتان :

١ - اذا كان المشروع لا يحرم الخاضع للحراسة من أهلية التكسب أو العمل ، فألا يفتضى ذلك حتى يهيئ للخاضع وسائل التكسب المشروع، أن يستثنى بعض الأموال من نطاق الحراسة ، مثل قدر لا يتجاوز خمسة أفدنة للفلاح الذي يزرعها بنفسه ، ومثل استثناء أدوات العمل في الورشة أو المنشأة الصغيرة التي يعمل بها الحرفي أو التاجر الصغير وهي المنشآت التي لا يتجاوز صافي ربحها السنوي مائتين وخمسين جنيها طبقا لحـد الاعفاء المقرر بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

حقيقة ان المشروع يجيز للمحكمة أن تستثنى بعض الأموال من الحراسة ، كما أنه يوجب عليها تقرير نفقة لمن تفرض الحراسة عليه . ولكن الأسلم أن تحدد الأموال التي يجب دائما اخراجها من نطاق الحراسة، دون أن يترك ذلك لتقدير المحكمة في جميع الحالات .

٢ - وعلى ذلك فانه يحسن أيضا أن ينص على عدم ادخال المسكن الذي يقيم فيه الشخص وما يحويه من منقولات منزلية في نطاق الحراسة، وهي استثناءات تجرى عليها الحراسة في وضعها القائم ، وأن ينص صراحة على استثناء المعاشات المقررة من خزانة عامة واستثناء وثائق التأمين على الحياة والمبالغ المودعة في صناديق التوفير أو الوظيفة في صناديق الاستثمار ، وذلك بحد أقصى لا يتجاوز مبلغا معيناً .

ضمانات فرض الحراسة :

استوجب المشروع لفرض الحراسة أن يصدر حكم قضائي بذلك .
وفرض الحراسة بحكم قضائي اجراء معروف في القانون المدني ، اذا تنازع
الشركاء في الملك على ادارته أو اذا وجد الخطر العاجل من بقاء المال تحت
يد حائزة . ولكن فرض الحراسة كتدبير من تدابير الطوارئ أو أمن
الدولة كان اجراء اداريا يصدر به قرار جمهوري ، حتى جاء المشروع فعهد
به الى محكمة غالبيتها من المستشارين ويشترك فيها عنصر شعبي وذلك
« تحقيقا للمشاركة الشعبية والرقابة الشعبية في نفس الوقت » . كما
جعل المشروع الادعاء في قضايا فرض الحراسة المدع عام يكون تعيينه
واعفاؤه بقرار من رئيس الجمهورية .

ثم ان المشروع قد كفل حق الدفاع لمن يطلب المدعى العام فرض
الحراسة على أمواله ، بما في ذلك حق الاطلاع والاستعانة بمحام . كما
أجاز لمن يفرض الحراسة على أمواله أن يعود الى التظلم الى المحكمة ويتجدد
حقه في ذلك كل عام . فاذا انقضت خمس سنوات تعين البت في مصير
الحراسة . وكذلك أوجب المشروع على المحكمة وهي تقضى بفرض
الحراسة ، أن تقرر نفقة لمن فرضت الحراسة على أمواله . وهي معالجة
انسانية محاذة بال ضمانات .

ومع ذلك فإن لي ملاحظتين أساسيتين :

١ - فمن ناحية ، ومع اني ممن دافعوا دائما عن فلسفة اشتراك
الشعب في القضاء ، الا أن القضاء الشعبي شأنه شأن القضاء المتخصص
يجب أن تتوافر له مقومات استقلاله ، كما اننا يجب أن نحفظ له جوهر
فلسفته وهو أن يكون تعبيرا عن ضمير الشعب وأحاسيسه ومشاركة
ديمقراطية في أداة العدالة .

ومن ثم فقد أحسن المشروع في صيغته النهائية باتباع هذا الرأي ،
والنص على أن يختار قضاة المحكمة الشعبيون من بين الواردة أسماؤهم
في كشوف تعدها مقدما لهذا الغرض النقابات والغرف التجارية
والجمعيات التعاونية وغيرها من الجهات التي يحددها وزير العدل .

٢ - ومن ناحية أخرى ، فإن ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية
للمشروع من أن الحكومة تروجو أن تتقدم قريبا بمشروع قانون متكامل

ينظم مهام واختصاصات المدعى العام ويحدد طبيعته باعتباره محامى الشعب ، أمر بالغ الأهمية يجب المبادرة الى اعداده .

ادارة أموال الحراسة وحقوق الغير :

عنى المشروع بأن يتولى أحد الوزراء مسئوليات الحراسة ، ملتزما فى ذلك بواجبات الحارس المقررة فى القانون المدنى .

ويهمنى أن أسترعى النظر الى أن من أهم المشكلات العملية التى كانت تتولد عن فرض الحراسة ما يتعلق بالحقوق والالتزامات المتصلة بهذه الأموال . وقد كان اعداد مشروع لتنظيم الحراسة مناسبة لحسم كثير من هذه المشكلات . وقد تضمن المشروع فعلا تحديدا لنطاق الأموال التى تدخل فى الحراسة والتى كان الخلاف يثور بشأنها دائما ، كما أنه نقل عن الأوامر المنظمة للحراسة من قبل ما يتعلق بوجوب الأخطار عما يكون فى حوزة أى شخص من مال للخاضع أو من دين له أو عليه . وقد أضاف حكما جديدا هاما هو نشر الحكم الصادر بفرض الحراسة لا فى الجريدة الرسمية وحدها بل فى إحدى الجرائد اليومية أيضا .

مال الحراسة :

لقد أجاب المشروع على ذلك بالنص على وجوب انقضاء الحراسة بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم بفرضها ، كما تنقضى ب وفاة الشخص المفروض عليه الحراسة حتى لو كان ذلك قبل مضي هذه المدة . وأضاف بعدها أنه يجوز للمدعى العام خلال هذه المدة أن يطلب من المحكمة رفع الحراسة أو مصادرة الأموال كلها أو بعضها لصالح الشعب . وأن المحكمة تصدر حكمها بالمصادرة أو بالافراج عن كل أو بعض المال .

فالمشروع قد أحسن تقدير طبيعة الحراسة كإجراء مؤقت ، حينما نص على انقضائها فى جميع الحالات بانقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم بفرض الحراسة ، ولعله يحسن أيضا أن يحدد الضوابط التى يلتزمها القاضى عند الحكم بالمصادرة أو الافراج عن كل أو بعض المال ، وأن كان المشرع قد أحسن صنعا إذ أجاز لرئيس الجمهورية إلغاء الحكم بالمصادرة بناء على طلب المدعى العام أو ذوى الشأن اذا قامت ظروف تبرر ذلك .

وفي تصوري ان هناك فروضا أربعة :

١ - فرضي يثبت فيه ان تضخم أموال الشخص كان نتيجة ارتكابه احدى جواز النهب أو الاغتصاب أو الغدر أو الايذاء التي أشار اليها المشروع

وفي هذا الفرض يمكن للمحكمة أن تقضي بمصادرة الأموال كلها أو بعضها وفي ما اذا كانت الأموال كلها أو بعضها قد تحققت نتيجة ارتكاب الجريمة . وهو ما يثبت عند صدور حكم نهائي بادانة الشخص لارتكابه هذه الجرائم .

٢ - وفرض لا يثبت فيه أن مصدر تضخم الأموال هو ارتكاب هذه الجرائم ، ولكن الشخص يعجز عن اثبات مصدرها المشروع . وفي هذا الفرض يحسن الاسترشاد بما ينص عليه قانون الكسب غير المشروع ، وهو أن يلزم الشخص برد مقدار الكسب غير المشروع ، وينفذ بذلك على الأموال الموضوعة تحت الحراسة .

٣ - وفرض ثالث لا يتعلق بتضخم أموال الشخص الذي أدى الى فرض الحراسة عليها ، بل يتعلق بارتكابه احدى جرائم أمن الدولة أو جرائم الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين وهو فرض تعتبر فيه المصادرة نتيجة الحكم بالادانة في الجرائم المشار اليها ، وتتخذ بذلك صفة العقوبة الكاملة ، ويكون مبدأ الأخذ بها وحدود تطبيقها ، من شأن قانون العقوبات وفي ضوء السياسة الجنائية ومبادئ الدستور .

٤ - أما الفرض الرابع وهو الذي لا يثبت فيه السبب الذي استوجب فرض الحراسة وتبين مشروعية مصدر الأموال فانه يقتضي أن ترد الى صاحبها عند الحكم بانقضاء الحراسة .

وبعد فهذه ملاحظات رأيت من واجبي أن أطرحها حول مشروع تريده أن يكون نموذجا لما يجب أن تسير عليه اجراءات تقنين الثورة وحماية الشرعية في مرحلة التحول الى الاشتراكية ●

النقط فوق الحروف في موضوع الحراسات *

والآن وقد وافق مجلس الشعب على قانون تصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة ، فلا بد لنا من وقفة هادئة تضع الأمور في وضعها الصحيح ، ويعيننا على أن نتفهم هذا التصحيح ، أسبابه وحدوده . . . وموقعه من نظامنا الاجتماعي والسياسي .

وفي هذا فإن لدى بعض ملاحظات أساسية :

١ - أنه منذ صدور دستور ١٩٧١ لم يعد من الجائز فرض الحراسة إداريا ، ولم تفرض حالة حراسة واحدة من هذا النوع . فالحراسة لا تفرض طبقا للدستور إلا بمقتضى حكم قضائي وفي حالات محددة يعينها القانون . وقد نظم القانون الذي صدر غداة ١٥ مايو هذه الإجراءات عن طريق المدعى العام الاشتراكي بطلب يقدم الى محكمة الحراسات ، وهي التي تفصل فيه .

* جريدة الأهرام في ١٣ يوليو ١٩٧٤ .

وكان المؤلف قد أثار موضوع تصفية الحراسات المفروضة قبل ١٥ مايو ١٩٧١ أمام مجلس الشعب ، فوجه سؤالا بذلك أجاب عنه وزير الدولة لمجلس الوزراء بجلسته ١٨ مارس ١٩٧٢ . وقد صدر بعدها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تصحيح الأوضاع الناشئة عن الحراسة ، ويتفق ما جاء في تقرير اللجنة المشتركة التي نظرت مشروع القانون المقدم في هذا الشأن مع الأفكار التي تضمنها هذا المقال . وقد سبق للمؤلف أن أوضح وجهة نظره في مقال آخر نشر بجريدة الأهرام في ٢٣ أبريل ١٩٧٢ تحت عنوان « الحراسة والتحول الاجتماعي » .

٢ - ان القانون الذي وافق عليه مجلس الشعب لم يكن قانونا يرفع حراسات فائمة ومتبقية من الماضي ، لأن الحراسة على الأموال قد رفعت منذ وقت بعيد ، ولكن هذا القانون يتعلق بتسوية الأوضاع الناشئة عن هذه الحراسات .

٣ - كما أن هذا القانون لا يتناول أساسا الا تسوية الأوضاع الناشئة عن الحراسات التي فرضت في أكتوبر ١٩٦١ في ظل قانون الطوارئ . أما الحراسات التي فرضت استنادا الى قانون تدابير أمن الدولة (وقد ألغاه مجلس الشعب بناء على اقتراح قدمته منذ سنتين) ، فهذه كانت ترفع تباعا حتى صدر قرار بقانون في صيف ١٩٧٢ أحال ما تبقى منها الى المدعى العام الاشتراكي ، وقد فصل في معظمها برفعها ، وما تبقى وهو عدد لا يجاوز أصابع اليد اتخذ الاجراء لعرضه على محكمة الحراسات

ولم تكن هناك صعوبات قانونية أو دستورية في تصفية هذه الحراسات اللاحقة على عام ١٩٦٤ لأن من ترفع عنه الحراسة كان يتسلم أمواله أو ثمنها اذا كانت قد بيعت ، فيما عدا بعض حالات اعتبرت فيها الأراضي الزراعية مبيعة الى الاصلاح الزراعي ، وقد عالجها مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الشعب أخيرا ، مقرررا ردها ما دامت لم يتم توزيعها على صغار الفلاحين .

٤ - ان المشكلة في الحراسات التي بدأت في أكتوبر ١٩٦١ لم تكن بسبب اجراء الحراسة ذاته والا لكان مصيرها مثل مصير الحراسات التي فرضت بعد مارس ١٩٦٤ ، ولكن المشكلة بشأنها أن قانونا صدر عادة اعلان الدستور المؤقت في ٢٤ مارس ١٩٦٤ قرر ايلولة هذه الأموال التي خضعت للحراسة الى الدولة مقابل تعويض إجمالي في حدود ثلاثين ألف جنيه . وفي نفس الوقت أجاز هذا القانون الاستثناء من أحكامه .

وقد بدأت المشكلة في ناحيتين :

● الناحية الأولى : انه لتقدير التعويض المستحق للخاضع للحراسة كان لابد من تحديد مركزه المالي . فقد كانت الحراسات تتولى إدارة أمواله وبعض هذه الأموال قد يكون تجارة أو أرضا زراعية أو عقارا مبنيا ، وقد تكون للخاضع مستحقات قبل الغير يتعين استيفاؤها وربما كانت محل منازعات أمام القضاء ، كما انه قد تكون عليه مستحقات للغير

مثل مستحقات الضرائب أو التأمينات . . ولا يد من تسويتها أى أن ذلك كان يعنى الانتظار عدة سنوات وقد حاولت الدولة معالجة هذه الحالة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ حينما أصدرت قانونا بتصفية هذه الحراسات ، وعهدت الى لجان قضائية بالبت في تحديد المركز المالي . وحددت لذلك علما . ولكنه انتهى والمشكلة قائمة .

● اما الناحية الثانية للمشكلة ، فهي ان بعض من خضعوا لقانون الحد الأقصى للتعويض ، عادت الدولة فاستثنتهم من أحكامه . وكانت الاستثناءات لأسباب غير معروفة وواضحة ، كما أن فرض الحراسة ذاته كان لأسباب يمكن استنتاجها في مجملها ولكنها لم تكن كما يقولون « جامعة مانعة »

أما الأسباب العامة لفرض هذه الحراسات عام ١٩٦١ والتي يمكن استنتاجها اجمالا فهي أن تكون خطوة متممة لاجراءات التأمين والاصلاح الزراعي أى المحدث من الملكيات الكبيرة ، فبدت بذلك وهدفها تحقيق غاية اجتماعية . فقد فرضت هذه الحراسات بمقتضى كشفين ، أحدهما أرفق بما سمي الأمر ١٣٨ والآخر أرفق بما سمي الأمر رقم ١٤٠ وقد صدرا تباعا .

وبمراجعة سريعة للأمر ١٣٨ الذى تضمن أسماء ١٦٧ أسرة ، نجد من بين هذه الأسماء كثيرا من الأسر الموسرة أو ذات النفوذ السياسى السابق ، ولكننا نجد أيضا أنها لم تكن تتضمن كل هذه الأسر . كما نجد ان الكشف قد تضمن أسماء بعض رجال سياسة أو اقتصاد ممن لعبوا أدوارا وطنية قبل الثورة ولا تزيد ثرواتهم عن ثروات كثيرين ممن لم يخضعوا لهذه الاجراءات وكان هذا أحد مثالب هذا الاختيار « بالعينه » أو « بالصدفة » . فلمصلحة من بدلا من أن نكسب مواطنا فى صف التحول الاجتماعى تحيله الى ناظم عليه ؟ لمصلحة من مثلا توضع حراسة على أموال عضو سابق فى مجلس الشيوخ (١) قال - وهذا نقلا عن مضبطة مجلس الشيوخ فى ٢٦ مارس ١٩٥١ - « اننى أطالب الحكومة بأن القرى المملوكة لمالك واحد يجب عليها وجوبا أن تبدأ بتوزيع الجانب الأكبر من زمام هذه القرية على صغار المزارعين والمعدمين » ولمصلحة من توضع تحت الحراسة أموال اقتصادى بارز ساهم فى اقامة صرح بنك مصر (٢) ؟

(١) الشيخ المحترم فريد ابو شادى وقتئذ .

(٢) «الاقتصادى المعروف عبد المقصود احمد .

أما الأمر رقم ١٤٠ فقد أرفقت به أسماء عائلات أخرى الى جانب مئات العائلات الأجنبية أو الاسرائيلية التي هاجرت للبلاد (٨٠٠ اسرة) . فكان ادراج هذه الأسماء فى كشف واحد امتهانا لوطنية كثيرين من المصريين الذين وان جاز القول بأن مصالحهم فى هذه المرحلة لم تكن متفقة مع التحول الاشتراكى ، فقد كان علينا أن نعمل على عودتهم الى الاندماج فى المجتمع وتهيئة الظروف التى تجعلهم اكثر تفهما للأوضاع الاجتماعية الجديدة التى تهدف الى ازالة المتناقضات . وكان يمكننا الوصول الى ذلك بقوة ضغط الرأى العام وبقوة اعطائهم القدوة الحسنة

وحينما صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذى قرر نوعا من التأميم للأموال التى خضعت للحراسة نظير تعويض فى حدود ثلاثين ألف جنيه وجعل لرئيس الجمهورية حق الاستثناء من أحكامه ، تحول فى التطبيق الى مجموعة استثناءات لا ضابط لها ، ففتح المجال بذلك لكى يكون للصلات الشخصية والانطباعات الفردية أثرها . وهكذا استثنى البعض ، ومنهم من استرد أملاكه أحيانا بدون حدود ، ومنهم من استرد بعضها (٢٢٦ عائلة مستثناة) ، بينما بقي آخرون وهم فى نفس المركز القانونى ينتظرون تحديد مراكزهم المالية فى ظروف بالغة التعقيد والمهانة .

هذا كله حق . . وهذا كله كان يجب أن يدفعنا الى تسوية هذه الأوضاع . . وليس فى هذه التسوية اذن أى اخلال بهدف التحول الاجتماعى . فالتسوية تتم فى حدود حد أقصى لا يؤدى الى العودة الى تراكم الثروات - رغم التسليم للأسف بأن ثروات جديدة قد نشأت ولم تحسن الدولة تعقبها مع أن مشروعاتها محل نظر - والتسوية تتم مع الحفاظ على حقوق صغار الفلاحين وعدم المساس بحقوق العمال ولا بقوانين التأميم والاصلاح الزراعى . . وهذه التسوية قد قررت من منطق ان الحراسة لم تكن الطريق التسليم لاحداث التغيرات الاجتماعية ، على خلاف التأميم والاصلاح الزراعى ، اذ هما يتعلقان بطبيعة النشاط أو الملكية ولا يوجهان ضد أشخاص معينين .

وقد كان مشروع القانون الذى وافق عليه مجلس الشعب حريصا على أن يضع التصحيح فى إطاره الصحيح وأنه فى شحواه تعديل لأسس

وقواعد التعويض عن تأمين الأموال التي خضعت للحراسة مع التزام حده الأقصى

ومن ثم فإن الذهاب بهذه التسوية بعيدا عن مداها التصحيحي الذي تم في إطار الالتزام بمواثيق الثورة ومحاولة اصفاء أبعاد أخرى على هذا التصحيح هو أمر لا يفيد بل يضر . فليس مقبولا أن يكون هذا التصحيح مناسبة لوصف التأمين الذي لا يسطح بتعويض كامل بأنه مصادرة أو لوصف هذا الاجراء بالظلم المحض بحجة أنه أفتيات على حق الملكية المقدس . فمثل هذه العبارات التي تردد بعضها خلال مناقشة هذا المشروع والتعليق عليه ، لو لم نجردها من الانفعال والحماس ، خلقت اعتقادا بأن مؤداه انكار للتأمين وللإصلاح الزراعي ، وعودة الى مناقشة التعويض عن التأمين أو التعويض عن الإصلاح الزراعي الذي اكتفى فيه بالتعويض عن الملكيات التي تزيد على خمسين فدانا دون أن تتجاوز مائة فدان . ومن شأن ذلك أن يخلق مخاوف عديدة لدى باقي قوى الشعب العاملة التي قبلت هذه التسوية من منطق التصحيح لا من منطق التراجع والتي لم يغب عن ذهنها أبدا أنه أيا كانت التجاوزات التي وقعت في اجراءات الحراسة اخضاعا واستثناء وأسلوبا ، فإن الاجراء في حده ذاته قد بدأ للجميع عند تقريره مقبولا .

لقد وقع هذا الاجراء في أكتوبر ١٩٦١ بعد محنة الانفصال بين مصر وسوريا والتي وصفت وقتئذ بأنها كانت من تحريك بعض العناصر الرجعية ، وانهقدت بعدها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية ثم المؤتمر المنتخب لهذه القوى الذي أقر الميثاق . وكان موضوع الحراسات مطروحا على هذا المؤتمر بمناسبة وضع ضوابط لما سمي وقتئذ بالعزل السياسي وصدر بعدها قانون وقف مباشرة الحقوق السياسية ، ثم قانون مجلس الأمة ، ونص على منع من فرضت الحراسة على أمواله من حق الترشيح شأنه شأن من خضع لتحديد الملكية الزراعية أو طبقت في حقه القوانين الاشتراكية (وقد ألغى هذا الحظر في القانون الجديد لمجلس الشعب) .

وفي المناخ السياسي السائد وقتئذ وهو مناخ بداية التحول الاشتراكي والرغبة في حماية اجراءاته ، ذكر برلماني ممن عاشوا الثورة منذ بدايتها أنه « يرى أن تكون هناك سلطة عليا لها حق العزل ولتقم بهذه

العملية لجنة أو هيئة يرأسها أحد السادة نواب السيد رئيس الجمهورية أو السيد رئيس الجمهورية بنفسه على أن يكون من اختصاص هذه اللجنة حق الاعتراض على من يرشح نفسه لمؤتمر القوى الشعبية . وأخشى اذا تركنا هذا الباب مفتوحا على مصراعيه - أن يقع ما قد حدث في انتخابات الاتحاد القومى عام ١٩٥٩ ، ص ٢٢٩ من المضبطة الرسمية جلسة ٩ ديسمبر ١٩٦١ . وذكر طبيب جامعى عرف بعد ذلك بأفكاره الليبرالية « انى أجد نفسى عاجزا عن أن أوفى مكاسبنا السياسية والاجتماعية حقها أو حتى أن أعددها وكل منها جدير بأن يكلل عنق جيل وشعب بفخار يزهو به على باقى الأجيال وكان أن كللت الثورة أعمالها بقوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية » (ص ١٢١٠ المضبطة الرسمية جلسة ٦ ديسمبر ١٩٦١) بل ونجد أستاذا جليلا من رجال القسانون يقول : « ان نشر القوائم والكشوف الخاصة بالأشخاص الذين يملكون أسهم الشركات المؤممة ، نزل على قلب الشعب بردا وسلاما لأنه كشف لهم عن أصحاب البلد الحقيقيين ونحن نريد أن يتبع ذلك دراسة لكيفية نشأة رؤوس الأموال الكبيرة ، قد يكون بعضها نتيجة عمل شريف ولكن مما لا شك فيه أن كثيرا منها قد نشأ نتيجة الاستغلال حيث انى لا أفهم كيف يمكن أن تكون ثروة تبلغ ثلاثين مليوناً من الجنيهات بطريق شريف . وعلى ضوء كل هذه الأسباب أرى أن تقوم اللجنة بوضع الضوابط التى تحدد فى وضوح من هم الذين يجب عزلهم عن كفاح الشعب حتى لا يعوقه » (المضبطة الرسمية ص ٨٩ جلسة ٢٨ نوفمبر ١٩٦١) .

كما نجد شيخا جليلا يقول : « يبدو لي أن أفراد الشعب ينقسمون أربعة أقسام :

أولا : أعداء للشعب وهؤلاء يجب أن يعزلوا وأن يبتروا بعيدا عن القوى الشعبية .

ثانيا : أفراد غير صالحين للعمل فى المجال الثورى وهؤلاء يجب أن يبعدوا دون أن يبتروا بترأ عنيقا .

ثالثا : فئة غير مؤهلة فيها صلاحية لأن تعمل ولكنها لم تتسلح بسلاح العمل ويجب علينا أن نؤهل تلك الفئة وندفع بها الى الأمام .

رابعا : فئة العامة وهى السواد النظيف أو الجماهرة الكريمة من

الشعب وهي التي يجب أن تكون طليعة الزحف الثوري ، وهؤلاء هم الذين سيمهدون الطريق لأحفاد سيأتون من بعدنا ، (المضبطة الرسمية ص ٤٤ جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩٦١) .

من هذا كله يبدو أنه يتعين علينا أن نلزم جانب الحذر واليقظة في ألا نسمح ونحن ندين إجراءات الحراسة ، بأن ندين تجربة التحول الاجتماعي بأسرها . . . وألا نسمح ونحن نصحح الأوضاع . . . أن نغفل عن أن التعويض المحدود كان يتغيا تدوير الفوارق بين الطبقات . . . وإن آلاف الأفدنة والعقارات والشركات التي آلت إلى القطاع العام تمثل في حقيقتها ما يسميه دستورنا بالمكاسب الاشتراكية التي يلتزم كل مواطن بحمايتها . . . وأقول مخلصا وبقلب مفتوح : لقد صحح أنور السادات . . . وصححنا معه . . . وأن الأوان لأن نستأنف جميعا مسيرتنا شاخصين إلى المستقبل وأن نسمو على مصالحنا الذاتية وأحاسيسنا التي ربما شابها بعض مرارة في الماضي . . . لننتقل إلى البناء وتحقيق مجتمع الكفاية والعدل . . . ومعالجة مشكلات بقية قوى الشعب العاملة . . . وهي مشكلات أكثر حدة وأشد وطأة لأنها تتعلق بكفالة الحد الأدنى لمستوى معيشة . . . الإنسان .

الفصل الرابع

الحرية والتنظيم السياسي

الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي
الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس
مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب
العاملة ..

(المادة الخامسة من الدستور قبل
تعديلها)

• حول قضايا الحرية

• الاتحاد الاشتراكي بين فكرة التحالف وفكرة الحزب

• الشمولية والاتحاد الاشتراكي

• الاتحاد الاشتراكي هل هو حزب للوسط ..

• تعدد الأحزاب في مواجهة الاتحاد الاشتراكي

حول قضايا الحرية *

كنت أقلب بعض صفحات المحاضر الرسمية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى أقر الميثاق ، فلفت نظرى أن بعض من يتحدث اليوم عن الحريات وعن سيادة القانون ويدعو الى تشجيع النشاط الفردى ، كان برفع الصوت عاليا مطالبا بتطبيق أشد درجات العزل على من سماهم « أعداء الثورة من العناصر الرجعية » ومن تتعارض مصالحهم مع مصالح مجموع الشعب حماية للثورة الاشتراكية وذلك تحت شعار « الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب » .

وقد يقال تفسيراً لهذا التناقض بين الموقفين ، أن هناك أكثر من عشر سنوات تفصل بينهما وقد مرت فيها على المجتمع المصرى أحداث جسام وأن هذه الأحداث ربما غيرت النظرة الى الأمور .

ومع ذلك فانى أعتقد أن الأمر لا يتعلق بتغير النظرة ، اذ من غير المتصور أن ينقلب الرأى من النقيض الى النقيض . ومن ثم فان علينا أن نتساءل أى القولين كان أكثر صدقا وأكثر تعبيرا عن الرأى الحقيقى لصاحبه ؟ .

إن الأرجح فى نظرى أن حديث اليوم - حتى ولو كنا لا نوافق عليه كله أو بعضه - أكثر صدقا ، لأنه يجرى فى مناخ مختلف . والأغلب أن ما تحدث به هذا العضو أو ذاك فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لم يكن تعبيرا عن رأيه الحقيقى بل كان توهماً منه بأنه مشايعة لموقف رسمى .

* جريدة الأهرام فى ٢٨ فبراير ١٩٧٤ .

وهي مشايعة ربما كسب منها ، وقطعا فانه لم يكن ليضار منها ، بل ان
المضرة ربما أتته نتيجة إبداء رأيه الحقيقي . ومعنى هذا أن صاحب هذا
الحديث ظل « محسوبا » طوال هذه السنوات كواحد من أشد المتحمسين
للتحول الاشتراكي والمؤيدين للأسلوب الذي بدأ به . ومن هنا انفتح
الباب على مصراعيه للنفاق السياسي وأصبح من المألوف أن يكون لنفس
الشخص في نفس الوقت رأيان : رأى معلن في الاجتماعات العامة يتشدد
بالاشتراكية وحقوق الجماهير وأنه ليس هناك أبدع مما كان ورأى مخفى
في المجالس الخاصة لا يكف عن الانتقاد . وطغت بذلك الشعارات على
المضامين وشاعت الآراء الموافقة ، وانزوت الآراء المخالفة ، وأصبح العزف
يجرى على وتيرة واحدة . بينما كانت مصلحة التحول الاجتماعي ذاته
تقتضى التعرف على كافة الاتجاهات والآراء وتبين مدى نجاح التنظيم
السياسي في خلق كادر مؤمن حقيقة بأهداف المجتمع الجديد .

هذه هي الأزمة الحقيقية للحرية . وما لم نعالجها من جذورها ، فان أى
حديث عن الحرية لن تزيد قيمته عن أن يكون عودة الى ترديد الشعار ،
وسيظل زمام الحرية في يد سلطة الدولة ترخيه قليلا و تجذبه دون أن
يتحول الى عقيدة راسخة .

فالحديث عن حرية الصحافة مثلا لا يمكن أن يجرى بمعزل عن
الحریات الأخرى . لان حرية الصحافة لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن
من اليد التي تقبض على زمام رزقه ومستقبله ، كما لا يمكن أن تنعزل عن
تحرير المواطن من الخوف ومن القلق على غده . وهي بوصفها امتدادا لحرية
التعبير والرأى لا تزدهر بغير الحريات الأخرى ، الحريات ذات المضمون
الاجتماعى والحريات الشخصية . كما ان الجمود الذي قد يصيب حركة
المجتمع في كافة نواحيه ، لابد وأن يمتد أثره الى الصحافة والرأى .
وبتحديد أكثر وضوحا ، فان هناك مؤسسات في الدولة تقع عليها
المسئولية الدستورية الرسمية التي ناطها بها الدستور لتكشف عن
الانحراف أو القصور ، وبقدر أدائها لمسئولياتها هذه ، بقدر ما يمكن أن
تتحول الصحافة بدورها الى منبر حر .

ومن هذا المنطلق فان قانون الحريات الذي أصدره مجلس الشعب في
أول دور لانعقاده يمثل إحدى ضمانات حرية الصحافة ، رغم انه يتناول
أساسا ضمانات الحرية الشخصية ، ذلك أن الصحافة لا يمكنها أن تمارس
حريتها الا في ظل مفهوم متكامل للحرية . ولا يمكن مثلا أن نتصور
صحافة حرة في ظل مجلس نيابى مقيد أو في ظل قضاء غير مستقل .

ولكن الوقوف بالتحليل عند هذا الحد فيه تبسيط شديد للأمور .
ذلك أن قضايا الحرية متصلة اتصالاً وثيقاً بطبيعة النظام السياسى ، وهو بدوره مرتبط بالنظام الاقتصادى والاجتماعى .

ان ميثاق العمل الوطنى يعتبر بمثابة « عهد » أو « اتفاق » بين القوى الاجتماعية المختلفة ، على أن تعيش معا فى سلام يجرى بينها حوار ديمقراطى بهدف الوصول الى تذويب الفوارق بين الطبقات ، وقد قبلت هذه القوى أن يكون للغالبية وهم الفلاحون والعمال الصدارة فى هذا التحالف حينما ضمننت لهم نصف مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية على الأقل ، واتفقت هذه القوى المختلفة على أن الحل الاشتراكى هو الحل الحتمى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا فقد قبلت هذه الفئات الاجتماعية المتباينة أن تتنازل عن جزء من حريتها فى أن يكون لها منبرها الخاص بها وصحافتها المعبرة عن رأيها وعن مصالحها وأن تتجمع فى الاتحاد الاشتراكى كتحالف جماهيرى واسع .

فالائحاد الاشتراكى فى فكرته يختلف عن النظم الشمولية الأخرى فى أنه تنظيم ديمقراطى يقوم على الانتخاب وانه منبر لآراء مختلف قوى التحالف . فلا يعبر عن رأى طبقة واحدة سواء آكانت هى الطبقة العاملة أو الطبقة المتوسطة ، بل انه يستوعب كل قوى التحالف التى ترتبط بشكل ما وانى حد ما « بالعمل » باعتبار أن العمل هو القيمة الأساسية فى حياة المواطن . كما أن هذا الطابع قد رثى انه ضرورى لتحقيق غايات معينة هى الوصول بهذا المجتمع الى تذويب الفوارق بين الطبقات وفق حركة التطور الاجتماعى . كل هذا مع التسليم بأن هذه الفكرة قد عبث بها فى التطبيق ، أو لم يحسن فهمها . فأحيانا كان الاتحاد الاشتراكى يقوم على التعيين لا الانتخاب وأحيانا أراد لنفسه أن يقوم بدور الحزب من غير الارتباط بهدف التحول الاجتماعى وغلبت بذلك صفته الشمولية على طبيعته الديمقراطية الاجتماعية .

ومن هنا فان الحديث عن قضايا الحرية لا يمكن أن يجرى بمعزل عن الحديث عن قضية التنظيم السياسى . ولناخذ أمثلة محددة على ذلك .

● أن عضوية الاتحاد الاشتراكى - وهى اختيارية أصلا - قد تحولت الى نوع من العضوية الاجبارية ، نتيجة ادخال صيغة تكاد تكون واحدة على جميع قوانين النقابات المهنية وهى أن العضوية العاملة شرط للترشيح لمجالسها . . بل اننا نجد فى أحد هذه القوانين وهو الخاص بنقابة المهن الزراعية أن العضوية العاملة شرط لحضور الجمعية العمومية . وهذا

الشرط مطلوب أيضا للترشيح في مجالس التشكيلات النقابية العمالية والجمعيات التعاونية الزراعية .

● ان قانون تنظيم الصحافة الصادر في ظل الاتحاد القومي وقد كان تنظيما سياسيا له مفهوم مختلف عن الاتحاد الاشتراكي - لا يزال يتطلب الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكي لمزاولة مهنة الصحافة دون الاكتفاء بالقيود في نقابة الصحفيين ، كما يتطلب الحصول على ترخيص لاصدار جريدة دون الاكتفاء بالشروط التي يفرضها قانون المطبوعات .

● ان قانون مجلس الأمة السابق لا يكتفى باشتراط العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي للترشيح بل يتطلب تقديم شهادة بذلك (وقد ألغى قانون مجلس الشعب الذي أصدره المجلس الحالي هذه الشهادة مكتفيا ببطاقة عضوية الاتحاد الاشتراكي) .

هذه الأمثلة .. الى أي مدى تشكل قيودا على أنواع مختلفة من الحريات : حرية التنظيم النقابي .. حرية الصحافة .. ممارسة الحقوق السياسية ؟

ان قرارات الاتحاد الاشتراكي قرارات سياسية تخرج عن رقابة القضاء ، والاتحاد الاشتراكي مستقل بوضع نظامه . ومع أنه ليس حزبا .. الا أنه في هذه الأمثلة له سلطة على أعضائه تفوق أحيانا سلطة الحزب .

فكيف يمكن أن تقوم العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي من ناحية وبين الصحافة والنقابات والمجالس المنتخبة من ناحية أخرى ؟

هذه هي كبرى قضايا الحرية ..

الاتحاد الاشتراكي بين فكرة التحالف وفكرة الحزب *

من بين الانتقادات التي توجه أحيانا الى الاتحاد الاشتراكي انه يحتاج الى مزيد من التنشيط ومزيد من فعالية العمل السياسي وهذا الانتقاد قد يكون صحيحا اذا قصد بالتنشيط والفعالية أن يدعم الاتحاد الاشتراكي دوره الحقيقي « كمنظم » لقوى الشعب العاملة ، يجرى بينها حوارا لتدب الحياة في تعبيرات مثل « حل المناقضات بين قسوى الشعب العاملة بالتفاعل الديمقراطي » .

أما اذا قصد بهذا الانتقاد أن يزداد عدد الاجتماعات وعدد النشرات والتوجيهات ، فهذا والله الحمد كثير . . . فليست أعتقد ان الاتحاد الاشتراكي بحكم طبيعته كتحالف واسع بين قوى متباينة مطلوب منه أن يستحوذ على اهتمام أكبر من الجماهير أو أن يزداد تأثيره عليها ، بل اني أرى من حسناته في تنظيمه الحالي ان قبضته أصبحت أكثر اعتدالا .

ذلك اننا حاولنا فيما مضى ، أن نطبق مفهوم الحزب على الاتحاد الاشتراكي ، فكل ما يتعلق بالمركزية الديمقراطية والتزام المستويات الأدنى بتوجيهات المستويات الأعلى والتزام الأقلية برأى الأغلبية وطريقة التنظيم الهرمي في تشكيلاته ، مما نجده حتى الآن في قانون الاتحاد

* من مقال نشر بجريدة الأهرام في ٧ مارس ١٩٧٢ تحت عنوان حول قضايا الحرية .
وانظر في هذا المعنى دراسة بقلم المؤلف نشرتها « أراك » عام ١٩٦٨ تحت عنوان :
الاتحاد الاشتراكي قوة سياسية أم سلطة دولة .

الاشتراكي ، كلها مفاهيم مستعارة أو مستوحاة من نظام الحزب . بل ان من الأحزاب الديمقراطية ما لا يعرف هذه المفاهيم بل يتيح قدرا أوسع من حرية الرأي لأعضائه ، فتجد فيه الآراء المخالفة متنفسا فيما يسمى أجنحة داخل الحزب .

ولعل التنظيم الحزبي الذي يتميز بانضباطه الدقيق ويشيع فيه معنى الالتزام هو نظام الأحزاب الماركسية . وهذا الشكل التنظيمي كثيرا ما انتقد بأنه بدلا من أن يحقق سيادة للطبقة العاملة يحقق سيادة للحزب ، بل وبدلا من أن تكون السيادة للحزب تصبح سيادة لأجهزة الحزب ، وكثيرا ما ينتهي الأمر الى أن قيادته هي التي تفكر وتقرر له (وذلك على حد تعبير مشهور للماركسي الفرنسي روجيه جارودي) . ومع ذلك فقد كانت الحجة التي تقدم تأييدا لهذا التنظيم الحزبي الدقيق هو ربط هذا التنظيم بهدف تحقيق الثورة الاشتراكية أي ان هذا الشكل التنظيمي الحاد يعد أمرا لازما لتحقيق المضمون الثوري .

وقد حاولت يوجوسلافيا أن تضيف على هذا التنظيم الحزبي صورة أكثر ديمقراطية حينما سمت حزبها « رابطة الشيوعيين » وأنشأت الى جانبه التحالف الاشتراكي الذي تطورت اليه الجبهة الوطنية التي كانت قائمة بين الأحزاب الوطنية . فأصبحت الرابطة وحدها هي الطليعة الملتزمة بايديولوجية معينة ، بينما أصبح التحالف تنظيما جماهيريا واسعا يضم القوى المختلفة التي لا يطلب منها الالتزام بهذه الايديولوجية ، بل يكفي بتبنيها مبادئ التسيير الذاتي وأن يكون العمل أساس التمتع بثمرات المجتمع . ويبدو ان فكرة الميثاق عن الاتحاد الاشتراكي عندنا كانت أقرب الى هذا المفهوم . فكان المفروض أن تكون هناك ازدواجية في التنظيم السياسي بين الاتحاد الاشتراكي كتحالف جماهيري واسع وبين جهاز سياسي يقوم داخل اطاره ويلعب دور الحزب الطبيعي . ولكن هذا الجهاز لم ينشأ لأنه كان يبحث له عن أيديولوجية ، ولأنه اذا نشأ بغير هذه الأيديولوجية فانه سيصبح أقرب الى التنظيم « الفاشي » الذي لا يرتبط الا بهدف البقاء في السلطة ، وهي تجربة التنظيم السري المعروفة قبل ١٥ مايو .

وهكذا عدنا بعدها الى فكرة الاتحاد الاشتراكي كتحالف جماهيري لا كحزب سياسي ، ولكننا لم نستطع أن نتابع الفكرة حتى نهايتها - فلا يزال قانون الاتحاد الاشتراكي يحمل بصمات الشكل التنظيمي للحزب ، مركبا على مضمون يبعد كل البعد عن أهداف الأحزاب . أي اننا اخترنا أسوأ ما في التنظيم الحزبي ، وهو الشكل الصارم الذي

يشكل قيادا ثقيلا على حرية أعضائه ، فجاء متنافرا مع أهداف تحالف جماهيري واسع يضم قوى متباينة ، ولا يجمع بين أعضائه أى تجانس طبقي .

عند هذه الملحوظة الأولى يجب أن نتوقف كثيرا ، ذلك اننا حين وضعنا انشكال الحزبي اطارا للتحالف وقعنا فى متناقضات أوصلتنا الى نتائج شاذة .

فمن النتائج الحاطة التى ترتبت على الشكل التنظيمي الحزبي اننا توهمنا ان أعضائه لهم فكر موحد .

حقيقة هناك قدر أدنى من الأساسيات يجب أن يكون موضع اتفاق (والا انتفت فكرة التجمع داخل هذا التحالف) مثل تحرير الأرض والانتماء المصيري الى الأمة العربية والتحول الاجتماعي . ولكن الاجتهادات والأساليب قد تنوع وقد تختلف الآراء بشأنها . فالاتحاد الاشتراكي يضم قوى لا تتفق مصالحها بل قد تتناقض ، وقد تتباين أفكارها نتيجة لاختلاف المصالح . فالعمال يعنيهم مثلا ابراز عنصر العمل فى الانتاج بينما تهتم الرأسمالية الوطنية بابراز عنصر الاستثمار أو رأس المال مع كل ما يترتب على هذين المفهومين من نتائج مختلفة على علاقات الانتاج ومهمة الاتحاد الاشتراكي أن يدير الحوار بين هذه القوى المختلفة ، لا أن يصطنع فكرا موحدًا لا يمثل حقيقة اتجاهات كل منها ، سواء أكان هذا الفكر أكثر ميلا لليسار أو اليمين .

ويخطئ من يظن أن الأخذ بنظام سياسي هو مجرد انتقاء نظري نتيجة دراسات مقارنة للنظم المختلفة

ان نظام الحزبين مثلا لم ينشأ فى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة انتقاء نظري ، بل كان نتيجة تطور تاريخي وظروف موضوعية ، حينما كان الحزب الجمهوري بزعامة « لينكولن » يطالب بالغاء الرق ووحدة الجنوب مع الشمال بينما كان الحزب الديموقراطي بزعامة « جيفرسون » يدافع عن الاحتفاظ بعبيد الأراضى فى الجنوب وعن الحسد من سلطة الحكومة الاتحادية . و انتهت هذه الأسباب التاريخية . وبقي الحزبان دون أن ينجح أى حزب ثالث فى أن يدخل الكونجرس معهما .

وهكذا تقوم الأحزاب فى كل دولة حسب القوانين الموضوعية لحركة المجتمع دون أن يستطيع أحد أن يتحكم فى عددها أو فى هويتها . وفى الدانمرك مثلا قفز عدد الأحزاب الممثلة فى البرلمان بعد الانتخابات

الأخيرة ائى عشرة أحزاب وأصبح تشكيل الحكومة أمرا يحتاج الى مناورات غير عادية .

وفى بعض دول الاشتراكية الماركسية مثل ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، لازالت هناك أحزاب سياسية متعددة ، وهى تعمل معا من خلال جبهة وطنية ، وما ذلك الا لأنه تاريخيا كانت هذه الأحزاب متحالفة معا لمقاومة النازية .

فلا يوجد اذن من يستطيع أن يدعى ان الدولة ذات الحزبين أو الأحزاب الثلاثة أو العشرة فى الجبهة الوطنية هى بالضرورة وبذاتها دولة ديموقراطية تحمى الحرية . بل ان حماية الحرية تعتمد على نوع وشكل القوى الاقتصادية وعلاقاتها بالبناء السياسى ، وامكانية ضمان حق جميع القوى فى التعبير عن رأيها والمشاركة فى ادارة الحكم .

وهكذا أيضا فان الاتحاد الاشتراكى قد نشأ فى مصر نتيجة تطور تاريخى وظروف موضوعية . فقد سقطت الأحزاب السياسية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ولم يكن قرار الغائها بعد ذلك الا تسجيلا لهذا السقوط . وقد أدت هيئة التحرير دورها المحدود كتنظيم وطنى لطرد المستعمر ، وأعقبها الاتحاد القومى ، وكانت مهمته أن يحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفق تعبير دستور ١٩٥٦ ، ونيطت به مهمة دستورية هى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ولكنه نشأ فى أحضان سلطة الدولة ركان تكوينه بقرار من رئيس الجمهورية ، فاختلط بها . وقد تخطته مرحلة بداية التحسول الى الاشتراكية ، فخلفه الاتحاد الاشتراكى ليكون تنظيما لتحالف قوى الشعب العاملة . وقد مر بعدة تجارب لا زالت ماثلة فى أذهاننا حينما أخذ بدوره يرتدى مسوح سلطة الدولة ، ويمارس احتكارا للفكر ، ويقلد دور الحزب ، فيسيطر على نشاط مجلس الأمة والنقابات والصحافة ، ويبتعد عن مفهومه الحقيقى كتحالف .

وقد أتيح للاتحاد الاشتراكى فرصة ذهبية لكى يسترد دوره الحقيقى كمنظم لهذا التحالف ، حينما طرح أمر إعادة تنظيمه على الدورة الطارئة للمؤتمر القومى فى ١٦ فبراير ١٩٧٢ حيث قيل « ان على الاتحاد الاشتراكى أن يحتضن دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المختلفة » وان عليه « أن يتيح المنبر الحر لجميع قوى الشعب » - فقد كانت هذه

بداية صحيحة للفهم السليم لطبيعة الاتحاد الاشتراكي ، وكان من الواجب ألا نجزع من متابعة منطقتها حتى نهايته .

ان هناك من يخشى أن تتحول حرية المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي لتصبح أجنحة ذات اتجاهات متباينة ، سرعان ما تتحول الى أحزاب سياسية . ولكن لنسأل أنفسنا صراحة : ألا توجد فعلا اتجاهات مختلفة داخل الاتحاد الاشتراكي وتنظيماته الجماهيرية المساعدة . . . اتجاهات تنجذب يمينا أو يسارا ؟ وهب اننا اعتبرنا الاتحاد الاشتراكي بمثابة تنظيم للوسط وأقصينا منه من في اليمين ومن في اليسار . أفلا يعنى هذا أن يتحول الاتحاد الاشتراكي الى حزب للوسط ويصبح من المحتم أن تحاول الآراء الأخرى أن تجد متنفسا لها خارج الاتحاد الاشتراكي . .

وخلاصة القول ان الاتحاد الاشتراكي لا يزال عليه دور هام كمنظم لآراء قوى التحالف ومصالحها . . وقيامه بهذا الدور يقتضى أن يسترد طبيعته كتحالف جماهيرى واسع . . ليس حزبا ، وليس سلطة ادارية ، وأن يتسع لمختلف المنابر يجرى الحوار بينها ضمن اطار عريض يمثل الحلة المتفق عليه بين قوى التحالف . .

ومن هنا تزدهر الحرية ، وتفتح الأزهار . . ونعرف فى صدق أى سبيل نسير لتحقيق أمانينا القومية فى خلق مجتمع الكفاية والعدل .

الشمولية والاتحاد الاشتراكي *

من المعروف ان أى نظام ديمقراطى يحتاج الى ايجاد نوع من (الموازنة والرقابة) تمارسها الهيئات الحاكمة على بعضها ، سواء سميت هذه الهيئات سلطات أو أجهزة للدولة وسواء آكانت منفصلة أو متعاونة . . . ومع ان نظامنا الدستورى قد ظل دائما محتفظا بالمبادئ الأساسية لتعدد السلطات الا ان نظامنا السياسى قد تميز مع ذلك بتركيز شديد للسلطة وقد بدأ هذا الطابع حتى بعد أن نشأ الاتحاد القومى كنوع من الاتحاد بين المواطنين واعتبر بمثابة سلطة رابعة تعلو السلطات الأخرى .

وفى ظل هذا المفهوم صدر دستور ١٩٥٦ ، فعهد الى الاتحاد القومى بمهمة ترشيح أعضاء مجلس الأمة ، وعهد الى مجلس الأمة بدوره بأن يرشح رئيس الجمهورية . أى ان سلطات الدولة أصبحت منبثقة من الاتحاد انقومى مباشرة وفى ظل هذا المفهوم أيضا صدر قانون الادارة المحلية عام ١٩٦٠ فجعل عضوية المجالس المحلية تحت سيطرة الاتحاد القومى .

ولم يكن الاتحاد القومى تنظيما منتخبا بل ان تكوينه كان بقرار من رئيس الجمهورية : كما ان نظامه الأساسى صدر بعد ذلك بقرار من رئيس الاتحاد أى من رئيس الجمهورية . واختلط الاتحاد القومى بسلطة

* من مقال نشر بجريدة الأهرام فى ١٤ مارس ١٩٧٤ تحت عنوان « حول قضايا الحرية » .

الدولة ، فكانت طلبات الترشيح لمجلس الأمة تقدم الى مركز البوليس ثم تفحص الطلبات . ويعد كشف بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض عليهم ، كما ان جميع الوزراء ونوابهم عينوا أعضاء فى المؤتمر العام للجمهورية ، بل ان ميزانية الدولة تضمنت اعتمادات مالية لمواجهة مصروفات الاتحاد القومى .

وكانت النتيجة ان النظام الدستورى مع كل ما تضمنه من أحكام عن وسائل التأثير المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، لم يحقق فعالية كاملة . لأنه كان فى حالة تبعية للتنظيم السياسى (المعين من سلطة الدولة) . فتعطلت بالتالى ممارسة الاختصاصات الدستورية مثل الاستجواب أو سحب الثقة ، لأن أعضاء مجلس الأمة - وان كانوا يصلون الى مقاعدهم بالانتخاب - لم يسمح لهم بالتقدم للانتخاب الا بعد أن يرشحهم الاتحاد القومى ، ولأن الاتحاد القومى كان يعنى فى الواقع سلطة الدولة وان كان يحمل شعار سلطة الشعب .

وقد ظلت بعض هذه المفاهيم عالقة بتجربتنا حتى بعد أن نشأ الاتحاد الاشتراكى ممثلاً لتحالف قوى الشعب العاملة . فمع ان دستور مارس ١٩٦٤ لم يجعل للاتحاد الاشتراكى أى سلطة فى ترشيح أعضاء مجلس الأمة أو أى سلطة دستورية فى الاعتراض على المرشحين ، الا أن الاتحاد الاشتراكى استطاع أن يمارس طابعه الشمولى استناداً الى قانون مجلس الأمة الذى كان قد صدر عام ١٩٦٢ واشترط فى المرشح أن يكون عضواً عاملاً فى الاتحاد الاشتراكى . ومن خلال هذا الشرط ، كان من الممكن عملاً بالتحكم فى اختيار المرشحين عن طريق منحهم أو عدم منحهم شهادات العضوية أو إسقاط العضوية عنهم اذا اقتضى الأمر .

وربما قيل فى تبرير شرط العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى انه يضمن أن يمثل مجلس الأمة قوى الشعب العاملة وحدها ولكن هذا التبرير كان مردوداً عليه بأن تمكين هذه القوى وحدها من أن تصل الى مقاعد المجلس كان مكفولاً بضمانتين : الأولى سياسية ، وهى بداية التحول الى الاشتراكية وما تم فعلاً من القضاء على سيطرة رأس المال والاقطاع نتيجة صدور قوانين الإصلاح الزراعى وقوانين التأمين ، مع ضمان نصف مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية على الأقل للعمال والفلاحين أما الضمانة الثانية وهى قانونية ، فكان مصدرها القانون الذى صدر فى عام ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية لمدة عشر سنوات لطائفة كبيرة ممن رأت ان مصالحها تتعارض

مع أهداف هذه المرحلة كما ان قانون مجلس الأمة وقتئذ كان قد أضاف من بين شروط الترشيح ألا يكون المرشح ممن فرضت الحراسة على أمواله أو من حددت ملكيته الزراعية أو طبقت بشأنه القوانين الاشتراكية فيما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه . » وقد ألغيت هذه الشروط في القانون الجديد لمجلس الشعب .

وواضح من ذلك ان هاتين الضمانتين كانتا كافيتين لدرء ما كان يسمى خطر تسلل عناصر ليست من قوى الشعب العاملة الى الاتحاد الاشتراكي .

ومع ذلك فقد استحدث شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي ، فأدى الى تحقيق نوع من السيطرة على المرشحين بحيث أمكن فى أى وقت انكار صفة العضوية على مرشح رغم انتمائه الى قوى الشعب العاملة .

وراد من وطأة هذه السيطرة ان شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي قد اعتبر شرط استمرار بحيث اذا أسقطت عضوية الاتحاد الاشتراكي عن ممثل الشعب المنتخب أسقطت عنه عضوية المجلس . فقد كان دستور ١٩٦٤ يجيز اسقاط العضوية عن عضو مجلس الأمة اذا فقد الثقة والاعتبار ، أو أخل بواجبات الوظيفة ، أو فقد صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها ، ولكنه لم يكن ينص على اسقاط عضوية المجلس فى حالة فقد عضوية الاتحاد الاشتراكي ، فصدر اعلان دستورى فى ٧ يناير ١٩٦٩ « وأعتقد ان كثيرين منا لا يعرفون عنه شيئا » . وقد عدل نص دستور ١٩٦٤ ، مشترطا ضرورة استمرار توافر عضوية الاتحاد الاشتراكي طوال عضوية المجلس وأضاف الاعلان الدستورى ما نصه ان « العضوية تنقضى بالنسبة لعضو مجلس الأمة الذى يفقد صفة العضو العامل فى الاتحاد الاشتراكي ، وان الفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي أمر يختص به التنظيم السياسى وحده وهو صاحب الولاية العامة فيه وفق ما يضعه لذلك من ضوابط » .

حقاً . . ان التنظيم السياسى يجب أن يستقل بوضع نظامه ويستقل بالنظر فى أمر أعضائه . وهذا جائز ومقبول شريطة أن يقوم التنظيم السياسى على مبدأ الانتخاب ، وأن يعتبر الانضمام اليه حقاً دستورياً لكن مواطن ينتهى الى قوى الشعب العاملة وغير محروم من حقوقه الانتخابية ، ذلك ان قرارات الاتحاد الاشتراكي سواء بحجب العضوية

أو إسقاطها يمكن ان يترتب عليها آثار خارج نطاقه وهى الحرمان من حق الترشيح .

بل لقد أثبتت الممارسة ان الاتحاد الاشتراكي بدلا من أن يعترض على مرشح معين « وهو لا يملك دستوريا سلطة الاعتراض » ، فانه كان أحيانا يصل الى نفس النتيجة بالأى يعطى المرشح شهادته تثبت عضويته فى الاتحاد الاشتراكي ، فلا يستطيع التقدم للترشيح .

ولهذا فقد كان أول ما فعله مجلس الشعب الحالى المنتخب بعهد ١٥ مايو ١٩٧١ ، أن أصدر قانونا جديدا نص فيه على انه يجوز الاكتفاء فى اثبات صفة العضوية ببطاقة العضوية دون حاجة الى شهادة بذلك من الاتحاد الاشتراكي ، بل واكتفى بتطلب توافر شرط العضوية فى المرشح عند صدور قرار دعوة الناخبين الى الانتخاب ، وذلك حتى يفوت أى محاولة لفصل عضو من الاتحاد الاشتراكي قبيل الانتخابات لمنعه من الترشيح أو فصله بعد أن يصبح عضوا توصلنا لاسقاط عضوية المجلس عنه .

يمكننا اذن أن نقول انه قبل الانتخابات الأخيرة كانت سيطرة الاتحاد الاشتراكي كاملة على الترشيح والانتخابات . وكان فى وسع أجهزته أن تعرقل ترشيح عضو معين أو أن تسقط عنه العضوية . على انه مهما بدا من تحفظات على شرط العضوية وكيفية كسبها أو فقدها ، فان ايجاد صلة بين الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ، قد يكون ضروريا لتحقيق ارتباط مجلس الشعب بأهداف الاتحاد الاشتراكي .

وكل ما هنالك ان هذا الارتباط يجب ألا يكون نتيجة (علاقة عضوية) بل أن يكون نتيجة لاقتناع أعضاء المجلس من ناحية ولتأثير الاتحاد الاشتراكي على الجماهير وتحريكه لها من ناحية أخرى ، ويمكننا بذلك أن نطمئن الى أن من يطلبون عضوية الاتحاد الاشتراكي إنما يطلبونها لايمانهم بأهدافه لا استيفاء لمجرد الشكل الذى يتطلبه القانون والذى يعتبر « جواز مرور » الى حق الترشيح .

على انه اذا كان اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكي للترشيح فى التنظيمات السياسية قد يكون له ما يبرره عند البعض لتحقيق الارتباط بأهداف تحالف قوى الشعب العاملة - فان الذى أثار التساؤل حقا هو اشتراط هذه العضوية فى المنظمات الجماهيرية الشعبية غير السياسية .

فقد ثار التساؤل مثلا حول جدوى تطلب العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي في الأعضاء المنتخبين في مجالس ادارة الشركات . ان عمل عضو مجلس الادارة المنتخب ليس عملا سياسيا بل انه عمل يرتبط بالانتاج ، باعتبار ان العمال لم يصبحوا سلعة في عملية الانتاج وانما أصبحت قوى العمل « مالكة لعملية الانتاج ذاتها شريكة في ادارتها شريكة في أرباحها » على حد تعبير الميثاق ، فما هي حكمة اشتراط العضوية العاملة ؟

وتصدق نفس الملاحظة على تطلب هذه العضوية أيضا في الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية . ان الجمعية التعاونية تمثل مصالح اقتصادية لأعضائها لا علاقة لها بالعمل السياسي ، فلماذا يحرم الأعضاء من اختيار من يرونه أكثر قدرة على ادارة الجمعية ولو لم يكن عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي ؟

والأمر كذلك بالنسبة لاشتراط هذه العضوية للترشيح في مجالس النقابات العمالية والمهنية ، مع ان الحرية النقابية من أئمن الحريات التي كفلها الدستور ، فلماذا يحرم أعضاؤها من اختيار من يرون انه أقدر على الدفاع عن مصالحهم لمجرد انه لم ينضم الى الاتحاد اشتراكي أو لم تقبل عضويته فيه لأسباب يستقل الاتحاد الاشتراكي بتقديرها ؟

لذلك فانه حينما صدر قرار من وزير العمل بمناسبة الانتخابات النقابية الأخيرة فأضاف شرطا جديدا للترشيح ، وهو أن يكون المرشح ممن ينطبق عليه التعريف السياسي للعامل في مفهوم الاتحاد الاشتراكي ، لم يسع القضاء الإداري الا أن يوقف تنفيذ قرار منع بعض المرشحين من التقدم لترشيح لعدم انطباق هذا الوصف عليهم ، وذلك لتنافره مع طبيعة التمثيل النقابي الذي يجب أن يكون متاحا لجميع العاملين .

وبالمثل فان الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكي بمزاولة مهنة الصحافة دون الاكتفاء بالقيد في نقابة الصحفيين شرط قد صدر في ظل الاتحاد القومي ، وقد ظل هذا الشرط قائما منذ عام ١٩٦٠ رغم اختلاف طبيعة الاتحاد الاشتراكي عن الاتحاد القومي ، ومع أن الترخيص بمزاولة المهنة يغلب عليه الطابع الإداري لا السياسي .

ولو تابعنا نماذج أخرى تشترط فيها عضوية الاتحاد الاشتراكي لزادت دهشتنا لمحاولة اقحام دور التنظيم السياسي في أنشطة بعيدة

كل البعد عن طبيعته . فلماذا يتطلب هذا الشرط مثلا للترشيح في مجالس ادارة الاتحادات الرياضية ؟

وكل هذا لا ينفي بطبيعة الحال ان المنظمات الجماهيرية هي هيئات مساعدة للاتحاد الاشتراكي ، وان الاتحاد الاشتراكي يمكنه أن يستعين بها في تعميق أهدافه عن طريق تمثيل هذه المنظمات الجماهيرية ذاتها في تنظيماته وهي فكرة سبق أن اقترحت حينما كان موضوع إعادة النظر في نظام الاتحاد الاشتراكي مطروحا منذ أكثر من عام (١) .

ان مثل هذا الحوار اليوم وبعد ٦ أكتوبر هو الكفيل باطلاق قدرات قوى الشعب العاملة على الاسهام في بناء مجتمع الغد ، وتخليصها من أي قيود تعوق حركتها .

(١) ألغى شرط العضوية في الاتحاد الاشتراكي بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ بناء على اقتراح قدم من الدكتور محمود القاضي عضو مجلس الشعب وقتئذ ، وقد نظرت له لجنة مشتركة برئاسة المؤلف وكان وكيلا لمجلس الشعب وقتئذ (النشرة التشريعية ، عدد مايو ١٩٧٥ ، ص ٢٢١٦)

الاتحاد الاشتراكي : هل هو حزب للوسط
أم تحالف لجميع القوى والاتجاهات الوطنية ؟ *

منذ سنوات ونحن نصف الاتحاد الاشتراكي بأنه « وعاء » يضم داخله قوى الشعب العاملة وأنه « تحالف » يجري داخله « تفاعل ديمقراطي » بين هذه القوى بهدف الوصول الى « تذويب الفوارق بين الطبقات » ، وان المنظمات الجماهيرية كالنقابات والاتحادات يجب أن تمارس نشاطها في « اطار » الاتحاد الاشتراكي ، ولكن « مستقلة » عنه ثم نكتشف انه لا تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ولا المنظمات الجماهيرية قد استطاعت أن تستوعب آراء الجماهير ، وأنه وفق القوانين الاجتماعية التي لا تحتاج الى صيغة لتقررها ، تتولد أنشطة خارج هذه التنظيمات الرسمية . فنسمع عن حركة للطلاب مستقلة عن اتحاداتهم ، ونسمع عن نشاط للعمال خارج نقاباتهم وعن آراء للرأسمالية الوطنية تختلف عن آراء غرفها التجارية والصناعية .

ونحن نصف الاتحاد الاشتراكي أيضا بأنه سلطة « فوقية » أو انه « السلطة الأم » ونثبت له جناحين كالطير ، أحدهما نسميه « الجناح التنفيذي » والآخر نسميه « الجناح التشريعي » بهدف خلق وحدة متكاملة بين أجهزة الدولة المختلفة ونستريح الى أن هذه العبارات والصيغ قد حلت مشكلات العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي وبين الأجهزة التنفيذية والهيئة التشريعية . ثم ننتبه الى ان هذه « الوحدة الكاملة » قد تخلق

* جريدة الأهرام في ٨ ابريل ١٩٧٤ . ١٥

نوعاً من النظام « الشمولي » الذي قد يعدم الرأي فندرك أخيراً ان على الاتحاد الاشتراكي أن يقدم المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة ، وأن يحتضن دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المتحالفة وتنظيم الحوار فيما بينها ديمقراطياً .

وكلنا حين يجلس للمناقشة يتفق على هذه الصيغ ، ولكن لكل منا في مؤخرة رأسه فهم مختلف لها . .

الاختلاف قديم حول تحديد مفهوم « الاشتراكية » التي نسعى الى تحقيقها وكلنا يستعمل هذا التعبير ، ولكن لكل في ذهنه معنى مختلف عن الآخر . فبعضنا يفسر وصف الميثاق لهذه الاشتراكية بأنها الاشتراكية العلمية تفسيراً مقتضاه ان هناك اشتراكية واحدة وان اختلفت طرق تحقيقها ، وان طريق التحول الاشتراكي ليست أمامه سدود ، ويأتي آخر يعين استناداً الى تقرير الميثاق « ان اشتراكيتنا العربية لها خصائصها المميزة وان علينا أن نحميها من أن يستغلها البعض فينحرف بمفاهيمها الى مفاهيم مذهبية غريبة عنها » ويأتي ثالث فيقول انها الاشتراكية الاسلامية ، ويرى رابع انها الاشتراكية العربية ذات التطبيق المصري .

هذه المفاهيم المختلفة موجودة فعلاً في المجتمع . . مجتمع الاتحاد الاشتراكي ويجب أن نسلم بوجودها . ومن هنا كان صدقاً ما طالب به المهندس سيد مرعي (١) من « أن يحتضن الاتحاد الاشتراكي دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المتحالفة » فالفكرة التي لا تجد المجال الشرعي الذي تعنى فيه عن نفسها ، ستلتبس حتماً بمجال غير شرعي . . ومن الخطأ أن نتوهم اننا نتقدم الى الاتحاد الاشتراكي بفكر موحد تماماً . هذه عبارات انشائية لا تمثل الواقع السياسي . حقيقة هناك قدر معين متفق عليه من الفكر . .

القضاء على تحالف الاقطاع ورأس المال - تحقيق التنمية الاقتصادية .
الدور القائد للقطاع العام - التحالف بين الطبقات - ربط الحرية الاجتماعية بالحرية الديمقراطية - عدم الانحياز - الانتماء العربي .
وهناك برنامج معين لمرحلة معينة وهناك مصالح موحدة لا خلاف عليها في هذه المرحلة . . ولكن لو تصورنا أبعد من هذا ، لكان اغراقاً في الوهم !

(١) الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وقتئذ ، وكان يلقب « السكرتير الاول للجنة المركزية » .

ومن هنا فاننا يجب أن نقف بامعان أمام بعض العبارات الهامة التي وردت في كلمة السكرتير الاول للجنة المركزية في افتتاح دورة المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي في ١٦ فبراير الماضي ، حين يقول « اننا يجب أن نحدد المصالح الموحدة ذات الوزن القومي الشامل والتي لا خلاف عليها بين مختلف قوى التحالف وهي : تحرير الأرض المحتلة - استمرار التطور على الطريق الاشتراكي - تعزيز دائم للديموقراطية وسيادة القانون - محاربة البيروقراطية في أجهزة الدولة والقطاع العام - محور الأمة - الانتماء المصري الى الأمة العربية » .

وليس لي الا تحفظ واحد على تحديد المصالح غير المختلف عليها . . فلسست واثقا مما اذا كان استمرار التطور على الطريق الاشتراكي محل اتفاق حول مفهومه ومداه . وقد لا يكون هناك خلاف حول ما تحقق من منجزات اشتراكية ، فقوى الشعب العاملة التي يضمها التحالف حريصة على حماية هذه المنجزات وهي جميعا قد انتفعت منها بما في ذلك الرأسمالية الوطنية التي فتحت أمامها أبوابا للاستثمار لم تكن متاحة لها من قبل خصوصا بعد أن أمنت من مخاطر الحراسة . . واطمأنت الى سيادة القانون . ولكن عند تحديد مدى هذا التطور ومدى السير في طريقه فعلا ، قد يبدو الخلاف .

حينما نتحدث مثلا عن الملكية غير المستغلة جريا على تعبير الميثاق فنحن قد نختلف حول معيار تحديدها . فهل هو معيار تجريبي ، فمرة كانت ملكية المائتي فدان غير مستغلة ثم انتهى بنا التحديد الى أنها ملكية ما لا يزيد على خمسين فدانا ، وهل تمضي التجربة في تطورها أم أن هناك حداً يمكن أن نتوقف عنده ؟ أم انه معيار موضوعي قوامه عدم حصول المالك على فائض للقيمة نتيجة استخدامه أجراء في ملكه ؟ وهل ما يزال هذا المعيار صالحا في زمن التطور العلمي والتكنولوجي واستخدام الميكنة الحديثة ؟

ويأتي بعد ذلك الأساس الثاني الذي عرضه السكرتير الاول في تحديده للمصالح الاجتماعية ، وهو « تحديد أهم المصالح الخاصة لكل قوة اجتماعية في التحالف وترتيب أولويات تحقيقها » . وفي تحديد هذه المصالح الخاصة يمكن أن يقوم خلاف حول طريق التطور الاشتراكي

ومسألة .

ولكننا في هذه المرحلة التي يشغل فيها تحرير الأرض - ويجب أن يشغل - كل اهتمامنا وتفكيرنا ، لا نريد أن نقع في مصيدة الاتفاق الايديولوجي التام كما اننا لا نريد أن نقع في مصيدة المصالح الخاصة .
انها مرحلة « جبهة وطنية » من أجل تحرير وطننا وسلامة شعبنا .

بل نريد - وأنا أستعير عبارة هامة أخرى وردت في خطاب المهندس سيد مرعي « أن نتفق على خطوط سياسية عملية موحدة » ليس الاتفاق اذن ايديولوجيا ولكنه اتفاق حول خطوط سياسية عملية أي حول برنامج أساسه قدر متفق عليه من المصالح التي تستند الى قدر متفق عليه من الفكر .

ونفي ضوء هذا النظر ، يمكن أن نفهم معنى أن يحتضن الاتحاد الاشتراكي دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المتحالفة . فلأول مرة يجب أن نسلم بأن المنبر الحر الذي نقدمه لا نقدمه فقط « لقوى الشعب العاملة » بل نقدمه أيضا « للأفكار المختلفة داخل قوى الشعب العاملة » .

وعلى هذا فاني أتحفظ تماما في تحليل البعض لأزمة الاتحاد الاشتراكي ، بأنها أزمة « عدم وضوح رؤية » أو « غياب الايديولوجية » فالاتحاد الاشتراكي ليس حزبا يمكن أن تربط أعضائه مصالح ايديولوجية واحدة . وما يراه البعض من أن يتبنى ايديولوجية « الوسط » وانه يجب بالتالي ان يلفظ أي آراء أخرى - هذا القول من شأنه أن يهدم حرية الفكر والممارسة الديمقراطية الصحيحة ، فنتيجته المنطقية اذا رفض الاتحاد الاشتراكي أن يستوعب آراء غير آراء الوسط أن يتحول الى حزب ، ويصبح من المحتتم أن تحاول الآراء الأخرى أن تجد متنفسا لها خارج تنظيماته ، مع انها قابلة لحد أدنى متفق عليه في الميثاق وفي بيان ٣٠ مارس وفي الدستور وفي برنامج العمل الوطني . ثم ما هذا الذي يمكن تسميته آراء « الوسط » وهل هو شيء آخر غير القدر المتفق عليه بين جميع القوى الوطنية والاتجاهات التقدمية بصرف النظر عن أي خلافات بينها ؟

اذا فهمنا الاتحاد الاشتراكي في هذه المرحلة على أنها اتاحة المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة: وتجميعها حول مصالح مشتركة بينها في مقدمتها تحرير الأرض - كان لزاما أن نرتب جملة نتائج على ذلك :

١ - ان المركزية الديموقراطية لا يمكن أن تطبق بحذافيرها في تحالف

والسبب يضم قوى مختلفة وأفكارا متباينة ، بل انها لا تطبق الا فى حدود المصالح والأفكار المتفق عليها ، فيجب أن تكون درجة الديمقراطية فى التنظيم أكثر من درجة المركزية . وفى هذه الحدود يسرى التزام المستويات بقرارات ما يعلوها ، وتستمد قرارات المؤتمر القومى واللجنة المركزية قوتها الملزمة .

٢ - انه فى البحث عن طريقة للتعبير عن مصالح القوى المختلفة يجب أن نولى اهتماما بالغا للتنظيمات الجماهيرية .

نقابات العمال منبر طبيعى لأحدى قوى التحالف وهى العمال والزراعيون .

التعاونيات الزراعية منبر طبيعى للفلاحين .

الغرف التجارية والغرف الصناعية منبر للرأسمالية الوطنية .

النقابات المهنية والجمعيات منبر للمثقفين .

ويجب أن نضمن التمثيل المستقل لهذه النقابات باعتبارها منظمات جماهيرية ، فى المؤتمر القومى وفى اللجنة المركزية ، ويجب أن نضمن أن تصبح هذه المنظمات بعبارة حقيقة عن رأى جماهيرها لا عن الرأى الذى نريد لها أن تعبر عنه . . وفى نفس الوقت يجب أن نضمن تمثيلا مستقلا للقوى الشعبية ، ان المؤتمر الوطنى الذى أقر الميثاق كان منتخبا على أساس تمثيل « القوى » .

٣ - ان العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى وبين سلطة الدولة أو بينه وبين التنظيمات الجماهيرية يجب ألا تكون علاقة عضوية بل علاقة سياسية بمعنى ان الاتحاد الاشتراكى لا يوجه النقابات مثلا اعتمادا على انها تابعة له أو بناء على سلطته عليها بل اعتمادا على اقتناعها برسالته ، ولا يوجه الحكومة مثلا اعتمادا على انه سلطة « فوقية » بل اعتمادا على تأثيره الحقيقى بين الجماهير الذى يمكن أن ينعكس على مجلس الشعب وهو السلطة الدستورية التى تملك محاسبة الحكومة وفق الدستور ، دون أن يخل ذلك بسلطة الاتحاد الاشتراكى فى محاسبة أعضائه فى الأجهزة التنفيذية « سياسيا » عن أى انحراف عن الخط السياسى الذى يمثل القدر المتفق عليه من المصالح المشتركة وبرامج تحقيقها .

بمعنى آخر فان الاتحاد الاشتراكى يجب أن ينزع عنه « الكسل » الذى يشجعه عليه اعتماده على الوسائل القانونية والادارية لتوجيهه

مؤسسات الدولة • بل أن ينزل الى العمل السياسي •• الى النقاش
والحوار والاقناع واجتذاب الجماهير •

وأنا أسلم مع ذلك بأن نجاح الاتحاد الاشتراكي في هذه المرحلة
يجب أن يعتمد أساسا على قيامه بالتعبئة القومية لتحرير الأرض، وحل
مشاكل الجماهير في إطار المصالح المتفق عليها - وليس مطلوبا منه في
هذه المرحلة أكثر من هذا فهو لا يمكنه بحكم طبيعته وتكوينه وبحكم
انه ليس حزبا أن يستقطب حماس الأنصار ونضالهم لمهام أخرى غير
تحرير الأرض وحماية الوحدة الوطنية •

وإذا سئلت وماذا بعد هذه المرحلة ؟

اجب - وفق تصوري : ان الظروف الموضوعية وحدها هي التي
ستفرض الصيغة الملائمة للعمل السياسي فيما بعد مرحلة ازالة آثار
العدوان ••

تعدد الأحزاب في مواجهة الاتحاد الاشتراكي *

لا يزال موضوع تعدد الأحزاب في مقابلة تحالف القوى موضوعا يجذب للنقاش . وقد شاركت في جلسات الاستماع التي دعا اليها مجلس الشعب هذا الاسبوع ، كما شاركت من قبل في مناقشات اللجنة القيادية لادارة الحوار ، وقد بدا من كل ذلك ان هناك اتجاهين ، لكل منهما حججه وأسانيده : اتجاه بالتمسك بالاتحاد الاشتراكي كإطار للتحالف مع العمل على تطويره ، واتجاه بالدعوة الى اطلاق جرية تكوين الأحزاب السياسية .

* جريدة الأهرام في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ .

وقد تحولت المناظير فعلا الى أحزاب سياسية وأعلن الرئيس السادات ذلك في حفل افتتاح دور الانعقاد الاول لمجلس الشعب الفصل التشريعي الثاني في نوفمبر ١٩٧٦ . ثم وافق الشعب على ذلك في الاستفتاء الذي جرى في ١٠ فبراير ١٩٧٧ في أعقاب حوادث ١٨ و ١٩ يناير وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وكان من بين شروط تأسيس الحزب التي كانت موضع انتقاد تطلب عشرين عضوا من أعضاء مجلس الشعب بين مؤسسيه ، (انظر كتاب المؤلف : الطريق الى الديمقراطية ، دار المعارف طبعة ١٩٧٨) واستبقى هذا القانون علاقة بين الأحزاب وبين الاتحاد الاشتراكي . وقد عمل هذا القانون بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ فألغى شرط العشرين ولكنه من ناحية أخرى أحكم الرقابة على نشاط الأحزاب ، كما اقترح تعديل المادة الخامسة من الدستور الخاصة بالاتحاد الاشتراكي .

حجج المتمسكين بالاتحاد الاشتراكي

فأما من يرون التمسك بالاتحاد الاشتراكي مع العمل على تطويره فهم يستمدون إلى ما يأتي :

١ - ان المطروح هو تطوير الاتحاد الاشتراكي وليس تصفيته أو تحويله إلى حزب إلى جانب السماح بأحزاب أخرى ، وانه منذ شهور قليلة أدلى الشعب برأيه في الاستفتاء حول ورقة أكتوبر وفيها يقسول الرئيس انور السادات « انى أرفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب ، ولكننى أيضا لا أقبل نظرية الحزب الواحد الذى يفرض وصايته على الجماهير » . وان الأصوات التى ترتفع هذه الأيام ونحن فى قلب المعركة بالدعوة الى تعدد الأحزاب ، قد فاتها أن تتكلم عن ذلك عند طرح ورقة أكتوبر للنقاش وقبل الاستفتاء عليها لأن ورقة أكتوبر حسمت النقاش فى هذا الشأن فى المرحلة الحاضرة على الأقل .

٢ - إنه لا يجوز أن نحمل الاتحاد الاشتراكي بوضعه الحالى المتطور نحو الديمقراطية أوزار مراحل سابقة ، كما ان سلبيات الاتحاد الاشتراكي لا تصلح بذاتها سببا للعدول عن نظامها مثلما أن قعود مجلس الشعب عن واجبه فى مرحلة سابقة لا يصلح سببا لالغاء نظام التمثيل النيابي .

والأولى بنا أن نناقش اقتراحات تطوير الاتحاد الاشتراكي لأنها البداية الصحيحة لكى يصبح الاتحاد الاشتراكي اطارا فعالا للتحالف ، فما دعت إليه ورقة التطوير من قبول تعدد الاتجاهات والعضوية الاختيارية وتحديد معنى الالتزام ، يضمن للاتحاد الاشتراكي أن يسترد دوره الحقيقى كمنظم للتحالف .

٣ - أن نظام الاتحاد الاشتراكي يقوم على فكرة التحالف بين قوى الشعب العاملة ، وأن هذه الصيغة مناسبة لظروفنا الاجتماعية والسياسية وهى ضمان للحيلولة دون الصراع الطبقي ، كما انها هى التى تضمن للعمال والفلاحين نسبة الخمسين فى المائة من مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية . وبغير ضمان هذه النسبة لا يمكن أن يكون التشريع معبرا عن آراء الغالبية صاحبة المصلحة فى التحولات الاجتماعية .

٤ - ان تجربتنا مع الأحزاب السابقة على ثورة ٢٣ يوليو كانت من

بين أسباب قيام هذه الثورة ، فقد عجزت هذه الأحزاب عن تحقيق آمال الجماهير وانتهت الى الارتقاء فى أحضان القصر تارة وفى أحضان الاستعمار تارة أخرى .

٥ - ان الدعوة الى تكوين الاحزاب فى الظروف الحالية ونحن مازلنا فى قلب المعركة من شأنها تفتيت الجهود فى مواجهة اعباء المرحلة الراهنة . . مرحلة التحرير والبناء .

حجج الداعين الى نظام الأحزاب :

أما من يدعون الى اطلاق حرية تكوين الاحزاب فهم يستندون الى ما يأتى :

١ - ان ورقة أكتوبر لم تستبعد كلية فكرة تكوين الأحزاب ، فالمرفوض عندها هو الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب فاذا كونت الأحزاب بشكل طبيعى وفرضتها ارادة الجماهير لا السلطة ، مع ضمان خط قومى تلتزم به فليس لدى ورقة أكتوبر ما يحول دون ذلك . بل ان ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي نفسها تقول صراحة ان الاصرار على مفهوم التحالف ليس مصادرة على حق الجماهير ذاتها فى تبني مفهوم آخر فى مرحلة مقبلة من مراحل تقدم العمل الوطنى .

وقد بدا مما نشر أخيرا من أحاديث للرئيس أنه لا يمانع فى اقامة احزاب فيما لو رأى الشعب ذلك .

٢ - ان الاتحاد الاشتراكي « وصفة » شاذة نشأت من موقع السلطة ، وهو اما أن يتحول الى حزب حتى يحقق فعالية حقيقية ، والحزب الواحد هو أبغض التنظيمات السياسية واطورها على الحريات - واما أن يتحول الى تجمع جماهيري واسع فيفقد فعاليته حينما لا تجد الجماهير فيه الأداة التنظيمية للتعبير عن أفكارها ومصالحها .

٣ - أنه مع التسليم بأن الاتحاد الاشتراكي فى صورته المتطورة لا يصح أن يحمل أوزار مراحل سابقة ، الا أن الواقع الذى لا يمكن تجاهله أن الجماهير قد فقدت ثقتها فيه ، أو بالاقل فقدت حماسها له .

٤ - ان نظام الاتحاد الاشتراكي لم يستطع أن يحمي الحرية وهو لا يمكن أن يكون ضمانا لها غي المستقبل . بل انه لم يشارك فى اجراء التحولات

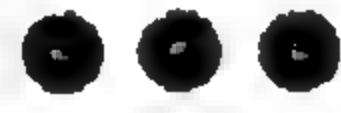
الاجتماعية • فكل ما صدر من قوانين الاصلاح الزراعى ونشوء القطاع العام كان سابقا على وجوده أو بغير مشاركة منه •

وعند البعض — فان الاتحاد الاشتراكى لم ينجح فى تذويب الفوارق بين الطبقات وهو السند الوحيد لجدية التحالف ، بل لقد نمت فى ظله العلاقات الرأسمالية ونشأت طبقة جديدة تتخفى وراء تعريف الفلاح والعامل وأصبحت نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين مجرد شعار على الورق • وعندما يسمح بتكوين أحزاب يمكن للعمال والفلاحين أن يضموا أنفسهم فى أحزاب وأن يناضلوا عن طريقها فى سبيل تدعيم حقوقهم •

أما التحالف الذى قيل أن الاتحاد الاشتراكى يقيمه بين قوى الشعب المختلفة فليس مصدره قيام الاتحاد الاشتراكى بل مصدره احساس عميق بالوحدة الوطنية لدى الشعب المصرى •

هـ — انه لا يمكن بغير أحزاب سياسية ممارسة « الموازنة والرقابة » اللازمة فى أى نظام سياسى حتى لا يتحول الى نظام شمولى ، تمارس فيه الدكتاتورية من خلال الشعارات الديموقراطية !

والأحزاب هى التى يمكن أن تكون الطريق السليم للترشيح لمجلس الشعب والوزارة ورئاسة الجمهورية وبغيرها فان المناصب السياسية تتحول الى وظائف ادارية أو الى تركيز للسلطة •



والى جانب الاتجاهين الرئيسيين : اتجاه التمسك بالاتحاد الاشتراكى واتجاه الدعوة الى حرية تكوين الأحزاب طرحت آراء فرعية عند كل من الفريقين •

تعريف جديد للفلاح والعامل :

فهناك رأى يرى انه من المتعين اعادة تعريف الفلاح والعامل ، بخجة أن التعريف الحالى مصطنع وأنه يؤدى الى تفتيت وحدة العاملين فى القرية أو فى المصنع • وعند هؤلاء فان الفلاح هو كل من يمتن الزراعة مادامت ملكيته فى حدود القدر الذى يصرح به القانون وهو خمسون فدانا ، وأن العامل هو كل من يعمل لدى رب عمل لقاء أجر •

وقد اعترض على هذا التعريف الجديد المقترح بما جاء فى ورقة التطوير ذاتها من « أن الفلاحين والعمال هم الاغلبية الكبرى من أبناء هذا

الشعب وهم الذين طال جرمانهم قبل الثورة ، وهم أصحاب مصلحة أكيدة في تقدمها ، ولكن العلاقات الاجتماعية بالرغم من كل ما أدخلته عليها الثورة من تعديل جوهرى لو تركت وشأنها لانخفاض صوت العمال والفلاحين داخل التحالف ، فالمثقفون والرأسمالية الوطنية لهم دراية بالعمل السياسى وقدرة على ابداء رأى ومعرفة بإدارة الانتخابات ، ولو تركت الأمور دون تحديد لانكمش تمثيل العمال والفلاحين وهم الأغلبية ، .

وأضاف أصحاب الاعتراض أن تعريف الفلاح أو العامل ليس تعريفا وصفيا بل انه تعريف فى معنى تحقيق الضمان أى أننا هنا نعرف الفلاح أو العامل الذى نضمن له نصف مقاعد التنظيمات السياسية والشعبية، وليس معنى هذا أن من لاينطبق عليه التعريف لا يعتبر فلاحا أو عاملا بالمعنى الوصفى أو القانونى ولكنه فى هذه الحالة لا يحتاج الى ضمان . والا فلماذا تقدم للمالك الذى يزرع خمسين فدانا ضمانا للنجاح فى الانتخابات ولا نجعل ذلك للتاجر ممثل الرأسمالية الوطنية أو للمحامى أو الطبيب . فالأخذ بالتعريف المقترح سينتهى الى استبعاد ضمان الحد الأدنى لتمثيل الفلاحين والعمال لان الضمان فى هذه الحالة يصبح غير منطقي ولا تدعو اليه ضرورة اجتماعية ، وكان نسبة تمثيل الفلاحين والعمال بعد تفرغها من مضمونها الحقيقى تصبح بذلك ذرا للرماد فى العيون .

وقد سلم المعارضون على توسيع التعريف الحالى ، بأن هذا التعريف لم يحترم فى التطبيق وأن هناك من دخل الى المجالس الشعبية مستظلا بضمان الفلاح أو العامل مع أنه قد يكون أكثر ثراء من آخرين لا ينطبق عليهم هذا الوصف ، ولكن علاج ذلك لا يكون فى العدول عن التعريف الحالى بل فى تحديد شروطه على نحو قاطع ، فلا بد بالنسبة للفلاح ، ان التحقق من شرط مزاولته الزراعة بنفسه ومن شرط الإقامة فى القرية علاوة على الملكية أو الحيازة التى لا تزيد على عشرة أفدنة ، ولا بد من تحديد أدق للعامل بأن يكون مصدر دخله الأساسى هو العمل وألا يزيد هذا الدخل عن حد معين ، وذلك بصرف النظر عما اذا كان عاملا يدويا أو ذهنيا فلا يصح أن يكون المعيار هو مجرد عدم الحصول على مؤهل عال بل يكون المعيار هو الدخل من علاقة العمل .

وأنه مع التسليم بأن ضمان نسبة الفلاحين أو العمال هو ضمان مرحلى مرتبط بأن يقوى عودهم فى مواجهة القوى الأخرى فائنا لانزال بعين بعيدين عن تحقيق هذه الغاية ، فلاتزال التنظيمات الشعبية للفلاحين والعمال ضعيفة ولاتزال أوضاعهم الاجتماعية - رغم كل ما تحقق لهم -

أضعف من الوضع الاجتماعي المؤثر للمالك أو المثقف الذي لا يزال في استطاعته التأثير على جميع الناخبين - رغم أنهم من الفلاحين والعمال - تأثيرا مصطنعا بالمال أو بالدراية والنفوذ .

حزبان أم أحزاب متعددة :

كذلك فإن هناك رأيا قد طرح من جانب بعض الذين يدعون إلى حرية تكوين الأحزاب ، فهم يقفون في منتصف الطريق متوجسين من أن إطلاق هذه الحرية قد يؤدي إلى تكوين عدد كبير من الأحزاب ينتهي بنا إلى معاناة كل أزمات الديمقراطية الغربية التي يعرفها كثير من الدول في أوروبا ، والتي تجعل من الصعوبة أن يحصل أي حزب على أغلبية تمكنه من تولي الحكومة ، فينتهي الأمر إلى ائتلاف بين حزبين أو أكثر قابل لتصدع في أي وقت أو إلى قبول حكومة أقلية توافق عليها الأحزاب الأخرى ثم لا تلبث أن تسقط ويصاب الحكم بشلل .

وعند هؤلاء ، فإن تجنب هذه النتيجة الضارة يكون عن طريق الأخذ بنظام الحزبين . ولكن أصحاب هذا الاقتراح لم يبينوا كيف يمكن أن نقصر تكوين الأحزاب على حزبين ، فأى حزبين نختار من بين خمسة أحزاب مثلا ، ومن الذي يمل هذا الاختيار ، وهل نعود بذلك ثانية إلى السلطة لتحديد لنا الأحزاب التي يمكن قبولها ، وألا يتعارض هذا الاقتراح مع منطق حرية تكوين الأحزاب ؟ وحقيقة أن نظام الحزبين أو الثلاثة إذا جاء بطريقة طبيعية غير مصطنعة ، فإنه يكون أفضل من تعدد واسع للأحزاب . ولكن وجود حزبين كبيرين في بلد مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا ليس « نظاما » بل إنه جاء نتيجة تطور تاريخي . وهناك أحزاب أخرى في أمريكا وفي بريطانيا ولكنها لا تصل إلى مقاعد الحكم لأنها لا تحصل على الأغلبية التي تؤهلها لذلك ولكنها قائمة مع ذلك .

متى وكيف تنشأ الأحزاب ؟

وبعد ، فإن السؤال الذي لا يزال مطروحا هو متى وكيف تنشأ الأحزاب السياسية كبديل لتنظيم سياسي واحد ؟

إذا كان هذا التنظيم السياسي هو الحزب الواحد فهناك شبه إجماع على رفض مثل هذا النظام ، وهو أن وجد فإنه سيحارب فكرة نشوء أي أحزاب أخرى ومادام يملك سلطة الدولة فإنه سيعتبر هذه الأحزاب إذا نشأت أحزابا غير مشروعة .

أما إذا كان هذا التنظيم السياسي وفق الخطوط العريضة التي اقترحتها ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي - ومع التسليم بالسلبات التي نشأت عن قيامه من موقع السلطة أو عن ممارسته دور الحزب في مرحلة سابقة - سيتسع لكافة الاتجاهات والآراء وسيسمح بمنابر للرأي ، وسيصبح الانضمام إليه حقاً دستورياً اختيارياً لكل مواطن يملك حق الانتخاب ويقبل أساسيات الثورة - وكل هذا قد اقترحه ورقة التطوير - فان الطريق سيصبح مفتوحاً نحو أن تتحول المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي الى منابر ثابتة .. فيثير هذا الحماس والحوار الحي الذي يفتقده الاتحاد الاشتراكي وتنشأ التجمعات في داخله تلتزم بأساسيات وحدود متفق عليها وتنوع اجتهاداتها فيما عداها ..

وهذه الاتجاهات الثابتة قد تتطور الى أحزاب وعندئذ يمكن أن يتحول الاتحاد الاشتراكي الى جبهة وطنية بين هذه الأحزاب ويتخذ التحالف الوطني شكلاً مختلفاً .. لضمان أن يكون الانتقال من الشمول الى التعدد انتقالاً سلمياً لا يحدث هزات عنيفة .. ويحفظ الوحدة الوطنية .

هذا اذا أردنا أن نمد بصرنا الى المستقبل .. كل هذا جائز وغير مرفوض بل ومتوقع . ولكن تكوين الأحزاب لا يمكن أن يكون أمراً مصطنعاً بل ان الظروف الموضوعية هي التي تخلقه .. والنظم السياسية ليست انتقاء نظرياً بل انها واقع وممارسة .

حرية الصحافة

حرية الرأي مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن
رأيه ونشره بالقول او الكتابة او التصوير
او غير ذلك من وسائل التعبير في حدود
القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان
لسلامة البناء الوطني .

(المادة ٤٧ من الدستور)

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام
مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة
وانذارها ووقفها او اغاؤها بالطريق الاداري
محظور ، ويجوز استثناء في حالة اعلان
الحوارئ او زمن الحرب ان يفرض على
الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام ورقابة
محدودة في الامور التي تتعلق بالسلامة العامة
او امراض الأمن القومي ، وذلك كله وفقا
للقانون .

(المادة ٤٨ من الدستور)

- ✧ الصحافة والمجتمع الجديد
- ✧ ضمانات لحرية الصحافة
- ✧ نحو مفهوم متكامل لحرية الصحافة
- ✧ حول المجلس الأعلى للصحافة
- ✧ هل تكون الصحافة منابر « داخل »
- التحالف ، أم منبرا واحدا للتحالف
- ✧ الصحافة والسلطة الرابعة

الصحافة والمجتمع الجديد *

إذا كانت الصحافة فى النظام الاشتراكى صحافة تنتسب الى هذا النظام ، فانها فى نفس الوقت عين هذا النظام فى الكشف عن مواطن الضعف أو الزلل . وهى تقف الى جانب النظام تدود عنه بنقد أى تصرف خاطيء لا يتفق مع أهداف النظام وخطته .

وان أهمية الرأى تزداد فى النظام الاشتراكى الذى تأخذ فيه الدولة على عاتقها مهمة اسعاد الناس . فالدولة تخطط لهذه الرفاهية ويتولى القطاع العام مسئولية الجانب الأكبر من تنفيذ هذه الخطة . ولذلك يعنى النظام الاشتراكى بفرض رقابة الهيئات التى تتولى التنفيذ ، حتى يطمئن الى انها تحقق أكبر درجة من الكفاية وانها لا تنحرف عن الخطة الشاملة .

وهذه الرقابة ليست رقابة حكومية فحسب . بل انها رقابة شعبية تتولاها التنظيمات والأجهزة الشعبية وفى مقدمتها الصحافة .

فالمناقشة العامة كتلك التى يدعو اليها الاتحاد القومى أو التى تبدو فى ندوات الاذاعة والتليفزيون ، ومثلها تلك التى ظهرت على صفحة الرأى فى نقدها لبعض النظم الحكومية التى تخلفت عن الخطة الشاملة أو عن النظرة الاشتراكية - هذه المناقشات العامة الحرة هى تدعيم للبناء الاشتراكى .

* من مقال بجريدة الأهرام فى ١٧ ابريل ١٩٦٢ .

المناقشة والبناء :

فبناء المجتمع الاشتراكي يقتضى ، كما حدث فعلا ، ان يفتح باب المناقشة العامة على مصراعيه فى الشئون العامة • وحق الاقتراح والنصيحة والتنبيه بل والانتقاد هو من الوسائل المشروعة فى تقويم أى اعوجاج وفى الكشف عن العناصر والافعال الضارة بالمجتمع الاشتراكي •

لقد دعا السيد الرئيس الى هز الجهاز الحكومى من أساسه • وهذا الهز ليس مسئولية الدولة وحدها ، بل أنه مسئولية كل مواطن • فليس هناك فى هذا النظام من يطلب التستر على خطأ أو انحراف • بل ان مقدرة هذا النظام ومفخرته هما الصراحة والشجاعة فى الاعتراف بالخطأ والعمل على اصلاحه وتلافيه •

فصحافة اليوم صحافة «مسئولة» تعبر عن آماني الشعب كله وتعنى ببحث مشاكله • فالرأى الذى تبديه ليس رأى حزب سياسى فى المعارضة أو حزب سياسى فى مقاعد الحكم • وهو ليس رايا يراد به احراج خصوم حزبيين •

وهى لا تشهر ولا تتجنى ولا تخدع أو تضلل • فليس هدفها خدمة اغراض خاصة أو تحقيق الربح كما انها لا ترمى الى مجرد اظهار القدرة على الانتقاد أو مجرد التشويق والاثارة • وهى مسئولة أمام الشعب فى مواصلتها لرسالتها مقدرة لمسئولياتها فى نقد ما تراه مستوجبا للنقد من نظم وتصرفات تهم الرأى العام • ف طالما ان الخطأ جائز فالنقد لازم • فالنظام الاشتراكي يؤمن بفائدة المناقشة واحتكاك الاراء والنقد الذاتى طالما ان هذا النقد يدور فى اطار النظام الذى ارتضاه الشعب •

فكل شخص عام يجلس على كرسيه اليوم ، يجب ان يعرف انه يجلس عليه باسم الشعب ولمصلحة الشعب وانه بالتالى خاضع لرقابته •

وليس لهذا الشخص العام الا أن يتوقع من الصحافة الصدق والأمانة والدراسة الجادة الموضوعية • وليس له الا ان يطلب النصفه وحسن الادراك والالمام بجميع مشاكل العمل • وان تدور رقابة الصحافة حول المسائل التى تهم الرأى العام وتتصل بالمصلحة العامة •

على ان دائرة المسائل التى تهم الرأى العام أوسع نطاقا فى النظام الاشتراكي فالرأى العام لا يهتم فقط بحسن سير المرافق العامة وما يجرى فى المشروعات العامة وحدها • بل ان من حقه أيضا ان يتابع حسن سير

العمل فى المشروعات الخاصة • ذلك ان الدور الذى يقوم به القطاع الخاص ليس: الا جزءا من خطة التنمية الاقتصادية العامة ، لان أى اضطراب فى شركات هذا القطاع يمس مباشرة مصالح جمهور المنتفعين بخدماتها • كما انه يمس بطريقة غير مباشرة مصالح المجموع بمساسه بمصلحة الثروة القومية •

حرية الخطأ :

ان النشاط الاقتصادى الخاص يتمتع بحرية الخطأ والانحراف فى دول الاقتصاد الحر • أما فى الدول الاشتراكية التى تعنى بتوجيه الاقتصاد وتخطيطه ، فانه لا معدى عن اخضاع هذا النشاط الاقتصادى الخاص لرقابة الرأى العام وبالتالى لرقابة الصحافة •

والواقع ان حق أى مواطن فى المجتمع الاشتراكى مرتبط بحقوق الجماهير • ولما كان من النادر ان نتصور تصرفا لای مواطن يصدر منه ولايعنى المجتمع معه ، فان درجة اهتمام المجتمع بتصرفات المواطن تزداد فى مجتمع اشتراكى • وهى تزداد على وجه الخصوص فى مرحلة ارساء البنيان الاشتراكى •

فقد آن الأوان اذن لأن نقضى على خرافة « الشخص الخاص » وأن نوسع من دائرة « الشخص العام » الذى يجوز نقده • فالشخص العام ليس هو حتما كل شخص مكلف بخدمة عامة • بل ان هذا الوصف يصدق على كل من يتصدى لعمل يهم الجمهور أو يسترعى انتباهه أو يتصل بمقومات حياته او بمثله وقيمه •

فالطبيب الذى ينكص عن أداء واجبه فى اغاثة المريض ، والمحامى الذى يغتال ثمرة ما يحكم به لصالح موكله ، والموسيقى اذ يبحث بألحان غيره والممثل اذ يفشل فى القيام بدوره والمنتج السينمائى اذ يخدع الجمهور بانتاج رخيص والكاتب أو الفنان اذ يعرض على الناس أعمالا مشوبة بالنقض أو السخف - مثل هؤلاء جميعا يجوز نقد أعمالهم وتصرفاتهم دون هوادة والصحافة التى لا تفعل ذلك تكون حائثة برسالتها •

الحياة الخاصة والحياة العامة :

فيكفى اذن ان يتصدى الشخص لامر يهم الرأى العام ، او ان يصدر منه تصرف يمس به قيمه ومثله ، لتصبح تصرفات هذا الشخص وأعماله ملكا للرأى العام يجوز له أن يمزقها اربا وأن يجرى عليها الرأى والنقد من

ان ما يطلب من الصحافة هو عدم التعرض للحياة الخاصة للمواطنين .
فليس من حق الصحافة ان تكشف ما يجرى فى الحجرات المغلقة التى
أرخص أصحابها ستارا عليها . ومع ذلك فان الحياة الخاصة قد تتصل
أحيانا بحياة المواطن العامة فلا يمكن فصلهما . كما أن الحياة الخاصة قد
تؤثر على سيرة الشخص العام أو عمله الذى أصبح فى حوزة رأى العام .
فلا جناح على الصحافة فى مثل هذه الحالات اذا مست حياة الشخص
الخاصة فى الحدود اللازمة لنقد حياته العامة وبغير تشهير أو تجن .

وما يطلب من الصحافة فى تقديمها هو ان تلتزم الصدق وان تنتهج
منهج البناء والتقويم والتوجيه لا الهدم والتشهير والافتراء . هذا هو
واجبها نحو من تنقدهم . اما واجبها نحو الشعب الذى تنتسب اليه فهو
ان تستمع الى خفقات قلبه وان تترجم هذه الخفقات الى رأى صريح . وان
تنقد وتنقد لبناء المجتمع الاشتراكى .

ضمانات حرية الصحافة *

فى بيان ٣٠ مارس تأكيد على وجوب أن تتوافر كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة . وليست هناك كلمة تمس شغاف القلوب مثل كلمة الحرية . وفى نفس الوقت ، فليس هناك تعبیر مختلف الرأى حول مضمونه وأبعاده وحقيقته ، قدر هذا التعبير . وحتى لا تصبح كلمة الحرية مجرد شعار لا يمثل مضمونا يمكن مناقشته وتقديره ، فان من واجبنا ائارة الطريق أمامه ، خشية ان يتعثر أو يجنح أو يضل .

وابتداء ، فان الحديث عن حرية الصحافة لا يمكن ان يجرى بمعزل عن الحريات الاخرى . واعتقد ان هذا هو ما عناه بيان ٣٠ مارس حينما اشار فى معرض تأكيده على ضمانات حرية الصحافة الى الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية والى وجوب توفير كل الضمانات للحرية الشخصية والامن بالنسبة لجميع المواطنين وفى كل الظروف . فحرية الصحافة لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من اليد التى تقبض على زمام رزقه ومستقبله ، كما لا يمكن ان تنعزل عن تحرير المواطن من الخوف ومن القلق على أمنه ، وهى بوصفها امتداد لحرية التعبير والرأى ، لا تزدهر بغير الحريات الاخرى . الحريات ذات المضمون الاجتماعى والحريات الشخصية . فحرية الصحافة فى مجتمع لا يملك فيه الشعب

* من مقال بجريدة الأهرام فى ٥ و ٦ ابريل ١٩٦٨ .

مقدرات حياته لن تكون سوى حرية النفر القليل الذي يملك الوسائل التي تمكنه من إصدار الصحف وتمكنه بالتالي من توجيه المجتمع والسيطرة عليه . وبالمثل فان حرية الصحافة لا تعيش الا اذا كانت الحرية الشخصية مصانة مكفولة . واني استعيد في ذلك عبارة قالها الزعيم الفرنسي هريو من انه ليست هناك سوى حرية واحدة والحريات الاخرى متضامنة معها ، وانتهاك احدها يعتبر انتهاكا لها جميعا . . فحينما يسود القلق أو التهديد أو الخوف ينعدم الرأي الحر .

حرية واحدة

ان هذا هو نفس ما لاحظته صحفي أمريكي كان نائبا لرئيس الواشنطن بوست والتمس هيرالد ، عن اجراءات التحقق من الولاء التي كانت تتخذها لجنة النشاط المعادي بالكونجرس التي كان يرأسها السناتور مكارثي . فقد عدد الحالات التي استدعت فيها اللجنة بعض رجال الصحافة لاستجوابهم بشأن ما ينشرونه في صحفهم . ومن ذلك سؤال محرر النيويورك بوست عما نشره من نقد لأعمال اللجنة والتطرق بعد ذلك الى سؤاله عن علاقته بالحزب الشيوعي . وقال الصحفي الأمريكي ان هذه الاجراءات قد اثرت على حرية الصحافة ذاتها بما كانت تحدثه من قلق وما تنطوي عليه من تهديد . فالصحفي الذي كان يستدعى أمام اللجنة المكارثية ولا يجيب على استئلتها يتعرض للحكم عليه بحجة انه اهان احدي لجان الكونجرس ، كما ان اثاره الشكوك حول ولائه يعرضه للتشهير والفضح (نقلا عن كتاب الحرية أم السرية للصحفي الأمريكي جيمس راسيل ويجنيز) .

لماذا تنظيم الصحافة ؟

ولكن أية ضمانات جديدة يمكن أن نصورها لحرية الصحافة التي رسمنا أبعادها ووضعناها في اطارها الصحيح حينما أصدرنا قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ ، وحينما ردد الميثاق بعدها ان « ملكية الشعب للصحافة التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذي أكد لها في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم قد انتزعت للشعب اعظم أدوات حرية الرأي ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد . ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها ، هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة كذلك خلصت

من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في مواردها » .

يبدو ان الامر يحتاج هنا الى وقفة . . نعود بعدها الى تقييم هذه التجربة . .

فتنظيم الصحافة لم يكن عقوبة أريد توقيعها على أصحاب الصحف . ولم يكن رغبة في التخلص من آراء معارضييه ، لانه حتى صدور قانون تنظيم الصحافة ، كان من المتصور ان تتم السيطرة على أية آراء معادية للتحول الاشتراكي عن طريق الرقابة . ولكن هذا التنظيم كان مدخلا ضروريا الى التحول الاشتراكي الذي بدأ بعد ذلك في يوليو ٦١ . وهذا هو ما يفسر صدور قانون تنظيم الصحافة قبل اعلان القوانين الاشتراكية بأكثر من عام . فلم يكن من المتصور ان تبدأ مرحلة التحول الى الاشتراكية والصحافة لا تعبر الا عن آراء اصحاب رأس المال فيها .

ولم يكن هناك مفر من اتباع أحد طريقتين : الاستمرار في طريق الرقابة ضمنا لعدم ضرب التحول الاشتراكي ومحاصرته في بدايته . . وهو طريق استثنائي خطر ، أو طريق التنظيم وتمليك الصحافة للشعب . ومن ثم فقد رفعت الرقابة على الصحافة بعد صدور قانون تنظيم الصحافة ، وعلى وجه التحديد فقد ألغى الامر الصادر بفرضها في ١٠ أكتوبر ١٩٦٠ . ومنذ ذلك التاريخ ظلت الصحافة طليقة من أية رقابة سابقة على النشر ، حتى أعيدت بعد ٥ يونيو لظروف الامن القومي .

وكان تمليك الصحافة « للاتحاد القومي » وقتئذ ، يسير في منطق سليم مع فكرة هذا التنظيم السياسي الواحد الذي يقيمه المواطنون « لحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية » .

وجاء الميثاق بعد ذلك معلنا أن سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأي أعظم أدواتها وأن استبعاد الرجعية يسقط دكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام جميع قوى الشعب الوطنية .

حرية الصحافة

ام حرية أصحاب الصحف ؟

واذا كانت هذه المشكلة بالنسبة لظروفنا كانت تفرض حلا يضمن أن تعبر الصحافة عن مصالح قوى الشعب العاملة في نضالها نحو تذويب الفوارق بين الطبقات - فان المشكلة كانت قائمة في العالم بحددة منذ الحرب الاخيرة . فقد أصبحت الصحافة تمر بعهد سماء البعض «تصنيع الصحافة» دلالة على ملحقها من تطور تكنولوجيا ، وانها بما تمتلكه من معدات للطباعة وأجهزة للاتصال والتوزيع أصبحت صناعة ضخمة تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة . حتى أن اللورد نورثكليف أحد كبار مالكي الصحف في إنجلترا صرح يوما بأنه لن يتمكن شخص في المستقبل من إصدار جريدة يومية بأقل من رأسمال قدره مليونان من الجنيهات (نقلا عن كتاب كنجزلى مارتن الصحافة التي يريدونها الجمهور) وبذلك أصبحت الصحف في المجتمعات الرأسمالية خاضعة لسيطرة « الممولين » بل أصبح من العسير مراقبة سلامة مواردها للتحقق من انها لا تنحرف متأثرة بأي عامل خارجي . وكان ذلك سببا في الأزمة التي تعانيها حرية الصحافة في العالم الرأسمالي ، حيث برز التناقض بين المصالح الطبقية لأصحاب الصحف وبين المتطلبات الحقيقية للجماهير قارئة هذه الصحف . وبذلك غدت حرية الصحافة . . حرية لهذه الفئة القليلة في أن تمارس تحكمها وتسلطها على الراي العام . . وليس هذا مجرد كلام . .

لنأخذ مثلا . . الصحافة في ثلاث دول في العالم الرأسمالي وهي أكثرها دفاعا عن شعار حرية الصحافة بمدلولها التقليدي وهو حق أي فرد في أن يصدر جريدة ، لنرى ما اذا كانت هذه الحرية قد تحققت في الواقع . .

● **لنأخذ فرنسا . .** اول بلد اعلن حقوق الانسان ورفع شعار الحرية الفردية . في فرنسا كانت الصحافة تعاني من تركيز الصحف في أيدي قليلة من الافراد أو الشركات التي يسهم فيها رجال الصناعة والمال في صورة احتكار اطلق عليه (كونسورتيوم) . ومنذ قبل الحرب العالمية صرح دلاديه رئيس وزراء فرنسا بمناسبة فضيحة ستافسكي المعروفة بأنه قد ثبت أن ٨٠٪ من الصحافة الفرنسية تتلقى اعانات وان بعضها كان يتلقى اعانات من المحور . وبعد انتهاء الحرب اعلن البرت باييه رئيس الاتحاد القومي للصحافة وقتئذ « لقد تساءلنا أثناء المقاومة ، لماذا حدث في هذا البلد الذي كان يناصب النازية العداء ، ان انحازت الصحافة الكبرى فيه الى جانب العدو ! والجواب انها كانت قد كفت عن ان تكون صحافة وطنية

أى ذات مبادئ واصبحت صحافة مال ! ، لذلك لم يكن غريبا اذ ظهرت دعوة فى فرنسا الى تأميم الصحافة . طالب ليون بلوم الزعيم الاشتراكى بذلك وطالب رينيه كوتى باصدار قانون يحرم تركيز الصحف فى يد فرد أو مجموعة أفراد أو شركة وذلك للقضاء على ظاهرة الاحتكار . وبعد التحرير صدر أمر فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٤ بتنظيم الصحافة الفرنسية ، ففرض رقابة على حساباتها ومواردها ووجب عليها الاعلان عن أسماء اصحابها وأن تكون الاسهم اسمية اذا كانت شركة . وحرم عليها الحصول على أى مبالغ من الجهات الاجنبية باستثناء اجور الاعلانات وتشكيل لجنة داخلية من العاملين فى المنشأة الصحفية .

● ● ● ولناخذ بعد ذلك مثالا آخر . . انجلترا .

بعد نهاية الحرب العالمية طلب مجلس العموم من الحكومة تشكيل لجنة للتحقيق فى موارد الصحف والاشراف عليها وادارتها وملكيته . وعلل المجلس ذلك فى قراره « بالاهتمام المتزايد الذى يبديه الجمهور بالنسبة لظاهرة الاتجاهات الاحتكارية فيما يتعلق بالاشراف على الصحافة » . كان الوضع فى انجلترا أن حرية الصحافة تعاني من الاحتكار أو ما يسمونه هناك « ترست » الصحف أى تجمع الجرائد فى ملكية أو سيطرة فرد أو عدة أفراد . فهناك خمس سلاسل أى تكتلات تملك أو تسيطر على معظم الصحف . فمثلا احدى هذه التكتلات وهى الاسوشيتد برس ليتمتد تملك عشر صحف فى انحاء انجلترا واثنتى عشرة مجلة اسبوعية . واسماء مثل عائلات بيفر بروك وكادبرى كانت تسيطر على مجموعات من الصحف . بل وفى السنوات الأخيرة . . فى عام ١٩٥٩ يشتري اللورد تومسون ، الصنداي تايمز وأخيرا التايمز ذاتها وهو يملك ١١٥ جريدة فى ١٢ دولة مختلفة و ٩٥ مؤسسة اعلانية و ١٢ مؤسسة لنشر الكتب و ٢٠ شركة طباعة و ٢٥ محطة اذاعة وتليفزيون ، والجريدة الوحيدة التى ظهرت بعد الحرب العالمية من لندن عام ١٩٥٣ واسمها ريكوردر ، وأعلنت انها مستقلة عن الأحزاب وعن المصالح الاحتكارية - توقفت عن الصدور فى مارس ١٩٥٤ اذ انها لم تقو على منافسة الصحف الاحتكارية .

● ● ● والمثال الثالث . . هو الولايات المتحدة الأمريكية التى أحرزت

فيها الصحافة تقدما تكنولوجيا متفوقا وتوزيعا ضخما . فهناك سبعون سلسلة أى تكتلات تسيطر على ٣٨٦ جريدة يومية . ومؤسسات مثل هيرست وسكريبس هوارد وماك كرويك باترسون تسيطر على أكثر من نصف توزيع الجرائد اليومية ، علاوة على محطات الاذاعة والتليفزيون .

واصحاب الصحف يساهمون فى مشروعات صناعية وتجارية مختلفة ، وهم لا يسمحون بتوجيه كلمة نقد اليها . . ويروى نورمان انجيل فى كتابه الصحافة وتنظيم المجتمع ان محررى احدى الصحف الامريكية وزعت عليهم قائمة بست عشرة شركة يساهم فيها المالك ولا يسمح لهم بتناولها بأى نقد . ورغم قانون شيرمان المعروف فى الولايات المتحدة لمناهضة الاحتكار ، فانه لم يطبق على الصحافة - بقدر علمى - الا فى حالة واحدة كانت خاصة بوكالة انباء هي الاسوشيتدپريس . فهذه الوكالة كانت تشترك فيها ١٢٠٠ جريدة ثم اتفق الشركاء على أن يتعهدوا فيما بينهم على ألا يزودوا الجرائد الأخرى بأى أخبار تصلهم عن طريق الوكالة كما أعطوا فيما بينهم حق الفيتو لكل منهم اذا أراد الاعتراض على انضمام جريدة منافسة الى الوكالة . فاعتبر ذلك محاولة لاحتكار تجارة الانباء . واعلن القاضى بلاك عام ١٩٤٤ رأى المحكمة العليا وهو بطلان هذه الاتفاقات لأنها تنطوى على احتكار أخطر من عبودية الرق . فهو تركيز رأس المال فى أيدي عدد قليل من الأفراد والشركات التى لا تبغى الا مصلحتها وتسيطر على الحاجات الاقتصادية والسياسية للبلاد بما فيها الصحافة ، وهو حكم له دلالة على خطورة الاسلوب الاحتكارى الذى تمارسه صحافة أمريكا . .

فهل كان من الممكن فى مجتمعنا الذى يتحول الى الاشتراكية ان تظل الصحافة بمنأى عن التنظيم ؟ وهل حقق التنظيم لها . . حريتها الحقيقية ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال يحسن ان نلم بدقة بما تضمنه هذا التنظيم . ذلك ان كل ما يعرفه الكثيرون - ومنهم بعض المشتغلين فى الصحافة أنفسهم - عن قانون تنظيم الصحافة انه نقل ملكية الصحف الى الاتحاد القومى ثم الى الاتحاد الاشتراكى من بعده . وفى تعبير آخر يستعمله البعض خلطا أو قصدا ، فان الصحافة قد أممت مثلما أممت وسائل الانتاج الأساسية بعد ذلك .

واذا كان صحيحا ان تنظيم الصحافة قد نقل ملكية بعض الصحف الى الاتحاد القومى ثم الى الاتحاد الاشتراكى ، فليس صحيحا انه نقل الى الاتحاد الاشتراكى ملكية جميع الصحف التى كانت قائمة وقتئذ ، والحقيقة ان الصحف التى آلت الى الاتحاد الاشتراكى بمقتضى هذا القانون هي الصحف التى كانت تصدر عن دور صحفية أربع هي الدور الأساسية للصحافة ، أما الدار الخامسة فقد كانت مملوكة أصلا لهيئة التحرير ثم للاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى ، ولذا لم يشر القانون اليها . وفيما

عدا هذه الدور ، ظلت الصحف التي كانت قائمة وقتئذ على ملكية أصحابها ، ونحن نعرف مثلا ان جريدة مثل الجورنال ديجيت لا زالت على ملكية صاحبها وان جريدة مثل وطني لا زالت تصدر عن شركة خاصة . ومثل هاتين الجريدتين عشرات الصحف والمجلات التي تصدر في القاهرة والاسكندرية وفي الاقاليم . وقد لانسمع عنها نظرا لضيق توزيعها . على سبيل المثال . . . وقد لا يعرف معظمنا ان هناك جريدة تصدر في القاهرة ثلاث مرات أسبوعيا اسمها الكوكب . . . وان في الاسكندرية جريدتين يوميتين هما السفير وميدان الرياضة . . . وان في سوهاج جريدة يومية اسمها الشفق ! ولا أعتقد ان هذه الجرائد ، بإمكانياتها المحدودة ، يمكن أن تكون وسيلة للجمهور لأن يعرف ما يجري في المجتمع الذي يعيش فيه . بل ان هذا يؤكد ان حرية اصدار الصحف مرتبطة بالقدرة المالية على ذلك .

واذا كانت احصاءات الصحف والمجلات المسجلة بإدارة المطبوعات تدل على أن هناك غير الجرائد التي أشرنا اليها ٤٦ مجلة أسبوعية ونصف أسبوعية و ١٥٠ مجلة نصف شهرية وشهرية و ٥٠ مجلة دورية كل ثلاثة أو ستة شهور أو سنة - فانه فيما عدا بعض هذه المجلات التي تصدر عن وزارات أو مؤسسات عامة والتي تقوم بتمويلها - فان المجلات الأخرى لا تعيش الا على قنات « الاعلانات القضائية » ولا يطبعها أصحابها في الغالب الا بمناسبة محصول ورد من الاعلانات .

اذن فلا يزال في وسع أن مواطن اليوم ان يصدر جريدة ، فتتظيم الصحافة لا يحول بينه وبين حريته في ذلك .

ولكن أتكون هكذا حرية اصدار الصحف ؟ فمن غير المتصور ان فردا أو شركة خاصة يمكنها ان تقتحم اليوم ميدان اصدار الصحف ، دون ان تتعرض لخسارة مالية - وحتى قبل ان يبلغ التقدم الفني بالصحافة المصرية المدى الذي أحرزته ، فان محاولات كثيرة بذلتها بعض الأحزاب السياسية قبل الثورة لاصدار جرائد ، وكانت تعتمد على تمويل الحزب وعلى رعاية الحكومة اذا تولى الحزب الحكم . . . ومع ذلك فسرعان ما كانت تحتجب عن الصدور .

الصيغة البديلة

للملكية الأفراد

حرية اصدار الصحف يجب ان تكون في متناول الشعب العامل بهيئاته وتنظيماته القادرة على ذلك . . . ولذا فان التنظيمات الجماهيرية مثل

النقابات والتعاونيات والجمعيات هي التي يمكنها وحدها ان تصدر صحفا تعبر فيها عن رأيها في مشكلات المجتمع وبذلك تتسع قاعدة اشراك الجماهير في حرية ابداء الرأي . ومن هنا يمكن ان نفهم حرص الدول الاشتراكية على أن تنص في دساتيرها على ان حرية الصحافة تقتضى أن توضع تحت تصرف الطبقة العاملة ومنظماتها الوسائل المادية التي تكفل اصدار الصحف من مطابع وورق وأحبار . ولا يعنى هذا اننى أتفق تماما مع تجارب جميع الدول الاشتراكية في فهمها لحرية الصحافة . ولكن في هذه النقطة بالذات لا شك ان حرية اصدار الصحف تفقد كل قيمة لها اذا لم يتح للشعب العامل وسيلة ممارسة هذه الحرية . وهذا الاسلوب فى المعالجة للحريات والحقوق الاساسية للمواطن هو الذى يميز دساتير الدول الاشتراكية . اذ هي لا تكتفى بتقرير هذه الحقوق والحريات بل انها تبين السبيل الى ممارستها . فلا يكفي مثالا ان يقال ان الدولة تكفل للمواطنين حق التعليم ، اذا لم تنشئ لهم مختلف المدارس والجامعات ولا يكفي ان يقال انها تقرر حقهم فى الرعاية الصحية دون النص على مسئولية الدولة عن انشاء مختلف المستشفيات . .

واذا كان حق الافراد ، وبعد صدور قانون تنظيم الصحافة ، لا يزال قائما فى اصدار الصحف ، فان هناك قيودا هاما أورده هذا القانون على هذا الحق وهو الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكي . كما أن ممارسة العمل الصحفى ذاته لا يكتفى فيها بالقيود فى نقابة الصحفيين ، بل انها تتطلب أيضاً ترخيصا من الاتحاد الاشتراكي حتى بالنسبة للصحفيين فى المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد .

وهذا الترخيص وان جاء على خلاف الاصل فى حرية الصحافة ، الا انه ليس ترخيصا من الحكومة . اذ لو أصبحت الجهة الرقابة على تصرفات الحكومة خاضعة لترخيص يصدر منها ، لانعدمت حرية الصحافة تماما . للاتحاد القومى ثم للاتحاد الاشتراكي من بعده ، وهو ليس سلطة دولة كما أنه ليس حزبا بل تنظيم جماهيري واسع يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

المؤسسات الصحفية

والاتحاد الاشتراكي

وهنا يثور التساؤل : الى أى مدى كان لتبعية المؤسسات الصحفية للاتحاد الاشتراكي ، وخضوعها لسلطته فى الترخيص بمزاولة مهنة الصحافة من أثر على حريتها ؟

ان ملكية الاتحاد الاشتراكي للصحف الاساسية التي كانت قائمة ، ليست بذاتها سببا يمكن ان ينال من حرية هذه الصحف • فحرينها لا يقيدنها الا القيد العام الذي يلتزم به جميع المواطنين وهو الالتزام بالميثاق • ومن ثم فقد كان من حق الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكي ، ان تتناول تصرفات الحكومة بالتعليق والنقد وان تسلط رقابتها على الاجهزة التنفيذية ومؤسسات القطاع العام • بل ان تحقيق هذا الهدف كان سبب تحريرها من تحكم رأس المال ، والميثاق يشير في أكثر من موضع الى أن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيبا أميناً على ادارة الارادة الشعبية شأنها في ذلك شأن المجالس النيابية •

هل كانت هناك

معوقات لحرية الصحافة ؟

ولكن ، هل قامت الصحافة برسالتها في هذه الرقابة ، واذا لم تكن قد قامت بها على النحو الذي كانت الجماهير تتطلع اليه ؟ فماذا كانت معوقات ذلك ؟

ومن الانصاف أن نقرر ان الصحافة خلال هذه السنوات قد اتبعت أسلوباً جديداً في معالجة القضايا الهامة التي تمس مشكلات المواطنين ، وهو أسلوب يقوم على النقد الموضوعي الهادئ الذي يخلو من العبارات النابية ومن المساجلات التي لا تهدف الا الى الاثارة • وانها قدمت دراسات ومناقشات جادة خلال ندوات اشركت فيها المتخصصين لمعالجة مشكلات التطبيق الاشتراكي كما افسحت صفحاتها لآراء المواطنين • كما ان مستوى الخدمة التي تقدمها الى قرائها قد ارتفع على نحو لم تعرفه صحافتنا من قبل • ولكن من الانصاف للحقيقة أيضاً أن نقول ان الأقلام قد جمدت في معالجة نواح أخرى للقصور أو الانحراف • وانها كانت تمارس حريتها بالنسبة لمحاسنة المسؤولين في الحكومة أو القطاع العام في بعض الحالات وتمسك عنها في حالات أخرى •

ولكن حرية الصحافة فرضت نفسها بعد ٥ يونيو ، بل وفي ظل نظام الرقابة رغم ما يفرضه بطبيعته من تقييد لحرية النشر تقتضيه حالة الطوارئ • ويكفي ان نراجع الآراء العديدة المختلفة والمتصارعة احيانا التي نشرتها الصحف منذ ٥ يونيو والتي لم تسلم من نقدها ناحية من نواحي حياتنا ، فماذا نجد : الحديث الصريح عن أسباب النكسة وجذورها وعن مراكز القوى وبعض أجهزة الامن وانحرافاتهما وعن التنظيم السياسي ومناقشة نواحي القصور فيه وعن قوانين الحريات وسيادة القانون

وقانون الأحكام العسكرية ومناقشة متطلبات المرحلة الحالية ومسئولياتها .
ذلك ان الجماهير التي قامت يومى ٩ و ١٠ يونية تعلن اصرارها على مواصلة
النضال ، قد أكدت حقها فى أن تمارس حريتها فى الرأى .

ومع ذلك فان حرية الصحافة لا يجوز ان تبني على أساس الصفات
الشخصية للصحفى وحدها وعلى أساس موقف متسامح من سلطة الدولة .
زمامه فى يدها تضيقه أو توسعه . بل انها فى مجتمع ديمقراطى يجب ان
تجد اساسها فيما نقدمه من ضمانات لها . وكما قلت ، فان حرية الصحافة
لا يمكن ان تنفصل عن الحريات الاخرى . وانه اذا تعرضت الحريات
الأخرى للتهديد أو الخوف . ماتت حرية الصحافة .

ديمقراطية التنظيم السياسى

كضمان لحرية الصحافة

ولكن أى تهديد وخوف كان يمكن ان يؤثر على صحافة تتبع التنظيم
الشعبى القائد ، الذى وصفه الميثاق بأنه السلطة الممثلة للشعب الدافعة
لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ؟

هنا يبرز الارتباط بين مشكلة حرية الصحافة ومشكلة التنظيم
السياسى ، فلو ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكى المنتخبة التى تصعد من
قاعدته العريضة الى قيادته العليا قد اكتملت ، لكانت قد تحققت للاتحاد
الاشتراكى ديمقراطيته التنظيمية التى تعد ضمانا للمؤسسات الصحفية
التابعة له . ومن هنا نلمس الارتباط الوثيق بين ما اعلنه بيان ٣٠ مارس
من اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب وبين ما اشار اليه عن ضمانات
حرية الصحافة .

واعود فاقول ان صفات الكاتب الخاصة أو الثقة فيه ربما كان لها
اثرها فى اطلاق العنان لقلمه . . ولكن تنظيم الحريات لا يمكن ان يكون
وقفا على ظروف أو ملابسات خاصة ، بل انه يجب أن يكون محاطا بضمانات
عامة .

ضمانات

لحاسبة الصحفى

فحرية الصحافة لا يمكن ان تتحقق الا فى ظل تنظيم ديمقراطى
للاتحاد الاشتراكى الذى يملك سلطة الترخيص بمزاولة المهنة أو حجبها

أو سحبها .. وهي سلطة مخيفة - حتى لو لم تستعمل - وذلك ما لم تحطها الضمانات الواجبة + ومن ثم فإن القانون يجب ان يحدد اسباب محاسبة الصحفي وان يرسم طريقة المحاسبة ويحيطها بالضمانات + وهذه المحاسبة لا تقوم فى نظرى الا اذا انحرف عن مبادئ التحول الاشتراكى أو اخل بأداب مهنته .

تساؤلات !

ثم اننا نتساءل عن جدوى ترخيص الاتحاد الاشتراكى بمزاولة الصحافة لمن يعملون فى المؤسسات الصحفية التابعة له .. أفلا يكفى أن هذه المؤسسات المسئولة هى التى تختار الصحفي وان نقابة الصحفيين تتحقق من توافر الشروط اللازمة لمزاولة المهنة .

كما نتساءل عن جدوى طلب ترخيص من الاتحاد الاشتراكى للصحف التى تصدرها النقابات وغيرها من المؤسسات الجماهيرية وهى تعمل فى اطار الاتحاد الاشتراكى وتتعاون وثيق معه ؟

بل نتساءل عما اذا كان من الممكن أن تكون الملكية التعاونية للعاملين فى الصحف احدى صيغ التنظيم الصحفى ؟ وعما اذا كان تنوع الصحف التى تصدر فى نطاق الاتحاد الاشتراكى يمكن ان يبنى على ما تمثله قوى التحالف وفى حدود مبادئ الميثاق .. لينشأ بينها حوار وتفاعل ديموقراطى ؟

ان حرية الصحافة ليست امتيازاً للصحفيين ، بل انها تستمد جذورها من حرية المواطن ومن حقه فى أن يتابع ما يجرى فى المجتمع الذى يعيش فيه وحقه فى ان يراقب ويحاسب ممثليه . فهى مقررّة اصلاً لصالح الشعب ، وليست الصحف الا نائبة عنه فى ممارسة هذه الحرية .. وهى حرية لا يقيدنها الا الالتزام بالميثاق وبالمنهج العلمى للتحوّل الى الاشتراكية ..

بهذا المفهوم يمكن ان ندرك قيمة بيان ٣٠ مارس فى حرصه على تأكيد ضمانات حرية الصحافة ..

نحو مفهوم متكامل لحرية الصحافة *

من بين قرارات المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى التى أعلنها فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ قرار « بدراسة أوضاع الصحافة ووضع تنظيم جديد لها يؤكد ملكية الشعب لها ويضعها فى خدمة الراى الحر والنقد البناء لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى » .

فالقرار يدعو أولا الى الدراسة ثم الى وضع تنظيم جديد فى ضوء هذه الدراسة . وهذا التنظيم الجديد ليس منقطع الصلة بالتنظيم القائم المبني على ملكية الشعب لها ، وهو التنظيم الذى قرره قانون تنظيم الصحافة الصادر فى ٢٣ مايو ١٩٦٠ والذى أكد الميثاق بعد ذلك فيما ذكره فى بابه الخامس عن الديموقراطية السليمة من أن « ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم قد انتزع للشعب أعظم أدوات حرية الراى ومكن أقوى الضمانات لإقديرتها على النقد » وأن « الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى لها ، هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة وكذلك خلصت من تحكم راس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها » .

* من مقال نشر بمجلة الطليعة فى أول ديسمبر ١٩٦٨ تحت عنوان « تنظيم الصحافة

وقرارات المؤتمر القومى » .

فالتنظيم الجديد الذي أشارت اليه قرارات المؤتمر القومي لا يمكن أن يكون عدولا عن الصيغة التي أقرها الميثاق وهي ملكية الشعب للصحافة بل انه كما أشارت الى ذلك القرارات ، تنظيم يهدف الى تأكيد ملكية الشعب للصحافة ووضعها في خدمة الرأي الحر والنقد البناء لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي .

وهذا التحليل لقرار المؤتمر القومي العام هو الذي يجب أن يكون أساسا لاية دراسة تقدم عن هذا الموضوع .

ولعل منطق الدراسة ثم منطق إعادة التنظيم ، يقتضى أن نعالج أولا الوضع الذي انتهت اليه الصحافة اليوم ، وما اذا كان هذا الوضع يفترق الى تحقيق ملكية فعلية للشعب للصحافة « بهدف خدمة الرأي الحر والنقد البناء لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي » .

وما الذي نجد في مناقشات المؤتمر القومي العام عن ذلك .

ان الذي يمكن استخلاصه من مراجعة الآراء التي قدمها بعض أعضاء المؤتمر في هذا الشأن ، يمكن أن نخرج بنتيجتين : الاولى : تأكيد لأهمية النقد لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي . والثانية : أن الصحافة لم تقم بواجبها تماما في هذا الشأن .

فحسبما عبر عن ذلك رئيس الاتحاد العام لطلاب الجمهورية « فانه لم أتيح لنا بدون تردد أو رهبة أو خوف أن نتكلم ونفصح عما يجيش في صدورنا لما كانت النكسة أو لكائت وطأتها أقل حدة » (جلسة المناقشة في ١٨ سبتمبر ١٩٦٨) وحسبما عبر عنه أستاذ بالجامعة « لابد من أن تحرر الصحافة نفسها وأن تخلع عنها ذلك القيد الذي بالسكوت عليه سلمت نفسها له أما رغبة في الابتعاد واختصارا للجهود ولعدم الغضب الغير واما لعدم القدرة على التصدي لمتطلبات الجماهير والتعبير عنها » (نفس جلسة المناقشة) .

ولا نجد غير ذلك في المناقشات التي جرت . لا نجد مثلا تحليلا واضحا للمعوقات التي جندت بالصحافة الى عدم ممارسة مسؤولياتها في النقد . ولعل كل ما نجده هو ما اشار اليه الأستاذ الجامعي وهو يقترح تشكيل لجنة من أعضاء المؤتمر تعمل على تنظيم العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي وبين المؤسسات الصحفية ، من أن « تقوم هذه اللجنة بوضع تفسيرات محددة عن أبعاد الأمن القومي الذي تتحلى به كل مبررات عدم

النشر والرقابة على ألا تكون هناك رقابة على المصحف إلا فيما يتعلق
بالتأجيد العسكرية فلا تترك عملية الرقابة تحت رحمة اجتهدات فردية
لبعض الأشخاص . وظاهر أن هذا الكلام لا يمكن أن ينصرف إلا إلى
فترة محدودة هي التي بعد عدوان ٥ يونيو ، وهي فترة كانت
تستلزم بطبيعتها فرض رقابة على النشر ، وهي رقابة يمكن تنظيمها أو
قصرها على النواحي العسكرية وحدها في هذه المرحلة . ولكنها ليست
القضية الحقيقية المعروضة تحت عنوان « وضع تنظيم جديد للمصحف »
يؤكد ملكية الشعب لها ويضعها في خدمة الرأي الحر والنقد البناء .

ولعل الملاحظة الوحيدة التي ظفرت بها القضية الحقيقية لمشكلة
المصحف ، أن التنظيم الشعبي يجب أن يهتم أكبر اهتمام بأن تصبح
المصحف منبرا للجميع ، وما أضافه الأستاذ الجامعي من وجوب أن
يستهدف تنظيم المصحف تنظيميا شاملا « ألا أن يكون هناك بغى عليها
وأن يكون هناك بغى منها » . فلا يكون هناك بغى عليها من تسلط رأس
المال أو الأجهزة الإدارية في الدولة وأن يكون هناك بغى منها ، من تسلط
القائمين على التحرير فيها بفرض آرائهم على الجميع دون السماح بقدر
من الفرصة المتكافئة لكل مواطن قادر ، لأن المصحف ليست ملكا لمحرريها
ومن ثم فإن حق الكتابة فيها ليس مقصورا على الأفراد بذاتهم يحتكرون
وحدهم حق توجيه الأمة .

وظاهر أيضا أن جانبا من هذا الكلام وهو البغى الذي يقع على
المصحف ، لا يمكن أن يكون مصدره « تسلط رأس المال » كما أشار إلى
ذلك عضو المؤتمر ، لأن تملك المصحف للاتحاد الاشتراكي ممثلا للشعب
إنما قصد به إلى تخليصها من تحكم رأس المال فيها . ذلك أنه حسبما
أوضح الميثاق « فقد كان من أثر التقدم الآلي في مهنة المصحف واحتياجاتها
المتزايدة إلى الآلات الحديثة وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت
هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأي إلى أن أصبحت عملية رأسمالية
معقدة ، وأن المصحف في هذه الفترة - التي سبقت الثورة - لم تكن
قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع
ورأس المال ، أو إذا اعتمدت اعتمادا كلياً على رأس المال المستغل الذي كان
يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة » .

وظاهر أنه من غير المجدي أن نتحدث اليوم عن بغى على المصحف
من تأثير رأس المال ، بعد أن بدأت فترة التحول إلى الاشتراكية وبعد أن
أصبح مصدر الإعلان ، مؤسسات وشركات مملوكة ملكية عامة .

أما عن البغى الذى قد يكون مصدره تسلط الأجهزة الادارية فى الدولة ، فإنه لا يمكن أن يتحقق - نظريا على الأقل - والصحافة ليست مملوكة للدولة ولم يتقرر تأميمها ، بل هى مملوكة للاتحاد الاشتراكى أى للتنظيم الجماهيرى الواسع الذى يمثل المجتمع ويقوم على تحالف قوى الشعب العاملة فيه ، وهو ما أكدته الميثاق فى إشارته الى أن ملكية الشعب للصحافة » قد أكدت لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية فى الدولة ، فإنه لا يمكن أن يتحقق - نظريا على الأقل - والصحافة ليست مملوكة للدولة ولم يتقرر تأميمها ، بل هى مملوكة للاتحاد الاشتراكى أى للتنظيم الجماهيرى الواسع الذى يمثل المجتمع ويقوم على تحالف قوى الشعب العاملة فيه ، وهو ما أكدته الميثاق فى إشارته الى أن ملكية الشعب للصحافة » قد أكدت لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم » .

ولم يبين صاحب هذا الرأى كيف يمكن - عملا - أن يقوم تسلط من الأجهزة الادارية فى الدولة على الصحافة ، ولم يوضح مظاهر هذا التسلط .

كذلك فإن اقتصار الحديث أيضا عن بغى الصحافة على القول بأن الصحافة ليست ملكا لمحريها وأنهم يجب ألا يحتكروا وحدهم حق توجيه الأمة وتحميلها مسئولية وضع قيادات وكفاءات جادة وواعية فى الظل ، وأن حق الكتابة فيها يجب أن يكون مفتوحا للجميع - هذا الكلام فيه قصور واضح فى فهم طبيعة مهنة الصحافة ودورها ، كما قد يكون فيه تجنب أيضا على الواقع فى وقت تعتنى فيه كثير من الصحف بنشر آراء المواطنين والتعليق عليها ومعالجة مشكلات الجماهير اليومية .

ومهما يكن الأمر فهذا وذاك لا يجيب عن السؤال .

هل حقا أن الصحافة لم تؤد مسئولياتها كاملة فى النقد ؟

وما هى أسباب ذلك ؟

وما هو العلاج ؟

إن الصورة التى يذكرها كثير من المواطنين عن الصحافة قبل الثورة أنها كانت مليئة بالنقد ، الذى كان كثيرا ما يتجاوز حدوده التى كانت ترسمها قوانين النظام القائم الى المطالبة بتغيير هذا النظام وما كان يستتبعه ذلك من التجاء الدولة الى فرض رقابة صارمة أو تطبيق قوانين للنشر

مليئة بالمحاذير ، ولكن لابد أن نذكر أيضا الى جانب هذه الصورة ، صورة صحافة فى نظام يفوم على تعدد أحزاب يسعى كل منها الى الحكم وفى سبيل ذلك تسعى صحافتها الى الخط من خصومها والنيل منهم بكل طريق ولا بد أن نذكر أيضا صورة صحافة صفراء كان هدفها الوحيد هو الابتزاز أو الطعن فى الأعراض أو التوسل بوسائل الاغراء والاثارة الرخيصة .

ومن الانصاف للبحث الهادى أن نضع فى اعتبارنا ما طرأ على المجتمع المصرى من تغير بعد الثورة الوطنية ، التى انتهت الى ثورة اجتماعية فى عام ١٩٦١ والى تنظيم سياسى جماهيرى واحد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، وأن ندرك أثر ذلك على تغير مضمون النقد وهدفه . فلم يعد النقد ، ولا يجوز أن يوجه الى أساس نظام اجتماعى يقوم على تذويب الفوارق بين الطبقات . ولكن النقد فى هذه المرحلة التى بدأ فيها المجتمع يتحول الى الاشتراكية يتخذ مضمونا وأبعادا جديدة . وهو أن ضاقت دائرته من ناحية ، الا أنها كان يجب أن تتسع من ناحية أخرى . فالنقد فى هذا المجتمع يصبح لازما لرقابة التزام المسئولين عن سلطة الدولة بمبادئ الميثاق التى ارتضاها الشعب . والنقد فى هذا المجتمع ضرورى للكشف عن أى انحراف فى تطبيق الاشتراكية ، وللكشف عن المعوقات البيروقراطية وتبدو ضرورته واضحة فى مجتمع تملك فيه الدولة وسائل الانتاج الرئيسية ويصبح فيه القطاع العام المملوك للشعب هو القطاع الذى يتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية بل يشترك فيه القطاع الخاص ذاته فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . كما تبدو ضرورته واضحة فى مجتمع فى مرحلة التحول ، مع ما قد ينتج فى هذه المرحلة من متناقضات وما قد يقتضيه حلها بالوسائل السليمة من حوار ديموقراطى وما قد ينشأ فى هذا المجتمع من قوى مضادة بين صفوف الطبقات التى عز عليها التسليم بالعدالة الاجتماعية ومن مراكز للقوى والسيطرة داخل جهاز الدولة ذاته وما يقتضيه ذلك من وجوب الكشف عنها وإدانتها جماهيريا وسياسيا .

وإذا كان من الانصاف للصحافة أن نعرف لها بأنها قد اتبعت أسلوبا جديدا فى معالجة القضايا الهامة التى تمس مشكلات المواطنين ، وهو أسلوب يقوم على النقد الموضوعى الهادى الذى يخلو من العبارات الثابتة ومن المساجلات التى لا تهدف الا الى الاثارة ، وأنها قسمت دراسات ومناقشات جادة خلال ندوات أشركت فيها المتخصصين والمسئولين لمعالجة مشكلات التطبيق الاشتراكى ، كما أفسحت صفحاتها لأراء المواطنين .

وأن مستوى الخدمة التي تقدمها الى جماهيرها قد ارتفع على نحو لم تعرفه صحافتنا من قبل - الا أنه من الانصاف للحقيقة أيضا أن نعترف بأن هناك نواح أخرى للقصور أو الانحراف لم تقم فيها الصحافة بمسئولياتها ، وأنها كانت تمارس حريتها في محاسبة المسئولين في الدولة أو القطاع العام في بعض الحالات وتمسك عنها في حالات أخرى ربما كانت أشد خطورة وأولى بالاهتمام .

كذلك فأننا يجب أن نعترف لأنفسنا بأن صحافتنا العربية في مجموعها لا زالت تحمل طابعا « اقليميا » ، فهي لم تنجح في أن تكون صحافة عربية ذات مضمون يتجاوز حدود الاقليم ، ليقود حركة الوحدة العربية . كما أنها حتى في نطاق الاقليم المصري نفسه تكاد تكون صحافة محلية ، بما تزدهم به من أخبار عن علاوات وترقيات الموظفين أو حوادث جنائية مما يتكرر كل يوم . بل انها تكاد تكون صحافة محلية لمدينة القاهرة ولا يمكن بغير صحافة اقليمية قوية وجادة أن تتفرغ الصحافة الاساسية التي تصدر في القاهرة لتصبح صحافة قومية وعربية ، ولا بأس من أن يكون لمدينة القاهرة صحيفتها المحلية ولكن الى جانب الصحف القومية التي تصدر فيها . كما أن الصحف الرئيسية تكاد تتفق في الأخبار الهامة التي تنشرها وفي الموضوعات التي تثيرها وأحيانا حتى في العناوين التي تصدر صفحاتها .

حقيقة يمكن أن نلمس في بعض المجالات تخصصا نحو الدراسات العقائدية أو العلمية أو الفنية أو الخفيفة . كما أننا يمكن أن نلمس بين الصحف اليومية ذاتها تنوعا في أسلوب معالجة الموضوعات من أسلوب للتشويق الى أسلوب للبحث الجاد ، أو مزيد من الاهتمام بأخبار القرية أو المصنع في جريدة عنه في أخرى أو عناية بإبراز حوادث الناس أو اجتماع ، بينما قد لا نجد هذا الطابع غالبا في جريدة أخرى . ولكن هذا كله اختلاف أسلوب وليس اختلاف مبناه تنوع الخدمة ومضمون الرأي .

ويضيف البعض ملاحظات عن « خطر التشابك بين العمل الاعلامي والعمل الاعلاني في الادارة الصحفية » ، وما انتهى اليه أمرها من تنافس غير صحي بينها قد يؤثر على وسائلها الاعلامية الخالصة . وهذه قضية سأعالجها على حدة . وحسبنا الآن أن نبحث أولا عن أسباب تكويش الصحافة عن القيام بمسئولياتها كاملة في النقد والإعلام .

وعن الانصاف للحقيقة ألا نحمل الصحافة المسئولية كاملة • ذلك أن الحديث عن حرية الصحافة لا يمكن أن يجرى بمعزل عن الحريات الأخرى • حرية الصحافة لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من الخوف ومن القلق على غده • وهي بوصفها امتداد لحرية التعبير والرأى لا تزدهر بغير الحريات الأخرى • الحريات ذات المضمون الاجتماعى والحريات الشخصية •

ولذلك فإن حرية الصحافة لا تعيش الا اذا كانت الحرية الشخصية مصانة مكفولة • والصحافة لا يمكن أن تكون الا انعكاسا لحركة النشاط داخل المجتمع • وشأنها فى ذلك حسبما أشارت الى ذلك المذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الصحافة ، شأن مجلس الأمة وهيئات الرقابة الشعبية ، أى أن الجمود الذى يصيب حركة المجتمع فى كافة نواحيها لابد وأن يمتد أثره الى الصحافة • وبمعنى أكثر وضوحا فإن هناك مؤسسات دستورية فى الدولة تقع عليها المسئولية الدستورية الرسمية •• التى ناطها بها الدستور نتكشف عن الانحراف أو القصور ، وبقدر أدائها لمسئولياتها هذه •• بقدر ما يمكن أن نحاسب الصحافة أو نقيم نشاطها •

ولذلك فإنه لا قيمة للحديث عن حرية الصحافة بغير توفير ضماناتها •• وهو ما عنى به بيان ٣٠ مارس •• فالجديد فيه حقا أنه يدعو الى توفير كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة ، لا مكتفيا بتقرير هذه الحرية ••

لقد مارست الصحافة مسئولياتها فى ظل قانون تنظيم الصحافة التى أصبحت بمقتضاه كبريات الصحف تابعة للاتحاد الاشتراكى • فهو الذى يصدر الترخيص باصدار الصحف وهو الذى يصدر الترخيص بالعمل فى الصحافة •

ومن هنا يبين الارتباط الوثيق بين حرية الصحافة ووضع التنظيم السياسى • فلا يمكن أن نتصور ضمانات لحرية الصحافة فى ظل سلطه الاتحاد الاشتراكى فى الترخيص بالعمل أو حجبه أو سحبه ، الا اذا كانت تنظيمات الاتحاد الاشتراكى منتخبة من قاعدته العريضة الى قيادته العليا أى الا اذا تحققت له ديمقراطية التنظيم • ومن ثم فإن أزمة حرية الصحافة فى السنوات الأخيرة قبل اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى ، كانت هي نفسها أزمة التنظيم السياسى •

ومع ذلك فإن بعض أوجه النقد التى وجهت الى الصحافة ، لم تلتفت

إلى أثر سلطة أختيرت بالتعيين فى الاتحاد الاشتراكى على حرية الصحافة ،
وأنها فى النهاية وفى الواقع تكاد تكون سلطة معينة من الدولة أو لعلها
تختلط بها . وهى ليست سلطة مرئية ومحددة ، تنشر رأيها وتسبب
قراراتها حتى يتحقق لها الهدف التقويى . ولكن أسلوبها أقرب الى أسلوب
بيروقراطى يستخدم فى معالجة قضية جماهيرية سياسية لا تعالج
الا بالاعتناع والحوار والبيان الواضح المنشور على الناس .

وإذا كانت صفات الكاتب الخاصة أو الثقة فيه ربما كان لها أثرها
فى إطلاق العنان لقلمه . . فان حرية الصحافة فى مجتمع ديمقراطى
لا يجدر أن تبنى على أساس الصفات الشخصية للصحفى وجدها . . كما
أنها لا يجوز أن تبنى على أساس موقف متسامح من سلطة الدولة زمامه
فى يدها تضيقه أو توسعه ، بل ان هذه الحرية يجب أن تجد لها ضمانات
موضوعية .

وأول هذه الضمانات هو ما أشار اليه بيان ٣٠ مارس عن إعادة تنظيم
الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب . وهى خطوة قامة على طريق تحقيق
ديمقراطية هذا التنظيم السياسى .

والسؤال المطروح بعد ذلك ، كيف يتم للاتحاد الاشتراكى بتشكيله
الجديد المنتخب ممارسة مسئولياته فى الاشراف على الصحافة ؟

وهل يكون ذلك بممارسة سلطات الملكية التقليدية ، أم بممارسة
مسئوليات الرقابة السياسية . هل يتدخل مباشرة فى سير العمل بهذه
الصحف ، أى هل يعمل « من الداخل » أم أن دوره يجب أن يقتصر على
الاشراف « من الخارج » . وما هى حدود هذا الاشراف ، وما هى الهيئة
التي يمكن أن تقوم به داخل الاتحاد الاشتراكى .

وفى الإجابة على هذه الأسئلة ، يجب أن نلم أولا بالوضع الذى
كان قائما منذ صدور قانون تنظيم الصحافة . فقد نص هذا القانون
على تشكيل مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها وأن يعين لكل
مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية هذه الإدارة نيابة عن الاتحاد القومى
وقتئذ ثم الاشتراكى فيما بعد . ثم صدر قرار من رئيس الاتحاد القومى
وقتئذ بتشكيل مجالس هذه الإدارة ، ونص أيضا على أن يوضع لكل
مؤسسة ميزانية سنوية خاصة يصدر باعتمادها قرار من رئيس الاتحاد
القومى ، على أن يخصص نصف صافى الأرباح لموظفى وعمال المؤسسة
والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات الخاصة . ثم صدر قرار

آخر بعد أكثر من عام بأن تبلغ جميع قرارات مجالس إدارة المؤسسات الصحفية إلى وزير الدولة وقتئذ ، فإذا لم يعترض عليها خلال أسبوعين تعتبر نافذة ، أما بالنسبة للقرارات التي كانت قد صدرت قبل ذلك فتعرض عليه خلال شهر ، فإذا لم يعترض عليها خلال شهر تعتبر نافذة .

ويعنى هذا أن الاهتمام كان منصبا أساسا على الجوانب الاقتصادية والإدارية للمشروع ، أما الجوانب المتعلقة بسياسه الجريدة في النشر والاعلام ، فلعل الاعتماد فيها كان على أن رئيس مجلس الإدارة وأعضائه يعينون بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، ثم شكلت بعد ذلك في دور من أدوار الاتحاد الاشتراكي أمانة للصحافة في الاتحاد الاشتراكي كانت تضم رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ، ولكن نشاطها لم يستمر إلا بضعة شهور .

ويزداد اضطراب الوضع إذا أدركنا أن رئيس المؤسسة الصحفية في بعض الأحيان لم يكن هو رئيس تحريرها ، وأن بعض المؤسسات الصحفية تصدر جرائد لها رؤساء تحرير قد لا يكونون أعضاء في مجلس الإدارة وأن مجالس إدارة المؤسسات الصحفية لا تعنى برسم سياسة النشر بقدر عنايتها بالجوانب الإدارية والاقتصادية للمشروع . ومن ثم نظرا لعدم وجود تنظيم شرعي لذلك ، فقد انفتح الباب للتدخل كلما انحرفت سياسة الجريدة أو انحرف قلم أحد كتابها . وهو بدوره وضع ضار ، لأن التدخل لم يكن يمثل في جميع الحالات سياسه عامة يرسمها الاتحاد الاشتراكي ويبلغها إلى المسئولين عن الصحف ، بل كان يتخذ طابع التدخل الشخصي لمساءلة شخصية في مسألة معينة . وكانت هذه المسألة تتم أحيانا عن طريق تنحية مسئول عن الجريدة أو تغييره بآخر دون توضيح كاف لأسباب هذه التنحية ودون إحاطتها بضمانات يعرف منها العاملون في الجريدة أن التنحية كانت حقا جزاء على انحراف ولم تكن لأسباب أخرى .

ولا شك أن هنالك خطأ عاما يلتزم به جميع العاملين في التحرير الصحفي ، هو المبادئ التي أرساها الميثاق . ولكن النشاط الصحفي ليس بهذه البساطة ، بل أنه نشاط يتعدد في التطبيق وتختلف فيه وجهات النظر . والسياسة التي يرسمها رئيس التحرير يجب أن تكون متفقة مع السياسة التي يقررها الاتحاد الاشتراكي ، والتي يجب أن تظل داخل خطوط مرنة ، وألا تتحول إلى تفصيلات يومية .

فمن الذى يرسم هذه السياسة ؟

ففى اعتقادى أن رسم الخطوط العريضة لهذه السياسة يجب أن يكون مسئولية مجلس أعلى للصحافة ينشأ داخل نطاق الاتحاد الاشتراكى ، ويتصل باللجنة المركزية . وأن هذا المجلس يمكن أن يضم ثلاث فئات فئة تختار من بين المسئولين عن المؤسسات الصحفية بحيث يكون لكل مؤسسة صحفية ممثل على الأقل ، وفئة تختار من بين أولى الراى والفكر مثل مديرى الجامعات وعمدائها ومنها جامعة الأزهر ، وفئة تختار من بين أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى . ولو كان القضاء ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى لكنت قد اقترحت أن يضم هذا المجلس عنصرا يمثل أعلى جهة قضائية .

ويبقى بعد ذلك مساءلة الجريدة عن الانحراف عن مبادئ الميثاق أو مخالفة السياسة المرسومة فى خطوطها العريضة . ويجب من جديد أن نعيد تأكيد أن المسئولية الأولى يجب أن تكون مسئولية رؤساء التحرير . فهم الذين يرسمون الخطوط التنفيذية لتطبيق الخطوط العريضة للسياسة العامة وهم الذين يجب أن يتحملوا مسئولية المراجعة . وأن تجرى محاسبة المحررين عن طريق رؤساء تحريرهم ، لا بتدخل مباشر من تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، وأن تحاط هذه المحاسبة سواء أكانت محاسبة رئيس التحرير أو محاسبة المحرر بالضمانات الكافية .

ولعلنا نجد هذه الضمانات مشارا اليها فى قانون الاتحاد الاشتراكى الذى يخصص بابا للإجراءات النظامية . والذى يقرر محاسبة عضو الاتحاد الاشتراكى عن الانحراف عن مبادئ الميثاق كما يحدد العقوبات التى يجوز توقيعها عليه والتى تختص بها هيئة نظام تشكلها اللجنة التنفيذية العليا من خمسة من أعضاء اللجنة المركزية وهى تنص على كفالة حق الدفاع للعضو فيما يوجه اليه من اتهام كما تكفل له حق التظلم من القرارات التى تصدر فى شأنهم .

والمأمول أن توضع هذه الضمانات موضع التنفيذ ، لأن هذه الضمانات ذاتها كان منصوصا عليها فى قانون الاتحاد الاشتراكى القديم ، ومع ذلك فإنها قد أغفلت فى التطبيق .

أما مساءلة رئيس التحرير أو أى محرر عن مخالفة القانون التى لاتتخذ طابع مخالفة سياسية ، فأن أمرها يجب أن يظل بيد القضاء وحده وفق أحكام قانون العقوبات . وان كنا لنا من ملاحظة نبيدها بهذه المناسبة

فهى أننا ورثنا نصوص جرائم النشر فى قانون العقوبات وهى تكاد تختنق حرية النقد وتضييق من تحديد مدلول الشخص العام الذى يجوز للصحافة أن تكشف ما خفى من تصرفاته ، بينما أنها لا تتضمن حمايه كافية للأفراد فى حياتهم الخاصة .

وعلى سبيل المثال أيضا ، فان « حق الرد » المقرر للأفراد فى جميع الدول - نراه عندنا فى قانون المطبوعات الذى لا يزال معمولا به منذ عام ١٩٣٦ ، حقا باهتا ، فلا يوجد من حافز للصحيفة على أن تنشر رد مواطن على خبر نشرته وتضمن سياسا به ، الا ضميرها وتقاليدها . وهذا يجعل المواطن دائما تحت رحمة الجريدة أو بمعنى آخر قد يصبح تحت رحمة محرر فيها .

واذا كان يجب علينا فى هذا التنظيم الجديد أن ندعم حق الرد بل أن نرفعه الى مرتبة حقوق المواطن الدستورية ، فليس معنى هذا أن يتحول جميع المواطنين الى كتاب وصحفيين ، بحجة أن الصحافة مملوكة للشعب . فهناك فارق بين أن تعنى الصحف بمشكلات المواطنين وأن تعبر عن آرائهم وأن تكفل لهم الرد على ما ينشر متعلقا بهم وهى رسالة الصحافة الاولى ، وبين أن يتحول العمل الصحفى الى هواية غير مسئولية . فان حرية الصحافة ليست امتيازا للصحفيين بل انها مقررة أصلا لصالح الشعب وليست الصحف الا نائبة عنه فى ممارسة هذه الحرية .

وقد يكون من الملائم بعد ذلك أن تشجع النقابات والهيئات والتعاونيات على أن تكون لها صحفها . فحرية اصدار الصحف فى المجتمع الاشتراكى ، انما تمارس أساسا عن طريق هذه المنظمات الجماهيرية . وملكية الصحافة للشعب يمكن أن تتسع لصيغ أخرى بالاضافة الى صيغة صحف الاتحاد الاشتراكى . كما أن صيغة ملكية الاتحاد الاشتراكى يجب ألا تقصر على الصحف التى تصدر فى القاهرة وحدها ، بل انها يمكن أن تمتد الى الأقاليم لخلق صحافة محلية جادة .

حرية الصحافة والاعلانات :

ونعود فى ختام هذه الدراسة الى موضوع الاعلانات وما قد أثر بشأنه من خطر التداخل بين العمل الاعلامى والعمل الاعلانى .

والواقع أن هناك حقيقتين فى هذا الصدد جديرتين بالتسجيل :

الأولى : أن للاعلان فى الصحف وظيفة هامة فى تعريف الجمهور بالسلع والخدمات وفى معاونته على تعرف حاجاته وهو يعاون المنتجين فى

التعريف بخصائص إنتاجهم • وقد تطور فن الاعلان فأصبح يقوم على البحث العلمى وفن التصميم ويعتمد على دراسة حالة السوق ويقوم بدور هام فى خلق علاقات عامة - ومن ثم فقد أصبح الاعلان جزءا مكمل لرساله الصحافة • ومن الخطأ أن نغفل أهمية الاعلان فى مجتمع لا يزال فى مرحلة التجول الى الاشتراكية ولا يزال محكوما بعلاقات السوق •

الثانية : انه اذا أريد للمؤسسات الصحفية أن تظل محتفظة بحريتها واستقلالها عن السلطة التنفيذية ، فان عليها أن تعتمد على تمويلها الذاتى • لأن رسالتها فى الرقابة على أجهزة السلطة التنفيذية يجب أن تنأى بها عن أن تستعين فى تمويلها بمصادر حكومية ، ومن ثم فقد أصبح من واجب الصحافة حتى تتمكن من ممارسة رسالتها بحرية وكفالة ، ان نهتم بتنمية مواردها الذاتية وأهمها الاعلان •

وفى ضوء هاتين الحقيقتين ، فانه اذا فهمت المؤسسات العامة والجهات المعلنة الأخرى وظيفه الاعلان على وجهها الصحيح ، لا على أنها اعانة تقدمها للصحف بل على انها خدمة تحتاج اليها هذه المؤسسات ، فانها لن تقرر تخصيص أى مبالغ معينة للاعلان الا بعد بحوث ودراسات تجريها على السلعة التى ترغب فى تعريف الجمهور عنها وبعد دراسة وسائل النشر التى يمكن أن تؤدي لها هذه الخدمة ، ومن ثم فان اختيارها وسيلة الاعلان يكون بناء على ما تتمتع به هذه الوسيلة من مقدرة على تحقيق الغاية من الاعلان سواء من ناحية كفاية القائمين على الاعلان وخبرتهم الفنية والاعلانية أو من ناحية مدى انتشار الوسيلة الاعلانية • فمن المؤسف أن بعض المؤسسات العامة كانت تدفع مبالغ طائلة الى مجلات محدودة الانتشار على أنها مقابل اعلانات وهى فى الحقيقة لا تعدو أن تكون اعانة مستترة لها ، وقد أثبت التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية للمؤسسات والشركات أن احدى هذه المجلات حصلت من بعض هذه المؤسسات فى أقل من عام على مبلغ يربو على خمس وعشرين ألفا من الجنيهات ولاحظت النيابة فى مذكرتها التى أعدتها بنتيجة هذا التحقيق أن العقلية التى تحكم الدعاية والاعلان فى بعض شركات القطاع العام ، ليس لها الا مفهوم واحد أن يكون مجرد توزيع اعلانات الشركات على الصحف والمجلات التى تتقدم اليها بسبب الصلات والمهارة الشخصية •• دون النظر الى خطة مسبقة ودون وعى اعلاني أو دراسة • واذا كانت بعض المؤسسات العامة تلجأ الى نشر اعلانات تنطوي على دعاية شخصية للمشرفين عليها أو تتضمن مشاركة فى المناسبات العامة دون أن يرتبط هذا النشر بالغرض الحقيقى من الاعلان الذى يهدف الى التعريف بنشاطها أو بمنتجاتها - فان مسئولية

تنظيم مثل هذا النشر والحكم منه ليست مسؤلية الصحف ولكنه في
الدرجة الأولى مسئولية المشرفين على القطاع العام .

ولكن يبقى بعد ذلك أن يضع المجلس الأعلى للصحافة آداباً لمهنة
الاعلان ، مثلما يضع آداباً لمهنة الصحافة . ويمكن أن نقترح هذه الآداب
فيما يلي :

١ - نظراً لأن بعض الاعلانات يتخذ صورة اعلانات تحريرية وهو
ما قد يؤدي إلى الاعتقاد بأن الرأي الذي تضمنه الاعلان يعبر عن رأي
الجريدة - فان الأمانة تقتضي وجوب تمييز الاعلان عند نشره عن غيره من
المواد التحريرية بعلامة خاصة واضحة .

٢ - يجب أن تكون الاعلانات المنشورة في الصحف متفقة مع
السياسة العامة للمجتمع المصري فلا يجوز نشر اعلانات تتضمن دفاعاً
عن سياسة دولة أجنبية تناقض السياسة التي تنتهجها الجمهورية العربية
المتحدة .

٣ - يجب أن يتم النشر طبقاً لأسعار الاعلانات المقررة في الجريدة،
حتى لا ينطوى الاعلان على اعانة غير مباشرة من دولة أجنبية أو من
رعاياها .

٤ - بالنسبة للاعلانات الخارجية غير السياسية ، يشترط لقبول
الاعلان عدم ورود اسم الشركة المعلنة في القوائم السوداء التي يصدرها
مكتب مقاطعة اسرائيل .

٥ - يجب أن يلتزم الاعلان عدم المساس بالآداب العامة وتقاليده
المجتمع وعدم الاساءة الى سمعة الأفراد وحقوقهم المشروعة وعدم الاضرار
بالصحة العامة وعدم الاتهام بمشروعات غير جدية وتجنب البيانات الخادعة
أو المضللة ، كذلك يجب تجنب الطعن في مميزات سلعة أو خدمة عند
النشر عن سلعة أو خدمة أخرى .

٦ - يجب أن يلتزم المنتجون في الحصول على الاعلانات الوسائل
القوية . فلا يجوز الحصول على الاعلان عن طريق الاغراء أو التهديد
بالنشر أو الطعن في كفاية المؤسسات الصحفية الأخرى أو عن طريق
تنازل المنتج عن جزء من عمولته للمعلن أو مثله . بل يجب أن تكون
وسيلة المنتج في الاقناع هي قيمة الخدمة التي يؤديها الاعلان .

٧ - أنه من الرغوب فيه ألا يشترك المحررون في الحصول على

الاعلانات سواء للصحف التي يعملون بها أو غيرها وذلك حتى لا يصرفهم ذلك عن رسالتهم في التوجيه والنقد .

.....

وبعد ، فإن حرية الصحافة إنما تستمد جذورها من حرية المواطن ومن حقه في أن يتابع ما يجري في المجتمع الذي يعيش فيه ، وحقه في أن يراقب ويحاسب ممثليه ، فهي مقروءة أصلا لصالح الشعب ، وليست الصحف إلا نائبة عنه في ممارسة هذه الحرية . ولا يمكن للصحافة أن تمارس هذه الحرية إلا في ظل مفهوم متكامل للحرية .

الغاء الرقابة على الصحف *

اعتقد ان القرارات التي اصدرها الرئيس انور السادات في مطلع هذا الأسبوع والتي تضمنت الغاء الرقابة على الصحف وتشكيل المجالس القومية المتخصصة، تستمد قيمتها الكبيرة من النظر اليها كجزء من اجراءات بناء الدولة الحديثة بعد ٦ اكتوبر ، ورسم سياسات مصر المستقبلية . من خلال تدعيم الديمقراطية وقيام المؤسسات بمسئولياتها كاملة ، كما انها تستمد قيمتها الكبيرة من انها قد حققت رغبات المواطنين التي عبر عنها مجلس الشعب في مناقشاته في أكثر من مناسبة .

وقد كان موضوع الغاء الرقابة على الصحف محل مناقشة مستفيضة اجراها مجلس الشعب في ختام الدور الاول لانهقاده في ٢٤ يونيو ١٩٧٢ وانتهت بعض الآراء الى المطالبة بالغاء الرقابة على الصحف فيما عدا رقابة الانباء العسكرية . وكانت الحجة التي أبديت في مواجهة هذا الاقتراح ان الدستور يسمح في زمن الحرب بفرض رقابة محددة على الامور التي تتصل بالسلامة العامة أو اغراض الامن القومي ، وان هذا التعبير وان كان لا يسمح بامتداد الرقابة الى غير ما يتصل بالسلامة العامة واغراض الامن القومي ، فلا يجوز أن تمارس الرقابة لدرء النقد عن الاجهزة المسئولة أو عن الأشخاص العامين ، أو حتى لحماية غايات أخرى غير السلامة العامة والأمن القومي ، فانه مع ذلك أوسع نطاقا من تعبير الأنباء العسكرية ،

* من مقال نشر بجريدة الأهرام في ١٤ فبراير ١٩٧٤ .

لأنه يشمل الأنباء العسكرية كما يشمل غيرها مما قد يهدد السلامة العامة والامن القومي ولو لم يكن من الانباء العسكرية .

ومن هنا تبرز أهمية القرار الذي اصدره الرئيس انور السادات بقصر الرقابة على الانباء العسكرية ، واعتبار رؤساء التحرير مسئولين عما ينشر في صحفهم طبقا لمبادئ القانون العام وميثاق الشرف الصحفي .

فهذا القرار - في الواقع - يلغى الرقابة كلية ، اذ أن هناك في القانون العام حظرا عاما قائما منذ عام ١٩٥٦ بعدم جواز نشر أية أخبار عن القوات المسلحة الا بعد الحصول على موافقة كتابية من مدير ادارة المخابرات الحربية ، أو من يقوم بعمله في حالة غيابه ، وتكون العقوبة على مخالفة ذلك في زمن الحرب هي السجن الذي قد تصل مدته الى خمسة عشر عاما .

ويعرف قيمة هذا القرار أولئك الذين عاشوا مثلنا تجربة ما قبل الثورة وما بعدها بكل ابعادها ، فالرقابة على الصحف وان كانت مرتبطة بقيام حالة الحرب أو باعلان الطوارئ ، وما كان يسمى سابقا بالاحكام العرفية ، الا أنه من سوء حظنا اننا عشنا معظم الفترة منذ عام ١٩٣٩ حتى اليوم في ظل الاحكام العرفية أو حالة الطوارئ . فقد فرضت بمناسبة اعلان الحرب العالمية الثانية ، وما كادت ترفع بعد انتهائها حتى أعيد فرضها بمناسبة حرب فلسطين وما كادت ترفع بعدها حتى أحرقت القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، فأعيد فرضها ، ثم قامت ثورة ٢٣ يوليو وزفعت بمناسبة اعلان دستور ١٩٥٦ ، وعادت مع العدوان الثلاثي ، ثم تقرر استمرارها بحالة طوارئ عام ١٩٥٦ وألغيت في مارس ١٩٦٤ ، ثم عادت بمناسبة العدوان في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، أي أنه في خلال حوالى ثلاثة وثلاثين عاما كانت بلادنا في ظل السلطات الاستثنائية والرقابة مدة تقرب من ثمانية وعشرين عاما ، ومن ثم فقد كانت الرقابة مفروضة على الصحف طوال هذه السنوات حتى ألغها أنور السادات هذا الاسبوع .

واذا كان الغاء الرقابة على الصحف هو تعبير عن المناخ الذي يسود المجتمع بعد ٦ أكتوبر والذي بدأت تبشيره منذ ١٥ مايو ١٩٧١ - فان هذا المناخ يحتاج الى ابقاء النوافذ مفتوحة يدخل منها الهواء الصحي متجددا .

● ان اهم عناصر حرية الصحافة هو تحريرها من الرقابة السابقة على النشر ، ولكن لهذه الحرية عناصر أخرى يجب أن نعمل على تدعيمها .

ان نصوص قانون العقوبات في تجريم النشر أو حظره الموروثة عن مجتمع اختلفت مقوماته الاساسية في حاجة الى المراجعة لتوسيع مفهوم الشخص العام الذي يجوز تناوله بالنقد ولضمان عدم الاخلال بحق الناس في معرفه ما يجري في المجتمع الذي يعيشون فيه . وهذه المراجعة يجب أن يكون أساسها - الا تدخل المشرع بالتجريم أو الحظر - الا في الحالات التي تستدعيها حماية الحقيقة ومبادئ المجتمع وكرامة الافراد وحق المواطن العادي في الخصوصية . لان المجتمع على حد تعبير قديم للامام الشيخ محمد عبده « لا يمكن أن يقوم الا باطلاق حرية الافكار والاقوال حتى لا يخاف انسان ملامة ولا عقابا » .

● ان الدولة يجب أن تكفل حرية الرجوع الى مصادر الأنباء بحيث يصبح من واجب الجهات المسئولة أن توافي الصحافة بما تطلب الوقوف عليه من بيانات - باستثناء الحالات التي يستدعي الأمن القومي المحافظة على سريتها - وحتى لا تقصر مهمة الصحافة على نشر ما ترى هذه الجهات الافضاء به اليها .

● كما ان الدولة يجب أن تكفل للصحافة الورق ومواد الطباعة ، أي الوسائل اللازمة لاصدار الصحف . فهذه المشكلات التي تبدو مجرد مشكلات اقتصادية هي جزء من مشكلات حرية الصحافة .

● ان قانون تنظيم الصحافة الذي صدر في مايو ١٩٦٠ في ظل الاتحاد القومي لم تلحقه أي مراجعة بعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي مع اختلاف طبيعة كل من التنظيمين ، وأحكام « اصدار الصحف » موزعة بين قانون المطبوعات المعمول به منذ عام ١٩٣٦ وبين قانون تنظيم الصحافة كما ان احكام « ممارسة المهنة » موزعة بين قانون نقابة الصحفيين وبين قانون تنظيم الصحافة .

● ان آداب الصحافة وآداب الاعلان في الصحف لا تزال في حاجة الى مزيد من عناية المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين ، فان ما يعوزنا ليس تقرير آداب المهنة بل تطبيقها ، فان هناك لائحة بآداب المهنة قائمة منذ ١٨ سبتمبر ١٩٦٤ فضلا عن ميثاق الشرف الصحفي الذي أقرته الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في العام الماضي . ولكن هل يناط بالمجلس الاعلى للصحافة مسئولية الاشراف على تطبيق آداب المهنة أم تظل هذه مسئولية نقابة الصحفيين وحدها ؟

وہناك موضوعات أخرى متصلة بحرية الصحافة ، ولكن لا يمكن
دراستها الا في ضوء نظرة شاملة لطبيعة النظام السياسى ومثلها علاقة
الصحافة بالاتحاد الاشتراكى وهل يكون شأنها شأن علاقة مجلس الشعب
بالاتحاد الاشتراكى باعتبار ان الصحافة على حد تعبير استاذ الجيل احمد
لطفى السيد « برلمان غير منتظم وان كل صحافى يشبه نائبا عن قسم من
الاقسام الانتخابية فى البلاد » .

حول المجلس الأعلى للصحافة *

تجدد هذه الأيام الاهتمام بإنشاء مجلس أعلى للصحافة : . وهي الفكرة القديمة التي كان قد أشار اليها الرئيس أنور السادات مرة في لقائه برجال الاعلام منذ أكثر من سنتين ، وكان الاقتراح بمناسبة حديثه عن الغاء الرقابة على الصحف ووجوب الالتزام بميثاق للشرف الصحفي .

ورغم ان موضوع ميثاق الشرف الصحفي ظل محل نقاش فترة من الوقت بين أمانة الدعوة والفكر في الاتحاد الاشتراكي وبين نقابة الصحفيين ، فقد انتهى الأمر الى اعلانه في اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ ، بعد أن أضيفت اليه عبارات تخرج عن طبيعة ميثاق الشرف الصحفي أو آداب المهنة ، وهي مطالبات بتحديد علاقة المؤسسات الصحفية بالاتحاد الاشتراكي ، ومطالبة الجهات المسؤولة بعدة تسهيلات وضمانات تمكن الصحفيين من ممارسة مسئوليتهم .

وقد كان المفروض طبقا لقانون نقابة الصحفيين الحالي والصادر منذ

* جريدة الأهرام في ٣٠ مايو ١٩٧٤ وقد صدر بعدها في ١١ مارس ١٩٧٥ قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة وعهد اليه بوضع ميثاق شرف للعمل الصحفي ومتابعة تنفيذه علاوة على اختصاصات أخرى منها الترخيص بإصدار الصحف وبمزاولة مهنة الصحافة . ويتجه الرأي أخيرا الي تعديل الدستور والنص فيه على المجلس الأعلى للصحافة .

عام ١٩٧٠ ان تصدر لائحة بآداب مهنة الصحافة ، وهي التي تقابل ما اصطلحنا على تسميته أخيرا بميثاق الشرف الصحفي . وهذه اللائحة تصدر بقرار من وزير الاعلام بعد موافقة الاتحاد الاشتراكي ، وبعد اقرارها من الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين . ولكن ذلك لم يتحقق . ولا يزال القائم حاليا قرار من الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين باعتماد هذا الميثاق الذي أعده مجلس النقابة وقتئذ دون أن تعقبه الخطوات التي تضي عليه الشرعية الملزمة التي عنها قانون نقابة الصحفيين .

وقد كان البعض يتصور ان هذه اللائحة أو الميثاق هو أمر جديد تماما ، بينما أن مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها أمر سجله قانون النقابة ذاته حينما اعتبر من بين واجبات الصحفي أن يتوخى في سلوكه المهني مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة ، وبينما كانت هناك لائحة لآداب مهنة الصحافة صدر بها قرار من وزير الارشاد القومي (وقتئذ) في ١٨ سبتمبر ١٩٦٤ بعد موافقة الجمعية العمومية .

فليس الأمر المهم هو مجرد وضع نصوص أو ميثاق الشرف ، بل أن الأهم من ذلك هو « التطبيق » .

وكما أسلفت ودون حاجة الى ميثاق مكتوب أو لائحة مفصلة لآداب المهنة ، فإن مراعاة هذه الآداب أمر مستمد من طبيعة المهنة ذاتها التي جرت بها تقاليدها .

الحديث المتجدد عن انشاء مجلس « أعلى » للصحافة أو مجلس الصحافة كان اذن مرتبطا أساسا بتطبيق آداب المهنة . ومن هنا يمكن أن يشور أول تساؤل ، أن من بين أهداف قانون نقابة الصحفيين الأساسية العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها كما أن من بين اختصاصات مجلس نقابة الصحفيين النظر في الشكاوى المقدمة في التصرفات المهنية لأعضاء النقابة . أليس ذلك اذن هو اختصاص أصيلا لمجلس نقابة الصحفيين ؟ وإذا كان صحيحا أن هذه الاختصاصات لم تمارس في التطبيق ، فلماذا تفترض انها ستمارس اذا جعل هذا الاختصاص لمجلس أعلى للصحافة ؟

ثم اننا قد ذرنا منذ عام ١٩٦٠ حينما صدر قانون تنظيم الصحافة على وصفها بأنها ملك الشعب ، وأعلن بعدها الميثاق وفيه ان « الصحافة

بملكية الاتحاد الاشتراكي لها هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة قد حُلِصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة وكذلك حُلِصت من تحكم رأس لكل فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحسه في مواردها . • وكان المفروض أن تتحول الصحف الى منابر لقوى الشعب المختلفة •• فواحدة منها للعمال وأخرى للمثقفين وثالثة للفلاحين ورابعة للشباب وهكذا ••

كذلك فأننا لم نتنبه الى أن الصحف والمجلات التي تصدر في مصر حتى الآن ليست جميعها ملكا للاتحاد الاشتراكي ، ومنها صحف ومجلات تصدر عن أفراد أو شركات خاصة مثل جريدة وطني وجريدة الجورنال ديجيبت ومنها صحف ومجلات تصدر عن جهات حكومية • صحيح أن الاتحاد الاشتراكي قد تملك أقوى الصحف وأوسعها انتشارا ، كما أن الصحف الأخرى التي لا يملكها الاتحاد الاشتراكي تصدر بترخيص منه ، ولكن لا يوجد أى عائق دستوري أو قانوني يحول دون تحقيق حق المواطنين في إصدار الصحف ، فيما عدا القيد التنظيمي الخاص بالترخيص وهو إجراء يحتاج الى إعادة النظر فيه لتخليص الاتحاد الاشتراكي من شبهة أن يكون جهة إدارية تملك الترخيص ، ويجوز بالتالي أن يطعن في قراراتها أمام القضاء الإداري •

وحسب ما كان قد تجمع لدى من احصاءات - قد تكون في حاجة الى مراجعة ولكنها تعطي صورة أقرب الى الحقيقة - فإن عدد الجرائد والمجلات التي تصدر في مصر ليس بالعدد الضئيل •• انه ٣٦٦ جريدة ومجلة ، ومن بين هذا العدد ٧١ دورية تصدرها جهات حكومية مثل وزارة الثقافة أو العمل أو الزراعة • والاسكندرية مثلا تصدر عنها ٣٨ جريدة ومجلة • والنداهية مسجل على قوتها ثمانى دوريات وسوهاج ثلاث • ولكن أين هي هذه الجرائد والمجلات •• وهل ينتفع بها أحد ، قدر انتفاعها هي بالاعلانات القضائية أو بحصص الورق ومواد الطباعة في وقت استحكمت فيه أزمة الورق ومواد الطباعة •

ولتعد الى فكرة المجلس الأعلى للصحافة •• فاذا جاز لنا أن نتصور أن يكون له حق مساءلة الصحفيين في صحف الاتحاد الاشتراكي أو غيرها من الالتزام بأداب المهنة ، فهل يكون له أن يحاسب الصحف التي لا يملكها الاتحاد الاشتراكي على أمور تتعلق بسياسة النشر أو التخطيط لها أو

وضع قواعد لأجور العاملين فيها مما هو مقترح كاختصاصات لهذا المجلس وبمعنى آخر هل يكون اختصاص المجلس مقصورا على الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكي أم انه شامل لها جميعا ؟

ان المشكله تنبع من أن المجلس الأعلى للصحافة يمكنه أن يمثل قيادا على حرية الصحف ، وهذا القيد لا يتصور اذا قام هذا المجلس في نطاق الاتحاد الاشتراكي ليمارس مسئولياته بالنسبة للصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكي وحدها ؟

على أن السؤال الذي لا يزال مطروحا بدون اجابة محددة طوال هذه السنوات الماضية ، هو كيفية قيام الاتحاد الاشتراكي بممارسة مسئولياته في الاشراف على المؤسسات الصحفية التابعة له ؟

فهل يكون ذلك بممارسة سلطات الملكية التقليدية ثم بممارسة مسئوليات الرقابة السياسية . هل يتدخل مباشرة في سير العمل بهذه الصحف اى هل يعمل من « الداخل » أم أن دوره يقتصر على الاشراف من « الخارج » ؟ وما هي حدود هذا الاشراف ، وما هي الهيئة التي يمكن أن تقوم به داخل الاتحاد الاشتراكي ؟

وفي الاجابة على ذلك يجب أن نستعيد الوضع الذي كان قائما منذ صدور قانون تنظيم الصحافة . فقد نص هذا القانون على تشكيل مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها وأن يعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية هذه الإدارة ، وصدرت قرارات مختلفة بتشكيل مجالس الإدارة ، كما صدرت قرارات تفرض أن يكون لكل مؤسسة ميزانية سنوية يصدر باعتمادها قرار من رئيس الاتحاد الاشتراكي (الأمر الذي لم يحدث أبدا) على أن يخصص نصف صافي الربح لموظفي وعمال المؤسسة والنصف الآخر لمشروعات التوسيع والتجديدات الخاصة ، وكذلك تقرر وفق قرار صدر في عام ١٩٦١ أن تبلغ جميع قرارات مجلس الإدارة إلى وزير الدولة وقتئذ ، فاذا لم يعترض عليها خلال أسبوعين تعتبر نافذة . وهو حكم اختلطت فيه جهة الاشراف السياسية بجهة الاشراف الحكومية ، وعلى أي حال فانه لم يحترم دائما في التطبيق وأعتقد أنه لم يعد قائما .

ومعنى هذا ان الاهتمام كان منصبا أساسا على الجوانب الاقتصادية

والادارية للمشروع ، أما الجوانب المتعلقة بسياسة الجريدة فى النشر ، فقد كان الاعتماد فيها على أن رئيس مجلس الادارة يعين بقرار من الاتحاد الاشتراكى ، وفى مرحلة سابقة قبل ١٥ مايو ١٩٧١ كان الباب قد انفتح للتدخل فى تفاصيل النشر نتيجة عدم وجود تنظيم شرعى يعبر فى جميع الحالات عن سياسة عامة يرسمها الاتحاد الاشتراكى .

ولا شك أن هناك خطأ عاما يلتزم به جميع العاملين فى التحرير الصحفى هو المبادئ التى أرساها الميثاق والتى أضيفت اليها ورقة أكتوبر ، ولكن النشاط الصحفى ليس بهذه البساطة . بل انه نشاط يختلف فى التطبيق وقد تختلف فيه وجهات النظر وتتنوع الاجتهادات . . فكيف يمكن التوفيق بين مسئوليات رئيس التحرير وحرية النشر وبين اتفاقها مع السياسة العامة التى يقرها الاتحاد الاشتراكى ، وكيف يمكن أن تبقى داخل خطوط عريضة والا تتحول معها الصحف الى نماذج مكررة ؟

ويزداد اضطراب الوضع اذا أدركنا ان مجالس الادارة لا تعنى برسم سياسة النشر قدر عنايتها بالجوانب الادارية والاقتصادية للمشروع ، ومن هنا يبدو ان أهم اختصاص للمجلس المقترح للصحافة ، هو كل ما يتعلق بضمان حرية الصحافة ورسم الاطار العام والخطوط العريضة لسياسة النشر ، وفق مصالح قوى الشعب العاملة واتجاهاتها التى يمكن أن تعبر عنها كل جريدة .

أما فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والادارية والفنية للمشروع الصحفى ، فمن الملاحظ أن نشاط المؤسسات الصحفية بشأنها فى حاجة الى تنسيق . والتنسيق لا يقتضى حتما التوحيد ، لأن لكل مؤسسة ظروفها واستقلالها كما انه لا يعنى تقاسم النجاح أو الفشل دون تقييم للجهد الذى تبذله ادارة كل مؤسسة ، وهو أمر لم يفهمه البعض منذ سنوات حينما اقترح انشاء اتحاد للصحافة لتوزيع حصص الاعلانات بالتساوى على الصحف . وان كان من المفيد أن تكون هناك جهة مختصة بالتنسيق بين أوجه نشاط المؤسسة الصحفية ، فتنشأ بها لجان تعنى بالمصالح المشتركة لهذه المؤسسات نهوضا بالخدمة الصحفية فيها بما يكفل دعم رسالتها .

وبطبيعة الحال فانه يمكن أن يعهد الى هذه الجهة بالاشراف على مراعاة التزام اداب الصحافة والاعلان والنظر فى الخلافات التى قد تقوم

بين المؤسسات الصحفية والشكاوى التي تقدم ضدها من أفراد الجمهور أو من السلطات العامة وذلك مع مراعاة الاختصاصات المقررة لنقابة الصحفيين . ومثل هذا التنظيم نجده في نظام مجلس الصحافة في إنجلترا الذي أنشئ كهيئة اختيارية يرأسها رئيس مستقل من رجال القضاء السابقين ، ويشترك فيه بعض الهيئات المعنية مثل جمعية أصحاب الصحف وجمعية الصحافة ونقابة الصحفيين ومعهد الصحافة . ومن أغراضه أن يعمل على صيانة حرية الصحافة والمحافظة على مستواها الفنى والمهنى . وكثيرا ما يوجه اللوم الى الصحف لعدم مراعاتها تقاليد المهنة وآدابها . كما أنه ينشر تقريرا سنويا على الرأى العام يضمه ملاحظاته عن أى ظاهرة ماسة بحرية الصحافة . كذلك أنشئت مجالس للصحافة فى بلاد أخرى مثل السويد وألمانيا الاتحادية وهولنده والنمسا والدانمارك وأخيرا الهند فى عام ١٩٦٥ .

ولكن .. أياكون مجلس الصحافة هو نقطة الانطلاق نحو صحافة تعبر عن رأى قوة الشعب كلها ، أم أن هناك جوانب أخرى للمشكلة ؟

هل تكون الصحافة .. منابر « داخل التحالف »
أم منبرا واحدا للتحالف *

تساءلت في ختام المقال السابق عما اذا كان انشاء مجلس أعلى للصحافة هو نقطة الانطلاق نحو صحافة تعبر عن رأى قوى الشعب كلها ، أم ان هناك جوانب أخرى للمشكلة ؟

أعتقد أن صيغة هذا التساؤل نفسها توحى بأن هناك - في نظرى جوانب أخرى للمشكلة ، كما انها تعطى مؤشرا على أهم هذه الجوانب التى نريد من معالجتها أن ننطلق نحو صحافة تعبر عن رأى قوى الشعب كلها .

ان القضية الأساسية فى معالجة حرية الصحافة بصفة عامة ، أن نثبت مدى نجاحها فى التعبير عن آراء قوى الشعب كلها . فليست حرية الصحافة ترفا يضيفه الدستور على من يملكون الوسائل المادية لاصدار الصحف ، أو ميزة يتمتع بها القائمون على الصحف ، بل أن حرية الصحافة مقررة لصالح الشعب ، فهي ليست معنى مستقلا متميزا عن حرية المواطن العادى فى التعبير وابداء الرأى ولكنها تجسيد لهذه الحرية .

ولا شك أنه اذا كانت حرية التعبير نفسها - وهى الأصل - معطلة ، فلا بد أن تتعطل ممارسة حرية التعبير عن طريق الصحافة ، أى أن تنعكس على حرية الصحافة ذاتها .

* جريدة الاهرام فى ٣٠ يونيو ١٩٧٤ .

ومع ذلك فان فك اسار هذه الحريات منذ ١٥ مايو ٠٠ وتدعيم سيادة القانون وحكم المؤسسات ، لم يثنى نيؤدى بدائه الى انعراج ارمه حرية الصحافة ، ولم تتبدد هذه الأزمة كلية حتى بعد الغاء الرقابة على الصحف . لأن أزمة هذه الحرية لم تكن ترجع حسبما تصور البعض لمجرد خضوعها للرقابة ٠٠ ولا حتى لمجرد أن الصحفي لم يكن آمنا على سلامته .

ربما كانت هذه بعض عوارض الأزمة ، ولكن العلة الحقيقية أن الصحافة لم تمكن من التعبير عن آراء الناس ٠٠ لا التعبير عن آراء رسمية للدولة .

ومنذ سنوات كان الناس يتداولون - همسا - أخطر الأمور التي تتعلق بمستقبل البلد ومشكلاته . وتصدر الصحف وليس فيها ولو إشارة الى هذه الأمور وكأنها غير قائمة . ومع ذلك فأحيانا كانت بعض الصحف تطلع علينا بنقد يبدو جريئا أو بوقائع تكشفها ٠٠ ولكن زمام الأمر يبقى دائما في يد سلطة الدولة ترخيه أحيانا ثم تشده أحيانا أخرى . وبينما كان يباح توجيه النقد الى بعض المسئولين في بعض الأمور ، كان مثل هذا النقد لمسئولين آخرين وفي أشد الأمور خطرا أمرا لا يغتفر .

أى أنه كانت هناك منطقة لا يجوز للصحف الاقتراب منها بالنشر وهي منطقة محددة بأشخاص معينين وموضوعات معينة وفي غير هذا فرما لا يهم الأمر ولتنجم الصحافة بحريتها . وما هكذا تكون حرية الصحافة ٠٠

ولا شك أنه بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ كان لابد أن تطفو على السطح أمور كثيرة مما كان لا يجوز الاقتراب منه ، وقد أرخت سلطة الدولة الزمام قليلا لامتناس الأسى والتمزق ولكن الزمام ظل فى يدها .

وبقيت الأزمة الحقيقية للصحافة ، شأنها شأن أزمة المجلس النيابى أو أزمة التنظيم السياسى أو أزمة النقابات ٠٠ ترجع كلها الى سبب واحد ، هو افتقادنا الى أن نجعل لصيغة التحالف مضمونا حقيقيا يسمح بتنوع الآراء والاجتهادات .

وفى ظل النظام السياسى الذى كان سائدا قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت الصحافة تعرف طريقها . كانت هذه الجريدة أو تلك تعبر عن آراء حزب معين ٠٠ أو عن اتجاهات معينة أو عن مصالح معينة . وكانت الصحافة غير منفصلة بالتالى عن التنظيمات السياسية التى تنتهى اليها أو المصالح التى تعبر عنها . ومع انها كانت أكثر تعرضا للانحراف ، الا انها كانت أكثر استقلالا . . فكانت أزمة الصحافة تكمن فى علاقتها

بالسلطة .. وكانت السلطة تنكل بها أحيانا - عن طريق الاجراءات القضائية أو الادارية - وتستميلها أحيانا أخرى بالاعلانات والمصروفات غير المتطورة . وكانت هناك صحف وطنية ، كما كانت هناك صحف تلعب دور البطولة والمعارضة في الظاهر .. وتقبض الثمن أحيانا في الخفاء ..

أى أن أزمة حرية الصحافة كانت لأسباب أخرى .. ومن نوع آخر . كما أن المشاكل التي تعالجها الصحافة كانت من نوع آخر . الاحتلال الاجنبى ، الفساد السياسى ، الاحتكار الاقتصادى وسيطرته على الحكم .. مشاكل الننى الفاحش والفقر المدقع .

وصدر قانون تنظيم الصحافة فى عام ١٩٦٠ ليزيل هذه الأزمة .. فاذا بالأزمة قائمة وربما اشتدت .. وان تغيرت أسبابها ..

ربما لم تعد أزمة الصحافة أزمة فساد سياسى .. ولا أزمة انحراف ومصروفات سرية .. ولا أزمة علاقة الصحافة الوطنية بالسلطة .. بل انها أصبحت أزمة اندماج الصحافة فى السلطة .. وعدم امكانها التعبير عن كافة آراء القوى الاجتماعية المختلفة ..

وربما تغيرت المشكلات التي تعالجها .. أصبحت مشكلات مختلفة تماما عن مجتمع ما قبل الثورة .. مشكلات التنمية والقطاع العام والتحولات الاجتماعية والحقوق الاقتصادية للمواطنين وتحقيق أهداف الخطة ..

لقد بدأ تنظيم الصحافة فى كنف الاتحاد القومى ، ثم استمر فى كنف الاتحاد الاشتراكي . وأصبحت أزمة الصحافة جزءا من أزمة التنظيم السياسى الذى راح يحاول أن يجد له دورا غير دوره الطبيعى كتتنظيم لتحالف قوى الشعب العاملة ، وهو دور الحزب الذى يتقمص سلطة الدولة وقد أدى هذا الى اندماج الصحافة فى سلطة الدولة والى أنها لم تستطع - فى معظم الأحوال - أن تقوم بالدور الذى تصوره الميثاق وهو أن تكون رقيب على الاداة الحكومية وان تنعم باستقلال عن الاجهزة الادارية للحكم .

وربما خلصت الصحافة من تأثير تحكم رأس المال أو من تأثير مصالح الطبقات التي كانت مسيطرة على الحكم ، ولكن ذلك كان يرجع لا الى تملك الاتحاد الاشتراكي لها بل الى أن التحولات الاجتماعية قد خلصت فعلا نفوذ رأس المال وغرت من طبيعة الطبقات المسيطرة على الحكم .. ومع ذلك فقد سقطت الصحافة فى قبضة تسلط من نوع آخر .

كان لأولئك الذي يشرفون من الاتحاد الاشتراكي على الصحافة ، مراكزهم في سلطة الدولة ، وكان من الصعب فعلا أن يقتنع أحد بأن وزير الارشاد القومي حينما كان يعطى توجيهها للصحافة فان هذا التوجيه لم يكن بصفته ممثلا للحكومة بل بصفته ممثلا للاتحاد الاشتراكي !

وبدأت الازمة تنفجر قليلا حينما أعيد بناء الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب بعد ١٥ مايو وبدأت تسرى فيه ديمقراطية التنظيم ، وخفت قبضته على الحياة السياسية وترددت بين جنباته أفكار مختلفة . . ومع ذلك فقد ظل السؤال قائما . . كيف يمكن للصحافة أن تعبر عن آراء قوى الشعب المختلفة ؟

وكانت هناك نظريتان في الاجابة على هذا السؤال : نظرية سادت طوال الفترة السابقة على ١٥ مايو . . وظلت آثارها عالقة بعدها ، وهي ان الاتحاد الاشتراكي يجب ان يقبض بيد قوية على زمام العمل الشعبى ، فتكون النقابات والاتحادات والتعاونيات وسائر التنظيمات الجماهيرية المساعدة تابعة له وهو الذى يملك الصحافة لتسير وفق توجيهاته .

ونظرية نبتت من خلال الممارسة . . وبدأت تشيع فى حذر منذ أن دعا الأمين الاول للجنة المركزية فى تقريره الى المؤتمر القومى فى ١٦ فبراير الى « ان يعتنق الاتحاد الاشتراكي دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المختلفة وان عليه أن يتيح المنبر الحر لجميع قوى الشعب » .

ومن هنا نشأت نظرية « المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي » كبديل لتنظيم كان يراد به أن يقترب من نظام الحزب الواحد وهو أمر مرفوض ، وكبديل لتعدد الاحزاب الذى لم تتضح ظروف المجتمع الموضوعية لقبوله . .

وجاءت معارك ٦ أكتوبر المجيدة . . وأثبتت هذه المعارك فعالية صيغة التحالف بين قوى الشعب التى تصنع الوحدة الوطنية ، كما حددت المفهوم الصحيح لهذه الوحدة الوطنية .

ومن هنا قدمت ورقة أكتوبر مفهوما واضحا للتحالف ، هو أن يصبح التنظيم السياسى بؤرة للحوار تنصهر فيها الافكار المتعارضة وتتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريده القاعدة الشعبية العريضة . . وتأكدت بذلك نظرية المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي . .

فورقة أكتوبر قد رفضت نظرية الحزب الواحد « الذى يفرض

وصابته على الجماهير ويصادر حرية الرأي ويحرم الشعب عمليا من ممارسته حريته السياسية . كما رفضت « الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية - بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب » - ولكنها طلبت « أن يكون للتحالف اطاره الصحيح للوحدة الوطنية التى تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التى تحظى بتأييد الاغلبية والتى يجب أن تتبناها الدولة » .

وكان لابد أن تنعكس هذه النظرية الجديدة ، نظرية « المنابر داخل التحالف » بدلا من نظرية « منبر واحد للتحالف » - على تنظيم الصحافة فالصحف هى التى يمكنها أن تمارس هذا الحوار بين قوى التحالف وهى التى يجب أن تتبنى أفكار هذه القوى المختلفة ، ومن هنا يمكن أن تتحول الى منابر متعددة تلتزم بالاطار العام للتحالف ولكنها تتنوع فى اجتهاداتها داخل هذا الاطار . وبغير قيام الصحافة بهذا الدور ، يكون وصفنا لها بأنها أصبحت ملكا للشعب مجرد شعار .

ان هذه الاتجاهات - وفى اطار التحالف - أمر قائم فى المجتمع لا يمكن تجاهله . ونحن نصادفه داخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب والمنظمات الجماهيرية ، فلا يمكن ان تبقى الصحافة بمعزل عنه .

لنأخذ مثلا على ذلك ، نصا ورد فى مشروع الحكومة بشأن الاستثمارات الاجنبية فى المصارف التجارية وهو يجيز أن تنشأ بنوك مشتركة يسهم فيها رأس المال المصرى بما لا يقل عن ٥١٪ ولتتأمل الاتجاهات الثلاثة بالنسبة لهذا الاقتراح ، كما بدت فى مناقشات لجان مجلس الشعب . ولنفترض ان هناك اتجاها يرى اطلاق النص دون تطلب حد أدنى لرأس المال المصرى فى هذه البنوك المشتركة ، فهو رأى يقف الى يمين الاقتراح ، وان هناك اتجاها الى حذف النص كلية ، وهو يتطلب أن تكون المصارف فى اطار الملكية العامة الوطنية فهو رأى يقف الى يسار الاقتراح ، وأن رأيا ثالثا يرى قبول فكرة المشاركة ولكنه يقيد بها بأن تكون مع رأس المال المملوك للقطاع العام المصرفى ، فهو رأى يقف فى الوسط .

فهذه كلها اتجاهات وان اختلفت فأنها - أيا كان مكان وقوفها - اتجاهات وطنية مخلصه ، وهى جميعا تدور فى اطار نظام التحالف ، والحوار بينها هو الذى يمكن الجماهير من أن تختار أنسب الحلول بناء على وعى تام .

وأعتقد ان من يتتبع ما ينشر في الصحف خاصة بعد التشكيلات
الآخيرة ، يلمس اتجاهها يسير وثيدا نحو هذا التنوع في الاجتهاد . .

ومع ذلك فأن هذه المنابر المختلفة تظل محكومة بعدة ضوابط أساسية
فهى منابر داخل التحالف لا خارجه ، أى أنها منابر لقوى الشعب العاملة
التي تتفق معا فى أساسيات مصالحها المشتركة .

وهذه المنابر وسيلة للتعبير عن آراء القوى المختلفة ، وعليها أن تقيم
بينها حوارا ديموقراطيا ، ومن ثم فإن الارهاب ولو كان بالفكر أو
الشعارات ، يجب أن يكون مستبعدا ، كما يجب ألا تضيق بالرأى المخالف
وآلا يتحول تنوع الاجتهادات الى مساجلات وتراشق بالتهم ، بل يجب أن
يسوده الوقار والاحترام المتبادل .

ويكون على الاتحاد الاشتراكى أن يتدخل لتنظيم هذه المنابر فى
علاقاتها بقوى الشعب العاملة ، ولتكن هذه الجريدة تعبيرا عن رأى العمال
ولتكن غيرها للفلاحين ولتكن ثالثة للمهنيين أو للشباب . . دون أن يعنى
صدور جريدة عن الاتحاد العام للعمال مثلا ألا تتناول الا ما يتعلق بمشاكل
العمال وقضاياهم ، بل ان عليها أن تبدى رأيا فى قضايا المجتمع كلها
ولكن من وجهة نظر هذه القوة الاجتماعية . كما انه ليس محتما أن يكون
تنوع المصالح التي تمثلها الجرائد مماثلا لتقسيمات قوى الشعب العاملة ،
بل المهم أن يكون ممثلا لواقع اجتماعى لا يمكن تجاهله . . وأن تجد خلاله
كل الآراء طريقها الى التعبير .

الصحافة .. سلطة رابعة *

لقد انتفعت كثيرا بالآراء التي طرحها الحوار الذي أدارته مجلة روز اليوسف على مدى الأسابيع الأخيرة بكل صراحة وموضوعية حول مستقبل حرية الصحافة في ضوء وصفها بأنها سلطة رابعة .

ويسعدني في ختام هذه المناقشات أن أدلى ببعض ملاحظات سأحاول أن أركز فيها على رؤوس موضوعات أساسية .

مشكلة « الاتصال » :

لقد تركز الحديث كله حول الصحافة ، وكنت أتمنى لو تناول النقاش وضع وسائل الاعلام بصفة عامة . ففي بلد تحتل فيه الأمية نسبة

* من مجلة روز اليوسف في ١٧ و ٢٤ سبتمبر ١٩٧٩ .

وقد تلقى الزميلان فائزة سعد وعادل حمودة هذا المقال وقدا له بهذه العبارة : « كتب د. العطيبي أطول مقال كتب حتى الآن في أسخن قضية تناقشها مصر .. وضع فيه النقاط فوق الحروف وتحتها .. ولم يترك نقطة تتصل من قريب أو بعيد بالقضية إلا وتعرض لها . وعندما يقول د. العطيبي رأيا .. يجب أن يسبق في نشره كل الآراء التي وصلتنا .. فهو من أفضل المتخصصين في هذا الموضوع .. وما زال يدرس لطلبته في كلية الاعلام مادة « تشريعات الصحافة » .. وهو وزير الاعلام الأسبق الذي فتح الأبواب أمام كل التيارات لتعبر عن نفسها بحرية .. وهو صاحب مؤلف « حرية الصحافة » الحائز على جائزة الدولة في القانون العام لعام ٧٢ - ١٩٧٣ .. وهو عضو اللجنة الدولية لبحث مشاكل الاعلام التابعة لمنظمة اليونسكو ..

هو جمال العطيبي الذي يعرفه الجميع ويحترمه الجميع اتفضل يا دكتور .

لا تقل عن ٧٠٪ تلعب وسائل الاعلام الأخرى دورا أكبر وأهم ، وأخص هنا « الاذاعة » فقد أصبحت فى متناول كل مواطن وهى الوسيلة الرئيسية لتزويده بالمعرفة وما يسمعه من خلالها يؤثر على تكوين رأيه وصياغة سلوكياته . حتى اننى سمعت تعبيرا عن خطورة ما تبثه الاذاعة أحيانا من برامج بأنها قد تخلق نوعا من « تلويث البيئة » ثقافيا !

ثم أن المستمع اذا أدار جهاز الراديو استطاع فى نفس اللحظة أن يستمع الى اذاعات أجنبية تذيع على الموجة القصيرة وتقدم له الأغاني التى يطرب لسماعها وأصوات المقرئين التى تعود عليها . . وبين هذا وذاك فقد تجتذبه الى الأنباء التى تذيعها وقد تكون كاذبة أو مضللة وقد تكون صحيحة ولكنه يفتقدها فى اذاعته الوطنية فيتسرب الى داخله شعور بعدم الثقة فيما تبثه اليه دولته . وهذه الملحوظة أوجهها الى بعض الذين يظنون انه فى الامكان فى عصرنا هذا السيطرة على ما ينشر أو يذاع .

ووسائل « الاتصال » أوسع فى نطاقها من وسائل الاعلام ، فلا يزال من بينها وسائل أخرى يتصل الناس ببعضهم من خلالها مثل المساجد ودور العبادة بصفة عامة ومثل التجمع فى الموالد وحلقات الأذكار . والعالم اليوم أصبح يهتم بوسائل الاتصال باعتبار أنها ضرورية لكى يمارس المواطن حقه فى الاتصال وقد أصبح حق الاتصال من بين حقوق الانسان الأساسية ، أى حقه فى أن ينقل الأخبار والآراء الى غيره . وحقه فى أن يتلقاها أو أن يرفض تلقيها من غيره . أى أن هذا الحق يفترض « التبادل » ، كما أنه ينطوى حتما على « التعدد » .

وهب أن دولة نجحت فى أن تفرض رأيا رسميا أو فكرا واحدا فى وسائل الاعلام التى تخضع لسيطرتها ، فانها لن تستطيع أن تحول بين الاستماع الى الآراء والأنباء الأخرى التى قد تكون تشويها للحقيقة ، من خلال الاذاعة بل من خلال وسائل الاتصال التقليدية يتناقلها الناس فى صورة اشاعات بلا رد يتعقبها أو يتناقلها مطبوعة على أجهزة « الكاسيت » مثلما حدث خلال ثورة الخومينى فى ايران التى نجحت فى تحقيق الاتصال بين مشايعها ، رغم سيطرة الدولة على وسائل الاعلام الرسمية ، وذلك من خلال الشرطة التى كانت تسجل عليها التوجيهات والآراء .

ولنواجه الأمور بصراحة : فنقول أن المسجد فى مصر يلعب دورا هاما فى الاعلام من خلال ما يدور فى التجمعات وعلى لسان بعض الخطباء والواعظين ، اذ يقبل الناس على الاستماع الى ما يقدم لهم من آراء أو يصاغ من تعليقات ، اذا افتقدوا هذه الآراء أو التعليقات فى وسائل الاعلام الرسمية . ولنعترف بأن هناك نوعا من الاعلام « السرى » يمكن أن ينشأ

نتيجة عدم نجاح الاعلام الشرعى العلنى فى أداء دوره وفى تزويد الناس بما يريدونه من حقائق . فأشرطة الكاسيت التى أصبحت تباع على الأسوار بل وانتقلت الى لندن حاوية بعض الخطب أو الأشعار أو الأزجال الناقدة والبذيئة أحيانا . . هى نوع من ذلك الاعلام « الخفى » المتسرب الذى لا يمكن مواجهته الا يفتح النوافذ على مصاريعها ليدخل منها الهواء النقي المتجدد .

ومن هنا فانى أرى أن مشكلة الاعلام أو الاتصال بوجه عام تقتضى مزيدا من العناية والدراسة عن طريق لجنة ذات تخصص وفهم لتفكر وتقتراح العلاج على مهل وتضمن رأيها « كراسة بيضاء » تطرح للنقاش العام .

ولكن . . لماذا الصحافة بالذات ؟

ومع ذلك فان الصحافة بالذات من بين وسائل الاتصال أو الاعلام قد قفزت الى الاهتمام العام واثارت المناقشات حولها فى ضوء ما أعلن عن النظر اليها كسلطة رابعة فى الدولة .

وأبادر فأعيد بسرعة ما سبق أن ذكرته فى مناسبات سابقة من أن « التعبير » ذاته ليس غريبا ، بل هو قديم استخدم منذ القرن الثامن عشر وهو لا يعنى أكثر من ابراز الدور الذى أصبحت الصحافة تؤديه فى التأثير وفى التوجيه وصياغة الرأى العام ، فلا بأس من أن يرد فى كتاب أو خطاب أو تحليل أو حتى تتضمنه اشارة فى مذكرة ايضاحية لقانون يتعلق بالصحافة .

ويبدو من متابعتى للآراء والمناقشات التى طرحت حتى الآن أنه ليس من بينها رأى تصدى للدفاع عن صياغة هذا التعبير فى نص دستورى يجعل من الصحافة سلطة من سلطات الدولة الى جانب السلطات الثلاث المعروفة . وكل ما سمعناه كان على لسان بعض المسئولين ومنهم وزير الدولة منصور حسن (وهو زميل احتفظ له فى نفسى بتقدير خاص لتفتحه وحسن ادراكه) حين قال على استحياء انه اذا كانت الصحافة كسلطة رابعة تعتبر نظاما جديدا لم يسبق أن أخذت به أى من الدول من قبل ، الا أن المعروف أن الصحافة تتعرض لكثير من المشكلات سواء فى الدول النامية أو المتقدمة وبالتالي فان علينا أن لا نحدد أنفسنا فقط بما أخذ به الغير بل لابد وأن تكون لدينا الثقة فى النفس وفى قدرتنا على الاجتهاد لايجاد الحلول الخلاقة التى نواجه بها مشكلاتنا .

وهذا انكلام سليم في معظم جوانبه . . نعم أن الصحافة تتعرض لكثير من المشكلات سواء في الدول النامية أو المتقدمة : مشكلات تتعلق بتطور الوسائل التكنولوجية ومشكلات تتعلق باحتكار الدول المتقدمة لهذه الوسائل وسيطرتها على وكالات الأنباء القادرة على تزويد الدول النامية بالمعلومات ومشكلات تتعلق بتركيز السيطرة على الصحافة سواء في رأس المال أو في الدولة . . الخ ذلك من مشكلات تتصدى لدراستها حاليا اللجنة التي شكلها اليونسكو والتي أشرف بعضويتها والتي قدمت تقريرا مبدئيا قبل عرض تقريرها النهائي عام ١٩٨٠ (وبالمناسبة أرسل التقرير الى جميع رؤساء المؤسسات الصحفية والى نقابة الصحفيين والى كلية الاعلام . . ولم نعلق أى تعليق منها)

هذا وبصرف النظر عما أراه من عدم سلامة وصف الصحافة بأنها سلطة دستورية من الناحية الفنية (١) لأن حرية الصحافة حق يمارس وليس سلطة ولأن هذا الحق لا يعدو أن يكون فرعاً من حرية الرأي التي يجب أن تكون مكفولة في أى نظام ديمقراطي لكل مواطن - أقول أنه دون حاجة الى الدخول في مناقشات فنية دستورية ربما لا يتسع المجال لها ، فأننى لا أرى أن وصف الصحافة بأنها سلطة رابعة سيكون عصاً سحرية تحل مشكلاتها ، وما زلنا في انتظار أن نسمع رداً على هذا السؤال :

● هل هناك نتائج دستورية ستترتب على اعتبار الصحافة سلطة رابعة ؟

● وكيف يؤدي اعتبار الصحافة سلطة دستورية الى حل لمشكلاتها ؟

وربما بعد أن ينتهى القارئ من تأمل ما سأعرضه من آراء وملاحظات أن يجد بنفسه الاجابة على هذا السؤال . . ولنبدأ المشكلة من أولها .

مشكلات « حرية » الصحافة « عندنا »

هل هناك أسباب تدعو الى نظرة جديدة الى الصحافة منذ صدور قانون تنظيمها عام ١٩٦٠ ؟

(١) انظر حديثي للمؤلف في مجلة أكتوبر بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٧٩ و ٢٦ أغسطس ١٩٧٩ .

وهل ترجع هذه الأسباب الى أن الصحافة كانت تتمتع خلال السنوات العشرين الماضية بحرية واسعة وأنها أساءت استخدامها ، أم أن الحقيقة أن الصحافة كانت تخضع لسيطرة الدولة من خلال التنظيم السياسى الواحد وأنها كانت لا تنشر الا فكريا واحدا يقدم فى قوالب جامدة لا تقبل الخلاف الا فى بعض الفروع والتفصيلات دون الأصول والكليات ؟

اذن فلا بد أن يكون ما يدعو الى نظرة جديدة الى الصحافة هو الرغبة فى تخليصها من الحواجز التى كانت تعوق حريتها . وبالتالى كانت تعوق حق المواطنين فى التفكير وفى المشاركة ، فلا يمكن أن يطلب من المواطن أن يشارك فى صياغة مصير وطنه اذا فرضنا عليه الرأى مسبقا ولم نتح له أن يعبر عن رأيه الخاص .

وسأضرب لكم مثلا لعننا نأخذ منه عظة .

فقد كنت أقلب فى بعض صفحات المحاضر الرسمية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى أقر الميثاق ، فلفت نظرى أن بعض من يتحدث اليوم عن الحريات ويدعو الى تشجيع النشاط الفردى ، كان يرفع الصوت عاليا وقتئذ مطالبا بتطبيق أشد أنواع العزل السياسى على من سماهم أعداء الثورة الاشتراكية من العناصر الرجعية تحت شعار « الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب » وتحت يدي الأسماء والكلمات .

ولكننى لا أقصد أن أنال منهم بل أقصد تحليل الظاهرة لأن هذا التناقض بين الموقفين وتغير النظرة من النقيض الى النقيض يرجع فى الأغلب الى أن من تحدث فى عام ١٩٦٢ لم يكن يعبر عن رأيه الحقيقى بل كان توهمها منه مشايعة لموقف رسمى أو لأنه مضطر الى مشايعة هذا الموقف الرسمى ، وهى مشايعة ربما كسب منها وقطعا لم يكن ليضار منها ، بل ان الضرر ربما أتته نتيجة ابداء رأيه الحقيقى !

ومعنى هذا أن صاحب هذا « الرأى » أو القول بمعنى أصح ، ظل محسوبا طوال هذه السنوات كواحد من أشد المتحمسين لتجربة التحول الاشتراكى والمؤيدين للأسلوب الذى بدأت به . ومن هنا انفتح الباب على مصراعيه للنفاق السياسى وأصبح من المألوف أن يكون لنفس الشخص فى نفس الوقت موقفان : رأى معلن فى الاجتماعات العامة أو على صفحات الجرائد ورأى خفى فى المجالس الخاصة لا يكف عن الانتقاد !

وطغت بذلك الشعارات على المضامين وشاعت الآراء الموافقة وانزوت الآراء المخالفة وأصبح العزف يجرى على وتيرة واحدة !

هذه هي الأزمة الحقيقية لحرية الصحافة ، وما لم نعالجها من جذورها فان أى حديث عن « سلطة » الصحافة أو « السلطة الرابعة » لن تزيد قيمته عن أن تكون عودة الى ترديد الشعار وسيظل زمام الحرية بيد سلطة الدولة ترخيه قليلا أو تجذبه نحوها دون أن يتحول الى عقيدة راسخة ونظام شرعى تلتزم به الدولة كما يلتزم به الأفراد ويعرفون سلفا حدوده وضوابطه .

نعم ، كانت هناك فترات ربما تمتعت فيها الصحافة بحرية فى النشر نتيجة أن سلطة الدولة أرخت الزمام قليلا ، وقد حدث هذا بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ كما حدث بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، ولكن سلطة الدولة الممسكة بالزمام فى يدها ، سرعان ما كانت تعود فتشده فجأة ، فيصبح الناس حيرى بين صحافة تبدو وكأنها قد استردت حريتها التى تصل الى حد المبالغة بل والاثارة أحيانا ، واذ بها تعود فجأة صحافة مقيدة تنشر الأخبار والآراء بمقدار محسوب ! وافتقد القارئ الرأى الآخر فى بعض قضايا مصيرية أو فى بعض سياسات يمكن أن يختلف الرأى بشأنها .

هذه هي بعض جوانب الأزمة . . فماذا كانت أسبابها ؟

ان سببها الرئيسى كان يرجع فى البداية الى طبيعة النظام الشمولى الذى كان سائدا . . وأى تفكير فى حرية الصحافة أو فى حرية الاعلام بمفهوم ليبرالى داخل نظام شمولى لم يكن منطقيا لأنه كان متناقضا مع « قواعد اللعبة » . . ومن هنا لم ينجح قانون مثل قانون نقابة الصحفيين الذى صدر عام ١٩٧٠ وتضمن أحكاما قصد بها أن تكون ضمانا للصحفى ، اذ أنه تصور امكان تحقيق هذه الحماية فى ظل نظام شمولى يسمح بالقبض والاعتقال دون تحقيق . . ولم ينجح قانون مثل قانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون الذى أنشأ لأول مرة مجلس الأمناء عام ١٩٧٠ وتوهم أنه يستطيع أن يقدم اعلاما مستقلا فى الوقت الذى كان فيه الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسى المسيطر ، ومن ثم فلم يعمر هذا القانون سوى بضعة شهور ألغى بعدها ليحل محله قانون آخر أعاد الاذاعة والتليفزيون الى حظيرة الالتزام بقرارات وسياسات الاتحاد الاشتراكي .

وقد بدأت أول بوادر حل هذه الأزمة بعد ١٥ مايو ، حينما بدأ « فك » قيود كثيرة كانت تكبل الحريات حينما أعيدت الضمانات القضائية لحماية حقوق المواطنين . . ومن الانصاف أن نعترف بذلك وأن نشيد به .
فالحديث عن حرية الصحافة لا يمكن أن يجرى بمعزل عن الحريات الأخرى ، لأن حرية الصحافة لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من

اليده التي تقبض على زمام رزقه ومستقبله ، كما لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من الخوف ومن القلق على غده . وهى لا تزدهر بغير ازدهار الحريات الأخرى . فالصحافة لا يمكن أن تمارس حريتها الا فى ظل مفهوم متكامل للحرية ، ولا يمكن مثلا أن نتصور صحافة حرة فى ظل مجلس نيابى مقيد أو فى ظل قضاء غير مستقل . .

اذن فقد قطعنا شوطا هاما ويجب أن نعترف بذلك ، ولكن مشكلة حرية الصحافة لم تحل رغم ذلك .

فقد طرأت تغييرات أساسية على نظامنا السياسى بالتحول الى نظام تعدد الأحزاب وبايجاد ضمانات للحريات الضرورية ، ولكننا ما زلنا نقف مترددين أمام حرية الصحافة . ولنسأل أنفسنا بموضوعية . . لماذا هذا التردد ؟ فلا بد وأن له أسبابا .

وأقر - وقد كنت وزيرا للإعلام فى عام ١٩٧٦ وحتى مطلع عام ١٩٧٧ - أن التحول الى استكمال الحريات فى مصر ومن بينها حرية الصحافة قد ضرب ضربة مؤسفة بما جرى من حوادث فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ . كنا قد بدأنا فى التحول وثيذا نحو تعدد الأحزاب ، بل كان تليفزيون الدولة قد بدأ يفتح الباب لحوار سياسى تشترك فيه كافة الأحزاب الناشئة يسارا ويمينا ووسطا ويعرض كافة الآراء والاتجاهات ، وبدأت المقالات تنشر فى الصحف مختلفة مع الحكومة أحيانا وناقدة لها . . وألغيت الرقابة على الكتب بعد ظهور كتاب يحوى أشد أنواع النقد للكاتب الدكتور ابراهيم عبده وكانت وجهة النظر فى ذلك ، فلنسمح بنشره فى مصر ولو فيه بعض تجاوز طالما أنه سيجرى تحت سمعنا وبصرنا بدلا من أن تنشر هذه الكتب فى بيروت ثم تتسرب كالمهربات الى مصر !

ورغم النكسة التى أحدثتها هذه الحوادث ، فقد استطعنا بعد شهور قليلة أن نتجاوز هذه الأزمة ، فبدأ النشاط البرلمانى يعود واسعا فى مجلس الشعب قويا صريحا مسائلا . . وصدر قانون الأحزاب السياسية وفيه كسر لأول قيد على حرية الصحافة وهو ضرورة الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكى لاصدار جريدة فأصدرت الأحزاب صحفها . وأعود فأعترف بأن ممارسة حرية الصحافة فى هذه الفترة لم تكن ايجابية دائما . . كانت هناك أخبار مضللة تنشر أحيانا وكانت هناك مقالات لا تخلو من التجنى أو الاثارة التى لا تقتضيها المناسبة . . وأعترف أيضا أن هذا لم يكن أسلوب صحف الأحزاب المعارضة وحدها بل كان أسلوب جريدة حزب الأغلبية ذاته ، كما أن بعض الصحف التى كنا قد بدأنا نطلق عليها

تعبير الصحافة القومية وهي صحافة الاتحاد الاشتراكي ، بدأت تتردى في أخطاء من جنس أخطاء صحافة الأحزاب مشايعة للحكومة والحزب الاغلبيه وتجريحا لناقديها ، وأصبح الارهاب الفكرى أسلوبا متبادلا . . هذا مع التسليم انصافا للحقيقة بأن بعض الصحف القومية لم تتردد في نقد كثير من مشروعات الحكومة أو سياساتها وانها كانت تنشر ما يجرى في جلسات مجلس الشعب كاملة بما كانت تحويه من انتقادات شديدة (وان عادت بعد ذلك والتزمت أسلوب عدم التركيز على الكلمات الناقدة ولو في مجلس الشعب . .) .

ومع ذلك ، فان مجموع ما قد يعتبر « انفلاتا » أو « تجاوزا » في النشر لم يكن كبيرا ولم يكن يمثل ظاهرة خطيرة ، وكان يمكن علاجه من خلال الممارسة ذاتها ، بل كان في وسع سلطة الدولة وقتئذ أن تتبع الأسلوب الذى تفرضه حرية الصحافة وهو طرح أمر المقالات « المتجاوزة » على القضاء . . اذا كان هذا التجاوز ينطوى على جريمة قذف أو سب أو تحريض أو نحو ذلك . ولكن شيئا من هذا لم يحدث . وكل ما جرى فى الختام كان الالتجاء فى بعض الحالات الى أسلوب « شبه قضائى » هو أسلوب الضبط الادارى للجريدة ثم عرض الأمر على القضاء . دون أن يجرى بعد ذلك أى تحقيق أو محاكمة بشأن المقال أو الخبر الذى رأت السلطة الادارية أنه مما يستوجب الضبط الادارى . . فكان هذا تناقضا بدأ معه الالتجاء الى هذا الأسلوب الذى يعد من « أبغض الحلال » وكأنه اضعاف للثقة فى سلامة الالتجاء الى الوسائل القضائية باسم سيادة القانون .

وقد واكب هذه الازمات الصحفية المحدودة « اكفهرار » فى الجو السياسى نتيجة أمور لا علاقة لها بالصحافة المصرية ، منها أزمة حزب « الوفد الجديد » وما نسب الى بعض قادته من جنوح الى العودة الى الماضى وخروج على سلوكيات الممارسة السياسية السليمة ، ومنها ذلك الموقف المتردى الذى وقفته دول الرفض من سياسة السلام المصرية ومشايعة بعض الاقلام التى تكتب فى الخارج لهذا الموقف . وهو أمر حسب على الصحافة المصرية وهى براء منه ، لأنه بالبحث الدقيق المستنير يمكن أن ندرك أن القلة الضئيلة من الكتاب أو المذيعين فى الخارج (وليس كل من يعمل فى الخارج فى مجال الاعلام) ليست بالضرورة من الصحفيين كما أنه بمراجعة قانون نقابة الصحفيين ولا يزال معمولا به نجد أنه لا يسمح بعضوية النقابة الا لمن يعمل فى احدى الصحف أو وكالات الأنباء فى مصر أو كان يعمل فى الخارج مراسلا لصحيفة مصرية أو وكالة أنباء مصرية ، ولم يكن بين هؤلاء من ظل مراسلا لأي صحيفة مصرية (وهى تابعة

للاتحاد الاشتراكي) أو لوكالة الأنباء المصرية (وهي خاضعة لإشراف الوزير المختص بالاعلام) !

وقد أدى هذا « الاكفهار » في الجو السياسي الى مزيد من الدعوة الى الانضباط السياسي الذي تمثل في قانون حماية الجبهة الداخلية الذي تصور علاج بعض مشاكل الصحافة أو الصحفيين في حظر الكتابة في الصحف (وهي معتبرة من الوظائف ذات التأثير في الرأي العام) على كل من يثبت أنه يدعو أو يشترك في الدعوة الى مذاهب تنطوي على أفكار تنكر الشرائع السماوية أو تتناقض مع أحكامها ، وهو أمر بالغ الصعوبة في التطبيق وقد يفتح الباب أمام التحكم في اطلاق التصنيفات ، مما أصاب المسئولين عن المؤسسات الصحفية بحيرة ترتب عليها ، من باب الأضمن والأسلم ، أن أصبح عشرات الصحفيين في هذه المؤسسات الصحفية لا يؤدون عملا ويتقاضون مرتباتهم ٠٠ ولا أحد يتقدم لعلاج هذه المشكلة منذ صدور هذا القانون في يونيو ١٩٧٨ أى منذ قرابة عام ونصف عام ! وقد أعقب هذا كله - وهو أمر يجب أن نسلم به اذا أردنا تقييما موضوعيا - أن الصحف القسومية ورغم احتجاج بعض الصحف الحزبية وتعثر بعضها الآخر ، لم تلعب الدور الذي كان يتوقعه الناس منها في وقت كانت تجرى فيه الدعوة الى تأسيس حزب جديد يطرح تأكيدا للقيم الديمقراطية ورغبة في تعميقها وكفالة حرية الرأي للمعارضة الموضوعية، فبدأ نشر الرأي المخالف في الانكماش وبدأ نوع من الحذر الشديد في نشر الأخبار حتى ما كان منها مطلوبا ومشروعا مثل جلسات مجلس الشعب حتى أن بعض ما كان يقال رغم موضوعيته كان يحجب أحيانا أو ينشر مبتورا مثالا على ذلك استجواب عرضه صاحبه وهو الدكتور شامل أباظة بكل موضوعية وأمانة فلم ينشر منه الا سطور قليلة ٠٠ وكان العذر أن الجلسة كانت مسائية بينما رد الوزير المستجوب نشر كاملا رغم أنه كان في ختام الجلسة المسائية !

هذا هو « التشخيص » السليم للصحافة اليوم ، فأى تنظيم مقترح يعلن أنه جاء لدعم حريتها عليه أن يتصدى أولا لعلاج هذه الأعراض وأمامه الاعتبارات الآتية : -

١ - أن هناك انفتاحا « اقتصاديا » انتهى الى اطلاق حرية التعاقد والتملك وحرية مزاولة النشاط الاقتصادي مع تخفيف قبضة التخطيط المركزي ، ومن ثم فإن الأسباب التي كانت تبدي بشأن أهمية توجيه وسائل الاعلام في البلاد النامية التي يحكمها تخطيط اقتصادي واجتماعي صارم بهدف تحقيق تحولات اجتماعية ، لم تعد قائمة بنفس القدر .

٢ - أن هناك انفتاحا «سياسيا» بدأ يواكب هذا الانفتاح الاقتصادي نحو السماح بتعدد الأحزاب ، حتى وإن كان هذا التعدد لا يزال محكوما ببعض قيود .. بدأ التخلص من بعضها .

٣ - أن هذا كله يجب أن يؤدي الى انفتاح « اعلامي » اذ لا يعقل منطقا أن يصبح نظامنا السياسي والاقتصادي نظاما «اشتراكيا ديموقراطيا» .. يظل نظامنا الاعلامي نظاما « اشتراكيا شموليا » !

عقبات تعجب ازالتها

وحتى نصل الى هذا الانفتاح الاعلامي لابد أن يقوم أى تصور جديد لتنظيم الصحافة على مبدأ أساسى هو حرية اصدار الصحف بغير توقف على الحصول على ترخيص .

وليس معنى هذا أنه لن يكون هناك « تنظيم » ، فان الصحف فى مصر كانت تصدر حتى عام ١٩٦٠ طبقا لقانون المطبوعات .. ويبدو ان بعض التعليقات التى اطلعت عليها لم تنبئ الى ان قانون المطبوعات ورغم مضي حوالى ثلاثة وثلاثين سنة على صدوره ليس سيئا الى الحد الذى يتصورون . ففى هذا النطاق ، يسمح باصدار الجريدة بمجرد اخطار يرسل الى ادارة المطبوعات أى دون ترخيص ، وكل ما هناك أن للادارة أن تعترض على اصدار الجريدة لعدم توافر شرط من الشروط العامة التى يتطلبها القانون مثل أن يكون للجريدة رئيس تحرير مسئول أو أن يتضمن الاخطار بيانا باسم المطبعة التى تطبع عليها . فاذا لم تعترض الادارة خلال ثلاثين يوما من الاخطار ، كان للجريدة أن تصدر . واذا اعترضت ، كان لمقدم الاخطار أن يطعن فى قرار الادارة أمام محكمة القضاء الادارى مطالبا بالغاء .. وقد طبقت فعلا هذه الحماية القضائية - بعد الأخذ بنظام مجلس الدولة - خاصة بالنسبة لشرط حسن السمعة الذى يتطلبه القانون فى رئيس التحرير ، فقالت محكمة القضاء الادارى فى حكم شهير لها فى ديسمبر ١٩٥١ برئاسة المرحوم الدكتور السنهورى أن قرار الحكومة بتحقيق شرط حسن السمعة أو عدم تحققه لا يخضع لمطلق رأيها دون رقيب أو معقب والا أدى ذلك الى اهدار الحرية التى كفلها القانون ومن ثم فهو يخضع لرقابة المحكمة وسلطاتها ، وأن الحكم على الصحفي فى جريمة رأى تعد زلات أقلام لا تمس حسن السمعة على تقيض الجرائم التى تصيب الخلق أو النزاهة .

كان هذا هو حال اصدار الصحف في مصر حتى صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ اذ تطلب الى جانب شروط قانون المطبوعات الحصول على ترخيص من الاتحاد القومي ثم من الاتحاد الاشتراكي بعده . ولكنه - وحتى في ظل نظام شمولي - كان من الممكن ولو نظريا على الأقل ، للأفراد أن يصدرُوا صحفاً . . . وقد ظلت بعض الصحف مملوكة لأصحابها مثل جريدة « جورتال ديجيت » كما صدرت جريدة « وطني » بترخيص لاحق وبعدها بعض الجرائد الرائجة المتخصصة مثل الكورة والملاعب والزمالك والأهلي وما الى ذلك !

اذن فأي تنظيم جديد لا يمكن أن يكون عودة الى الوراء أو أن يكون أكثر تقييدا من قانون تنظيم الصحافة الحالي الذي أدى الى أن الصحافة المصرية أصبحت تبدو أمام صحافة العالم موصومة بأنها صحافة الحكومة ، فاذا قيل لهم انها ليست صحافة الحكومة بل انها صحافة مملوكة للشعب من خلال الاتحاد الاشتراكي . . . وصفوها بأنها الصحافة شبه الرسمية ! وحرية الصحافة كما هو معروف هي حق للمواطنين مثل حرية التعبير وليست امتيازاً للصحفي . . . وباعتبار أنها حق للمواطن لا يتصور أن تقيده حريته في اصدارها .

ولذلك فقد خان التوفيق واضح صياغة المادة المقترحة في التعديلات الدستورية التي تنص على أن حرية اصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية ، فكأنه يريد أن يقول أنها ليست حقاً للأفراد . وهذه الصياغة مع ذلك اذا قصد بها منع الأفراد من تملك الصحف فانها لا تحقق هذا الغرض . لأنه يكفي أن ينضم فردان معا في شركة تضامن أو توصية حتى يكونا شركة أي شخصا اعتباريا خاصا ! فضلا عن أن هذه الصياغة تصطدم مع مبدأ أن حرية الصحافة ، بما تنطوي عليه من حرية اصدار الصحف ، تعد من حقوق الانسان « أي الفرد » الأساسية وفق المواثيق العالمية .

وليس معنى هذه الملاحظة أنه لا يجوز وضع تنظيم لقيام الأفراد باصدار الصحف بل انه من الممكن اتباع صياغة أخرى مثل أن يتطلب القانون في المنشأة الصحفية أن تتخذ شكل شركة مساهمة - اذا كانت من الصحف السيارة غير المتخصصة - وأن تكون أسهمها اسمية مملوكة لمصريين وأن يحدد الحد الأقصى لما يملكه المساهم في رأسمالها وأن يوضع تنظيم مثل عدم جواز شغل عضوية مجلس ادارة أكثر من منشأة صحفية

درا لمخاطر السيطرة والتركيز وأن يفرض عليها نشر ميزانياتها السنوية للتحقق من سلامة مواردها . كل هذا جائز ومقبول ، أما أن ينص وفي الدستور على ما يفهم منه أن حق اصدار الصحف ليس من حقوق الأفراد فهو مجافاة لمبدأ أساسى وهو لا يوصل عملا حتى الى الغرض .

لماذا نتمسك بحرية اصدار الصحف ؟

ولكن ، لماذا نتمسك بوجوب النص على حرية اصدار الصحف ؟

أولا - لأنها العنصر الأساسى فى حرية الصحافة ، اذ كيف يمكن الحديث عن حرية الرأى والنشر اذا لم يكفل اصدار الجريدة التى ينشر فيها الرأى .

وثانيا - وهذا هو الالهم بالنسبة لتجربتنا ، أنها ضمان حرية الصحافة وليست عنصرا من عناصرها فحسب .

ان ظاهرة « التركيز » فى الصحافة هى أخطر مشكلات حرية الصحافة فى عالم اليوم ، وهى فى بعض الدول الغربية تبدو فى صورة تكتلات وسلاسل احتكارية ، وقد سبق لمجلس الصحافة فى بريطانيا عام ١٩٦٨ ان نبه فى تقريره السنوى الى هذه الظاهرة حينما بدأ اللورد « طومسون أوف فليت » يملك عشرات الصحف ومحطات الاذاعة الى جانب شركات الطيران .

وهذه الظاهرة تبدو أيضا فى الدولة الشمولية فى صورة ملكية الدولة أو الحزب أو سيطرتهم على وسائل الاعلام .

وأعود فأكرر العبارة التى قلتها من قبل وهى أن « حرية الصحافة لا يمكن أن تنعزل عن تحرير المواطن من اليد التى تقبض على زمام رزقه ومستقبله ! » .

وقد كان الصحفي فى ظل نظام شمولى تتملك فيه الدولة أو التنظيم السياسى الوحيد وسائل الاعلام يقف ضعيفا عاجزا . فهو قد وطد نفسه ليكون صحفيا ، فاذا فصل من الجريدة التى يعمل بها فانه لن يجد بديلا آخر . وبذلك بدأ يتحول تدريجيا الى « موظف » لا صاحب رأى مستقل . . . موظف يتبع التعليمات حتى فيما لا يعتقد انه ما يهمه هو استقراره المعيشى . من هنا فقد كانت أكثر الممارك حدة فى نقابة الصحفيين فى السنوات الأخيرة ، معركة لائحة الحد الأدنى للأجور والعلاوات فى المؤسسات

الصحفية ، وقبلها معركة عدم جواز نقل الصحفي الى عمل آخر الا بموافقته . . وهذا الوضع قد يكون مقبولا بالنسبة للاعلاميين في هيئته الاستعلامات او بالنسبة للصحفيين في مؤسسة صحفية نعترف لها بأنها تمثل رأى الدولة الرسمي ، ولكن فلننسى الأمور بمسمياتها الحقيقية . ليس هناك ضمان لأي صحفي صاحب رأى الا في طبيعة النظام السياسى والاجتماعى ذاته ، وفي هذا النطاق فان ضمانه أن يجد جريدة أخرى ترحب به أو أن يصدر هو - اذا قدر على ذلك - جريدة تعبر عن رأيه المستقل اذا وجد ما يعوقه في الجريدة التى يعمل بها . . أو أن يتحول الى صحفي حر وهو أسلوب منتشر بين الصحفيين خاصة في أمريكا وهو ما يسمى Free Lancer

وثمة اعتبار ثالث يفرض حرية اصدار الصحف هو أن هذه الحرية وحدها هى التى تكفل التعدد والتنوع وهما ضمانان أساسيان لحق المواطن فى « الاختيار » . فالحرية لا تقوم الا على حرية الاختيار أى الانتقاء . والجانب الآخر لحرية الصحافة وهو حق المواطن فى المعرفة يعنى حقه فى اختيار مصدر الخبر الذى يطمئن اليه واختيار الرأى الذى يراه مقنعا بين آراء مختلفة تعرض عليه . وهذه الحرية فى الاختيار لا يمكن تحقيقها الا بحرية اصدار الصحف .

ولا أود أن أقف طويلا عند نقطة أخرى هى تحرير الصحافة من الرقابة الحكومية السابقة على النشر ، فهذا عنصر بديهى من عناصر حرية الصحافة . ولكن هذا المبدأ لا يزال فى حاجة الى معالجة صريحة فى ضوء المبدأ السابق وهو حرية اصدار الصحف . فما لم تكفل حرية اصدار الصحف ستظل « الرقابة » قائمة عملا عن طريق وسيط بين الحكومة والجريدة يبدو أشبه « بالمحلل » فى الزواج الذى يعقب الطلاق البائن ، وهو رئيس التحرير المرتبط بالحكومة .

ذلك أننا لا نستطيع أن نلغى مبدأ أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول عما ينشر فيها ، وطالما انه يتحمل المسئولية الجنائية والمدنية عما ينشر ، فانه من المنطقى أن يكون من حقه أن يوافق على النشر أو لا يوافق عليه . والمفروض أنه يباشر رقابته هذه لصالح الجريدة وهى رقابة مشروعة فى هذه الحالة بل وضرورية . ولكن نظرا لان عنصرا غريبا قد دخل الى التنظيم الصحفى وهو علاقة رئيس التحرير بسلطة الدولة التى تقوم بتعيينه أو التى قد تتدخل فى تعيينه مباشرة أو عن طريق مجلس أعلى للصحافة ، فان وجود هذا العنصر « الغريب » سيؤدى الى أن يتحول رئيس التحرير الى شبه رقيب يتبع أسلوب « الحجز عند المنبع » فلا ينشر

من آراء وأخبار إلا ما يراه متسقا مع سياسة الحكومة بل وربما تجاوز ذلك إلى منع ما قد يراه مؤذيا لشعور المسئولين في سلطة الدولة .

ولا يظن أحد أن مثل هذه المشاكل الخاصة بعلاقة رئيس التحرير بالمحررين مما يمكن أن يحل من خلال نصوص قانونية ، بل أن حلها يكون من خلال « ديناميكية » التنظيم الصحفى ذاتها ، أى من خلال إزالة الأسباب التى تدعو رئيس التحرير إلى أن يتحول من رقيب لصالح الجريدة إلى شبه رقيب لحساب الحكومة . وهذه الأسباب تكمن أساسا فى وجوب أن يستقل اختيار رئيس التحرير تماما عن سلطة الدولة ، وتحقيق هذا الاستقلال لا يمثل مشكلة فى حالة تقرير حرية إصدار الصحف ، إذ أن الصحف يمكن أن تكون مملوكة لحزب أو جماعة أو هيئة أو غيرها من الأشخاص ومن ثم تكون بعيدة عن سلطة الدولة ، ولكن هنا يبرز لنا سؤالان :

الأول - ولكن ألا يعنى ذلك أننا سنحرر الصحفى من سلطة الدولة لنوقعه تحت سيطرة صاحب رأس المال ؟

وهذه ملاحظة سديدة . ولكن ملاحظة نتائجها تكمن فى صيغة التعدد ذاتها . فرئيس التحرير إذا أحس أن استقلاله قد يمس من جانب ملاك الجريدة فإن فى إمكانه أن يجد له مجالا آخر للعمل فى صحف أخرى . وفضلا عن ذلك فإن التطور الحديث فى عقد العمل الصحفى قد جعل من الممكن أن توضع شروط فى عقود عمل الصحفيين تحدد سلطة أصحاب الجريدة فى التدخل فى سياسة التحرير وتحديد لرئيس التحرير منذ بداية تعيينه الخطوط العريضة التى لا يجوز له أن يتجاوزها .

وهذا جانب هام يمكن لنقابة الصحفيين أن تدرسه بعناية وأن تقدم له حولا من خلال ما يسمى « عقود العمل المشتركة » .

والسؤال الثانى - يتعلق بوضع رؤساء التحرير فى المؤسسات الصحفية القومية .

وهذه الملاحظة مرتبطة بمستقبل تنظيم الصحافة القومية فى ضوء التطورات الجديدة الخاصة بإلغاء الاتحاد الاشتراكي .

مستقبل الصحافة القومية

انتهينا اذن الى أن حرية اصدار الصحف يجب أن تكون المبدأ الأساسي في أي تنظيم جديد ، ومن ثم فاننا نتوقع أن تزدهر الصحافة وأن تتعدد وتنوع ، فلا يزال عدد الصحف الرئيسية في مصر ضئيلا لا يتجاوز أصابع اليد (اذا لم نحسب عشرات الصحف والمجلات المسجلة لدى ادارة المطبوعات ولا تصدر بانتظام أو تصدر وليس لها تأثير يذكر) ولكننا سنظل لعدة سنوات محكومين بواقع لا نستطيع تجاهله وهو أن الصحف المؤثرة هي تلك التي يملكها الاتحاد الاشتراكي والتي ورثت كبريات الصحف التي كانت قائمة عند صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ ، فماذا يكون وضع هذه الصحف وقد تقرر أن يلغى النص على الاتحاد الاشتراكي في الدستور ؟

اذا كان الأمر لن يعود الاحتفاظ بنفس القواعد المنظمة حاليا للمؤسسات الصحفية مع تغيير « الواجهة » من الاتحاد الاشتراكي الى المجلس الأعلى للصحافة ، فلا أظن أننا سنكون بصدد تغيير يليق بطبيعة المرحلة وبمنطق الدعوة الى تعميق الديمقراطية والدعوة الى وصف الصحافة بأنها سلطة رابعة . . بل ان اقتران الصحافة بتعبير « السلطة » قد يخلق انطبعا بأن هذا التعديل يراد به أحكام سيطرة الدولة على الصحافة وليس انطلاقها !

المطلوب تغيير جذري

المطلوب اذن تغيير جذري في تنظيم هذه المؤسسات الصحفية يقوم على دعائتين :

● الدعامة الأولى تتعلق « بالمضمون » وهو أن تصبح الصحف التي تصدر عن هذه المؤسسات الصحفية صحفا « قومية » بالمعنى الصحيح ، أي صحفا لا تعبر عن رأي حزب من الأحزاب وتعرض بموضوعية لكافة الاتجاهات في اطار جاد وهادف . وهذه الصحف يمكن أن يعد لها دستور خاص بها يحدد الخطوط العريضة التي تتحرك بداخلها بما يدعم الوحدة الوطنية ويحفظ قيم المجتمع . فهي لا تعالج موضوعات تنطوي على إثارة . ولو كانت غير سياسية مثل الأسلوب المبالغ فيه أحيانا في نشر أخبار الجرائم والفضائح . أو موضوعات تنطوي على تعصب للرأي وهي لا تفرض رأيا معيناً بل تعرض بموضوعية كافة الأخبار والآراء فشأنها في ذلك شأن

جريدة الأهرام فى الأربعينيات حينما كان « أنطون الجميل » رئيسا لتحريرها ، وشأنها شأن جريدة « الموند » الفرنسية الى حد كبير ، وشأنها شأن هيئة الاذاعة البريطانية التى تستقل عن الحكومة فى رسم سياستها وتحديد برامجها ولكنها تلتزم بدستور يجعل لها طابعا قوميا محايدا .

● أما الدعامة الثانية فانها تتعلق « بشكل » المنشأة الصحفية التى نسميها حاليا المؤسسة الصحفية . فان علينا أن نفرق بين « الملكية » وبين « الادارة » ، فليس من المحتم أن يكون هناك تلازم بينهما ، فمن الممكن أن تظل ملكية المؤسسة ذاتها مفترضة على أنها مملوكة « ملكية اجتماعية » بينما تمتلك المؤسسة ذاتها أصولها وأموالها ، شأن ذلك شأن الجمعية أو الوقف (مع التحفظ بأن الوقف على ذمة الله تعالى) فلنشبهها اذن بالمؤسسة الخيرية أو الاجتماعية فيما يتعلق بتملكها لأموالها .

هذا عن الملكية ، أما عن الادارة ، فانها يمكن أن تتحول الى نوع من « الادارة الذاتية » الحقيقية . . . وأقول الحقيقية لأننا حاولنا أن نقرب من طبيعة الادارة الذاتية فى المؤسسات الصحفية عن طريق تمثيل العاملين فى مجالس الادارة وقبل أن يتقرر المبدأ نفسه بالنسبة للشركات عموما فى قوانين يوليو ١٩٦١ ولأننا جعلنا للعاملين فى هذه المؤسسات الصحفية نصف الأرباح » وهذا يدل على أن القرار الذى أصدره الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٥ بملكية العاملين لنسبة ٤٩٪ من المؤسسات الصحفية لا يعطيهم حقوقا أكثر مما هو مقرر لهم حاليا ولهذا فان هذا القرار لم ينفذ » بينما يخصص النصف الآخر من الأرباح ليكون احتياطيًا تستثمر فى تجديد المؤسسة وتوسيعها وذلك على خلاف شركات القطاع العام .

ومع ذلك فان هذه التجربة لم تنجح تماما ولم يتولد احساس حقيقى لدى العاملين فى المؤسسات الصحفية بأن أموالها ملك لهم وأن عليهم أن يحافظوا عليها ضد التبيد أو اساءة الاستخدام . لماذا ؟ لأن الدولة هى التى تعين رؤساء مجالس الادارة فهى التى تعينهم وهى التى تبدلهم فى أى وقت ، فظلت « الادارة الذاتية » عاطلة فى التطبيق .

كما أننا حاولنا أن نشرك الصحفيين فى « ادارة التحرير » عن طريق مجالس التحرير ، وكنت وزيرا للاعلام وقتها وأعددت صياغة القرار الذى صدر بكيفية تشكيل هذه المجالس ودورها فى معاونة رئيس التحرير . ولا أعتقد أيضا أن التجربة نجحت لأنها لم تطبق بجدية ولأن نظام الادارة الذاتية يجب أن يكون متكاملا . فطالما أن رئيس التحرير وهو فى الغالب

رئيس مجلس الادارة فى نفس الوقت ، يعين بمعرفة جهة أخرى خارج نطاق الادارة الذاتية وقريبة من سلطه الدولة فان ولاء واهتمامه سيكون منصرفا اليها وليس من شأن ذلك أن يؤدى الى اهتمام رئيس التحرير بمشورة مجلس التحرير الا طبقا لمزاجه .

الادارة الذاتية

وللادارة الذاتية صور مختلفة ، ولست هنا فى مجال التشريع ولكنى أطرح أفكارا عامة . وربما توصل أولئك الذين تصدوا لهذه المهمة الجليلة باجتهادهم الى حلول أفضل ، ولكنى أشير عليهم بأن يرجعوا الى نظام جريدة «الموند» الفرنسية لا لاقتفائه بل للاسترشاد به . فقد كانت «الموند» مملوكة بالكامل ملكية خاصة لأصحابها الذين رأوا أخذا بمقتضيات ما يجرى من تطور فى علاقات العمل ، أن يشركوا معهم فى الملكية المحررين والاداريين والعمال ، فكونت كل فئة من هذه الفئات الثلاث جمعية تمثلهم لهذا الغرض وجعل لكل جمعية عدد معين من أسهم رأسمال الجريدة بينما احتفظ أصحابها بالثلث فقط ، وأصبح لهيئة التحرير استقلال واسع (ذكر لى - هوير بوف ميرى - مؤسس الموند وهو زميل فى لجنة دراسة مشكلات الاعلام فى اليونسكو أنه لم يعد يملك التدخل فى سياسة التحرير) .

يمكن اذن أن يتم عن طريق مجموع العاملين فى المؤسسة الصحفية ، مقسمين الى فئات ثلاث ، المحررين والاداريين والعمال ، اختيار أعضاء مجلس الادارة بنسب يحددها القانون وتكون الغالبية فيها للمحررين ، وهم يكونون ما يشبه الجمعية العمومية التى تصدق على الميزانية السنوية وتقرر كيفية توزيع الأرباح فى الحدود المقررة حاليا .

أما مجلس الادارة الذى تشكله الجمعية العمومية فانه هو الذى يتولى اختيار رئيس التحرير . وهذه الجمعية العمومية تضم الصحفيين الذين تتوافر فيهم شروط معينة مثل انقضاء مدة معينة على مزاولة العمل الصحفى فى الجريدة ومثل تمثيل كافة أقسام التحرير على أن توضع شروط فيمن يجوز ترشيحه رئيسا للتحرير لضمان جديته وتجنب المزايدات الانتخابية مثل أن يكون قد مارس العمل الصحفى مدة لا تقل عن خمسة عشر عاما وأن يكون خلالها قد تولى أحسن مناصب التحرير الرئيسية . . . وهذه كلها تفصيلات لا أود أن أقطع فيها برأى وليس من الصعوبة الوصول الى صياغة مناسبة لها . ولكنى أعتقد أنها ستكون بداية كل مشكلات المؤسسات الصحفية « القومية » ووضعها فى اطار التنظيم الجديد بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها .

مشكلة الديون

ان كثيرا من المؤسسات الصحفية تعاني من ديون متراكمة نتيجة تعاقب ادارات مختلفة وأمزجة وكفاءات مختلفة ، وبعض هذه الديون مستحق لمصلحة الضرائب أو الجمارك ، كما أن بعض هذه المؤسسات ان لم يكن معظمها ، مكسب بعمالة زائدة نتيجة لنفس الأسباب وهي تعاقب الادارات المختلفة واختلاف الأمزجة . وعلينا أن نرفع هذا العبء عن كاهلها لتنطلق بعد ذلك مع زميلاتها التي تنشئها الاحزاب أو الجماعات الخاصة .

ذلك أننا اذا كنا نتحدث عن حرية الصحافة فإن الجانب الاقتصادي لصيق بهذه الحرية . فلا يمكن أن تكفل حرية الصحافة وهناك قيود على استيراد الورق والأخبار أو المطابع أو اذا كان توزيع الحصص لا يتم طبقا لنظام سليم وعادل . وقد سبق أن أصدرت الدولة قانونا بإعفاء دور السينما من الرسوم الجمركية على آلات العرض . وبالمثل فانه من الممكن تقرير إعفاءات جمركية وضريبية للصحافة وهو أمر له مثيل في كثير من الدول الأخرى التي تنظر الى الصحافة باعتبارها منبرا للثقافة العامة أيضا .

حرية الرجوع

الى مصادر الأخبار

وأي كلام عن حرية الصحافة يصبح لغوا اذا لم يكفل للصحفي حرية الرجوع الى مصادر الأنباء بما يتطلبه ذلك من إتاحة جمع المعلومات والحصول على البيانات « الحقيقية » لا « الرسمية » وحدها بل والاطلاع على السجلات والوثائق غير تلك التي تتضمن أسراراً حقيقية للدولة .

والبون في ذلك لا يزال شاسعا بيننا وبين الصحافة في البلاد الديمقراطية . في إنجلترا مثلاً يدور النقاش منذ سنين حول قانون أسرار الدولة ووجوب تعديله بما يسمح للصحفي بالاطلاع حتى على وثائق الدولة غير تلك التي تتضمن أسراراً عسكرية . بل انه في العام الماضي وخلال محاكمة عسكرية تقدم للشهادة فيها ضابط كبير برتبة كولونيل طلبت المحكمة من الصحافة عدم نشر اسمه لاعتبارات عسكرية ولكن احدى الصحف لم تحترم طلب المحكمة ونشرت الاسم . ودار نقاش طويل حول

ما اذا كان ذلك يعد جريمة امتهان للعدالة .. وانتهى هذا النقاش الى العودة الى اثاره موضوع تعديل قانون أسرار الدولة

ان لدينا قانونا أصدرناه على عجل في عام ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها وقد أحال على نظام يصدر في هذا الشأن ينظم طريقة النشر والرجوع الى هذه الوثائق ، ولم يصدر هذا النظام بعد ؟ *

ولدينا من قبل ذلك قوانين الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء وفيه أحكام تفيد حق الحصول على بعض المعلومات والبيانات والاحصاءات .. .وعلينا مراجعه ذلك كله اذا كنا نريد تأكيد حق الرجوع الى مصادر الاخبار باعتباره عنصرا هاما من عناصر حرية الصحافة . فان قوانيننا تتوسع في اتجاه التشديد وتحديد ما يعتبر من أسرار الدفاع فتدخل فيها المعلومات الاقتصادية والدبلوماسية وتدع للدولة سلطة التقدير المطلق في تحديد ما يعتبر منها من الأسرار .

لم نستخدم ما لدينا من « ادوات قانونية »

ونظرا لأننا درجنا لسنوات على أسلوب الرقابة سواء أكانت رقابة حكومية أو رقابة التنظيم السياسي من خلال رئيس التحرير ، فان الحاجة لم تبد واضحة الى استخدام الادوات القانونية التي لدينا وهي مساءلة الصحفي طبقا لأحكام المسؤولية التي ينص عليها قانون العقوبات . ومن ثم فان الصحفي « لم يمتحن » (اذا جاز استعارة التعبير الذي يستخدمه معلقو مباريات كرة القدم بالنسبة لحارس المرمى اذ لم تصوب اى قذيفة الى مرماه) ومن هنا تولد احساس بأنه لا توجد قواعد تحكم مسؤولية الصحفي . فكل ما يتعرض له الصحفي من مسؤولية في السنوات العشرين الماضية كان مصدره كتابات اعتبرها بعض الأفراد قذفا أو سبا في حقهم ، أما في مجال الاشخاص العامين أو جرائم الرأي بوجه عام .. فان أحدا لم يمتحن فيها عن « طريق القضاء » نتيجة اتباع نظام « الحجز عند المنبع » . بينما أن قانون العقوبات المصرى يحفل بنصوص كثيرة مقيدة ولأحاول أن أقدم أمثلة لبعضها .

* صدر بعدها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام نشر هذه الوثائق ونشر بالجريدة الرسمية في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩ .

فعلاوة على العقوبات التى يمكن أن توقع بشأن جرائم القذف أو السب وهى جرائم معروفة فى معظم تشريعات العالم نجد اننا ننفرده بعدد من الجرائم التى نقلناها عن قانون العقوبات الفرنسى أيام حكم « لويس نابليون » الذى اتسم بالرجعية الشديدة . . ومثلها ما نسميه جرائم الاهانة والعيب والاخلال بالمقام ! ومثل عديد من الجرائم التى تسمى جرائم الافشاء والتضليل نتيجة تخويل النيابة سلطة منع نشر اخبار بعض التحقيقات أو الحظر القانونى لنشر المحاكمات فى جرائم أمن الدولة مثلا (ومع ذلك فقد كان ينشر منها ما يدين المتهم بايعاز من سلطه الدولة أحيانا) ومثل طائفة لا أول لها ولا آخر من جرائم التحريض التى تتدرج من تحريض ضد النظام ولو لم يصحبه عنف الى مجرد الجهر بالغناء لاثارة الفتنة ! وهى جريمة ترجع الى وقت كان فيه الناس يتغنون بمواويل تمجده الوردانى فاعتبر ذلك وقتئذ اثارة للفتن ، ومثل ما يسمى جرائم كراهية النظام أو الازدراء به أو البغض أو تحسين الجرائم مما يمكن أن يمسك بتلابيب أى كاتب ، ما لم يكن شديد الحرص واليقظة والتدقيق فى اختيار عباراته .

بل ان قانون العقوبات المصرى من القوانين النادرة التى تجيز توقيع عقوبة تعطيل الجريدة بل والغائها فى بعض الحالات ، حتى انه اذا جرى تحقيق مع احدى الصحف ثم استمرت فى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو نوع يشبهه (تأمل) جاز للمحكمة تعطيل الجريدة . وقد عانت الصحافة فيما مضى من تطبيق هذا النص ، فمثلا نشرت احدى الصحف قبل الثورة خطابا لرعيم سياسى ثم عادت فنشرت له خطابا آخر فصدر أمر من المحكمة بتعطيل الجريدة بحجة أن الخطابين ينطويان على سب فى خصوص الجريدة السياسيين .

وقد فتحت مثل هذه النصوص الباب أمام الادارة لتعطيل الصحف تحت مظلة سيادة القانون . فاذا بدأت احدى الصحف حملة بشأن الكشف عن فساد فى احدى نواحي الادارة الحكومية ، بدأ التحقيق معها فامتنع عليها المضى فى نشر الحملة الصحفية والا تعرضت للتعطيل . ويظل التحقيق مفتوحا لا يبت فيه حتى تزول مناسبة النشر أو تتغير الأحوال !

ادرسوا كل هذه القوانين وأزيلوها ثم طبقوا ما يبقى من نصوص فى المسئولية تطبيقا حازما لا يحمى نظام الدولة فحسب بل يصون كرامة المواطن العادى ويحمى مستقبل النشر . . هذا اذا كنا نريد صحافة حرة ومسئولة معا !

حق الرد

نعم ان حماية كرامة المواطن العادى يجب أن تكون مسئولية أى تنظيم للصحافة . ولذلك فإن قانون المطبوعات منذ عام ١٩٣٦ يضع تنظيما لحق المواطن فى أن يرد على ما ينشر بشأنه فى الصحف ويلزم الجريدة بنشر التصحيح أو الرد . ولكن هذا الحق لا يزال « باهتا » تقرر على مخالفته عقوبة واهية هى عقوبة المخالفة التى قد لا تتجاوز مائة قرش .

بينما أن حق (الرد) يعتبر بمثابة دفاع شرعى للمواطن ضد ما قد ينشر عنه محرفا أو كاذبا ، حتى أن بعض الدول قد ارتفعت به الى مستوى الحماية الدستورية .

ترى هل اهتم واضعو النصوص الدستورية المقترحة بذلك ؟ وهل عرفوا مثلا أن مصر من أوائل الدول التى انضمت الى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تنظيم حق الرد منذ يناير ١٩٥٥ ؟

ان اهتمامى بحق الرد باعتباره حقا مقابلا لحق النشر دفعنى حينما كنت وزيرا للاعلام أن أصدر قرارا يلزم أجهزة الاذاعة والتليفزيون باذاعة أى تصحيح يصلها من مواطن يكون قد أذيع بشأنه تعليق أو خبر يتضمن مساسا به وذلك طبقا لنظام شبيه بالنظام الذى يقرره قانون المطبوعات بالنسبة للصحف .

وقد أسفت انه عند عرض مشروع القانون الجديد للاذاعة والتليفزيون على مجلس الشعب رفضت الحكومة كما رفضت الأغلبية اقتراحا قدمه الدكتور محمد حلمى مراد بأن يتضمن القانون الجديد نصا يكفل حق الرد فى الاذاعة والتليفزيون . . رغم ما أوضحته من أن هذا النص تأكيد ضرورى للحكم الذى ضمنته القرار الوزارى وهو صيانة القيم التى تطلب الحكومة فى هذا القانون الالتزام بها .

ميثاق الشرف

والمجلس الأعلى للصحافة

وأخيرا ننتهى الى مناقشة دواعى انشاء مجلس أعلى للصحافة وما اذا كانت اختصاصاته ستكون مقصورة على تطبيق ميثاق الشرف الصحفى .

وحين يناقش هذا الجانب من جوانب تنظيم الصحافة يجب ألا نغيب عنا الحقائق الآتية :

١ - ان وجود لائحة لاداب مهنة الصحافة أو ما يسمى أحيانا ميثاق الشرف الصحفي أمر يبدو مقبولا ولا خلاف حوله على الأقل فى مصر وفى معظم دول العالم (اذ انه فى بعض الولايات الامريكى وطبقا لبعض الآراء يعتبر وضع ميثاق لسلوكيات الصحافة قيذا على حرية الصحافة) .

وبطبيعة الحال فاننا نبادر ونستبعد ان يكون وضع هذا الميثاق من اختصاص مجلس الصحافة ، بل انه يجب أن يكون من وضع الصحفيين أنفسهم من خلال نقابتهم وطبقا لقانونها .

ولكن المشكلة الحقيقية تكمن فى وضع هذه الاداب أو المواثيق موضع التطبيق .

ومشاكل التطبيق فى مصر عموما معروفة . فنحن مولعون بانشاء المجالس وتسميتها بالعليا وتحديد اختصاصاتها واستنفاد الجهد فى مناقشة وجودها ، فاذا جئت نسيناها ثم نعود فننتذكرها ونكتشف أنها لم تعمل فنطالب بنظام بديل لها . يتغير فيه الاسم والعنوان . . وهكذا .

لائحة آداب الصحافة قائمة فى مصر منذ ١٨ سبتمبر ١٩٦٤ وكلها تحوى مبادئ سلوكية سليمة .

وحينما أعلن عن انشاء مجلس أعلى للصحافة عام ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى دورة يوليو ١٩٧٥ ميثاق شرف صحفى « بعد نقاش طويل حول ما اذا كان يكفى صدوره من الجمعية العمومية للنقابة » .

وفى هذا الميثاق استعمل تعبير أن الصحافة مؤسسة مستقلة من مؤسسات المجتمع ، ودخل هذا الميثاق فى تفاصيل كثيرة ذات طابع سياسى قومى مثل التزام الصحفى بتقوية الارتباط بالقارة الافريقية ومساندة حركات التحرير وتقوية صلات مصر بدول عدم الانحياز ودعم التحول الاشتراكى ، وذلك علاوة على الواجبات المهنية التى تدور حول الالتزام بقيم المجتمع والحفاظ على كرامة المهنة واستقلالها .

وربما احتاج هذا الميثاق الى اعادة نظر لانه صدر فى اطار الاتحاد الاشتراكى وبمفهوم أن الصحافة « مؤسسة » بينما أن هذا التعبير شأنه شأن تعبير السلطة يتنافى مع « التعدد » المنشود .

٢ - أما المجلس الاعلى للصحافة فان الدعوة اليه قديمة . كنت قد

بدأتها في عام ١٩٧٠ ، في كتابي عن حرية الصحافة . وظلت الدعوة تتردد سنوات ، ولم يتح لها أن ترى النور الا بصودور قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ ، وهذا المجلس « الاعلى » قائم نظريا حتى الآن . . وأن لم تتم إعادة تشكيله بعد انتهاء مدة تشكيله الاول بحجة انتظار التنظيم الجديد كما هو الأمر بالنسبة لانتخابات نقابة الصحفيين .

وفكرة مجلس الصحافة التي دعوت اليها كانت مرتبطة بواقع كان قائما في ذلك الحين وهو أن يكون مجلسا للتنسيق بين المؤسسات الصحفية التابعة للاتحاد الاشتراكي ودراسة احتياجاتها بدلا من أن يتم ذلك من خلال أفراد « غير منظورين » في الاتحاد الاشتراكي . ومن ثم فقد كان في وسع الاتحاد الاشتراكي الذي يملك الصحف والذي يخوله القانون القائم سلطة الترخيص باصدار الصحف أو مزاولة المهنة أن يدع مباشرة هذه الاختصاصات لمجلس يقوم في نطاقه ويرأسه الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي هو المجلس الأعلى للصحافة

وهذا هو المعنى الذي نرجو أن يتنبه له واضعو مشروع التنظيم الجديد فلا يظن أن مهمتهم هي نقل نفس هذه الاختصاصات الى المجلس الأعلى المقترح للصحافة بينما الاتحاد الاشتراكي قد تقرر الغاؤه في حين اننا نجتاز مرحلة جديدة تماما تقوم على التعدد ولا يعقل أن نستبقى فيها سلطة الترخيص بمزاولة المهنة أو الترخيص باصدار الصحف وهي التي طالبنا بالغائها منذ عام ١٩٧٠ واستمر طلابنا في كلية الاعلام يستمعون من أساتذتهم الى نقد هذه السلطة على مدى تسع سنوات !

ان المجلس الاعلى للصحافة ببساطة يجب أن يقوم على فلسفة تبعد سلطة الدولة عن الصحافة كما أنها فلسفة مغايرة لمفهوم نقابة الصحفيين أو جماعة الصحافة .

فهو أساسا مجلس يشكل للدفاع عن حرية الصحافة لا لصالح الصحفيين بل لصالح الرأي العام . فهو ليس مجلسا يمكنه أن يملك الصحف أو ان يصبح جهة ادارية للترخيص باصدار الصحف - والا فان الأمر سينتهي الى خلق جهاز آخر مثل جهاز الاتحاد الاشتراكي تحت اسم آخر .

وهب أن هذا المجلس كان مشكلا من الصحفيين وحدهم ، فما شأن الصحفيين بالترخيص باصدار الصحف والتحقق من توافر الشروط والبيانات

التي يتطلبها القانون وبينما أن إصدار الصحف ليس حقا للصحفيين بل هو من حقوق المواطن ، وما شأن الصحفيين بالتراخيص بمزاولة المهنة خارج نطاق قانونها وهو المرجع الوحيد في تنظيم ممارسة مهنة الصحافة .

مهمة مجالس الصحافة في التجارب التي عرفناها في البلاد الديمقراطية هي الدفاع عن حرية الصحافة . . هي كذلك في إنجلترا وهي كذلك في السويد التي كانت أسبق البلاد إلى إنشاء هذا المجلس منذ عام ١٩١٦ ، وهي كذلك في كندا وفي الهند (وللعلم فقد ألغى مجلس الصحافة في الهند خلال حكم انديرا غاندي الذي وضع الصحافة تحت رقابة صارمة وقد عادت الهند بعدها إلى تقاليد الديمقراطية أعادت مجلس الصحافة) .

وليس معنى أن تكون مهمة المجلس الدفاع عن حرية الصحافة أن ذلك لا يخوله الحق في التحقق من التزامها بأداب وسلوكيات المهنة والنظر في أي شكوى تمس هذا الجانب الآخر من جوانب الحرية . ولكن مجلس الصحافة لا يمارس تقرير هذه المسؤولية من خلال جزاءات يوقعها أو وصاية يفرضها بل من خلال اعلان رؤية على الرأي العام . . وهو الرقيب الحقيقي والمراجع لكل ما يتلقاه من الصحف . . ولهذا فإن هذا المجلس عادة في التجارب المماثلة ، يضم في تشكيله أعضاء يمثلون الرأي العام . . وهذا هو المعنى الذي غاب عن كتب منتقدا قيام مجلس للصحافة أو مطالبا بأن يكون تشكيله كله من الصحفيين . كذلك فإنه من الخطأ أن نشبه هذا المجلس بمجلس القضاء الأعلى مثلا ، لأن دور هذا المجلس يقتصر على الدفاع عن حرية الصحافة بوجهيها : الحق والمسؤولية، وهو بالتالي يعمل على التحقق من التزام الصحفيين لمسئولياتهم تجاه المجتمع ، حقيقة أنني لا أوافق على التشكيل المقترح لأن تشكيل المجلس مرتبط باختصاصاته . ويبدو أن النقاط التي أعلن عنها ونشرت في الصحف يوم ٣ يوليو الماضي تركت انطباعا بأن هذا المجلس سيمخول سلطة اصدار الصحف أو وقفها (وهي سلطة ملغاه منذ دستور ١٩٢٣) وسلطة الترخيص باصدار الصحف ومزاولة المهنة ومحاسبة الصحفيين . ومن ثم فإن ربط هذه الاختصاصات بطريقة تشكيله التي اقترح فيها أن تضم رئيس المحكمة الدستورية العليا (بما في ذلك من خرج باعتباره رئيس أعلى هيئة قضائية تختص بالنظر في الطعون بعدم دستورية القوانين) ووكيل الأزهر الشريف وأعضاء لجنة القيم بمجلس الشعب - هذا التشكيل المختلط خلق انطباعا بأن المقصود بوصف الصحافة أنها سلطة هو أن تكون قرارات هذا المجلس « المعين » غير قابلة للطعن أمام القضاء ؟

أما وقد استبعد هذا المعنى - فيما يبدو حتى الآن - فإننا يجب أن نعود الى التشكيل الذى يتفق وطبيعة هذا المجلس فيمكن أن يرأسه أحد كبار رجال القضاء السابقين يختاره أعضاء المجلس أنفسهم دون تدخل من الدولة (أما اقتراح أن يرأسه رئيس مجلس الشورى فهو سابق لأوانه قبل أن نتعرف على كنه هذا المجلس الجديد) وهو نفس ما يجرى عليه الأمر فى انجلترا ، وأن يضم المجلس أعضاء من ذوى الخبرة والاهتمامات العامة يمثلون الرأى العام ويختارون أما بحكم مناصبهم ذات الصلة بالجماهير مثلاً أو بناء على ترشيح الجهات التى يمثلونها مثل أن تتولى بعض الاتحادات الجماهيرية ترشيح ممثل لها أو أن تختارهم الأغلبية الصحفية ، وهذه الأغلبية الصحفية بدورها لا يجوز أن تعينها سلطة الدولة ؛ فتختار من يروق لها بل أن اختارهم يتم وفق معايير محددة سلفاً مثل اختيار رؤساء تحرير الصحف الأكثر توزيعاً أو أعضاء من مجلس نقابة الصحفيين يختارون طبقاً لأقدمياتهم أو صفاتهم النقابية .

نقابة أو نادياً للصحافة !

وإذا أخذنا بهذا الاقتراح على النحو الذى عرضنا خطوطه العريضة فإنه لن يكون هناك تعارض بين قيام مجلس للصحافة وبين استمرار نقابة الصحفيين . أما من تصوروا أن قيام مجلس أعلى للصحافة يمكن أن يؤدي الى إلغاء النقابة فقد كان لهم عذرهم إذ فهمت اختصاصات المجلس الأعلى وطريقة تشكيله على النحو الذى عرضه المشروع المبدئى الذى طرح فى بداية الحوار .

اذ يبدو أن واضعى هذا المشروع ، انسياقاً وراء تعبير السلطة انتهوا ببساطة الى أنه مدامت الصحافة سلطة كالقضاء فلن يكون لهم نقابة بل سيكون لهم ناد مثل نادى القضاة .

وقد فات أصحاب هذا الرأى أن الصحفيين لا يزالون - وحتى فى ظل بقايا النظام الشمولى الذى لا تزال بعض رواسبه قائمة فى الصحافة - معتبرين من العاملين فى القطاع الخاص (فيما عدا حالات معينة مستثناة) وان هؤلاء لا يستطيعون مزاوله مهنتهم الا من خلال جداول تنظم التحاقهم بالمهنة ونقلهم من جدول الصحفيين تحت التمرين الى جدول المشتغلين أو غير المشتغلين ، وان هناك لجائنا مشكلة طبقاً للقانون مثل سائر النقابات المهنية تنظر فى توافر شروط القيد .

وحقيقة أن نظام النقابات المهنية بأسره تطور عندنا الى نظام يكتنفه بعض الخلط والشذوذ ، اذ كانت النقابة المهنية أصلا مقصورة على المهن التي تزاوُل استقلالا بعيدا عن الوظيفة وهي التي كانت تسمى مهنا حرة مثل المحاماة قديما ومن ثم كان لابد من وضع نظام لتنظيم ممارسة هذه المهنة الحرة وضمان سلامة هذه الممارسة ، أما بعد ان نشأت نقابات كلها أو معظمها من العاملين مثل نقابات الزراعيين والتجارين والمهندسين حاليا بل والمحامين في غالبية أعضائها ، فقد أصبحت هذه النقابات تجمع في الواقع بين ملامح النقابة المهنية والنقابة العمالية وفقدت بذلك هويتها الصحيحة . وزاد من تردى هذا الوضع النقابى أن الانضمام الى النقابة أصبح شرطا لمزاولة المهنة حتى بالنسبة لأعضائها من الموظفين .

والعجيب أنه في البلاد الديمقراطية المتقدمة يسود مبدأ أساسى هو حرية الانضمام الى النقابات بما فيها النقابات المهنية ، وحينما أقرت حكومة العمال في إنجلترا مؤخرا الأخذ بنظام « الدكان المغلق » اذا جازت هذه الترجمة الحرفية لعبارة Closed Shop أى اعطاء أولوية العمل فى الصحافة لأعضاء اتخاذ الصحفيين القومى الذى يرمز له بكلمة NUJ اعتبر ذلك تهديدا لحرية الصحافة لأنها فى نظرهم لا تعدو أن تكون فرعا من حرية المواطن فى ابداء الرأى ولذلك فهم ينظرون الى أى تنظيم اجبارى مثل تطلب مؤهل عال أو الانضمام الى النقابة كقيد على ممارسة الصحافة ، وان كانت الصحف عملا ودون حاجة الى تشريع لاتقبل للعمل عادة الا المؤهلين مهنيا .

على انه أيا كان « الضعف » الذى يعترى نقابة الصحفيين فبانه يرجع الى مرض عام يسرى فى كل النقابات المهنية . ولماذا ننتقد نقابة الصحفيين وحدها ؟ هل سمعنا الا نادرا أن نقابة المحامين حاسبته محاميا لأنه أدخل بواجبات الدفاع فقبل التوكيل فى دعوى ضد موكله الذى يدافع عنه فى دعوى أخرى . . أو أن نقابة الأطباء شطبت من الجدول طبيا لم يتوجه لاغاثة مصاب ؟ وبنفس القدر فاننا لم نسمع عن أن نقابة الصحفيين - وبغير أن يكون الاجراء فرديا - قد قامت بمحاسبة صحفي فى شكوى قدمت اليها من أنه يستغل مركزه الصحفي للحصول على مزايا شخصية أو أنها طالبت بالتزام الصحفيين بعدم العمل فى جلب الاعلانات !

انها مشاكل لا نهاية لها ولا تكفى هذه الصفحات ولا هذه المناسبة لتقديم حلول لها .

الفصل السادس

حرية الصحافة في مواجهة حق المتهم في محاكمة عادلة

المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة
قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه
(المادة ٦٧ من الدستور)

* حماية العدالة

* حرية الصحافة أم حق المتهم في محاكمة عادلة

* هذه الحرية

* القضاء وحرية الصحافة

* الحق في الخصوصية في مواجهة التفتيش الحديثة

حماية العدالة *

اشتد الجدل في الايام الاخيرة حول نشر اخبار الجرائم والمحاكمات في الصحف . فراح البعض ينحى باللائمة على الصحف لما تفيض به من أنباء الجرائم ويتهمها بافساد أخلاق الشباب ويدعو الى الحد من هذا النشر ، بينما ذهب آخرون الى ان الجرائم لا تعدو أن تكون بعض ما يجرى في المجتمع كل يوم وأن على الصحافة أن تنبئ الناس بأخبارها وهي على أي الأحوال لا تخلو أحيانا من موعظة .

والحقيقة ان انباء الجرائم والقضايا في الصحف قد اصبحت تحتل منها مكانا بارزا ، فيه أحيانا كثيرة من التجوز والمبالغة .

وبعض الصحف يندفع وراء رغبته في نشر الانباء المثيرة التي تستهوي القاريء ، فيضرب في الخيال ويبالغ في التصوير ويخترع المواقف ويجري على لسان المتهمين والشهود ما لم يصدر منهم أبدا . وبعضها يتخذ لنفسه سلطة التحقيق فيسأل الشهود ويستجوب المتهم ويتخذ من مآسى الناس مادة للتعليق المثير . وهذا الضرب من النشر هو الذي يحرمه القانون .

أما نشر ما يجرى في الجلسات العلنية للمحاكم فهو حق للصحف بل انه امتداد منطقي لعلانية هذه الجلسات التي يفرضها القانون ويوجبها الدستور . فلا تثريب على الصحف في هذا النشر مادامت تلتزم حدود الحقيقة وتدلي بأنبائها دقيقة عادلة نزيهة .

* جريدة الأهرام في ٢٩ يوليو ١٩٥٥ .

والواقع ان نشر المحاكمات العلنية من شأنه ان يطلع الرأى العام على ما يجرى فى أداء وظيفة العدالة وان يطمئن الى ان السلطات تقوم بواجبها . وقد علل ذلك القاضى الانجليزى ليفروى فى احدى القضايا التى نظرتها محكمة منصة الملكة فى عام ١٨٨٥ بقوله انه قد اصبحت من أهم الامور ان يطمئن الرأى العام الى ان القضاة يؤدون واجبهم كاملا وبغير تحيز أو تأثير وان اباحة النشر تمنعهم من الانحراف فى إصدار قراراتهم واحكامهم وتحفظ استقلالهم من أى تأثير خارجى .

ثم ان القانون لا يحرم نشر انباء الجرائم والحوادث اذا اقتصر على الأخبار وترفع عن الخوض فى شئون الناس الخاصة وتجنب التشهير واثارة الفضائح والامور الفاحشة التى تمس حياة الناس ولا يقصد بها الا الاثارة الشهوانية وايقاظ الميول السافلة .

أما التحقيقات التى يتولاها البوليس والنيابة فلا يسمح القانون بنشرها قبل ان تعرض على القضاء . بل ان قانون الاجراءات الجنائية الجديد يعتبر اجراءات هذه التحقيقات والنتائج التى تسفر عنها من الاسرار ويفرض على القضاة واعضاء النيابة وكل من يتصل بالتحقيق أو يحضره بحكم وظيفته عدم افشائها والا تعرض للمحاكمة الجنائية ! كما ان القانون الفرنسى يحرم نشر تقارير الاتهام قبل تلاوتها فى المحاكمة العلنية .

وقد بينت المحكمة العليا الامريكية فى حكم قيم اصدرته عام ١٩٣٥ واجب المدعى العام فى هذا الشأن فقالت انه قد يحدث اثناء تحقيق جريمة أن يسير المحقق فى طرق جانبية يتبين انها غير منتجة فى الدعوى وبهذا يتناول التحقيق مؤقتا اشخاصا لا شأن لهم بالجريمة . ولكن الى أن يثبت عدم اتصالهم بها والى أن يتحدد موقفهم يكون اسمهم وسمعتهم فى خطر . والمدعى العام الحريص على واجبه يبقى هذه الاسماء سرا بدلا من أن يلقي باصحابها الى السباع لانه يعلم جيدا انه يكفى ان يلوث الاسم مرة فى الصحيفة الاولى من جريدة باتصاله بجريمة ، يكفى ذلك ليحدث من الضرر ما لا سبيل الى محو آثاره كلها بأى جهد وأى ثمن . وعلى المدعى العام واجب ان يحمى كل شخص من الاتهام الذى لا مبرر له كما ان عليه واجبا ان يحميه من ان يصدر عليه حكم بغير حق .

والواقع ان اخطر ما يهدد الثقة فى العدالة ان يحرم المتهم من محاكمة عادلة أمام قضاة الطبيعيين وأن تتولى الصحف اتهامه ومحاكمته والحكم

عليه قبل ان يقول القضاء فيه كلمته ولذا فان القانون يحرم التعليق على
أبناء الجرائم والتحقيقات والمحاكمات أثناء نظرها . فالقانون يجعل المتهم
وديعة في يد قضائه حتى تتم محاكمته . . وهو يحميه من التشهير
والاساءة والنشر الذي قد يؤثر على محاكمته محاكمة عادلة سواء بالتأثير
فى القضاة الذين ينظرون قضيته أو الشهود الذين قد يدعون الى أداء
الشهادة فيها أو حتى باثارة كراهية الراى العام ضده .

وقد ذهب القضاء الانجليز فى تطبيق هذا المبدأ الى حد أن بعض
أحكامهم قررت مسئولية الصحف التى تصف المتهم اثناء محاكمته بأنه
وغد أو مهاح أو تلك التى تنبأ له بأنه سيذهب الى غياهب السجون !

بل انه لا يجوز للصحف أن تناقش حقوق أطراف النزاع المطروح
أمام القضاء حتى بالنسبة للدعاوى المدنية . ففى انجلترا نشرت إحدى
الصحف عريضة دعوى رفعها بعض المساهمين بطلب تصفية شركة لأمور
انسبوها الى مديرها . فاعتبرت المحكمة ان هذا النشر تدخل فى سير
العدالة واخلال بحق المدعى عليهم لان صحيفة الدعوى ليست الا رأى
لطرف واحد .

ولذا وانه وان كان من المقرر كما اسلفنا ان للصحف ان تنشر ما
يجرى فى الجلسات العلنية للمحاكم دون تشريب ، فانها مقيدة بأن تكون
دقيقة منصفة فيما تنقله من انبائها فلا يجوز لها أن تنشر مرافعة الاتهام
دون ان تنشر مرافعة الدفاع ولا يجوز لها ان تنشر اقوال شاهد اثبات
بينما تسكت عن أقوال شاهد النفى . ويجب أن يكون النشر معاصرا
للمحاكمة والا انتفت الحكمة من ابحاثه .

بل ان بعض المحاكم الانجليزية قد حكمت على احد المحامين لانه نشر
دفاعا لموكله على صفحات الجرائد فى دعوى منظورة وقررت انه لا يجوز
مناقشة موقف الخصم الا فى الجلسات العلنية وعندئذ يمكن للصحف
نشر ما يدور فيها .

ويتصل بحظر النشر أنه لا يجوز نشر ما يدور فى الجلسات السرية
للمحاكم والا انتفت الحكمة التى قررها المشرع . ومن المعروف أن قضايا
الاحوال الشخصية تنظر داخل الحجرات المغلقة ، كما يقول الفرنسيون
وان بعض المحاكمات تجرى فى جلسات سرية محافظة على النظام العام
والآداب . وذلك حتى لا تتعرض صلات الاهل والاقارب للعلانية والتشهير
وهى بطبيعتها يجب أن تبقى مصونة ، وحتى لا يחדش حياء الناس

ومعتقداتهم وتقاليدهم ، بل ان القانون الانجليزى ويتبعه فى ذلك كثير من قوانين الدول الاخرى يحرم نشر الصور الفوتوغرافية للمتهمين من الاحداث ويمنع نشر اسمائهم محافظة على سمعتهم ومستقبلهم .

ولكن يبدو اننا فى مصر نفهم حماية العدالة فهما ضيقا . نفهمها على انها حماية للقضاة وحدهم مع أنها يجب أن تفهم على أنها أيضا حماية للمتهمين والشهود والواطنين من التشهير والاساءة والكرهية .

ان هارولد لاسكى كتب مرة داعيا الى السماح بانتقاد القضاة ، قائلا أن القضاء الذى يكون بمنجاة من النقد يتجه حتما الى الانحراف ، ولكنه لم يسمح أبدا بالتدخل فى سير العدالة وحرمان المتهم من محاكمة عادلة بالتأثير فى حقول أطراف الدعوى أو بث الكراهية ضده أو التأثير على شهوده ، لأن هذا هو امتهان العدالة .

ولا شك أن حماية العدالة واجب يلتزم به القضاء قبلما يقع على الصحف . فانه كما قال النائب العام الأمريكى ويندل برج ، فى مقال نشرته له مجلة المحامين بعنوان المدعى العام ونشر أخبار الجرائم - أنه غالبا ما تقع تبعه هذه الأخبار على عاتق الصحف وأنه مع أن الصحف فى مقدورها أن ترتفع بمسئوليتها ولكن ينبغى التسليم بأن الصحف والمجلات تعيش فى عالم قائم على المنافسة وأن عليها أن تحافظ على تداولها وقدرتها على رواج اعلانها وأن النجاح فى عملها يتوقف على طبع أكثر ما تستطيع الوصول اليه بالكيفية التى يريدها الجمهور ، وعلى رجال القانون بدلا من الاسراف فى انتقاد الصحف أن يعيدوا النظر فى ضوابطهم المهنية وسلوكهم ليتحققوا براءتهم من تبعة الغلو القبيح فى نشر أخبار الجرائم بالصورة الممقوتة التى يجرى بها ويجب على المدعين العامين فى هذا الفحص أو المراجعة أن يبدؤوا بأنفسهم وينبغى أن يتحمل المدعى العام نصيبه من اللوم عن الصحف حينما تجعل من محاكمة من المحاكمات الجنائية ملهاة مدبرة لأن فى يده مفتاح الموقف كله وزمام القضية وجوها .

ان حرية الصحافة لا تكون فى الاعتداء على حرية الآخرين والكلمة التى تنشر فى الصحف وتسيء الى شخص برىء لا يحى أثرها من الأذهان . والتجنى والتشهير والمبالغة ليس من شيمة الجريدة الحرة التى تؤمن حقا

بالحرية • وهذه الحرية التي قد يعتدى عليها بالنشر هي حريتك وحريتي
وحرية كل شخص في أن يمارس حقه في الالتجاء الى القضاء دون خشية
تشهير وحقه في أن يحاكم محاكمة عادلة •

ومن واجب الصحافة النزاهة الحرة ومن واجب القضاء والمحققين
الذين ياتمنهم الناس على أسرارهم وكرامتهم - أن يتعاونوا لحماية العدالة
من خطر عظيم •

هذه الحرية *

- ١ -

انى أفهم أن حادثا يقع ، فيهتز له الرأى العام ويشير استنكاره أو أسفه .

وافهم أن من واجب الصحافة ان تنقل للناس انباء هذه الحوادث والجرائم ، بل الا تكتفى بدور الناقل فتصف العلاج وتنبه الى الخطأ .

ولكنى لا أفهم أن تعقد بعض الصحف المحاكمات على صفحاتها وان تتولى مهمة الاتهام والحكم . ولو استطاعت لتولت التنفيذ والقصاص !

ان من واجبنا ان نتعاون لحماية العدالة من خطر عظيم يؤثر فى حسن سيرها ، وهو خطر النشر فى هذه الحالات . فان صحفا لا تكتفى بنقل الخبر والتنبيه الى خطورة الحادث ، بل تحاكم المتهم وتحكم عليه .

والقاضى بشر - نجله عن التأثير بما قد ينشر - ولكننا لا نستبعد عنه أثره . فهو ينفذ الى عقله الباطن ويرسب فيه ، وقد يفقده صدق حكمه على الاشياء . ولعله احيانا قد يلهيه حماسا لا يتفق مع حيده القاضى

* من مقال فى جريدة الأهرام فى ٧ ديسمبر ١٩٥٧ ، ومقال آخر فى نفس الجريدة فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٠ .

وهلوثه ، لقد قالها مرة أحد شيوخ القضاة ، أعرف قضاة حكموا بالظلم
ليقال عنهم انهم حكموا بالعدل .

والخبير ، هو الآخر ، يتأثر بموجة النشر . وقد يجد نفسه محرجا
بين الحقيقة التي يعاينها والحقيقة التي قطعت بها الصحف دون خبرة
وروية .

والشاهد يدعى للشهادة . وقد تكون كلمة الصدق على شفثيه فتزوى
تمشيا مع الكراهية العامة التي بثها النشر وبشرت بها الصحف ،
وانسياقا وراء فكرة طائشة اجتاحت عقول الجماهير .

والحقيقة بعد ذلك حيرى ، على القاضي أن يستخلصها . وقد تجمع
الشواهد تلها على ادانة لا شك فيها ، فيتبين مع التحقيق والتروى ان
المسئولية مبعثرة أو ان ظروفها تخففها .

ان المحاكمة ليست مجرد سماع أقوال شهود ومناقشة ادلة اتهام .
انها قبل كل شيء ، الضمانات . ضمان المتهم ضد الكراهية وضد
الأساءة حتى يفضل القاضي فى قضيته . ضمان ان الشاهد لن يقع تحت
أى تأثير ولو كان تأثير النشر . الاطمئنان الى ان الحكم قد صدر وليد
اقتناع حقيقى بالادلة لا متأثرا بموجة النشر التي تحكم على المتهم دون
أن تدفع دفاعه .

لقد قال أوسكار وايلد أسفا عن الصحافة الامريكية انه لا توجد
لها حدود وأنه ليس هناك ما يمنعها من نشر أى شيء ما دام من شأنه أن
يزيد توزيعها !

ولا تريد ان يصدق قول أوسكار وايلد على بعض صحفنا هذه
الأيام .

لا تريد حرية الصحافة ان تصبح قيда على حريات الناس وحقوقهم
المشروعة !

لا تريد حرية الصحافة ان تفهم على انها التجرد من المسئولية والتخلي
عن الاحساس بالواجب .

تردد أخيرا أن عدسة التليفزيون قد انتقلت الى دار العدالة وسجلت التحقيق الذي كان يدور مع المحامي المتهم بقتل زوجته ..

وهكذا ستعرض قضية هذا المحامي على الرأي العام ، لا على صفحات الجرائد وحدها ، ولكنها ستدخل البيوت ، فيشهدها الصبية الصغار مثلما يشهد الكبار .

وأنا شخصا كرجل قانون يقدر العدالة ، لا أوافق على هذا التصرف ..

ان ما يدور في التحقيقات امام النيابة ، لا يجوز القانون نشره . ونحن نندم العدالة لا نزال نجد حرجا كبيرا فيما تنساق اليه بعض الصحف أحيانا من نشر ما يدور في هذه التحقيقات قبل أن تنتهي سلطات التحقيق الى رأى فيها .

ومن ثم فإن هذه السابقة يجب ان تؤخذ بمنتهى الاحتياط والحذر . فأخبار الجريمة مثيرة بطبيعتها . والاثارة اذا انتقلت الى الشاشة تجسمت وتركت أثرا لا يمحي ..

ثم ان الاتجاهات الحديثة في حماية النشء ترمى الى الحد من نشر أخبار الجرائم . وقد تبين الاثر الخطير المباشر لشاشة التليفزيون في زيادة جرائم النشء في البلاد التي أسىء استخدامه فيها مثل أمريكا .

واذا كان القانون لحكمة رآها وهي حماية المتهم من التشهير وتهينة جو عادل لمحاكمته ، قد حظر نشر تفاصيل التحقيق قبل انتهائه وقبل عرضه على القضاء واذا كانت تشريعات بعض البلاد مثل إنجلترا قد ذهبت الى حد انها حظرت التصوير داخل قاعات المحاكمات ذاتها لتحفظ للقضاء هيئته بعيدا عن الاضواء والدعاية - فلا شك أن على ادارة التليفزيون وهي ادارة حكومية أن ترعى حكم القانون وان تلتزم هذه الاعتبارات . والا فستظل دائما نشكو من التناقض القائم بين القانون المكتوب والواقع المطبق .

القضاء وحرية الصحافة *

اصدر احد رؤساء المحكمة بمحكمة القاهرة الابتدائية امرا بحذف بعض السطور من مقال كان معدا للنشر بمجلة « صباح الخير » التى تصدر صباح اليوم وذلك استجابة لطلب المهندس حسن رمزى المرشح رئيسا لمؤسسة السينما الذى ساءه أن ينتقد الكاتب هذا الترشيح للوظيفة العامة وتضمن الأمر أيضا ضبط الكليشيات وأصول المقال ، بل وضبط الاعداد التى يكون قد تم طبعها واعدادها للتوزيع .

وقد صدر هذا الامر بناء على عريضة قدمها المهندس حسن رمزى دون سماع دفاع المجلة ، وذلك اتباعا للنظام المقرر فى اصدار الاوامر على عرائض الذى يلجأ اليه عادة فى توقيع الحجوز والاجراءات التحفظية بغير علم الخصم الذى يكون له بعد ذلك أن يتظلم من الامر أمام القاضى .

وطبيعى أن المجال لم يكن لينفسح امام المجلة للتظلم من هذا الامر . وذلك لسببين : أن التظلم لا يوقف تنفيذ الامر ، ولأن الفصل فى التظلم يستغرق اياما تكون المجلة فيها قد تعرضت لخسارة جسيمة بعد أن يكون ميعاد توزيعها الطبيعى قد انقضى ، ويكون الراى العام فيها قد تعبرض لشتى التأويلات حول سبب احتجاب المجلة عن الصدور أو عن سبب ما أصابها من تمزيق وحذف . وتقديرا لهذه الاعتبارات وافق المهندس حسن

رمزى عنى عدم تنفيذ الامر الصادر له من القاضى فيما تضمنه من حذف وضبط .

ولا اود أن أتعرض بالمناقشة لحق الكاتب فى نقد الاشخاص العامين والمرشحين للوظائف العامة بل وابداء الرأى فى مدى صلاحيتهم حتى لو تضمن هذا النقد سخرية أو تهكما - ولكنى اود أن أناقش سلامة القرار الصادر بالحذف أو بالضبط ، بفرض ان المقال قد تجاوز حدود النقد المباح .

لقد ذكر الميثاق ان الكلمة الحرة ضوء كشف أمام الديموقراطية وانها المقسمة الاولى لها وأبان أن حرية الصحافة هى أبرز مظاهر حرية الكلمة وأنه يجب أن تتوافر لها كل الضمانات ، واكد ان الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيباً على ادارة الارادة الشعبية شأنها فى ذلك شأن المحالس النيابية . وتأكيداً لهذا المعنى أصبحت الصحف مملوكة للاتحاد الاشتراكى متحررة من سيطرة رأس المال ، مستقلة عن الحكومة ، ورفعت الرقابة عن الصحافة . فلم يعد للسلطة الادارية أى حق فى مراقبة ما ينشر قبل أن يتم النشر ، كما أنه لم يعد من حقها ضبط الجرائد ومصائداتها ادارياً . وكل ما بقى لها اذا رأت أن مقالا أو خبراً يتضمن جريمة من جرائم النشر أن تبلغ النيابة العامة ، فاذا أقرتها على الضبط عرض الأمر على رئيس المحكمة خلال ساعتين ليصدر امره فيه بعد سماع أقوال الجريدة .

فاذا كانت السلطة العامة ذاتها لا تملك حتى بالنسبة لأخطر جرائم النشر الا اتباع هذا الاجراء . فلا يصدر أمر بالضبط إلا بعد سماع دفاع الجريدة وفى خلال ساعتين . فهل يسوغ لفرد من الافراد أن يستصدر من « القضاء المدنى » أمراً بضبط اعداد الجريدة فى غيبة من يمثلها ورؤساء تحريرها وبغير سماع دفاعهم ؟ وهل يكون هذا هو الاجراء القانونى السليم ، مع أن قانون العقوبات قد رسم طريق الضبط على نحو روعى فيه توفير الضمانات لحرية الصحافة وهو مع ذلك طريق استثنائى مكروه لا تلجأ اليه الحكومة الا عند الضرورة القصوى . ويقدر علمى فان الحكومة لم تلجأ اليه ولو مرة واحدة خلال العشر السنوات الاخيرة .

وهل يسوغ لفرد من الافراد أن يطلب من القضاء ان يكون رقيباً على الصحافة قبل النشر وأن يهدم بذلك عنصراً أساسياً من عناصر حرية الصحافة وهو اعفاؤها من الخضوع لأية رقابة سابقة على النشر . وهل

يمكن أن يوصف هذا الاجراء بأنه « اجراء وقتى » وهو الذى اذا تنفذ ،
تعذر تدارك آثار تنفيذه .

اننا لا ندعى ان للصحفى حقا يفوق حق المواطن العادى ولا نطلب له
حصانة خاصة تجعله بمنأى عن المسئولية . ولكننا نود أن نفرق بين
محاسبة الصحفى أمام القضاء عما يكتبه ، وهى تأكيد لحرية الصحافة ،
وبين ضبط الجريدة واخضاعها لنوع من الرقابة السابقة بناء على طلب
فرد من الافراد بمقتضى أمر يصدر دون سماع دفاع الجريدة .

اننا لا نشك فى أن القضاء الذى كان دائما حارسا للحريات يحس
بتبعاته ومسئوليته فى المجتمع . ولا نشك أيضا فى أن صدره يتسع لكلمة
نقد لقرار صدر من أحد قضاته ، لأنه لم يعد سلطة منعزلة عن المجتمع
بل منبثقة عنه خاضعة لرقابته .

حرية الصحافة أم حق المتهم في محاكمة عادلة * *

كان هذا هو السؤال الذى اشتد حوله الجدل أثناء زيارتي للندن فى الأسابيع الأخيرة بعد أن أعلن قاضى القضاة اللورد سالمون أن القضاء أن يسمح للتليفزيون بإذاعة أحاديث مع المتهمين من شأنها أن تخل بسير العدالة وهو أسلوب وصفه بأنه يؤدي إلى أن يحاكم المتهم بواسطة التليفزيون أو الصحافة لا بواسطة قاضيه الطبيعي ، وأنه أمر يدعو إلى الأسف .

وعندت إلى القاهرة لأسمع نفس السؤال يتردد على لسان رئيس محكمة الثورة وهو يهيب بجميع وسائل الاعلام « أن تلتزم بما يقضى به القانون من الامتناع عن نشر أية معلومات أو أخبار من شأنها التأثير فى رأى العام لمصلحة طرف فرأى قضية أو ضده لأن ما ينشر قد يضع القضاء فى حرج عند اعلان الأحكام لما يترسب فى أذهان الناس عن طريق النشر مخالفا للحقائق التى يؤكدتها سير القضايا » .

ونبدأ بالقضية التى أثارت النقاش فى بريطانيا * *

ففى خلال عام ١٩٦٦ نشرت جريدة الصنداي تايمز اللندنية ، سلسلة مقالات كشفت فيها عما يجرى فى إحدى شركات التأمين مما سمته اغتيالاً

* جريدة الأهرام فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٨ .

لحقوق المؤمنين وانتهالت على الجريدة عشرات البلاغات ضد الشركة وهي تكشف عن التلاعب في وثائق التأمين وفي ميزانيات الشركة ، وسافر رئيس مجلس ادارتها الى الخارج فترة أثارت مزيدا من الريب ثم عاد الى انجلترا فجأة وكانت أصابع الاتهام تشير اليه * ولم يكن حتى ذلك الحين قد صدر أمر بالقبض عليه أو التحقق معه * فقام أحد المعلقين المشهورين بالتليفزيون واسمه دافيد فروست بدعوة رئيس مجلس ادارة الشركة لمناقشته في برنامج التليفزيوني المعروف باسم « برنامج فروست » وفي هذا الحديث الذي كان موضع اهتمام الرأي العام ، وأدار فروست وهو صحفي مخنك ، المناقشة ببراعة ووجه خلالها الاتهام الى رئيس مجلس الادارة الذي أصبحت مسئوليته واضحة أمام الرأي العام * وبعد أيام قبضت السلطات على رئيس مجلس الادارة وحققت معه ثم قدمته الى محكمة جنايات لندن التي حكمت عليه بالحبس ثماني سنوات وبغرامة قدرها خمسون ألف جنيه * فطعن رئيس مجلس الادارة واسمه الدكتور اميل سافونديرا في الحكم أمام محكمة الاستئناف العليا التي يرأسها اللورد سالون ، وبني طعنه على أن ما أحاط بالقضية من علانية ونشر في الصحف والاذاعة وفي التليفزيون كان له تأثيره على تقدير المحلفين لوقائع الاتهام وأنه حرم الحق في أن يحصل على محاكمة عادلة * ولكن اللورد سالون في حكمه الذي أصدره يوم ١٦ يوليو في القضية التي عرفت بقضية الملكة ضد سافونديرا (وتعبير قضية الملكة يعنى قضية الدولة) رفض الاستئناف على أساس أن الأدلة على ادانة رئيس مجلس الادارة كانت ثابتة ثبوتا كافيا ولا يمكن تصور أن أية مجموعة من المحلفين كان يمكنها تبرئته *

ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد !

فقد صرح اللورد سالون وهو يعلن الحكم بأنه لا يوافق على الحديث التليفزيوني الذي أجراه دافيد فروست مع المتهم قبل القبض عليه مباشرة وقال أن هذا الحديث كان عبارة عن استجواب للمتهم فيما كان قد ذاع عن سوء حالة الشركة وأنه كان يرمى الى اثبات ادانته أمام ملايين المشاهدين قبل أن يتثبت القضاء من مسئوليته * وقال القاضي أنه لا يعترض على ما نشرته الصحف قبل ذلك عن حالة هذه الشركة ومسئولية رئيسها لأن من حق الصحافة الحرة بل من واجبها أن تعلق على الأمور التي تهم الرأي العام ومن بينها الشركات التي تتعامل مع الجمهور ، وأن الصحافة فعلا وخصوصا الصنداي تايمز كانت قد وجهت حملات شديدة ضد هذه الشركة خلال عام ١٩٦٦ ويرجع الى هذه المقالات الفضلي في الكشف عن جرائم المتهم * ثم

وضع القاضي الحد الفاضل بين النشر المباح وغير المباح فى هذه الحال فقال ان ما نشرته الصحف لا اعتراض عليه لأن الموضوع لم يكن قد طرح على القضاء ، أما بعد أن أصبح التحقيق مع المتهم وشيكا فقد كان من الواجب الامتناع عن أى تعذيب والا كان ذلك اخلايا بسير العدالة مكونا للجريمة التى يعرفها القانون الانجليزى باسم جريمة امتهان المحكمة . وأنه وان كان الحديث التليفزيونى مع المتهم قد جرى فى وقت لم يكن قد بدأ فيه التحقيق الرسمى بعد ، الا أنه كان معروفا وقتئذ أن المتهم على وشك أن يقبض عليه ويحاكم بتهمة الغش ، ومن ثم فقد كان على المعلق أن يتجنب اجراء حديث مع المتهم حتى لا يؤثر ذلك على سير التحقيق معه ومحاكمته بعد ذلك ، ثم توعد اللورد سالمون فى تصريحه الصحافة والتليفزيون وكافة وسائل الاعلام قائلا أنه لن يتهاون مع أسلوب اجراء المحاكمات بواسطة التليفزيون لأن حماية العدالة من التأثير هى الصخرة التى تستند اليها الحرية ضد الاضطهاد والعسف وأنه يجب على من يعلق على الاجراءات القضائية فى الصحافة أو التليفزيون أن يعرف أنه لن يكون بمنجاة من المساءلة بمجرد أن هذه الاجراءات لم تبدأ بعد ، ما دام أنه كان يمكنه بناء على أسباب معقولة أن يتوقع أن الاجراءات على وشك أن تبدأ ضد المتهم !

وهذه العبارة الأخيرة هى التى أثارت الضجة فى انجلترا . .

فمن المعروف وفق ما استقرت عليه تقاليد الصحافة فى علاقتها بالقضاء فى انجلترا ، ان الممنوع على الصحافة هو التعليق على القضايا وهى منظورة أمام المحاكم ، أما قبل أن تبدأ السلطات القضائية اجراءات التحقيق ، فان من حق الصحافة أن تعلق وأن تكشف المثالب ، كذلك فانه بعد أن تنتهى الاجراءات القضائية ويصدر الحكم ، تسترد الصحافة حقها فى التعليق ، لأنه وفق تعبير استقر للعلامة بنتام فان الحكم يصبح ملكا لكل انسان من حقه أن يناقشه وأن ينقله . بل انه لا يجوز أن يفرض الصمت على الصحافة فى المسائل العامة التى تهم الرأى العام ولو كان التعليق قد نشر بمناسبة قضية معينة . فاذا وقعت كارثة عامة وكانت موضع تحقيق النيابة فان من حق الصحافة مع ذلك التعليق عليها ، بنقد الحكومة مثلا لعدم اتخاذها الاجراءات اللازمة لحماية المواطنين . واذا كانت هناك جرائم تآمر أو استغلال سياسى أو انحراف كتلك الجرائم التى نظرتها محكمة الثورة عندنا ، فان التعليق بانطالبة بضمانات للحريات أو بتحليل العوامل التى أدت الى الانحراف يكون واجبا هاما يتوقع الرأى العام من الصحافة أن تقوم به طالما

أنها لا تتعرض لأدلة الاتهام ضد متهم بالذات بل ان كثيرا من المسائل العامة المصيرية قد تكون موضع اجراءات قضائية ، وفرض الصمت في هذه الحالات يولد الشك ويفقد الجماهير حقها في مراقبة شئون بلدها .

.....

ولكن تصريح اللورد سالمون يضيف التزاما جديدا على الصحافة ، هو الا تتناول الموضوع بالتعليق اذا كان يمكنها أن تتوقع أن تحقيقا فيه قد اصبح على وشك أن يبدأ ! فكيف يمكنه وضع معيار لا تتأثر به حرية الصحافة لمعرفة أن التحقيق قد أصبح وشيكا ! وكيف يمكن التحقق من أن الصحافة كان في وسعها أن تدرك أن التحقيق على وشك أن يبدأ ؟

ومن المعروف أيضا أن انجلترا من البلاد التي تشددت في عدم التصريح لعدسة التليفزيون أو الاذاعة بنقل مايجرى في جلسات المحاكمات ، رغم أن المبدأ الأساسي الذي يسود الاجراءات القضائية في انجلترا هو العلانية حتى علانية التحقيق وأن من حق الصحافة أن تنشر ما يجري في جلسات المحاكم ، كما أن ذلك من حق الاذاعة والتليفزيون أيضا عن طريق مندوبيها ، الا أنها لم تسمح لا للصحفي بالتصوير داخل قاعة الجلسة ولا للاذاعة أو التليفزيون بأن تنقل المحاكمات مباشرة عن طريق الميكروفون والكاميرا ! وكان مما قيل دفاعا عن هذا الحظر أن اباحة التصوير والاذاعة من قاعة الجلسة يشنت ذهن القاضى والمحلفين ويضفى تصنعا على رجال العدالة يجعل اهتمامهم بالكاميرا أكثر من اهتمامهم بتحري الحقيقة . وهى خلق جو من التوتر خصوصا فى القضايا التى تكشف عن مآسى انسانية فى حين أن الاجراءات القضائية تعتمد على المنطق ومن واجب القاضى أن يخفف حدة التوتر لا أن يزيكها ، كما أن تجربة الشاهد تجربة مضنية ، والاهتمام يتركز عليه وهو بدلى بشهادته . والشاهد الذى يتميز بالخجل والحساسية يتأثر بالجو المحيط به . فالتوتر الذى يحدثه توجيه أجهزة التصوير والاذاعة نحو الشاهد يجعله غير قادر على الافصاح والتعبير كما أنه قد يؤثر على شهادته وهو يفكر فى صورته التى يشاهدها الملايين .

ونعود الى تصريح القاضى سالمون بشأن الحديث التليفزيونى الذى رأى فيه تدخلا فى سير العدالة والذى جرى قبل أن تبدأ التحقيق . .

كان فروست المعلق التليفزيونى يلعب الكريكييت حينما سأل مندوب جريدة التايمز عن رأيه فى تصريح القاضى ، فقال : أنه فى حاجة الى أن يجلس فى ركن هادئ ليقرأ ما قاله القاضى حتى يمكنه أن يعلق عليه !

وفي اليوم التالي نشرت التايمز تعليقا لفروست على تصريح القاضي تحت عنوان دافيد فروست يرد على القاضي . وقال في تعليقه أن من حق أي أنسان أيا كان مركزه وعمله أن يبدى رأيه في التليفزيون ، ولكن القاضي قبل أي شخص آخر مطالب بأن يزن الوقائع . وأن أحدا من العاملين في البرنامج الذي يحمل اسم برنامج فروست لم يكن يعلم أن القبض على رئيس مجلس إدارة الشركة واتهامه قد أصبح وشيكا . ذلك أنه منذ شهور سابقة والجرائد تكتب عن سافونديرا ومع ذلك فلم يبد أن سلطات البوليس كانت قد انتهت الى رأى في ذلك . . . وأضاف أن القاضي اللورد سائون لو كان قد تحرى الرأى مع برنامج فروست لتبين أن البرنامج كان قد اتصل بغرفة التجارة للاستعلام عن سافونديرا فكانت اجابتها : حتى الآن لا يوجد شيء رسمي ضده . وانتهى فروست في تعليقه الى أن رأى القاضي يهدد حرية الصحافة ، لأنه لا يمكن التكهّن بالوقت الذي ستبدأ فيه اجراءات التحقيق حتى يتوقف التعليق على وقائع الحادث وما تنطوى عليه من امور علامة وأن موضوع حقوق الانسان يهمه مثلما يهم القاضي ولكن هناك حقا آحر للجمهور في أن يعرف الحقيقة كلما كان من الممكن الحصول عليها . وقد أثبت التليفزيون أنه يلعب دورا عاما في احاطة الرأى العام بالحقائق . وفي الحيلولة بينه وبين القيام بهذا الواجب اضرار بالمجتمع مثلما هو اضرار بالفرد . أما تعبير المحاكمات بواسطة التليفزيون فانه لا يصح أن نسرف في استعماله كشعار أكثر من استعماله كحجة !

نشر فروست رده ، وبعدها انبالت التعليقات في الصحف . وكان النقد الجدى الذى وجهته الصحافة الى رأى القاضي أنه من الصعب معرفة متى تعتبر اجراءات التحقيق الرسمية على وشك أن تبدأ حتى يمتنع على الصحافة التعليق . وأن الصحافة تحترم المبدأ القاضي بعدم التعليق على القضايا أثناء تحقيقها أو النظر فيها أمام المحاكم ، أما قبل ذلك أى قبل أن تبدأ السلطات الرسمية التحقيق فان من حقها التعليق بل من حقها أن تكشف عن أى جرائم ماسة بصالح الجمهور وأن ترشد اليها ، كما أن من حقها بعد صدور الحكم أن تعلق عليه . وأن الخط الفاصل بين التعليق المباح وغير المباح غامض وغير واضح . فكيف يمكن مساءلة الصحفي على أساس أنه كان يمكنه أن يعرف أن الاجراءات القضائية على وشك أن تبدأ ؟ !

وساءلت جريدة التايمز في افتتاحية لها : كيف يمكن القول بأن

إجراءات التحقيق كانت على وشك أن تبدأ إذا كان هذا التحقيق لم يبدأ
إلا بعد سبعة أيام من اذاعة هذا الحديث التليفزيونى ؟

وبد شر بعد ذلك أن نقابة الصحفيين تنتظر الوقت المناسب للدعوة
إلى إعادة النظر فى جريمة امتهان المحكمة التى تؤثر على حرية الصحافة .
فإن الصحفي قد يصبح معرضا لأن يذهب إلى السجن إذا نشر أمورا رأت
المحكمة أن من شأنها التأثير فى سير المحاكمة .

لقد عانت الصحافة الانجليزية زمنا من الموقف المتشدد الذى وقفه
اللورد جودارد من الصحافة حينما كان قاضيا للقضاة فى محكمة منصة
الملك . لقد صرح مرة بمناسبة مقالات نشرتها جريدة الديلى ميرور فى عام
١٩٤٩ وتناولت فيها بالتعليق أمام المحاكمة موقف متهم فى جريمة قتل
بقوله : أن أى انسان يقرأ هذه المقالات قد يتساءل ، كيف يمكن لهذا
المتهم ان يحصل على محاكمة عادلة بعد كل ما نشر عنه . فهى لم تقتصر
على وصفه بأنه مصاص للدماء ولم تكتف بالتدليل على ذلك بل نسبت
إليه ارتكاب جرائم قتل أخرى وذكرت أسماء من زعمت أنه قتلهم . وأضاف
اللورد جودارد محذرا ! أنه إذا كانت الصحف تبغى من وراء نشر مثل هذه
التحقيقات زيادة توزيعها فليجسروا ثانية على نشر مثل هذه الأمور فإن
يد العدالة يمكن أن تمتد إلى مديرى الصحف أنفسهم وتحكم عليهم شخصيا .
« وامتد ذلك الحين انعدم هذا الأسلوب فى نشر أخبار الجرائم الجنائية
الذى استفحل فى أمريكا بنوع خاص والذى كان يطلق عليه المحاكمات
بواسطة الصحف . ولكن ها هو اللورد سالمون يندد بالمحاكمات بواسطة
التليفزيون مثلما ندد اللورد جودارد بالمحاكمات بواسطة الصحف منذ
عشرين عاما ؟ ومع ذلك فانصافنا لموقف القضاء الانجليزى من الصحافة
فيما يتعلق بحماية عدالة المحاكمات ، فإن هذا القضاء لم يعترض مرة على
الصحافة فى التعليق على الأمور العامة التى قد يكشف عنها التحقيق أو
المحاكمات مما يهم الرأى العام . وكلنا نذكر فضيحة وزير الحربية فى
حكومة المحافظين بروفونو وعلاقته بكريستين كيلر التى كانت موضع
تحقيق ومحاكمة ، وما نشرته الصحف البريطانية من تعليقات واسعة على
كل ما كشفت عنه القضية ماسا بنزاهة الحكم . لأن هناك من الأمور الحيوية
ما تعلو فيه مصلحة المجتمع على أى اعتبار آخر . ومن ثم فانه فى مثل هذه
الحالات يجب تغليب حرية الصحافة أى حق المجتمع على أى حق فردى آخر .

وفى هذا الوقت الذى كانت تثور فيه هذه المناقشة الصحفية حول
موضوع حرية الصحافة والمحاكمة العادلة ، كانت تدور هذه المناقشة

ذاتها في اجتماعات مؤتمر المحامين الدولي الذي كان منعقدا في دبلن والذي شهدته ممثلا لنقابة المحامين . وقد اهتمت الصحف الانجليزية بمتابعة ما كان يجري في المؤتمر متعلقا بهذا الموضوع . ذلك أن هذا المؤتمر كان قد خصص جانبا من أعماله لبحث موضوع اعداد لائحة آداب المهنة الصحافة فيما يتعلق بعلاقتها بالقضاء وذلك توثيقا بين ثلاث مبادئ : حرية الصحافة وعدالة المحاكمات وخصوصية الحياة الشخصية . ومع ذلك فإن المناقشات كانت تنفر من وضع قيود على الصحافة ، وكان الرأي أن مثل هذه المسائل يجب أن يحل عن طريق انشاء مجلس اعلى للصحافة يعمل على ارساء آداب المهنة .

مجلس الصحافة في إنجلترا

وقد أنشئ مجلس الصحافة في إنجلترا عام ١٩٥٣ وكان عند انشائه وحتى عام ١٩٦٣ « المجلس العام للصحافة » ولم يفرض هذا المجلس على الصحافة ، بل أنشئ كهيئة اختيارية اشتركت في تأسيسها بعض الهيئات المعنية مثل جمعية أصحاب الصحف وجمعية الصحافة ونقابة الصحفيين ومعهد الصحافة . ومن أغراضه أن يعمل على صيانة حرية الصحافة والمحافظة على مستواها الفنى والمهنى وكما يختص بالنظر فى تصرفات الصحف ، فإنه ينظر أيضا فى تصرفات الهيئات تجاه الصحافة . كما يكشف للرأى العام عن أى اتجاهات احتكارية فى الصحافة . وهو ينشر تقارير دورية يعرض فيها من وقت الى آخر ما يطرأ من تطوير على الصحافة أو عوائق مؤثرة على حريتها . ويقتضى نظام هذا المجلس بعد تعديله بأن يرأسه شخص محايد بعيد عن العمل فى الصحافة . ولهذا فإنه يسمى الرئيس المستقل . وعادة يكون أحد كبار رجال القضاء وهو حاليا اللورد ديفلن ويضم ممثلين من الهيئات والمؤسسات الصحفية منهم حد أدنى يمثل تحرير هذه الصحف كما يضم أعضاء مختارين من غير الميدان الصحفى . وتشترك المؤسسات الصحفية فى ميزانية هذا المجلس الذى تبلغ حاليا حوالى عشرين ألف جنيه استرلينى سنويا .

ولكنى نلم بالدور الهام الذى يقوم به مجلس الصحافة فى بريطانيا. مع أنه هيئة اختيارية لا تتمتع بأى سلطات تنفيذية - نعرض لبعض القضايا التى ناقشها هذا المجلس .

فعلى سبيل المثال ناقش المجلس موضوع حق الصحافة فى التعليق

على الحوادث الهامة ولو أصبحت موضع إجراءات تحقيق قضائية واقترح تشكيل لجنة للبحث في الحدود التي يقضى فيها الصالح العام نشر تعليقات على مثل هذه الأمور . وكان هذا القرار قد صدر عقب مقالات نشرتها جريدة التايمز وانتقدت فيها بعض الأحكام التي أصدرها القضاء فأثير الموضوع في البرلمان وسأل أحد الأعضاء عما اذا كان في نية الحكومة أن تفتحن تشريعا بحد من مثل هذه التعليقات فكان رد المدعى العام : « أن الصحافة حرة في التعليق على الأحكام التي يصدرها القضاء حتى لو كان قد طعن فيها بالاستئناف » وفي رأبي أن هذه الحرية ضمان له قيمته ويجب ألا نحد منه » .

وعلى سبيل إنثال شجب المجلس ، اجراء اتخذته احدى البلديات يمنع أحد الصحفيين من حضور اجتماعاتها ودافع المجلس عن حق الصحافة في شهود اجتماعات الهيئات المحلية وغيرها من الهيئات التي تباشر وظائف عامة .

ومن بين ما تعرض له المجلس ، توجيه اللوم الى جريدة الصنداى تايمز لأنها نشرت خبرا عن انتحار أحد الاشخاص بينما أن الخبر لم يكن دقيقا لأن الوفاة لم تكن انتحارا . وفي نفس الوقت قضى المجلس لصالح جريدة السبكييتور لأنها نشرت رسائل من مسجون وكانت مصلحة السجون قد رأت أن هذا النشر يعد اشتراكا في انتهاكه للوائح السجن ، وقد رفضت الجريدة الكشف عن شخصية المسجون حتى لا يتعرض للمعقاب ، ورفض المجلس الشكوى ، لأن الجريدة فيما نشرته انما كانت تهدف الى علاج نظام السجون .

وقد حدث أن جريدة الديلي اكسبريس نشرت خبرا تحت عنوان « ٩٠٠ مجرم مجنون » عن نزلاء احدى المصحات العقلية التي يرسل اليها بعض المحكوم عليهم ، فشكا أحد نزلاء المصحة الى المجلس ذاكرا أنه ليس مجنونا ولا مجرما ، لأن المصحة تضم بعض النزلاء من المرضى الذين يعالجون نفسيا . وقد حقق المجلس الشكوى فتبين له أن الوصف الصحيح للنزيل انه مريض لا مجرم غير أنه تبين أن الجريدة كانت معذورة في الاعتقاد بأن هذه المصحة مخصصة للمحكوم عليهم ، اذ أنها كانت تابعة لوزارة الداخلية وكانت عندئذ مصحة للمجانين المحكوم عليهم ، ولم تنتبه الجريدة الى أن وضعها قد تغير وأصبحت تابعة لوزارة الصحة كمستشفى خاص ولكن المجلس رأى أن الجريدة كان يجب أن تنشر تصحيحا مناسباً للخبر .

بل لقد تعرض المجلس للمقالات الاعلانية واستوجب أن يشار عند نشرها الى صفتها الاعلانية . فقد نشرت المانشتر ايفننج نيوز اعلانات عن سجاد تنتجه احدى الشركات ومع هذه الاعلانات الصريحة نشرت موضوعا تحريريا عن هذا النوع من السجاد . وقد قدمت شكوى ضد الجريدة بأن نشر هذا المقال دون إشارة الى أنه اعلان ، يولد الاعتقاد بأن الجريدة كانت تعرض رأيها الموضوعي في هذا السجاد بعد أن قامت بالتحقق من المعلومات التي ذكرتها عنه مما يؤدي الى تضليل الجمهور ، في حين ان المقال في حقيقته كان اعلانا . وقد رأى المجلس أن الشكوى على حق .

ان الشكاوى التي نظرها مجلس الصحافة في سنة ١٩٦٧ قد بلغت ٨٢ شكوى ، وقد أدان الصحف في ٣٥ منها . مع أن هذا المجلس مكون من ممثلي الصحافة أنفسهم .

ظاهرة الاحتكار في الصحافة

بل وتعرض المجلس لمناقشة حالة مؤسسة لورد تومسون استنادا الى واجبه في لفت النظر الى أية ظاهرة احتكارية في الصحافة . وقد عرض في تقرير أذاعه على الرأي العام تاريخ هذه المؤسسة . ففي عام ١٩٥٣ كان مستر ديري تومسون (ولم يكن قد منح لقب اللورد وقتئذ) يملك عددا من محطات الاذاعة والصحف في كندا ثم سيطر بعدها على بعض مؤسسات الصحفية في اسكوتلنده . وتأسست مؤسسة تومسون التي يملك وعائلته ٧٨٪ من رأسمالها والتي تملك بعد ذلك في عام ١٩٥٩ مجموعات كمسلي الصحفية التي تضم جريدة الصنداي تايمز . وفي عام ١٩٦١ اشترت مجموعة المجلات المصورة ثم اشترت دور نشر توماس بيلسمون وأصدرت ملحقا ملونا للصنداي تايمز . وفي عام ١٩٦٥ وصل بها الأمر الى حد شراء شركتين سياحيتين وخط جوي . وفي عام ١٩٦٦ اشترت جريدة التايمز . وهي تملك الآن محطة اذاعة اسكوتلنده كما تملك في الأقاليم تسع جرائد صباحية وتسع مسائية وواحدة أسبوعية و ١٧ مجموعة من الصحف الأسبوعية . وتملك ٦٢ مجلة وست دور نشر وسبع شركات عرض . بل أصبحت تملك في جنوب أفريقيا ٢٦ مجلة وفي استراليا ٢٢ وفي نيوزيلنداه ٢١ ، وأصدرت جريدة في مالاواي وأخرى في أثيوبيا وسبع مجلات في روديسيا . وتملك ١٤ محطة اذاعة وتليفزيون في دول مختلفة تمتد من مالطة الى استراليا ! ومجرد نشر

هذا التقرير لأن بمثابة دق لناقوس الخطر حول تمرکز ظاهرة الاحتكار
في الصحافة الانجليزية الى حد يفوق كل تصور .

وبعد ، فإن عرض هذه الأمثلة لنشاط مجلس الصحافة في بريطانيا
قد يكون مفيدا في تفهم معالجة مشكلات الصحافة عندنا بعد أن تناولتها
بعض مناقشات المؤتمر القومي العام . ولا يزال هذا الموضوع في حاجة
الى نظرة واعية تلمس المشكلات الحقيقية للصحافة في صراحة وصدق
وفهم ، وتضع الحدود الفاصلة بين الحالات التي تتطلب أوسع مدى من
النشر والتعليق والحالات التي تقتضى موازنة الحقوق والمصالح في المجتمع ،
أن يحد من النشر فيها . فلا تصمت الصحافة حيث يجب أن تتكلم بصوت
عال ولا تثرثر حيث يكون سكوتها من ذهب .

الحق فى الخصوصية فى مواجهة التغيرات الحديثة *

فى الاسبوع الماضى • أصدرت المحكمة العليا الامريكية حكما هاما ، وصف بأنه سيكون له أكبر أثر على مجرى الحياة الامريكية ، وأنه ينطوى على مبالغة شديدة فى تحديد المقصود بالحياة الخاصة للمواطن أو ما يسمى فى بعض الدساتير « الحق فى الخصوصية » •

نقدت المحكمة العليا ان قوانين بعض الولايات (٢١ ولاية) التى تجعل من الاجهاض جريمة ، قوانين غير دستورية لانها تتعارض مع 'الحق فى الخصوصية' • وقد صدر هذا الحكم بأغلبية سبعة اصوات ضد صوتين • وكانت وجهة نظر غالبية المحكمة التى أعلنها القاضى « هارى بلاكمان » ان الحق الشخصى فى الخصوصية يسمح للمرأة بأن تستعين بطبيب لاجهاض جنينها طالما أن ذلك لا يتعارض مع مصالح المجتمع •

وانتهت المحكمة الى التفرقة بين ثلاث مراحل للحمل : ففي الشهور الثلاثة الاولى يكون حق المرأة مطلقا ، ولا يجوز للمشرع تقييده ، وكانت حجة المحكمة أن ارتفاع الطب قد جعل الاجهاض مأمون العاقبة من الناحية الصحية • وفى الشهور الثلاثة التالية ، يصبح حق المجتمع فى رعاية

* من مقال نشر فى جريدة الأهرام فى ٨ فبراير ١٩٧٣ • ويلاحظ أن الدستور المصرى يحمى فى المادة ٥٧ منه حرمة الحياة الخاصة للمواطنين •

صحة المرأة الحامل ، مساويا لحقها الشخصى فى أن تجهض جنينها ، ومن ثم يكون للدولة أن تتدخل لتنظيم الاجهاض مثل أن يجرى فى مستشفيات متخصصة . أما فى الاسابيع العشرة الاخيرة من الحمل ، فان « الحق فى الحياة » يصبح فى الميزان راجحا على الحق فى الخصوصية ، لأن الحياة تكون قد دبت فى الجنين ، ومن واجب الدولة عندئذ أن تحمى حقه فى الحياة فلا يجوز الاجهاض الا اذا كان ذلك ضروريا لانقاذ حياة الام . وقد أثار هذا الحكم الدوائر الكاثوليكية التى احتجت عليه ورأت فيه تدخلا من القضاء فى الوظيفة الاجتماعية التى يجب أن يمارسها المشرع ونق مصالح المجتمع ومعتقداته .

وبطرح هذا الحكم من جديد نقاشا لم ينته ابدا حول تنظيم الحقوق والحريات عند تعارضها مع حقوق وحريات أخرى ، وخاصة فيما يتعلق « بالحق فى الخصوصية » .

وقد يبدو تعبير الحق فى الخصوصية غريبا علينا فى استخداماته . فهذا التعبير لم يدخل الى مفاهيمنا الدستورية الا فى دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، الذى نص لأول مرة على أن الاعتداء على الحرية الشخصية او حرمة الحياة الخاصة للمواطنين جريمة لا تسقط الدعوى الناشئة عنها بالتقادم . وهو بذلك قد كفل حرمة الحياة الخاصة الى جانب النص على الحرية الشخصية ، رغم تداخل التعبيرين . وما ذلك - فيما يبدو - الا ابرازا لهذا المبدأ الجديد ، الذى أورد الدستور تطبيقات له حينما نص على جرمية المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وحينما نص على حرمة المساكن . وهو المبدأ الذى راعاه مجلس الشعب حينما اصدر فى ختام دورته السابقة قانونا لحماية الحريات نص فيه على تجريم التسجيل لمحادثات تجرى فى مكان خاص او عن طريق التليفون . وهو مبدأ سبقت الشريعة الاسلامية الى تسجيله منذ قرون . فقد روى عن سهيل بن سعد أن رجلا اطلع فى حجر (أى فى ثقب) فى باب رسول الله عليه الصلاة والسلام وكان مع الرسول مدري (أى مشط) يرجل به رأسه (أى يمشط) فقال له : « لو أعلم أنك تنظر طعنت به فى عينك . » انما جعل الاستئذان من أجل البصر » . وقد تأكد ذلك أيضا بما رواه أبو هريرة من أن رسول الله قال : « من اطلع فى بيت قوم بغير أذنهم فقد حل لهم أن يفتأوا عينه » (مذكور فى نيل الاوطار للشوكانى) .

على أن هذا الموضوع كان ولا يزال موضع اهتمام شديد فى كثير من

البلاد بعد التقدم المذهل الذى بلغته الاجهزة الحديثة فى الالتقاط والتصوير وتخزين المعلومات وبعد أن اتسع استخدام العقول الالكترونية وأجهزة كشف الحقيقة ، وبعد أن تعقدت العلاقات الاجتماعية وزاد الشعور بمسئولية الفرد تجاه الجماعة أو فى علاقه بالآخرين .

فقد كان المستقر حتى بداية القرن العشرين ، أن الكلام عن حق الخصوصية يعنى حماية الفرد من التشهير فيما قد تنشره الصحافة من حياته الخاصة ، أو أنه يتعلق بحرمة المسكن .

ولكن المضمون قد تغير تماما فى هذا النصف الأخير من القرن العشرين بعد أن فرض تطور المجتمع صورا جديدة من التدخل فى الحياة . فقد وجدت مثلا أجهزة متخصصة تستأجرها المصارف وشركات التأمين للتنقيب فى حياة مواطنين الذين يطلبون التعامل معها ، وأصبحت هناك أجهزة متخصصة يستخدمها أرباب الاعمال للتحرى عن حياة المواطن وميوله السياسية ومعتقداته قبل اسناد أى عمل اليه ، بل وأصبحت المدارس تلجأ عند الحاق تلاميذها الى اجراء دراسات مماثلة . وأصبح لدى أجهزة الدولة معلومات عن المواطنين تحفظها العقول الالكترونية وتستخدمها ضدهم عند الضرورة . وقد ساعد استخدام الأجهزة الحديثة مثل آلات التصوير غير المرئية على الكشف على ما خفى من حياة الناس ، ومثال ذلك أن احدى الشركات فى أمريكا راعها أن مجهولا من موظفيها حينما يدخل الى دورة المياه يكتب على جدرانها عبارات بذيئة ، فما كان الا أن أخفت جهاز تصوير خفى أخذ يلتقط صور الموظفين عند ترددهم على دورة المياه للتوصل الى ضبط الموظف المسئول ، ولما انفضح الامر ثارت نقابتهم واعتبرت ذلك تعديا على الحياة الخاصة لموظفيها . أما فى بعض ولايات أمريكا فقد كان استخدام الشرطة لجهاز كشف الكذب مثيرا لنقاش طويل ، فعلى طريق هذا الجهاز الذى يقيس ضربات القلب والنبض عند الادلاء بالاجابة يمكن التعرف على مدى صدق المتهم ، وقد اعتبر استخدام هذا الجهاز عدوانا على الحق فى الخصوصية وعلى حق المتهم فى الدفاع ، لأنه يريد أن ينفذ الى مكنونات ضميره رغم ارادته .

ومع تطور الحياة الاجتماعية برز التعارض مع الحق فى الخصوصية فى مجالات أخرى مثل حق الشخص فى أن يقرر وحده الموافقة على أن تلتقط له صور فوتوغرافية . وفى الاماكن العامة وفى الطرقات قد يصادف الشخص من يلتقط له صورة ولا يعرف ماذا يريد بها وفيه يمكن

ان يستخدمها • وعن طريق العدسات التي يمكن أن تلتقط الصورة رغم بعد المسافة ، أمكن مثلا لمصور صحفي أن يلتقط صورة لجاكولين كيندى وهي تأخذ حمامها عازية • ! فأى تعد على الحياة الخاصة يمكن أن يكون أسوأ من هذا •

وهنا تبرز أهمية التفرقة بين الحياة الخاصة للمواطن وحياته العامة وخاصة بالنسبة للأشخاص العامين • • فقد يكون من حق المواطن العادى الا يسمح بالتقاط صورة له أو نشرها ، ولكن الشخص العام ليس له هذا الحق • فهو بقبوله الوظيفة العامة قد تنازل ضمنا عن جزء من حياته الخاصة ، لأنها تؤثر على مجرى حياته العامة •

هناك اذن آداب تفرضها قيم المجتمع ، ويجب التزامها فى وضع الضوابط السليمة للحق فى الخصوصية ، وهناك على الجانب الآخر مصالح للمجتمع يجب ان توضع فى كفة الميزان الاخرى عند الموازنة بينها وبين الحق فى الخصوصية •

الفصل السابع

حرية البحث العلمى

تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى
والابداع الادبى والفنى والثقافى ، وتوفر
وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك .

(مادة ٤٩ من الدستور)

✽ ملاحظات على اختصاصات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

✽ موقوفات على طريق البحث العلمى

✽ كلمة اخيرة عن الحريات العامة وحرية البحث العلمى

ملاحظات على اختصاصات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء *

ان أول ما نلاحظه على السلطات الواسعة التي يتمتع بها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء هو دمج اختصاصات الاحصاء ضمن اختصاصات عسكرية تواجه بطبيعتها فترة محدودة تقتضى تعبئة الجهود للحرب ، مع اختصاصات علمية ذات صفة دائمة وذات طبيعة متشعبة تتصل بكافة نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

* جريدة الأهرام في ١٤ أكتوبر ١٩٦٨ .

وقد بدأت مناقشة هذا الموضوع بعد أن نشرت جريدة الأهرام الصادرة في ١٣ أكتوبر ١٩٦٨ وفي الصفحة الأولى خبراً تحت عنوان « واقعة خطيرة » عن قيام نيابة أمن الدولة بالاشتراك مع هيئة المخابرات العامة بالقبض على مدير مركز علمي كبير وقالت أنها تحتفظ باسمه منعاً للتشويش (وهو المركز القومي للبحوث والاعلان المعروف باسم « أراك » والتابع لهيئة الصحافة العربية المتحدة التي كانت تشرف على مؤسسة الأهرام ودار المعارف وأراك وقتئذ) . وجاء بالخبر أن التحقيق قد جرى مع مدير المركز بناء على معلومات صادرة من رئيس الجهاز المركزي للتعبئة بناها على أن إحدى الدراسات الاقتصادية التي أعدها هذا المركز حوت معلومات لا يوافق جهاز الاحصاء على اذاعتها . وقد وصفت جريدة الأهرام هذا الاجراء بأنه قد أحاطته مجموعة من الشوائب منها أن اتخاذ الاجراء في الساعة الخامسة والنصف من الصباح وضع لم يعد مقبولا لأن « زوار الفجر على غير انتظار ظاهرة لا نريدها في هذا البلد وهي ضد طبيعته الوطنية وضد طبيعته الثورية » ، وأن « روح الثانون تتعارض مع القبض قبل التحقيق ومع مصادرة حرية المواطن قبل ثبوت أية تهمة عليه » .

فمن المعروف ان التعبئة العامة - طبقا لقانونها الصادر في عام ١٩٦٠ - تعلن في حالة توتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو لنشوب حرب . وان التعبئة العامة لم تعلن أخيرا الا في ٥ يونيو ١٩٦٧ بمناسبة العدوان الاسرائيلي . واذا كانت هناك تدابير تتولاها التعبئة حتى في غير وقت الحرب ، الا أنها تدابير لازمة للمجهود الحربي . وتبقى الاختصاصات الاساسية للتعبئة اختصاصات حرب . فاعلان التعبئة العامة وفقا لهذا القانون ، يترتب عليه الانتقال بالقوات المسلحة من حالة السلم الى حالة الحرب ، واخضاع المرافق العامة والمصانع المتصلة بالمجهود الحربي للاشراف ، وفرض الرقابة العسكرية وتكليف المواطنين بالخدمة العسكرية . لذلك كان طبيعيا أن تكون ادارة التعبئة ملحقة بوزارة الحربية وأن يكون من اختصاصاتها أعمال التعبئة وتنفيذ خططها واستدعاء المطلوبين للتجنيد ، وظاهر ان هذه الاختصاصات بعيدة كل البعد عن اختصاصات الاحصاء . وكل صلة بين التعبئة والاحصاء ، أن لادارة التعبئة أن تحصل على المعلومات والايضاحات اللازمة لها .

غير انه في عام ١٩٦٣ ، ضمت مصلحة الاحصاء الى ادارة التعبئة العامة في مصلحة واحدة باسم مصلحة التعبئة العامة والاحصاء ، ثم تحولت هذه المصلحة الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء كهيئة مستقلة . ولذلك أصبح الاحصاء وهو علم واسع ذو طبيعة متشعبة ومتصل

وقد عادت جريدة الاهرام في اليوم التالي ونشرت أن هذه الواقعة قد أثارت اهتماما واسع المدى لما يتصل بها من قضايا رئيسية كبرى تتصل بروح بيان ٣٠ مارس وبمفهوم حرية المواطن وضماناتها وبالحاجة الملحة الى حرية البحث العلمي .

وفي اليوم الثالث نشرت جريدة الاهرام ردا من وزير الدولة المشرف على جهاز المخابرات وعلقت على هذا الرد تعليقا مطولا .

وحينما نشر الكاتب مقالة « معوقات على طريق البحث العلمي » رد عليه رئيس الجهاز المركزي ونشر هذا الرد في جريدة الاهرام في ١٧ أكتوبر ١٩٦٨ ، كما تضمن نفس العدد تعليقات من بعض أساتذة الجامعة والباحثين من بينهم الدكتور حسنين وعبد المنعم الشافعي وأحمد عباده سرحان ونعيم أبو طالب .

وفي يوم ١٨ أكتوبر نشرت تعليقات أخرى للمهندس عادل العبد والأستاذ/فاروق البفري ، وفي يوم ١٦ أكتوبر ٦٨ نشرت جريدة الاهرام مقالا للدكتور عمرو محيي الدين عن حرية البحث العلمي ومشكلة البيانات المتاحة ، وفي يوم ٢٠ أكتوبر نشرت مقالا آخر للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله واختتمت هذه المقالات بمقال الكاتب المنشور بجريدة الاهرام في ٢١ أكتوبر ١٩٦٨ .

بكافة نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، مقيد الحركة لا يستطيع أن يتحرك الا من خلال السلطات الواسعة التي منحها قانون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الى هذا الجهاز ورئيسه .

وأصبحت الأرقام من حق جهة واحدة تملك وحدها أن تجمعها أو تنشرها . ولم يعد من حق مراكز البحث العلمي أو الجهات الحكومية المختصة المسئولة عن قطاعات الإنتاج أن تراجع هذه الأرقام أو أن تقدم أرقاماً بديلة عنها . ومع أنه لا يمكن لأي باحث في أية ناحية من النواحي أن يقدم حلاً للمشكلات التي تواجهها مرحلة التحول الا بناء على الأرقام ، والأرقام الصحيحة المقدمة نتيجة استخلاص علمي أمين .

وحتى يمكن أن نتبين خطورة هذا الوضع على حرية البحث العلمي ، لابد أن نعرف الدور الذي يقوم به الاحصاء ، وأهميته المتزايدة في مجتمع يتحول الى الاشتراكية ويعتمد على العلم والتخطيط .

ان الخطة ذاتها وهي العصب الأساسي الذي يحدد الهدف الذي أعلنه الميثاق وهو مضاعفة الدخل القومي ، لا يمكن أن تكون خطة سليمة الا بناء على أرقام سليمة . فلا يمكن تحديد أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثم تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الاهداف الا بناء على الأرقام والمعلومات . فقبل صياغة الاهداف يجب التعرف الكامل على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة . . أي التعرف على الأرقام الصحيحة . وحتى تكون الخطة واقعية ، فيجب أن يكون هناك تداول شبه مستمر للبيانات والتقديرات بين الأجهزة المركزية للتخطيط والوحدات الاقتصادية المكلفة بالإنتاج والتوزيع . بل ان الخطة ليست مجرد عمل فني أو سياسي ، بل انه شعبي أيضا . أي ان الجماهير يجب أن يشارك فيها وتقتنع بها .

وعن مستوى الوحدة الانتاجية ذاتها يلعب الاحصاء دورا هاما في التعرف على نشاطها . . كمية الإنتاج مقارنا بالسنوات الماضية ، انتاجيه العامل ، تكلفة الوحدة . لماذا زاد سعر التكلفة مثلا . . قد تكون هذه الزيادة في بيانات الأجور والعمالة أو أرقام المواد الأولية . . أو نقص الانتاجية . . الخ . وأجهزة الرقابة في المؤسسات المسئولة لا تستطيع بسط رقابتها الا من خلال الاحصاءات والمعلومات .

وأي بحث علمي لا يمكن أن يتقدم الا على أساس من البيانات .

فلا يمكن مثلا أن نبحث في تخطيط مستقبل الأراضي الجديدة التي يقدر أن تمثل بعد اتمام السد العالي حوالى ثلث الأراضي المزروعة حاليا ، وما اذا كان الأسلم توزيعها على صغار الفلاحين أو تجميعها فى استغلال تعاونى أو جعلها نواة لقطاع عام فى الزراعة - الا بناء على بيانات تحدد طبيعة التربة ونوع المحصولات وما اذا كانت تقليدية أم غير تقليدية مع بيان المواقع المائية .

ولا يمكن لباحث أن يناقش خطة التنمية أو اقتضاديات الحرب بغير أن يناقش الأرقام التى بنيت عليها . فتوقعات العملات الأجنبية فى الميزانية النقدية مثلا أساسها الأرقام ، وضغط النفقات يقتضى مثلا التعرف على ما تنفقه فى استيراد سلع كمالية يمكن الاستغناء عن استيرادها وما تستهلكه الحكومة ، وما يستهلكه الأفراد . ورسم سياسة للتصدير يقتضى بيانات تحدد أنسب المواعيد للتعاقد ، والبلاد المصدرة لها وكمية المخزون السلعى ودراسة الاتجاهات الماضية ، وتقدير الاتجاهات المحتملة ، وبحث امكانية النفاذ الى أسواق جديدة .

بل ان المشرع نفسه لا يمكن أن يبنى تشريعه الا على أساس الاحصاء . حينما طرح موضوع مشكلات الطلاق وتعدد الزوجات ، كيف يمكن للمشرع الاجتماعى أن يصدر تشريعه الا بناء على احصاءات تبين مدى تفاقم المشكلة سنة بعد أخرى . وفى أى الفئات وفى أى سن يقع الطلاق أو تعدد الزوجات .

واحصاءات الاجرام .. نوع الجرائم ووسائل ارتكابها وأماكن وقوعها وحالة المذنبين .. هى كلها أرقام تشير على المشرع الاجتماعى بما يجب أن يقوم به لمقاومة ظاهرة الاجرام .

حينما يثور نقاش حول فتح باب السفر أو الهجرة . كيف يمكن وضع سياسة فى ذلك بغير احصاءات .

والخلاصة التى لا جدال فيها أن الأرقام والبيانات هى أساس أى بحث علمى فى أى مجال .

ولكن قرارات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء قد قصرت مهمة جمع البيانات والأرقام ونشرها على هذا الجهاز . ولم يعد من الجائز لأية وزارة أو هيئة أو جهة أو أى فرد فى الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص اجراء أى احصاءات أو تعدادات أو استفتاءات ليست ضمن برامج

الجهاز المركزي أو نشرها الا بموافقة ، ولو أن هذه المعلومات أو البيانات بعيدة كل البعد عن مصالح الدولة العليا أو أمنها أو متطلبات المجهود الحربى .

بل لقد أصدر رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء قرارا فى ١٠ فبراير ١٩٦٨ ، أعاد فيه النص على الحظر المفروض على أية وزارة أو هيئة أو جهة أو فرد فى نشر البيانات أو المعلومات الاحصائية ، ثم أضاف فى هذا القرار سريان الحظر على ما ينشر فى الصحف والمجلات والمطبوعات على اختلاف أنواعها من البيانات والمعلومات الاحصائية ونتائج الاستفتاءات . وصيغة النص المطلقة على هذا النحو تسمح للجهاز بأن يفرض ستارا من الصمت على الصحافة ومراكز البحث العلمى والجامعات فى نشر أى بيانات أو معلومات احصائية أو استفتاءات ، ما لم تتم موافقته كتابة عليها حتى لو كانت هذه البيانات أو المعلومات متعلقة بالزواج أو الطلاق مثلا ، أو كان الاستفتاء متعلقا ببدء الرأى فى أى نشاط اجتماعى ، ولو لم تكن لهذه البيانات أو المعلومات علاقة بأسرار الدولة وأمنها .

وعاد رئيس الجهاز وقد فاتته انه لم يشر فى قراراته السابقة الى حظر القيام « باستقصاءات » فأصدر قرارا جديدا فى أغسطس ١٩٦٨ يمد سلطانه المطلق الى الاستقصاءات أيضا ، ويعنى ذلك انه اذا أرادت إحدى شركات القطاع العام أن تستقصى حالة السوق بالنسبة لمنتجاتها وتعرف رغبات المستهلكين أو أذواقهم ، لوقفت تعليمات الجهاز المركزى للتعبئة فى سبيلها .

كما أن المنع أصبح ينصب لا على نشر الاحصاء أو الاستقصاء بل على القيام به أيضا بل انه أصبح ينصب على التعاقد على استخدام آلات احصائية أو حسابية أو اجراء برامج أو اختبارات لها الا باذنه وموافقة ولو كانت الجهة المتعاقدة جهة عامة .

وفى كلمة واحدة فان هذا يعنى أن على الجامعات ومراكز البحث العلمى والجمعيات العلمية أن تغلق أبوابها وأن تنتظر ما عسى أن يقدمه لها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وعليها أن تقبل نتائجه . وعلى مراكز أبحاث التسويق وقياس اتجاهات الرأى العام أن تتوقف عن نشاطها .

وهى نتيجة خطيرة ..

ان الطرق الاحصائية تتعدد . ومنها ما يجرى على أساس العينة : وقد تختلف النتائج تبعا لطريقة اعداد العينة . ومعظم الاحصاءات

المنشورة لا تبين الطريقة التي أتبعنا في الوصول إليها . وأرقام الإحصاءات يجب في سبيل الحقيقة العلمية أن تخضع للاختبار والمراجعة والمناقشة .

ومن ثم فإن اختصاصات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تطرح عدة قضايا على جانب كبير من الأهمية . إنها تطرح مدى تركيز هذه الاختصاصات في جهة واحدة مع دور العلم الذي وصفه الميثاق « بأنه السلاح الحقيقي للارادة الثورية » والذي عهد بمسئوليته الى الجامعات ومراكز العلم التي طالبها بمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بحلول العلمية .

وهذه الاختصاصات الموسعة تطرح قضية مدى تعارضها مع حرية البحث العلمي التي كفلها دستور ١٩٦٤ ، ومدى تعارضها مع سلطة المجالس الشعبية المنتخبة في مراقبة الخطة بل وفي الاشتراك في وضعها . وهي تطرح قضية مدى تعارضها مع ما أشار اليه بيان ٣٠ مارس من تدعيم بناء الدولة الحديثة التي لا تقوم بعد الديمقراطية الا استنادا الى العلم والتكنولوجيا .

معوقات على طريق البحث العلمى *

تشير القضايا التي طرحها « الأهرام » بمناسبة الواقعة الخطيرة التي كانت موضع اهتمام بالغ - موضوعا أكثر شمولاً، هو المعوقات التي لازالت تقف في سبيل حرية البحث العلمى . فان الكشف عن هذه المعوقات وإزالتها من طريق البحث العلمى هو السبيل الوحيد لأن يصبح حديثنا عن دور العلم والتكنولوجيا حقيقة ثابتة ملموسة .

وأخطر هذه المعوقات ، هي تلك التي تنشأ نتيجة فرض « احتكار قانونى » للأرقام والبيانات . فأساتذة الجامعات والمشتغلون بالبحث العلمى يجدون صعوبة فى الحصول على البيانات التي يمكن من تحليلها استخلاص النتائج التي تحقق الغاية العلمية للبحث .

فبعد أن أصبح الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء هو المختص وحده بإجراء الاحصاءات وتجميع البيانات ، لم يعد فى وسع أى هيئة علمية أو مؤسسة عامة أو أى باحث أن يقوم بتجميع احصاءات أو بيانات تدخل ضمن برامج الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء أو نشرها ، كما أنه لم يعد فى وسعه أن يقوم بهذه الدراسات ولو خرجت عن نطاق البرامج التي يجريها الجهاز ، الا بموافقة الكتابية .

فقرارات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تفرق بين نوعين من البيانات : بيانات مقيدة ضمن برامج الجهاز المركزى فلا يجوز نشرها بأية

وسيلة إلا من واقع احصاءات هذا الجهاز - فهذه « حظر مطلق » • وبيانات ليست مفررة ضمن برامج هذا الجهاز فلا يجوز نشرها إلا بموافقة الجهاز كتابة عليها فهي « حظر مقيد » •

الحظر المطلق

ولتوضيح خطورة هذا الحظر في صورتيه ، لا بد من أن نتفهم ماتعنيه عبارة « الاحصاءات المقررة ضمن برامج الجهاز المركزي » • فالمفروض أن يضع الجهاز المركزي للتعبيئة والاحصاء برنامجا سنويا للمطبوعات والنشرات والمؤشرات والبيانات الاحصائية اللازمة لمختلف قطاعات الدولة ، بل ان له أن يتولى بنفسه اصدار جميع المطبوعات والنشرات التي تصدرها مختلف أجهزة الدولة ويجرى النشر في هذه الحالة بالخصم على ميزانية الجهاز المختص • هذا هو ما ينص عليه قرار انشاء هذا الجهاز • وليست هناك من وسيلة معلنة للتحقق مما يدخل ضمن برامج الجهاز السنوية • غير أن الجهاز يصدر من وقت لآخر قرارات في شأن اجراء احصاءات معينة • وعلى سبيل المثال • أصدر قرارات في شأن عمل احصاء للصحف والدوريات التي تصدر في الجمهورية العربية المتحدة واحصاء عن التعليم في المعاهد والمدارس وعن المطابع الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة ، وعن جميع الاسعار الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين • ومن ثم فإن هذه الاحصاءات تعتبر ضمن برامجها • فلا يسمح لأية جهة بأن تجرى احصاء مماثلا ، وعليها أن تسلم بالنتائج التي استخلصها الجهاز حتى لو كانت هذه الجهة ، معهدا أو مؤسسة أو جمعية احصائية ترى أنها يمكن لها أن تصل الى نتائج أكثر صدقا أو أدنى الى الدقة •

والمفروض أن ينشر الجهاز المركزي للتعبيئة والاحصاء نتائج الاحصاءات التي ينتهي اليها ، لتكون متاحة للبحث العلمي واستخلاص نتائج منها •

ولكن الذي يحدث أن الجهاز المركزي قد لا ينشر النتائج التي انتهى اليها - زعم أنه لا صلة لها بالمجهود الحربي - فلا يكون أمام الباحث إلا أن يسعى الى الجهاز مستعلما أولا عما اذا كان هناك احصاء في الموضوع الذي يعنيه وطالبا امداده به • ومعظم أساتذة الجامعات يعانون من الحصور على هذه البيانات اللازمة لأبحاثهم • وقرارات الجهاز المركزي للتعبيئة التي فرضت هذا الحظر المطلق على اجراء احصاءات تدخل ضمن برامجها ، تفترض في الباحث أن يكون على علم بهذه البرامج وإن يخصص جانبا من وقته في ملاحقتها • حقيقة ، ان بعض هذه القرارات قد تكون منشورة في

الوقائع المصرية ٠٠ ولكن لنا أن نتصور أى عبء نلقيه على الباحث أو أستاذ الجامعة فى أن يلاحق أعداد الوقائع المصرية ، وهى بدورها تتأخر فى الصدور والتوزيع ، ليتابع قرارات الجهاز وهى بدورها تتأخر فى النشر!

وعلى سبيل المثال : فإن كثيرا من الاحصاءات التى يصدرها الجهاز المركزى قد توقف أعدادها أو نشرها منذ سنوات ، فأخر احصاء منشور للمستهلك من الكهرباء والوقود كان حتى ١٩٦١ ، وآخر احصاء عن المباني والمساكن القائمة واستثمارات المباني المستجدة ينتهى فى عام ١٩٥٨ أى منذ عشر سنوات . وتعداد الماشية والدواجن وخلايا النحل لم ينشر عنه بعد عام ١٩٤٧ واحصاءات الميزان التجارى توقف نشرها عام ١٩٦٣ ، وتقديرات الدخل القومى لم ينشر الجهاز شيئا عنها منذ سنوات، واحصاءات الانتاج الصناعى لم ينشرها الجهاز منذ عام ١٩٦١ ، ونشرة الاحصاء الشهرى للانتاج الصناعى لم تصدر الا فى أربعة شهور منذ يناير حتى ابريل ١٩٦٣ وتوقفت وليست هناك احصاءات منشورة عن العمالة منذ ١٩٦٢ ٠٠ وهكذا !

(هذه البيانات مستخلصة من نفس قائمة مطبوعات الجهاز الصادرة عام ١٩٦٧) .

واذا فرضنا ان الباحث قد استطاع أن يحصل على الاحصاءات التى أعدها الجهاز فى الموضوع الذى يعنيه ، فليس فى وسعه التحقق من الطريقة التى اتبعت فى الوصول الى الاحصاء ، وليس من حقه اذا لم يقتنع بدقة النتائج الاحصائية التى انتهى اليها الجهاز ، أن يجرى بنفسه أو عن طريق المركز العلمى أو الجمعية الاحصائية التى ينتمى اليها أى استقصاء فى الموضوع .

الحظر المقيد

أما بالنسبة للاحصاءات التى لا تدخل ضمن برامج الجهاز ، فإن التوصل اليها ينزل عليه « حظر مقيد » . فليس فى وسع الباحث أو الجمعية العلمية أن تجرى بحثا أو أن تتوصل الى أرقام الا اذا استأذنت الجهاز المركزى ، فأذن لها كتابة .

فالباحث الذى يريد أن يجرى بحثا اجتماعيا عن حالة قرية معينة ٠٠ سكانها وكيف يعيشون والدخل وطريقة توزيعه والخدمات ومدى كفايتها ومدى المامهم - بالقراءة أو الكتابة ٠٠ والحالة الاجتماعية من زواج وطلاق ،

يجد نفسه معرضا للمساءلة اذا لم يكن قد طلب سلفا موافقة جهاز التعبئة والاحصاء كتابة ا وطالب العلم الذى يعد رسالة للدكتوراه يضمنها أبحاثا إحصائية عليه أن يعرض بحثه على الجهاز المركزى ليأذن له بالنشر . وقد حدث فعلا أن أبلغ جهاز التعبئة والاحصاء سلطات البوليس ضد أستاذة جامعية لأنها تجرى بحثا باحدى قرى الجيزة بغير اذنه . كما حدث أن استدعى بعض أساتذة الجامعة والكتاب الى مبنى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لأسباب مماثلة .

وهى حالة تثير القلق ..

لذلك ام يكن غريبا ، أن نجد أن كثيرا من أساتذة الجامعات فى أبحاثهم يتحفظون فيما يقدمونه من رأى فيقولون انهم يريدونه « فى حدود المعلومات والبيانات المتاحة » ولم يكن غريبا أن بغض الباحثين كان أسهل عليهم أن يجرؤوا بحوثهم عن شئون بلدهم فى الجامعات الاجنبية فى الخارج أو عن طريق الأمم المتحدة ، أو أن يؤثروا اجراء دراسات أكاديمية عن اقتصاديات دولة أخرى ، يقدمونها كنماذج للبحث الذى استعصى عليهم القيام به ..

وهو أمر محزون حقا ..

وبذلك تقلص نشاط الجمعيات الإحصائية ومراكز الاحصاء والبحوث الى مجرد دراسات نظرية لا تمت الى التطبيق العلمى بضلة وتفتقر الى البيانات المفيدة .

وليس الصعاب قاصرة على رجال العلم والباحثين والجمعيات العلمية .. بل ان الصعاب تمتد الى أجهزة الدولة والقطاع العام ذاتها . فحرية تداول البيانات والمعلومات بين أجهزة الدولة قد اختفت تحت وطأة نظام صارم يحتكر الأرقام والمعلومات ، ويجعل فى كل وزارة إدارة تسمى إدارة الاحصاءات المركزية تتبع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وتخرج عن اختصاص الوزير المختص ، حتى ان النشرة الاقتصادية للبنك المركزى لا تصدر الا بموافقة الجهاز .

فرق بين الالتزام والاحتكار

وإذا كان من المسلم به أن وجود هيئة مركزية للاحصاء ضرورة لازمة . فانه ينبغى ألا نخلط بين أمرين : حق هذه الهيئة المركزية فى أن تلزم المؤسسات والأفراد بتقديم بيانات معينة لتكون أساسا للبرامج الإحصائية

التي تعدها . وهو أمر يختلف عن أن يكون لهذه الهيئة المركزية « احتكار الإحصاءات والبيانات » فلا تجيز لجهة أخرى سواء أكانت في الجامعة أو مراكز البحث أو المؤسسات العامة أن تجري إحصاءات على مسئوليتها العلمية وبوسائلها الخاصة أو أن تقوم بدراسات لحالة السوق أو لظروف اقتصادية واجتماعية ، لأن ذلك كله يدخل في عموم كلمة « الاستقصاءات » التي لا يجيز الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بقرار منه ، أن تقوم بها أية جهة أخرى .

وبعد أن كان الحظر الذي قرره قرار إنشاء الجهاز المركزي ينصرف الى الوزارات والهيئات والأفراد في الحكومة وفي القطاع العام أو الخاص ، امتد الى ما ينشر في المجلات والصحف . فقد اصدر رئيس الجهاز في ١٠ فبراير ١٩٦٨ قرارا أضاف سريان الحظر على ما ينشر في الصحف والمجلات والمطبوعات على اختلاف أنواعها من البيانات والمعلومات الإحصائية ونتائج الاستفتاءات ثم أضاف اليها بعد ذلك نتائج الاستقصاءات كما اسلفنا .

فليس الحظر قاصرا على الإحصاء الرقمي بل انه يتناول البيانات والمعلومات ونتائج الاستفتاءات والاستقصاءات . . أي أنه يلغى حق استخلاص النتائج ويلغى حرية التفكير والبحث العلمي ، ويحيل المجلات العلمية والصحف الى مجرد أدوات جامدة لا تتصدى لبحث جاد الا من خلال ما يقدمه لها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء . وهو عبء ثقيل الوطأة على حرية الصحافة وحرية البحث العلمي .

وفي ١٥ إبريل ١٩٦٨ نشر الأهرام الاقتصادي ، وهو مجلة لها مكانتها العلمية في مصر والخارج بحثا عن الجوانب الاقتصادية التي أشار اليها برنامج ٣٠ مارس ووجه فيه نقدا مشروعا الى علاقة جهاز الإحصاء بجهاز التخطيط في مرحلة ما قبل النكسة وكان مما قاله :

« كذلك لم تكن توجد رابطة موضوعية بين الأجهزة الإحصائية وأجهزة التخطيط المختلفة ، الا فيما لا يتعدى تجميع الأرقام وتبويبها . وبدلا من أن تكون أجهزة التعبئة والإحصاء في خدمة أجهزة التخطيط والتنفيذ ، عن طريق تقديمها الدراسات الإحصائية التي لا يمكن أن تقوم خطة شاملة صحيحة قبل التزود بها ، نجد العكس . فأجهزة التخطيط والأجهزة التنفيذية هي التي كانت في خدمة جهاز التعبئة والإحصاء ، وتحول الأمر الى استثمارات دورية متضاربة يرسلها جهاز التعبئة والإحصاء الى الأجهزة الأخرى مع تعليمات صارمة بضرورة ملء هذه الاستثمارات في

مدة زمنية محدودة لا تُتعداها ، وكان هذا ينفذ على حساب الدقة الواجبة ودون ما مراعاة الى أن الأرقام التي تقدم الى التعبئة والاحصاء في هذه الحالة لا بد وان تشوبها نسبة من الخطأ غير يسيرة ، وبعد ذلك تقوم أجهزة التعبئة والاحصاء بتجميع البيانات وهي - كما قلنا - لا تخلو من الأخطاء ، وتكون النتيجة المحتمية هي الحصول في النهاية على صورة مشوهة للمواضيع محل الدراسة نظرا الى ما تراكم فيها من الأخطاء التي تجعلها بعيدة كل البعد عن الحقيقة .

ثم دعا الكاتب في مقاله الى ادماج جهاز الاحصاء مع جهاز التخطيط . ولكن الجهاز المركزي لم يرض عن هذا الرأي وارسل في استدعاء الكاتب يناقشه وملوحا بالسلطة !

والواقع ان هذا الرأي قد رددته في نفس الوقت بعض الاقتصاديين الذين شاركوا في ندوة اقتصاد الحرب ، فقال احدهم بالنص « كذلك لا بد من أن يفصل جهاز الاحصاء المركزي عن ادارة التعبئة وأن يلحق الاحصاء التخطيط » .

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ، وكلف الوزيران دكتور محمد حلمي مراد ودكتور عبد العزيز حجازي باعداد خطة لتنفيذ البيان في القطاع التنفيذي ، وجاء في تقريرهما الذي عرض على مجلس الوزراء :

« ان لجنة الخطة يجب أن تأخذ مكانا أعلى من مستوى الوزارات حتى يلتزم الجميع بالخطة فتتبع رئيس الجمهورية مباشرة ويلحق بها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء » .

احتكار للتقدم الالكتروني :

ومن المعوقات الخطيرة التي تقف في وجه تقدم البحث العلمي ، هذه القيود الخطيرة التي فرضت على الآلات الاحصائية . وقد يتبادر الى الذهن ان هذه القيود لا تتناول غير الآلات الاحصائية الحاسبة الالكترونية المعروفة « بالكومبيوتر » . ولكن الواقع ان قرار الحظر ينصرف الى كافة أنواع هذه الآلات الاحصائية حتى في صورتها البدائية من آلات يدوية أو ميكانيكية أو كهربية .

فلا يجوز لاجهزة الحكومة والقطاع العام ان تستخدمها او تشتريها

أو تستأجرها إلا بعد الحصول على موافقة الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء * .

وقد يكون مفهوما أن يخضع استيراد هذه الآلات الإحصائية للتنظيم المركزى الذى يسرى على كافة ما تقوم المؤسسات باستيراده خدمة لنشاطها، فيما يتعلق باستخدامات العملات الأجنبية. أما أن يكون لجهة واحدة سلطة تعلق سلطة الوزير المختص الذى تتبعه المؤسسة أو شركة القطاع العام ، فيكون لها أن تناقش شروط العقد وتعده أو ترفضه كلية . . فهو أمر غريب حقا .

ولقد أصبح العصر الذى نعيش فيه ، عصر العقول الاليكترونية ، وبقدر التوسع فى استخدام هذه الأجهزة الحديثة بقدر ماوصل الى نتائج حسابية دقيقة وتقديرات سليمة وكفاية فى الاداء . ومعركة اليوم هى معركة العلم الحديث الذى يجب ألا تقف فى طريقه أية معوقات .

ولكن يبدو أن الجهاز المركزى قد استند الى ما قضى به قرار انشائه من اخضاع جميع وحدات الاحصاء والحساب الآلى فى الحكومة والقطاع العام لرقابته وتفتيشه ، فمد اختصاصه لكى يصبح « وصيا » على العقود التى تبرمها هذه الجهات العامة لاستخدام الأجهزة الحاسبة .

بل انه يبدو أن الجهاز يريد أن يقيم حاجزا أمام الانتفاع بالعلم الالكترونى ذاته فى بلادنا . فلا يجوز طبقا لتعليمات ادارية ، أن يصرح بالسفر للتدريب على استخدام أجهزة الكترونية حاسبة الا باذن من الجهاز المركزى للتعبئة . بل انه يتجه الى فرض رقابته على أية دورات تدريبية على استخدام الأجهزة الحاسبة وفى معاهد الجامعة ذاتها .

ومن المعروف أنه فى محاولات تكررت اخيرا يحاول أن يضم تحت جناحه معهد الدراسات والبحوث الإحصائية فى جامعة القاهرة .

حتى نعرف عدونا

وما دمنا فى صدد الحديث عن معوقات البحث العلمى . فان هناك معوقات أخرى لا علاقة لها بالجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء . . هى

* هذا ما كان ينص عليه القرار الجمهورى رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم التعاقد على استخدام أو شراء أو تأجير الآلات الإحصائية . . فى الحكومة والقطاع العام ، وقد ألغى هذا القرار الجمهورى بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٧٦ .

الصعوبة الشديدة التي يعانيها الباحث في متابعة المجلات العلمية الأجنبية وأحدث ما يصدر من مؤلفات . وكثير من المجلات العلمية تقف صعوبات في استيرادها مع أنه يجب أن يكون لها أولوية مثل أولوية الحيز اليومي . وفي الوقت الذي نطالب فيه أساتذة الجامعات بأن يعكفوا على دراسة عدونا المتربص بنا يجب أن نتيح لهم الوسائل الكفيلة بالحصول على المعلومات الكافية عن العدو . . المعلومات التي يمكن أن نجدها في عشرات المجلات والكتب التي تصدر في الخارج . فان اجراءات الرقابة الخارجية - وهي اجراءات لا نناقش في ضرورتها بالنسبة للظروف الحاضرة - يجب ان تتسع في افق نظرتها لكي لا تمتد الى مايجب ان نعرفه عن العدو . اقتصاديات اسرائيل . . حياتها الاجتماعية . . أحزابها انسياسية . . تركيبها الطبقي . . اوضاعها العسكرية . فقد أصبح واضحا اننا يجب أن نعرف عن العدو أكثر مما يعرف العدو عنا . ولهذا لم يكن غريبا أن يطالب بعض كتابنا بانشاء « مركز للدراسات العبرية والصهيونية » في مصر « حتى يمكننا فهم العقلية الاسرائيلية وهي اهم العناصر اللازمة لاية مواجهة مع العدو اذا اردنا ان يكتب لها النجاح » .

والحظر . . والسرية ودواعي الأمن أسلحة نحارب بها العدو ، ولكننا يجب ألا نحاولها الى أسلحة موجهة ضد علمائنا وباحثينا . تلك أساسية من أساسيات معركتنا اليوم ضد اسرائيل . .

كلمة أخيرة عن الحريات العامة وحرية البحث العلمى *

والآن .. ما الذى يمكن ان نستخلصه من المناقشة التى ادارها الاهرام ((بمناسبة)) الواقعة الخطيرة التى اثارها ، ولا اقول ((بشأن)) هذه الواقعة ، لان الاهرام كان حريصا على الا يتناول بالتعليق الا المسائل العامة التى بدت بمناسبة هذه الواقعة ، لا ان يتناول الواقعة ذاتها المطروحة على جهات التحقيق القضائية .

ان اية مناقشة اذا لم تنته بنا الى نتائج واقتراحات محددة ، فانها لا تحقق الغرض منها وتصبح أشبه باستهلاك للكلمات واقرب الى ((التنفيس)) منها الى ((التوجيه والمشاركة)) .

وتحقيق ((الغاية الاجتماعية)) من المناقشة يقتضى ان نقف عندها بالتحليل والاستخلاص ..

لقد اثارت الواقعة الخطيرة التى نشرها الاهرام قضيتين : قضية الحريات العامة وقضية البحث العلمى . ولكن المناقشة ذاتها اثارت قضية ثالثة هى قضية « حق النقد » . فقد انتقل هذا الحق بصورة فعالة ملموسة من نطاق « تقرير الحق » الى مستوى « ممارسة الحق » . فلم يعد كافيا ان نؤكد كل يوم أهمية النقد والنقد الذاتى وأن نزيد ونعيد فيما ذكره الميثاق بهذا الشأن ، ثم يقف الأمر عند هذا الحد . ومع ذلك فان للنقد أصوله وضوابطه التى تجعله أساسا للمجتمع « الحر » « المسئول » ..

من ان يبني على وقائع ثابتة أو مسلم بها ، وأن يكون ابداء للرأى الموضوعى فى هذه الوقائع دون مساس بالأشخاص ، ومع تقدير كاف لمسئولية المجتمع . وفى هذه الظروف فان النقد الذى وجهه الاهرام واشتركت فيه آراء مختلفة لاساتذة فى الجامعة وخبراء ومواطنين عاديين ، لم يصادف ضيقا عند احد من المسئولين الذين تناول النقد اختصاصات الجهات التى يشرفون عليها أو أسلوب ممارسة هذه الاختصاصات . وفى تعليق السيد وزير الدولة « أن مجرد نشر هذا الموضوع فى هذه الظروف علامة صحية مشجعة تدل دلالة واضحة على ان مجال النقد قد أصبح مفتوحا دون ما حد وحتى اذا مس هذا النقد جهازا من أخطر أجهزة الدولة بعد ان كان من العسير توجيه هذا النقد من قبل » . وفى تعليق السيد رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ايمانه بأن « النقد الحر للبناء هو الأساس الذى ترتكز عليه الحرية الحقيقية والديمقراطية السليمة » وانها كانت فرصة اتاحت له « القاء بعض الضوء على اختصاصات هذا الجهاز للرأى العام » .

قضية الحريات العامة

هل من جديد

وبعد ، فلنبداً بقضية الحريات العامة ولا أريد هنا أن أتعرض للواقعة المحددة التى أثارت قضية الحرية وضماناتها فى مجتمع ما بعد ٣٠ مارس ، فان أمرها فى يد النيابة العامة كما أسلفت تتصرف فيه وفق ما يمليه عليه ضميرها وما يفرضه التطبيق السليم للقانون .

ولكن أى جديد يمكن أن أضيفه من « حيث المبدأ » على ما تضمنه بيان ٣٠ مارس فى هذا الشأن ، وعلى ما تناولته مناقشات المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى وتوصياته ، خصوصا وان هذا الموضوع محل اهتمام القيادة السياسية فى الوقت الحاضر ، وأن قانونا للحريات أصبح وشيك الصدور . وهو فيما أعلم - وقد كان لى فرصة ابداء الرأى فيه فى لجنته الفنية بوزارة العدل - يتضمن من الضمانات ضد القبض والاعتقال ، ما يتفق مع الاتجاه العام الذى بدأ سواء قبل اعلان بيان ٣٠ مارس أو خلال مناقشاته أو فى توصيات المؤتمر القومى العام . وبالتالى فان بعض التعليقات التى وصلت الاهرام وتساءلت : جميل منكم أن تثيروا قضية حرية البحث العلمى وقضية الحريات بصفة عامة . ولكن ماذا عن حالات مضت عليها سنوات ، ولم يبت فيها بعد ؟ . هذه

التعليقات ٠٠ لن تجد اجابة عليها ، الا فى قانون الحريات الذى يحدد أقصى مدة للاعتقال والذى يرسم طريق التظلم منه أمام جهة قضائية ٠٠ وهو بعد لا يقر هذا الإجراء الا فى ظروف الطوارئ الاستثنائية التى تجتازها البلاد وفى الحدود التى يتعرض فيها أمن الوطن للخطر ٠٠ أى أنه الصيغة المطلوبة لرفع التعارض بين حرية الوطن وحرية المواطن ٠

ملاحظات جديدة :

ومع ذلك فإن لى بعض ملحوظات فى هذا الشأن :

١ - اننا نتوقع من النائب العام وهو الأمين على سيادة القانون ، أن يصدر منشورا الى وكلائه يؤكد فيه أن الأصل فى اجراء التحقيق أن يتم فى حرم النيابة أو القضاء ٠ ولا يجوز اجراؤه فى مكان آخر الا وفق ما تتطلبه طبيعة التحقيق أو دواعيه ٠ مثل اجراء التحقيق فى محل ارتكاب الحادث فى بعض الحالات ، ومثل الانتقال لسماع أقوال مريض فى منزله ، أو بالنسبة لما قد يقع من حوادث فى جهات نائية أو ظروف تستدعى الانتقال الفورى ، على أن يتم التحقيق فى هذه الحالة فى أقرب قسم للشرطة مفتوح للجمهور ٠

٢ - ان سرية التحقيق ، بمعنى ألا يسمح للمتهم بالاستعانة بمحام أثناء التحقيق معه أو بمعنى أن يحظر النشر عنه ، اجراء يجب أن تكون له ضوابط معينة توفق بين دواعى السرية الحقيقية وهى مصلحة التحقيق والكشف عن الحقيقة وبين حقوق المتهم فى الدفاع ٠ وقد سبق لى فى رسالة علمية قدمتها الى جامعة القاهرة عام ١٩٦٤ أن اقترحت علاجا لهذه الحال ، أن يحدد لسرية التحقيق مدة شأنها شأن الحبس الاحتياطى ، الذى اذا انقضت عليه مدة تعين عرض الأمر على القضاء ليأذن بامتدادها ٠ كذلك فى سرية التحقيق يمكن أن يقال أنه اذا انقضت مدة معينة ولم ينته التحقيق تعين عرض الأمر على القضاء لينظر فيما اذا كان هناك داع حقيقى لاستمرار السرية ٠ وفى نفس الوقت فإن هذه السرية يجب ألا تحول بين المتهم وبين الاستعانة بمحام يشهد استجوابه ويمكن له الاطلاع على ملف التحقيق ٠ وهو اقتراح نرجو أن يكون تحت نظر المشرع وهو يعيد النظر فى قانون الاجراءات الجنائية الحالى ٠

أما اذا أسدل على اجراءات التحقيق ستار كثيف من الصمت ، فإن ذلك من شأنه أن يخل بحق المواطنين فى أن يعرفوا ما يجرى فى المجتمع الذى

يعيشون فيه ويفتح الباب للتكهنات والاراجيف .. ومن المحزن أنه كثيرا ما تفشى معلومات التحقيق التي تفترض سريتها من نفس رجال الضبط أو التحقيق بينما تبقى سرية على المتهم ومحاميه .

٣ - ان هناك اجراءات بديلة للحبس الاحتياطي أو للاعتقال في ظروف الطوارئ ، وهي تحقق مصلحة التحقيق أو الأمن القومي ، ولكنها أقل وطأة واعناتا . مثال ذلك « تحديد الإقامة » أو « الوضع تحت الرقابة » وهي اجراءات بديلة ، تجنب المتهم - والأصل فيه أنه برىء حتى تثبت ادانته ، كما تجنب أى شخص تقتضى دواعى الأمن اتخاذ اجراء وقائي ضده - متاعب السجن أو مكان الحجز وإيلا من البعد عن الأهل والعزل عن المجتمع ، كما تسمح باختباره والتحقيق من أنه يمكن أن يسلك سلوكا قويا .

وبطبيعة الحال فان هذه الاجراءات يجب أن تكون محاطة بنفس ضمانات تحديد أقصى مدة لها وجواز التظلم منها .

قضية حرية البحث العلمى

أولا : حقائق فى التشريع

أما عن قضية حرية البحث العلمى واختصاصات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، فان المناقشة فيها قد أكدت الحقائق الآتية وهي ليست موضع خلاف - حتى من وجهة نظر الجهاز المركزى .

١ - انه لا قانون الاحصاء والتعداد الصادر عام ١٩٦٠ ولا قانون التعبئة العامة الصادر فى نفس السنة فيه ما يفرض قيودا على نشر البيانات أو اجراء الاستقصاءات . واذا كان قانون الاحصاء يلزم الأفراد والهيئات بأن يقدموا الى الجهة المكلفة بالاحصاء جميع البيانات اللازمة ، الا أنه لا يقيد حريتهم فى جمع البيانات أو نشرها .

٢ - أن الحظر قد تقرر بموجب قرار انشاء وتنظيم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الصادر عام ١٩٦٤ . وكان مقصورا على عدم نشر أية بيانات الا من واقع احصاءات الجهاز المركزى ، فاذا كانت غير مقرر ضمن برامجه ، يتعين لنشرها الحصول على موافقة الجهاز . كما أن قرار انشاء الجهاز المركزى هو الذى أخضع جميع وحدات الاحصاء والحساب الآلى فى الحكومة والقطاع العام لرقابته وتفتيشه بما فى ذلك الآلات الإحصائية والحاسبة اليدوية والكهربائية والالكترونية لضمان استغلالها

بما يتفق مع البرامج الاحصائية وضمان كفاءتها . ثم صدر قرار آخر مد
الحظر الى تعاقد القطاع العام على استخدام هذه الأجهزة .

٣ - ان القرارات التي صدرت بعد ذلك من الجهاز المركزي قد توسعت
بعد ذلك في تطبيق الحظر في شقيه : شق البيانات الاحصائية وشق
استخدام الاجهزة الحاسبة .

ففيما يتعلق بالشق الأول ، امتد الحظر الى اجراء الاحصاءات أو
الاستفتاءات لا الى مجرد نشرها ، كما امتد الحظر الى الاستقصاءات
أيضا .

وفيما يتعلق بالشق الثاني ، امتد الحظر ، بقرار من الجهاز المركزي
للتعبئة ، الى تنفيذ البرامج الحسابة والاحصائية أو اجراء اختبارات
لها .

٤ - انه طبقا للقرارات القائمة أصبح الأصل في نشر البيانات
وجمعها هو « المنع » لا « الإباحة » . كما أصبح التعاقد على استخدام
الأجهزة الحاسبة والاحصائية في شركات القطاع العام خاضعا لموافقة
الجهاز .

والنقد في هذا هو نقد للتشريع القائم وللقرارات المنظمة لاختصاصات
الجهاز المركزي للتعبئة وليس نقدا للقائمين عليه .

ثانيا : حقائق في التطبيق

ولكن هناك حقائق أعتقد أنها ثابتة وان كان للجهاز المركزي تحفظات
بشأنها وهي تتعلق بالنتائج التي ترتبت على هذه القيود والأسلوب الذي
تجرى عليه ممارستها :

١ - فقد ثبت أن هناك « معاناة » شديدة تواجه الباحثين في الحصول
على البيانات اللازمة لأبحاثهم . وهذه المعاناة قد عبر عنها أحد أعضاء
هيئة التدريس بالجامعة حينما سرد ما يعانيه الباحثون في الخارج قائلا
« والله أعلم ما عانيناه في الحصول على البيانات اللازمة لبحوثنا والوقت
الذي قضيناه في الحصول عليها » ومثل قوله « والمشاكل التي يواجهها
الباحث الآن في الحصول على الاذن باجراء دراسة ميدانية أو الموافقة
على دراسة احصائية تستغرق ولا شك وقتا طويلا » (دكتور عمرو محيي
الدين في مقاله بأهرام ١٩ أكتوبر) . ومن يطلع على خطاب السيد /

على ابراهيم غنيم عضو بعثة الدكتوراه والذي نشره الأهرام في ١٧ أكتوبر كنموذج للمعسوقات التي يصادفها الباحثون ، يحس بالمرارة التي عاناها في الحصول على موافقة الجهاز المركزي على اجراء بحث ميداني في موضوع تنمية انقيادات الادارية .

٢ - ان هناك معاناة أيضا تواجه العاملين في القطاع العام في الانتفاع بالأجهزة الالكترونية الحاسبة .

وهذه المعاناة قد كشف عنها بوضوح تعليق الدكتور نعيم أبو طالب الأستاذ بكلية الهندسة (أهرام ١٧ أكتوبر) كما أورد بعض وقائعها بالتفصيل مدير التخطيط بشركة النصر لصناعة السيارات (أهرام ١٨ أكتوبر) .

٣ - كذلك فان أسلوب مباشرة هذه الاختصاصات الموسعة ، قد انتهى في بعض الحالات الى ابلاغ البوليس (كما حدث في حالة الأستاذة الجامعية التي كانت تجرى استقصاء في قرية بالجيزة) أو الى فرض قيود على السفر لأغراض تتصل بالأجهزة الالكترونية (كما حدث في حالة المهندس عادل العبد) أو الى محاولة ضم معهد الدراسات والبحوث الاحصائية في جامعة القاهرة .

وقد سلم الجهاز المركزي بأنه حقيقة اتخذ اجراء ابلاغ البوليس ضد القيام ببحث ميداني دون موافقته . وعلل بذلك بقوله في تعليق بعث به الى الأهرام « بأن الغرض الأساسي من ابلاغ سلطات البوليس هو وقف هذه المحاولات التي تكررت وخوفا من تسرب نتائج لا يعرف ماهيتها الى جهات أجنبية » . كما أقر بأنه اتجه الى بحث امكان جعل تبعية معهد الدراسات الاحصائية للجهاز وانه نتيجة لعدم موافقة مجلس جامعة القاهرة على ذلك ، اتجه الى انشاء مركز للتدريب تابع له . ولكن الجهاز نفى أن له علاقة بالتصريح بالسفر للتدريب في الخارج على الأجهزة الالكترونية .

أسئلة مطروحة

في ضوء هذه الوقائع الثابتة أو المسلم بها ودون حاجة الى الدخول في تفاصيل أخرى - أصبح واضحا أن المناقشة التي جرت بشأن اختصاصات الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء وحرية البحث العلمي ، تطرح عدة أسئلة .

١ - هل من المقبول أن يكون لهذا الجهاز مع وضعه الذي أشرنا إليه هذه الاختصاصات الموسعة التي تجعل الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات العلمية خاضعة لمحض مشيئته أن شاء إذن لها بأجراء البحث أو الاستقصاء أو بنشر البيان أو الإحصاء ؟

٢ - أليس من الأفضل أن يصبح جهاز الإحصاء تابعا لوزارة التخطيط أو لجنته العليا بدلا من ادماجه مع التعبئة في جهاز واحد ؟

٣ - أليس من الملائم أن يسمح في غير الحالات التي يقتضيها الدفاع والأمن القومي - بتعدد الجهات التي تتولى الإحصاءات والاستفتاءات وجمع البيانات .

اقتراحات محددة :

وهذه الأسئلة يمكن أن تنتهى بنا الى اقتراحات محددة .

وقبل أن نعرض هذه الاقتراحات ، نرى لزاما أن يكملها مبدأان :
هـامان :

المبدأ الأول : هو حرية البحث العلمي .

والمبدأ الثاني : هو حماية المصلحة القومية العليا .

وفى تحقيق هذين المبدأين لابد من الاسترشاد بأهداف المجتمع فى التنمية والتخطيط لها ، وبما تفرضه الظروف الحالية التى يجتازها بلدنا ، من حيلة وحذر .

الاقتراح الأول : إعادة فصل الإحصاء عن التعبئة .

ذكر السيد رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى تعليقه الذى نشره الأهرام فى ١٥ أكتوبر ان « التعبئة العامة ليست التعبئة العسكرية اذ ان القوات المسلحة يتبعها قسم خاص بالتعبئة العسكرية واما التعبئة العامة فهى عملية حصر وتنظيم لقوى الدولة الانتاجية والبشرية والمتابعة المستمرة لهذه العملية وقت الطوارئ وليس فى وقت الحرب فقط بل يشمل ذلك الكوارث والأوبئة والمشروعات الكبرى وغير ذلك مما قد يواجهه الدولة » وأن هذا الجهاز يؤدى عمله استنادا الى الإحصاءات المتشعبة التى يتم جمعها دوريا لهذا الغرض وأن « هذه الإحصاءات تؤدى الى توفير احتياجات أجهزة

الدولة المدنية وقت الطوارئ بناء على الخطط المعدة لهذا الغرض » وأنه قد تم دمج الجهاز الإحصائي المدني مع جهاز التعبئة عام ١٩٦٣ توحيداً للجهد الإحصائي ولمنع الازدواج وإخراج التعبئة العامة من النطاق العسكـري إلى وضعها الصحيح .

وفى الرد على ذلك فإنه لا خلاف فى أن الإحصاء ضرورى للتعبئة كما هو ضرورى لكافة نواحي النشاط الاجتماعى . غير أن الواضح من تعليق السيد رئيس الجهاز أنه مع تمسكه بالفارق بين التعبئة العسكرية والتعبئة العامة ، قد أفر بأن اختصاصات التعبئة العامة هى اختصاصات «طوارئ» . وقد سبق أن أورد الأهرام نص المادة الأولى من قانون التعبئة العامة التى تدل على أنها لا تعلن إلا فى حالة توتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو نشوب الحرب . ومن ثم - حسبما رسمها القانون - فهى أكثر اتصالاً بظروف الحرب ، أما اختصاصات الإحصاء فهى اختصاصات دائمة .

والإحصاءات التى تتطلبها إدارة التعبئة أو التى يجب أن توضع تحت تصرفها لا تستدعى دمج جهاز الإحصاء وجعله تابعاً لجهاز التعبئة . وقد أشار الدكتور أحمد عبادة سرحان مدير معهد الدراسات والبحوث الإحصائية فى تعليقه الذى نشره الأهرام فى ١٧ أكتوبر ، إلى أن هذا الدمج ليس فى صالح تطوير الإحصاءات وأنه لا نظير له فى الدول الأخرى . كما أيد هذا أساتذة الجامعة وخبراء الاقتصاد الذين أبدوا رأيهم فى هذا الموضوع . (د . اسماعيل صبرى عبد الله فى مقاله المنشور بالأهرام أمس) . وهو نفس رأى الذى سبق أن عرضه الأهرام الاقتصادى فى مقاله المنشور فى ١٥ إبريل ١٩٦٨ بمناسبة مناقشة بيان ٣٠ مارس أى منذ شهور سابقة على هذه الواقعة الخطيرة التى كانت مناسبة لتجديد الدعوة إلى هذا الرأى .

الاقتراح الثانى : تبعية الإحصاء للتخطيط :

ذكر السيد رئيس الجهاز المركزى فى تعليقه أن « الإحصاءات هى التى تؤدى إلى توفير احتياجات أجهزة الدولة المدنية وقت الطوارئ بناء على الخطط المعدة لهذا الغرض » ، وهو بذلك يسلم بأن الإحصاءات ضرورية لازمة للتخطيط . ولا يختلف التخطيط الشامل الذى تنتهجه السياسة الاشتراكية فى التنمية عن خطة الطوارئ . فكلاهما لا يستطيع أن يعد إلا من خلال الإحصاء .

كذلك سلم الجهاز المركزى فى تعليق آخر بعث به الى الاهرام بأن تقرير الدكتور محمد حلمى مراد والدكتور عبد العزيز حجازى عن خطة تنفيذ برنامج ٣٠ مارس قد تعرض لتبعية الجهاز . فكان الجهاز لم يعترض على منطق هذه التبعية وأن يكون للتخطيط ، ولكن اعترضه كان على فصل الاحصاء عن التعبئة . وقد أوضح الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى مقاله المنشور بالاهرام أمس أهمية علاقة الاحصاء بالتخطيط ووجوب أن يكون تابعا له خصوصا فى مرحلة التنمية الشاملة .

الاقتراح الثالث : حرية جمع البيانات هى الأصل والمنع هو الاستثناء :

ان منطق حرية البحث العلمى ، وفتح الطريق أمام الدولة العصرية يقتضى بأن يكون الأصل هو حرية جمع البيانات والاحصاءات واجراء البحوث والاستقصاءات ، وألا يكون هذا الحق احتكارا لجهة واحدة ، بل أن تعدد البيانات شئ طبيعى ولازم على حد تعبير الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى مقاله بالأمس . واذا كان منطق المحافظة على الامن القومى ، خصوصا فى الظروف الحالية ، يقتضى وضع قيود على نشر بعض البيانات (وذلك بصرف النظر عما يراه البعض من أن السرية مفهومها التقليدى لا يمكن أن تتوافر فى مجتمع اليوم) - فان حرية البحث العلمى يجب أن تكون هى الأصل وأن تحدد الحالات المستثناءة التى يفرض حظر فيها (مقال الدكتور عمرو محيى الدين أهرام ١٩ أكتوبر) .

ومن هذا فانه يمكننا أن نقترح أن يكون للجامعات والهيئات العامة ومراكز الانساج أن تجرى البحوث والاحصاءات والاستقصاءات على مسئوليتها العلمية دون أن يحد حريتها فى ذلك الا ما يبلغ اليها من الجهاز المختص على أن اعتبارات المصلحة العامة تقتضى عدم اجرائه أو نشره .

الاقتراح الرابع : عن الرقابة على استخدام الآلات الحاسبة والاحصائية :

وضع من المناقشة ، أن هناك آلات حسابية واحصائية مثل اليدوية والآلية والكهربائية لا تقتضى فرض أى قيود على الحكومة والقطاع العام فى استخدامها .

أما بالنسبة للآلات الحاسبة الالكترونية وهى التى يرى الجهاز المركزى للتعبئة أن تدخله فى الموافقة على استخدامها ، انما يرجع الى

الشأن ما يتبع فى أى استخدامات للعملة الأجنبية • وقد يكفى بعد ذلك أن تحصل المؤسسة العامة على موافقة الوزير المختص الذى يشرف عليها دون حاجة الى تركيز هذه السلطة فى الجهاز المركزى للإحصاء مع ما ينتهى اليه ذلك من تدخل فى شروط التعاقد ومن فرض وصاية على ادارة القطاع العام غير وصاية الوزير المختص * •

أما بالنسبة لما هو مقرر من وجوب حصول شركات القطاع العام على موافقة جهاز التعبئة على تنفيذ أى برامج حسابية أو إحصائية فى مكاتب الخدمة المتخصصة التابعة لشركات القطاع الخاص أو لفروع الشركات الأجنبية ، فإنها رقابة لا ننازع فى مبدئها • ولكن يمكن مباشرتها عن طريق المؤسسة التى تتبعها الشركة أو الوزير المختص الذى يشرف عليها •

وبعد فإن هذه اقتراحات على طريق الوصول إلى المجتمع « المفتوح » و « المسئول » معا • •

* وقد صدر فى ذلك القرار الجمهورى رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٧٦ فالتى هذا القيد •

الفصل الثامن

الحرية والتنمية

ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة
(مادة ٢٣ من الدستور)

-
- ❖ ما هي المتغيرات العالمية المحيطة بنا ؟
 - ❖ هل تتناقى الاستثمارات الأجنبية مع الاشتراكية ؟
 - ❖ متى وكيف وبأية شروط يمكن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ؟
 - ❖ الحرية والانفتاح الاقتصادى
 - ❖ السياسة الاقتصادية الجديدة ليست انفتاحا بغير ضوابط

ما هي المتغيرات العالمية المحيطة بنا *

طرحت دعوة الرئيس أنور السادات للمؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب ، بأن يبدأ فوراً الاشراف على ادارة أوسع حوار ترسم من خلاله سياسة تحقق مطالبنا الوطنية والقومية فى اطار المتغيرات التى طرأت على الظروف العالمية المحيطة بنا - سؤالاً هاماً عن المتغيرات ٠٠ ما هى ؟ وما أثرها بالنسبة لسياستنا المستقبلية ؟

وقبل أن أحاول الاجابة على هذا السؤال الهام أرى أن نتوقف عند ثلاث ملحوظات هامة •

● **الملحوظة الأولى :** ان الدعوة الى دراسة المتغيرات الدولية واثرها على سياساتنا المستقبلية ، هى دعوة علمية وسياسية معا • ذلك أن تحليل المتغيرات الدولية يحتاج الى تخصص وخبرة ، كما ان ربط المتغيرات بسياساتنا المستقبلية يحتاج الى نظرة سياسية شاملة • ومن ثم فان استعانة اللجنة الفرعية التى شكلت لاعداد ورقة عمل عن هذه المتغيرات ، بكثير من أساتذة الجامعات وخبراء الشئون الدولية والاقتصادية والاستراتيجية ، هو ايدان بالانفتاح الصحيح على علمائنا الذين كانوا ينتظرون دائماً دعوتهم الى المشاركة الايجابية فى قضايا وطنهم المصيرية ، كما أن طرح مثل هذه الدراسات على المنظمات الجماهيرية والشعبية هو الذى

يضمن لها الفهم والتأييد الواسع ، وفى النهاية فإن من حق الجماهير أن تعرف لأنها هى المطالبة بتنفيذ هذه السياسات المستقبلية وهى التى تتأثر بها .

● **الملحوظة الثانية :** ان المجتمع الدولى يمر بفترة من الحركة الديناميكية منذ أواخر الستينات ، فالعالم فى تغير مستمر . وقد كان عيبنا اننا لا نلاحق هذه التغيرات بالسرعة الواجبة ، فى الوقت الذى نشرت فيه اسرائيل منذ سنوات كتابا عن تصورها للشرق الأوسط فى عام الفين ! فهذه الدعوة الى النظر الى المستقبل دعوة بالغة الأهمية فى صراعنا الطويل القائم بيننا وبين الصهيونية العالمية .

ولا أعتقد أننا سننتهى من نظرتنا الى المستقبل بمجرد اعداد ورقة تعرض على المؤتمر القومى . قد تكون هذه الورقة بداية لاستطلاع المستقبل ودراسته والتنبؤ بما سيكون عليه ومكاننا فيه . ولكن هذا الجهد يجب أن يستمر ، فان صراعنا الحضارى مع اسرائيل مستمر حتى بعد تحرير الأرض .

ان الأمر هنا لا يتعلق بمجرد وضع برامج للتنمية أو خطط لها طويلة أو قصيرة الأمد ، فهذه البرامج توضع لفترة زمنية محدودة لا تتجاوز عادة خمس سنوات . ولكن الأمر هنا يتعلق باستطلاع عوامل طرأت على المجتمع الدولى وهى دائمة التغير وبعضها قد لا يظهر أثره الا بعد عشر سنوات أو عشرين سنة .

● **الملحوظة الثالثة :** أن الدعوة الى دراسة هذه المتغيرات وأثرها على سياساتنا المستقبلية، لا يعنى انها دعوة الى النظر فى موائيقنا السياسية الأساسية . حقيقة اننا نذكر قولة عبد الناصر « ان الميثاق فى يدنا طريق الى التقدم الاجتماعى وليس ينبغى تحويله الى حاجز أمامه » - ولكن الأمر هنا يتعلق بما وصفه الرئيس السادات « بأن غايتنا ثابتة ولكننا فى حاجة الى عملية ملائمة مع الظروف المتغيرة وان علينا أن ندرس امكانية تحريك الوسائل بكفاءة أكثر فى ظروف متغيرة » .

وليست هذه الدعوة .. دعوة الى الترف الفكرى ، ولكنها دعوة ملحة ترتبط بهدف نضالنا فى هذه المرحلة وهو التحرير وبالوسائل التى نستعين بها على بلوغ هذا الهدف وهو قوتنا الذاتية والعسرية والدولية .

وبعد هذه الملحوظات .. أعود الى السؤال الأصلى وهو : ما هى هذه

المتغيرات التي ينبغي أن نقوم بتحليلها وتقييمها وتبين آثارها والمواءمة معها !

ان الذي نشهده اليوم على خريطة العالم فى هذه السنوات الأخيرة أمر مذهل ، ولنتذكر سريعا : وضع حد لحرب فيتنام - اتفاقية برلين والاعتراف بالبولتين الالمانيتين فى أوروبا - الصين الشعبية فى الأمم المتحدة - مؤتمر الأمن الاوروبى والدعوة الى انتقال الاشخاص والأفكار بين العالم الشيوعى والعالم الرأسمالى - الاستثمارات الأجنبية فى بلاد الاقتصاد المخطط مركزيا - التقدم التكنولوجى وأثره على تطوير أسلحة الدمار - أعتقد أننا بذلك يمكن أن نضع يدنا فى يسر على هذه المتغيرات فى عالم اليوم .

ولعل أول هذه المتغيرات وأهمها هو ما بدا أخيرا من انفتاح بين الشرق والغرب . ولعله انفتاح قد تجاوز مرحلة تهدئة العلاقات . واسترخائها إلى مرحلة الوفاق ثم مرحلة التعاون .

على خريطة العالم الآن . . نجد أن وحدة العالم الشيوعى تصدعت بالموقف الحاد بين الاتحاد السوفييتى والصين ، بالموقف المستقل الذى تقفه بعض بلاد أوروبا الاشتراكية مثل رومانيا التى انفردت باقامة علاقات دبلوماسية مع المانيا الاتحادية وانفردت بعدم قطع علاقاتها مع اسرائيل . وقد خفت حدة الماركسية الارثوذكسية بعد أن أصبح من المسلم به ان لكل دولة طريقها الخاص فى بلوغ الاشتراكية .

ونجد أن أوروبا الغربية قد ظهرت كقوة مستقلة الى حد كبير الى جانب الولايات المتحدة تختلف معها فى السياسات بل وتتعارض مصالحهما أحيانا ، وهى تسير نحو أوروبا الموحدة بخطوات وثيدة . اليابان أيضا ظهرت كقوة بدأت تتجه الى أن تلعب دورا سياسيا فى جنوب شرق آسيا وذلك الى جانب قوتها الاقتصادية الهائلة .

ثم اننا نجد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يضعان مصالحهما المادية والاقتصادية فى الاعتبار الأول ، بينما انتقل دور العامل المذهبى او الايديولوجى الى المرتبة الثانية فى أسباب الصراع أو التقارب . فالى أى مدى يمكن أن يؤثر هذا الوفاق والتعاون على الموقف من قضيتنا ؟ وهل يمكن القول بأنه رغم التقارب بين القوتين الأعظم ، تجنبنا للمواجهة ، فإن التطابق لن يكون كاملا فى المصالح وان الاتحاد السوفييتى سسيظل

يقوم بدوره « المبدئي » في مساندة حركات التحرر الوطني .. وإلى أى مدى يمكن التحكم فى المنازعات الاقليمية ؟

فى العالم الشيوعى تغييرات هائلة فى النظرة الى رؤوس الأموال الأجنبية .. رؤوس أموال فرنسية وإيطالية وألمانية غربية تسهم فى إقامة مصنع لسيارات الركوب فى الاتحاد السوفييتى .. شركة آى .سى .آى البريطانية تنشئ مصنعا فى روسيا للألياف الصناعية يعد من أكبر مصانع العالم .. واليابان تقدم استثمارات قدرها ١٢٠٠ مليون دولار الى الاتحاد السوفييتى للاسهام فى البحث عن المعادن والبتروى فى سيبيريا .. الولايات المتحدة تقدم أكبر صفقة قمع الى الاتحاد السوفييتى .. والاتحاد السوفييتى يورد لها الغاز الطبيعى .

وكثير من دول أوروبا الشرقية عدلت قوانينها وسمحت باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، لعل أحدث هذه القوانين هو القانون الذى أصدرته رومانيا فى ٢ نوفمبر ١٩٧٢ ويحيز إنشاء شركات مختلطة يسهم فيها رأس المال الأجنبى . بل ان رومانيا أنشأت بنكا مشتركا مع الكريديت ليونيه الفرنسى .

التطور التكنولوجى المذهل عامل خطير آخر يجب أن نعمل حسابه . ونحن - على حد تعبير الميثاق - قد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء ولا نستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة ! هذا قلناه منذ أكثر من عشر سنوات .

نحن فى عصر الفضاء .. عصر الاقمار الصناعية والطائرات النفاثة والمصانع التى تعمل تلقائيا .. فى العصر الذى يبحثون فيه عن بدائل للبتروى قد تظهر نتيجتها بعد أقل من عشرين سنة .. العصر الذى أصبح البلاستيك فيه يستخدم بدلا من الخرسانة . وأثر هذا التقدم التكنولوجى يعنى ازدياد الهوة اتساعا بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة ..

وقد انعكس هذا التقدم التكنولوجى على نوع السلاح المستخدم والذى يتطور بسرعة مذهلة ، حتى فى اسلحة القتال التقليدية .

واذا نظرنا الى قوتنا الذاتية والعربية .. تعين علينا ان نعيد النظر فى اساليب الاستعانة بقوتنا الهائلة .. التى لازالت مفككة غير موجهة وغير مستخدمة .

استثماراتنا العربية فى الأسواق الأجنبية تقدر بحوالى ٣٠ ألف مليون دولار !

فائض السعودية من عوائد البترول يصل فى عام ١٩٨٠ طبقا لبعض التقديرات الى عشرة آلاف مليون دولار فى السنة !

احتياطيات الدول العربية من بترول العالم تصل الى أكثر من ستين فى المائة وفق الاحصاءات التى نشرتها مجلة نيوزويك الامريكية فى عددها الصادر فى ٢٣ يوليو من هذا العام !

الصراع فى منطقة الشرق الاوسط يتخذ بعدا جديدا بعد أن أصبحت ايران المطة على الخليج قوة عسكرية واقتصادية لا يستهان بها . . . تتزود بالسلاح - وهذا هو العجيب حقا ! - لا من أمريكا وحدها بل من الاتحاد السوفييتى أيضا .

اسرائيل تلوح بأنها حريصة على الا يقع ما يعكر صفو دول أوروبا فى استفادتها من بترول الشرق الاوسط !

أزمة متوقعة فى الطاقة . . . ازمان متلاحقة فى النقد الدولى .

هذا كله جانب هام مما يجب أن نقوم بتحليله ودراسته دراسة علمية ، لتكون نظرنا الى المستقبل أكثر وضوحا ولتكون حركتنا أكثر فاعلية .

هل تتنافى الاستثمارات الأجنبية مع الاشتراكية *

من بين المتغيرات الهامة التي طرأت على الظروف العالمية المحيطة بنا نتيجة لما نسميه بداية لعصر الوفاق ، ذلك الانفتاح الاقتصادي بين الشرق والغرب وما استتبعه من تغير النظرة الى رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع استثمارها .

وقد سبق أن أشرت في مقال سابق الى رؤوس الأموال الأجنبية التي تسهم في اقامة بعض المشروعات في الاتحاد السوفييتي ، كما أشرت الى ان بعض دول أوروبا الاشتراكية (يوجوسلافيا ورومانيا) قد عدلت تشريعاتها بما يسمح باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية . وقد بدا لي ان هذا الموضوع يحتاج الى مزيد من الايضاح حتى يمكننا ان نتعرف على حقائق هذا التغير فنضعه في موضعه الصحيح في نظامنا الاقتصادي الذي يقوم على حتمية الحل الاشتراكي .

وأول ما يجب ان نلاحظه ان استثمار رؤوس الاموال الاجنبية ليس هو الصورة الوحيدة للانفتاح الاقتصادي ، بل أن هذا الانفتاح يتحقق أساسا في صورة زيادة حجم التبادل التجاري واستيراد التكنولوجيا المتقدمة والتعاون الفني والاستثماري لاقامة مشروعات حديثة . ومثال ذلك تعاون الاتحاد السوفييتي معنا في اقامة مشروع السد العالي ، ومثله أيضا تعاون بعض الشركات الأجنبية معنا في اقامة خط أنابيب البترول .

* جريدة الأهرام في ١٦ أغسطس ١٩٧٣ .

وهذه هي الصورة التي يتم بها الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ منذ سنوات بين الاتحاد السوفيتي وبين الولايات المتحدة وغيرها من دول الغرب ، والذي أصبح متزايدا منذ السنة الأخيرة حينما وقع الاتحاد السوفيتي اتفاقا تجاريا مع الولايات المتحدة في أكتوبر الماضي ، وحينما أبرم مع الولايات المتحدة صفقة القمح التي أربت على بليون دولار ، ومن المقدر أن يزداد حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فيصل الى حوالي خمسة بلايين دولار سنويا في نهاية السنوات العشر القادمة وذلك وفق توقعات لجان الكونجرس .

فالمشروعات التي تسهم في اقامتها بعض الشركات الامريكية مثل المشروع الذي تسهم فيه شركة أوكسدينتال للبترول لاقامة خط أنابيب لنقل الغاز من شمال شرقي سيبيريا حتى تصل الى الساحل الغربي للولايات المتحدة ، ومثل مشروع اقامة مجمع ضخيم لانتاج المخصبات الزراعية على نهر الفولجا - هي مشروعات لا تتخذ شكل شركات مختلطة يشترك في ادارتها الطرفان ، ولكن التعاون فيها يجري عن طريق توريد الآلات والخبرة المتقدمة والتعاون الفني في تنفيذ المشروع ، أما مدنية المشروع وادارته فانها تبقى للاتحاد السوفيتي .

أما الصورة الأخرى للانفتاح الاقتصادي فهي تتخذ شكل شركة ذات رأسمال مختلط ، أي يسهم فيها رأس المال الاجنبي مع رأس المال الوطني ، وهذه هي الصورة التي طبقتها يوجوسلافيا ورومانيا .

وقبل أن أتناول هذه الصورة بالشرح المفصل ، يطل علينا سؤال عام « مبدئي » : أتكون الاستعانة برؤوس أموال أجنبية متنافية مع الاشتراكية ، وفي أي الظروف يمكن قبول هذه الاستثمارات ؟

وفي الإجابة على هذا السؤال يجب أن نلاحظ أن للانفتاح الاقتصادي بين الشرق والغرب ، جذوره القديمة . فبعد أن انتصرت الثورة الشيوعية في أكتوبر ١٩١٧ تعرض الاتحاد السوفيتي لحرب أهلية وحرب تدخل عانى منها اقتصاده معاناة شديدة ، مما دعا « لينين » الى ان يعلن في عام ١٩٢١ عما عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة التي يرمز اليها بكلمة « نيب » . ولا يعنيها من هذه السياسة في هذا المجال الا ما يتعلق بالعلاقة مع العالم الخارجي . ولو رجعنا الى وثائق هذه المرحلة من مراحل التحول الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وقد جمعها البروفسور الفرنسي « شارل بتلهاييم » وعلق عليها ، لتبين لنا ان « لينين » كان يدعو الى الانفتاح الاقتصادي على الغرب وعلى الولايات المتحدة بنوع خاص للخروج

من الضائقة التي كان الاتحاد السوفييتي يمر بها ، فهو يقول بالنص في خطاب ألقاه في مؤتمر للحزب عقد بموسكو في ٢١ نوفمبر ١٩٢٠ « ان دخول البلد الاشتراكي في علاقات تجارية مع بلاد رأسمالية يعد عاملا شديدا لاهمية لضمان وجودنا في مثل هذا الموقف المعقد وغير العادي بالمرّة » . وقد عاد بعد ذلك في المؤتمر العاشر للحزب المنعقد في ٨ مارس ١٩٢١ وناقش الانتقادات التي وجهت الى هذه السياسة والقائلة بأننا لم نتخلص من الرأسمالية المحلية لنفتح الباب للرأسمالية الأجنبية ، فذكر « انه من الحيوى أن نقيم تحالفا مع « ترسنات » الدولة في البلاد المتقدمة لان أزمنا الاقتصادية عميقة الى حد أننا لا نستطيع بمفردنا أن نعيد بناء اقتصادنا المخرب دون آلات ومعونة فنية من الخارج » .

وتطبيقا لذلك - وهذا أمر قد يدهش له البعض - دعا « لينين » الى منح امتيازات للشركات الأجنبية لاستثمار الغابات والاراضي القابلة للزراعة واستخراج المعادن . وقد قدم تقريراً عن ذلك في المؤتمر الثامن لسوفييتيات كل روسيا الذي عقد في ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ قائلا ان من واجبنا أن نضمن لروسيا الآلات والأموال اللازمة لاعادة بناء الاقتصاد ، ثم قال مخاطبا الدول الرأسمالية « ان لدينا مئات الآلاف من الافدنة من الأرض الممتازة التي يمكن زراعتها بواسطة الجرارات وأنتم تملكون الجرارات والفنيين المدربين ونحن نقترح على كل الشعوب بما في ذلك شعوب البلاد الرأسمالية أن تجعل اعادة بناء الاقتصاد وخلص كل الشعوب من الجوع هدفها الأساسي » .

وقد وافق المؤتمر على اقتراحات لينين في هذا الشأن وعلى مرسوم مجلس قزميساري الشعب بشأن الشروط الاقتصادية والقانونية العامة للامتيازات وقد جاء بها ان حماية الاستقلال الاقتصادي والسياسي لكل أراضي الجمهورية وحماية كل مواطني جمهورية روسيا السوفييتية الذين يعملون في مشروعات الامتيازات يجب ان تشكل الشروط الاساسية للاتفاقات مع أية دولة رأسمالية أو مجموعة من الدول » .

واذا كان « لينين » قد دعا الى الانفتاح على الغرب ، فان الغرب ظل فترة طويلة متبعا سياسة « تطويق » الاتحاد السوفييتي اقتصاديا حتى قامت الحرب العالمية الثانية وأسهمت الولايات المتحدة في كثير من نفقات تسليح الاتحاد السوفييتي في مواجهة الغزو النازي ثم نشأت السوق الاوربية المشتركة كتكتل اقتصادي غربي يقابلها الكوميكون كتكتل اقتصادي شيوعي . ومع ذلك فان المجال لا يسمح بتحليل العلاقات

الاقتصادية الخارجية بين الكتلتين ولكن يكفي أن نقول ان رغبة الاتحاد السوفييتى فى الانفتاح الاقتصادى على الغرب أصبحت تتقابلها رغبة مماثلة من الغرب فى الانفتاح الاقتصادى على الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى ، ذلك انه على حد تعبير بعض المعلقين فان « خلق مصالح اقتصادية متداخلة من شأنه أن يؤثر على السياسة الخارجية للدولتين » وهذا هو المعنى الذى سبق أن ذكره لينين حينما قال انه سيصبح من الصعب على الدول الرأسمالية التى تدخل معنا فى صفقات أن تشترك فى عمل عسكري ضدنا . .

ونعود الى الصورة الاخرى للانفتاح الاقتصادى التى تتخذ شكل شركات ذات رأس مال مختلط ، وهى تجربة بدأتها يوجوسلافيا بعد أن أعلنت عما سمته الاصلاح الاقتصادى فى عام ١٩٦٥ ، فبعدها فى عام ١٩٦٦ عدلت يوجوسلافيا قانون استخدام موارد المؤسسات الاقتصادية بما يسمح لها بأن تشرك معها مساهمين من الخارج للتعاون فى مشروعات التنمية وذلك عن طريق التعاقد . وقد نظم القانون فى الوقت نفسه طريقة استرداد رأس المال الاجنبى وأرباح الاستثمار . وجعل القانون المرجع فى تنظيم الانتاج المشترك وحدود التعاون بين المؤسسة اليوجوسلافية والشريك الاجنبى الى الاتفاق الذى يتم بينهما مع المحافظة على سلطات الادارة الذاتية الممنوحة للمنتجين . كما أن هذا القانون لم يسمح بأى نوع من الملكية للشريك الاجنبى على أموال المؤسسة التى يشترك معها ، بل ان حقه يصبح مقصورا على استرداد ما قدمه من رأسمال وما يحصل عليه من ربح . وكذلك جعل القانون مشاركة رأس المال الاجنبى بما لا يزيد على ٤٩٪ .

على أن التجربة اليوجوسلافية لم تكن حتى ذلك الحين تعبر عن رأى المنظمة الاشتراكية التى ينتظمها حلف وارسو والسوق المشتركة (الكوميكون) ، لان يوجوسلافيا ليست عضوا فيها . أما التجربة التى حسمت أى جدل فى هذا الشأن فهى تجربة رومانيا التى عبر عنها قانون صدر فى ٢ نوفمبر ١٩٧٢ الذى يعد أحدث هذه القوانين (وان كان للمجر تجربة مماثلة منذ سنوات الا انها لم تثمر فى اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية) . وينص قانون رومانيا فى مادته الاولى على انه يجوز انشاء شركات ذات رأس مال مشترك بمساهمات أجنبية وذلك فى ميادين الصناعة والزراعة والتشييد والسياحة والمواصلات والبحث العلمى بهدف انتاج وتسويق السلع أو تقديم الخدمات ، ويتقرر موضوع نشاط الشركة

فى عقد انشائها وفى نطاقها الأساسى على أن تؤخذ فى الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى رومانيا .

ووفق هذا القانون يجب الا تزيد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبى فى الشركة عن ٤٩٪ ، ولكن الحكومة الرومانية تكفل للشركاء الاجانب تحويل أرباحهم المحققة الى الخارج طبقا للشروط المتفق عليها فى عقد الشركة ، ويقدم طلب الترخيص بانشاء الشركة الى وزارة التجارة الخارجية، التى تستشير اللجنة العليا للتخطيط والبنك الرومانى للتجارة الخارجية وذلك لبحث وتقدير درجة الكفاءة الاقتصادية للمشروع ومدى ما يحققه من فائدة للاقتصاد القومى .

وبعد ، فان الذى يمكن ان نستخلصه من عرض الحقائق المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية ، انه من الخطأ أن يقال بصفة مطلقة ان السماح بها أو تشجيعها يتنافى مع الاشتراكية ، ولكن يبقى سؤال هام آخر ، هو : الى أى مدى وبأية شروط يمكن ان يتحقق ذلك فى تجربتنا المصرية وفى ظروف المتغيرات العربية والعالمية التى تحيط بنا ؟

متى وكيف وبأية شروط يمكن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية *

تطرح السياسة الاقتصادية الجديدة التي تقوم على الانفتاح على العالم ، أسئلة هامة عن استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية : متى وكيف وبأية شروط يمكن قبول هذه الاستثمارات بل والعمل على جذبها وذلك في ظروف المتغيرات العربية والعالمية المحيطة بنا ؟

ويجب ونحن نجيب على هذه الأسئلة أن نسلّم بداهة بأن بناء اقتصاد وطني هو العماد الأساسي لاستقلالنا السياسي ، كما أن بناء اقتصاد اشتراكي هو العماد الأساسي لتجربتنا الاجتماعية ، وأن تشجيع اسهام رؤوس الأموال الأجنبية يجب أن يكون مشروطا أساسا بما يحققه هذا الاستثمار من دعم للتنمية وفقا للخطة الاقتصادية .

وإذا أردنا ان نلقى نظرة سريعة على سياستنا نحو رؤوس الأموال الأجنبية بعد ثورة ٢٣ يوليو لوجدنا أنها قد مرت بأطوار مختلفة منذ صدور أول قانون في عام ١٩٥٣ لتنظيم عمليات استثمار رأس المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية بحيث أصبح من الممكن تحويل الربح الناتج عن هذا الاستثمار الى الخارج بوحدة العملة التي ورد بها بالإضافة الى امكانية تحويل رأس المال نفسه بعد مدة وعلى دفعات . ومع ذلك فقد ظل رأس المال الأجنبي مترددا في الاستثمار في بلد كان يعلن أنه يريد أخذ مصائره بيده ولا يعزل التنمية عن التحرير .

* جريدة الأهرام في ١٢ أغسطس ١٩٧٣ .

وقد زادت استثمارات التنمية الوطنية زيادة كبيرة بعد تمصير البنوك وشرلات التأمين وبيع المومسسة الاقتصادية وانفعال حصص المساهمين الانجليز والفرنسيين والبلجيك اليها ثم وضع برنامج صناعى لمشروعات السنوات الخمس . ولكن مهمه توفير التمويل الخارجى من النقد الأجنبى لم تكن ميسورة نتيجة لما فرضته بعض الدول الغربيه من حصار اقتصادى وتجميد لأرصدتنا الخارجيه . ومن ثم فان حكومه الثورة لم تتردد فى عقد اتفاقيات مع مجموعه الدول الاشتراكية ومع ذلك فقد أبرمت اتفاقيات أخرى بتسهيلات ائتمانية مع المانيا الغربيه واليابان ، أى أن سياستنا الاقتصادية انفتحت على الشرق والغرب معا بعد ان كانت مغلقة على الغرب وحده .

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فانها لم تزد فى المدة حتى عام ١٩٦١ عن ٨ مليون جنيه منها ١٥ مليون جنيه استثمارات فى البترول . ذلك أنه - فيما عدا البترول - لم يدن رأس المال الأجنبى يربح فى الاستثمار فى الصناعات الأساسية أو الثقيلة وهى العماد الحقيقى للاقتصاد القومى ، بل انه كان يبحث عن الاستثمار الذى يحقق له الربح السريع . وكلنا يذكر الشروط التى فرضها البنك الدولى لتمويل مشروع السد العالى ، ومع ذلك صدر بعدها قانون لا يسمح بقبول استثمار رأس المال الأجنبى الا بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد كان موضوع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية موضع مناقشة فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى . ومن خلاصه التجارب السابقة أعلن الميثاق ، وأشار الى أن ما كان يحيط باستثمار المال الأجنبى من شكوك وريب قد زال بعد أن تأكدت سيادة الشعب على أرضه وأصبح فى امكانه أن يضع الحدود التى يستطيع فى ظلها أن يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلاده وأنه لذلك فقد وضع أولويات على الترتيب التالى : المعونات الأجنبية غير المشروطة ثم القروض غير المشروطة وأخيرا اشتراك رأس المال الأجنبى فى أوجه النشاط الاقتصادى على أن يكون ذلك فى الأحوال التى لا بد بها من قبوله والتى تتطلب خبرات عالمية . ومعنى هذا أن الميثاق يقبل اشتراك رأس المال الأجنبى فى الأحوال التى تتطلب خبرات عالمية ، ولذلك فقد نما استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى البترول ، وهى رؤوس أموال ذات جنسيات مختلفة : أمريكية وفرنسية وإيطالية ويابانية ولم يحل دون ذلك أن الحكومة كانت قد أمت فى عام ١٩٦٤ أكبر شركتين لاستخراج البترول وتسويقه وهما شركتى آبار الزيوت الانجليزية المصرية سابقا وشركة شل مصر ليمتد .

وبعد أن أقيم السد العالى وأصبح لمصر قاعدة قوية للصناعة الثقيلة، متمثلة فى مشروع الحديد والصلب ، عادت مصر فى عام ١٩٦٦ فخطت

خطوة واسعة نحو التفكير في الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية في المنطقة الحرة ببور سعيد ، وصدر بذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ الذى قرر جملة تسهيلات لاستثمار الأموال الأجنبية في المنطقة الحرة منها التحرر قيود الاستيراد والتصدير والاجراءات والضرائب الجمركية والاعفاءات الضريبية وعدم الخضوع لاحكام قوانين النقد أو التأمين . ولكن وقوع العدوان بعد ذلك فى عام ١٩٦٧ قد حال دون تنفيذ هذا المشروع .

وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٧١ صدر قانون فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة مقررًا عدة ضمانات له ضد الحراسة والتأمين ومقررًا له تسهيلات مختلفة منها اعفاءات ضريبية ، ومنشئًا لهيئة عامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة وهى التى تبحث الطلبات المقدمة من المستثمرين . واتباعًا لنفس السياسة أنشئ البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية وكان الهدف منه أن تتجمع لديه الأموال العربية ليتولى توظيفها فى خدمة الاقتصاد المصرى والعربى .

فاذا تناولنا بالتحليل ما جاء به الميثاق عام ١٩٦٢ بشأن استثمار المال الأجنبى لمعرفة ما اذا كان لا يزال صالحًا للتطبيق ونحن فى النصف الاخير من عام ١٩٧٣ لتبين لنا ما يأتى :

١ - أن الميثاق يسلم بأن ما كان يحيط برأس المال الأجنبى من شكوك وريب قد زال بعد أن تأكدت سيادة الشعب على أرضه وأصبح فى إمكانه أن يضع الحدود التى يستطيع من خلالها أن يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلاده .

والواقع أن الاستثمارات الأجنبية كشكل من أشكال الاستثمار الجديد فى الدول النامية التى استقلت حديثًا كانت تعتمد على ثلاثة ركائز : الأحلاف العسكرية والاندماج فى تكتل يرتبط بالدولة المستعمرة السابقة أو القواعد العسكرية أو ربط الرأسمالية المحلية بالرأسمالية العالمية .

وقد رفضت مصر دائما الارتباط بأحلاف عسكرية أو الاندماج فى تكتلات تابعة أو انشاء قواعد عسكرية على أراضيها ، بل ان البلاد العربية الأخرى قد صفت ما كان لديها من قواعد عسكرية أجنبية (ليبيا - تونس) كما أن مصر قد اختارت الطريق الاشتراكى للتنمية وقضت على أية سيطرة لرأس المال على الحكم ولا يملك أحد أن يعيد للرأسمالية سيطرتها فى أية صورة من الصور وتحت أى شعار من الشعارات .

وقد جدت على المجتمع الدولى بعد ذلك عوامل هامة منها بروز دور الدول غير المنحازة والدول النامية عامة ووقوفها فى وجه نهب الدول الغنية لثرواتها الطبيعية ومواردها الأولية منذ تجمعت فى أول مؤتمر للتجارة والتنمية عقد فى جنيف عام ١٩٦٤ فى محاولة لتثبيت الأسعار

المتدهورة للمواد الأولية ، وبعد ذلك نجحت الدول المصدرة للبترول منها في الوقوف في وجه الاحتكارات الأجنبية ورفع السعر المعلن للبترول . وقبلها في ديسمبر ١٩٦٢ كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت قرارها الشهير بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية مقررّة أن الاتفاقيات الاقتصادية المالية بين الدول النامية يجب أن تؤسس على مبدأ المساواة ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وأن يوضع في الاعتبار أن توفير المساعدات الاقتصادية والفنية وتقديم القروض وزيادة الاستثمارات الأجنبية يجب ألا يخضع لشروط تتنافى مع مصالح الدولة المستفيدة .

وكل هذا قد خلق مناخا دوليا أكثر صلاحية لقبول الاستثمارات الأجنبية ، وإن كان هذا لا ينفي بطبيعة الحال أن الأمر يتوقف في النهاية على ما تضعه الدولة القابلة للاستثمارات الأجنبية من قيود وشروط حفاظا على استقلالها الاقتصادي .

٢ - إن الميثاق يضع ترتيبا خاصا في أولويات الاستعانة بالتمويل الاجنبي ، تبدأ بالمعونات والقروض غير المشروطة وتنتهي بقبول الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي .

وهذا الذي رآه الميثاق لا يزال صالحا حتى اليوم . وقد كانت مصر عن طريق الاتفاقيات الثنائية تحصل على قروض وسهيلات ائتمانية من دول مختلفة . وإذا كان حجم التجارة مع الدول الاشتراكية قد زاد أخيرا خاصة بعد عام ١٩٦٧ فقد كان لذلك أسبابه ، لأن الاتحاد السوفييتي كان الدولة الوحيدة التي عاونتنا في إعادة بناء قواتنا المسلحة وهي التي عاونتنا قبلها في بناء السد العالي بعد أن وضع البنك الدولي شروطا رفضتها مصر لمساسها بسيادتها . ولكن مصر كانت ولا تزال على علاقات اقتصادية مفتوحة مع دول الغرب . وهي مستعدة لقبول هذه التسهيلات والقروض من أية دولة . ولعلنا نذكر أننا عقدنا أخيرا اتفاقيات مع البنك الدولي للانشاء والتعمير لتمويل مشروعات الصرف المغطى وتجديد محاليج القطن وتمويل مستلزمات الحرفيين عن طريق بنك الاسكندرية . والانفتاح الاقتصادي العربي الذي نسعى الى تأكيده قوامه معيار واحد هو المصلحة القومية ، ومع ذلك فقد كانت الدول الاشتراكية سوقا مقبولة لكثير من صادراتنا غير التقليدية التي كان يصعب عليها المنافسة في الأسواق الغربية .

٣ - إن الميثاق يرى أن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية يكون في الأحوال التي لابد فيها من قبوله والتي تتطلب خبرات عالمية .

ولا أعتقد أن هناك خلافا حول هذا المعنى . وقد سبق لتقرير لجنة الرد على بيان الحكومة في مجلس الشعب منذ شهور قليلة أن أوصى « بأن

يراعى فى قبول استثمار المال الأجنبى المصلحة المحققة للاقتصاد المصرى مهدره فى ذلك ان أرباح المشروع تحول بالكامل الى الخارج وأن رأسماله يمدن ان يحول بعد خمس سنوات ، وفى أحوال استثنائية بعد سنة ، فما لم يكن المشروع مجزيا للاقتصاد المصرى ، تصبح الفائدة التى تعود عليه من الاستثمار الأجنبى محدودة للغاية » .

كما سجل تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة ان دعم حصيلة النقد الأجنبى من هذه المشروعات يحتاج حتما الى بعض الوقت فهو يدخل سى السياسة طويلة المدى ويجب أن نأخذ ذلك فى الاعتبار عند تخطيطنا لاقتصاد المعركة .

ولا شك أن المصلحة القومية هى التى تقتضى بقبول الاستثمار الأجنبى ، لمواجهة الأعباء التى فرضتها المعركة ولتدبير موارد اضافية لزيادة كفاءة مستقبل مشروعاتنا الحالية وبناء مشروعات جديدة للتنمية تحقق فائضا لتلبية حاجات الجماهير ، فضلا عن أن السياسة بعيدة المدى تقتضى استيراد الخبرة التكنولوجية المتقدمة التى أصبح لا غنى عنها اذا أردنا أن نلحق تطور العصر الذى نعيش فيه .

على أن تشجيع رأس المال الأجنبى يجب أن يعطى اهتماما خاصا لرأس المال العربى ، الذى تتراكم أرصدته ، خاصة أرصدة الدول المصدرة لدبترول فى المصارف الأجنبية ، فضلا عن أن هذه الاستثمارات تملئها طبيعة الصلات بين الدول العربية فى سعيها نحو وحدتها وهى التى ترتبط معا بالتعاون من خلال الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة .

وليس المقصود بتشجيع الاستثمارات العربية مجرد المساهمة فى إقامة بعض المساكن الفاخرة واعفائها من التقيد بالحد الأقصى للإيجار أو الاشتراك فى مشروعات لتسيير سيارات أجرة - فليس لمثل هذه المشروعات قيمة كبيرة بالنسبة للاقتصاد القومى بل انها تدر أرباحا عالية سريعة يمكن أن تشكل عبئا بعد ذلك عند تحويل هذه الأرباح الى الخارج سنويا ، ولكن المقصود هو الاسهام فى مشروعات التنمية سواء عن طريق المساهمة الحكومية أو عن طريق مساهمة الرعايا العرب مع القطاع العام الوطنى على شكل شركات مشتركة .

ومع أننا قد وضعنا من التسهيلات والضمانات ما يكفى لاجتذاب رؤوس الأموال العربية ، فإننا كثيرا ما نسمع عن أن رأس المال العربى لا يزال مترددا يسعى الى ضمانات أوفى .

ان قانون استثمار المال العربى الصادر عام ١٩٧١ لا يجيز فرض الحراسة على المال المستثمر ولا يجيز تأميمه أو نزع ملكيته الا لمصلحة عامة ومقابل تعويض عادل يراعى فيه قيمته وقت الاستيلاء مع تحويل قيمة

التعويض الى الخارج • ومع ذلك فأيما كان النص فى القانون الداخلى ، هناك اتفاقيه عربيه وقعتها مصر فى ١١ ديسمبر ١٦٧١ بشأن رؤوس الاموال العربيه وانتقالها بين البلاد العربيه ، وقد انضمت مصر ايضا الى الاتفاقية الدوليه الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات وهناك أخيرا اتفاقية ضمان الاستثمارات العربيه التى تنشئ مؤسسه لهذا الغرض وهى تضمن رؤوس الاموال العربيه من مخاطر المصادرة والتأميم والحراسه ونزع الملكية والاستيلاء بل ضد الأعمال العسكريه والاضطرابات الاهليه ، وقد رصد فى رأسمالها ٢٥ مليون جنيه استرلينى لهذا الغرض •

ولو تأملنا قيمة ما لحق الأرصدة العربيه من خسارة نتيجة تخفيض الدولار يتبين لنا انها خسارة فاقت كل تصور ، وليس هناك حتى فى التجربة المصريه فى أوجه اجراءاتها الاشتراكية ما أضر ضررا بليغا بالمصالح العربيه بل والأجنبيه عامة ، فقد عقدت مصر عديدا من الاتفاقيات الثنائيه لتعويض رعايا هذه الدول الذين شملتهم اجراءات التأميم أو الحراسه •

وعلى أى حال فان الضمانات التى تعطى لرأس المال الأجنبى لابد وأن يقابلها ضمان أساسى لقبول الاستثمار هو ربط هذا الاستثمار بخطبه التنمية الاقتصادية •• فان هذا وحده هو الكفيل بأن يكون هذا الاستثمار فى خدمة الاقتصاد القومى وفى خدمة مصالح أوسع الجماهير •

وبطبيعة الحال فان حقوق العمال فى الاشتراك فى الادارة وفى الارباح يجب أن تكون مصونة ولو أسهم فى المشروع رأسمال أجنبى • وبهذا كله نضع الاستثمارات الأجنبية فى موضعها الصحيح من قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

• صدر بعدها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وقد كان المؤلف رئيس اللجنة المشتركة فى مجلس الشعب التى نظرت مشروع القانون المقدم من الحكومة فى هذا الشأن وقد تضمن تقرير اللجنة تركيزا على أهمية ربط الاستثمارات بالخطة الاقتصادية ، كما أبدت تحفظات بشأن السماح بإقامة بنوك مشتركة • وأضافت اللجنة فى تقريرها ما نصه أنها تود « أن تسجل فى ختام تقريرها أن توفير المال والخبرات الأجنبية لا يبدو أن يكون أحد العناصر اللازمة فى التنمية أما العنصر الأساسى فيرجع الى جهودنا الذاتية التى تتطلب تعبئة كاملة لجميع منخاراتنا ورقما للإنتاجية وحسن استخدام للموارد المتاحة وتخطيطا مدروسا للمشروعات التى تقبل مساهمة رأس المال الأجنبى فيها » (التقرير ، ومناقشات المجلس جلسة ٩ يونيو ١٩٧٤ •

الحرية والانفتاح الاقتصادى *

أعتقد ان الحوار الذى يدور حول الانفتاح الاقتصادى وتنشيط دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، لا ينفصل عن قضايا الحرية .

ليس فقط لأن هذا الحوار ما كان يمكن له أن يجرى لو لم يتهيا له مناخ الحرية الذى يسمح باختلاف الرأى وتنوع الاجتهادات ، بل لأن قضايا الحرية فى الثلث الأخير من القرن العشرين لم تعد مقصورة على الحريات لسياسية ، بل انها أصبحت تعنى أيضا الحريات الاجتماعية التى تتصل بلقمة العيش والتى تثير قضايا متشابكة فى مجتمع بالغ التعقيد يزيد سكانه فى كل يوم وتعجز التنمية فيه عن أن تلحق بمعدلات هذه الزيادة ويرتبط بنظام نقدى عالمى وبتكتلات اقتصادية تتحكم فى الأسواق الخارجية وتطور مذهب لأساليب الانتاج يحيل المنافسة الى اقتتال اقتصادى مخيف .

ومن هنا فقد رأيت ألا أتوقف عند عرض أهم جوانب قضايا الحرية السياسية اذ ان الصورة لا تكتمل للنقاش الموضوعى الا بعرض جوانبها الاجتماعية أيضا .

لقد مضى التصحيح الذى بدأناه فى ١٥ مايو فى طريق الممارسة الديمقراطية والحريات السياسية . . لأن هذا التصحيح كان علاجاً لأخطر

الجوانب السلبية في تجربتنا الثورية .. وهي سلبيات تعدت جوانب هذه الحريات السياسية لتهدد الحريات الاجتماعية ذاتها ..

فالحريات السياسية هي الغطاء الذي يحمي التحولات الاجتماعية . وقد كان أنور السادات محقا حينما قال للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي في ١٨ فبراير سنة ١٩٧٢ « ان التحول الاشتراكي يزداد رسوخا بالانفتاح على الدنيا ، وليس بالانغلاق على النفس وبسيادة القانون وليس بنسيان القانون وبمزيد من الحرية وليس بقيود على الحرية » .

نحن اذن ندافع عن الحرية السياسية .. لا لتصبح منتهى أملنا ، نتغنى بها كما يتغنى الشعراء .. بل لأنها الطريق الذي يوصلنا الى الحرية الاجتماعية .

وأهم قضايا الحرية الاجتماعية اليوم هي قضية « التنمية » فبغير تنمية تتعطل ممارسة الحرية .

وهن هنا يصبح القطاع العام الذي يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية ، الركيزة الأساسية للحرية .

ويجب في هذه المرحلة ان نحذر من الوقوع في « المصيدة » التي تنصب لنا حينما نخلق تضاربا بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص . فعند دعاة الارتداد بالتجربة الاجتماعية الى الوراء فان القطاع العام محكوم عليه بالفشل وهو « الشماعة » التي نعلق عليها كل الأخطاء والتكسبات ، وعند دعاة التشكيك في مسيرة التجربة الاجتماعية ، فان الدعوة الى تنشيط القطاع الخاص هي ردة تستهدف تصفية القطاع العام .

وقد يكفي في محاولة تبديد هذا « الضباب » أن أقتبس من عبارات في الميثاق أو في الدستور . وأن أكتفي مثلا بأن أقول ان الميثاق قد حدد الدور الطبيعي للقطاع العام في قيادة التقدم وانه رسم خطوطه وحدوده كما بين دور القطاع الخاص وترك الباب مفتوحا للاستثمار الفردي الذي يخدم المصلحة العامة كما يخدم مصلحة صاحبه في الربح المشروع بدون استغلال * . وقد يكفي أن استشهد بما جاء في الدستور

* يلاحظ ما أعلنه الرئيس السادات بعدها في خطابه أمام اللجنة المركزية ومجلس الشعب بتاريخ ١٤ مارس ١٩٧٦ من أننا « قد قطعنا منذ بيان الثورة الأول الى ميثاق العمل الوطني عام ١٩٦٢ الى ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ طريقا طويلا وأن كل هذه المواثيق تصبح من اليوم وتحت مظلة الشرعية الدستورية في مرتبة المراجع والمذكرات التفسيرية نسترشد بها ولكننا لا نتجمد أمام نص من نصوصها » .

عن ان الملكية العامة هي ملكية الشعب تتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ، وان الملكية الخاصة هي التي تتمثل في راس المال غير المستغل وانه لا يجوز أن تنافى في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب . ولكنى أود ان أمسك بالحيط من أوله . . بفكر مصوح .

ان ٥٥٪ من الناتج القومي الاجمالي يتولد من أنشطة القطاع العام المختلفة ، وميزانيات شركات القطاع العام تحقق فائضا تمويليا يؤول الى الخزانة العامة . ومع ذلك فان هذا الفائض لا يمثل حقيقة ما يحققه القطاع العام . فهناك عناصر أخرى .

ان القطاع العام يستوعب عمالة ضخمة . . يكفي ان ما يدفعه من أجور يصل الى حوالي ٢٠٠ مليون جنيه سنويا ، وانه يتحمل أجور الحريجين الذين يتم توزيعهم عن طريق القوى العاملة ، لأسباب قد لا تكون اقتصادية ولكنها تمثل ضرورة اجتماعية في هذه المرحلة ، ويكفي انه يتيح فرص عمالة بلغت في ميزانية هذا العام ١٦٠٠٠٠ فرصة عمل ، وهي تعنى أجورا جديدة وبيوتا يشع منها الضوء .

يكفى ان القطاع العام هو الذى يمول الخزانة العامة بالنصيب الأعظم من موارد الضرائب والرسوم : يكفي انه يمول صناديق الادخار بالنصيب الاكبر من المدخرات الاجبارية التي تتمثل في التأمينات الاجتماعية (٥٠ مليون ضرائب + ٧٥ مليون تأمينات سنويا) .

يكفى انه يتحمل أجور المجندين وعلاواتهم منذ عام ١٩٦٧ طوال مدة تجنيدهم ويحتفظ لهم بوظائفهم ، وان ٢٥٪ منهم ومن وحدات الدفاع الشعبي يتحمل قطاع الصناعة وحده أجورهم .

يكفى انه هو الذى أعاننا على الصمود الاقتصادي خلال سبع سنوات بلغ فيها ما أنفق لدعم قدراتنا القتالية خمسة آلاف مليون جنيه عدا قيمة الحسائر والتعويضات المترتبة على العدوان والتي يصل حجمها الى ما لا يقل عن هذا الرقم وذلك طبقا للتقديرات التي جاءت بالبيان المالى والاقتصادي عن ميزانية هذا العام .

يكفى في كلمة واحدة أن القطاع العام هو أحد الأعمدة الرئيسية التي صنعت ٦ أكتوبر ، هو الذى كان يرصف المطارات ويعبد الطرق ويقيم الدشم وينقل العتاد . . هو الذى قدم خيرة الشباب المؤهل الذى اشترك في القتال والذي كانت الثورة قد حققت له « مجانية التعليم » . ومع هذا فان البعض يحلو له أن يقارن بين شركة خاسرة تتبع

القطاع العام وأخرى رابحة تتبع القطاع الخاص ، للتوصل الى المطالبة بتصفية الشركة الخاسرة .

حقيقة قد تكون هناك شركات عامة خاسرة وقد تكون خسارتها راجعة الى سوء الادارة أو الى عدم احكام الرقابة ، وقد يكون القطاع العام فى حاجة الى مزيد من الترشييد واذكاء الحوافز ، ولكن النظرة فى التعرف على اسباب الخسارة أو القصور يجب أن تكون أكثر عمقا .

ان من يطلب مقارنة منصفة يجب أن يلم بكل الظروف التى تحيط بنشاط شركة القطاع العام .

ويكفى فى هذا أن نراجع ما سجله تقرير لجنة الحطة والموازنة فى مجلس الشعب (وهو نفس التقرير الذى اقترح فتح باب المساهمة أمام رؤوس الأموال الخاصة فى شركات القطاع العام) .

ان هذا التقرير يسجل فى موضع آخر - وبحق - ان القطاع العام فى الصناعة ليس قطاعا فاشلا أو خاسرا وقد عدد لذلك الأسباب الآتية :

١ - انه كان يمكنه أن يرفع أسعار منتجاته ليحصل على فائض يمكنه من تغطية بعض التكاليف التى لم يحتسبها ولكنه قطاع محكوم بأسعار محددة لمنتجاته ولا تتغير هذه الأسعار كثيرا بين وقت وآخر مع تغير تكاليف الانتاج وان هذا القطاع قد عاون على تحقيق استقرار أكبر فى الأسعار .

٢ - ان هذا القطاع قد عاون فى انتاج منتجات حلت محل الواردات كما عاون فى زيادة الصادرات وتوظيف عدد كبير من الأيدى العاملة كفل لها شروط استخدام طيبة .

٣ - انه انصافا للمقارنة بين القطاعين العام والخاص يجب أن نطبق عليهما معايير واحدة . فيجب أن يكون هناك التزام بالبيع بتسعيرة موحدة لكل من القطاعين ولا يتهرب أى من الفريقين من البيع بنفس الأسعار ، كما يجب مراعاة الأعباء الاجتماعية وضرورة تحملها كما اشترطت القوانين . وأى مقارنة لا تأخذ الاعتبار السالفة تكون غير منصفة .

ولو رجعنا الى تقارير الرقابة على القطاع العام التى أعدتها نفس لجنة الحطة والموازنة - والتى كثيرا ما نوهت بقيمتها كتجربة برلمانية

رائدة (١) - لتبين لنا ان هذه اللجنة قد راجعت ميزانيات بعض الشركات التى حققت عجزا وانها فى معظم الأحوال وجدت أسبابا لهذا العجز لا دخل للشركة فيها • ولتأخذ أمثلة على ذلك :

● شركة السكر والتقطير المصرية لماذا لم تحقق ربحا فى العام الماضى وهى التى كانت احدى شركات عبود المزدهرة منذ أكثر من عشرين عاما ؟ لأن أسعار بيع السكر لم يطرأ عليها أى زيادة لأكثر من عشرين عاما رغم الزيادة المطردة فى أسعار المستلزمات وتكلفة العمالة ولأنه حينما ارتفع سعر السكر الخام من ٢٩ جنيها للطن فى عام ١٩٦٨ الى ثمانين جنيها فى عام ١٩٧٣ لم تستطع الشركة أن تمضى فيما كانت تقوم به من شراء سكر خام وتكريره فى الحوامدية واعادة تصديره • ومع ذلك فان هذه الشركة تمول الخزانة العامة برسوم انتاج واثاثات بلغ متوسط مجموعها فى كل من السنوات الأخيرة ما يزيد على أربعين مليون جنيه سنويا •

● شركة مصر للألبان والأغذية ، يعوزها اللبن الخام وهو العنصر الأساسى فى الانتاج ، وتوفير اللبن نفسه مشكلة كسب وأعلاف وماشية ، ثم تحديد أسعار بيع اللبن •

● الشركة العربية للملاحة •• تضطر لأسباب عامة الى أن تسير خطا ملاحيا مع ليبيا يخسر فى الرحلة الواحدة عشرة آلاف جنيه !

● شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية التى يقف الناس أمام جمعياتها فى طوابير •• لماذا لم تحقق فائضا ؟ ذلك ان هامش الربح لا يتجاوز فى المتوسط ٣٪ وان ما تبيعه من سلع تموينية مسعر جبريا بينما يتجر البقال فى السلع المستوردة ويروج بها السلع الأخرى ، ناهيك عن مدى احترامه للتسعيرة !

● شركة « تررهوتيل » حققت عجزا لأن فنادقها فى الغردقة والسخنة قد أغلقت بسبب حالة الحرب وان فنادقها فى بور سعيد الذى تبلغ قيمته مائة ألف جنيه قد دمر بسبب العدوان •

هذه كلها أمثلة وردت فى تقارير الرقابة على القطاع العام •• وهى تدعونا الى أن ننصف هذا القطاع من حملات تثيرها مجرد حساسية

(١) كان رئيس هذه اللجنة وقتئذ هو الدكتور أحمد أبو اسماعيل الذى أصبح بعدها وزيرا للمالية وهو يرأس حاليا أحمد بنوك الاستثمار المشتركة •

نحو كل ما هو (عام) أو يدعو اليها مجرد تسرع فى الحكم دون المام كاف . .

بل ان هناك أسبابا أخرى مشتركة تتحمل وطأتها شركات القطاع العام بصفة عامة حينما يعوزها التمويل فتتعرض من المؤسسة وتتحمل ميزانية الشركة بالفوائد ، وتدخل ضمن تكاليف الانتاج ، وحينما تتدخل الدولة فتحدد أسعار منتجاتها وتفرض عليها هامشا للربح لا يكاد يغطي مصروفاتها ، بل وحينما تتحمل بعض هذه الشركات بنفقات اقامة المرافق العامة من شبكات مياه وطرق وكهرباء واسكان ومواصلات . هذا اذا لم نضيف أسبابا جدت فى سنوات العدوان تتعلق بالنقص فى الخامات وقطع النيار وما نسميه الطاقات المعطلة التى تقدر مستلزماتها بحوالى خمسمائة مليون جنيه .

ومع ذلك فمن الخطأ أن يظن ان الربح وحده هو المؤشر على نجاح المشروع العام بل ان المهم أيضا أن نتعرف على مقدار الفائدة التى تعود على المجتمع من نشاط المشروع ، وأن نتعرف على مدى ارتباط الربح بسياسة الأسعار وبما يحققه المشروع من وفرة فى الانتاج لاشباع الحاجات العامة طبقا للأهداف التى تحددها الخطة .

ومن هنا فان ما نص عليه الدستور من ان « حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطنى » يفرض علينا أن نحصى هذا القطاع العام وأن ندعم دوره القائد .

واذا كان التأميم هو المصدر التاريخى للقطاع العام الاشتراكى ، فان المشروعات المؤممة ستصبح بعد سنوات جزءا محدودا من قطاع الدولة ، لأن الجزء الأكبر يتكون بالتدريج من الاستثمارات الجديدة التى تخصصها الدولة . ويكفى ان مجموع الاستثمارات التى خصصت لمشروعات التنمية الاقتصادية - خلال الموازنات ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ - وأنا هنا أنقل عن البيان المالى والاقتصادى الذى قدمه الدكتور عبد العزيز حجازى عز . مشروع موازنة ١٩٧٤ - قد بلغ ٢٢٤٠ مليون جنيه ، بينما ان قيمة ما آل الى الدولة نتيجة التأميم لم تتجاوز ألف مليون جنيه ! .

ان هذا القطاع العام القوى - هو احد انجازات سنوات بدات فى عام ١٩٥٢ باستثمارات للصناعة لم تتجاوز مليونين من الجنيهات وبعد عشرين سنة بلغت الاستثمارات حوالى خمسمائة مليون جنيه فى السنة ورغم ظروف المواجهة العسكرية . . وهو يمثل قاعدة اقتصادية صلبة

هى التى تجلب رأس المال العربى والأجنبى . وحينما ندعو الى المحافظة على القطاع العام ودعمه ، فان هذه الدعوة لا تتنافى مع دعوة أخرى الى أن يأخذ القطاع الخاص دوره دون أن يؤثر هذا الدور على الحريات الاجتماعية بل لعله يدعمها ولنا حديث آخر عن ذلك .



ونحن حينما ندعو الى المحافظة على القطاع العام ودعمه ، فان هذه الدعوة لا تعنى التقليل من دور القطاع الخاص أو أن نضيق عليه الخناق .

ان قضية الحرية ، كما بينت فى المقال السابق ، هى فى النهاية قضية تنمية وزيادة للدخل القومى ورفع لمستوى دخول الأفراد . وهذا كله لن يتحقق الا بمزيد من التنمية وليس بالانكماش . فالاقتصاد حينما ينكمش يدور فى حلقة مفرغة . فكلما انكمش الاقتصاد وتوقف عن توظيف رؤوس الأموال فى مشروعات جديدة ، أدى ذلك الى انخفاض مستوى الدخل ، وتمخض هذا الانخفاض عن ضالة القدرة على الادخار ، فانخفاض فى مستوى الاستثمار ، مما يؤدى بالتالى الى انخفاض فى مستوى الدخل . وهكذا - وفق تعبير مشهور للاقتصادي « رجنار بيركس » قاله فى أوائل الخمسينات « يتمخض الفقر عن ابقاء البلاد الفقيرة فى فقر » آ

ومشكلات اليوم التى تواجهنا مشكلات ذات طبيعة مزدوجة . .
فنحن نعيش اقتصاد أمن قومى وتعمير وتنمية فى نفس الوقت .

ان أمامنا قضية تعمير منطقة القناة وأمامنا قضايا المهجرين العائدين والجنود المسرحين ومستقبل قناة السويس ، وأمامنا قضايا التنمية التى عليها أن تواجه زيادة فى السكان ، من المتوقع أن يبلغ معدلها مليوناً فى السنة أو يزيد مع ارتفاع تكاليف التنمية نتيجة لارتفاع أسعار الخامات والمواد الغذائية التى تتحمل الحكومة فى سبيل تثبيت أسعارها قرابة ثلاثمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات فى السنة وقد تزيد .

لقد خصصنا هذا العام للاستثمارات خمسمائة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، وهذا مبلغ هو ما تسمح به الموارد المتاحة ، ولكنه لا يمكن أن يواجه متطلبات ايجاد فرص عمل جديدة لقوة عمل متزايدة يصل معدلها السنوى الى ثلاثمائة ألف ، أى أننا فى حاجة الى مصانع ومشروعات جديدة تستوعب قوة العمل المتجددة سنوياً .

ووفق تقديرات خبراء الاقتصاد، فإننا مع مراعاة زيادة السكان
نحتاج إلى تخصيص اعتمادات للاستثمار تبلغ سبعمائة وخمسين
مليوناً من الجنيهات في السنة، هذا دون أن نصل إلى كل ما نبتغيه
من آمال لرفع مستوى المعيشة، والارتقاء بالخدمات التي تثن منها الجماهير
والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات .

ومن ثم فإن أول واجب « قومي » تفرضه علينا هذه الظروف هو
أن نقوم بتعبئة كاملة لمواردنا الاقتصادية، سواء أكان مصدرها دخول
الدولة أو الأفراد، ففي هذه الظروف يصبح تشجيع القطاع الخاص
« ضرورة تنمية » قبل أن يكون « قضية أيديولوجية » .

حقيقة أن القطاع الخاص يحتل مكانة كبيرة في النشاط الزراعي،
بل أنه حتى في الصناعات التحويلية لا يزال يسهم بأربعين في المائة
منها، وهو في التجارة الداخلية يصل إلى حوالي ستة وثمانين في المائة
من حجمها . . . ولكننا لو تأملنا فيما خصص للقطاع الخاص للاستثمار
في خطة السنة الحالية لوجدناه لا يتجاوز ثلاثين مليوناً من الجنيهات .
وهذا الرقم لا يمثل حقيقة إمكانيات القطاع الخاص الذي تدل الإحصاءات
على أنه قد نما خلال السنوات السابقة، ولكنه نما لا في بناء المصانع
أو توسيع طاقة القائم منها، أو ابتكار وسائل لزيادة الانتاج، ولكن في
تحقيق أقصى حد من الربح بالمضاربة على انجازات القطاع العام وتحويله
إلى مصدر أرباح أو بالقيام بعمليات سريعة العائد ليست هي التي تحتاجها
التنمية، وما يترتب على ذلك من انفاق استهلاكي يزيد من حدة التضخم
بما يحققه من أرباح لا تعود إلى المجتمع في صورة استثمارات جديدة .
وربما كان القطاع الخاص معذوراً في ذلك ولعل الدولة هي المسئولة عن
هذه النتيجة .

إن الشعور بالملق الذي كان يساوره وعدم معرفته للدور المطلوب
منه قد دفعه إلى هذا الدور الطفيل الذي نما وترعرع فيه خلال السنوات
العشر الماضية وتحت ظلال الاشتراكية، بدلاً من أن يلعب دوراً انتاجياً
في التنمية .

الضمان هو الخطة

والآن وقد توافر للقطاع الخاص المناخ الملائم للاستثمار والاستقرار
الاقتصادي والاجتماعي، فقد أصبح في مكانه بل من واجبه أن يسهم
في التنمية .

ان هناك مشروعات لا تحتاج الى استثمارات ضخمة وأعداد كبيرة من العمال - وهناك أنواع من الأنشطة أكثر ملائمة لقدرات القطاع الخاص ومبادراته الفردية . وما دامت هذه المشروعات الخاصة تخضع للتخطيط الاقتصادي الشامل ، وما دما نحرص على احاطة هذه المشروعات الخاصة بالضمانات التي توفر الحماية الكافية لحقوق العمال واشتراكهم في الادارة وفي الأرباح ، والتي تكفل توجيه أسعار منتجاتها نحو خدمة المستهلك ، والتي تضمن تحصيل الضرائب التي تستحق على نشاطها بحيث يعود جانب هام من التراكم الرأسمالي الذي يحققه المشروع الى الدولة - فان هذه المشروعات الخاصة يمكن أن تسهم في التنمية دون أن يترتب عليها تنمية العلاقات الرأسمالية في المجتمع .

ان الدستور يضمن أن يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج - ولو لم يملكها - ثم توجيه فائضها وفق خطة التنمية التي تضعها الدولة ، والملكية الخاصة مدعرة الى أن تؤدي وظيفتها الاجتماعية في اطار هذه الخطة . ولو رجعنا الى قانون الخطة الذي وافق عليه مجلس الشعب في العام الماضي - اتبين لنا انه يراعى عند اعداد الخطة اجمالى حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات الجديدة مع بيان استثمارات كل من القطاعات العام والتعاونى والخاص وتوزيعها بين مختلف المشروعات . والخطة هي التي تضع أولويات الاستثمار وتضمن الاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي كما تكفل عدالة التوزيع . وهذا هو الضمان الحقيقي لأن يكون نشاط القطاع الخاص في خدمة التنمية ، وأن يخضع لتطوير واع لا لتطوير عقوى ، وهو الذى يكفل جذب هذه الاستثمارات الخاصة بعيدا عن النشاط الطفيلي غير المنتج ، فليست المضاربة في بناء العمارات السكنية وبيعها أو في الاتجار في السيارات واستغلال حاجة السوق المحلية الى السلع الكمالية وليست أعمال الوساطة . . ليس مثل هذا بالنشاط الذى نريده للقطاع الخاص . واعتقد ان قوانين الضرائب التي وافق عليها مجلس الشعب في العام الماضي ، والتي سميت بقوانين توزيع أعباء المعركة ستؤدي الى احكام في تحصيل الضرائب وسد الطريق في وجه محاولات التهرب من أدائها ، ومد نطاق القانون الضريبي الى مثل هذه الدخول الطفيلية حتى لا تقلت من الضريبة بينما تخضع لها الدخول الشريفة المنتجة .

واذا كان الهدف الرئيسى من هذه المرحلة هو مزيد من التنمية عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وتشغيل الطاقات المعطلة وتشجيع

التصدير الذى يحقق أكبر عائد من العملات الأجنبية وتشجيع جذب العملات الأجنبية التى يحققها المصريون فى الخارج - فان هذه السياسة الاقتصادية الجديدة - وهو تعبير أفضله على تعبير الانفتاح الاقتصادى - لا تعنى اغراق السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية غير الأساسية . ان هناك أولويات للسلع الانتاجية التى يحتاج اليها الانتاج . . . وللسلع الغذائية الأساسية التى يحتاج اليها السواد الأعظم من الشعب . . . ولمواد البناء التى يجب أن تعطى أولوية الحصول اليها للمساكن الاقتصادية . . . وأى تسهيلات تقرر للقطاع الخاص مثل ما يسمى « الاستيراد بدون تحويل عملة » يجب أن توضع لها الضوابط التى تكفل أن يكون هذا الاستيراد مقصورا على تحقيق هذه الأهداف وليس ستارا للتهريب . وإذا كان الجنيه المصرى قد بدأ يسترد قيمته فى الأسواق الخارجية ، فيجب ألا نغرق فى التفاؤل حول امكان أن نطلق حرية التداول للجنيه المصرى قبل أن يتوازن ميزان المدفوعات - وبحسبنا فى الظروف الراهنة اجراء تعويم الجنيه المصرى فى السوق الموازية للنقد ، أى أن يترك تحديد سعره للعرض والطلب فى هذه السوق التى تتكون مواردها من مدخرات المصريين فى الخارج ، أو من حصيلة بعض الصادرات غير التقليدية ، والتى تخصص مواردها لسد احتياجات القطاع الخاص من المواد الأولية وقطع النيار وفى تغطية الانفاق السياحى الى الخارج ، وهى استخدامات تتم تحت رقابة الدولة . . .

.. ورأس المال الأجنبى

وإذا كان تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ، من شأنه - مع مراعاة الضوابط التى أشرنا اليها - أن يصبح فى هذه المرحلة عاملا لدعم الحريات الاجتماعية بقدر اسهامه فى التنمية - فان تشجيع رأس المال الأجنبى على الاستثمار يمكنه أن يؤدى هذا الدور أيضا .

لقد جرت فى المجتمع الدولى تغيرات هامة فى السنوات الأخيرة لا يمكن تجاهلها . فبالن اليوم يعيش موقفين متناقضين : فمن ناحية هناك موقف التكتلات الاقتصادية المتمثلة أساسا فى السوق الشيوعية المشتركة (الكوميكون) وفى السوق الأوروبية المشتركة . وقد امتدت هذه التكتلات الى أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا والمنطقة العربية ، (بدرجة أضعف) .

ومن ناحية أخرى هناك الموقف الاقتصادي الناشئ عن سياسة الوفاق
والذي تمخض عن تعاون بين الكتل الاقتصادية يزكيه تنافس حاد وتقدم
تكنولوجي مذهل وحركة انتقال رؤوس الأموال فيها بينهما ، ثم أزمات
تفقدية متلاحقة وصدام بين مصالح الدول الغنية المستوردة للمواد الأولية
والدول الفقيرة المصدرة لها . وقد أحدثت هذه التغيرات أثرها على
النظرة الوطنية للاستثمارات الأجنبية . وإن كان هذا لا ينفي بطبيعته
الحال أنه يجب التزام جانب الحذر عند التعامل مع رأس المال الاجنبي ،
اذ ليس ببعيد ذلك المثل الذي يرجع الى عام ١٩٦٤ عن مجموع استثمارات
الولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية والتي قدرت بمبلغ سبعة آلاف
مليون دولار ، يقابلها في نفس العام ان مجموع ما دفعته تلك الدول
الى الولايات المتحدة من أرباح وفوائد وأقساط عن نفس السنة قد تجاوز
عشرة آلاف مليون دولار .

على ان التغيرات التي طرأت على المنطقة العربية في السنوات الأخيرة
والتي أظهرتها بوضوح حرب أكتوبر كانت أبلغ أثرا . فقد تراكمت
رؤوس أموال الدول المصدرة للبترول ، وأصبحت في حاجة الى البحث
عن مجالات آمنة للاستثمار ، تصون مستقبلها خصوصا وقد أصبح من
المشكوك فيه ان الأسواق العربية التقليدية يمكنها أن تقدم لهم هذه
الحماية والأمن في ظل نظام عالمي تقدي مضطرب ، تنخفض فيه العملات
التي عرفت دائما بقوتها وثباتها ، فيلحق بالمستثمرين من الحساسة
ما يفوق المخاطر السياسية .

التفرقة بين الاستثمارات العربية

.. والاستثمارات الأجنبية

ومن هذا المنطلق ، فإن الباب قد أصبح مفتوحا أمام رأس المال
العربي ليسهم مع رأس المال المصري في التنمية ، بعد أن أصبح مضمونا
- تشريعيا - بنصوص تحميه من التأميم والمصادرة والحراسة ، وأصبح
مضمونا - سياسيا - - بمناخ ملائم يشجع فيه الاستقرار الاجتناعي ،
ولم يعد من المتصور أن تثار في وجه هذه الاستثمارات العربية الاعتراضات
ذات الصبغة السياسية التي يمكن أن تثار في وجه الاستثمارات الأجنبية
بل ان الاستثمارات العربية تعد أحد أشكال التعاون العربي الذي
يستهدف تحقيق وحدة عربية بخطوات رشيدة ومدروسة .

وقد كان معظم الحديث عن الاستثمارات العربية مقصوراً على الضمانات التي يمكن أن نعطيهها لهذه الاستثمارات ، ولكن حديثنا عن قضايا الحرية يحثنا على أن نطرح هذا الموضوع للنقاش من زاوية أخرى .

ان موضوع تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة ، المطروح للنقاش هذه الأيام لا يتعلق بمجرد قروض أو مساعدات مما تقدمه الدول عادة وتقتضى عنه فائدة ولا يتعلق بمجرد تمويل لبعض المشروعات واقتضاء جانب من قيمة هذا التمويل في صورة خدمات أو سلع من التي تنتجها هذه المشروعات . ولكنه يتعلق بإنشاء مشروعات تتخذ شكل شركات مشتركة وتكفل للمساهم الأجنبي أن يحول أرباح المشروع الى الخارج ، وهي تجربة سبقتنا اليها بعض دول أوروبا الاشتراكية مثل يوجوسلافيا ورومانيا . كما اننا قمنا بها في نطاق محدود منذ أوائل الثورة حتى الآن في قطاع التنقيب عن البترول واستخراجه ، وفي قطاع الدواء . وقد حرصنا دائما حتى مع عدم توافر الضمانات القانونية أو السياسية بالقدر الذي يتوافر حاليا - على ألا تمسها اجراءات التأمين أو الحراسة .

وفي التجربة الرومانية على سبيل المثال ، ورغم ان القانون الخاص برأس المال الأجنبي لم يصدر في رومانيا الا منذ قرابة عامين ، فقد تأسست فيها سبع شركات مشتركة تسهم فيها رؤوس أموال أمريكية ويابانية وألمانية وإيطالية وبريطانية .

والسؤال الذي تطرحه هذه المساهمات بالنسبة لقضية الحرية الاجتماعية ، أي بالنسبة للعلاقات الاجتماعية الجديدة التي لا تسمح بالتراكم الرأسمالي الفردي ، هو الى أي مدى يمكن أن تقوم هذه الاستثمارات في اطار نظامنا الاقتصادي ؟

والاجابة ان سيطرة الشعب على الاقتصاد من خلال خطة التنمية الاقتصادية هو الذي يجعل هذه المساهمة ممكنة ومتلائمة مع التطوير الاجتماعي .

ان الخطة الاقتصادية هي التي تحدد المشروعات التي يمكن أن نطلب فيها هذه المساهمة الأجنبية ، وهي التي تحدد حجم ونوع المشروعات التي تكون فيها مساهمة رأس المال الأجنبي مع القطاع العام المصري ، وحجم

المشروعات ونوعها انتهى يسمح فيها بأن تكون مساهمته مع القطاع الخاص أيضا ، وهي تراعى بطبيعة الحال أن تمثل رؤوس الأموال الواردة من الخارج إضافة الى أعلى تعبئة ممكنة للموارد القومية لا أن تصبح بديلا لها ، وأن تستخدم بالفعل في زيادة الانتاج ، أى في تحقيق التنمية ، أى أن هذه المساهمة محكومة بما تحققه من فائدة جوهرية للاقتصاد القومى ، عن طريق المضى في مشروعات التنمية •

وأعود فأقول انه لا حرية بغير تنمية .

السياسة الاقتصادية الجديدة
ليست انفتاحا بغير ضوابط *

تردد في الآونة الأخيرة سؤال كان يحتاج الى اجابة حاسمة . .
فما هو هذا الانفتاح الاقتصادي ، وهل يعنى أن تفتح الأبواب على مصاريعها
بغير ضوابط ومعايير ؟

وفي الخطاب الهام الذي ألقاه السيد الرئيس أنور السادات
بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو كانت الاجابة الحاسمة على هذا السؤال . . وان
سياسة الانفتاح الاقتصادي سياسة مصرية تجد حدودها وضوابطها في
الهدف منها وهي خدمة التنمية الاقتصادية في مصر .

فقد كان هناك من يتوهم ان الحديث عن ضوابط هذا الانفتاح من
شأنه تكبيله بقيود تعوقه عن الانطلاق أو وضع العراقيل في طريقه ،
وان التحرير من الاجراءات والروتين يعنى التحلل من الضوابط والمعايير .
وأقول صادقا انه كان من الممكن أن يقع تهديد خطير لسياسة الانفتاح
من خلال المبالغة في أبعادها ورفض أى نقاش لتطبيقاتها واعتبار أن كل
ما يستظل بهذا التعبير يجب أن يكون بمنجاة من النقد أو التمهيص .

ويزيد من صعوبة الموقف ، اننا فعلا في حاجة الى تشجيع
الاستثمارات العربية والأجنبية وان اقتصادنا يحتاج فعلا الى تخليصه
من اجراءات معقدة وان علينا أن نعطي فرصة للقطاع الخاص لكي يشارك

* جريدة الأهرام في ٢٧ يوليو ١٩٧٤ .

فى التنمية فى مشروعات يمكن أن يؤديها بنجاح قد يفوق بنجاح القطاع العام .

ومع ذلك فإن قبول أى مشروع يحتاج الى دراسة لاقتصادياته ووزنها وتحديد موقعه بين الأولويات وحساب ما يحققه من فائدة للاقتصاد القومى .

ولقد أتيح لهذا السؤال الذى طرحته السياسة الاقتصادية الجديدة عن ضوابط ومعايير الانفتاح أن يكون موضع نقاش فى الجلسات الأخيرة لمجلس الشعب وأن توضع السياسة الاقتصادية الجديدة موضع « الاختبار » .

لقد بدأ النقاش فى مجلس الشعب على مدى جلستين متتاليتين فى نهاية دور انعقاده ، حينما طرح عليه فى ختام جلساته مشروع قانون يعطى لوزير النقل الحق فى أن يمنح التزام إدارة مرافق النقل العام للركاب بالسيارات للقطاع الخاص الأجنبى أو المصرى بالممارسة أو المزايدة .

وقد بدأ هذا المشروع متفقا فى ظاهره مع أحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى الذى وافق عليه المجلس ، وفيه نصوص تسمح بقبول الاستثمارات العربية والأجنبية فى مشروعات النقل ، ومع ذلك فقد كانت اللجنة المشتركة التى أقرت مشروع قانون الاستثمارات تعنى ما تقول حينما سجلت فى تقريرها بالحرف الواحد :

« من المفهوم أنه إذا كان الاستثمار طبقا لهذا المشروع فى مجال يقتضى بحكم الدستور اجراء آخر أو أداة تشريعية أخرى ، فإن ذلك يجب أن يتبع - ومثال ذلك كل ما يتعلق باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وفق المادة ١٢٣ من الدستور ووفق أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة » .

وكانت اللجنة تعنى ما تقول أيضا حينما سجلت فى تقريرها عن مبدأ المشاركة بين رأس المال الوطنى والأجنبى .

« ومن المفهوم أن هيئة استثمار المال العربى والأجنبى ستراعى ملاءمة نسبة المشاركة الوطنية وفق طبيعة كل مشروع .. ومدى اتصاله بالاقتصاد القومى » .

وفى ضوء هذه التحفظات الصريحة التى كان المجلس قد أقرها حينما

وافق على مشروع قانون الاستثمارات ، كان لابد أن يجري النقاش بشأن التزام نقل الركاب بالأتوبيس بقرار من وزير النقل . فالتزام نقل الركاب هو التزام بمرفق عام يخضع لأحكام الدستور ولقانون التزام المرافق العامة ، وكان يصدر به قانون في كل حالة على حدة حتى قبل صدور قوانين التحول الاجتماعي عام ١٩٦١ . وبعد أن أصبح مرفق النقل يدار عن طريق القطاع العام ، صدر القانون رقم ٢٢ في سنة ١٩٧١ بتنظيم النقل العام للركاب بالسيارات ويقصره على القطاع العام . ومن ثم فقد كان من الضروري إذا دعت مصلحة الاقتصاد القومي إلى السماح للقطاع الخاص المصري أو العربي أو الأجنبي بالاستثمار في هذه المشروعات أن نعود إلى الأصل الذي كان مقبولا من قبل وفي ظل علاقات رأسمالية بحثة منذ عام ١٩٤٧ وهو أن يكون منح الالتزام في كل حالة على حدة بقانون يحدد الشروط والتعريفات والاتاوة و ضمانات السلطة العامة في مراقبة حسن سير المرفق وانتظامه .

وقد كان الاعتراض الذي أبدى في هذا الشأن اعتراضا عمليا وهو أن هناك عروضاً مقدمة فعلا من رؤوس أموال عربية وأجنبية للاستثمار في مشروعات النقل والدورة ستنتهي بعد يومين ، ولا يمكن الانتظار حتى بداية الدورة الجديدة ، وكان الاعتراض وجيها وكانت الإمانة الدستورية والوطنية تقتضي تخطي هذا الاعتراض دون مساس بمبادئ الدستور والمصلحة العليا للاقتصاد القومي .

ومن هنا انتهى المجلس بناء على اقتراح لجنته التشريعية إلى تعديل مشروع القانون بما يؤكد أولا أن يكون منح الالتزام دائما بقانون ، وثانيا بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون خلال عطلة البرلمان لمنح هذه الالتزامات أي بقانون (تفويض) في كل حالة على حدة مع تحديد أسس التفويض في ألا يتضمن منح الالتزام احتكارا وفي تحديد مدته وتحديد وسائل الرقابة على حسن سير المرفق بانتظام واستمرار وتحديد الاتاوة والحد الأقصى للربح الذي يسمح به للملتزم . . وأن يكون شكل الاستثمار المشترك مع رأس المال العربي والأجنبي بحيث لا تقل نسبة رأس المال المصري والعربي عن ٥١٪ .

وهكذا توصل مجلس الشعب إلى صيغة ملائمة أنقذتنا من التردى في مخالفة دستورية تبدو خطورتها في أنها كانت أول تجربة لتطبيق قانون الاستثمارات في مجال المرافق العامة وهو مجال كان الأفضل دائما أن يظل مصرية مائة في المائة .

وبينما كان المجلس يوافق على التعديلات المقترحة ، كانت تتجمع في الأفق بوادر اختبار جديد ٠٠ حينما وزع على عجل تقرير اللجنة الاقتصادية عن اقتراح مقدم بشأن تعديل قانون التوكيلات التجارية وما سمي حق المواطنين في ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية في مصر ولم يكن الاقتراح مقدما هذه المرة من الحكومة بل كان من بعض أعضاء اللجنة الاقتصادية التي اجتمعت على عجل قبل فض الدورة الذي كان قد بقي على الموعد المنتظر له أربع وعشرون ساعة .

ولا ينكر أحد أنه قد أصبح من المنطقي أن يواكب سياسة الانفتاح الاقتصادي مع ما تقتضيه من فتح مجالات أكبر للتبادل التجاري الفردي ، السماح للقطاع الخاص بأن يزاول أعمال الوكالات التجارية للشركات الأجنبية . ولكن تصوير الموضوع على أنه سماح للمواطنين بالحق في ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية في مصر ، والإيحاء بأن ذلك كان ممنوعا على المصريين مباحا للأجانب أمر يحتاج إلى إيضاح .

فقد كان تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية خطوة أولى هامة من خطوات الاستقلال الاقتصادي الذي أخذ يكتمل في بداية عام ١٩٥٧ . وأصبح من المتعين أن يكون الوكيل التجاري مصريا وأنشئ سجل خاص لقيد الوكلاء التجاريين للتحقق من جدية الوكيل وقدرته وخبرته . وكان طبيعيا بعد صدور قوانين التأمين وبعد أن أصبح الاستيراد مقصورا على القطاع العام وفق الميثاق - أن ينعكس ذلك على الوكالات التجارية فصدر قانون في عام ١٩٦١ بقصر أعمال الوكالات التجارية على الشركات التي يسهم فيها القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥ ٪ وانتهى التطبيق فعلا إلى أن القطاع العام هو الذي أصبح يتولى التوكيلات التجارية . ومثال ذلك أن شركة مصر لتجارة السيارات حصلت مثلا على توكيل شركتي مرسيدس - بنز وفولكس فاجن الألمانييتين . . بعد أن كان مملوفا لادجار عيسد أو لكافوري (وهي أسماء اقتصاديين عملوا في مصر قبل عام ١٩٦١) .

وقد كان لابد وكما قلت أن يعاد النظر في قانون قصر التوكيلات على القطاع العام لأن هناك فرصا جديدة لمزيد من التعامل التجاري ، ولأن المنافسة الواسعة بين الشركات الأجنبية قد تدعو إلى عدم قصر التوكيلات على الشركات العامة مع قلة عددها ولاحتمال أن ينشأ عن

ذلك أن تتولى الشركة الوكالة عن شركتين أجنبيتين متنافستين ، ولأن التجربة قد دلت على أن الشركات الأجنبية كثيرا ما كانت في تعاملها مع شركات القطاع العام المصرية تجرى ذلك عن طريق مكاتب استشارية أو عن طريق توكيلاتهما في بعض البلاد العربية .

وكل هذا كان مفهوما . . ولكن حينما عرض الاقتراح على المجلس على عجل بدا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة المتأنية وأن توضع له الضوابط الآتية :

١ - فلم يكن هناك تنبه كاف إلى وجوب استمرار الالتزام بالقيود في سجل الوكلاء التجاريين ضمانا للجدية والجدية وهو الالتزام الذي كان قائما وقت أن كان القطاع الخاص هو الوكيل المعتمد للشركات الأجنبية في مصر .

٢ - ولم يكن هناك المام كاف بما يمكن أن يعود من أضرار على نشاط بعض شركات القطاع العام التي يعمل بها آلاف العمال وتدر أرباحا تغذي الخزانة العامة مباشرة بغير تهرب من سداد الضرائب أو التزامات التأمينات الاجتماعية ، - وأنه كان علينا أن نبحث عن الموقف من التوكيلات الممنوحة لها . فلا شك أن بعض الشركات الأجنبية تفضل من ناحية المبدأ أن تختار وكيلا خاصا إذا انفتح الباب نحو ذلك ، والعمولة في هذه الحالة تعود إلى الوكيل الخاص ، وبعض هذه العمولات قد يحتجز جزء منه أحيانا في الخارج ولا يعلم عنه الاقتصاد المصري شيئا ، كما أن بعضه - إلى جانب افتراض جودة البضاعة أو مهارة الوكيل - يمكن أن يستخدم لاحداث تأثير ضار .

٣ - أن المفروض في تقرير حق القطاع الخاص في تولي هذه التوكيلات أن يكون لاحقا لاصدار قانون جديد للاستيراد لا سابقا عليه ، لأن التوكيلات ترتبط بحرية الاستيراد . فإذا كان الاستيراد لا يزال مقيدا - إلا في الحدود التي يسمح بها قانون الاستثمار الأجنبي والخاصة بحاجات المشروع ذاته ، وكان الأصل في التجارة الخارجية أنها مسئولية القطاع العام ، فإنه من المصلحة أن يناقش الموضوع ضمن نظرة متكاملة . ووقف الدكتور حجازي في هذه الجلسة الهامة ليقول بالحرف الواحد وأنا أنقل نص كلامه من مضبطة الجلسة الرسمية في ٢ يوليو :

« أن هذا الاقتراح من أخطر القوانين التي سوف تصدرها مع مرحلة الانفتاح . ولا أخفى سرا فنحن لا نريد أن نصفى القطاع العام

من خلال توكيلات وهذا لابد وأن يكون واضحا ولا نريد أن نصفى أعمال القطاع العام »

ثم أضاف الدكتور حجازي وسط موجة من التصفيق ، « ألا تعرفون حضراتكم أن هناك بعض الأفراد يقيمون في شيراتون ويعملون في توزيع التوكيلات من غرف شيراتون . اننا نضع أعيننا على كل هذه المسائل ونتابع هذه الامور » .

وانتهى رأى المجلس بالاتفاق مع الحكومة على الموافقة على القانون من حيث المبدأ على أن يكون ذلك وفقا للنظام الذى يصدر به قرار جمهورى والذى يضع له الضوابط اللازمة .

وكان بعدها اجتماع بين الرئيس السادات والدكتور حجازي والوزراء المختصين ، ونقلا عما نشر مما دار فى هذا الاجتماع (أهرام ٦ يوليو) أشار الرئيس بمناسبة هذا القانون الى وجوب مراعاة أمرين : الأول : أن يكون للقطاع العام دوره فى هذه الوكالات خصوصا فيما يزاوله بالفعل .

الثانى : أن يكون هناك نوع من الرقابة على هذه الوكالات بحيث يزاوله من القطاع الخاص الأفراد والشركات ذات الخبرة فى هذه المجالات لضمان عدم استغلالها وانتظام أعمالها .

اذن . . . فهناك ضوابط للانفتاح . ووجود هذه الضوابط هو الذى يدل على جدیتنا وهو الذى يطمئن رأس المال الأجنبى أكثر مما تطمئنه وعود ساذجة أو وساطات كاذبة .

الحرية والمسئولية

الحفاظ على الوحدة الوطنية واجب على كل مواطن

(مادة ٩٠ من الدستور)

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة

(مادة ٦٤ من الدستور)

* أسئلة تبعث عن اجابة

* القانون يتحرك مع تحرك المجتمع (حوار مع وزير العدل الفرنسي)

* سيادة القانون : وجه للحرية ووجه للمسئولية

* حماية الوحدة الوطنية ، هل تكون قيда على حرية الراى ؟

* شباب الجامعات .. الحرية والمسئولية

أسئلة تبحث عن إجابة *

لم يكن كافياً في مواجهة الحوادث المؤسفة التي وقعت منذ أيام أن نعيد تأكيد أهمية الحوار الهادئ المنظم أو التنبيه الى ضرورة تماسك الجبهة الداخلية أو الى مخاطر الانسياق وراء النزوات غير المسئولة ، وفي وقت لا تزال فيه معركتنا مع العدو قائمة ، فكل هذا يمكن لكل واحد منا أن يدركه باحساسه الوطني .

كما أنه لم يكن كافياً في تبرير هذه الحوادث أن ننتهي الى أن عناصر غير مسئولة أو مخرضة قد اندست بين صفوف الطلاب وأن نستريح الى هذا التبرير - فكلنا يعرف أن الطلاب في مجموعهم لا يمكن أن يكونوا قد شاركوا في ارتكاب الحوادث غير المسئولة التي وقعت بالاسكندرية . وفي نفس الوقت ، فكلنا يعرف - رغم ضيق نطاق هذه الحوادث - أن هناك حقائق قد برزت بمناسبتها ولا يجوز لنا أن نتجاهلها أو أن نهون من دلالتها .

* جريدة الأهرام في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٨ .

وقد كتب هذا المقال تعليقا على المظاهرات الصاخبة التي بدأت يوم ٢١ نوفمبر ١٩٦٨ في معهد المنصورة الديني ثم امتدت الى الاسكندرية والتي وقعت خلالها عدة حوادث شغب وتخريب للمنشآت وسقط فيها بعض القتلى والجرحى . وقد دعى المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي وقتئذ الى دورة طارئة لمناقشة قضية الطلبة والجامعات ، وأصدر المؤتمر في ختام اجتماعاته في ٤ ديسمبر ١٩٦٨ بيانا طالب فيه بتطبيق سيادة القانون لحماية مصالح الوطن واتباع سياسة حازمة مع العناية بدعم العمل السياسي بين الطلاب وربطه بالاتحاد الاشتراكي .

كما أنني لا أعتقد أنه يكفي في مواجهة هذه الحوادث أن ننشر نتائج التحقيق الذي تجريه النيابة العامة وأن نبني عليه وحده تحليلنا واستخلاصنا للنتائج .. فتحقيق النيابة قد يحدد لنا المسئولية عن تطور هذه الحوادث ، ولكن ليس من طبيعته أن يحلل لنا الظاهرة أو أن يعالجها سياسيا واجتماعيا ..

ولا أريد أن أتعرض هنا لتطور سير الحوادث من مناقشة مشروعة لبعض أحكام قوانين التعليم الى اعتراض ، فتجهم وتظاهر انتقلت عدواه من المنصورة الى الاسكندرية ، لأن مسئولية هذه الحوادث لا زالت موضع تحقيق النيابة وقد فرضت حظرا على نشر أخباره . وقد كان هذا حائلا « قانونيا » دون مبادرة الصحف الى التعرض لتفصيلات التحقيق ، (ولعل هذا مما يخفف من مرارة يحس بها بعض الطلاب الذين كانوا يتهمون الصحافة بأنها لا تنشر الحقائق كاملة) .

ومع ذلك فلا تحقيقات النيابة ولا اجراءات الأمن هي المواجهة الفعالة لهذه الحوادث .. قد تكون مواجهة « ما حدث » ولكنها لا يمكن أن تكون مواجهه « لضمان عدم تكرار ما حدث » .

ومن هنا فان قرار دعوة المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى الى دورة طارئة لبحث موضوع الطلبة والجامعات ، يعتبر مواجهة « سياسية » مسئولة ، و « جادة » لمتطلبات هذه المرحلة ، تحل محل المواجهة « الادارية » « القضائية » أو تضاف اليها .. وتقطع السبيل على محاولة استغلال هذه الحوادث أو التهويل منها .. وتضعها فى نفس الوقت فى اطارها الصحيح ..

ومع أن هذه المواجهة السياسية يجب أن تكون دائما « جاهزة » وفى كافة مستويات تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، وفى هذه الخصوصية بالذات ، كان يجب أن تكون « جاهزة » على مستوى الكليات والمعاهد - فان المؤتمر القومى العام سيجد نفسه - فى اعتقادى - مضطرا الى أن يجيب على عدة أسئلة . .

السؤال الأول : ما هو الدور الذى قامت به لجان الوحدات الأساسية فى الاتحاد الاشتراكى على مستوى الكليات والمعاهد وعلى مستوى الجامعة ؟

فنعن نعلم أن الطلاب يشتركون فى لجان الاتحاد الاشتراكى للكليات والمعاهد العليا مع أعضاء هيئات التدريس ومع العاملين الاداريين . بل ان قانون الاتحاد الاشتراكى يضمن لهم فى هذه اللجان ثلاثة أعضاء يمثلون الطلاب الى جانب ثلاثة يمثلون العاملين وأربعة يمثلون أعضاء هيئة التدريس بما فيهم المعيدون ، وهؤلاء أقرب الى الطلاب وأكثر اتصالا . كما أن قانون الاتحاد الاشتراكى يضمن للطلاب فى لجان الاتحاد الاشتراكى

على مستوى الجامعة ممثلاً واحداً من كل كلية الى جانب ممثل واحد
لأعضاء هيئات التدريس وممثل واحد للعاملين الإداريين ، وقد صعد
منهم الى المؤتمر القومى أحد عشر طالباً .

والسؤال الذى يطرحه هذا التشكيل . . ما هى طبيعة المناقشات
التي كانت تدور فى هذه اللجان ؟ وهل وصلت الآراء التى أدليت فيها
وما دلت عليه من اتجاهات ، الى المستويات الأعلى بالاتحاد الاشتراكي ؟
وماذا كان الموقف منها ؟

وذلك أنه لا قيمة لمناقشات تجرى فى الوحدات الأساسية اذا لم تلق
اهتماماً فى المستويات الأعلى ، ولأن الانفصام الذى يمكن أن يقع بين
ما يقال فى « القاعدة » وما يستجاب له فى « القمة » . هو الذى يذهب
بقيمة العمل السياسى . .

وعلى سبيل المثال فى واقعة كان للأهرام دور هام فى طرحها
للمناقشة العامة :

لقد اتخذت لجنة الاتحاد الاشتراكي بجامعة القاهرة توصيات بشأن
حرية البحث العلمى ، ونشرت هذه التوصيات بالصحف ، ثم أعقب ذلك
صمت ، فلم نسمع صدى لها . ولعل الموضوع كان لا يزال محل دراسة ،
وقد تكون الظروف غير ملائمة للبت فيه . . ولكن كان يجب أن نسمع
شيئاً .

السؤال الثانى : ما هو الدور الذى قامت أو يتعين أن تقوم به
الاتحادات الطلابية ؟ ولماذا لم يتم الحوار المنظم المسئول من خلال هذه
الاتحادات ؟

لقد أعلن قبل وقوع الحوادث المؤسفة بأيام قليلة عن تنظيم جديد
للاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة . واعتبرت اتصالات
الطلبة بمثابة تنظيمات جماهيرية تقود العمل الطلابى بالجامعات والمعاهد
العالية وتنظمه وتكفل ممارسته . وقد وضع التنظيم الجديد فى صدر أهدافه
العمل على « إبراز رأى عام تجاه الأحداث القومية والدولية والعالمية »
وبحث مشاكل الطلاب ودراستها مع المسئولين وإقرار الحلول اللازمة لها
وتنمية الوعي القومى العربى بين الطلاب وتعميق المفاهيم الاشتراكية فى
نفوسهم وممارسة الطلاب « حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتياتهم » .
وبدأ الاتحاد فعلاً فى إصدار مجلة باسم الطلاب يعبر فيها عن رأيهم .

والمفروض طبقاً لنظام الاتحاد الجديد أن ينعقد مؤتمره العام فى
شهر فبراير القادم لينتخب أعضاء مجلس الاتحاد العام لطلاب الجمهورية .

وقد كان تنظيم الاتحاد العام لطلاب الجمهورية استجابة لدعوة
ممثلهم حينما اجتمع الرئيس عبد الناصر بالمتقنين يوم ٢٥ أبريل ١٩٦٨

بين سلسلة لقاءاته مع قوى الشعب العاملة بعد اعلان بيان ٣٠ مارس .
وحينما قال مخاطبا الطلاب « ان تحقيق وضوح كامل فى رؤيتكم لحقائق
الواقع المعاصر ينبغى أن يكون علميا دائما وايجابيا » .

وبقدر ما يكون هذا الاتحاد العام للطلاب « موصلا جيدا » للحرارة
المنبثقة من مستويات الطلاب والتي تصل أولا الى مجالس اتحادات الطلاب
بالجامعات وقبلها الى اتحادات الكليات - بقدر ما يصبح هذا الاتحاد تعبيراً
صحيحاً عن رأى العام الطلابى والذي يعد ابرازه من أهم أهداف الاتحاد
وقد كان المفروض أن تبدأ بعد أيام وفي ٤ ديسمبر على وجه التحديد
انتخابات مجالس الاتحادات فى الكليات ، تنفيذاً لهذا التنظيم الجديد .

والسؤال المطروح : ما هى الوسيلة لكى يصبح الاتحاد العام
للطلاب معبراً حقيقة عن رأى القاعدة الطلابية العريضة ؟ ما هى الوسيلة
لكى تصبح مجالس هذه الاتحادات المنتخبة ديمقراطياً ، الطريق الطبيعى
الذى يمارس الطلاب من خلاله « حرية التعبير عن آرائهم واثبات ذاتيتهم »

وهل يكفى فى ذلك أن يشكل مؤتمر اتحاد الكلية أو المعهد من
أعضاء لجان النشاط وحدهم ؟ وما هو الدور الذى أداه أو يجب أن
يؤديه مستشارو هذه المجالس من أعضاء هيئة التدريس ؟

السؤال الثالث : هل نجحت الطريقة التى تدرس بها المواد القومية
فى كتابات الجامعة والمعاهد العليا والتي تتناول « ثورة ٢٣ يوليو »
و « المجتمع العربى » و « الاشتراكية » ، فى أن تخلق فى الطلاب وعياً
مسئولاً وفهماً حقيقياً وإيماناً صادقاً ؟ هل زودتهم بالوضوح الفكرى ؟
هل أجابت على تساؤلاتهم وعلى قلقهم ؟ هل حلت لهم المتناقضات التى
يزخر بها تفكيرهم الشاب ؟ هل حددت مضمون الشعارات التى كثيرا
ما تتردد دون فهم ؟

ان هذه المواد تدرس فى كليات الهندسة والعلوم كما تدرس فى
كليات الحقوق والآداب . أى انها تدرس فى الكليات العملية مثلما تدرس
فى الكليات النظرية . فهل هى تعطى للطلاب « كجرعة » من دواء « مر »
يبتلعها الطالب لتكون جواز مرور الى النجاح فى الامتحان دون أن تسلمه
بفهم حقيقى ؟ وهل زودتهم بهذه « الجرعة » بالمناعة ضد « التأثير »
أو « الانسياق » ؟

السؤال الرابع : هل جرت أو يتعين أن تجرى دراسة اجتماعية
لفئات الطلاب التى شاركت فى هذه الحوادث الأخيرة أيا كانت قسلة
عددها بالنسبة لمجموع آلاف الطلاب ؟ دراسة تتناول تركيبهم الطبقي
وظروفهم الاجتماعية ؟

فإن أخطر ما أخشاه أن تنتهى بنا هذه الدراسة الى ان بعض الطلاب الذين تتفق مصالحهم الاجتماعية والطبقية مع التحول الى الاشتراكية ، يتعرضون مع ذلك لعدوى خطيرة لا يجدون لديهم المناعة الكافية لمقاومتها .

و٧ يكفى لتحسين الطلاب ضد هذه العدوى أن نقول لهم : أنتم جيل الثورة أو أن نذكرهم بما فعلته الثورة من أجلهم . لا يكفى أن نذكرهم بأن أبواب الجامعات قد فتحت لهم وبدون استثناء أو واسطة وإن الدولة قد كفلت لهم العمل بعد تخرجهم . بل يجب أن نعرف ما يدور فى رؤوسهم وأن نجيب عليه . والأهم أن نتخذ اجابتنا « موقف » الاقتناع لا أن تكون مجرد « كلام » للاقناع .

السؤال الخامس : أهناك صلة وثيقة بين الأساتذة والطلاب ؟

هل يعرف الأساتذة طلابهم . . هل يختلطون بأفكارهم . . هل يتناقشون معهم بحرية ؟ هل اذا سأل الطالب أستاذه سؤالاً قد تشق الاجابة عليه . . هل تكون اجابته تبريراً على طول الخط لموقف قد يكون بادى الخطأ أو تكون تحريضا واثارة أو تكون تهرباً أو اعتذاراً بالحساسية أو طلباً منه أن يبعد به عن الشر أو يغنى له ، اذا استعملنا التعبير المألوف ؟ وهل يعرف الأساتذة ان اجابة مثل هذه ، تكفى لزعة ثقة الطالب بكل ما يقال له عن حرية الرأى وانها قد تعلمه النفاق أو تعلمه ان طريق الحوار الهادى ليس وسيلة صالحة للتعبير ؟ وتلقى فى روعه أن هناك محظورات خطيرة لا يمكن التطرق اليها بالمناقشة . . بينما ان مجتمع اليوم وقيادته بتطلبان الرأى صادقا صريحا .

وفى نفس الوقت ، ألسنا فى حاجة الى تقاليد جامعية تكفل ألا يصبح توثيق الصلة بين الأساتذة وطلابهم تملقا لهم على حساب مصلحة الدراسة كوسيلة لكسب الأصوات فى الانتخابات ؟

السؤال السادس : أليكون اشتراك الطلاب مع أعضاء هيئة التدريس فى مجالس الكليات ، وسيلة تكفل للطلاب أن يتفهموا مشكلات الدراسة ومتطلباتها وألا ينزلوا عن مسئولياتها ؟

مع ملاحظة انه يمكن اختيار ممثلى الطلاب من بين طلاب السنتين النهائيتين وهم الذين زاد نضجهم وأصبحوا يطرقون باب الحياة العملية وألا يكون لهم صوت محدود فى مداولات مجلس الكلية على الأقل فى المراحل الأولى للتجربة ؟

لقد أشركنا الطلاب مع الأساتذة فى العمل السياسى فى لجان الاتحاد الاشتراكى ، فلماذا لا نشركهم فى المسئوليات المتعلقة بتخطيط وتنظيم ما يتعلق بحياتهم الدراسية ومشكلاتهم • ان ذلك شأنه شأن اشراك العاملين فى مجلس الادارة أو المنتفعين بالخدمة فى نشاط أدائها ؟

•••••

منذ أربع سنوات وأنا أفكر مع الشباب فى محاضرات قسم الصحافة بكلية أدب القاهرة •• ومن خلال مناقشات معهم ، أدركت ان لدى الطلاب أسئلة لم يجدوا اجابة عنها فى لجان الاتحاد الاشتراكى ولا فى اتحاداتهم الطلابية ولا عند أساتذتهم • وأخشى أن أقول انهم أحيانا لم يجدوا اجابة عنها حتى فى الصحف •

ومع ذلك فما حدث لا يمكن تبريره • ولكننا يجب أن ندرك مما حدث « أين يكمن القصور » ، حتى يمكننا أن نتعرف على العلاج •

القانون يتحرك مع تحرك المجتمع حماية النظام ضد ظاهرة العنف وحماية الفرد ضد توغل السلطة *

منذ حوادث مايو ١٩٦٨ التي كانت باريس بوجه خاص مسرحها الرئيسي وكان مثيروها من الشباب ، تفجر ما سمي بموقف الرفض للمجتمع القائم بكل ما يحويه من تناقضات زاد من حدتها التطور التكنولوجي واتجاهه نحو خلق قوة هائلة للانتاج وعدم امكان المجتمع أن يستمر في تقدمه بغير اغراء بزيادة الاستهلاك ، مما ولد ما اصطلح على تسميته « مجتمع الاستهلاك » . وهو مجتمع بالغ التعقيد يزداد التناقض فيه بين مفهوم الحرية ومفهوم النظام أو القانون الذي يعبر عنه .

وقد اتسمت هذه الحوادث التي وقعت في باريس في مايو ١٩٦٨ بالعنف ، واتخذت طابعا رومانتيكيا ، أغرى كثيرا من الشباب بموقف الاحتجاج أو المنازعة في كيان هذا المجتمع .

وطرحت هذه التجربة الأليمة التي عاشتها فرنسا ، قضية الحرية والقانون وإلى أي مدى يمكن التوفيق بين حرية الفرد وبين حماية نظام المجتمع ، وما هي الحدود التي لا يجوز للمجتمع الليبرالي الذي يرفع شعار الحرية منذ اعلان حقوق الانسان عام ١٧٨٩ ، أن يتعداها في مقاومته حركات العنف . لقد اتخذ بعضها شعارات فوضوية ترفع العلم الأسود ، الرمز الذي رفعه الفوضويون في فرنسا أول مرة

* جريدة الأهرام في ١٢ مارس ١٩٧١ .

عام ١٨٣٠ وضمت هذه الحركات تيارات أخرى « تروتسكية » أو « ماوية » أو مجرد تصور رومانتيكي يتخذ من « جيفارا » مثالا له . وكلها مع تناقضها ومع اختلاف المذاهب التي تنتمي إليها ، تجتمع حول صيغة واحدة هي الرفض وتحطيم المجتمع القائم . وزاد الاحساس بأن الشباب في حاجة الى حوار يجرى معه ، كما ان المجتمع في حاجة الى يد . نقانون القوية تمتد الى حمايته بعد أن انتشرت عشرات النشرات والجرائد التي اتخذت لها أسماء غريبة مثيرة تصف المجتمع بأنه مجتمع القذارة أو القمامة مثل جريدة « سالوب » أو « أوزدير » . وقدم عشرات من الشباب الى المحاكمة ، وصدرت أحكام ضد بعض محرري هذه النشرات والصحف التي وصفت بأنها صحف اليسار المتطرف وانتقد رجال الأمن بأنهم يسيئون استعمال سلطتهم ضد الشباب ويطاردونه بقسوة ولم تتوقف مع ذلك أعمال العنف ، التي اتخذت صور التخريف والاتلاف واحتلال دور العلم بل والمصانع أحيانا ومقاومة رجال السلطة .

قانون لقمع العنف وقانون لحماية الحرية

هذه هي الأزمة التي كان على وزير العدل الفرنسي « رينيه بليفين » أن يواجهها . . . وأن يتقدم بشجاعة ليعرض مقترحاته بشأنها حماية للنظام وحماية للحرية معا . فقدم الى البرلمان مشروع قانونين ، أحدهما لقمع حركات العنف واصطلح على تسميته بما يمكن ترجمته حرفيا بالقانون « ضد المكسرين » Anti Casseurs والآخر لدعم الحريات الخاصة .

ولا أذكر في تاريخ فرنسا الحديث ، ان قانونا أثار من الزوابع والمناقشات مثلما أثاره هذان القانونان ، وهما أحدث التشريعات في معالجة أزمة النظام والحرية في مجتمع الاستهلاك . ووافق البرلمان على القانونين بعد تعديلات أدخلت على مشروعيهما في شهرى يونيو ويوليو من العام الماضى .

وقد طرح صدور هذين القانونين ، قضية جديدة هي مدى التزام رجال القضاء بحماية النظام في تطبيقهم للقانون . فقد فجر « رينيه توماسيني » سكرتير عام الحزب الديجولى الحاكم ، أزمة جديدة حينما

وقف فى حفل أقامه الصحفيون منذ أسابيع ، فندد بالقضاء لأنه لا يصدر عقوبات صارمة ضد مثيرى الفتنة والشغب ووصف القضاء بأنهم « جبناء » ولم يكتف بذلك فانتقد الحرية التى يتمتع بها المذيعون فى الاذاعة والتليفزيون فيما يقدمونه من برامج تلائم من سماهم خصوم الحرية .

وقامت الدنيا وقعت حتى داخل الحزب نفسه ، لأن ما قاله « توماسينى » لم يركز تعبيرا عن وجهة نظر الحزب بل كان احراجا له . فوزير العدل « بليفين » يبدى دهشته لهذا الهجوم واستنكاره له ولأول مرة فى تاريخ فرنسا ، يسير ثمانمائة قاض وألف محام فى مظاهرة بملابسهم الرسمية احتجاجا على سكرتير عام حزب الأغلبية ، ويتدخل الرئيس « بو مبيدو » مدافعا عن رجال القضاء بينما يفكر البعض فى رفع دعوى قذف ضد السكرتير العام للحزب ، ولا ينتهى الأمر الا باعتذار « توماسينى » فى رسالة وجهها الى الرئيس بومبيدو ونشرتها الصحف .

ولقد رأيت بمناسبة زيارة وزير العدل الفرنسى « رينيه بليفين » للجمهورية العربية المتحدة ، ان التقى به لاتبادل معه رأى فى دور القانون والقضاء فى مجتمع متطور . كنت أدرك ان لتبادل الأفكار والمعلومات مع حارس العدالة الفرنسى أهمية خاصة ، لأن هناك روابط وشيخة لا زالت تربط نظامنا القانونى بالنظام القانونى الفرنسى . فنحن على حد تعبيره - ننتهى الى نفس الأسرة القانونية . وكنت أعلم ان هناك تطورا تشريعيا هائلا يجرى فى فرنسا هذه الأيام ، ليواكب القانون تطور المجتمع ، وان فرنسا ذات التقاليد القانونية الراسخة بدأت تدخل تعديلات جوهرية على قوانينها النابليونية ، وانها اليوم تجرى تجارب لا مكان استخدام العقل الالكترونى فى خدمة العدالة .

وحينما التقيت بوزير العدل الفرنسى رينيه بليفين ، الذى كان رئيسا للوزراء مرتين والذى لعب دورا هاما فى حركة المقاومة لتحرير بلاده أثناء الحرب العالمية الأخيرة - قال لى ان قانون قمع العنف بدأ يحقق النتائج المرجوة منه ، وان حوادث الشغب قد قلت .

لقد سبق لى أن اطلعت على هذا القانون وتابعت المناقشات التى جرت بشأنه ، وهو باختصار يرمى الى معاقبة صور جديدة من الاجرام ، وهى التى ترتكبها جماعات تستعمل العنف وتكسر المحلات وتحرق السيارات وتحتل المباني العامة ، وهو يسمح بأن يمتد سلطان الدولة

الى مثيرى الشغب والمعرضين والمهيجين ، ويحملهم مسؤولية ما يرتكب
من جرائم أثناء هذه الاضطرابات .

ولكن مع صدور قانون ضد العنف ، صدر قانون آخر لحماية
الحرية .

الرقابة القضائية بدلا من الحبس الاحتياطى

كانت هناك انتقادات شديدة توجه الى سلطة الحبس الاحتياطى .
فلماذا نضع المتهم دائما فى الحبس ، مع ان الأصل انه برىء حتى تثبت
«دائته» ؟ ومن ناحية أخرى ، أيجوز أن نطلق سراحه فيفلت من العقوبة
أو يعمل على التأثير على الأدلة .

هنا بدت اصالة المشرع الفرنسى . فقد كفل القانون الجديد الخاص
بحماية الحريات ألا يستخدم الحبس الاحتياطى الا استثناء . فعلى قاضى
التحقيق ان يلجأ أولا الى اتخاذ تدابير سماها القانون الرقابة القضائية
فله ان يلزم المتهم بألا يغادر مسكنه طوال فترة التحقيق أو ألا يلتقى
بأشخاص معينين ، أو ألا يرتاد أماكن معينة ، و يمنعه من مزاولة مهنته
أو قيادة السيارات مثلا - اذا كان متهما بارتكاب حادث أثناء قيادته
سيارة - ولا يلجأ القاضى الى الحبس الاحتياطى الا اذا خالف المتهم القيود
التي فرضها عليه ، أو استثناء اذا كان الحبس هو الوسيلة الوحيدة
للمحافظة على الأدلة أو لعدم التأثير على الشهود أو للمحافظة على النظام
العام أو لحماية المتهم نفسه وبشرط أن يصدر قرار القاضى بالحبس
الاحتياطى مسببا ، وأن تحدد أقصى مدة له وأن يكفل التظلم منه .
بل لقد سمي القانون هذا الحبس الاحتياطى بالحبس الوقتى دلالة على
طبيعته .

التعويض عن الحبس الاحتياطى

ان هذا القانون قد كفل بذلك ألا يتحول الحبس الاحتياطى الى
عقوبة مفروضة سلفا ، وجعل الأصل هو حرية المتهم أثناء التحقيق .
لقد ثبت مثلا فى قضية حديثة فى فرنسا عرفت بقضية « ماري بنارد »
ان هذه السيدة برئت عام ١٩٦١ بعد أن ظلت محبوسة من عام ١٩٤٩

الى عام ١٩٥٢ . وتساءل بعدها كثير من فقهاء القانون : الى أى مدى تسأل السلطة العامة عن الأضرار التى لحقت بالمتهم .

وهنا تدخل قانون دعم الحريات الفرنسى أيضا وقرر لأول مرة حق المتهم فى التعويض عما يلحقه من ضرر غير عادى نتيجة حبسه وقتيا أثناء التحقيق اذا انتهى هذا التحقيق الى الحفظ أو انتهت الدعوى الى الحكم فيها بالبراءة . وقبل صدور هذا القانون كان القضاء الفرنسى يتجه فى مجموعه الى ان الحبس الاحتياطى من اجراءات التحقيق المشروعة التى لا يجوز أن تؤدى الى الحكم بالتعويض لمن لحقه ضرر منها ، والا ترتب على ذلك اعاقة سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية .

حماية الحياة الخاصة

وعدت أتناقش مع وزير العدل الفرنسى حول ما استحدثته هذا القانون نى سبيل حماية الحياة الخاصة . وكنت قد اطلعت على حكم لمحكمة استئناف باريس صدر فى مايو ١٩٧٠ وقضى بأنه اذا كان يجب كفالة الحق فى حرية التعبير ، الا ان لهذه الحرية حدودها ، فيجب أن تلتزم احترام الحياة الخاصة ، وانتهت هذه المحكمة الى الحكم على جريدة « فرانس ديمانش » بتعويض قدره خمسة آلاف فرنك أى حوالى خمسمائة جنيه مسرى ، لأنها نشرت عنوان مطرب كان يؤثر أن يظل بعيدا عن الأضواء ونشرت رقم تليفونه وعنوان منزله الريفى واسمه الحقيقى وهو غير اسمه المعروف به والذي يتخذ فى مزاولة فنه . وقالت المحكمة الفرنسية عن حق الخصوصية انه « حق الشخص فى أن يكون حرا فى أن يوجه حياته كما يشاء ، حقه فى أن يكون فى مأمن من أى تعد على خريته فى استخدام اسمه وصورته وصوته . . حقه فى الكرامة وفى السمعة بل وفى أن يكون منسيا أيضا » ١

ورغم تحفظاتى بشأن هذا الحكم ، الا انه طرح بشدة موضوع حماية الحياة الخاصة للمواطن ، حتى ان محكمة النقض الفرنسية فى تقريرها السنوى الى وزير العدل أهابت به أن يعالج ما قد يكون فى التشريع من قصور فى هذه الحماية .

فلما يعد الأمر فى القانون الجديد الذى أعده وزير العدل الفرنسى مقصورا على التعويض ، بل انه جعل من الافتيات على الحياة الخاصة جريمة قد يصل العقاب عليها الى الحبس مدة سنة . ان هذا القانون يعاقب كل

من انتهاك حرمة الحياة الخاصة للغير بالتصنيت أو بتسجيل أحاديث الناس في أماكن خاصة بغير موافقتهم ، أو حتى نقل صورهم بغير اذيتهم بل انه وضع نظاما لحصر انواع الأجهزة التي قد تستخدم في التسجيل بوسائل مذهلة أحدثها التطور العلمى الحديث وينظم استيرادها وحيازتها خشية أن يساء استخدامها .

نقد أحكام القضاء

وقلت لوزير العدل الفرنسى ان هناك موضوعا آخر لا يقل أهمية عن حماية الحياة الخاصة ، وهو حماية المتهم من تأثير ما قد تنشره الصحف عنه قبل أن يصدر حكم بإدانته . اننى أعرف ان قانونا صدر فى فرنسا عام ١٩٥٨ يعاقب على نشر تعليقات فى الصحف على القضايا المنظورة قبل أن يصدر حكم فيها ، اذا كان من شأنه احداث ضغط على القضاء أو الشهود . فليس المقصود بذلك ، حماية شخص القاضى بل حماية العدالة ، أما اذا صدر الحكم ، فان من حق أى انسان أن يعلق عليه وأن ينتقده دون أن يخل ذلك بهيبة القضاء أو استقلاله ولكن هناك فارقا بين نقد الأحكام القضائية الذى يرحب به القضاة وبين اهانتهم ، مثلما بدر من « توماسينى » حينما وصف القضاة بالجبين . وأذكر ان محكمة استئناف اكس فى فرنسا قد أصدرت حكما بالادانة فى عام ١٩٦٢ على صحفى لأنه نشر تعليقا على قرارات لقاضى نزع الملكية فوصفها بأنها أعمال متنافرة مفرطة فى الخطأ وفى التعسف وان « لافونتين » لو كان حيا لقال عن قرارات هذا القاضى انها تجعلك أبيض أو أسود تبعا لما اذا كنت من ذوى النفوذ أو من البؤساء . وختم مقاله قائلا : ايه يا فرنسا الخالدة هذه هي العدالة ؟

وقال وزير العدل الفرنسى مبتسما : ان هناك مثلا قديما عندنا يقول . . حينما يصدر حكم عليك ، فلك أربع وعشرون ساعة تلغنه فيها ! فمن الطبيعى أن يتصور كل انسان ان ما يراه هو العدل . . ولكن قضائنا يتقبلون النقد باعتباره عاملا من عوامل تطوير القانون وتنمية العلم القانونى ، وهم يتقبلونه لأنهم يصدرون أحكامهم باسم الشعب . ولو لم يكن ذلك النقد الشهير الذى وجهه اميل زولا تحت عنوان « انى اتهم » للحكم الذى صدر ضد الكابتن دريفوس لما اتضحت براءته بعد

لما يجب أن يتوافر للقضاء من توقيير واستقلال • ولهذا فقد سحب توماسينى العبارات التى بدرت منه فى حق القضاء •

عدالة الكمبيوتر !

وقد تطرق بى الحديث مع الوزير الفرنسى الى تجربة استخدام العقول الالكترونية فى خدمة العدالة • وهى تجربة استحوذت على اهتمامى حينما كنت أشهد مؤتمر المحامين الدولى الذى عقد فى طوكيو فى الصيف الماضى • وأذكر اننى اطلعت على مناقشات جرت فى ندوة فى باريس فى أبريل الماضى لدراسة علاقة علم « السبرناطيقا » بالقانون • ان السبرناطيقا يمكن أن تساعد رجل القانون على السيطرة على العلاقات القانونية كعامل معبر فى العلاقات الاجتماعية • وفى الاتحاد السوفيتى وفى أمريكا استحدثت فى الدراسات القانونية مادة « السبرناطيقا القانونية » • فهل يمكن عن طريق « الكمبيوتر » معرفة الحكم القانونى الصحيح ؟ هل يمكن أن يحدد لنا العقوبة التى توقع على المتهم ؟ وما هو مصير حقوق الانسان فى مجتمع « الكمبيوتر » • وهل تتفق مرونة التطبيق وتقدير ظروف المتهم الشخصية مع العدالة المطلقة الحسابية التى يمكن أن تقدمها الآلة ؟ وعلى النقيض أتكون الآلة عاصما ضد الانحراف والتحكم والخضوع لثأثير ؟ •

وقال الوزير :

لقد بدأت احدى محاكم البوليس بباريس تجربة جديدة بناء على اقتراح جمعية الدراسات والرياضيات التطبيقية SEMA • اذ تستعين بالكمبيوتر فى توقيع العقوبات فى مخالفات المرور • ويمكن أن تمتد التجربة الى توقيع العقوبة فى جرائم اصدار الشيكات بغير رصيد •

وعلى أى حال فلا شك ان استخدام الكمبيوتر له فائدة محققة فى الرجوع الى القوانين والقرارات التى قد تبلغ المئات فى موضوع واحد ، وفى الرجوع الى المبادئ القانونية التى تصدرها المحاكم والتى تعجز الذاكرة عن استيعابها •

ان القانون لا يمكن أن يبقى منعزلا عن تطورات العلم فى الثلث الاخير من القرن العشرين • •

القانون فى حالة حركة تتبع حركة المجتمع • •

سيادة القانون

.. وجه للحرية ووجه للمسئولية *

ليست، هناك كلمة تستحوذ على اهتمام الجماهير ، وتخفق لها قلوبهم .
قدر كلمة « الحرية » .. و مهما اختلف الرأي حول الحريات الاجتماعية
والحريات السياسية ، فان الحرية الشخصية .. هي الركن الأساسي
في أي نظام اجتماعي .. أن يأمن الانسان ضد القبض التعسفي .. أن
يأمن على حرمة مسكنه .. أن يأمن على حياته الخاصة .

ومن هنا كانت أهمية هذا القانون الذي قدمته اللجنة التشريعية
بمجلس الشعب ، ووافق عليه المجلس في ختام دور انعقاده الأول ..
قانون حماية الحريات ** ..

بل ان الحديث عن الحريات الأخرى ، مثل حرية الصحافة مثلا
يصبح لغوا ، اذا لم تكن حرية الانسان ضد القبض التعسفي مكفولة ..
ذلك انه اذا حل الخوف في القلوب جمدت الأقلام .. واذا جمدت الأقلام
ضاعت حرية النقد .. وهي المضمون الحقيقي لحرية الصحافة ..

وقانون حماية الحريات هو صياغة مصرية تتفق مع أصول الشريعة
ومقاصدها .

* من مقال في جريدة الاهرام في ٢٩ يونيو ١٩٧٣ تحت عنوان الحرية والمسئولية .
** وهو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الذي صدر بناء على اقتراح بمشروع قانون
مقدم من المؤلف .

ما أروع قول عمر : ألا لا تضربوا المسلمين فتذلوهم .. ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم . وقد ذكر عمر المسلم هنا من باب الغالب الأعم .
وأخواننا المسيحيون لهم ما لنا وعليهم ما علينا . فحماية الحرية للجميع .
للإنسان . وما أروع قول النبي « من آذى ذميا فأنا خصمه يوم القيامة » .

فليس هناك ما هو أشد قسوة من « الإذلال » الذي قد يصل بالإنسان إلى حد أن يكفر بالنظام الذي يعيش في ظله .. بل إن الإذلال والظلم ببيع لمن يتعرض له أن يجهر بالسوء .. « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم » ..

وما يعنيني هو المواطن العادي البسيط قبل أي شخص آخر ..
المواطن الذي ما زالت ظروفه الاجتماعية لا تمكنه من أن يرفع صوته
عاليا إذا ظلم .. إذا ظلمه الشرطي أو ظلمه صراف القرية .. أو ظلمه
كاتب الجمعية التعاونية ..

وميزة هذا القانون أنه كفل الضمانات حتى في ظروف الطوارئ ..
ضمانات حرية الفرد وضمانات أمن المجتمع .. وحتى لا يتسوه
القاري بين نصوص القانون فاني ببساطة أقول له إن الجديد فيه :

١ - لم يكن هناك أي نص يعاقب على الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة
للمواطن باستراق السمع أو تسجيل المحادثات الخاصة .. ولأول مرة
يصبح ذلك العدوان جريمة تصل عقوبتها في بعض الحالات إذا صاحبها
ابتزاز أو تشهير أو تهديد من موظف عام اعتمادا على سلطة وظيفته إلى
السجن ١٥ سنة ١

٢ - أصبح من غير الجائز القبض على أي إنسان بغير إذن النيابة
العامة إلا في حالة التلبس .

٣ - أصبح من غير الجائز تفتيش المنازل إلا بأذن مسبب من النيابة
العامة بتهمة معينة .

٤ - لم يعد من الجائز مراقبة المحادثات التليفونية إلا بأذن من
القضاء ولمدة محددة ولتهمة معينة .

٥ - أصبح الحبس الاحتياطي محدد المدة . فقد ألغي الحبس المطلق
أي الذي كان يصدر من النيابة بغير تحديد مدة . وهو لا يتجدد إلا لمدة
محددة بأذن من القضاء ، والحد الأقصى له ستة شهور . وفي الجنايات

إذا تطلب التحقيق استمرار حبس المتهم يتعين الحصول على إذن من محكمة الجنايات نفسها

٦ - أصبحت جرائم العدوان على الحريات مما لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية عنها بالتقادم .

٧ - ألغى قانون تدابير أمن الدولة الذى كان يجيز القبض على أى شخص أو اعتقاله لمجرد انه كان من بين فئات معينة مثل أن يكون قد سبق اعتقاله مثلاً ، والذى كان يخول للنيابة سلطة الحبس المطلق غير مقيدة فيها بأى قيود . وكان هذا القانون يسرى حتى فى غير حالة الطوارئ .

٨ - عدل قانون الطوارئ بما يجيز التظلم من أوامر الاعتقال التى قد تصدر حماية للأمن القومى . . . والتظلم أصبح كل ثلاثين يوماً وقد كان قبل ذلك كل ستة شهور . وقرار المحكمة فى التظلم نافذ . . . وقد كان من قبل لا ينفذ الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية .

ولم يكن من الجائز التظلم من أوامر النيابة بالحبس الاحتياطى فى جرائم أمن الدولة بل وفى أى جريمة أخرى يعينها رئيس الجمهورية . . . والآن أصبح التظلم جائزاً فى جميع الأحوال أمام المحكمة .

٩ - إذا رفض «وظف عام أن ينفذ لك حكماً صدر من القضاء ، فيمكنك أن ترفع الدعوى ضده مباشرة لتطلب محاكمته .

١٠ - والمتهم لا يفصل بينه وبين محاميه ، ويجوز له الاستعانة بمن يريد . ويجب أن يعامل بما يحفظ عليه كرامة الانسان ويحظر ايذاءه بدنياً أو معنوياً .

هذه هى الحقوق التى كفلها لنا قانون حماية الحريات . . . وإذا كان حقاً نحرص عليها . . . قعلينا أيضاً أن نحرص على ما يقابلها من واجبات . . . التزام القانون واحترام أحكامه . . .

فسيادة القانون ذات وجهين : وجه للحرية . . . ووجه للمسئولية .

حماية الوحدة الوطنية هل تكون قيما على حرية الرأى ؟ *

تركز اهتمام الرأى العام أخيرا حول الدورة الطارئة التى عقدها مجلس الشعب بناء على دعوة رئيس الجمهورية وتنفيذا لقرارات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى الذى خصص دورته الأخيرة لموضوع واحد هو « الوحدة الوطنية » . . .

وقد تناثرت بعض المخاوف حول قانون يصدر لحماية الوحدة الوطنية وبدا الأمر عند البعض وكان المقصود به تقييد حرية الرأى أو ضرب أى رأى مخالف للسياسة الرسمية .

وحتى قبل أن يدعى مجلس شعب الى هذه الدورة الطارئة ، كانت قد تنبأت بأنه قانون لاصطياد كل صاحب رأى مخالف ووصلت التنبؤات المتشككة الى حد الزعم بأن هذا القانون فى حقيقته ستار لتعديل قوانين الاضراب والتظاهر ولتشديد العقوبة بشأنهما ، متجاهلة ان حالة

* جريدة الأهرام فى ٢١ أغسطس ١٩٧٢ .

وقد صدر قانون حماية الوحدة الوطنية برقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ ، متضمنا عقوبات لا تتجاوز عقوبة الجنحة ، ومع ذلك فقد انتقد وقتئذ بأنه يعاقب على مناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة ، وهذا غير صحيح لأن نص المادة الرابعة صريح فى أنه يعاقب على اللجوء الى العنف أو التهديد أو الوسائل غير المشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة ، ومع ذلك فإنه لم يستخدم منذ صدوره : (قارن أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعى) .

الطوارئ معننة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وإن قانون الطوارئ وهو لا يزال قائما يخول الحكومة سلطة استثنائية لا تحتاج معها إذا أرادت إلى قانون يصدره مجلس الشعب .

ثم تبين الرأي العام انه لم تكن هناك سوى أفكار عامة عرضتها المناقشات التي جرت في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، وإن اعداد هذا الاقتراح بمشروع قانون ، يجرى في وضوح النهار ، وفي جلسات علنية للجنة التشريعية سمح فيها بالحضور لمثلي الصحافة والاعلام وللمواطنين العاديين ، وشارك في أعمالها عدد كبير من أعضاء المجلس غير أعضاء اللجنة التشريعية . ونشرت مناقشات اللجنة رغم ان الأصل في اجتماعات لجان المجلس أن تكون غير علنية . ومن خلال هذه المناقشات صيغت مواد المشروع . . . وليس فيها اعدام أو أشغال شاقة . . . وليس فيها تعرض لقوانين التظاهر أو الاضراب * وليس فيها أي حجر على حرية الرأي .

ولم يكن هذا القانون في حقيقته قانونا « للجزاءات » . . بل ان اللجنة سجلت صراحة في تقريرها وهو جزء مكمل للقانون يفسر مواده ويحدد نطاق تطبيقها « ان حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن وواجب المؤسسات الدستورية والسياسية وان هذه الحماية عمل سياسي بالدرجة الأولى . ولهذا فان المادة الأولى من هذا القانون قد حددت المقصود بالوحدة الوطنية التي يجب على كل مواطن أن يحرص على حمايتها ، والتي يجب على مؤسسات الدولة أن تعمل على دعمها وصيانتها » .

والذي يجب أن نعرفه ان دستورنا الجديد هو أول دستور مصري ينص صراحة على الوحدة الوطنية وواجب حمايتها ، ويخصص لذلك اربع مواد . . . وهو في هذا ، شأنه شأن الدستور الفرنسي الذي صدر عام ١٩٤٦ ثم دستور ديغول الذي تلاه عام ١٩٥٨ . كانت الوحدة الوطنية أيضا هي الشغل الشاغل لفرنسا بعد أن فرقها الخلافات الحزبية قبل الحرب العالمية الأخيرة وأضعفت قدرتها وكانت محاولة « لم شمل البيت » بعد هزيمتها ، هدف دستور ١٩٤٦ ثم بعد الشقاق الذي تعرضت له خلال حرب الجزائر وحركة الجنرالات الفرنسيين ، سببا آخر في صدور دستور ١٩٥٨ .

* ومع ذلك فقد جرى بعدها بعدة سنوات استفتاء عام أثير حوادث ١٨ و ١٩ يناير لسنة ١٩٧٧ شددت بمقتضاه العقوبة على التظاهر والاضراب .

بل ان كل من يتتبع نضال الشعوب التي تعرضت للعدوان النازي خلال الحرب العالمية الأخيرة ، يتبين ان هذه الشعوب مع اختلاف أحزابها السياسية ، قد وضعت « المسألة الوطنية » في مقدمة المسائل المشتركة التي اتحدت هذه الأحزاب في سبيلها بصرف النظر عن أى خلافات عقائدية بينها . هكذا جرت حركة المقاومة في يوجوسلافيا وفي بولندا وفي المجر وفي كل بلاد أوروبا الشرقية التي تعرضت للعدوان النازي .

مخاطر ثلاثة

ونحن اليوم في ظروفنا الحالية التي يعد فيها تماسك الجبهة الداخلية أمرا بالغ الأهمية ، ما هي المخاطر التي تتعرض والتي أوشكنا أن نتعرض لها :

١ - مخاطر تهدد وحدة قوى الشعب العاملة أى تهدد التحالف .. محاولات لازكاء حدة الصراع بين قوى التحالف بدلا من تهدئتها ، فليس هذا وقت لاثارة المنازعات بين الرأسمالية الوطنية مثلا وبين العمال وللمصلحة من ؟

٢ - مخاطر تهدد وحدة الشعب ، باثارة نعرات طائفية واختلاق أسباب لاثارة الحقد بين الطوائف . وبماذا نفسر مثلا ان تقريرا أعد في عام ١٩٧٠ عن حالة فردية جرت في مدينة الاسكندرية ، يعاد طبعه اليوم في نشرات توزع بالبريد لاثارة مشكلة غير قائمة ؟ واذا بنا بين يوم وليلة نكاد نفقد رؤوسنا .. ونوشك أن نتعرض لفتنة كان من الممكن أن يستفحل أمرها .

٣ - مخاطر تريد أن تصرفنا عن النضال المشترك ضد العدو بازكاء خلافات أيديولوجية ليس هذا وقت اثارتها . ان كثيرين ممن يباشرون عملهم السياسى اليوم تحت راية الاتحاد الاشتراكي ، كانوا ينتمون قبل عام ١٩٥٢ الى أحزاب وتنظيمات قديمة حلت وانتهى أمرها أو استنفذت غرضها بل أن بعضهم كان ينتمى الى تنظيمات كانت تباشر نشاطها خفية قبل عام ١٩٦١ .. وحلت نفسها أو انتهت نشاطها سواء ما كان منها تنظيما فى أقصى اليسار أو تنظيما فى أقصى اليمين ؟

والعودة اليوم الى اثاره خلافات لاهياء هذه الفرق المتنافرة مخاطرة شديدة فى هذه الظروف . ان علينا أن نقبل فى صفوف معركتنا ضد العدو كل وطنى مخلص بصرف النظر عن اجتهاداته الفكرية . ليس هذا وقت يتهم فيه وطنى مخلص بالانحراف بسبب رأى له حتى لو كنا

لا نوافقه عليه ، ما دام قد تبني برنامج الميثاق وبرنامج العمل الوطنى
وبرنامج النضال فى هذه المرحلة ضد العدوان والاستعمار .

الوحدة الوطنية لا تعنى اتحاد الآراء

ونعود الى السؤال الذى طرحناه فى بداية هذا الحديث . هل فى
قانون حماية الوحدة الوطنية ما يمنع الخلاف فى رأى أو يتعارض مع
حريته ؟

ان المذكورة الايضاحية للقانون تقول صراحة ان هناك مصالح موحدة
والأرضية مشتركة من المصالح القومية لا خلاف عليها بيننا وفى مقدمتها
تحرير الأرض واستمرار التطور على الطريق الاشتراكى والانتماء المصيرى
الى الأمة العربية . وان كل مواطن وكل هيئة وكل جهة أو طائفة أو فئة
مطلوبة بأن ترعى ذلك فى كل تصرفاتها وأن يكون سلوكها متفقاً مع تحديد
الأرضية المشتركة التى تقف عليها وحدتنا الوطنية .

وتضيف المذكرة الايضاحية :

« ولكن من الخطأ أن يظن ان تحقيق الوحدة الوطنية يعنى توحيد
كافة الآراء والاتجاهات أو ان هذه الوحدة الوطنية تضيق بالنقاش
واختلاف الرأى . فكل صاحب رأى يمكنه أن يبدى رأيه ويقول ما يريد
بغير حرج فى نطاق المؤسسات الدستورية والسياسية بل وخارجها » .
وهذا كلام صـ.يح لا أعتقد انه يحتمل التأويل . اذن فما هى
القيود التى وضعها القانون ؟

ان القانون لم يضع أى قيد على ابداء الرأى . من حق أى انسان أن
يخالف سياسة الدولة المعلنة ، سواء قبل صدور القرار أو حتى بعد
صدور القرار ، بل ان هناك عبارة هامة وردت فى تقرير اللجنة التشريعية
وهى تحدد نطاق النص : فهى تقول « انه لا مسئولية على أى شخص
بسبب ما يبدىه من آراء وأفكار فى كافة اجتماعات الاتحاد الاشتراكى
التنظيمية على كافة مستوياتها ، وان الاتحاد الاشتراكى بطبيعته منبر
للحوار والتفاعل الديمقراطى بين فئات قوى الشعب العاملة وهو يفسح
مجالاً للاختلاف فى الرأى وللجتهاد المخلص فى ضوء الالتزام بمقومات
هذا المجتمع كما حددتها مواثيقه السياسية الأساسية » .

ومازلت أذكر عبارة قالها الرئيس أنور السادات في اجتماع المؤتمر القومي يوم ١٨ فبراير من هذا العام : علينا أن نعرف ان الوحدة الوطنية تزداد عمقا بالحوار ولا تضيق به . .

فما هو المحظور :

التنظيمات السياسية خارج الاتحاد الاشتراكي

المحظور الأول هو اقامة تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي وهو أمر كان مقـررا من قبل ، والجديد هو التنبيه اليه وتنظيمه . وهو ما يحتاج هنا الى وقفة متأنية للتأمل .

ان كل ما واجهته الدولة من قبل كانت التنظيمات التي وصفها قانون العقوبات منذ عام ١٩٤٦ بالتنظيمات التي تدعو الى تغيير المقومات الأساسية للمجتمع والى تسويد طبقة على غيرها من الطبقات . وكانت ولا زالت هذه الجريمة في نظر قانون العقوبات جناية يمكن أن يصل العقاب عليها الى الأشغال الشاقة .

ولم يعد هذا النص صالحا للتطبيق بحذافيره بعد عام ١٩٦١ . فقد ثانت الدعوة مثلا الى اسقاط تحالف رأس المال والاقطاع دعوة مؤثمة طبقا لهذا النص ولم تعد هكذا مع بداية التحول الاشتراكي واعلان الميثاق . فقد تغيرت المقومات الأساسية للمجتمع . فالنصوص القديمة يجب أن تفسر في ضوء التغييرات الجديدة . فمبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية التي يعاقب القانون على تحييد وترويج المذاهب التي ترمى الى تغييرها ، لم تعد مبادئ دستور ١٩٢٣ ولا مبادئ النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال ، كما ان تأييد الدعوة الى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية لم يعد يحول دون الدعوة الى قيادة العمال والفلاحين لتحالف قوى الشعب العاملة أو الدعوة الى القضاء على طبقة كبار الملاك والرأسماليين ، وهو ما تحقق فعلا بموقف الدولة نفسها باصدار القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ أو قوانين اصلاح الزراعي .

وصدر قانون آخر في عام ١٩٧٠ ، هو قرار بقانون صدر بناء على تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية وقتئذ . وهذا القانون يؤثم الترويج لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم

الاشتراكي في الدولة كما يؤثم الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ويقرر لمخالفة ذلك عقوبة تصل الى الأشغال الشاقة . وهو يتسع للملاحقة الدعوة الى نظام اشتراكي يختلف في اسمه عن النظام الاشتراكي الذي أورده الميثاق وهو القائم على التحالف وعلى الحل السلمى للمتناقضات بين الطبقات ، كما ان هذا النص يتسع للملاحقة الدعوة الى إعادة سلطان الملكية ورأس المال مثلا . وفي نظر هذا القانون - وعباراته الواسعة كما هو واضح - فان تأسيس أى منظمة تتبنى دعوة مناهضة لتحالف قوى الشعب العاملة أو للمبادئ التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي فى الدولة جناية خطيرة يعاقب عليها بالأشغال الشاقة .

أما النص الذى أورده قانون الوحدة الوطنية والذى طرح للمناقشة فى الضوء فهو يكتفى بإعادة تأكيد الحظر على اقامة تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي . لماذا ؟ لأن فلسفة نظامنا السياسى والاجتماعى قائمة على فكرة التحالف الذى ينتظمه تنظيم سياسى واحد . ولأول مرة فى تاريخ التشريع السياسى المصرى تفرض عقوبة مناسبة ، هى عقوبة الجنبنة التى لا تتجاوز ثلاث سنوات وقد تكون أربعاً وعشرين ساعة . ولا يمنع القانون القاضى من أن يحكم بوقف تنفيذها اذا شاء .

العنف والتهديد

أما المحذور الثانى : فهو استخدام العنف والتهديد والوسائل غير المشروعة لمناهضة سياسة الدولة المعلنة أو التأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية فى اتخاذ قرار بشأنها . ليس المحذور اذن هو ابداء الرأى المخالف لسياسة الدولة . وهو ما سجله تقرير اللجنة التشريعية صراحة ليكون نطاق تطبيق النص واضحا أمام القاضى فقال :

« ان المشروع لا يؤثم ابداء الرأى ولو كان مخالفا لسياسة الدولة التى وافقت عليها مؤسساتها السياسية والدستورية ولكنه يؤثم الالتجاء الى العنف لفرض الرأى على هذه المؤسسات المنتخبة من الشعب . وهو بهذا يحمى حرية الرأى ويكفل للحوار الديمقراطى المناخ الصحى بعيدا عن الارهاب والتهديد » .

ومثل هذا النص قائم من قبل فى صورة أخرى ينص عليها قانون العقوبات ، وقد طبق فى قضية مؤامرة مايو ١٩٧١ فالمادة ٩٩ من قانون العقوبات تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من لجأ الى العنف

أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانونا أو الامتناع عنه . . والتطبيق الجديد للنص لا يصل إلى عقوبة الأشغال الشاقة بل ولا يصل إلى عقوبة السجن . بل يكتفى بعقوبة الحبس ، وهي عقوبة الجنحة .

وحينما نرجع إلى التشريع المقارن نجد مثل هذا الحظر في قوانين دول كثيرة حريصة على الديمقراطية وحرية الرأي ، في ألمانيا الاتحادية مثلا ينص قانون العقوبات القائم الآن في المادة ٩٠ على أن يعاقب بالحبس كل من لجأ إلى الإضراب أو الاعتصام أو التخريب أو تعطيل المواصلات أو الاتصالات السلكية أو اللاسلكية أو المرافق العامة و بأية وسيلة أخرى بقصد الاعتداء على سلامة الدولة أو مناهضة مبادئها الدستورية . وفي إيطاليا ينص قانون عقوباتها القائم الآن ، في مادته ٢٤١ على أن يعاقب بالاعدام كل من ارتكب فعلا من شأنه أن يعرض وحدة الدولة للخطر . وفي النرويج يحكم بالغرامة والحبس لمدة سنة على كل من يعرض السلم العام للخطر باهانة الدستور أو أية سلطة عامة أو تحريض طائفة من الشعب ضد أخرى . وفي يوجوسلافيا يعاقب بالحبس لمدة تصل إلى اثنتي عشرة سنة كل من حرض بالكتابة أو القول أو أى طريق على أحداث تغييرات غير دستورية في نظام الحكم أو يكون من شأنها الإضرار بوحدة شعب يوجوسلافيا أو مقاومة قرارات السلطات الدستورية . وفي نص آخر يعاقب القانون اليوجوسلافي على إثبات أى فعل يهدف إلى تقويض وحدة الشعب .

بل اننا اذا رجعنا إلى المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات الايطالى ، نجدها تعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات كل من روج لمبادئ مناهضة لنظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو اقتصادية بالعنف ، وفسر فقهاء القانون الجنائي الايطالى تعبير العنف بأنه كل قوة غير مشروعة سواء أدبية كالتهديد والاضرابات أو مادية تقع على الأشخاص أو الأشياء كالتخريب .

ومع ذلك فان قانون حماية الوحدة الوطنية الذى يعاقب على الالتجاء إلى العنف أو على انشاء منظمات سياسية خارج نطاق الاتحاد الاشتراكي قد خلا من النص على تجريم التحبيذ . فالمحظور هو اقامة التنظيم غير الشرعى أو استعمال العنف .

التحريض على بغض الطوائف

أما ما ورد في قانون حماية الوحدة الوطنية عن تأثيم التحريض على بغض طائفة من الناس أو فئة من فئات قوى التحالف ، فهو إعادة لنص قائم في قانون العقوبات ولكن الأمر قد احتاج الى النص الجديد تشديدا للعقوبة لتكون الحبس ، وتنبيها وتذكيرا لخطورة الموضوع وتوسيعا لنطاق النص بحيث يشمل التحريض على بغض فئات قوى الشعب العاملة الى جانب التحريض على بغض الطوائف .

ومثل هذا النص مستمد من قانون الصحافة الفرنسي ، ولا يكاد قانون في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية يخلو من نص يعاقب على التحريض على بغض الطوائف بسبب دينها أو جنسها أو أصلها . بل العجيب اننى قد التقيت منذ أسابيع بوفد برلمانى فرنسى كان يزور القاهرة ، وكان من بين أعضائه رئيس لجنة القوانين بالبرلمان الفرنسى . كنا نتحدث عن الوحدة الوطنية فذكر لى ان بعض أعضاء البرلمان الفرنسى قد قدموا اقتراحا جديدا يعاقب على ما سموه « بعض مظاهر العنصرية » غير مكتفين بالنص القائم فى قانون الصحافة الفرنسى الذى يعاقب على التحريض على بغض الطوائف . واطلعت على المشروع وقد وافق عليه البرلمان الفرنسى بتاريخ ٢٨ يونيو الماضى وهو يعاقب على اثارة التفرقة العنصرية أو الكراهية أو العنف ضد الأشخاص بسبب أصلهم أو انتمائهم أو عدم انتمائهم الى جنس أو دين أو قومية معينة . والعقوبة هى الحبس من شهر الى سنة وغرامة من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ فرنك أو احدى العقوبتين . (وهذا القانون قصد به حماية العمال الجزائريين والمغاربة والافريقيين الذين أصبحوا فرنسا تعتمد عليهم فى قوة عمالتها) .

واذا ضربنا مثلا بقانون حديث مثل قانون العقوبات فى ألمانيا الديمقراطية لوجدناه يعتبر هذه الجريمة من الجرائم ضد الانسانية ويصل بعقوبتها الى الحبس عشر سنوات .

الاشاعات

والدعاية المثيرة

ولا يبقى بعد ذلك فى قانون حماية الوحدة الوطنية الا محاربة الاشاعات واذاعة الأنباء المغرضة ، وليس هناك جديد فى مبدأ محاربة الاشاعات المقرر فى جميع قوانين العالم . وقانون العقوبات المصرى يحوى

أكثر من مادة تعاقب على ترويج الاشاعات وخاصة زمن الحرب . ولكن الجديد هو أن هذه صورة خاصة من ترويج الاشاعات . . صورة متعلقة بالاشاعات التي يمكن أن تضر بالوحدة الوطنية . ان قانون العقوبات الايطالي مثلا يسمى هذه الجريمة « بالانهزامية السياسية » وقانون العقوبات المصرى القائم الذى يعاقب على اذاعة اشاعات أو أخبار كاذبة من شأنها اثارة الذعر بين الناس أو اثارة القلق أو اضعاف روح المقاومة أو الجلد لديهم ، قد أخذ هذا عن القانون الايطالى الذى يصل بالعقوبة الى السجن خمس سنوات .

ولكن بينما نجد النصوص القائمة تعاقب على ترويج الاشاعات اذا كان من شأنها مثلا اثارة الفرع نجد النص الجديد فى قانون حماية الوحدة الوطنية لا يعاقب عليها الا اذا ارتكبت بقصد تهديد الوحدة الوطنية . ولنتصور شخصا يقصد بترويج اشاعة كاذبة الى تهديد الوحدة الوطنية ، ألا نجدر مساءلته ؟ ومع ذلك فان القانون الجديد يجعل العقوبة اخبس ولا يشدها الا فى زمن الحرب أو اذا أخذت الاشاعة صورة دعاية مثيرة فى زمن الحرب . وليس صحيحا ان القانون يعاقب من يتهاوس مع زميل له بخبر سمعه أو انه يريد أن يكتم أفواه المتحدثين . . لا ! القانون يحاسب فقط على الاذاعة المتكررة المتعمدة لأخبار كاذبة أو مغرضة يراد نشرها بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية .

وفى كل صور حماية الوحدة الوطنية لم يصل القانون الجديد الى عقوبة مغلظة الا حيث تكون هذه الأفعال نتيجة تخابر مع دولة أجنبية أى نتيجة خيانة سافرة . ولا أعتقد ان أحدا يمكن أن يدافع عن الخيانة أو يتلمس لها العذر . أو يستكثر عليها عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، وهى عقوبة التخابر القائمة فعلا حتى لو لم تصطحب بأفعال تقويض الوحدة الوطنية .

قانون الحريات

مقالة الوحدة الوطنية

وواضح من كل ذلك ان قانون حماية الوحدة الوطنية هو تعبير عن المناخ الديمقراطى الذى نعيش فى ظله الآن . فليس فى الأمر مبالغته . وعلى حد تعبير تقرير اللجنة التشريعية « فانه احتكام الى القانون فى نصوص محددة يعرف منها كل مواطن سلفا ما هو مطلوب منه وما يمكن

أن يؤخذ عليه ، وهو احتكام الى القضاء فى تطبيق أحكام هذه النصوص كضمان أساسى لحماية الحقوق والحريات .

لنفرض ان شخصا اتهم بارتكاب فعل مما يحرمه هذا القانون ، فما الذى ينتظره ؟ ان يدا خفية لن تمتد اليه فى جنح الظلام فلا يعرف أحد مصيره . . بل ان يد القانون هى التى ستمتد اليه لتقدمه الى قاضيه الطبيعى ، مستظلا بحماية قانون الحريات الذى وافق عليه المجلس فى دورته السابقة . فلم يعد من الجائز أن يحبس المتهم احتياطيا حبسا مطلقا لا يحدد بمدة . بل ان الحبس الاحتياطى يجب أن يكون دائما بأمر القاضى ولمدة محددة مع جواز التظلم منه أمام القضاء . ولم يعد من الممكن فى اثبات هذه الجريمة ، استخدام وسائل استرقاق السمع ، بل ان من يلجأ اليها يتعرض للمحاسبة ولو كان فى سلطة الدولة . وفى الوقت الذى لا تزيد فيه العقوبة المقررة فى قانون حماية الوحدة الوطنية عن الحبس ثلاث سنوات ، اذ بعقوبة الموظف العام الذى يسترى السمع ويستخدم أجهزة التجسس تصل الى السجن خمسة عشر عاما ! ولم يعد فى وسع السلطة العامة أن تلجأ الى قانون تدابير أمن الدولة الذى كان يخونها سلطة الاعتقال حتى فى الأحوال العادية . . فقد أنغى هذا القانون !

ولم يكن بدعا . . أن يصدر قانون لحماية الحريات وأن يصدر بعده قانون لحماية الوحدة الوطنية أى لحماية سلامة المجتمع . لقد أصدرت فرنسا فى يوليو عام ١٩٧٠ قانونا بشأن تدعيم ضمانات الحرية الفردية وفى نفس الشهر أصدرت قانونا آخر عرف بالقانون ضد « المكسرين » يزيد العقوبة على الائتلاف والتجمهر نتيجة للحوادث التى وقعت فيها فى مايو ١٩٦٨ وهددت وحدتها كيائها . . وقال وزير العدل الفرنسى « بليغن » وهو يقيم القانونين للبرلمان . . هذا قانون للحرية ، وذلك قانون النظام . . فالحرية لا تعيش الا فى ظل النظام .

شباب الجامعات .. الحرية والمسئولية *

من حسن حظي اننى لم أنقطع عن الاتصال المستمر بأفكار هذا الجيل من شبابنا الجامعى . فمن خلال محاضرات تشريعات الصحافة التى ألقينا عليهم فى معهد الاعلام ، استطعت أن أبقى على مقربة من أفكار الشباب وقلقه بل وهواجسه أحيانا .

واعتقد فى هذه المرحلة بنوع خاص ان علينا أن نتفهم واجباتنا تجاه الشباب ، كما ان على شبابنا أن يتفهم واجباته تجاه المجتمع . فمن ناحية فإن علينا أن نعمل على دعم الظروف التى تمكن النشاط الشبابى والطلابى من أن يمضى وفق الأصول والضوابط التى تقتضيها الممارسة الديمقراطية . ولا يكون ذلك الا بأن نفتح للشباب طريق الحوار بديلا لطريق اصراع ، وأن نفتح له باب الأمل بديلا للتمزق وأن نواجهه بالحقائق ، وبأن نقيم له مؤسساته التى تكفل له تمثيل قاعدته العريضة تمثيلا صحيحا ، وأن يكون له صحافته التى تعبر عن رأيه

* أهرام ٣ فبراير ١٩٧٣ .

وقد كتب هذا المقال فى أعقاب وفورع بعض حوادث التظاهر والاعتصام بين طلاب الجامعات الذين كانت تؤرقهم مزيمة يونيو ١٩٦٧ ويملاهم القلق من أجل تحرير الأرض . وقد شكلت على اثر هذه الحوادث لجنة برلمانية لاستظهار الحقائق ونقش تقريرها بجلسة ٢٨ يناير ١٩٧٣ وكان مما قاله المؤلف فى هذه الجلسة « اننا لم نأت هنا لنصدر احكاما بالادانة على الطلاب ولكننا جئنا لنعالج ظاهرة بأسلوب الحوار الديموقراطى لأن القطاع الطلابى قطاع وطنى مخلص وهو جزء من تحالف قوى الشعب العاملة ولأن الشباب بحكم تكوينه تحكم المثالية سلوكه » .

بصراحة الشباب وبآداب المجتمع ، وأن نزيل أى حاجز أو عائق في طريقه .

لقد تعددت قرارات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي في شأن الشباب ومؤسساته ، وأن الاوان لان توضع موضع التنفيذ بكل اهتمام كما أن الاوان لأن تتولى الجامعات ذاتها وأساتذتها مسئولية ادارة الحوار مع الطلاب دون حساسيات وبغير انعزال ، وأن تمارس اختصاصاتها ممارسة كاملة ، واعتقد ان هذا هو ما عناه الرئيس أنور السادات حينما قرر احالة تقرير لجنة تقصى الحقائق الى الجامعات . واذكر في اجتماع الرئيس برجال الجامعات في ٩ أكتوبر ١٩٧١ ولم تكن قد مضت على حركة التصحيح سوى بضعة شهور - ان قال لهم « ان الجامعات ينبغي أن تكون وحدات مستقلة ومتكاملة لها نظمها ولوائحها الخاصة وأسلوبها في الاسهام في بناء دولة العلم والايمان وهي مطالبة بشكل أساسى باعداد جيل الشباب الواعى والقادر على خوض المعركة » .

ولو تأملنا ما جاء به التنظيم الجديد للجامعات بعد ذلك لوجدناه ينص على ان واجب الجامعات هو اعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليسهم في بناء ودعم المجتمع الاشتراكي وصنع مستقبل الوطن وخدمة الانسانية ، وانه يعتبر الجامعات « معقلا للسكر الانساني في أرفع مستوياته ومصدرا لاستثمار وتنمية اهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية » . وهذا يعنى ان وحدة الجامعة تقوم على عنصريهما من الاساتذة ومن الطلاب ، ومن ثم فانه يتعين أن يجرى تفاعل بينهما . وهذا المعنى يحتاج الى أن يوضع موضع « التطبيق » الجاد من خلال رسم الطريق الى أسلوب الحياة الجامعية السليمة . وفي اعتقادي ان العلاقة بين الأستاذ وتلاميذه ستظل الركن الأساسى فى أى تنظيم سليم ، وان علينا أن نبحث عن السبب فى أى « اخفاق » فى تحقيق المناخ الجامعى السليم من خلال اخفاق العلاقة بين الأستاذ والطلاب . وقد ثبت ان شحن أدمغة الطلاب بمناقشات جدلية عقيمة وما يسمى أحيانا « بالتوعية السياسية » لم يحقق لهم وضوح الرؤية الكافى . بل انى أعتقد ان جامعاتنا من أكثر جامعات العالم مشغولية بما نسميه العمل السياسى - ذلك اذا كان المقصود هو « الكم » لا « الكيف » - والطلاب ببساطة يحتاجون الى « المصارحة » ويحتاجون الى ردود واضحة على تساؤلاتهم . ومما يفقدهم الثقة أن يعجز أستاذهم أو يتردد أو يؤثر عدم الاجابة . . أو أن يكون غير قادر على تقديم الاجابة الصحيحة .

ونحن مثلا نصف الاتحادات الطلابية بأنها « تنظيمات جماهيرية تقود العمل الطلابي بالجامعات والمعاهد العليا » ثم ننشئ إلى جانبها تنظيمات أخرى تتناقض أو تتداخل معها ، فهناك لجنة للاتحاد الاشتراكي يمثل فيها الطلاب ، وفي مرحلة سابقة كانت هناك تشكيلات لمنظمة الشباب • وفي برنامج العمل الوطني نعيد التأكيد على « إقامة منظمة للشباب تتولى تعبئة الشباب سياسيا وفكريا » ثم • • ماذا ؟ •

ونحن ندرك منذ العام الماضي ان هناك انفصاما بين الاتحادات الطلابية وبين قاعدتها العريضة ، وانها لم تستطع أن تقود العمل الطلابي • والجامعات اليوم مدعوة إلى أن تعيد النظر في طريقة تشكيل مجالس الاتحادات التي تجرى بطريقة معكوسة •

وإذا كان الواقع قد أثبت ان غالبية الطلاب لا تشترك في الانتخابات فاعتقد انه يمكن حثهم على ذلك بأن يقرر اعفاء الطلاب المشتركين في الانتخاب من رسم الاتحاد • أى ألا يصبح سداد الرسم شرطا للانتخاب ، فإذا لم يمارس الطالب واجبه الانتخابي ألزم بالرسم وطولب به •



فإذا انتقلنا إلى الجانب المقابل وهو مسئوليات الطلاب في هذه المرحلة فإن عامنا أن ندرك انه كلما قدرت الجامعات واجباتها وعمقت علاقة أساتذنها بطلابها ، انعكس ذلك على تقدير الطلاب لمسئولياتهم • ومن واجب إبنائنا شباب الجامعة ألا يتصور ان علاقة « الرائد » أو « المستشار » الذي تختاره الكلية بهم ، هو نوع مرفوض من الوصاية • ولو أحسن اختيار الرواد والمستشارين ، وبنيت الاتحادات الطلابية على أساس تمثيلي صحيح ، لا نفتح الباب تلقائيا نحو تقدير الطلاب لمسئولياتهم •

ولأخذ مثلا واقعيا على ذلك من مجالات الحائط ومن مجالس التأديب • • فنحن استطاعة الرواد من الأساتذة أن يحددوا المفاهيم الخاطئة التي تراود البعض عن تحديد مفهوم الحرية والممارسة الديمقراطية ، ربما نتيجة اننا لا زلنا حديثي عهد بهذه الممارسة • في امكانهم مثلا أن يبينوا لهم انه ما من صحيفة في العالم الا ويخضع صدورها لنوع من التنظيم ، يتمثل في وجوب الاخطار باسم الجريدة ومصدرها ومواردها المالية والمطبوعة التي تطبع فيها وأسم رئيس تحريرها - وذلك حتى يمكن محاسبة المسئول عنها اذا وقع تجاوز في النشر وهو ليس بالضرورة التجاوز الذي يضر بالمجتمع بل قد يكون ماسا بكرامة أى مواطن أو ضارا به

أو معتديا على حقه في « الخصوصية » أي حقه في أن تكون له حياته الخاصة بعيدة عن التشهير . فهل يتصور أن تعلق مجالات الحائط دون أي تنظيم وأن تكون لها حماية لم تقرر لأية صحيفة في العالم ؟

في استطاعة الأساتذة الرواد أن يعمقوا عند طلابهم مسئولية النقد والنقاش الموضوعي ، وأن يجنبوهم بذلك الوقوف عند مجرد الشعارات .

أو ليس في استطاعة الرواد الأساتذة أن يبينوا لطلابهم ان احالة الطالب الى مجلس تأديب لخروجه على لوائح الجامعة أو نظمها - لا يصح أن يوصف بأنه نوع من إجراءات التدخل والارهاب الإداري . ولماذا ؟ لأن رئيس الجامعة هو الذي يملك وحده احالة الطالب الى مجلس التأديب ولأن مجلس التأديب مشكل برياسة نائب رئيس الجامعة وعضويه وكيل الكلية وأقدم الأساتذة ، ولأن للطالب بعد ذلك حق التظلم الى رئيس الجامعة أو مجلس الجامعة من قرار مجلس التأديب . فلماذا يخشى الطالب مجلس التأديب ولماذا يعترض عليه ؟ لو يعلم انه كان محروما من حق الطعن في قرار مجلس التأديب بطلب الغائه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، ثم صدر في ظل دستور التصحيح قانون إلغاء موانع التقاضي بناء على اقتراح مجلس الشعب ، وبمقتضاه أصبح له هذا الحق - لأدرك ان هذه احدى ضمانات الممارسة الديمقراطية وسيادة القانون ؟

اننا في حاجة الى أن نخاطب طلابنا بصراحة . . وأن نبين لهم أين وجه الخطأ وأين وجه الصواب . . وعلينا رغم ما حدث أن نبقى الأبواب مفتوحة . . وأن نشق في أن شبابنا قادر بوعيه على أن يحمي الممارسة الديمقراطية بأسلوب النقاش والحوار والنقد الموضوعي ويتقدير لمسئولية المرحلة .

المحتوي

مقدمة (١ - ٢)

القسم الأول

في الشرعية

الفصل الأول : سيادة القانون ٣

- سيادة القانون والثورة التشريعية ٤
- مناقشة حول مبدأ الشرعية في الاتحاد السوفيتي ٢١
- سيادة القانون ولجان خلو الرجل (دراسة حالة محددة) ٢٩
- القانون في أجازة (حوار مع محافظ القاهرة) ٣٩
- القانون والثورة ٤٥
- تقنين الثورة ٥٢
- استمرار الثورة في ظل سيادة القانون ٥٩
- ملاحظات حول تقنين الثورة ٦٢
- لماذا ندافع عن سيادة القانون ؟ ٦٩

الفصل الثاني : الشرعية الدستورية ٧٥

- كل هذه القوانين ٧٦
- الدستور والقانون ٧٩
- الطريق الى الدستور الدائم ٨٣
- مفاهيم أساسية للدستور الجديد ٩٠
- الواقع والتجربة في دستور ١٥ مايو ٩٩

الفصل الثالث : فى رقابة الشرعيه الدستورية

- ١٠٨ . . . تجربة أول محكمة دستورية فى بلد اشتراكى
- ١١٧ . . . بيان ٣٠ مارس والمحكمة الدستورية العليا
- ١٢٧ . . . المحكمة العليا . . . لماذا وإلى أين ؟
- ١٣٤ . . . ملاحظات على المحكمة العليا
- ١٤٩ . . . دستورية قانون الشفعة فى أول حكم للمحكمة العليا
- ١٦٢ . . . دستورية منع التقاضى فى حالات فصل الموظفين
- ١٧١ . . . ماذا بعد حكم المحكمة العليا بعدم الدستورية ؟

الفصل الرابع : فى استقلال القضاء

- ١٧٥ . . . معنى استقلال القضاء
- ١٧٦ . . . استقلال القضاء فى الشريعة الإسلامية
- ١٩١ . . . الوجه الثورى للقضاء
- ١٩٦ . . . رئيس الجمهورية ورئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية
- ٢٠٥ . . . هل يجوز التعويض عن الأخطاء القضائية ؟
- ٢١٠ . . . هل يجوز للمحكمة أن تدلى ببيان مستقل عن الحكم ؟
- ٢١٥ . . . هل تصبح المرأة قاضية أيضا ؟
- ٢١٩ . . . تكافؤ الفرص فى الدفاع والتقاضى
- ٢٢٢ . . .

الفصل الخامس : فى القضاء الشعبى

- ٢٢٩ . . . ديموقراطية التشريع والقضاء
- ٢٣٠ . . . صورة للقضاء الشعبى فى الاتحاد السوفيتى
- ٢٤١ . . . جلسة فى محكمة شعبية
- ٢٤٩ . . . ما هو الطريق المناسب لمساهمة الشعب فى القضاء
- ٢٥٦ . . .

الفصل السادس : إلغاء موانع التقاضى

- ٢٦٣ . . . إلغاء موانع التقاضى فى قوانين الإصلاح الزراعى
- ٢٦٤ . . . الضمانات القضائية للفلاحين
- ٢٧٦ . . . دراسة لحالات منع التقاضى فى قوانين التأمين
- ٢٨٣ . . . دراسة لحالات منع التقاضى فى حالات الاعتقال والحراسة
- ٢٩٢ . . .

- ضمانات العاملين ضد الفصل و ضمانات المجتمع ضد التخلف
في أهداف الخطة ٢٩٩
- إلغاء موانع التقاضي في قوانين التوظيف ٣١٠

الفصل السابع : نحو تقنين الشريعة الاسلامية ٣١٩

- الشريعة الاسلامية والدستور البائم ٣٢٠
- دعوة الى تقنين الشريعة الاسلامية ٣٢٠
- متى وكيف تطبق عقوبة قطع يد السارق في ليبيا ٣٢٩
- تطبيق الشريعة الاسلامية والوحدة الوطنية ٣٤٥

الفصل الثامن : ثورة في تشريع الأسرة ملتزمة بالشرع ٣٤٩

- حماية الأسرة ٣٥٠
- هذه الضجة حول تنفيذ أحكام الطاعة ٣٥٥
- مناقشة صريحة لقانون الأسرة ٣٦٠
- حق الشرع وحق المجتمع ٣٧١
- تنظيم الطلاق وتقييد تعدد الزوجات ، هل فيه مخالفة للشرع ٣٧٧

القسم الثاني

في الحرية ٣٨٣

الفصل الأول : ضمانات الحرية ٣٨٥

- وبعد ماذا عن الضمانات . . ؟ الجماهير تريد ان تطمئن الى
أن محاولة تشويه الثورة باسم حماية الثورة لن تتكرر ! ٣٨٦
- مراجعة قوانين الحريات : الاعتقال والحراسة ٣٩٨
- ظاهرة خطيرة ٤١٥
- في معتقل القلعة ٤١٨

الفصل الثاني : القاضى الطبيعى والمحاكم العسكرية ٤٢٩

- مدى شرعية قانون الأحكام العسكرية ٤٣٠
- عود الى قانون الاحكام العسكرية ٢٣٣

- ٤٣٩ . . . ٣ مبادئ فى تعديل قانون الأحكام العسكرية
- ٤٤٦ . . . مناقشة هادئة حول حكم قضية الطيران

الفصل الثالث : الحراسة وحرية الأفراد ٤٥٣

- ٤٥٤ تصفية الحراسات
- ٤٥٩ ملاحظات حول تنظيم الحراسة
- ٤٧١ النقطة فوق الحروف فى موضوع الحراسات

الفصل الرابع : الحرية والتنظيم السياسى ٤٧٩

- ٤٨٠ حول قضايا الحرية
- ٤٨٤ الاتحاد الاشتراكى بين فكرة التحالف وفكرة الحزب
- ٤٨٩ الشمولية والاتحاد الاشتراكى
- ٤٩٥ الاتحاد الاشتراكى هل هو حزب للوسط
- ٥٠١ تعدد الأحزاب فى مواجهة الاتحاد الاشتراكى

الفصل الخامس : حرية الصحافة ٥٠٩

- ٥١٠ الصحافة والمجتمع الجديد
- ٥١٤ ضمانات لحرية الصحافة
- ٥٢٥ نحو مفهوم متكامل لحرية الصحافة
- ٥٣٩ إلغاء الرقابة على الصحف
- ٥٤٣ حول المجلس الأعلى للصحافة
- هل تكون الصحافة منابر « داخل التحالف » أم منبرا
- ٥٤٩ واحدا للتحالف
- ٥٥٥ الصحافة والسلطة الرابعة

الفصل السادس : حرية الصحافة فى مواجهة حق المتهم فى محاكمة

- ٥٨١ عادلة
- ٥٨٢ حماية العدالة
- ٥٨٧ هذه الحرية
- ٥٩٠ القضاء وحرية الصحافة

- حرية الصحافة أم حق المتهم في محاكمة عادلة . . ٥٦٣
- الحق في الخصومة في مواجهة التغيرات الحديثة . ٦٠٣

الفصل السابع . حرية البحث العلمي ٦٠٧

- ملاحظات على اختصاصات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ٦٠٨
- معوقات على طريق البحث العلمى ٦١٤
- كلمة أخيرة عن الحريات العامة وحرية البحث العلمى . ٦٢٢

الفصل الثامن : الحرية والتنمية ٦٣٣

- ما هى المتغيرات العالمية المحيطة بنا ؟ ٦٣٤
- هل تتنافى الاستثمارات الأجنبية مع الاشتراكية ؟ . ٦٣٩
- متى وكيف وبأية شروط يمكن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ؟ ٦٤٤
- الحرية والانفتاح الاقتصادى ٦٥٠
- السياسة الاقتصادية الجديدة ليست انفتاحا بغير ضوابط ٦٦٣

الفصل التاسع : الحرية والمسئولية ٦٦٩

- أسئلة تبحث عن اجابة ٦٧٠
- القانون يتحرك مع تحرك المجتمع (حوار مع وزير العدل الفرنسى) ٦٧٦
- سيادة القانون : وجه للحرية ووجه للمسئولية . ٦٨٣
- حماية اوحدة الوطنية ، هل تكون قيда على حرية الرأى ؟ ٦٨٦
- شباب الجامعات .. الحرية والمسئولية ٦٩٦

تصويب

وقعت بعض أخطاء أثناء الطبع يمكن ادراكها من سياق العبارات وفيما يلي أهمها :

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
ط	ثالث هامش	صفحة المرأة	صفحة الرأي
١٩	١٣ فقرة ٣		يحذف السطر
٤٦	الفقرة الأخيرة قبل النقطة الثانية		
٨٠	يضاف في بداية الصفحة سطر نصه :	تُحذف عبارة (ولكن مضمونها ديمقراطيا) والأمر كذلك فيما قرره الدستور من حرمة المراسلات وسريتها وحرية	
١٣٣	ثالث هامش	رُسِّمَتْ بِمناقشة	لُصِّقَتْ بِمناسبة
١٧٧	الثالث فقرة ٢	إنشاء	انتماء
٢٢٦	الثاني فقرة ٣	الدعوى الجنائية	الدعوى
٢٧٨	قبل الأخير	فوق قانون الإصلاح الزراعي	فوق قانون الإصلاح الزراعي
٢٨٣	الثالث فقرة ٣	لم يصدر به قانون	يصدر به قانون
٢٩٦	الثاني فقرة أخيرة	التظلم السياسي	النظام السياسي
٢٩٨	٤ بند ١	التي	الذي
٣٢٧	هامش فقرة أخيرة	المادة الثالثة	المادة الثانية
٣٥٢	السطر الأول فقرة ٤	إيقاع الطلاق اذن	إيقاع الطلاق إذا
٣٧٨	أينما ورد	تعذيب	تعذيب

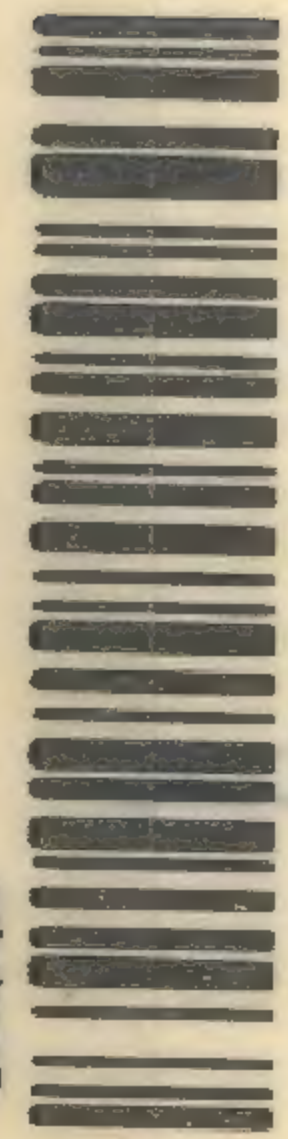
رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٩٩	فقرة أولى	تقرأ كالآتي :	
		بل ومن المفارقات أيضا أن مجلس الأمة يتصدى اليوم لمراجعة هذه القوانين المتصلة بأصون دستورية تتعاق بالحريات في وقت كادت فيه اللجنة التحضيرية التي شكلها لمناقشات الدستور أن تنهى من عملها وأن تقدم له تقريرها ، وهو مطابق اليوم بأن يتصدى لمعالجة موضوع عام ، كان الأصل أن ترسي مبادئه في الدستور أولا ...	
٤٢٢	الخامس	وتتشلى	وتتشلى
٤٣٣	الرابع	والغربية	والغربية
٤٤٤	قبل الأخيرة فقرة ٢	للتنظيم	للتنظيم
٤٤٧	المبدأ الثالث يقرأ السطر الأول كالآتي	أنه لا يمكن ممارسة النقد بجدية ونزاهة إلا إذا كانت الوقائع التي	
٥٢٩	الثالث من الفقرة الأخيرة	الثابتة	النايبة
٥٧١	الثالث قبل الأخير	بداية كل المشكلات	بداية حل المشكلات
٦٤٠	السابع فقرة ثانية	مدينة المشروع	ملكية المشروع

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٣٧١٩

ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٨٧٠ ٥

Bibliotheca Alexandrina



0356110

مطابع الهيئة المصرية ال

٤٠٠ قرش